نزاعات الداخل وحروب الخارج

بناء ثقافة المناعة في المجتمع اللبناني: 1975 – 2007

طوني جورج عطاالله

نزاعات الداخل وحروب الخارج

بناء ثقافة المناعة في المجتمع اللبناني: 1975 – 2007

بيروت
2007
منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم

25

المكتبة الشرقية

الغلاف

امام العلم اللبناني الدامع والصامد،
رجل فقد عائلته خلال الحروب في لبنان وهو يتأمل داخل قبر جماعي حيث دفن افراد أسرته.

تصميم: Kleudge

إهداء

إلى أرواح **الشهداء** اللبنانيين من كل الطوائف الذين حصدتهم "الحروب من أجل الآخرين" في الوطن الصغير.

إلى **المعوقين والمخطوفين والمفقودين** في الحرب، وإلى جميع الشهداء الأحياء الذين ما تزال معاناتهم اليومية ماثلة امامنا.

إلى كل **شباب لبنان** مع الأمل بمستقبل أفضل وفي سبيل الإتعاظ وبناء ثقافة المناعة وعدم تكرار ما حصل.

***

وإلى استاذي البروفسور انطوان مسرّة، الذي نذر طاقاته العلمية في خدمة لبنان–الدور والعيش المشترك والميثاق والرسالة، أتوجه بعميق الشكر والعرفان على تشجيعه المتواصل خلال مراحل إشرافه على إعداد هذا الكتاب الذي ناقشته في الاساس كأطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والإدارية، وكان له الفضل في مساعدتي وإرشادي وتذليل الصعوبات التي واجهتني، وصولاً حتى نشره.

والشكر إلى جميع الذين قدموا المساعدة الاكاديمية لإتمام هذا العمل، وخاصة الأب جون دونوهيو، مدير مركز دراسات العالم العربي المعاصر في جامعة القديس يوسف، الذي سمح لي بالاطلاع على النشرات المحفوظة في ارشيف المركز.

***

والشكر بشكل خاص الى مجلس بلدية زحله – معلقة ورئيسه المهندس اسعد زغيب على تشجيعهم في نشر هذا الكتاب الذي يتضمن فصولاً عن معاناة زحله وصمودها وصيانة السلم الأهلي (الفصل الرابع).

صدر للمؤلف

التضامن الوزاري: دراسة حالة في النزاع والتسوية في الأنظمة الائتلافية، المكتبة الشرقية، بيروت، 1997، 224 ص.

تقنيات التزوير الانتخابي وسبل مكافحتها، المركز اللبناني للدراسات، طبعة أولى، بيروت، 1996، 104 ص.، وطبعة ثانية، 2005، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 152 ص.

دليل المرشح للانتخابات: المبادئ العامة في ادارة الحملات الانتخابية، الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، بيروت، 1998، 102 ص.

تأثيرات حرب تموز 2006 وانعكاساتها على المجتمع اللبناني وحقوق الإنسان (بنى تحتية، تهجير، تربية، عمل، إقتصاد، بيئة وتراث)، المكتبة الشرقية، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، سلسلة "وثائق"، جزء 10، بيروت، 2006، 153 ص.

التقرير الوطني حول مشاركة المواطنين والجمعيات غير الحكومية في مبادرات الإصلاح الإداري في لبنان، أُعدّ بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعُرض خلال أعمال "منتدى التنمية الخامس للشرق الأوسط وشمال افريقيا" الذي نظمه البنك الدولي في بيروت في 6-9 نيسان 2006، وفي ورشة العمل الإقليمية التي عقدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع منظمة التعاون الإقتصادي ووزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية في لبنان في 2-3 أيار 2006، 80 ص. (دراسة حالة لثماني دول عربية: لبنان، مصر، الاردن، فلسطين، الجزائر، المغرب، تونس، البحرين)، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت، 2007.

(إدارة بالتعاون مع انطوان مسرّة)، **لور مغيزل: نصف قرن دفاعاً عن حقوق المرأة في لبنان (وثائق من التاريخ 1947-1997)**، بيروت، مؤسسة جوزف ولور مغيزل، المكتبة الشرقية، الجزء الاول، 1999، 816 ص، وجزءان 2 و 3 يصدران في اواخر 2007.

(إدارة بالتعاون مع انطوان مسرّة وآخرين)، **الحكمية المحلية: مبادرة ومشاركة ومواطنة في المجال المحلي في لبنان**، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، المكتبة الشرقية، 3 أجزاء، 2002-2004، 576 + 472 + 468 ص.

(إدارة بالتعاون مع انطوان مسرّة وآخرين)، **مرصد التشريع في لبنان: التواصل بين التشريع والمجتمع**، بيروت، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، المكتبة الشرقية، جزءان، 2005–2007، 552 + 640 ص + 400 ص.

(إدارة بالتعاون مع انطوان مسرّة ومرغريت حلو وعدنان السيّد حسين)، **مرصد علم السياسة في لبنان** (توجهات البحث وحاجات المجتمع اللبناني)، الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، المكتبة الشرقية، 2004، 224 ص.

***

"قراءة قضائية لتقرير المحقق الدولي ديتليف ميليس: استعادة الثقة بالقضاء اللبناني"، في كتاب: **مرصد القضاء في لبنان: دعم المجتمع المدني للأحكام والممارسات القضائية الجيدة دفاعاً عن العدالة والإنصاف والحريات في لبنان**، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم بالتعاون مع مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية MEPI، المكتبة الشرقية، بيروت، 2006، 168 ص، ص 19–24.

"تاريخ البقاع عبر انصابه التذكارية"، في كتاب: **مواطن الغد** (نماذج في الثقافة المدنية)، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، الجزء الاول، بيروت، المكتبة الشرقية، 1995، 496 ص، ص 369–407.

"السلام يبنى من توازن المجتمع"، في كتاب: **بناء السياسات الاجتماعية في لبنان: الاشكالية والتخطيط**، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت، المكتبة الشرقية، 1996، 316 ص، ص 87–94.

"الحالة البحثية وواقع المسار الديمقراطي في لبنان منذ وثيقة الوفاق الوطني تاريخ 1989/10/22"، في كتاب: **البناء الديمقراطي: الإشكالية والتخطيط للبنان ما بعد الحرب**، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت، 1994، 340 ص، ص 289–319.

"استقصاء حول الاحزاب في لبنان" (مقابلات مع 15 مسؤولاً حزبياً وخلاصة تحليلية)، في كتاب: **الاحزاب والقوى السياسية في لبنان: إلتزام واستراتيجية سلام وديمقراطية للمستقبل**، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت، المكتبة الشرقية، 1996، 592 ص، ص 115–306.

"الأصالة والتجدد في العقائد السياسية للأحزاب والقوى في لبنان"، في كتاب: **الاحزاب والقوى السياسية في لبنان: تجدد والتزام**، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت، المكتبة الشرقية، 1998، 288 ص، ص 153– 165.

"الجندي خالد كحول (الجيش)" و"الدفاع عن السيادة: معركة المالكية" و"المجلس النيابي: كيف فرضت الديمقراطية نفسها في البلد الصغير"، في كتاب: **مواطن الغد: نماذج في الثقافة المواطنية**، الجزء الثاني، المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم، بيروت، 1998، 352 ص، ص 207–282.

"التفاوض" و"النصب التذكارية"، في كتاب: **مواطن الغد: نعيش معاً في مجتمع**، الجزء الثالث، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت، 1998، 368 ص، 41–45 و149–155.

"الحالة البحثية حول الاقتصاد الاجتماعي في البقاع اليوم"، في كتاب: **اقتصاد في سبيل العدالة الاجتماعية في لبنان اليوم**، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت 1998، 296 ص، ص 121–128.

"النقابات والهيئات المهنية في لبنان: نسيج إجتماعي متماسك يخرق البُنى الطوائفية الجامدة"، في كتاب: **النقابات والهيئات المهنية في لبنان: استراتيجية مشاركة وديمقراطية إجتماعية**، جزءان، المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم، بيروت 1999 و2000، 256+256 ص، ص 89–124 و67–73.

"تضامن المجتمع المدني ودفاعه عن الحريات (1975 – 1976): دراسة حالة في مناعة المجتمع اللبناني تجاه منظومة الحرب"، و"مجلس الأهل شريك أساسي في عملية التنمية التربوية"، و"أصول الكتابة الإعلامية مع نماذج"، في كتاب: **تنمية المجتمع المدني في لبنان** (منظومة قيم ومبادرات وتواصل وتدريب)، المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم بالتعاون مع Mercy Corps International، 2000، 752 ص.

"مواقف السياسيين والمرشحين من الجغرافيا الانتخابية: تحقيقات ومقابلات واستنتاجات"، في كتاب: **الجغرافيا الانتخابية في لبنان: شروط التمثيل الديمقراطي**، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت، 2002، 376 ص، ص 195-246.

***

"حماية المدنيين في النزاعات المسلّحة: مقررات لتعزيز حقوق الانسان والاستقرار الاجتماعي"، في كتاب: **القانون الدولي الانساني وحقوق الانسان** (وقائع المؤتمر الدولي الثالث الذي نظمه معهد حقوق الانسان في نقابة المحامين)، بيروت، منشورات نقابة المحامين في بيروت، 2000، 160 ص، ص 143 – 148.

"وسيط لبناني بعيداً عن المحسوبية" (المبادئ العامة لوثيقة تأسيسية تهدف إلى إصلاح الخلل في علاقة المواطن بالإدارة اللبنانية)، خلاصة مناقشات المؤتمر الدولي الرابع الذي عقده المعهد اللبناني لحقوق الإنسان في نقابة المحامين في قصر العدل في بيروت في 8-9 ايلول 2000 حول مؤسسة الوسيط (امبودسمان): "عالمية المؤسسة وخصائصها المحلية"، بيروت، منشورات نقابة المحامين في بيروت، 2001، 196 ص، ص 167-171.

"حالة الإعلام الإداري من خلال وسائل الإعلام المكتوبة: ملف توثيقي وتحليلي"، و"الملحقون الإعلاميون في الإدارات العامة"، و"حالة الإعلام المحلي في لبنان اليوم من خلال وسائل الإعلام المناطقية"، و"المندوبون في المناطق للوكالة الوطنية للإعلام"، في كتاب: **الإعلام الإداري في لبنان اليوم: إشكالية ومضمون ونماذج وتدريب** (خلاصات ونماذج في الإعلام الإداري للصحافة المكتوبة ولصالح المستفيدين من الخدمات العامة في إطار برنامج الايام السمعية البصرية الخمسة التي نظمها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية للمساعدة على إعادة تأهيل الإدارة اللبنانية، بالتعاون مع وزارة الإعلام والاتحاد الاوروبي في 2001/11/14 و1/4 و3/1 و2002/5/21)، منشورات وزارة التنمية الإدارية، بيروت، 2002، 476 ص.

"وفاق السيادة: تضامن المجتمع المدني في مواجهة عناقيد الغضب"، **دراسات لبنانية**، وزارة الإعلام، العدد الثاني، صيف 1996، 214 ص، ص 51-63.

"المجنسون في لبنان ما بعد الحرب: حقائق وأرقام"، في مجلة **الأبحاث**، كلية الآداب والعلوم في الجامعة الاميركية في بيروت، السنة 45، 1997، 184 ص، ص 97-111.

"درجة المركزية واللامركزية من خلال دراسة لمعاملة بلدية في محافظة البقاع" في كتاب: **اللامركزية الادارية في لبنان: الاشكالية والتطبيق**، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 1996، 382 ص، ص 207–215.

"انتخابات البقاع 1996: فشل تجربة المحافظة"، في كتاب: **الانتخابات النيابية اللبنانية 1996 وأزمة الديمقراطية في لبنان**، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، 1998، 680 ص، ص 231 – 253.

"الانتخابات البلدية في محافظة البقاع 1998: عودة إلى العائلية والولاءات الأولية"، في كتاب: **الانتخابات البلدية في لبنان: مخاض الديمقراطية في بُنى المجتمعات المحلية**، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، 1999، 608 ص، ص 327 – 373.

"ظاهرة الحريات في لبنان" في كتاب: **ثقافة الحرية في لبنان: من المعرفة إلى السلوك الحرّ**، وقائع أعمال المؤتمر الوطني الذي نظمته الحركة الثقافية–انطلياس ومؤسسة فريدريش ايبرت في 25–2004/11/26، منشورات الحركة الثقافية–انطلياس، 2005، 222 ص، ص 82–89.

"المفاوضات بين لبنان واسرائيل"، خلاصة مناقشات المؤتمر الثالث والعشرين الذي عقدته جامعة سيدة اللويزة في 24–25 آذار 2000 حول موضوع: **المفاوضات بين لبنان واسرائيل: تسوية، سلام، نظام إقليمي جديد؟**، زوق مصبح، منشورات جامعة سيدة اللويزة، سلسلة "الشأن العام في قضايا الناس: حاجات وأبحاث، تخطيط واستشراف"، 2000، 184 ص، ص 165 – 177.

"حقوق الانسان على مطل الألف الثالث: تحديات المخدرات والسيدا"، خلاصة مناقشات المؤتمر العشرين الذي عقدته جامعة سيدة اللويزة في 4 كانون الأول 1999 حول موضوع: "تحديات المخدرات والسيدا"، زوق مصبح، منشورات جامعة سيدة اللويزة، سلسلة "الشأن العام في قضايا الناس: حاجات وأبحاث وتخطيط واستشراف"، 1999، 132 ص، ص 123 – 127.

"الانتخابات النيابية سنة 2000"، خلاصة مناقشات المؤتمر الرابع والعشرين الذي عقدته جامعة سيدة اللويزة في 2 حزيران 2000 حول موضوع: **الانتخابات النيابية سنة 2000: اقتراع، انتخاب، ورقة بيضاء، أم مقاطعة؟**، زوق مصبح، منشورات جامعة سيدة اللويزة، سلسلة "الشأن العام في قضايا الناس: حاجات وأبحاث وتخطيط واستشراف"، 2000، 182 ص، ص 153 – 157.

"السياسة الاقتصادية في لبنان ما بعد الألفين: حوار من أجل التغيير" (خلاصة مناقشات المؤتمر السابع والعشرين الذي عقدته جامعة سيدة اللويزة في 30 آذار 2001، زوق مصبح، منشورات جامعة سيدة اللويزة، سلسلة "الشأن العام في قضايا الناس: حاجات وأبحاث وتخطيط واستشراف"، 2001، 148 ص، ص 139–144.

"التربية في مهب التغيير: هل من تطلعات جديدة للبنان؟" (خلاصة مناقشات المؤتمر الواحد والثلاثين الذي عقدته جامعة سيدة اللويزة في 8 تشرين الثاني 2002 حول الموضوع)، زوق مكايل، منشورات جامعة سيدة اللويزة، سلسلة الشأن العام في قضايا الناس: حاجات وأبحاث، تخطيط واستشراف، 2002، 102 ص، ص 91–96.

"الانتخابات البلدية والطوائف"، و"حصيلة المجتمع المدني في لبنان ما بين 1997 و1999"، و"مندوبو الصف في المدارس: تمرّس بالديمقراطية"، في كتاب: **مرصد الديمقراطية في لبنان**، مؤسسة جوزف ولور مغيزل بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي، 2000، 768 ص.

"الدفاع عن التسامح: خالد كحول"، في كتاب: **المصادر الدينية لحقوق الإنسان (إشكالية ونماذج في التكامل والإنسجام**، منشورات مجلس كنائس الشرق الاوسط، بيروت، 2001، 560 ص، ص485–486.

"العمل الميداني المرتبط بحاجات الناس" في كتاب: **كنيسة الاعمار: اصالة وتنمية وعيش مشترك**، مركز الدراسات والتوثيق والابحاث لمسيحيي الشرق(سيدروك)، بيروت، المطبعة البولسية، 1995، 356 ص، ص 161–174.

صدر في منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم
إشراف انطوان مسرّه

1. **الحق في الذاكرة**، بالتعاون مع مركز المؤتمرات في ايانابا (قبرص)، 1988، 260 ص.
2. **العبور الى الدولة** (من المعاناة الى المواطنية)، بالتعاون مع مركز المؤتمرات في ايانابا (قبرص)، بيروت، 1992، 280 ص.
3. **البناء الديمقراطي** (الاشكالية والتخطيط للبنان ما بعد الحرب)، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور Konrad Adenauer Stiftung، 1994، 240 ص.
4. **مواطن الغد** (نماذج في الثقافة المدنية)، الجزء الاول، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديموقراطية National Endowment for Democracy، 1995،496 ص.
5. **بناء السياسات الاجتماعية في لبنان** (الاشكالية والتخطيط)، بالتعاون مع مركز البحوث للانماء الدولي، اوتاوا (كندا)، 1995، 312 ص.
6. **الاحزاب والقوى السياسية في لبنان** (التزام واستراتيجية سلام وديموقراطية للمستقبل)، الجزء الأول، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، 1996، 592 ص.
7. **مواطن الغد: الحريات وحقوق الانسان**، الجزء الثاني، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديموقراطية، 1998، 368 ص.
8. **الاحزاب والقوى السياسية في لبنان: تجدد والتزام**، الجزء الثاني، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، 1997، 288 ص.
9. **علاقة المواطن بالادارة** (نماذج في المعاملات والاعلام الاداري)، الجزء الأول، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية، 1998، 388 ص.
10. **اقتصاد في سبيل العدالة الاجتماعية**، بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور، 1998، 296 ص.
11. **مواطن الغد: نعيش معًا في مجتمع**، الجزء الثالث، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديموقراطية، 1997، 368 ص.
12. **النقابات والهيئات المهنية في لبنان** (استراتيجية مشاركة وديموقراطية اجتماعية)، بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور، 1999، 256 ص.
13. **علاقة المواطن بالادارة** (نماذج في المعاملات والاعلام الاداري)، الجزء الثاني، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديموقراطية، 1999، 384 ص.
14. **تنمية المجتمع المدني في لبنان** (منظومة قيم ومبادرة وتواصل وتدريب)، بالتعاون مع Mercy Corps International ، 2000، 752 ص.
15. **النقابات والهيئات المهنية في لبنان**، الجزء الثاني، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، 2000، 256 ص.
16. **الحكمية المحلية** (مبادرة ومشاركة ومواطنة في المجال المحلي في لبنان)، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية، الجزء الاول ، 2002، 576 ص
17. **الجغرافية الانتخابية في لبنان: شروط التمثيل الديمقراطي**، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، الجزء الاول، 2002، 376 ص.
18. **الحكمية المحلية: النقاش المحلي في القضايا المشتركة**، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية، الجزء الثاني، 2003، 472 ص.
19. **الجغرافية الانتخابية في لبنان: تاريخية القضاء وتقسيم الدوائر**، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، الجزء الثاني، 2004، 624 ص,
20. **مرصد السلم الاهلي والذاكرة في لبنان**، بالتعاون مع مركز المؤتمرات في ايانابا (قبرص)ومؤسسة كونراد اديناور، 2004، 656 ص.
21. **الحكمية المحلية** (قواعد العمل الديمقراطي البلدي في لبنان)، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية، جزء 3، 2004، 592 ص.
22. ليولوكا اورلندو، **مقاومة المافيا** (سيرة ذاتية في العمل السياسي والمقاومة المدنية أو كيف استعادت صقلية هويتها المسلوبة)، تعريب افلين ابو متري مسرّه، بالتعاون مع Sicilian Renaissance Institute و"برنامج الثقافة الحقوقية" واميدست–لبنان، 2005، 248 ص.
23. **مرصد التشريع في لبنان** (التواصل بين التشريع والمجتمع)، الجزء الاول، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية، 2005، 552 ص.

24. **مرصد التشريع في لبنان** (القواعد الحقوقية في الصياغة والسياسات التشريعية)، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للديمقراطية، 2006، 640 ص.

25. **طوني جورج عطاالله، نزاعات الداخل وحروب الخارج** (بناء ثقافة المناعة في المجتمع اللبناني: 1975–2007)، 601 ص.

صدر في سلسلة "وثائق"Documents

1. Irene Lorfing, Antoine Messarra, Abdo Kahi (dir.), *Linking Civil Society to Sustainable Development* (A training Manual for Institutional Strengthening), Mercy Corps International and Lebanese Foundation for Permanent Civil Peace, 1999, 120 p.

2. فاعلون في السياسات الاجتماعية في لبنان، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، 1999، طبعة جديدة مضافة، 2007، 300 ص.

3. مرصد القضاء: دفاعًا عن العدالة والإنصاف والحريات في لبنان (نماذج أحكام قضائية مختارة)، بالتعاون مع مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية MEPI، 2006، 168 ص.

4. انطوان مسرّه، **جذور وثيقة الوفاق الوطني اللبناني – الطائف** (1989/10/22 و1989/11/5) **والتعديل الدستوري** (1990/9/21)، طبعة ثانية مضافة، 2006، 510 ص.

5. انطوان مسرّه، **الحركة العالمية للديمقراطية: عولمة السلام من خلال الديمقراطية**، 2006، 120 ص.

6. انطوان مسرّه (جمع وتنسيق)، **سياسات شبابية**، نهار الشباب 1999–2001 وندوة اللجنة الوطنية للتربية والعلم والثقافة – اليونسكو في 1999/11/27، 2006، 200 ص.

7. **مرصد القضاء في لبنان: نماذج احكام قضائية مختارة**، اعداد انطوان مسرّه وبول مرقص، بالتعاون مع مبادرة الشراكة الاميركية الشرق اوسطية MEPI، 2007، جزء 2، 272 ص.

8. **المواطنية الطلابية: مندوبو الصف في المدارس وممثلوا الطلاب في الجامعات او التربية على الشأن العام**، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، 2006، 142 ص.8

9. **التربية على القاعدة الحقوقية** (مضامينها وسياقها التطبيقي والخبرات للبنان ومن لبنان)، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، 2006، 230 ص.

10. طوني عطاالله (اعداد)، **تأثيرات حرب 12 تموز 2006 وانعكاساتها على المجتمع اللبناني وحقوق الانسان**، اعداد د. طوني عطاالله، مرصد السلم الاهلي والذاكرة في لبنان، 2006، 153 ص.

11. **المواطنية الطالبية: نماذج في التنظيم والثقافة الديمقراطية**، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، 2006، 194 ص.

12. انطوان مسرّه، **الاعلام في لبنان: قانون وخلقية** (دراسات ومقالات ومداخلات في مؤتمرات 1964–2006)، 756 ص.

13. Antoine Messarra (documentation fondamentale classée et colligée par), *Les systèmes consensuels de gouvernement : Documentation fondamentale- Consensual model of Democracy* : *Fundamental Documentation*, 2 vol., 2007, 594 et 370 p.

14. انطوان مسرّه (اشراف)، **وثيقة الوفاق الوطني–الطائف كما نرويها لاولادنا**، اعداد طلاب الدراسات العليا صحافة في الجامعة اللبنانية، UL/Liban et CFPJ-IFP/Paris، 2007، 190 ص.

15. انطوان نصري مسرّه (اشراف)، **تطوير ابحاث الديمقراطية عربيًا**، الشبكة العربية للاصلاح الديمقراطي (اصلاح) بالتعاون مع المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم ومركز الاردن الجديد للدراسات، 2007.

توزيع: المكتبة الشرقية، بيروت

ت 333379/200875 / 492112/217364 (01) – فاكس: 216021 (01)

E-Mail: libor@cyberia.net.lb

****

Lebanese Foundation for Permanent Civil Peace - P.O.Box 16-5738
Beirut-Lebanon 1100 - 2070

E-mail : antoine@messarra.com
- http : //www.lfpcp.org http: //antoine.messarra.com
http: //monitoringdemocracy.com

المحتويات

تقديم

انطوان مسرّه، لبنان أولاً أو الادراك المشترك للخطر الخارجي، **21**

تمهيد

إشكالية الموضوع ومنهجيته، **29**

مبررات إختيار الموضوع، **31**– فائدة الدراسة، **37**– تنفيذ البحث، **38**– المنهجية، **40**

مقدمة

حرب لبنان في حروب العالم، 45

تقنيات معاصرة مختبرة لزعزعة الاستقرار الاقليمي، **50**–ما العمل لمواجهة النزاعات بين الأقليات؟، **59**.

الفصل الأول

علم النفس السياسي ووسائل الخوف والتخويف، 65

1. مواقف الأطراف الداخليين، **69**

المحرضون، **69**– المهدؤون، **70**

2. الخوف والاستقطاب، **71**

3. أساليب الارهاب، **72**

لا مكان للمحايدين، **75**– التعرّض لمواطنين لا علاقة لهم بالسياسة، **76**– حواجز التصفية، **82**– التعذيب والمعاملة اللاإنسانية او المذلة، **84**– التشويه، **85**– الخطف، **85**– ضحايا الاخبار الخادعة، **94**– رفض الخطف، **97**– القنص، **102**– الأسلحة الثقيلة، **104**– تفجير السيّارات، **106**– الممارسات التعسفية الاخرى، **114**– التهجير السكّاني، .**114**

4. الاشاعات، **127**

تعريف الاشاعات، **127**– وظائف الاشاعات وانواعها، **128**– وسائل مكافحة الاشاعات، **133**– الفتنة المستعادة عام 2000 احداثاً وإشاعات، **136**– مرحلة ما بعد التحرير، **137**– الشائعات المناعة النفسية والطمأنة، **138**.

الفصل الثاني

شل الجيش، 173

1. حوادث صيدا وعين الرمانة وطرق معالجتها، **174**
2. الأسباب الطارئة، **178**

التبديل السريع في القيادة كمخرج من فشل الحكومة بالحفاظ على الأمن، **178**– التقنية المستعملة في استخدام الجيش خلال الاحداث، **178**– فصل عناصر من الجيش مع عتادها لتعزيز الدرك، **181**– تشكيل حكومة من العسكريين... والتسرّع بإطلاق احكام بفشلها، **182**– حملات ترهيب الضباط والعسكريين وترغيبهم، **183**– احتلال الثكنات، **184**– الحركات العسكرية الإنفصالية ومحاولات الإنقاذ، **187**– تظاهرات التأييد لشق الجيش والتحريض ضده، **189**– تسييس الجيش، **189**– الحرب النفسية ضد الجيش، **193**.

3. الأسباب المزمنة، **198**

مغالاة لبنان في انتهاج سياسة المسالمة الامنية، **198**– جيش سياسة الحكومات اللبنانية، **199**– الحياد... والانحياز، **202**– الجيش في مواجهة المنظمات الفلسطينية المسلحة، **204**.

4. تفادي مخاطر الانقسام واعادة توحيد الجيش، **206**

التجارب العسكرية الفعالة في مرحلة انقسام الجيش، **206**– انعقاد الاجتماعات المشتركة لاستمرار تأمين رواتب العسكريين، **207**– تعزيز قدرات الجيش، **209**.

5. الانقسام الثاني للجيش، **211**– أحداث أيلول 1983، **211**– انتفاضة شباط 1984، **211**.
6. الجيش في مركز القرار السياسي الاول في البلاد، **213**.
7. إعادة بناء الجيش وتوحيده، **215**– مهمة المراقبة، **218**– المحافظة على وحدة الأراضي اللبنانية، **219**.

الفصل الثالث

بناء الميليشيات والرعاية الخارجية، 227

1. الأبعاد الخارجية، **228**
2. الجنين الميليشيوي في الاحزاب للحماية الذاتية، **230**
3. الانقسامات العميقة وسباق التسلّح، **231**
4. معضلة التشابك بين الداخل والخارج، **232**
5. معسكرات التدريب، **234**
6. قتال الميليشيات تقنية لتواصل الحروب، **236**
7. القيادة والتنظيم العسكري وسيلتان للقفز إلى السياسة، **244**
8. صعوبة تحديد عدد الميليشيات، **264**
9. قدرة الميليشيات وضعف الجيوش النظامية، **265**

10. البناء الميليشيوي: أرضية مادية ومالية، **269**
أعمال السرقة، **270**– الضرائب غير المشروعة، **271**– المضاربة على الليرة اللبنانية، **276**– الإتجار بالممنوعات، **276**– بناء ترسانة أسلحة، **278**
11. ادارات مدنية وتقسيم تحت شعار منع التقسيم، **279**
12. مصادرة سيادة الدولة واختصاصاتها، **281**
13. مداخلات الميليشيات وتقلّص الحريات، **284**
14. التوافق المصلحي والتوزيع الترانزيتي، **290**
15. الثأر والعداء، **291**
16. الأجهزة الميليشيوية، **292**
جهاز إعلامي، **293**– تعاونيات استهلاكية ومساعدات طبية ومستوصفات، **293 –** (تقديمات تربوية، **294**– قديمات صحية، **294**– تقديمات غذائية، **294**)– المنشآت العسكرية، **294**
17. نفقات الميليشيات، **295**

الفصل الرابع

خطوط التماس، 299

1. عوامل متقاطعة لنشوء التماس، **299**
الغيتو: هجرة وتهجير، **298**– فروقات أشدّ وضوحاً، **299**– الخطوط متنفس للصراعات الدولية، **300**
2. خط جبهة كلاسيكية، **303**
حدود ثابتة دون تعديل، **304**– ترسيم للهندسة السكّانية المذهبية والسياسية، **306**– نظام للفصل أساسه القناصة، **307**– العزل المستحيل والترابط الدائم، **311**– خطوط التماس وسيلة لشلّ عمل الدولة، **313**– "الخط الاخضر" اسم لغير مسمى، .**314**
3. **دراسة تاريخ خط تماس نموذجي في محافظة البقاع، 315**
مبررات الدراسة، **315**– الواقع الجغرافي والديموغرافي، **316**– الاستعدادات للحرب، **317**– التفجير، **320**– ارتفاع خط التماس، **321**– الخطط العسكرية، **323**– محاولات فك العزلة واحتواء مساوئ التماس، **332**– الحياة اليومية في ظل التماس والحرب، **336**– ارتباط حرارة التماس بالأحداث محلياً ودولياً، **337**– الخسائر البشرية، **338**– أحداث 1980 – 1985، **340**
4. مقابلة مع أحد قياديي التنظيمات المسلّحة، **348**

الفصل الخامس

التعبئة الإيديولوجية والإعلامية، 359

1. مراحل انقسام وتوحيد الإعلام الرسمي في لبنان، **363**

إذاعة لبنان، **364**– التلفزيون، **364**– إعادة توحيد وسائل الإعلام، **365**– وسائل الإعلام الرسمية ما بعد 6 شباط 1984، **365**

2. نشوء الإذاعات والتلفزيونات الخاصة، **367**
3. أوضاع الصحافة والمثقفين، **371**
4. تقنيات التعبئة، **377**

مرحلة استنفار الرأي العام وخلق حالة من العداء بين فئاته المتباينة، **378**– إستدراج الطرف المعني بالاستعداء إلى حشد طاقاته الإعلامية للرد، **379**– فرض التعتيم على بعض الوقائع والأخبار أو حصر إمكان المعرفة وتضييقه، **379**– إستعمال الإعلام كأداة لتسويق المشاريع وتعطيل الإصلاح، **380**– سمات الإعلام خلال الحرب، **380**

5. مواد التعبئة والتحريض، **381**

التعداد السكاني، **383**– قضية التعديلات الدستورية، **384**– تجذّر عامل الخوف في المجتمع اللبناني، **385**– تضخيم الخلافات ذات الطابع الإقتصادي ودوره الخطير في المجتمع المتنوع، **385**– حرب الشعارات والمفاهيم، **386**– الفدرالية واللامركزية، **390**– استراتيجيات الطوائف اللبنانية، **394**

4. الخطر والخوف المتبادل أساس التعبئة، **396**

الفصل السادس

إقتصاد الحرب، 403

1. طرق التنظيم الأساسية في اقتصاديات الحروب الداخلية، **406**
2. نشوء اقتصاد الحرب، **408**
3. اقتصاد الحرب بمراحله الزمنية، **412**
4. تحوّل طبيعة الاقتصاد ومجاله وتراتبه، **416**
5. تبدّل مصادر المداخيل، **418**
6. المالية العامة، **422**

الجيش والادارات والخدمات، **422**– التضخم الاقتصادي والانهيار المالي، **425**– تفشي التهريب والممنوعات، **426**– السرقة والسيطرة على المرافق الحيوية، **429**

7. المرافئ غير الشرعية، **430**
8. الاقتصاد الميليشيوي، **435**
9. اقتصاد الحرب في كلفته المحاسبية، **449**

الفصل السابع

مقاومة المجتمع المدني لمنظومة الحرب في لبنان، 455

1. الدفاع عن الحريات بالوقائع، **457**

تحدي الهيئات الاقتصادية الحرب، **457**– نشاطات القيادات الدينية واستمرار العلاقات بينها، **458**– حواجز الزهور، **459**– انعقاد العاميات والمؤتمرات الوطنية، **460**– بلورة ثقافة لبنانية جامعة، **461**– المبادرات الإنسانية واختلاط دماء اللبنانيين، **462**– اجتماع شمل اللبنانيين عند خطوط التماس وفي ميدان سباق الخيل، **464**– عودة الحياة الطبيعية فور توقف العنف، **464**– تعلق اللبنانيين بشعاراتهم ورموزهم الجامعة، **464**– مقاومة الخطف وحسن معاملة بعض المخطوفين، **465**– شطب المذهب عن بطاقات الهوية، **480**– الانهيار السريع لخطوط التماس وتواصل العلاقات بين اللبنانيين، **480**– تواصل تقاليد الحماية والمساعدة الانسانية، **481**– المقاومة الشعبية السلمية، **483**– ملء الفراغ الناجم عن توقف عمل المرافق العامة والخاصة، **485**– وحدة موقف اللبنانيين في شجب وادانة جرائم الحرب، **490**– "نحن باقون": إستمرار عمل المؤسسات الدستورية في ظروف الحرب الصعبة، **493**.

2. وفاق السيادة: تضامن المجتمع المدني في لبنان في مواجهة عملية "عناقيد الغضب" 1996، **500**

المقاومة المدنية في مواجهة "عناقيد الغضب"، **502**– (إجماع على إدانة العدوان وكشف أهدافه، **502**– انعقاد العاميات والمؤتمرات الوطنية، **502**– المبادرات الإنسانية واختلاط دماء اللبنانيين، **503**– تحوّل فرح الأعياد إلى مراسم حزن، **504**– نشاطات القيادات الدينية، **504**– المبادرات الجامعية والتربوية والثقافية، **505**– تحرّك القوى والهيئات المهنية والنقابية، **506**– إيواء النازحين وتنظيم المساعدات، **507**– المبادرات النيابية اللبنانية، **508**– مجازفة الصحافيين لإيقاظ الرأي العام العالمي، **509**– وزارة الإعلام والبث الفضائي، **509**– التحركات الاغترابية، **509**– تحركات الهيئات الاقتصادية والنقابية، **509**)– السيادة التي تجمع وتصون لبنان ودوره العربي، **511**– التضامن خلال الأزمات، **511**– السيادة غير القابلة للتسوية، **512**– الوفاق على السيادة ولاء فوقي، **513**

3. عوائق ومقومات السلم الأهلي في النظام الدولي المعاصر، **515**

الخاتمة

نهاية الحروب وبناء السلام اللبناني، 519

1. التقسيم كحل للحروب للاهلية؟، **522**
2. ضرورة ابتعاد المؤرخين عن أسباب الحروب، **524**
3. الاستقواء والمخاطر على السيادة، **528**

4. أنماط الوساطة، **536**
5. المحاور الأساسية في اتفاقيات التسوية، **539**
6. استنتاجات للعاملين في صنع السلام، **540**
7. ماذا يمكن عمله للاستفادة من التجربة اللبنانية، **543**
8. الاستنتاجات والتوجها المستقبلية في هذا النمط من الأبحاث، **546**

ملحق 1: جدول زمني بأبرز أحداث وتواريخ الاحتلال الإسرائيلي للبنان ما بين 1978 و2000، **549**
ملحق 2: الحروب الأهلية بالسنوات والأنماط وتقسيم الدول وتجدد الحرب وانخفاض مستوى العنف، **553**

مراجع مختارة، 559

فهرس الاعلام، 583

تقديم

لبنان أولاً أو الادراك المشترك للخطر الخارجي

انطوان نصري مسرّه

كتاب الدكتور طوني جورج عطاالله هو وصف وتحليل وتحذير من دهليز الحروب الأهلية أو الداخلية في البلد الصغير والدور الكبير، وذلك في زمن حيث مغامرون ومقامرون في الداخل والخارج يهددون وجود الدولة اللبنانية بالذات تحت ستار ايديولوجيات الاصلاح والسفسطة الدستورية والانتصارات التي تتحول الى احتلال وخطوط تماس في قلب بيروت المقاومة والحرية والصمود.

في فيلم المخرج السويسري Lorn Thyssen الدهليز Labyrinth الذي عُرض في بيروت سنة 2004 وهو يتعلق ببعض مراحل الحروب في لبنان في 1975–1990 يظهر بطل الفيلم، وهو استاذ جامعي يريد التعرف ميدانيًا على مجريات الحروب في لبنان، امام مجموعة من المستمعين. فيمسك منفضة على مكتبه ويفسّر: "البعض يقول ان هذه المنفضة مؤامرة صهيونية، وآخرون يقولون انها مؤامرة اميركية..." فيساله أحد الحاضرين: "وانت ماذا تقول؟" يجيب: انا اقول انها منفضة! وتقع المنفضة من بين يديه وتندثر قطعًا مبعثرة! يعني المخرج بذلك انه أيًا كانت التفسيرات والتحليلات والاجتهادات والمواقف والمواقع... فأنتم كلكم مهددون وتتلهون بالتفسيرات. خلاصة الفيلم (والمحزن ان كثر المشاهدين اللبنانيين لم يدركوا المغزى) ان لبنان كان دائمًا فخًا لكل المتدخلين في حروبه الداخلية والخارجية.

هل يحتاج اللبنانيون الى مزيد من الحروب والارهاب، الذي يحصد الجميع في فترات مختلفة وحسب الظروف الاقليمية، لكي يدركوا جماعيًا مدى الخطر المشترك الذي يهددهم؟

يوفر تاريخ لبنان في النزاع والتوافق، ربما أكثر من تاريخ سويسرا والبلاد المنخفضة وغيرها، عبرة وصدمة نفسية بالمعنى الفرويدي Freud اذا احسن اللبنانيون قراءته . لكن اللبنانيين ظلوا غير متعظين لاسباب سياسية ونفسية وكأنهم "بحاجة مزمنة الى باب عال"، حسب تعبير لغسان تويني[1].

وحصلت خلال الحروب في لبنان (ولا نقول الحرب اللبنانية أو مجرد الأهلية) اغتيالات واغتيالات واغتيالات... بدءًا بالقائد كمال جنبلاط. ثم تتالت اغتيالات أخرى بينما الخطاب اللبناني

[1]. Ghassan Tuéni, "Liban: patrie du risque perpétuel", *ap*. Henri Awit (dir.), *Les risques de l'Université / Les risques à l'Université*, Beyrouth, Université Saint-Joseph, 2002, 288 p., pp. 35-49.

مستمر اجتراريًا حول القضية والقضايا... على حساب لبنان وحياة الناس وعيشهم وحريتهم وأمنهم اليومي ومستقبل أولادهم.

وعندما بوشر مسلسل متكرر ومتجدد مع محاولة اغتيال مروان حماده... ثم اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري من خلال حرب ارهابية اشد تنظيمًا... وحصلت انتفاضة الاستقلال في 14 آذار 2005 وليست التسمية مجرد "14 آذار"، ، امتلك مئات الآلاف من اللبنانيين، وبخاصة من جيل الشباب من كل الطوائف والمناطق والاتجاهات، الشعور العارم ان مرحلة جديدة من اليقظة الوطنية قد بدأت.

لكن بالرغم من الاستهداف الارهابي للبنان واللبنانيين والاغتيالات المتلاحقة، عاد البعض كما في السابق الى اجترارات حول الاعداء والاشقاء والاعمام والخالات وأبناء العم...، بينما المطلوب واحد، وقد اجمع عليه أخيرًا مجلس الأمن الدولي، وربما لم يجمع عليه بعد اللبنانيون: كلكم مهددون. اقفلوا لبنان – الساحة!

1
الانجاز الأهم في انتفاضة الاستقلال

النقص الأكبر في الثقافة السياسية اللبنانية ضعف الادراك المشترك للخطر الخارجي، ايّ كان، في حين ان هذا الادراك هو العامل الأفعل لصلابة التضامن الداخلي والوحدة الوطنية، ليس بمعناها الشعاراتي بل في حياة الناس اليومية.

في دراسات مقارنة سنة 1985 حول الأنظمة التوافقية أو المشاركة أو الائتلافية power sharing شملت ستة بلدان: افريقيا الجنوبية وبلجيكا وقبرص وماليزيا وسويسرا ولبنان، حول حظوظ وفاعلية هذه الأنظمة حسب قياس درجات تتراوح بين ملائمة شديدة (++)، وملائمة وسطية (صفر)، وغير ملائمة بشدة (– –) اندرج لبنان في خانة "ادراك الخطر الخارجي" بدرجة غير ملائمة بشدة (– –)، على عكس افريقيا الجنوبية وبلجيكا وماليزيا وسويسرا (درجة صفر).

اما العناصر الأخرى الملائمة أو غير الملائمة فهي، مع درجات ثقلها في لبنان: عدم وجود مجموعة اكثرية (+ +)، اقليات بحجم متعادل (+)، عدد قليل من الاقليات (–)، صغر الحجم السكاني (+ +)، ولاء فوقي supra-allégeance (صفر)، مساواة اجتماعية–اقتصادية (–)، تمركز جغرافي للأقليات (–)، تقاليد في التسوية (++)[2]. يستخلص من ذلك ان اكثر العناصر ملائمة في لبنان باستثناء "ادراك الخطر الخارجي"!

اكثر الهيئات الأهلية التي كانت تعمل وما تزال في سبيل ارساء السلم الأهلي الثابت في لبنان ركّزت برامجها على فهم الحرب والمحاسبة والذاكرة وطقوسها وصورة الآخر والتواصل بين

---

[2]. Arend Lijphart, *Power-sharing in South Africa*, Berkeley, University of California, Institute of International Studies, no 24, 1985, 180 p., p. 120.

الجيل الجديد...، في حين كان الهاجس الأكبر لدى برنامج "مرصد الميثاق والذاكرة"[3] في المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم تنمية الادراك المشترك للخطر الخارجي، من منطلق تاريخي اختباري ومعاش، وليس من منطلق بحوث تقليدية في العلاقات الدولية أو ايديولوجيات القومية والعروبة والمصير والمسار.

هذا الادراك المشترك للخطر الخارجي هو الانجاز الأهم في انتفاضة اللبنانيين في 14 شباط 2005 على اثر العملية الحربية الارهابية التي استهدفت الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه، ثم انتفاضة الاستقلال أو ثورة الأرز في 14 آذار... ثم دبّ بعدئذ اليأس في النفوس لأنه تعالت اصوات من الماضي تعود الى المراوغة، حسب تعبير أخير لوليد جنبلاط، أو تضرب اليقظة الوطنية والاستثنائية في كل تاريخ لبنان لأسباب هامشية حول تنظيم لوائح انتخابية وتوزيع مقاعد نيابية أو خلاف على جردة محاسبية حول من هو والد 14 آذار ومن هم ابناؤه.

ما هذا الشعب اللبناني الذي يحظى باهتمام العالم ويتمتع بتقاليد راسخة في العيش معًا وبثقافة عالية وتراث من الديمقراطية والذي ما يزال ينتظر فرجًا من اخوة واشقاء وابناء عم اختبرهم وعانى منهم طيلة اكثر من ثلاثين سنة في تاريخه الحديث وطيلة اكثر من اربعمائة سنة؟ هل اللبناني مولود لم يقطع عنه حبل السرّة cordon ombilical ليكون متفاعلاً ومستقلاً في آن؟

يرتبط الموضوع بعلم النفس في العلاقات الدولية اكثر مما له علاقة بمنطق العلاقات الدولية ذاتها. يلاحظ احد كبار السفراء في لبنان ان اللبنانيين "هم دائمًا بانتظار مسبقات يأخذونها كحجة لعدم الانكباب على شؤونهم الحياتية اليومية" Des préalables utilisés comme prétextes pour attendre

2
نحو انعزالية تقدمية

ان برمجة ذهنية وشبكات تحليل مفهومية لدى مثقفين واعلاميين وطبعًا لدى سياسيين هي بحاجة الى تكيّف وتغيير بعد الخبرة اللبنانية. خلال الحروب في لبنان، كانت مواجهة حسب منمّطات ايديولوجية بين انعزاليين وتقدميين. الثقافة السياسية اللبنانية الأصيلة والعربية للجيل الجديد، إذا اتعظ من التجربة، هي انعزالية تقدمية في آن:

– انعزالية في الحرص على الميثاق اللبناني في العيش معًا، ميثاق يربط ويوثّق، والعمل على حمايته وصيانته من أي تبعية خارجية، إذ لا تعلو اية قضية دولية أو عربية على إنجاح وحدة لبنان في تنوعه، بخاصة في الشرق الأوسط الذي تتقاذفه تيارات صهيونية وتعصب (والتعصب هو صهينة للفكر الديني) وأنظمة عربية استبدادية.

---

[3]. انطوان مسرّه (اشراف)، **مرصد السلم الأهلي والذاكرة في لبنان**، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، المكتبة الشرقية، 2004، 656 ص.

– الانعزالية هذه (ولا نقول انعزالية الحرب) هي التقدمية في ارقى معانيها، لأن حرص اللبنانيين على الميثاق يوفّر الدور العربي اللبناني الرائد في المنطقة العربية ولبنان الرسالة والصورة الحضارية لمستقبل العروبة وللعلاقات المسيحية – الاسلامية وللإسلام الحداثة ويجنّب العرب الانغماس في انقسامات طائفية أو إثنية أو عرقية.

هل بلغ اللبنانيون، نتيجة اختباراتهم خلال قرون وبعد انتفاضة الاستقلال، سن الرشد السياسي؟ ما يحتاجه لبنان والجيل الجديد هو ثقافة **انعزالية تقدّمية** تنتقل في الذاكرة تربويًا وثقافيًا. ولا نقول انعزالية وتقدمية إنما انعزالية تقدمية، أي أن نهتم بشؤوننا دون فتح الأبواب والنوافذ. فإذا "ضبضب" اللبناني شؤونه ولم يفتح الأبواب والنوافذ، عندئذ يريح الآخرين وقد ازعجناهم كفاية وقدموا لنا تضحيات وهم مشكورون.

هذه "الضبضبة" الداخلية هي تقدمية (وهي غير تقدمية الحرب) لأنها تدع لبنان يؤدي دوره الريادي في الحوار بين المسيحية والإسلام، في العروبة الديمقراطية وفي الاستقرار الاقليمي. هذه العروبة هي الرسالة وهي الدور. الى أي مدى تكون المواثيق في لبنان بعد اختبارات قرون "تعهدات وطنية"[4]، حسب تعبير لإدمون رباط تلزمنا ونلتزم بها، فلا نبقى في ضياع المراهقة، ويكون لبنان فعلاً لا قولاً "الوطن النهائي لجميع أبنائه"، حسب وثيقة الوفاق الوطني ومقدّمة الدستور اللبناني المعدل؟

لا تتعلم الشعوب غالبًا **من** التاريخ بل **في** التاريخ، من خلال التجربة والاختبار والمعاناة. وتستعيد هذه الشعوب غالبًا اختبارات وتجارب ومغامرات ومراهنات الماضي. هل تكون عملية 14 شباط 2005 الارهابية وما سبقها وما تلاها (مروان حماده، سمير قصير، جورج حاوي، الياس المر، مي شدياق... لغاية استشهاد جبران تويني وبيار الجميل ووليد عيدو...) وسائر ضحايا 2005–2006 الصدمة النفسية الخلاصية المنتظرة منذ اكثر من خمسة قرون كي يعتمد كل لبناني مبدأ اساسيًا في لبنانيته: لبنان أولاً... وأخيرًا!

---

[4]. ادمون رباط، **مقدمة الدستور اللبناني**، بيروت، دار النهار، "وثائق"، تقديم بشاره منسى، 2004، 84 ص، ص 22.

3
نحن اكذوبة أم وطن؟

كتب الاسرائيليون مجلدات عن كلفة اجتياحهم لبنان. والفلسطينيون كتبوا عن كلفة انغماسهم في شؤون لبنان الداخلية. وسوريا تتكلم عن تضحياتها في لبنان. هل يوفر اللبنانيون للغير بعد اليوم الكلفة والتضحية ؟

ينشد الأرمن للشاعر Khoren Narbi اغنية تعود الى 1890 للمجاهدين الأرمن:

لا يا اخوة لا أمل من الغرباء
لا تديروا انظاركم الى الجوانب الرحبة
لماذا تخدعون دائمًا
اعلم ان حملكم ثقيل، ايها الأرمن
ولكن هل تتوهمون بأن يحمله الغرباء.

الأفضل لنا ان نبقى ايتامًا لحل مشاكلنا رغم استفقاد البعض للخارج وألاّ نستلهم اسمهان في غنائها:

شوف اللي جرى لي
من بعدك
ولا عندي اخ ولا اب ولا عم...

ولكن الأصوب ما تقوله ناديا تويني:
هل ولدت من اكذوبة
في بلد غير موجود؟
هل انا قبيلة على مفترق دماء متصارعة!
ولكن ربما انا غير موجودة؟[5]

نعم نحن في "اكذوبة" وليس في وطن اذا لم ندرك، أخيرًا وجماعيًا، الخطر الخارجي ونقفل لبنان–الساحة أو الرصيف trottoir بالمعنى الفرنسي السلبي للعبارة. ولا معالجة عمليًا لأي قضية في لبنان دون اليقظة العارمة: لبنان أولاً ... وأخيرًا (أي بعد كل الاغتيالات)! واذا جمعنا كل خبراء العالم فلن يحققوا تخطيًا للطائفية واستقرارًا وازدهارًا ومستقبلاً دون اقفال لبنان–الساحة.

---

[5]. Nadia Tuéni, *Archives sentimentales d'une guerre au Liban,* Beyrouth, Fondation Nadia Tuéni, Dar an-Nahar, 2001, 48 p., p. 39.

وعندما اصبحت الضبابية الشعاراتية غير فاعلة بسبب الصدمة النفسية العارمة قبل وبعد انتفاضة الاستقلال في 14 آذار لجأ البعض الى مصطلحات اخرى في "الهواجس" و"الوصاية البديلة" و"الهيمنة الخارجية"...، كما لو انه توجد هيمنة اقصى واشد قتلاً وتدميرًا من مسلسل الاغتيالات.

توصلت الصحافة المكتوبة في لبنان الى درجة عالية من النقاوة في المصطلحات. اما بعض السجالات المتلفزة فهي تلوث الاذهان بتعابير مستهجنة لا علاقة لها بما يتعلمه آلاف الشباب اللبنانيين في كليات الحقوق والعلوم السياسية. الا يوجد فرق بين اربعة شؤون: الاحتلال والتدخل والدعم الخارجي والقرارات الدولية؟ وهل قرارات مجلس الأمن "خارجية" أم "دولية" صادرة عن منظمة دولية حيث لبنان عضو مؤسس فيها؟ وهل تستطيع دول صغرى ومستضعفة حماية ذاتها خارج الأمم المتحدة مع كل ثغرات هذه الشرعية الدولية وحدودها؟ خلال سنوات الحروب في لبنان غالبًا ما دعى غسان تويني، بصفته سفيرًا للبنان في الأمم المتحدة ودفاعًا عن لبنان، الى ممارسة دور اكثر فاعلية للأمم المتحدة في الدفاع عن الدول الصغرى وكرر مرارًا "ضرورة شرعية دولية، عالمية، تهدف الى صيانة لبنان تجاه تأثيرات نزاعات خارجية على بنياته الوطنية"[6].

لم يتحقق ذلك بالعمق الا بعد العملية الارهابية في 11 ايلول 2001، في الولايات المتحدة الاميركية، أي بعد اكثر من ربع قرن للحروب في لبنان، ما يعني ان الدول العظمى ايضًا لم تدرك حجم الخطر الا بعد انتشار الارهاب.

بعد ان انتفت حجج ماضية، تتحول مفاهيم القومية والعروبة والمقاومة والعداء لاسرائيل في خطاب سياسي وممارسة، وحتى في اطروحات ورسائل جامعية ومؤلفات "اكاديمية"، الى بناء نظري للبنان–الساحة! فإلى أي عروبة وأي قومية واي مقاومة... هؤلاء هم سائرون؟ منذ محاولة اغتيال مروان حماده...، لم يعد بريئًا من ينقل في تنظيره وخطابه وممارسته نزاعًا خارجيًا الى لبنان، لتفجير هذا النزاع أو حتى لمعالجته على ساحة لبنانية وخارج المفهوم الدبلوماسي للعمل العربي المشترك، بل هو محرض ومشارك في الاجرام والاغتيالات.

4
الدول المتسضعفة مصدر ارهاب

يقتضي اجراء قراءة دولية فعلاً – وليس من زاوية حزازات محلية لبنانية – للقرارات الدولية قبل وبعد 14 شباط 2005. تندرج هذه القرارات في اطار دعم الدولة المستضعفة في شكل عام.

---

[6] . Ghassan Tuéni, *Laissez vivre mon peuple. Le Liban à l'ONU*, Préface de Charles Hélou, Paris, Maisonneuve, 1984, 272 p, p. 166.

اورد تقرير لمعهد الولايات المتحدة الاميركية للسلام ضرورة دعم الدول هذه التي هي ساحة صراعات غيرها وبالوكالة وفي اطار المكافحة الدولية للارهاب[7] Strengthening fragile states.

الانعزالية الفئوية حسب ذهنية الحرب مستحيلة في زمن العولمة. وتقدمية البناء القومي القسري على طريقة بسمارك Bismarck وايديولوجيات الحرب هي تهور. اللبنانيون هم في زمن الواقعية والحكمة وبناء لبنان الدور والرسالة وارساء مستقبل عروبة ديموقراطية غير موجودة عمليًا.

العروبة عمليًا اليوم، ثقافيًا، هي مجرد تراث يحتاج الى احياء من خلال ثورة تربوية عربية شاملة. اما سياسيًا، فالعروبة اليوم عمليًا هي عروبة سجون واجهزة وليست عروبة شعوب، باستثناء جزر عربية من الحريات واليقظة والتضامن القومي والتحول الديمقراطي السلمي.

أبرز العوائق تجاه الادراك المشترك للخطر الخارجي رواسب ايديولوجيات قومية كان مصدرها لبنان ولوثتها طيلة اكثر من نصف قرن انظمة عربية استبدادية. سقطت اليوم الأقنعة. الخطر الأعظم الذي يهدد العرب هو انظمة الاستبداد التي هي منبع التخلف والاستعمار الجديد والرجعية والتبعية وسبب ضعف وحتى غياب دبلوماسيتهم الفاعلة والمؤثرة في العلاقات الدولية. الأنظمة العربية اللاديمقراطية بجماهيرها المقهورة هي غالبًا الحليف الطبيعي لاسرائيل لأنها هي التي تسمح لاسرائيل بالتفوق والهيمنة بحجم يتخطى قدراتها الذاتية الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية.

5
لا لمستشفى التوليد!

لبنان أولاً، وعروبة ديمقراطية، وبناء "ثقافة وطنية ميثاقية ودستورية لبنانية"، حسب تعبير سليمان تقي الدين: هذا ما سعينا اليه في اطار برامج التربية المدنية والتاريخ في اطار خطة النهوض التربوي بقيادة البروفسور منير ابو عسلي (1997–2001). ثم تحولت هذه البرامج التي تشمل اكثر من مليون شاب في لبنان الى مجرد عملية روتينية بروقراطية. واوقف وزير أسبق للتربية العمل ببرامج التاريخ بالرغم من اجماع مجلس الوزراء عليها وصدورها في **الجريدة الرسمية** في حوالي مئة صفحة (عدد 27 تاريخ 2000/6/22 ص 2114 – 2195) لأنها منطلق لثقافة لبنانية عربية مستقبلية اصيلة ومجددة.

ماذا ينقل اليوم الى اللبنانيين في كتب التاريخ المدرسية؟ يقرأون عن علاقات فخر الدين "الودية" مع توسكانا! ما هذا التعبير الذي لا معنى له دبلوماسيًا؟ ويقرأون حول الاستقلال كيف "عمت الفرحة كل أنحاء لبنان" وكأن الاستقلال مهرجان ولا شيء عن شهداء الاستقلال. ويقرأون عن

---

[7] . "Foreign Assitance and the Fight Against Terror", *Peace Watch*, United States Institute of Peace, Washington, Vol. 5, August-Sept 2004, (www.usip.org).
يراجع أيضًا: وليد مبارك، **مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان**، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، "سلسلة محاضرات الامارات"، رقم 86، 2004، 66 ص.

"استقلال تام" و"استقلال ناجز" وكأن الاستقلال منقوص بطبيعته! هل نتعلم فعلاً بعد 14 شباط 2005 وبعد محاولة اغتيال مروان حماده وبعدها وبعدها... ما هو الاستقلال؟

هذا ما يعبّر عنه بألم وحكمة وعمق غسان تويني. وكذلك كتابات عديدة أبرزها، حديثًا، كتاب عباس الحلبي[8]، والتعليقات الاذاعية الصباحية لهنري زغيب، وكذلك مواقف ثابتة ومستمرة للرئيس رفيق الحريري وبعده الرئيس فؤاد السنيوره ومروان حماده ورئيس اللقاء الديمقراطي وليد جنبلاط... وجبران تويني من خلال "النهار العربي والدولي" ثم "نهار الشباب" ثم افتتاحياته التي رأى فيها البعض تطرفًا في حين انها ثمرة الادراك الاختباري المشترك للخطر الخارجي... وهذا ما يعبّر عنه كل الذين اتعظوا من الحرب في جو من مراوغات وشعارات ضبابية.

هل نكون مستشفى لأنفسنا، لا مستشفى توليد لنزاعات ومشاكل غيرنا وعندنا (من اسرائيل والعراق وايران وتركيا وسوريا والفلسطينيين والدول الكبرى، حسب تعداد غسان تويني)، اذ "تنشأ النزاعات في الدول العربية ويحصل التوليد في لبنان"، حسب وصف قديم للرئيس صائب سلام.

قال احد المندوبين لممثلي المقاطعات المتحدة الهولندية خلال معاهدة اوترخت Utrecht (1713–1715): "سنوقع السلم عندكم ولكم وبدونكم"[9]. هذا ما يمكن حصوله – وحصل مرارًا – في لبنان على أنقاض الوطن والمواطنين. لبنان أولاً... وأخيرًا (وليس آخرًا) أي بعد اكثر من خمسمائة سنة دون ان نتعظ!

آلية النزاعات، كما يدرسها الدكتور طوني عطاالله في كتابه، تشكّل نمطًا حديثًا في البحوث. وكما هي الحال بين الأفراد حيث توجد تقنيات لافتعال المشاكل بينهم، كذلك الأمر على مستوى العلاقات داخل الدول وبينها. ينخرط تجار الثورات وخبراؤها في نشوء النزاع وتغذيته، أما العلماء الجامعيون فيسترسلون في البحث عن الاسباب والمسببات متجاهلين غالبًا تقنيات النزاع. ان نشر الثقة وعدم السير في الاشاعات والتطييف... ينزعان صاعق التفجير. اني انوه بجرأة الباحث الدكتور طوني جورج عطاالله في الانكباب على الموضوع بعد تلكؤ العديد من الباحثين عن خوضه.

انطوان نصري مسرّه

---

[8]. Abbas el-Halabi, *Les Druzes: Vivre avec l'avenir*, Beyrouth, Dar an-Nahar, 2006.

[9]. On signera la paix chez vous, pour vous et sans vous", *ap*. Maurice Braure, *Histoire des Pays-Bas*, Paris, P.U.F., « Que sais-je ? », no 490, 1974, 128 p.

إشكالية الموضوع ومنهجيته

تتألف المنظومة Système من مجموعة من العناصر أو القواعد المترابطة بطريقة تجعل منها وحدة منسقة[1]. يمكن للعناصر أو القواعد أن تكون مستقلة عن بعضها، لكن غياب أحدها يؤثر جذرياً على طريقة عمل المنظومة وأهدافها.

ثلاث فرضيات ينطلق منها البحث، وتحتاج إلى تبيان، هي:

1. الفرضية الأولى: الحروب في لبنان منذ 1975 سارت وفق **آلية** أو **نسق** قوامه أجزاء متصلة ومتكاملة على نحو يولّد باستمرار وظيفة الإخلال بالأمن وإنتاج جولات عنف متلاحقة. إن الحفاظ على العناصر المكّونة لآلية الحرب وعدم نزعها يهدد مستقبلاً بإعادة إنتاج حروب وصراعات مسلّحة.

2. الفرضية الثانية: جابه **المجتمع المدني** نظام الحرب بمقاومة ومحاولات صمود. تحتاج هذه التحديات إلى الكشف عنها وإظهارها.

3. الفرضية الثالثة: الحرب في لبنان بدأت **بشل الجيش** وتحييده وبتعطيل قرار تدخله، فتمّ بناء ميليشيات وجرى استخدام تقنيات معاصرة في الحروب الداخلية من حواجز ومعابر وخطوط تماس لترسيم حدود الطوائف جغرافياً. تتضمن تقنيات الخوف والتخويف مختلف وسائل الإرهاب من خطف وقتل وتهجير وتدمير واحتجاز رهائن وغيرها.

***

توفر وسائل الإعلام المكتوبة وقائع مفيدة لدراسة منظومة الحرب، وتسمح التعددية الإعلامية بالوصول إلى حقائق موضوعية[2]. تساهم المقاربة المعرفية في اكتساب سبل تفكيك هذه المنظومة أو الحد من مضارها، لأن مستقبل لبنان مرتبط بمستقبل هذه الميكانيكية.

---

[1]. تلتقي على تحديد هذا التعريف لكلمة منظومة المعاجم التالية:

خليل الجر، **المعجم العربي الحديث**، باريس، لاروس، 1973.

احمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، بيروت، مكتبة لبنان، 1986، ص 419.

Petit Larousse illustré, Librairie Larousse, Paris, 1990, pp. 937-938.

تعتبر ظاهرة الحروب الأهلية و/او الحروب الداخلية اليوم من المميزات البارزة في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين حيث يشهد العالم اليوم انتشاراً للنزاعات الاثنية والدينية والطائفية والعرقية، فضلاً عن استغلال هذه النزاعات وتداخلها مع الصراعات الإقليمية والدولية[3]. تراجعت الحروب التقليدية التي عرفها العالم في الماضي، وتبدّل مفهوم غزو الأراضي بواسطة جيش معادٍ يجتاح حدود الدول المجاورة. ويُخشى تالياً أن تكون الصراعات المستقبلية، حروباً أهلية من طراز جديد داخل المجتمع الواحد نتيجة زيادة عوامل التجزئة. هذه التغييرات التي حدثت مع نهاية الحرب الباردة بين الجبارين الاميركي والسوفياتي ترتدي طابعاً جذرياً. فتطور طبيعة التهديدات أصبحت مرتبطة بتحول عميق وبنيوي لحاجات الأمن في بلدان العالم الثالث. لم تعد هذه التهديدات قائمة فقط إنطلاقاً من وراء الحدود، بل ان العديد من المخاطر الداخلية يلقي بثقله على تماسك المجتمعات ويفرض تحدياً من نمط جديد. يحتوي المجتمع اللبناني على عددٍ من الإستعدادات النفسية الكامنة، ينبغي الكشف عنها، إذ تُبقي الخصومات والنزاعات قابلة دائماً للتفجّر والإشتعال.

تستند الدراسة إلى التحليل انطلاقاً من الأبحاث حول **علم الحرب والنزاعات**، وهي تالياً ليست **تأريخاً للحرب**. يبدأ السلام من التعمّق في معرفة كيفية إشتعال الحروب ومعالجتها، أي القضاء على أسبابها من الجذور.

يُشكّل فن الحرب وعلم النفس السياسي والعلاقات الدولية مرتكزات للعمل البحثي في هذا الكتاب، ولكن لا بد من تحديد **ما ليس هو** موضوع هذا البحث.

ليست الدراسة بحثاً في المواقف السياسية للقوى المتنازعة وقدراتها القتالية وإيديولوجياتها، ولا هي دراسة في قضايا الفكر السياسي والإصلاح الدستوري او في جدلية التنقيب عن مدى مسؤولية كل من الداخل والخارج في التسبب بالازمة. بل ان البحث هو دراسة في الاتنوستراتيجيا او في علم الحروب المرتبطة بالأقليات[4]، واستراتيجية النزاعات

---

[2]. Dominique Monet, *Le Multimédia*, Flammarion, 1998.

[3]. Jean Hannoyer, *Guerres civiles: Economie de la violence, dimensions de la civilité*, Paris et Beyrouth, Karthala-Cermoc, 1999, 329p.

[4] .Antoine Messarra, "Minorités et ethnostratégie en méditerranée: Propositions pour un pacte de stabilité à partir du cas libanais", communication en 22 pages présentée au symposium international organisé par la Fondation méditerranéenne d'études stratégiques en coopération avec le Centre de recherches et d'études sur les stratégies et les technologies à l'Université Complutense de Madrid sur le thème: "Méditerranée: Quelles propositions

الداخلية، وكيفية إشتعالها، وسبل ضبطها في المجتمعات المتنوعة (Polémologie, irénologie). يرمي البحث الى إدراكٍ أفضل لعناصر النزاع وعمليات الإستقطاب الداخلي التي تؤجج الأزمات وتؤسس للحروب.

1
مبررات إختيار الموضوع

أبرز مبررات إختيار الموضوع هي التالية:

1. بروز أنواع جديدة من الحروب في العالم مشابهة للحروب في لبنان، وتكاثر عددها، منها على سبيل المثال ما حدث في الجمهورية اليوغوسلافية السابقة والصومال وفي بعض جمهوريات الإتحاد السوفياتي سابقاً[5]. وتزامن إنتشار هذه الحروب مع إختفاء الصراع بين الشرق والغرب، فضلاً عن خضوع هذه النزاعات لعوامل محلية.

2. إطالة عمر هذه الحروب وتأمين سبل إستمراريتها بوسائل ذاتية وإعادة إنتاج عوامل تفجيرها تلقائياً.

3. الحاجة لإعادة قراءة الوقائع والأحداث وتقديرها في وضع إقليمي ودولي متفجّر، وعدم تصغير أزمة شرق أوسط الى قضية إصلاحات دستورية او فعالية دولة وحكومة وجيش. ليس موضوع البحث تبرئة اللبنانيين من تبعة مشاكل بلدهم، ولا الدفاع عن النظام السياسي، بل استخلاص قواعد عامة إنطلاقاً من **أبحاث ميدانية**.

4. ضرورة فصل مسألة الأمن في لبنان، وفي الدول الشبيهة ببنيته المتنوعة عامةً، عن أي قضية داخلية اخرى وبخاصةٍ عن إصلاح النظام، أو انتماءات المواطنين الفكرية والدينية والثقافية، لأن ربط ما حصل في لبنان من جرائم وتعديات وإخلال بالأمن طوال مراحل الحروب بين 1975 و1990 **بالطائفية** فقط، أو محاولات ربط أي فتن جديدة لاحقة بمسألة إلغائها أو استمرارها، ينطوي على تبرئة للفاعلين وعلى تجاهل لكل إنجازات المجتمع المدني، وعلى انتشار وسيطرة ذهنية الحرب واستمراريتها حتى في زمن السلم. لا

---

pour un pacte de stabilité?", Marseille, 20-22 juin 1996, dont un extrait a été publié dans *L'Orient- Le Jour*, 5/7/1996.

[5]. Fadi Nassar, *les conflits militaires contemporains dans une approche socio-politique*, Thèse de Doctorat Libanais en Sciences Sociales, Université Libanaise, Institut des Sc. Sociales (II), 1998, 445p.

شك أن الطائفية معضلة في المجتمع اللبناني، ولكن لا يصح أن تتحول إلى ذريعة أو ملجأ لكل من يريد العبث بالأمن وتخريب السلم الأهلي الدائم الذي هو "خط أحمر" يؤدي خرقه إلى تهديد أمن الدولة والمواطنين مما يفرض، ضمن شروط، إنزال الجيش لردع المخاطر.

من حيث المبدأ ليس الفكر الاصولي ممنوعاً في لبنان الذي يقوم في ثوابته الدستورية على حرية الفكر والمعتقد وإحترام الأديان، وعلى حرية نشر الأفكار بالوسائل الديمقراطية. ولكن من حيث الواقع طوال سنوات "الوصاية" بدا جلياً أن هناك فكراً اصولياً غير ممنوع، وآخر ممنوع يُقصى تياره من الحياة السياسية وعن البرلمان، ويرسل قائده إلى المنفى أو السجن أو القبر.

المخاطر الكبرى تكمن في تجرؤ مجموعات على القانون وتعديها على الناس والقوى الامنية ومحاولة تطبيق افكارها بالقوة. جاء في نشرة توجيهية لقيادة الجيش ردت فيها القيادة على ما أثارته الحوادث الأمنية الخطيرة التي وقعت في الضنية وبيروت مطلع عام 2000 من تساؤلات، وهي داخلياً الأكثر عنفاً منذ انتهاء الحرب عام 1990: "ان الكلام عن انتماء المسلحين (الذين تحدوا السلطة المركزية والجيش بمحاولة إشعال فتنة جديدة) الفكري أو الديني أو الثقافي لا يعني الجيش، فهو يُلاحق كل من يخلّ بالأمن بغض النظر عن انتمائه، والمواطن حرّ في اختيار ما يريد من الإنتماءات شرط التزامه القوانين وعدم الإخلال بالأمن"[6]. وجاء أيضاً في بيان صدر عن اجتماع استثنائي لمجلس الوزراء خصص لمواجهة تلك الحوادث الأمنية نفسها: "ان الإخلال بالأمن هو من المحرمات التي ينبغي ضربها دون هوادة وأن موضوع السلم الأهلي وأمن الوطن والمواطن هما من المقدسات التي لا يُسمح المس بها"[7]. لا يمكن التساهل حيال مسألة الأمن والنظام في لبنان، ولا يمكن أحد التذرع بحرمان أو غبن أو إحباط أو إحتجاج للعودة بالبلاد إلى دوامة القنص والقذائف والتقاتل وخطف الرهائن وتخريب السلم الأهلي عبر إعادة عقارب الساعة إلى الوراء.

هذا الواقع يكتسب أهمية بالغة بعدما اظهرت التجارب الأخيرة في لبنان ما بعد الحرب أن هناك من يطلق النار ويغتال القضاة في محكمة صيدا (1999)، وهناك من يغتال الجنود في الضنية ويسوق ضابطاً وعدداً من الأهالي لاستعمالهم دروعاً بشرية في معركة تستهدف ضرب الاستقرار (2000)، وهناك من يستغل تظاهرة صادقة لمؤمنين أرادوا

---

[6] . **السفير**، 2000/1/7، ص 4؛ و**النهار**، 2000/7/1، ص 6.

[7] . **السفير**، 2000/1/5، ص 2؛ و**النهار**، 2000/1/5، ص 2.

التعبير في بيروت عن إحتجاجهم على أثر نشر رسوم كاريكاتورية مسيئة في الدانمارك حيث أندست عناصر محرّضة وحولّت التظاهرة أعمال عنف وشغب... توقفت بفضل وعي المواطنين وتحلي السلطات الدينية الإسلامية والمسيحية ببعد النظر والشجاعة النموذجية التي أبداها مشايخ مسلمون ضد المحرّضين. لولا ذلك كان يمكن للأحد الأسود في 5 شباط 2006 ان يعيد إنتاج 13 نيسان جديد في لبنان.

5. الحاجة إلى إغلاق لبنان "الساحة" ووضع حدّ للحروب "من أجل الآخرين"[8]، انتقالاً إلى لبنان الوطن. استُعمل لبنان طويلاً ساحةً مفتوحة لتصفية حسابات إقليمية ودولية، ومنطلقاً لشعارات تحرير تبيّن زيفها من مقولة مفادها "أن طريق فلسطين تمرّ بجونيه"، إلى مقولة رافقت أحداث الفتنة المستعادة في الاسبوع الاول من عام 2000 وضرب السفارة الروسية في كورنيش المزرعة بتأكيدها خطأً "أن طريق الشيشان تمرّ في بيروت". وشكى أقرب الأشقاء العرب من استخدام لبنان كـ"خاصرة ضعيفة" يتحرّك فيها الأخصام والأعداء لضربهم وإمرار المؤامرات ضدهم.

إلى أي مدى تمّ إقفال لبنان "الساحة"؟ عام 1990 أُقفلت "الساحة" داخلياً. وبرزت منذ تحرير الجنوب عام 2000 إرادة لاقفال لبنان "الساحة" الإقليمية الجنوبية في وجه النزاع الدولي. ولكن ما كان يجري من ممارسات على بوابة فاطمة والحدود الجنوبية منذ انسحاب اسرائيل في 25 ايار 2000 وتطبيق القرار 425 حافظ على مستوى مرتفع من التهديد المستمر بعودة الساحة، خاصة وأن الجيش اللبناني استمر ممنوعاً بفعل عوامل داخلية وإقليمية من القيام بدوره والانتشار حتى الحدود مع اسرائيل لغاية آب 2006. وأبرزت بعض الأطراف الداخلية المتحالفة مع سوريا مقولة خاطئة مفادها ان هذا الإنتشار يجعل من الجيش اللبناني حامٍ لحدود الدولة العبرية.

6. لأن ما جرى في لبنان منذ أيلول 2004 من سباق بين العودة إلى "لبنان الساحة لحروب من أجل الآخرين" وبين إغلاقها يؤكد صحة مبررات إختيار الموضوع. حملت إنتفاضة الإستقلال في 14 آذار 2005 إثر العملية الحربية الإرهابية التي استهدفت إغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، تغييرات جذرية في الوضع اللبناني. كان من نتائج ذلك أن أعلن الشعب اللبناني استقلال لبنان في أكبر حركة تضامن وطني وانتفاضة مسالمة على الوضع القائم ذكّرت بما حصل إبان مرحلة الاستقلال الأول 1943. وأدت إلى تجديد

---

[8] . يراجع غسان تويني، **حرب من أجل الآخرين**، بيروت، دار النهار للنشر، 1985.

الميثاق اللبناني بين المسلمين والمسيحيين حول السيادة. فانسحب الجيش السوري في 26 نيسان 2006، واصبح الجيش اللبناني الجيش الوحيد على الأراضي اللبنانية، وذلك بعد ثلاثين عاماً من الإحتلالات. وتهاوى النظام الأمني بمعظم رموزه في لبنان. ومنذ ذلك التاريخ بدأ تراجع تدخل الأجهزة الأمنية تدريجياً في السياسة وفي الحياة الخاصة للمواطنين، وفي التنصت والتهديد وإطلاق الشائعات والتخوين مثلما كان يحصل في لبنان لشهور وسنوات خلت.

ومع ذلك، شهد لبنان منذ حزيران 2005 حتى 2007 ما لا يقل عن 40 محاولة لإشعال فتن داخلية بين الطوائف من خلال إغتيالات أو محاولات إغتيال أو تفجير، فتحت معها مجدداً مسلسلاً دموياً ولائحة إغتيالات في البلد الصغير واظهر اللبنانيون درجة عالية من التماسك حيالها: من محاولة اغتيال النائب مروان حماده الذي نجا باعجوبة من تفجير سيارة مفخخة (2004/10/1)، إلى اغتيال الرئيس رفيق الحريري والنائب باسل فليحان مع عددٍ من المرافقين والمواطنين (2005/2/14)، كما كانت الحال مع الصحافي في "النهار" سمير قصير (6/2) والمناضل الحزبي جورج حاوي الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني (6/21)، مروراً بمحاولة اغتيال نائب رئيس الحكومة ووزير الدفاع الياس المر (7/12)، والإعلامية في "المؤسسة اللبنانية للإرسال" مي شدياق (9/25)، والنائب والصحافي جبران تويني (12/12)، وصولاً إلى إغتيال الوزير الشهيد الشيخ بيار أمين الجميّل (2006/11/21)، والنائب الشهيد وليد عيدو مع نجله خالد ومرافقيهما (2007/6/13)، وجريمتي تفجير الأوتوبيسين في عين علق واستشهاد المواطنين لوريس الجميّل والشاب الجامعي ميشال العطار (2007/2/13)، وجريمة إغتيال الزيادين: زياد غندور وزياد قبلان (4/26)، والمجزرة التي ارتكبها عناصر من "فتح الإسلام" بحق أفراد وضباط في الجيش اللبناني في مخيم طرابلس–نهر البارد وأدت إلى استشهاد عشرات العسكريين (20 و5/12) وما تبعها من هجمات على الجيش في محيط المخيّم، ومن ثمّ تفجير دورية لقوات حفظ السلام الدولية في الخيام بجنوبي لبنان واستشهاد 6 عناصر من الكتيبة الاسبانية (6/24).

تُضاف إلى هذه اللائحة التفجيرات المتنقلة التي استهدفت مناطق سكنية (الجديدة 2005/3/19) وتجارية (الكسليك 3/23) وصناعية (البوشرية 3/23) وسياحية (برمانا 4/1) ووسائل إعلام ("صوت المحبة"–جونيه 5/6)، وأحداث الأحد الأسود 5 شباط 2006

حين هاجم الأشرفية مندسون في تظاهرة ضد رسوم كاريكاتورية مسئية إلى الإسلام، وأحداث 1 حزيران 2006 عندما هاجمت جماعات مهتاجة مناطق المزرعة وأطراف الأشرفية رداً على حلقة تلفزيونية أعتبرت ماسة بموقع الأمين العام لـ"حزب الله" السيد حسن نصرالله، وأحداث الثلاثاء والخميس الأسودين (23 و2007/1/25)، وتفجيرات الأشرفية (5/20) وفردان (5/21) وعاليه (5/23)، وسد البوشرية (6/4)، وزوق مصبح حيث استشهد المواطن بطرس توفيق الدهنة (6/7) .

ويضاف إلى كل هذه الأحداث حرب 12 تموز 2006 التي أعادت لبنان كدولة– رهينة لخدمة الصراعات الدولية والإقليمية على رغم صدور قرار مجلس الأمن الدولي 1701 وانتشار الجيش اللبناني وقوات الطوارئ الدولية حتى الحدود الجنوبية مع اسرائيل. إذا بقي لبنان ساحة فهو سيستمر مسرحاً للنزاعات المتنوعة الأبعاد والاتجاهات.

7. الحاجة إلى تحديد واضح لمفهوم أمن الدولة Sécurité de l'Etat الذي هو مفهوم شديد الالتباس في لبنان إلى أقصى الحدود. ماذا نعني بأمن الدولة؟ لم يعالج الموضوع بعمق وشمولية حتى اليوم. ما هي الشؤون التي تدخل في نطاق أمن الدولة؟ وهل إذا انتقد أحدهم مثلاً حرية الانتخابات ومداخلات الأجهزة، يعتبر ذلك مساً بأمن الدولة؟ وما هو بالتحديد مفهوم الأمن الاقليمي؟ لا جواب عن هذه المواضيع حتى اليوم. يقتضي ان نصل إلى معرفة أين هو "الخط الأحمر" من خلال التجارب اللبنانية العملية، وماهية المواضيع الداخلة في أمن الدولة أو تحت عناوين اخرى؟

يتعيّن إجراء جردة بوقائع وأحداث للخروج باجتهاد. في موضوع الإعلام والفتنة الطائفية توصلت المحاكم إلى اجتهادات مفيدة جداً، وبخاصةٍ حول ماذا تعني الفتنة الطائفية التي تجيز ملاحقة كتّاب أو مؤلفين أو صحافيين؟ لكن علماء السياسة في لبنان لم يتناولوا هذه المواضيع بعد. ما هي القضايا التي تمس أمن الدولة؟ وما هي القضايا الاخرى التي تمس الأمن الإقليمي؟ وما الذي لا علاقة له لا بأمن الدولة ولا بالأمن الاقليمي؟

8. خطأ الإعتقاد بانتهاء آخر الحروب الخارجية على لبنان بعد عشر سنوات على وثيقة الوفاق الوطني التي سبق لها أن أوقفت الحرب الداخلية عام 1990[9]. في معظم مراحل الحروب في لبنان اختلطت بدرجات متفاوتة عناصر النزاع الأهلي مع عناصر

[9] . جورج بكاسيني، **اسرار الطائف**، بيروت، دار التعاونية الطباعية، 1993، 288 ص.
البير منصور، **الانقلاب على الطائف**، بيروت، دار الجديد، 1993، 287 ص.

التدخل الخارجي. لكن مع تحرير جنوب لبنان كان يعتقد ان صفحة دموية طويت من النزاع العربي – الإسرائيلي فجر 24 أيار 2000 مع الانسحاب الإسرائيلي من "الشريط الحدودي" الذي كانت تحتله اسرائيل منذ عام 1978 متذرّعةً بحماية مناطقها الشمالية من هجمات المقاومة الفلسطينية و"حزب الله" لاحقاً.

وللمناسبة إعلنت الحكومة اللبنانية بطلب من الرئيس اميل لحود اعتبار اليوم التالي للإنسحاب، أي 25 ايار، عيداً وطنياً رسمياً يحتفل به لبنان ويُعرف بـ"عيد المقاومة والتحرير" تأكيداً لتسجيل اللبنانيين والمقاومة أول انتصار على اسرائيل منذ قيام قضية الصراع العربي – الاسرائيلي. ولكن لم يُعلن بعد عن ذكرى للشهداء أو عن مأتم وطني للمفقودين والمخطوفين خلال الحروب في لبنان. ويظهر من العديد من الأحداث ان معظم اللبنانيين لم يتعلّموا إحترام شهدائهم ولم يتعظوا بعد، لذلك ما زال المجتمع اللبناني يدفع بقوافل الشهداء تلو الأخرى.

يقتضي تحديد تاريخ مناسبة وطنية لتذكّر جميع الشهداء اللبنانيين الذين سقطوا في الحروب سواء الخارجية أم الداخلية، ومن كل الأطراف، ثمناً للمقاومة، أو ضحايا حرية الرأي والموقف، والتوقف عن لغة التخوين المتبادل بين الطوائف اللبنانية، لأن التحرير والنصر "ليس لطائفة دون اخرى بل للجميع"، بحسب تعبير أمين عام "حزب الله" السيد حسن نصرالله. أثبتت التجربة اللبنانية أن منطق التقسيم الثنائي بين مواطنين "وطنيين" وآخرين "خونة" هو ظاهرة غير صحية يقتضي العدول عنها حرصاً على الوفاق.

2
فائدة الدراسة

ما فائدة دراسة منظومة الحرب من منطلق علم النزاعات؟ وما هي أسباب إختيار الموضوع؟

1. إن الهدف الأساسي من دراسة الوقائع الميدانية للحرب هو البحث والتعمّق في مشاكل الحرب والسلام. **فإرادة** السلام لا تصنع وحدها السلام بل تحتاج الى **معرفة آلية الحرب** وميكانيكياتها لتقوية مناعة المجتمع ضد مخاطرها ومجابهة دورتها.

2. من فوائد الدراسة **بناء الذاكرة** إذ يُخشى ان يؤدي نسيان التجارب الأليمة الى إعادة إنتاجها. ما يهدد السلم الأهلي في لبنان نسيان الأجيال المقبلة للآلام المشتركة فلا تتعظ من غنى التجربة وتعيد إنتاج الماضي كالشعوب المتخلفة. وتعتبر الذاكرة مدخلاً إلى ثقافة مدنية متجددة. لا تقتصر مساوئ غياب الممارسات العبثية من أذهان الناس على الصعيد المعرفي، بل لها مخاطر على صعيد تكرار التجارب المأسوية.

3. تجربة الحروب في لبنان بين 1975 و1990 ليست مثيرة للإهتمام على المستوى المعرفي فقط، بل لأنها ذات معنى وفائدة لحوالى نصف سكان العالم الذين يعيشون في مجتمعات شبيهة، من حيث تركيبتها، بالمجتمع اللبناني.

4. يرتبط تقدم لبنان، وازدهاره، ومستقبله ببناء السلم الاهلي الدائم، وبممارسة اللبنانيين لسياسة حذرة في علاقاتهم الإقليمية والدولية وخاصةً الإبتعاد عن سياسة الأحلاف مع القوى الخارجية التي لا بد ان تنعكس توتراً ونزاعات في الداخل. وكي يمكن معالجة ظواهر النزاعات الدامية بين اللبنانيين التي قد تتكرر كل 10 أو 15 سنة أو أكثر، لا بد لعلم السياسة في لبنان ان يدرس هذه الظواهر ساعياً إلى معالجة المشكلات التي تتهدد المجتمع لإيجاد الحلول لها. وهذا ما يساهم في ربط الجامعة بالمجتمع، لأن المعاهد الجامعية هي مراكز ابحاث أولى للدولة ويتعين عليها ان تكون على علاقة وثيقة بما يجري في المجتمع. وطموح هذا البحث أن يلقي مزيداً من الضوء على ظاهرة الحروب الأهلية و/أو الداخلية، علّه يساعد في جزء متواضع من الحلول. وإذا لم يتمكن من ذلك، فإنه قد يفتح الطريق للآخرين كي يكملوا البحث.

3
تنفيذ البحث

تحتاج دراسة منظومة الحرب الى منهجية دقيقة لأسباب عدة:

1. لأن المرحلة التاريخية المشمولة بالبحث **طويلة**، امتدت أحداثها على مدى خمس عشرة سنة من 1975 الى 1991 ويواجه البحث مشكلة الغرق في التفاصيل.

2. البحث جديد ولا تتوفر مراجع ودراسات في منظومة الحرب نفسها. يوجد كتابات حول الجيش والميليشيات والتهجير ووسائل الخوف وغيرها، وقد أدت التجربة اللبنانية إلى وفرة في الانتاج[10]. لكن لا تتوفر استنتاجات عن **مدى ترابط عناصر منظومة الحرب**

---

[10]. حول الجيش:

عزيز الأحدب (اللواء الركن)، **هيبة الدولة وحكم القانون**، بيروت، 1993، 224ص.

شوقي خليفة، **لبنان وقضية الامن** (دراسة مقارنة: مشروع تنظيم، تصور لقضايا الامن الأساسية، الاهداف، وبحث في المنهجية التنفيذية لعلم الامن والمعلومات)، بيروت، 1994، 268ص.

فؤاد عون (العميد الركن)، **ويبقى الجيش هو الحل**، بيروت، آب 1999، 288 ص.

ليلى فرنسيس، **تعداد الأسباب الكامنة وراء انفجار الجيش عشية أحداث 1975 – 1976**، بيروت، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الثاني، رسالة دبلوم الدراسات المعمقة، 1986.

فؤاد لحود، **مأساة جيش لبنان**، بيروت، 1977، 311 ص.

حول التهجير:

Robert Kasparian et André Beaudoin, *la population déplacée au Liban 1975 - 1987*, Canada, 1991.

Ali Faour, "The Displacement Crisis and Forced Migration in Beirut in 1984", *ap.* Salim Nasr and Theodor Hanf (eds.), *Urban Crisis and Social Movements, Arab and European Perspectives*, Beirut, 1987, pp. 165-198.

Boutros Labaki, et Khalil Abou Rjeily, *Bilan des guerres du Liban (1975-1990)*, Paris, L'Harmattan, "Comprendre le Moyen-Orient", 1993, 256p.

حول الميليشيات:

Lewis Snider, "The Lebanese Forces: Their Origins and Role in Lebanon's Politics", *The Middle East Journal*, vol. 38, no. 1, winter 1984, pp. 1-33.

Magnus Ranstrop, Hizb' Allah in Lebanon: The Politics of Western Hostage Crisis, New York, St. Martin's Press, 1997.

حول الإشاعات:

ببعضها، وكيفية تركيبها. وفرادة هذا الكتاب انه جاء ليسد حاجة في هذا المجال لجهة وصل تلك العناصر ببعضها. مما حتّم مطالعة الكثير من الكتب من أجل استخراج الوقائع. ولا تكمن مشكلة البحث حول الحروب في لبنان منذ 1975 في جمع المصادر وتبويبها فحسب، بل في كيفية قراءتها.

يُشكّل **فن الحرب وعلم النفس السياسي والعلاقات الدولية** مرتكزات للبحث، ولكن لا بد من تحديد **ما ليس هو** موضوع هذا البحث.

يستند البحث الى التحليل إنطلاقاً من الأبحاث حول **علم الحرب والنزاعات**، وهو تالياً ليست **تأريخاً للحرب**. يبدأ بناء السلام من التعمّق في معرفة كيفية إشتعال الحروب لمعالجتها، والقضاء على أسبابها من الجذور.

ليست الدراسة بحثاً في المواقف السياسية للقوى المتنازعة وقدراتها القتالية وإيديولوجياتها، ولا هي دراسة في قضايا الفكر السياسي والإصلاح الدستوري. بل ان البحث هو دراسة في الاتنوستراتيجيا او في علم الحروب المرتبطة بالأقليات، واستراتيجية النزاعات الداخلية، وكيفية إشتعالها، وسبل ضبطها في المجتمعات المتنوعة. ترمي هذه الدراسة الى إدراكٍ أفضل لعناصر النزاع وعمليات الإستقطاب الداخلي التي تؤجج الأزمات وتؤسس للحروب.

3. لأن الحرب في لبنان هي حالة نموذجية في سبل توليد النزاعات وإدارتها، وهي حالة إختبارية لفاعلية التقنيات المستخدمة. امتدت بعض التجارب الى بلدان اخرى يجري فيها استعمال تقنيات اختبرت أولاً في المختبر اللبناني. يمكن إضعاف مناعة دول صغيرة، بإغداق الاموال والاسلحة عليها، وعن طريق بناء وإدارة نظام حرب متكامل، له سياقه الخاص في التطور، تخضع لقواعده كل أطراف النزاع[11].

Fadia Nassif Tar Kovacs, *Les rumeurs dans la guerre du Liban: Les mots de la violence*, Paris, CNRS Editions, 1998, 375p.

[11]. Béchara Ménassa, *Le Liban dans la tourmente*, Beyrouth, Editions de L'Orient, 1991, 245p.

4
المنهجية

تتناول الدراسة حرب لبنان منذ إندلاعها عام 1975، وحتى إنتهائها عام 1991، تاريخ حل الميليشيات، وتسليم اسلحتها، او بيعها وإعادتها للخارج. هذه المرحلة مفيدة لدراسة النزاعات والحروب الداخلية المعاصرة من خلال بحث ميداني وتوثيقي يعتمد بصورة رئيسية على مصادر صحفية مختلفة لبنانية واجنبية، شرط قراءة الاحداث بمنهجية جديدة.

تحتاج دراسة منظومة الحرب الى عمل موسوعي كبير بسبب وفرة عناصره وتشابكها. فالميليشيات، على سبيل المثال، أحد أركان الحرب، يتعذر عدها واحصاؤها بدقة بسبب توالي ظهور ميليشيات جديدة واختفاء اخرى طوال مراحل الحرب. مما يجعل دراستها بمجملها امراً صعباً. والتهجير متعدد الجوانب، اما وسائل الإعلام فتُشكّل بمفردها موضوعاً لكتاب من الحجم الكبير. **لذا يقتصر البحث على دراسة بعض الحالات المعبّرة** في بناء الميليشيات، والتهجير، ووسائل الإعلام، وتعطيل الجيش بهدف استخراج **الآلية** من خلال الحالات البارزة.

يواجه البحث في منظومة الحرب خطورة دراسة العموميات او القيام بتحقيق سطحي لا يؤدي الى التعمّق بأي من عناصر التصميم بسبب كثرتها وتعددها. يُخشى تالياً ان يقتصر البحث على إعداد عمل توثيقي بحت يأتي على حساب التحليل والإستنتاج. كان من الأفضل حصر البحث في موضوع الجيش وتعطيله، أحد عناصر التصميم، لكن بعض الوثائق يحتاج الى مزيد من الوقت ليكشف عنه النقاب.

التنقيب عن قضايا الجيش قد يصطدم بالحظر المانع الذي توجبه السرّية المفروضة على الموضوعات العسكرية. احتاج البحث إلى العودة لأرشيف بعض المؤسسات ومنها الجيش، ولم يكن الامر متاحاً، فتمّ الاكتفاء بالمصادر الممكنة.

ما هي نوعية البحث؟

أولاً–بحث ميداني وقراءة اخرى: كانت قراءة اخرى وبحثاً ميدانياً اقتضى تمحيصاً دقيقاً لا في المصادر المكتبية فقط، بل في زوايا الصحف أيضاً الصادرة خلال خمسة عشرة سنة. وواجه البحث صعوبات ناجمة عن الأوضاع السياسية والأمنية وحالة الارتياب النفسي لدى اللبنانيين عموماً، مما كان يعيق الحصول على البينات. وتركز البحث على دراسة حالات، نذكر أبرز النماذج:

1. حادثة الجندي خالد كحول في تصديه للخطف على الهوية، والتي لم تتناولها الصحف بالتفصيل أو التحليل باستثناء ما ذكرته حول الوقائع. قصدت كحول إلى بلدته برجا (الشوف) للتوسع في دراسة الحالة: "كانت سيارة عسكرية تنقل جنوداً في طريقهم من النادي العسكري في الزيتونة الى مقر القيادة في اليرزة. عند مستديرة البربير اوقفهم مسلحون وطلبوا الى الجنود المسيحيين النزول والى المسلمين متابعة سيرهم، فترجل الجميع، ولدى عرض بطاقاتهم على المسلحين تبيّن ان بينهم مسلمين ومسيحيين فقالوا للمسلمين اصعدوا الى السيارة. فاعترضهم الجندي كحّول وقال: نحن جنود لبنان وليس بيننا مسلم او مسيحي واذا كنتم تريدون قتلنا فاقتلونا جميعنا. فاحرج المسلحون وتركوا الجنود"[12].

2. مبادرة المربية ناديا برصا شدياق، مديرة ثانوية رسمية، لسد الفراغ التربوي خلال الحرب وإبعاد الناشئة عن الميليشيات. قامت المبادرة على التعاون بين إدارة الثانوية وأهالي التلاميذ، مما سمح بتخطي قلة الدعم الرسمي للقطاع التربوي من خلال تجربة مجلس الأهل. وتكمن اهمية هذه الحالة في نجاحها في مدرسة رسمية وسط ظروف الحرب الصعبة، مما خفف عن الأهل الخوف على مستقبل اولادهم.

3. كيف ينشأ خط التماس؟ نشوءه مفتعل، بحجج الدفاع عن النفس نتيجة تخويف مسبق بأن طرفاً ما يريد التعرض لطرف آخر ومهاجمته. ففي الشياح، مثلاً، جاء من يقول للمسلمين ان المسيحيين سيشنون الهجمات عليكم. وفي المقابل قيل للمسيحيين في عين الرمانة ان المسلمين والفلسطينيين يتأهبون لضربكم. الجميع اشترى السلاح وبطريقة متوازية لدرء الاخطار.

4. التجارب العسكرية في مرحلة انقسام الجيش: قامت وحدات من الجيش اللبناني بتحقيق الأهداف المرجوة من نزولها لأول مرّة على الأرض بعد الانشقاق عام 1976، وذلك في تل الزعتر وجسر الباشا وفي بلدة شكا. وتواصل انعقاد الاجتماعات المشتركة بين ضباط القيادة من جميع الطوائف في وزارة الدفاع في اليرزة، لتوحيد الجيش وتأمين رواتب العسكريين. ونجح الجيش عند إعادة انشطاره في شباط 1984 في عدم إطلاق الوحدات المختلفة النار على بعضها، عند إعادة تقسيم بيروت، في الوقت الذي كانت تنسحب فيه القوات المتعددة الجنسيات.

---

[12]. **النهار**، 1975/12/9، ص 6.

احتاج البحث إلى العودة إلى أرشيف بعض المؤسسات ومنها الجيش، فاصطدم بالسرية على الموضوعات العسكرية. ورفضت القيادة طلباً خطياً تقدمت به في حزيران 1996، لإرشادي إلى المصادر التي يمكن أن توفر إجابات علمية تؤكد أو تنفي التعميمات القائلة بأن الجيش إذا تدخل في حالة من الإنقسام بين السياسيين يُخشى انشطاره.

توجهت بالطلب عبر معسكر خدمة العلم في الورور، بصفتي محاضراً متطوعاً في تنشئة المجندين منذ 1994، ولم تُسهّل علاقة التدريس مع الجيش في الحصول على معلومات. فبالنظر إلى المحاكمات المفتوحة على بعض ملفات الحرب، والشكوك حول خلفياتها السياسية، جعلت الكثيرين يمتنعون عن الرد أو المساعدة خشية أن تكون وراء البحث "أجهزة ومراجع مخابراتية". والقيادي الحزبي الوحيد الذي كانت له الجرأة للرد – وقائع المقابلة معه مدرجة في الكتاب – رفض أن يُكشف النقاب عن إسمه.

اقتضى التحقق من صحة الوقائع في بعض مراحل البحث **مقابلة** قيادات رسمية وعسكرية او حزبية وميليشيوية عايشت هذه الحقبة من تاريخ لبنان لتوضيح بعض الحالات والإجابة على الاسئلة التي أُثيرت في معرض التقدم بالبحث. ولم يكن ذلك سهلاً. وتمت مراجعة مذكرات بعض رجال السياسة او بعض الأفراد الذين اختبروا التجربة او عانوا منها. وفي هذا السياق تمَّ الاعتماد على ببليوغرافيا مساعدة أعدها الدكتور انطوان مسرّة حول ما صدر عن الحرب في لبنان من 1975 – 1989[13].

تمكنت من الحصول على إيصالات الجباية المالية للميليشيات بعد التفتيش عنها سنوات قبل الوقوع عليها. ولم تكن ندرتها السبب بقدر ما كان الخوف غير المبرر أي خوف حاملها من إظهارها بعد الحرب خشية تعريض نفسه أو الغير لاي انتقام أو عقاب. فالعديد من الإيصالات يظهر عليها أسماء مالكي سيارات نقل، وأرقام تسجيلها، وأسماء امناء المالية في التنظيمات الحزبية. تعهدت لحامليها بمحو الأسماء وارقام الميكانيك المدرجة عليها عند استلامي لها. وما حصلت عليه كان مفيداً جداً لتكوين جداول عن قيمة بعض "الضرائب" والرسوم التي كانت تستوفيها الميليشيات.

أمضيت وقتاً طويلاً لرسم **خرائط خطوط التماس** وجمع المعلومات عنها. وتعمدت إظهار التعديلات الميدانية لإبراز حساب الكلفة الباهظة بالمقارنة مع المنفعة الزهيدة لأي

---

[13]. Antoine Messarra, *Conflit et concordance au Liban, 1975 -1989. Bibliographie sélectionnée*, Francfort, Deutsches Institut für Internationale Pädagogische Forschung, 1989, 333p.

محاولة انتصار. كان من الأفضل ربما دراسة خط التماس الذي قسم بيروت إلى شطرين. يفرض ذلك توفر مناخ من الثقة بين الباحث والشهود، وإلى معرفة شخصية. يستحسن أن يكون ابن الحي أو الشارع الذي ارتفع فيه خط التماس هو الدارس لا شخص غريب عن المنطقة لأنه لن يجمع وقائع مفيدة لبحثه. اللبنانيون الذين عاشوا في اجسادهم وضمائرهم الحروب هم المؤرخون الحقيقيون. إن لم ينقلوا ما حصل، يأتي بعدهم اخصائيون يكتبون تاريخاً كاذباً.

تواجهك في البحث مشكلة التغلّب على قرفك لما حدث كي تتابع استنباط استراتيجيات النزاع لدى اللاعبين الكبار والصغار. وتتفطر حزناً وأنت تتابع التدقيق في حوادث العنف بأدق تفاصيلها وفظائعها الأليمة وصور الضحايا. مما يحتم عليك تمضية ليالٍ بيضاء **ومقاومة الاكتئاب واليأس** الذي يولّده هذا النوع من المطالعات.

ثانياً– منهجية دراسة الحالة: كيف نقرأ مرحلة 1975 – 1990؟ كان من المفيد قراءة ما حصل منذ 13 نيسان 1975 على نمط مغاير لما يرويه مؤرخون لحادثة الصيد والحجل عام 1860، ولاصطدام دواب المسيحيين والدروز، وهو النمط المتداول لتسطيح الامور الدولية في الشأن اللبناني ووسيلة لإبراز العامل الداخلي في النزاعات الدامية. عسى أن تكون قراءتنا مدخلاً لمنهجية تاريخية لبنانية وعربية اصيلة لبناء ذاكرة جماعية واقعية للحاضر والمستقبل. والقاعدة التي اعتمدتها في الكتابة تجمع بين عرض الأحداث وتحليلها في الوقت نفسه والابتعاد عن الأحكام المسبقة دون التأثير على القارئ حرصاً على الموضوعية. واعتمدت اسلوباً بعيداً عن الروح الانتصارية أو التبرير.

تتوفر حاجة ماسة، خلال مرحلة السلم، لإعادة قراءة الوقائع والأحداث التي وقعت بين 1975 و1990 وتقديرها في وضع إقليمي ودولي متفجّر، وعدم تصغير أزمة شرق أوسط الى قضية إصلاحات دستورية او فعالية دولة وحكومة وجيش. تسمح المسافة الزمنية الفاصلة بإلقاء نظرة شمولية، على تجربة السنوات الخمس عشرة، **وقراءة للحرب ما بعد الحرب**، وإعادة تبيان ما حدث بدافع الاستنتاج، والاستفادة، لا باسلوب إحياء حوادث الماضي. ليس موضوع البحث تبرئة اللبنانيين من تبعة مشاكل بلدهم، ولا الدفاع عن النظام السياسي، بل استخلاص قواعد عامة إنطلاقاً من **أبحاث ميدانية**.

المنهجية المعتمدة في البحث هي غير اختزالية، لا تربط ما حصل من حروب في لبنان حصراً بقضية الإصلاحات الدستورية أو بالطائفية أو بفعّالية حكومة وجيش ودولة، بل

ترصد الموضوع بنظرة شمولية. تعتمد هذه المنهجية على دراسة الحالة حيث تركز على السلوك الفعلي، أو على مجموع المواقف، وكذلك على وصف، أو تتابع الأحداث التي يقع السلوك في محيطها، وتحليل الحالات ومقارنتها، مما يسمح بإطلاق الفروض. ودراسة الحالة هي من مناهج البحث التي تتطلّب دقةً في الإعداد والتنفيذ. وهي تستند على جمع البيّنات والتعمّق في دراسة مرحلة تاريخية معينة، أو دراسة جميع المراحل التي مرّت بها بشكل تفصيلي، مستخدمةً التشريح المنهجي، للكشف عن مختلف جوانبها، وذلك بهدف الوصول إلى تعميمات علمية. ودراسة الحالة هي في الواقع، إعادة عرض ما حدث في مختلف المستويات، في فترة زمنية محددة، مما يعطي القارئ صورة لم تكتمل من قبل، لأي من المشاركين فيها وقت حدوثها[14].

[14]. يُراجع الفصل المتعلّق بـ"مناهج البحث الاجتماعي وأدواته"، في كتاب محمد الجوهري وعلياء شكري ومحمد علي محمد والسيد محمد الحسيني: **دراسة علم الاجتماع**، القاهرة، دار المعارف، 1979، 468 ص، ص 49 – 141.

B. Hozelitz, (ed.), *A Reader's Guide to the Social Sciences,* Glencoe, The Free Press, 1960.

حرب لبنان في حروب العالم

ان التطـور الحـديث للنظـام الـدولي، وبصـورة رئيسـية لـدول متنوعـة مثـل لبنـان، يوغوسلافيا، وقبرص، يظهر ان مفهوم الحرب التقليدية بين الدول قد تبدّل، فأصبحت الحرب أو الحروب تُشن بالوكالة وتنتشر في الدول ذات البنية المتعددة مستغلةً ظاهرة الاقليات في الرهان على الصراع الاقليمي والدولي.

هذه الحـروب الحديثـة، المتفاوتـة فـي درجـات العنـف، والتـي يجـد الاختصاصـيون صـعوبة فـي تصـنيفها (أهليـة، داخليـة، اقليميـة، دوليـة؟)، فـي قبـرص ولبنـان ويوغوسـلافيا وغيرها، إضافةً إلى بروز العامل الديني بقوة، كعامل مولّد للتعصب (الاصولية) والنزاع في بعض الدول العربية، يندرج في سياق تقنيات زعزعة الاستقرار.

الحرب الداخلية و/أو الأهلية هي نزاع مسلّح ينشب بين مجموعات من السكان[1]، من أبناء البلد الواحد، وأكثر ما تدفع إليه النزاعات الحزبية أو الطائفية أو المعارضة الشديدة للحكومة[2]. ان الرهان على النزاع بالنسبة للدولة المعنية هو ما يُميّز الحرب الداخلية و/أو الأهلية عن الثورات البسيطة أو حالات التمرّد.

عادةً تكون الآليات المعدّة لمسرح النزاع على علاقة مع المشاكل الداخلية، ولكن دون أن تكون ناجمة حتماً عنها، أو من دون صلة سببية داخلية مباشرة معها، مما يضطرنا إلى إعادة النظر بمفهوم الحرب الأهلية في اطار النظام العالمي المعاصر. الحروب الداخلية المعاصرة، والتي ما زال البعض يطلق عليها تسمية "حروب أهلية" دون تمييز، هي البدائل عن الحرب العالمية الثالثة، البالغة الكلفة للقوى الدولية والاقليمية المتشبثة بنموها ورفاهها. من هنا، يُخشى على بعض القوى الداخلية التي تتحرك وفقاً لأهداف ومفاهيم وطنية متصلبة

[1]. Charles Debbasch et Yves Daudet, *Lexique de politique,* Dalloz, 1984, p. 177.

[2]. احمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1986، ص 445.

أو الطامعة بالإنتصار أو النفوذ، أو المرغمة على الخضوع بهدف تأمين حمايتها الذاتية، ان تنتهي بإشغال وظيفة مخلّة بالوضع الاقليمي بانتظار نضوج النزاع، وبمعزل عن إرادتها.

ثم أن تكاثر عدد الحروب الداخلية و/أو الأهلية في العالم يطرح سؤالاً حول الاستراتيجيات الفاعلة لحماية السكّان المدنيين ضحايا أعمال العنف ولادارة الحلول الناجعة عبر تحصين المجتمع من الداخل، وزيادة مناعته ضد مخاطر الصراعات الداخلية المسلّحة؟[3] عانى لبنان في تاريخه الحديث العديد من النزاعات المسلّحة تواصل آخرها حوالى سبعة عشر عاماً. وأكثر من خمسين نزاعاً مسلّحاً شبيهاً بالنزاعات اللبنانية ما تزال تتواتر في أرجاء الأرض كافة في الوقت الراهن: من سري لانكا إلى السودان والمكسيك وتيمور الشرقية وسيراليون وداخل بعض جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق وحتى بين جمهوريات الاتحاد اليوغوسلافي السابق. ما من مواجهات تدور بين دول بعضها ضد البعض الآخر. كل هذه النزاعات، بما فيها الصراعات الدامية في لبنان، تحظى بسمة مشتركة الآ وهي قيام المعارك والحروب داخل هذه الدول. حتى في صربيا وكرواتيا والبوسنة – الهرسك، وهي جمهوريات معترف بها دولياً نشأت بعد تفكك يوغوسلافيا، لا يمكن تصنيف نزاعاتها، بشكل مبسّط، كحروب بين دول منفصلة ومتميّزة بالمفهوم المتعارف عليه نظراً لوجود تداخل سكّاني شديد وأقليات من الصرب والكروات والمسلمين في هذه الدول الثلاث. ولا شيء في هذه الدول يدلّ على وجود ثقافة سلمية جامعة حول عبثية الحروب الداخلية بما يضمن ردع العنف والعدوانية والاستقواء. ولا يوجد تالياً دلائل تشير إلى ان النزاعات والتناقضات بين هذه المجموعات سوف تختفي.

لم تعد الحروب تنشب مباشرة بين دول متنازعة، بل أصبحت تحتدم "بالواسطة" عبر حلفاء من المجموعات الاهلية داخل دولة ما. هذه الحروب المصغّرة غالباً ما يتمّ التركيز على طابعها الداخلي لإخفاء أبعادها الخارجية والحدّ من تدخّل الاسرة الدولية لادارة

---

[3] . تراجع وقائع ومناقشات المؤتمر الدولي الذي نظمته نقابة المحامين في بيروت، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (جنيف) والصليب الأحمر اللبناني في 3 و4 كانون الأول 1999 حول موضوع "القانون الدولي الانساني وحقوق الانسان: نحو مقاربة متجددة"، وبخاصةٍ أوراق العمل المقدمة إلى المؤتمر حول واقع ضحايا النزاعات وسبل حماية المدنيين التي أعدها مسؤولون وأخصائيون في مؤسسات دولية قدموا من أربعة بلدان (بلجيكا، فرنسا، ايرلندا، سويسرا، إضافة إلى لبنان)، في كتاب: **القانون الدولي الانساني وحقوق الانسان**، بيروت، منشورات النقابة، 2000، 160 ص.

الحلول الممكنة[4]. وما يجعل هذا التدخل صعباً العرف القانوني الدولي السائد منذ عام 1945 الذي تمتنع بموجبه الامم المتحدة عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول من دون موافقتها الضمنية على الأقل، باستثناء حالات التدخل لتنظيم المساعدات الإنسانية (الصومال والعراق الذي طُبق عليه برنامج العقوبات "النفط مقابل الغذاء")، والتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل (العراق). ومن أين تأتي موافقة المنظمة الدولية ما دامت الانقسامات والنزاعات المسلّحة هي الصورة الشائعة عن المجموعات الأهلية؟[5].

حتى ولو لم تتصارع القوى العظمى مباشرةً، فإن نزاعات غير مباشرة وأخرى بالوكالة قد تندلع على الأرجح. وما دامت العواصم الكبرى محمية بدروع الردع النووي، فإن الحرب بين القوى العظمى ستظل مجيّرة لدول العالم الثالث حيث تصطدم دوائر النفوذ. أما أشكال الحروب التي قد تتخذها هذه الصدامات فهي متنوعة: بدءاً مما يُسمى بالحروب "ذات الحماوة أو الحدة المنخفضة"، مروراً بالحروب التي تتميّز بفظاعة المذابح والاقتتال وضعف التنظيم، إلى بضعة ضربات بين حدود الدول، فالحروب بالوكالة، والحروب المباشرة، وصولاً إلى الحروب التي تتدخل فيها القوى الإقليمية الكبرى[6].

يُشكّل مستقبل الحرب في العلاقات الدولية المقبلة موضوعاً محورياً يفرض الرد على التحديات التي يثيرها، حيث يعتقد أنصار التيّار التشاؤمي بأن الانسانية سوف تظل في المستقبل تشهد الحروب كما حصل في تاريخها الطويل وإن تطورت أشكالها وأنواعها أو تغيّرت[7]. أما أنصار التيّار التفاؤلي، فيسود أوساطهم اعتقاد خاطئ مفاده بان انتشار

---

[4]. Farid el-Khazen, *The Breakdown of the State in Lebanon (1967-1976)*, Cambridge, Harvard University Press, 2000, 400p.

[5] . إلا أن الملاحظ ان مجلس الأمن الدولي بدّل سياسة عدم التدخل منتهجاً سياسةً أكثر فاعلية تجاه لبنان منذ 2004 بتصويته على القرار رقم 1559 المتضمن طلباً بإنسحاب غير مشروط للقوات السورية في لبنان، وهو ما تحقق في 2005/4/26، وإجراء الإنتخابات الرئاسية في لبنان عملاً بأحكام الدستور اللبناني. جاء صدور هذا القرار قبل ساعات من إجتماع مجلس النواب في 2004/9/4 لتعديل الدستور وتمديد ولاية رئيس الجمهورية أميل لحود بضغط من سوريا. ومنذ ذلك الوقت ولبنان يمثل بنداً موضوعاً في شكل دوري على جدول أعمال مجلس الأمن الدولي، مما يعكس الإهتمام الذي توليه المنظمة الدولية بالأوضاع في لبنان.

[6] . Laurent Murawiec, *La guerre au XXIe siècle*, Paris, Editions Odile Jacob, 2000, 300p., pp. 21-43.

[7] . John J. Mearsheimer, "Back to the Future: Instability in Europe After the Cold War", *International Security*, summer 1990.

الديمقراطية في العالم يخفف كثيراً من امكان اندلاع الحروب[8]. ولكن الحالة اللبنانية تدحض هذا الاعتقاد لأن الحروب لم تندلع في لبنان عام 1975 بسبب نقص أو ضعف الديمقراطية، بل نتيجة الاستغلال الخارجي للديمقراطية اللبنانية. وأن تقدم الديمقراطية لا يكفي للقضاء على العنف.

يُشدد الأمين العام السابق للامم المتحدة، الدكتور بطرس غالي على اعتبار هذه النزاعات بأنها "من نمط جديد". مشكلة هذه النزاعات والمواجهات الناجمة عنها، أن أعمال العنف لا تندلع فقط بين جيوش نظامية ولكن أيضاً بين ميليشيات من مدنيين مسلّحين غير ملّمين بأُصول الانضباط العسكري مع بُنى قيادية هشّة وغير مستقرة. تتخذ هذه الحروب شكل حرب الشوارع مع خطوط مواجهة ملتبسة وغير دقيقة. وهل يُعتبر المدنيون بأنهم "يُشكّلون الضحايا الرئيسية لهذه الحروب التي غالباً ما تستهدف الدفاع أو السيطرة على السكّان والموارد الاقتصادية كأحد الاهداف الرئيسية للحرب"[9]، أم لا؟

خلال الحرب العالمية الثانية، كانت نسبة الضحايا المدنيين قياساً على الضحايا العسكريين حوالى 50 في المئة. اما الحروب الجديدة فهي أكثر فتكاً بالسكّان حيث أصبحت هذه النسبة تُقارب 90 في المئة[10]. العنف في الحروب الداخلية يصل إلى مستويات في منتهى الحدّة والرعب. وتجد المنظمات المهتمة بالمسائل الانسانية بأن عليها التفاوض مع "سلطات" غير مستقرّة ومتغيّرة، وغالباً لا تحترم أية قواعد سلوكية أو معايير خلقية، بل تستغل الضحايا المدنيين وتختلس المساعدات المرسلة لإغاثة منكوبي الحرب من المدنيين.

يُقدّم مستشار الأمن القومي الاميركي السابق زبيغنيو بريجينسكي في كتابه "انفلات الضوابط" رقماً مخيفاً إذ يُقدّر عدد ضحايا حروب القرن العشرين (العالمية منها والاقليمية والداخلية) بنحو 187 مليون نسمة[11]. وفي مدينة وينيبيغ (كندا) عقد مؤتمر دولي بين 10 و17 ايلول 2000 لابعاد الأولاد عن الحروب، سلط الضوء على إحصاءات مثيرة للقلق تظهر أن الحروب دمرت حياة ملايين الأولاد. ويكشف صندوق الامم المتحدة لرعاية الطفولة

---

[8] . Cf. Edward Mansfield & Jack Synder, "Democratization and the Danger of War", *International Security*, summer 1995.

[9] . Supplément à "Un programme de paix", document du secrétariat général, Nations Unies, New York, A/50/60/1995/1, 3 janvier 1995.

[10] . Mariano Aguirre, "Guerres civiles: idéologies folles", in *Le Monde diplomatique*, novembre 1995, p. 10.

[11]. سليم نصار، "انتهى قرن العنف والحروب بكلفة 187 مليون قتيل للبشرية"، **الحياة**، 1999/11/27، ص 9.

(اليونيسيف) ان أكثر من مليون ولد أصبحوا يتامى في العقد الماضي، أو فرّقوا عن أهاليهم وهجر 20 مليون ولد منازلهم بسبب الحرب. كما أن أكثر من مليوني ولد قتلوا في الحروب في العقد الأخير فيما أُصيب 6 ملايين آخرين بجروح أو أُعيقوا مدى الحياة. وقدّرت اليونيسيف بـ 300 ألف شاب عدد الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً وتورطوا في 30 نزاعاً مسلّحاً في مختلف أنحاء العالم بصفتهم جنوداً أو حمّالين أو سُعاة بريد أو استُعبدوا جنسياً[12].

هذه الحروب تندلع خاصةً بأسلحة غالباً ما تكون مسروقة من الجيوش النظامية في هذه البلدان أو مشتراة في السوق السوداء حيث عمليات التهريب تظل بمنأى عن الرقابة الرسمية. ويُشكّل هذا الواقع أحد مظاهر ضرب السيادة الوطنية لهذه الدول ويرتدّ بمفاعيله السلبية على المستوى العملاني. من هنا قد تضمحل المؤسسات والأجهزة الحكومية التابعة للدول التي تدور في داخلها تلك المواجهات مهددة بحدوث فراغ خطير للغاية على الصعيد المؤسساتي: فالقوى المولجة بالحفاظ على الأمن الداخلي وصون الحدود يتعرّض عملها للشلل، والسلطة القضائية يتعطل نشاطها، وتتفشى اللصوصية ذات الطابع السياسي، أما الحكومة فتتوقف عن مراقبة مجمل الاراضي الوطنية ويتعرّض عملها للشلل والعرقلة على غرار ما أصاب اجتماعات مجلس الوزراء في لبنان طوال مراحل عديدة من الحروب[13]. البُنى التحتية كالطرق والجسور ومحطات ضخ المياه وتوليد الكهرباء وسكك الحديد والمطارات يجري تعطيلها وتدميرها بشكل منظم من قبل أطراف النزاع، مما يؤدي إلى التقهقر الاقتصادي السريع، وتصبح عملية إعادة الاعمار والنهوض المستقبلي صعبة ومشكوك فيها كثيراً.

تنتهج غالباً الأطراف المتقاتلة في هذه الحروب ديبلوماسية همجية أو شرسة حيث لا قيمة للكلام والوعود أو للقواعد الاساسية للسلوك العقلاني[14]. تحرق المجموعات المنخرطة في الحرب الغلال والمحاصيل وتزرع الالغام وتحاول مراقبة الطرق التي تسلكها المؤن والسلع والحاجات الانسانية والأشخاص، وكذلك تسعى للسيطرة على التجمعات السكنية التي تسمح لها بتجنيد المقاتلين بما فيهم القاصرين على وجه العموم. لقد ولّى

---

[12]. "مؤتمر دولي لابعاد الأولاد عن الحروب"، **النهار**، 2000/9/12، ص 20.

[13]. طوني عطاالله، **التضامن الوزاري: دراسة حالة في النزاع والتسوية في الأنظمة الائتلافية**، بيروت، المكتبة الشرقية، 1997، 224ص.

[14]. تراجع وقائع ومناقشات المؤتمر الدولي الذي نظمته نقابة المحامين في بيروت، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (جنيف) والصليب الأحمر اللبناني في 3 و4 كانون الأول 1999 حول سبل حماية المدنيين في حالات النزاعات المسلّحة، ... مذكور سابقاً.

الزمن الذي كانت فيه الحروب شأن الجنود البالغين. ففي حروب السنوات القليلة الأخيرة استُخدمت أجساد الأطفال والاحداث بنوع خاص والمدنيين عامةً كوقود للعمليات الحربية.

هذه الحروب تظهر فراغاً خطيراً يتمثل في سقوط دولة القانون، حيث تكثر خلالها الانتهاكات ضد حقوق الانسان وتمارس فيها مختلف أنواع الارهاب والقهر وتهجير السكان الذين يضطرّون إلى مغادرة مساكنهم نحو مناطق اخرى داخل حدود دولهم أو خارجها بسبب الحرب.

أصول النزاعات الراهنة في العالم اليوم عديدة. سواءً كانت للهيمنة على مواقع السلطة والاستئثار بالحكم، أو لبسط النفوذ على أراضٍ معينة، أو للسيطرة على المقدرات الاقتصادية، أو لخلق مناطق تتمتع بـ "الصفاء الديني والمذهبي"، فإن حروب نهاية القرن تبدو معقدة في ما يتعلّق بجذورها وتجلياتها. وتتناول فصول هذا الكتاب تباعاً بالتشريح المنهجي مظاهرها على مختلف المستويات، انطلاقاً من الحالة اللبنانية وأحياناً في سياق مقارن، ومحاولة إستخلاص العبر، على أمل أن تكون خاتمة أحزان اللبنانيين الذين انهكتهم لعبة الاستقواء بالخارج. فما هي تقنيات زعزعة الاستقرار في الحروب الداخلية الحديثة؟

1
تقنيات معاصرة لزعزعة الاستقرار الداخلي

نمت استراتيجيات الطوائف في قبرص آخذةً مساراً تصاعدياً خلال حقبة زمنية لم يكن ممكناً أن تمتد أكثر بسبب وجود فئة من السكان تتمتع بتفوق عددي كبير (أكثرية قوية)، ومن ثم في لبنان منذ 1975 حيث توفرت فيه فرصة كبيرة لاستمرار تلك الاستراتيجيات وقتاً أطول بكثير (17 عاماً) بسبب وضع الطوائف التي هي كلها اقليات[15]، ومن ثم في قلب اوروبا، في يوغوسلافيا. تحوي استراتيجيات الأقليات على تقنيات لزعزعة الاستقرار، ولمداخلات خارجية، وأيضاً على مفاوضات بين دول أجنبية يتمّ فرض نتائجها على الدولة التي يدور فيها النزاع المسلّح ويمكن تسميتها بالدولة – الرهينة.

هذا التشابه القائم بين استراتيجيات الحرب في العديد من البلدان المتنوعة، واستناداً إلى الكثير من التفاصيل، يحمل على التفكير بطريقة براغماتية حول كيفية الحد من مخاطر منظومة الحرب في هذه المجتمعات اليوم.

---

15. Arend Lijphart, *A Comparative Approach of Power-sharing in South Africa*, Berkeley, University of California, Institute of International Studies, no 24, 1985, 180 p., p.120.

ان تحليل ظواهر الحالة اللبنانية يبيّن كيف يمكن لمنظومة حرب أن تتأسس في مجتمع مؤلف من طوائف عدة مع عناصر شديدة التداخل وتمويل ذاتي بوسائل تؤمن الاستمرارية وإعادة انتاج لهذه المنظومة، إلى درجة يصبح تفكيكها خاضعاً لتسوية دولية واقليمية. يتحرك السكان المدنيون لمواجهة هذا النظام المفروض عبر مقاومة مدنية تحد جزئياً من الخسائر، لكنها لا توقف التدهور. ومع الوقت، وبقدر ما تطول الحرب تؤدي إلى خلق شبكات مصالح متداخلة وبخاصةٍ تجارية، لكن التسوية التي تتمّ في وضع اقليمي ودولي مصاب بحالة من انعدام التوازن لا يستفيد منها الأطراف الداخليون، بل تأتي على حسابهم لصالح القوى الدولية.

1. خلق اسباب نزاعية موضوعية. تشكل التقنيات التي تقوم عليها استراتيجيات المجموعات فناً معاصراً للحرب الموجهة أو المدارة من الخارج، والتي تتحكم بها: خطوط تماس، وقناصة وظيفتهم إعادة اشعال القتال أو تبريد الجبهات ومراقبة العابرين، وميليشيات خاضعة لأسياد خارجيين، ودوامة مقفلة يتحرك فيها الأسياد والأتباع، الغالبون والمغلوبون، المتشددون والمعتدلون، مع اتفاقات تحشد المتضررين وتغذي النزاع... كل هذه الاساليب تؤدي إلى سلم الآخرين المناقض للديمقراطية ولتطلعات الشعوب في العيش معاً. ويوفر التاريخ العديد من الأمثلة مع تقنيات أقل اتقاناً.

يمكن البحث في وسائل الخوف والتخويف أو ما يُعرف بنظرية الغضب والانفعال من أجل تفهمها تفهماً أفضل[16]. تندلع شرارة (شجار مثلاً) يتم استيعابها أو تصورها، من شدّة الشحن النفسي والحقد، وكأنها عمل إثارة أو تحريض، وتكون محسوبة جيداً من قبل المخططين، فتؤدي إلى اطلاق سلسلة من أعمال العنف. السبت الأسود في لبنان كان حصيلة عمل مثير: رجل فقد اثنين من أبنائه قتلا على كمين مسلّح. إجتاحه الغضب والانفعال، فيقود عملية تؤدي إلى حصول مجزرة بشرية فظيعة يقع ضحيتها حوالى 200 شخص[17].

---

[16]. لمزيد من المعرفة حول الخوف واستغلاله اليوم يُراجع:
Jean-Paul Escande, *J'accuse les marchands de peur,* Paris, Calmann-Lévy, 1996, 216p.

[17]. Frédéric Brunnquell et Frédéric Couderc, *Victime et bourreau (Joseph Saadé)*, Paris, Calmann-Lévy Presses Pocket, no 3515, 1989, 256p.

شهدت بعض مراحل الحروب انتقامات وعمليات ثأر جماعية لم تنل بالاقتصاص من المجرمين الحقيقيين بقدر ما أصابت الأبرياء. كان الرد على اغتيال زعماء وقادة لبنانيين، يحمل ردود فعل عنيفة مثل ما حصل لدى اغتيال كمال جنبلاط أو بشير الجميّل. ورغم اختلاف ردات الفعل بين الحادثين الاليمين، خاصةً فيما يتعلّق بالخسائر البشرية وعدد الضحايا، لكن تلك الردود كانت متشابهة من حيث توجيه الثأر ضد ضحايا لا يمكن مساواتهم بقتلة الزعيمين. إذ في مقابل مقتل الزعيم الدرزي، جرى تصفية حوالى مئة مسيحي على أيدي محازبي الشهيد نفسه. كما ان استشهاد الرئيس المنتخب بشير الجميّل قوبل بمجازر جماعية نُفذت في مخيمي صبرا وشاتيلا حيث قتل الآف الفلسطينيين. وفي الحالتين مورس العنف ضد أشخاص أبرياء، ومع ذلك لم يؤدِ العنف إلى إحلال الهدوء[18].

تميل علوم الاجتماع والتاريخ والثقافة عامةً في البحوث حول النزاعات إلى المساهمة في التمويه وفي إخفاء دور الديبلوماسية الدولية والاقليمية اللتين تتمتعان بحظوظ أكبر في النجاح والعمل السرّي بقدر ما تحجبهما وسائل الاعلام والدراسات المتخصصة. من هنا يتعيّن على البحوث المقارنة ان تنكب أكثر فأكثر على دراسة التقنيات والظواهر الدولية للنزاعات بين الطوائف اليوم.

يمكن للنظام الدولي المعاصر ان يخلق أوضاعاً نزاعية مركّبة (بمعنى مصطنعة أو مفبركة) في بلد ما دون ان تكون فيه اسباب مهمة أو قضية داخلية بارزة، وذلك عن طريق اغداق كميات من الأموال والاسلحة تتخطى قدرة النظام في الداخل على المقاومة، اياً تكن مناعته قوية. ترتفع حظوظ نجاح نظام الحرب بقدر ما يكون نظام الأمن الاقليمي هو نفسه مختلاً أو مزعزعاً.

غالباً ما يركز علم الحرب والنزاع على ظواهر النزاعات، وذلك على حساب دراسة اصول النزاعات ومصادرها وكيفية نشؤها في أوضاع ليس فيها حتماً من مبررات أو أُسس اجتماعية لقيام مثل هكذا نزاعات. ففي الواقع نجد في العديد من المجتمعات (الديمقراطيات الاوروبية) أن جماعات متعارضة بل متناقضة تتعايش معاً بسلام. ويكفي إيجاد اختلال في موازين القوى بين المجموعات كي يندلع النزاع بينها. هذا الخلل يمكن افتعاله عبر إغداق

[18]. Fawwaz Traboulsi, "Sociétés violentes ou système de guerre?", *ap.* Jean Hannoyer (Ed.), *Guerres civiles: Economies de la violence, dimensions de la civilité*, Paris, Kharthala – Cermoc, 1999, 329p., pp.139-150.

الأموال والاسلحة[19]. تقوم قوة خارجية بواسطة ميليشيا مرتبطة بها باحراز انتصار يرفع المزاد في مواجهة ميليشيا اخرى تدعي الحرمان. ثم يأتي دور المحرومين لاحراز انتصار بالوكالة أي لصالح الآخرين، ما يرفع المزاد ويقلب الأدوار. إنها حلقة أو لعبة شبه ميكانيكية تستمر على هذا النمط. يقتضي إذاً البحث عن آليات تغذية النزاعات أكثر مما يقتضي الوصف السطحي لها. تظهر العديد من العوامل ان الشروط الداخلية كانت غير كافية لتغذية النزاع، أو انها بالتاكيد غير متوازنة مع حجم النزاع وأهميته. من هذه العوامل: العنف المتوازن أو المضبوط، الأشكال المتنوعة للمقاومة المدنية، والمساعي الضارية لنصب الحواجز في كل النقاط الاستراتيجية لقطع التواصل وحركة المواصلات.

ان تقنية خطوط التماس تؤسس لبؤرة نزاع جاهزة، تستعمل عند الطلب، وتخلق أوضاعاً موضوعية للفصل أو التقسيم القسري والمفروض[20]. يُستغل العنف تالياً ضمن مجال منظم أو معد سلفاً ومقفل من اجل المحافظة على المخاوف الناشئة عن التهديدات وافتعال التوتر، ومراقبته. يمكن تغذية النزاع وفق خمس آليات هي: شل عمل الجيش، الحواجز الجغرافية، القناصة، الرعاية الخارجية للميليشيات، والإيديولوجيا الاعلامية أي الأكاذيب وإعلام الحرب.

ان مفهوم الحرب الداخلية هو مفهوم عملي أكثر من الحرب الاهلية. كما أن اختزال الاشكال المختلفة للحرب العالمية الثالثة المعاصرة، الدائرة في مناطق استراتيجية من العالم الثالث، وتصغير تلك الحرب إلى حدود صلاحيات دستورية خاصة بطائفة أو بمنطقة محرومة، هو تفسير من القرون الوسطى في عصر حرب النجوم. القوات المتعددة الجنسيات لم تأتِ إلى لبنان (بين آب 1982 وآذار 1984) لحل مسألة صلاحيات رئيس الجمهورية أو الحكومة اللبنانية. كما ان وجود دولة ومؤسسات قوية في بلد صغير مثل لبنان، تحترم الحريات الاساسية، كان يمكن ان تقلل خسائر الحروب، ولكنها من غير المؤكد انها كانت قادرة على منعها كلياً. لذا استعجلت الدول الكبرى ارسال قوى متعددة الجنسيات إلى الحروب المتعددة الجنسيات في لبنان.

---

[19]. يؤكد أيضاً الرئيس سليم الحص ذلك في مقابلة أجريتها معه في منزله في عائشة بكّار بتاريخ 1992/4/18، ونشرت وقائعها في كتاب **التضامن الوزاري: دراسة حالة في النزاع والتسوية في الأنظمة الائتلافية**، المكتبة الشرقية، بيروت، 1997، 224 ص، ص 163.

[20]. Nabil Beyhum, "Les démarcations au Liban d'hier à aujourd'hui', *ap* Fadia Kiwan (dir.), *Le Liban aujourd'hui,* Paris-CNRS éditions, Beyrouth-Cermoc, 1994, 296 p., pp 275-296.

عاش اللبنانيون واحدة من أقسى الظروف في التاريخ الديبلوماسي الشرق أوسطي الذي يُخشى ان يتواصل او ان يعيد انتاج نفسه. وكانت المشكلة الجوهرية مطروحة ومختزلة بالقول الآتي: "ايها اللبنانيون اتفقوا". لكن جوهر المشكلة كان دولياً واقليمياً حيث قوى الحل والربط.

2. معضلة السياسة والتسوية: إن صغر حجم مساحة لبنان الجغرافية، وتركيبته الطوائفية المتنوعة، والتجربة التاريخية، جعلت اللبنانيين منغمسين بشدة في التسوية. انهم يعيشون عظمة التسوية ومساوءها، وهم يتأرجحون على حافتي هامش ضيّق يتراوح ما بين التسوية والمساومة، وبالعكس. لقد حققوا ارقاماً قياسية في المساومات وصوغ الاتفاقات: ففي 16 عاماً حرروا أكثر من ثمانية اتفاقات سلام تمّ التوصل إليها على المستوى الرسمي، مما يُظهر الميل اللبناني إلى التوفيق والتسوية. أبرز تلك الاتفاقات كانت: الوثيقة الدستورية التي أعلنها الرئيس الراحل سليمان فرنجية وتضمنت اقتراحات للإصلاح السياسي وتعزيز قواعد المشاركة (شباط 1976)، ثم اعقبها مبادئ الوفاق الـ14 التي شارك فيها بشير الجميّل عام 1978 و1979، ثم مؤتمري لوزان وجنيف عامي 1983 و1984 بعد الأحداث التي عصفت في لبنان، ثم الاتفاق الثلاثي عام 1985 بين قادة الميليشيات الرئيسية، فأوراق السفيرة الاميركية ايبريل غلاسبي التي كانت تتنقل بين بيروت ودمشق وواشنطن والرياض، وصولاً إلى أعمال اللجنة السداسية العربية، ثم اللجنة الثلاثية التي كللتها القمة العربية وأوصلت إلى اتفاق الطائف[21].

غالباً ما يتمّ إهمال وقائع التسوية التي تلعب دوراً فاعلاً أحياناً في التخفيف من وطأة الأزمات، إذ يلاحظ وجود مساعٍ دائمة وشبكة اتصالات ذات خيوط متشعبّة، فضلاً عن قنوات اتصال ومفاوضة، ومشاورات وحركة موفدين في كل الاتجاهات، واجتماعات، ولقاءات، ومراسيم جوّالة وغيرها. من هنا فإن العودة إلى التعاون تفرض نفسها على جميع الخيارات التقسيمية الاخرى، ولم تستطع الحرب أن تتجاوز خطوطاً حمراً بل على العكس ثبّتتها.

يقتضي البحث بطريقة مغايرة للطرق الشائعة في الفكرين اللبناني والعربي عموماً حيث يعالج المؤلف مواضيع متداخلة انطلاقاً من بعد واحد ملقياً دائماً عبء المشاكل على

---

[21]. يوسف قزما الخوري، **مشاريع الإصلاح والتسوية في لبنان (مواثيق، ثوابت، برامج، أوراق عمل، اقتراحات)**، بيروت، دار الحمراء، 1989، جزءان، 789 ص + 40 للجزئين.

الطائفية أو الزعامات فقط. ففي هذه الدراسة أبعاد مختلفة لكل عوامل النزاع وعناصره. ويُشكّل الواقع اللبناني مزيجاً من نقيضين: الخلافات الجوهرية موجودة في لبنان، ولكن في المقابل توجد أيضاً تقاليد راسخة في التسوية وغير مدروسة، فضلاً عن أن مفاهيم التسوية شائعة الاستعمال إلى درجة أنها أوجدت مشكلة في معرفة أين هي حدود التسوية. وتكمن المشكلة الأساسية في لبنان في دراسة التسوية من دون عقدة خوف أو خجل لأنه خلال الحرب قال البعض "انتهينا من عهد التسويات"، وقام البعض بتسويات على كل الشؤون. والمشكلة إذاً ليست في التسوية، بل في المساومة دون أي حدود.

من شدة الافراط في المساومات، عرف لبنان العنف المفرط. ففي الواقع ان التسوية التي تجري غالباً تحت الضغوط الخارجية، حول قضايا غير قابلة اصلاً للتفاوض بسبب طبيعتها، يمكن ان تخلق اوضاعاً مَرَضية، حيث يتأجّل النزاع إلى وقت لاحق فينفجر بطريقة أعنف، لأنه يصبح محملاً بكل أثقال ورواسب الماضي. عرف لبنان خلال تاريخه الحديث مراحل صعبة ووجد نفسه مرغماً، بسبب ضغوط خارجية على القبول بتسويات تمسّ سيادته واستقلاله. تعرّض استقلال لبنان للخطر عام 1969، وأُجبرت السلطة المركزية بعد ستة أشهر من الأزمة الوزارية على توقيع اتفاق القاهرة الذي يُعدّ بمثابة تسوية على السيادة أدت إلى إيجاد دولة داخل الدولة[22].

3. الاتفاقات لتأجيج الخلافات: لماذا معظم الاتفاقات التي تمّ التوصل إليها، كانت تفشل في لبنان؟ يمكن استخلاص ستة عبر من تقنية الاتفاقات التي ترمي إلى تأجيج الخلاف[23].

أ. سياسة الاتفاقات الشاملة: ظهر ميل واضح لعقد اتفاقات تشمل كل أوجه الازمة وكل جوانبها. ان سياسة من هذا النمط، بحُجة الوصول إلى الحل الشامل، تؤدي من جهة إلى تجميد المسار التفاوضي بسبب الخلافات حول التفاصيل، ومن جهة ثانية تؤدي إلى تعبئة المستاءين أو غير الراضين من كل جانب. وفي المقابل، فإن الاتفاقات الجزئية تشتت المعارضين ضمن مجموعات معزولة. فمن يبحث عن حل عليه أن يبدأ أولاً بتنفيذ ما هو متفق عليه، ويترك جانباً المواضيع المتنازع عليها لمزيد من البحث والاختبار. وعندما ينتهي

---

[22]. Farid el-Khazen, *The Breakdown of the State in Lebanon ..., op. cit.*

[23]. Antoine Messarra, "Minorités et ethnostratégie d'aujourd'hui: Le cas libanais", in *Le Pacte Libanais (Le message d'universalité et ses contraintes),* Beyrouth, Librairie Orientale, 1997, 252 p. pp. 143-162.

من تنفيذ الامور المتفق عليها يكون قد اشاع مناخاً من الثقة والأمان النفسي، ويفتح عندئذٍ الطريق لأعمال أوسع.

ب. سياسة العزل: ظهر ميل لدى الأطراف الداخليين والخارجيين إلى فرض الفيتو. لا يمكن التمادي في فرض الفيتو وفي إنجاز التسويات، بصورة غير محدودة، وخاصة في قضايا غير قابلة للمساومة، مثل قضايا السيادة، من دون أن يشكّل ذلك تهديدًا جديًا للدولة، لان هذه المسائل لا تقبل التجزئة والتنازل. بدأت الحروب في لبنان عام 1975 بقرار العزل، والسياسة نفسها تواصلت مع رغبة في عزل الاقطاب والزعماء، والتنظيمات السياسية والمؤسسات والجيش والعائلات السياسية. أما فرض الفيتو من دولة أجنبية على هذا المسؤول السياسي أو ذاك، فإن مثل هذا الوضع يمس بالسيادة الداخلية للبنان. الاتفاق القابل للتطبيق ليس ثمرة مفاوضات مع ممثلين مدفوعين إلى التفاوض بطريقة مصطنعة، بل مع قوى قادرة فعلاً على المفاوضة وتتمتع بحرية التقرير.

ج. سياسة خرق القواعد التي تخضع لها العلاقات مع الدول الاجنبية: ان عدم احترام القواعد التي تخضع لها العلاقات بين الدول، وتجاهل الشروط الأساسية لصحة انعقاد المعاهدات، لا يساهمان في الوصول إلى النتيجة الرئيسية التي هي اقرار السلام والمصالحة. معظم الاتفاقات منذ 1976 جرى اعدادها وفق آلية أدت بها إلى الانحراف عن أهدافها. ومثل هذه الاتفاقات لا تتمتع بالفاعلية لأنها غير معقودة مباشرة مع الاطراف المعنيين أنفسهم.

إضافةً إلى أن تجاهل سياسة الشرعية غالباً ما يؤزم الامور. كل دولة حريصة فعلاً على وحدة لبنان واستقلاله تتعامل لا مع أحزاب وميليشيات أو منظمات الطوائف، بل مع السلطة المركزية كما يريدها المواطنون أنفسهم. لذا فان مجلس الوزراء هو المؤسسة الملائمة لصوغ قرارات تتعلق بسياسة خارجية موحدة، فلا يكون مثلاً، لكل وزير علاقاته الخارجية المستقلة عن علاقات لبنان الرسمية. يعبّر عن السيادة في مجال العلاقات الخارجية بصوت واحد، ولا تعني هذه الصلاحية في مطلق الأحوال تفوّق طائفة على أخرى، إنما توجبها ضرورة عدم حرمان السلطة من القيادة[24].

[24]. لمزيد من المعرفة حول حدود التسوية واللاتسوية يُراجع:

د. سياسة اللجوء إلى القوة لفرض الحل مباشرة أو مداورة: وجدت في لبنان وفرة اتفاقات تمّ التوصل إليها بعد عمليات عسكرية لم تسفر عن نصر عسكري لأي من الاطراف. الاتفاق القابل للحياة والاستمرار يأخذ بعين الاعتبار الحقائق من دون ان يسعى إلى تحويل التوازن العسكري على الارض إلى هزيمة سياسية تؤجج النزاع.

هـ. سياسة الاصلاحات في ظل الاحتلال: التنازلات المتبادلة في ظل الاحتلال الخارجي لا يفيد منها الاطراف في الداخل، بل الفريق الاقوى عسكرياً على الارض، وفي مثل هذه الحالة القوة الاجنبية. يُخشى ألا يتمّ إستيعاب البحث عن تقاسم أو توزيع جديد للسلطة كمسعى ديمقراطي من أجل إيجاد توازن جديد، بل كإخلال بميزان القوى عن طريق الاستقواء بقوة خارجية، باستثناء حالة وحيدة هي عندما ينظر فيها حقيقة إلى هذه القوة على انها سلطة وسيطة مقبولة ومصلحة.

و. سياسة الاتفاقات التي لا تأخذ بعين الاعتبار التوازن الاستراتيجي الاقليمي: ان التوصل إلى اتفاقات في لبنان وتطبيقها هو مسألة مرتبطة بالتوازن الاقليمي.

4. جيوستراتيجية اللاعبين والمتفرجين: المداخلات الخارجية التي تميل في لبنان إلى المناورة والتلاعب على التوازنات الداخلية، وإلى تفكيك مستحيل للعلاقات بين الطوائف وبين دول المنطقة، وفرز الطوائف، تؤدي إلى نتائج معكوسة. لذلك شعرت كل طائفة انها لا تشكل شعباً بمفردها أو أُمة او حتى شبه دولة او عشيرة او جماعة موحدة. الامر الواقع التقسيمي في جزيرة قبرص نفذ خلال 6 اشهر من الحرب. اما في لبنان فإن الانقسامات التي تكاثرت لم تستطع سوى ان تفرض بالقوة انقطاعاً مستحيلاً بين المناطق كان محصوراً بفترات اشتعال جبهات القتال.

يقتضي احصاء عدد العابرين على خطوط التماس ومراقبة حركة ازدحام السيارات عندما كانت تفتح المعابر. كانت قوافل الشاحنات الطويلة تنتظر بفارغ الصبر كي يحين الموعد المحدد للانتقال بين شطري بيروت، بالرغم من الحواجز والمعابر. هذه القوافل هي أكثر تعبيراً عن طبيعة المجتمع اللبناني، وهي المظهر الأبرز لمتانة النسيج الاجتماعي الذي

انطوان مسرّة، "نشوء الامم بالمواثيق وبالتوبة القومية" في كتاب: **الحق في الذاكرة**، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم بالتعاون مع مركز المؤتمرات في ايانابا–قبرص، جزء 1، المكتبة الشرقية، 1988، 360 ص، ص 24.

يربط بين اللبنانيين وبين المناطق. بدت الارادات الداخلية في بعض الأوقات مجمدة، مشلولة ومقموعة. هكذا فإن تقنيات استراتيجية الطوائف تُشكل منظومة حرب متكاملة، وفناً معاصراً للحرب.

ما هي المبادئ التي تلهم عمل الديبلوماسية الدولية اليوم؟ وهل هناك أنظمة ومجتمعات أكثر جذباً من غيرها لهذه الديبلوماسية؟ يمكن استخلاص أربعة مبادئ عامة توجّه عمل الديبلوماسية في الدول المتنوعة اليوم، وهي الآتية:

– المجتمعات المؤلفة من دين واحد (او فئة واحدة) هي محصنة بشكل افضل ضد العنف وتتمتع بالاستقرار وبقدر أكبر من الفاعلية.

– الانظمة الديكتاتورية هي اكثر طواعية للديبلوماسية الدولية من الانظمة الليبرالية. ما من شك بأنه يؤخذ على الديكتاتوريات تردي أوضاع الديمقراطية وحقوق الانسان فيها، ولكن القوى العظمى قد تُفضّل أكثر التعامل مع الديكتاتور – الشريك، لأنه محكوم بالخضوع والتبعية لها "بغية كسب شرعية يفتقر إليها في دولته"[25].

– الدول التوتاليتارية الغنية هي مصدر تمويل للعمليات ولأجهزة الاستخبارات العالمية، نظراً لأن تمويل مثل هكذا عمليات من قبل الحكومة الديمقراطية يصطدم برقابة ومسائلة وإجراءات معقدة.

– العدو الذي يصعب أو يستحيل نزع سلاحه، يمكن شراؤه بالمال. في الماضي كان يمكن لمبلغ 40 أو 50 ألف دولار فقط إذا تم إغداقه في بلد صغير مثل لبنان عام 1958 أن يفكك النظام السياسي. اليوم يقتضي فقط مبلغاً أكبر.

---

[25] . Amine Mehdi, *La crise de la démocratie et de la paix,* Maison arabe d'édition, Le Caire, 1999.

2
ماذا يمكن العمل لمواجهة النزاعات بين الاقليات؟

هذا البحث الذي يتعيّن تعميقه وتوسيعه لا يدّعي الوجود المسبق والمخطط للمؤامرة، ولكنه يستخلص وجود آليات لاندلاع العنف المستبطن ولتغذيته، تديره ميليشيات داخلية برعاية اسياد خارجيين. يشكل مجموع هذه الآليات منظومة تنمو انطلاقاً من عناصر داخلية واخرى خارجية، وفي الوقت نفسه من عوامل ميكانيكية واخرى طوعية. إن تفهّم هذا النظام بصورة أفضل، يُساعد على اكتشاف وسائل المناعة والحماية وسبل تفكيكه. من المؤسف ان تستمر البحوث في علم الحروب والنزاعات بمقاربات تقليدية[26]، بينما يوفر الواقع اللبناني حقلاً ومختبراً للتحليل.

عندما نعالج نظام العنف، واستراتيجيات الحروب الحديثة، واستراتيجيات الطوائف، لا نبحث عن الدفاع، أو عن تبرير وتبرئة مواطني الدولة التي يسودها النزاع، ولكن نستهدف جعل البحث المستقبلي أكثر فائدة وعملانية على ثلاث مستويات هي: الثقافة السياسية، نظام الحكم، والديبلوماسية. التربية على السلم الاهلي تفترض تفهماً أكبر لتقنيات العنف، وإعلاماً غير محصور بالشكليات، ومناعة نفسية ضد مخاطر الانسياق نحو التحريض والخريب وتسييس الفروقات. ان تسوية النزاعات تتخطى سياسة الوفاق لتصل إلى الفاعلين في التحريض ووسائل عملهم. وإلا فإنه من العُقم ان نستمر بفهم النزاعات التي تجتاح نصف سكان العالم اليوم بصور ومنمطات رثة على النمط التقليدي.

ان التنامي المتصاعد للديمقراطية في المجتمعات، والتفاعل بين الحضارات والامم، وتطور التكنولوجيا والمعارف في العلوم الانسانية ووسائل الاتصال السياسي، كل هذه العوامل لها كلفة أو ثمن: توسيع دائرة المنافسة السياسية، دخول سياسيين جدد مغامرين ومتعطشين للنفوذ إلى حلبة المنافسة السياسية، تسييس كل الشؤون لأهداف المنافسة، وبخاصةٍ الحروب البديلة تحت اشكال حروب مسماة "داخلية".

النزاعات بين الاقليات والعلاقات بين الاثنيات هي في جوهرها نزاعات مركبة يصعب فصلها أو حلّها، من هنا يأتي الخطر الذي يتهدد البلدان المتنوعة، والحاجة إلى استراتيجية ذات ابعاد متعددة، حتى وإن تكن فاعليتها مشكوك فيها أو محدودة.

---

[26] . Martin Van Creveld, *The Transformation of War*, New York, The Free Press, 1991.

1. ارساء ثقافة دستورية ميثاقية في المجتمعات المتنوعة: في دساتير العديد من الدول المتنوعة تختلط ايديولوجيا الثورة الفرنسية لعام 1789، مع التقاليد أو الاعراف الدستورية العثمانية، والثقافة الدستورية الفرنسية أو البريطانية التي جاء بها الاستعمار. عدد من هذه الدول نسخ انظمة حكم مستلهمة من الدول المتندبة، وهو يعرف اليوم مشكلة التناقض بين النموذج التوافقي الذي تقوم عليه انظمته في الواقع وبين الاغتراب الثقافي، لأن كل المثقفين درسوا العلوم الانسانية في مدارس وجامعات تستند على أنظمة قائمة على قاعدة الاكثرية المطلقة، لذلك وجدت مشكلة اغتراب دستوري[27].

ان احتواء النزاعات بين الطوائف لا يمكن ان يقوم على اساس نموذج وستمنستر في الحكم، فضلاً عن ان البحوث حول انظمة الحكم التوافقية تمثل المساهمة الأكثر اهمية لعلم السياسة المقارن منذ السبعينات. العديد من الثوابت الخاصة بالتوافقية مثل التناوب على السلطة، الائتلافات السياسية والحكومية، تقاسم السلطة، كل هذه المفاهيم تحمل براهين واضحة على ان الانظمة السياسية تُصنف بحسب قواعد تطبيق المبدأ الأكثري، أي قواعد المشاركة وليس بحسب القاعدة المبسطة التي تختزل بالمعادلة التالية: اكثرية في الحكومة في مواجهة اقلية معارضة خارج الحكم.

عرف العديد من دول العالم الثالث، مع نهاية الاستعمار، انقلابات واضطرابات ناجمة عن عدم التكيّف بين المؤسسات القائمة والتنوع الاجتماعي. هذه الانقلابات كان يصعب اخمادها بقدر ما كانت النخبة الحاكمة قد تلقت تعليمها الجامعي في مدارس سياسية وحقوقية لم تدرّس فيها سوى نظام وستمنستر كنظام مرجعي أو معياري وحيد في العالم. وبالتالي لم يكن ممكناً لهذه النخبة ان تتصور نمطاً آخراً من الحكم.

---

[27] . يراجع مؤلفات انطوان مسرّة:

Antoine Messarra, "Constitution libanaise et pacte national en droit constitutionnel comparé", in *Panorama de l'actualité*, no 37, 1985, pp. 11-40.

_, "Principe de territorialité et principe de personnalité en fédéralisme comparé", communication à la conférence de l'Association internationale de droit constitutionnel et de l'Institut du Fédéralisme, Morat (Suisse), 12-16 déc. 1984, 48 p.

انطوان مسرّة، "النظام اللبناني في الادراك الجماعي"، مقدمة للترجمة العربية لكتاب ارنت ليبهارت (ترجمة افلين أبو متري مسرّة): **الديمقراطية في المجتمع المتعدد. دراسة مقارنة**، بيروت، المكتبة الشرقية، 1984، 420 ص، ص 5-12.

ان منشأ النظام التوافقي في الحكم يجد اساسه في المجتمعات التي كانت خاضعة للاحتلال العثماني[28]. قاعدة التخصيص ونظام الملل (حرية الاحوال الشخصية) هما من الثوابت الدستورية في الانظمة العثمانية. ويمكن للنموذج التوافقي، بتطبيقاته المتعددة، أن يُشكّل مثالاً يمتد تطبيقه إلى عدد من الدول مع بروز الولاءات الأولية والديمقراطية في العديد من البلدان التي تواجه المأزق الناجم عن عزل الاقليات عن الحكم.

لم يعد جائزاً تحليل الاوجه المختلفة للحياة السياسية من زاوية المبدأ الاكثري المُطلق، بل يقتضي قلب المعايير الشكلية لعلم السياسة التقليدي. ليس معيار الإنماء السياسي الانتقال من نموذج مشاركة، واحياناً جامد، إلى نموذج تنافسي، ولكن احترام السياق الذاتي في التغيير الخاص بتطور كل نظام.

تفتح المقاربة التوافقية الطريق امام حلول أصيلة وديمقراطية في المجتمعات حيث تقاسم السلطة هو مرادف للوحدة والفاعلية والاستقرار. هذه المقاربة تصحح القيمة الديمقراطية للمبدأ الاكثري الذي هو ليس مفهوماً حسابياً، بل يندرج في سياق من المشاركة. لا يوجد نموذج مرجعي وحيد للنظام السياسي، ويقتضي أخذ النماذج التوافقية بعين الاعتبار، دون ذمّ أو تحقير، والنظر إليها على انها تشكل مستوى متطور من المشاركة الديمقراطية[29].

ان انتهاج سياسة أكثر تعقلاً وحكمة بالنسبة لمطالب الاقليات يمثل سنداً داعماً للمحافظة على المكاسب، وللعمل على تحقيق تغيير متدرج في اطار المكتسبات، هذه السياسة تكبح الاستغلال الخارجي لمطالب الاقليات، وهو استغلال تكون هذه الاقليات أولى ضحاياه. لقد ولى الزمن الذي كنا نبحث فيه عن الاستقواء بالخارج للحفاظ على موقع داخلي، وكذلك تبدل زمن الحمايات والضمانات في عصر سياسة الاستقطاب الدولي.

2. الدفاع عن المجتمع بواسطة الجيش: يحتاج النسيج الاجتماعي كي يكون متماسكاً، إلى نظام يؤمن الدفاع عنه في مواجهة المداخلات الخارجية التي تستهدف تفكيكه[30]. وآلية التقسيم والحرب الداخلية تبدأ في المجتمعات المتنوعة بشل الجيش الوطني

---

[28] . Otto Bauer, *La question des nationalités et la social-démocratie*, Paris, FDI, 2 vol., 1987, 334 et 524 p.

Antoine Messarra, *Théorie générale du système politique libanais*, Paris, Cariscript, Beyrouth- Librairie Orientale, 1994, 406 p.

[29] . Arend Lijphart, *Patterns of majoritarian and consensus government in twenty-one countries*, New Haven and London, Yale University Press, 1984, 230 p.

[30] . فؤاد لحود، **مأساة جيش لبنان**، بيروت، 1977، 311 ص.

حامي الوحدة. هذا الشلل بشكل عام هو ذات مصدر خارجي، أو غالباً ما هو مفتعل ومحرض عليه من الخارج، ولكن تحت ستار وذرائع داخلية. الحالة اللبنانية توضح هذه الظاهرة منذ بداية الحروب عام 1975 وحتى اليوم حيث الامن غير مؤمن حصراً بواسطة الجيش اللبناني لاسباب مرتبطة بالنزاع الاقليمي في الشرق الاوسط. تدخل الجيش عام 1970 بناءً على اوامر سياسية صريحة لوقف الفوضى التي تعاظمت بدءاً من 1975، ما أدى إلى شله عبر مداخلات الدول المجاورة.

عندما يشل الجيش، يصبح الجسم الاجتماعي كجسم مريض مصاب بالسيدا. تتشكل الميليشيات لتأمين الدفاع الذاتي. ويندلع العنف على شكل سبحة انفرطت حباتها، وذلك على خلفية الجدل حول ضرورة او عدم ضرورة إنزال الجيش، والخوف المشبوه من ان يؤدي انزال الجيش إلى شرذمته. يُشكّل تسييس الامن الشرعي منطلقاً لتحقيق "الامن الذاتي". لم يخرج لبنان عن هذه القاعدة. وفي السياق الدولي المقارن أدى تسييس الشرطة في قبرص مثلا، الى نشوء تنظيمات مسلحة داخل كل من المجموعتين اليونانية والتركية عام 1958 هما جماعتا الـ EOKA و TMT اللتين ظهرتا للمرة الاولى حين عمدت السلطات البريطانية، تعميقاً للهوة بين الجماعتين في الجزيرة، الى توظيف اعداد اضافية من عناصر الشرطة، فرفعت عددها بحيث اصبح عدد القبارصة الاتراك ثلاثة آلاف، بينما كان عددهم قبل ذلك التاريخ يتعادل مع الالف شرطي قبرصي يوناني[31]. هذا الخلل الاثني المقصود للشرطة ساهم بتأجيج العصبيات، فاظهر هذا الجهاز الامني وكأنه لفئة من دون اخرى، وتسيّس تبعاً لذلك الامن الشرعي. في يوغوسلافيا، أدى اعتراف المانيا باحدى المناطق الانفصالية في يوغوسلافيا إلى زرع البلبلة في صفوف الجيش. التجربة في لبنان منذ 1984 باعتماد الالوية بالنسبة لتدخل الجيش ابان الازمة، بحسب معايير اقليمية (مناطقية) ومذهبية، كانت أكثر فاعلية من تجارب الميليشيات فيما يتعلق بالامن اليومي للمواطنين.

لم يضمن الشريط الامني في جنوب لبنان الذي كانت تحتله اسرائيل، الامن للدولة العبرية. والسياسة الاسرائيلية التي عرفت خيبات أمل، أدركت في النهاية ان تحقيق الامن لا يمكن تأمينه إلا عبر الدولة اللبنانية المتمتعة بكامل سيادتها، وهذا يعتبر تحولاً في السياسة الاسرائيلية تجاه لبنان. الاستقرار في لبنان، في اطار احترام سيادة البلد والتعددية الداخلية،

---

[31]. فردريك معتوق، **جذور الحرب الاهلية**، دار الطليعة، بيروت ، 1994، 168 ص، ص 68.

هو الانعكاس والشرط اللازم لتوفير الاستقرار الاقليمي. ان تجاهل التعددية والطابع التوافقي للنظام اللبناني يخبئ سلسلة احباطات للمواطنين وللمحتلين.

3. تعزيز التضامن الاقليمي العربي: التجربة اللبنانية هي بمثابة مثال ودرس بليغين. بعد المرحلة المسماة "حرب السنتين" في لبنان، تمّ التوصل إلى وقف لاطلاق النار بفضل تدخل جامعة الدول العربية وارسال الجامعة لقوات الردع العربية[32]. ثم عاد العنف خلال مراحل زمنية طويلة بعد توقيع الاتفاق بين مصر واسرائيل على معاهدة كامب دايفيد وتشتت نظام الامن العربي[33].

4. العودة إلى العمل بمبدأ عدم المساس بالحدود والدول: يكمن مفتاح الاستقرار في الازمات الدولية والاقليمية، في العودة إلى مبدأ عدم المساس بالحدود والدول الذي كان معمولاً به بين الجبارين وقبل تفكك الاتحاد السوفياتي. وعملاً بهذا المبدأ تصبح الاقليات ملزمة بكبح تطلعاتها الانفصالية، والدول تغدو اكثر انفتاحاً فيما يتعلق بالاهتمام بسائر فئات المجتمع وبالعيش المشترك، مما يجنّب تلك الدول خطر التفتت والتقسيم.

النزاعات الداخلية والحروب الأكثر "اهلية" (وغير الأهلية) لا تؤدي إلى تعديل الحدود ولا إلى تفكيك دولة ما ككيان حقوقي في العلاقات الدولية. الاعتراف بالمتغيرات الحدودية، وزوال الدولة ككيان حقوقي دولي هما حصيلة قرار خارجي. تبيّن التجربة الحديثة ان أصغر ثغرة في مبدأ عدم المساس بالحدود والدول تفتح الطريق لكل مغامرات عدم الاستقرار الزاحف والمتنقّل، خصوصاً في الدول ذات البنية التعددية.

***

هذه المقدمة انطلاقاً من الحالة اللبنانية، تتخطى الإطار العربي والشرق أوسطي حيث تستشرف مكامن الخلل ومخاطره في العديد من البلدان الشبيهة في أوضاعها بلبنان. ما من شك بأن المخاطر الكبرى على الدول العربية بدأت مع نشوء اسرائيل عام 1948،

---

[32]. Farid el-Khazen, *The Breakdown of the State in Lebanon, ... op. cit.*
Joseph Bahout, "Du Pacte de 1943 à l'Accord de Taëf: La réconciliation nationale en question au Liban", *ap.* Jean Hannoyer (Ed.), *Guerres civiles: Economies de la violence, dimensions de la civilité*, Paris, Kharthala – Cermoc, 1999, 329p., pp.299-313.

[33] . Walid Khalidi, *Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East*, Cambridge, Harvard Center for International Affairs, 1979, p. 90.

واحتلال الأراضي العربية واستمرار السياسة الاسرائيلية القائمة على الهيمنة[34]. ويؤمل أن يفتح السلام الشامل والعادل الطريق إلى عصر جديد في المنطقة يعيد للشعب الفلسطيني حقوقه، ويؤدي إلى احترام حدود دول المنطقة. لكن الملاحظ أن اسرائيل لم تتخل بعد عن خياراتها القائمة على زعزعة الاستقرار. ويشكو لبنان خطر أن يكون الضحية الاولى لحالة انعدام الاستقرار، واستمرار المفاوضات أمام الحائط المسدود.

هل تتجدد في لبنان الحروب الداخلية و/أو الأهلية في المستقبل؟ تبددت الأوهام التي راودت مخيلات البعض مع انتهاء الحرب الباردة بوضع حدٍ نهائي للحروب الداخلية في العديد من الدول الصغرى المعنية[35]. واتضحت الحقائق من جديد: إذا لم يُحصن اللبنانيون مناعتهم في الداخل والخارج، فإنه يُخشى أن تعود الحرب كل 10 أو 15 سنة أو أكثر. لذلك يقتضي اعتبار خطر الحرب على الأراضي اللبنانية أو ما يُعرف بـ"لبنان الساحة"، هو من المخاطر الجدية الماثلة باستمرار. يتعيّن على اللبنانيين أن يفكروا في الحرب، على الأقل من أجل مستقبل آمن، وأن يستعدوا على الدوام لمجابهة منظومتها. أن لبنان المهدد دوماً بالعودة إلى "الساحة"، لن يعفي مواطنيه وطوائفه وأحزابه ومنظماته وميليشياته من التسلّح واللجوء إلى الدفاع الذاتي.

كل عصر يبتكر شكل الحرب التي تعنيه بضوابطها وأحكامها ووسائلها. وكل عصر له نظريته الخاصة عن الحرب، حتى ولو كنا نميل دائماً إلى تحويلها إلى علم موضوعي[36]. ما هي الاشكال التي اتخذتها حروب الاعوام السبعة عشر في الوطن الصغير؟ وكيف يمكن تفكيك منظومة الحرب؟ هذا ما تجيب عنه تباعاً فصول هذا الكتاب؟

---

[34] . **الاعتداءات الاسرائيلية (1948–1990)**، معلومات (**دار السفير**)، بيروت، 1992.

Stephane Pierre Caps, *La Multination: L'avenir des minorités en Europe centrale et orientale*, Paris, Odile Jacob, 1995, 338 p.

[35]. Jean-François Revel, "La fin de la guerre froide est finie", *Le Point*, 16 novembre 1996, p.79.

[36] . Carl Von Clausewitz, *De la guerre*, Paris, Plon-Perrin, 1999, livre VIII, chap. 4.

1

علم النفس السياسي:
وسائل الخوف والتخويف

الخوف بمعنى الفزَع (peur) له تعريفان[1]: الأول يحدده بأنه شعور قوي بالقلق والذعر يظهر عند الإنسان لدى مواجهته خطراً أو تهديداً واقعياً ما، أو لدى مجرّد التفكير بهما. ويُقال أَخَافَ شخصاً أي أقدم على تخويف أحدهم. والثاني يُعرّفه بأنه حالة من الخشية والفزع في وضع معيّن. أما الذعر[2] (Panique) فهو حالة من الرعب المفاجئ والعنيف الذي لا يمكن السيطرة عليه. وهو غالباً ذات طابع جماعي. ومن هنا فإن الذعر المفاجئ (Peur panique) هو خوف مباغت وغير منطقي[3]. ويشير فعل أرهب إرهاباً (Terroriser) إلى إعمال البطش والترويع وفقاً للمعنى التالي: "ان بأسه وبطشه حملا الناس على الخوف منه".

انطلاقاً من تحديد هذه المعاني، يمكن اعتبار وسائل الخوف والتخويف بأنها أحد أشكال الحرب التقليدية والنفسية. وقد وجدت مدارس قديمة عدة في هذا النمط من الحروب المادية والنفسية. أكثرها قدماً تلك التي ترتكز على "الصعق"، أي على حالة الرعب التي تولّدها بين السكان والمقاتلين الأعداء عبر الاستعمال المُكثف للمعلومات بهدف خداع العدو أو الخصوم[4]. والعرب قديماً كان لهم كتاب عن "الخداع الحربي" في القرن الرابع عشر[5]. وتقول المؤلفات الحديثة اليوم بأن الأسياد الجدد لهذا النوع من الحروب، هم الانغلوسكسون[6].

تفترض الحرب في الاساس وقف قنوات التواصل بين الاطراف المتنازعة الذين يهدف كل طرف منهم الى حماية مصالحه وحقوقه في مواجهة الآخر او فرض ارادته

---

[1] . Petit Larousse illustré, Larousse, 1990, p. 734.
[2] . *Ibid,* p. 703.
[3]. *Ibid*
[4] . Laurent Murawiec, *La guerre au XXIe siècle,* Paris, Editions Odile Jacob, 2000, 300p., pp. 192-193.
[5] . Voir B. H. Liddell Hart, *Great Capains Unveiled,* chap. 1, Jenghiz Khan and Sabutai, New York, Da Capo, 1996, p. 500-506, et Gérard Chaliand, *Anthologie mondiale de la stratégie,* Paris, Robert Laffont, 1990, p. 545-580.
[6] . Laurent Murawiec, *La guerre au XXIe siècle, ... op. cit.*

عليه[7]. لكن الامر كان مغايراً في الواقع اللبناني حيث عملت الحرب على ترسيخ قواعد التسوية بدل تقويضها. برز السلوك الهمجي في الحرب وكأنه اداة للتماس والتواصل بين المجموعات اللبنانية. لم يقتصر استخدام وسائل الخوف والتخويف على فئة او منطقة محددة بل شمل الجميع.

تعاني مجتمعات من العنف بدرجات متفاوتة، لكن غياب ادوات قمع العنف كاسلوب في التعاطي السياسي يؤدي حتماً الى انفلاشه وتوسيعه. عكست الحرب في لبنان صورة عن جوانب هامة من مضمون العلاقات بين اللبنانيين التي تقوم على كثير من التناقضات ما يؤثر في السلوك الكلّي للمجموعات.

منذ اندلاع حوادث العنف اعتبرت الحرب مثابة تعبير عن مواصلة السياسة بوسائل بديلة. كل تقنيات الرعب استخدمت بهدف تخويف الخصم وانزال الاضرار بمصالحه لارغامه على تقديم تنازلات سياسية. ونادراً ما ادت احدى مراحل العنف، الى سحق الفئة المهزومة او الغاء دورها وحقوقها بصورة كلية. يمكن تعريف الارهاب بأنه استعمال العنف المنسق، او التهديد باستعماله من اجل الوصول الى غايات سياسية[8]. وفي أشكاله الأكثر شيوعاً يُعتبر الإرهاب بأنه وسيلة ضغط قد تسمح بفرض الإكراه على تصرفات وقرارت الذين يستهدفهم[9].

أساءت الجماعات المسلحة الرئيسية التقدير، لأنها اعتقدت أن في امكانها تحقيق أهدافها او احراز نصر شامل عبر ممارسة أنواع عديدة من الارهاب الفردي او الجماعي. لكن هذه الجماعات وقعت في أخطاء جسيمة حين ادركت أن فعالية التهديد بالعنف ستكون قوية لدرجة تسمح بتحقيق أهدافها. تبين تجارب حروب السبعة عشر عاماً في لبنان انه حين تتوالى حلقات العنف يتبدد الاعتقاد بفائدة التنازلات السياسية ويبرز الخوف كعامل أساسي محرك للقرار عند أفرقاء النزاع[10]. فالخوف من الابادة الجماعية او التهجير السكاني او

---

[7]. Ibrahim Najjar, Ahmed Zaki Badaoui et Youssef Chellalah, *Dictionnaire Juridique, Beyrouth,* Librairie du Liban, 1983, p. 150.

[8]. المركز اللبناني للتوثيق والبحوث (سادر)، **العنف السياسي في العالم (1967–1987): وقائع بيبليوغرافيا ووثائق**، انطلياس (لبنان)، منشورات بيت المستقبل، 1988.

[9]. Cf.le sens du mot "Terrorisme", in *Encyclopédie Microsoft(R) Encarta(R) 98. (c) 1993-1997,* Microsoft Corporation.

[10]. تيودور هانف، **لبنان: تعايش في زمن الحرب: من انهيار دولة إلى انبعاث أمة**، نقله عن الالمانية موريس صليبا، مركز الدراسات العربي– الاوروبي، باريس، دار لحد خاطر للطباعة والنشر، بيروت 1994، 832 ص، ص 18–23.

المجانسة القسرية يرفع وتيرة العداء بين المجموعات المتنازعة. وبقدر ما يتفاقم شعور المجموعات بالخطر تتعزّز امكانات اللجوء الى العنف كملاذٍ أخير للمحافظة على الوجود وعلى الهوية وعلى الحقوق والمصالح بمنأى عن التهديد. ويساهم الشحن النفسي والمخاوف المتنامية في توفير التعبئة المنظمة، لأن هاجس الامن الذاتي يدفع المجموعات الى الاستزادة من السدود التي تدرأ عنها التهديدات المحتملة او الوشيكة.

في امكان المجموعات تحمّل اعمال الترويع والارهاب رغماً عنها وهي تتردد في الخضوع لاعمال الترويع والارهاب فتتصلب في مواقفها لأنها تخشى في حال التنازل من مواجهة ارهاب أشد خطورة يعرضها لخسارة كل شيء. لذا فانها تختار الصمود ومقاومة العنف بمثله كاسلوب في التعاطي السياسي. لأنه من اهداف استراتيجية الارهاب احداث ردود فعل عند الخصم عن طريق التأثير النفسي كالتخويف وادخال الشعور باليأس والعجز والفزع في نفسه ودفعه الى تقديم تنازلات لم يكن ليقدم عليها في الاحوال العادية. لا وجود لحلول سهلة او سريعة في سبيل وقف الارهاب لأنه يتغذي من ذاته، فالعنف يولد العنف.

منذ بداية الاحداث في لبنان كان كل طرف لا يقدّر حقيقة القوة الفعلية للطرف الآخر في الصراع بل كان يقلل دائماً من اهميتها. في حين ان ضراوة المعارك هي تعبير عن استعداد للدفاع عن النفس حتى الموت ابداه المتحاربون الذين ادركوا المخاطر المحدقة بوجودهم من جراء الخسارة التي قد تعني بالنسبة لطوائفهم نهاية وجودها كجماعة. من يشعر بتهديد وجوده يستميت في المقاومة والدفاع عن النفس. شعر الجميع بالمخاطر على الوجود لأن الاستسلام يعني نهاية هذا الوجود ولم يكن احدٌ يقبله اطلاقاً. لذا قاوم الجميع بضراوة وشراسة خوفاً من الابادة الشاملة.

لم يكن احدٌ راغباً اطلاقاً، باستثناء المحرضين الداخليين، في تحقيق انتصار كاسح، لكن الجميع، وخاصةً القوى الاقليمية، ارادوا التفوق في النزاع لأن ذلك كان يمنحهم مواقع تفاوضية أفضل. الاذى والرعب اللذان كانا يمكن لفريق ان يلحقهما بالآخر يعتبران كافيين للشعور بالظفر او الخسارة. في البداية ربما وقع الجميع في حسابات مغلوطة معتقدين خطأ أن في إمكانهم احراز نصر شامل في النزاع على خصومهم. ولكن سرعان ما بددت الوقائع الاوهام رغم كل ما اغدقه الاطراف الخارجيون على حلفائهم في الداخل من مساعدات بالاموال والاسلحة لتحقيق اهدافهم.

في حالات عديدة ينشأ نزاع مسلّح نتيجة حسابات خاطئة تتعلّق بتحقيق المطالب[11]. هذه الحسابات المغلوطة التي وقع فيها الجميع تقريباً هي نتيجة تفكير ساذج يفترض ان النزاعات الداخلية بين الفئات تتحكم بها **ستراتيجية الهروب او الاستسلام**. بمعنى ان حصيلة الصراع تفرز دائماً غالباً ومغلوباً بشكل مبسط، بينما النزاعات الداخلية المعاصرة اضحت تشكل موضوع علم واسع وشديد التعقيد يتداخل مع البسيكولوجيا الاتنية. ظن الفلسطينيون وبعض المسلمين في لبنان ان المسيحيين لن يتمكنوا من الصمود بل سيفرون الى الخارج وينتهي النزاع باستسلامهم. وظن بعض المسيحيين ان في امكانهم استدراج الجيش للقضاء على الفلسطينيين. وظهرت الحسابات الخاطئة عند جميع القوات الاجنبية التي تصرفت على الاراضي اللبنانية حيال خصومها انطلاقاً من ستراتيجية الهروب او الاستسلام، لكنها تعرضت لخيبة امل كبيرة لأن أي فريق داخلي لم يعترف بسيطرة القوات الاجنبية المعادية له رغم وطأة الضغوط العسكرية الموجهة ضد الاحياء السكنية وبربريتها. ولم تفلح كبريات البوارج العالمية في اخضاع الميليشيات اللبنانية او في ترويضها.

طوال مراحل الحروب في لبنان كان ممكناً رصد الاخطاء في تقدير الوقائع عند السياسيين والجماعات الحزبية والميليشيوية[12]. ادت هذه القرارات السيئة الى تصعيد العنف وتواصله لفترات طويلة فأصبح الارهاب أشبه بسجن يمنع نزلاءه من الخروج منه الى المسار السلمي.

السلوك الانفعالي كان يجد منطقاً تبريرياً لاخفاء الذنب. بُررت عمليات القصف الاولى عام 1975 بحجة مفادها ضرورة تأنيب الفريق الآخر او اعطائه درساً في سبيل ردعه وارغامه على تقديم تنازلات سياسية. حصيلة الدروس في الردع جاءت مخيبة للآمال لأن الفريق المستهدف اعتمد سياسة الرد على القصف بقصف مضاد. وأضحى مبدأ المعاملة بالمثل من صميم استراتيجية الارهاب. كل قصف من طرف ما باتجاه مناطق الطرف الآخر كان يقابله هذا الاخير برد مماثل. وكانت الاحياء السكنية تتعرض لقصف عشوائي ووحشي دون أن يؤدي ذلك الى اضعاف العدو عسكرياً لأن المقاتلين يحتمون في اماكن آمنة بعيداً عن نيران القذائف. كان القصف يتسبب بمزيد من التأييد في صفوف المدنيين للمنظمات المسلحة نظراً للرعب والدمار اللذين كان يخلفهما. العنف الذي شهدته الحروب في لبنان لم يحقق اهدافاً سياسية او عسكرية رغم ان مقاصده رمت الى انتزاع تنازلات سياسية من الخصم. لذا كان التساؤل والتشكيك حول الاهداف الحقيقية للحرب يسودان صفوف المقاتلين ويتركان حرجاً كبيراً في اوساط القيادات التي كانت عاجزة عن توفير اجابات عقلانية مقنعة.

1
مواقف الأطراف الداخليين

يمكن بسهولة تصنيف مواقف الاطراف الداخليين وفقاً للتصنيفين التاليين:

---

[11] . Anthony Oberschall, *Social Conflict and Social Movements*, Englewood Cliffs, N.J., 1973, p.25.

[12] . Tewfik Khalaf, "The Phalange and The Maronite Community: From Lebanonism to Maronitism", *ap.* Roger Owen (ed), *Essays on the Crisis in Lebanon*, London, 1976, pp. 43-57.

أولاً– المحرضون: هم اصحاب الثقافة الانتصارية من سياسيين وقياديين متأهبين دوماً لتأجيج الصراع والتهديد بالحسم وتلقين الدروس للآخرين وفرض الانتصار الساحق[13]. كان المحرضون ينشطون كلما لاحت بوادر التهدئة فيزداد الفلتان والفوضى. بعض الدعوات التي كان يطلقها المحرضون كانت بمثابة صب الزيت على النار. شجعوا مثلاً بوضوح تخريب الاقتصاد، وحضوا العناصر المسلحة على القيام باعمال الشغب والسلب والنهب. استخدمت وسائل فعّالة في الدس والتحريض ادت الى الحاق اضرار جسيمة بالصناعة والزراعة والتجارة وتسببت في تقليص فرص العمل امام المواطنين ما دفعهم الى الهجرة بحثاً عن موارد رزق للعيش. وتمكن المحرضون من ارباك اداء النخب والزعامات التقليدية في اوساطها الشعبية بفعل قوة حملات التحريض والاثارة[14]. يُشكل التصريح التالي حالة نموذجية للخطاب التحريضي الذي كان رائجاً لدى دخول البلاد الحرب، وهو يتضمن وقائع حول طرق استغلال الفروقات في اذكاء الصراعات المسلحة. يحاول فيه احد السياسيين تحريف الوقائع والتضليل عبر التحليل الآتي :"يبدو ان احداث منطقة (معينة) اخذت ترتدي طابعاً اجتماعياً طبقياً نظراً الى الربح الفاحش الذي يفرضه كبار الرأسماليين (في المنطقة) على المزارعين والفلاحين ولأن خمساً من العائلات الكبرى تملك نصف سهول تلك (المنطقة). وان هذه الاحداث ترتدي طابع التحرر من نواب (المنطقة) الذين يفرضون سيطرتهم على الاهلين ويتركون مصالح المنطقة مهملة"[15].

من النتائج المباشرة لقيام مثيري الفتنة باطلاق حملات التحريض ارتفاع عمليات التفجير والسلب[16]. انغمس بعض السياسيين من المحرضين علناً في التحريض السافر وفي ظروف تتطلب اطفائيين بارعين لإخماد الاقتتال. فنشطوا في تأليب اللبنانيين ضد بعضهم البعض وتهديم التآخي الذي عاشوه. ومن بين الدعوات الأكثر إثارة تبرز العينات التالية:

---

13. تيودور هانف، **لبنان: تعايش في زمن الحرب: من انهيار دولة إلى انبعاث أمة**، ... مذكور سابقاً، ص 270–271.

14. فؤاد مطر، **لبنان: اللعبة واللاعبون والمتلاعبون** (سنوات الحرب ومراحل الصراع والتحالفات من الوجود الفلسطيني إلى الدور السوري إلى الحل السعودي)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993، 512 ص.

15. **الحياة**، 1975/9/4، ص 3.
النهار، 1975/9/4، ص 2.

16. **النهار** ، 1975/9/6 ، ص 2.

– "اي دولة هي هذه التي لا يمون فيها الرئيس المكلف (للحكومة) على تعيين حكومته بل تأتي حكومته بناءً على اشارة احد الرهبان"[17].

– "بعض ضباط قوى الامن في زحلة، تصرفوا تصرفاً عاطلاً جداً حيث جاروا عواطفهم الطائفية، فأخذوا يطلقون رصاص مصفحاتهم على بعض الاحياء الإسلامية، كما فعلوا في الشياح بناء على تعليمات وزير الداخلية آنذاك العميد سعيد نصرالله!"[18].

وقع المحرضون في حسابات خاطئة عندما اعتقدوا ان في امكانهم الافادة من الحض على العنف، فاسترسلوا في سياسة التحريض والتخريب مدركين انهم اكبر من الوقوع في الشرك الى ان سقطوا ضحية افخاخهم التي نصبوها للآخرين.

ثانياً– المهدؤون: تضم هذه الفئة قادة وسياسيين يتحلون بصفات رجال الدولة الذين عملوا بثبات وجدية لتجنّب اندلاع معارك جديدة والعودة مجدداً الى صيغة التعايش، وذلك إما عبر اطلاق الدعوات والنداءات او من خلال تحركهم الفوري وعملهم لوأْد الفتن المتصاعدة[19]. يبرز نشاط المهدئين العفوي والفوري وكأنه في سباق محموم مع الوقت من اجل مواجهة حالة الفوضى والرعب. كان دورهم محدوداً في وقف اطلاق النار وتهدئة الخواطر. من بين المواقف البارزة في هذا المجال الانتقال اللافت للعميد ريمون اده الى بعض مواقع القتال للعمل على التهدئة. وتبرز خاصةً حالة إنتقاله إلى الدكوانة إثر انفجار القتال فيها سعياً لوقف النزاع المسلح بعد ظهور إشاعات مثيرة للتوتر والاحتكاك. وهو كان شديد الحرص على دفع الاطراف للاتفاق على وقف اطلاق النار رافضاً مغادرة "ساحة المعركة قبل التأكد من صمود الاتفاق الذي تمّ التفاهم عليه"[20]. هكذا اندفع العميد اده انطلاقاً مما له من ثقافة وتراث ديمقراطي. فكان خلال المعارك مثال الشجاعة في الدفاع عن حقوق الانسان والدعوة إلى تجنيب لبنان ويلات الحرب.

2

---

17. **النهار**، 1975/9/2، ص 2.
18. المرجع نفسه.
19. تيودور هانف، **لبنان: تعايش في زمن الحرب: من انهيار دولة إلى انبعاث أمة**، ... مذكور سابقاً، ص 246.
20. **الحياة**، 1975/5/21، ص 3.
النهار ، 1975/5/21 ، ص 3.

الخوف والاستقطاب

الخوف هو أبرز عامل مسبب للسباق نحو التسلح وعسكرة النزاع. فوجود قوى مسلّحة خارجة عن سلطة الدولة هو عنصر رعب في مجتمع يسوده الحذر بين الطوائف والخوف من النيات المبيّتة. هكذا فرضت مصلحة الجميع العمل على تحقيق توازن الرعب للحؤول دون بقاء وسائل التخويف محصورة بين أيدي فئة معينة، فتطور الوضع سريعاً في اتجاه التخويف والتخويف المعاكس. ساهم توازن الرعب والخوف في صيانة التوتر واستمرار النزاع وخاصة في تحول الحرب الى ظاهرة تعيد انتاج نفسها.

عملت منظمة التحرير قبل اندلاع حوادث العنف عام 1975 على استقطاب قسم من اللبنانيين وزعمائهم معتمدة على اساليب الترهيب والتخويف تارةً، وعلى الاغراءات المالية تارة اخرى. اسباب كثيرة اسهمت في تعزيز وتوسيع قاعدة الموالين للمنظمة، لكن ابرزها الدعم المالي. فالمساعدات المالية والعينية التي كانت تتلقاها المنظمة من الدول العربية النفطية وبلدان اوروبا الشرقية كبيرة جداً. بين تشرين الاول 1975 وآب 1976 أي في غضون أقل من عشرة اشهر تسلمت المنظمة تحويلات مالية من حكومات عربية بقيمة اربعين مليون دولار بحسب الارقام الواردة في صحف لبنانية (ما بين 1976/4/12 و 1976/7/20). ويضاف إليها المساعدات الطبية والادوية والمواد الغذائية والالبسة والطحين والمحروقات (بتواريخ نذكر منها 75/10/23 و 11/5 و 12/25 و 1976/2/25 و 4/10 و 4/12 و 4/16 و 8/2) وهي تفوق بقيمتها المبالغ النقدية المعلنة.

وفرت المبالغ المالية التي كانت تصل قبل ذلك بكثير، ومنذ عام 1968، للمنظمة وسائل دعم فعّالة سعت بواسطتها، وفي الاساس، الى زيادة مناصريها في مختلف الأرجاء اللبنانية. فبدأت التدخل في السياسة الداخلية مستهدفةً القيادات الفاعلة في الشارع السنّي[21].

ففي طرابلس مثلاً انحازت المنظمة الى جانب معارضي الرئيس رشيد كرامي لممارسة الضغوط عليه. وفي بيروت ايضاً أيدت المنظمة اخصام الرئيس صائب سلام السياسيين. وفي صيدا خطفت زعيم السنّة في المدينة معروف سعد وابنه مصطفى ولم تفرج عنهما إلا بعد الاعلان عن تأييدهما لها من دون تحفظ. وفي مختلف المناطق اللبنانية تعرض الزعماء لضغوط عديدة من اجل تأييد مواقف المنظمة[22]. وفي بيروت الغربية نجحت المنظمة في تخويف قسم من السكان بالتهديد، واستمالت عدداً من المواطنين بالدعم المالي

---

[21]. Walid Khalidi, *Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East*, Cambridge, Harvard Center for International Affairs, 1979, p. 115.

[22] . تيودور هانف، **لبنان: تعايش في زمن الحرب: من انهيار دولة إلى انبعاث أمة**، ... مذكور سابقاً، ص 216.

وقامت بتسليح الفئات والمجموعات المتعاونة معها. هكذا احاطت المنظمة نفسها بتأييد قيادي وشعبي، فالذي لم يكن يؤيد القضية الفلسطينية عن اقتناع كان مضطراً الى تأييدها شكلاً أقله في سبيل مصلحته وحفاظاً على حياته. وعندما قوي نفوذ منظمة التحرير لم يعد احدٌ يجرؤ على التعبير بحرية عن رأيه بشكل علني.

3
أساليب الارهاب

ما هي الاساليب الارهابية التي استخدمتها مختلف الفئات اللبنانية وغير اللبنانية في حروب لبنان؟

من ثوابت الممارسة طيلة سنوات العنف في لبنان اعتماد قاعدة 6 و 6 مكرر في استخدام وسائل الترويع المنظم. فعلى سبيل المثال، عندما هجّرت ميليشيات مسيحية سكان حي الكرنتينا ردت المنظمات الفلسطينية والاسلامية المسلحة بتهجير بلدات الدامور والسعديات والجية والناعمة[23]. النمط السائد في التفكير متماثل لدى الجميع في الرد على التحديات، والممارسة متطابقة لدى افرقاء النزاع كافة. القذائف العشوائية تتساقط على احدى المناطق ويقابلها قصف مماثل من المنطقة المستهدفة. والخطف كان يرد عليه بالخطف، والقنص يستدرج الفريق الآخر الى القنص. هكذا يتبين ان الممارسة متطابقة بشكل منهجي دقيق لدى جميع الاطراف على السواء.

تحول العنف والارهاب في لبنان، خلال أكثر من خمس عشرة سنة، الى نشاط يومي آخذاً اشكالاً مختلفة ووسائل متعددة. قلما حرص المتنازعون في لبنان على إعارة مبدأ تحييد المدنيين من العمليات الارهابية. فمن الوسائل الاساسية في حروب لبنان وفي مجمل الحروب الداخلية بشكل أعم تخويف السكان وتوجيه النشاط الحربي ضدهم لدفع المجتمع الى الرضوخ لسلطة قوى الامر الواقع. أدت الاعمال الحربية الى انتهاكات فظيعة لمبادئ حقوق الانسان، ولم يعد ثمة احترام لكرامة الانسان وحمايته.

---

[23] . ملحم شاوول، **الحق في الذاكرة**، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم بالتعاون مع مركز المؤتمرات في ايانابا – قبرص، جزء 1، المكتبة الشرقية، 1988، 360 ص.

فردريك معتوق، **جذور الحرب الأهلية**، ... مذكور سابقاً، ص 84.

Fawwaz Traboulsi, "Sociétés violentes ou système de guerre?", *ap.* Jean Hannoyer (Ed.), *Guerres civiles: Economies de la violence, dimensions de la civilité, op. cit.*

سبق اندلاع حادثة بوسطة 13 نيسان 1975، وهو تاريخ بداية النزاعات الدامية في لبنان، عدد كبير من حوادث الارهاب والعنف الموجهة ضد المواطنين والمسؤوولين على حد سواء. ابرز تلك الحوادث: خطف بشير الجميل (1970/3/25)، محاولة اغتيال رئيس بلدية صور عبد الرحمن الخليل شقيق وزير العدل السابق كاظم الخليل (1975/2/24)، نسف منزل النائب مخايل الضاهر في القبيات (1975/3/31)، احتجاز ثلاثة قضاة بهدف الضغط عليهم لتخلية أحد الموقوفين[24]، استشهاد معروف سعد في حوادث صيدا (1975/3/7)، محاولة خطف النائب امين الجميل[25].

زادت العمليات الارهابية بعد بداية الحوادث واصبحت اكثر عنفاً ورعباً، وجرّت الى كلفة باهظة. كان التخويف موجهاً ضد كل من يحاول ان يبدي تحفظاً او امتعاضاً حيال سلوك القوى الفاعلة المسلحة. ومع انهيار سلطة الدولة سادت شريعة القوة واصبح المواطنون والمسؤولون على السواء مضطرين الى مسايرة التنظيمات والميليشيات المسلحة وتأييدها عن قناعة او رغماً عنهم، على الاقل في سبيل مصلحتهم وتجنباً لتعريض حياتهم للخطر. اضحى التعبير عن الرأي بحرية مطلقة وفي العلن يعتبر ضرباً من المجازفة. ففي "حرب السنتين" مثلاً وقع العديد من حوادث الترهيب استهدفت شخصيات بارزة. يُذكر على سبيل التعداد لا الحصر:

تعرّض مكان اقامة النائب الرافعي للتفجير في طرابلس (1975/8/3)، واغتيل محافظ الشمال قاسم العماد، ونسف مكتب النائب طوني فرنجية (9/7)، واستشهد الأبوان انطوان تمينة وبطرس ساسين والأخ يوحنا مقصود في دير عشاش على أيدي عناصر ميليشيوية (9/9)، والأخ غصيبة كيروز الذي جرى تصفيته على الطريق بين زحلة وبيروت (12/24)، والأب ألبان دو جرفانيون على حاجز في الشياح (76/3/14) وهو رابع ضحية يسوعية خلال حوادث العامين الاولين للحرب بعد الاب موريس مايان (صيف 1975) والأب لويس ديما الذي أصابه قناص في رأس النبع (75/10/25) والاب ميشال آلار الذي دخل صاروخ حجرة نومه قرب معهد الآداب الشرقية (76/1/16)، وقتل الأبوان جورج حرب وجوزف فرح في دير جنين في عكار (1976/1/18)، والمونسنيور يوحنا مارون على حاجز مسلّح (3/26)، والأب أشعيا غانم الذي ضربه فلسطينيون في دير مار روكز الدكوانة حتى الموت (4/15)، والأب انطوان سلامة الذي قتل خلال قصف الدير نفسه (3/27)، والاب بطرس أبي عقل الذي قتل خلال هجوم للفلسطينيين على الكحاله (7/3)، والاب يواكيم عساف على أيدي ميليشيات في دير الحرف بعبدا (7/17)، والأب

---

[24]. **النهار** ، 1975/4/2 ، ص 3.

[25]. **الحياة**، 1975/4/10، ص 2.

النهار ، 1975/4/10 ، ص 3.

اللاتيني آلدو باولوني في بيروت خلال القصف (8/19)، والأب الياس لطف الله في بيت مري خلال قصف دير الآباء الأنطونيين (1976).

واغتيلت ليندا جنبلاط شقيقة الزعيم كمال جنبلاط (5/27)، وفشلت محاولتان لاغتيال العميد ريمون اده (4/20 و 12/12)، واغتيل الدكتور خليل سالم (اورثوذكسي) المدير العام لوزارة المالية (7/30) وهو كان تحدى ذهنيات التقسيم والعاملين من أجله فواظب على عمله رافضاً الانتقال من منزله الكائن في منطقة رأس بيروت التي كان بدأ يغلب عليها الطابع الاسلامي بفعل سياسة تطهير المناطق من الاقليات، ووقع انفجار في سيارة بالقرب من منزل كمال جنبلاط (12/4).

كان التوقيت الزمني لموجات الاغتيالات الموجهة يدفع في اتجاه التأكيد بأن حلقات تصعيد العنف مخططة قصد ذر بذور التفرقة والتباعد بين أبناء البلد الواحد[26]. كانت مؤشرات التقارب بين الاقطاب تصطدم بمحرمات. فحوادث الترويع كانت تشكّل تحذيراً لكل من يحاول التوسط او اقامة اتصالات بين الافرقاء المتنازعين أو السعي إلى التوفيق بينهم. لم يكن من الصعوبة تحديد الجهات الدافعة الى الاغتيالات السياسية في لبنان، خاصةً حين يسهل الاجابة على التساؤلين التاليين: لماذا حدثت الاغتيالات؟ ومن هو المستفيد منها؟ لكن التحقيقات القضائية كان يصطدم تقدمها غالباً بالمحرمات.

الثابت ان الاغتيالات افرغت الوطن من عدد كبير من قياداته وساهمت عوامل اخرى، أهمها اضطرار بعض الزعماء الى الهرب خارج البلاد والإقامة في المنفى، في تصفية رواد الميثاق الوطني، فانزلقت اوضاع البلاد الى حالة افاد منها الخارج بوضوح. هكذا كان القدر المشؤوم مصير عدد من الشخصيات اللبنانية، ابرزها: استشهاد كمال جنبلاط (1977/3/15)، مجزرة اهدن واغتيال طوني فرنجية وزوجته وابنتهما (1978/6/13)، واختفاء الامام موسى الصدر (1978/8/29)، اغتيال الصحافي سليم اللوزي (1980/3/4)، استشهاد الرئيس بشير الجميل (1982/9/14) وقبله بسنوات عدة طفلته مايا، ورشيد كرامي (1987/6/1)، والمستشار الرئاسي محمد شقير (1987/8/2)، والمفتي حسن خالد (1989/5/16)، والنائب لويس أبو شرف (1989) والنائب ناظم القادري (1989)، والرئيس رينه معوض (1989/11/22)، والقياديين في حركة "أمل" داوود داوود ومحمود الفقيه وحسين سبيتي (1989/9/22)، ومن الحزب القومي محمد سليم وتوفيق الصفدي وايلي الجاكل (1987)، ومن الحزب الشيوعي اللبناني حسين مرّوه وخليل نعوس ومهدي عامل(حسن حمدان) في العام نفسه (1987) ومجزرة نهر الموت (1990/10/30)، واغتيال داني شمعون (1990/10/12).

---

[26]. فؤاد مطر، **لبنان: اللعبة واللاعبون والمتلاعبون**... ، مذكور سابقاً.

تنوعت وسائل وأساليب التخويف وأبرزها الآتية:

أولاً– لا مكـان للمحايـدين: المعتـدلون او المحايـدون تلقـوا سـيلاً مـن الـتهم التـي تعتبرهم "خونـة" او متعاونين مـع الآخرين، فكان من الصـعب عليهم المحافظـة علـى حيادهم تحت وطأة التعرض لشتى انواع المخاطر[27]. دفعت التهديدات بالسياسيين، الذين ظلوا رغم كل التناقضات يبحثون عن تسويات ومخارج لوقف النزاع، الـى الرحيل خارج البلاد بعد ان اضحت حياتهم مهددة. اضطر العميد ريمون اده والرئيس صائب سلام أن يعيشا في المنفى اختيارياً. كانت اوضـاع السياسيين المعتدلين، الداعين الـى صـيانة العيش المشترك واحـلال الوحـدة والوئـام، شـديدة الانكشـاف علـى شـتى المخـاطر. فـالحرب زادت مـن حـدة التصـلب والتطرف لدى جميع الطوائف. وما حلّ بالعميد ريمون اده، الذي تعرّض لعدد من محاولات الاغتيـال وبـالرئيس صـائب سـلام، أصـاب عـدداً لا يسـتهان بـه مـن المـواطنين المقيمـين فـي جميع المناطق اللبنانية على نحو ملموس وأشد مأسوية. شهدت معظم المناطق خلال "حرب السنتين" موجات تهدف الى ازالة الاختلاف عبر التصفية الجسدية او الإبعاد بالقوة[28].

وفُسِّر الاعتدال على أنه خيانة، وربما وجدت في أقسى مراحل الحرب والتصعيد أكثرية معتدلة من المواطنين والقيادات ولكنهم لزموا جانب التحفظ منعاً لتعريض حياتهم لأي تهديد. هكذا، أصبح الارهاب بحد ذاته في الغالب حائلاً دون تعبير الانسان عن رأيه بحرية وصراحة. وساد المنطق الفاشي: "إما معنا وإما ضدنا. وكل ما هو مختلف عنّا هو عدو وخائن".

ثانياً– التعرّض لمواطنين لا علاقة لهم بالسياسة: كانت ممارسات الميليشيات تستهدف، عن قصد او بدونه، التعرّض لمواطنين لا علاقة لهم بالسياسة فتُثير الرعب والهلع في صفوف المدنيين من دون تفريق. كان عامل التخويف هذا من صميم ثوابت استراتيجية الترويع المنظم. حاولت المجموعات المسلحة المتطرفة فرض تصوراتها وقناعاتها بالقوة مما ضايق كثيراً المواطنين حتى هؤلاء الذين لا علاقة لهم بالسياسة اطلاقاً. اصاب الارهاب والأذى احياناً الضحايا الأكثر براءة بين السكان. كانت حملات الترويع موجهة ضد المواطنين، بشكل رئيسي، لزج المجتمع عنوة في الحرب وابراز الطابع الاهلي للنزاع. كان المواطن اللبناني يشعر في كل لحظة بأن حياته مهددة وهو أعزل. كانت الاعتداءات على الاشخاص الآمنين تترك استياءً وتعتبر بمثابة مؤشر نحو التصعيد وتوتير الاجواء. فتسلسل

---

[27]. Sélim Accaoui et Magida Salman, *Comprendre le Liban*, Paris, Culture critique 12 1976.

[28]. *Ibid*

الاحداث يظهر تصاعداً ملحوظاً للمجابهات التي استخدمت فيها تدريجياً وسائل أشد فأشد فتكاً حتى غدا القليل القليل من المواطنين بمنأى من العنف[29].

بوشر باكراً المس بالرموز الدينية وحتى ما قبل اندلاع الحرب، فجرى الاعتداء على المعابد ولاحقاً تمّ القبض على رجال دين اخضعوا لضغوط قاسية ولصنوف جائرة من التعذيب والتنكيل. كانت هذه الممارسات الشائنة تعتبر بمثابة تحدٍ لمشاعر الناس والمؤمنين. شوهت اعمال العنف والقتل والانتقام بين المتنازعين في لبنان صورة التعايش الوطني المشترك واساءت اليها، مما سمح بتصوير الخلاف والصراع بين اللبنانيين على غير حقيقته، فبدا احياناً وكأنه نزاع اسلامي – مسيحي. تحتاج الفتنة الى وقود يثير النعرات المذهبية والاحقاد بين الطوائف.

سُجل عدد كبير من الحوادث التي اتخذت شكل عمليات بين مجموعات دينية او مذهبية هدفها التعرض لرموز ومقامات ومقدسات هامة لتأليب الطوائف ضد بعضها البعض، ومن اجل تعبئة ايديولوجية نفسية ومادية فاعلة داخل المجموعات. ففي بعلبك مثلاً، تعرّضت الكنيسة الانجيلية للتفجير (75/2/16)، وتوترت الاجواء في طرابلس بعد اصابة كنيسة مار مارون بعيارات نارية وشظايا المتفجرات التي اطلقت عليها (3/27)، وجرى الاعتداء على مقابر المسيحيين في القبة طرابلس (5/12)، وتمّ التعدي على بعض المساجد الاسلامية والكنائس المسيحية[30]، وخُطف ثلاثة كهنة من مطرانية الروم الاورثوذكس في طرابلس بعد اقتحامها (9/4)، وأُحرقت نسخ عديدة من القرآن الكريم على طريق بيروت – دمشق بعد تدهور شاحنة كانت تنقلها الى الخارج (12/2). وكان لامتهان حرمة بيوت العبادة وتدنيس المقدسات والتعدي على مؤسسات الطوائف والمستشفيات ورجال الدين ان جرّ اللبنانيين الى الكثير من الخراب والويلات.

الاعتداءات على رجال الدين منذ 1975*

محاولات اغتيال رجال الدين نجح بعضها وفشل البعض الآخر. رجال دين كُثر تعرّضوا طوال مراحل الحروب في لبنان لاعتداءات وخطف ومحاولات اغتيال ذات طابع سياسي. هنا أبرزها[31]:

---

[29]. Samir Khalaf, "On Entrapment and Escalation of Violence", in *American – Arab Affairs*, No. 24(1988), p. 15.

[30]. **النهار** ، 1975/6/25 ، ص .

[31] . يراجع باسم الحاج، "الاعتداءات على رجال الدين منذ 1975: كثر سقطوا ضحية الصراعات أو عمليات الأعداء"، **النهار**، 1994/9/17، ص 6.

في 16 آذار 1977 قتل مسلحون الأب بولس خريتي في مزرعة الشوف في إطار الأعمال الإنتقامية على إغتيال الزعيم الدرزي كمال جنبلاط.

في 16 ايار 1978 هاجم مسلحون منزل رئيس "اتحاد العلماء المسلمين" الشيخ عبد الحفيظ قاسم قرب الملعب البلدي في بيروت، وأطلقوا عليه النار، فأُصيب برصاصات عدة، وأُصيب كذلك والده وشقيقه.

في 29 آب 1978، غُيّب الإمام موسى الصدر ومرافقاه في ظروف غامضة فيما كانوا يقومون بزيارة ليبيا، وبقي مصيرهم مجهولاً بعد ذلك.

في 29 شباط 1980 تعرّض بطريرك الروم الكاثوليك مكسيموس الخامس حكيم لمحاولة اغتيال على كمين مسلّح على طريق بحمدون.

في 12 ايار من العام نفسه، اغتيل رئيس "جماعة العلماء الشيعة" الإمام حسن الشيرازي في الرملة البيضاء.

في 5 آب، وجد إمام بلدة حاروف العلامة علي بدر الدين مقتولاً في مغارة قرب الزهراني بعد مرور بضعة ايام على خطفه من منزله.

أما العلامة محمد حسين فضل الله، فتعرّض في 2 تشرين الثاني 1980 لمحاولة اغتيال قرب منزله في الغبيري، حيث أطلق مسلّحون النار عليه وفرّوا في سيّارة "فيات" رصاصية اللون. اوآخر كانون الاول من العام نفسه، أُلقيت متفجرات على "دار الإفتاء" في بيروت.

وفي 26 كانون الثاني 1981 نجا المفتي الجعفري الشيخ سليمان اليحفوفي من محاولة اغتيال عند أول بلدة بريتال (قضاء بعلبك) عندما أطلق مسلّحون النار على موكبه فقتل سائقه ومرافقه.

في 28 نيسان 1981، اغتيل رئيس "اتحاد الجمعيات والمؤسسات الإسلامية في لبنان" الشيخ احمد عساف (45 عاماً) برصاص مسلّحين طاردوه بعد خروجه من مسجد "المركز الإسلامي" في عائشة بكّار.

وفي 4 حزيران من العام نفسه هاجم مسلّحون مجهولون منزل العلامة احمد شوقي الأمين، رئيس "جمعية علماء الدين في لبنان" في بلدة مجدل سلم الجنوبية، وأطلقوا قذائف صاروخية ورمايات رشاشة في اتجاه منزله، من دون أن يؤدي ذلك إلى أي إصابات.

وللمرة الثانية، نجا العلامة محمد حسين فضل الله (عضو "المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى") من رصاص مسلّحين أطلقوا النار على منزله في الغبيري في 28 تشرين الثاني 1981، فتسببوا بمقتل مرافقه حسن عز الدين.

في أول ايار 1982 اغتال مسلّحون كاهن الرعية المارونية في عاليه الأب فيليب أبو سليمان عند باب منزله خلف كنيسة عاليه.

وبعد اربعة ايام، في الخامس من ايار، انفجرت سيارة مفخخة في عرمون، كانت متوقفة قرب جامع "أزهر لبنان"، على بعد 200 متر من منزل مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد. وأوقع الانفجار أربعة جرحى.

في 29 حزيران 1982 قتل الأب فرنسوا ضاهر أبي انطون على أيدي عناصر ميليشوية في دير مار يوحنا في قبيع.

في 31 آب 1983 قتلت عناصر ميليشيوية الأب جورج الراعي الماروني خلال مجزرة بمريم.

في 6 أيلول 1983 أغتيل الشيخ مسعود الغريب (من بني معروف) في عبيه بقضاء عاليه.

في 6 أيلول 1983 قتلت عناصر ميليشيوية الأب المخلصي سعيد عبود في دير مار مخايل في عميق الشوف.

في 9 أيلول 1983 قتل مسلحون الأب المخلصي أنطوان عبود خلال مجزرة معاصر الشوف.

في الرابع من تشرين الأول 1983 تعرّض الرئيس العام للرهبانية المارونية الاباتي بولس نعمان لمحاولة اغتيال، وفُجرت سيارته خلال توقفها أمام دير مار انطونيوس في شارع عبد الوهاب الانكليزي.

في 1 كانون الأول 1983 أطلق مجهول النار من مسدس حربي على رئيس القضاء المذهبي الدرزي الشيخ حليم تقي الدين فأرداه في منزله في محلة الظريف.

في 26 نيسان 1984 قتل الأب جيمس فنيغن (James Vingen) اليسوعي في بيته قرب جامعة القديس يوسف خلال قصف عشوائي لبيروت الشرقية، وهو كان استاذ الفلسفة في الجامعة.

في 14 آذار إغتال متطرفون الأب اليسوعي نيقولا كلويتريز (Nicolas Clouitrez) في بلدة نبحا في البقاع.

في 18 تشرين الثاني 1985 اغتيل وكيل مطران الطائفة المارونية في البقاع الغربي الاب بولس جريس الساحلاني وابن شقيقته خلال وجودهما في بلدة باب مارع.

في 27 كانون الأول 1985 تعرّض أمير منطقة الميناء في "حركة التوحيد الإسلامي" الشيخ هاشم منقارة لمحاولة اغتيال وأُصيب بجروح خطرة.

في 11 آذار 1986 اغتال مسلّحون قرب جسر المطار الشيخ عبد العزيز الفقيه شقيق زوجة المفتي الجعفري الممتاز آنذاك – نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى حالياً – الشيخ عبد الأمير قبلان، وأُصيب مرافقوه بجروح خطرة.

في 24 ايار 1986 اغتال مسلّحون في صور رئيس "مدرسة الرسل" التابعة لـ"جمعية المرسلين اللبنانيين" في المدينة الأب بولس أبي عقل. وقبله، تلقى المطران يوسف الخوري تهديدات عدة بوجوب مغادرة المدينة، وتعرّض لمحاولات خطف.

في 15 آب 1986 قتل الأب اللاتيني الكبوشي فرديناد أبو جودة خلال قصف دير الآباء الكبوشيين في باب إدريس في بيروت.

وفي 7 تشرين الأول، اغتيل الشيخ صبحي الصالح بينما كان يترجل من سيارة "تاكسي" امام جامع خالد بن الوليد في محلة ساقية الجنزير، على يد مسلّح كان يتعقبه مع رفيق له على دراجة نارية.

في 23 أيلول 1987 قُتل الأب المخلصي سميح حداد في ظروف غامضة داخل مفرزة المخابرات السورية في زحلة حيث كان محتجزاً.

في 24 ايلول 1987 اغتيل الاب اليسوعي الفرنسي اندريه ماس مدير مركز الجامعة اليسوعية في صيدا.

في نيسان 1988 خطف الاب البر خريش قريب البطريرك الماروني الراحل مار انطونيوس بطرس خريش، ووجدت جثته في شننعير (كسروان) اوائل ايار.

في 16 ايار 1989 انفجرت سيارة مفخخة قرب جامع تلة الخيّاط، فأدت إلى استشهاد مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد.

وخلال حرب "القوات اللبنانية" ووحدات الجيش التابعة للعماد ميشال عون اغتيل الاب سمعان عساف، رئيس دير عجلتون التابع للرهبانية الانطونية.

في 1995/8/31 اغتيل الشيخ نزار الحلبي، رئيس "جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية" في بيروت، وقبل هذا التاريخ كان المغدور تعرّض لثلاث محاولات قتل في العام نفسه.

في 1997/12/3 تعرّض الشيخ محمد مهدي شمس الدين، رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، لمحاولة اغتيال بينما كان يؤدي الصلاة في مصلى "المجمع العلمي الثقافي" عند مستديرة شاتيلا في الغبيري.

ومنذ منتصف الثمانينات، سُجلت عشرات الاعتداءات الإسرائيلية على رجال دين، ومن ابرزها اغتيال إمام بلدة جبشيت العلامة الشيخ راغب حرب في 16 شباط 1984. وفي 28 تموز 1989 نفذت وحدة كوماندوس اسرائيلية إنزالاً في البلدة نفسها، وخطفت الشيخ عبد الكريم عبيد مع مرافقيه هاشم احمد فحص واحمد عبيد. وفي 16 شباط 1992 أطلقت طوافتان اسرائيليتان عدداً من الصواريخ على موكب الامين العام لـ"حزب الله" السيد عباس الموسوي، بينما كان عائداً من جبشيت، فاستُشهد مع زوجته وولديهما، إضافة إلى مقتل أو جرح عددٍ من المرافقين.

يمكن تصنيف اسماء الشخصيات التي أغتيلت خلال مراحل الحرب بين 1975–1990 بتوزيعها على الفئات التالية: رجال الدين المسلمين، رجال الدين المسيحيين، الراهبات، الصحافيون والعاملون في وسائل الإعلام، الأطباء، الصيادلة، الاساتذة الجامعيون، الاساتذة غير الجامعيين، الخسائر البشرية في الجامعة الأميركية في بيروت، الكتّاب والأدباء والشعراء، المتطوعون والعاملون في الصليب الأحمر، السياسيون، القضاة والسفراء والموظفون الإداريون من الفئة الأولى، رؤساء البعثات الدبلوماسية والقناصل في لبنان.

من الراهبات، قتلت الأخوات: أدلين وغبريال ومرسيل وجان–أندريه من راهبات العائلة المقدسة عندما تعرّضت الطوافة التي تقلّهم من فندق سان جورج في بيروت للقصف (1975/9/30)، واغتيلت الأخت فيلومين خوري من راهبات القديسة تيريز في مستشفى مار الياس–وادي أبو جميل (1975/12/11)، وقتلت الأخت جولي فنسان ناكوزي من راهبات القلبين الأقدسين في المتين قرب سرير والدتها المريضة (1976/9/29)، وأُصيبت الأخت مونيك أبو زيدان من راهبات المخلص إصابة قاتلة خلال مرورها في الدامور أثناء القصف الإسرائيلي (آذار 1977)، بينما قتلت القوات السورية الراهبة الممرضة الأخت ماري صوفي زغبي عند مدخل زحلة خلال قصفها سيارة إسعاف تنقل مصابين (1981/4/3).

من الأطباء، قتل: جمال موسى إغتيالاً (1975)، وميشال يارد بسقوط قذيفة (1976)، وجورج فغالي بشظايا قذيفة خلال عمله في المستشفى اللبناني (1978)، وميشال أصفر بقذيفة خلال عمله (1978)، ونجيب صلاح الدين إغتيالاً (1979)، أمين زهر إغتيالاً (1980)، وبيار طربيه إغتيالاً أثناء عمله في جبيل (1981)، جورج كيركريان إغتيالاً (1981)، وفاطمة عيتاني إغتيالاً (1982)، روبير جرمانوس إغتيالاً (1982)، وحبيب أنطون إغتيالاً في بحمدون (1983)، خليل كالوش الذي إغتيل على حاجز في الجنوب

(1983)، زاهي حوا الطبيب والاستاذ في كلية الطب في الجامعة الأميركية الذي قُتل في عيادته (1985/11/17)، وعبدالله الأسمر قتل إغتيالاً (1987)، ديانا صقر إغتيالاً (1987)، ولبيب عبد الصمد (1987).

من الصيادلة، إغتيل هاني جميل لطوف على طريق مطار بيروت (1975/8/30)، وقتل ميشال بيرتي بقذيفة خلال حصار الأشرفية (1978/9/30)، رينيه إدوار جبارة بانفجار سيارة مفخخة (1983)، خليل أسعد العروة الذي قتل خلال تفجير حسينية بلدة معركة في الجنوب (1985/4/3)، أنيس كايد مكي قتل بقصف عشوائي (1985/8/14)، جورج راغب الرامي قتل بإنفجار مستودع للكيمائيات في فرن الشباك (1986/9/8)، فاروق بشير النجار الذي تمّ خطفه ثم تصفيته (1987/2/24).

من الاساتذة الجامعيين، استشهد كمال يوسف الحاج استاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية الذي قتل في منزله في الشبانية–بعبدا (1976)، والأب اليسوعي ميشال آلار مدير معهد الآداب الشرقية في جامعة القديس يوسف الذي قُتل في منزله بفعل القصف (1976)، وجميل إبراهيم الاستاذ في كلية التربية في الجامعة اللبنانية الذي خُطف وبقي مصيره مجهولاً (1977)، وسمير كرم الاستاذ في كلية العلوم في الجامعة اللبنانية الذي اغتيل في مكتبه (1979)، والأب جيمس فنيغن استاذ الفلسفة في جامعة القديس يوسف الذي قتل في القصف على منزله (1984)، وجون دوغلاس الاستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت (1985/4/17)، ودنيس هيل الاستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت (1985/6/9)، وزاهر حوا الاستاذ في كلية الطب في الجامعة الأميركية في بيروت الذي قتل في مكتبه (1985/11/7)، وحسن حمدان استاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية الذي اغتيل في منزله (1987)، والمهندس كميل سعاده الاستاذ في المعهد العالي للهندسة في جامعة القديس يوسف (1987).

ومن الأمثلة على الأساتذة غير الجامعيين الذين جرى تصفيتهم: عبد الأمير قطيح، عدنان حلواني، أسد حمد (اغتيل في صور)، بيار أنجيلوبولو، ديب الجاسم، أفلين ملاط (قتلت بسيارة مفخخة)، ميشال واكد (قتل في الشياح 1986)، الدكتور جورج حنا (خطف ثم قُتل)، حسن الصباغ، جان سيهاكا، الدكتور قبلان كيروز، كامل الصُباح، كامل سعد، كامل سكاف، ماجد رعد (قُتل برصاص قناص في بيته)، ملحم حداد، متى متى (قُتل بسيارة مفخخة)، محي الدين مشيخو، محمد صناديقي (قُتل في محلة الأونيسكو)، رفيق قصاص (قتل في جنوب لبنان)، سليم نقاش (قُتل خلال القصف الاسرائيلي للمدينة الرياضية في بيروت 1982)، سمير صقر (قتل بقذيفة سقطت على الحمام العسكري في الروشة)، وفاء نوار، أندريه نحاس (قتل في مكتبه في المدرسة الرسمية في طرابلس 1984)، سهيل مجلاني (قتل في صور)، الدكتور حسين مروة (اغتيل في بيروت 1987)، هنيبعل عطية (قتل في منزله في بيروت الغربية 1987).

ومن الكتّاب والشعراء قُتل: عبدالله النجار (الكاتب والسفير السابق قتل في منزله في بيت مري 1976)، موسى شعيب (كاتب وشاعر صُفي في النبطية 1980)، كمال خير بك (شاعر قتل خلال اشتباكات بين الميليشيات في بيروت الغربية 1981)، عبد الوهاب الكيالي (كاتب اغتيل سنة 1981)، توفيق يوسف عواد (كاتب وشاعر وسفير سابق قتل مع سفير اسبانيا لحظة وجوده في زيارة مقر السفارة في الحدث التي كانت هدفاً للقصف إبان "حرب التحرير" 1989).

ومن متطوعي الصليب الأحمر: الأخت ماري صوفي الزغبي (قُتلت على حاجز سوري عند مدخل زحلة 1981/4/2)، وخليل صيدح (قتل في نفس الموقع والتاريخ)، وسليم حمود (قُتل أيضاً في نفس الموقع والتاريخ)، باسل البزري (قتل على أيدي عناصر ميليشيوية في كفرفالوس–الجنوب)، سليم خيرالله (قتلته عناصر من الميليشيات في الأشرفية شرقي بيروت 1986/1/16)، فارس لبوس (خُطف في قب الياس ثم قُتل)، حسين حيدر (قتلته عناصر من الميليشيات في مستشفى الجامعة الأميركية)، طوني الأسمر (قُتل برصاص قناص في الأشرفية)، سليم عبدو (قُتل بقذيفة أصابته خلال مهمة إنسانية كان يقوم بها)، ميشال مكرزل (قُتل بقذيفة في الدوار خلال مهمة إنسانية كان يقوم بها)، جوزف خوري (قُتل بقذيفة في الدوار خلال مهمة إنسانية كان يقوم بها)، طه لشين (قُتل في طرابلس خلال اشتباكات بين الميليشيات). وما يزال عدد آخر من المتطوعين (14 متطوع) في الصليب الأحمر مفقودون منذ زمن الحرب مما يعني أنه جرى تصفيتهم من قبل خاطفيهم. واستشهد المتطوع مخايل الجبيلي (خلال قصف طائرة حربية اسرائيلية لموكب نازحين قرب عانا 2006/8/11)، والمتطوعان بولس معماري وهيثم سليمان أثناء الخدمة عند مدخل نهر البارد بنيران عناصر من منظمة "فتح الإسلام" الإرهابية.

ومن القضاة والكوادر الإدارية العليا، قُتل القاضي عبدالله كسبار (قُتل على مدخل قصر العدل في زحلة 1975)، والقاضي شارل باخوس (خُطف من منزله في جديدة المتن وجرى تصفيته 1977)، والدكتور خليل سالم مدير عام وزارة المالية (خُطف وقتل في بيروت الغربية 1976/8/1)، محافظ الشمال قاسم العماد (اغتيل في طرابلس 1975)، السفير حسيب العبدالله مدير عام الشؤون الإقتصادية في وزارة الخارجية (اغتيل في بيروت 1978)، والسفير هاني الأمين عضو الوفد اللبناني المكلف إجراء المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي 1983 اغتيل في بيروت الغربية 1984).

ومن رؤساء البعثات الديبلوماسية والقنصلية الأجنبية في لبنان، اغتيل سفير الولايات المتحدة الأميركية في بيروت الغربية بعد خطفه (1976/9/17)، والسفير الفرنسي الذي اغتيل في بيروت الغربية (1981/9/14)، وسفير العراق الذي قُتل بتفجير مقر السفارة في بيروت 1981/12/15 واستشهد معه 63 ديبلوماسياً عراقياً)، سفير اسبانيا الذي قتل أثناء القصف السوري على دارته ومقر السفارة في الحدث 1989/4/16)، قنصل النمسا العام الذي اغتيل في بيروت الغربية 1984/5/22).

ثالثاً– حواجز التصفية: في العامين الاولين للحرب، كانت حواجز القتل على الهوية تصفي المواطنين لمجرد انتماءاتهم الدينية والمذهبية فحسب وبشكل مأسوي[32]. ففي لبنان، تسمح تذاكر الهوية خصوصاً، وأسماء الافراد عموماً، بتحديد انتماءاتهم الطائفية وحتى المذهبية احياناً. وكانت الحواجز تطلب من المارة التعريف بمعتقداتهم وابراز هوياتهم. غالباً ما كان الشباب يخضعون لاسئلة المسلحين عند نقاط المراقبة والتفتيش حيث كان

[32]. فاضل عقل وانطوان الجبيلي، **الوقائع – الحرب في لبنان: موسوعة الأحداث 1975–1976**، بيروت، دار الوقائع، 1978.

يفرض عليهم إبراز بطاقات الهوية او رخصة القيادة. هدد الخطف سلامة المواطنين الذين كانوا يجرؤون المغامرة بالمرور عبر الطرق بين المناطق. فمن كانت تراوده فكرة التنقل بين المناطق والتردد على مناطق "الآخرين" كان يعرض حياته للمجازفة. كذلك كانت المخاطر محدقة بالمواطنين الذين كانوا يقيمون خارج مناطق طوائفهم.

حواجز القتل الطائفية كانت تظهر كردة فعل على حواجز مماثلة او نتيجة لنشر صور واخبار عن أعمال تعذيب تعرّض لها بعض من خطفوا ثم افرج عنهم[33]. عدد من وسائل الاعلام، خاصة الصحف، صوّر بالتفصيل اساليب التعذيب وانواعها وعددها واسمائها وكيفية ممارستها مما كان يساهم في اشاعة مزيد من الخوف عند الناس.

لم ينفع الولاء الحزبي في تجنيب اصحابه القتل المحتم، لأن حواجز التصفية الطائفية كانت تغتال المواطنين المسيحيين على حواجز المسلمين، وتفتك بالمواطنين المسلمين على حواجز المسيحيين. تحولت هذه الحواجز الى مسالخ بشرية فظيعة في بشاعتها. اظهرت الحروب في لبنان ان عامل الانتماء الحزبي غير فعّال في انقاذ مصير صاحبه من الموت. ففي حرب الجبل عام 1983 مثلاً، قتل العديد من المسيحيين المنضوين في الاحزاب المنتمية الى "الحركة الوطنية". والمجزرة التي تعرض لها شباب بلدتي القاع والفاكهة صيف 1978 لم توفر من كان منهم في صفوف الحزب الشيوعي. ويؤكد السيد عاصم قانصوه أحد أبرز مسؤولي حزب البعث في لبنان أنه كان يمضي طيلة الاسبوع في العمل لانقاذ المخطوفين. وهو نجح في انقاذ بين 400 و500 شخص. وقد وزع على الآف المسيحيين في بيروت "الغربية" بطاقات الانتماء إلى حزب البعث بهدف انقاذهم. و"لكن حتى هذه العملية لم تجد نفعاً أحياناً أيضاً". ويضيف بأنه: "على معبر المتحف قُتل أحد الموارنة، وهو عضو بارز في حزب البعث. والقتلة لم يعتقدوا بكل بساطة أن ذلك ممكن"، مستخلصاً بأنها بالفعل "كانت حرباً أهلية"[34].

هذه التجاوزات الخطيرة كانت تترافق مع اتساع نطاق عمليات الخطف على الهوية الذي كان يؤدي احياناً الى تصفية المخطوفين حتى من قبل اولئك الذين رفعوا شعار الغاء الطائفية، الامر الذي يشكل تناقضاً فاضحاً مع طروحاتهم. ممارسة الخطف تعتبر مثابة تأكيد على ان التباين الطائفي كان المحرك الرئيسي لتعبئة الناس باسم شعارات مختلفة.

---

[33]. يُراجع:

انطوان الخويري، **حوادث لبنان**، 11 جزء، بيروت، دار الابجدية للصحافة والطباعة والنشر، 1975 – 1987.

دار الأبجدية، **الحوادث الطائفية في لبنان (1860 – 1983)**، بيروت، دار الأبجدية، 1983.

[34]. من مقابلة أجراها معه تيودور هانف عام 1979، ونشر المؤلف وقائعها في كتابه: **لبنان: تعايش في زمن الحرب: من انهيار دولة إلى انبعاث أمة، ...** مذكور سابقاً، ص 400.

شكلت حواجز التفتيش والمراقبة التي نشرتها المنظمات، والميليشيات المسلحة على الطرقات، مصدر إزعاج ومضايقة للمواطنين يثير امتعاضهم نظراً لأنها كانت تُحدث البلبلة والفوضى، فضلاً عن تصرفات المسلحين الفوقية وغير اللائقة. فمن حواجز خطف المواطنين على الهوية الى الحواجز الثابتة لتفتيش المارة ومراقبتهم وإخضاعهم لتصرفات مهينة، الى الحواجز "الطيارة" او الظرفية التي كانت تفاجئ الناس في الطرق، الى الحواجز الجمركية التي تستوفي الرسوم من المواطنين عنوةً على انتقال البضائع والسلع والاشخاص والسيارات بين المناطق[35].

لم تكن نقاط المراقبة والتفتيش مركّزة دائماً في أمكنة ثابتة، بل كانت متغيّرة تبعاً لمقتضيات الأمن او للحاجات المادية الاخرى. وظيفة الحواجز قطع الطرق واعتراض سبيل العابرين واخضاعهم للتفتيش الدقيق بحجة "العمل لمنع تسلل عناصر مخلة بالامن". فالحواجز التي كان يقيمها المسلحون على الطرقات كانت تدعي حماية السكان المدنيين. وخلف هذه الذريعة بالذات مارست الحواجز انواع عديدة من التعديات على المواطنين[36]. لم تعد حركة التنقل والمواصلات بين مناطق النفوذ المختلفة تجري بحرية، بل أصبحت محصورة بعدد قليل من نقاط العبور، التي كانت تمسك بها بإحكام القوى الميليشيوية، حيث كان العابرون يخضعون لتفتيش دقيق في اغراضهم الشخصية عند هذه المعابر التي كانت تحيط بها الاسلاك الشائكة، وأكوام التراب، ودشم الباطون وحراس الأمن المدججين بالأسلحة.

أضحى توجيه النقد ضد الميليشيات نادراً، حيث كان يبرز خاصة خلال فترات الهدوء، لأن تجدد تدهور الاوضاع الامنية كان يدفع بالمواطنين الى الوقوف وراء ميليشياتهم، وتأييدها، متناسين معاناتهم السابقة. كانت العناصر المسلحة التابعة للمنظمات الفلسطينية أول من أقام حواجز التفتيش على الاراضي اللبنانية، فكانت توقف او تخطف اللبنانيين والاجانب بحجة انهم يشكلون خطراً على أمن الثورة الفلسطينية. ثم عمدت مختلف المنظمات اللبنانية والفلسطينية المسلّحة الى نشر الحواجز. ومن المنطقي في مثل هذا السياق المشتت ان تتبعثر مراكز القرار. وبسبب كثرة عدد هذه المنظمات واستقلالها لم يكن ممكناً معرفة هوية المسؤول عن حادث اعتداء ما او تحديد المسؤولية.

رابعاً– التعذيب والمعاملة اللاإنسانية او المذلة: استخدمت وسائل تعذيب ضد الموقوفين الذين كانوا يتعرضون احياناً للضرب حتى الموت على أيدي الميليشيات في اماكن احتجازهم. وسُجلت تكراراً عمليات اختفاء اشخاص لاسباب سياسية وغير سياسية. خُطف

---

[35] . انطوان خويري، **حوادث لبنان**، 11 جزء، بيروت، دار الأبجدية للصحافة والطباعة والنشر، 1975 – 1987.

[36]. Sélim Accaoui et Magida Salman, *Comprendre le Liban,* … op. cit., p.67.

آلاف الاشخاص طوال مراحل الحروب بين 1975 و 1990. خطف المواطنين كان يتبعه مراراً تنكيل وحشي بالضحايا وممارسة القسوة المفرطة بحق المحتجزين مثل التحقيق معهم تحت الضرب وتعذيبهم، وبتر الاعضاء، وفقء العيون، وسحب الدم، وقطع الآذان، وقلع الاظافر، وجر الضحية مربوطة بسيارة، والحرق، واطفاء اعقاب السجائر على اجساد المخطوفين، والكي بالنار، ورسم اشارات الصليب والهلال على الاجسام، والضرب بالمسامير في الرؤوس والاطراف وسواها من وسائل التشويه الهمجي[37].

اعتقال المخطوفين واحتجاز حريتهم يتم في السجون والاقبية والمقابر، وجثث القتلى منهم والمحروقة احياناً ترمى في المزابل وتحت الجسور وفي المكبات وعلى الطرقات.

أورد العديد من المحتجزين شهادات حية عن اكتظاظ "سجون" قوى الامر الواقع بأعداد أكبر كثيراً من سعتها، وافتقارها الى التدفئة ووسائل النظافة والاستحمام والمراحيض. كان المخطوفون يحتجزون عادةً في زنزانات صغيرة سيئة التهوية، ولم تكن قيادات الميليشيات تسمح لمراقبي حقوق الانسان او للصليب الاحمر بزيارة النزلاء في المعتقلات التي تديرها.

خامساً– التشويه: هو أحد ابرز معالم الحرب وحشية وقساوة وبربرية، بإخفائه هوية الضحية. أثار التشويه في بعض المرات ردود فعل لدى اكثر من طرف أي عند اهالي المخطوف وعند الاهلين في المنطقة التي القيت فيها جثة المخطوف. فإذا كانت المنطقة مختلطة من عدة طوائف دبت فيها الفوضى وشحنت الاجواء، وبوشر الاقتتال وامتد الى مناطق اخرى[38]. ساهم القتل على الهوية في نشوء مناطق سكانية متجانسة دينياً في لبنان، ولكن ذلك لم يحل دون قيام نزاعات دامية حتى بين أبناء المذهب الواحد فبقيت المشاكل وازدادت تعقيداً[39]. اعتقد اللبنانيون خطأ ان المكان الآمن مرتبط بانتماء سكانه الى فريق واحد مذهبياً ودينياً.

سادساً– الخطف: خضع نظام الخطف والرهائن في الحروب التي وقعت على أرض لبنان لمجموعة قواعد ولنوع من التدبير العفوي. فالرهائن اعتبروا بمثابة عملة مذهبية للمقايضة، والاحتجاز لم يكن بدافع الحصول على فدية مالية لقاء الافراج عن الرهينة لأن الخاطفين يملكون المال بكفاية. بل كان الخطف يتم لمبادلة المحتجزين او لاغراض سياسية

---

[37] . تراجع الصحف اللبنانية الصادرة خلال "حرب السنتين" (1975 – 1976).

[38] . تراجع احدى حوادث الخطف والتشويه، **النهار** ، 1975/5/31 ، ص 4.

[39] .Samir Khalaf, "On Entrapment of Violence", in *American – Arab Affairs,* … op. cit., p.15.

غير مادية[40]. ما ورد أحد البيانات الصادرة عن اللجنة الشعبية لمنطقة المسلخ يؤكد صحة هذا الاستنتاج، وجاء فيه: "قامت بعض الفئات بمحاولة لتوزيع 10 اطنان من السكر ومثلها من الارز على جماهير المسلخ باعتبار انها فدية (احد المخطوفين). وبعد اجتماع طارئ عقد في مقر اللجنة الشعبية في المسلخ تبين ان جماهير المسلخ تقف صفاً واحداً في رفضها الفدية معربة عن حرصها واصرارها على الحفاظ على مستوى المواجهة وعدم النزول بها الى درك قبول فدية من أرّز وسكّر او من احذية وملابس داخلية"[41].

ومع ذلك، استغل عدد من العناصر المسلحة كثرة أعمال الخطف وتلطى تحت غطاء سياسي لتنفيذ عمليات خطف بدافع الحصول على فدية. فأصبحت التعديات تقع على الاشخاص اضافة الى الممتلكات داخل كل فريق بهدف الترويض والتخويف. وفي سنوات الحرب الاخيرة تكاثرت بشكل ملحوظ عمليات خطف الاشخاص الرامية الى الحصول على فدية مالية، ولم يكن ممكناً التأكد من هوية الخاطفين لمعرفة ما اذا كانوا قراصنة حقيقيين او قراصنة سياسيين.

على الحواجز كان يمكن معرفة هوية العابرين عبر وسائل مختلفة. أولاً من خلال بطاقة الهوية. ولكن هذه يمكن أن تكون مزوّرة. من هنا كل علامة فارقة كانت تؤدي إلى نتائج جسيمة. فإذا لم يكن الإسم كافياً، فإن اللهجة المحكيّة كان في وسعها أن تكشف هوية الأشخاص. بالنسبة لحواجز الميليشيات المسيحية كان في مقدورها أن تتعرّف ما إذا كان أحد العابرين ينتمي إلى الرعايا الفلسطينيين حيث كان يُطلب منه لفظ كلمة بندوره مثلاً. ومن المؤكد أن اللفظة ستحمل لهجة مميزة غير متوفرة لدى أي من اللهجات المعمول بها في سائر المناطق اللبنانية. والحرف الناقص كان يمكن أن يُكلّف الإنسان حياته. فهل يُعقل أن تُرتكب جرائم لا لذنب سوى لـ"ذنب" النطق؟[42]

من جهة أخرى، كان يُطلب إلى الموقوفين على الحواجز التابعة للمنظمات الفلسطينية وللحركة الوطنية تلاوة أول الآيات القرآنية، إضافة إلى طلبات أخرى لا يُستحسن ذكرها[43].

الخطف، هو احد الحلقات التي ضمنت استمرار الحرب في لبنان وغذّتها، إتُخذ كوسيلة ضغط لاستعادة المخطوفين، فكان الحاجز يستثير حاجزاً مضاداً. مما خدم اغراض الفتن عن طريق

---

[40]. Cf. Magnus Ranstrop, *Hizb' Allah in Lebanon: The Politics of Western Hostage Crisis,* New York, St. Martin's Press, 1997, pp. 25-59.

[41]. **النهار** ، 1975/7/12 ، ص 14؛ و**الحياة**، 1975/7/12، ص 8. ويراجع أيضاً في الصفحة 3 تأكيد السيد زهير محسن رئيس الدائرة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية بأن "أعمال الخطف تضر بالمقاومة وتسيء إلى مكانة الثورة".

[42]. Fawwaz Traboulsi, "Sociétés violentes ou système de guerre?", *ap.* Jean Hannoyer (Ed.), *Guerres civiles: Economies de la violence, dimensions de la civilité, op. cit.*

[43]. *Ibid.*

الحفاظ على عناصر التوتر. كل غريب عن حي يدخله كان مصيره الخطف، وكل حاجز كان يطالب الآخر باطلاق مخطوفيه ليحرر المحتجزين لديه. دخلت المطالب والمطالب المضادة، مثل كل المسائل المتنازع عليها، في اطار استراتيجية المراوحة في الحرب والمحافظة على التوتر ومنع العودة الى الحياة الطبيعية. وفي هذا السياق يوضح السيد جميل محو رئيس حزب "البارتي" الكردي اسباب الخطف واهدافه من خلال الوقائع التالية : "نحن لا نريد ان نخطف أحداً، ونحن ضد الخطف، ولكن حصل انه منذ شهر وحزب (معين) يتصل بنا ويطلب تسليم المفقود اندريه غوديه ونحن نؤكد لهم ان لا علاقة لنا بخطفه، وانه ليس موجوداً عندنا، فلم يصدقنا افراد الحزب (المذكور)، فخطفوا ولدي بورزان ورفيقاً له مما اضطرنا الى القيام بعملية الخطف من اجل المبادلة لا اكثر ولا اقل"[44]. معظم الخاطفين، خلال جولات الحروب في لبنان، لم يكونوا حزبيين بل افراد عائلات خُطف لهم أقرباء فردوا بخطف مضاد للمبادلة[45]. والقاعدة المتبعة في اعمال الخطف ان البلدة او القرية التي خطف لها أبناء كان اهلوها ينزلون بسلاحهم فيقطعون الطريق ويحتجزون الناس الى ان يعاد مخطوفهم.

ما من شك بأن عدداً كبيراً من عمليات الخطف أُخضع لتحقيقات طويلة ولم يخل من العنف الكلامي او الجسدي، ومنها ما تحوّل الى مأساة[46]. لكن في المقابل، يُستدل من مطالعة مذكرات اشخاص يروون فيها تجربتهم كرهائن في لبنان انهم عوملوا معاملة انسانية من خاطفيهم، وقد غابت عن تلك المذكرات العناصر المرعبة التي ترافق عادة عمليات الخطف او احتجاز حرية الاشخاص على أيدي التنظيمات المسلحة. بل ان شعور المخطوف بالخوف يكاد يكون معدوماً، وتوصل البعض الى التعبير عن شعور بالسعادة غمره احياناً نتيجة "بادرات التساهل" التي كان يلقاها من حراسه[47].

يفتح الخطف مجالاً لاتصالات واسعة على مستويات متعددة قد تصل من القاعدة الى القمة، ويفسح لتدخل القيادات. وسرعان ما كانت الاتصالات والمساومات تُبدّل موقف الخاطفين او القيادات المسؤولة فتعمد الى تحرير المخطوفين بعد تكريمهم وإعادة ما سرق منهم من اموال وأغراض شخصية.

يندرج في هذا الاطار الكثير من اعمال الخطف التي وقعت في لبنان ومنها حادث اختطاف ثلاثة شبان هم نهرا الهاني ونقولا صافي وانطوان كرم الذين اعيدوا الى منازلهم في التحويطة – فرن الشباك بعدما

---

44. **النهار**، 1975/12/2 ، ص 4.

45. **النهار**، 1975/12/5 ، ص 4.

46. Fawwaz Traboulsi, "Sociétés violentes ou système de guerre?", in *Guerres civiles: Economies de la violence, dimensions de la civilité, op.cit.*

47. Terry Waite, *Taken on Trust*, Hodder and Stoughton, London, 1993, 370 p.

احتجزهم مسلحون فلسطينيون[48]. وفي السياق نفسه يروي انطوان ابي نجم، المسؤول عن حزب الوطنيين الاحرار في الحازمية، تفاصيل اختطافه وإعادته، قال: "كنت وحدي في سيارتي رايح على شارع سامي الصلح، ولما وصلت الى مستديرة الطيونة امام مكتب الكاتب العدل جلال علامة خففت السيارة وانا وعم احكي مع صديق لي كان جايي في سيارته. وفجأة قفز مسلحون من خلف التصوينة وطلبوا مني هويتي، ما كان معي هوية. اعطيتهم دفتر السواقة، انزلوني من السيارة وعصبوا عيني وحطوني بصندوق سيارة وأخذوني الى برج البراجنة، وهونيك حجزوني بغرفة وأخذوا مني ساعتي و 165 ليرة. ما عذبوني وما ضربوني وما قالوا لي شي. وعشية حملوني الى مكتب ابو عمار وبس شافني قال لي : "انت انطوان ؟" وقرّب باحترام وعبطني وباسني وغمرني... وودوني الى مركز الارتباط وافرجوا عني"[49].

يطلق الخطف سلسلة مراجعات واتصالات في سبيل تأمين الافراج عن المخطوفين. فتحت حوادث الخطف المتبادلة بين حارة الناعمة والناعمة والدامور قنوات الاتصالات غير المباشرة التي كانت مقطوعة بين الرئيس كميل شمعون والسيد كمال جنبلاط بواسطة بعض النواب ومنهم السيدين محمود عمار ونديم نعيم[50]. الهدف من هذه الاتصالات احتواء التوتر الذي ظهر إثر وقوع حوادث بين أبناء المنطقة الساحلية في الشوف، والافراج عن المخطوفين، والتأكيد للسيد جنبلاط ان "حزب الوطنيين الاحرار الذي يرئسه الرئيس شمعون ليس في وارد التصعيد او تغذية الاقتتال في الشوف"[51].

ومن بين حوادث الخطف يبرز حادث اختطاف وليد جنبلاط في 1975/9/18 الذي اعاد فتح الاتصالات المباشرة بين الزعيمين الشوفيين الرئيس كميل شمعون والسيد كمال جنبلاط المقطوعة منذ 18 عاماً بعد خصومة سياسية مزمنة. أدى نجاح مساعي الرئيس شمعون في العثور على وليد جنبلاط وتحريره في تبادل الكلام بين الزعيمين خلال اتصال هاتفي مباشر.

1. وقائع خطف وليد جنبلاط: نزل السيد وليد جنبلاط من منزله في الحازمية واتجه في طريق الحدث، فأوقفه شخص لا ينتمي الى أية جهة سياسية كان قُتِلَ شقيقه قبل يومين واقتاده الى غرفة لـ "اجراء حوار سياسي معه"، كما قال، وحاول رفاقه منعه من التعرض للسيد جنبلاط فشهر عليهم مسدسه. عندها توجه رفاق المسلّح الى قصر بعبدا وابلغوا الرئيس شمعون، الذي كان موجوداً في القصر، تفاصيل الحادث، فارسل على الفور ولديه داني ودوري والشيخ سليم الخوري مع عدد من المسلحين. وبعدما هرعوا وفتشوا المنطقة عثروا على وليد جنبلاط وذهبوا به الى القصر الجمهوري. وفي القصر استقبل الرئيس شمعون السيد وليد جنبلاط وهنأه بالسلامة. ثم استدعاه الرئيس فرنجية وعانقه وطلب له القهوة وقدم اليه مسدساً بدل المسدس الذي نزع منه بعد خطفه. وكان السيد كمال جنبلاط اتصل هاتفياً بالوزير غسان تويني بعدما انشغل باله على مصير نجله وليد، فأبلغه الوزير تويني القصة وطمأنه الى وجود نجله في القصر، فطلب منه السيد كمال جنبلاط

---

48. **النهار**، 1975/5/17، ص 3.

49. **النهار**، 1975/6/4، ص 1.

50. **الحياة**، 1975/6/3، ص 3، "جنبلاط يبلغ شمعون ألمه لمقتل نعيم بردقان مرافق الرئيس شمعون".

51. **النهار**، 1975/6/3، ص 2.

شكر الرئيس شمعون نيابة عنه. ثم تكلم شمعون مع جنبلاط وقال له: "ابنك متل ولدي، وولداي هما بادرا من تلقائهما بالذهاب لتخليصه". بعدها اتصل السيد كمال جنبلاط بالرئيس فرنجية شاكراً اهتمامه[52].

طال الخطف مسؤولين ولم يكن محصوراً بالعامة. فإذا خطف مسلح مواطناً من ذوي الاسماء المعروفة عند ذلك يأتي اليه الزعماء ليسترضوا خاطره فيعيد المخطوف، او لا يعيره احد الانتباه اذا كان المخطوف من المواطنين العاديين. ويشكل تحرير الرهينة تكريساً للخاطف كزعيم على طائفته او مفاوضاً مع زعماء الطوائف الاخرى.

وفي هذا السياق، روى الوزير السابق المحامي ميشال اده الذي تعرض للخطف في 1975/11/12 وقائع حادث احتجازه على أيدي مسلحين قائلاً: "كنت قرب مستشفى البربير فأوقفني مسلحون مع ستة اشخاص آخرين واقتادوني الى خلف مبنى المقاصد وهناك عصبوا عيوننا بعدما قاومناهم محاولين التخلص منهم ثم نقلونا، من مكان الى آخر، حتى اصبحنا في عهدة الحاج محمود رضا. وبعد ان عرّفته بنفسي طلبت الاتصال بالعميد ريمون اده وبمركز الحزب الشيوعي واخبرتهما انني في عهدة رجل صاحب اخلاق وكل ما يهمه هو مقايضتنا بثلاثة اشخاص خطفوا في الحدث هم رياض زيدان وسامي كبريت ومحي الدين كبريت. وبالفعل اجرى العميد اده اتصالاته، كذلك اتصل السيد ابراهيم قليلات بالحاج رضا واسفرت الاتصالات عن عودة المخطوفين من الحدث وتُركنا نحن فوراً"[53]. وقد تكون المعاملة الحسنة التي لقيتها الشخصيات أثناء فترة احتجازها وراء التهديد الذي اطلقه مسؤول حزبي ملوحاً بخطف شخصيات لها وزنها واساءة معاملتها علّ عمليات الخطف تتوقف.

ثمة حوادث خطف كانت مختلفة عن بقية حوادث الخطف وارجاع المخطوفين. ودلّت بعض الوقائع بوضوح انه لم يزل في لبنان من يراعي تقاليد التسامح وحقوق الانسان وإن يكن الخطف مناقضاً أصلاً لمبدأ احتجاز حرية الاشخاص. وظهر في عدد من حوادث الخطف وجود أبعاد خلقية في التعامل مع المحتجزين، كمعاملتهم برأفة او استضافتهم وتكريمهم، فضلاً عن تواصل تقاليد تأمين الحماية والدفاع عن الاشخاص المهددين بالخطر.

ومن بين العديد من حوادث الخطف المختلفة، والتي تندرج في هذا الإطار، ما لاقاه فرنسوا الحاج من سكان كفرشيما الذي خطفه شباب من عرمون بعد اختفاء أحد أبناء بلدتهم احمد امين الجوهري من مكان عمله في مار تقلا الحازمية فهب أهل عرمون يبحثون عن ابنهم على مدى عشرة ايام. وذهبت كل المساعي المبذولة على مختلف المستويات سدى، فقطعوا الطريق لإسماع صوتهم الى المسؤولين وخطفوا فرنسوا الحاج واحتجزوه "من اجل الضغط على من يعرف شيئاً عن مصير الجوهري كي يخبرهم عنه". وبعد تدخل الكثيرين

---

52. **النهار**، 1975/9/19، ص 1.

53. **النهار**، 1975/11/13، ص 4.

مع اهالي عرمون افرج آل الجوهري عن فرنسوا واوصلوه سالماً معافى الى منزله دون ان يكون ابنهم المخطوف ارجع اليهم. وتبين ان فرنسوا كان "ضيفاً معززاً مكرماً" عند آل الجوهري وانه لم يهن ولم تمس كرامته وعندما ترك عرمون ودّع اهلها بالمعانقة. وأعرب أهل عرمون عن حقيقة نواياهم بأنهم لم يكونوا يضمرون غير هذه المعاملة لفرنسوا "لأن اخلاقهم أبت عليهم ان يأخذوا بريئاً بجريرة مجرم"، وبرهنوا انهم ما زالوا يتمسكون بالمسلك الانساني ويستهدون بالتعاليم الدينية والتقاليد اللبنانية الاصيلة[54].

2. خطف حدثي وحسن معاملته: عدد من المخطوفين نَعِمَ بضيافة لم يحظ بها نزلاء الفنادق. ومن بين حوادث الخطف الكثيرة تبرز حادثة خطف خطار حدثي (الموظف في شركة طيران الشرق الاوسط) من أجل الضغط على السلطة لكشف مصير خمسة شباب خطفوا قبله بتسعة ايام. فاحتجزه اشخاص فقدوا اولادهم وكثيراً ما هُمِسَ في اذنهم ان اولادهم قتلوا ومُثِّلَ في اجسادهم من أجل إثارتهم ودفعهم نحو تصفية رهينتهم. لكن عقلانية وروية الذين كان حدثي عندهم تغلبا على كل أشكال التحريض. عاد خطار ايليا حدثي من الشياح حيث احتجز نحو 60 ساعة. وكان الرهان الاساسي في قضيته ان يعود حياً، راهن عليه خاطفوه قبل ذويه. وأراد الخاطفون ان يظهروا بحرصهم على راحته وحياته كم غالية على قلوبهم حياة شبابهم الخمسة المخطوفين.

قبل ان يغادر مكتبه في شركة طيران الشرق الاوسط في مطار بيروت حيث يعمل فتح خطار حدثي الراديو، فاطمأن الى ان الطريق "سالكة وآمنة"، فغادر مكتبه بعد انتهاء العمل، وعلى طريق المطار اوقفه حاجز مسلح ونقله الى الشياح. ومنذ اللحظة الاولى عرف ان حياته ليست مستهدفة وانه لن يكون ضحية بل أخذه رهينة ذوو مخطوفي الشياح الخمسة ليساوموا عليه ويعرفوا مصير أبنائهم فافهموه هدف احتجازه وشعر ببعض الامان. ونقل من ايدي خاطفيه الى مسلحين من "فتح" تولوا حراسته ليل نهار وجعلوه في منأى عن أي اذى او استفزاز. وكانت تقدم اليه ثلاث وجبات يومياً. ترويقته كانت زبدة ومربى وشاياً، وغداؤه وعشاؤه بما يأكل المقيمون معه. عُرضت عليه سجائر ومشروبات روحية فاعتذر لأنه لا يدخن ولا يشرب. ومن اجل مساعدته على تمضية الوقت أُحضر له ورق فلعب مع حراسه كذلك لعب بطاولة الزهر. اعطي بيجاما وأُحضرت له الصحف التي طلبها. وكان يلاحق قضيته من خلال الصحف والاتصالات التي يجريها هاتفياً بواسطة المسلحين الذين كانوا يتولون هم الاتصال ونقل الردود من خارج المنزل لأنه لم يكن فيه هاتف. واستطاع حدثي بهذه الوسيلة الاتصال بالرئيس كميل شمعون والامام موسى الصدر والرئيس صائب سلام والسيد اسعد نصر مدير طيران الشرق الاوسط. وعرض رئيس "الميدل ايست" الشيخ نجيب علم الدين على الجهة الخاطفة دفع فدية لكنها رفضت. وكان في الغرفة سرير واحد اعطي لحدثي بينما نام حراسه على الارض. وأكد حراسه، ان اوامر السيد ياسر عرفات كانت متشددة وتقضي بالابقاء عليه حياً واخراجه من الشياح في الوقت المناسب "معززاً مكرماً". وتابع الرئيس كميل شمعون قضية خطفه وكانت جهوده تلتقي مع جهود الامام الصدر والرئيس سلام وشركة "الميدل ايست".

حافظ حدثي على هدوء أعصابه يترقب اخراجه الى ان قرأ في احدى الصحف ان معظم المخطوفين اطلقوا وان مصيره ما زال مجهولاً، فانفعل. ومساءً اقام له ضابط المسلحين عشاءً وداعياً بدل ان يقيم هو العشاء على شرف الضابط والحراس الذين اكرموا وفادته خلال اقامته القسرية غير المزعجة. ثم نقل

---

[54]. **النهار**، 1975/12/31، ص 6.

الى احد مكاتب المسلحين حيث كان في استقباله ابو حسن وعدد من الضباط الفلسطينيين، فتناول واياهم ترويقة كنافة بجبنة. وشكرهم على حسن معاملتهم ثم نقلوه الى قيادة قوى الامن الداخلي. وكان في انتظاره السيد داني شمعون الذي نقله في سيارته الى احد مستشفيات جونيه حيث عاد والدته التي لم تصدق انه عاد حياً. وشكر حدثي جميع الذين ساهموا في اطلاقه وخص السيد ياسر عرفات والرئيس كميل شمعون والامام موسى الصدر والرئيس صائب سلام وشركة "الميدل ايست" (علم الدين ونصر وسلام) وعائلات المخطوفين[55].

لا يبدو ان الاشخاص الذين احتجزوا ثم أُفرج عنهم يكنّون، في المطلق، حقداً لخاطفيهم. اوضح الرهينة السابق الكولونيل مورغان (اميركي) بعد الافراج عنه في بيروت في مؤتمر صحافي : "اني لا اكن أي حقد للذين احتجزوني. وعلاقتي بهم خلال احتجازي كانت حسنة للغاية. عوملت معاملة طيبة وكان الطعام يأتيني من أحد الفنادق. وكان طعاماً طيباً"[56]. وامكن تسجيل بعض الظواهر المدهشة لدى عددٍ من الرهائن من مثل إرساء علاقات صداقة دائمة مع الخاطفين السابقين بعد فك أسرهم بحيث تمّ تبادل الزيارات بين من كانوا خاطفين ومخطوفين.

مسحة اللياقة التي رصدت في عددٍ من عمليات الخطف اعادت الحرية الى العديد من المخطوفين، ومن بينهم المسؤول العسكري في حزب النجادة الذي تركه مسلحون بعدما احتجزوه لأنه غير الشخص المقصود. وافاد المسؤول الذي تعرض للخطف ثم اعيد ان خمسة اشخاص خطفوه بقوة السلاح ونقلوه بسيارة الى جهة مجهولة بعدما عصبوا عينيه بقطعة قماش. وقال انه بعد أخذ ورد اعتذر منه خاطفوه لأنه غير المقصود وأعادوه الى قرب الاونيسكو معصوب العينين وتركوه[57].

النوايا الطيبة التي لم يفتقر إليها لبنان يوماً، خرج بعضها من اطار التصريحات الشكلية وتمخضت عن أعمال نموذجية هي بمثابة مضرب مثل في كيفية نبذ الخطف وعدم الانسياق وراء الاستفزازات والانفعالية. من بين الوقائع التي تمّ رصدها، كتعبير عن البعد الانساني، الحوادث التالية:

1. افرج آل عبد الكريم عن فؤاد سركيس، شقيق حاكم مصرف لبنان، الذي خطفوه بين مستديرة المطار ومحلات العريس في الشياح رداً على خطف ابنهم محمد نجيب عبد الكريم الذي كان خطف بدوره قبل يومين في تحويطة النهر. وأُعيد فؤاد سركيس بمبادرة حسن نية، وعلى أمل اعادة محمد عبد الكريم[58].

---

55. **النهار**، 1975/10/20، ص 3.

56. **النهار**، 1975/7/13، ص 1 و 13.

57. **النهار**، 1975/8/24، ص 4.

58. **النهار**، 1975/11/13، ص 4؛ و**المحرر**، 1975/12/7، ص 8، تراجع مبادرات مماثلة تحت عنوان: "أهالي ميروبا يطلقون سراح المخطوفين لديهم".

2. اكتفى اقرباء المخطوف جوزف الاعرج بقطع جسر الواطي في سن الفيل. واكد هؤلاء لضباط الارتباط انهم لم يخطفوا احداً في مقابل ولدهم المخطوف وذلك للتأكيد على حسن نيتهم وان مطلبهم الوحيد هو اعادة جوزف سالماً[59].

3. تدخل الاب جوزف خليل الرئيس العام للآباء الكبوشيين في لبنان والشرق لتحرير 18 مخطوفاً احتجزوا في منطقة نهر الكلب اربعة أيام متتالية عقب اختفاء شقيقه المهندس الياس طانيوس خليل من ميروبا وبالرغم من استمرار خطفه وبقاء مصيره مجهولاً. وحول مصدر القوة المحركة التي دفعته الى التدخّل تحدث الاب خليل عن الأبعاد الخلقية الكامنة وراء عمله في قوله انه سعى الى اطلاق المخطوفين "بدافع شخصي وخلقي وانساني اظهاراً للنوايا الحسنة، ولأن الخطف لا ينسجم مع التقاليد اللبنانية العريقة في التعايش او مع تعاليم الاديان السامية في التسامح والتآلف الاخوي"[60].

في المقابل افاد اثنان من المخطوفين المفرج عنهم هما عصام شميطلي ووفيق رجب في رسالة شكر الى آل خليل واهالي ميروبا عموماً حيث حلاّ عندهم انهما لقيا معاملة لائقة أثناء احتجازهما[61].

4. رغم تعرض المخطوف علي عمرو من حي ماضي للضرب والتعذيب على أيدي محتجزيه، عامل أقرباؤه برفق وانسانية عدداً من الاشخاص الذين احتجزوهم للضغط سعياً للافراج عن مخطوفهم. وتقديراً لمسلكهم المتسامح زار المطران افرام جرجور، مطران السريان الكاثوليك، الرهينة السابقة علي عمرو للإعراب عن شكره لعائلته على المعاملة الحسنة التي لقيها المخطوفون من جانبهم[62].

5. اطلق آل الاتاث "تعبيراً عن نيتهم الحسنة" ثلاثة مخطوفين فبادرهم اهالي كفرشيما بالافراج عن 13 مخطوفاً لديهم. وسلّم الدكتور اسعد الاتاث السادة اميل ضو ونعوم فرج الله وجوزف ابو سمرا الذين كان احتجزهم عدد من آل الاثاث على طريق الاوزاعي حوالى 11 يوماً رداً على خطف اثنين من آل الاتاث هما نزار وعباس اسعد الاتاث على طريق سن الفيل – الدكوانة. وحضر عدد من أهالي كفرشيما الى منزل السيد علي الاتاث في الغبيري لتسلّم اميل ونعوم وجوزف وقال هؤلاء : "عوملنا بالحسنى منذ اللحظة الاولى ولم نشكِ من أمر بل شعرنا كأننا في منازلنا. وافهمونا من البداية ان احتجازنا هو للضغط فقط وكانوا يقدمون الينا كل ما نطلبه". وشكروا آل الاتاث على "اخلاقهم الرفيعة، ونيتهم الحسنة". وكشف الدكتور اسعد الاتاث الاسباب التي دعت العائلة إلى الخطف بقوله: "وجدنا أنفسنا مرغمين على الخطف كوسيلة ضغط حتى يتحسس المسؤولون قضيتنا لايجاد ولدينا"[63].

---

59. **النهار**، 1976/2/25، ص 8.
60. **النهار**، 1975/12/7، ص 4.
61. المرجع نفسه.
62. **المحرر**، 1975/12/7، ص 2؛ و**النهار**، 1975/12/7 ، ص 4.
63. **النهار**، 1976/1/14 ، ص 6.

واوضح انه "انسجاماً مع المبادئ والاخلاق السامية التي لا تقر التعرض للبريء بأذى"، أفرج عن المحتجزين الثلاثة تاركاً أمر الكشف عن مصير ولديه "للجهات المسؤولة علّها تتذكر شيئاً من الانسانية". وبعد عودة اهالي كفرشيما افرجوا عن 13 محتجزاً كانوا لديهم.

6. في إطار البعد الانساني نفسه، احتفظت عناصر من "التجمع الزحلي" المسيحي مدة يومين بعدد من الاشخاص لحمايتهم خوفاً من تعرضهم للخطف ثم سلمتهم الى الجهات المسؤولة عنهم، والاشخاص هم : توفيق صبح، خليل دمج، محمد دياب زعيتر، جودت محمد زعيتر، قاسم دياب زعيتر ومحمد حسين زعيتر[64].

***

اختُطف المواطنون على قاعدة 6 و 6 مكرر، وجرى تبادل المخطوفين وفق لوائح بأسماء الذين بقوا أحياء قيد الاحتجاز للقيام بعملية المبادلة على أساسها ما جعل الانسان سلعة في سوق المقايضة. وفي بعض المرات كانت القاعدة الاساسية المتبعة في عمليات الخطف ان المخطوف لا يعاد إلا اذا خطف في مقابله شخص أو أكثر. فانطلقت أصوات تدعو الى رفض مبدأ المساومة او المقايضة في عملية إعادة المخطوفين كوسيلة لوقف الخطف[65].

وفي مقابل الخطف على الهوية الدينية الذي اضفى على النزاع طابعاً مذهبياً برزت وقائع خففت من هذه المظاهر الطائفية التي تلبستها الصراعات. فلم يفرّق الخاطفون احياناً بين المواطنين المسيحيين والمسلمين، بل جرى الخطف في بعض الامكنة "بالجملة" دون التحقق من طائفة المخطوف او القيام بعملية "الغربلة" الدينية[66]. شكّل هذا الواقع خروجاً على الانتظام المفروض او النسق المتبع الذي سعى الى إبراز الخلافات المذهبية كمسببة وحيدة للحرب والخطف. مما يعني ان عمليات الخطف لم تكن، كما يصورها البعض، محض طائفية. فالخطف الذي بدأ على الهوية المذهبية تحول الى خطف عائلي ومناطقي،

---

64. **النهار**، 1976/2/16، ص 5.

65. **المحرر**، 1975/12/7، ص 8، تُراجع مداولات لجنة التنسيق العليا والتأكيد الذي صدر عن المحامي اندريه نادر ممثل حزب الكتلة الوطنية وقوله: "اننا في الاجتماعات السابقة رفضنا اعتماد اسلوب المقايضة على البشر"؛ كذلك :**النهار**، 1975/11/17، ص 4 و 1976/2/2 ص 1.

66. **النهار**، 1975/11/13، ص 4.

وهذا مؤشر إضافي على ان الحرب التي أُريد لها ان تكون "طائفية" تحوّلت عن هدفها. وقام مسيحيون بخطف مسيحيين ومسلمون بخطف مسلمين[67].

من الظواهر الايجابية التي خففت من مساوئ الخطف على الهوية انه لم يكن هناك انضباط تام في الخطف بحسب الهوية الدينية من جهة، وانضباط الخاطفين الى حد معين عن الحاق الضرر الجسدي بالمخطوفين فامتنعوا عن تصفيتهم في معظم حالات الخطف من جهة ثانية. والحاجة ماسة الى معرفة العدد الإجمالي للمخطوفين، بصورة تقريبية (وهو رقم مرتفع)، ومقارنته بنسبة الذين استشهدوا في عمليات الخطف وهي ضئيلة نسبياً قياساً على عدد المخطوفين الذين اعيدوا أحياء. تسمح هذه المقاربة بقراءة الحرب في بعدها المحاسبي، وبقياس حجم البعد الانساني ومدى رسوخ تقاليد التسامح في المجتمع اللبناني.

سابعاً– ضحايا الأخبار الخادعة: سلوكيات اللبنانيين الانفعالية، وانجرافهم وراء الاشاعات والاخبار الكاذبة، وضعف روح النقد والتحقق من صحة الأخبار وقلة العقلانية شكلت مصادر اضطراب واخلال بالاستقرار. قام عدد كبير من عمليات الخطف بفعل تخلّف مواطنين عن العودة الى منازلهم في الوقت المعتاد، أو لمجرّد تأخرهم. فاستُغل الغياب واعتبروا "مخطوفين" وتوتر الجو واضطرب الامن ونصبت الحواجز وانطلقت اعمال الخطف بسبب "مخطوفين" لم يكونوا مخطوفين. أدت هذه الممارسات المستهجنة الى مزيد من الخسائر في أرواح المواطنين. من بين الحوادث العديدة المسجلة في هذا الاطار الوقائع التالية:

1. توتر الجو في عين الرمانة واقفلت المتاجر واقيمت الحواجز وانتشر المسلحون في الشوارع وقطعوا بعض الطرق الداخلية على اثر اختفاء الياس سليم فياض رفول، المستخدم في مؤسسة سليم نعمة الله ابو موسى التجارية (عين الرمانة) أثناء انتقاله بين الشويفات – الليلكي – كفرشيما. وأحدث اختفاؤه ردة فعل سلبية في عين الرمانة وامتدت الى فرن الشباك واقفلت الحدث محلاتها وطرقاتها. وقُطعت الطرق من أجل الضغط على المسؤولين للعمل على اعادته. وتدخل الرئيس شمعون لتهدئة الاهالي ومنعهم من الانسياق وراء مزيد من الاعمال السلبية احتجاجاً على هذا الاختفاء الذي فسِّر بأنه

---

[67]. **المحرر**، 1975/11/10، ص8، وصحف أخرى منها **النهار**، تراجع حوادث الخطف التي وقعت في الصفرا بين 6 و 1975/11/10.

خطف. وبنتيجة التقصي تبيّن ان رفول لم يكن مخطوفاً بل اوقف سيارته في الفاكهاني وسافر الى الاردن لأسباب خاصة[68].

2. توجه حسين احمد حدرج وكامل عبد الكريم حدرج من الغسانية قرب بلدة مغدوشة في 5 كانون الثاني 1976 في سيارة بيك اب محملة بالمكانس الى جهات جونيه ولم يعودا. فأُشيع في اليوم التالي انهما خطفا. توتر الامن في الغسانية وبوشرت الاعمال السلبية لكنهما عادا بعد انتشار الفوضى وافادا انهما لم يخطفا[69].

3. اختفى سمير ابو عرابي من أهالي جب جنين في البقاع الغربي في 1975/10/14. فاعتقد أهالي بلدته انه خطف واقاموا حاجزاً مسلحاً على الطريق العام لحجز بعض المارة. إلا ان قوى الامن اجرت اتصالات تبيّن بعدها ان سمير غادر البلاد الى سوريا عبر المصنع ولم يعد[70].

4. تبيّن ان شعلان ابراهيم الدروبي الذي ذكر انه خطف على مفرق فالوغا – عين الصحة، وأُبلغ عنه مركز الارتباط "خطف نفسه". فقبضت أجهزة الأمن في زحلة على توفيق مصطفى حسن قاسم من بيت شاما الذي كان ادعى ان رفيقه شعلان الدروبي خطفه مسلحون واقتادوه الى مكان مجهول مما اثار اهالي بلدته بيت شاما وشمسطار. وفي التحقيق مع مصطفى تبين انه لفّق رواية الخطف[71].

5. قطع أهالي حارة الناعمة الطريق العام على اثر اشاعة عن اطلاق النار على مواطنهم احمد مزهر الذي تبيّن انه جرح على اثر انفجار اصبع من الديناميت بين يديه وهو يصطاد[72].

6. انتشرت موجة خطف في رأس بيروت بسبب مخطوفين لم يكونوا مخطوفين. فاختفاء اربعة شبان (جهاد الحلبي ورفاقه الثلاثة) من أبناء محلة عائشة بكار وضواحيها رد عليه مسلحو "الغربية" بخطف 165 شخصاً ووقع بعض حوادث القتل والمطاردات المسلحة. كيف بدأت هذه الموجة من الخطف؟ بوشرت فجأة اعمال خطف واسعة النطاق في 1975/12/24 إثر اقامة حواجز طيارة ما لبثت ان تزايدت وصارت ثابتة وعمّت منطقة رأس بيروت، وبدأت قرب صيدلية بسترس وامام ثانوية الرمل الظريف وامتدت الى شارع فردان ومتفرعاته. أُقيم حاجز قرب مبنى شركة التلفزيون اللبنانية في تلة الخياط خطف السيد بول طنوس، المدير العام للشركة، الذي كان امام المبنى اذ اعترضه مسلحون وهددوا الموظفين واقتادوه الى مكان قرب الشركة ثم اعادوه. وراحت عناصر مسلحة تجوب منطقة رأس بيروت وتطلق النار ارهاباً وتحتجز المارة الذين بلغ عددهم، بحسب التقارير الرسمية، قرابة 165. وينتمي الخاطفون الى جماعات مسلحة من منطقة رأس بيروت، وسبب الخطف هو ان

---

68. **النهار**، 1975/6/13، ص 1 و1975/6/15، ص 5.
69. **النهار**، 1976/1/7، ص 8.
70. **النهار**، 1975/10/20، ص 3.
71. **النهار**، 1975/7/8، ص 12.
72. **النهار**، 1975/10/20، ص 3.

جهاد الحلبي وثلاثة من رفاقه هم خليل ياسين وجميل حماده وفؤاد قره علي، اختفوا، فاعتبر رفاقهم وأبناء منطقتهم (الزيدانية وعائشة بكار) انهم خطفوا، فراحوا يقيمون الحواجز ويحتجزون المارة قائلين انهم يفعلون ذلك لاعادة مخطوفيهم.

وفي ما كانت عمليات الخطف ناشطة اتصل فريق من شباب المنطقة بوزير الداخلية الرئيس كميل شمعون وقال له انه بلغه ان الحلبي ورفاقه خطفهم حاجز سيّار من الوطنيين الاحرار على مدخل تلة الخياط، وان منطقتهم كانت مفتوحة دائماً وهي منطقة تعايش. وأبلغ هؤلاء الرئيس شمعون انه اذا لم يعد الحلبي ورفاقه فإن ثمة اتجاهاً الى إقفال المنطقة ومنع دخول "الغرباء". واستبعد الرئيس شمعون ان يكون الاحرار خطفوا الشبان الاربعة، فردّ الشباب ان ذوي المخطوفين تلقوا مخابرة هاتفية تفيد ان عشرة احرار خُطفوا منذ مدة قريبة، وان الاحرار خطفوا الاربعة للمبادلة. فأجرى وزير الداخلية تحقيقاً مع كل الفروع الحزبية لمعرفة حقيقة الامر، فتبيّن له ان ليس هناك احرار مخطوفون ولا الاحرار خطفوا جهاد الحلبي ورفاقه. ونقل الرئيس شمعون هذه التأكيدات الى الذين راجعوه في شأن المخطوفين الاربعة. وحاول وزير الداخلية والشباب الذين راجعوه معرفة مصدر المخابرة فلم يتمكنوا.

وفي هذه الاثناء ايضاً كانت إشاعة اخرى تسري، مفادها ان المخطوفين الاربعة أُوقفوا قرب الارلكان، وان الكتائب وحراس الارز هم الخاطفون، فجرت الاتصالات، وتبيّن ان لا الكتائب لها علاقة بالحادث ولا حراس الارز. فبرزت إذ ذاك نظرية تقول ان الحادث ربما افتعله "الفريق الثالث" لإحداث الفتنة التي كانت يبشر البعض بوقوعها يوم عيد الميلاد (25 كانون الاول 1975). وزاد في توتر الجو في منطقة تلة الخياط، العثور في بؤرة القناة 7 على جثة محمد شعبان عيتاني، وهو مقتول بالسكاكين ومقطوع الرأس ومكبّل اليدين بحبل وراء ظهره.

تدخل رئيس الحكومة ووزير الداخلية وأُجريت اتصالات على كل المستويات مع المنظمات الفلسطينية وجهاز أمن الثورة. فتجمدت أعمال الخطف لكن الحواجز بقيت. وأُنزلت دوريات من المنظمات الفلسطينية بالاتفاق مع القوات المشتركة و"المرابطون".

وتبيّن نتيجة حملة استقصاءات ان الحلبي ورفاقه لم يكونوا مخطوفين لدى الكتائب أو الاحرار، بل كانوا لدى احد جهاز أمن الثورة الفلسطينية. ورغم كل المضاعفات التي رافقت اختفاء الشبان الاربعة ذكر جميع أعضاء لجنة التنسيق ان امتناع أبناء المنطقة "الشرقية" عن القيام بالخطف المضاد رداً على خطف 165 مواطناً سهّل إنهاء المشكلة وحافظ على حياة المخطوفين[73].

***

لم تقتصر التسويات في زمن الحرب على إتمام صفقات تبادل الاشخاص المخطوفين الذين استخدموا كسلع في سوق المقايضة "الطائفية"، بل للأشياء والادوات في لبنان ايضاً لونها "الطائفي" ومنها وسائل النقل، التي استعملت كعملة

[73]. **النهار**، 1975/12/25، ص 1 و 6.

"طائفية"، وبصورة مشابهة للانسان. فامتد تبادل الخطف الى الصهاريج والشاحنات والبضائع المتنقلة بين المناطق[74].

ثامناً– رفض الخطف: في موازاة شدة الانغماس في التسويات برزت مظاهر رفض الخطف عند اللبنانيين ومقاومتهم له. فتنوعت الوقائع وأشكال الوقوف في وجه موجات الاعتداء على حرية الناس. لكنها عكست في مجملها صلابة المواقف الواعية المناهضة لانتهاك حقوق الانسان. من بين الادلة العديدة العينات التالية:

1. هدد عمال بلدية بيروت بالاضراب العام ابتداءً من 1975/11/13 اذا لم يطلق زميلهم احمد العلي الذي خُطف على حاجز في منطقة النهر الأمر الذي استدعى اهتمام محافظ بيروت. فقام بالاتصالات الضرورية سعياً للافراج عن المخطوف والحؤول دون توقف عمال البلدية عن القيام باعمالهم المعهودة[75].

2. قطع عمال كهرباء لبنان في معمل زوق مكايل التيار عن أقضية جبيل وكسروان والمتن وبعبدا مدة ثلاث ساعات في 1976/1/9، احتجاجاً على استمرار احتجاز رفيقين لهم هما جوزف حداد وادوار شكرالله مدة ثلاثة ايام لدى عائلة الصعبي في الاوزاعي بحجة ان الوطنيين الاحرار يحتجزون عدداً من أبنائها. وأصدر عمال معمل زوق مكايل بعد اعادة التيار الكهربائي بياناً جاء فيه: "أُعيد التيار نزولاً عند رغبة المساعي الحميدة وبعد ان لمسنا اهتمام مديرنا العام وجميع المراجع المعنية بإعادة المخطوفين"[76]. وأظهر العمال في البيان تفهمهم لصعوبة تبادل المخطوفين وتمنّوا اطلاق سراحهما واعادتهما سالمين الى ذويهما في اسرع ما يمكن.

3. أورد المهندس فؤاد البزري المدير العام لمصلحة كهرباء لبنان ان موظفين من الكتائب وقفوا في وجه مجموعة مسلحة دخلت مبنى المصلحة في طريق النهر قصد الخطف يوم "السبت الاسود" (في 1975/12/6 الذي خطف فيه 300 شخص وقتل حوالى 200) ومنعوا المسلّحين من تنفيذ غايتهم في خطف عدد من الموظفين (المسلمين)، ودار بينهم جدل إتصل البزري خلاله بكبار المسؤولين طالباً إرسال قوة من رجال الأمن لحماية الموظفين ومباني المصلحة. كما اتصل أحد الكتائبيين بمركز الحزب للغاية نفسها فجاء السيدان انطوان شادر

---

74. **النهار**، 1975/11/2، ص 5.

75. **المحرر**، 1975/11/13، ص 4.
النهار، 1975/11/13، ص 4.

76. **النهار**، 1976/1/10، ص 8.

وغيث خوري مع عدد من المسلحين وأبعدوا المجموعة المسلحة عن المكاتب، ثم أمّنا مواكبة أمنية لخمسين موظفاً نُقلوا في موكب واحد الى خارج المنطقة "الشرقية"[77].

4. في اليوم ذاته تدخّل رئيس مجلس ادارة مرفأ بيروت ومدير المرفأ مع عدد كبير من الموظفين والعمال لمنع مسلحين دخلوا حرم المرفأ من متابعة خطف زملائهم مما حال دون اتساع موجة الخطف. ثم خرج عمال المرفأ في موكب يتقدمه رئيس مجلس الادارة السيد هنري فرعون في اتجاه الزيتونة في بيروت "الغربية".[78]

ودعا حزب الوطنيين الاحرار الى اعلان يوم الاحد 1975/12/7 يوم حداد وطني استنكاراً لاعمال الخطف والقتل وحزناً على جميع الضحايا البريئة الذين سقطوا يوم "السبت الاسود".

5. اتصل الطالب جمال رياض طه نجل نقيب الصحافة بمختلف الجهات الحزبية والتنظيمات المسلحة معلناً استعداده لوضع نفسه رهينة في مقابل الافراج عن صديقه ادي اميل شمعون، ابن شقيق الرئيس كميل شمعون، الذي اختطفته عناصر مسلحة في منطقة المتحف بينما كان يحاول العبور من بيروت "الشرقية" الى بيروت "الغربية" تلبية لدعوة تلقاها من رفيقه جمال طه لتمضية بضعة ايام عنده[79].

6. امضى مواطنون فاجأتهم حوادث وهم خارج مناطقهم لياليهم في ضيافة أصدقاء لهم في المنطقتين الشرقية والغربية[80].

***

معالجة قضية مفقودي الحرب: شُكّل مجلس الوزراء في 2000/1/21 "لجنة التحقيق للاستقصاء عن مصير المخطوفين والمفقودين" منذ 1975، برئاسة العميد الركن سليم ابو اسماعيل، وضمت في عضويتها ضباطاً ينتمون إلى مختلف الأجهزة الأمنية في الدولة وهي: قيادة الجيش، المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، المديرية العامة للأمن العام، المديرية العامة لأمن الدولة. وبعد ستة أشهر على مباشرة مهامها، أعلنت اللجنة أن "كل المخطوفين والمفقودين الذين مرّت على ظروف اختفائهم مدة 4 سنوات وما فوق، ولم يُعثر

---

77. **النهار**، 1975/12/7، ص 4. وتتطابق الوقائع مع ما أورده انطوان شادر في مداولات لجنة التنسيق العليا المنشورة في **المحرر**، 1975/12/7، ص 8.

78. المرجع نفسه.

79. **المحرر**، 1976/5/12، ص 2؛ و**النهار**، 1976/5/12، ص 3.

80. **المحرر**، 1975/12/8، ص 3؛ و**النهار**، 1975/12/8، ص 4.

على جثثهم هم في حكم المتوفين"[81]. وأوصت اللجنة "بالإيعاز إلى ذويهم مراجعة القضاء المختص لإثبات الوفاة بصورة قانونية".

شملت أعمال اللجنة الاستقصاء عن 2046 مخطوفاً تقدم أهاليهم باستمارات طلبتها اللجنة عن ظروف الخطف والفقدان، يتوزعون بين 516 مسيحياً و1382 محمدياً و107 لم يحدد ذووهم انتماءهم الطائفي، وكانوا خُطفوا بين العامين 1975 و1999. وتبيّن للجنة بنتيجة تحرياتها، أن "معظم المخطوفين تمت تصفيتهم بعد اعتقالهم، انتقاماً لموت أحد المسؤولين أو الأقرباء، أو بعيد أعمال قصف عشوائي. كان المسلّحون يحتفظون بهم في البداية للمبادلة، ثم عندما تحصل ظروف محددة لا يترددون في قتل هؤلاء الأبرياء" كما يؤكد العميد ابو اسماعيل. ويُضيف بأن "الاستمارات التي عبأها الأهالي بلغت 2046، وأن رقم 17 ألف مخطوف (المعروف أو المتداول) هو وهمي وغير دقيق ولا يستند إلى إحصاءات جدية، وهو معيب بحق اللبنانيين".

شمل التحقيق والتحرّي كل المناطق والفرقاء اللبنانيين، وكل الجهات الحزبية، و"الجميع أكدوا عدم وجود مخطوفين أحياء لديهم"[82]. ويكشف العميد ابو اسماعيل بأن التحقيقات طالت عدداً من العناصر التي كانت موجودة على الحواجز ونفذت عمليات الخطف. فأجابوا أنهم "كانوا ينفذون اوامر الأكبر والأعلى منهم (...)، وهؤلاء اعترفوا بأنه في ظروف الحرب حصلت أشياء كثيرة". ومع ذلك يخلص ابو اسماعيل إلى القول: "المسؤولية كانت مشتركة، فأحياناً كانت تأتي اوامر بالخطف من رؤساء الأحزاب، وأحياناً اخرى كان العناصر يتصرفون من تلقاء انفسهم بداعي الانتقام والجهل... الأمر اليوم أصبح مشمولاً بقانون العفو، ولا تنفع إثارة الأحقاد من جديد".

وكان مجلس النواب وافق على القانون 95/434 المتعلق بـ"الاصول الواجب إتباعها لإثبات وفاة المفقود" الذي نص على أنه "تجوز توفية المفقود بعد أربع سنوات، على الأقل بناءً على طلب كل ذي مصلحة". وهذا القانون هو واحد بالنسبة لكل الطوائف، المسيحية والمحمدية، وللمدنيين والعسكريين.

---

[81]. مي عبود أبي عقل، "مخطوفو لبنان ابتلعتهم الآبار والمقابر الجماعية ووادي الجماجم"، **النهار**، 2000/8/3، ص 10.

[82]. المرجع نفسه.

وثائق حول الخطف بالسنوات والأعداد والحالات الاجتماعية والتوزع على الطوائف

الطائفة	العدد
الطوائف المسيحية:	
ارمن ارثوذكس	12
ارمن كاثوليك	2
اشوريون	2
موارنة	295
روم ارثوذكس	109
روم كاثوليك	81
سريان ارثوذكس	7
سريان كاثوليك	3
بروتستانت	3
كلدان	2
المجموع	516
الطوائف المحمدية:	
سنّي	453
شيعي	555
علوي	6
مسلم لم يحدد أهله مذهبه	368
المجموع	1372
مخطوفون من دون تحديد طائفة	107
المجموع العام	2045

الحالة الاجتماعية للمخطوف	العدد
أرمل	8
أعزب	1158
متأهل	822
مطلق	34
بدون أولاد	23
المجموع	2045

سنة الخطف	عدد المخطوفين أو المفقودين
1975	96
1976	408
1977	30
1978	74
1979	20
1980	16
1981	29
1982	367
1983	287
1984	128
1985	183
1986	71
1987	27
1988	27
1989	13
1990	22
1991	6
1992	6
1993	4
1994	6
1995	6
1996	2
1997	1
1998	0
1999	3
تاريخ غير مدون	208
المجموع	2040
ملاحظة: تمّ تقديم بعد انتهاء فترة الاحصاء.	6 استمارات

المصدر: **النهار**، 2000/8/3، ص 10.

(وثائق "النهار" حول الخطف)

(وثائق "النهار" حول الخطف)

تاسعاً– القنص: على خطوط التماس، أو خطوط الفصل بين المناطق، انتشر رجال القناصة. تمركزوا على سطوح الابنية العالية وفي الاماكن المشرفة على خطوط الاتصال البري. كانت وظيفتهم اطلاق النار ومنع العبور بين المناطق[83]، إضافة الى توجيه

[83]. Nabil Beyhum, "Les démarcations au Liban d'hier à aujourd'hui", *ap* Fadia Kiwan (dir.), *Le Liban aujourd'hui, op.cit.*

القنص نحو المناطق المقابلة لاستدراج مسلحيها الى الرد، وتوتير الاجواء، وترويع المواطنين[84].

لا يمكن دراسة مدى رسوخ تقاليد التسوية بمعزل عن البحث في تقنيات القنص والنزاعات وخطوط التماس وتداخلها الشديد مع وسائل النزاع الاخرى، بحيث بات يصعب الفصل بينها أو اصبح شبه يستحيل. فالزعماء السياسيون، المتمرسون بالتسوية، كانت تعترض تحركاتهم مشاكل ميدانية تتعلق بكيفية تنقلهم. تُبيّن خريطة الحواجز الأسباب الجغرافية في استحالة اجتماع مجلس الوزراء بين 1986 و1989، إضافة إلى الأسباب السياسية. خطوط التماس، ونشاط القناصين، هما وسيلة لتعطيل العمل الحكومي وتقنية معاصرة لإدارة صراع إقليمي بأيدٍ محلية[85]. إن الغاية من آلية تعطيل الحكم هي الحؤول دون فاعلية التقاليد اللبنانية في التسوية والتواصل.

فرض انتشار القناصين وخطوط التماس نظامًا للفصل بين اللبنانيين. وانحصرت حركة التواصل بينهم، عبر ما سمي بـ"بوابات العبور" أو "المعابر" التي ارتفعت على جانبيها سواتر ترابية ومتاريس وحواجز. وتوقفت أمامها صفوف طويلة من السيارات والمواطنين الذين كانوا يخضعون للتفتيش عند نقاط المراقبة التي أقامها مسلحو الميليشيات على الطرقات للتدقيق في هويات العابرين. كان المعبر يسمح لعناصر الحواجز المسيطرة على الجهتين التحكم بحركة مرور الأشخاص، والسلع التجارية بين المناطق، وفرض "الضرائب" غير المشروعة أحيانًا، والتسبب بشل الحياة اليومية أيضًا، من خلال قطع الطرق بالحواجز والعوائق أو القيام بأعمال الخطف، أو إطلاق رصاص القنص، أو المباشرة بالقصف المدفعي. تتوالى مراحل استراتيجية الفعل وردة الفعل، عند صدور الأوامر، لأحد رجال القناصة بإطلاق النار، أو لمجرّد ممارسته لنشاطه القنصي بمبادرة فردية. ترتفع السواتر الترابية في الجهة المقابلة، بحجة تأمين الحماية للمواطنين، ويتولى قناص آخر، الرد على رصاص الأول. ينتج عن رفع السواتر المتقابلة، شل حركة العبور. تتوقف إدارة الصراع والسيطرة، في التسابق على الإمساك بأحد طرفي خطوط التماس والمعابر والتناوب على فتحها، وإغلاقها، وهي عناصر من منظومة الحرب في لبنان. يؤدي تحريك أحد هذه العناصر إلى قطع الطرق وغالبًا إلى منع بعض الوزراء من الحضور إلى جلسة المجلس.

---

[84]. تيودور هانف، **لبنان: تعايش في زمن الحرب: من انهيار دولة إلى انبعاث أمة**، ... مذكور سابقاً، ص 399–400.

[85]. طوني عطاالله، **التضامن الوزاري: دراسة حالة في النزاع والتسوية في الأنظمة الائتلافية**، بيروت، المكتبة الشرقية، 1997، 224 ص، ص 55 – 75.

كان الاعتقاد السائد أن من يتحكم بأحد المعابر وبمواصلاته وموقعه هو في وضع استراتيجي بالنسبة لخصومه. ولكن كثرة التبدلات التي طرأت على المعابر وعلى هوية القوى التي تعاقبت على الإمساك بها طيلة مراحل الحروب في لبنان تظهر كم كانت تلك القوى ضحية صغيرة في لعبة اكبر منها.

تكمن وظيفة خطوط التماس، في تغذية النزاع وإطالة عمره. ليس الاختلاف في المواقف بين القادة في لبنان، أساسًا في بناء تلك الخطوط، بدليل وجود هذا التباين، في كل المراحل السابقة لوجود تلك الحدود المصطنعة. ولا كانت خطوط التماس سببًا للخلاف بين اللبنانيين أو نتيجة له، إنما هي وسيلة لمنع اللبنانيين من الاتفاق. كم من إضراب وحدّ المناطق خلال سنوات الحرب في لبنان، وكم من مسيرة انطلقت من عمق البيروتين "الشرقية" و"الغربية" لتلتقي وتجتاح المعابر الفاصلة تحديًا لكل أشكال الفصل[86]. إن هشاشة وضع خطوط التماس، وزوالها السريع، فور رفع الأيدي الخارجية عنها، يُشكل نقضًا للادعاء القائل، بأن النزاع في لبنان هو حرب أهلية. يرمي مثل هذا القول إلى ستر الاحتلالات الخارجية. كل الميليشيات مرتبطة بقوى خارجية، تزودها بالأموال والأسلحة والذخائر وحتى المرتزقة عندما تدعو الحاجة، وتستغلها في صراعها مع القوى الدولية الأخرى. كانت خطوط التماس والحواجز ونظام القنص آلية للحرب ولتفجير الوضع الأمني، مارست القوى الخارجية بواسطتها دوراً مستقلاً في الأزمة اللبنانية، بمعزل عن ارادات كل الفئات في الداخل. ومثلت هذه التقنية، بُعدَ الأزمة الخارجي، الهادف إلى تعطيل الحكم، ومنع الوزراء من الاجتماع. لم يكن مسموحًا لمجلس الوزراء في لبنان، أن يجتمع بدون موافقة من الخارج، وإزالة العوائق والحواجز المؤدية إلى مكان الاجتماع. يُشدد الرئيس حسين الحسيني أن "هناك ارادات تعمل على منعنا من حل أزمتنا بمعزل عن أزمة الشرق الأوسط"[87]. ولكن، لا يعني هذا إغفال البعد الداخلي للازمة واعتبار النزاعات المسلحة ظاهرة غريبة عن المجتمع اللبناني أو محاولة طمسها.

عاشراً- الأسلحة الثقيلة: استعملت المدافع الثقيلة، والدبابات والمصفحات والصواريخ، وأسلحة الميدان ضد مناطق مأهولة ومكتظة بالسكان الآمنين[88]. وكذلك في

---

[86]. "اقتحام خطوط التماس رمز البؤس والحرب العالمية المعاصرة"، **حاليات**، تقرير الفصل، العدد 48 (خريف 1987)، مركز التوثيق والبحوث اللبناني، بيت المستقبل، انطلياس (لبنان)، ص 51-73.

"بروز وحدة اللبنانيين في وجه الاحتلالات"، **حاليات**، تقرير الفصل، العدد 47 (صيف 1987)، مركز التوثيق والبحوث اللبناني، بيت المستقبل، انطلياس، (لبنان)، ص 71-88.

[87]. **النهار**، 1985/6/26، ص 2.

[88]. Samir Kassir, *La guerre du Liban: De la dissension nationale au conflit régional (1975-1982)*, Paris et Beyrouth, Karthala-Cermoc, 1994, 516 p.

"حروب الحلفاء" استخدمت مختلف اسلحة التدمير التقليدية من العيارات الكبيرة. وفي كلا الحالين سواء قصف الاحياء السكنية عن بُعد او عن قُرب كانت الخسائر دائماً مرتفعة[89].

القصف المدفعي اعتبر بمثابة مؤشر يواكب التحركات السياسية والديبلوماسية والمفاوضات بشكل عام. فمع كل جولة لمسؤول او موفد اجنبي الى لبنان، او الى عواصم الشرق الاوسط، كان افرقاء الصراع يصعدون العمليات الحربية كأنما للتذكير بوجودهم عبر القصف واطلاق القذائف او اشعال خطوط التماس.

كلما تقدمت الحرب كانت الفئات المتحاربة تطور نوعيات الاسلحة ومداها بفعل الامدادات الخارجية. ونتيجة تلقي الاسلحة الحديثة كانت تتسع دائرة القتال الى مناطق جديدة. هكذا كان يتضاءل الفارق بين خطوط التماس والمناطق الآمنة. لم يعد بمقدور المواطن الاختباء في الملاجئ بصورة متواصلة، لأنه لا بد للحياة من ان تستمر. تابع السكان نشاطهم اليومي وتكيّفوا مع ظروف الحرب المرعبة التي يخلفها سقوط القذائف الفجائي على المناطق السكنية، او تعرض المارة لمخاطر عديدة عند اجتيازهم خطوط التماس والمعابر الواقعة تحت رحمة نيران القناصة. اجواء الترويع شبه الدائمة جعلت من الرعب امراً تافهاً ومبتذلاً نظراً لعدم وجود خيارات اخرى.

اضطر المواطنون الى التكيف مع الرعب الدائم الذي يزرعه وقوع القذائف والقصف المدفعي. فاذا ما تواصلت عمليات القصف هرب المواطنون الى المناطق الخلفية البعيدة عن الامكنة المستهدفة، وحالما تهدأ الاحوال كانوا يعودون من جديد الى مساكنهم وأعمالهم. محطات الاذاعة، التي كانت تصعّد لهجتها أثناء اشتداد القتال، سعت الى تلافي مخاطر التصعيد حيث عمدت الى الاعلان، وبشكل مستمر، عن الاشتباكات واطلاق النار والمناطق المستهدفة. وقدمت الاذاعات الى المواطنين نصائح حول الطرق، او الممرات الآمنة وغير الآمنة، الواجب استخدامها او تحاشيها حتى بات الرعب امراً شبه تافه ومبتذل نظراً لانعدام الخيارات الاخرى.

عندما كان طرف ما يباشر بالقصف المدفعي، كانت الفئة المستهدفة ترتقب رد الميليشيا التابعة لها بقصف مضاد يقوم به المسلحون الذين يطلق عليهم اسم "الشباب". كان التوازن في استخدام اجهزة الرعب افضل سبيل لإيقافه. وخلف مجمل عمليات الارهاب كالخطف والاغتيالات والقصف والقنص وغيرها يتبع الاعتقاد الشائع بأن الانتقام لا مفر منه كمضاد للارهاب قد يوقف التعديات.

وبالرغم من حدة المواجهات ومواقف بعض المغالين في التطرف، فانه كان يجري تجاوز الصدمات سريعاً وبطريقة مدهشة للغاية. فقبل توقف المدافع بقليل ومع تراجع حدة القصف الصاروخي يندفع اللبنانيون لاستعادة مواقفهم المعتدلة الاعتيادية.

---

89. René Chamussy, *Chronique d'une guerre: Le Liban 1975-1977*, Paris, Desclée, 1978.

حادي عشر– تفجير السيّارات: التقنية الأكثر ارهاباً خلال الحروب في لبنان هي السيارات المفخخة التي أصابت الضحايا الأكثر براءة في الشوارع المكتظة. كانت هذه التقنية الجهنمية تتلائم الى حد كبير مع استراتيجية الحرب التي استهدفت توجيه التفجيرات والضربات الى السكان المدنيين بشكل رئيسي لترويعهم، وزج المجتمع عنوة في الحرب، فضلاً عن ابراز الطابع الاهلي للنزاع[90].

سلسلة السيارات المفخخة بدأ تفجيرها في 1977/1/3 في الاشرفية، أحد أحياء بيروت الشرقية، وجاءت حصيلتها الدامية باهظة حيث قتل 40 شهيداً من المواطنين و 53 جريحاً جميعهم من المدنيين[91]. انتشر تالياً استخدام السيارات المفخخة على نطاق واسع بعد عام 1980، وكانت هذه الالغام المتنقلة تنشر الذعر بين المواطنين وتؤثر كثيراً على معنوياتهم. ففي غضون أحد عشر عاماً بين 1977 و 1987 انفجرت 123 سيارة بينها 83 في المناطق الغربية من بيروت و 40 في المناطق الشرقية[92]. ولكن فقط عدد محدود من السيارات الملغومة لا يتجاوز الستة او السبعة استهدف الزعماء او القيادات او حاول النيل منهم وهم على التوالي : بيار الجميل، بشير الجميل (استشهدت ابنته مايا – 3 سنوات – في شباط 1979 بحادث تفجير سيارة مفخخة في الاشرفية استهدفت والدها)، كميل شمعون (1987/1/7)، امين الجميل، المفتي حسن خالد، رينه معوض. اما سائر السيارات فوجهت ضد المدنيين بشكل متعمد[93].

حصدت السيارات المفخخة خلال أحد عشر عاماً من الحروب حوالى 7000 شهيد من المدنيين، ونادراً ما كان يسقط ضحايا بين مقاتلي الميليشيات. اما عن السبب في تدني نسبة مقتل العناصر الميليشيوية في حوادث تفجير السيارات المفخخة فعائد الى ان حراس المراكز الحزبية كانوا يمنعون إيقاف السيارات المجهولة بالقرب من مراكزهم، او كانوا يتمترسون خلف تحصينات وثكنات ومكاتب منيعة. لذا كان الضحايا في غالبيتهم من المدنيين العابرين صدفةً سواء من رواد المطاعم والمقاهي او من زوار المرضى في المستشفيات او من زبائن السوبر ماركت والمصارف او من

---

[90]. فردريك معتوق، **جذور الحرب الاهلية : لبنان وقبرص والصومال والبوسنه** ، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الاولى، ايار 1994، 168 ص، ص 92–101.

[91]. المرجع نفسه.

[92]. المرجع السابق.

[93]. المرجع السابق ، ص 94.

المصلين في طريقهم الى أمكنة العبادة او حتى الطلاب امام مدارسهم، فالرعب زُرع في جميع انحاء البلاد[94].

القصف والتفجير كانا يستهدفان إيقاع أكبر عدد ممكن من الضحايا بين المواطنين. إذ لجأ المخططون الى تنفيذ أساليب أكثر وحشية باعتماد تفجيرين متتالين. فعندما كان يحصل التفجير الاول كان يهرع المسعفون وعناصر الدفاع المدني ويتجمع الاهالي للمباشرة بعمليات الانقاذ وإجلاء الضحايا، وسرعان ما كان يحدث تفجير آخر او تسقط قذيفة على مقربة من المكان بعد دقائق لتضاعف الكارثة. تسبب هذا الاسلوب الوحشي بمجازر بشرية. كان المواطنون ينتظرون حصول تفجير سيارة في منطقتهم فور سماعهم بوقوع انفجار في المنطقة الاخرى.

---

[94]. تيودور هانف، **لبنان: تعايش في زمن الحرب: من انهيار دولة إلى انبعاث أمة**، نقله عن الالمانية موريس صليبا، مركز الدراسات العربي–الاوروبي، باريس، دار لحد خاطر للطباعة والنشر، بيروت، 1994، 832 ص.

أبرز حوادث تفجير السيارات المفخخة منذ 1975

في ما يلي لائحة بسلسلة تفجير السيارات، أوردتها الأجهزة الأمنية، وأبرز تلك الحوادث[95]:

في 24 حزيران 1979 انفجرت سيارة مفخخة في محلة نهر الكلب وقتلت ثلاثة وجرحت رئيس حزب الكتائب الشيخ بيار الجميّل و16 آخرين.

في 23 شباط 1980 انفجرت سيارة ملغومة في حي السراسقة في الاشرفية قرب وزارة الخارجية واستهدفت سيارة بشير الجميّل، قائد "القوات اللبنانية"، الذي لم يكن فيها، فقتلت ابنته مايا مع أربعة من مرافقيه وثلاثة مدنيين وجرحت 24 آخرين.

في 23 نيسان 1980 انفجرت سيارة مفخخة قرب مكتب الشيخ امين الجميّل في جديدة المتن بقصد اغتياله فسقط عشرة جرحى.

في 17 حزيران 1980 انفجرت سيارة مفخخة في محلة الروشة وكانت حصيلتها: 3 قتلى و35 جريحاً.

في 30 تموز 1980 انفجرت سيارة مفخخة قرب ملعب السلام في الاشرفية: 5 قتلى و16 جريحاً.

في 7 آب 1980 انفجرت سيارة مفخخة قرب ملعب السلام أيضاً في الاشرفية: 6 قتلى و42 جريحاً.

في 23 آب 1980 انفجرت سيارة في ساحة فؤاد شهاب في ريفون – كسروان: 6 قتلى و35 جريحاً.

في 10 تشرين الثاني 1980 انفجرت سيارة في الأشرفية، وبعدها بخمس دقائق انفجرت سيارة اخرى قربها: 17 قتيلاً و72 جريحاً.

في 6 آذار 1981 انفجرت عبوة ناسفة داخل مكتب "سفريات فيكتوريا" في زحلة: 4 قتلى و28 جريحاً.

في 16 آذار 1981 انفجرت سيارة مفخخة قرب مركز الحزب السوري القومي الاجتماعي في النبطية: قتيل واحد وأربعة جرحى.

في 13 نيسان 1981 انفجرت سيارة في محلة "بيسين عاليه": 14 قتيلاً و16 جريحاً.

في 13 ايار 1981 انفجرت سيارة في حي ماضي في الشياح: 6 قتلى و32 جريحاً.

في 17 ايلول 1981 انفجرت سيارة في باحة شركة الترابة في شكا: 4 قتلى و9 جرحى.

وفي اليوم نفسه انفجرت سيارة مفخخة امام مقر غرفة العمليات في القيادة المشتركة لـ"الحركة الوطنية" والمقاومة الفلسطينية في صيدا: 28 قتيلاً و109 جرحى.

في 18 ايلول 1981 انفجرت سيارة ملغومة في حي السلم – برج البراجنة: 7 قتلى و9 جرحى.

في 20 ايلول 1981 انفجرت عبوة ناسفة داخل "سينما سلوى" في محلة المزرعة: 4 قتلى و27 جريحاً.

في 28 ايلول 1981 انفجرت سيارة مفخخة في بلدة الزرارية قرب صيدا: 17 قتيلاً و78 جريحاً.

---

[95]. نقلاً عن بهجت جابر، "رسائل موت تبادلها في لبنان الرفاق قبل الأعداء: 400 سيارة مفخخة بـ25 ألف كيلو متفجرات"، **النهار**، 1995/3/29، ص 6.

في الأول من تشرين الأول 1981 انفجرت سيارة مفخخة قرب مقر جامعة بيروت العربية: 97 قتيلاً و225 جريحاً.
في 26 تشرين الاول 1981 انفجرت سيارة مفخخة في محلة حرج تابت في سن الفيل: 3 قتلى و22 جريحاً.
في 17 كانون الأول 1981 انفجرت سيارة في مرأب مسبح "غولدن بيتش" في انطلياس: 3 قتلى و5 جرحى.
في 18 كانون الأول 1981 انفجرت سيارة في طرابلس: 25 قتيلاً و83 جريحاً.
في 19 كانون الاول 1981 انفجرت سيارة في محلة الاونيسكو في بيروت: 9 قتلى و18 جريحاً.
في 20 كانون الأول 1981 انفجرت سيارة تحت جسر الكولا في بيروت: 3 قتلى و4 جرحى.
في 30 كانون الأول 1981 انفجرت سيارة مفخخة قرب مبنى مؤسسة كهرباء لبنان في صيدا: 4 قتلى و15 جريحاً.
في 13 شباط 1982 انفجرت سيارة في صيدا: 6 قتلى و14 جريحاً.
في 27 شباط 1982 انفجرت سيارة مفخخة في محلة الاوزاعي: 4 قتلى و27 جريحاً.
في 28 شباط 1982 انفجرت سياراتان ملغومتان في محلة الروشة: 9 قتلى و65 جريحاً.
في 24 ايار 1982 انفجرت سيارة مفخخة في باحة السفارة الفرنسية في شارع كليمنصو في بيروت: 11 قتيلاً و26 جريحاً.
في 25 ايار 1982 انفجرت سيارة قرب مكاتب مجلة "المرابط" في محلة كورنيش المزرعة: 12 قتيلاً و27 جريحاً.
في 11 حزيران 1982 انفجرت عبوة ناسفة في بناية "روز ليه" في محلة المنارة في بيروت: 17 قتيلاً و26 جريحاً.
في 13 حزيران 1982 انفجرت سيارة مفخخة في محلة البربير: 19 قتيلاً و25 جريحاً.
وفي اليوم نفسه انفجرت سيارة مفخخة قرب "سينما سلوى" في محلة البربير: 27 قتيلاً و32 جريحاً.
في 24 حزيران 1982 انفجرت سيارة مفخخة امام مقر اللجنة الأمنية في محلة الزاهرية في طرابلس: 18 قتيلاً و27 جريحاً.
وفي اليوم نفسه انفجرت سيارة مفخخة في محلة عين المريسة في بيروت: 32 قتيلاً و122 جريحاً.
في 25 حزيران 1982 انفجرت سيارة في محلة ساقية الجنزير في بيروت: 3 قتلى و18 جريحاً.
وفي اليوم نفسه انفجرت سيارة مفخخة في سوق الخضر في الشياح: 22 قتيلاً و67 جريحاً.
في 27 حزيران 1982 انفجرت سيارة مفخخة في محلة الصنائع في بيروت: 6 قتلى و18 جريحاً.
في 28 تموز 1982 انفجرت سيارة مفخخة امام سرايا زغرتا: 6 قتلى و35 جريحاً.
في 9 آب 1982 انفجرت سيارة مفخخة في طرابلس: 38 قتيلاً و53 جريحاً.
في 14 آب 1982 انفجرت سيارة مفخخة في بحمدون قرب "مطعم ابو خضر": 11 قتيلاً و39 جريحاً.
في 11 ايلول 1982 انفجرت سيارة مفخخة في محلة الميناء في طرابلس: 58 قتيلاً و115 جريحاً.
في 12 ايلول 1982 انفجرت سيارة في دير القمر: 3 قتلى و12 جريحاً.
في 15 ايلول 1982 انفجرت سيارة في بحمدون: 3 قتلى و11 جريحاً بينهم 5 جنود اسرائيليين.
في 15 ايلول 1982 انفجرت سيارة ملغومة في مرجعيون: 5 قتلى و41 جريحاً.

في 17 ايلول 1982 انفجرت شاحنة مفخخة في مقر للقوات الاسرائيلية في صور: 79 قتيلاً و115 جريحاً من القوات الاسرائيلية.

في 25 كانون الأول 1982 انفجرت ثلاث سيارات مفخخة في كل من مدينة صور وبلدة بر الياس في البقاع وفي بلدة الصفرا في كسروان: 15 قتيلاً و39 جريحاً.

في 13 كانون الثاني 1983 انفجرت سيارة في السعديات: 4 قتلى و26 جريحاً.

في 28 كانون الثاني 1983 انفجرت سيارة في شتورة امام بناية كان يشغلها جهاز أمن حركة "فتح": 73 قتيلاً و45 جريحاً.

في 5 شباط 1983 انفجرت سيارة مفخخة امام مركز البحوث الفلسطينية في شارع السادات في بيروت: 112 قتيلاً و438 جريحاً.

في 16 شباط 1983 انفجرت سيارة مفخخة في انطلياس: 7 قتلى و14 جريحاً.

في 26 آذار 1983 انفجرت سيارة مفخخة في بعلبك: 4 قتلى و18 جريحاً.

في 17 نيسان 1983 انفجرت سيارة مفخخة في الزهراني – صيدا: 64 قتيلاً و100 جريح.

في 18 نيسان 1983 انفجرت سيارة مفخخة اقتحمت مبنى السفارة الاميركية في محلة عين المريسة في بيروت: 64 قتيلاً و123 جريحاً.

في 18 حزيران 1983 انفجرت سيارة مفخخة في شارع الحمراء في بيروت: 3 قتلى كانوا في داخلها.

في 5 آب 1983 انفجرت سيارة في طرابلس: 23 قتيلاً و77 جريحاً.

في 20 آب 1983 انفجرت سيارة مفخخة في مرأب فندق "السمرلند" في محلة الجناح – قضاء بعبدا: 7 قتلى و13 جريحاً.

في 25 آب 1983 انفجرت سيارة مفخخة في بلدة العربانية في قضاء بعبدا: 5 قتلى و4 جرحى.

في 26 آب 1983 انفجرت سيارة مفخخة في سوق الخضر في بعلبك: 35 قتيلاً و75 جريحاً.

في 29 آب 1983 انفجرت سيارة مفخخة امام مستشفى "البيسار" في طرابلس: 3 قتلى و21 جريحاً.

في 4 ايلول 1983 انفجار سيارة مفخخة في حارة حريك: 13 قتيلاً و45 جريحاً.

في 7 ايلول 1983 انفجرت سيارة مفخخة في محلة ابو شاكر في الطريق الجديدة (بيروت): 12 قتيلاً و37 جريحاً.

في 8 ايلول 1983 انفجار سيارة مفخخة في طرابلس: 7 قتلى و25 جريحاً.

في الأول من تشرين الأول 1983 انفجرت شاحنة مفخخة بقناني الغاز السائل المضغوط امام موقع قوات "المارينز" الاميركية على طريق مطار بيروت: 276 قتيلاً من الجنود الاميركيين و351 جريحاً.

وبعد عشر دقائق على حادث "المارينز" انفجرت شاحنة مفخخة بستمئة كيلوغرام من مادة الديناميت امام مقر القوات الفرنسية في محلة "سبينس" في بيروت: 64 قتيلاً و89 جريحاً من جنود القوة الفرنسية في القوة المتعددة الجنسية.

في 5 كانون الاول 1983 انفجرت سيارة مفخخة في محلة الطريق الجديدة في بيروت: 26 قتيلاً و100 جريح.

في 28 كانون الثاني 1984 انفجرت سيارة مفخخة في محلة ساقية الجنزير في بيروت: 12 قتيلاً و16 جريحاً.

وفي اليوم نفسه انفجرت سيارة مفخخة في محلة تلة الخياط: 13 قتيلاً و59 جريحاً.
في 5 ايلول 1984 انفجرت سيارة مفخخة في محلة الروشة في بيروت استهدفت الرئيس الدكتور سليم الحص الذي نجا منها وجاءت حصيلتها: 7 قتلى و28 جريحاً.
في 29 تشرين الاول 1984 انفجرت سيارة مفخخة في عاليه قرب مبنى البريد: 9 قتلى و16 جريحاً.
في 12 كانون الاول 1984 انفجرت سيارة مفخخة قرب بيت الطائفة الدرزية في محلة فردان في بيروت: 3 قتلى و18 جريحاً.
في 21 كانون الاول 1984 انفجرت سيارة مفخخة في بلدة رأس المتن: 7 قتلى و35 جريحاً.
في 29 كانون الاول 1984 انفجرت سيارة مفخخة في الشويفات: 5 قتلى و28 جريحاً.
في 11 كانون الثاني 1985 انفجرت سيارة مفخخة قرب جامعة بيروت العربية: 9 قتلى و39 جريحاً.
في 18 كانون الثاني 1985 انفجرت سيارة في الشياح: 7 قتلى و12 جريحاً.
في 22 كانون الثاني 1985 انفجرت سيارة مفخخة امام منزل مصطفى سعد في صيدا أدت إلى إصابته بجروح بالغة وسقوط 6 قتلى و29 جريحاً.
في أول شباط 1985 انفجار سيارة مفخخة في شارع المصارف في طرابلس: 9 قتلى و43 جريحاً.
في 10 شباط 1985 انفجار سيارة مفخخة في طرابلس: 11 قتيلاً و25 جريحاً.
في 11 شباط 1985 انفجرت سيارة مفخخة في شارع فردان في بيروت: 3 قتلى و7 جرحى.
في 18 شباط 1985 انفجرت سيارة مفخخة في محلة الرويس – برج البراجنة: 7 قتلى و45 جريحاً.
في 25 شباط 1985 انفجار سيارة مفخخة في الشياح: 29 قتيلاً و49 جريحاً.
في 4 آذار 1985 انفجرت سيارة مفخخة قرب "النادي الحسيني" في بلدة معركة – قضاء صور: 17 قتيلاً و45 جريحاً.
في 6 آذار 1985 انفجرت سيارة في عجلتون – كسروان: 5 قتلى و16 جريحاً.
في 9 آذار 1985 انفجار شاحنة مفخخة على مقربة من منزل العلامة السيد محمد حسين فضل الله في محلة بئر العبد في الضاحية الجنوبية لبيروت: 85 قتيلاً و211 جريحاً.
في 16 آذار 1985 انفجرت سيارة مفخخة في الغبيري: 3 قتلى و4 جرحى.
في 23 آذار 1985 انفجرت سيارة في سن الفيل: 58 قتيلاً و117 جريحاً.
في 14 حزيران 1985 وفي محلة الاوزاعي انفجرت سيارة مفخخة: 26 قتيلاً و37 جريحاً.
في 19 حزيران 1985 انفجرت سيارة مفخخة على شاطئ الميناء في طرابلس: 57 قتيلاً و116 جريحاً.
في 15 تموز 1985 حصلت عملية انتحارية بواسطة سيارة مفخخة قام بها ابرهيم عباس واستهدفت مركزاً للقوات الاسرائيلية و"جيش لبنان الجنوبي" في بلدة كفرتبنيت: 15 قتيلاً و18 جريحاً.
في 14 آب 1985 انفجرت سيارة مفخخة في محلة مار تقلا في الحازمية: 23 قتيلاً و118 جريحاً.
في 18 آب 1985 انفجرت سيارة مفخخة في انطلياس امام "سوبرماركت ملكي": 79 قتيلاً و142 جريحاً.
في 19 آب 1985 انفجرت سيارة مفخخة في محلة كركول الدروز في بيروت: 25 قتيلاً و98 جريحاً.
وفي اليوم نفسه انفجرت سيارة مفخخة في الغبيري: 6 قتلى و11 جريحاً.
في 20 آب 1985 انفجرت سيارة مفخخة في محلة ابو سمرا في طرابلس: 37 قتيلاً و213 جريحاً.

في 4 ايلول 1985 انفجرت سيارة في زحلة: 17 قتيلاً و42 جريحاً.
في 12 تشرين الثاني 1985 جرت محاولة فاشلة لاغتيال اركان "الجبهة اللبنانية" كميل شمعون وايلي كرامة وداني شمعون وفؤاد افرام البستاني وادوار حنين بواسطة شاحنة مفخخة اقتحمت دير مار جرجس في عوكر: 7 قتلى و6 جرحى.
في 21 كانون الثاني 1986 انفجار سيارة قرب بيت الكتائب في فرن الشباك: 39 قتيلاً و133 جريحاً.
في 4 آذار 1986 انفجرت سيارة مفخخة في صيدا: 5 قتلى و12 جريحاً.
في 26 آذار 1986 انفجرت سيارة مفخخة في محلة الرميل في الأشرفية: 9 قتلى و23 جريحاً.
في 10 نيسان 1986 انفجار سيارة مفخخة في صيدا: 8 قتلى و37 جريحاً.
في 11 نيسان 1986 انفجار سيارة في جونية: 18 قتيلاً و92 جريحاً.
في 23 ايار 1986 انفجرت سيارة مفخخة في سن الفيل: 13 قتيلاً و93 جريحاً.
في 29 تموز 1986 انفجار سيارة مفخخة في محلة البربير: 27 قتيلاً و167 جريحاً.
في 30 تموز 1986 انفجار سيارة مفخخة في عين الرمانة: 39 قتيلاً و128 جريحاً.
في أول آب 1986 انفجار سيارة مفخخة في محلة الدورة: 6 قتلى و19 جريحاً.
في 2 آب 1986 انفجار سيارة مفخخة في محلة المكلّس: قتيل و4 جرحى.
في 4 آب 1986 انفجار سيارة في محلة جسر نهر بيروت: 3 قتلى و13 جريحاً.
في 8 آب 1986 انفجرت سيارة في شارع عفيف الطيبي في الطريق الجديدة: 39 قتيلاً و109 جرحى.
في 14 آب 1986 انفجار سيارة مفخخة في الدورة: 47 قتيلاً و94 جريحاً.
في 20 تشرين الثاني 1986 انفجرت سيارة مفخخة على حاجز الكتيبة الفيدجية التابعة للقوة الدولية على طريق الناقورة في الجنوب: 7 قتلى بينهم ثلاثة جنود من الكتيبة الفيدجية و6 جرحى فيدجيين.
في 8 كانون الثاني 1987 انفجرت سيارة مفخخة في زحلة قرب "فندق قادري": 3 قتلى و12 جريحاً.
في 9 شباط 1987 انفجرت سيارة مفخخة في محلة الرويس – الضاحية الجنوبية: 28 قتيلاً و63 جريحاً.
في 5 شباط 1987 انفجرت سيارة مفخخة في محيط منطقة الرمل العالي في برج البراجنة قرب منزل عقل حمية المسؤول العسكري لحركة "أمل": 13 قتيلاً و27 جريحاً.
في 28 آذار 1987 انفجرت سيارة مفخخة في محلة الرملة البيضاء في بيروت: 9 قتلى و17 جريحاً.
في 9 ايار 1987 انفجرت سيارة في زغرتا: 3 قتلى و38 جريحاً.
في 5 حزيران 1987 انفجرت سيارة مفخخة في عدلون – جنوب لبنان: 3 قتلى و4 جرحى.
في 9 تشرين الثاني 1987 انفجرت سيارة مفخخة امام "المستشفى الحسيني" في طرابلس: 4 قتلى.
في 16 ايار 1989 انفجرت سيارة مفخخة في محلة عائشة بكار اسفرت عن مقتل مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد مع 21 قتيلاً آخر وجرح 76 شخصاً.
في 22 تشرين الثاني 1989 انفجرت سيارة مفخخة في محلة ثانوية رمل الظريف في بيروت أودت بحياة رئيس الجمهورية اللبنانية رينه معوض و23 شخصاً وجرح 36 آخرين.
في 23 حزيران 1994 انفجرت سيارة مفخخة قرب بيت الكتائب المركزي في محلة الصيفي أوقعت ثلاثة قتلى و143 جريحاً.

في 21 كانون الأول 1994 انفجرت سيارة مفخخة في منطقة صفير في الضاحية الجنوبية لبيروت: 3 قتلى و39 جريحاً.

وفكك الخبراء العسكريون 197 سيارة كانت مفخخة قبل دقائق وأحياناً قبل لحظات من انفجارها وكانت تحوي 4189 كيلوغراماً من المتفجرات و86 قذيفة هاون فيما كانت تحوي ست سيارات قناني غاز مضغوط قدرت قوة تفجيرها بنحو ثلاثة الآف واربعمئة كيلوغرام من الديناميت.

وأثبتت التحقيقات أن جميع هذه السيارات التي كانت مفخخة وجرى تفجيرها أو التي لم تنفجر، كانت سيارت مسروقة ولوحاتها مزورة. ومنها تسع سيارات لم تنفجر لعطل أصاب أجهزة التوقيت والساعات المدسوسة فيها.

يميل الفكر الارهابي او التفكير السياسي الشرس نحو الاعتقاد بالقدرة العالية لوسائل الترويع المنظم على دفع الخصم نحو تقديم تنازلات سياسية[96]. لكن التجارب تبيّن أن فعالية وسائل الارهاب متفاوتة طبقاً للتقنيات المستعملة وللضحايا المستهدفة[97]. ففي حروب لبنان تطورت تقنيات الارهاب تبعاً لتقدم الحرب حيث أضحت أكثر رعباً وترويعاً[98]. وفي مراحل التصعيد طال الارهاب كل الفئات وجميع المواطنين من دون استثناء انطلاقاً من القاعدة الخاطئة القائلة بعدم وجود بريء.

الميليشيات القوية بلغت درجة عالية من الفعالية اذ كان في إمكانها تخريب كل مساعي التسوية والمصالحة التي حاول السياسيون الوصول إليها. ورغم تحول الحروب في لبنان الى قتال مواقع دفاعية، فإن أياً من الميليشيات لم تقطع الأمل بإمكانية إحراز نصر في سبيل القضايا التي تدافع عنها او تعمل لفرضها. فلم يشأ احد التسليم وإلقاء السلاح، ولكن من خلال مواصلة التصعيد ورفع درجة التوترات كان باستطاعة الميليشيات ان تكسب قوة ومعنويات ومالاً أكثر.

ثاني عشر – الممارسات التعسفية الاخرى: بلغ الرعب ذروته عند المواطنين في المناطق حيث معارك النفوذ بين الميليشيات لم تحقق نصراً لصالح هذا الفريق او ذاك. لم يكن الرعب وليد المعارك فحسب، بل وبسبب ممارسات التنظيمات المسلحة التي كانت تقوم

---

96. سليم الحص، **زمن الأمل والخيبة: تجارب الحكم ما بين 1976 و1980**، الفصل الرابع: في معارج الطائفية، بيروت، دار العلم للملايين، آب 1992، 414 ص، ص 89–90.

97. المركز اللبناني للتوثيق والبحوث (سادر)، **العنف السياسي في العالم (1967–1987): وقائع بيبليوغرافيا ووثائق**، انطلياس (لبنان)، منشورات بيت المستقبل، 1988.

98. انطوان الخويري، **حوادث لبنان**، 11 جزء، بيروت، دار الابجدية للصحافة والطباعة والنشر، 1975 – 1987.

بالتعدي على المواطنين واموالهم وتنفذ ضدهم اعمالاً تعسفية[99]. فكانت تصادر بعض المساكن بسبب مواقعها الاستراتيجية او للانتقام او لأسباب اخرى. ففي بعض الاحيان كانت أشكال بسيطة من الرعب والارهاب تكفي لهروب الناس او تهجيرهم. هكذا نجح الارهاب الذي مارسته جميع الفئات، وخاصة بفضل توقف الدولة عن توفير الحماية للمواطنين، في تهجير سكان معظم الجزر السكانية. دفع الارهاب اللبنانيين الى الهروب مسلمين ومسيحيين من المناطق التي كانت تسيطر عليها الميليشيات المعادية. ونفذت بوحشية على الارض عملية التجانس السكاني القسرية في مناطق عديدة من لبنان.

تحول النزاع في لبنان من صراع بين الطوائف الى اقتتال عدائي داخل الطائفة الواحدة. فظاهرة العنف اخذت اشكالاً عديدة والرعب اصبح ظاهرة يومية: من حرب الشوارع الى حرب الأحياء الى الاغتيالات وسلب ممتلكات الناس، الاجانب واللبنانيين، بواسطة ميليشيات من داخل كل فريق او من الفريق "الآخر". وكان يتم تسويق العنف الجديد بنقض الاشكال القديمة. فالميزة السابقة لمراحل العنف المدني الاولى التي ظهرت خلال "حرب السنتين" والتي كانت تصف الصراع بأنه بين المسيحيين والمسلمين او بين اليمين واليسار عجزت عن مواصلة تفسير الحرب. فتحولت الى توصيفات قديمة لا قيمة لها بسبب افتقارها الى عناصر الصمود والثبات.

ثالث عشر– التهجير السكّاني: ارتفاع درجة التجانس السكاني في مناطق نفوذ قوى الامر الواقع أدى الى خفض القتل على أساس الانتماء الطائفي بعد ان أصبح الاختلاط ضعيفاً. لكن التطهير الاثني الذي نجحت الميليشيات في تحقيقه، الى حد كبير، متوسلة العنف لم يمنع الاخطار عن المواطنين. فالنزاعات الداخلية المسلحة ما لبثت ان بدأت تنشب بين أبناء "الصف الواحد"[100]، وحتى بين أبناء الطائفة الواحدة بعد توقف الصراعات الدامية بين أفرقاء النزاع الرئيسيين[101].

ثمة حقيقة ظهرت من خلال مختلف الحروب هي أن مجمل الخلافات وطرق تصعيدها كانت تشكل الضمانة لتواصل القتال. وبشكل عام فإن الخسائر الناجمة عن الاقتتال داخل الطائفة الواحدة كانت مكلفة جداً بقدر الحروب على خطوط الفصل بين

---

[99] .Lewis W. Snider, "The Lebanese Forces: Their Origins and Role in Lebanon's Politics", *The Middle East Journal*, vol. 38, no. 1, winter 1984, pp. 1-33.

[100]. "اصطدامات بين الصاعقة والحركة الوطنية تسفر عن استشهاد 8 مقاتلين"، **المحرر**، 1976/4/7، ص 1.

[101]. Samir Khalaf, "On Entrapment and Escalation of Violence", in *American – Arab Affairs*, No. 24(1988), p. 15.

المناطق وأكثر[102]. الفريق المسيحي المشارك في النزاع المسلح عَرفَ صراعات وحشية ودامية جداً بين مناصري الكتائب والمردة، وبين الوطنيين الاحرار والكتائب، وبين "القوات اللبنانية" والكتائب، وبين الكتائب والارمن، وبين عناصر من "القوات اللبنانية" مؤيدة للاتفاق الثلاثي الموقع اوآخر عام 1985، واخرى معارضة له، وبين "القوات اللبنانية" ووحدات الجيش اللبناني التابعة للعماد ميشال عون التي غالبية عناصرها من المسيحيين[103]. النزاع الذي أُريد له أن يكون "طائفياً"، بمعنى اشتداد الصراعات الدامية بين الطوائف، تغيّر لأن العداوات انتقلت الى أبناء "الصف الواحد" وحتى الى داخل الطائفة الواحدة. وحصلت نزاعات طاحنة بين السنّة والشيعة، وبين الدروز والشيعة، وبين الفلسطينيين والشيعة، وبين الشيعة انفسهم، وكذلك بين الفلسطينيين انفسهم. هكذا ظهر بوضوح خطأ منطق القوى الفاعلة المسلحة التي بررت التهجير والتشديد بضرورات "الحفاظ على الامن وخلق مناطق نظيفة أمنياً".

تحوّل الرعب خلال الحرب الى شبه خبز يومي يوزع على المواطنين بأشكال وتقنيات مختلفة تتكامل فيما بينها لشحن المواطنين، وتخويفهم، مما يسهّل استقطابهم داخل الجماعات المسلحة. ساهمت عمليات القتل على الهوية في مجانسة المناطق دينياً، وساعد القصف المدفعي الذي استهدف الاحياء السكنية في نزوح قسم من السكان باتجاه المناطق الاكثر أماناً. تحوّلت الاحياء السكنية تدريجياً ساحة حرب. عندما تبدأ الاسلحة الثقيلة والمدافع بصب حممها، على المناطق الآهلة، كان يرتفع الشعور بالتضامن بين المواطنين والعناصر المسلحة، فتلتف كل مجموعة حول امراء الحرب في الطائفة. ولكن هذا النوع من الوحدة الذي يبصر النور تحت وطأة ضربات المدافع كان يتلاشى بسرعة عند عودة الهدوء.

وجهت الجيوش الاجنبية القصف المدفعي ضد المناطق المكتظة عن بُعد في محاولة لاضعاف اخصامها دون تعريض جنودها للخطر. وإضافة الى الاهداف السكنية التي اتخذت كمرمى يسمح بتخويف المدنيين وتهديد حياتهم باستمرار وبشكل مباشر، استهدف التخريب تدمير البنى الاقتصادية التحتية مما دعم عملية اقتلاع السكان من ارضهم ودفعهم الى الهروب بفعل قطع موارد

---

[102] .Boutros Labaki, et Khalil Abou Rjeily, , *Bilan des guerres du Liban (1975-1990)*, Paris, L'Harmattan, "Comprendre le Moyen-Orient", 1993, 256p.
Elizabeth Picard, Liban: État de discorde. Des fondations aux guerres fratricides, Paris, Flammarion, 1988.

[103]. جورج سعاده، **مشكلة الكتائب مع القوات ومصير الحزب لا يُقرره المتمردون**، بيروت، دار العمل للنشر والطباعة، 1993، 43 ص.
جوزف أبو خليل، **أزمة العلاقة بين الكتائب والقوات اللبنانية**، بيروت، دار العمل للنشر والطباعة، 1993، 85 ص.

الرزق. فعلى سبيل المثال، هاجمت مجموعات فلسطينية مع حلفائها اللبنانيين بلدة القاع في البقاع الشمالي ودمروا قناة المياه التي تغذي البلدة والحقول الزراعية المحيطة (1975/7/1) فقُضِي على بنية الوجود الاقتصادي للسكان الذين يعيشون، بصورة رئيسية، على الزراعة، وشكّل هذا العامل أحد أسباب التهجير[104]. في المناطق التي كانت تمارس عليها نفوذها القوى المختلفة، كان السكان الذين يتقاسمون وجهات النظر السياسية نفسها للجماعات المسيطرة غالباً بأمان وبمأمن من مكائد المسلحين. وبالمقابل، فإن الاشخاص الذين يتجرأون على معارضة الجماعات السائدة كانوا يواجهون مصاعب كثيرة، حتى ولو كان الامر يتعلق بأنشطة سرية قاموا بها. والاشخاص الذين يهربون من منطقة الى اخرى لدوافع سياسية، فإنهم كانوا يعرضون عائلاتهم التي يتركونها في مناطقهم الاصلية لأبشع انواع الانتقام.

من أهداف الحرب الرئيسية: "التطهير الاثني" للاراضي بواسطة التهجير السكاني الكثيف. قامت سياسة التطهير الاثني على مبدأ الضغط على الفئات المنعزلة جغرافياً، بمختلف وسائل الضغط المادية والمعنوية، من اجل دفع الاقليات الدينية الى النزوح عن المناطق التي تقطنها غالبية دينية اخرى[105]. واصاب التخريب المصالح الحياتية اليومية للمواطنين، فاستُخدمت الوسائل المعيشية والحاجات الاساسية منذ بداية الحروب في لبنان كاسلوب في التعاطي السياسي والارهابي، وتمَّ تهديم البنى التحتية للضغط على الخصوم ومضايقتهم وارغامهم على النزوح.

هكذا تعرضت اقنية المياه التي تمد احياء المنية السكنية وحقولها الزراعية، في الشمال، للتفجير ما ادى الى قطع المياه[106]. ونسف خزان المياه في بلدة مجدلون المسيحية في قضاء بعلبك، وزرعت الالغام حول بعض المساكن فيها. وفُجرت قساطل محطتي المياه في هاب ورشعين اللذين يمونان مدينة طرابلس ذات الاغلبية الاسلامية[107]. تكررت ظاهرة الاعتداء على المزارع والمؤسسات الاقتصادية، ونسف قساطل المياه وقطعها عن السكان والحقول الزراعية، وقطع التيار الكهربائي، وتدمير محطات التحويل او المحولات ما تسبب بخسائر كبيرة في الاقتصاد الوطني. فتقلصت فرص تشغيل المواطنين الذين راحوا نتيجة انعدام الامن يبحثون عن أمكنة أكثر أماناً وتفاقمت موجات الهجرة الى خارج البلاد. اصيبت مصالح جميع الفئات، دون استثناء، بالمخاطر والاضرار تبعاً لاقحام الخدمات الحيوية في الاطار المتنازع عليه بين الاطراف ما دفع باتجاه الحد من ممارسة

---

[104]. **المحرر**، 1975/8/14، ص 10؛ و**النهار**، 1975/9/5، ص 14.

[105]. André Bourgey, "La guerre et ses conséquences géographiques au Liban", *Annales de géographie*, no. 521, XCIVe année, jan.-fév. 1985, pp. 1-37.

[106]. **النهار**، 1975/8/15، ص 4.

[107]. **الصحف اللبنانية** الصادرة بتاريخ 1975/9/8.

الفيتو المُعَطِل، فدخلت تالياً الحاجات الحياتية، كالخبز والطحين والكهرباء والغاز والبنزين والمحروقات والمياه، عملية المساومة والمقايضة.

تعود معظم أسباب التهجير الى استخدام القوة المسلحة المباشرة[108]. ويمكن التمييز بين المسؤولين الرئيسيين عن التطهير الاثني: الميليشيات والسياسيين والقادة العسكريين المنشقين، وكان اول ضحاياهم السكان المدنيون[109]. استخدمت كذلك اساليب ضغط غير مباشرة لإرغام الناس على إخلاء مساكنهم، والنزوح عن مناطقهم. فبعض الاحياء كان معرضاً أكثر من غيره للقصف والقنص ما اضطر سكانه الى الهرب. عدد من المواطنين انتقل من مناطقه لشعوره بأنه في بيئة سياسية وعسكرية معادية. وفي كل مراحل التهجير كان في الامكان تبيان اسباب التهجير، أكان منظماً او خلاف ذلك. طُرد السكان المسيحيون من بعض قرى البقاع وعكار رغم انهم لم يشكلوا أي تهديد عسكري لأحد، ولم يحاولوا الدفاع عن انفسهم. فالاغتيالات، ومصادرة المنازل وحرق المحاصيل الزراعية، وتدمير منشآت الري وغيرها دفعت الى حركة نزوح كثيفة. وتمَّ إجلاء سكان منطقة النبعة الشيعية الواقعة داخل "المعقل" المسيحي بطريقة التفاوض وتدخل الوسطاء.

كان للمواطن الذي يجد نفسه خارج منطقة الاكثرية الدينية، التي ينتمي اليها، اسباباً مبررة للخوف على المصير. مقاتلو الميليشيات، كانوا يفتشون باستمرار عن ضحايا يثأرون منها عند تعرضهم للخسارة في حربهم مع خصومهم في الميليشيات المقابلة. فيلجأون الى اطلاق شتى انواع التهديد والوعيد ضد المواطنين الابرياء، وينتقمون منهم بصورة فظيعة على اعتبار انهم من اتباع الطوائف "المعادية" لهم.

استخدمت تقنية تهجير السكان على نطاق واسع خلال الحرب، ونفذت عمليات طرد المدنيين من مساكنهم ومناطقهم في اشكال مأساوية جداً ودامية. لم يكن التطهير الاثني نتيجة لاندلاع المعارك الحربية فحسب في منطقة ما، بل جاء ايضاً في سياق عمليات طرد منظمة بالقوة عن طريق توسل مختلف وسائل الرعب كالتفجير والتهديد[110].

الحجم الكبير للسكان الذين تعرضوا للتهجير يشير الى ضخامة المعاناة الانسانية التي تعرض لها المدنيون في لبنان. فبحسب بعض الابحاث الجامعية، بلغ عدد السكان

---

[108]. Ali Faour, "The Displacement Crisis and Forced Migration in Beirut in 1984", *ap.* Salim Nasr and Theodor Hanf (eds.), *Urban Crisis and Social Movements, Arab and European Perspectives*, Beirut, 1987, pp. 165-198.

[109]. André Bourgey, "La guerre et ses conséquences géographiques au Liban", *Annales de géographie*, no. 521, XCIVe année, jan.-fév. 1985, pp. 1-37.

[110]. Ali Faour, "The Displacement Crisis and Forced Migration in Beirut in 1984", … *op.cit.*

الذين اضطروا الى تغيير أمكنة سكنهم بفعل اضطراب احوال الامن بين اعوام 1975 – 1987 حوالي 681000 نسمة يمثلون 22.2% من مجموع سكان لبنان[111].

نجحت الميليشيات في انشاء مناطق طائفية منسجمة، منفذةً على الارض عمليات "تطهير" وتهجير اثنية. احدثت ممارسات الترهيب والتخويف الرعب في صفوف المواطنين، فوضعتهم مكرهين امام خيارات صعبة وحاسمة للهروب من منطقة سكنهم. ولم يكن احداً من المواطنين يجسر على مخالفة تعليمات الميليشيات واعمالها، وإلا فإن عليه توقّع اخطار شتى.

منذ ايلول 1975 بوشرت اولى عمليات التطهير الطوعي والقسري[112]. حددت الميليشيات خياراتها المتاحة فلاحظت بطريقة تفكير يعقوبية ان الاشتباكات تحصل في المناطق المختلطة. اعتقدت خطأ ان "تنظيف" المناطق من الاقليات الموجودة فيها، وتحويلها الى مناطق منسجمة، يختزل المشكلة ويضع حداً للقتال. "حرب الحصارات" التي بدأتها الميليشيات لتطويق الجزر السكانية، وتهجير الاقليات من مناطقها، حولت المواطنين الى رهينة بين أيدي المتصارعين في النزاع المسلح.

لم تحصل المجازر بصورة عفوية إلا نادراً . معظم عمليات القتل الجماعية نفذت عن سابق تخطيط ووعي بهدف تنظيف المناطق من الاقليات التي تقطنها غالبية من طائفة اخرى. لعب التوزيع الجغرافي للطوائف اللبنانية على ارض لبنان دوراً كبيراً في تحديد بعض تقنيات الخوف والتخويف الجماعية. فحيثما وجدت جزر سكانية من طائفة معينة في منطقة غالبية سكانها من طائفة اخرى، فرض الموقع الجغرافي على أهالي تلك الجزر ان يكونوا قاطنين في قلب الاحداث (ساحة المعركة) مما انعكس على طبيعة الصراع ونتائج المعركة. ولم يكن سكان الجزر في حاجة الى قرار للمشاركة في الحرب او الانكفاء. استخدم أطراف النزاع، غالباً، سكان البقع الجغرافية المعزولة عن معاقل طوائفهم كرهائن جماعية بهدف ممارسة ضغط على الفريق الآخر. تعرض تالياً هؤلاء السكان للتهجير في سبيل توطيد مناطق نفوذ ميليشيات متجانسة ديموغرافياً.

تسمح دراسة التوزع الجغرافي للطوائف الدينية في لبنان بالوصول الى استنتاجين أساسيين: ان الطوائف اللبنانية، على رغم تركزها في معاقل رئيسية خاصة بكل منها، موزعة على جميع المناطق وهي أشبه بالفسيفساء الشديدة التداخل؛ وان هذا الواقع هو أحد أبرز

---

[111]. نتائج تحقيق نفذته جامعة القديس يوسف بالتعاون مع جامعة لافال (كندا) في كتاب:
Robert Kasparian et André Beaudoin, la population déplacée au Liban 1975 - 1987, Canada, 1991, p.29.

[112]. Melhem Chaoul, "Le dispositif de la guerre au Liban: Fonction et réduction", in *Le Droit à la mémoire*, Fondation libanaise pour la paix civile permanente, Beyrouth, Librairie Orientale, 1988, 360 p., pp.36-60.

الاسباب العملية الداخلية التي تعترض تقسيم البلاد. لم يكن في الامكان التخلص من المناطق المتعددة الطوائف وهي "المشكلة" التي أدت في الماضي الى افشال نظام القائمقاميتين (1842 – 1858)، وأُحبطت على مدى 17 عاماً من الحروب بين 1975 و1990 كل مشاريع التقسيم النظرية والعملية. وفي سبيل ادراك تطور تقنيات الحرب، وأشكال النزاع، يتعين رصد التوزع الجغرافي للسكان على مختلف الاراضي اللبنانية بصورة كلية.

شكّل الشيعة أكثرية سكان الجنوب وشمال البقاع، بينما يتمركز السنّة في بعض مدن الساحل وهي طرابلس وصيدا وصور. اما المسيحيون فيشكّلون أكثرية كثيفة في الجبال الممتدة من الشمال حتى الطريق الدولية بين بيروت ودمشق، وفي المناطق الساحلية الممتدة من بيروت الى أطراف طرابلس. وفي الشوف يكاد المسيحيون والدروز يتساوون في العدد. وفي عكار يشكّل كلاً من المسيحيين والسنّة حوالي نصف السكان. وفي البقاع الغربي وراشيا وحاصبيا يتوزع السكان المسيحيون والدروز والشيعة بشكل متساوٍ.

اما الجزر السكانية الموجودة داخل مناطق أكثريات كثيفة فتتوزع على شمال البقاع حيث تنتشر بعض القرى المسيحية وسط بيئة شيعية، وفي بلاد جبيل تتشتت بعض القرى الشيعية داخل هذا المعقل المسيحي. وعلى وجه العموم فإن سكان لبنان المسيحيين هم أكثر انتشاراً وتوزعاً في البلاد من المسلمين، فضلاً عن ان عدداً كبيراً من المسيحيين يعيشون في مدن مكتظة بالسكان تقع وسط محيط اسلامي بعيداً عن المنطقة المسيحية الرئيسية في الجبل مثل زحلة في البقاع، ودير القمر في الشوف، وجزين في الجنوب والقبيات في عكار[113]. ومن الناحية الاستراتيجية فإن الجزر معزولة، ولا تتصل بخطوط امدادات مع معاقلها الرئيسية، لذا يعتبر الدفاع عنها عملية شاقة جداً وتعترضها صعوبات كبيرة لا تخلو من المخاطرة التي قد تصل الى حدود المقامرة بمصير السكان ومستقبلهم. تحولت الجزر الى أهداف عسكرية نموذجية حية استخدم سكانها، رغماً عن ارادتهم، كرهائن جماعية لدى اطراف النزاع ولم يكن لهم أي خيار آخر للإفلات من هذا القدر. غالباً ما تعرض سكان الجزر للمباغتة من قبل الميليشيات، التي استخدمتهم كأهداف تهاجم للانتقام من الميليشيات المعادية، لا لسبب إلا وحدة الانتماء الديني والمذهبي. هكذا كان الانتقام يحلّ بالفريق الضعيف من حيث مواقعه الاستراتيجية وامكاناته.

سكان المخيمات الفلسطينية في لبنان تحولوا ايضاً الى رهائن مثل السكان اللبنانيين. فمنذ وصول أولى موجات المهجرين الفلسطينيين، الذين طردتهم السلطات الاسرائيلية من أرضهم الى

---

[113]. تيودور هانف، **لبنان تعايش في زمن الحرب: من انهيار دولة إلى انبعاث أمة،...** مذكور سابقاً، ص 251.

لبنان عام 1948، استوطن اللاجئون في مخيمات توزعت على مختلف المناطق اللبنانية[114]. تحوّلت المخيمات الى قواعد عسكرية منيعة بفعل الحرية التي وفرها اتفاق القاهرة عام 1969 للعمل الفدائي المسلّح[115]. جهزت هذه المعسكرات بالتحصينات الدفاعية والقتالية. ففي مخيم تل الزعتر مثلاً، الواقع في ضاحية بيروت المسيحية، ارتفعت المتاريس وحُفرت الخنادق والدهاليز ومختلف التحصينات. تمتعت المخيمات الفلسطينية من حيث مواقعها الجغرافية بأهمية استراتيجية بالغة، فهي كانت تنتشر حول العاصمة بيروت، وكان باستطاعة الفلسطينيين المسلحين تعريض طرق المواصلات بين المناطق اللبنانية والعاصمة للشلل. وهذا ما كان يحدث بالفعل في كل مرة تحصل فيها الاحتكاكات مع اللبنانيين. وبدافع من الوهم السائد، آنذاك، بإمكان المقايضة بين الوجود الفلسطيني في لبنان وقيام دولة للفلسطينيين في الضفة الغربية الذي اسهمت دول عربية في تغذيته طويلاً، حاولت القيادة الفلسطينية جاهدة تحقيق اتصال المخيمات ببعضها سعياً لتطويق المناطق المسيحية ومحاصرتها.

لم تكن المعارك الحربية ترمي في اهدافها الى احتلال مناطق الخصم، إلا في بعض الحالات التي كان يقصد بها مجانسة المناطق دينياً، حيث هاجم أفرقاء النزاع الجزر السكانية وتمكنوا من احتلالها بصورة متشابهة في القساوة لدى كل الأطراف وطردوا السكان بعد مذابح مأسوية.

رداً على محاولات الاتصال بين المخيمات الفلسطينية، وعزل المناطق المسيحية، ضرب المسيحيون منذ ايلول 1975 الطوق حول ثلاثة مخيمات للفلسطينيين، تقع في مناطق الاكثرية المسيحية، وهي ضبية وتل الزعتر وجسر الباشا[116]. واقتحمت وحدات من الفلسطينيين وحلفائهم اللبنانيين دير عشاش في الشمال فقتلوا ثلاثة رهبان[117]، وشنّ مسلحون هجوماً ضد قرية بيت ملات (المسيحية) في عكار (1975/9/11). وتعرضت الناعمة (المسيحية) على ساحل الشوف لقصف وهجوم دفعا الاهالي الى النزوح عن البلدة[118]. وفي عكار، هوجمت قرية تل عباس فقتل حوالي 15

---

114. Sélim Nasr, "Les formes de regroupement traditionnel dans la société de Beyrouth", *ap.* Dominique Chevallier (ed.), *L'espace social de la ville arabe*, Paris, 1979, pp. 145-198.
Bassem Serhan, "Palestinian Refugee Camp Life in Lebanon, in *Journal of Palestine Studies*, 4(1975)2, p. 106.

115. Elizabeth Picard, "Le Liban et la résistance palestinienne, in *Revue Française de Sciences Politiques*, 25(1975)1, pp. 22.

116. Fawwaz Traboulsi, "Sociétés violentes ou système de guerre?", *ap.* Jean Hannoyer (Ed.), *Guerres civiles: Economies de la violence, dimensions de la civilité, op. cit.*

117. **المحرر**، 1975/9/12، ص 12؛ **والنهار**، 1975/9/11، ص 3.

118. **النهار**، 1975/11/2، ص 5.

شخصاً من أبنائها ودمر وأُحرق عدد كبير من مساكنها (1975/10/9). وفي العاصمة دفع الخوف آلاف السكان المسلمين الى النزوح من مناطق بيروت الشرقية باتجاه بيروت الغربية، خاصةً إثر وقوع أحداث "السبت الاسود" (1975/12/6)[119].

وفي البقاع حصد التهجير ضحايا مدنيين. على سبيل المثال، فإن بلدة تعلبايا، التي يقطنها بضعة آلاف من المسيحيين والواقعة وسط محيط اسلامي وخاصة قرب مراكز تجمّع للفلسطينيين، تعرض سكانها للقتل والتشريد. وتُشكّل دراسة أسباب تهجير أهالي هذه البلدة حالة نموذجية في طرق ابتكار أساليب التحريض والانتقام المستخدمة خلال الحرب، والتي ادت الى انسياق المواطنين وراء ردود الفعل الغرائزية: فقد وقعت جريمة قتل مروّعة استهدفت عائلتين مسيحية ومسلمة في حوش الامراء، وهي احدى ضواحي مدينة زحلة المختلطة التي يعيش فيها مسلمون ومسيحيون. وانتقاماً للضحايا المسلمين هوجم سكان بلدة تعلبايا المسيحيين في البقاع الاوسط بعد حملة شحن مثيرة، إذ نُقلت جثث الضحايا في سيارة مكشوفة أخذت تطوف القرى المجاورة، وفيها اشخاص يحرضون على الثأر، دونما أي اعتبار لحرمة الموتى او للقيم الاخلاقية (11 و 1975/12/12). ألهب هذا المشهد المُثير المشاعر، فنزل عدد كبير من المسلحين وهاجموا سكان بلدة تعلبايا تشفياً، فدخلوا المنازل، وقتلوا أكثر من 15 مواطناً، ما اضطر عدد من السكان الى إخلاء منازلهم قسراً والهرب الى القرى المجاورة خوفاً من التصفية الجسدية[120]. وبعد هذه الحادثة فرغت تعلبايا من بقية سكانها تدريجياً. اما السكان الباقون فهوجموا في 20 كانون الثاني 1976 وجرى تصفية عدد منهم وهرب الآخرون[121].

تعرضت منطقة البقاع للاضطرابات الأمنية، وهوجمت المراكز المسيحية فيها فاستهدفت خصوصاً زحلة والقاع ودير الاحمر وقب الياس وغيرها. فلا يمضي يوم من دون ان تصاب احدى هذه المراكز بالاعتداء والهجوم، ويتعرض أبناؤها لاعمال التضييق والخطف والتصفية. فزحلة مثلاً، عاصمة البقاع ومركز الادارة في المحافظة، حوصرت من قبل عناصر مسلحة وعُزلت وكانت تتعرض باستمرار للتهديد والقصف والقنص. وكان ابناؤها كلما خرجوا الى أعمالهم يتعرضون للخطف والتصفية. قُطعت طرقها لشهور عدة، كذلك طرق التموين وخطوط الاتصالات مما جعل الحياة قاسية جداً في ظل الاوضاع التي فرضتها الحرب.

اما الوضع في بلدة القاع في شمال البقاع، وهي بلدة كاثوليكية في منطقة بعلبك على الحدود السورية يبلغ عدد سكانها نحو سبعة آلاف، فهو يعطي صورة أخطر عما عاناه السكان المدنيون المحاصرين في البقاع. فالقاع هي أول بلدة تعرضت (في أول تموز 1975)، من دون أي

---

[119]. فردريك معتوق، **جذور الحرب الاهلية: لبنان وقبرص والصومال والبوسنه** ، ... مذكور سابقاً.

[120]. **النهار**، 1975/12/14، ص 4.

[121]. **النهار**، 1976/1/23، ص 3.

مبرر، لهجمات مسلحة كثيفة قصد الإبادة او التهجير. ومياه القاع قُطعت بغية زيادة التضييق على أبناء البلدة، وحرمانهم مورد رزقهم الوحيد في بساتينهم وارضهم بهدف تهجيرهم من الجوع والعطش، بعدما فشلت عملية الضغط بقوة السلاح[122]. انتقلت العمليات، من ثمَّ، الى الشمال فأصابت اردة وسرعان ما عادت الى البقاع فحطت في حوش بردى، ثم حلّت في دير القمر في الجبل قبل ان تنتقل إلى العاصمة وضواحيها الجنوبية والشرقية.

وفي الوقت نفسه تقريباً الذي كان يتعرض فيه سكان بعض القرى المسيحية في البقاع للتهجير، كان السكان المسلمون في المتن يتعرضون بدورهم لممارسات مماثلة في الوحشية. فسكان حارة الغوارنة، القريبة من انطلياس حيث تقطن عائلات فلسطينية واخرى شيعية من منطقة بعلبك – الهرمل، تعرضوا للتهجير بعد هجوم شن ضدهم أسفر عن تهديم المنازل وحرقها (1975/12/13). وفي قضاء بعبدا هوجمت قرية سبنيه (المسلمة) فسقط فيها 5 قتلى وعدد من الجرحى وهُجِّر أهاليها (1975/12/16). ثم استولى المسيحيون على مخيمي الضبيه (1976/1/14)، والكرنتينا – المسلخ (1/18) وشَرّدوا سكانهما. استشهد في هاتين العمليتين حوالي 300 شخص، وبلغ عدد المهجرين حوالي 10000 مهجر[123]. اعتمدت الميليشيات الفلسطينية وحلفاؤها الاسلامية استراتيجية مماثلة، فردت بتطويق ثلاث بلدات مسيحية في منطقة الشوف الساحلية هي السعديات والجيه والدامور، ثم اجتاحتها فدمرتها كلياً بعد نهبها وإحراقيها وتهجير أهاليها (1976/1/19). بلغت حصيلة هذه العمليات الحربية أكثر من الف قتيل، وقارب عدد المهجرين الـ 40000 مهجر[124]. وفي عكار تعرضت عدة بلدات مسيحية للهجمات، فبلدة رحبة تمَّ تطويقها ثم قصفت بالمدفعية الثقيلة وتهجر اهلها (1976/1/25)، وهوجمت بلدتي القبيات وعندقت فسقط عدد من الضحايا بين الاهالي الذين هرب قسم منهم (1976/3/6).

في ضاحية بيروت الشرقية نجح حزبا الكتائب والوطنيين الاحرار المسيحيين في غزو مخيم جسر الباشا للاجئين الفلسطينيين (1976/6/30)، وتمّ إجلاء السكان الشيعة عن منطقة النبعة بعد تعرضها لهجمات الميليشيات المسيحية واثر مفاوضات بشأن السماح للسكان بمغادرة المنطقة سلمياً (1976/8/6). اما مخيم تل الزعتر فسقط في ايدي الميليشيات المسيحية بعد حصار طويل وعمليات حربية مضنية جاءت نتائجها باهظة اذ وقع أكثر من الف قتيل وشُرِّد حوالى 30000 مهجر (1976/8/12)[125].

---

[122]. تيودور هانف، **لبنان تعايش في زمن الحرب: من انهيار دولة إلى انبعاث أمة**،... مذكور سابقاً، ص 258.

[123]. Melhem Chaoul, "Le dispositif de la guerre au Liban: Fonction et réduction", in *Le Droit à la mémoire, op. cit.*

[124]. *Ibid*

[125]. فردريك معتوق، **جذور الحرب الاهلية: لبنان وقبرص والصومال والبوسنه** ، ... مذكور سابقاً، ص 84.

في الجنوب هاجم "جيش لبنان العربي" المنشق بلدة العيشية المسيحية وهجّر سكانها، فانتقمت الميليشيات المسيحية بعدوان مشابه نفذته ضد بلدة الخيام الشيعية (18–1976/10/20)، وسقط في الاعتداءين عشرات القتلى والجرحى.

جرى قضم المناطق المعزولة منطقة تلو الاخرى، وكان كل حصار ينتهي بهجوم ويتسبب بمصرع عدد من المواطنين ونزوح قسري للعائلات المقيمة. هذا الضغط الذي لجأت اليه فئات الأكثرية ضد الاقليات المنعزلة جغرافياً غالباً ما جرت محاولات لتبريره بشتى انواع الذرائع العلنية التي كانت تطلق وأبرزها ان المنطقة او البلدة المقصود تأنيبها تهدد خطوط ومحاور الاتصالات والتموين داخل مناطق فئات الأكثرية.

وفي كل مرة كانت تتعرض فيها منطقة سكنية للهجوم كان العدوان يتخذ طابع غزوات السلب والنهب التي تنظف البيوت والمخازن على غرار عمليات السبي التي كانت تقع بين القبائل، وكأن حالة البداوة الجاهلية التي تبقيها المؤلفات التاريخية حية في النفوس عادت الى الظهور. مما يشير الى روح الفوضى المتأصلة في اعماق الفئات اللبنانية وكأن الحضارة ليست سوى قشرة انقشعت عما في الداخل خلاف ذلك.

دارت المعارك في لبنان بطريقة لا تهدف الى احتلال مناطق الخصم بل اجباره على الاستسلام عبر الحاق الهزائم به. لم يتحقق هذا الهدف ولم تفلح أية فئة في سحق اخصامها لكن الخسائر والاضرار التي جاءت نتيجة للحرب كانت جسيمة جداً. فتحول اللبنانيون الى شعب من اللاجئين والمهجرين وأكثر من أي وقت مضى الى شعب من المهاجرين.

خلال الحرب لم تتواصل هجرة اللبنانيين الى الخارج فحسب، بل زادت كثيراً نتيجة انعدام الامن وتقلص فرص العمل. قبل اندلاع الحرب كان يغادر لبنان سنوياً ما يقارب 10000 شخص بحثاً عن مورد للرزق في الخارج[126]. اما بعد اندلاع الحرب فارتفع العدد الى حوالي 62000 شخص سنوياً، وبقي هذا العدد على حاله دون انقطاع حتى آخر ايام الحرب في عام 1990[127]. أدت الاحداث الامنية وتردي الاوضاع الاقتصادية الى هجرة حوالى ثلث سكان لبنان.

---

[126]. جورج القصيفي، "مدخل إلى دراسة الهجرة القسرية والخارجية في لبنان خلال 1975–1991: الوقائع والسياسات"، بيروت، مجلة **المستقبل العربي**، شباط (فبراير)، 1993، ص 48–71.

[127]. المرجع السابق.

أدى المهجّرون وظيفة متعددة الجوانب في التعبئة الايدولوجية والاعلامية، فهم الشاهد على بطش الميليشيات المعادية. ساهمت مجموعات المهجرين، كدليل حسي على وحشية "الآخرين"، في تقوية الميليشيات وتعزيز نفوذها. انخرط عدد من المهجرين في صفوف الميليشيات بهدف استرجاع قراهم ومناطقهم التي هجروا منها. استفادت الميليشيات من التهجير واستغلته لاستقطاب المهجرين في صفوفها واخضاعهم لنفوذها. لذا "كانت كل ميليشيا تهدي اخصامها في المنطقة المقابلة هدية من المهجرين تقويها على الصعيد الداخلي"[128].

منذ نيسان 1975 بدأت المنظمات والميليشيات المسلحة سلسلة اغتيالات فردية واعتداءات ضد المواطنين ومؤسساتهم التجارية ومعابدهم الدينية بهدف واضح هو القضاء على وجود الاقليات داخل الطوائف الرئيسية وخلق مناطق دينية متجانسة. في العاصمة تحولت الاحياء السكنية الى مسرح لعمليات ارهابية ادت الى هروب ونزوح قسم من السكان[129]. ففي الضاحية الجنوبية مثلاً تمَّ تهجير منطقة السكان المسيحيين وعددهم حوالي 40000 من البلدات المسيحية مثل برج البراجنة والشياح وحارة حريك وهي كانت احيطت سابقاً بمخيمات فلسطينية وأحياء سكنية اسلامية[130]. وتحت وطأة الخوف من تعرض المواطنين للقتل على أيدي العناصر المسلحة في احياء المنطقة الغربية ذات الأكثرية الاسلامية هرب حوالي 35000 مواطن مسيحي الى المنطقة الشرقية[131]. كذلك هرب من المنطقة الغربية عدد كبير من المواطنين المسيحيين قُدّر بحوالي 15000 من انصار الاحزاب المسماة "وطنية" التابعة لتجمع احزاب "الحركة الوطنية" والذين كانوا يثيرون ريبة الميليشيات المسيحية التي طالما اعتبرتهم عامل خطر وتهديد لها[132]. اما المواطنون المسلمون الذين هربوا من المنطقة الشرقية ذات الأكثرية المسيحية بدافع من عامل الخوف من "القتل على الهوية" فبلغ عددهم حوالي 120000 مواطن[133].

وفي نهاية عام 1976 اضحت المناطق الشرقية المسيحية من العاصمة بيروت أكثر تجانساً من المناطق الغربية، ولم يبقَ فيها إلا عدد ضئيل جداً من المسلمين. وبصورة شبه متماثلة تراجع الحضور المسيحي في المنطقة الغربية، ولكن برغم التعديات العديدة التي تعرض لها مسيحيو

---

[128]. فردريك معتوق، **جذور الحرب الاهلية: لبنان وقبرص والصومال والبوسنه** ، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الاولى، ايار 1994، 168 ص، ص 87.

[129] .Ali Faour, "The Displacement Crisis and Forced Migration in Beirut in 1984", *ap.* Salim Nasr and Theodor Hanf (eds.), … *op. cit.*

[130]. تيودور هانف، **لبنان: تعايش في زمن الحرب: من انهيار دولة إلى انبعاث أمة**، … مذكور سابقاً، ص 425.

[131]. المرجع نفسه.

[132]. المرجع نفسه.

[133]. المرجع نفسه.

الاحياء المختلطة في غرب العاصمة فان عدداً منهم بقي حيث هو في أماكن اقامته في الاحياء المسيحية القديمة، مثل حيي رأس بيروت والحمرا، التي يعود تاريخ وجودها الى اجيال عديدة.

يمكن القول ان الحرب في لبنان كانت مثابة زلزال بشري واجتماعي طال أكثر من نصف سكان البلاد وفرض عليهم الانتقال القسري. ولكن هذا الزلزال لم يؤدي الى انهيار لبنان الذي ظل صامداً بفعل قدرة اللبنانيين العالية على الصبر والاحتمال في ظل الظروف القاسية.

في البقاع حدث تغيير عميق في الديموغرافية الاثنية. فالمسيحيون كانوا يشكلون قبل الحرب حوالي 40% من سكان البقاع ويعيشون في مدينة زحلة، عاصمة البقاع الادارية، ذات الاكثرية المسيحية، وهي أكبر المدن المسيحية في لبنان، بالاضافة الى حوالى 25 قرية مسيحية تنتشر في سهل البقاع من شماله وحتى جنوبه[134].

نزح من قرى وبلدات البقاع المسيحية ما يقارب 150000 مواطن، فحلّ حوالى 40000 منهم في مدينة زحلة، ونزح الباقون الى المنطقة المسيحية الرئيسية. وفي المقابل استقبل البقاع عشرات الآلاف من السكان الشيعة من مناطق بيروت والجنوب الذين هربوا من أماكن إقامتهم[135]. ونتيجة تهجير المسيحيين من بعض قرى وبلدات البقاع استوطن الفلسطينيون، الهاربين من المعارك في بيروت، مناطق المسيحيين واحتلوا بيوتهم كما حدث في تعلبايا وجلالا وسعدنايل التي اصبحت تتضمن بين سكانها نسبة عالية جداً من اللاجئين الفلسطينيين. وتحول شمال البقاع نتيجة هجرة المسيحيين وتهجيرهم من قراهم الى منطقة شيعية شبه متجانسة.

كان لاضطراب أحوال الأمن أثره السيء على الاستقرار في البلاد فكان في أساس موجات الهجرة والنزوح[136]. ففي شمال البلاد أدى الهرب والتهجير الى تبادل سكاني داخل المنطقة. في العام الاول للحرب هُجّر المسيحيون من عكار، والمسلمون من الكورة والبترون. وفي جنوب البلاد عانى السكان مراراً من التهجير خاصةً بفعل المواجهات الفلسطينية – الاسرائيلية.

يدّعي المتطرفون باستحالة تعايش مجموعات متمايزة ثقافياً واجتماعياً. فيقضي هذا المبدأ بمجانسة المناطق قسرياً وإبادة "الآخر" أي الشخص المختلف (دينياً، مذهبياً، اثنياً،... الخ) او طرده بالقوة. ارتكزت فكرة التفرقة والتمييز بين المجموعات، بفضل استغلال الفروقات المذهبية كتسييس الدين وتطييف السياسة، الى مبدأ اعتبار كل شخص مسؤولاً لمجرد انتمائه الى طائفة معينة بصرف

---

134. المرجع السابق، ص 423.

135. المرجع نفسه، ص 423–424.

136. جورج القصيفي، "مدخل إلى دراسة الهجرة القسرية والخارجية في لبنان خلال 1975–1990: الوقائع والسياسات"، ... مذكور سابقاً.

النظر عن اعماله، وذلك في شكل مناقض لمفهوم وجوهر حقوق الانسان. ينطلق الفكر اليعقوبي من مبدأ الفرز والتقسيم، ومن القاعدة القائلة بعدم وجود بريء. لذا كان العنف موجهاً ضد جميع السكان ولم يكن يستثني احداً. ويفتقر قاموس هذا الفكر الى مبدأ الحياد. على هذا الاساس تحركت مختلف المجموعات من خلال الفعل ورد الفعل الى معاقبة اشخاص، والانتقام منهم، لمجرد انتمائهم الى فريق معين بسبب اعمال ارتكبها "الآخرون". هكذا اعتبر اتباع بعض الطوائف رهائن في مناطق ليست لهم او لا يشكلون فيها سوى اقلية ضئيلة بالنسبة لسائر الطوائف. فكان الخوف والرعب يحرّكان السكّان ويؤديان الى نزوحهم باتجاه المناطق الاكثر اماناً. الذهنية اللبنانية شديدة التأثر بالعادات والتقاليد العشائرية، وتقوم على تشجيع الثأر الاعمى الذي يبرره "القانون" العشائري حيث يبرر تحميل البريء جريمة غيره ما دام ينتمي الى العشيرة او الطائفة التي لعبت دور العشيرة في الاحداث.

اخيراً خلال الحرب في لبنان لم يحاول أي طرف داخلي اللجوء الى المجانسة القسرية عبر التأثير على معتقد آخر او تبديله باستثناء دعوات متكررة من أحد الرؤساء العرب الى المسيحيين اللبنانيين لاعتناق الاسلام كحل لانهاء المشاكل السياسية في البلد. لكن الطريقتين اللتين استخدمتها مختلف الافرقاء اللبنانيين كانتا التهجير السكاني ومحاولات التصفية الجسدية التي بلغت في بعض المواقع حدود الابادة الجماعية.

4
الاشاعات

الاشاعات في حروب لبنان كانت الافخاخ التي نصبت لكل الناس ضمن اطار من الاحداث، وكانت المدخل لتعبئة المواطنين وتجييشهم بعضهم ضد بعض[137]. قد تبدو الاشاعات وقائع صغيرة او تافهة لكنها ذات نتائج كبيرة ومؤلمة. كل اللبنانيين وقعوا ضحية الشائعات اليومية بما فيهم الاشخاص الاكثر وعياً مما جعلهم رهينة الاستغلال. لكن الحقائق التي غُلِّفت بالكذب عادت االى الظهور بعد حين رغم كل الجهود المعاكسة.

أولاً – تعريف الاشاعات: الاشاعات أخبار كاذبة او محرّفة مدروسة، تستخدم مختلف وسائل تحريف الوقائع وتزييفها، وهي موجهة لنقل معلومات بهدف البلبلة والإثارة والتحريض[138]. كلمة شائعة تحمل في طياتها جانباً يعني أن الخبر خطأ. وهي وسيلة فاعلة لتعبئة الجماهير وتحريك استعداداتها الكامنة تحت وطأة الضغوط او الخوف، يطلقها اخصائيون يملكون خبرة عالية في الدس واشعال الفتن. تنطلق التعبئة في المجتمعات المتنوعة من تغذية المخاوف عند جميع الطوائف والجماعات عبر ترويج الاشاعات فتتحرك المشاعر والنزوات وتدفع المجموعات، التي تصادف عندها استعداداً نفسياً لتصديق هذه الاضاليل، بشكل عفوي وغرائزي بحيث أنها تهب لرد الاخطار الوهمية او الواقعية التي اثارتها الاخبار الكاذبة في النفوس[139].

الاشاعة مشتقة من فعل شاع أي ذاع والكلمة بالفرنسية Rumeur تعني ضجة صماء تنطلق من أخبار كاذبة او مضخمة ومزوّرة، تُستغل لأغراض سياسية وتتفشى وسط حالةٍ من الخوف والقلق على المصير.

وسائل الاتصال لا تسهم غالباً في تخفيف حدة التناقضات، بل تعمل على تضخيمها وتأزيمها. والناس كانت عبر التاريخ وما زالت تُثار وتهيّج عبر ادراك خاطئ أكثر مما تُثار عبر ادراك حقيقي وبالتالي تتقاتل وتموت من اجله[140].

---

137 .Fadia Nassif Tar Kovacs, *Les rumeurs dans la guerre du Liban: Les mots de la violence*, Paris, CNRS Editions, 1998, 375p.

138. انيس مسلّم، **وسائل الإعلام بين الرأي العام والإرادة الشعبية**، بيروت، التعاونية اللبنانية للتأليف والنشر، 1985، 417 ص، ص 292–297.

139 .Werner Ackerman, Renaud Dulong et Henri-Pierre Jeudy, *Imaginaires de l'insécurité,* Paris, Librairie des Méridiens, 1983.

140. Marie Bonaparte, *Mythes de guerre*, Paris, PUF, 1950.

ثانياً– وظائف الاشاعات وانواعها: وظيفة الشائعات الأساسية هي تغذية التوجه نحو الغرائز بدلاً من التوجه الأصعب والأنفع نحو العقل مما يُرتّب تغييراً في السلوك الانساني. تهدف الى حشد الناس في اطر معينة عن طريق استغلال الفروقات وتوظيفها في مجالات التعبئة. من أهداف الشحن النفسي، وتحريف الوقائع، تذكير الناس بالاحقاد التاريخية لإشاعة الذعر وإيقاظ الفتن عبر تعميم الشعور بالتهديد. من يخاف على وجوده ومصيره يثور وينتفض لأمر تافه. فالخوف عند اللبنانيين جرى تصعيده بانتظام للحفاظ على مستوى عال من التعبئة داخل المذاهب والطوائف. لذا فإن الاشاعات تخلق أجواء مرعبة وتطلق ردات الفعل.

من بين العديد من الاشاعات التي سعت الى زرع الحقد والكراهية بين الطوائف إشاعة مؤادها ان مياه الشرب في البقاع سممها مسلحون من طائفة معينة قصد إبادة المواطنين المحسوبين على الطائفة الاخرى. نفت أمانة سر المحافظة بعد التثبّت صحة الاشاعة، ويظهر من خلال بيان النفي وتعداد المناطق المتصلة بالشبكة ذاتها ترابط قنوات المياه التي يشرب منها المواطنون من مختلف الطوائف من مصدر واحد مما يعني ان أي ضرر تتعرض له المياه يصيب الجميع دون استثناء[141].

تظهر دراسة مجموعة نماذج من الاشاعات وجود نوعين بارزين :

1. الاشاعات الاستباقية: تحمل اخباراً لم تتحقق بعد لكنها تنبئ بوقوعها[142]. هذا النوع من الاشاعات ارتكزت عليه بصورة رئيسية الحملات التحضيرية التي سعى مطلقوها الى تهيئة الرأي العام لتقبل الاحداث المرتقبة وللحؤول دون ظهور بوادر رفض، مما يجعل المجتمع أكثر استعداداً للانصياع. الفارق الزمني بين وقت بث الشائعة ووقت ترجمتها في الواقع يساعد على التفاعل والتحضير النفسي وإزالة العوائق امام تحقق الإشاعة، ويسهم في اضعاف مناعة المواطنين وتقليص مقاومتهم على اعتبار ان الحقيقة اصبحت معاشة، والتغيير مكلف ومقلق.

في بداية الحرب خلال احداث صيدا التي وقعت في شباط 1975، وانحصرت في عاصمة الجنوب في ذلك الشهر، روجت اشاعات عن انتقال الحواجز والاشتباكات الى الدكوانة

---

[141]. **النهار**، 1975/7/3، ص 4.

[142]. انيس مسلّم، **وسائل الإعلام بين الرأي العام والإرادة الشعبية**، ... مذكور سابقاً.

والكحالة وطرابلس، وهي المناطق التي استهدفتها الحرب في المرحلة اللاحقة[143]. وقبيل وقوع حادثة البوسطة في عين الرمانة في 13 نيسان 1975 راجت اشاعات حول وجود مخططات تهدف الى زرع الفتنة بين اللبنانيين، وتمَّ التداول بتواريخ محتملة لوقوع القتال (20 نيسان مثلاً)، فضلاً عن الحديث عن تقارير حافلة بالتشاؤم[144]. وعشية اندلاع الفتنة ذكر النائب نجاح واكيم امام زملائه في المجلس قولاً لرئيس حكومة اسرائيل اسحق رابين يورد فيه امام نواب في الكنيست "ان لبنان على ابواب مشكلات ضخمة وصراعات بين الطوائف وحرب اهلية"[145]. وبُعَيد اندلاع الحرب وخلال كل مرحلة من مراحل الهدنة كان الحديث عن جولات العنف القادمة يستأثر صفحات بارزة في الصحف، ويُشيع جواً من التشكيك حول ثبات وقف النار[146]. واول اشاعة عن اختراق قوات اجنبية حدود لبنان ظهرت في 18 ايلول 1975 أي قبل وقت طويل نسبياً من دخولها الفعلي، الامر الذي سهّل على المواطنين الإنصياع للاحتلال والتكيف معه احياناً[147]. عدد كبير من الحوادث بدأ باشاعة غير صحيحة لكنها تحولت حقيقة وواقع، منها الحديث عن نهب "سوق الصاغة" وسرقة الاسواق التجارية، إضافةً إلى العديد من حوادث العنف والخطف. سبق سقوط ثكنات الجيش اللبناني اشاعات ترددت حول وقوع "حوادث غامضة" و"حركات تمرد" داخل ثكنات صيدا والشمال والنبطية، مما مهّد لفرط الجيش وشله. وعشية السبت "الاسود" تمَّ تداول معلومات عن قيام احدى الجهات بالتخطيط لتخريب الهدنة والسلام الذي لوحت بامكان حلوله زيارة الشيخ بيار الجميل الى دمشق في ذلك اليوم واجتماعه بالرئيس السوري حافظ الاسد[148].

2. الاشاعة التعليلية: هدفها تفسير حوادث العنف والقتل والانتقام وتركيبها على نحو يساهم في زيادة عوامل الإثارة والفتن بين مختلف الاحزاب والطوائف[149]. يستند تحليل هذا النوع من الاشاعات الى ثقافة انتصارية مما يزرع عوامل الثأر للشرف والكرامة "المهدورين" بين المجموعات بغية جرّها الى الاقتتال مجدداً. تحتاج هذه الاشاعات ممن يطلقها معرفة عميقة بالاوضاع والذهنيات القادرة على تقبلها. ويزيد من فعالية هذه

---

143. **النهار**، 1975/3/3 ، ص 12؛ ويُراجع أيضاً مقال **المحرر**، 1975/4/15، ص 2، تحت عنوان: "معلومات خطيرة تؤكد وجود تخطيط مسبق للأحداث في لبنان".

144. **النهار**، 1975/4/9 ، ص 2.

145. **النهار**، 1975/4/12 ، ص 2.

146. **النهار**، 1975/8/6 ، ص 2.

147. **النهار**، 1975/9/19 ، ص 1.

148. **المحرر**، 1975/12/6، ص 1؛ و**النهار**، 1975/12/7 ، ص 1.

149. انيس مسلّم، **وسائل الإعلام بين الرأي العام والإرادة الشعبية**، ... مذكور سابقاً.

الاشاعات السلوك السياسي الانفعالي عند المواطن اللبناني الذي تتحكم فيه رواسب التاريخ، والتصورات الخاطئة عن المواطن الآخر. وما يحرّك ردود فعله هي التوهمات والاشاعات التي تثير مشاعره ومخاوفه فتدفعه الى التصادم العنفي الدموي عائلات وفئات واحزاباً وافراد.

وقع كل اطراف النزاع نتيجة الشائعات في حسابات خاطئة. وخلال الحروب في لبنان كان في الامكان تبيان الاخطاء في تفسير الظواهر من قبل السياسيين. أدت الاخطاء الى تصعيد العنف. التحريض والحض على الحرب ونشوء المواقف او ردات الفعل كانت تعتمد في وجه عام على الايحاء. فكانت ردات فعل المواطنين تنطلق من الايحاءات، وهذا وجه من وجوه الجهل. هكذا كانت السياسة تتأسس على الغريزة الصافية، وكذلك الحرب والعنف.

في بداية الحرب كان يقضي لاشعال القتال افتعال حوادث في حجم بوسطة عين الرمانة مع وجود علاقة مترابطة بالسياسة او تفسيرات سياسية. لكن الامر تبدل مع الوقت ووجدت اسباب نزاعية موضوعية، فأصبح القتال يندلع لمجرد خبر كاذب او اشاعة او أي حادث تافه. ما هي الحوادث البارزة خلال حرب السنتين التي بدأت باشاعات وانتهت بكلفة باهظة ؟ وكيف تتحول حادثة فردية الى أزمة أمن ؟ من بين الكثير من الاشاعات والاضاليل رصدت مجموعة النماذج والصور التالية:

* وقعت مشاجرة فردية بين شخصين عراقيين وآخرين لبنانيين هما ناظم جروج وولده بحجة تحرشهما باحدى الفتيات. انتشر الخبر مضخماً في الشياح وعين الرمانة. فأُلقيت، من ثمّ، متفجرة قرب ساحة البلدية على طريق صيدا القديمة وبوشر اطلاق النار بين جماعات متعددة فسقط في اليوم الاول جريحان. توالت الاشتباكات اياماً عدة قطعت خلالها الطريق الدولية الممتدة من مستديرة الطيونة حتى مستديرة كنيسة مار مخايل وتسبب القصف والرعب بين المواطنين بحركة نزوح كثيفة من مناطق الشياح وعين الرمانة المواجهة لطريق صيدا القديمة. وامتد التوتر الى مناطق عديدة منها فرن الشباك[150].

* وقع حادث في القريّة (قضاء بعبدا) نجم عن قيام عددٍ من المسلحين بإطلاق النار على سيارة فولكسفاغن ستيشن معدة لنقل الخضار. اصيب راكباها بجروح وهما من بلدة حمانا. وذكر ان الذين اطلقوا النار كانت حجتهم ان السيارة تنقل اسلحة لجهة معينة، لكنهم لم يجدوا فيها شيئاً. فتوتر الجو على اثر الحادث في حمانا وقرعت الاجراس واقفلت المحلات. واكتفى الاهالي الذين تجمعوا في الساحات بالاعلان عن طلبهم الى السلطة القاء القبض على الذين اطلقوا الرصاص على مواطنيهما وضبطوا اعصابهم للحؤول دون التصعيد والاستغلال[151].

---

[150]. **المحرر**، 1975/6/27، ص 1، تحدثت عن "نزوح جماعي"؛ و**النهار**، 25 و 27 و 1975/6/28 ص 6 و 5 و 10 (على التوالي).

[151]. **النهار**، 1975/7/2 ، ص 6.

* روجت اشاعات كاذبة في الشمال عن حشود زغرتاوية واستعدادات لمهاجمة القبة فقوبلت بمزاعم عن هجوم وشيك على اطراف زغرتا. والانعكاسات المباشرة لهذه الاضاليل تجلت بنزول عدد من المسلحين من اهدن الى زغرتا ومنها الى القبة. وتأهب من المنطقة الاخيرة مسلحون آخرون لردهم مما خلق جواً متوتراً. وبتوافر الاسباب الموضوعية للصدام بقي التفجير الذي قام بتنفيذه احد المسلحين فتسلق سطح احدى البنايات واطلق النار في اتجاه الطرفين[152].

* توتر الوضع الامني في الشياح وعين الرمانة على اثر قيام متعهد بناء بترميم مدرسة في شارع اسعد الاسعد كانت تضررت خلال الحوادث. واحضر المتعهد شاحنة نقلت الحصى والاسمنت واكياس الرمل. فظن بعض شباب عين الرمانة ان مسلحين يحاولون اقامة متاريس جديدة فاعادوا متاريسهم الى عين الرمانة وكرم الزيتون[153].

* حدثت استنفارات متبادلة بين الناعمة وحارة الناعمة واندلع القتال وقطعت طريق بيروت – صيدا في 13 تموز 1975 لاسباب لا علاقة لها بالسياسة بتاتاً. ويعود السبب الى قيام بوسطة تعمل على خط صيدا – بيروت بتجاوز اشارة رقيب السير في خلدة الذي نظم بسائقها محضر مخالفة، وحجز له رخصة القيادة، وطلب منه اللحاق به الى الناعمة. وكان بين الركاب شخص من حارة الناعمة لم يعجبه تصرف الرقيب فتلاسن واياه ثم تضاربا. انتصر اهالي الناعمة للرقيب فوصل الخبر الى حارة الناعمة وعمد ابناؤها الى قطع الطريق، وتوتر الجو، واستنفر الشباب الذين حملوا السلاح وظلوا في حالة تأهب. وعندما صودف ليلاً عبور طائرة الكونكورد الأجواء اللبنانية واختراقها جدار الصوت ليلاً مسببةً دوياً هائلاً ظن كل من الفريقين ان الانفجار استهدفه من الآخر، فاشتعلت المنطقة رصاصاً وانفجارات وقطعت طريق بيروت – صيدا[154].

* وقع خلاف لا علاقة له بالسياسة في احد محلات الفليبرز للتسلية في وادي زحلة بين فلسطينيين وشاب زحلي ما لبث ان تطور في اواخر آب 1975 الى اشتباكات واسعة النطاق بين جماعات مذهبية ذهب ضحيتها عشرات القتلى والجرحى. هكذا يتطور حادث تافه خلال ايام معدودة الى نزاع حربي مما يشير الى الدرجة العالية من التعبئة والتوتر فضلاً عن الانتشار الكثيف للاسلحة والذخائر بين أيدي اطراف عديدة.

* حضر الى بلدة تل عباس في عكار خمسة اشخاص اربعة من فنيدق والخامس مجهول ملقب ابو جورج بهدف فرض الخوة على أبناء البلدة وسلبهم بعض الاسلحة. فحصل اشتباك بين الفريقين قتل خلاله اثنين من المعتدين وتمكن الثلاثة الآخرون من الهرب في الجرد، وعادوا الى فنيدق زاعمين ان أبناء تل عباس قتلوا رفيقيهم فيما هما يعملان في الحقل. فاهتاج اهل البلدة وانطلق اكثر من مئة مسلح منهم وطوقوا تل عباس وقصفوها بالقذائف والصواريخ. دافع ابناء البلدة عن انفسهم لكن المهاجمين تمكنوا من

---

[152]. **الحياة**، 1975/7/5، ص 3؛ و**النهار**، 1975/7/5 ، ص 4.

[153]. **النهار**، 1975/7/11، ص 14

[154]. **الحياة**، 1975/7/13، ص 8؛ و**النهار**، 1975/7/13 ، ص 14.

قتل اكثر من 15 شخصاً من الأهالي واحراق وتدمير اكثر من 40 منزلاً وتخريب البساتين المحيطة وخطف تسعة اشخاص[155].

* قطع اهالي حارة الناعمة الطريق العامة اربع ساعات على اثر اشاعة عن اطلاق النار على مواطنهم احمد مزهر الذي تبين في ما بعد انه جُرح نتيجة انفجار اصبع من الديناميت بين يديه وهو يصطاد السمك[156].

* وقع حادث في القبيات بين الاهالي ومسلحين هاجموا البلدة. إنتشر الخبر بسرعة حتى وصلت روايات مثيرة إلى أبناء البلدة العسكريين في ثكنة صربا (كسروان)، فاهتاجوا وخرجوا من الثكنة متظاهرين ومطالبين الحكومة بالدفاع عن أهاليهم. جرى استغلال الحادث وفَسّرت الاشاعات هذه الفورة على انها اعلان بتفكيك الجيش وتشكيل "جيش التحرير اللبناني". وعلى اثر اطلاق هذه الاشاعات وتوظيفها حصلت ردة فعل في الجنوب فاستولى عسكريون بمؤازرة المسلحين على موقع مدفعي في ارنون تابع للجيش اللبناني[157].

وكان الهجوم على بلدة القبيات بدأ باشاعة كاذبة وأدى الى سقوط قتيلين في مكمن. الاشاعة جرّت الجعافرة سكان جرود عكار واهالي القبيات الى الاقتتال، فسقط قتيلان وامتدت ردود الفعل الى منطقة كسروان حيث يقيم مواطنون عكاريون مهجرون فتوتر الوضع واقيمت حواجز خطفت عدداً من المواطنين. وتفاصيل الحادث ان احد الجعافرة تعرض لحادث سلب قرب القبيات، فتبين ان جندياً فاراً من الجيش اللبناني يدعى احمد العس، وهو ليس من القبيات قطع الطريق وسلبه. فانطلق الجعفري الى الجرود طارحاً الصوت وظاناً ان الذي سلبه هو من القبيات. فردّ الجعافرة بنصب مكامن لاحتجاز رهائن من القبيات للمساومة بهم على ما سلبه العريف من أبناء عشيرتهم، وتجمع عدد كبير من المسلحين وهاجموا القبيات فسقط اكثر من 11 قتيلاً و19 جريحاً. وفي كسروان احتجز اكثر من ثلاثين شخصاً كرد على حوادث القبيات[158].

تبين هذه الوقائع أهمية العامل الشعوري او العاطفي في تحريك ردات الفعل، وحجمها ومداها، وهي عموماً غير متناسبة مع الفعل. من وظائف الشائعات تعميم الشعور بالتهديد مما يسمح تالياً باستغلالها في التعبئة الجماعية داخل المذاهب والطوائف، واستعمال الدين كعامل اساسي لتعبئة الناس. ردات الفعل هي غالباً عفوية، غير مدروسة، ولا عقلانية وترتبط بعوامل عدة اهمها : الذاكرة التاريخية وطريقة ادراك الحوادث الماضية، تطلعات الجماعة ومصيرها، والخوف كأحد العوامل الكامنة التي يوقظها حدث فتتحول الجماعة الى صقور. من يشعر بتهديد وجوده يستميت في الدفاع

---

155. **المحرر**، 1975/10/10، ص 1 و6؛ و**النهار**، 1975/10/10 ، ص 4.
156. **النهار**، 1975/10/20 ، ص 3.
157. **المحرر**، 1976/3/7، ص 1؛ و**النهار**، 1976/3/7 ، ص 2.
158. **المحرر**، 1976/3/5، ص 5؛ و**النهار**، 5 و 1976/3/6 ، ص 1.

والمقاومة. ولا شك ان كثيراً من اعمال العنف في لبنان تدل على حقد دفين يتفجر، فثمة مظاهر قسوة لا مبرر لها.

المؤشر الرئيسي لاتعاظ المواطنين وتعلمهم من المآسي والحروب هو في تقلص ردود الفعل على الحوادث الفردية، وفي حصرها، وعدم تصعيدها الى حوادث جماعية وأزمات أمن، وفي التقصي عن الحقائق، وعدم الانجرار الغرائزي وراء الاضاليل، وتفويت الفرصة على الاشاعات ومختلف وسائل التخويف في تعطيل فعالية العقل والتفكير في حلول حكيمة.

ثالثاً– وسائل مكافحة الاشاعات: اقتصرت الدراسات المتوافرة عن الشائعات في حرب لبنان على تجميع الكثير من الإشاعات التي سرت لدى كل الأطراف ومحاولة توزيعها على أنماط ومجموعات وفقاً لمراحل ظهورها والتسلسل الزمني للحوادث الأليمة. إسترسل توثيق الإشاعات في ذكر التفاصيل ومحاولة تفسير المزاعم المختلقة وارتباطها بعلم النفس وبمخيلة اللبنانيين وذاكرتهم الجماعية، مما شكّل نوعاً من ذرائع ومبررات للعنف والترويع وطريقة لتفسير النزاعات.

بعض الدراسات حول الإشاعات مشكوك في صحة العديد من النتائج التي توصلت إليها لأنها في حيثياتها تأثرت فاستندت إلى شائعات غير صحيحة وغير واقعية.

لا تنمو الاشاعات الا وسط حالة من الخوف والقلق. ويعاني اللبناني بسبب الخوف من ضعف في مناعته النفسية تجاه مخاطر الانسياق وراء الاشاعات والاستفزازات[159]. فهو سريع الاستجابة الى حد التهور في رده على التحديات مما يؤدي الى اطلاق سلسلة من الافعال والردود عليها. يمكن ضبط التوتر اذا تدخلت القيادة في اللحظة الحاسمة لمنع اطلاق حلقات ردات الفعل المتوالية للحؤول دون تفلّت الغرائز. تدخّل القيادة يسمح بضبط القاعدة.

تأكيداً على ذلك نذكر حادثة وقعت بعد انتهاء الحرب الداخلية في لبنان: شهد الوضع الدرزي في ايار 1993 توترات مفاجئة انطلقت من حادثة إشاعة طاولت أحد كبار مشايخ الطائفة الشيخ ابو حسن عارف حلاوي، وأوحت بأنه أُهين على حاجز للجيش اللبناني، ولكن سرعان ما تبيّن عدم صحتها. ورغم ذلك، تطورت مفاعيل الإشاعة في مناطق الجبل وسببت اضطراباً صعب ضبطه إلا بعد أن أخذ مدى واسعاً، ما اضطر قيادات دينية وسياسية درزية إلى التدخل العاجل وفي الوقت المناسب لوقف المضاعفات. وكان أبرز المتدخلين الزعيم الدرزي وليد جنبلاط الذي سارع إلى استدراك ما حصل واضعاً حداً لتفاعلات الأزمة. ففي منطقتي الشوف وعاليه خرج مشايخ ومواطنون

---

[159]. انيس مسلّم، **وسائل الإعلام بين الرأي العام والإرادة الشعبية**، ... مذكور سابقاً.

وحزبيون إلى الشوارع يحرقون الإطارات ويسدون الطرق. وبلغ الأمر ببعضهم أن استفزّ مهجرين مسيحيين عائدين بمبادرة من وزير شؤون المهجرين وليد جنبلاط في عددٍ من القرى. وحدث ذلك كله و"الشيخ حلاوي في منزله في بلدة معصريتي، ينفي لزواره الإشاعة ويؤكد أن أحداً لم يتعرّض له"[160].

وأُعطيت تفسيرات عدة للحادثة، ورُبطت بأبعاد خارجية واخرى داخلية حيث ذُكر أن ما حصل جاء في سياق تحريض خارجي لإبقاء "الساحة" اللبنانية مفتوحة، إضافة إلى إزكاء نعرات وهواجس "دفينة".

***

تكاثر الاشاعات يترافق مع غياب الاخبار الموضوعية. اذا غاب الاعلام إثر حدث مثير ومفاجئ تتكاثر الاشاعات بسرعة. في حرب السنتين مثلاً، استعملت الاذاعة اللبنانية الرسمية لتكذيب الاشاعات لغة عامة لا تزيل القلق من النفوس، بل ترفع من التساؤلات المخيفة. في معرض دحضها الاشاعات اذاعت الآتي : "تسري اشاعات مغرضة الغاية منها خلق البلبلة واشاعة الفوضى وإثارة النفوس. ان وزارة الاعلام اذ تنفي هذه الاشاعات تحذر المواطنين من الأخذ بها وتدعوهم الى ان يتحلوا باليقظة والوعي"[161]. واذا كان الابتعاد عن التطرق إلى مضامين الاشاعات وتفاصيلها لا يساعد على تبديد فعاليتها فان مفاعيل الاعلام الصحيح غير أكيدة في محاربة الاشاعات. مكافحة الإشاعات بتكذيبها، أو نفيها، يعني الاعتراف بوجودها أولاً، ومن ثمّ الاعتراف بفعاليتها لأنها تحتاج إلى علاج[162].

لا يستقيم النظام بمجرّد دعوة الفئات والاطراف الى ضبط الاعصاب والتحلي بالوعي فحسب، بل يحتاج الاستقرار الى قيام اجهزة الدولة بدورها ووظائفها في فرض الامن ونزع عوامل الفتن والاثارة ومنع الحملات الاستفزازية.

تولد الشائعات في مجتمع مأزوم، مهدد في استقراره وسلمه (الداخلي، الخارجي، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، وغيره)، حتى وإن كانت عرضاً، فهي تهدف إلى جعل الناس أكثر تحملاً للنزاعات وأكثر استعداداً للخوف. مثلاً عندما يشيع خبر عن "علقة" قريبة، لنقل بعد اسبوعين أو ثلاث، فليس لتهويل الناس وحسب، بل لمساعدتهم على تحجيم خوفهم والسيطرة على الخطر عبر

---

[160]. وليد شقير، "الوضع الدرزي يشهد صراعات بعد فورة الجبل والإشاعة: رسالة اسرائيلية أم إيقاظ لوضع الأقلية؟"، **الحياة**، 5 و1993/6/6، ص 2.

[161]. **النهار**، 1975/5/28 ، ص 8.

[162] . Fadia Nassif Tar Kovacs, *Les rumeurs dans la guerre du Liban: Les mots de la violence*, Paris, CNRS Editions, 1998, 375p., p.11.

المعرفة المسبقة به، لأن هذه المعرفة تلغي بدورها عنصر المفاجأة[163]. فالشائعة تساعد الإنسان على التأقلم في الواقع المستجد، وعلى اعتياد الخوف. والكثير من الشائعات كانت تطلق، أو تتسرب إلى المواطن ومن ثمّ تتحقق على الارض. والشائعة تخلط الواقع بالمخيّلة المشتركة للجماعة، ولا بد من أن يكون العديد من اللبنانيين اعتمدوا قراءة معينة لحادثة ما ولمسوا غيرها.

انطلاقاً من دراسة نماذج شهيرة في تحريف الاخبار ما هي العوامل التي لا يكفي وجودها بمفردها لتجنّب الفتن في مجتمع يسوده الخوف والقلق؟

1. المغالاة في الاتكال على وعي المواطنين في جو ضاغط لا يجنبهم الصراع الدامي وويلاته.

2. وجود صلات قائمة بين مختلف الفئات والطوائف بصورة متواصلة لا يمنع قيام صدامات بينها.

3. صلات القربى والانتماءات الروحية المشتركة لا تشكل رادعاً يحول دون الاقتتال.

4. القيادات تلعب دوراً كبيراً في وأد الفتن او تفلّتها. لذا تتمتع القيادة بموقع استراتيجي في ضبط التوتر والحفاظ على درجة عالية من التماسك بين مختلف الفئات لتجنّب الاحتكاكات، او للحد من مضاعفاتها. يقتضي أن تتدخل القيادة في اللحظة الحاسمة لمنع تدهور الأوضاع.

5. انتشار الاسلحة وتدفق الاموال الخارجية لبناء الميليشيات وشراء المناصرين يخلق اسباباً نزاعية موضوعية للحرب.

6. في اطار من الحرية يمكن الدجل ولكن من الممكن ايضاً فضح الاكاذيب.

7. "الامن بالتراضي"، هو مساومة على الامن، وكذلك التسويات على حساب السيادة. كلاهما يضعف الدولة ويرفع حظوظ الاصطدامات ويطرح موضوع "الامن الذاتي".

عاش اللبنانيون الأمن المفقود و"الأمن بالتراضي"، وقد تتكرر هذه التجربة إذا لم نعمل على قراءة ما جرى في لبنان بشأن الجيش اللبناني من منظور مختلف. تميّزت المعالجات خلال "حرب السنتين" باعتماد صيغة للأمن بـ"التراضي" تقضي بإنزال الجيش بالتقسيط، أو بإشراك وحدات صغيرة منه مع قوى الأمن الداخلي (وهذا سنتاوله بالتفصيل في الفصل اللاحق)، وذلك إرضاءً للمطالبين بتدخل الجيش ولمعارضي هذا التدخل في آن، مما يتنافى مع مبدأ إنزال الجيش كجيش، ومع معنويات القوى المولجة حفظ الأمن.

يقتضي إعادة الاعتبار لطريقة التعامل مع الجيش الذي هو حامي السيادة الوطنية. ففي كل مرّة كانت تنشب الخلافات بين السياسيين حول دور الجيش وتدخله أو عدمه لقمع اضطرابات

---

[163]. صباح زوين، "حوار الباحثة السوسيولوجية اللبنانية فاديا ناصيف: الشائعة تولد من الواقع ولا تعيش إن لم تتناسب وقناعات مجتمع ما"، **النهار**، 1998/11/19، ص 17.

داخلية، كانت المؤسسة العسكرية تصاب بالشلل، أو تزج في التسييس والتهميش والتحييد. وهذا ما كان يؤدي تالياً إلى انتهاك دولة القانون، والأمن القومي الذي يحمي المواطنين في حرياتهم وعيشهم وتواصلهم.

تكمن المخاطر الكبرى في الاختراقات الداخلية لمعايير سيادة الدولة، أي تحديداً المبالغة في الاعتماد على سياسة التسوية في حالات الاضطرابات الداخلية خاصةً، وفي السلوك السياسي تجاه الجيش عامةً. كتب توماس فلينر–غرستر، مدير المعهد الفدرالي في جامعة فريبورغ في مؤلفه حول "النظرية العامة للدولة" ما يلي: "بمجرد أن تصبح الدولة غير قادرة على القيام بوظائفها الدفاعية، فإن هذه الوظائف ستقوم بإشغالها سريعاً فئات داخلية تُقوّي قدرات ذاتية عسكرية خاصة بها، وتؤسس في ظروف معينة ميليشيات شعبية للدفاع الذاتي. إن تطوراً للأوضاع الداخلية على هذا النحو يقود عاجلاً إلى تدمير سيادة الدولة من الداخل، وتالياً إلى الفوضى. وفي هذا السياق يمكن أن نذكر نموذجاً، مؤسفاً بشهرته، يوفره لنا لبنان منذ سنوات عدة. إذ انه قبل الحرب الأهلية، كان الفلسطينيون يسيطرون على أجزاء هامة من أراضيه، الأمر الذي أثار ردود فعل من جانب الميليشيات المسيحية، ما أدى إلى تدخل السوريين"[164]. وفي المفهوم نفسه، يُشدد وزير خارجية فرنسا هوبير فيدرين Hubert Védrine على عدم إهمال موضوع السيادة بقوله: "لا للتخلي عن السيادة الوطنية في بلد مكشوف، لأنني لا أرى مطلقاً أي قوى تستطيع ان تسدّ الفراغ فوراً"[165].

رابعاً– الفتنة المستعادة عام 2000 أحداثاً وإشاعات: منذ انتهاء الحرب وانطلاق مسيرة السلم الأهلي في لبنان عام 1990، تمر البلاد من وقت إلى آخر في ظروف أمنية عابرة تترافق مع ترويج شائعات تهدد بإعادة بعض التجارب في تقنيات الخوف والتخويف التي استخدمت خلال الحروب منذ 1975، ومنها ما حدث مثلاً عشية استقبال الألفية الثالثة، رأس سنة 2000، عندما شهد لبنان حوادث عنف هي الأخطر منذ عشر سنوات. إذ تحولت فجأةً منطقة الضنية في الشمال إلى مسرحٍ لمعارك دارت بين الجيش اللبناني ومسلّحين ينتمون إلى جماعات أُصولية متهمة بتفجير كنائس اورثوذكسية في طرابلس كردٍ انتقامي على قيام الجيش الروسي بمحاولة لاحتلال غروزني عاصمة الشيشان التي تقطنها أكثرية مسلمة. وكانت حصيلة حوادث الضنية سقوط عشرات القتلى من الجيش والمواطنين.

---

164. Thomas Fleiner-Gerster, *Théorie générale de l''Etat,* Publications de l'Institut universitaire des hautes études internationales (Genève), Paris, PUF, 1986, 518 p.

165. Hubert Védrine, "Ce que La France doit faire dans le monde", in *Manière de voir – Le Monde diplomatique*, no. 55, janvier-février 2001, *Atlas 2001 des conflits*, pp. 25-27, p. 26. La citation de Mr Védrine est la suivante: "Non à un abandon en rase campagne de la souveraineté nationale, car je ne sais que trop quelles forces combleraient immédiatement le vide".

سريعاً امتد التوتر الأمني إلى منطقة بيروت حيث هوجمت السفارة الروسية بقذائف صاروخية، وأُطلقت النار على ثكنة الحلو لقوى الأمن الداخلي المجاورة لمبنى السفارة وتمّ احتجاز رهائن في المبنى. وقامت ممارسات هدفت إلى إحياء فتنة طائفية وترافقت مع عدد من حوادث القتل كان أبرزها مقتل راهبة انطونية في كفرشيما. وأُطلقت بلاغات كاذبة عن وجود سيارات مفخخة امام الجامعة الأميركية في بيروت، وفي شارع الحمراء. بسرعة لافتة جرى استرجاع بعض ادوات الحرب مثل القذائف، والقصف على الأبنية وعلى القوى الأمنية، واحتجاز الرهائن، ورمي الجثث على الطرقات، وبث الإشاعات... هذه الظواهر التي كانت تؤدي في سنوات الحروب بين 1975 و1990 إلى ردود فعل تفاقم العنف والفوضى، لم تنجح هذه المرّة في تأجيج فتنة داخلية، بعكس المرات السابقة. هل لأن صدمة الحرب ما زالت ماثلة بقوة في ذاكرة الناس؟ اقتصر الترهيب على الفعل، ولم تسجل ردات فعل، بل تدخل الجيش في اللحظة المناسبة لحسم الموقف بحزم شديد. ولم يكن جواب الناس الغرق في الإنفعالات والتشنجات.

خامساً– مرحلة ما بعد التحرير: زجت الدولة اللبنانية نفسها في موقف المتفرّج مثيرةً في وجهها جملة انتقادات حين قررت التريث أو الامتناع عن إنزال الجيش إلى المنطقة الجنوبية التي انسحب منها الجيش الاسرائيلي، فور انسحابه، في 24 ايار 2000 بعد 22 عاماً من الاحتلال.

هذا الموقف شكّل فجوة، مناقضة لما ورد في بنود وثيقة الوفاق الوطني المتضمنة للثوابت الميثاقية بين اللبنانيين، وهي تهدد الإجماع على التضامن حول السيادة الذي برز في مرحلة تحرير الجنوب من الاحتلال الاسرئيلي، إذ للسيادة مضامين وأحد أبرز عناوينها هو الجيش الذي يجمع ويصون لبنان ودوره العربي.

لقد كان التوقيت مناسباً كي تبرهن الحكومة اللبنانية عن هيبة السلطة المركزية ببسط نفوذها إلى مناطق الأطراف الجنوبية المحررة، دونما حاجة إلى ضوء أخضر من أحد، لأن المقاوم الأول الذي هو حزب الله أكد أن لا نية لديه للحلول مكان الدولة. وأن الحزب، وهو منتصر من التطورات التي حدثت في جنوب لبنان، يقرن قوله بالفعل على ما اشتُهر به في تاريخه. ومع ذلك، علّلت السلطة موقفها بان الامتناع عن أرسال الجيش نابع من حرصها على عدم تحويله إلى القيام بدور الشرطي لحماية حدود اسرائيل الشمالية من عمليات المقاومة ما دامت مزارع شبعا لا تزال رازحة تحت الاحتلال الاسرائيلي. ويقول لبنان ان مزارع شبعا هي أراضٍ لبنانية، بينما تربط اسرائيل مصيرها بالمفاوضات على الجولان السوري المحتل.

في المرحلة اللاحقة للإنسحاب الاسرائيلي من الجنوب، سُجلت تجاوزات كانت مؤلمة أحياناً: وقوع جريمة أدت إلى مقتل أحد الشبان في قرية رميش الحدودية على يدي أحد المحامين (2000/5/28)، وسقوط عدد من الجرحى في اشتباكات بين مسلّحين في قلاوية، جريمة قتل شاب في رميش (5/28)، ووقوع عددٍ من حوادث الخطف واحتجاز أشخاص في عيترون (6/6)، وتلقي أشخاصٍ آخرين تهديدات بوجوب مغادرة قراهم، فضلاً عن تنامي حالة من القلق وعدم الاطمئنان في نفوس الأهالي في ظل عدم انتشار الجيش في المنطقة مما أثار موجة نزوح عن بعض القرى الحدودية. وسُجلت اشتباكات في قرية مركبا الحدودية في القطاع الاوسط سقط ضحيتها شهيدان من حزب الله في اشتباكات مع عناصر من حركة أمل لخلاف حصل بين عناصرهما على تعليق صور (15–2000/7/16).

إزاء التطورات في الجنوب اكتفت الدولة اللبنانية بمواقف رمزية مثل قيام كبار المسؤولين الرسميين بجولة على المناطق المحررة، وانعقاد الهيئة العامة لمجلس النواب في بنت جبيل وهي أكبر التجمعات السكانية الحدودية وقد جاء هذا الاجتماع بعد يومين على انعقاد الكنيست الاسرائيلي في مستوطنة كريات شمونة، واجتماع اللجنة الوزارية لشؤون الجنوب في النبطية، إضافة إلى توجيه الحكومة دعوة إلى الدول الشقيقة من أجل تقديم المساعدات اللازمة لاعادة إعمار الجنوب.

وأدى التريث إلى فرملة مرحلية للمساعدات الدولية إلى لبنان، فلم ينعقد مؤتمر الدول المانحة إلا بالتزامن مع بداية نشر قوات الطوارئ الدولية العاملة في الجنوب وتوسيع مهمتها.

في منتصف حزيران 2000 شكّل مجلس الوزراء قوة أمنية مشتركة تضم نحو ألف عنصر نصفهم من الجيش لمعاونة قوى الأمن الداخلي في ضبط الأمن في المناطق الجنوبية المحررة. وتقرر أن تكون هذه القوة مرتبطة بوزارة الداخلية للمحافظة على الأمن الداخلي في تلك المناطق. مما يُشير إلى العودة إلى العمل بمبدأ الأمن بالتراضي الذي طالما خبره اللبنانيون بتجاربه ونتائجه المخيّبة.

ورغم كل الاسباب الموجبة والملحة لارسال القوى الأمنية إلى الجنوب بعد استعادة الأراضي اللبنانية وحدتها، والحاجة إلى المحافظة على الأمن والسلم الأهلي في المناطق المحررة اسوة بسائر المناطق، فإن الشكل الذي اتخذه قرار إنزال القوى الامنية (وليس مبدأ فرض الأمن واحترام النظام بواسطة القوى الأمنية والعسكرية)، إضافةً إلى السوابق التاريخية لا يشجعان على اعتماد حلٍ مماثل ، أي الأمن بالتراضي، لماذا؟

عام 1975 اعتُمدت طريقة لإخماد الحرب الداخلية قضت بتعزيز قوى الأمن الداخلي عن طريق مدها بعناصر من الجيش بعد إلباسها بزات عسكرية لقوى الأمن ودهن آلياتها بألوان آليات الدرك. وعلى الرغم من أنه تمّ وضع حوالى 400 جندي مع المصفحات تحت تصرّف وزارة الداخلية، إلا أنه لم يكن لهم سوى دور رمزي من دون أي مهمة للتدخل. كان أقصى ما سمحت به الحكومة هو الاستعانة بالجيش كقوة تابعة أو ملحقة بقوى الأمن الداخلي، لأن هذه القوى لم تكن مجهزة على الصعيد القتالي لحفظ السلم. أصاب هذا النهج مساً بمعنويات الجيش وساهم في الإساءة إلى كرامة المؤسسة العسكرية.

إذا قورن الوضع عام 1975 بالوضع المستجد عام 2000، يمكن استخلاص سؤال مفاده: هل يتعلّم اللبنانيون من التاريخ أم يستمرون في التعلّم في التاريخ؟ في الجنوب لم يحدث الانسحاب الاسرائيلي المفاجئ اضطرابات ذات طابع طائفي في المناطق المحررة، رغم ارتباك السلطة في التعاطي مع مسألة الأمن في الجنوب. تكمن المفارقة الكبرى في عدم التجانس بين نسبة الموارد المخصصة للدفاع والدور المعطى للجيش.

سادساً– الشائعات، المناعة النفسية والطمأنة: خلال حرب السنتين جرى التوصل إلى 57 اتفاق لوقف النار لتعود المعارك بعد كل إتفاق إلى الاحتدام نتيجة ردات فعل غالباً ما تكون مستندة على شائعات وأفعال مضللة. لعبت الشائعة طوال مراحل التاريخ اللبناني دوراً في إثارة الحروب وتغذيتها حتى أن "حرب الشائعات" كانت عنواناً لمراحل عدة في لبنان. وهي اعتمدت بعد انتهاء الحروب في الحوادث الأخيرة (مطلع عام 2000) التي وقعت في الشمال وبيروت عندما فوجئ اللبنانيون بمجموعات تريد عودة الأوضاع الأمنية إلى الوراء بعدما كانوا اعتقدوا انهم ودعوا إلى غير رجعة مشاهد الحرب والتفجير والجثث.

لم يعد خافياً على احد مدى تأثير الشائعات والسرعة الكبيرة التي تنتشر بها في الاوساط الشعبية التي تصدقها وتتصرّف أو تتخذ مواقفها على أساسها بسبب حالة الضعف العامة في الازمات وميل الإنسان إلى كل ما هو "إثارة وتشويق"، وذلك إلى حد التأثير على العقول. يستتبع ذلك حروباً وازمات تنتجها ردات فعل على هذه الشائعات.

ان طرح الموضوع في المراحل اللاحقة لانتهاء الحرب في لبنان يهدف إلى إعادة قراءة ردات الشارع اللبناني على احداث مشابهة لأحداث عام 1975. ففي الأفعال تشابه بين مرحلتي الحرب والسلم: قذائف، جثث، لعب على الوتر الطائفي، الخوف من متفجرة أو رصاصة طائشة، فالأمر نفسه بالنسبة إلى بعض الشائعات التي رافقت أحداث 2000 مثل البلاغات الكاذبة عن سيارة مشبوهة... الخ. إضافة إلى الشائعات السياسية التي تُرمى في الأوساط الشعبية بشكل تعطي كل طائفة أو منطقة شائعة "على قياسها" تتلاءم وأفكارها وطروحاتها. فالشائعة السياسية التي تسري في الشمال تختلف عن تلك التي في جبل لبنان مثلاً، وما يُعمم بين المسيحيين يختلف عنه في اوساط المسلمين.

الأفعال في حوادث عام 2000 مشابهة للأفعال التي سبقت الحرب أو رافقتها، إلا أن ردات فعل اللبناني بإزائها اختلفت هذه المرّة ولم تعطِ المجال لفتنة جديدة بين الطوائف اللبنانية أو حتى النتائج المرجوة لدى العابثين بالأمن، لأن اللبنانيين الذين عانوا ويلات الحروب لم يظهروا استعداداً لعودة لبنان مجدداً ساحة حرب أو ساحة لصراعات "من اجل الآخرين".

من هنا ركزت وسائل الإعلام على مواقف وردود فعل المجتمع المدني على محاولات إعادة إشعال الفتن التي جاءت بإجماع لافت مؤيدة لتدخل الجيش بخلاف الحالات السابقة. وما تبيّن من خلال ردود فعل اللبنانيين شعباً وقيادات حزبية، أن ثمة اختماراً لفكرة الدولة التي باتت راسخة في الاذهان وهي دليل على الاتعاظ من المآسي التي مرّ بها لبنان. وجاء في تأكيد لرئيس اللجنة النيابية للدفاع والأمن والداخلية اللواء سامي الخطيب بعد مناقشة اللجنة للحوادث الأمنية في الضنية وبيروت ان "الشائعات والتأويلات التي حاولت تخريب البلد اصطدمت بمناعة وهي أهم مكسب كسبه شعبنا ضد كل الإشاعات والتأويلات التي كانت واحدة منها تُشعل حرباً طويلة"[166].

هل الشعب اللبناني محصن نفسياً بما فيه الكفاية لمواجهة الشائعات الهادفة إلى إعادة انتاج الفتن؟ ان استمرار الرواسب الطائفية في نفوس اللبنانيين لا بد أن تشكّل عاملاً سلبياً في مواجهة "الشائعات المغرضة". هذه الشائعات خطيرة عندما تسري في مجتمع ما فتحدث رد فعل سلبي وليس فعلاً عقلانياً. انها تنمو أكثر لدى الاشخاص الذين يشعرون بعدم ثقة بالنفس وبالخوف وبنقص في الإرادة. أتاحت طبيعة المجتمع اللبناني تغذية الشعور بالخوف لدى المواطن اللبناني. ورصد خلال الحرب ظهور سياسات قائمة على الخوف والتخويف يستغلها البعض ويتلاعب فيها بغية تغذية النزاع. والمعروف أنه حتى في بلد توصل إلى درجة عالية من الإندماج، لا بد من أن تشكل إثارة المخاوف فيه عامل عدم استقرار لأن الإنسان حتى المعتدل سيعود بلا ريب إلى غرائزه عندما يُثار لديه شعور الخوف.

---

[166]. **النهار**، 2000/1/7، ص 3.

ما الذي يضمن في المستقبل عدم ظهور شائعات أو حصول تهجير جديد؟ التجربة اللبنانية غنية وأليمة في آن. لقد استُغلت الشائعات والخوف والتخويف لحصول تهجير. أظهرت هذه التقنيات انها لم تكن صادرة دائماً من الطائفة الاخرى، بل من ضمن الطائفة نفسها، ولأهداف تهجيرية.اقتضى التوسع في هذا الفصل من أجل دراسة سبل تحقيق مناعة المجتمع تجاه هذا التقنيات. ولهذا السبب كان الرئيس رياض الصلح يردد باستمرار كلمة "طمأنة" التي اعتبرها البعض، للاسف، نوعاً من البلاغة الكلامية والأدب في حين انها ذات معنى سياسي وحتى دستوري ولها محتوى في الثقافة المدنية[167].

***

المقصود بالطمأنة هو عدم إثارة المخاوف لدى كل الطوائف في لبنان حول مواقعها في السلطة ودورها ومشاركتها فيها. وليس جديداً القول ان كل طائفة تخاف على مصيرها وتخاف من الآخر لكنها لا تُجاهر بذلك في العلن. يحدد المؤرخ كمال الصليبي "معاقل العنف" قديماً في لبنان و"حصونها الاساسية في الارياف" كما و"في المدن الساحلية حيث برز شعور فئة من اللبنانيين "بعدم الطمأنة حيال وضعهم السياسي الجديد". ويؤكد أنه منذ اواخر الثلاثينات بدأ "المسلمون السنّة والمسيحيون بمواجهة بعضهم بعضاً بعصابات منظمة". ويستخلص الصليبي أن صدامات الشوارع القليلة تلك التي حصلت بين الطرفين "لم تكن ربما يومها خطيرة، ولكنها لم تكن إلا أول الغيث"[168].

لا يمكن المضي في مشروع السلم الأهلي الدائم وتحصينه من دون اعتماد استراتيجية "تطيمن" هي من مسؤولية القيادات السياسية والدينية، على عكس ما حصل اوائل السبعينات حيث سادت استراتيجية التخويف وعدم التطمين، وكذلك من خلال تربية مجتمعية تنمي الثقة بالنفس والوعي لدى اللبنانيين وبخاصةٍ ضرورة التحقق من صحة الخبر وعدم الإنجراف وراء الإشاعات. ثمة معالجات ينبغي اعتمادها لخلق مناعة لدى الشعب تجاه الشائعات. لكن التربية وحدها غير كافية بمعزل عن وجود قيادات وسياسيين من طينة رياض الصلح وبشارة الخوري وفؤاد شهاب[169]. وللأسف فإن بعض المسؤولين في لبنان اليوم ليسوا على مستوى المرحلة.

ان عدم وعي مخاطر سياسات الخوف والتخويف، واستغلال هذا الخوف، يؤدي حتماً إلى نسف كل الجهود في مجال الحوار الإسلامي – المسيحي، ويهدد بانهيار كل التجارب التاريخية الإيجابية.

سابعاً– كيف يقاوم اللبنانيون التطييف؟ هل لبنان هو بالفعل محصن ضد حملات التعبئة والشحن الطائفي انطلاقاً من أحداث ووقائع عام 2001 في علاقتها بالسلم الأهلي الدائم؟ ما هي أبرز أشكال التطييف،

---

[167]. انطوان مسرّة في تحقيق صحافي لرمزة عساف، "الشائعة السياسية احدى تقنيات الحرب المستعادة"، **نداء الوطن**، 2000/1/7، ص 3.

[168]. كمال الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة (الكيان اللبناني بين التصوّر والواقع)**، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة نوفل، بيروت، 1990، 312 ص، ص 227–228.

[169]. وضاح شرارة، "أشجع رجل سياسي عربي قدّم رابطة الدولة الوطنية على العصبية الأهلية (رياض الصلح)"، و"حداثة سياسية توفّر على أصحابها الحروب الأهلية وجموح العامة"، **الحياة**، 11 و1991/8/12.

ومقاومة اللبنانيين لها؟ تُشكّل إعمال الرصد المستمر حول العيش المشترك، إطاراً لبحث واستشراف مسار السلم الاهلي في لبنان، استناداً إلى أكثر من 140 مؤشراً للعيش المشترك، أي مجموعة المعطيات الكمية والنوعية التي يمكن من خلالها تحديد مدى تراجع أو تقدم مناعة العيش المشترك في لبنان. توزعت الوقائع والمؤشرات على ثلاثة محاور كبرى هي:

1. النظام الدستوري والمواثيق والحكم: لم تظهر مطالبة بإحصاءات طائفية، بل ظهر تقدم في هذا المجال عبر التأكيد على الثوابت الميثاقية التي نصت عليها وثيقة الوفاق الوطني. وتعتبر قاعدة المناصفة المعتمدة في لبنان في تشكيل الحكومات والمجلس النيابي ووظائف الفئة الاولى في الادارة والجيش وتخصيص المال العام، بأنها تعبير عن التضامن الوطني بين الطوائف. انها تشكل في الوقت نفسه ضمانة لحماية الأقليات من مخاطر العزل، وكسباً لمشاركتها. وهذه قاعدة تلهمها حكمة سياسية وتجارب تاريخية غنية بشرط قراءتها دون أفكار مسبقة أو عقدة خوف.

رداً على محاولات تحريف مفهوم النظام اللبناني، أوضح محمد السماك روحية اتفاق الطائف بشكل لا لبس فيه، وكتب ان "لبنان يكون دولة للمسيحيين والمسلمين معاً أو لا يكون. فلا لبنان من دون مسيحيين ولا لبنان من دون مسلمين، وهو لا يمكن أن يكون دولة مسيحية أو دولة إسلامية. وهذا ركن ثابت في الكيان اللبناني(...). من هنا أهمية ما ورد في اتفاق الطائف من انه بصرف النظر عن أي متغيرات في الديموغرافيا الطوائفية، فإن المناصفة في كل من مجلس النواب وفي الحكومة هي ركن ثابت أيضاً من أركان الوفاق الوطني، وكذلك طائفية رئيس الجمهورية"[170].

لكن في المقابل، بالنسبة لمدى شعور المواطنين بالتوازن وعدم الهيمنة أو الغبن، فإضافةً إلى رواسب الماضي، ظهرت مطالب جديدة منذ تشكيل الحكومة في تشرين الثاني 2000 التي تألفت من 30 وزيراً بينهم وزير أرمني واحد بدلاً من اثنين عملاً بسوابق تعود إلى كوتا تأليف الحكومات في عهد الرئيس الياس الهراوي (1989–1998). حيال هذا الواقع، طالب حزب الطاشناق، الممثل للغالبية الأرمنية في لبنان، بتعيين وزير أرمني ثانٍ[171].

حلّت ذكرى 13 نيسان عام 2001 وسط إنقسامات وتشنجات بين السياسيين حول قضية الوجود العسكري السوري في لبنان. وجاءت "الهدية الملغومة" التي سبقت ذكرى حرب 1975 بيومين، وانفجرت في بخشتيه بأقرباء نائب الكتلة الجنبلاطية أكرم شهيب (4/11)، لتعيد تذكير اللبنانيين بأهوال الحرب، ووصفها وزير الإعلام غازي العريضي بأنها "رسالة ارهابية". صدرت مواقف داعية للتضامن ونبذ التطرف والانقسام. وأكد القضاء اللبناني وجود "دوافع شخصية" وراء المتفجرة. ووقع عدد من الاغتيالات السياسية استهدفت حصراً قيادات فلسطينية داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي تعتبر جزراً أمنية لا سلطة للدولة اللبنانية عليها. ووقعت أحياناً اشتباكات بين المنظمات الفلسطينية داخل معاقلها في هذه المخيمات أسفرت عن سقوط ضحايا.

وعلى صعيد التمثيل الشعبي، أسفرت نتائج الانتخابات النيابية التي جرت صيف عام 2000، وما سبقها من حملات ومواقف، عن بروز تيار لبناني من جميع الطوائف، مطالب بتطبيق وثيقة الوفاق الوطني

---

[170]. **المستقبل**، 2001/7/21، ص 2.

[171]. تراجع صحف 2001/2/21.

لجهة إعادة انتشار الجيش السوري في لبنان. انتقل النقاش حول هذا الموضوع إلى البرلمان المنبثق حديثاً من هذه الانتخابات في دورته التي انعقدت في تشرين الأول 2000. ثم تجدد النقاش في المجلس النيابي في أولى جلسات بداية عقده الأول في النصف الثاني من آذار 2001 وكانت حصليته: تبني الزعيم الدرزي وليد جنبلاط مطالب المسيحيين الرئيسية، ووجه بتهديد على موقفه هذا. إطلاق دعوة الرئيس عمر كرامي إلى عقد مؤتمر وطني. وموقف الصمت الذي إلتزمه عرّاب وثيقة الوفاق الوطني الرئيس حسين الحسيني تعبيراً عن تأييده تطبيق الوثيقة. تقاطعت هذه المواقف مع إجماع النواب البير مخيبر ونسيب لحود وبطرس حرب على ضرورة تطبيق ميثاق الطائف وتصحيح العلاقات اللبنانية – السورية. وفي الواقع، فإن الوجود المادي للجيش السوري ليس هو ما يجرح اللبنانيين في كرامتهم، بل ان ربط هذا الوجود بمسألة المحافظة على السلم الأهلي الدائم بين اللبنانيين يعتبر ضربة لمعنويات كل القوى اللبنانية التي رفضت الحرب، وقاومت منظومتها، وصمدت في وجه محاولات التقسيم التي تصدت لها أيضاً سوريا ببسالة ومن منطلقات قومية واستراتيجية، على ما كانت تؤكد دائماً.

منذ انتهاء الحروب في لبنان عام 1990 وانطلاق مسيرة السلم الأهلي، اجتازت البلاد مرحلة نقاهة وإعادة إعمار على مختلف المستويات حتى عام 1999. ولكن في عامي، 2000 و2001، دخل لبنان في وضع إذا استمر تفاقمه يُخشى أن يهدد بإعادة انتاج تجارب الحروب الماضية.

منذ انسحاب اسرائيل من الجنوب في ايار 2000، ظهر شعور بالنشوة لدى ابناء طوائف لبنانية، وبخاصة في أوساط بعض الشيعة، وهم غالبية المقاومة أو "حزب الله". وفي الوقت نفسه برزت مخاوف من حصول عمليات انتقامية لدى العديد من اللبنانيين الذين كانوا تحت سيطرة الاحتلال الاسرائيلي طيلة 22 سنة، وتعاملوا معه أو مع ادواته المحلية في ميليشيات "جيش لبنان الجنوبي" سواء كان هذا التعامل تم بفعل الإكراه أو من دونه. ورغم حوادث متفرقة، فإن انضباطية المقاومة وحركة "أمل" والشيعة عموماً إبان الانسحاب الاسرائيلي، فوتت على اسرائيل ما كانت تخطط له من وراء تعجيل انسحابها قبل الموعد المحدد في السابع من تموز، أملاً بحصول فوضى واقتتال داخلي بين اللبنانيين يريحها من عمليات المقاومة ويؤدي إلى حالة تقسيمية في الجنوب.

ترافقت لحظة النشوة مع قيام بعض الشيعة من المقاومة بحركات في الشارع وفي السياسة، اتخذت مؤشراً على استعمال وسائل الخوف والتخويف: من استعراض غنائم الحرب في مناطق مسيحية، إلى رفع مستوى العرض في عاشوراء مصحوباً بخطاب سياسي، في لحظة تقابلية مع خطاب سياسي مسيحي إثر عودة البطريرك صفير من رحلته إلى الولايات المتحدة وكندا، مما أضفى طابعاً تعبوياً على الخطابين.

المتمعن في واقع الامور يمكن له ان يخاف على الشيعة من بعض توتراتهم وبعض تعبيراتهم عن توترهم، أكثر مما يخاف منهم على لبنان الكيان، الذي يحلو للبعض من الشيعة وغير الشيعة، لا من الشيعة وحدهم، باعتباره عابراً ومؤقتاً وغير نهائي وغير متبلور. وإذا ما اردنا ان نقرأ التوجه الشيعي ومؤشراته، فلا بد من أن نقرأ جذوره ومكوناته، في العقل الشيعي الراعي، أي العقل المرجعي الحريص على ان لا تكون الدولة الوطنية استقالة من الهموم العامة، ولا تكون الهموم الاسلامية أو العربية العامة إلغاء للانتماء الوطني أو اعفاء للذات من الوظيفة الوطنية.

جاءت بعض المواقف حول إدراك طبيعة النظام اللبناني معبّرة عن توافق عام على المبادئ الواردة في مقدمة الدستور اللبناني. في هذا السياق، أكد رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الاعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين، قبيل وفاته بشهر، تخليه عن مشروع "الديمقراطية العددية"[172]. مضيفاً بالنسبة إلى سوريا ولبنان، والكلام هو للإمام شمس الدين: "قلت وأكرر ان لبنان خارج أي صيغة من الوحدة إلى أبد الآبدين، ولو تكونت جمهورية عربية من طنجة إلى عدن، لبنان الدولة العربية الثانية، سيبقى دولة عربية اخرى. لا وحدة. فطبيعة الاجتماع اللبناني تقتضي ذلك وفائدة العرب تقتضي ذلك أيضاً. لبنان هذه الدولة العربية في اجتماعه المدني، وثمة خصوصية تجعل من الأفضل له ولكل المحيط العربي والاسلامي أن يبقى جمهورية مستقلة ذات سيادة غير متحدة مع أحد، تتعاون مع الكل من دون أن يذوب كيانها مع أحد"[173].

في عام 2001 تواصل استخدام وسائل الخوف والتخويف، وتفشي ايديولوجيا العنف: قامت تظاهرات لأهداف عير سلمية، منذرة بوقوع مشاكل عنف جديدة، وسط بيروت، رفع خلالها المتظاهرون عصياً وسواطير ومسدسات في شكل ظاهر[174]، ونقلت صورها عبر وسائل الاعلام. وأُطلقت تهديدات علنية بمضايقة أبناء طوائف معينة في الشمال وقطع الطرق، للضغط على البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير وحمله على تغيير مواقفه اللبنانية المطالبة بانسحاب الجيش السوري. واقترنت الحملة التي استهدفت صفير في عكار بتظاهرة نظمت ضده[175]. ولم تفتح تحقيقات في هذه القضية لمعرفة حقيقة دوافع التحريض وإثارة النعرات. رغم توفر نصوص قانونية في لبنان لملاحقة المحرضين الطائفيين، تطبق فقط على الكتاب والصحافيين دون مثيري الحساسيات أنفسهم من سياسيين ورجال دين الذين هم غالباً محصنون وغير خاضعين للعدالة، فإن رئيس الحكومة رفيق الحريري اعلن أن حكومته تحضر قانوناً يحظر إثارة النعرات الطائفية[176]، ولكن بعد مرور عدة أشهر على هذا الإعلان لم يعد أحد لا في الحكومة ولا في المجلس يتحدث عن الموضوع.

لم يقتصر الترهيب على رجال دين من طائفة معينة، بل طالت الممارسات مسؤولين روحيين لدى طوائف أخرى. تعرض احد المشايخ المسلمين، هو الشيخ حيدر المولى، لمحاولة اعتداء بالضرب في حسينية النبطية على أيدي شبان حزبيين بسبب مواقفه الفقهية من حز الرؤوس في عاشوراء (6 نيسان).

يبدو أن أوضاع البلد وذهنيات البعض وغياب سيادة القانون ومدى فاعلية الأمن في صورة عامة، كلها عوامل تغري يومياً العديد من المواطنين على اللجوء إلى العنف تحصيلاً لحق أو رداً لتهجم أو ظلم، أو لمجرّد التشفي والانتقام.

---

[172]. **النهار**، 2000/12/7، ص 5، تراجع وقائع مقابلة مع الامام الشيخ محمد مهدي شمس الدين أجراها مراسل النهار في باريس جورج ساسين.

[173]. المرجع نفسه.

[174]. تراجع صحف 2001/4/10.

[175]. تراجع صحف 2001/4/28.

[176]. **الشرق**، 14 و2001/4/15، ص 1.

حصل سنة 2001 مزيد من العمليات الانتقامية موجهة من لبنانيين ضد لبنانيين في عدد من بلدات وقرى الجنوب المحرر، بينها حولا وميس الجبل ومرجعيون وكفركلا، حيث ظهرت موجة من الاعتداءات استهدفت ممتلكات متعاملين سابقين مع الاحتلال الاسرائيلي وميليشيا "جيش لبنان الجنوبي": في 15 أيار 2001 بثت "المؤسسة اللبنانية للإرسال" في نشرتها الإخبارية المسائية أنه منذ 26 آذار الماضي ولتاريخه تعرضت ممتلكات 8 أشخاص من عناصر ميليشيا "جيش لبنان الجنوبي" أو تخص أفراد عائلاتهم للاعتداء بالتفجير أو الحرق رغم تنفيذهم لأحكام العقوبات الصادرة عن المحكمة العسكرية. وأوردت الصحف اللبنانية الصادرة بعد هذا التاريخ أخبار حوادث انتقام عديدة وقعت من حرق أو تفجير سيارات، ومنازل وإطلاق نار على بعض العناصر السابقة بلغت أوجها في العثور على أحدهم جثة متحللة وهو حسين علي ضاهر (69 عاماً) من لبايا البقاعية، بعد اختفائه بثلاثة أسابيع من بلدة كفركلا حيث كان مقيماً. لكن الطبيب الشرعي أكد ان الوفاة نتجت من نوبة قلبية. وترافقت الاعتداءات مع بيانات تنذر العناصر السابقة في "الجنوبي" بوجوب مغادرة قراهم تحت طائلة التصفية الجسدية، وتحظر على الخارجين من السجن العودة إليها لأن مصيراً قاتماً ينتظرهم[177].

رداً على هذه الاستفزازات، قام وفد من مشايخ الطائفة الدرزية برئاسة الشيخ فندي شجاع بمراجعة مسؤول منطقة الجنوب في "حزب الله" الشيخ نبيل قاووق في قضية التوترات. لكن المسؤول الحزبي اشتكى من "تساهل في الأحكام التي صدرت بحق من" اعتبرهم انهم "خانوا وطنهم". وفي المقابل ناشد رئيس الوفد الشيخ شجاع "كل من له أي اعتراض على المتعاملين السابقين مع الميليشيات الحدودية بعد تنفيذهم الأحكام القضائية الصادرة بحقهم بأن يعرض شكواه أمام القضاء، لأن الانتقامات والاستفزازات تسيء إلى الوحدة والتماسك الداخليين"[178].

من جهتها اعتقلت أجهزة الأمن سبعة اشخاص، ادعي على أربعة منهم بتهمة التخريب وصدرت أحكام بالحبس ضدهم لمدة تتراوح بين 3 و6 أشهر.

تحت عنوان "ارفعوا الظلم عن الناس" كتب الصحافي في "النهار" بهجت جابر مقالاً انتقد فيه عمليات الانتقام التي تستهدف الأبرياء في الجنوب المحرر[179]. وقال: "تكاد العدالة في لبنان تتحول عدالتين، عدالة تحكم بإسم القضاء العسكري وبالعدل والنزاهة والضمير، وتصدر أحكامها في دفعات متتالية منذ أكثر من ستة أشهر في حق المتهمين بالتعامل مع العدو الاسرائيلي عبر ميليشيا "جيش لبنان الجنوبي"، حتى قارب عدد المحالين على القضاء العسكري حتى الآن نحو خمسة آلاف متعامل أو من يشتبه بعلاقاتهم باسرائيل وانطوان لحد أو الذين كانوا قد دخلوا بلاد العدو بقصد الارتزاق طوال ربع قرن مرغمين تحت ضائقة الفقر والبطالة والعوز، وعدالة اخرى تلاحق الأبرياء. المحكمة تقوم بواجباتها كاملة وتعقد جلسات تمتد أحياناً من التاسعة صباحاً حتى الرابعة فجراً وتحاكم المتهمين وجاهياً والفارين غيابياً وتصدر أحكامها بالإدانة أو بالبراءة وذلك بحسب اقتناعها وتقديرها للأدلة والقرائن في آلاف الدعاوى المرسلة إليها من ألاجهزة الأمنية. وحتى الآن

---

[177]. تراجع صحف 2001/4/24.

[178] . تراجع صحف 2001/5/15.

[179]. **النهار**، 2001/4/24.

حاكمت المحكمة العسكرية برئاسة العميد ماهر صفي الدين أكثر من أربعة آلاف متهم، فحكمت على البعض بالإعدام بعد ثبوت ضلوعهم في التعامل مع اسرائيل وتقديم العون إليها والمعلومات عن تحركات المقاومة وأماكن وجودها. وتفاوتت بقية الأحكام بين الاشغال الشاقة من 15 سنة إلى ثلاث سنين والبراءة لعدم كفاية الدليل. وأنزلت المحكمة بالمحكومين الذين دانتهم بالغرامات المالية التي تجاوزت حتى الآن 300 مليون ليرة. إذاً القضاء العسكري أظهر مقدرة كبيرة في هذه المحاكمات التاريخية وأصدر آلاف الأحكام العادلة. وبات من واجب الدولة عبر أجهزتها الأمنية تأمين الحماية للأبرياء الذين أُطلقوا بعد ثبوت براءة كل منهم. ولكن هؤلاء الأبرياء باتوا يتعرضون الآن لأعنف عمليات الانتقام والتشفي بحرق منازلهم أو نسفها أو إحراق سياراتهم أو خطفهم على أيدي أشخاص لم يتوصل التحقيق إلى معرفتهم، إضافة إلى أن العديد من الموقوفين في سجن رومية والذين جرّمتهم المحكمة العسكرية تتعرض ممتلكاتهم من منازل وسيارات في القرى الجنوبية للحرق والنسف والتدمير. (...) سمعت عجوزاً في حاصبيا تقول "هذه ليست حرب تحرير انها حرب تفقير". فهل تحزم الدولة أمرها وتفرض وجودها في الجنوب حيث تنتهك حقوق الإنسان وحيث تتعرض الكرامة للنسف والحرق والتدمير؟ هل يجوز ألا تحمي الدولة الأبرياء وترفع الظلم عنهم؟ وإلى أين نحن سائرون".

يُشار إلى ان عقوبة الإبعاد التي حُكم بها على العديد من المتعاملين السابقين في الجنوب، بمنعهم من العودة إلى قراهم تُمثل مفهوماً عثمانياً يتنافى مع مبادئ حقوق الإنسان. وكان من الأفضل ربما تنظيم المصالحات والعودة إلى القرى على غرار ما حصل مع مهجري حرب الجبل.

لا يزال السلاح منتشراً في لبنان بين أيدي نسبة مرتفعة من المواطنين بصرف نظر من الدولة وسلطاتها. ويثبت ذلك إحجامها عن جمع السلاح بعد انتهاء الحرب قبل أكثر من عشر سنوات أو ربما عجزها عن ذلك. والأمران خطيران لأنهما يعنيان أن الحرب لم تنته بعد، وأن اشتعالها ينتظر قراراً كبيراً باعتبار أن البارود والنار موجودان. ومنها أيضاً استمرار وجود عدد من الجزر الأمنية اللبنانية وغير اللبنانية. و"قياديو" هذه الجزر يطبقون "قوانينهم وأنظمتهم" على أنفسهم وعلى الذين خارج "معاقلهم". وهذا التطبيق ترافقه أحياناً ممارسات جرمية لا يمكن مكافحتها بالتسامح. ونسبة كبيرة من الناس لا يسودهم اقتناع بأن القضاء مستقل ومنزه عن الأغراض والتدخلات والنفوذ. وما يعزز عدم القناعة الكلام الذي يسمعونه من قضاة ومحامين ومتقاضين حول مضايقة منافسيهم بواسطة القضاء. فضلاً عن استمرار غياب دولة المؤسسات والقانون رغم كثرة الكلام عليها. ولا يُسأل المسؤولون والسياسيون وحدهم عن هذا الغياب، بل يُسأل أيضاً الشعب.

أسلحة صغيرة ومشكلات كبيرة: لمناسبة انعقاد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، في الفترة ما بين 10 –20 تموز في نيويورك 2001، كتب الأمين العام للامم المتحدة كوفي انان مقالاً تحت عنوان "اسلحة صغيرة ومشكلات كبيرة" توجه فيه إلى الرأي العام العالمي. ومما جاء في نص الرسالة الذي نشرت "النهار" نسخة منها مترجمة إلى العربية: "ان الاسلحة الصغيرة تعتبر تهديداً للسلم والتنمية والديمقراطية وحقوق الانسان"، مضيفاً بأن "لهذه ضلعاً في أكثر من 1000 حالة وفاة تحدث يومياً في العالم، معظمها لنساء وأطفال"، بحسب المسح المستقل للأسلحة الصغيرة لعام 2001[180].

---

[180]. **النهار**، 2001/7/11، ص 1.

في مقابل هذه السلبيات، رصدت إيجابيات: تدخل رئيس الحكومة رفيق الحريري منددا بلغة التهديد التي أُطلقت بحق البطريرك. وسجل رئيس تحرير "السفير" الاستاذ طلال سلمان في مقال افتتاحي، بالتقدير الكثير مما صدر عن البطريرك بشأن وحدة اللبنانيين ونبذه التطرف الديني في المنطقة وتشبثه بالعيش المشترك. وتصدى النائب ياسين جابر (النبطية)، والنائب السابق حسن يتيم، لردود بعض رجال الدين في عكار على مواقف صفير. ونددت "ندوة العمل الوطني" برئاسة الدكتور سليم الحص بالتظاهرات المهددة بالعنف وغياب الدولة التي انتقدت موقفها معتبرة انه "من باب التساهل"[181]. وفي مواجهة دعوات مبرمجة للقيام بتظاهرات وتحركات تأخذ المنحى الطائفي، رفض "المرابطون" زج اسمهم في بيانات مدسوسة معتبرين "انها لا تمت لحركتهم بصلة[182]. ووقعت 43 جمعية على وثيقة "ضد الحرب المصطنعة" ترفض "اللغة المبرمجة" وتؤكد على ان مستقبل لبنان يرتبط بمناعة شعبه. ولكن هل الشعب اللبناني هو بالفعل محصن ضد حملات الشحن والتعبئة والتسييس؟

حصل في شهر حزيران 2001 انسحاب سوري جزئي من بيروت وبعض مناطق الجبل، وهو ما اصطلح على تسميته بإعادة انتشار القوات السورية. لم يربط الانسحاب بمسألة تطبيق اتفاق الطائف، والبيان الوحيد الذي صدر عن مديرية التوجيه توضيحاً للتحركات العسكرية على الطريق الرئيسية بين بيروت ودمشق لم يأت على ذكر الاتفاق المذكور. ولكن أياً تكن الاسباب المعلنة فإن هذه الخطوة أتت منسجمة مع وثيقة الوفاق الوطني.

2. التاريخ والذاكرة الجماعية: كان لبعض القوى في المجتمع المدني اللبناني طقوس رائدة في إحياء ذكرى شهداء الحرب. وقد شكّل الاحتفال الحاشد الذي أقامه الحزب التقدمي الاشتراكي في المختارة في الذكرى الرابعة والعشرين لاغتيال مؤسسه الزعيم الدرزي كمال جنبلاط نقطة تحول في طقوس الذاكرة. إذ خلت الكلمة التي ألقاها رئيس الحزب وليد جنبلاط من التعابير المألوفة في معظم المناسبات المشابهة لدى أكثر القوى السياسية في لبنان والتي غالباً ما تستعيد خطاب الحرب، تبرئة للذات وتخويناً للآخر. واللافت أن الكلمة جاءت تعبيراً عن توبة قومية جامعة عندما قال: "لم نكن في الاساس، في اية لحظة، نعتبر هذه الذكرى ذكرى حقد وانتقام أو ضغينة، لقد تجاوزنا الحدث، وانطلقنا من أجل تثبيت الرسالة اللبنانية الديمقراطية والإنسانية والعربية".

لكن نظرة بعض الأحزاب إلى الرموز الوطنية الجامعة استمرت مغشاة، لا قدرة لها على تغليب الوفاق بل على العكس سيطرت الخصومات التاريخية القديمة. وفي هذا السياق انتقد أحد الأحزاب العاملة في لبنان رجال الاستقلال معتبراً انهم "أخلّوا بالمسؤولية". جاء الانتقاد في بيان وزع على الصحافة لمناسبة إعلان انشاء مؤسسة باسم رئيس الوزراء السابق، أحد رجالات الاستقلال، رياض الصلح في ذكرى مرور خمسين عاماً على استشهاده. وحمل البيان على استعمال تعبير الشهادة الذي رأى انه يشكل "تشويهاً فاضحاً لحقيقة الشهادة"[183].

---

[181]. تراجع صحف 2001/4/13.

[182]. صحف 2001/4/10.

[183]. تراجع صحف 2001/7/21.

أطلقت اللجنة التحضيرية العمل في مركز أبحاث حول ذاكرة الحرب اللبنانية (1975–1990)، بندوة علمية نظمتها تحت عنوان: "ذاكرة الغد"، يومي الجمعة والسبت 30 و31 آذار 2001 في مبنى الامم المتحدة، الاسكوا. وهدفت الندوة إلى إثارة مسألة الذاكرة الجماعية للحرب وما يحيط بها من مشاكل يجري تجاهلها، ومحاولة تحديد طريقة التعامل مع ذلك الماضي على نحو يساعد اللبنانيين على تجاوزه.

أعلن رئيس المركز التربوي للبحوث والإنماء الدكتور نمر فريحة ان كتاب التاريخ الموحد سيكون جاهزاً في المكتبات مطلع السنة الدراسية 2001–2002 لصفوف الحلقتين الاولى والثانية من التعليم الاساسي، أي الصف الثاني حتى السادس الاساسي. ودعا المسؤولين عن المدارس والمؤسسات التربوية الرسمية والخاصة إلى إعداد لوائح الكتب المدرسية للسنة المقبلة، آخذين في الاعتبار توافر كتاب التاريخ الموحد بحسب المناهج الجديدة للصفوف المذكورة[184].

3. الدفاعات الوطنية والمجتمع المدني: في مجال السياسة الخارجية والنظرة إلى موضوع المقاومة. وبشأن العلاقة المثلى بين السلطتين التنفيذية والعسكرية الضامنة للديمقراطية وحقوق الإنسان، وبشأن العلاقات بين هاتين السلطتين والمنظمات الأمنية الاخرى على الاراضي اللبنانية. فإن تكن الحكومة تراقب القوات المسلّحة وقوى الأمن الداخلي على نحو فاعل، إلا أن الوضع يختلف مع فصائل في المقاومة الفلسطينية في المخيمات، الخارجة عن سيادة الحكومة، ومع منظمات أمنية لبنانية. وفي هذا السياق، أخرج الرئيس الحريري إلى العلن خلافه مع "حزب الله" حول موضوع المقاومة في الجنوب غداة عملية عسكرية نفذها الحزب في مزارع شبعا ضد القوات الإسرائيلية (3/16)، فأصدر مكتبه بياناً، قبل أن يعود الحريري نفسه إلى سحبه، ذكّر فيه بأنه "لا يجوز لفئة أن تنفرد بالمقاومة، وأن الانتصار الذي حققته المقاومة هو حصيلة للصمود الداخلي ولإرادة وطنية لبنانية شاملة عبّر عنها التفاف الشعب اللبناني بكل مستوياته حول المقاومة ورجالها وعملياتها". ويُشار إلى أن حركة المقاومة لم تفقد منطق وجودها العسكري، برغم فصل قضية استمرار احتلال مزارع شبعا عن تطبيق القرار 425 الصادر عن الامم المتحدة. ذلك لاعتبارات عدة أهمها: الطابع غير المنجز للإنسحاب الإسرائيلي (مع الاحتلال المتواصل لمزارع شبعا)، والإبقاء على حوالى عشرين معتقلاً لبنانياً في السجون الاسرائيلية، ورفض منح حق العودة للاجئين الفلسطينيين من لبنان التي تفرضها وثيقة الوفاق الوطني. هذه عوامل عديدة تدفع بـ"حزب الله" لإعطاء الأولوية لدوره العسكري والأمني في جنوب لبنان[185].

التنوع في الآراء قد يكون موجوداً بين ركني السلطة التنفيذية نفسها: رئيس الجمهورية من جهة الذي سبق ان أعلن رفضه إرسال الجيش إلى الحدود الجنوبية للحيلولة دون اعتباره حامياً لأمن الاسرائيليين. ورئيس الحكومة من جهة ثانية الذي يحبّذ عدم قيام عمليات مقاومة خشية تعريض المساعدات الدولية للبنان لأي تحفظ من جانب الدول المانحة التي قد تتذرع وراء احجامها باستمرار العمليات الحربية على الأرض

---

184. تراجع صحف 2001/7/7.

185. Marina Da Silva et Walid Charara, "Irrésistible ascension du Hezbollah", in *Manière de voir – Le Monde diplomatique (Atlas 2001 des conflits)*, no 55, janvier-février 2001, pp. 66-69; et Mahmoud Soueid, *Israël au Liban, la fin de trente ans d'occupation?,* publié par les éditions de la *Revue d'études palestiniennes*, Paris, 2000.

والخسائر الناجمة عنها. وهناك من جهة ثالثة المواطنون اللبنانيون الذين يعانون التحرشات والاستفزازات الاسرائيلية على الحدود ويطالبون ببدائل أمنية عن الجيش بعد إدراكهم حجم الضغوط التي تمنع جيشهم الوطني من الانتشار حتى الحدود. إذ طالب أهالي كفرشوبا القوة الدولية بإقامة مراكز ثابتة على امتداد الخط الأزرق، خلافاً لموقف "حزب الله" الذي رفض مطلع شباط 2001 استحداث مركز للكتيبة الهندية في محيط بركة كفرشوبا. وزار وفد من البلدة مقر قيادة الكتيبة الهندية في ابل السقي، وسلّم عريضة في هذا الصدد تحمل تواقيع عدة، إلى قائدها الكولونيل فيرماني الذي نقلها إلى القيادة الدولية في الناقورة. وجاء في العريضة: "تناشدكم تنفيذ ما نصت عليه القرارات الدولية التي حددت مهمات عملكم في الجنوب. ونطالبكم بإقامة مراكز ثابتة على طول الخط الازرق الموقت المحازي لبلدتنا، الأمر الذي يُشكل مصدر طمأنينة وحماية لنا من الاعتداءات الاسرائيلية لممتلكاتنا وأراضينا"[186].

وفي ما يتعلق بحدود تملّك الأجانب، صوت مجلس النواب هذه السنة على قانون يحصر عمليات تملّك الأجانب. ولكن صدر العديد من الأصوات التي اعتبرت أن القانون الذي أقره المجلس بضوابط ينطوي على "تمييز" بحق الفلسطينيين. فتقدم عشرة نواب بمراجعة للطعن بالقانون أمام المجلس الدستوري بهدف إعطاء الفلسطينيين حق تملّك عقارات. لكن المجلس رد الطعن معتبراً أن "من حق الدولة وضع القيود إذا كان التملّك متعارضاً ورفض التوطين"[187]. وبذلك أعلن القضاء الدستوري أن القانون جاء انسجاماً مع الثوابت الميثاقية الواردة في وثيقة الوفاق الوطني وتأكيداً لحق العودة ورفضاً للتوطين.

***

ثامناً– أحداث ووقائع عام 2002 في علاقتها بالسلم الأهلي الدائم في لبنان[*]: منذ ان قام البطريرك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير بزيارته التاريخية إلى الشوف التي كرست المصالحة بين الطائفتين المسيحية والدرزية، وإعلان الزعيم الدرزي وليد جنبلاط اثناء الاستقبال الحاشد الذي أعدّه لصفير في المختارة، أن "حرب الجبل ولّت إلى غير رجعة"[188]، توقفت المصالحات الوطنية بين الطوائف بفعل أحداث 7 آب وما استتبعها من اعتقالات وملاحقات. لكن سجّل عودة قسم كبير من عناصر ميليشيا "الجيش الجنوبي" السابق من المنفى الاسرائيلي الذي فروا إليه عام 2000 مع عائلاتهم حيث رجعوا في اواخر العام 2001 إلى قراهم في الجنوب دون ضجة أو اعتراض، واستمرت عودة مهجري حرب الجبل العام 1983 إلى قراهم ببطء.

تركت الملاحقات المنفذة ضد حوالى 150 شاباً، والتي استتبعت المصالحة الدرزية–المسيحية في الجبل، شكوكاً حول الأهداف الحقيقية لسلطة مركزية بدت كأنها منزعجة من الانفتاح والتلاقي وطي صفحة الحرب في الجبل. وكتب الوزير غسان سلامة معتبراً أن "البلاد في حاجة ماسة إلى مصالحات مجتمعية في العمق مثل التي ازهرت في الشوف وقراه. غير ان هناك من اعتبر نفسه متضرراً من حصولها، أو من سعى

---

[186]. تراجع صحف 2001/2/28.

[187]. الصحف اللبنانية بتاريخ 2001/5/11.

[*] تقرير سنوي يعدّه الباحث حول حالة المناعة اللبنانية والسلم الأهلي في لبنان، بالاستناد إلى الوقائع المتراكمة وتحليلها.

[188]. **السفير**، 2001/8/6، ص 4.

لتقزيم معانيها، أو من عمل على محاولة وأد بزوغ مثيلاتها في الشمال والجنوب والسهل، وهي مثيلات ضروريات"[189].

رصدت وقائع وأحداث أمنية خطيرة متعلقة بالسلم الأهلي بين آب 2001 وآب 2002 كشفت ان هناك من يريد إحياء الماضي الاليم بالعودة إلى "لبنان–الساحة" مما أدخل عناصر تعقيد وتراجع على الوضع اللبناني ولا سيما الأمني: بدءاً من اغتيال الوزير السابق الياس حبيقة مع ثلاثة من مرافقيه بانفجار سيارة ملغومة في الحازمية وهي الاولى ما بعد انتهاء الحرب تجري في منطقة تتمركز فيها أهم مقار الدولة والسلطة السياسية والأمنية (2002/1/24). واغتيال المسؤول الفلسطيني في "الجبهة الشعبية" جهاد احمد جبريل بعبوة ناسفة في سيارته، وتصفية الناشط في "القوات اللبنانية" رمزي عيراني بعد اختطافه في بيروت (5/21). ومقتل ثلاثة عسكريين من الجيش في صيدا على مدخل مخيّم عين الحلوة الذي يشكّل جزيرة أمنية تتحصن بـ"الأمن الذاتي" (7/12) وذلك بعد ثلاثة أعوام على اغتيال القضاة الاربعة في قصر العدل في صيدا. وجريمة قتل جماعي مروّعة في الاونيسكو أسفرت عن 8 قتلى في مركز صندوق المعلمين للمدارس الخاصة وأُعطيت تفسيرات مالية واخرى مثيرة للنعرات والحساسيات البغيضة بين الطوائف.

ورغم ان الاغتيالات تقع في أكثر المجتمعات المحصنة أمنياً، فإن وقوعها في لبنان أعاد إلى ذاكرة اللبنانيين أبشع صور لحرب استمرت زهاء 17 عاماً، وعاشوا لحظات رعب شكّل القتل والاغتيال أكثر الوسائل لتصفية الحسابات بين المتحاربين، والحل اليعقوبي الذي كانت تلجأ إليه القوى الخارجية المتورطة في الحرب لإشعال الفتن أو للتخلص من شخصيات تعوق مشاريعها في البلاد. ولكن لحسن الحظ ان اللبنانيين كشعب وقفوا بمختلف طوائفهم وميولهم السياسية موقفاً موحداً إزاء كل حلقة من حلقات هذا المسلسل في رفض الجريمة.

يمكن توزيع الوقائع والمؤشرات الاخرى على ثلاثة محاور كبرى هي: النظام الدستوري والمواثيق والحكم، التاريخ والذاكرة الجماعية، والدفاعات الوطنية والمجتمع المدني.

1. النظام الدستوري والمواثيق والحكم: حملت الوقائع المسجلة في "مرصد السلم الأهلي" مجموعة من المعطيات الكمية والنوعية مؤثرة سلباً أو إيجاباً في تقدم أو تراجع مناعة العيش المشترك. وأبرز تلك المعطيات:

1. مباشرة تنفيذ وثيقة الوفاق الوطني المتعلقة بالانسحابات: رغم ان انسحاب الجيش السوري الجزئي المنفذ في آذار 2002 هو الثاني المعلن عنه في أقل من عام (الأول أُعلن عنه في حزيران 2001)، إلا ان هذه المرة تمّ رُبطه في إطار استكمال تنفيذ وثيقة الوفاق الوطني في الطائف، ولقي ترحيباً وارتياحاً واسعين في مختلف الاوساط اللبنانية، خاصةً وانه جاء تنفيذاً لقرار يبدو انه اتخذ خلال القمة اللبنانية–السورية التي عقدت اثناء الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس السوري الدكتور بشار الاسد إلى لبنان بالاتفاق مع الرئيس اميل لحود، وهي زيارة شكّلت تطوراً في العلاقات اللبنانية–السورية مكرسة الاعتراف بلبنان دولة مستقلة.

---

[189]. غسان سلامة، "حفاظاً على المؤسسات والميثاق"، **النهار**، 2001/8/16، ص 1.

2. تأثير خلافات المسؤولين على العلاقات بين الطوائف: اعترى العلاقة بين الطوائف اللبنانية مؤثرات سلبية نجمت عن موجات متعاقبة من التوتر بين الرؤساء بسبب الخلافات والتباينات في المواقف ووجهات النظر بين المسؤولين، وتركيز وسائل الإعلام نشراتها وبرامجها السياسية والإخبارية على إبراز تلك التباينات، الأمر الذي ساهم في تراجع معنويات اللبنانيين بالنسبة لمستقبل الوفاق والثقة ببلدهم. وأدت الخلافات إلى تطييف المشكلات وتجريد السلطة من هيبتها واحترامها، وإلى تدهور مستوى لغة التخاطب السياسي بين المسؤولين، وتأخير في التعيينات هدد بشل عمل الإدارة وعرقلة ملء الشواغر في الوظائف العامة والمراكز الديبلوماسية والجامعية وخصخصة مرافق الخدمات العامة لا سيما قطاعات الهاتف الخليوي والكهرباء والمياه وغيرها. لكن مساعي التوفيق والتسوية لم تغب لترتيب الشؤون الداخلية بدليل تنامي تحركات للوسطاء في مختلف الاتجاهات لاطفاء نار الخلافات. غير ان نظام المشاركة في الحكم تحوّل بسبب صراع المسؤولين إلى نظام لـ"الترويكا" الرئاسية يختزل فيه المسؤولون القمميون سائر المؤسسات الدستورية على نقيض مع وثيقة الوفاق الوطني. وباتت القرارات الحكومية تتخذ احياناً خارج الأطر الرسمية حيث سجل عقد لقاءات بين الرؤساء لإدارة شؤون الدولة كانت تسبق الجلسات الكلاسيكية للحكومة وتجعل من اجتماع مجلس الوزراء مجرّد صورة شكلية.

3. محاولات للارتداد عن مكتسبات الوفاق الوطني: بدءاً من محاولة لتعديل احد بنود وثيقة الوفاق الوطني التي اتفق عليها النواب اللبنانيون في الطائف (1989) بإلغاء حق رؤساء الطوائف بالمراجعة امام المجلس الدستوري (2/13) الذي تكرّسه المادة 19 من الدستور، فتصدت الحكومة لهذا الاقتراح وتمّ سحبه من جدول اعمالها (8/9)، وصولاً إلى ظهور بوادر عجز في احدى المؤسسات الدستورية عن أداء دورها بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين، محولةً نفسها إلى جهاز رسمي وبيروقراطي مثل أي جهاز آخر تستعمل المال العام وتُدار وفقاً لرغبات السلطة واهوائها. فما بين آب 2001 وآب 2002، ورغم كل الطعون النيابية المقدمة، لم يُسجل للمجلس الدستوري سوى إبطال القانون المتضمن تعديل آلية التعيين في الفئتين الاولى والثانية من وظائف الملاك العام عن طريق تشكيل لجنة خاصة لهذا الغرض. ويعتبر تشكيل المجلس الدستوري مكسباً بحد ذاته، برهن الرعيل الأول من أعضائه عن احكام واجتهادات كانت مدرسة في الديموقراطية، اما التطوير فهو من مسؤولية المجلس نفسه والمتعاقبين على مناصبه. وفي هذا السياق تذكر الانتقادات العلنية التي وجّهت إلى المجلس من الرئيس حسين الحسيني، عرّاب وثيقة الوفاق الوطني، الذي أعلن أكثر من مرة انه لن يشارك في اي طعن بأي قانون يُرفع إلى المجلس "ما دام هذا هو وضعه" لافتاً إلى "عملية تهويل كبيرة يتعرض لها المجلس لتعطيل عمله" (2/12). وصدرت آراء قانونية مستقلة تخالف احكام المجلس الدستوري في رده الطعن النيابي بقانون الخليوي لعدم مخالفته الدستور، أبرزها قامت به "المؤسسة القانونية للتحكيم" الناشئة حديثاً لتهيئة الدراسات القانونية والتعليقات وإبداء الرأي من شخصيات مشهود لها في القضاء والمحاماة مارسوا مهنتهم مدة طويلة. وجاءت باكورة اعمال المؤسسة تعليقها على قرار المجلس الدستوري والذي قامت الصحف اللبنانية بنشره.

وما يقال عن موجب عدم تنكّر المؤسسات الدستورية لأصولها، يقال عن يوم 14 آب 2001 الذي اعتبرته الصحافة اللبنانية بأنه "يوم حزين في الحياة الديمقراطية في لبنان": مجلس النواب اللبناني يتراجع ويعدل قانون المحاكمات الجزائية. واعتبرت بعض الصحف ان مجلس النواب "ارتكب أكبر مخالفة لأصول

التشريع والقانون" لأنه عاد فصوّت، بغالبية 71 صوتاً، على تعديل كان رفضه قبل 12 يوماً فقط بعدم تعديل قانون المحاكمات الجزائية بإجماع 81 نائباً رغم رد رئيس الجمهورية له آنذاك. ودلالة التصويت بلغت ذروة المفارقات مع موقف رئيس الوزراء رفيق الحريري الذي سلّم بالموافقة عليه مكرهاً، وقال ذلك بالفم الملآن: "ان أحداً في البلد لا يتمنى ان يكون رئيساً للحكومة في هذا الجو". وأضاف: "ان التشريع لا يجيز تعديل قانون نشر في 2 آب ويجري تعديله في 13 من الشهر نفسه، لكن عدم التصويت سيخلق مشاكل في البلد نحن في غنى عنها في هذا الظرف بالذات لذلك سنمشي بالتعديل". واوضح الوزير والنائب مروان حماده بأن ما حصل يعتبر مؤشراً على ضعف الشفافية، ولا يولّد قناعة بعدم وجود ما يلزم الحكومة ومجلس النواب على "مسح تواقيعهم عن القانون" بحسب تعبيره.

4. إجماع المسؤولين والطوائف على التمسك بالثوابت الميثاقية ورفض التوطين: لمناسبة انعقاد القمة العربية في بيروت في اواخر آذار 2002، صدرت جملة مواقف تعيد تأكيد المبادئ الواردة في وثيقة الوفاق الوطني لجهة رفض التوطين. أعد المسؤولون الورقة اللبنانية الرسمية إلى الملوك والرؤساء العرب المجتمعين في بيروت، مطالبين منهم "التضامن مع الجمهورية اللبنانية" و"التأكيد على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم" (3/23). ودعا الأمين العام لـ"حزب الله" السيد حسن نصرالله إلى لقاء وطني لبناني لمواجهة التوطين حيث يبدو "المال العربي جاهزاً للتوطين، ولكن ليس لدعم الانتفاضة" (3/18). وتجاوبت الرابطة المارونية مع الدعوة معلنة تأييدها رفض التوطين (3/22).

5. استحضار ذهنية القمع في تعامل السلطة مع الحريات السياسية التي يكفلها الدستور: استمرت محاولات السلطة المركزية للضغط على الإعلام ومنع التجمعات والحد من الحريات العامة المصانة في الدستور، والتي تشكّل قاسماً مشتركاً بين اللبنانيين، في مقدمها حرية التعبير والمشاركة في الحياة السياسية، لا سيما للشباب اللبناني، فضلاً عن المنحى الذي تسلكه الدولة في مسارها نحو دولة الأمن، مما يولّد شعوراً بالكبت قد يؤدي إلى مزيد من التوترات. لكن رغم توفر مظاهر القمع السلطوي، فإن الأقلام المعارضة لم تغب في الصحف ولم يرتهب أصحابها من ممارسات أو حملات ترهيب أو تهديد. وسجل قيام تظاهرات محدودة، بخاصةٍ طالبية، سادها جو مسالم إلى أقصى الحدود، مما أظهر وجود مخاوف مبالغة لدى بعض المسؤولين. وافرج القضاء عن معظم الشباب الذين اقدمت القوى الأمنية على اعتقالهم في احداث 7 آب 2001، داحضاً المزاعم والتهم التي أُلصقت بالمتظاهرين. ولكن عدداً من المعارضين ما زال في السجن يقضي احكاماً توصف احياناً بأنها "سياسية أكثر منها قانونية". وتنمو أحياناً معارضة من داخل الحكومة للمنحى القمعي في إدارة السلطة لقضايا الحريات العامة، ويبدي بعض الوزراء التبرّم من عمل "الاجهزة" بانتقادات لاذعة توجه إليها. وتتصدى المحاكم المدنية لتوسع صلاحيات القضاء العسكري الاستثنائي.

6. متابعة السلطة القضائية لملفات ودعاوى متعلقة بصيانة السلم الأهلي: أبرز ما سُجل في هذا المجال صدور حكم قضائي في حادث مركبا (الجنوب) الذي وقع بين عناصر من "أمل" وعناصر من "حزب الله" وأدى إلى مقتل عنصرين من الحزب وجرح اشخاص عدة من رفاقهم. وقضى الحكم بتجريم اثنين من المتهمين وإنزال عقوبة الحبس بكل منهما سنتين.

2. التاريخ والذاكرة الجماعية: جرت محاولات لتسييس وتطييف بعض برامج كتب التاريخ اللبناني الصادرة عن "المجلس التربوي للبحوث" حيث ظهرت مساعٍ لإثارة نقاش على بعض الصفحات المتعلقة بالفتح

العربي واستدراج ردود من جانب سياسيين إلى خارج الأطر التربوية العلمية والمؤسسية المخولة معالجة هذه المواضيع. وفي المقابل ظهرت مبادرات من تنظيمات حزبية حملت أبعاداً تربوية لتعزيز الثقافة المواطنية في لبنان، وأهمها مبادرة الحزب السوري القومي الاجتماعي لتكريم شهيد الاستقلال الأول سعيد فخر الدين وللمرة الأولى منذ الاستقلال (12/3). وأطلقت حركة "حقوق الناس" كتاب "التعليم الديني الموحد والإلزامي في لبنان" بهدف التعريف من خلال كتاب واحد بـ"أفكار المسيحية والإسلام في منهج موحد للمدارس الخاصة والرسمية"، ومن اجل "عدم التمييز الطائفي في كل المراحل التعليمية ومنع فصل التلامذة بحجة التعليم الديني واعتماد مادة ثقافية انسانية حول المعتقدات الدينية" (3/9).

وإذ ظهر حرص لدى بعض الأطراف الحزبية على تعزيز الوحدة الوطنية قولاً وممارسةً وعلى خلو الخطاب في ذكرى شهدائها من لغة الحرب، رصدت عودة للتخوين المتبادل بين لبنانيين ومساعٍ حثيثة من جانب اجهزة واحزاب اخرى لنبش ملفات الحرب. وفي هذا السياق، جرت محاولة لفتح ملف مجزرة اهدن التي وقعت عام 1978 خلافاً لمبدأ "عفا الله عما مضى" الذي نادى به الرئيس الراحل سليمان فرنجية المعني الأول آنذاك بالمجزرة التي استهدفت نجله النائب والوزير السابق طوني فرنجية وأدت إلى استشهاده مع عائلته وعدد من انصاره. ورفض الوزير الحالي سليمان نجل الشهيد طوني فرنجية "فتح جروح قديمة كلّنا تخطيناها"، "بقصد إحراجه مسيحياً أو زغرتاوياً"، من دون ان يتردد في تسمية الجهاز والمسؤول عن نبش هذا الملف (5/17). يُذكر ان اربعة اشخاص على الأقل أوقفوا رهن التحقيق في هذا الملف وهم من الكتائبيين قبل ان يُفرج عنهم خلال وقت قصير (5/13).

وفي ذكرى 13 نيسان، التاريخ المعتبر بمثابة البداية الفعلية للحروب في لبنان، وقع مزيد من الانقسامات الحزبية داخل أحد الأحزاب المسيحية على الاحتفال بهذه الذكرى الأليمة والشهداء الذين سقطوا في الحرب. ففيما كانت القاعدة الحزبية في أحد الاحزاب تستعد للاحتفال بالذكرى وسط جو من الخلافات على الشرعية الحزبية، أعلنت القيادة انها هي "التي تقرر احياء ذكرى 13 نيسان، وان هذه الدعوات هي محصورة بالقيادة الحزبية وحدها وليس العكس" (4/13). لكنه سجل وجود نظرة أكثر وحدة وتماسكاً في الصفوف الداخلية للمعارضة اللبنانية المقيمة في الخارج التي صحيح انها تذكرت آلاف الشهداء الذين سقطوا دفاعاً عن الوطن، ولكنها أغفلت تسمية زعماء من المسلمين استشهدوا اسوة بزعماء مسيحيين كبار. واللافت في هذا السياق ان الأرمن الذين يحتفلون كل عام بعد ايام معدودة من 13 نيسان اللبناني بذكرى شهدائهم إحياءً للإبادة الأرمنية، توحدوا في العام 2002 وشكّلوا لجنة مشتركة من الاحزاب الثلاثة في لبنان الطاشناق والهنشاق والرمغفار مهمتها تحضير احتفال تأبيني موحد (4/16).

وفي ذكرى 13 نيسان خصصت "نهار الشباب" صفحة كاملة للحديث عن هذه المحطة، ونشرت فيها تحقيقاً تربوياً مع شباب ولدوا ما بعد 1985 في نهاية الحرب أو بعدها ولم يعيشوا المعاناة، تحدثوا فيه عن مخزون ذاكرتهم حول الحرب، وعما يتلقنوه في المدرسة والبيت والشارع. ويستخلص من التحقيق الذي اعدته رولى مخايل ان الشباب يفتشون عن ذاكرة الحرب وسط روايات متناقضة. كما نشرت في الصفحة نفسها كتابات حول "كيف لا نعود إلى المعابر" للدكتور انطوان مسرّة، واخرى "ماذا قلنا لشبابنا عن الحرب وعمَّ

نسكت ولماذا" لأمل دبيو[190]. ولم تسجل كتابات اخرى بارزة في سائر الصحف نظراً لتزامن المناسبة مع الحوادث الدامية والاعتداءات الاسرائيلية على الفلسطينيين في الاراضي المقدسة التي حجبت أخبارها الذكرى اللبنانية.

وبشأن الاتعاظ على مستوى المسؤولين الرسميين من أحداث 13 نيسان، يبدو ان الاستفادة من التجارب الغنية والأليمة في التاريخ اللبناني وخاصةً حول مسألة السيادة ودور الجيش ما تزال غير محققة بدليل اعتراف السلطة في بيانات رسمية صادرة عنها بعدم مراقبتها على المنظمات المسلّحة واكتفائها بتسجيل الاختراقات الأمنية التي تسمح بوقوعها "جزر أمنية" تخرج عن سيطرة الحكومة وتتمتع باستقلالية "الأمن الذاتي" (11/15). وظهرت مؤشرات على استمرار العمل بمبدأ "الأمن بالتراضي"، ففي حادثة مقتل العسكريين الثلاثة في صيدا في حزيران 2002 تسلّمت القوى الأمنية المتهم الرئيسي اللبناني بديع وليد حماده الملقب "أبو عبيدة" بعد مفاوضات مع الجهات التي اعتقلته في "عصبة الأنصار" التي يتزعمها "ابو محجن" المطلوب من العدالة اللبنانية بالضلوع في الإعداد لاغتيال رئيس "جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية" في لبنان الشيخ نزار الحلبي في آب 1995.

منذ عام لا تزال تطلق شائعات مسيئة للجيش وتهديدات ضده، بهدف النيل من المؤسسة العسكرية، ومنها ما حصل بشأن تقاضي العسكريين لتعويضاتهم بعد انتهاج الحكومة لسياسة التقشف المالي. وتعاملت الحكومة مع قضية خرق حرم جامعة القديس يوسف في مار روكز انطلاقاً من تجارب مجرّبة وغير مفيدة على صعيد معنويات القوى المولجة الحفاظ على الأمن، حيث أقدمت على معاقبة ثلاثة ضباط من القوى الأمنية للحؤول دون تحميل المسؤولية السياسية لأي وزير في الحكومة أو لمجموع اعضائها ككل.

3. الدفاعات الوطنية والمجتمع المدني: ان تراجع برامج التنمية في المناطق الريفية أو توقفها، واستمرار تردي المستوى المعيشي، فضلاً عن الارتفاع المستمر لمعدل البطالة بين اللبنانيين[191]، وفرض ضرائب جديدة ترزح تحت وطأتها الفئات الشعبية وبينها الضريبة على القيمة المضافة، كل هذه العوامل تنطوي على خطورة استغلال التباينات الاقتصادية الاجتماعية كوقود للفتنة في أي وقت. ان الضرائب المتصاعدة تسهم في تدهور الطبقة المتوسطة التي هي اساس النظام والاستقرار.

جرت محاولات لاستحضار الفتنة الطائفية في العديد من المناطق اللبنانية: بدءاً من رفع لافتة في بلدة صليما التي تعرّض سكانها للتهجير خلال حرب الجبل كتب عليها "لا للعودة" إلى البلدة (10/13)، مروراً بمسلسل استهداف دور العبادة الدينية بالاعتداء على كنيسة مار جاورجيوس في طرابلس (10/13)، وكنيسة مار الياس المارونية في صيدا (10/19)، وإحراق مسجد في البترون (10/22)، وصولاً إلى اعتداء شبان على المطران غريغوار حداد امام مبنى تلفزيون "تيلي–لوميار" في الدورة على مرأى من رجال أمن كلفوا حمايته، نقلت وقائعه محطات التلفزة مباشرة على المشاهدين، مسجلة سابقة خطيرة في التطرف الذي يشكّل إنذاراً لجميع اللبنانيين في التعرض لحرية الرأي والمعتقد (6/15). ووجهت حملة الاعتداء على المقدسات باستنكار واسع ومواقف شاجبة من مختلف الطوائف والقيادات. نفذ اعتصام في مساجد صيدا رفضاً للاعتداء على كنائس لأن

---

[190] . **النهار**، 2002/4/14، ص 14.

[191] . تراجع دراسة رياض كباره، المنشورة في الصحف اللبنانية في 2001/11/12.

"وجودها يشكّل نموذجاً للتعايش" بحسب المعتصمين، وأعادت بلدية البترون تأهيل المسجد على نفقتها، وانعقد لقاء ديني – وزاري في طرابلس لمجابهة النعرات ولد على أثره لقاء للقادة الروحيين في طرابلس تعطيلاً للفتنة (10/25). وظهرت موجة استنكار واسعة في مختلف الطوائف اللبنانية تدين حركات التطرف والتعرّض للمطران حداد حيث أعلن الرؤساء الروحيون للطوائف البطريرك مار نصرالله بطرس صفير والمفتي محمد رشيد قباني والشيخ عبد الامير قبلان استنكارهم الاعتداء (6/17). ونددد الاجتماع الدوري الثاني للمراجع الروحية المسيحية والإسلامية المنعقد في ازهر البقاع، من أجل التعاون للحفاظ على الحرية الدينية، بالاعتداء على المطران حداد (6/16).

رصد مزيد من التوترات الاهلية والداخلية خاصة بين التنظيمات الحزبية وبصورة رئيسية داخل الطائفة الشيعية واضطر الجيش والقوى الأمنية إلى التدخل احياناً لوقف أطلاق النار وفصل المتقاتلين. وقع ما لا يقل عن ست اشتباكات كبرى: في بيت ليف (بنت جبيل 10/3) لخلاف على الرياضة اسفر عن 6 جرحى، وفي الشياح على احد الملاعب الرياضية بين "حزب الله" وحركة "أمل" (2/2) حيث وقع 9 جرحى، وفي كفرحتى (صيدا 12/3) بين التنظيمين المذكورين لمنع تشييع عنصر من الحزب، وفي عيتا الشعب (بنت جبيل 12/27) لخلاف بين الحزب والحركة على نزع شعارات حزبية، وفي النبطية (3/23) تجدد الصدام بينهما خلال مراسم عاشوراء وأوقع 40 جريحاً، وفي بيت ليف (بنت جبيل 5/16) اشتباك بين الحزب والأهالي على خلفية منع المقاومة الاهالي من قطع الاشجار في خراج البلدة حيث يتمركز عناصر من المقاومة، وفي بيروت وقعت مواجهات عنيفة لتعطيل مشروع الاوزاعي اسفرت عن اعتداء انصار للحزب بالضرب على مستشار رئيس الحكومة فادي فواز ورشق حجارة على سيارة النائب وليد عيدو من كتلة الرئيس رفيق الحريري (6/27)، وفي عيترون (بنت جبيل 7/19) شجار بين عناصر من الحزب الشيوعي و"حزب الله" يوقع جريحاً، كان سبقه خلاف قبل يومين بين محازبي الطرفين في البلدة نفسها. وفي دورس (بعلبك) وقع حادث أمني بين عناصر من الجيش اللبناني والشيخ صبحي الطفيلي زعيم "ثورة الجياع" (6/13). وفي جل الديب (6/2) وقعت اعتداءات على المارة وجرى تحطيم سيارات بين أنصار المرشحين في انتخابات المتن الفرعية.

وقع ما لا يقل عن ستة حوادث تصادم واشتباك داخل حرم عدد من الكليات الجامعية بين طلاب ينتمون إلى احزاب "أمل" والحزب التقدمي الاشتراكي و"حزب الله" وخاصةً في الفرع الأول لكلية الحقوق في الصنائع على خلفية الانتخابات الطالبية، وامتدت الاشتباكات إلى فروع اخرى في مناطق بعيدة نسبياً عنها، محولة المساحات الجامعية إلى ساحة معركة واقتحام صفوف وتهديد بالسكاكين وقطع الزجاج المحطّم، مما أدى إلى وقف الدروس في النصف الثاني من نيسان. وتأخر مجلس الجامعة في فرض عقوبات تأديبية على الطلاب المخلّين بأمن الجامعة حيث شملت العقوبات 23 طالباً بين الطرد من الجامعة بكل كلياتها سنة واحدة، والحرمان من الامتحانات دورة واحدة، والطرد من الفرع مدداً راوحت بين شهر واسبوع واحد (5/17).

كشفت هذه التوترات وامتداداتها ان إدارات فروع جامعية في المناطق لم تكن تطبّق القانون على من يجرؤ من الطلاب على الإخلال بأمنها (4/25). هذه الحوادث الجامعية الدامية أعادت طرح مشكلة جوهرية تتعلق بالواقع الجامعي ككل، وخصوصاً وضع اليد سياسياً على الكليات وإمكاناتها وتحويلها محميات للأحزاب والسياسيين بلا مراعاة لحرمات اكاديمية أو لمستقبل آلاف الطلاب الذين يقعون ضحية التسيّب. تتوزع اليوم القوى السياسية السيطرة على الفروع الجامعية، ومثلما امتدت العقلية الميليشيوية نحو وزارات ومؤسسات عامة

وبلديات، تفرع بعضها في اتجاه الجامعة اللبنانية ضبطاً لكل ما قد يخرج عن الضبط. وفي حين كان منتظراً ان تؤدي عشرة اعوام من السلم الداخلي بعد حرب طويلة إلى تحقيق نقلة نوعية في واقع الجامعة الوطنية وإمكاناتها لتواكب بعض التطور بعدما تخلّفت كثيراً، نجد بعد زهاء 12 عاماً من السلم ان شعارات الحرب التي سقطت من قواميس كثيرة وجدت مكانها الارحب في الحرم الجامعي الذي يفترض ان يكون معقل الديموقراطية ومنطلق النهضة الشبابية في اتجاه إزالة رواسب الحرب الدامية طيلة 17 عاماً، وبخاصةٍ في حرم الفرع الاول لكلية الحقوق والعلوم السياسية.

في المقابل، رفعت وقائع حول العديد من مظاهر التضامن والعيش المشترك بين الطوائف: في غمرة ظروف دولية وإقليمية صعبة وسجال دولي حول المقولة الخطيرة لصراع الحضارات وتحديد مفهوم الارهاب عقب احداث 11 أيلول 2001 والهجمات على نيويورك وما ولّدته من شحن طائفي لا على الصعيد العالمي فقط بل على الصعيد المحلي، توحدت الطوائف اللبنانية واستطاع الوطن الصغير ان يؤمن مناعته الوطنية والداخلية بالتمييز بين المقاومة والارهاب، بإجماع اللبنانيين على التمسك بالمقاومة. واعتبر السيد حسن نصرالله، في هذا السياق، ان "موقف البطريرك صفير وطني وشعبي" (11/16). وأعلن لقاء "قرنة شهوان" في بيان اصدره انه يرفض عمليات خارج الحدود اللبنانية (12/28). مما يعني أن اللبنانيين الذين أجمعوا على المقاومة ودورها لإخراج الاحتلال من جميع الاراضي اللبنانية التي تحتلها اسرائيل، كان يُخشى على تضامنهم من التفكك فيما لو سعت المقاومة إلى الحلول كبديل عن الفلسطينيين في تحرير اراضيهم المحتلة في فلسطين.

من المظاهر الاخرى، لبى مسيحيون لبنانيون دعوة البابا يوحنا بولس الثاني للصيام مع المسلمين في نهاية شهر رمضان من أجل إحلال السلام في العالم. وأعلن المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى في جلسته المنعقدة بدار الفتوى برئاسة المفتي قباني، التي حضرها للمرة الاولى منذ مدة الرؤساء الحريري وسليم الحص ورشيد الصلح، عن تقدير المجتمعين لقداسة البابا في دعوته المسيحيين للمشاركة في الصيام. وأعتبر المجلس انه كان "لتجاوب شركائنا المسيحيين في لبنان مع الدعوة النبيلة أطيب الأثر في نفوس المسلمين اللبنانيين" (12/28). وثمّن العلامة السيد محمد حسين فضل الله في خطبة العيد في مسجد الحسنين في حارة حريك، النداء الذي انطلق من الفاتيكان للمسيحيين في لبنان لكي يصوموا مع المسلمين. وواصل مجلس كنائس الشرق الأوسط للعام الثاني على التوالي تقليده الجديد بتوجيه أمينه العام القس رياض جرجور التهاني إلى الطوائف الاسلامية، مرفقة "بتحية الاخوة والمحبة والسلام".

استضافت دورة مجلس البطاركة والاساقفة الكاثوليك السنوية في بكركي على مدى اسبوع محاضرين مسلمين لعرض الخبرات الاسلامية والوصول إلى رؤية مشتركة ولحوار لبناني– لبناني حول عددٍ من المواضيع. وانطلقت مسيرتان للطوائف من أجل السلام في لبنان: واحدة من مار جرجس وواحدة من جامع عساف في وسط بيروت حيث التقيتا في ساحة النجمة في مسيرة مشتركة للطوائف ضمت كهنة ورجال دين مسلمين ودروز بعثوا برسالة إلى رؤساء الاديان المجتمعين في مدينة اسيزي الايطالية (1/25). وفي حدث فريد من نوعه يحدث للمرة الاولى في لبنان صلّى رجال دين وشبّان مسلمون في كنيسة موفرين صورة إضافية عن لبنان حضارة التلاقي والعيش المشترك. ففي يوم الاحد 1/27 شارك نحو خمسين شاباً وشابة في القداس، يتقدمهم الإمام الشيخ محمد الحاج من جمعية الإشراق، صلّوا ورفعوا دعاءً إسلامياً من على منبر "العامية" في

كنيسة مار الياس انطلياس. واختلطت صلاة الأبانا بالفاتحة في لقاء جامع أُريد له ان يكون مميزاً انسجاماً مع لقاء رؤساء الأديان في اسيزي.

توحدت الطوائف من جديد في الذكرى السنوية الاولى لرحيل رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين (3/12)، إذ عكست المناسبة بمشاركة الرؤساء الروحيين لجميع الطوائف رغبة لبنانية جامعة في تجاوز اجواء الانقسام التي ظللت الوضع الداخلي بالشحن والتعبئة نتيجة حملات الاستقطاب الطائفي التي ترافقت مع قرار الحكومة إلغاء الوكالات الحصرية. جاء هذا القرار بعد مقالة سبق ان نشرها الوزير السابق الفضل شلق، المقرّب من الرئيس الحريري والمشرف العام على صحيفته "المستقبل"، يدعو فيها إلى إعادة توزيع المراكز الاقتصادية على غرار ما حصل في التوزيع السياسي في الطائف، الأمر الذي اعتبر بمثابة تهييج للحساسيات (2/25) أدى إلى الحد من نشاط السوق.

ساهم تدخل الرؤساء حسين الحسيني وسليم الحص وعمر كرامي والنائب السابق حسن الرفاعي في انتقاد ملاحظات تلفزيونية أدلى بها رئيس الحكومة، واعتبروا كلامه "محاولة لتحميل مسيحيين أزمة التدهور الاقتصادي"، فكسروا بذلك حلقة الاستقطاب الطائفي مما شكّل معارضة سياسية لا طائفية أوجدت شبكة أمان لمنع انزلاق الوضع إلى الاسوأ (3/11). وأُعلن عن ولادة "لقاء دائم لممثلي المراجع الدينية" عقب موجة الاغتيالات والشحن الطائفي لجبه خطر الفتنة (5/29).

تواصلت العلاقات بين اللبنانيين، واكتسبت زيارات "حزب الله" للبطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير (12/4) أهمية خاصة في الظروف المحلية والدولية التي سادت طوال الفترة الماضية. ظهرت شبكة علاقات متشعبة الخيوط بين الطوائف والاحزاب والقيادات والقوى السياسية اللبنانية، ودلت على تعاون بين الجماعات حتى تلك التي كانت إلى زمن قريب على تناقض تام. وسجل في هذا المجال حركة تبادل لافتة للزيارات بين مسؤولي الاحزاب في لبنان على درجة عالية من الحيوية.

تبدلت تحالفات حزبية لكن لا يمكن القول بأن التحالفات الجديدة تجعل من تعزيز السلم الأهلي هاجساً دائماً لها. وللأسف نشأت لقاءات وتجمعات سياسية ذات منحى طائفي في مقابل تجمعات مماثلة، أو لعزل تشكيلات سياسية قائمة من قبل، وفي مطلق الاحوال لم يأتِ نشؤ التكتلات الجديدة لتوسيع قاعدة الحوار الديمقراطي بل للمزاحمة أو لتعطيل وإلغاء وتشويش ما هو موجود وإظهار اللبنانيين بأنهم عاجزون عن إدارة شؤونهم.

من النشاطات الرائدة التي سجلت في المجتمع المدني، انعقاد لقاءات حوارية مشتركة بين اللبنانيين لمناقشة التطييف وإطلاق برمجة جديدة للحوار حيث اجتمع "اللقاء اللبناني للحوار" مرتين في تشرين الأول (2001) وآب (2002) واتفق على مبدأ دورية اجتماعاته. ووقّع عشرة نواب في ساحة النجمة على اقتراح القانون المدني الاختياري للمطالبة بالاعتراف بحقوق تقع في المجال المحايد بين الاديان والمذاهب وللحد من التطييف (3/15). وتشكلت هيئة نيابية بناء على اقتراح رئيس جامعة القديس يوسف الاب سليم عبو لمتابعة قضايا الطلاب الذين يتعرضون للتوقيف للحفاظ على حرية الطلاب وتتولى المراجعة في التوقيف السياسي (2/20). وجاءت ولادة الهيئة في تشكيلة مشتركة تضم نواباً مسيحيين ومسلمين (2/20).

جرى احترام قواعد المشاركة في الهيئات والنقابات المهنية، بصورة أفضل مما ساد في العامين 2000–2001 الماضيين عندما تدخل مسؤولون لكسر الأعراف وقواعد المشاركة.

تاسعاً– تحليل وقائع وأحداث 2002–2003 في علاقتها بالسلم الأهلي الدائم في لبنان: لم تُسجل تغييرات ملموسة في الأوضاع اللبنانية الداخلية وحالة السلم الأهلي في لبنان بين آب 2002 وآب 2003، رغم الزلزال الذي أصاب الوضع الإقليمي بفعل الحرب على العراق ووقوعه تحت احتلال قوات التحالف الاميركي – الانكليزي.

المتغيّر السياسي الوحيد جاء بُعيد انتهاء تلك الحرب، حيث قدّم رئيس الحكومة السيد رفيق الحريري استقالة حكومته في 15 نيسان 2003 التي قبلها رئيس الجمهورية العماد اميل لحود. وكلّفه، بعد استشارات ملزمة، بخلافة نفسه في تشكيل حكومة جديدة خضع تأليفها لتداخل عوامل خارجية وداخلية (كانت حظيت بمباركة مسبقة من سوريا[192] التي تمارس نفوذاً قوياً في لبنان). فحصل تغيير حكومي داخلي كان أقرب إلى التعديل الوزاري. فقد عاد حوالى ثلثي الوزراء من الحكومة السابقة. ودخل عدد من الوزراء الجدد الذين يجمع بينهم قاسم مشترك بارز، اشارت إليه الصحافة، بوصفهم ثمار ناضجة من شجرة العلاقات اللبنانية – السورية.

من بين الذين لم يعودوا إلى الحكومة الجديدة، عدد من أكثر الناشطين في الفريق الحكومي السابق والذين أدّوا عملاً هاماً ومميزاً في مجالات إختصاصهم. يُذكر منهم: غسان سلامة وزير الثقافة الذي كان له دور المحرّك الرئيسي لانعقاد قمتين دوليتين: القمة العربية والقمة الفرنكوفونية اللتين انعقدتا في بيروت عام 2002. وباسل فليحان وزير الاقتصاد السابق الذي كان له فضل المشاركة الفاعلة في وضع الاتفاقية الموقعة بين لبنان والمجموعة الاوروبية، إلى كونه أحد المهندسين الاساسيين لقمة باريس–2 التي هدفت إلى مساعدة لبنان على تخطي صعوباته الاقتصادية. وفؤاد السعد وزير التنمية الإدارية السابق الذي شكّلت إنجازاته بداية تغيير نوعي، محطماً الصورة التقليدية الشائعة عن "الإصلاح" الإداري كمجرّد عملية تقتصر على صرف موظفين أو "تطهير" الإدارة، أو على تحديث أبنية رسمية دون الدخول في التنمية الإدارية المستدامة. وقام بتنفيذ العديد من البرامج التي تعود بالنفع على المستفيدين من خدمات الإدارات العامة ولاسيما من خلال الأيام السمعية–البصرية الخمسة لتفعيل التواصل بين المواطن والإدارة.

1. تبديل الحكومة واستمرار الأداء والخلاف: رغم تغيير الحكومة، لم يحصل ما يعزز نوعية الأداء أو ممارسة معايير الحكمية الجيدة في صورة أفضل، بل طرأ مزيد من التراجع في هذا المجال، مما أبقى تالياً على قواعد الشرعية في حالة من عدم الاستقرار. إذ لم تؤدِ عملية إعادة تشكيل الحكومة إلى محو الخلافات الداخلية بين الرؤساء التي شلّت وأضعفت الحكومة السابقة، وخاصةً بين رئيسي الجمهورية اميل لحود، والحكومة رفيق الحريري، اللذين كانا يجمّدان الملفات الشائكة ولاسيما ملف خصخصة الهاتف الخليوي. بقي نظام "الترويكا" سائداً برؤوسه المتعددة مع غياب الانسجام بين أركانه حيث التعامل يتمّ على قاعدة الاندماج بين السلطات لا على اساس الفصل والتعاون كما ينص الدستور. وهذا فرض وجود سلطة تنفيذية تعتبر كمرآة للمجلس النيابي مع عدد وزراء فضفاض من 30 وزيراً وممارسة شكلية في تطبيق قواعد الميثاق الوطني واعتماد المحاصصة في التعيينات وتوزيع المنافع العامة، مما أبقى على الهوة بين الحكام والمواطنين

192 . *Cf. Le Monde*, édition Proche-Orient, 18 avril 2003, p. 2.

وعلى ضعف ثقة الناس بالدولة وإصلاحها، وهو شعور خطير إذا تعمم أو إذا استقال الناس وتخلوا عن التزاماتهم الوطنية أو إذا استحكمت بهم نظرة تشاؤمية إلى مستقبل البلد.

تشكيل الحكومة الجديدة جاء بعد استبعاد المعارضة عنها حيث كان الاعتقاد السائد لدى الإعلان عن استقالة الرئيس الحريري ان التشكيلة الحكومية الجديدة ستضم معارضين بعد التقارب في المواقف بين البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير وسوريا من موضوع رفض الحرب على العراق. وهو تقارب لم تعتريه أية شائبة خلال مرحلة الأزمة العراقية. فبعد الموقف الذي أصدره مجلس الاساقفة الموارنة برئاسة البطريرك صفير في 5 آذار 2003 واشاد فيه بالرئيس السوري الدكتور بشار الاسد بتركيزه خصوصاً على "حكمته وبعد نظره"، جاء موقف آخر لصفير بعد تشكيل الحكومة الجديدة (9 ايار 2003)، يتحفظ فيه عن دعوات خارجية لانسحاب الجيش السوري من لبنان. لكنه خلافاً لمواقف العديد من القوى السياسية في لبنان، والذرائع المعروفة التي يتمسك بها بعض المسؤولين، فإن صفير لم يربط بين الانسحاب وانفجار الوحدة الوطنية بسببه، ولا بينه وبين عودة الحرب الاهلية على غرار المعزوفة التي تتردد دائماً، وإنما قرن هذا الانسحاب بتفاهم لبناني – سوري يتصل بالنظرة المشتركة إلى المسألة الإقليمية أكثر منها تبريراً لوجود الجيش السوري على انه حام للوحدة الوطنية ومنع عودة الاقتتال والحرب الأهلية.

اما سوريا، من جهتها، فلم تعد تقول كالسابق انها باقية من أجل ألا ينقسم لبنان وإنها هي التي تحفظ الأمن فيه. بل نفذت على الأراضي اللبنانية عملية انتشار جديدة لقواتها هي الرابعة في غضون ثلاث سنوات. ومقولة "الحرب الأهلية" لم تعد تالياً كسيف ديموكليس المسلط، وكذلك لم يعد أحداً يستخدمها للتهويل أو الترهيب أو كمجرّد ذريعة أو غطاء.

في الوضع الجيو – سياسي المحلي، صحيح ان المتاريس في لبنان، بالمفهوم الحربي، زالت مع طي صفحة الحرب عام 1990، لكن تحوم الشكوك حول صحة التخلي عن منطق وعقلية المتاريس داخل المؤسسات الدستورية وخارجها حيث المطلوب وضع حد نهائي لها. والملاحظ أيضاً ان الذهنية السياسية التقليدية في لبنان مركّبة على تقاسم الجغرافيا اللبنانية، وكل ما عليها من شعب ومؤسسات وإدارات عامة وموظفين، على الطريقة العثمانية في اقتطاع السناجق والولايات وتوزيعها جوائز ومكافآت على أصحاب الحظوة وللاحتفاظ بمكاسب حرب أو نفوذ سياسي، عائلي، حزبي، وجغرافي. ومن الخطورة بمكان في ظل هذا الواقع من طغيان قوى محلية البحث في لامركزية إدارية لإخفاء بشاعة اقطاعات شبيهة بمركزيات القرون الوسطى لأن الغائب الأكبر هو مبدأ المشاركة المواطنية الذي هو اساس اللامركزية. وما تشهده بعض المناطق من تسلّط أو تسليط لقوى محلية هو مركزية أشد طغياناً من مركزية الدولة. ولعل حادثة بتغرين التي وقعت في 7/26/ 2003 هي تأكيد على صحة هذا الاستنتاج.

بقي لبنان، في وضعه الجيو – سياسي الإقليمي، دولة رهينة، خاصةً مع مواصلة النفوذ القوي للوجود العسكري السوري الشقيق ومئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين الذين ينتظرون "حلاً عادلاً وشاملاً" للنزاع العربي – الاسرائيلي. وهو حلّ ما زال بعيد المنال مع حكومة في اسرائيل تضم مجموعة من المتطرفين سياسياً ودينياً وعقائدياً. وإذ لا يمكن تالياً إغفال الأدوار العربية والاسرائيلية والدولية في اندلاع الحروب "الداخلية" و/أو "الأهلية" في لبنان ما بين 1975 و1990، فإن لبنان اليوم، ما بعد انسحاب الاحتلال الاسرائيلي من الجنوب، هو في مأمن من المخاطر التي تتهدد دول اخرى في المنطقة. وكتب الاستاذ جهاد الزين في صحيفة "النهار"

بكثير من الواقعية: "نحن بعد الزلزال العراقي امام مفارقة مأسوية وطريفة معاً. المرجع السوري أي "المعلّم" قلق على مصير النظام السوري بالمعنى الاستراتيجي، بينما التابع اللبناني يعيش وضعاً مسترخياً"[193].

لقد أظهرت سنوات الحروب بين 1975 و1990 للاعبين الخارجيين الكبار ان استثمار الانتصارات اللبنانية الداخلية في الصفقات الإقليمية والدولية هو باهظ الكلفة مع نتائج غير مضمونة من خلال العنف المسلّح في لبنان، أو عبر إغداق الأسلحة والأموال على الأطراف المتقاتلة محلياً بحيث اصبحت هذه العمليات غير مربحة ومحفوفة بشتى أنواع المخاطر غير المتوقعة.

ولكن اللبنانيين لم يستفيدوا بعد، وكذلك النخب السياسية الحاكمة، من المعاناة والتجارب المتراكمة في المختبر اللبناني من أجل العمل على تدعيم الركائز الاساسية للحكمية الجيدة وأبرزها: تطبيق الميثاق الوطني لعام 1989، وقيام دولة الحق على أنقاض شعارات دولة القانون والمؤسسات، وإعادة تشكيل النسيج الإجتماعي اللبناني الذي نسجته الأجيال بين الطوائف ومزقه العنف والتهجير انسجاماً مع دور لبنان الرسالة.

ومع ذلك، سُجلت خروقات أمنية من نوع جديد منها الاعتداء على مبنى تلفزيون "المستقبل" بإطلاق الصواريخ على مكاتب الاخبار السياسية، والتعرّض بالحجارة لموكب رئيس مجلس النواب نبيه بري في البقاع، وتهديد رئيس مجلس إدارة كازينو لبنان، والاعتداء على زوجة سفير سابق، والاشتباكات المتنقلة في الجزر الأمنية وخارجها.

لكن اللبنانيين لم يستفيدوا بعد، وكذلك النخب السياسية الحاكمة، من المعاناة والتجارب المتراكمة في المختبر اللبناني من أجل العمل على تدعيم الركائز الاساسية للحكمية الجيدة وأبرزها: تطبيق الميثاق الوطني لعام 1989، وقيام دولة الحق على أنقاض شعارات دولة القانون والمؤسسات، وإعادة تشكيل النسيج الإجتماعي اللبناني الذي نسجته الأجيال بين الطوائف ومزقه العنف والتهجير انسجاماً مع دور لبنان النموذج والرسالة.

على الصعيد الضريبي والعدالة الاجتماعية، استحدثت ضرائب جديدة في لبنان بحيث بات المواطنون، في معظمهم، يرزحون تحت وطأة أعباء متصاعدة وتكليف ضريبي لم يساهم لغاية اليوم في تحقيق خفض تدريجي للدين العام الذي استمر في التنامي إلى حدود 33 مليار دولار أميركي. وإذا ما استمر تردي المستويات المعيشية إلى حدود درجة الفقر، فإنه يُخشى ان تُشكّل هذه العوامل أسباباً اقتصادية تضاف إلى التوترات الطائفية والخلافات القديمة بحيث تنفجر من جديد في شكل من أشكال الحروب الداخلية أو الأهلية.

2. أنشطة المعارضة شبه ممنوعة: في لبنان تعتبر التحركات والأنشطة المعارضة شبه ممنوعة في المطلق: فالحق في التظاهر الذي هو أحد وسائل التعبير الديمقراطي عن الرأي، وكذلك الحق في التجمّع والاجتماع (حتى لو كانت المناسبة إجتماعية أو لقاء حول مأدبة)، وحرية الإعلام، ما زالت تواجه بالقمع أو الضغط أو التهديد أو قطع الطرق وفرض شروط واجتهادات وأحكام للحد من حرية استخدام المعارضين لهذه الحقوق والتضييق عليهم. يتعرض مثلاً للقمع بواسطة القوى الأمنية كل ما تسوّل له نفسه استعمالها أو يلاحق امام المحاكم القضائية، أو يهدد أصحابها بفتح ملفات، من خلال عدالة انتقائية، أو يتهم بالعمالة والخيانة والتعامل وشتى أنواع التوصيفات الاخرى مثل "الاتصال بالعدو الاسرائيلي" بحيث أصبحث هذه التهم كقميص

---

[193] . تُراجع ثلاث مقالات للكاتب في صفحة "قضايا النهار" بين 7/30 و2003/8/1.

عثمان الاجهزة الامنية في لبنان لتوقيف كل من يطرح قضايا مخالفة للسياسة المحلية والاقليمية للسلطة التنفيذية، وخصوصاً في ما يتعلق بالعلاقات اللبنانية–السورية.

في المقابل، يُرخص بالتظاهر فقط لبعض المجموعات غير الشعبية، وعلى قاعدة المحسوبية والزبائنية وعلى طريقة التمييز المعروفة بـ "صيف وشتاء على سطح واحد".

على الصعيد الانتخابي، لم يسمح الفوز الذي حققه مرشح المعارضة غبريال المر في الانتخابات الفرعية التي جرت في المتن في حزيران 2002 بإكمال ولايته التشريعية، بل أعلن المجلس الدستوري بطلان نيابته وتجاهل عشرات آلاف الأصوات التي صبت لمصلحته في انتخابات بدت وكأنها استمرار خفي للحروب الممتدة منذ 1975 وبأشكال مختلفة استعملت فيها كل وسائل تحريف إرادة الناخبين.

تطرح الوقائع المتوافرة إشكالية العلاقة بين الأمن والحرية. ويلاحظ بأن أحداث 11 أيلول 2001 وتدابير الحماية المتخذة في الغرب، أدت إلى توفير مبررات إضافية للتعدي على الحريات محلياً. وعلى الصعيد الإعلامي، حصل تدهور في مفهوم حقوق الإنسان حيث تنتهك الحريات الاساسية في الإعلام بوتيرة متزايدة، وهي قمة الحريات، بحيث ان الأوضاع تبدو في كثير من الأحيان بأنها سائرة إلى الوراء. سُجل في لبنان عام 2002 عودة جزئية **للرقابة المسبقة**، في حين ان الرقابة الذاتية وميثاق الشرف يميزان الصحافة اللبنانية. وسائل الإعلام الكبرى المرئية والمسموعة، التي منحت تراخيص رسمية، تتكتل فيها قوة المال مع الهيمنة الإيديولوجية والحماية السياسية مما يستدعي حماية المجتمع من التجاوزات والتلاعب والتحريف الإعلامي. وتسود الشكوك حول مدى ممارسة هذه الوسائل لاستقلاليتها.

من هنا، يستمر لبنان للأسف عرضة لمخاطر تأجيج الخلافات خاصةً وان الشعور بالكبت والحرمان ينمو لدى فئات داخلية كانت بعيدة عنه في الماضي، الأمر الذي قد ينذر بحدوث انفجار جديد. فحرية التعبير واجهت اختباراً قاسياً في أيلول 2002 بعيد كل البعد عن التقاليد الديمقراطية والممارسات اللبنانية العريقة في حرية الإعلام حيث أُقفلت محطة تلفزيون "ام. تي. في." "إقفالاً نهائياً وتاماً". ورُمي بموظفيها الـ 450 في الشارع مع عائلاتهم فريسة البطالة والجوع والعوز. وأدى تطبيق المادة 68 من قانون الانتخابات خارج صلاحيتها الزمنية، كما في حالة تلفزيون الـ"أم. تي. في"، إلى الإساءة بقوة إلى الإعلام والقضاء معاً الذي ينص الدستور على احترام استقلاليته.

في مواجهة التعدي على الحريات العامة التي يتميز بها لبنان مع العيش المشترك باعتبارهما في اساس معنى لبنان وعلّة وجوده، حافظ اللبنانيون على درجة عالية من اليقظة الديمقراطية. وبرز نضج في صفوف القيادات اللبنانية، في المعارضة والموالاة، تُرجم بإجماع على شجب وإدانة كل ما يمس مستقبل الحريات عموماً، كانتهاك حرمة الاجتماع أو حرية التعبير والرأي والتنقل وغيرها كما حصل اثر حادثة بتغرين ومنع بعض أركان المعارضة من الدخول إلى البلدة لتلبية دعوة غداء (2003/7/26). وصدرت مواقف لمسؤولين لبنانيين وسوريين مثيرة للإطمئنان، وعلى أرفع المستويات، مفادها انه ممنوع "ان يستقوي أحد بأي جهة ولا حتى بالدولة" اللبنانية (7/29).

3. العدالة سياق عام واستثناء: على الصعيد القضائي، يعتبر تشكيل المجلس الدستوري مكسباً بحد ذاته، برهن الرعيل الأول عن احكام واجتهادات كانت مدرسة في الديموقراطية. ولكن في العام 2002

تنامت الانتقادات العلنية التي وجّهت إلى المجلس من سياسيين ورجال صحافة أخذوا عليه تنكره لأصوله الدستورية وتعطيل عمله وصولاً إلى الغاء دوره.

اما المتغيّر الوحيد الذي يشذّ على المنحى القضائي العام السائد اليوم، فيظهر في قرار مجلس شورى الدولة قبول الطعن بمرسوم التجنيس بعد تسعة أعوام على تقديم المراجعة. ويُشكّل منعطفاً تغييرياً في مسار الحياة السياسية في لبنان ما بعد الحرب، لصالح دولة الحق، إذا أُحسن الإفادة منه وجرى التعامل معه بحكمة وواقعية. المهمة التي يلقيها القرار على وزارة الداخلية لإزالة الشوائب وتصحيح الاخطاء ليست بالأمر السهل. لكن القرار يسحب من سوق المبارزة والسجال (السياسي، الإعلامي، الديموغرافي، الانتخابي،...) موضوعاً نزاعياً أدى منذ الاستقلال وحتى اليوم إلى إثارة هواجس الطوائف، وتنامي مشاعر في التمييز العنصري، وتعزيز مخاوف التوطين بشكل مناقض لوثيقة الوفاق الوطني ولحق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم.

ولا تقلّ أهمية عن قرار الشورى المذكور، التقارير الدورية التي يصدرها التفتيش القضائي، وفائدتها وتميّزها بالشفافية. وتُشكّل التقارير تقدماً في العمل القضائي في لبنان ما بعد الحرب، خاصة لجهة توفر ونشر أرقام حول الدعاوى المقامة امام المحاكم وتلك التي تمّ الفصل فيها، رغم ان النظام القضائي ككل وكذلك العدالة ما يزالان في نواحٍ اخرى بحاجة إلى تحقيق نقلةٍ نوعية.

كان لبنان يُمثل قبل الحرب نموذجاً فريداً لحكم ديمقراطي في الشرق الأوسط تتعايش فيه العائلات الروحية في مناخ من الحرية لا تتوفر في محيطه حيث تقوم أنظمة على كم الاصوات المعارضة. فإذا ما استمرت الملفات قاتمة بين السلطة والمعارضة، فإن العلاقات بينهما قد تتجه إلى الاحتدام والتصدام خاصةً مع اقتراب الاستحقاقات الانتخابية المقبلة على الصعد البلدية والرئاسية والتشريعية. إلا إذا تمّ الوصول إلى فتح حوار وطني بين الفريقين وتمّ استكمال المصالحة الوطنية وتطبيق البنود غير المنفذة في وثيقة الميثاق الوطني المعروفة بـ"الطائف".

على صعيد الشباب، هل يمكن التعويل على جيل جديد أكثر وعياً وإدراكاً لشروط الديمقراطية والسلام الداخلي من معظم النخب الحاكمة اليوم؟ تابعت شخصياً حواراً دار بين وزير بارز اليوم يحاول اقناع نجله الشاب من عمر 20 سنة وتشجيعه على ممارسة الأنشطة السياسية. وكان الأب يردد على مسامع ابنه تجربته هو في السياسة ويقول: "عام 1969 نزلنا إلى الشارع وكان نصيبنا ان نأكل الضرب بالعصي". ولكن الشاب كان يبدو غير متحمس إطلاقاً مذكراً والده بأحداث 7 آب 2001 ومثيلاتها. وبدا وكأن تلك الأحداث شكّلت صدمة لأبناء الجيل الجديد. وانفرط الحوار دون التوصل إلى أية نتيجة. ان الشروط السائدة اليوم باتت تشكّل عوائق خطيرة، حتى بالنسبة للسياسيين الحاكمين، امام تأمين استمرارية خلافتهم من أبنائهم أو احفادهم أو أحد أفراد عائلاتهم. فهل هذا ما يريده السياسيون في لبنان حقاً؟ ما يهدد مستقبل لبنان ليس أوضاعاً ظرفية إقليمية أو داخلية بل سيطرة النزعة التشاؤمية لدى جيل الشباب.

وحول دور المجتمع المدني، ففي لبنان خلال سنوات الحرب، لعبت القوى الحيّة في المجتمع المدني دوراً بارزاً في القيام بمبادرات لتطويق الشلل أو النقص الذي اصاب اجهزة الخدمات العامة. ولكنه يلاحظ اليوم بعد مرحلة السلام منذ عام 1990 وجود حالات من التعب والاحباط والحرمان وحتى استقالة

المجتمع وميله إلى الإتكال على الدولة التي نعرف جيداً انها غير مؤهلة، مع النخبة الحاكمة اليوم، وإدارة المال العام، للاستجابة بمفردها لانتظارات وتطلعات المواطنين على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية.

ان العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني أثارت دائماً الكثير من الجدل بشأن من يحل مكان الآخر؟ هل الدولة أم المجتمع؟ بينما ليس المطلوب لا من يحل مكان الآخر ولا من يستبدل بالآخر. ان الصورة الحصرية عن الدولة في مواجهة المجتمع المدني تعكس إدراكاً أو تصوراً تسلطياً عن وظيفة الدولة، وهو إدراك خطير بقدر ما هو غير فاعل، وفي مطلق الاحوال يشكل عائقاً امام انتشار ثقافة التنمية بمعناها القائم على مشاركة الناس.

عاشراً- تعديل المادة 49 من الدستور اللبناني: بتاريخ 28 آب 2004 إجتمع مجلس الوزراء اللبناني في جلسة مفاجئة استغرقت عشر دقائق كانت كافية للتصويت على إقتراح مشروع قانون دستوري رقم 13259 يقضي بتعديل المادة 49 من الدستور التي تحدد ولاية رئيس الجمهورية بست سنوات غير قابلة للتجديد، وذلك بإضافة فقرة إليها تمدّد ولاية رئيس الجمهورية العماد أميل لحود ثلاث سنوات. فأُحيل إقتراح مشروع التمديد إلى مجلس النواب للتصويت عليه وإقراره خلال دورة استثنائية كان دُعي المجلس النيابي إلى عقدها بموجب المرسوم رقم 13258 الصادر عن رئيس الجمهورية بتاريخ 28 آب 2004 لأن مجلس النواب كان خارج عقوده العادية.

واللافت ان الدستور اللبناني يقيّد صراحة السلطة التي يوليها صلاحية تعديله عند الاقتضاء في ما خص الوقت الذي يمكنها ان تعمل خلاله. فالدستور اللبناني يلحظ دورات محددة يمكن تعديل أحكامه خلالها فحسب. وفي لبنان رغم ان الدستور يمنع تقديم اقتراح بتعديل أحكامه إلا في دورة من دورات مجلس النواب العادية، فإن التعديلين اللذين شهدهما لبنان سواء عام 1995 أو عام 2004، أقرهما المجلس خلال دورة استثنائية.

جاء في نص مشروع التعديل: "لمرّة واحدة وبصورة استثنائية، تستمر ولاية رئيس الجمهورية الحالي ثلاث سنوات تنتهي في الثالث والعشرين من تشرين الثاني 2007". علماً بأن إقتراح القانون لم يتضمن أية إشارة إلى إقتراح رئيس الجمهورية تعديل الدستور على ما توجبه المادة 76، - وهو الذي كرر مراراً انه لا يطلب شيئاً لنفسه - بل تمّ الإكتفاء بالإشارة إلى ان المرسوم مبني على إقتراح رئيس مجلس الوزراء[194]. علماً بأن رئيس الحكومة السيد رفيق الحريري كان عبّر في غير مناسبة عن موقفه القائل بأنه يُفضل ان تقطع يده عوض ان يوقع على مشروع التمديد.

أما بشأن الأسباب الموجبة للتعديل التي استند إليها مشروع القانون بصورة رئيسية، فهي ظروف الموقف الإقليمي وأوضاعه الاستثنائية الحرجة، إن في فلسطين أو في العراق، إضافةً إلى التهديدات الاسرائيلية للبنان و"المصلحة العليا للبلاد". تكمن المخاطر الكبرى لتلك الاسباب الموجبة في تحويل الدستور ورقة تجاذبات بين القوى الإقليمية والدولية من خلال إخضاعه لتبدل المصالح بينها.

وهكذا بحجة نظرية "المقتضيات الاستراتيجية"، جرى المس بإحدى المواد الدستورية ذات الطبيعة الميثاقية التي توافق عليها اللبنانيون باعتبارها تشكّل إحدى المعايير والمرتكزات الشرعية والقانونية الاساسية في

---

[194]. تراجع الصحف اللبنانية بتاريخ 29 و2004/8/30.

ميثاق العيش المشترك في لبنان. فالمادة 49 من الدستور تسمح بالتداول الديمقراطي لرئاسة الجمهورية عبر النص على عدم جواز ترشح رئيس الجمهورية لولاية ثانية قبل انقضاء مدة مساوية للمدة التي استغرقتها ولايته الأولى.

فور إقرار مشروع التعديل في مجلس الوزراء أعلن أربعة وزراء، ممن سجلوا اعتراضهم على المشروع، عن تقديم استقالاتهم وهم الوزراء[195]: مروان حماده، غازي العريضي، عبدالله فرحات وفارس بويز. جاءت هذه الاستقالات لتمثل عودة نادرة للاستقالات الوزارية إلى العمل الحكومي والحياة السياسية اللبنانية التي افتقدت طويلاً هذا النمط الديمقراطي الفعلي الذي يترجم بمواقف كلامية وقانونية مقرونة بالأفعال، انسجاماً مع المواقف الرافضة لتعديل الدستور وللتمديد.

عكس إقرار التمديد صورة عدم استقرار التشريع الدستوري في لبنان خاصةً والتشريع القانوني عامةً. ففي وقت كان أربعة مرشحين على الأقل، تتوفر فيهم كل مؤهلات الترشيح وشروطه، سبق لهم وأعلنوا عن ترشيح أنفسهم لرئاسة الجمهورية وهم النواب بطرس حرب وروبير غانم ومخايل ضاهر ونائلة معوض، بدأوا حملاتهم الانتخابية في انتظار افتتاح المهلة الدستورية لانتخاب رئيس جديد بدءاً من 23 أيلول 2004 وفي خلال الشهرين اللذين يليان هذا التاريخ. وبعض هؤلاء المرشحين وضع برامج وقام بعرضها على الرأي العام اللبناني وعلى العديد من القيادات السياسية. فاضطروا إلى وقف نشاطهم الانتخابي بسبب هذا التعطيل المفاجئ لأحد أهم الاستحقاقات الانتخابية المحددة بموجب الدستور ولمبدأ دورية الانتخاب الذي يعدّ من أهم قيم الديمقراطية. مما شكّل خرقاً لمبدأ المساواة وتكافوء الفرص المنصوص عنه في مقدمة الدستور وفي المادة السابعة منه، بحكم إغلاق باب الترشيح امام المرشحين نتيجة لتعديل دستوري لا يستفيد منه سوى شخص رئيس الجمهورية فقط بتمديد ولايته الرئاسية على حساب مبدأ المساواة وقاعدة التناوب الديمقراطي. وهذا ما دفع بالأمين العام للأمم المتحدة كوفي انان الذي كان يشارك في قمة الوحدة الافريقية إلى تذكير "الحكومات وشعوبها بأن الحكام يجب ان يمتنعوا عن التلاعب بالدستور والشروط التي قبلوها قبل الوصول إلى المنصب، وألا يعدلوا دساتيرها لخدمة مصالح شخص واحد"[196].

لم يكن ممكناً تعديل المادة 49 من دون خرق للدستور اللبناني المعروف عنه بأن مواده تغلق باب الجدل النزاعي، وفي صورة حاسمة، امام تعديل المادة المذكورة لتمديد ولاية رئيس الجمهورية. حتى القواعد الشكلية في احترام الشرعية لم يكن ممكناً التقيّد بها بل جرى تجاهل العديد منها. لدى إحالة مشروع القانون على المجلس النيابي لم يتم عرضه على اللجان النيابية، بل تمّ تخطي كل أصول التشريع والمبادئ المقررة بموجب النظام الداخلي للمجلس في مخالفة واضحة لأحكام المادة 26 منه التي نصت على أنه "فور وصول المشاريع والإقتراحات وسائر القضايا التي يجب درسها في اللجان إلى قلم المجلس يحيلها الرئيس على اللجان بحسب إختصاصاتها إلا إذا كان النظام ينص على عرضها على المجلس أولاً". فهل يُعقل ان "يُمرر" مشروع تعديل مادة ميثاقية في الدستور اللبناني في جلسة خاطفة، وبسرعة قياسية، فيما تبقى مشاريع قوانين عادية خاضعة للمناقشة في اللجان لأشهر بل سنوات قبل البت بها؟

---

[195]. تراجع صحف 2004/9/7.

[196]. **النهار**، 2004/9/8، ص 1.

يُستخلص تالياً، أن قوة الدستور والتشريع في لبنان ما زالت هشة، ولم تصل بعد إلى الحد الذي يردع أصحاب النفوذ في مواقع الحكم عن التملص من الأحكام القانونية، بل ان ما حصل – حتى ولو تمّ بضغط من الخارج – أدى إلى نزع أي مهابة جدية عن الدستور بصفته القانون الأعلى الضامن لحقوق المواطنين وحرياتهم الاساسية. ان وجود قاعدة دستورية مكتوبة تمنع رئيس الجمهورية من تجديد أو تمديد ولايته من جهة، ونقض تلك القاعدة عبر تعديلات متكررة كما حصل عامي 1995 و2004 من جهة اخرى، يجعل الحقوق التي تنص عليها الدساتير الخطية التي رافقت تقهقر الحكم الكيفي وكأنها غير موجودة. مما يعرّض الاستقرار التشريعي لاختلال خطير.

سبق انعقاد جلسة الهيئة العامة للمجلس النيابي التي أقرت تعديل الدستور والتمديد لرئيس الجمهورية في الثالث من أيلول 2004، ممارسة ضغوط وتهديدات ضد عدد من النواب مما أوجد مناخات ضاغطة أضطرت بعضهم إلى تغيير موقفه بصورة جذرية من معارض بشدة للتعديل إلى مؤيد. ونشرت الصحف بارزة أخبار التهديدات التي تلقاها نواب بينهم على سبيل المثال لا الحصر النواب بطرس حرب ومصباح الأحدب وفارس بويز وغطاس خوري[197].

صوّت 96 نائباً لبنانياً منتخباً على تعديل الدستور في جلسة استثنائية عقدها مجلس النواب اللبناني في 3 أيلول 2004 برفع الأيدي، في حين "كان يُفترض التصويت سراً ليختلي كل نائب بضميره"[198]. وفي المقابل عارض التعديل مجموعة من النواب الشجعان بلغت 29 نائباً تصدّرت أسماؤهم "لائحة الشرف" التي نشرتها الصحافة اللبنانية[199]. وهناك 14 نائباً فاتتهم هذه الوقفة الاخيرة رغم انه سبق لهم ان أبدوا مواقف معارضة للتمديد إلا انهم في لحظة التصويت على التمديد بدّلوا مواقفهم جذرياً معرّضين شرعيتهم الشعبية للاختلال، رغم ان عددهم يبقى الشاهد على حقيقة الضغوط.

مثّل النواب المعارضون للتمديد أقلية نيابية، لكنها متجاوبة مع أكثرية شعبية كان عبّر عنها بيان صدر عن المفتي محمد رشيد قباني والشيخ عبد الامير قبلان وتضمن فقرة، اعتبرت تجاوباً من المرجعين مع موقف البطريرك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير الرافض لتعديل الدستور، إذ شددا فيها على "احترام الدستور" الأمر الذي أظهر ان ثمة إجماعاً لبنانياً لدى المراجع الدينية لمختلف الطوائف بالحفاظ على الدستور والنظام الديمقراطي وتداول السلطة[200].

أما النواب الشجعان الذين كانوا لهم شرف الدخول في "لائحة الشرف" بمعارضتهم التعديل فهم: وليد جنبلاط، مروان حماده، فارس بويز، بطرس حرب، نسيب لحود، باسم السبع، صلاح حنين، هنري حلو، مخايل ضاهر، نايلة معوض، فؤاد السعد، أكرم شهيّب، جورج ديب نعمة، ايلي عون، انطوان غانم، بيار

---

197. تراجع على التوالي الصحف اللبنانية بتاريخ 8/31 و2 و2004/9/3.

198. رأي قانوني للقاضي سليم العازار الرئيس السابق للمجلس الدستوري، **النهار**، 2004/9/10، ص 3.

199. **النهار**، 2004/9/4، ص 1.

200. **النهار**، 2004/8/24، ص 1 تحت عنوان: "جهات مجهولة تدخلت لسحب بيان لقباني وقبلان من التداول: المراجع الاسلامية تجاوبت مع صفير في الحفاظ على الدستور".

الجميّل، فارس سعيد، غازي العريضي، عبدالله فرحات، انطوان اندراوس، منصور البون، مصباح الأحدب، نعمة طعمة، نبيل البستاني، محمد الحجار، أيمن شقير، أحمد فتفت، غطاس خوري، علاء الدين ترّو[201].

والجدير انه قبيل انعقاد جلسة مجلس النواب التي أقرّ فيها التعديل في 3 أيلول 2004، إجتمع مجلس الأمن الدولي في اليوم السابق (9/2) وصوّت على القرار الرقم 1559 القاضي بالامتناع عن تعديل الدستور في لبنان والدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وفقاً لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ خارجي. إلا أن مجلس النواب اللبناني بمخالفته للقرار الدولي المذكور وتعديله الدستور فإنه عرّض لبنان لوضع خارج عن الشرعية الدولية.

كيف جرى امتهان الدستور والاستسهال في تعديله وخرق المبادئ الاساسية للنظام الديمقراطي؟ ان مقالة الدكتور انطوان مسرّة بعنوان "كيف يُخرق الدستور وتُجدد الولاية"[202] حول نص لارسطو، تنطبق على الحالة اللبنانية، أورده لحسم السجال حول الدستور وتعديله والتجديد أو التمديد والظروف التي قد تحتم التمديد بعدما تم تجاهل الخبرة التاريخية اللبنانية. أوضح فيه ان التراخي المتدرج في الاستغناء عن مادة تبدو صغيرة ثم يأتي بعدها دور مادة اخرى أكثر أهمية، مما يجعل من السهل القبول بتغيير وخرق أكبر. وهكذا دواليك حتى زعزعة كل البنيان السياسي.

يظهر من تعديل المادة 49 بالطريقة التي جرت فيها بأنها تنطوي على تلاعب وتحايل على الدستور لأن السلطة المستفيدة من التعديل وتمديد الولاية استنبطت حقوقاً لم يمنحها إياها الدستور عند توليها مقاليد الحكم. فمن شروط الديمقراطية عدم محاولة الحكم إحتكار السلطة أو إرجاء أو تعطيل قاعدة التداول الديمقراطي. والحاكم يبقى شرعياً بشرط ألا تصبح غايته المس بقاعدة التناوب على الحكم.

حادي عشر- أحداث ووقائع ومعطيات خلال 2005 في علاقتها بالميثاق والسلم الأهلي والذاكرة[203]: بين صيف 2004 وصيف 2005 تغيّر الكثير في لبنان، وأطلقت عبارات عديدة لوصف المتغيرات التي حصلت وانتفاضة الاستقلال. وسواءً سميت التحولات اللبنانية بـ "ربيع لبنان" أو بـ "ثورة الأرز" أو بـ"الإنتفاضة المسالمة" وغيرها من التعابير، فإن حجم تلك التحولات هو أكبر من أن يتم استيعابه في توصيف دقيق أو إدراكه والإحاطة بمجمله في صورة سريعة.

ففيما كان النقاش دائراً العام الماضي حول تمديد ولاية رئيس الجمهورية ومدى تعارض هذا الخيار مع أحكام الدستور ومبادئ الشرعية والديمقراطية، أو عدم تعارضها، شهد لبنان تحولات تاريخية في ترسيخ سلمه الأهلي وبناء الذاكرة الجماعية لم تكن لتحصل لولا تضافر عوامل داخلية مع أخرى خارجية، وبخاصةٍ نضوج اللبنانيين ولاسيما جيل الشباب وخروجهم من حالة "الشعب القاصر"، وهو التعبير الذي طالما استعمل

---

201. **النهار**، 2004/9/3، ص 1.

202. **النهار**، 2004/4/14، ص 18.

203. تقرير سنوي يعدّه الباحث حول حالة المناعة اللبنانية والسلم الأهلي في لبنان، بالاستناد إلى الوقائع المتراكمة وتحليلها.

خلال العقود الثلاث الماضية تبريراً لمختلف أنواع الوصايات والاحتلالات التي كانت مفروضة على البلد الصغير. وتخلص لبنان تالياً بفضل تلك التحولات من مقولة خاطئة مستحكمة مفادها أن "اللبنانيين لا يحسنون إدارة شؤونهم بأنفسهم".

ما بين عام 2004 و2005 مرّ الوضع اللبناني بمرحلة انتقالية في مساره الصعب والشاق نحو الاستقلال والديمقراطية، تميزت بعدم استقرار سياسي مع أربع حكومات للرؤساء رفيق الحريري وعمر كرامي ونجيب ميقاتي وفؤاد السنيورة، وتراخٍ تدريجي للقبضة الأمنية الخارجية التي كانت تحكم السيطرة على البلد الصغير، وتراجع تبعية الأعضاء–الوزراء كمقياس للتعيين في الحكومات. بدأت تلك المرحلة بانصياع أكثرية مجلس النواب لقرار سلطة الوصاية، ما عدا 29 نائباً تصدروا "لائحة الشرف"، وتمّ تعديل الدستور بتمديد ولاية رئيس الجمهورية ثلاث سنوات إضافية في 3 أيلول 2004. وبلغت أشد مراحل الأزمة وطأة في 14 شباط 2005 مع وقوع الجريمة الحربية الإرهابية التي أدت إلى استشهاد رجل أكبر من وطنه الصغير، عمل من أجل السلام وإعادة الإعمار، هو الرئيس الشهيد رفيق الحريري.

في المقابل صدر القرار الدولي 1559 (في 2 أيلول 2004) وسط لامبالاة في حينه من معظم المسؤولين اللبنانيين حيال سياسة المواجهة مع الشرعية الدولية. وفي بعض مراحل التأزيم، وإمعاناً في سياسة التحدي، طُرحت المعادلة الشهيرة: "الإنتخابات النيابية ستجري عام 2005 تحت شعار إما مع القرار 1559 وإما ضده. ولكن القرار الدولي أدى بعد أقل من ثمانية أشهر إلى انسحاب الجيش السوري من لبنان طبقاً لأحد بنوده أو تنفيذاً لإتفاق الطائف– لا فرق–، واصبح الجيش اللبناني الوحيد على الأراضي اللبنانية (26 نيسان 2005)، وذلك بعد ثلاثين عاماً من الإحتلالات. وظهرت حركة حزبية واسعة تندرج في إطار سياسة الإنفتاح والتعاون بين معظم الأحزاب والقوى والتيارات السياسية، وعكست الحرص على فتح صفحة جديدة من أجل استعادة وترسيخ السيادة اللبنانية.

وكان من نتائج ذلك أن أعلن الشعب اللبناني استقلال لبنان في يوم 14 آذار في أكبر حركة تضامن وطني وانتفاضة مسالمة على الوضع القائم ذكّرت بما حصل إبان مرحلة الاستقلال الأول 1943. وأدت إلى تجديد الميثاق اللبناني بين المسلمين والمسيحيين حول السيادة. فتهاوى النظام الأمني بمعظم رموزه في لبنان. ومنذ ذلك التاريخ بدأ تراجع تدخل الأجهزة الأمنية تدريجياً في السياسة وفي الحياة الخاصة للمواطنين، وفي التنصت والتهديد وإطلاق الشائعات والتخوين مثلما كان يحصل في لبنان لشهور وسنوات خلت. ولم يكن ليحصل ذلك الإرتخاء في القبضة الأمنية لولا قيام الحكومة المشكلة بإرادة اللبنانيين بتغيير قادة الأجهزة المسماة "أمنية".

للمرة الأولى في التاريخ العربي تسقط حكومة في لبنان من خلال تغيير ديمقراطي سلمي جاءت به انتفاضة الاستقلال (28 شباط 2005) التي واكبتها غضبة نواب المعارضة مع مئات الآف من المواطنين احتشدوا، بالأعلام اللبنانية وسط بيروت، تجاه سلطة تابعة وأجهزتها القمعية والاستخباراتية، من دون ان تعكرها حادثة واحدة، ووسط متابعة على الفضائيات من عشرات الملايين من المواطنين العرب المتعطشين إلى تغيير ديمقراطي على الطريقة اللبنانية.

بين صيف 2004 وصيف 2005 عاد المنفيون السياسيون من الخارج الذين كانوا يُنعتون بالـ"معارضة خارج النظام" وكانوا يواجهون كلما لوحوا بعودتهم، بتهديدهم فتح "ملفات" امام عدالة استنسابية.

فجأة أُغلقت الملفات وعاد العماد ميشال عون مع أنصاره المبعدين فانخرطوا في النظام وشاركوا في الانتخابات النيابية التي جرت في حزيران 2005، رغم شوائب القانون الذي أُقر عام 2000 بتدخل من الأستخبارات السورية، وانتخب عدد منهم مع آخرين غير منفيين نواباً في مجلس تغيّر حوالى نصف أعضائه، واصبح لهم كتلة "الإصلاح والتغيير" النيابية المؤلفة من 21 نائباً بقيادة العماد عون. كما أُفرج عن المعتقلين السياسيين وأبرزهم الدكتور سمير جعجع وأصبح له هو الآخر كتلة نيابية هي كتلة نواب "القوات اللبنانية" بقيادة السيدة سيتريدا جعجع والتي تضم 5 نواب، مثلما أُطلق أيضاً سراح المعتقلين السياسيين في قضيتي أحداث الضنية ومجدل عنجر.

برزت مكتسبات مرحلة ما بعد 14 شباط 2005 في التضامن اللبناني، بخاصة ان هذه المرحلة استقطبت الشباب اللبناني وأنهت ذهنية الحرب الأهلية على مستويات عدة:

1. تضامن اللبنانيين في مواجهة الأحداث الخطيرة: ظهور درجة عالية من التماسك بين اللبنانيين حيال العمليات الحربية الإرهابية التي تعرض لها لبنان وفتحت معها مجدداً مسلسلاً دموياً ولائحة إغتيالات في البلد الصغير وتفجيرات طالت العديد من المناطق. وتحسساً مع معاناة المواطنين الذين ألحقت بهم تلك التفجيرات الإرهابية الخسائر المتنوعة، ردّ المجتمع المدني بحركة تضامن وإنشاء صندوق لمساعدة المتضررين من تبرعات طوعية.

2. عدم استحضار الفتنة الطائفية: بالرغم من كل هذه العمليات لم يتعرّض السلم الأهلي للخطر، ولم تستحضر الإنقسامات الطائفية أو المذهبية. ولم تصح الاستنتاجات المتسرّعة التي كانت تُطلق بعد كل حلقة من موجة الإغتيالات والقائلة بأنها ستعيد لبنان حتماً إلى مرحلة التصفيات السياسية والفتنة التي عرفها خلال مراحل الحروب ما بين 1975 و1990. ما جرى منذ تشرين الأول 2004 في لبنان لم يكن قتالاً طائفياً أو نزاعاً بين ميليشيات متناحرة، إنما استهداف قيادات معظمها معارض وبعضها موالٍ لبث روح التفرقة والخلافات الداخلية، ولإشعال الفتنة بين اللبنانيين الذين أظهروا صحوة وطنية، وأنهم كشعب على درجة عالية من الوعي حال دون إنزلاقهم مجدداً إلى حرب عبثية. وكانت كل هذه العمليات تقابل بإجماع القوى والاحزاب والمسؤولين على الإدانة وفي موقف موحد. ظهر في صورة أولية أن عمليات التفجير هي من النوع الذي لا يمكن ان يصدر عن هواة بل عن أجهزة تعمل لصالح دول وجهات خارجية.

3. تبدّل مصادر الخوف والخطر في إدراك اللبنانيين: ما زال لبنان والعالم ينظر بإهتمام إلى عمل لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري التي شكّلها مجلس الأمن الدولي والأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان والتي تضع تقارير فصلية تُحدد فيها المسؤوليات حول عملية الإغتيال. وفي الانتظار يعيش اللبنانيون قلقاً على غدهم الذي لا يعرفون ماذا يُخبئ لهم على صعيد مسلسل القتل. لكن مصدر الخوف لم يعد من منافس داخلي بل من جهات خارجية. واليوم خوفهم أكبر خاصة من الشقيق الذي يُفترض أن يكون سنداً لهم، فإذا بهم يعاقبهم، بطرق متنوعة، كان أكثرها وضوحاً الضغط الإقتصادي عبر إغلاق الحدود البرية أمام الشاحنات التي تقل الإنتاج اللبناني إلى الدول العربية.

4. فشل الرهانات حول إنقسام الجيش: لم تنجح كل محاولات التشكيك بوحدة المؤسسة العسكرية وتماسكها، التي نشطت عبر تصريحات مبرمجة لسياسيين محترفين يسعون إلى إضعاف الثقة بالجيش وزرع عوامل الشقاق بين العسكريين عن طريق استباق إنسحاب الجيش السوري بالترويج لمقولات خطيرة تشكك

بوحدة الجيش وقدراته وتتحدث عن إنقسام المؤسسة العسكرية. وكان أخطر ما صدر المقولة الآتية: "الجيش اللبناني مؤلف من هذا الشعب والشعب منقسم. وقد جرت محاولة سابقة مماثلة وفرط الجيش. فهل ندخل في تجربة ثانية في هذا الشكل وبهذا الضرر".

بينما يلاحظ أن الجيش اللبناني تصرف قيادة وضباطاً وأفراداً، خلال التظاهرات التي جرت في ساحة الشهداء خلال شهري شباط وآذار بكثير من الحكمة في حماية الديمقراطية والمحافظة على الحريات. وفي ردّ ضمني لقائد الجيش العماد ميشال سليمان، على رئيس الحكومة، أكد على وحدة المؤسسة العسكرية. جاء في ردّه ان "الجيش الوطني الذي يلتف حوله جميع المواطنين على اختلاف آرائهم وسياساتهم ومعتقداتهم (...) واجه أحداثاً جساماً وخرج منها بنجاح وأكثر تماسكاً حتى أصبح مثالاً في الوحدة الوطنية يقتدي به المواطنون".

5. توحد اللبنانيين حول شهدائهم: أما بالنسبة لطقوس الذاكرة، فإن اللبنانيين توحدوا للمرة الأولى حول قافلة شهدائهم منذ 1978 بدءاً بالزعيم كمال جنبلاط والإمام المغيّب موسى الصدر والرئيس بشير الجميّل مروراً بالرئيس رشيد كرامي والمفتي حسن خالد والرئيس رينه معوض وداني شمعون وصولاً إلى الرئيس الشهيد رفيق الحريري. تصالح الشهداء وتوحدوا أولاً بين الشباب اللبناني وفي الجامعات حيث التقى الجميع تحت علم واحد هو العلم اللبناني، وشعارات موحدة: "حرية، سيادة واستقلال، والبحث عن الحقيقة في جريمة اغتيال الرئيس الحريري"، قبل أن تعم المصالحة الحشود الشعبية التي هبت في انتفاضتي الإستقلال في 28 شباط و14 آذار 2005. أصبح اللبنانيون أكثر ميلاً للدفاع عن حرية الرأي والموقف حتى بالنسبة لخصومهم، وباتوا يرتفعون إلى درجة أعلى في الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، والحريات التي هي قواسم جامعة بين جميع الطوائف. يلاحظ أن احتفالات شهداء الحرب أصبحت تتخذ هذا المعنى، وكذلك ذكرى الزعماء الكبار الذين إغتيلوا ولم تعد تأتي تكراراً لخطابات قديمة. لأنه من الخطورة بمكان أن يعود السياسيون إلى مناقشة المواضيع المتنازعة التي تناقشوا فيها عشية الحرب، وبالروحية الخلافية نفسها.

6. لقاء الأديان والمذاهب: تحوّل ضريح الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه إلى مزار فريد في ساحة الحرية تؤمه الحشود الشعبية من كل الطوائف والمناطق، وتتلى فيه الصلوات الدينية والطقوس والشعائر الإسلامية والمسيحية في ظاهرة تلاقٍ عفوي بين المؤمنين حيث يقرأ المسلمون سورة الفاتحة ويرسم المسيحيون إشارة الصليب. يقتضي عدم الإستخفاف بهذه الظاهرة التي تكشف عن لقاء الأديان والمذاهب وقراءتها إنطلاقاً من الحق في الإختلاف والتلاقي بعمق في ما يتخطى الإختلاف.

7. توسع الإهتمام بذكرى الحرب في لبنان: منذ نشوء المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم وإطلاق دعوتها السنوية المتكررة إلى إحياء ذكرى 13 نيسان، للمرة الأولى، عمّ الإهتمام بالمناسبة عدداً من الجمعيات الأهلية والمدنية العاملة في قضايا الثقافة والديمقراطية التي تعاونت، مع المؤسسة اللبنانية في إطار برنامج "مرصد السلم الأهلي والذاكرة في لبنان" الذي تنفذه المؤسسة اللبنانية، على تنظيم لقاء في سبيل الذاكرة الجماعية ومناعة المجتمع الأهلي تحت عنوان "ذاكرة للمستقبل: لبنان اليوم من الساحة إلى الوطن". ان انتشار الإهتمام إلى جمعيات وناشطين ميدانيين هو دليل نجاح وفاعلية للمؤسسة وبرنامج المرصد. والجمعيات المتعاونة مع المؤسسة عام 2005 على تنظيم حلقة نقاشية بعنوان "ذاكرة للغد"، بلغ عددها تسع جمعيات ومؤسسات. كما نظمت النائبة بهية الحريري سلسلة نشاطات غلب عليها طابع الإتعاظ والحزن.

8. إعادة الأعتبار إلى دور لبنان وصورته ورسالته في محيطه والعالم: جاءت كل التحولات التاريخية التي مرّ بها لبنان في الشهور الستة الأولى من عام 2005 لتعيد الإعتبار إلى دور لبنان في محيطه الإقليمي والدولي، وإلى معنويات اللبنانيين وثقتهم بقدراتهم الذاتية وبأن وجود بلدهم ليس مسألة ملتبسة أو متنازع عليها، خلافاً لما كانت تعممه مقولات سابقة تنعي لبنان منذ السبعينات وتصفه خطأ بـ"الكيان ذي العيوب الخلقية المتجه حتماً نحو الدمار الذاتي" أو أشبه بـ"مخلوق استثنائي مصطنع" وبـ"مجتمع هش" "غير قابل للحياة" و"ممزق" إلى درجة اعتبرت معها أنه "يستحيل إعادة جمع أجزائه".

على العكس، بددت الأحداث المتسارعة على الساحة اللبنانية صورة لبنان الرائجة في وسائل إعلام دولية كانت تتجاهل تاريخ البلد وإنجازات اللبنانيين، فتستحضر صور فظائع الحرب وتستعير مفردات العنف والفوضى لربطها في كل مرة بإسمه. لبنان اليوم تغير وخرج إلى النور. انه يتجه إلى النموذج الذي يشبهه، لا إلى الصورة التي طمستها سنوات الحروب والخوف والفساد وكل القيم السلبية.

9. خروج الهيئات الإقتصادية والمهنية عن الصمت: للمرة الأولى خرجت الهيئات الإقتصادية والمهنية عن صمتها حيال ما يدور من أحداث، وتحركت بإجماع لا سابق له دفاعاً عن السيادة والاستقلال. وشكلت تحركات أعضائها الوجه الجديد للمقاومة المدنية السلمية في لبنان ما بعد الحرب.

***

يقتضي عدم اعتبار كل ما يحصل من تجاذبات حول المسائل الداخلية بأنها امتحان جديد للعيش المشترك ومبعث للإحباط أو بمثابة دعوة للعودة إلى الماضي الأليم، رغم أن قوى إقليمية مستبدة تريد عودة لبنان الساحة. فلبنان هو البلد العربي الوحيد الذي يمكنه إجراء إنتخابات وطنية دورية في موعدها، تتميز بهامش من الحرية، رغم العيوب التي تشوب قانون الإنتخاب. وهناك خطأ في النظر إلى 14 آذار وكأنه تاريخ جرى استغلاله وإفراغه من معانيه، ففي هذا اليوم وضعت أكثرية الشعب اللبناني وقياداته مداميك الاستقلال لدولة لبنان الحرّة والسيدة. أمنوا بأن ليس من حقهم فقط، بل من واجبهم التخلّص من طغيان جيش غريب حاولت حكومته تأكيد هيمنتها من خلال القوة العسكرية وزعزعة ثقة الشعب اللبناني بنفسه بتأجيج التوترات والنعراب وبإثارة الشكوك حول القدرة اللبنانية على الحكم الذاتي.

سوريا خرجت من لبنان، ولم تخف بالتالي حدة التجاذبات الداخلية. يحتاج اللبنانيون إلى التكيّف مع الحياة من دون قوات سورية أو مرجعية خارجية وصولاً إلى هوية لبنانية مصقولة. وتقتضي مصلحة لبنان وسوريا ببناء علاقة غير عدائية بين بلدين شقيقين بينهما مصالح مشتركة وروابط فرضها الجوار، كما بين بلدين متجاورين، وذلك بصرف النظر عن واقع نظام الحكم القائم في كل من البلدين، وبعيداً عن لغة الحصار والمقاطعة الإقتصادية. الحاجة إلى علاقات قائمة على الإعتراف المتبادل وإحترام السيادة الوطنية.

يقتضي التركيز على معالجة العديد من السلبيات وأبرزها: عزل التوترات الطائفية التي يمكن ان تنشب بين الطوائف في مناطق لبنانية، ووقف الأحلام والأوهام المتعلقة بالعودة عن اتفاق الطائف والآمال بتعديله لأن كل محاولة للتخلص من ميثاق الطائف هي بداية العدّ العكسي لحرب داخلية جديدة بين اللبنانيين ومشروع لتهجير أعداد أخرى منهم.

ان ما يُسمى بـ"لجان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" هي مناقضة لمبدأ الحرية الدينية ومسيئة إلى صورة الدين وقاعدته القائلة بأن "لا إكراه في الدين"، مثلما هي مسيئة أيضاً إلى العيش المشترك طروحات الفدرلة وعودة الحديث عنها.

ثاني عشر- تأثيرات حرب 12 تموز 2006 وانعكاساتها على المجتمع اللبناني وحقوق الإنسان- إقفال لبنان الساحة لحروب "من أجل الآخرين": يظهر من توثيق لمجموعة مستندات وتحقيقات ومقالات مختارة من صحف لبنانية حول كلفة العدوان والحرب الإسرائيلية في لبنان صيف 2006، الثمن الباهظ الذي دفعه لبنان في أرواح أبنائه والتدمير الذي لحق بإقتصاده وببنى ومنشآت تحتية، وما أصاب البلد الصغير من نزوح وهجرة وخرق لحقوق أساسية[204].

تسمح الوثائق باستخراج وقائع وأرقام ومعطيات حول حصيلة العدوان-الحرب، وبعضها بالاستناد إلى مصادر رسمية لبنانية (الهيئة العليا للإغاثة) ودولية (تقارير المنظمة الدولية للأمم المتحدة والأمين العام كوفي أنان)، وحجم الخسائر التي "بلغت 15 مليار دولار وأعادت لبنان 15 سنة إلى الوراء". تمّ جمعها تسهيلاً للعودة إليها وتعميماً للفائدة، على أمل أن تُشكّل حرب تموز 2006 خاتمة للحروب في لبنان، وكي يتعلم الناس وخاصة الشباب والأجيال الجديدة من التاريخ وليس في التاريخ.

تُستخلص التقديرات الإجمالية لحرب 12 تموز وفقاً للآتي:

1. ضحايا الحرب: 1287 شهيداً، وحوالى 4-5 آلاف جريح؛ نزوح حوالى 900 ألف مواطن (يمثلون ربع الشعب اللبناني)، إضافة إلى التعويضات المقدمة لعائلات المتوفين وتكاليف علاج الجرحى...

2. أضرار بنى تحتية: مطارات (3)، مرافئ بحرية، جسور مدمرة (145)، طرقات (630 كلم)، محطات إرسال تلفزيوني وإذاعي وهوائيات للخليوي، محطات توليد الكهرباء، خزانات مياه... والحاجة في مرحلة إعادة الإعمار وترميم الطرق إلى تشديد إجراءات السلامة المرورية كي لا يستمر سقوط مزيد من القتلى ضحية الجسور المقصوفة.

3. أبنية سكنية ومنشآت تجارية وصناعية: تدمير حوالى 30 ألف وحدة سكنية و9000 مؤسسة إقتصادية (مصانع، محال تجارية، مزارع، محطات وقود، صهاريج محروقات، سيارات نقل ركاب وبضائع...). وبروز مشاكل على صعيد إيواء السكان المهجرين والذين دمرت منازلهم (الحاجة إلى 20 ألف وحدة سكنية من البيوت الجاهزة- مروان اسكندر) إضافة إلى مشكلات البطالة والهجرة إلى الخارج...

4. تأثيرات الحرب على التعليم والتربية: وتشمل الصدمات النفسية على الأطفال، الحاجة إلى العناية بأطفال الحرب، مجزرة قانا 2006 وغيرها من المجازر، تدمير أكثر من 50 مدرسة رسمية وخاصة في الضاحية والجنوب (الوزير الدكتور خالد قباني)، إصابة 12 مدرسة من المدارس الكاثوليكية في الجنوب بأضرار تقدر بملايين الدولارات (الأمين العام للمدارس الكاثوليكية في لبنان الأب مروان تابت)، تقدير

---

[204] . طوني عطاالله، **تأثيرات حرب 12 تموز 2006 وانعكاساتها على المجتمع اللبناني وحقوق الإنسان: بنى تحتية، تهجير، تربية، عمل، إقتصاد، بيئة وتراث**، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت، المكتبة الشرقية، 2006، 153 ص.

الحاجات التربوية بـ90 مليون دولار لتأمين حقائب وقرطاسية مجاناً، مبادرة خادم الحرمين الشريفين عاهل المملكة السعودية الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود لتحمّل النفقات العائدة لرسوم تسجيل التلامذة في جميع المدارس الرسمية مجاناً وعلى نفقته الخاصة، النكبة التي أصابت المؤسسات التابعة لجمعية المبرّات الخيرية الإسلامية (الدكتور محمد باقر فضل الله)، مشكلات بشأن خوض التلامذة الذين دُمرت منازلهم للإمتحانات الرسمية، القنابل العنقودية المفخخة على شكل ألعاب للأطفال لإغرائهم بالتقاطها وقتلهم...

5. التأثيرات على العمل: هروب مليون إلى مليون ونصف مليون سائح، إجلاء الأجانب من لبنان، توقف مطار بيروت والمرافئ البحرية عن العمل، حريق مرفأ بيروت بمئات ملايين الدولارات، قطع الطرق والمواصلات، توقف العمل في قطاعات تجارية وصناعية وزراعية وخدماتية، مشاكل صرف عمّال، خسائر مالية الدولة جراء التوقف عن دفع الضرائب والرسوم أو تأجيلها، قنابل عنقودية تتهدد المزارعين بخاصة في الجنوب... انشاء صندوق بطالة تموله منظمة العمل الدولية، مبادرة قطر لإعادة إعمار بنت جبيل والخيام، وهناك حاجة إلى "مارشال" إقتصادي، وإلى تشريعات استثنائية ملحة لمرحلة ما بعد الحرب.

6. التأثيرات على الصحة والبيئة والتراث: تبرز في هذا المجال البقعة النفطية التي تلوث الشاطئ اللبناني ودور الجيش اللبناني في إزالة التلوث النفطي إلى قسم من الألغام والقنابل العنقودية وما كبده ذلك من شهداء وضحايا، تدمير دور عبادة من مساجد وكنائس بعضها تاريخي وأثري (كنيسة القديس جاورجيوس في راشيا الفخار وإحراق الإيقونسطاس، ودير ماما الأثري في دير ميماس الذي سحقته القذائف مع كنيسته...)، إعادة إعمار مستشفيات بنت جبيل ومرجعيون والعرقوب وتأهيلها (مبادرة رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان وتكليفه نائب رئيس الدولة الشيخ محمد بن راشد أعمال المتابعة)...

تركز الوثائق على الكلفة، وهي توثيق أولي يحتاج إلى إكمال ومتابعة ومن مصادر متعددة وأكثر شمولية.

***

يُستخلص ان السلم الأهلي يتهدد حيثما تتدخل سلطة أو جماعة طاغية وخارجة عن الدستور للحد من مجالات الحرية أو للعودة عن الثوابت الميثاقية. ان المخاطر على السلم الأهلي في لبنان اليوم ناجمة عن الإنحراف الرسمي عن مبدأ سيادة القانون ورفض مسؤولين الاستماع إلى الناس لأن مقاومة التطييف التي يعيشها المجتمع اللبناني اليوم نابعة من البنى المجتمعية التحتية أي من الناس، الذين يوفرون إيجابيات كبيرة، وليست حصيلة قرار أو تصريح صادر عن مسؤول في سلطة لتغطية عجز أو تقاعس عن إدارة شؤون الحكم.

ويُستخلص تالياً توفر إيجابيات كبيرة. لكنه منذ انتهاء الحروب في لبنان عام 1990 وانطلاق مسيرة السلم الأهلي، اجتازت البلاد مرحلة نقاهة وإعادة إعمار على مختلف المستويات حتى 1999. أما في السنتين الأخيرتين، فدخل لبنان وضعاً إذا استمر تفاقمه يُخشى أن يهدد بإعادة انتاج تجارب الحروب الماضية.

***

أظهرت دراسة تقنيات الخوف والتخويف أن العنف هو أحد أبرز الظواهر الاجتماعية والسياسية في لبنان. انه يشتمل على الأعمال التي تتمثل في القهر أو القسر أو الإكراه بوجه عام، ومثالها أعمال الهدم والتلف والتدمير والتخريب، وكذلك اعمال الفتك والتقتيل والتعذيب وما شابه. ويتضمن العنف استخداماً للقوة أو تهديداً باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهداف مرجوة، حتى ولو أصاب المرء نفسه جرّاء استعماله. والعنف هو ظاهرة لصيقة ببعض انماط التربية لدى اللبنانيين. تبدأ عند الطفل، ولا تلبث أن تغشى ميداناً كبيراً ينطلق من المدرسة إلى المجتمع. ومن المجتمع المحلي إلى المجتمع اللبناني الأعمّ. وبذلك يتسلل إلى داخل المؤسسات المدنية والسياسية والعسكرية. وقد أدى في بعض مراحل الحرب إلى **شلّ الجيش**. وهو موضوع البحث الذي نتناوله في الفصل الثاني.

2

شل الجيش

تعرّض الجيش اللبناني خلال العامين الأولين من الحروب في لبنان إلى هجمات مادية ومعنوية استطاعت تفكيك وحدته وإحداث فراغ أمني في البلاد، ففقدت الحكومة، الجهاز الفعّال والمؤثر في الدفاع عن الوطن، والركيزة الأقوى للدولة[1]. أوجد تفتيت المؤسسة العسكرية أسباباً نزاعية موضوعية. تحوّل لبنان نتيجة إلغاء الوظيفة الأساسية للدولة كحارسة للأمن، وتشتت الضوابط الرادعة المتمثلة بالقوى المسلّحة، إلى ارضٍ سائبة مفتوحة على النزاعات المسلحة بلا توقف. بدأ لبنان، تالياً، يتعرض للتدمير بسبب الذين ساهموا بشل قوة الجيش.

رافقت الحرب العسكرية ضد الجيش حملات إعلامية سعياً إلى كسر تلاحم المؤسسة العسكرية عن طريق تحطيم معنويات أفرادها وإثارة النعرات الفئوية الكفيلة بإشعال الاقتتال الداخلي، كي يتحلل الجيش إلى زمر مذهبية متناحرة.

تمثلت ستراتجية المتنازعين والمتحالفين على اقتسام الجيش، وتفريغ قدراته، في حاجة فريق الى الاستيلاء على الأسلحة والاعتدة للحفاظ على أمنه، بحجة أن الجيش الذي يملك السلاح لا يقوم بواجبه في الدفاع عن المواطنين، بينما وجد الفريق الآخر أن مصلحته تقضي بمصادرة الأسلحة والاعتدة العسكرية للحؤول دون تفوق خصمه في حال وقوعها بين أيديه[2].

دفعت حاجة الطرفين الى مقاتلين ممتهنين نحو استمالة عناصر الجيش وحثّهم بمختلف وسائل الترغيب والترهيب، وخاصة الإشاعات والتهديدات الشخصية الموجهة ضد الضباط والجنود وعائلاتهم، فضلاً عن الاغراءات المالية. انتشرت على نطاق واسع حملات خبراء التحريض والتجني، وتمكنت من شل الجيش الذي أقتُسِمَ "غنائم" بين القوى الفاعلة في الداخل عن طريق تدمير بنيته بشكل تدريجي منظم.

وأكثر ما أساء الى تماسك المؤسسة العسكرية هو سلوك السياسيين اللبنانيين في تعاملهم مع المؤسسة العسكرية، والطريقة المتبعة في معالجة الحوادث وفي استخدام الجيش. فعلى رغم

---

[1] . العميد الركن فؤاد عون، **ويبقى الجيش هو الحل**، بيروت، أول آب 1988، 288 ص، ص 30–31.

[2]. المرجع السابق.

خطورة الأحداث التي وقعت في لبنان في بداية الحرب عام 1975، فإن المعالجات الحكومية لقضايا السيادة تميزت بإحلال التسويات الخطيرة أصلاً على الوحدة بدل رفض المساومات. وإذا كان إنتاج التسويات بين اللبنانيين له مدلولات إيجابية يعكس لديهم وعياً للمصالح المشتركة وقدرة على احتواء النزاعات، فإن المساومة بلا حدود أو ضوابط، تفرز ذيولاً سلبية وأخطاراً على الوحدة الداخلية متى طالت قضايا مرتبطة بالسيادة. ولربما وقعت في البلدان العربية الشقيقة المجاورة للبنان، خاصة في الاردن وسوريا في تلك الآونة، محاولات لإشعال حوادث مخلّة بالأمن ومفجّرة للعنف شبيهة بالشرارات التي حدثت في البلد الصغير. لكن الحلول الحاسمة التي اعتمدتها حكوماتها، جاءت لتقطع من أول الطريق سياق تدهور الأوضاع وتفاقمها[3]. فما هو سياق النزاع في علاقته بالجيش؟

1
حوادث صيدا وعين الرمانة وطرق معالجتها

انطلقت تظاهرة شعبية في صيدا يوم 1975/2/26 تأييداً للصيادين ضد شركة "بروتيين" لصيد الأسماك، وكان يسود الاعتقاد أن هذه الشركة قد تؤثر على معيشة الصيادين. فتحولت التظاهرة الى مأساة ذهب ضحيتها عريف في الجيش ومواطن فلسطيني وسقط فيها سبعة جرحى بينهم النائب السابق معروف سعد[4]. تحرك المحرضون فوراً لاتهام الجيش بإطلاق النار على المدنيين مستبقين نتائج التحقيق. وتملصاً من مسؤولية قراره إنزال الجيش، أمر مسؤول حكومي كبير محافظ الجنوب هنري لحود بسحب الجيش قائلاً له بلهجة تثير الاستهجان: "من هون لربع ساعة بدي اللي يفوت على صيدا ما يشوف أثر لأي عسكري"[5]. كيف عالجت الدولة حوادث صيدا؟

ألقت الحكومة مهمة المعالجة الميدانية وضبط الأمن على عاتق فئات مسلحة غير لبنانية ممعنةً في التخلي عن سيادتها[6]. ودخل بعض أعضائها الوزراء في مفاوضات مع ممثلي المسلحين، وقوى الأمر الواقع، انتهت بالتنازل عن وجود الدولة في المدينة وانسحاب الجيش[7].

قُدمت ضحايا من العسكريين والإداريين كي لا تدفع الحكومة ثمن ما حصل وإنقاذاً لرأس المسؤولين الحقيقيين. ففرض مجلس الوزراء إجازة إدارية (مأذونية إجبارية) على المحافظ لحود بعد

---

[3]. تُراجع الصحف اللبنانية والعربية الصادرة بين أول كانون الثاني ونيسان 1975.

[4]. العقيد فؤاد لحود، **مأساة جيش لبنان**، بيروت، 1977، 311 ص، ص 165–166.

[5]. **النهار**، 1975/2/27، ص 3.

[6]. العقيد فؤاد لحود، **مأساة جيش لبنان**، ... مذكور سابقاً، ص 166.
تراجع أيضاً الصحف اللبنانية بتاريخ 1975/2/27.

[7]. العقيد فؤاد لحود، **مأساة جيش لبنان**، ... مذكور سابقاً، ص 166.
تُراجع أيضاً الصحف اللبنانية بتاريخ 1975/3/3، ص 1.

رفضه الرضوخ للضغوط التي مورست عليه بهدف أن يتقدم بطلب إجازة عادية[8]. ونُقِل الضابطان العميد احمد زكا والنقيب إبراهيم عباس من مركزهما في الجنوب[9]. مما يعني أن الحكومة حمّلت المحافظ والضابطين مسؤولية قرارها السياسي. وتكررت سياسة معاقبة القادة الأمنيين وتغييرهم في غير منطقة وقعت فيها حوادث دامية تحت وطأة ضغوط المسلحين ومطالبهم[10]. تحول، تالياً، الموظفون والضباط والجنود والدركيون الى مكسر عصا أو "قشة خلق" لإخفاء تقصير السياسيين.

شكّل هذا الإجراء منطلقاً للحط من معنويات الجيش وساهم في انهيار هيبة السلطة لأنه نقل التخريب الى داخل الجيش والإدارة، وخلق داخل هذين الجهازين أوضاعاً نفسية صعبة ومربكة ظهرت نتائجها السيئة فيما بعد[11]. أورد الرئيس كميل شمعون بوصفه وزيراً للداخلية آنذاك بعض الوقائع حول الحالة النفسية والارباكات التي أصابت رجال الأمن في لبنان نتيجة العقوبات التي فُرضت على بعض القادة ومسّت العنفوان العسكري في قوله: "طلبتُ من أحد الضباط، اقتحام منطقة وقعت فيها حوادث فلمست منه تقاعساً وانقلب لون وجهه أبيض فأصبح كالورقة. فقلت له: **يا نفذ الأوامر أو فل**"[12].

ساعد على تدمير معنويات الجيش قيام المسؤولين بالتفاوض مع جماعات تنازع الدولة سلطاتها من دون مراعاة أصول التفاوض وأهدافه، فضلاً عن الخلط الخطير بين المواضيع القابلة وغير القابلة للمساومة، ولحدود الممكن وغير الممكن. وسهّل غموض المرامي الحقيقية للتفاوض، في تقديم تنازلات متتالية من جانب المسؤولين إرضاءً لنزوات الشارع، الأمر الذي جعل من الرضوخ لمطالبه مثابة قبول بتدخل السياسيين وقادة المسلحين بشكل علني سافر في شؤون المؤسسة

---

[8]. **المحرر**، 1975/3/1، ص 1؛ و**النهار**، 1975/3/1، ص 1.

[9]. **المحرر**، 1975/3/13، ص 1؛ و**النهار**، 1975/3/15، ص 2.

[10]. **النهار**، 1975/9/1، ص 4.

[11]. انطوان مسرّة، "دور الجيش أو كيف لا نعود إلى المعابر"، **النهار**، 1993/1/6، ص 11.
يُراجع أيضاً كتاب العقيد فؤاد لحود، **مأساة جيش لبنان**، ... مذكور سابقاً، ص 166.

[12]. **المحرر**، 1975/9/2، ص 8؛ و**النهار**، 1975/9/2، ص 11.

العسكرية[13]. انتهت الجولة الاولى من المفاوضات باتصال أجراه مسؤول كبير بجهات مسلحة لإبلاغها قرار الموافقة على مطالبها إجراء مناقلات بين الضباط[14].

قد تكون الحاجة ماسة، خلال مرحلة السلم، إلى إعادة قراءة الأحداث التي وقعت ما بين 1975–1990 مع بعد زمني. تسمح هذه المسافة الفاصلة بإلقاء نظرة شمولية، على تجربة السنوات الخمس عشرة، وقراءة الحرب ما بعد الحرب، وإعادة تبيان ما حدث بدافع الاستنتاج، والاستفادة، لا بأسلوب إحياء حوادث الماضي المأسوية، كما جرى لحوادث عام 1860 وغيرها بهدف تفسير النزاعات المسلحة، بل بطريقة تحول دون تكرار تجارب الماضي.

لا يقتصر تاريخ لبنان على سرد الحوادث خلال أعوام 1841 و1860 و1958 ومن العام 1975 حتى 1990، في طريقة انتصارية بكل تفاصيلها ووقائعها التي تشحن النفوس من جديد. ولا هو تبسيط ساذج لأسباب تلك الفتن، ومسبيبها، واختزالها ببعض الحوادث الصغيرة كاصطياد الحجل، واصطدام دواب المسيحيين والدروز، وبوسطة عين الرمانة، واعتبارها الأسباب الرئيسية للنزاعات الدامية. وهو النمط الشائع لتسطيح الأمور الدولية في الشأن اللبناني ووسيلة لتضخيم العوامل الداخلية للنزاع.

***

ماذا عن بوسطة عين الرمانة ومواقف الدولة منها؟ يستدل من قراءة وقائع حوادث عين الرمانة التي وقعت في 1975/4/13 غياب دور الدولة وحيادها المطلق إزاء حوادث الاخلال بالامن. وقع خلاف في عين الرمانة بين لبناني ينتمي الى منظمة مسلحة غير لبنانية، وبين بعض أبناء المحلة ما أدى الى جرحه. مرت بعد ذلك سيارة في مكان الحادث تبادل ركابها اطلاق النار مع مسلحين انتشروا في الشارع، فقُتِل جوزف أبو عاصي وارتفع التوتر. وصودف مرور بوسطة تقل فلسطينيين، فأُطلقت عليهم النار وقتل ثلاثون شخصاً من ركابها ومن مواطنين عابري السبيل[15]. ولم تشر الوقائع، في مقابل فداحة الحادث وخطورته، الى قيام الحكومة باتخاذ أي اجراء لاعادة إحلال الامن.

---

[13]. يُراجع محضر جلسة مجلس النواب التي عُقدت بتاريخ 1975/4/10 لمناقشة أحداث صيدا، ولاسيما مداخلة النائب الدكتور البير مخيبر الذي قال: "كنت أُفضل أن نموت جميعنا في صيدا ولا يحصل ما حصل من تنازل عن السيادة والاستقلال والأرض. وقد تنازلت الحكومة أيضاً عن سلطتها العسكرية، فتتنازل لسلطة مسلّحة اخرى وتنسحب من الجنوب. أما أن تأمر الجيش بالانسحاب من صيدا، وأن تتنازل عن السلطة لفئات مسلّحة غير لبنانية، فهذا أمر غريب".

[14]. **النهار**، 1975/3/13، ص 11.

[15]. Camille Chamoun, *Crise au Liban*, Beyrouth, Edition Librairie Antoine, 1977, 186p., pp.8-10.

كيف عالجت الدولة حوادث عين الرمانة؟ تميزت المعالجات باعتماد مبدأ "الامن بالتراضي" الذي يتنافى مع مفهوم الدولة ومعنويات القوى المولجة حفظ الامن[16]. دخلت الحكومة في اتصالات مع التنظيمات المسلحة في محاولة للوصول الى اتفاق وتفاهم يوقف العنف[17]. تفاوضت مع الميليشيات حول عدد المتهمين بتفجير الحوادث الذين يُفترض تسليمهم الى القضاء. وتركت للتنظيمات المسلحة ان تلاحق بوسائلها الخاصة المطلوبين، فتخلت الدولة بذلك عن ممارسة أحد اختصاصات السيادة. وخضع عدد المطلوبين في حوادث عين الرمانة للمساومة، ولم يكن العدد النهائي ثابتاً بل عرضة للخفض من اجل الحفاظ على هيبة شكلية للسلطة[18]. وإمعاناً في ستر التسويات التي كانت تتم على حساب السيادة، وعلى تطبيق القانون، أخفى أحد المسؤولين عدد المطلوبين عندما سئل عما إذا كان هناك مطلوبان اثنان فقط، او أكثر في الحوادث فأجاب: "ما راح اعطي عدد، وما راح اعطي أسماء لانهم ملاحقون حتى ما ننبههم". وقلل من اهمية اعتقال المتهمين مبرراً سبب تأخير التنظيمات المسلحة في تسليم هؤلاء الى القضاء بقوله: "عمجيبوهم. هودي ما عسكر نظامي".

واجه المسؤولون الحكوميون حوادث عين الرمانة بعقد شبه مجلس وزاري، علماً بأن لا قيمة قانونية لقراراته[19]. واكتفوا باصدار بيانات المناشدة التي تدعو المتنازعين الى ضبط النفس والتهدئة وعدم سماع الاشاعات. وذُكِرَ ان مرض رئيس الجمهورية وخضوعه، آنذاك، لعملية جراحية في المستشفى حال دون اجتماع مجلس الوزراء، لأنه في ظل القواعد الدستورية التي كانت متّبعة في حينه لم يكن ممكناً عقد مجلس وزراء من دون حضور رئيس الجمهورية. وظهر خوف مغالٍ من ان يؤدي اجتماع الحكومة الى انقسامها وحصول ازمة وزارية بسبب تباين آراء اعضائها حول مفاهيم وقضايا اساسية تتعلق بطريقة ضبط الامن، ودور الجيش، وقوى الامن الداخلي، وصلاحية الرؤساء، وإشكالية الامرة والقيادة. كانت هذه الخلافات من الاسباب التي عطلت فعالية الحكم والسلطة في لبنان. وتحكّم بمواقف العديد من السياسيين هاجس فحواه ان الجيش إذا تدخل في حالة من الانقسام بين السياسيين يخشى ان ينقسم على نفسه. ولكن تبيّن لاحقاً نتيجة تراكم التجارب ان انقسام الجيش إذا حدث، هو أقل ضرراً من تقسيم البلاد، وان شل المؤسسة العسكرية يؤدي الى "توطيد آلية حرب أهلية في معزل عن توجهات المواطنين وارادتهم"[20].

---

[16]. Wade R. Goria, *Sovereignty and Leadership in Lebanon 1943-1976*, London, Ithaca Press, 1985.

[17]. **النهار**، 1975/4/16، ص 1.

[18]. **النهار**، 1975/4/16، ص 8.

[19]. تُراجع الصحف اللبنانية بتاريخ 1975/4/16.

[20]. انطوان مسرّه، "دور الجيش او كيف لا نعود الى المعابر"، **النهار**، 1993/1/6، ص 11.

2
الأسباب الطارئة

ساعدت عوامل اخرى على شل قدرات الجيش بعضها طارئ وليد ظروف تلك الحقبة، وبعضها الآخر مزمن يعود إلى العهود القديمة. أما أبرز العوامل الطارئة فهي الآتية:

أولاً– التبديل السريع في القيادة كمخرج من فشل الحكومة بالحفاظ على الأمن: منذ ان تخلت الدولة عن سيادتها، بموجب اتفاق القاهرة الموقّع عام 1969، انتهجت الحكومات اللبنانية سياسة إعفاء قائد الجيش من مهامه وتعيين قائد جديد بوتيرة سريعة ومتلاحقة، تغطيةً لفشلها وعجزها عن انتهاج سياسة تقوية الجيش والمحافظة على السيادة وأمن المواطنين. من مساوئ التعجيل في تغيير القائد إعادة طرح اوضاع الجيش وتقويمها واستبدال خطط العمل الموضوعة مع كل تعيين جديد[21].

كلفت الحكومة العماد اميل بستاني تمثيلها في التفاوض والتوقيع على اتفاق القاهرة، وبعد مرور شهرين أُحيل على التقاعد وعُيّن العماد جان نجيم مكانه (كانون الثاني 1970)، لكنه إستُشهد بعد شهور عدة بحادث تحطم طوافة عسكرية. خلفه العماد اسكندر غانم (23 تموز 1971)، الذي بقي في منصبه الى ما بعد اندلاع "حرب السنتين"، ثم أُعفي من مهامه في مرحلة قاسية من الازمة (9 أيلول 1975). وعُيّن مكانه العماد حنا سعيد فبقي في منصبه الى حين حلول مرحلة من الهدنة (28 آذار 1977). عقبه العميد الركن فيكتور خوري الى ما بعد الاجتياح العسكري الاسرائيلي لبيروت (8 كانون الاول 1982)، فاستبدل بالعماد ابرهيم طنوس الذي ظل في القيادة حتى تاريخ تعيين العماد ميشال عون (23 حزيران 1984).

تعاقب على قيادة الجيش سبعة قادة خلال حقبة امتدت زهاء عشرين عاماً، مما أوجد حالة عدم إستقرار في قمة المؤسسة العسكرية. معظم هذه التعيينات والمناقلات التي طالت القيادة، خلال فترات زمنية قصيرة، تُعبّر عن "مفهوم سائد بأن الجيش هو جهاز إداري كبقية الاجهزة البيروقراطية وان استزلام الجيش ومعاقبته وإخضاعه تتم بمجرد إصدار مراسيم"[22].

ثانياً– التقنية المستعملة في استخدام الجيش خلال الاحداث: انقسمت الحكومة اللبنانية برئاسة السيد رشيد كرامي حول موضوع الاستعانة بالجيش، ولم تكن قوى الامن الداخلي كافية لضبط الامن. فالرئيس كميل شمعون بصفته وزيراً للداخلية طالب بتكليف المؤسسة العسكرية مهمة المحافظة على الامن، ورئيس الحكومة السيد كرامي الذي كان يشغل ايضاً منصب وزير الدفاع

---

[21]. العميد الركن فؤاد عون، **ويبقى الجيش هو الحل**، ... مذكور سابقاً، ص 33–34.

[22]. انطوان مسرّه، "دور الجيش او كيف لا نعود الى المعابر"،... مذكور سابقاً.

رفض زج الجيش في "الخلافات الداخلية" خشية انقسامه على نفسه في حال إنزاله[23]. خضع استعمال الجيش للمساومة حيث اقتُرحت صيغة لـ "الامن بالتراضي"، وهي قد تكون حظيت في حينه برضى المطالبين بتدخله والمعارضين في آن. اتفق اعضاء الحكومة في جلسة مجلس الوزراء في 1975/9/10 على اعتماد حل غير ملائم قوامه استعمال الجيش بالتقسيط او بالفتات (en miette)[24].

بموجب هذا "الحل" لم يُستخدم الجيش بكامله أي لم ينزل دفعة واحدة حرصاً على فعالية تدخله، بل استُعين به في حالات محدودة لمساعدة قوى الامن الداخلي[25]. كان يجري ذلك في شكل مجتزأ لا يُمكّن الجيش كجيش من القيام بدوره ووظيفته وخاصة في حماية اراضي الدولة والمحافظة على سلامتها من التعديات.

جاء قرار الاستعانة بالجيش لا للتدخل بل للفصل بين المتقاتلين عن طريق عزلهم بواسطة حزام امني فُرِضَ على حدود المناطق حيث يدور النزاع المسلح. لعب الجيش دوراً مماثلاً للدور الذي تقوم به قوات الامم المتحدة في إقامة مناطق عازلة بين المتحاربين. والدولة بوضع قواتها العسكرية في مناطق الفصل عرّضت حياة العسكريين للقتل على خطوط التماس بين المناطق.

تمركزت وحدات من الجيش خلال شهر كانون الاول 1975 في محاولة لإقامة مناطق وخطوط عازلة وفك الارتباط بين القوى الملتحمة في البقاع بين مدينة زحله ومحيطها، وفي الشمال بين طرابلس وزغرتا[26]، ووسط العاصمة من المرفأ الى الاسواق التجارية فمنطقة الفنادق[27]، وفي منطقة الدامور على التخوم المحيطة. وفي جميع هذه الحالات لم تكن اهداف فك الارتباط واضحة او محددة. كذلك لم تكن نتيجة استعمال الجيش بهذه الطريقة فعّالة في إعادة الهدوء والنظام. فالوحدات التي ارسلت الى شمال لبنان مثلاً لوقف الاشتباكات لم تكلفها الحكومة التدخل واستخدام الاسلحة لاعادة النظام، وفي زحلة لم يكن عمل الجيش حاسماً. اما التقنية الاشد تأثيراً في شل

---

[23]. Adel Freiha, *L'Armée et l'Etat au Liban (1945-1980)*, Paris, LGDJ, 1980, 237 p., p.210.

[24]. أنطوان بطرس، **وثائق حرب لبنان**، بيروت، مركز البحوث والدراسات والتوثيق، دار الصيّاد، 1977، الجزء الأول، 570 ص، ص 552.

العميد الركن فؤاد عون، **ويبقى الجيش هو الحل**، بيروت، آب 1988، 288 ص، ص 37.

[25]. انطوان بطرس، **وثائق حرب لبنان**، ... مذكور سابقاً، ص 548-555.

Cf. aussi Adel Freiha, *L'Armée et l'Etat au Liban (1945-1980),... op. cit.*, pp. 210-212.

[26]. **النهار**، 1975/12/6، ص 4.

[27]. "مغاوير الجيش يقيمون خطاً عازلاً من الكرنتينا الى كورنيش البحر"، **النهار**، 1975/12/10، ص 6. يُراجع أيضاً خبر **الحياة**، 1975/9/11، ص 1، تحت عنوان: "الجيش يفصل بين المتحاربين في الشمال".

الجيش فكان انتشار حواجز المسلحين وقيام خطوط تماس بين المناطق عطلت وظائف المؤسسة العسكرية.

من جهة ثانية، تنوعت تقنيات إلهاء الجيش وإبعاده عن دوره الاساسي بحيث تحوّل إلى "جيش الادارة" لا جيش الأمن. اما ابرز المهام المسندة اليه في تلك المرحلة فكانت:

– تأمين تنقلات السياسيين وحمايتهم: استعملت الآليات العسكرية مثل الطوافات والمدرعات كتاكسي للنقليات الرسمية.

– فرز البريد المتراكم من جراء عجز الوزارة عن تأدية الخدمات: تحوّل الجيش الى القيام بدور ساعي البريد او البوسطجي.

– إيصال الطحين والمؤن الى المناطق السكنية المحاصرة او المخيمات: أصبح من صميم الاهتمامات المتواصلة للجيش القيام بدور العتّالة لتأمين حاجات المواطنين اليومية.

حوّلت هذه الادوار الثانوية المؤسسة العسكرية في زمن الازمات من جيش لحماية الامن القومي الى مجرد جيش للمهمات الإدارية. بعض الادوار التي قام ويقوم بها الجيش منذ 1975، هي في الاساس من اعمال وزارات الخدمات اصبحت من صلب مهام الجيش التنموية في مرحلة السلم نظراً لامكاناته، ولجهوزيته في مختلف المناطق، وبغية تخفيف نفقات الادارة مثل حملات التحريج وزرع النصوب والاشجار، تنظيف القلاع والامكنة الاثرية، بناء الجسور والبنى التحتية ومد الانابيب، مكافحة التلوث، القيام بعمليات الاغاثة في الظروف والاحوال الصعبة (عواصف، فيضانات، انهيارات ثلجية، اطفاء الحرائق الخطيرة، كوارث، زلازل... الخ)، دعم اجهزة الاغاثة والطوارئ الاجتماعية والاسعاف وتوفير العناية الطبية عامة، مسح الاضرار الناجمة عن اسباب متنوعة، تأمين استمرار حركة الطيران المدني عند اضراب موظفي مطار بيروت الدولي، المساعدة في عمل دوائر الاحوال الشخصية ووزارة الداخلية وخاصةً اعداد لوائح الشطب للانتخابات، تنظيف مناطق القتال السابقة من الألغام والمتفجرات المزروعة فيها، المساعدة على إعادة اعمار القرى المتضررة، اعانة المزارعين المتضررين في حقولهم ورشها بالمبيدات، تنفيذ مشاريع التنمية، وجباية فواتير الكهرباء، احصاء المهجرين والنازحين، وتوزيع المساعدات الانسانية.

عدد من السياسيين الذين كانوا يطالبون في بداية الحرب بعدم زج الجيش في خلافات داخلية، لم يتورعوا عندما وصلوا الى الحكم بعد الحرب عن تكليف الجيش لقمع التظاهرات المطلبية وفرض منع التجول لحظر المسيرات العمّالية خشية اسقاط الحكومة في الشارع على غرار ما حصل في 6 ايار 1992 عندما اعلن الاتحاد العمالي العام اضراباً واقفالاً شاملاً لمدة ثلاثة ايام متتالية. فجرى في اليوم الاول قطع الطرقات باحراق الإطارات المطاطية. ما اضطرّ رئيس الحكومة عمر

كرامي إلى الاستقالة[28]. هذا النمط من التعامل مع الجيش يُعبّر عن مفهوم آخر للجيش كحامٍ للنظام والطبقة الحاكمة[29].

يستخلص الدكتور انطوان مسرّة وجود ست مدارس في السلوك السياسي تجاه الجيش[30]:

1. مدرسة المس بمعنويات الجيش التي لها خبراؤها الداخليون والخارجيون المحترفون، ومن كل الطوائف، للحط من قدرة القوى العسكرية على حماية أمن المواطنين.

2. مدرسة الحرص على "وحدة" الجيش التي أفسحت المجال لبناء شبه نظرية متكاملة حول "الجيش المحايد".

3. مدرسة الجيش "المأمور" التي تُعبّر عن عقلية عثمانية اقطاعية مفادها أن استزلام الجيش ومعاقبته وإخضاعه تتمّ بمجرّد مراسيم وقرارات.

4. مدرسة الجيش "المكنسة"، بمعنى أن الجيش هو "أداة" النظام والطبقة الحاكمة. وهذا يعني في خلفياته، وبالمفهوم اللبناني، استخدام سياسيين للجيش بهدف التخلّص من سياسيين آخرين وقوى منافسة على الأرض. ومن ثمَّ عودة الجيش إلى ثكناته بعد أن يكون كنّس ونظف الساحة من عناصر مزعجة لطبقة من السياسيين.

5. مدرسة الجيش "الميليشيا" التي تستعمل الجيش بـ"الفتات"، أو تزجه في معارك، وتسحبه منها، حيث لا يجب. كل ذلك أدى إلى بروز قوى تتولى أمور الأمن تحت شعار الدفاع عن مناطق وطوائف وأحزاب.

6. مدرسة الجيش "التاكسي". ان التمادي في اعتماد مبدأ "الأمن بالتراضي" أدى إلى شل الجيش، الذي استعمل خلال سنوات الحروب لحماية السياسيين في تنقلاتهم الرسمية من قصر الرئاسة وإليه. أي تحوّل الجيش إلى "جيش تاكسي"، أو جيش هيليكوبتر للنقليات الرسمية.

ثالثاً– فصل عناصر من الجيش مع عتادها لتعزيز الدرك: اعتمدت طريقة اخرى منذ أيلول 1975 تقضي بتعزيز قوى الامن الداخلي عن طريق مدها بعناصر من الجيش بعد إلباسها بزّات عسكرية لقوى الامن ودهن آلياتها بالوان آليات الدرك. وعلى الرغم من انه تمّ وضع حوالى 400 جندي مع المصفحات تحت تصرف وزارة الداخلية[31]، إلا انه لم يكن لهم سوى دور رمزي من

---

[28]. تُراجع الصحف اللبنانية بتاريخ 7 و8 ايار 1992.

[29]. Barry M. Blechman, and Stephen S. Kaplan (eds.), *Force without War: The use of the armed forces as a political instrument*, Washington, 1978.

[30]. Antoine Messarra, "L'Armée Libanaise: Servitude ou partenariat?", *ap.* Antoine Messarra (Ed.), *Le Pacte Libanais: Le message d'universalité et ses contraintes*, Beyrouth, Librairie Orientale, 1997, 252 p., pp.111-125.

[31]. فاضل سعيد عقل وانطوان الجبيلي، **الوقائع – الحرب في لبنان: موسوعة الأحداث 1975 – 1976**، بيروت، دار الوقائع، 1978.

دون مهمة للتدخل. كان اقصى ما سمحت به الحكومة هو الاستعانة بالجيش كقوة تابعة او ملحقة بقوى الامن الداخلي، لأن هذه القوى لم تكن مجهّزة على الصعيد القتالي للفصل بين المتحاربين أو لحفظ السلم بل عرّضها عملها هذا لهجمات المسلّحين. أصاب هذا النهج الملتوي مساً بمعنويات الجيش، واعتبر مثابة تحايل نتجت عنه صور وإدراكات عدائية بين الجيش والشعب.

رابعاً: تشكيل حكومة من العسكريين... والتسرّع بإطلاق احكام بفشلها: شُكلت اول حكومة من العسكريين في تاريخ لبنان في 23 أيار 1975 برئاسة العميد اول المتقاعد نور الدين الرفاعي وعضوية ستة ضباط هم: قائد الجيش العماد اسكندر غانم، رئيس الاركان العماد سعيد نصرالله، ومساعده العميد الركن موسى كنعان، العميد الركن فوزي الخطيب، العميد الركن فرنسوا جينادري والعقيد الركن زين مكي. وضمت الحكومة مدنياً واحداً هو السيد لوسيان دحداح.

مرسوم تأليف حكومة العسكريين، من حيث المبدأ، هو المخرج الاخير من الازمة لا يعود ينفع بعده أي اجراء انقاذي آخر. لكن وزراءها الاعضاء اضطروا الى الاستقالة بعد ثلاثة ايام فقط على تشكيلها في 26 أيار 1975 تحت وطأة الضغوط التي منعتهم من ممارسة السلطة. اعتبرت استقالة هذه الحكومة بمثابة ضربة للجيش. وتسرّع بعض المحللين بإطلاق احكام سطحية، مستنتجين فشل المؤسسة العسكرية في مهمتها ومتجاهلين القيود والعوائق المفروضة التي منعت الوزراء من ممارسة الحكم وإيجاد حل ينهي مشكلة الامن المفقود.

يتبين من قراءة موضوعية ان حكومة العسكريين هذه، على رغم قصر عمرها واقتصار إدائها على تصريف الاعمال، وعدم إجتماعها سوى مرة واحدة، بأنها نجحت في تحقيق منافع للدولة. وهي قامت بإتخاذ قرارات حازمة وفعالة فنزعت المتاريس من الشوارع، وأعادت الأمن والاستقرار مؤقتاً طيلة مدة بقائها[32]. فتراجعت او توقفت عمليات الخطف والقنص والاشتباكات. وتشكل حالة هذه الحكومة تجربة نموذجية عن تعاون بين وزراء متخصصين في ضبط الفلتان.

رغم قصر عمرها، من المفيد استخراج العبر التي توفرها تجربة حكومة العسكريين بأبعادها المختلفة، وخاصة في معالجة بعض مشاكلات الادارة من خلال الطريقة التي اتبعتها لتسريع إنجاز الاعمال والمعاملات الادارية المتراكمة في الوزارات، ومحاولات تحرير الادارة مؤقتاً من الروتين والبيروقراطية وغيرها من اسباب العرقلة طيلة مدة بقاء الوزراء في مناصبهم لتصريف الاعمال[33].

واجهت حكومة العسكريين المحسوبية والرشوة في الادارة، واحتوت عدداً من مشاكل وزارات الخدمات، وابرزها أزمة البريد المكدس منذ مدة طويلة، وخفضت قيمة النفقات الادارية وحصرتها،

---

32. **النهار**، 1975/6/5، ص 1.

33. لويس الحاج، "رأي اللبناني العادي"، **النهار**، 1975/6/17، ص 9.
النهار، 1975/6/15، ص 4.

وخففت اعباءً إضافية عن الخزينة عبر الاستعانة بضباط الجيش وافراده لتنفيذ بعض اعمال الادارات.

خامساً– حملات ترهيب الضباط والعسكريين وترغيبهم: وصلت جسارة الخارجين على القانون والعابثين بالامن الى حد توجيه رسائل التحذير الى الضباط والعسكريين، وإلقاء المتفجرات امام منازلهم وتهديدهم مع عائلاتهم بواسطة الاتصالات الهاتفية لثنيهم عن التحرك او القيام بواجباتهم. تركت هذه الممارسات لدى رجال الجيش والدرك شعوراً بالقلق والخوف، وولّدت لديهم ادراكاً وتصوراً بأنهم مستهدفون ومعرّضون لأفدح المخاطر في أي لحظة، وان حياة كل فرد منهم لم تكن بمأمن من الاخطار. يُعبّر تعليق لضابط كبير، كاشف به احد الصحافيين في تلك الحقبة، عن مستوى التردي الذي بلغته الاوضاع المعنوية للمؤسسة العسكرية ولقوى الامن الداخلي بقوله: "ماكو اوامر والحالة فالتة"[34].

تعرضت عناصر عسكرية اسوة بالمواطنين لكمائن المسلحين وللخطف والقتل مع عائلاتهم، كما تعرضت مساكنهم للتفجير بالعبوات الناسفة في إطار عمليات الترويع المنظمة، واستطاعت مختلف وسائل التخويف التأثير على سلوكيات العسكريين عامة. ومن بين القادة الكبار الذين استشهدوا على ايدي الارهابيين المسلحين قائد منطقة الشمال العسكرية العقيد الركن عبد المجيد شهاب[35]. ومن لم يطله الارهاب المباشر خضع لحملات الترغيب بمختلف الاغراءات المالية من اجل استمالته، خاصةً لقيادة حركات انفصالية داخل الجيش او الانخراط فيها سعياً الى كسر تلاحم المؤسسة العسكرية[36]. وكشفت قيادة الجيش عن قيام احدى المنظمات باستمالة عدد من العسكريين للعمل معها[37]. سهّلت هذه الضغوط والاغراءات، اضافة الى استغلال ظروف بعض الثكنات والالوية، في ظهور حركات تمرد كانت مسؤولة عن تصدع المؤسسة العسكرية. وفي موازاة ذلك رصدت حركة هروب في صفوف العسكريين ناجمة عن افرازات الحرب.

بعد بضعة اشهر على اندلاع الحوادث وقعت حالات فرار بين الافراد العسكريين. وفي مطلع العام 1976 كُلِّفت لجنة عسكرية للتحقيق في حجم هذه الظاهرة واحصاء عدد العسكريين الفارين من الخدمة الذين لم يلتحقوا بمراكزهم. كُشِفَ النقاب عن وجود 850 حالة فرار بين الضباط

---

[34]. نجيب اسكندر، "1974 سنة الرعب والقتل في الشمال"، **النهار**، 1975/1/18، ص 3.

[35]. **النهار**، 1976/3/12، ص 1.

[36]. العميد الركن فؤاد عون، **ويبقى الجيش هو الحل**، ... مذكور سابقاً، ص 33.

[37]. **الحياة**، 1975/8/22، ص 1 و7؛ و**النهار**، 1975/8/22 ص 1.

والرتباء والجنود، أي ما يوازي 5% من مجموع افراد القوات المسلحة[38]. وعزت اللجنة اسباب الهروب من الجندية الى الاحداث التي قلبت الاوضاع في البلد رأساً على عقب.

وفي قوى الامن كانت نسبة الفارين أعلى منها في الجيش لأن 1600 عنصراً من الدرك تغيبوا عن مراكزهم. وهذا العدد كان يمثل حوالى 20% من عديد هذه القوى. اعتبرت حالات الفرار هذه فردية لأن عدداً كبيراً من الغائبين عن مراكزهم غادروا البلاد او التزموا منازلهم.

سادساً– احتلال الثكنات: عزز الخلاف على دور الجيش بين المسؤولين السياسيين حال انعدام الثقة عند اللبنانيين بقواتهم المسلّحة[39]، فبدأت عملية تشتيت المؤسسة العسكرية. المسيحيون لم يشعروا بأن الجيش يحميهم من المنظمات الفلسطينية المسلّحة التي كانت تقيم الحواجز على الطرقات وتفتش السيارات خوفاً من عمليات الكومندوس الاسرائيلي او من عناصر عميلة مندسة. كذلك استاء المسلمون من "حياد" الجيش غير المشروط حيال السياسة التي تنتهجها معظم البلدان العربية في نزاع الشرق الاوسط بين العرب واسرائيل، فبدأت عملية تقسيم الجيش[40]. ويؤكد العقيد فؤاد لحود بوضوح: "ان قسماً من اللبنانيين لا يريد تعزيز الجيش خوفاً من أن يضرب المقاومة، وبنفس الوقت يريد تعزيز هذا الجيش ليؤدي دوره في القضية. والقسم الآخر يريد تعزيز الجيش لضبط العمل الفدائي ولا يريد تعزيز الجيش كي لا ينجرف لبنان في الحرب ضد اسرائيل. فكيف يمكن والحالة هذه، بناء جيش؟"[41].

سبق سقوط الثكنات واحتلالها سلسلة اعتداءات محكمة ضد مواقع الجيش والقوافل العسكرية والدوريات نُفذت بين أيلول 1975 وكانون الثاني 1976. إستهدفت هذه الاعمال الارهابية مراكز الجيش على جميع الاراضي اللبنانية، ونُصبت الكمائن المسلحة للدوريات المتنقلة. ولم يكن مسموحاً للجيش حتى مجرد الدفاع عن النفس. فثكنة طرابلس، مثلاً، قُصِفت تقريباً في نفس الوقت الذي كان مجلس الوزراء يتخذ فيه قراراً بالتوافق يقضي باعتبار قوى الامن الداخلي لا تزال قادرة على مواجهة الموقف من غير حاجة الى الاستعانة بالجيش[42]. وقد يكون هذا القرار وامثاله بمثابة حوافز شجعت المعتدين على التمادي في اهدافهم التخريبية، فتوالى تدهور المعنويات العسكرية.

---

[38]. يُراجع نص التقرير الذي نُشرته اللجنة العسكرية للتحقيق في الصحف اللبنانية بتاريخ 3 كانون الثاني 1976.

[39]. ليلى فرنسيس، **تعداد الأسباب الكامنة وراء انفجار الجيش عشية أحداث 1975 – 1976**، بيروت، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الثاني، رسالة دبلوم الدراسات المعمقة، 1986.

[40]. العميد الركن فؤاد عون، **ويبقى الجيش هو الحل**، ... مذكور سابقاً، ص 22–32.

[41]. فؤاد لحود، **مأساة جيش لبنان**، بيروت، 1977، 311 ص، ص 210–211.

[42]. **النهار**، 1976/2/20، ص 8.

استولى اطراف النزاع على معظم ثكنات الجيش اللبناني بطريقتين: الاولى، غير مباشرة عبر تشجيع حركات التمرد داخل صفوف العسكريين ودعمها. والثانية، غير مباشرة حيث قام المسلحون بمهاجمتها من الخارج.

وابتداءً من النصف الاخير من شهر كانون الثاني 1976 بدأت تظهر النتائج العملية للحملات الموجهة ضد الجيش. فأقدم بعض الضباط ممن خضعوا للترغيب او الترهيب، متلطين وراء شعارات، على قيادة حركات تمرد من داخل المؤسسة العسكرية واستطاعوا الاستيلاء على ثكنات ومواقع الجيش في بيروت والجبل والشمال والبقاع والجنوب. قام شبه توازن في الانفصال على صعيد العسكريين عند جميع الطوائف[43]. بدأت، من ثمّ، العناصر الخارجة عن سلطة القيادة بمهاجمة الفرق العسكرية والضباط والجنود وخطفت العديد منهم، وسلبتهم اسلحتهم مجبرةً اياهم على الانخراط في حركات التمرد[44]. ووفّر اسياد الحرب الداخليين والسياسيين المحرضين التغطية الضرورية لتمرد الثكنات والمواقع، فقاموا بإدارة وتوجيه العصيان في طريقة مكشوفة. ولم تنقطع اجتماعات التنسيق والعمل التي كانوا يعقدونها مع الضباط المتمردين داخل الثكنات وخارجها[45]، وكانوا يؤيدون ويشجعون علانية حركات العصيان ومختلف الظواهر الانفصالية معتبرينها ضرباً من ضروب "البطولة والوطنية".

قام ضابط مسلم شاب هو الملازم احمد الخطيب بإدخال اول انشقاق الى الجيش مع تشكيل ما يسمى بـ"جيش لبنان العربي"، وفرض نفسه قائداً له. اتخذ القرار في 21 كانون الثاني 1976 واقتفت آثاره زمرة من الجيش[46]. هذا التمرد كان له اهداف سياسية، وعلى الرغم من ان تلك الحركة كان يقودها ضباط لبنانيون شباب هم، إضافة الى القائد الخطيب، الملازم بسام ادلبي، قائد العمليات، والرائد حسين عواد، قائد المدفعية، والملازمون الاول معين حاطوم وعمر العبدالله، للاستخبارات واللوجستية. لم يكن ادنى شك بأن انشقاق هذا الفصيل كان جزءاً من لعبة خارجية على الساحة اللبنانية[47]. كان هناك نوع من التناغم والتنسيق بين هذه الحركة وبين فلسطينيي "فتح"، فضلاً عن ارتباطها الاستراتيجي بالناصريين المستقلين (المرابطون)، وبالعراق و"الحركة الوطنية"، اما سوريا فلم تجد فيها ما يهدد مصالحها[48]. وفي وقت لاحق لقيام هذه الحركة، قاد الرائد سعد حداد فصيلاً آخر شكّل نواة للميليشيات الحدودية التي عُرِفت فيما بعد بإسم "جيش لبنان الجنوبي" وكانت ترعاه الدولة العبرية.

---

43. **النهار**، 1976/2/22، ص 4.

44. **النهار**، 1976/2/20، ص 8.

45. **المحرر**، 1976/3/14، ص 5؛ و**النهار**، 1976/3/14، ص 8.

46 . Gérard Figuié, *Le point sur Le Liban*, Beyrouth, Anthologie, 1996, 312p., p.93.

47. *Ibid*.

48. Gérard Figuié, *Le point sur Le Liban, op. cit.*, p.93.

إستغلت ظروف بعض الثكنات والمواقع لدفعها نحو حالة شبيهة بالعصيان. ففي محافظة جبل لبنان، مثلاً، ارتبط تمرد العسكريين وفرارهم من الخدمة الى حدٍ بعيد بحوادث محاصرة القرى النائية في الشمال والبقاع. ومعروف ان هذه القرى التي تنخرط نسبة مرتفعة من ابنائها في صفوف الجندية تعرضت للتطويق من مسلحين شنوا الاعتداءات على سكانها. ولكن ما إن وصلت الى ابنائها الجنود الموجودين في ثكناتهم في الجبل اخبار المجازر ضد اهاليهم وعائلاتهم حتى اهتاجوا وتركوا مواقعهم العسكرية مسارعين للدفاع عنهم[49]. وكان من نتائج تطويق بلدة القبيات الشمالية ومهاجمتها، خروج العسكريين من ثكناتهم في صربا وجونيه حيث كان يوجد في هذين المركزين مئات الجنود من هذه البلدة[50]. وهكذا فمن لم يشأ التمرد أُرغم عليه.

اما الثكنات والمواقع العسكرية التي لم يفلح المحرضون في دفعها نحو التمرد، فطوقها المسلحون وهاجموها من الخارج واستولوا على عددٍ منها وسرقوا الأسلحة الموجودة فيها. قام المتمردون بنهب الاعتدة الحربية التي وقعت بين أيديهم، ودمروا ما لم يتسنى لهم سلبه مستغلين شتى الذرائع كما حصل مثلاً في الشمال حيث أسقط العُصاة طوافة للجيش بحجة انها "تنقل جنوداً واسلحة وذخائر" الى احدى المناطق المحاصرة[51]. ونُسف للجيش عدد كبير من آلياته وعتاده الحربي داخل الثكنات وخارجها وفُجِّرت مستودعات الذخيرة العسكرية. سيطر الملازم الخطيب بالقوة على ثكنات[52]: الخيام (1976/3/9)، ومرجعيون (مشاة ومدفعية)، والنبطية (ثكنة المغاوير وموقع ارنون– قلعة الشقيف الحدودية للمدفعية في 3/8)، وحمانا (ثكنة سعيد الخطيب لقيادة الجبل والمغاوير في 3/16). وفي الشمال انضم الرائد احمد المعماري الى حركة جيش الخطيب العربي وانتصر لها باستيلائه على ثكنة حنا غسطين في عرمان (3/10)، وعلى ثكنتي بهجت غانم ويوسف حليحل في طرابلس، وعلى القاعدة الجوية العسكرية في القليعات.

انضم جنود الثكنات الحدودية، التي توجد فيها الاسلحة الثقيلة، الى حركات التمرد، فوضع المنشقون أيديهم على معظم العتاد الحربي الثقيل، وتهاوت الثكنات واحدة تلو الاخرى: بيروت (ثكنة اميل حلو في 1976/1/21)، راشيا (ثكنة القلعة في 3/9)، صور (ثكنتي بنوا بركات وعدلون للمصفحات في 3/12)، صيدا (ثكنة محمد زغيب للمشاة، والمصفحات والمدفعية في 3/9)، طرابلس (مصفحات ومدفعية)، بعلبك (مشاة ومدفعية)[53]. وعندما سقطت هذه الثكنات في أيدي "جيش لبنان العربي" لم يعد امام الجنود المسيحيين الموجودين فيها سوى الهروب الى الثكنات الواقعة في المناطق

---

[49]. **النهار**، 1976/3/9، ص 1 و8.

[50]. **المحرر**، 1976/3/7، ص 1 و10؛ و**النهار**، 1976/3/6، ص 1.

[51]. **المحرر**، 1976/3/6، ص 1؛ و**النهار**، 1976/3/6، ص 8.

[52]. Gérard Figuié, *Le point sur Le Liban, op. cit.*, p. 93.

[53]. *Ibid.*

المسيحية وهي ثكنة شكري غانم والمدرسة الحربية في الفياضية، ومركز القيادة في وزارة الدفاع في اليرزة، وثكنة صربا قرب جونيه[54].

سبق سقوط كل هذه المواقع والثكنات خرق مبدأ السرية الذي تخضع له المعلومات العسكرية الهامة والخطيرة، فنُشر الكثير من اسرار الجيش التي تسرّبت وتمّ افشاؤها على صفحات الجرائد.

سابعاً– الحركات العسكرية الإنفصالية ومحاولات الإنقاذ: بلغ عدد رجال "جيش لبنان العربي" في بدايات هذه الحركة حوالى 300 جندي، من العناصر الاسلامية، مزودين بالمصفحات والقطع المدفعية المصادرة من الثكنات[55]. ثم ارتفع العدد لاحقاً. لكنه لم تنجح كلياً محاولات فرز الجيش الى فصائل طائفية، وحاول جيش الخطيب ان يدفع عنه الطابع الطائفي عبر ادخال بعض الضباط والجنود المسيحيين من القرى والجزر السكانية الواقعة في مناطق ذات اكثرية اسلامية مثل مغدوشة ومرجعيون (الجنوب) ورياق وتعلبايا (البقاع) ومشموشة (جزين) وبعض مناطق الجبل[56]. لم تفلح هذه المحاولات في ارجاع اللحمة، ولا استطاع التجانس أن يحافظ على الوحدة إذ سرعان ما انقسم "الجيش العربي" الى ثلاث مجموعات بقيادة الضباط: الملازم احمد الخطيب منطقة نفوذه في بيروت وصيدا، الرائد احمد المعماري في شمال لبنان، والرائد بوتاري في صور[57].

منذ تمرد الملازم اول احمد الخطيب بقي القسم الآخر من الجيش موالياً لأوامر السلطة الشرعية، لكنه كان عرضة لاضطرابات متصاعدة. وظهرت مساعٍ عديدة في أوساط القيادات العسكرية لإنهاء حال الانقسام وإعادة عملية الدمج. في 10 آذار وجّه قائد الجيش حنا سعيد نداءً الى المنشقين، يمنحهم بموجبه العفو ويدعوهم الى العودة الى ثكناتهم. بدوره، طلب العقيد جورج غريّب قائد سلاح الجو من السلطات في اليوم نفسه العفو عن المنشقين وتأليف حكومة متوازنة ومنفتحة. قام العديد من الضباط الكبار بخطوات مماثلة، بالإلحاح على ضرورة ايجاد حل طارئ وعاجل لإنقاذ وحدة البلاد والجيش. ووقّع 250 ضابطاً برتبة رائد وما دون على "**وثيقة شرف**" هي الأولى من نوعها تطالب بقيام الجيش بأخذ دوره في الدفاع عن الاراضي اللبنانية وفي انقاذ امن الدولة. ولم يعارض أي ضابط تلك الوثيقة بل ظهرت حركة تأييد واسعة في صفوف الضباط (يراجع نص الوثيقة في آخر هذا الفصل، ص 225–226).

---

[54]. *Ibid*.

[55]. *Ibid*.

[56]. **المحرر**، 1976/4/18، ص 4؛ و**النهار**، 1976/4/18، ص 3.

. **النهار**، 1976/4/14، ص .

. **المحرر**، 1976/5/6، ص 4؛ و**النهار**، 1976/5/6، ص 5.

[57]. Gerard Figuié, *Le point sur le Liban 1996, op. cit.*, p.94.

مساء 11 آذار في مناخ من الاضطراب السياسي والامني المتفاقم، خصوصاً إثر حدوث حالات انشقاق جديدة في الجيش، وعلى وقع احتلال الثكنات والمواقع العسكرية، اعلن العميد الركن عزيز الاحدب، قائد موقع بيروت، نفسه حاكماً عسكرياً مؤقتاً عبر الراديو والتلفزيون الرسميين، الوحيدين آنذاك، اللذين استولى عليهما، محاولاً إنقاذ ما امكن ومطالباً بتقديم استقالة رئيس الجمهورية سليمان فرنجية وحكومة الرئيس رشيد كرامي، داعياً مجلس النواب الى الاجتماع وانتخاب رئيس جديد للدولة في مهلة اسبوع[58]. حظيت حركة الاحدب على الفور بسيل من التأييد الشعبي والعسكري الجارف من جميع الطوائف اللبنانية، خاصة ان اللبنانيين كانوا يتوقون الى خطوة انقاذية توقف انهيار الدولة.

كان الخوف من وصول العسكر الى حكم البلاد السبب الابرز في عدم بلوغ هذه المحاولة اهدافها المعلنة، فانتهت في الاول من حزيران 1976 أي بعد شهرين ونصف على "الانقلاب الابيض". خاف السياسيون اللبنانيون، وكذلك القوى الخارجية، ان تتخطاهم الاحداث وتفلت من أيديهم. توالت التطورات، وتزايدت الانقسامات داخل الجيش الذي توزع على عدد آخر من الوحدات المنشقة بحسب انتماءاتها الطائفية والمذهبية هي التالية:

"جيش لبنان" ذي العناصر المسيحية بقيادة الرائد المنشق فؤاد مالك الذي كان يطالب بحل ازمة الجيش عبر ايجاد قيادة برأسين على غرار النموذج البلجيكي[59]. وتلقى دعماً من قبل المقدم انطوان بركات الذي احتل في 13 آذار ثكنة شكري غانم في الفياضية، ومن الرائد سعد حداد الذي جمع حوالى 700 جندي في منطقة مرجعيون قبل ان تتحول هذه الوحدة لتشكل نواة لـ "جيش لبنان الجنوبي" الذي بقي موجوداً، بقيادة اللواء انطوان لحد، حتى يوم تحرير الشريط الحدودي في 24 أيار 2000 حيث انهار مع انسحاب القوات الإسرائيلية.

"طلائع الجيش اللبناني" الذين اتخذوا من قاعدة رياق الجوية مقراً للحركة بقيادة العميد فهيم الحاج، قائد القاعدة، والرائد ابراهيم شاهين قائد لواء المشاة الاول في ابلح. هذه الحركة المتحالفة مع سوريا كانت قيادتها متعددة المذاهب، ولكن معظم عناصرها ينتمون الى المذهب الشيعي بحكم موقعها القريب من بعلبك ذات الاكثرية الشيعية. لم تشارك هذه الحركة في الاقتتال الداخلي الذي عمَّ معظم ارجاء البلاد، بل سعت الى المحافظة على مقومات العيش المشترك بين اللبنانيين. تمكن

---

58. Camille Chamoun, *Crise au Liban*, Beyrouth, Edition Librairie Antoine, 1977, 186 p., pp.66-67.
René Chamussy, *Chronique d'une guerre : Le Liban 1975-1977*, 186 p., pp. 66-67.

59. Gerard Figuié, *Le point sur le Liban 1996*, Beyrouth, Anthologie, 1996, 312 p., p.94.

جيش الطلائع من جمع حوالى3500 جندياً وضابطاً استولوا على القسم الاهم من سلاح الجو. وعندما أُعيد تشكيل الجيش اللبناني في وقت لاحق اعتبرت الطلائع مثابة نواة له[60].

في مجمل الحركات الانفصالية لم يكن ولاء الضباط والعناصر مطلقاً بدليل ان العديد منهم كانوا ينتسبون الى أكثر من حركة، وكانوا نتيجة ذلك يتقاضون المرتبات الشهرية من الحركات المختلفة.

ثامناً– تظاهرات التأييد لشق الجيش والتحريض ضده: انعكست المواقف التصعيدية التي سلكها اطراف النزاع في الداخل سلباً على وحدة الجيش. قامت فئة من اللبنانيين بالهجوم على المؤسسة العسكرية، وانبرت فئة اخرى للدفاع عنها، الامر الذي خلق ادراكاً وكأن المؤسسة هي لفئة دون اخرى. بينما يُفترض ان يكون الجيش للجميع وان يكون همه الدفاع عن الحدود وصون الامن في الداخل. عقب احداث صيدا عام 1975 قامت بعض الاحزاب بتنظيم اضرابات وتظاهرات مصحوبة بحملة تعبئة للرأي العام طغى عليها اللون المذهبي الواحد. حصلت مظاهرتان في بيروت: واحدة في غربها ضد الجيش، واخرى في شرقها تأييداً له. وهذا ما شوّه صورة الجيش وأظهره كأنه لفئة من اللبنانيين من دون الاخرى، بل معادٍ لها. مما سهّل اتهام الجيش بأنه تحوّل الى وسيلة في خدمة نصف سكان لبنان المسيحيين.

جرت هذه المظاهرات في 4 و1975/3/5 وفي 1976/1/17[61]، ورافقها حملة اعلامية منظمة مشفوعة ببيانات ولافتات وشعارات وبرقيات مؤيدة للجيش ومستنكرة الاعتداء عليه، وجميعها موقعة بأسماء احزاب وجمعيات ومؤسسات وعائلات من دين واحد مما شحن الاجواء. فارتدى موضوع الجيش طابعاً نزاعياً مشطوراً بشكل حاد بين رأيين متناقضين. جاءت ردود الفعل على المتطاولين على الجيش بمثابة تكريس للانقسامات حول دوره، الامر الذي ساهم في تحريض الفئة الاخرى ضد المؤسسة العسكرية[62].

تاسعاً– تسييس الجيش: موضوع الجيش في المجتمعات المتنوعة بما فيها لبنان هو حساس، ومعالجة "ازمة الجيش" في حال وجودها تستدعي الابتعاد عن المزايدات وخاصة في الشارع حفاظاً على فعالية الحلول ومنعاً لإثارة الحساسيات والانقسامات او خشية شحن الاجواء. فالجيش هو جيش كل لبنان وليس جيش فريق من لبنان. ان تحويل مواضيع الجيش الى قضايا للتداول العلني ينقسم عندها اللبنانيون بين موالٍ ومعارض هو تسييس للجيش وتشجيع على تقسيم الوطن. تفرض

---

[60]. Gerard Figuié, *Le point sur le Liban 1996*, Beyrouth, Anthologie, 1996, 312 p., p.94.

[61]. تيودور هانف، **لبنان: تعايش في زمن الحرب: من انهيار دولة إلى انبعاث أمة**، ... مذكور سابقاً، ص 222.

[62]. المرجع السابق.

حرمة الجيش وجوهر الميثاق الوطني بإبعاد المؤسسة العسكرية عن المزايدات لأن تحويل الجيش في المجتمع المتنوّع الى فئة او فريق يحد من فعاليته ويؤدي الى عواقب وخيمة على وحدة الدولة وسيادتها.

الجيش، احد رموز قوة الدولة وترابطها، ليس موضوعاً للمساومة بين السياسيين لأن من شأن ذلك ان ينعكس بصورة سلبية على معنوياته[63]. منذ اللحظة الاولى لوقوع احداث صيدا وعين الرمانة استخدم قادة مسلمون الفيتو ضد انزال الجيش، وارتبط السجال بين السياسيين حول الجيش بالتنازع على تحديد السلطة الصالحة التي تصدر الاوامر له: أيكون رئيس الجمهورية المسيحي او رئيس الوزراء المسلم؟ وهل يقتصر دور الجيش على حماية الوطن ضد المخاطر الخارجية، أم يقتضي تدخله لمنع نشوب نزاعات داخلية مسلحة؟[64] بروز الخلافات بين رئيسي الجمهورية والحكومة بشأن موضوع الاستعانة بالجيش[65]، أدى الى تعطيل المؤسسة العسكرية ولم تتحقق الغاية المرجوة منها مما افقد اللبنانيين السلام الداخلي والامن الخارجي. ففقدت الدولة صفتها كدولة بعد بروز جماعات مسلحة قامت بسلبها اختصاصاتها في احتكار القوة العامة المنظمة التي هي في اساس سيادتها. كانت الغاية من تدمير المؤسسة العسكرية وتفتيتها، في بداية الحرب، سوق الدولة الى وضع تكون فيه ملزمة باتخاذ مواقف حيادية ازاء قضايا الامن.

جاء التداول العلني في قضايا المؤسسة العسكرية وخاصة السجالات الاعلامية بين المطالبين باصلاح الجيش من جهة، والمدافعين عنه القائلين انه لا يحتاج الى اصلاح من جهة اخرى، لتُشكّل الادلة الملموسة على تسييس الجيش وتغذية الانقسامات. وهي انتشرت على نطاق واسع في الصحف وعلى ألسنة السياسيين منذ بداية الحرب عام 1975. برزت مواقف متباينة حول موضوع الجيش، فاعتبرت الدعوة الى اصلاحه بمثابة مطلب فئوي لا وطني جامع تفرضه مقتضيات التطور وزيادة فعالية هذه المؤسسة في مجال المحافظة على الامن. وظهر في المقابل حرص شديد في الدفاع عن الجيش، وكانت جميع المواقف، المؤيدة أو المعارضة، اقرب الى الانفعالية منها الى العقلانية.

رُبط إنزال الجيش بقضايا حسّاسة، شائكة، انطوت على شروط تعجيزية، ومنها: اصلاح القوانين العسكرية وتعيين مجلس قيادة، وإقالة قائد الجيش وتحميله مسؤولية الحوادث، وإعادة النظر

---

[63] .Antoine Messarra, "Les problèmes dichotomiques de la souverainté: L'Etat trottoir, Le sauvetage par l'Armée et l'Etat renseignement moderne", *ap.* Antoine Messarra, *Théorie générale du système politique libanais*, Paris-Cariscript, et Beyrouth-Librairie Orientale, 1994, 406 p., pp.326-341.

[64]. يُراجع: بشاره الخوري، **حقائق لبنانية**، 3 أجزاء، بيروت، أوراق 6، ص 476.

[65]. **المحرر**، 1975/7/3، ص 3.

بموضوع المشاركة والصلاحيات والتوازن داخل المؤسسة العسكرية[66]. شكّل التباين الواضح بين مواقف الافرقاء في شأن المواضيع المطروحة عقبات اعترضت الاتفاق على الاستعانة بالجيش، واتخذت القضايا المطروحة طابعاً نزاعياً حاداً، حيث جرى تصوير مطالب كل فريق على انها انتصار له وهزيمة للآخر[67]. ان مجرد طرح مواضيع معقدة، يحتاج حلها الى وقت لدرسها وإقرارها، في ظروف واوضاع متفجرة وخطيرة، يعني تجميد حل الازمة وعدم التدخل لوقف الاقتتال الى حين الاتفاق بين الاطراف. فضلاً عن ان تعديل قانون الجيش او عدم تعديله لا يوقف الحوادث ولا يلغي الازمة، لأن السيادة غير مرهونة بجماعية القيادة وحقوق الطوائف ولا حتى بصلاحيات قائد الجيش او بوحدانية القيادة العسكرية. فالدخول في الجدل حول الجيش وقوانينه في بداية الحرب شكّل أحد أوجه التسييس التي عطلت دور المؤسسة العسكرية[68].

سعت الاطراف من وراء تركيزها على طرح قضايا الجيش والتداول العلني بها الى تسييس هذا الجهاز الاقوى في الدفاع، الامر الذي جعله القضية الاولى التي يتعين تقديم حلها على أي شيء آخر من اجل ايجاد حل لمعضلة الامن. فبدل ان تكون الخلافات الحكومية وانعدام الامان هما المشكلتان الرئيسيتان اللتان تحتاجان الى معالجة فعالة، اصبح الجيش الضامن الاوحد للأمن، نتيجة التسييس، هو المشكلة التي تحتاج الى حلول ومساومات.

تعكس كثرة المشاريع المطروحة خلال الحرب لتعديل قوانين الجيش سعة مخيلة اللبنانيين الحقوقية وخصوبتها ومحاولاتهم المتواصلة لإيجاد مخارج من الازمة حتى لو كان ذلك على طريقة "الامن بالتراضي" غير المجدية. ففي المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 1975/9/8 برئاسة الرئيس رشيد كرامي جرى نقاش طويل حول الاستعانة بالجيش "ضمن شروط" وتمّ عرض مختلف الاحتمالات. وقُرّ الرأي على الاستعانة بالجيش إذا لم تؤد الاتصالات بالقيادات السياسية والدينية الى تهدئة الوضع شرط ان يسبق قرار الاستعانة اعادة النظر في القيادة وتعيين قائد جديد لا يكون موضع اعتراض أحد. وتمَّ الاتفاق على ان يسبق ذلك ايضاً اتصالات مكثفة مع الفئات التي تعارض الاستعانة بالجيش لتطويق ردود الفعل او أي مضاعفات قد تنجم عن ذلك. وتقرر عرض موضوع الاستعانة بالجيش مع تغيير القيادة على مجلس الوزراء اذا تبين ان وضع الامن ما زال يتطلب ذلك، وان الاتصالات التي تكون قد اجريت مع مختلف الفئات والاحزاب والقيادات السياسية والدينية لم تحقق الغاية المرجوة[69].

---

66. **المحرر**، 4 و1975/3/5، ص 1؛ و**النهار**، 1975/3/4، ص 6 و1975/3/5، ص 4.

67. Adel Freiha, *L'Armée et l'Etat au Liban (1945-1980)*, Paris, LGDJ, 1980, 237 p.
العميد الركن فؤاد عون، **ويبقى الجيش هو الحل**، ... مذكور سابقًا.

68. انطوان مسرّة، "دور الجيش أو كيف لا نعود إلى المعابر"، ... مذكور سابقاً.

69. **الحياة**، 1975/9/9، ص 2؛ و**النهار**، 1975/9/9، ص 2 و5.

ان الادعاءات القائلة بأن الجيش إذا تدخل في بعض الظروف قد يُعرّض وحدة البلاد للإنقسام هي مجرد تبريرات وسوق اسباب وذرائع لنشوء ميليشيات داخلية ومناطق نفوذ خاضعة لقوى أمر واقع خارجية راعية لها. ان الهواجس حول أمن الطوائف واستقلاليتها وحرياتها وتواصل أبنائها وتنقلاتهم هو نتيجة لاختبار طويل في تسييس الجيش من قبل رجال السياسة، الامر الذي ادى الى الحؤول دون ممارسة مهامه في الحفاظ على أمن الوطن والمواطن.

يُمكن العثور على الوسائل الفعّالة لإلغاء ظاهرة "الامن الذاتي" والميليشيات في حيثيات مشروع القانون الرقم 1358 تاريخ 1971/6/28 الذي اورد فيه وزير الدفاع آنذاك في حكومة الشباب الياس سابا "ان لبنان مهدد بعدوان خارجي لا حاجة الى إثباته طالما ان المسألة الفلسطينية لم تحل او بعدوان يهدف الى إطاحة نظامه السياسي بفعل اقلية منظمة وفاعلة تسيطر على قوى شعبية. (...) واجب الجيش (...) حماية النظام الذي يتهدده عدوان يسعى الى الاطاحة بالعمل الحكومي وقلب الحكم ونشر الفوضى". أثارت هذه الاسباب الموجبة نقاشاً في المجلس، ومن المفيد العودة اليها للبحث في هذه الحالة النموذجية في النظرة الى دور الجيش.

تاريخياً، منذ انشاء الجيش اللبناني في الاول من آب 1945 كان الدخول الى صفوف الجندية او الرتباء او الضباط خاضعاً لقاعدة التوازن النسبي بين المسيحيين والمسلمين المعمول بها في القطاعات العامة الاخرى كالمناصب والوظائف الحكومية والنيابية والقضائية والادارية وغيرها[70]. من حسنات هذه الطريقة، المعتمدة في العديد من الدول المتنوعة، انها تكبح الميول لتسييس هذا الجهاز العسكري، المولج الدفاع عن امن الدولة، التي يمكن ان تظهر لدى الجماعات الداعية الى الانفصال او الى بناء دفاعات ذاتية. بنى العديد من السياسيين والمحللين نظريات وتأويلات خطيرة، تحت ستار الحرص الشديد على حياد الجيش ووحدته، ما اوجد ادراكاً بوجود انقسامات داخل المؤسسة العسكرية يدحضها العديد من الوقائع، ولا تنسجم مع تماسك هذه المؤسسة ودورها، ونظرة اللبنانيين الى جيشهم ووظيفته في وحدة البلاد والمحافظة على النظام على كامل الاراضي اللبنانية. هذه الرؤية اثّرت سلباً على عملية تعزيز القدرات العسكرية للجيش الذي بالرغم من انه كان غير محضّر ولا يملك سوى عتاد متواضع إلا انه أخذ موقعه الى جانب اشقائه الجيوش العربية الاخرى في الحرب الاولى ضد اسرائيل عام 1948 وتصرف بطريقة مشرّفة جداً[71].

---

[70] .Milia Jabbour, *L'Armée Libanaise: Entre le professionnalisme et le destin national (1945-1989)*, Mémoire de maîtrise en science politique, Université Saint-Joseph, octobre 1989, 113p.

[71] . طوني عطاالله، "الدفاع عن السيادة: معركة المالكية"، في كتاب: انطوان مسرّة (إشراف)، **مواطن الغد: نماذج في الثقافة المواطنية**، الجزء الثاني، المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم، بيروت، المكتبة الشرقية، 1998، 352 ص، 207–282.

يُشكّل تسييس الامن الشرعي منطلقاً لتحقيق "الامن الذاتي" حيث لم يشذ لبنان عن هذه القاعدة وعن الخبرة الدولية المكتسبة من العديد من التجارب. ففي السياق الدولي المقارن أدى تسييس الشرطة في قبرص مثلا، الى نشوء تنظيمات مسلحة داخل كل من المجموعتين اليونانية والتركية عام 1958 هما جماعتا الـ EOKA وTMT اللتين ظهرتا للمرة الاولى حين عمدت السلطات البريطانية، تعميقاً للهوة بين الجماعتين في الجزيرة، الى توظيف اعداد اضافية من عناصر الشرطة، فرفعت عددها بحيث اصبح عدد القبارصة الاتراك ثلاثة آلاف، في حين انه كان يتعادل قبل ذلك التاريخ مع الالف شرطي قبرصي يوناني[72]. هذا الخلل الاثني المقصود للشرطة ساهم بتأجيج العصبيات، فاظهر هذا الجهاز الامني وكأنه لفئة من دون اخرى، وتسيّس تبعاً لذلك الامن الشرعي.

عاشراً– الحرب النفسية ضد الجيش: انطلقت حملات تشكيك مركّزة ضد الجيش محورها الاساسي: بث اكاذيب واشاعات لخلق حالة ارتياب خاصة بين العسكريين، وبينهم وبين المواطنين، ومحاولة التأثير على سلوكهم، وإضعاف الثقة بالمؤسسة العسكرية وسائر مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية، فضلاً عن إنماء إدراك عدائي بين الجيش والشعب او فئة منه، وزرع عوامل الانشقاق بين العسكريين، وبث روح اليأس بينهم والانتقاص من معنوياتهم.

أطلق حملات المس بمعنويات الجيش خبراء أخصائيون يمثلون مصدرين لتحوير المعلومات: جهات خارجية من ناحية، واخرى داخلية من ناحية ثانية. وانساق وراء تلك الحملات او تورط فيها مسؤولون رسميون كبار في الحكومة والمجلس، اضافة الى سياسيين من كل الطوائف. استخدمت في الحرب النفسية ضد الجيش بصورة رئيسية اشاعات مصدرها اخبار غير صحيحة تعرضت للتضخيم والتحريف. وجرى التداول بالاشاعات بين الناس لا بهدف نقل المعلومات، بل في سياق من التحريض والاثارة والتشويش.

استعمل المحرضون توصيفات وتعابير في حق الجيش لم تُنعت بها قوى الاحتلال. بوشرت الحملات الاعلامية التي رافقت الحرب العسكرية ضد الجيش بالتشكيك في قدرته، وبتوجيه تُهمٍ عامة بحقه. أُلحقت، من ثَمَّ، بوقائع مغلوطة إختُلقت وأُطلقت في الرأي العام. غذّت الشائعات فكرة الانقسام، وتمحورت الادعاءات حول وصف الجيش بـ"الفئوي" و"المتمرد" وتكرارها المستمر في شكل معزوفة، لدوافع الشحن النفسي، بما يحمل على الاعتقاد ان الجيش يخص فريقاً واحداً من اللبنانيين، لا جيش كل الوطن، بمعنى ان هذا الجيش هو "جيش الفريق الآخر".

ما هي التعابير والتسميات والتهم والشائعات التي أُطلقت في الجيش، وساهمت في زعزعة وحدة العسكريين؟ وما هي الادراكات والصور التي اوجدتها وزرعت عوامل الشك والتباعد بين

---

[72] . فردريك معتوق، **جذور الحرب الاهلية**، دار الطليعة، بيروت ، 1994، 168 ص، ص 68.

المواطنين وجيشهم من جهة، وبين الجنود انفسهم من جهة ثانية؟ وما هي الصور المشوهة عن دور الجيش التي رسمتها حملات التشويش؟

بعد وقوع الحوادث في صيدا علّق احد النواب على ما حصل بقوله: "من أصدر الاوامر للجيش بهذه المهمات البشعة، أي تفريق المتظاهرين واطفاء الدواليب المشتعلة؟"[73]. وتلى مسؤول كبير بياناً امام مجلس النواب ضمنه افتراءات واتهامات في حق الجيش في شكل يوحي بضلوع الجيش في مساعدة فئة من المواطنين على اخرى، ناعتاً اياه بـ"الفئوي". إن مجرد الحديث عن الفئوية في الجيش هو "محاولة فئوية لشقه وتمزيق صفوفه" بحسب تعبير لجوزف سكاف وزير الدفاع آنذاك[74].

وصف احد اعضاء السلطة التنفيذية قرار انزال الجيش الى صيدا بأنه "احتلال" للمدينة إتُخِذَ من دون علم الوزراء، معلناً ان رئيس الحكومة لم يتمكن من الاتصال بقائد الجيش لمنع الوحدات العسكرية من التدخل. وقيل تعليقاً على مهمة احد الوزراء الذين ارسلوا الى صيدا للاتصال بالقوى المسلحة الفاعلة: "وزير يفاوض وجيش يحتل"[75]. تظهر هذه العبارات المستعملة وكأن الجيش جهاز مستقل يعمل على هواه لا تجمعه بمجلس الوزراء رابطة مؤسسية، مما يؤدي الى بعث ادراك بفقدان هيبة السلطة والى تصوير الجيش وكأنه "متمرد" يعمل لحسابه، لا علاقة له بالسلطة السياسية، ويتعين تالياً لجمه وترويض "نزواته السلطوية".

قد تكون هذه الصور والادراكات فعلت فعلها في التأثير على القرار الصادر عن القمة الاسلامية المنعقدة في عرمون (1976/1/16)[76] ، والمطالب بالوقف الفوري للردود الوقائية التي لجأت اليها قيادة الجيش دفاعاً عن قوافل عسكرية تعرضت للحصار والاعتداء. جاء في البيان الصادر عن القمة ان موقف الجيش هو "بمثابة تمرّد على اوامر السلطة السياسية"[77]. وحاول وزير آخر تجهيل المسؤول الحقيقي وإبعاد مسؤولية الحكومة، عبر إطلاقه دعوة الى "إقالة قائد الجيش"، متهماً إياه "بمخالفة الدستور وخرق القوانين والإخلال بالانضباط العسكري، وعدم الخضوع الكامل، الذي يحتّمه التسلسل الهرمي بين السلطة التنفيذية والقيادة العسكرية" بحسب مزاعمه. واختزل الوزير نفسه ما حصل على طريقته مبرّئاً الحكومة ومحدداً المشكلة في قوله انها تتعلق بـ "اخلال فاضح

---

[73] . **النهار**، 1975/4/4، ص 4.

[74]. **النهار**، 1975/5/16، ص 1.

[75]. **المحرر**، 1975/3/2، ص 16؛ و**النهار**، 1975/3/2، ص 14.

[76]. يُراجع: الشيخ حسن خالد، المسلمون في لبنان والحرب الأهلية: محاضر اجتماعات قمة عرمون أثناء الحرب الأهلية– دار الفتوى في الأحداث، بيروت، دار الكندي، 1978، 475 ص.

[77]. **المحرر**، 1976/1/17، ص 3؛ و**النهار**، 1976/1/17.

بالنسبة الى مبدأ هيمنة السلطة السياسية على المؤسسة العسكرية وما ينتج عن ذلك من ضرورة خضوع الجيش للسلطة المدنية السياسية"[78].

حافظ الجيش على انضباطيته بتحمله التهم المجحفة بصمت ومن دون ردة فعل كما يحدث عادة في بعض البلدان حيث يظهر الرفض لدى العسكريين. وكانت التهم تفتقر الى الموضوعية والأدلة الثبوتية. صدرت بعض الردود التي لا تخرج عن اطار بيانات الدفاع عن النفس. خرجت القيادة عن صمتها تجاه محاولات الاتهام، فتحدى العماد اسكندر غانم تقديم الوثائق التي تُثبت تعاون الجيش ومناصرته لفريق ضد فريق[79]. وجابه العماد سعيد نصرالله وزير الداخلية تهمة قيام الجيش بقصف احياء محسوبة على طائفة معينة، متحدياً كشف "الاوامر الخطية التي اصدرها وما تزال محفوظة في القيادة"، لأن المؤسسة العسكرية تملك من "الضمانات الخلقية ما يعصمها عن ان تكون متحيزة لفريق ضد آخر"[80].

اختُلقت في العام الاول للحرب اضاليل وشائعات هدفها احداث انقسامات داخل المؤسسة العسكرية او تعميقها فيها. من هذه الاكاذيب الحديث عن "وجود حملة اعتقالات داخل الجيش تستهدف فريقاً ينتسب الى طائفة معينة"[81]. سعت بعض الاشاعات الى ايجاد اسباب موضوعية للنزاع بين الضباط الكبار وإثارة البلبلة، فتناولت اخباراً عن إقالة قادة القوى الامنية والعسكرية وإسناد القيادة الى آخرين فضلاً عن تضارب المزاعم والاسماء البديلة للقيادة في شكل غير صحيح وغير بريء[82].

ركزت الصحف ووسائل الاعلام عامة، واحياناً بإيحاءٍ من افرقاء الصراع على مسخ الحقائق، فخدمت اهدافهم ومآربهم عن قصد او غير قصد، ما اضطر الناطق العسكري الى التدخل يومياً لوضع حدٍ للتحامل على الجيش، ولتوضيح العديد من الاخبار التي انطوى نشرها في الصحف على تحريف للوقائع. وصدرت تالياً تعليقات للسياسيين استناداً الى الاخبار المضللة. من سلسلة الروايات المختلقة التي تشكك في صدقية الجيش الافتراءات والاكاذيب الواردة في العينات التالية[83]:

– زعمت احدى الصحف ان "السلطة اعطت احد طرفي النزاع مدافع 130 ملم". وَرَدَ في تكذيب الناطق العسكري "ان مثل هذا المدفع يزن ثمانية اطنان ونصف، وطوله قرابة اثني عشر متراً، وتقطره آلية تزن ثمانية اطنان ونصف، ومدة التدريب عليه لا تقل عن ثلاثة اشهر، وبالطبع لا

---

78. **النهار**، المرجع السابق.

79. **المحرر**، 1975/6/5، ص 10؛ و**النهار**، 1975/6/5، ص 1.

80. **النهار**، 1975/9/2، ص 2 و1975/9/3، ص 3.

81. **النهار**، 1975/8/22، ص 1.

82. **الحياة**، 1975/9/10، ص 1 و8؛ و**النهار**، 1975/9/10، ص 1.

83. تراجع الصحف اللبنانية بين آب 1975 وكانون الثاني 1976.

يمكن ان ينقل من مكان الى آخر بخاتم لبيك"[84]. وبشيء من التواطؤ بين مروجي الاشاعات وعددٍ من السياسيين، طالب هؤلاء بتأليف لجنة للتحقيق في الاتهامات الموجهة الى الجيش بتسريب اسلحة الى فريق من المقاتلين.

– أُثير موضوع باخرة قيل انها افرغت ذخائر واسلحة في الهري (الشمال) واتُهم الجيش، الذي اوفد احدى دورياته للتحقق، بتضليل المسؤولين عن طريق ايهامهم ان حمولتها هي من المواد الصناعية[85]. وروجت اخبار مزعومة حول صفقة اسلحة من بلغاريا عقدها الجيش وسُلمت للأهلين[86].

– أُطلقت مجموعة اكاذيب حول فصل احتياطيين، ومأذونين[87]، للقتال الى جانب الزغرتاويين بعد انتهاء مدة خدماتهم. جاء في التوضيح الرسمي الصادر عن القيادة: "ان التناقض الظاهر في النص يفضح كذب الخبر إذ عندما يسرّح الاحتياطي او العسكري من الخدمة فلا موجب لفصله لأنه لم يعد خاضعاً للأوامر باعتباره مدنياً"[88]. وبرزت المغالاة في تفسير ظاهرة تغيّب بعض العسكريين عن مراكز عملهم حد اتهامهم بالمشاركة في القتال الى جانب فئات معينة[89].

– اتُهم الجيش بقصف المدنيين والاحياء السكنية ومهاجمة القرى انطلاقاً من مواقعه واستفزاز المسلحين اللبنانيين والفلسطينيين، وافتعال المجازر وشن الهجمات على مخيمات الفلسطينيين وقتل الآمنين.

– بُثت اخبار ملفقة عن تحركات للجيش مثل التداول باحاديث عن تسخير الملالات العسكرية لخدمة العناصر الكتائبية[90]، وعن طوافة قيل انها ترشد مدفعية الكتائب ليلاً لضرب النبعة، بينما هي في الواقع كانت تنقل دماً وأدوية لبعض الجرحى في طرابلس[91].

– اختُلق كلام كاذب وأُسندت تصريحات الى قائد الجيش بهتاناً يقول فيها انه في حال تدخل الجيش في الاحداث فإنه سوف ينقسم على نفسه[92]. ونُسبت ايضاً تأويلات الى القائد يُقصد

---

84. **النهار**، 1975/10/17، ص 3.
85. **النهار**، 1975/10/13، ص 4.
86. **المحرر**، 1975/11/1، ص 8. و**النهار**، 1975/11/1، ص 6.
87. **المحرر**، 1975/9/10، ص 12.
88. **المحرر**، 1975/10/3، ص 4. و**النهار**، 1975/10/13، ص 4.
89. **النهار**، 1975/10/3، ص 4.
90. **المحرر**، 1975/11/1، ص 2.
91. **النهار**، 1975/10/13، ص 4.
92. "بيان قيادة الجيش ينفي ما نُشر في **الحوادث** نقلاً عن لسان القائد"، **المحرر**، 1975/10/17، ص 6.

بها الايقاع والاساءة الى علاقات لبنان الخارجية وخاصة مع دولة عربية شقيقة هي سوريا، فضلاً عن توتير العلاقات مع الفلسطينيين.

– بُثت مزاعم واخبار مدسوسة عن تمرد بعض ضباط الجيش. تحولت روايات التمرد التي كَثُرَ الحديث عنها، قبل حصولها فعلياً، الى واحدة من القصص اليومية التي لا ينتهي سيلها في محاولة مكشوفة لتقسيم الجيش وشق صفوفه.

– قام اشخاص من منتحلي الصفة العسكرية بعقد مؤتمرات صحافية والادلاء بمعلومات عن مهمات وهمية وتنقلات عسكرية من شأنها ان تثير البلبلة والتشكيك.

– تمَّ ترويج شائعات عن مصير عسكريين في شكل يقلق خواطر عائلاتهم ورفاقهم في الجندية.

لم تكن محاولات الدس والتفرقة محض داخلية تصدر عن صحف محلية فحسب، بل سارت صحف اجنبية في نهج التضليل، فاتهمت احداها قائد الجيش العماد اسكندر غانم بقيادة الكتائب وبعض الميليشيات المسيحية. وانجرّت اخرى الى اتهامه بترؤس حراس الارز[93]. وفي كل المرات كانت التهم المنسوبة الى الجيش تعوزها الوقائع التي تؤكد صحتها. تحولت الافتراءات الى معزوفة تتكرر يومياً قصد ادخال الريبة والشك الى اذهان الناس وزعزعة الثقة مما يعني عملياً تعطيل دور الجيش كحامٍ ومدافعٍ عن المواطنين وممتلكاتهم، وتوفير الاجواء المناسبة لتفتيت المؤسسة العسكرية. من الاهداف الرئيسية للاضاليل ترسيخ افكار عن انحياز الجيش لفريق ضد آخر، وقيامه بمساعدة فئة على اخرى بصورة فعّالة وبالتصرف كالميليشيات عبر اطلاق النار على الابرياء. ساهمت هذه التهم في شحن النفوس وخلقت "أزمة معنويات" داخل المؤسسة العسكرية[94].

3
الأسباب المزمنة

الاسباب الطارئة المشار إليها أعلاه بالتفصيل جاءت لتضاف إلى أسباب اخرى مزمنة أدت الى شل قدرات الجيش وأبرزها الآتية:

أولاً– مغالاة لبنان في انتهاج سياسة المسالمة الامنية: لم يكن لبنان يطبق الخدمة العسكرية التي من حسناتها انها تعلّم المواطنين المجندين النظام والانضباط واحترام القوانين. في تلك المرحلة من تاريخ الوطن كان عديد الجيش اللبناني قليل بالنسبة للحاجات، فعدد الجنود لم يكن

---

93 . **النهار**، 1976/1/16، ص 6.

94. **النهار**، 1976/1/18، ص 4.

يتجاوز العشرة الآف رجل، وسلاح المدرعات لم يضم سوى ما يقارب المئة دبابة. الطائرات الحربية في غالبيتها قديمة لا يربو عددها عن خمسة وعشرين. العامل الاكثر تأثيراً في صغر حجم الجيش يعود الى الاعتقاد الذي كان سائداً في تلك الحقبة بأن ضعف لبنان عسكرياً هو افضل سياسة أمنية له. غالبية السياسيين اللبنانيين يتخوفون من قيام جيش قوي خشية ان يلعب دوراً سياسياً على غرار ما يحصل في معظم الدول العربية. لذلك، اقتنع هؤلاء بالرأي القائل ان الجيش القوي هو مكلف وان لبنان ليس بحاجة إلا لجيش رمزي[95]. ظهر غياب السياسة الفاعلة لبناء جيش قوي في العديد من الوقائع أبرزها التالية:

– تصريحات الزعماء السياسيين وشعاراتهم واخطرها الشعار القائل بان "قوة لبنان في ضعفه"، وهذا ناجم عن منطق مفاده ان ضعف جيش لبنان لا يثير تخوفات أحد، ولا يشكل بالتالي خطراً عليه. وان مشكلة الدفاع عن الامن الخارجي في البلد يمكن حلها فقط بالطرق الديبلوماسية[96]. اظهرت التجارب المعاشة خطأ هذه النظرية لأنه إذا كان بناء جيش قوي يُكلف كثيراً فإن ضعفه أو غيابه يكلفان أكثر.

– انعدام وجود الخدمة العسكرية الالزامية التي تؤدي الى اندماج الشباب اللبناني، بالاضافة الى ان المهنة العسكرية في لبنان ما قبل الحرب لم تكن تعتبر بالنسبة للشباب امراً جذّاباً. فالجنود كانوا بمعظمهم من مناطق الريف الحدودية النائية التي يغلب عليها طابع الفقر والتخلف، بينما سكان المدن لا تستهويهم الخدمة في الجيش إلا في حالات نادرة.

هذان العاملان ادّيا الى الاكتفاء بجيش صغير يعتمد على جهاز الاستخبارات لتجنب العديد من الاخطار الداخلية والخارجية. وعندما أُضعِفَ هذا الجهاز في مطلع السبعينات جاءت رغبة المناهضين للشهابية بتدميره ووضع حدٍ لمداخلاته السياسية أقوى من خوفهم على الأذى الذي يمكن ان يلحق بالبلاد من جراء القضاء عليه. عرف الجيش اللبناني حقبات زاهرة خاصة خلال مرحلة التأسيس عام 1945 وبعدها إثر وصول مؤسسه وقائده اللواء فؤاد شهاب الى سدة الرئاسة. ولكن عندما خلفه في المنصب الاول في الدولة المحامي الرئيس شارل حلو عام 1964 وجد ان النفوذ القوي للجيش ينازعه الصلاحية في ادارة شؤون الدولة، وخاصة جهاز الاستخبارات العسكرية المعروف بـ"المكتب الثاني" الذي فرض الازدواجية في الحكم الى حد بعيد عقب المحاولة الانقلابية التي قام بها الحزب القومي السوري في 31 كانون الأول 1961.

---

[95] . Raphael Israeli, *PLO in Lebanon*, Weiden feld and nicolson, London, p. 1.

[96] .Cf. Laurent Murawiec, *La guerre au XXIe siècle*, Paris, Editions Odile Jacob, 2000, 300p., p. 11. L'auteur affirme que "ce n'est pas la respectabilité diplomatique qui compte, mais la puissance".

كان هذا "المكتب" يشكل جهازاً قوياً يقوم بضغط مهم داخل الدولة، مما سمح له بضبط الاوضاع وتجاوز ذلك الى حد ممارسة الوصاية على السلطة المدنية بين عامي 1964 و1970. ومع انحسار العهد الشهابي وامتداداته إثر وصول الرئيس سليمان فرنجية الى رئاسة الدولة ونجاحه على المرشح الشهابي حاكم مصرف لبنان الياس سركيس عام 1970 بفارق صوت واحد فقط، بدأت عملية إعادة تنظيم للقيادة العسكرية. فتمّ تفكيك المكتب الثاني الذي كان يمارس نفوذاً فعّالاً في قمع التجاوزات الامنية التي تحصل من لبنانيين او فلسطينيين مقيمين ويمكنها ان تسيء الى وحدة البلاد. ومع انتهاء النفوذ السياسي للجيش وجد لبنان نفسه يعاني حال فراغ في اجهزته ومؤسساته الامنية يصعب تعويضه، خاصة بعد ان باشرت الحكومة ملاحقة ضباط المكتب الثاني الذين وجدوا في سوريا ملجأً يحميهم من محاكمات قد تتحول سياسية اكثر منها قانونية.

ثانياً: جيش سياسة الحكومات اللبنانية: كادت وظيفة الجيش اللبناني، بشكل عام، منذ تأسيسه حتى العام 1975 ان تكون محصورة في المحافظة على النظام. هذا الدور وامكانات لبنان في تلك الحقبة لم يكن يسمحان بزيادة عديد الجيش وعتاده لتحويله الى قوة اقليمية كاشقاءه في البلدان اعضاء الجامعة العربية[97].

استندت استراتيجية اللواء فؤاد شهاب، مؤسس الجيش وقائده، على الاعتبار القائل بأن تركيبة الجيش، برغم تنوعها الديني والمذهبي، كانت تمنع على هذه المؤسسة القيام بدور سياسي في القضايا الداخلية. ومع ذلك ظل الصراع بين السياسيين والعسكر في لبنان مقنعاً او كامناً بخلاف الدول العربية الاخرى حيث ظهر الصراع سافراً ولعبت الجيوش دوراً سياسياً فتولت الحكم أحياناً، بالانقلابات العسكرية. لم يكن جيش لبنان أكثر من قوة رادعة صغيرة لا تسمح له قدراته بصد الهجمات التي يمكن ان يشنها عليه جيرانه وخاصة الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة. لم يكن الجنود اللبنانيون يملكون، رغم كفاءاتهم القتالية، أعتدة تجعلهم يشعرون بنفوذهم الفعّال على مجريات الاحداث لبنانياً او خارجياً.

ففي مجمل تاريخه لم ينفذ الجيش اللبناني سوى عملية هجومية واحدة ضد الجيش الاسرائيلي في الخامس من حزيران عام 1948. هذه المعركة التي انتصر فيها الجيش اللبناني تحمل اسم معركة المالكية الشهيرة. وهي فتحت الطريق امام التحالف العربي المعروف بـ "جيش الانقاذ" الى الجليل الاعلى، مما ضمن استمرار وصول الدعم اللوجيستي الضروري للقوى العربية، من دون ان يوفر الجيش لمتطوعي "الانقاذ" أي مساعدة بالاسلحة والذخائر لسبب بسيط هو ان عديده وسلاحه كانا اقل بكثير مما كان يملكه المجاهدون العرب.

---

[97] . Raphael Israeli, *PLO in Lebanon, ... op. cit.*

وعلى رغم خسارة الجيش اللبناني اللاحقة لموقع المالكية، فان تلك المعركة انتهت بتوقيع لبنان على معاهدة الهدنة المعقودة بينه وبين اسرائيل عام 1949، وهي اعتبرت مثابة مكسب من حيث انها تكرس الحدود الدولية بين هذين البلدين المتنازعين. المقصود ان المعاهدة هي الوثيقة الوحيدة ذات الطابع الدولي التي تحمل توقيع اسرائيل وتعترف بالحدود الدولية للبنان. معركة المالكية، بحسب تعبير الجنرال فرنسوا جينادري أحد أبرز العسكريين الضباط المشاركين فيها، هي "الحملة الوحيدة والانتصار الفريد للجيش اللبناني"، اللذين يستحقان التوقف عندهما نظراً للاهمية الشعورية التي يتخذها هذا النصر في نظر اللبنانيين[98].

الذين شاركوا في الهجوم على المالكية او الذين تسنى لهم مجرد معاصرته يتحدثون عنه بفخر واعتزاز، بالنسبة لشعب منغمس في سنوات من حروب داخلية. ففي المرة الوحيدة التي حارب فيها جيش الاستقلال على الحدود واحرز انتصاراً كانت في المالكية في حزيران 1948. وهي المرة الفريدة التي انتصر فيها جيش عربي هو الجيش اللبناني على الاسرائيليين، بينما هُزمت سائر الجيوش الشقيقة والتي تفوقه عدداً وعتاداً.

الخوف العميق من اغاظة العالم العربي كان يفرض على لبنان، باستمرار، اعباءً تفوق قدرة البلد الصغير على تحملها[99]. وجدت قيادات مسيحية لبنانية في الصراع العربي–الاسرائيلي مخرجاً لمخاوفها، واعتقدت ان بمقدورها، من خلال مشاركتها بفاعلية في الحرب، استدرار الصفح العربي عن وجودها السياسي المستقل في لبنان الذي عُرف بالحرية والازدهار نتيجة تركيبته المتنوعة. كان يشكو العديد من اللبنانيين عدم قبول الشقيقة سوريا استقلال جارها الصغير. ومن المؤكد ان المسيحيين بقبولهم عام 1920 الانضمام، مع الاقضية الاربعة، الى دولة مساحتها اكبر بكثير من جبلهم رهنوا هامش تحركهم واستقلالهم تالياً. فمفهوم العروبة الذي طالما دافع عنه المسيحيون بعناد تحول ضد حرية لبنان وسيادته، فهو اعطى الدول المجاورة حق الإشراف على السياسة اللبنانية وتوجيهها باسم التضامن الاخوي. اما مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء الذي قام عليه ميثاق الجامعة العربية في عداد المبادئ الاساسية التي ترعى العلاقات بين البلدان العربية، فلم يكن له أي مفعول في ظل موازين القوى السائدة، لأنه لم يمنع الدول الشقيقة، القريبة من لبنان والبعيدة عنه، من التدخل سياسياً وعسكرياً في شؤونه الداخلية والقيام بمساعٍ حثيثة لإخضاع الجهاز الحكومي في هذا البلد لمشيئتها.

---

[98] . من وقائع المقابلة التي اجراها الكاتب مع الجنرال فرنسوا جينادري احد ابطال معركة المالكية، ورئيس المدرسة الحربية سابقاً، في منزله في الحازمية بتاريخ 1995/5/1.

[99] . سامي داغر، **مقدمات أساسية حول الخلفية السياسية لوضع الجيش عشية أحداث 75–76**، بيروت، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الثاني، رسالة بحث لنيل شهادة الجدارة، 1977.

بدأت المرحلة النهائية من حرب المالكية بعودة الجنود اللبنانيين الى مواقعهم التي كانوا يحتلونها في حزيران 1948، وبتدمير "جيش التحرير" المؤلف من المتطوعين العرب. دفع لبنان الكثير في الحرب العربية في فلسطين. وفي آواخر تشرين الاول شنّت القوات الاسرائيلية المدججة بالاسلحة الثقيلة، هجوماً جديداً أسفر عن جرف آخر المواقع اللبنانية والعربية في فلسطين[100]. ومع انتهاء هذا الهجوم انتقلت المنطقة العائدة للعرب بأكملها حسب خريطة التقسيم الصادرة عن الامم المتحدة الى أيدي "جيش الدفاع الاسرائيلي" (تساهال). ودفع الاسرائيليون بدورياتهم الاستطلاعية الى داخل المنطقة الحدودية اللبنانية. اما المواطنون الذين اصابهم الذهول والرعب فقد نزحوا الى داخل البلاد، وحركة النزوح من الجنوب تكررت مراراً فيما بعد بفعل الاعتداءات الاسرائيلية على مناطق الحدود الجنوبية. وفضلاً عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين جاءت مشكلة لبنانية أخرى لتضاف إليها مع نتائجها الاليمة. تحول لبنان في ظل الاوضاع الاقليمية، وفي ظل مقولة "قوة لبنان في ضعفه"، وغياب استراتيجية لتعزيز قدرات المؤسسة العسكرية الى ساحة مفتوحة امام الخلافات العربية تقض مضاجع اللبنانيين. ووجدت النزاعات ارضية ملائمة نتيجة تهاون السلطات اللبنانية وسيادة مناخ من التسامح المفرط.

ظل لبنان يشهد، عاجزاً، وصول موجات ضخمة من اللاجئين الفلسطينيين واجتياح الوحدات العسكرية الاسرائيلية للقرى الحدودية، ومرابطة القوات السورية التي دخلت لمساعدة لبنان وتمركزت في المواقع الاستراتيجية. انصبت جهود الحكومة اللبنانية بكاملها، عام 1949، لتأمين انسحاب القوات الاجنبية عن الجنوب. ومع تحقق هذا الهدف غير السهل إطلاقاً، غرقت البلاد في المشاكل: فالانقسامات السياسية في الداخل اخذت تتفاقم بسبب الوجود الفلسطيني الكثيف وتركة الحرب الخاسرة التي قيّدت بعواقبها مستقبل لبنان[101].

وجد المسيحيون والمسلمون باستمرار انهم مرغمون على الدفاع عن أنفسهم ودفع المزايدات ودحض المزاعم التي تتهمهم ببرودة المشاعر حيال القضية العربية. قلما كان او سوف يكون لهم الحق في ابداء الرأي عندما تناقش سائر الدول العربية الاخرى المعنية الحرب او السلام في الشرق الاوسط[102]. هذه القاعدة كانت صحيحة خلال جميع مراحل الصراع العربي–الاسرائيلي. ومن المؤكد ان لبنان، الذي كان يملك جيش سياسته، بخلاف جميع الدول العربية المتاخمة لاسرائيل، لم يكن له أي مطامع في الاراضي الفلسطينية. ومن الثابت ايضاً انه لم يكن يسعى إلى تنصيب سلطة موالية له في هذا البلد لسبب بسيط هو عدم امتلاكه سياسة خارجية مستقلة عن سائر الدول الاعضاء في مجلس الجامعة العربية، فكل نظام عربي في فلسطين يتوافق مع مصالحه. لم ينقاد لبنان الى معركة

---

[100]. المقدم احمد علو، **المؤسسة العسكرية (الجيش)، موجز في تاريخ نشأتها وتطورها**، بيروت، 184 ص.

[101]. Cf. Nasri Antoine Diab, *L'année du destin 1948: Le Liban et Israël face à face,* Beyrouth, FMA, 1993, 289p.

[102]. *Ibid.*

المالكية والحرب العربية– الاسرائيلية بفعل اطماعه في الاراضي الفلسطينية، ولا بفعل طموحه السياسي، بل بفعل كراهيته للصهيونية وخوفاً من البلدان العربية وربما توجساً من انفجاره الداخلي. هذه العوامل مجتمعة ساهمت في اطلاق العنان للعمليات الحربية على الحدود اللبنانية–الفلسطينية.

كان ينبغي الوقوع في تجربة الهزيمة ونتائجها عام 1948 كي يتسنى للبنان البقاء بمنأى عن الحروب الثلاث الاخرى العربية–الاسرائيلية عام 1956 و1967 و1973. لكن البعض يؤكد اليوم ان تفكك لبنان، منذ 1975، جاء الثمن الذي شاءه العرب لتغريم البلد الصغير الذي بقي خارج حروبهم ضد اسرائيل. شارك لبنان بفاعلية في حرب 1948، ولو انه لم يفعل ذلك، لكان اليوم ربما اقوى مما هو عليه وقادر على الصمود بسهولة اكثر إزاء الصراعات العربية، لانه لم يكن في وسعه ان يحتمل وجوداً فلسطينياً كثيفاً اصبح وزنه مرهقاً ويُشكل حائلاً دون الحياد اللبناني. اما النتائج الأشد خطورة لحرب 1948، فتكمن في الانقسامات بين المطالبين بحق لبنان في سياسة خارجية لبنانية واولئك الذين ينادون بوقوف لبنان خلف الدول العربية، وهذا الانقسام، السياسي في الاساس، سرعان ما اتخذ لوناً طائفياً ومذهبياً معرّضاً الميثاق الوطني للاهتزاز.

ثالثاً– الحياد والانحياز: قامت استراتيجية الحكومات اللبنانية المتعاقبة على إبعاد لبنان عن العمليات العسكرية، فانتهجت سياسة تقضي بتحاشي زج قواتها مباشرة في الحروب العربية– الاسرائيلية. بقي الجيش اللبناني بعيداً عن ساحة المواجهة سواء في حرب السويس عام 1956 أو في حرب الايام الستة التي وقعت في الخامس من حزيران 1967 أو في حرب تشرين عام 1973[103].

هذه السياسة فرضت على لبنان ضغوطاً وأَعباء من جانب اشقائه العرب، فابتداءً من عام 1968 وجد البلد الصغير نفسه ملزماً رغماً عنه على القبول بوجود فلسطيني مسلح على ارضه توزع على عدد من المنظمات الفدائية[104]. شكلت هذه المنظمات، المرتبطة كل منها بدولة عربية، مثابة مطية لهذه الدول تسمح لها بتحقيق اغراضها داخل حدود لبنان–الساحة. وبعد حرب عام 1967 التي منيت خلالها الجيوش العربية بهزيمة ساحقة، بدأت تلك المنظمات بتطويع المقاتلين وتسليحهم واستخدام الاراضي اللبنانية لشن الهجمات على اسرائيل عبر الحدود الجنوبية. هكذا بدأ استخدام لبنان كقاعدة خلفية لجميع الراغبين من الفلسطينيين وسائر الرعايا العرب، لسبب او لآخر، في المشاركة في الهجمات الجاري اعدادها، حيث ان النظام اللبناني يوفر لهم هامش حرية ومناورة لا يتاح لهم حتى في اوطانهم الاصلية[105]. لذا، راحوا يتحركون في لبنان بحسب مصالحهم واهوائهم

---

[103] . Trevor Nevitt Dupuy, *Elusive Victory: The Arab-Israeli Wars (1947-1974)*, Indianapolis, 1977.

[104]. Farid el-Khazen, *The Breakdown of the State in Lebanon (1967-1976), … op. cit.*

[105] . *Ibid*.

التي لم تكن من الناحية العملية لتتوافق على الاطلاق مع مصالح الدولة المضيفة. لجأ الفدائيون الى مناوشة مناطق اسرائيل الحدودية فردت على القرى اللبنانية ساعية الى ارهاق الحياة المدنية[106]، وكاد العيش فيها ان يصبح مستحيلاً وذلك عن طريق استهدافها بالقصف المدفعي وغارات الطيران الحربي وعمليات الكوماندوس.

وضعت المنظمات الفلسطينية على الاراضي اللبنانية استراتيجية مزدوجة الهدف من اجل العمل على اخراج لبنان من حالة الحياد: انهاك الجيش اللبناني بمناوشات وتحرشات لشرعنة وجودها عبر اتفاق توقعه معه، وتسخين الجبهة الاسرائيلية–اللبنانية عن طريق القيام بعمليات ضد اسرائيل لاستثارة ردات فعلها.

توصل الفلسطينيون الى تحقيق هذين الهدفين بعد هجمات شنتها منظماتهم ضد الجيش اللبناني بين 18 و29 ايلول 1969. وفي 3 تشرين الاول 1969 فرضت الدول العربية على لبنان التوقيع على اتفاق القاهرة، ما ادى الى شرعنة الوجود الفلسطيني المسلح على الاراضي اللبنانية، فضلاً عن اعتراف لبنان للفدائيين بحرية العمل المسلح انطلاقاً من منطقة العرقوب في الجنوب (Fathland) وتوجيه العمليات الحربية ضد اسرائيل[107].

تجربة اتفاق القاهرة كانت المدخل لاكراهات استمرت عقوداً. فاستقلال لبنان عام 1969 كان في خطر عندما ارغم الحكم اللبناني على توقيع اتفاق القاهرة بعد تسعة أشهر من الأزمة الحكومية، وكان هذا التوقيع مثابة تسوية على السيادة. هذا الاتفاق الذي اضفى نوعاً من الشرعية على الامر الواقع، لم يوقّع إلا بعد ضغوط وحملات مناوئة للبنان اطلقت في الوطن العربي وترافقت مع سلسلة من الانتقادات موجهة ضد الموقف اللبناني خلال حرب الايام الستة. وجّه الجيران العرب اللوم الى الحكومة اللبنانية متهمين اياها بالتهرب من موجباتها.

لمواجهة الهجمات الفدائية التي بلغت عمق الاراضي الاسرائيلية انطلاقاً من الحدود اللبنانية الجنوبية، قامت الدولة العبرية بتجريد حملتين عسكريتين عام 1972 ضد منطقة العرقوب. بهذه الهجمات المتبادلة بين الفلسطينيين والاسرائيليين تمّ خرق حياد الجبهة اللبنانية على مرأى من المراقبين الدوليين. وفي كلا الهجومين تصدى الجيش اللبناني ببسالة لاجتياح "جيش الدفاع الاسرائيلي"، فسقط له عشرات الشهداء وألحق خسائر كبيرة بالمهاجمين خاصةً في 16 ايلول 1972 على الرغم من انه كان يقود مقاومته من دون أي غطاء جوي. ومع ذلك، ظلت الانتقادات تصدر

---

[106]. Cf. le premier chapitre d'Annie Laurent et Antoine Basbous, *Guerres secrètes au Liban*, Gallimard, 1987, pp. 17-61; et aussi Karim Pakradouni, *La paix manquée*, Beyrouth, FMA, 1983, pp.113-120.

[107]. يُراجع نص اتفاق القاهرة في المؤلفين التاليين:

Walid Khadduri (Ed.), *International Documents on Palestine*, Beirut, 1969; et Camille Chamoun, *Crise au Liban*, … op. cit.

من جانب القيادات اللبنانية الاسلامية والتقدمية من خارج الحكم مطالبة بسياسة دفاعية تستند الى مبدأ التضامن بين العرب. وفي العام التالي 1973 عندما ارادت الدول العربية خوض غمار حرب جديدة مع اسرائيل لم تشأ الافصاح عن عزمها امام اللبنانيين، وهذا العامل كان كافياً لابقاء القوى اللبنانية المسلحة بمأمن من العمليات القتالية.

رابعاً: الجيش في مواجهة المنظمات الفلسطينية المسلحة: واجه الجيش اللبناني نتائج توافد اعداد المهجرين الفلسطينيين الذين طردتهم السلطات الاسرائيلية من ارضهم في فلسطين وحلّوا في الربوع اللبنانية، فضلاً عن قدوم عناصر المنظمات الفلسطينية المسلّحة الذين طردهم الاردن من اراضيه في ايلول 1970. هذا الضغط في الداخل كان كافياً لتفجير الوضع في لبنان، إذ عمد الفلسطينيون الى شن هجمات ضد اسرائيل كانت ترد عليها بضربات موجعة داخل الاراضي اللبنانية. وتحت ستار المقاومة أُطلق العنان لانتهاكات مست السيادة اللبنانية، فاتفاق القاهرة اعطى الفلسطينيين حرية واسعة للعمل السياسي والعسكري في لبنان[108]. تحوّل الفلسطينيون في لبنان الى دولة ضمن الدولة معرّضين الاوضاع لمخاطر شتى، الامر الذي دفع الرئيس سليمان فرنجية الى استعمال الجيش ضد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي تحولت الى معسكرات محصنة مدججة بمختلف انواع الاسلحة.

في عام 1973، وكردة فعل على التحديات التي كانت تصدر عن المنظمات الفلسطينية ضد مؤسسات الدولة والجيش، اتخذت حكومة الرئيس فرنجية قراراً بانزال الجيش في محاولة لجبه تلك الاستفزازات. الهدف السياسي من هذه العملية العسكرية كان يتمثل في عرض لقوة الجيش علّها تؤدي الى ادخال تعديلات على اتفاق القاهرة وإعادة تحديد بنوده التي ترعى الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان بما يتلاءم مع السيادة. فمن 2 الى 10 ايار 1973 قام الجيش مدعوماً بسلاحي المدفعية والطيران بالرد على المخيمات الفلسطينية في صبرا وشاتيلا وتل الزعتر في بيروت، وضبيه قرب انطلياس، وهاجم تجمعات الفدائيين في دير العشائر وعيتا الفخار في منطقة راشيا الوادي. وبعد مفاوضات بين الجانبين اللبناني والفلسطيني تمكن لبنان من الحصول على تعديل لاتفاق القاهرة عُرِفَ باسم اتفاق ملكارت الذي يحد من حرية عمل الفلسطينيين المسلحين في لبنان. وخلال قيام الجيش بتنفيذ العمليات العسكرية واجه الرئيس فرنجية ضغوطاً من الدول العربية التي ارسلت السفراء

---

[108] . John K. Cooley, "The Palestinians", *ap.* P. Edward Haley and Lewis Snider (Eds.), *Lebanon in Crisis: Participants and Issues*, Syracuse and New York, 1979, pp. 21-54.

والموفدين وامين عام الجامعة العربية لوقف الحرب على الفلسطينيين[109]. ولم تؤد هذه الحرب ولا الاتفاق الجديد الى اضعاف المنظمات او اخضاعها لسلطة الدولة.

شلل الجيش كان منتظراً منذ وجد الشرخ العميق وازمة الثقة بين المؤسسة العسكرية من جهة، والطوائف الاسلامية والمقاومة الفلسطينية من جهة ثانية. وما عزز الشكوك في اذهان فئات واسعة من ابناء الطوائف الاسلامية اللبنانية هو الاتهام الموجه الى الجيش بالتقصير في مواجهة عملية الكوماندوس الاسرائيلي المفاجئة في شارع فردان في بيروت في 9 نيسان 1973 التي سقط ضحيتها ثلاثة من كبار قادة المنظمات الفلسطينية[110]. فضلاً عن تدخل الجيش في آواخر شباط 1975 في صيدا ومقتل معروف سعد خلال المظاهرة والفوضى التي رافقتها وما عقبها من اضطراب الامن في المنطقة. دفعت مواقف الشارع الاسلامي رئيس الحكومة السني رشيد الصلح للتشبث بموقفه الرافض تدخل الجيش من اجل ضمان أمن الدولة.

إذا كانت الدول العربية، بالنسبة لبعض المراقبين، قد انتقمت من لبنان لعدم مشاركته في حرب عام 1967 بتغريمه ثمن ذلك اتفاق القاهرة عام 1969، فإنه، بالنسبة للبعض الآخر، عاد ليدفع ثانية ثمن عدم مشاركته في حرب اوكتوبر العربية–الاسرائيلية عام 1973 في حربه مع الفلسطينيين عامي 1973 و1975[111].

4
تفادي مخاطر الانقسام واعادة توحيد الجيش

إزاء كل الظواهر السلبية التي عطلت وظيفة الجيش في لبنان، برزت ظواهر من نوع آخر تندرج في إطار المساعي الهادفة الى تلافي مخاطر الإنشقاقات والخلافات، منها ما بدأ في خضم الحرب ومنها فور انتهائها.

---

[109] . عام 1975 تكررت الضغوط على المسؤولين اللبنانيين لعدم إنزال الجيش. يقول رئيس الحكومة آنذاك السيد رشيد الصلح: "حصل حادث عين الرمانة يوم الأحد 13 نيسان 1975، واتصل بي بعض المسؤولين والسفراء صباح الأثنين ونصحوني بعدم إنزال الجيش إذ قالوا يُخشى أن ينقسم إذا نزل إلى المنطقة". وسُئل الرئيس الصلح عمّا إذا كان كمال جنبلاط مارس ضغطاً عليك؟ فأجاب: "ثمة سفراء غيره، إضافة إلى كمال جنبلاط، وألحّ عليَّ السفراء لعدم إنزاله إذ لديهم معلومات أن الجيش سينقسم". تُراجع وقائع المقابلة مع الرئيس رشيد الصلح، أجراها معه حبيب شلوق، بعنوان: "رشيد الصلح: في 13 نيسان 1975 رفضت إنزال الجيش بناء على نصيحة سفراء"، **النهار**، 2003/9/15، ص 5.

[110]. تُراجع الصحف اللبنانية الصادرة بين 10 و25 نيسان 1973.

[111]. ليلى فرنسيس، **تعداد الأسباب الكامنة وراء انفجار الجيش اللبناني عشية أحداث 1975–1976**، بيروت، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الثاني، رسالة دبلوم الدراسات المعمقة، 1986.

أولاً– التجارب العسكرية الفعالة في مرحلة انقسام الجيش: بعد تشرذم الوحدات والقطع العسكرية وتبعثر صفوف الجنود عام 1976، بدأت وحدات مسيحية من الجيش اللبناني في صيف تلك السنة هجوماً عنيفاً مع ميليشيات "الجبهة اللبنانية" ضد معسكرات الفلسطينيين الواقعة شرقي بيروت. باشرت ميليشيا "نمور الاحرار" الهجوم مع الجنود النظاميين، ثم انضمت الى المهاجمين بعد مدة ميليشيا حزب الكتائب اللبنانية. هذا الدور العسكري البارز الذي لعبته وحدات من الجيش اللبناني بعد إعادة تنظيمها إثر انقسام الجيش، اسفر عن تحقيق الاهداف المرجوة من وراء نزولها لاول مرة الى أرض المعركة. عشية اليوم الاول للهجوم سقطت المواقع الفلسطينية الواقعة على تلة المير المشرفة على مخيم تل الزعتر وهو أهم قاعدة للفلسطينيين في لبنان. وبعد اسبوع من ذلك، أي في الأول من تموز، اقتحمت وحدات "الجبهة اللبنانية" مخيم جسر الباشا، وسقط مخيم تل الزعتر بعد 53 يوماً على محاصرته. استغلت قيادة منظمة التحرير هذا الهجوم واستخدمت اجهزة الاعلام والصحافة للقيام بدعاية عالمية وإبراز معسكراتها في المنطقة الشرقية كرمز للمقاومة الفلسطينية، واعتبرت الدفاع عنها وسيلة للحصول على المساعدات والدعمين العربي والدولي. نجح الفلسطينيون في إثارة الرأي العام العالمي، ولكن احداً لم يهرع لنجدتهم. هكذا جرى احتلال المعسكرات وأُجلي سكانها من اللاجئين الفلسطينيين الى بيروت الغربية. وبذلك تمكنت قوات "الجبهة اللبنانية" من الحاق هزيمة بالفلسطينيين.

أراد الفلسطينيون، قبل سقوط مخيماتهم، تخفيف الحصار عنها. فقاموا بهجوم في الشمال، واقتحموا سهل الكورة جنوبي طرابلس حيث تلقوا المساعدة والدعم من حلفائهم اللبنانيين في تلك المنطقة. وتمكنوا من احتلال بلدة شكا الواقعة على الشاطئ والتي وقعت فيها مجازر دامية رهيبة. جاءت ردة الفعل المضادة لـ"الجبهة اللبنانية" سريعة، فأُرسلت وحدات مسيحية من الجيش النظامي، استخدمت الاسلحة الثقيلة، وقامت بالتعاون مع الميليشيات بهجوم معاكس على القوات الفلسطينية وطاردت فلولها حتى شواطئ مدينة طرابلس.

ثانياً– انعقاد الاجتماعات المشتركة لاستمرار تأمين رواتب العسكريين: بقيت الاجتماعات المشتركة تعقد في وزارة الدفاع في اليرزة بين ضباط القيادة من جميع الطوائف الذين أمّنوا الترابط بين مختلف التيارات من اجل البحث في موضوع اعادة توحيد الجيش واستمرارية تأمين رواتب العسكريين[112]. اما العسكريون الذين وجدوا في المناطق المحاصرة البعيدة عن العاصمة حيث توجد

---

[112]. **النهار**، 1976/3/25، ص 3.

يُراجع أيضاً كيفية توزيع اعتمادات موازنة الدفاع بين شطري الجيش في مرحلة الإنقسام 1988–1990 في كتاب:

فروع للمصرف المركزي فقد استمروا في قبض الرواتب التي كانت تدفع لهم من مصرف لبنان. وأحياناً، كانت تسدد من المصارف الخاصة أو من حسابات بعض رجال الاعمال والمتمولين بعد التنسيق مع حاكمية المصرف المركزي.

لم تفرّق "حرب السنتين" رفاق السلاح سوى لمرحلة زمنية عابرة. فمع عودة السلام أُعيدت اللحمة تدريجياً الى الجيش[113]. لكن الوضع الضعيف للجيش المشرذم فرض نفسه على قمتي الرياض والقاهرة اللتين انعقدتا في تشرين الاول 1976 لوضع حدٍ للحرب التي كانت تفتك بلبنان، فقرر ملوك ورؤساء الدول العربية المجتمعين تشكيل قوة ردع عربية مؤلفة من 30000 جندي وارسالها الى لبنان لاعادة الهدوء الى ربوعه والحلول مكان الجيش الوطني في مهامه للمحافظة على الامن والنظام.

لعل اكثر ما تهدد لبنان في أزماته هو تزعزع نظام الأمن الاقليمي. وتجربة 1976 في "قوات الردع العربية" هي تجربة على درجة كبيرة من الأهمية. يقتضي معرفة ما هي فائدة التضامن العربي بالنسبة إلى استقلال لبنان من خلال المقارنة التالية: في خضم نزاع يوغوسلافيا في التسعينات، كان الأوروبيون يستمعون إلى أخبار الأحداث الدامية وكأن شيئاً لا يعنيهم، لم يكونوا عابئين بالخطر. وبالفعل يُلاحظ أنه بعدما تطورت قضية يوغوسلافيا كيف أنشأت اوروبا "الأورو"، التي هي عملة الاتحاد الاوروبي اليوم، ولكنها لم تمتلك نظاماً أمنياً للدفاع عن دولة اوروبية عضو في المجموعة الاوروبية. من هنا يتعيّن إدراك كم كان العرب برغم خلافاتهم مفيدين للبنان. حتى في كلامهم وتصريحاتهم كانوا يُدافعون عن لبنان، بالرغم من انقساماتهم وتدخلاتهم السلبية في بعض الأحيان، كانوا دائماً يملكون موقفاً من لبنان الذي يعنيهم مباشرةً، ولو بقي هذا الموقف في الإطار الكلامي.

تألفت قوة "الردع العربية" بمعظمها من جنود سوريين قُدّر عددهم بحوالى 25000 جندي مزودين بمائتي آلية حديثة. وآثروا البقاء وحيدين في لبنان حتى بعد انسحاب الدول العربية الخمس الاخرى المشاركة في قوة الردع[114]. من حيث المبدأ، وضعت تلك القوة تحت إمرة الرئيس الياس

الرئيس سليم الحص، **عهد القرار والهوى: تجارب الحكم في حقبة الإنقسام (1987–1990)**، بيروت، دار العلم للملايين، 1991، 260 ص، ص 57–58.

113. Ronald D. McLaurin, "Lebanon and its Army: Past, present and future",*ap*. Edward E. Azar et al. (Eds.), *The Emergence of a New Lebanon: Fantasy or Reality?*, New York, 1984, pp. 79-114.

114. Naomi Joy Weinberger, *Syrian Intervention in Lebanon: The 1975-1976 Civil War*, Oxford University Press, 1986.

Elie Chlala, "Syrian Policy in Lebanon 1976-1984: Moderate Goals and Pragmatic Means", *Journal of Arab Affairs*, vol. 4, no. 1, spring 1985, pp. 67-88.

Adeed I Dawisha, *Syria and the Lebanese Crisis*, London, MacMillan, 1980.

سركيس، وعهدت القيادة العسكرية الى الضابط اللبناني العميد احمد الحاج اولاً، ثم إلى اللواء سامي الخطيب، وأُنيطت بتلك القوة المهام الاعتيادية للجيش اللبناني بانتظار إعادة بنائه.

سمحت فترة الهدنة التي اعقبت "حرب السنتين" وتدخل قوات حفظ السلام العربية لقائد الجيش الجديد الجنرال فيكتور خوري بتجميع نواة جيش مع معدات محدودة جداً بين 1977 و1982[115]. باشر الجنرال خوري في عهد الرئيس سركيس لملمة وحدات الجيش والعناصر المشتتة في القوى المسلحة[116]. فأجرى عملية إعادة تنظيم في العمق للمؤسسة العسكرية وتمكن من تحقيق امرين أساسيين هما:

– وضع الاسس لخدمة العلم التي تدمج سنوياً في بوتقة واحدة حوالى 18000 شاباً. ولكن تطبيق التجنيد الفعلي بقي معلّق التنفيذ حتى عام 1993.

– اعاد الاعتبار الى الجيش في نظر اللبنانيين بفضل قانون الدفاع الوطني الذي صوّت عليه مجلس النواب بالاجماع عام 1979. كان الهدف من هذا القانون توزيع مسؤولية القرارات الخاصة بالدفاع عن لبنان بين ممثلي مختلف الطوائف. واعطيت بموجبه صلاحيات إضافية لرئيس الاركان الذي اصبح له اربعة نواب، واصبح من اختصاص المجلس العسكري تسمية كبار الضباط. سمحت جهود العماد خوري بإعادة بناء جيش قوامه 15000 رجل غير مجهزين كفاية. ومع ذلك، ظل البعض يصف قوة الجيش في هذه المرحلة بطريقة ساخرة تترك عند غالبية المواطنين غير المنخرطين في الميليشيات شعوراً بالالم والمرارة، فقيل عنه في تلك الحقبة: "ان الجيش هو أضعف ميليشيا في لبنان"، في اشارة الى وجود قوى قتالية أقوى تتمثل في وحدات فلسطينية قوية ومنظمات ميليشيوية لبنانية أقل تسليحاً منها وقوة.

واصلت الوحدات العسكرية السورية الاضطلاع بشؤون الامن بانتظار ان تصبح القوى الوطنية المسلحة في وضع يمكّنها من العمل بمفردها. في هذا الوقت كان الجيش اللبناني يتلقى مساعدات عسكرية تقنية من فرنسا قوامها بعض المعدات المدرعة الخفيفة وعدد من الاسلحة الفردية التي سُلّمت الى الجيش وقوى الامن الداخلي.

تميزت هذه الحقبة بحدث عسكري تمثل في اعتراض وحدات الرائد سعد حداد، في بلدة كوكبا، مدعومة بالقوات الاسرائيلية المحتلة، لواء من الجيش اللبناني، في 1978/7/31، كانت حكومة الدكتور سليم الحص قررت إرساله الى الجنوب[117]. من مرامي هذا التصدي محاولة اجهاض

---

[115]. جولي أبي غانم، **الجيش اللبناني: الدور الآخر**، بيروت، 1996، 208ص، ص 22–23.

[116]. Ronald D. McLaurin, "Lebanon and its Army: Past, present and future", *ap.* Edward E. Azar et al. (Eds.), *The Emergence of a New Lebanon: Fantasy or Reality?, op. cit.*

[117]. Beate Hamizrachi, *The Emergence of the South Lebanon Security Belt: Major Saad Haddad and the Ties with Israel (1975-1978),* New York, Praeger,

بسط سلطة الدولة على كامل الاراضي اللبنانية. وبعد اربع سنوات وقع الحدث الابرز عندما شن الجيش الاسرائيلي في 6 حزيران 1982 اجتياحاً عميقاً داخل الاراضي اللبنانية لتدمير البنية التحتية للمنظمات الفلسطينية في لبنان، ووضع هذه الحملة تحت عنوان "عملية سلامة الجليل". فوصلت الوحدات العسكرية الإسرائيلية الى بيروت وفرضت الحصار على العاصمة، ودارت المعارك العنيفة بينها من جهة، وبين المقاتلين الفلسطينيين وحلفائهم اللبنانيين والجيش السوري من جهة اخرى[118]. لم ينخرط الجيش اللبناني في القتال. وارغم الجيش العربي السوري، الذي بقي يشكل بمفرده قوة الردع العربية، غداة انسحاب سائر القوات الاخرى منها، على الانسحاب من بيروت والمناطق المحيطة بها بعد تعرّضها للاجتياح الاسرائيلي[119]. ومع انتخاب الرئيس الشيخ امين الجميل لمركز الرئاسة الاولى خلفاً لشقيقه بشير، الذي اودى به انفجار رهيب بعد 23 يوماً من إنتخابه (في 1982/9/14)، طرأ تحوّل على الوضع.

ثالثاً– تعزيز قدرات الجيش: كان في طليعة اهتمامات الرئيس امين الجميل الذي انتخب في 19 ايلول 1982 توحيد البلاد والاعتماد على الجيش وتعزيزه[120]. إنحصر همه الابرز في إعادة بناء جيش حديث على أُسس عصرية. فأولى هذه المهمة الشاقة الى الجنرال ابراهيم طنوس، القائد الجديد للجيش الذي عُيّن في 8 كانون الاول 1983. إضطلع العماد طنوس بمساعدة الاميركيين والفرنسيين بمهمة إعادة بناء الجيش، وتمّ ذلك خاصةً اثناء وجود القوات المتعددة الجنسيات في بيروت (آب 1982–آذار 1984) التي نزلت اليها للمساعدة على اجلاء المقاتلين الفلسطينيين من لبنان تحت وطأة الضغط العسكري للاجتياح الاسرائيلي.

في 18 شباط 1983 أُعلن عن تطبيق خدمة العلم الاجبارية في مسعى يستهدف اعادة توحيد البلاد حول جيش يجمع مختلف العائلات الروحية في لبنان لتدارك الآثار السلبية التي يمكن ان تنجم عن أي خلل على صعيد التوازن. فُرضت خدمة العلم على الشباب اللبنانيين في صفوف المؤسسة العسكرية لمدة سنة، علماً بأن هذه الخدمة تشكل حلاً لمسألة انعدام التوازن في الجيش التي يدعي البعض وجودها. وحين تقرر الإعداد لاستقبال الدفعة الاولى من المجندين الذين بلغ عددهم ثلاثة الآف مجنّد تمكن الجيش من جمع من كانوا يتقاتلون في الجبل، أو في بيروت او في البقاع،

1988. et Gérard Figuié, *Le point sur Le Liban*, Beyrouth, Anthologie, 1996, 312p., p.95.

118 . Michael Jansen, *The Battle of Beirut: Why Israel invaded Lebanon*, London, Zed Press, 1982.

119 . Yair Evron, *War and intervention in Lebanon: The Israeli-Syrian Deterrence Dialogue*, London, Croom Helm, 1987.

120 . Gérard Figuié, *Le point sur Le Liban*, Beyrouth, Anthologie, 1996, 312p., p.95.

تحت خيمة واحدة. وفتح باب التطوع فارتفع عدد رجال الجيش من 18000 الى 46000 جندي، وكان التطوع يتم وفق وتيرة سريعة حيث يجند حوالى 1000 رجل في الشهر الواحد[121].

تلقى الجيش المساعدات الفنية والمالية، ففي عام 1983 منحت الولايات المتحدة الاميركية مئة مليون دولار سلفة عسكرية وعهدت الى 70 اخصائياً مهمة تدريب الوحدات الجديدة. وساهمت فرنسا بدورها في تقديم هبة عسكرية قوامها حوالى 600 مليون فرنك[122]. إلا ان الكلفة الاكبر لعملية اعادة بناء الجيش تكبدتها الخزينة اللبنانية. ومن المؤكد ان العديد من اللبنانيين أخذوا على الرئيس الجميل انفاقه اللامحدود على المؤسسة العسكرية معتبرين ان تلك النفقات شكلت احد اسباب ارتفاع سعر الدولار وانهيار قيمة النقد اللبناني.

لكن بعض قادة المسلمين ظلوا ينظرون الى الجيش بعين الحذر متهمين اياه بالفئوية. ولم تكن تلك التهم سوى مقدمة لتقسيم الجيش من جديد. ولم يكن اللبنانيون، على ما يبدو، قد تعلموا من دروس الماضي القريب أو استفادوا منها.

---

121 . *Ibid*.
122 . *Ibid*.

5
الانقسام الثاني للجيش

واجه توحيد البلاد إنطلاقاً من المؤسسة العسكرية صعوبات اعترضت اهداف الرئيس الجميل. فخلال صيف 1983 في غضون "حرب الجبل" التي اندلعت بين المسيحيين والدروز في الوقت الذي كانت تتعرض فيه المنطقة للنتائج المباشرة الناجمة عن الاحتلال الاسرائيلي، ظهرت مؤشرات اعتبرت نذير عملية تصديع لوحدة الجيش عندما ترك الضباط الدروز وحداتهم والتحقوا بثكنة حمانا. وسرعان ما حدث انقسام على مرحلتين:

أولاً– أحداث أيلول 1983: تدخل الجيش في بعض عمليات القتال في بيروت الغربية الدائرة خلال حوادث ايلول عام 1983[123]. لكن عندما انسحب الجيش الاسرائيلي من الجبل كانت خطوته غير منسقة مع الجانب اللبناني الامر الذي ترك الفوضى تنتشر. انشغل الجيش اللبناني ابتداءً من 6 ايلول بالعمليات الحربية في الشوف وفي "حرب الجبل" التي عرف الجيش في غضونها نكبة حقيقية حين اختفى لواء بكامله هو اللواء الرابع في أوج الاضطرابات بسبب عاملين رئيسيين هما[124]: قيام قلة من الضباط بتنفيذ مغامرة انشقاق جديدة داخل الجيش هي جزء من لعبة خارجية. وعمليات التشويش على الاتصالات العسكرية التي شتتت قوى هذا اللواء وتمت عبر استخدام اجهزة لا تملكها سوى الجيوش المتطورة[125]. ولم تتدخل القوات المتعددة الجنسيات الموجودة في بيروت منذ صيف 1982، وكان من نتيجة تلك الاحداث ان عجلت في انهاء مهامها فغادرت لبنان في اوآخر آذار 1984.

ثانياً– انتفاضة شباط 1984: في 6 شباط 1984 نُفذت المرحلة الثانية من الانقسام. قام مسلحو حركة "أمل" مع حلفائهم في "الحركة الوطنية" بالانتشار في شوارع بيروت الغربية، فأخلى الجيش المواقع التي كان يشغلها وتجّمع على خطوط التماس، وتفاهمت وحدات منه فيما بينها ومع المسلحين لتحاشي إراقة الدماء. انسحبت القطع العسكرية الشيعية الى الثكنات متعاطفة مع القوى المعارضة للحكم من دون ان تنضم اليها. وبعكس الانقسام الذي حصل مطلع عام 1976 فإن

---

123. Paul Jureidini and Ronald McLaurin, "Lebanon after the War of 1982", *ap.* Edward Azar et al. (Eds.), *The Emergence of a New Lebanon: Fantasy or Reality?,* New York, 1984, pp. 3-35.

124. Gérard Figuié, *Le point sur Le Liban,* … op. cit.

125. العميد الركن فؤاد عون، **ويبقى الجيش هو الحل،** … مذكور سابقاً، ص 150–151.

الوحدات المختلفة نجحت عام 1984 في تجنّب اطلاق النار على بعضها[126]. وتمّ تأمين انتقال آمن الى المنطقة الشرقية للجنود المسيحيين الذين كانوا يعملون في الوحدات في المنطقة الغربية من بيروت[127]. وكان في مناطق سيطرة الحكومة في المنطقة الشرقية ألوية تضم عدداً لا بأس به من الجنود السنّة الذين آثروا البقاء في ألويتهم التي بقيت تحت إمرة السلطة الشرعية[128]. اما في بيروت الغربية فقد تولى الامن على خطوط التماس اللواء السادس بقيادة شيعية، وهو ضم جنوداً من الشيعة فقط، ولحظت الخطة الامنية ان تشرف وحدات مسيحية على بيروت الشرقية التي كانت "القوات اللبنانية" اتخذتها معقلاً لها. كان من نتائج هذه الاحداث استقالة حكومة الرئيس شفيق الوزان وتعيين حكومة "وحدة وطنية" في 30 نيسان 1984. عيّن الجنرال ميشال عون قائداً جديداً للجيش في 23 حزيران. وفي 4 و5 و6 تموز من العام نفسه أنجز الجيش اللبناني تنفيذ خطة أمنية في بيروت الكبرى، وفي 9 تموز فُتحت المعابر، فحضر اعضاء الحكومة الى اجتماع مجلس الوزراء في بعبدا.

نجح الجيش اللبناني، عند إعادة انشطاره في شباط عام 1984 في الحؤول دون اطلاق الوحدات المختلفة النار على بعضها عند إعادة تقسيم بيروت في الوقت الذي كانت تنسحب فيه القوات المتعددة الجنسيات من لبنان. وبموجب الخطة الامنية أعطيت سلطة الاشراف على بيروت الغربية لوحدات اللواء الشيعي وعلى المناطق الشرقية للوحدات المسيحية. وعندما دخلت الخطة الامنية حيز التنفيذ في الرابع من تموز من العام نفسه انسحبت الميليشات، وحلّ الجيش مكانها في قطاعي العاصمة، فأعيد فتح المطار والمرفأ المقفلين منذ شهور عدة. وإثر الانتهاء من تنظيف خطوط التماس من الدشم، بدأ مجلس الوزراء سلسلة من الخلوات لمناقشة الاصلاحات السياسية. وفي السادس عشر من تشرين الاول، جرى انتخاب السيد حسين الحسيني، الرئيس السابق لحركة أمل، رئيساً لمجلس النواب، وصوّت له نواب الكتائب، كخطوة اخرى للتقارب بين اطراف النزاع[129].

ومرة جديدة يتبين ان تجربة الالوية التي قُسّمت او وزّعت على أُسس مناطقية او طائفية خلال مراحل النزاع لم تكن كلها سيئات، بينما عمليات دمج الالوية اظهرت ايجابيات قصوى يتعيّن

---

126. طوني عطاالله،" البعد الجغرافي في المقاطعة وفي الأزمة الدستورية عامة"، في كتاب **التضامن الوزاري: دراسة حالة في النزاع والتسوية في الأنظمة الائتلافية (1984–1988)**، ... مذكور سابقاً، ص 64.

127. تيودور هانف، **لبنان: تعايش في زمن الحرب: من انهيار دولة إلى انبعاث أمة**، ... مذكور سابقاً، ص 364–363

128. المرجع السابق.

129. طوني عطاالله، البعد الجغرافي في المقاطعة وفي الأزمة الدستورية عامة"، في كتاب **التضامن الوزاري: دراسة حالة في النزاع والتسوية في الأنظمة الائتلافية (1984–1988)**، ... مذكور سابقاً، ص 64.

الكشف عنها وتبديد المخاوف والمزاعم حول خطر انقسام الجيش. ودلت التجارب ان وجود جيش قوي هو أمر مكلف، وان عدم وجوده هو أكثر كلفة. وقد ادرك اللبنانيون الخسائر التي لحقت بهم عندما وجدوا انفسهم بلا حماية خلال التجارب القاسية التي عانوها. ويستخلص ان تدخل الجيش في أسوأ حالات الاضراب هو أقل ضرراً من انقسام البلاد الى معابر وخطوط تماس. وان الاضرار الناجمة عن انقسام الجيش هي اقل كلفة في ارواح المواطنين وأرزاقهم وتواصلهم، مع احتمال اكبر في إعادة توحيد الوحدات المنقسمة مما في التوفيق الصعب بين مصالح داخلية وخارجية متعارضة يستحيل ان تتحقق دون المس بالسيادة الوطنية.

6
الجيش في مركز القرار السياسي الاول في البلاد

وجد الجيش نفسه مضطراً للعب دور سياسي على المستوى الاول عندما قام الرئيس امين الجميل في 22 ايلول 1988، قبيل انتهاء ولايته بساعات، ونتيجة فشل العديد من المساعي لتشكيل حكومة وفاق وطني من السياسيين، تشرف على انتخابات الرئاسة، فأقدم على تعيين قائد الجيش العماد ميشال عون على رأس حكومة انتقالية من العسكريين للتحضير لانتخاب رئيس جديد للجمهورية بعد ان عجز النواب عن انجاز هذا الاستحقاق ضمن المهلة الدستورية. تألفت حكومة العسكريين من ستة وزراء هم الضباط في المجلس العسكري، وكان كل وزير يمثل طائفة رئيسية من طوائف البلاد. اما الدكتور سليم الحص الذي كان رئيساً بالوكالة لحكومة مستقيلة فقد تجاهل هذا التعيين وأعلن ان ما قام به الرئيس الجميل يشكل عملاً غير دستوري ولا شرعي وان حكومته مستمرة في ممارسة مهامها.

نشأ تنازع ظاهره طائفي بين نصف حكومة من السياسيين في المنطقة الغربية ممن رفضوا الرحيل، وبين نصف حكومة من العسكريين الذين حلوا في قصر الرئاسة في بعبدا. تقلص عدد اعضاء حكومة الجنرال عون الى النصف بُعيد تشكيلها، فضمت ثلاثة وزراء فقط هم: العماد ميشال عون، والعميد ادغار معلوف والعميد عصام ابو جمرا. بينما قدّم الوزراء العسكريون المسلمون الثلاثة استقالاتهم نزولاً عند طلب قادة طوائفهم الروحيين والسياسيين، وهؤلاء الوزراء هم: العقيد محمود طي ابو ضرغم، العميد نبيل قريطم والعقيد لطفي جابر.

هذا التقسيم، الذي كان يهدد بثقله البلاد لسنوات خلت، أضحى أكثر رسوخاً، لا بفعل المعارك الحربية، بل بفعل السجال الدستوري والقانوني الذي ظهر فجأة حول مدى شرعية كل من الحكومتين، وجاء هذا الجدل العقيم ليضاعف الازمة. استمر هذا التقسيم حتى 13 تشرين الاول 1990 لا بقوة الاسلحة، بل بسبب براعة التسويات.

شعر العماد عون ان لبنان بحاجة الى انتصار لصالح دولة القانون ينهي الفوضى السائدة. فسعى الى استعادة سلطة الدولة وإنهاء عهد الميليشيات، وقام عام 1990 باستعمال القوة ضد "القوات اللبنانية" في محاولة لاضعاف القوة الحربية للميليشيات المسيحية وإزالة تسلطها عن المنطقة الشرقية[130]. ورضخت "القوات" لمطالب العماد عون الرئيسية، أي تسليم الجيش الحوض الخامس في مرفأ بيروت وهو أهم مورد في البلاد لجباية الرسوم الجمركية، وتسليم حاجز البرباره على الطريق الرئيسية شمال "المنطقة المسيحية" إلى الجيش[131]. لم تتمخض تلك المحاولة عن ذلك الانتصار الذي طالما حلمت به غالبية المواطنين اللبنانيين، بل انقسمت المنطقة الشرقية عبر خطوط تماس ومعابر. سقط للمسيحيين في هذه الحرب من الضحايا بين قتلى وجرحى أكثر مما سقط لهم في جميع حروبهم مع الفلسطينيين ومسلمي "الحركة الوطنية" والسوريين والدروز الاشتراكيين.

استطاع الجنرال عون ان يكسب شعبية واسعة بسبب مواقفه، خصوصاً الرافضة لوجود القوى المسلحة غير اللبنانية. وكان العماد عون ضابطاً محبوباً من غالبية الجنود والضباط المسيحيين والمسلمين على السواء، وكانت نسبة العسكريين المحمديين في صفوف الالوية الخاضعة له مباشرة في المنطقة الشرقية لا تقل عن 35%، وكان يرفض كل تعاطف مع الميليشيات. تسلح الجنرال عون بهذا الدعم الشعبي والعسكري وبعطف بعض القوى الغربية الراغبة في رؤية لبنان متحرر من الجيوش الاجنبية وبينها فرنسا، فأعلن في 14 آذار 1989 "حرب التحرير" ضد القوات السورية التي كان طلب منها الجلاء، في وقت سابق، عن الاراضي اللبنانية متهماً اياها باحتلال لبنان[132].

تحركت الدول العربية، مدفوعة بهذه الحرب، للاهتمام مجدداً بالمسألة اللبنانية، فدعت البرلمانيين اللبنانيين الى مؤتمر تمّ عقده في مدينة الطائف السعودية، وتوصلوا الى ميثاق جديد ينهي حالة الحرب في لبنان[133]. رفضت حكومة العسكريين الموافقة على اتفاق الطائف وما نتج عنه من إعادة انتخاب رئيس للجمهورية، بعد شغور المنصب لما ينوف عن عامين، وتشكيل حكومة جديدة، واعتبرت حكومة العماد عون ان اتفاق الطائف ينطوي على انتهاكات ضد السيادة الوطنية. كذلك رفضت دعوات متكررة للاعتراف بالسلطة الجديدة والانضمام اليها.

---

[130]. كارول داغر، **جنرال ورهان**، ترجمة جورج أبي صالح، بيروت، منشورات ملف العالم العربي FMA، 1992، 344 ص.

[131]. Jihad Alam, "Crise dans la Crise, Guerre dans la Guerre", in *Les Cahiers de l'Orient,* 14(1989)2, pp. 35-48.

[132]. تيودور هانف، **لبنان: تعايش في زمن الحرب: من انهيار دولة إلى انبعاث أمة**، ... مذكور سابقاً، ص 699-725.

[133]. بشارة منسى، **بين الطائف والطوائف**، بيروت، شركة المشرق للنشر، 1994، 221ص.

في 13 تشرين الاول 1990 اضطرت حكومة العسكريين الى إخلاء القصر الرئاسي في بعبدا تحت الضغط العسكري لبعض الوية الجيش اللبناني الموالية للرئيس الياس الهراوي بمساعدة القوات السورية التي دخلت الى المنطقة الشرقية وسيطرت عليها. لجأ العماد عون ومساعديه الى سفارة فرنسا في بيروت في اليوم نفسه. وانتقلت قيادة الجيش قبل نفي العماد عون الى الجنرال اميل لحود الذي كانت عيّنته حكومة الرئيس الهراوي، فأخذ على عاتقه مهمة تعزيز الجيش واعادة دمج الالوية التي كانت مفروزة مناطقياً ومذهبياً، وادخالها الى جميع المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المركزية. وتمكنت القيادة بصورة عامة من إزالة حال الاحباط عند العسكريين المسيحيين بعد إقصاء العماد عون عن السلطة، ومن إقامة حالة توازن معقولة داخل المؤسسة العسكرية.

حلت الحكومة اللبنانية الميليشيات المسلحة باستثناء "حزب الله" الذي تركت له حرية العمل وتوجيه عمليات المقاومة في جنوب لبنان ضد الاحتلال الاسرائيلي و"جيش لبنان الجنوبي"[134]. ووافقت الميليشيات الرئيسية على تسليم اسلحتها الى الجيش او بيعها واعادتها الى خارج البلاد، وادخل في المؤسسة العسكرية عدد من عناصر الميليشيات السابقة خاصة من المسلمين الذين وافقت الحكومة على انضوائهم في الالوية. جميع هذه القرارات التي اعتبرت المدخل لانهاء الحرب بوجهها الداخلي، اتخذتها حكومة ضمت عدداً من قادة الميليشيات بين وزرائها[135].

7
إعادة بناء الجيش وتوحيده

تأثر الوضع اللبناني الداخلي بالظروف الدولية، لاسيما تطورات الوضع في الخليج وإحتلال العراق للكويت (آب 1990)، فضلاً عن الاستعدادات الأميركية والدولية والعربية لإخراجه منها بالقوة بفضل التحالف الدولي العريض، كل هذه العوامل سمحت للقوات السورية مع بعض الوية الجيش الموالية للرئيس الهراوي بالسيطرة على قصر بعبدا وانهاء حكم الرئيس العماد ميشال عون. عقب ذلك، رست على القائد الجديد الجنرال اميل لحود مهمة اعادة بناء الجيش اللبناني وتوحيد ألويته. فسعى الى انهاض القوى العسكرية في مناخ معصوم عن الروح الانتصارية وعلى اساس القاعدة اللبنانية: لا غالب ولا مغلوب. وهدفت الحكومة من عملية الدمج المحدودة لبعض العناصر الميليشيوية المنتمية الى الاحزاب اظهار الجيش بأنه مُوحّد فعلي للوطن، ولم يكن لهذه الخطوة الرمزية أي اثر على تجانس الوحدات العسكرية. تمّ خلط الالوية التي كانت في ما مضى موزعة مذهبياً، وأُعيد نشرها واستخدامها على مجمل الاراضي اللبنانية من دون أي تحفظ من قبل السكان.

---

[134]. Mahmoud Soueid, *Israël au Liban, la fin de trente ans d'occupation?,* publié par les éditions de la *Revue d'études palestiniennes,* Paris, 2000.

[135]. تيودور هانف، **لبنان: تعايش في زمن الحرب: من انهيار دولة إلى انبعاث أمة**، ... مذكور سابقاً.

وفي عام 1993 اصبح للجيش اللبناني كل مظاهر المؤسسة الوطنية التي تساهم في ترسيخ وحدة البلاد من خلال تخريج الآف الشباب اللبناني الذين يقومون بتأدية خدمتهم العسكرية التي يتلقون فيها، اضافة الى المهارات القتالية، برامج في التنشئة المواطنية تعلمهم الانضباط ورباطة الجأش وتحمل المسؤولية واحترام القوانين. على مدى سنة كاملة يعيش المجندون اللبنانيون حياة مشتركة تحت خيمة واحدة للمؤسسة العسكرية خارج أحيائهم ومناطقهم وعائلاتهم ، فينامون ويأكلون ويشربون ويعيشون جنباً الى جنب ويرتبطون بعلاقات الصداقة والزمالة. نجحت المؤسسة العسكرية في خفض دور المذهبية في صفوف القوات المسلّحة عبر التجنيد الشامل لكل المواطنين الشباب وتأمين الاندماج الوطني.

وفي اطار التعاون والتنسيق مع سوريا، تلقى ضباط لبنانيون للمرة الاولى تأهيلاً في معاهد التعليم العالي العسكري في سوريا. وفي الوقت نفسه استمر إيفاد الضباط في دورات تدريبية الى فرنسا والولايات المتحدة الاميركية ولكن بنسبة أقل مما كان يحصل في الماضي.

لم يُربط انسحاب القوات السورية يوماً بالقدرة العملانية او القتالية للجيش اللبناني بل بالوضع السياسي في الشرق الاوسط وبالعلاقات بين دول المنطقة. وفي مطلق الاحوال، لم تكن دمشق تقبل قطعاً الانسحاب من لبنان ما دامت اسرائيل تحتل اجزاء في جنوب البلاد.

اما الدولة العبرية، فلم تكن تريد إخلاء الشريط الحدودي المحتل من لبنان ما دام البلد لم يوقّع على اتفاق سلام شامل معها. ولكنها عادت وبدّلت موقفها عندما نجح ايهود باراك، زعيم حزب العمل الإسرائيلي، بالفوز في الانتخابات العامة (17 أيار 1999) بعد تعهده بسحب الجيش من لبنان في مهلة سنة وعلى وقع الخسائر العسكرية الإسرائيلية التي كبدتها إياها المقاومة اللبنانية. وافقت الحكومة الإسرائيلية على خطة رئيسها (5 آذار 2000) القاضية بسحب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان قبل حلول السابع من تموز 2000 حتى لو اقتضى ذلك انسحاباً من دون اتفاق مع سوريا ولبنان. وجرى تنفيذ هذا الإنسحاب في 24 أيار 2000.

أما القوات السورية فأنسحبت في 26 نيسان 2005 إثر إغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري في بيروت (2005/2/14)، وقيام أكثرية الشعب اللبناني بإنتفاضة الإستقلال التي وجهت رسالة إلى العالم تدعوه فيها إلى سحب القوات السورية، وممارسة الغرب الأميركي والأوروبي والفرنسي ضغوطاً قوية على حكومة دمشق لسحب جيشها من لبنان، فنفذت الإنسحاب في عضون أسابيع.

ويُشار إلى الدور السيادي الذي لعبه الجيش اللبناني خلال الأيام المصيرية التي سبقت إنتفاضة الإستقلال في 14 آذار 2005 حين تعامل بمرونة ولطف مع المواطنين المعارضين المطالبين بالسيادة والحقيقة من خلال تسهيل وصولهم إلى ساحة الحرية للتظاهر والإحتشاد (28

شباط 2005)، على الرغم من قرار وزير الداخلية تكليف قوى الأمن والجيش منع وصول المتظاهرين إلى ساحة الشهداء (26 شباط 2005).

ففي 28 شباط 2005 ووسط إضراب عام بدعوة من الهيئات الإقتصادية وقوى المعارضة، سقطت للمرة الأولى حكومة في لبنان، تحت قبة البرلمان، من خلال تغيير ديمقراطي سلمي جاءت به انتفاضة الاستقلال على وقع غضبة نواب المعارضة أثناء جلسة المناقشة العامة لسياسة الحكومة الدائرة في مبنى البرلمان في ساحة النجمة، ومواكبة مئات الآف من المواطنين احتشدوا في ساحة الشهداء، بالأعلام اللبنانية، تجاه سلطة تابعة وأجهزتها القمعية والاستخباراتية، من دون ان تعكرها حادثة واحدة، ووسط متابعة على الفضائيات ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة.

وعلى اثر حرب 12 تموز 2006 التي شنتها الدولة العبرية ضد لبنان في أعقاب خطف "حزب الله" جنديين إسرائيليين لمبادلتهما ببعض الأسرى لبنانيين ما تزال الحكومة الإسرائيلية تحتفظ بهم، إتخذ مجلس الأمن الدولي القرار 1701 الذي ينص على إنتشار قوة طوارئ دولية مع الجيش اللبناني في منطقة الجنوب على الحدود اللبنانية–الإسرائيلية. وبحلول أيلول 2006 دخل الجيش اللبناني لأول مرة إلى الجنوب منذ عام 1969 وانتشرت قوات الطوارئ الدولية التي بلغ عددها حوالى 14 ألف جندي من جنسيات مختلفة أوروبية وآسيوية.

قرار مجلس الأمن الدولي 1701 تاريخ 2006/8/12 يتضمن النقاط السبع التي أجمع عليها مجلس الوزراء اللبناني في إجتماعه في 2006/7/27، والقمة الروحية الإسلامية–المسيحية المنعقدة في مقر البطريركية المارونية في بكركي بتاريخ 2006/8/1 والتي وضعت التصور اللبناني الشامل والمتكامل للحل الجذري من أجل الوقف الفوري والدائم للنار بين لبنان واسرائيل. وهذه النقاط السبع هي التالية:

–التعهد بإطلاق الأسرى والمحتجزين اللبنانيين والاسرائيليين من طريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

–انسحاب الجيش الاسرائيلي إلى ما وراء الخط الأزرق وعودة النازحين إلى قراهم ومدنهم.

–التزام مجلس الأمن وضع منطقة مزارع شبعا وتلال كفرشوبا تحت سلطة الأمم المتحدة حتى ينجز ترسيم الحدود وبسط سلطة الدولة اللبنانية على هذه الأراضي. علماً أنها ستكون، خلال تولي الأمم المتحدة السلطة، مفتوحة امام أصحاب الأملاك اللبنانيين. كما انه يتعين على اسرائيل تسليم كل خرائط الألغام المتبقية في جنوب لبنان إلى الأمم المتحدة.

–بسط الحكومة اللبنانية سلطتها على أراضيها كاملة عبر انتشار قواتها المسلحة الشرعية مما سيؤدي إلى حصر السلاح والسلطة بالدولة اللبنانية كما نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني في الطائف.

– تعزيز القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان وزيادة عديدها وعتادها وتوسيع مهماتها ونطاق عملها وفقاً للضرورة بهدف إطلاق العمل الإنساني العاجل وأعمال الإغاثة وتأمين الاستقرار والأمن في الجنوب ليتمكن النازحون من العودة إلى منازلهم.

–اتخاذ الأمم المتحدة بالتعاون مع الأفرقاء المعنيين الإجراءات الضرورية لإعادة العمل باتفاق الهدنة الذي وقّعه لبنان واسرائيل عام 1949 وتأمين التزام بنود هذا الاتفاق إضافة إلى البحث في التعديلات المحتملة عليه أو تطوير بنوده عند الضرورة.

–التزام المجتمع الدولي دعم لبنان على كل الصعد ومساعدته على مواجهة العبء الكبير الناجم عن المأساة الإنسانية والإجتماعية والإقتصادية التي تشهدها البلاد خصوصاً في ميادين الإغاثة وإعادة الإعمار وإعادة بناء الإقتصاد الوطني.

الجيش اللبناني الذي يتولى مهام الأمن القومي أمامه وظيفتان أساسيتان:

أولاً– مهمة المراقبة: المشاركة في اطار الخطة التي وضعتها الامم المتحدة وأمينها العام كوفي أنان (22 ايار 2000، والقرار 1701 تاريخ 12 آب 2006) لمراقبة الحدود اللبنانية الجنوبية. هذه المهمة ليست بالسهولة التي قد يتصورها البعض، لكنها يتوقع ان تصبح مهمةً أسهل من حيث المبدأ في حال تبيّن أن المشكلة الفلسطينية في طور التسوية. ولكن حركة المقاومة لم تفقد منطق وجودها العسكري، برغم فصل قضية استمرار احتلال مزارع شبعا عن تطبيق القرار 425 الصادر عن الامم المتحدة. ذلك لاعتبارات عدة أهمها: أن الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب نُفذ من دون اتفاق مع لبنان، ولم تخف إسرائيل رغبتها بحرمان سوريا ورقة ضغط رئيسية. إضافةً إلى الجمود المسيطر على المسارات التفاوضية، والطابع غير المنجز للإنسحاب (مع الاحتلال المتواصل لمزارع شبعا وتلال كفرشوبا ورفض سوريا تسليم لبنان وثيقة رسمية تقرّ بلبنانية المزارع)، والإبقاء على بعض المعتقلين اللبنانيين في السجون الاسرائيلية ممن لم تشملهم الصفقة التي رتّبها وسيط الماني بين الحزب والدولة العبرية عام 2003، ورفض منح حق العودة للاجئين الفلسطينيين من لبنان التي تفرضها وثيقة الوفاق الوطني. هذه عوامل عديدة ما تزال تدفع بـ"حزب الله" لإعطاء الأولوية لدوره العسكري والأمني سواء في جنوب لبنان أو في مناطق نفوذه[136].

نشأت المقاومة في جنوب لبنان رداً على الاحتلال الاسرائيلي لأجزاء من الاراضي اللبنانية، وبرهنت المقاومة عن فعالية في عمليات التصدي والمهاجمة ضد القوى المحتلة[137]. وتلقت الدعم من الشعب اللبناني والاحتضان من الدولة اللبنانية لهذه الظاهرة التي أرعبت الاسرائيليين

---

[136]. Marina Da Silva et Walid Charara, "Irrésistible ascension du Hezbollah", in *Manière de voir – Le Monde diplomatique (Atlas 2001 des conflits)*, no 55, janvier-février 2001, pp. 66-69; et Mahmoud Soueid, *Israël au Liban, la fin de trente ans d'occupation?,* publié par les éditions de la *Revue d'études palestiniennes*, Paris, 2000.

[137]. محسن هاشم وآخرون، **المقاومة الوطنية اللبنانية: انطلاقتها واقعها وآفاق تطورها**، ط 3، بيروت، الدار اللبنانية للتوثيق والنشر، 1987، 212 ص.

وكبدتهم خسائر بشرية، كما جعلتهم يشعرون بأن استمرار احتلالهم للبنان يشكّل مغامرة بأرواح جنودهم[138]. وكان هذا من جملة أسباب دفعت بحكومة الدولة العبرية إلى سحب جيشها من لبنان.

ثانياً– المحافظة على وحدة الأراضي اللبنانية: وضع قوات دائمة وكافية على مجمل الاراضي اللبنانية لردع بعض قوى التقسيم التي يمكن ان تظهر بحنين جديد الى الماضي أو قوى الإرهاب المتنامية. هذه الفرق العسكرية يجب ان تكون جاهزة للتدخل لصالح المؤسسات المدنية في حال وقوع كوارث وطنية. أمنت خدمة العلم قبل إلغائها العديد المطلوب للجيش، بالرغم من ان التوازن الطائفي للوحدات يطرح مشكلة ناجمة عن احجام الشباب المسيحيين عن الالتحاق بصفوف الجيش.

غدا الجيش اللبناني في السنوات الاخيرة قوة قتالية موحدة، كفوءة ومؤهلة لحفظ الأمن والنظام، وتمكن من بسط سلطة الحكومة في الداخل على مناطق لم تشهدها منذ الستينات كجرود بعلبك – الهرمل. وعلى صعيد التأهيل، بلغ الجيش القمة، خاصةً فيما يتعلّق بالانضباط والوحدة الوطنية. والجيش اليوم هو في وضع يثير الاطمئنان والارتياح. أما حركة التشكيلات وتبديل العسكريين بين الألوية في مختلف المناطق، لعزل النفوذ التقليدي لامراء الحرب المحليين، فهي جاءت حاسمة على صعيد الحدّ من مداخلات السياسيين في المؤسسة العسكرية. ولعل أبلغ مثال ما حدث بالنسبة لقضية الترقيات التي اعترض عليها بعض السياسيين بين شهري كانون الأول 1996 وكانون الثاني 1997، فتمكنوا من تأخيرها ستة اشهر، ولكن المجلس العسكري حسم المسألة بقرار منه مرقياً الضباط إلى الدرجات التي استحقوها.

لكن الأدوار الرئيسية للجيش اللبناني ضمن استراتيجية دفاعية مسالمة هدفها تحقيق الأمن الوطني داخلياً وخارجياً في إطار واقعي يلتزم مواثيق الامم المتحدة وقوانين جامعة الدول العربية، يمكن تحديدها بالأدوار الآتية:

–الحماية من التهديدات الخارجية.

–حفظ الأمن والنظام الداخليين، وخصوصاً عندما تتخطى التهديدات قدرة قوى الأمن الداخلي على ضبط النظام.

–القيام بدور أساسي في عمليات الإنماء والإغاثة.

–أخذ دور واقعي في إطار السلام الإقليمي لردع المخاطر الخارجية. ويمكن للجيش اللبناني أن يسهم في المجالات التالية: عمليات ضبط المتسللين عبر الحدود الاسرائيلية والسورية ومنع التهريب. حفظ الأمن وقمع الشغب على الحدود المشتركة. إلقاء القبض على المطلوبين في المناطق الحدودية.

---

[138]. فيصل جلول، **المقاومة الوطنية والاحتلال الاسرائيلي في جنوب لبنان**، عمان، دار الكرمل، 1986.

لكن أدواراً أخرى لا تقل أهمية عن هذين الدورين الرئيسيين يمكن ان يقوم بها الجيش اللبناني، كقيامه مثلاً بالمساعدة في تفعيل الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو ومعالجة القضايا الاجتماعية. وكان لا بد في هذا السياق من الإبقاء على خدمة العلم وخفض مدتها إلى ستة أشهر والاستفادة من فترة اداء الشباب خدمتهم لتأهيلهم كي يكونوا عناصر منتجة ومساهمة في عملية التنمية. كانت مدة خدمة العلم 12 شهراً، ولم يكن يستغرق التدريب العسكري سوى ثلاثة اشهر، أما المدة المتبقية وهي تسعة اشهر فلم تكن تُشعر المتطوعين بفائدتها في مجال التدريب على تطوير مهاراتهم وتأهيلهم لمهن انتاجية حرّة.

تسمح الاستعانة بالمهندسين المعماريين والزراعيين والأطباء الملتحقين بخدمة العلم ومختلف الاختصاصات الاخرى، على سبيل المثال لا الحصر، بمشاركة شباب لبنان في عملية التنمية وإعادة بناء القرى المتضررة، واستصلاح الاراضي وجرّ المياه والتدريب على التقنيات الزراعية. وهذا يقود إلى توفير فرص عمل جديدة، وإلى استقرار الشباب في قراهم، مما يخلق لديهم روابط بالارض وحوافز للمحافظة على ما بنته أيديهم بل الدفاع عنه. ولا شك أن هذه الأدوار بحاجة إلى مزيد من التعمق والبحث.

***

يتعيّن على لبنان إذا أراد مواجهة الأخطار المحدقة، أن ينتهج سياسة الحياد المسلّح، ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، ومواصلة تطبيق واجب الخدمة العسكرية والتدريب العسكري المستمر، وإقامة نظام دفاع وتحصينات أرضية. إجراءات الدفاع هذه إذا اتخذها لبنان فمن المؤكد أنها قد تثني أياً كان في المستقبل، من الأطراف الداخليين أو الخارجيين، عن التفكير بتهديد أمنه.

قد يواجه لبنان مستقبلاً، تهديدين رئيسيين، عليه أن يبقى مستعداً لجبه تحدياتهما: الأول يرتبط بالقوى الاقليمية والدولية التي تسعى إلى امتلاك أوراق داخلية. والتهديد الثاني يتمثل في احتمال ظهور نزعة استبدادية لدى جماعات داخلية، مما يحمل مخاطر حصول اضطرابات جديدة في الداخل. تبدأ التعبئة كردة فعل على تهديدات صادرة عن خصم داخلي. ثم ينطلق سباق التسلّح وبناء الميليشيات نتيجة تعجيز الجيش حيث يحاول كل فريق أو معسكر أن يحدث اختلالاً في المعادلة لمصلحته تحاشياً لتفوق الخصم، أو اتقاءً من ضرباته.

بعد سنوات طويلة من الاضطرابات العنيفة، يقتضي على اللبنانيين أن يتعاملوا مع قضايا الجيش لا بعقلية الماضي، بل بذهنية جديدة ترفض المساومة في مسائل الاستقلال والأمن القومي والمؤسسة العسكرية والبناء الوطني، وفي العلاقة مع المحيط العربي الأقرب. يفرض ذلك اعتماد نهج مغاير للمنحى السائد حتى اليوم في اعتبار الجيش بأنه "الصامت الأكبر"، أو "الجيش الطيّع"، أو "المحايد"، أو "المتفرّج"، أو "جيش النظام" لحماية أهل السلطة. بل تمكين الجيش من تأدية دوره في حماية لبنان وطناً نهائياً لجميع أبنائه، حارساً السيادة اللبنانية ومدافعاً عن المؤسسات الشرعية،

وممارساً لدور رائد في التربية المدنية والوحدة الوطنية. وإلا لماذا الجيش؟ هل هو مجرّد أداة للزينة لا وظيفة لها سوى كونها جزءاً من الديكور لعرضها في الصالون. ان الميليشيات ليست سبب الاضطرابات بل نتيجة للدور الذي رفض الجيش ممارسته أو لم يسمح له القيام به. وهذه التجربة قد تتكرر إذا لم نعمل على قراءة ما جرى في لبنان في شأن الجيش من منظور مختلف. يجب أن يتملك كل واحد منا الهاجس الآتي: كيف لا نعيد انتاج نظام الميليشيات؟

جدول زمني بأبرز مراحل شل الجيش خلال الحرب في لبنان ما بين 1975-1990

شباط 1975

26. اطلاق نار خلال تظاهرة للصيادين في صيدا يؤدي إلى سقوط النائب السابق معروف سعد.

آذار

3. مفاوضات بين وزراء في الحكومة اللبنانية وممثلي المسلحين لحل مشكلة الأمن في صيدا تنتهي بالاتفاق على سحب وحدات الجيش من المدينة والتنازل عن السيادة لقوى الأمر الواقع.

4-5. حصلت مظاهرتان حزبيتان في بيروت: واحدة في غربها ضد الجيش، واخرى في شرقها تأييداً له. وإطلاق حملة إعلامية منظمة مشفوعة ببيانات ولافتات وشعارات وبرقيات مؤيدة للجيش أو معارضة تدخله، موقعة بأسماء احزاب وجمعيات ومؤسسات وعائلات، أدت إلى شحن الاجواء.

ارتفاع حدة السجالات الإعلامية بين المطالبين بإصلاح الجيش من جهة، والمدافعين عنه القائلين انه ليس بحاجة إلى إصلاح من جهة اخرى.

15. مجلس الوزراء يفرض على محافظ الجنوب هنري لحود مأذونية جبرية. ومعاقبة ضابطين بنقلهما من مركزهما في الجنوب.

نيسان

13. إطلاق النار على اوتوبيس يقل فلسطينيين في عين الرمانة يؤدي إلى مقتل 30 راكباً، واعتبار الحادث بمثابة البداية الفعلية للحرب في لبنان.

ايار

23. تشكيل حكومة من العسكريين برئاسة العميد أول المتقاعد في الجيش نور الدين الرفاعي، واستقالة أعضائها بعد 3 ايام فقط على تشكيلها.

حزيران

10. مغاوير الجيش يقيمون خطاً عازلاً وسط بيروت على خطوط التماس الفاصلة من الكرنتينا إلى كورنيش البحر مروراً بالأسواق التجارية ومنطقة الفنادق.

آب

22. قيادة الجيش تتهم احدى المنظمات الثورية باستمالة عددٍ من العسكريين للعمل معها.

ترويج إشاعات كاذبة عن وجود حملة اعتقالات داخل الجيش تستهدف طائفة معينة.

أيلول

1. فصل عناصر من الجيش مع عتادها لتعزيز الدرك.

وحدات عسكرية تقيم منطقة عازلة لفصل المتحاربين في البقاع بين مدينة زحلة ومحيطها.

9. إعفاء قائد الجيش العماد اسكندر غانم من مهامه في مرحلة قاسية من الأزمة، وتعيين العماد حنا سعيد خلفاً له.

10. مجلس الوزراء يقرر اعتماد صيغة للأمن بـ"التراضي" تقضي بإنزال الجيش بالتقسيط إرضاءً للمطالبين بتدخل الجيش ولمعارضي هذا التدخل في آن.
اعتداءات ارهابية ضد مراكز الجيش، ونصب كمائن مسلحة للقوافل العسكرية والدوريات المتنقلة.
موجة إشاعات كاذبة عن إقالة قادة القوى الأمنية والعسكرية.

تشرين الأول

13. إطلاق مجموعة أكاذيب حول فصل احتياطيين للقتال إلى جانب الزغرتاويين.
بث أخبار ملفقة عن تحركات طوافة عسكرية للجيش قيل انها ترشد مدفعية الكتائب ليلاً لضرب منطقة النبعة.
إسناد تصريح كاذب إلى قائد الجيش يقول فيه انه في حال تدخل الجيش في الأحداث فانه سوف ينقسم على نفسه.

تشرين الثاني

1. إطلاق أخبار مزعومة حول صفقة اسلحة من بلغاريا عقدها الجيش وسُلّمت إلى الأهلين.

كانون الاول

6. وحدات عسكرية تتمركز في مناطق القتال في الشمال بين طرابلس وزغرتا.

كانون الثاني 1976

كشف النقاب عن وجود 850 حالة فرار بين الضباط والرتباء والجنود في الجيش، و1600 عنصراً من الدرك بسبب الحوادث الأمنية.
16. القمة الإسلامية المنعقدة في عرمون تتهم الجيش بالتمرّد على اوامر السلطة السياسية.
21. مهاجمة واحتلال ثكنات ومواقع للجيش في بيروت والجبل والشمال والبقاع والاستيلاء على الاسلحة الموجودة فيها.
الملازم المنشق احمد الخطيب يُعلن تشكيل "جيش لبنان العربي" ويفرض نفسه قائداً له.
سقوط ثكنة اميل الحلو في بيروت في أيدي الفرق العسكرية المتمردة.
الترويج لشائعات عن مصير عسكريين في شكل يقلق خواطر عائلاتهم ورفاقهم في الجندية.

آذار

8. استيلاء "جيش لبنان العربي" بالقوة على ثكنتي مرجعيون والنبطية وموقع ارنون في قلعة الشقيف في جنوب لبنان.
9. احتلال "جيش لبنان العربي" لثكنة الخيام الحدودية، وسقوط ثكنات راشيا وصور وصيدا وطرابلس وبعلبك.
10. انضمام ثكنة عرمان في الشمال بقيادة الرائد احمد المعماري إلى حركة تمرد "جيش لبنان العربي".
250 ضابطاً يوقعون على "وثيقة شرف" تطالب بقيام الجيش بحماية أمن الدولة.
11. إعلان العميد الركن عزيز الأحدب قائد موقع بيروت نفسه حاكماً عسكرياً مؤقتاً في انقلاب قاده عبر الراديو والتلفزيون مطالباً رئيس الجمهورية سليمان فرنجية بتقديم استقالته.
12. مقتل قائد منطقة الشمال العسكرية العقيد الركن عبد المجيد شهاب على أيدي مسلحين.
13. انضمام المقدم انطوان بركات في ثكنة الفياضية إلى الحركة الانشقاقية المسماة "جيش لبنان" بقيادة الرائد فؤاد مالك، والتحاق 700 جندي بحركة الرائد سعد حداد في منطقة مرجعيون.
16. سقوط ثكنة حمانا في أيدي المتمردين.
26. مسلحون يسقطون طوافة للجيش اللبناني في الشمال.

26. تشكيل حركة "طلائع الجيش اللبناني" المتحالفة مع سوريا في قاعدة رياق الجوية بقيادة العميد فهيم الحاج قائد القاعدة، والرائد ابرهيم شاهين قائد لواء المشاة الأول في أبلح.

تموز 1978

31. اعتراض وحدات الرائد سعد حداد في بلدة كوكبا، مدعومة بالقوات الاسرائيلية المحتلة، لواء من الجيش اللبناني كانت الحكومة قررت إرساله إلى الجنوب لبسط سلطة الدولة.

حزيران 1982

6. اجتياح القوات الاسرائيلية للأراضي اللبنانية تحت شعار عملية "سلامة الجليل" التي وصلت في وقت لاحق إلى العاصمة بيروت وفرضت الحصار عليها.

آب 1983

الضباط الدروز في الجيش اللبناني يتركون وحداتهم ويلتحقون بثكنة حمانا بفعل اندلاع حرب الجبل بين المسيحيين والدروز.

ايلول

6. الجيش ينشغل بالعمليات الحربية في جبل الشوف ويصاب بنكبة نجمت عن اختفاء لواء بكامله هو اللواء الرابع بعد عملية انشقاق جديدة في صفوفه، والتشويش على الاتصالات العسكرية.

شباط 1984

6. مسلحو "أمل" ينتشرون مع حلفائهم في "الحركة الوطنية" في شوارع بيروت الغربية، والجيش يخلي مواقعه داخل المنطقة ويتجمع على خطوط التماس. والجنود المسيحيون يغادرون إلى شرق العاصمة.

ايلول 1988

22. تعيين قائد الجيش العماد ميشال عون رئيساً لحكومة انتقالية من العسكريين بعد فشل انتخاب رئيس للجمهورية ضمن المهلة الدستورية.

آذار 1989

14. رئيس حكومة العسكريين العماد ميشال عون يعلن "حرب التحرير" ضد القوات السورية التي طلب منها الجلاء عن الاراضي اللبنانية متهماً إياها باحتلال لبنان.

كانون الثاني 1990

اندلاع الاشتباكات بين وحدات العماد ميشال عون وميليشا "القوات اللبنانية" بقيادة سمير جعجع في بيروت الشرقية.

تشرين الأول 1990

13. حكومة العسكريين تخلي القصر الرئاسي في بعبدا تحت ضغط ألوية الجيش اللبناني الموالية للرئيس لياس الهراوي بمساعدة القوات السورية التي سيطرت على بيروت الشرقية وانهت عهد العماد عون.

3

بناء الميليشيات والرعاية الخارجية

ليست الميليشيات في لبنان سبباً للحرب بل وليدة تخلّي الدولة عن سيادتها. التنظيمات المسلّحة، التي أسسها مواطنون وأحزاب وجماعات طائفية، تهدف أولاً إلى "الدفاع الذاتي" في غياب الدولة وفي أوضاع أمنية غير مستقرة. عندما لا توفر الدولة الحماية لمواطنيها، فإنها تدفع بهم إلى انشاء منظمات وأجهزة خاصة للدفاع عن أنفسهم. بناء الميليشيات في لبنان مرادف لمراحل تفكك الدولة وشلّ المؤسسة العسكرية بسبب الفيتو أو الإعتراض على تدخل الجيش لحماية البلاد أو بسبب الحرص الشديد على تحييد الجيش ومنع زجّه في الخلافات الداخلية خشية تعريضه للتسييس أو الانقسام.

يقوم حكم الميليشيات أساساً على الدفاع والحماية الذاتيين. لا يكمن الخطر على لبنان في نظام الميليشيات بقدر ما هو مرتبط ببنية الأحزاب الكبرى التي تضفي على الصراعات المحلية والدولية صبغة دينية ومذهبية. تعيش الأحزاب وتنمو على أساس استغلال الخوف والتخويف والحرمان والخطر واستعادة الحقوق. يعود نشوء الميليشيات إلى العوائق التي تعترض مهمة الجيش ودوره في حماية المواطنين والدفاع عن أمنهم. ويأتي في طليعة هذه العوائق ما يسمى مبدأ "الأمن بالتراضي" الذي ينادي به معظم الأحزاب والسياسيين في لبنان، ولا شك أنه نقيض فعلي لسلطة الدولة ولدولة القانون[1]. ومن الخطأ إتهام الجيل الذي انخرط في الحرب بأنه مسؤول عن اندلاعها، بل كل الميليشيات دافعت عن لبنان على طريقتها ووفق نظرتها وكانت ضحية انهيار الدولة.

قد ينحرف حكم الميليشيات ويفسد بقدر ما تطول الحرب. ويتسرّع البعض بنسج نظرية تصف نظام الميليشيات بأنه يقوم أصلاً على القهر وارهاب المجتمع المدني وفرز السكّان ودفعهم إلى النزوح القسري ومجانسة المناطق الواقعة تحت نفوذها حسب الانتماءات الدينية أو المذهبية أو الاثنية وغيرها،

[1]. انطوان مسرّة، **المجتمع المدني والتحوّل الديمقراطي في لبنان**، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995، 190 ص، ص 82.

وعلى مبدأ فرض القوة وتصفية الخصوم عن طريق استخدام مختلف وسائل العنف والرعب والبطش. ولكن ما هي العوامل والمنابع التي أنتجت نظام الميليشيات؟

ما من شك بوجود حاجة إلى تحليل الديناميات الداخلية والمنعطفات الكبرى للنزاع وتشريحها من زوايا عدة هي التالية:

1. كيف تمّ الإنتقال من علاقات حسن الجوار بين الجماعات الطائفية إلى العنف والحرب؟
2. ما هو منشأ مختلف القوى المسلحة الميليشيوية في النزاع وكيف تطورت هذه القوى؟

1
الأبعاد الخارجية

لا يمكن تجاهل الأثر الفعّال للرعاية الخارجية في عملية نشوء الميليشيات. إتخذت الحرب في لبنان أوجه عدة. فكانت حرباً لبنانية – لبنانية. وحرباً فلسطينية – لبنانية. وحرباً فلسطينية – فلسطينية. وحرباً سورية – فلسطينية. وحرباً إسرائيلية – فلسطينية. وحرباً سورية – إسرائيلية. وحرباً عراقية – سورية. وحرباً إيرانية – إسرائيلية... واجه لبنان انعكاسات الصراع العربي – الإسرائيلي واستقبل أعداداً كبيرة من الفلسطينيين المهجّرين من أرضهم. طالب الفلسطينيون بُعيد حرب 1967 باستخدام الأراضي اللبنانية بحرية تامة للنضال في سبيل تحرير فلسطين. فوقعت الحكومة اللبنانية أمام خيارين ممكنين هما: منع الفلسطينيين من القيام بعمليات فدائية انطلاقاً من لبنان، أو توفير الحرية لهم وتحميل البلاد نتائجها[2]. لم يكن المجال متاحاً لأية مساومة. وفي صيف وخريف 1969 تكاثر عدد المسلحين الفلسطينيين في منطقة العرقوب الحدودية التي أُطلق عليها تالياً إسم "فتح لاند". كانت تُنقل إليها الإمدادات من الخارج عبر طرق الحدود الجبلية مع سوريا.

في مطلع 1969 حاول الجيش اللبناني الوصول إلى سحب الفدائيين من المنطقة الحدودية لإزالة كل حجة أمام إسرائيل تبرر هجماتها الانتقامية. لكن الفلسطينيين قاوموا ودخلوا في اشتباكات شبه يومية مع الجيش.

رضخت الحكومة اللبنانية للضغوط السياسية الشديدة من جانب الدول العربية، ووافق مجلس النواب على اتفاق القاهرة عام 1969 الذي تضمن في جوهره ما كان حصل عليه الفلسطينيون في الواقع بصورة مسبقة من حرية تحرّك. ولم يطلع أحد من النواب على نص الاتفاق رغم موافقتهم عليه باستثناء

---

[2]. اللواء الركن عزيز الأحدب، **هيبة الدولة وحكم القانون**، بيروت، 1993، 224ص، ص 71–72.

العميد ريمون اده الذي صوّت ضده في مجلس النواب. وبقيت بنوده الحقيقية سرّية. هكذا استخدمت الأراضي اللبنانية كمنطلق للعمليات العسكرية، وأصبحت منظمة التحرير الفلسطينية تتصرّف كدولة داخل الدولة. فتمتعت بالسلطة على أراضٍ لبنانية معيّنة وانفردت بالسلطة عليها ومارست حق تطويع المقاتلين وتدريبهم واستيراد الأسلحة من الخارج.

وكانت منظمة التحرير سعت في الاردن إلى استخدام أراضي الدولة لممارسة أنشطتها العسكرية لكنها دخلت في نزاع مرير مع قوات الحكومة[3]. وحصل نقاش عميق على مستوى القيادة الفلسطينية حول النتائج التي يتعيّن استخلاصها من أحداث الاردن التي أدت إلى إبعاد الفدائيين عن الحدود الاردنية – الاسرائيلية ونقلهم إلى لبنان. فتوصل الفلسطينيون إلى نتيجة مفادها أن منظمة التحرير بحاجة إلى أكبر تأييد ممكن بين سكّان البلد المضيف.

وجدت المنظمات الفلسطينية بين اللبنانين حلفاء صادقين[4]. أما الوسيلة الأكثر فعّالية في تعزيز وتوسيع دائرة أنصار منظمة التحرير فكانت من دون شك الدعم المالي. هكذا فإن مجموعات لبنانية حليفة إرتبطت بالمنظمة من حيث التمويل أو التسليح[5]. لذا كان كل نزاع بين الفلسطينيين والدولة اللبنانية يتحوّل بفعل هذا التحالف إلى نزاع لبناني داخلي. أخلّ هذا التحوّل بقواعد اللعبة السياسية الداخلية القائمة على التوازن بين المجموعات اللبنانية. وشعر المسيحيون بشكل خاص بخطر العزل وتخوّفوا من قيام الفئات الإسلامية المتعاطفة مع الفلسطينيين بالسيطرة على الحكم عبر الأساليب الحربية غير الديموقراطية مما يسمح لها بالاستئثار بالسلطة وتطبيق مبدأ كل شيء للرابح.

توالت الصدامات الحربية بين الجيش اللبناني والفلسطينيين بين 1969 و1975. وبعد الخروج غير الحاسم من جولات قتال أُطلق عليها تسمية "الشوط الأول" عام 1969 و"الشوط الثاني" عام 1973 ساد الإقتناع بحتمية "الشوط الثالث". عندئذٍ اندفعت قيادات مسيحية إلى التسلّح خوفاً من وقوع السلطة في لبنان تحت نفوذ السلاح الفلسطيني، ورداً على تسرّب حيازته إلى صفوف الأحزاب في المناطق الإسلامية. بدأ زعماء الأحزاب المسيحية بتسليح مناصريهم وتدريبهم، فأشتروا الأسلحة من الفلسطينيين

---

[3]. William B. Quandt, "Lebanon 1958, and Jordan 1970", *ap.* Barry M. Blechman and Stephen S. Kaplan (Eds.), *Force without War: The use of the armed forces as a political instrument*, Washington, 1978, pp. 222-288.

[4]. Edward Said, "Palestinians in the Aftermath of Beirut", in *Journal of Palestine Studies*, 12(1983)2, pp. 5-8.

[5]. Farid el-Khazen, *The Breakdown of the State in Lebanon (1967-1976)*, Cambridge, Harvard University Press, 2000, 400p.

أنفسهم ومن الخارج، وتلقوا أسلحة من دول اجنبية وعربية مناهضة للفلسطينيين[6]. وأُقيمت معسكرات التدريب على السلاح، وهي لاقت تشجيعاً من قبل ضبّاط في الجيش أُصيبوا بخيبة من تصرفات القيادة السياسية عام 1973 التي حالت دون الإستفادة من قدرات الجيش العسكرية.

2
جنين ميليشيوي في الاحزاب للحماية الذاتية

لم يكن ممكناً ظهور الميليشيات بسرعة لولا البنية العسكرية لمعظم الأحزاب اللبنانية التي تستبطن جنيناً ميليشيوياً في مراحل السلام. أما في فترات الإضطراب فتتضخم الأدوات والأجهزة العسكرية والأمنية نتيجة إنخراط عدد كبير من الشبّان المعبأين في صفوف الأحزاب. والجنين الميليشيوي يعني وجود نواة داخل كل حزب قوامها بضعة عشرات أو مئات من العناصر الحزبية مهمتهم توفير الأمن وسلامة المهرجانات وحراسة الأحياء، ويشجعهم على التسلّح الزعماء السياسيون دفاعاً عن حياتهم بشكل خاص[7]. لا تتقطع هذه الكوادر الحربية خلال مراحل الهدوء عن ممارسة التدريبات، تحت غطاء من النشاطات الكشفية، ضماناً للياقة البدنية والمرونة العسكرية على الأقل[8]. هؤلاء الكوادر كانوا بمعظمهم ممن شاركوا في أحداث 1958، ولكنهم بوجه العموم، لم يكن يعرفوا استعمال الأسلحة الضخمة أو الثقيلة[9]. والسلاح الثقيل ليس صعباً الحصول عليه بسرعة في بلد كلبنان، حدوده مستباحة.

أكثر ما ساعد على بناء التنظيمات العسكرية وتعزيز قوتها هو غياب سلطة الدولة. كانت المنظمات الفلسطينية سبّاقة إلى إقتناء الأسلحة الثقيلة لاستخدامها في صراعها المعلن ضد إسرائيل. قام الفلسطينيون نتيجة تفشي إنتشار الأسلحة بتظاهرات مسلّحة في البلاد بالسلاح الضخم. واعتاد الفلسطينيون إقامة نقاط تفتيش واعتراض المارة ومطالبتهم بابراز هوياتهم على الطرق بالقرب من المخيّمات "بهدف حماية الثورة"، وحجتهم في ذلك الخشية من تسلل الإسرائيليين لتنفيذ عمليات قتل ضدهم على غرار ما حدث عام 1973 ضد ثلاثة من قياديهم البارزين. وكانت هذه الحواجز تخطف بعض عابري السبيل للتحقيق معهم. وعندما يرفض أحد المارة الإمتثال لأوامرها كان يتعرّض للرصاص. قُتل

---

[6]. شيمون شيفر، **كرة الثلج (اسرار التدخل الاسرائيلي في لبنان)**، القدس، 1984، 327ص، ص 34-48.

[7]. Michael Johnson, "Class and Client in Beirut: The Sunni Muslim Community and the Lebanese State 1840-1985", *Political Studies of the Middle East Series,* no. 28, London, 1986, p. 175.

[8]. يُراجع تحقيق مودي بيطار ومي ضاهر حول "الميليشيات في لبنان"، **النهار**، 1975/8/22، ص 3.

[9]. المرجع نفسه.

Cf. aussi Nawaf Salam, *L'insurrection de 1958 au Liban,* thèse pour le doctorat en Histoire, Sorbonne, Paris, 1979.

العديد من المواطنين بهذه الطريقة[10]. غذّت هذه التعديات والإنتهاكات تيار التطرّف الداعي إلى الحرب وضمان الحماية الذاتية.

تمكنت المنظمات الفلسطينية بفعل الدعم المادي والحربي الذي تلقتّه من الخارج أن تبسط نفوذها تدريجياً على مخيّمات اللاجئين، فطردت منها قوات الأمن الداخلي اللبناني. كانت كل محاولة من قبل الحكومة اللبنانية لضبط الأمن وتطبيق النظام تواجه بإطلاق النار أو تؤدي إلى اشتباكات بين الفدائيين ووحدات لبنانية. كان الفلسطينيون يحصلون في كل مرّة على تأييد سياسي من قبل القوى السياسية اللبنانية المرتبطة بهم. هكذا بدا التحالف بين الفلسطينيين وبعض اللبنانيين قوياً وفاعلاً. فكانت المواجهات تُثير الفئات في الشارع الإسلامي، المتعاطفة مع الفلسطينيين، وتضغط على بعض السياسيين في الشارع نفسه للحؤول دون تأييدهم الصريح لمصالح الدولة اللبنانية[11].

3
الانقسامات العميقة وسباق التسلّح

برز إنقسام حاد بين مواقف اللبنانيين على قضايا أساسية عدّة. فالجدل السياسي حول العلاقات مع الفلسطينيين بلغ ذروته. ولعبت هذه المسألة دوراً حاسماً في اندلاع حوادث 1975 بالإضافة إلى أسباب اخرى مهمة. إنقسم اللبنانيون بين فريق يطالب بالمحافظة على **السيادة** وآخر يدعو إلى ترك الحرية التامة للمنظمات الفلسطينية في نضالها ضد إسرائيل.

أما مجال الجدل الثاني المرتبط بالسيادة فهو **الجيش**، أحد رموز قوة الدولة وترابطها. إرتبط السجال حول الجيش بالتنازع على السلطة الصالحة التي تُصدر الأوامر له، أيكون رئيس الجمهورية المسيحي أو رئيس الوزراء المسلم؟ وهل يقتصر دور الجيش على حماية الوطن ضد المخاطر الخارجية، أم يقتضي تدخله لمنع نشوب نزاعات داخلية مسلّحة؟ أدت الخلافات بشأن مسألة تدخل الجيش إلى تعطيل دور المؤسسة العسكرية، ففقدت الدولة صفتها كدولة وأستُدرجت الحكومة إلى إتخاذ مواقف حيادية إزاء قضايا الأمن.

أما المجال النزاعي الثالث فهو **الإصلاحات الدستورية** أو حجم توزيع الصلاحيات والحصص بين مناصب الدولة التقريرية والطوائف الرئيسية. برزت المطالبة **بإلغاء** "**الطائفية السياسية**" كوسيلة

---

[10]. تُراجع لائحة باسماء عددٍ من المخطوفين أو ضحايا الحواجز عام 1974 ومطلع 1975 في كتاب:
اللواء الركن عزيز الأحدب، **هيبة الدولة وحكم القانون**، بيروت، 1993، 224ص، ص 62–64.

[11]. Benassar (Béchara Ménassa), *Anatomie d'une guerre et d'une occupation: Evénements du Liban de 1975 à 1978*, Paris, 1978.

للوصول إلى توازن دقيق لحقوق الطوائف. وفي مقابل هذه الخلافات فإن تسوية النزاعات بالطرق السلمية التي خبرها لبنان في فترات الإستقرار إنهارت. فالوصول إلى إحتواء النزاع بصفقة مجملة يصبح بعيد المنال عندما يحاول أحد الفرقاء أو احدى الطوائف استخدام استراتيجيتها لا للحصول على مغانم نسبية بل لكسب كل شيء. ولم يكن هذا الهدف ممكناً إلا إذا تحالف أطراف لبنانيون مع أطراف غير لبنانيين. ونتيجة خطأٍ في الحساب إعتبر البعض أن النصر ممكن، ولكن الفريق الآخر كان في وضع يسمح له أيضاً الإستقواء بحليف خارجي[12]. وفي هذا الإطار العام من سوء تقدير قوة الخصم، إنطلق السباق نحو العسكرة والتسلّح بين المجموعات في لبنان. ولم يكن باستطاعة اللبنانيين، لولا الحلفاء الخارجيين، إشعال الحرب أو مواصلتها، ولا الحصول على السلاح أو المال، وبصورة خاصة لو لم تتوافر لدى قسم منهم الإستعدادات والإرادة للمشاركة في الحرب.

4
معضلة التشابك بين الداخل والخارج

عجز الدولة اللبنانية عن إيجاد تسوية لنزاعها الداخلي رفع خطر تفاقم النزاع عبر التدخلات الخارجية. فالدول المعنية بنزاع الشرق الأوسط سعت إلى تعزيز نفوذها الإقليمي، وأخذت تبحث عن أنصار لها بين التجمعات في الداخل لتنفّذ بواسطتهم سياستها. من هنا يكاد نزع التوتر من العلاقات بين الطوائف يكون محصوراً في فترات انفراج العلاقات بين دول المنطقة. أما الدول الكبرى ففي ظل نظام القطبية الثنائية مالت نحو تجنّب المواجهات المباشرة وخفض أكلافها. لذا اعتمدت طريقة غير مباشرة آلا وهي المواجهة عبر "ممثليها" الداخليين الذين يتكبدون التكاليف المادية والبشرية[13]. وعندما تحظى القوى المحلية بدعم دولي من القوى المتنافسة يتطور النزاع نحو التصعيد والإستمرارية. ويتم الحفاظ على التوازن إقليمياً ودولياً عبر تمديد أمد النزاع الداخلي وتغذيته.

بدأت التنظيمات والأحزاب والميليشيات شراء الأسلحة من دول أوروبا الشرقية والغربية عبر تجّار الاسلحة. وتلقت أطناناً من الذخيرة وكميات من الآليات وقطع المدفعية مساعدات من دول عربية وشرق أوسطية. وأغدقت الدول العربية النفطية وخاصةً دول "جبهة الصمود والتصدي" المال والسلاح على

---

[12]. Anthony Oberschall, *Social Conflict and Social Movements*, Englewood Cliffs, N.J., 1973, p.25.

[13]. Melhem Chaoul, "Le dispositif de la guerre au Liban: Fonction et réduction", in *Le Droit à la mémoire*, Fondation libanaise pour la paix civile permanente, Beyrouth, Librairie Orientale, 1988, 360 p., pp.36-60.

يُراجع أيضًا كتاب الرئيس سليم الحص: **لبنان على المفترق**، بيروت، المركز الاسلامي للاعلام والانماء، 1984، 238 ص.

الفلسطينيين لاستعماله في نضالهم ضد إسرائيل (العراق، سوريا، ليبيا، الجزائر). وتجلت الرعاية الخارجية في كون كل جماعة مسلّحة أضحت مرتبطة بقوة خارجية أو أكثر تمدها بالمال والسلاح. وقد تصل متانة العلاقة إلى حد تأمين الخارج تدريب العناصر الميليشيوية وإيفاد الخبراء. أصبح انتماء الجماعات المسلّحة مرتبطاً بمصدر التمويل، وكذلك الأوامر أضحت تتلقاها من المصدر عينه. لا تسمح قواعد اللعبة لأي فريق داخلي بتحقيق نصر شامل بالقوة على الفريق الآخر، وكل ما يمكن حدوثه هو استمرار الاقتتال. أما القاسم المشترك لأغراض الدول الأجنبية فهو تحويل لبنان مناطق نفوذ، واستخدامه "ساحة" للصراعات، وتجيير تعزيز المواقع الداخلية لتحسين الأوراق التفاوضية. لذلك لم تكن الميليشيات سوى تنظيمات مقيدة بمساعدات البلدان الخارجية، وعناصرها في خدمة أهداف الحليف.

يؤكد هنري كيسينجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية في مذكراته: "كان لكل من هذه المجموعات (المسلحة في لبنان) راعٍ خارجي. فالإسلاميون المتطرفون كانوا يلجأون إلى كلٍ من ليبيا والعراق والجزائر لمساعدتهم. وكان يمكن منظمة التحرير الفلسطينية الاعتماد على دعم المملكة العربية السعودية مالياً، وعلى دعم مصر سياسياً؛ في حين أن البلدين كانا يستخدمان منظمة التحرير لإظهار ولائهما للقضية العربية من دون الإضطرار الى اتخاذ مجازفات كبيرة"، خصوصاً بعد دخول مصر عام 1975 في مفاوضات سرية مع اسرائيل بوساطة اميركية سبقت زيارة الرئيس المصري للقدس والتوقيع على اتفاقات كامب دايفيد للسلام مع اسرائيل[14]. ويكشف كيسينجر جوانب من علاقات التسلّح مع الجماعات المسيحية اللبنانية[15]، بتأكيده: "كنا نرغب طبعاً في تقوية الجماعة المسيحية، لكن شحن الأسلحة علناً كان يمكن أن يقلب كل الدول الإسلامية في المنطقة ضدنا، وكانت هذه احدى النقاط النادرة التي يتفق عليها كل من سوريا ومصر والمملكة العربية السعودية. ومن دون علاقات تعاون مع هذه البلدان، عملية السلام بكاملها معرّضة للإنهيار. لهذا السبب شجعنا اسرائيل على تزويد المسيحيين بالاسلحة، حتى عندما كانت سوريا تؤدي، على الاقل، دور حاميتهم"[16].

5

---

[14]. "مذكرات كيسينجر عن الحرب في لبنان: كيف استخدم الإنفجار في دفع مشروع التسوية"، ترجمة جمانة حداد للفصل 33 من كتاب كيسينجر: **سنوات التجدد** (Years of renewal)، ص 1019 – 1058، **النهار**، 1999/11/25، ص 16، قضايا النهار.

[15]. يُراجع بهذا الشأن أيضاً كتاب: شيمون شيفر، **كرة الثلج (اسرار التدخل الاسرائيلي في لبنان)**،... مذكور سابقاً، ص 34–48.

[16]. "مذكرات كيسينجر عن الحرب في لبنان: كيف استخدم الإنفجار في دفع مشروع التسوية"، ... مذكور سابقاً.

معسكرات التدريب

بوشر العمل على بناء ميليشيات بشكل مكثّف بعد اندلاع حوادث صيدا وعين الرمانة (1975). انتشرت مخيمات التدريب على نطاق واسع في مختلف المناطق اللبنانية صيف 1975 خاصة في الجبال والأمكنة النائية. وأخذت مختلف الفئات اللبنانية تقتفي خطى بعضها تباعاً في إنشاء الميليشيات. واستطاعت مختلف التنظيمات تجنيد الأنصار والمؤيدين. عملت المعسكرات على استيعاب الآف اللبنانيين الذين تهافتوا لتلقي دورات تدريبية تحت ضغط أخبار المعارك الاولى والشحن النفسي وخصوصاً عامل الخوف الذي يعتبر المحرك الرئيسي في عملية نشوء الميليشيات. أما الهدف الظاهر والمعلن لمعسكرات التدريب فكان الدفاع المشروع عن النفس أو مقاومة الإحتلال. وأدى تسلسل الأحداث إلى جعل المقاومة القدر الوحيد أمام اللبنانيين.

في المخيمات كان التدريب يتواصل ليلاً ونهاراً[17]. وكان العناصر يتلقون أنواعاً عدة في التمارين منها: القتال العسكري، التدريب الرياضي والنفسي، تسلّق الجبال، القفز فوق النار، والغوص في المياه. يتخرّج العنصر بعد تدريبه على النسف ورمي القنابل واستعمال الأسلحة المضادة للدروع والقنص. والنساء عموماً يحشدن في قسم الإسعاف. وما لبثت بعض الميليشيات الكبرى أن تحولت إلى شبه جيش نظامي، فازداد تنظيمها وأنشأت معاهد للتدريب ومدارس "للضباط" على غرار الجيش يتخرّج منها الطلاب عناصراً ورتباءً وضباطاً بعد تلقيهم الدروس التي تشمل أيضاً العقيدة القتالية[18]. ومع الوقت تحوّل عناصر الميليشيات إلى مقاتلين محترفين أكثر من السابق، وانضم إلى صفوفهم ضباط وجنود فصلوا بعد عام 1976 من الجيش اللبناني لأسباب مسلكية في معظمها[19].

من بين العديد من المعسكرات التي أمنت تدريب العناصر وتأهيلهم في الداخل المخيمات التالية: مزرعة النجار (رأس المتن) للحزب السوري القومي الإجتماعي المنشق، بيصور (عاليه) للحزب التقدمي الإشتراكي[20]، عين البنيّه (البقاع) لـ "حركة أمل"[21]، وطبريا (كسروان) لـ"التنظيم"، وبنشعي (زغرتا) لـ "لواء المردة"، وبعد دخول القوات السورية إلى لبنان 1976 استمرت "القوات اللبنانية" في "التدريبات

---

17. تُراجع مقالة صحفية في **الحياة**، 1975/8/11، ص 2، بعنوان: "عجز الحكومة عن اقفال مخيمات التدريب".

18. Lewis W. Snider, "The Lebanese Forces: Their Origins and Role in Lebanon's Politics", *The Middle East Journal*, vol. 38, no. 1, winter 1984, pp. 1-33.

19. *Ibid*.

20. **النهار**، 1975/8/12، ص 3.

21. **الحياة**، 1975/7/6، ص 1؛ و**النهار**، 1975/7/6، ص 1.

العسكرية سراً في جرود عيون السيمان والعاقورة"[22]. أما في الخارج فمن بين العديد من التدريبات التي حصل عليها أفراد الميليشيات: تلقى ضباط "جيش التحرير الشعبي الناصري – قوات الشهيد معروف سعد" تدريباً عسكرياً تراوحت مدته بين ستة أشهر وسنة معظمه في الإتحاد السوفياتي، وخضع ضباط وعناصر "جيش لبنان الجنوبي" لتدريبات في معسكرات داخل إسرائيل إضافة إلى مخيّمات أُقيمت في قرى المجيدية والقليعة والخيام على الأراضي اللبنانية.

تولى التدريب في مخيّمات الميليشيات داخل لبنان ضباط متقاعدون من الجيش وأخصائيون قاموا بتدريب الميليشيات المسيحية[23]. ونسّق الفلسطينيون مع الحزب التقدمي الإشتراكي وحركة "أمل" فتلقى عناصرهما التدريب على أيدي الفلسطينيين إضافة إلى بعض الضباط المسلمين في الجيش.

---

[22]. بيار عطاالله، "ماذا بقي من "القوات اللبنانية" بعد حلّ الميليشيات وسجن القائد؟"، **النهار**، 1996/7/15، ص 6.

[23]. Michael Johnson, "Class and Client in Beirut. The Sunni Muslim Community and the lebanese State 1840-1985", *Political Studies of the Middle East Series*, no. 28, London, 1986.

6
قتال الميليشيات تقنية لتواصل الحروب

المأساة الكبرى التي عرفتها الميليشيات نجمت عن تواجد منظمات ميليشيوية عدة مع بعضها في المنطقة الواحدة[24]. ففي المنطقة الشرقية مثلاً، وجدت ميليشيا الكتائب و"نمور الأحرار" و"حرّاس الأرز" و"التنظيم"، الأمر الذي كان يؤدي إلى وقوع اشتباكات بينها من حين إلى آخر. وكان يسقط عدد من القتلى في كل مرة يندلع فيها النزاع المسلّح. المعارك بين ميليشيا "الصف الواحد" بدأت باكراً حتى قبل نهاية "حرب السنتين"، ولم ينجح الفرز الديني الذي حدث في البلاد في الحؤول دون وقوع المواجهات المسلّحة بين أبناء الطوائف المنتمية إلى الدين الواحد. وفي بيروت الغربية بدأت الميليشيات والتنظيمات تتقاتل منذ عام 1979، وانتقلت الصدامات إلى داخل الطائفة الواحدة. وبدا أحياناً أن سلطة زعماء الأمر الواقع إنهارت من شدّة التقاتل. وكان تكاثر "المكاتب" المسلّحة احدى الظواهر الأكثر بروزاً في أحياء بيروت بين مختلف الميليشيات، ففي عام 1986 مثلاً كان أكثر من 120 مكتباً يتقاسمون أو يتنازعون النفوذ في بضعة أحياء من غرب العاصمة[25].

---

[24]. Michael F. Davie, "Comment fait-on la guerre à Beyrouth?", in *Herodote*, 2e et 3e trimestre, 1983, pp. 17-56.

John P. Entelis, "Ethnic Conflict and the Reemergence of Radical Christian Nationalism in Lebanon", in *Religion and Politics in the Middle East*, Boulder, Colorado, 1981, p. 227-245.

[25] . Salim Nasr, "Beyrouth: Remarques sur les acteurs d'un drame urbain", *ap.* Salim Nasr et Theodor Hanf (Eds.), *Urban Crisis and Social Movements: Arab and European Perspectives*, Beirut, 1987, pp. 141-146.

Lewis W. Snider and al, "Israel", *ap.* P. Edward Haley and Lewis Snider (Eds.), *Lebanon in Crisis: Participants and Issues*, Syracuse and New York, 1979, pp. 91-112.

جدول 1 – لائحة الأحزاب والتنظيمات العاملة في لبنان عام 1982 وأسماء مسؤوليها[26]

احزاب تقليدية في لبنان قبل 1975 واحزاب افرزتها الحرب لغاية 1982

1– الحزب الشيوعي اللبناني، نقولا الشاوي
2– حزب الكتائب اللبنانية، بيار الجميّل
3– الحزب السوري القومي الاجتماعي، انعام رعد
4– الحزب التقدمي الاشتراكي، وليد جنبلاط
5– حزب الكتلة الوطنية، ريمون اده
6– حزب الاتحاد الدستوري، ميشال الخوري
7– حزب الوطنيين الأحرار، كميل شمعون
8– حزب النجادة، عدنان الحكيم
9– حزب التحرير الشعبي، رشيد كرامي
10– منظمة البعث العربي الاشتراكي، عاصم قانصوه
11– حزب البعث العربي الاشتراكي (القيادة القطرية)، عبد المجيد الرافعي
12– الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم، رشاد سلامة
13– حزب النداء القومي
14– منظمة العمل الشيوعي، محسن ابراهيم
15– اتحاد قوى الشعب العامل، كمال شاتيلا
16– الاتحاد الاشتراكي العربي، عبد الرحيم مراد
17– تجمّع لبنان الواحد، نجيب ابو حيدر
18– التجمّع الإسلامي
19– حركة المحرومين، الإمام المختفي موسى الصدر
20– روّاد الإصلاح، تمام سلام
21– حزب الهيئة الوطنية، أمين العريسي
22– الحزب العلماني الديمقراطي، جوزف مغيزل
23– حركة المسيحيين الديمقراطيين، ميشال غريّب
24– رابطة الشغيلة، زاهر الخطيب
25– قوات الطلائع الناصرية
26– الاتحاد الاشتراكي، كمال يونس
27– حرّاس الارز، اتيان صقر
28– حزب الشعب، خليل ابو جودة
29– الهيئة السياسية العليا لزغرتا–الزاوية، سليمان فرنجية
30– حركة القوميين العرب
31– حركة أنصار السلم في لبنان، هاشم الحسيني
32– حزب العروة الوثقى
33– حزب الطاشناق
34– حزب الهاشناق
35– حزب الرامغفار
36– الحزب الديمقراطي الاشتراكي، كامل الاسعد
37– منظمة أمل، نبيه بري
38– المرابطون (حركة الناصريين المستقلين)، ابراهيم قليلات
39– الحزب العربي الديمقراطي، سهيل حمادة

---

[26]. نقلاً عن تحقيق بعنوان:"الاسرائيليون في لبنان تنظيم مسلّح يحمل الرقم 261"، نشرته مجلة **الحوادث** في عددها 1338، 1982/6/25، ص 65 – 70، وتضمن لائحة بالأحزاب والتنظيمات احصاها ورتبها انطوان الجبيلي.

40- طلائع العمل الشعبي، يوسف صفوان
41- اتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني
42- الاتحاد الوطني للفلاحين اللبنانيين، مصطفى خليل
43- اتحاد شباب النهضة
44- التنظيم الثوري الناصري، حسن قبيسي
45- الاتحاد الوطني للإنماء
46- حركة الناصريين الوحدويين، هايل طه
47- طلائع الدفاع عن وحدة لبنان، مصطفى ابو النصر اليافي
48- تجمّع اللجان والرابطات الشعبية
49- اتحاد طلاب جامعة بيروت العربية، عبد العزيز مجبور
50- حركة الضمير الوطني، عبدالله غطيمي
51- الأفواج العربية، خليل شهاب
52- تجمّع الشباب المستقل، يحيى الكعكي
53- تجمّع المثقفين اللبنانيين، فاروق النجار
54- النجدة الشعبية اللبنانية، محمد دقيق
55- حركة صلاح الدين، بشير الخربلي
56- التجمّع الوطني، نور الدين نور الدين
57- منظمة الطلائع التقدمية، محمد زكريا عيتاني
58- الاتحاد الاشتراكي العربي، منير الصيّاد
59- الاتحاد الوطني لطلبة لبنان، توفيق الضيقة
60- مجلس القوى والمنظمات الشعبية
61- حركة أنصار الثورة، مصطفى الترك
62- لجنة الأطباء الوطنيين
63- رابطة أبناء طريق الجديدة-قوات فخر الدين، خالد حلاق
64- صقور الزيدانية
65- رابطة ابناء الجنوب في المصيطبة، يوسف مقبل
66- اتحاد الشباب العربي
67- منظمة الشباب التقدمي، ناجي ياغي
68- اتحاد الشباب الوطني، عدنان حسين
69- منظمة أنصار الإمام الصدر
70- المجموعة الثورية المسلّحة اللبنانية، صالح المصري
71- جبهة التسلّح الخلقي
72- منظمة تحرير لبنان من الغرباء
73- الرابطة الوطنية البيروتية
74- طلائع الدفاع عن الوحدة اللبنانية
75- ألوية الإمام الصدر
76- الاتحاد الوطني للفلاحين اللبنانيين
77- الاخوان المسلمون
78- حزب العمل الاشتراكي، حسين حمدان
79- التجمّع الوطني لمهجري المسلخ-الكرنتينا، محمود عثمان
80- منظمة الشباب التقدمي اللبناني، فريد بو دياب
81- حركة الاصلاح الاجتماعي، عزت شكري
82- التنظيم الناصري-قوات ناصر، عصام العرب
83- التجمّع الوطني في بيروت
84- تجمّع لبنان الجديد
85- تجمّع اللجان والروابط الشعبية، بشارة مرهج ومعن بشور
86- الجبهة الاشتراكية الثورية
87- جبهة المواجهة الوطنية، طلال المرعبي
88- حزب العمال الشيوعي اللبناني
89- حركة الارض
90- جبهة أنصار التروتسكية
91- الحركة الشعبية الثورية
92- حزب العمل الاشتراكي العربي
93- حركة التوعية البيروتية
94- حركة الشباب المسلم
95- فتيان علي، احمد صفوان
96- حزب الطليعة الشعبية
97- حركة الشباب العربي
98- حركة "الخمينيون"
99- حركة "الصدريون"

100- حزب "التبادعية"، سعيد عقل
101- التنظيم، جورج عدوان
102- الحركة العربية الثائرة، علي الحاج
103- منظمة الطلائع التقدمية
104- منظمة قوات الثورة العربية، حسن عبد الساتر
105- المؤتمر الوطني للقوى الشعبية
106- طلائع التحرير العربية
107- منظمة المقاومين الثوريين
108- لجان العمل الناصري
109- جبهة ج. ح. أ.

احزاب ومنظمات أقليمية في المناطق اللبنانية

110- حركة 24 تشرين (طرابلس)، فاروق المقدم
111- التنظيم الشعبي الناصري (صيدا)، مصطفى سعد
112- الاتحاد الاشتراكي العربي (طرابلس)، يوسف دملج
113- المجلس السياسي الاقليمي في ساحل المتن
114- المجلس الشعبي للمتن الشمالي، صياح هاني
115- تجمّع ابناء عرب وادي خالد
116- المؤتمر الشعبي لمهجري جنوب العرقوب
117- المؤتمر الشعبي الجنوبي، خليل بركات
118- اللجنة الزحلية العليا
119- تجمّع شباب الهرمل
120- لجنة العمل الوطني والمطلبي في بعلبك، زكريا رعد
121- مكتب العمل الوطني (البقاع)
122- منظمة الكف الأسود (طرابلس)
123- حركة الشباب العلوي (طرابلس)، علي عيد
124- حركة النجدة الشعبية (صور)
125- ندوة الخميس (بعلبك)
126- فرقة الشياطين (طرابلس)
127- التجمّع الشعبي لراشيا والبقاع الغربي

احزاب وجمعيات ومنظمات ورابطات ذات تسمية مشتقة من الطوائف

128- اتحاد المواطنين المسلمين اللبنانيين
129- الاتحاد الماروني العالمي، أمين عواد
130- الجماعة الإسلامية (طرابلس)، فتحي يكن
131- اتحاد الجمعيات الإسلامية، محمد غنّام
132- الرابطة اللبنانية للروم الارثوذكس، ديمتري بيطار
133- مجلس اتحاد العلماء، الشيخ عبد الحفيظ قاسم
134- اتحاد المسيحيين المستقلين
135- تجمّع علماء المسلمين في البقاع
136- جبهة الانقاذ الإسلامية، محمد علي ضناوي
137- اتحاد الشبيبة الإسلامية
138- حركة التجمّع الإسلامي، سعد الدين حميدي
139- لجنة اللقاء الوطني والإسلامي
140- تجمّع المثقفين المسيحيين في لبنان
141- اتحاد الرابطات المسيحية في لبنان
142- رابطة الروم الكاثوليك، ايلي صوايا
143- الاتحاد اللبناني للطلبة المسلمين
144- المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، محمد مهدي شمس الدين
145- قوات جند الله (طرابلس)، فواز حسين آغا

146- منظمة سيف الإسلام
147- المجلس الإسلامي الأعلى، شفيق الوزان
148- التجمّع الشيعي المستقل
149- جامعة دروز لبنان
150- المؤتمر الدائم للرهبانيات المارونية اللبنانية، بولس نعمان

تنظيمات نسائية

151- التجمّع النسائي الديمقراطي
152- جبل عامل
153- الاتحاد الوطني للنساء اللبنانيات
154- تجمّع الاتحادات النسائية، وصال نور الدين
155- الاتحاد النسائي الوطني في الشمال، نظيرة علاء الدين
156- تجمّع شابات عاليه، انيسة جابر

الكتل السياسية داخل المجلس النيابي

157- التكتل النيابي المستقل، كامل الاسعد
158- تكتل النواب الموارنة
159- تجمّع النواب السنّة
160- كتلة نواب عكار، سليمان العلي
161- كتلة نواب زحلة، جوزف سكاف
162- جبهة النضال الوطني، وليد جنبلاط
163- كتلة نواب عاليه، الأمير مجيد ارسلان

جبهات

164- الحركة الوطنية، وليد جنبلاط
165- الجبهة اللبنانية، كميل شمعون
166- التجمّع الإسلامي
167- جبهة الانقاذ الوطني (تحت التأسيس)
168- جبهة العمل الناصري الموحد (تحت التأسيس)
169- الجبهة الوطنية للمحافظة على الجنوب، محمد صفي الدين
170- الجبهة القومية، كمال شاتيلا

أسماء الحركات العسكرية

171- لواء المردة (زغرتا)، الأب يمين
172- قوات القليعة، سعد حداد
173- جيش بركات، انطوان بركات
174- جيش لبنان العربي، احمد الخطيب
175- جيش التحرير الفلسطيني
176- جبهة المواجهة الوطنية
177- حركة الأحدب، عزيز الأحدب
178- القوات اللبنانية، بشير الجميّل
179- القوات المشتركة
180- درك لبنان العربي، بهذات الملا
181- لواء عكار
182- لواء المقدمين (بشري)
183- الجيش المعني
184- صقور تنورين
185- قوات الدامور، ايلي قرداحي
186- جيش تحرير لبنان، ميشال بارتي
187- الفرسان الحمر، نسيب الخطيب
188- الكفاح المسلّح الفلسطيني

حركات تقسيمية معلنة

189- دولة لبنان الحر، سعد حداد

منظمات فلسطينية

190- المجلس المركزي الفلسطيني، خالد الفاهوم
191- حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، ياسر عرفات
192- منظمة الصاعقة (طلائع التحرير الشعبي)
193- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمه
194- الجبهة الشعبية-القيادة العامة، أحمد جبريل
195- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، جورج حبش
196- منظمة 15 ايار
197- الهيئة العربية العليا لفلسطين
198- منظمة الشبيبة الديمقراطية الفلسطينية، جهاد طارق
199- جبهة التحرير الفلسطينية، طلعت يعقوب
200- جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، سمير غوشة
201- الحزب الشيوعي الفلسطيني، عربي عواد
202- اتحاد المرأة الفلسطينية، مي صايغ
203- منظمة ايلول الأسود
204- الجبهة الوطنية لتحرير فلسطين
205- جبهة التحرير العربية، عبد الرحيم احمد
206- جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول السلمية
207- منظمة ابو نضال (ابو نضال صبري البنّا)
208- الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية
209- حركة فصائل الفداء العربي
210- منظمة نسور الثورة الفلسطينية
211- مؤسسة صامد، ابو العلاء
212- لجنة التوجيه الوطني الفلسطيني
213- الجبهة الشعبية-القيادة العامة، ابو العباس
214- الاتحاد النسائي العربي الفلسطيني، ايفلين كته

احزاب شبه لبنانية وغير لبنانية تتخذ من لبنان مقراً لها

215- منظمة شهداء الأزبكية
216- منظمة قوات الثورة العربية، (ابو
217- جبهة التحرير البحرانية

وسام)

218- حركة الألوية الثورية العربية
219- حركة التحرير الوطني الكردستانية
220- الحزب الاشتراكي الكردستاني
221- منظمة التقدميين الأكراد
222- الرابطة الكردية الموحدة
223- الحزب الديمقراطي الكردي "البارتي"، جميل محو
224- أمانة مؤتمر الشعب العربي، عمر الحامد
225- حزب رزكاري الكردي
226- رابطة مصر العروبة، محمد تيمور
227- منظمة الشباب العماني
228- رابطة الطلبة العراقيين
229- رابطة العمال العرب السوريين
230- التنظيم الناصري المصري (فرع لبنان)
231- حزب عمال كردستان-تركيا (فرع لبنان)
232- الجبهة الديمقراطية للخلاص الصومالي، عمر صلاد علمي
233- مكتب الاخوة الليبي، صالح الدروقي
234- التجمّع الكردي اللبناني
235- حزب العمال الثوري العربي
236- قوات التحرير الاريترية، امين علي الاسد
237- حزب التجمّع المصري
238- المنظمة المستقلة لتحرير مصر، سعد الدين الشاذلي
239- الجبهة الشعبية في البحرين، سعيد سيف
240- الجبهة الوطنية المصرية، ابراهيم عجوة
241- الرابطة القبطية في لبنان
242- تجمّع الاشوريين
243- الجبهة الوطنية الديمقراطية لشمال اليمن، م. عبد الحفيظ
244- حزب توده الايراني (فرع بيروت)، محمد علي عموني
245- حركة المتطوعن الايرانيين، آية الله منتظري
246- التنظيم الايراني الثوري، آية الله خلخالي
247- ثوار ظفّار
248- جيش التحرير الايرلندي
249- حزب الدعوة العراقي، جبهة أنصار الفرس

منظمات ارهابية عالمية لها نشاط في لبنان

250- مجموعة كارلوس
251- بادر ماينهوف
252- الجيش الارمني السرّي "اوزيراك"
253- الجيش الاحمر الياباني
254- الألوية الحمر (ايطاليا)
255- مجموعة اورلي
256- منظمة العمل المباشر (فرنسية)، جيل كولوب
257- الخلايا الثورية (المانية)، فايزيش
258- بريمالينيا (ايطالية)
259- غرابو (اسبانية)
260- منظمة الذئاب الرمادية (تركيا)

لم تكن الإشتباكات المسلّحة الصغيرة والكبيرة التي مزّقت العاصمة ناجمة فقط عن المسائل ذات الأهداف السياسية، بل وقعت أيضاً لأسباب غير سياسية. كانت الميليشيات تختلف على فتح "مكتب" جديد أو على مراقبة بعض أحياء المدينة أو حول السيطرة على هذه الجهة أو تلك من الطريق أو على مناطق النفوذ التابعة للمكاتب القريبة جداً من بعضها، أو حول جمع الأموال لـ"حماية التجّار

والسكّان"[27]. وكانت تطلق النار على بعضها بسبب خلاف على أفضلية المرور في الشارع، أو لأسباب شخصية. شكّل التقاتل بين الميليشيات والمنظمات المسلّحة، فضلاً عن تعطيل فعالية الجيش اللبناني، حججاً ومبررات لطلب إرسال قوات أجنبية في كل مرّة اندلع فيها القتال، لمنع انزلاق الوضع إلى حالة أشمل من الفوضى ولوقف تفاقم الخطر. وقعت الميليشيات في مأزق النزاعات الداخلية المسلّحة[28]، وكلما تعاظمت الحروب بينها كانت أيضاً تشتد حاجتها إلى المساعدة الخارجية.

وبسبب كثرة وقوع الصدامات المتفرقة بين ميليشيات الصف الواحد كان لا بد من إنشاء هيئة عسكرية موحدة لتفادي استمرار "حروب الحلفاء". ففي مقابل تفشي انتشار أعداد كبيرة من التنظيمات، لم يكن يوجد أي إطار مرجعي لضبط المسلّحين. من هنا برز هدف إنشاء قيادة عسكرية موحدة لسد الفراغ وإيجاد مرجعية أمنية واحدة. في المناطق الشرقية أصبح الشيخ بشير الجميّل أول قائد للميليشيات الموحدة التي أُطلق عليها اسم "القوات اللبنانية". وكلّف التوحيد الذي جاء قسرياً عملية دامية جداً نُفذت ضد موقع الصفرا في 7 تموز 1980 وقُتل فيه حوالى 450 عنصراً من "الوطنيين الأحرار"[29]. أما الذين لم يجرِ تصفيتهم في الموقعة أو لم يهربوا فتمّ استتباعهم[30]. إلا أن هذه التصفيات لم تمنع لاحقاً من تجدد حرب النفوذ في الشوارع والأحياء بين الحلفاء، كذلك لم تحل دون وقوع انتفاضات دامية. أما الميليشيات الإسلامية فبرغم العدد الكبير من الضحايا التي سقطت في صفوفها من جرّاء الصراعات الأخوية فهي لم تتمكن من إنشاء جهاز قيادة شبيه بجهاز "القوات اللبنانية".

التحالفات بين الميليشيات شديدة التقلّب أساسها المصلحة والتوازن الدقيق أو الصراع المدمّر من أجل البقاء. فمنظمة التحرير مثلاً، كانت في بداية الحرب خصماً للمسيحيين وحليفاً للشيعة. تحولت وأصبحت خصماً للشيعة وبحكم المصلحة صارت حليفاً جديداً للمسيحيين رغم أن الفريقين أقدما على ذلك رغماً عنهما. ودلّت وقائع كثيرة أن شعارات العداوة والخصومة التي ترفعها الميليشيات ضد الأطراف الداخليين والخارجيين مناقضة تماماً لأعمال التنسيق الميدانية والسرّية.

---

[27] . Salim Nasr, "Beyrouth: Remarques sur les acteurs d'un drame urbain", *ap.* Salim Nasr et Theodor Hanf (Eds.), *Urban Crisis and Social Movements: Arab and European Perspectives*, Beirut, 1987, pp. 141-146.

[28] . Samir Khalaf, "On Entrapment and Escalation of Violence", in *American – Arab Affairs*, No. 24(1988), p. 15.

[29] . يراجع تحقيق صحفي بعنوان: "القوات اللبنانية: من ميليشيا للحزب إلى جيش نظامي وأجهزة للخدمات"، **الحياة**، 1990/1/31، ص 8.

[30]. Lewis W. Snider, "The Lebanese Forces: Their Origins and Role in Lebanon's Politics", *The Middle East Journal*, vol. 38, no. 1, winter 1984, pp. 1-33.

7
القيادة والتنظيم العسكري وسيلتان للقفز إلى السياسة

بقدر ما كانت تطول سنوات الحرب كانت الميليشيات الرئيسية تبذل جهوداً لتتحول إلى قوات شبه نظامية من حيث تنظيمها ونظامها. وفي هذا السياق فرضت بعض الميليشيات الخدمة العسكرية الإلزامية على الشبّان القاطنين في مناطق نفوذها بهدف تأمين عناصر احتياط لمجابهة أعباء الحرب البشرية. وبعد مرور خمس سنوات حلّت مكان التعبئة العفوية التي برزت في "حرب السنتين" تعبئة إجبارية ومؤسساتية.

إحترف، من ثَمَّ، أفراد الميليشيات العمل الميليشيوي، وهذه المهنة كانت تساعد بعض الشبان على مواجهة البطالة. وكان السلام بالنسبة إليهم يُقلّص نفوذهم لأن "سلطانهم" مستمد من استمرار الحرب. هكذا أفرزت الحرب في لبنان نوعية من الميليشيات هددت بتحوّلها إلى وسيلة لضمان تواصل الحرب.

المناصب العسكرية والقيادية في الميليشيات هي أشبه بالمنصة التي تتيح لمتبوئها فرصة القفز إلى المناصب السياسية والحكومية حين تسنح الظروف. لذا كان القياديون في الميليشيات يخوضون المعارك الحربية الدامية وعينهم على السلطة السياسية التي كانوا يسعون للوصول إليها مدفوعين بأعمالهم وإنجازاتهم الميليشيوية. مرّت سنوات طويلة من الحروب والمآسي حتى اقتنع زعماء الميليشيات بعدم إمكانية انتصار أو سيطرة طائفتهم أو ميليشياتهم على غيرها. وقبل أن يصلوا إلى هذا الإستنتاج حاولوا احتكار النفوذ في أجزاء صغيرة من الوطن بدلاً من المشاركة في جزءٍ من النفوذ في كل الوطن. ساهم هذا العامل في تفاقم المعارك الطاحنة داخل كل طائفة أكثر منها بين الطوائف[31].

[31]. Cf. Régina Sneifer-Perri, *Guerres Maronites (1975-1990)*, Paris, L'Harmattan, 1995.

وبدلاً من تقاسم السلطة تَقَاسَمَ زعماء الميليشيات البلد. و"سعت الإتفاقات لتسوية الأزمة إلى مكافأة التنظيمات المسلّحة بإشراكها مباشرة في هذه الإتفاقات وبإعطائها مراكز وزارية"[32].

[32]. انطوان مسرّة، **المجتمع المدني والتحوّل الديمقراطي في لبنان**، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995، 190 ص، ص 75.

جدول بالحروب الاهلية بين مسيحيين[33]

1977

لم يمر تقارب "الجبهة اللبنانية" مع اسرائيل دون خلافات عميقة بين اركان الجبهة، إضافةً إلى الخلافات الاخرى حول تقاسم النفوذ على المناطق. تمسك الرئيس سليمان فرنجية بمبدأ ثابت يقوم على أن مصالح المسيحيين بصورة خاصة، واللبنانيين عامةً، ترعاها وتحافظ عليها سوريا بالطريقة الفُضلى. وكان يجد أن التحالف مع اسرائيل هو من المحرمات.

أيار 1978

وقوع خلافات في منطقة شكا في الشمال على جباية الرسوم بين حركة "المردة" التابعة للرئيس فرنجية وبين أفراد حزب الكتائب الذي يرئسه الشيخ بيار الجميّل أحد أركان الجبهة.

مصالحة الرئيس فرنجية مع الرئيس رشيد كرامي، زعيم المسلمين السنّة التقليدي في طرابلس، المتخاصمين منذ "حرب السنتين". ونشوء حلف مؤيد لسوريا في شمال لبنان.

حزيران

1. وقوع اشتباكات بين "المردة" والكتائب في مدينتين ساحليتين شماليتين هما: البترون وشكا.
   اغتيال جود البايع أحد قادة حزب الكتائب في شكا.
13. مجموعة من الكتائب تهاجم بلدة اهدن، ومقتل طوني فرنجية، النجل الأكبر للرئيس فرنجية، الذي قضى مع زوجته وابنتهما.
29. وسط تصاعد الخلافات المسيحية بين الكتائب وأنصار عائلة فرنجية، اقتحام بلدة القاع في شمال البقاع، وبلدتين مجاورتين، يسكنها مسيحيون من الروم الكاثوليك وخطف 40 شاباً إنتقاماً لمجزرة إهدن.
30. العثور على 30 شاباً مقتولاً، من الأربعين المخطوفين، في وادٍ قريب من القاع. وإعلان المجلس الأعلى لطائفة الروم الكاثوليك يوم الأول من تموز يوم حداد وطني.

أيار – أيلول 1979

مناوشات محدودة بين حزب الكتائب وميليشيا حزب الطاشناق الأرمني في أحياء النبعة وبرج حمود في بيروت.

تموز 1980

[33]. تمّ وضع هذا الجدول استناداً إلى مصادر عدة أبرزها الصحف اللبنانية ومجلة **حاليات** الفصلية ومراجع أخرى.

7. قوات الكتائب تهاجم مكاتب وثكنات ميليشيا "النمور" التابعة لحزب الوطنيين الأحرار. مقتل حوالى مئة عنصر واستسلام سائر عناصر الميليشيا.
صمود مراكز "النمور" في عين الرمانة.
بشير الجميّل يعلن عن توحيد "القوات اللبنانية".

تشرين الاول

وحدات تابعة لـ"القوات اللبنانية" تطرد "النمور" من منطقة عين الرمانة في بيروت إلى منطقة جديتا في البقاع.

تشرين الثاني

حصول اشتباكات عدة بين "النمور" الهاربين من بيروت إلى البقاع وبين عناصر حزب الكتائب في زحلة.

كانون الأول

19. قوات الكتائب في زحلة تسحق هجوماً للأحرار على المدينة. ومقتل ضابط وخمسة جنود من دورية سورية وسط زحلة.

آب 1986

10. اشتباكات وقعت بين عناصر من "القوات اللبنانية" بقيادة رئيس "الهيئة التنفيذية" الدكتور سمير جعجع وعناصر اخرى من القوات بقيادة مارون مشعلاني، قائد ثكنة الشحروري في الاشرفية، أسفرت عن سقوط عددٍ غير محدود من القتلى والجرحى في صفوف الطرفين. وشملت مناطق عدة في بيروت "الشرقية" وأطراف المتن الشمالي وصولاً إلى كسروان، وتركزت في مناطق مار مخايل والنهر والكرنتينا صعوداً حتى الجعيتاوي وعلى اطراف برج حمود من جهة اخرى.

أيلول

27. منطقة الاشرفية وأطرافها شهدت مواجهة حصلت بين "القوات اللبنانية" وقوات ايلي حبيقة المناوئة لها والتي تمكنت من إحداث ثغرات، في رأس النبع وبناية اشمون. وأعقبت هذا الاختراق اقتحامات في معظم أحياء الاشرفية أوقعت عدداً كبيراً من القتلى والجرحى وأضراراً جسيمة في أبنية وممتلكات وسيارات. وتمكن الجيش من استعادة المواقع التي كانت تتمركز فيها "القوات اللبنانية" وأخلتها بفعل المواجهة على طول الخط الفاصل من المتحف حتى السوديكو نزولاً إلى بناية اشمون.

نزاعات بين خصوم وحلفاء مختلفين[34]

[34] تمّ وضع هذا الجدول استناداً إلى مصادر عدة أبرزها الصحف اللبنانية ومجلة **حاليات** الفصلية ومراجع أخرى.

حروب شيعية – فلسطينية، وشيعية – درزية، وشيعية – شيعية، وسنّية – شيعية ودرزية، وفلسطينية – فلسطينية... الخ.

1978

سكان من السُنّة في صيدا تظاهروا ضد تزايد الخطر الذي كان يسببه لهم وجود المقاتلين الفلسطينيين بينهم.

تشرين الثاني 1979

22. اشتباكات بين الميليشيات في بيروت "الغربية" أُطلق عليها تسمية "حرب العلم". وفي المقابل برزت في عيد الاستقلال ظاهرة يومية: الآف أعلام الأرز على المساجد والمدارس وأمام المحلات التجارية، وعلى السيارات والمنازل والأبنية، وذلك تعبيراً عن تزايد الإيمان اللبناني بوطن مشترك لكل الفئات.

أيلول 1980

حرب في ضواحي بيروت "الغربية والجنوبية" ومعارك طاحنة بين حركة "أمل" و"جبهة التحرير العربية" المؤيدة للعراق.

1980 – 1982

انتقال الصراع من بيروت إلى الجنوب، واستمرار اشتباكات متقطعة ثلاث سنوات، بهدف السيطرة على عشرات القرى.

1982

مطلع هذا العام حصلت اشتباكات في شوارع طرابلس استُخدمت فيها المدفعية بين الفلسطينيين والسوريين. وحصل الفلسطينيون على تأييد ومساعدة الميليشيات السنّية المحلية. كما هبّت مجموعات من اللبنانيين، ومن العلويين للقتال إلى جانب السوريين.

انسحب الجيش السوري النظامي، كما فعل في النزاع مع الميليشيات المسيحية في بيروت وزحلة، إلى أعالي التلال المحيطة بطرابلس، وقصف الأحياء السكنية حيث تغلغلت العناصر المعادية له. تواصلت المعارك عدة أشهر بتقطع رغم اتفاقات عدة لوقف النار مخلّفةً وراءها مئات الضحايا من المدنيين.

في الأشهر الأولى من 1982 وقعت اشتباكات بين مسلمين لبنانيين وفلسطينيين وسط بيروت وغربها. وتواجهت حركة "أمل" ضد "جبهة التحرير العربية" المؤيدة للعراق والتي كانت تدعمها منظمات شيوعية صغيرة تضم عناصر من الشيعة.

آذار 1982

زعماء بيروت القُدامى، وبخاصةٍ صائب سلام، ينجحون مع الرؤساء الدينيين في "الغربية" في إفشال خطة وضعتها "الحركة الوطنية" للحد من تنامي شعبيتهم. تظاهرات في شوارع بيروت "الغربية" تأييداً للزعماء القدامى المعتدلين.

آذار – نيسان

وقوع اشتباكات بين الميليشيات السنّية والقوات السورية في بيروت "الغربية". وتكاثر الاشتباكات بين السوريين والفلسطينيين في بيروت، وبين السوريين ولبنانيين مسلمين.

نيسان

تصاعد حدة المعارك والقصف المدفعي المتبادل بين الضواحي الشيعية من بيروت والمخيمات الفلسطينية المجاورة لها.

تحوّل الحرب الصغيرة الفلسطينية – الشيعية في الجنوب إلى معارك طاحنة في صور والنبطية.

أيار

15. انفجار الوضع الأمني بين المنظمات المسلّحة في صيدا حيث وقعت معارك دامية بين الميليشيات السنّية الناصرية وحركة "فتح".

كانون الثاني 1983

تفاقم حدة التوترات داخل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، كما بينها وبين سوريا.

شباط

ياسر عرفات، زعيم منظمة التحرير الفلسطينية، يُطالب في تصريح إلى جريدة الأهرام بعودة مصر إلى جامعة الدول العربية، وهي الدولة التي كانت على خلاف مع سوريا بشأن النزاع في الشرق الأوسط. عرفات يدخل في مفاوضات مع الملك الاردني حسين حول تنسيق السياسة بين الاردن ومنظمة التحرير.

نيسان 1983

أفراد منشقون عن منظمة التحرير يغتالون عصام السرطاوي، أحد أقرب مستشاري ياسر عرفات، أثناء مؤتمر للمنظمة الاشتراكية الدولية في لشبونة.

أيار

3. لقاء يجمع الرئيس السوري حافظ الأسد والسيد ياسر عرفات في دمشق دون التوصل إلى تفاهم حول سياسة مشتركة.
12. حصول تمرّد في صفوف قوات حركة "فتح" المرابطة في البقاع اللبناني ضد قيادة عرفات. ومطالبة ضباط ومسؤولين عن وحدات رئيسية في المنظمة، بقيادة الرائد ابو موسى، بتحقيق تغيير على مستوى القيادة. وأعلنوا وقوفهم إلى جانب سوريا، مطالبين بقطع المفاوضات مع الولايات المتحدة ومصر والاردن.
قوات ابو موسى تهاجم الوحدات الفلسطينية الموالية لعرفات في البقاع.
أنصار عرفات والقوات المؤيدة له ينسحبون إلى طرابلس في شمال لبنان.

حزيران

26. عرفات يُسافر إلى دمشق في محاولة اخرى للمصالحة. والاتفاق يبوء بالفشل، إذ لم يستقبله أحد من المسؤولين السوريين.

أيلول

16. ياسر عرفات يصل إلى طرابلس ويتسلّم قيادة القوى الفلسطينية الموالية له.
وفي وقت لاحق تقوم قطع من البحرية السورية بمحاصرة مرفأي طرابلس وشكا. ثم تقصف المدفعية السورية المتمركزة على التلال المحيطة بطرابلس مخيمات اللاجئين في ضواحي عاصمة الشمال.
الفلسطينيون وحلفاؤهم في ميليشيات "التوحيد الإسلامية" يهاجمون مقاتلي الحزب العربي الديمقراطي والحزب القومي السوري.
مئات الاشخاص من "الشيوعيين" يقضون في طرابلس بفعل تنامي الموجة الأصولية.

تشرين الأول

4. معارك طرابلس تتحول إلى حرب أهلية بين الأكثرية السنية في عاصمة الشمال والأقلية العلوية، حيث وقعت اشتباكات في مناطق بعل محسن وباب التبّانة وحي الشعراني، استخدمت فيها كل أنواع الأسلحة ورافقتها اقتحامات في بعل محسن.
12. مسلّحو "حركة التوحيد الاسلامي" في طرابلس هاجموا مركز الحزب الشيوعي في شارع علم الدين وقتلوا المسلّحين الذين تجمّعوا فيه، مما أدى إلى حصول اشتباكات أعقبت مقتل أكثر من 50 شخصاً وجرح آخرين.
13. الاشتباكات في طرابلس بين مسلّحي "حركة التوحيد الاسلامي" والحزب الشيوعي استؤنفت بهجوم على مركز الحزب الشيوعي في شارع القنواتي، وامتدت إلى حي الجمّيزات حيث مركز الحزب السوري القومي الاجتماعي، وإلى ساحة الكيّال حيث مركز "حزب العمل العربي الاشتراكي"، رافقها تراشق مدفعي وصاروخي، مما أدى إلى سقوط عددٍ من القتلى. قصف مدفعي من خارج طرابلس رافق هذه العمليات

واستهدف تجمّعات المسلّحين في أبي سمرا ومحيط بولفار فؤاد شهاب قرب سرايا طرابلس وبعض الأحياء الداخلية.

10 – 31. وقوع اشتباكات بين المتمردين في حركة "فتح" والموالين لياسر عرفات في الشمال اللبناني، قرب مخيّم البارد، وفي منطقة العبدة – المحمرة، وفي عكار.

تشرين الثاني 1983

16. تدخل الجيش السوري وجيش التحرير الفلسطيني الموالي لسوريا في طرابلس لوقف القتال المندلع بين المتمردين في حركة "فتح" والموالين لعرفات. واستسلام المخيمات الفلسطينية.

كانون الأول

20. إجلاء عرفات وأنصاره من مرفأ طرابلس على متن بواخر يونانية وبحماية بوارج عسكرية فرنسية.

آذار 1984

22. ميليشيا الاشتراكيين الدروز تشنّ هجوماً على ميليشيا "المرابطون"، المنظمة السنّية الوحيدة المُسلّحة في بيروت "الغربية"، وتحتل مراكزها في محلّة أبي شاكر ومقر إذاعة "صوت لبنان العربي" التابعة للحركة.

23. تكرر وقوع الاشتباكات بين الاشتراكيين و"المرابطون" الذين حاولوا استعادة مراكزهم السابقة، يؤدي إلى مقتل 20 شخصاً وجرح العشرات.

حزيران

18. وقوع أولى الاشتباكات بين "أمل" والفلسطينيين في صبرا، أحد مخيمات بيروت، وكانت نتيجتها "حرب المخيمات" التي دامت طويلاً. اشتباكات عنيفة وقعت بين "أمل" و"الجبهة الشعبية الديمقراطية الفلسطينية" في محلة الداعوق (صبرا). عناصر مسلّحة من "أمل" نفذت عمليات دهم لمنازل الفلسطينيين في الطريق الجديدة والفاكهاني والمدينة الرياضية، واعتقلت عدداً منهم واقتادتهم إلى مركز "الحركة" في برج البراجنة للتحقيق.

19. اشتعال حرب أهلية جديدة بين مسلمين في طرابلس لتبلغ ذروتها بعد عام.

كتيبة مدرّعة من اللواء السادس طوّقت مخيم صبرا الفلسطيني وداهمت عدداً من المنازل، واعتقلت عشرات العناصر الفلسطينية. وبعد اشتباكات استمرت قرابة الساعتين استخدمت فيها المصفحات، سيطر اللواء السادس على المخيّم وصادر كميات من الاسلحة الثقيلة والمتوسطة.

تموز 1984

3. مسلّحون فلسطينيون عاودوا اشتباكاتهم مع حركة "أمل" في مخيمي صبرا وشاتيلا وبعض مناطق غربي العاصمة حيث طوّقت عناصر "أمل" محلّة الفاكهاني واقتحمت عدداً من منازل الفلسطينيين، مستخدمةً القذائف المدفعية والصاروخية، مما أدى مقتل 3 عناصر من "أمل" وجرح عددٍ من الطرفين.
4. تجدد للاشتباكات بين مسلّحي "حركة التوحيد الإسلامي" و"الحزب الديمقراطي العربي" يوقع 17 قتيلاً و40 جريحاً.
5. تكرار وقوع اشتباكات في طرابلس بين مسلّحي "حركة التوحيد الإسلامي" و"الحزب العربي الديمقراطي". وحصيلة القتال منذ 1984/7/1 بلغت 41 قتيلاً و125 جريحاً.
9. تجدد الاشتباكات في طرابلس، على محاور ساحة الاميركان – حارة السيّدة – البقّار – الشعراني، استخدمت فيها الاسلحة الثقيلة والمتوسطة وأدت إلى مقتل شخص وجرح اثنين آخرين.
11. اشتباكات بين ميليشيا "المردة" التابعة للرئيس سليمان فرنجية مع ميليشيا الحزب القومي السوري بهدف السيطرة على منطقة الكورة. سقوط إصابات بين الطرفين، وأسر عددٍ من المقاتلين. وتدخل سوريا لفض الخلاف بين حليفيها حيث حاول عدد من الضباط السوريين التوسط لوقف الاشتباكات.
13. رقعة الاشتباكات اتسعت في الكورة، بين قوات "المردة" والحزب السوري القومي الاجتماعي، والقصف يطال بلدة زغرتا معقل الرئيس فرنجية.

نجاح جهود الرئيس السوري حافظ الاسد في التوصل إلى اتفاق لوقف النار في الكورة بين "المردة" والحزب السوري القومي.

15. بدء تنفيذ اتفاق دمشق، بين "المردة" والحزب السوري القومي الاجتماعي، وأبرز ما فيه: انسحاب مسلّحي الطرفين من الكورة، كل إلى مواقعه قبل اندلاع القتال وإلغاء الظهور المسلّح من المنطقة وزيادة "قوة الردع العربية" من وجودها فيها.
17. استكمال تنفيذ اتفاق دمشق ودخول وحدات من الجيش السوري إلى تسع قرى، في منطقة الكورة، أخلاها مقاتلو الحزب السوري القومي الاجتماعي وقوات "المردة".
18. الحزب السوري القومي ولواء "المردة" تبادلا الأسرى والمحتجزين خلال المعارك التي دارت بين مقاتليهما في الكورة.
19. اشتباكات في طرابلس بين "حركة التوحيد الإسلامي" والحزب العربي الديمقراطي.
23. الاشتباكات تجددت في طرابلس بين "حركة التوحيد الاسلامي" والحزب العربي الديمقراطي، على محاور سوق القمح – بعل محسن وحارة البرّانية – حارة السيّدة، واستعملت فيها الأسلحة المتوسطة، ما أدى إلى جرح عددٍ من المواطنين.
25. مسلّحون هاجموا المركز الجنبلاطي في تلة الخيّاط بالأسلحة الصاروخية والرشاشة. متحدث باسم "منظمة المقاومة السنّية البيروتية السرّية" أعلن مسؤولية المنظمة عن الهجوم. وميليشيا الحزب الاشتراكي الدرزي تهاجم "المرابطون".

27. مدينة طرابلس عاشت، منذ ليل 25 – 1984/7/26 في جو من الرعب بعثته الاشتباكات العنيفة بين مقاتلي "حركة التوحيد الاسلامي" والحزب العربي الديمقراطي في منطقة القبة. وقُدّرت الخسائر البشرية بما يراوح بين 20 و25 قتيلاً وبين 70 و90 جريحاً. إعلان "هيئة التنسيق الشمالية" عن وقف لإطلاق النار بين المتقاتلين، وهدوء الاشتباكات.

آب 1984

2. الاشتباكات في منطقة القبّة، بين مسلّحي "حركة التوحيد الاسلامي" ومسلّحي الحزب العربي الديمقراطي، تجددت ثم هدأت وأدت إلى إصابة مواطن بجروح. واغتيال الدكتور عصمت مراد، أحد كبار المسؤولين في "حركة التوحيد" برصاص مسلّحين أمام أول مدخل ميناء طرابلس.
21. اشتباكات في طرابلس، بين الحزب العربي الديمقراطي من جهة، و"حركة التوحيد الاسلامي" ولجان الأحياء والمساجد من جهة ثانية، رافقها تراشق جنوني بمختلف الأسلحة والقذائف المدفعية والصاروخية. القتال يوقع 75 قتيلاً و186 جريحاً واسفر عن حركة نزوح من المدينة.
22. الاشتباكات في طرابلس تجددت بعنف وأسفرت عن سقوط نحو 20 قتيلاً وعشرات الجرحى وانتهت إلى قرارٍ جديد بوقف النار.
28. الوضع الأمني تدهور مجدداً على محاور طرابلس، حيث دارت اشتباكات بين مسلّحي الحزب العربي الديمقراطي ومسلّحي "حركة التوحيد الاسلامي"، رافقها قصف مدفعي وصاروخي شمل مناطق القتال، مما أدى إلى سقوط عددٍ من القتلى والجرحى.

تشرين الأول 1984

12. الفلتان الأمني في بيروت "الغربية" تجلى باشتباكات بين حركة "أمل" و"حزب الله" في البسطا الفوقا وتلّة الخيّاط والبربير. اتصالات تكثفت على كل صعيد، شاركت فيها وحدات من اللواء السادس، وأدت إلى وقف النار.
20. مقتل محسن محمد علي، المُلقب بـ"حبابة"، وهو مرافق محمود شحاده، ممثل "الحزب العربي الديمقراطي" في "هيئة التنسيق الشمالية"، في محلة القبّة في طرابلس، برصاص مسلّحين أعقبه انتشار مسلّحين في بعل محسن وتبادل رصاص القنص في الملولة، مما أدى إلى مقتل خمسة أشخاص وجرح ستة آخرين واقفال

الطريق الدولية عند مستديرة الملولة وتوقّف أعمال رفع المتاريس والسواتر بعد ساعتين من استئناف العمل.

23. إستتباب الأمن في مخيّم برج البراجنة ومحيطه، بعد دخول اللواء السادس في الجيش اللبناني إلى أحيائه واتخاذه مواقع جديدة مكّنته من ضبط الظهور المُسلّح داخل المُخيّم وخارجه، حيث أقام حواجز ثابتة على المداخل وعلى طول الجانب الشرقي. وواكبت هذه التدابير اتصالات سياسية على كل المستويات، أكدت ضرورة تنفيذ ما اتُّفق عليه، لجهة وقف النار والحؤول دون حصول أية مضاعفات.

كانون الأول

3. اشتباك في منطقة الكولا – جامعة بيروت العربية، بين اللواء السادس ومسلّحين من الحزب التقدمي الاشتراكي، يوقع جريحين.

27 – 28. اشتباكات في منطقة المصيطبة في بيروت الغربية، بين عناصر من الحزب التقدمي الاشتراكي وعناصر من "حركة الناصريين المستقلين – المرابطون"، استخدم فيها الطرفان قذائف صاروخية. وانتشار عناصر مسلّحة في كل الأحياء المجاورة.

شباط 1985

وقوع اشتباكات للمرّة الاولى بين الشيعة. وتفاقم النزاع بين "أمل" و"حزب الله" الذي تحوّل إلى حرب مفتوحة عام 1988.

نيسان

تحالف عسكري بين ميليشيا الحزب الاشتراكي الدرزي وحركة "أمل" يؤدي إلى سحق "المرابطون" في بيروت. واضطرار ابرهيم قليلات، زعيم حركة "المرابطون" إلى الهرب خارج البلاد.

أيار 1985

نبيه بري، رئيس حركة "أمل" الشيعية، يُعلن أنه لن يسمح بعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل 1982، كما لن يسمح بأن تكون منظمة التحرير الفلسطينية دولة داخل الدولة من جديد. هذا الإعلان جاء بعد أن بدأ المقاتلون الفلسطينيون الذين انسحبوا من بيروت بالعودة إليها، وبخاصةٍ بعد سقوط حاجز الجيش اللبناني في 6 شباط 1984 الذي كان يقطع الطريق بين الشوف وبيروت.

20. قام مقاتلو "أمل"، بدعم من اللواء السادس الشيعي في الجيش اللبناني بمحاصرة منطقة صبرا، ومخيمي شاتيلا وبرج البراجنة. وقيام تحالفات جديدة بين أنصار عرفات وأنصار ابو موسى ألد الأخصام في الحرب الاهلية بين الفلسطينيين لمواجهة حركة "أمل" الشيعية.

حزيران

1. وقوع مجازر في مخيمي صبرا وشاتيلا: تدمير شبه تام لمخيم صبرا، لكن منظمة التحرير تمكنت في مخيم شاتيلا من الحفاظ على منطقة صغيرة حول أحد المساجد. أما مخيم برج البراجنة فقاوم بضراوة شديدة.

مواقع المدفعية الفلسطينية التابعة لأبي موسى ولجبهة التحرير، المنصوبة في الشوف، تقصف الضواحي السكنية الشيعية للتخفيف من الضغط على المخيمات.

اللواء السادس الشيعي، المشارك في الحرب، يتلقى حماية ودعماً من فوج المصفحات والدبابات المسيحي في الجيش اللبناني المرابض على الجبهة الشرقية من خطوط التماس.

15. اجتماع للجامعة العربية يطلب رفع الحصار عن المخيمات.

اندلاع حرب بين "أمل" الشيعية وميليشيا الدروز. ووقوع الاشتباكات الاولى بين "أمل" والحزب التقدمي الاشتراكي.

30. اشتباكات بين اللواء السادس في الجيش والحزب التقدمي الاشتراكي.

السكان السنّة في بيروت "الغربية" يعلنون الاضراب استنكاراً لهذه المعارك.

رئيس الحكومة السابق الدكتور سليم الحص (سنّي) يُطالب بسحب كل الميليشيات من الشطر الغربي للعاصمة.

تموز

25. حركة "أمل" تتلقى خمسين دبابة من الجيش السوري، واللواء السادس يتلقى ثلاثين. وبقية النصف الثاني من هذا العام (1985) كانت "الحركة" تجابه من حين إلى آخر في ذات الوقت الفلسطينيين في المخيمات والدروز في غرب بيروت.

آب 1985

1. وساطة سورية بين أفرقاء النزاع.

22. الحكومة اللبنانية تستدعي لأول مرّة منذ 1982 ضباطاً سوريين إلى بيروت لمراقبة وقف إطلاق النار.

ايلول

1. رئيس الحكومة رشيد كرامي والوزير سليم الحص يطلبان من الحكومة السورية إرسال قوات إلى بيروت "الغربية". وسكان بيروت أضربوا مجدداً ضد الفوضى الاقتتال بين الميليشيات الدرزية والشيعية.

مجموعات شيعية قامت بإلقاء متفجرات على مكاتب الحزب القومي السوري والحزب الشيوعي لاعتبارهما "أحزاباً ملحدة".

تشرين الثاني

21. الاشتباكات الدرزية – الشيعية تبلغ ذروتها في ما سُمي "حرب العلم"، بمناسبة العيد الوطني اللبناني (الاستقلال). رفع جنود اللواء السادس في الجيش أعلام الأرزة اللبنانية على كل المباني الرسمية، لكن عناصر ميليشيات الدروز نزعوها واستبدلوها بشارات حزبهم. فحصلت اشتباكات عنيفة في وسط بيروت "الغربية" بين الجنود والميليشيات الشيعية من جهة، وبين الميليشيات الدرزية وحلفائها من جهة ثانية. واستخدم الفريقان خلالها المصفحات والدبابات والمدفعية. جاءت حصيلة قتال يوم واحد: 65 قتيلاً وأكثر من 400 جريح. بعد هذه الصدمة توقفت الحرب بين الجماعات الشيعية والدرزية لبضعة أشهر فقط.

كانون الثاني 1986

لم تتمكن حركة "أمل" ومعها اللواء السادس من خرق المقاومة الفلسطينية في مخيم برج البراجنة بل نشأ بينه وبين ضواحيه خط تماس.

28. اشتباكات وقعت في مخيّم شاتيلا ومحيطه، بين مسلّحين من حركة "أمل" وآخرين فلسطينيين، استُخدمت فيها القذائف الصاروخية والأسلحة الرشاشة وأوقعت 3 قتلى و15 جريحاً.

29. مخيّم شاتيلا ومحيطه شهد يوماً آخر من الاشتباكات، بين مسلحين من حركة "أمل" وآخرين فلسطينيين، على رغم جهود المراقبين السوريين وقيادتي "الحركة و"جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني" لتطويقها. أدت الاشتباكات إلى سقوط مزيد من الإصابات قُدّرت حصيلتها بـ 9 قتلى و30 جريحاً.

30. مخيّم شاتيلا شهد انتكاسة أمنية، حيث دارت اشتباكات استُخدمت فيها أسلحة رشاشة وقذائف صاروخية لجمتها "لجنة المتابعة العسكرية" بالتعاون مع المراقبين السوريين.

شباط 1986

9. اغتيال خليل عكاوي، المسؤول عن "لجان المساجد والأحياء" في منطقة التبّانة وعضو "اللقاء الإسلامي" في طرابلس، على أيدي مسلّحين طاردوه فيما كان عائداً من اجتماع في منزل الشيخ سعيد شعبان، أمير "حركة التوحيد الإسلامي"، الأمر الذي خلق توتراً في منطقة التبّانة، سيطرت عليه قوى الأمن الداخلي بمساعدة دوريات من القوات السورية، بعد أن ساد قنص متقطع وقتل سوريين مدنيين في باب التبّانة.

20. اغتيال خليل نعّوس، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني والمسؤول عن منظمة الحزب في بيروت بإطلاق النار عليه بينما كان في سيارته في كورنيش المزرعة – وطى المصيطبة.
23. اشتباك بين عناصر من الحزب الشيوعي اللبناني وآخرين من "حزب الله"، في محيط سفارة ايران في محلّة المصيطبة استُخدمت فيه اسلحة رشاشة وصاروخية.
24. الاشتباكات بين الحزب الشيوعي و"حزب الله" استمرت على تقطع. وسقط مزيد من الإصابات البشرية في صفوف الطرفين اللذين نفذا عمليات خطف متبادلة حيث تمّ احتجاز ما بين 50 و 60 عنصراً لدى الفريقين. وعثر على جثة سهيل طويلة، عضو اللجنة المركزية للحزب ورئيس تحرير مجلة "الطريق"، في محلة ميناء الحصن بعدما كان خطفه مسلّحون من منزله في المصيطبة.
26. "اللقاء الإسلامي" في بيروت حذّر المسؤولين وقادة الفاعليات المسلّحة من خطورة استمرار الفلتان والتسيّب الأمني في الشطر الغربي من العاصمة.

آذار

14. اشتباك في محيط مخيّم برج البراجنة وآخر في مخيّم شاتيلا، بين عناصر فلسطينية وأخرى من حركة "أمل"، استُخدمت خلالهما قذائف صاروخية وأسلحة رشاشة.
27 – 28 و 31. اشتباكات عنيفة وقعت في مخيمي صبرا وشاتيلا ومحيطهما، بين مسلّحين من حركة "أمل" وآخرين فلسطينيين، أوقعت 4 قتلى و 33 جريحاً.

نيسان

1 – 2. الاشتباكات في مخيمي صبرا وشاتيلا استمرت عنيفة، بين مسلّحين من حركة "أمل" ومسلّحين فلسطينيين، وأوقعت قتيلين جديدين وعدداً من الجرحى.
3. "حرب المخيمات" الفلسطينية في صبرا وشاتيلا، بين مقاتلي حركة "أمل" والمقاتلين الفلسطينيين عنفت موقعةً 3 قتلى و 9 جرحى.
5. الاشتباكات في مخيمي صبرا وشاتيلا ومحيطهما، بين مقاتلي حركة "أمل" والمقاتلين الفلسطينيين، امتدت إلى مخيّم برج البراجنة.
لقاء جمع في عرمون الشيخ حسن خالد، مفتي الجمهورية اللبنانية، والشيخ محمد مهدي شمس الدين نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، أصدرا على أثره بياناً مشتركاً حذّرا فيه من أن القتال في المخيّمات "يُنذر بتفاعلات عظيمة الخطورة في العلاقات بين المسلمين"، واعتبرا أن هذا القتال محرّم شرعاً وعقلاً، ومحرّم من الناحية الوطنية.
7. الاشتباكات في مخيمي صبرا وشاتيلا ومحيطهما تجددت ولم تتمكن "لجنة التنسيق" الخاصة بأمن المخيمات من وقفها.

8. تواصل الاشتباكات في مخيّمي صبرا وشاتيلا ومحيطهما، بين مقاتلي حركة "أمل" ومقاتلي حركة "فتح" الفلسطينية، وتوقف عمل "لجنة التنسيق" في إزالة الدشم والسواتر الترابية.
9. اشتباكات عنيفة اندلعت في مخيّم برج البراجنة، بعد أن نجحت "لجنة التنسيق" الخاصة بأمن المخيّمات في إزالة تحصينات مخيّمي صبرا وشاتيلا ومحيطهما.

اجتماع عُقد مساءً في مكتب نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام حضره قادة "أمل" والحزب الاشتراكي، والشيوعي، والقومي السوري الاجتماعي، إلى قادة "جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني"، أعلن اتفاقاً لوقف القتال في المخيّمات، وتأليف قوة أمنية تشرف على وقف النار.

12. الاشتباكات تجددت في مخيّمي صبرا وشاتيلا، واستُخدمت فيها مختلف أنواع الأسلحة الثقيلة، واسفرت عن سقوط قتيلين و12 جريحاً.

أيار 1986

19. تدهور أمني مفاجئ وقع في مخيّم برج البراجنة ومحيطه، حيث دارت اشتباكات عنيفة بين مقاتلي "أمل" والمقاتلين الفلسطينيين، استُعملت فيها مختلف أنواع الأسلحة.
23. الاشتباكات تجددت في مخيّمي صبرا وشاتيلا ومحيطهما بين مسلّحي حركة "أمل" ومسلّحين فلسطينيين، موقعةً 20 إصابة. ولم يُفلح في لجمها اتفاقان لوقف النار.
26. اشتباكات عنيفة وقعت في مخيم برج البراجنة ومحيطه، استُعملت فيها كل أنواع الأسلحة، وأوقعت 9 قتلى و61 جريحاً.
27. الاشتباكات تجددت في مخيم برج البراجنة وامتدت إلى مخيمي صبرا وشاتيلا موقعةً 5 قتلى و35 جريحاً.
28. الاشتباكات تواصلت في مخيمات بيروت، ولم يلجمها اتفاقان جديدان لوقف النار.
30. "حرب المخيمات" الفلسطينية استمرت على رغم الاتفاق الذي رعته السفارة الايرانية. وسُجل سقوط 4 قتلى و19 جريحاً.
31. "حرب المخيّمات" الفلسطينية في بيروت "الغربية"، شهدت أعنف الاشتباكات منذ اندلاعها وحصدت 7 قتلى و112 جريحاً.

حزيران 1986

1. "حرب المخيّمات" الفلسطينية شهدت يوماً آخر من الاشتباكات الضارية والاقتحامات المتبادلة. وأمكن احصاء 7 قتلى بينهم علي حميّة، شقيق المسؤول العسكري المركزي لحركة "أمل" عقل حميّة، و57 جريحاً.

انتكاستان محدودتان في "الغربية"، الاولى اشتباكات في الطريق الجديدة بين عناصر من حركة "أمل" واخرى من "حركة 6 شباط"، والثانية في عائشة بكّار وفردان، بين عناصر مسلّحة.

2. "حرب المخيمات" الفلسطينية تخللتها اقتحامات متبادلة وحصدت 3 قتلى و77 جريحاً.
3. الاشتباكات بين مقاتلي حركة "أمل" ومقاتلي "حركة 6 شباط" في الطريق الجديدة والأحياء المجاورة عنفت وشهدت اقتحامات متبادلة، وانتهت بسيطرة "أمل" على كل مراكز الطرف الآخر. وسقوط 27 قتيلاً و90 جريحاً.
4. "حرب المخيمات" الفلسطينية استعادت شيئاً من عنفها، موقعةً 7 قتلى و30 جريحاً.
9. وقوع اشتباك بين الحزب السوري القومي الاجتماعي و"حزب الله" قي بلدة مشغرة (البقاع الغربي)، أدى إلى سقوط 4 قتلى من الطرفين وإلى عمليات خطف متبادلة.
10. محاور المخيمات الفلسطينية شهدت هجمات متبادلة استُعملت فيها كل أنواع الأسلحة الثقيلة.
11. وساطة بدأها النائب الاول لوزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية، محمد علي بشارتي، في لبنان لإنهاء "حرب المخيمات".
12. اشتباكات دارت في بلدة مشغرة، بين مقاتلي الحزب السوري القومي الاجتماعي ومقاتلي "حزب الله"، على أثر الإعلان عن تصفية المنفذ العام للبقاع الغربي في الحزب القومي جورج ابو مراد، وناظر الإذاعة كميل بركة، اللذين كانا خُطفا قبل أيام.

"حرب المخيّمات" في بيروت "الغربية" تجددت، حيث دارت اشتباكات أوقعت قتيلين و22 جريحاً.

16. انتكاسة عنيفة شهدتها محاور المخيمات الفلسطينية في بيروت "الغربية"، وتبادل الطرفان تهمة الاستمرار في اطلاق النار ومحاولات التسلل.
21. محاور مخيم برج البراجنة شهدت اشتباكات عنيفة، وطال القصف المدفعي والصاروخي من مرابض في الجبل، أحياء الضاحية الجنوبية، مما أوقع 3 قتلى و18 جريحاً.
26. حركة "أمل" والحزب التقدمي الاشتراكي أعلنا إقفال مكاتبهما في كل أحياء بيروت "الغربية"، تنفيذاً للخطة الأمنية التي أقرّها اللقاء الإسلامي الموسع في دمشق.
27. مخيم برج البراجنة شهد تدهوراً أمنياً خطيراً أوقع 8 قتلى بينهم 3 عسكريين، و50 جريحاً بينهم 11 عسكرياً.
28. تنفيذ خطة أمنية في بيروت "الغربية" حيث قامت قوة نظامية مؤلفة من 700 جندي لبناني وما يزيد على 200 عنصر من قوى الأمن الداخلي بتسيير دوريات مشتركة مع المراقبين السوريين لقمع المخالفات.

أيلول 1986

8. اشتباكات وقعت في الشيّاح، بين مسلحين من "أمل" ومسلحين من "حزب الله"، وأسفرت عن مقتل 6 أشخاص وعددٍ من الجرحى.

تشرين الاول

1. حركة "أمل" تفرض الحصار على مخيّم الرشيدية القريب من صور، فتتجدد الاشتباكات بين مقاتليها ومسلّحين فلسطينيين. ويستمر القتال بصورة شبه يومية لعدة اشهر موقعاً مئات الضحايا، دون أن يسقط المخيّم.

تشرين الثاني

24. مسلّحون تابعون لمنظمة التحرير الفلسطينية يخرجون من مخيم عين الحلوة القريب من صيدا ويقتحمون بلدة مغدوشة، ذات الموقع الاستراتيجي، ويحتلون مواقع حركة "أمل" في البلدة.
25. حركة "أمل" تقوم بهجوم مضاد وتستعيد بلدة مغدوشة.

ايلول 1987

حصلت معارك في جنوب لبنان بين مقاتلين من "حزب الله"، وآخرين من "أمل".

نيسان 1988

بدأت حرب أهلية بين الشيعة في الجنوب تواجه فيها مقاتلون من "أمل" وآخرين من "حزب الله". جاء الشوط الأول من المعارك لصالح حركة "أمل" التي سيطرت على مواقع الحزب.

ايار

في مطلع ايار جاء الشوط الثاني من المعارك بين "أمل" و"حزب الله" لصالح الحزب، حيث قامت مجموعات أصولية بهجوم على كل مواقع "أمل" في ضواحي بيروت الجنوبية، يدعمها حراس الثورة الايرانيون. ونجح "حزب الله"، بعد اسبوعين من الصراع، بالسيطرة على 80% من ضواحي بيروت الشيعية. لكن "أمل" تمكنت من الصمود فقط في منطقة الشيّاح، وكادت تخسر كل مواقعها في العاصمة.
17. تقدمت وحدات من القوات السورية ودخلت إلى الضواحي الجنوبية الغربية الشيعية من بيروت دون أي قتال أو مقاومة. وطلبت القوات السورية من حركة "أمل" و"حزب الله" بالانسحاب إلى ثكنات معينة، فزالت المظاهر المسلّحة.

ايلول 1988

حصلت اشتباكات بين مقاتلين من "أمل" وآخرين من "حزب الله في البقاع والجنوب، وجنوبي بيروت.

كانون الأول

رغم محاولات التوسط السورية، وجهود الوساطة الايرانية، وقعت معارك طاحنة من جديد في ضواحي بيروت بين مسلّحين من "أمل" وآخرين من "حزب الله"، لكنها هذه المرّة كانت دون غالب أو مغلوب.

كانون الاول 1989

اندلع من جديد نزاع مسلّح بين حركة "أمل" و"حزب الله" في قرى اقليم التفاح.
قوات منظمة التحرير الفلسطينية المتواجدة في مخيمات صيدا وجوارها تحاول الفصل بين المتقاتلين وتوسيع نفوذها.

ايار 1990

"حزب الله" يشنّ هجوماً على "أمل" في وسط بيروت "الغربية". وتدخل الجيش السوري لإنهاء القتال ومنع أي فريق من التغلّب أو الانتصار على الفريق الآخر.

حرب بين الجيش والميليشيات المسيحية[35]

كانون الثاني 1990

27. وقوع حرب بين الجيش والميليشيات في المنطقة المسيحية على أثر قيام حكومة العماد ميشال عون باستعادة مبنى مدرسة في فرن الشباك كانت صادرته "القوات اللبنانية".
"القوات اللبنانية" تهاجم عدداً من ثكنات الجيش في المنطقة الشرقية.
31. استسلام موقع للجيش في عمشيت.

شباط

2. استسلام ثكنة صربا والقاعدة البحرية في جونيه.
انسحاب وحدة الجيش المرابطة في مرفأ بيروت إلى بيروت "الغربية".
6. الجيش يقوم بهجوم مضاد ضد "القوات اللبنانية" ويحتل عدة ثكنات لها في ضبية وإدارتها المالية.
"القوات اللبنانية" تحاصر قاعدة ادما الجوية التابعة للجيش وتدمر كل الطوافات.

[35]. تمّ وضع هذا الجدول استناداً إلى الصحف اللبنانية ومراجع أخرى.

10. ميليشيا "القوات" تقوم بهجوم في الجبل ضد مواقع الجيش في القليعات.
11. الجيش يردُّ بهجوم على ضواحي بيروت "الشرقية" ويُحرر عين الرمانة التي انسحبت منها "القوات اللبنانية" عبر بيروت "الغربية" إلى الأشرفية في وسط بيروت "الشرقية". وسمير جعجع، قائد "القوات اللبنانية"، يعترف بسلطة الرئيس الياس الهراوي وحكومة الرئيس سليم الحص طالباً منهما المساعدة. وكبادرة حسن نية تجاه الحكومة سلّم جعجع أربع طائرات عسكرية من طراز فوغا – ماجيستر وقعت في حوزته عند استيلائه على مطار حالات العسكري، إلى سلاح الجو التابع لجيش العماد اميل لحود في مطار حالات الموالي لحكومة الهراوي.

آذار

1. الجيش يقوم بهجوم ويحرز تقدماً إلى ضواحي سن الفيل والنبعة. لكن جنود العماد ميشال عون يتعرّضون لاحقاً لصعوبات لأن المنازل والشوارع كانت ملغّمة. أظهرت الميليشيات مقاومة كبيرة، كما بدأت الذخيرة تنفذ لدى الجيش.
31. انقضى شهر كامل على هذه الحرب دون الوصول إلى نتيجة حاسمة لصالح الجيش أو الميليشيات. ونشوء حدود داخلية في المنطقة "الشرقية" شبيهة بخطوط التماس التي تفصل شطري العاصمة "الغربي" و"الشرقي": "القوات اللبنانية" تسيطر على قضاءي جبيل وكسروان وعلى الأشرفية والكرنتينا، والجيش يسيطر على قضاءي المتن وبعبدا وضواحي بيروت الشرقية وجزء صغير من كسروان.

ايار 1990

21. جرى التوصل إلى وقف لإطلاق النار بفضل وساطة الفاتيكان. وخسائر "القوات اللبنانية" تتجاوز بثلاثة أو أربعة أضعاف خسائر الجيش. وعدد المسيحيين الذين سقطوا في هذه الحرب يتجاوز عدد الذين سقطوا خلال قصف المناطق المسيحية من قِبَلِ السوريين قبل عام (أي في حرب "التحرير" ضد السوريين 1989).

أيلول

28. قوات الجيش اللبناني بقيادة العماد اميل لحود تتخذ مواقع لها على كل المعابر المحيطة بالمنطقة التي يسيطر عليها العماد ميشال عون، وتُشدد الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً على تلك المنطقة. وأنصار عون يردّون بمظاهرات يومية على نقاط العبور.
30. مجموعات كبيرة من أنصار العماد عون يتظاهرون حاملين الشموع المضاءة على خط التماس بين الاشرفية والضواحي الشرقية حيث كانت ترابض "القوات اللبنانية" وإلى جانبها وحدات جيش العماد اميل لحود. إطلاق النيران والقذائف على المتظاهرين وسقوط 13 قتيلاً و90 جريحاً عند معبر جسر نهر الموت.

تشرين الاول

1. الوحدات الخاصة من القوات السورية تتخذ مراكز لها على نقاط العبور المؤدية إلى منطقة العماد عون.
11. الرئيس الياس الهراوي يوجه، على اثر قرار اتُخِذَ في مجلس الوزراء، نداءً خطياً إلى الرئيس السوري حافظ الأسد يطلب فيه تقديم مساعدة عسكرية للجيش اللبناني وفقاً لما جاء في الطائف. وفي اليوم نفسه حلّقت طائرات عسكرية سورية فوق بعبدا دون أن يعترضها سلاح الجو الاسرائيلي. "الخط الأحمر" الجوي لم يعد موجوداً.
13. في تمام الساعة السابعة صباحاً بدأ سلاح الطيران السوري غاراته على بعبدا، وتقدمت الدبابات والمصفحات التابعة للوحدات العسكرية السورية واللبنانية إنطلاقاً من الجبل ومن بيروت "الغربية". وبعد ساعتين ونصف من بدء الهجوم انتقل العماد عون إلى دار السفارة الفرنسية طالباً اللجوء السياسي من فرنسا. ودعا قواته إلى الإلتحاق بالعماد اميل لحود. والهجوم ينتهي بعد ثماني ساعات باجتياح المنطقة الشرقية.

وقعت بين 1975 و1988 ست وعشرون مواجهة عسكرية كبيرة دون احتساب الحروب الصغيرة. تقاتلت في ست منها قوى غير لبنانية ضد بعضها البعض. وحصلت تسع مواجهات بين أطراف النزاع اللبنانيين من جهة، ضد أطراف النزاع غير اللبنانيين وحلفاؤهم اللبنانيين من جهة ثانية. ووقعت ست جولات لا بين فريقي النزاع الرئيسيين، أي المسلمين والمسيحيين، بل داخل صفوف كل فريق.

8
صعوبة تحديد عدد الميليشيات

مع انفجار الحرب تجاوز عدد الميليشيات اللبنانية التسعة عشر تنظيماً بإمكانها جميعاً تعبئة حوالى 150 ألفاً من المنتسبين والأنصار[36]. إمتلكت الميليشيات نحو 300 ألف قطعة سلاح، إنخرط فيها عناصر مقاتلة من عمر 11 عاماً فما فوق[37]. بدأت الأحزاب بتنظيم الميليشيات، فكانت التنظيمات المسلّحة تابعة مباشرة لإدارة الأحزاب وقيادتها، تدريباً وتسليحاً وعمليات عسكرية. أما الميليشيات التي إنطلق عملها عام 1975 فهي بمعظمها إنبثقت عن الأحزاب والقوى السياسية التالية[38]: الكتائب، نمور الأحرار، جيش التحرير الزغرتاوي، حرّاس الأرز، الرابطة المارونية، التنظيم، حركة "أمل" (أفواج المقاومة اللبنانية)، الحزب السوري القومي المنشقّ، الحزب التقدمي الإشتراكي، منظمة العمل الشيوعي، التنظيم الناصري، إتحاد قوى الشعب العامل، قوات الأنصار للحزب الشيوعي اللبناني، ميليشيا الحزب السوري القومي الإجتماعي، "المرابطون" لحركة الناصريين المستقلّين، فرقة "النصر" للتنظيم الناصري (إتحاد قوى

[36]. تحقيق مودي بيطار ومي ضاهر حول "الميليشيات في لبنان"، **النهار**، 1975/8/22، ص 3 و12.
[37]. المرجع نفسه.
[38]. المرجع السابق.

الشعب العامل)، ميليشيا الإتحاد الإشتراكي العربي، قوات ناصر للتنظيم الناصري – الحركة التصحيحية، والتجمع الزحلي العام.

أُضيفت إلى اللائحة السابقة تباعاً "القوات اللبنانية"، وقوات البعث لمنظمة حزب البعث العربي الإشتراكي، و"قوات 22 تشرين"، و"حزب الله" الذي كانت إيران بالنسبة له المعين المالي الرئيسي ومورد السلاح. ولم يكن في الإمكان حصر العدد الإجمالي للميليشيات بسبب إرتفاعه من جهة، والتغييرات السريعة في هذه الميليشيات من جهة ثانية، إذ حُلّ بعضها، وأُلحق البعض الآخر بميليشيات اخرى. كما نشأت منظمات ميليشيوية جديدة خلال الحرب، أما التنظيم المسلّح المستقل عن الرعاية الخارجية فلم يكن يتمتع بمقومات الإستمرار. ونزوع الأحزاب اللبنانية إلى التسلّح سار مع إنكفاء سلطة الدولة اللبنانية وتصاعد الشعور بالخوف والخطر على المصير. تحولت بعض الأحزاب من أحزاب وثيقة الصلة بالحياة البرلمانية إلى أحزاب متعسكرة. واندفع شبّان حزبيون تحت تأثير الخوف إلى القتال على نحو عفوي[39].

ميليشيا "جيش لبنان الجنوبي"، الذي ترعاه إسرائيل، بدأ كحركة مسيحية صافية، لكنه سرعان ما انضم إليه العديد من العناصر الإسلامية الشيعية الذين أصبح عددهم مرتفعاً في وقت لاحق[40]. وقد أغرتهم الرواتب الشهرية وحاجتهم الملحة للمال أو إنخرطوا تحت تأثير وسائل الإكراه القسري.

9
قدرة الميليشيات وضعف الجيوش النظامية

لم تنجح الجيوش النظامية اللبنانية، والاجنبية التي دخلت لبنان، في ضرب البنية العسكرية للميليشيات أو الحد من قدرتها على الإستمرار في الأعمال الحربية. وهذا الأمر لا يعود إلى قلة كفاءة تلك الجيوش بمقدار ما يعود إلى مبدأ تقرّ به المؤسسات العسكرية في جميع دول العالم وهو أن المواجهة بينها وبين مقاتلين يعتمدون حرب المقاومة أو العصابات (La guérilla) لا يمكن أن تُحسم على النحو الذي يُخطط له قادة تلك الجيوش[41].

أظهرت الميليشيات قدرة عالية على الصمود داخل المناطق السكنية ذات الكثافة العالية وعلى تحمّل الحصارات بسبب وفرة الأسلحة والذخائر والمؤن التي إمتلكتها، إضافة إلى معرفتها الجيدة بالواقع

---

[39]. Beate Hamizrachi, *The Emergence of the South Lebanon Security Belt: Major Saad Haddad and the Ties with Israel (1975-1978)*, New York, Preager, 1988.

[40]. *Ibid*.

[41]. Gérard Chaliand, *Stratégies de la guérilla*, Paris, Payot, 1994.

الجغرافي كالطرقات والمخابئ وخبرتها القوية في حرب الشوارع[42]. ساعدت عوامل عديدة على رفع مهارة الميليشيات مما سمح لها بمواجهة الجيوش النظامية وصد هجماتها. فطبيعة أرض لبنان الجغرافية لا تلائم الغزو المفاجئ والسريع، باستثناء سهل البقاع. والآليات العسكرية الثقيلة كالدبابات والمصفحات "لا تستطيع تسلّق الجبال مثل الماعز"[43]. تتعرّض الوحدات العسكرية المهاجمة لصعوبات ناجمة عن التضاريس مما يسمح للمدافعين عن المواقع الثابتة، المجهّزين بأسلحة دفاعية مناسبة والعارفين طبيعة الأرض، بتعريض الفرق العسكرية التي تفوقهم عدداً وعتاداً لأخطار كبيرة في الجبال. خاصةً وأن هذه المناطق مأهولة بالسكان مما يوفر للميليشيات مختلف أنواع الإمدادات البشرية والمادية، ويُجنّبها حالة حصار دائم. رفع هذا الواقع من أهمية الصورة الشائعة حول "النوعية في مقابل العدد".

لم تقتصر صعوبة تحرّك الجيوش النظامية على المناطق الجبلية بل أيضاً على المدن الكبرى التي يُعتبر إحتلالها أمراً شبه مستعصٍ. إتخذت الميليشيات من المدن والأحياء السكنية معاقل لها. فالمدن اللبنانية مبنية بشكل عشوائي بعيد عن التخطيط والتنظيم المدني: الأحياء متشابكة، والشوارع العريضة نادرة. ساعدت الأبنية التي تشبه إلى حد كبير كتلةً من الإسمنت المسلّح، فضلاً عن الفوضى الإعمارية في توفير أوضاع وتحصينات مشابهة لأوضاع المناطق الجبلية، حيث يستطيع عدد محدود من عناصر الميليشيات المجهزين بالأسلحة المناسبة صد عدد كبير من المهاجمين وتعطيل فعالية الجيوش الأفضل تنظيماً[44]. وفي بعض جولات القتال برهنت الميليشيات عن اداء جيّد في المقاومة خاصةً عندما كان المهاجمون يجهلون واقع الأرض مما كان يمنح المدافعين فرصةً إنزال الضربات القاضية بالغزاة.

تشابه الأوضاع الإستراتيجية في قتال الجبل وفي حرب المدن ساعد المدافعين إلى حد كبير حتى وإن كان عددهم ضئيلاً وأسلحتهم غير كافية شرط توافر إرادة المقاومة. سعت محاولات التعبئة والشحن النفسي إلى إقناع عناصر الميليشيات بضرورة القتال والصمود في سبيل الحفاظ على مناطق نفوذها وأحيائها السكنية من أجل الحفاظ على وجود الطائفة أو التجمع الذي تنتمي إليه. لذا واجهت الجيوش النظامية القادمة إلى مناطق القتال في لبنان صعوبات جمة في إخضاع الميليشيات المناوئة التي ظلّت تشعر بالحرية ما دامت مناطق نفوذها لم تقع بعد تحت الإحتلال.

---

42. Michael Jansen, *The Battle of Beirut: Why Israel invaded Lebanon*, London, Zed Press, 1982.

43 تيودور هانف، **لبنان: تعايش في زمن الحرب: من انهيار دولة إلى انبعاث أمة**، نقله عن الالمانية موريس صليبا، مركز الدراسات العربي–الاوروبي، باريس، دار لحد خاطر للطباعة والنشر، بيروت، 1994، 832 ص، ص 412.

44. Gérard Chaliand, *Stratégies de la guérilla*, Paris, Payot, 1994.

أظهرت الميليشيات براعة في الدفاع عن مناطقها، وفي مقاومة الجيوش النظامية في العديد من الحالات. لذلك أدركت القوات الأجنبية الثمن الباهظ الذي لا بد من دفعه في سبيل تحقيق إنتصارات عسكرية في لبنان. وباءت بالفشل محاولات الجيش السوري إحتلال المدن وسحق الميليشيات في صيدا (1976)[45] ، وفي الأشرفية (1978)[46] ، وفي زحلة (1981) بعد حصار فرض على الأخيرتين لمدة ثلاثة أشهر[47]، وكذلك الطوق العسكري الذي ضرب حول المناطق الشرقية إبان "حرب التحرير" (1989). وعَرف الجيش الإسرائيلي صعوبات كبيرة في تحطيم المقاومة في الجنوب[48]، وتردد كثيراً عام 1982 في احتلال غرب بيروت، واضطرّ إلى استخدام ميليشيات محلية حليفة من أجل الدخول إلى المخيمات. وعانت صورة "تساهال" ومعنوياته تقهقراً كبيراً في إعقاب حرب 12 تموز 2007 جرّاء عدم قدرته على سحق رجال المقاومة التابعين لـ"حزب الله".

ما من شك بأن أطراف النزاع الخارجيين كانوا يمتلكون القدرات العسكرية والأسلحة المتفوقة التي تؤهلهم لإحراز نصر ساحق على خصومهم من اللبنانيين، لكنهم امتنعوا عن المجازفة خشية وقوعهم في مواجهة شاملة مع الفريق الخارجي الذي يحمي الخصم اللبناني في الداخل.

---

[45]. دار المسيرة، **حرب لبنان: صور، وثائق وأحداث**، بيروت، دار المسيرة، 1980.

انطوان الخويري، **حوادث لبنان**، 11 جزء، الجزء الثاني، بيروت، دار الابجدية للصحافة والطباعة والنشر، 1975 – 1987.

موريس عاقوري، **احداث لبنان**، جزءان، بيروت، 1980؟

[46]. القوات اللبنانية، **المقاومة اللبنانية والاحتلال السوري: حرب المئة يوم**، بيروت، منشورات القوات اللبنانية، 1979، 370 ص.

[47] . انطوان خويري، **حوادث زحلة 1975–1981**، سلسلة حوادث لبنان، 11 جزء، الجزء الحادي عشر، دار الابجدية للصحافة والطباعة والنشر، 1982، 467 ص.

[48]. احمد حسين عبدالله، **يوميات المقاومة الوطنية اللبنانية من حزيران 1982 حتى كانون الأول 1983**، بيروت، دار الكتاب الحديث، 1985، 120ص.

محمود اللبدي، **بيروت 1982: الحصار والصمود**، دمشق، دار الغليل، 1985، 384 ص.

معن بشور، **بيروت من الحصار إلى الانتفاضة**، بيروت، مؤسسة دار الكتاب الحديث، 1984، 104 ص.

مصطفى طلاس، **الغزو الاسرائيلي للبنان**، دمشق، 1985.

كاظم حطيط، **المقاومة الوطنية: منطلقات وابعاد**، دار الكتاب، 1986، 112ص.

فيصل جلول، **المقاومة اللبنانية والاحتلال الاسرائيلي في جنوب لبنان**، عمان، دار الكرمل، 1986.

وفي معزل عن مخاطر وقوع مواجهات دولية مباشرة، هل كان في استطاعة الجيوش الأجنبية وضع امكانيات وقدرات أكبر لبلوغ أهدافها في سحق معارضيها من اللبنانيين؟

الإمكانات موجودة دون ريب، إلا أنه تعيّن على الجيوش النظامية دفع الثمن المطلوب والتضحية بأرواح جنودها وخاصةً توافر الاستعداد لديها للقيام بالمغامرة. فحرب الشوارع هي بمثابة كمين شرس ومكلف جداً على الصعيد البشري والإنساني[49]. شكّلت حرب الأزقة مع عوامل اخرى مهمة، أبرزها قوة التزام عناصر الميليشيات، عوائق صعبة أمام غزو الجيوش الأجنبية للمناطق السكنية، مما رفع الأخطار المحيقة بهكذا عمليات على أرواح عناصر الفرق العسكرية النظامية. لذا بدا وكأن الجيوش تخلّت في بعض مراحل الحرب عن محاولات احتلال مناطق إضافية، وقامت عوض ذلك بتوجيه قصف عشوائي وغالباً من مواقع بعيدة. فاقتصرت العمليات الحربية على إطلاق النار عبر خطوط التماس ما جعل الحرب تراوح لفترات طويلة دون حصول أي تغيير ميداني. شكّل هذا الواقع أحد مرتكزات نظام الحرب الطويلة الأمد في لبنان.

أدركت الميليشيات والتنظيمات المسلّحة أن وثوق العلاقة بين مسلّحيها والسكّان يعزز مقومات الصمود والمقاومة. وأكثر ما ساهم في تقوية التزام المواطنين الميليشيوي، وتأييدهم العملي للمقاومة، هو استهداف الأحياء السكنية بالقصف المدفعي الذي أدى إلى استشراس السكّان في صد الهجمات. حال هذا التضامن القوي بين الميليشات والمواطنين، في كثير من المرّات، دون تمكّن الجيوش من فرض الاستسلام على المنظمات الميليشيوية. وحصل الدعم الشعبي أحياناً بسبب الخوف من أن يؤدي الاستسلام إلى نهاية وجود التجمّع أو الطائفة التي تدّعي التنظيمات المسلّحة الدفاع عنها[50]. وحصل الدعم مراراً تحت وطأة الضغط المعيشي الحياتي، فالعائلات القاطنة في مناطق الشريط الحدودي مثلاً، لم يكن أفرادها ليجدوا عملاً لهم في إسرائيل ما لم يُقدم أحدهم على الانخراط في "جيش لبنان الجنوبي" وهو الميليشيا التابعة للدولة العبرية[51]. وكشف القصف المدفعي والحصارات عن ضعف فعالية الجيوش النظامية، ففي أحسن الأحوال لم تسمح هذه التقنيات الحربية سوى في تحقيق نجاح محدود جداً، أو باهظ الكلفة مادياً

---

[49]. Gérard Chaliand, *Stratégies de la guérilla*, Paris, Payot, 1994.

[50]. جوزف أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب: سيرة ذاتية**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1990، 467 ص، 44.

[51]. D'après un rapport intitulé "Liban: Reconstruction et sécurité", publié par la Direction générale de la documentation de l'information et des recherches (DGDIR), Commission de l'immigration et du statut de réfugié, Ottawa, Canada, novembre 1995, 54 p.

وبشرياً مما انعكس سلباً على معنويات الجنود التابعين للجيوش النظامية. كتب المراسل السياسي للإذاعة الاسرائيلية شيمون شيفر في خاتمة كتابه جملة ملاحظات حول أفول أهداف الاجتياح الاسرائيلي للبنان 1982، أبرز ما ورد فيها الآتي:

"وقف مناحيم بيغن عاجزاً. اسرائيل بدأت تنسحب من لبنان بالتنازل عن أهدافها الشاملة، الاحساس بالندم راح يتزايد: من أجل تحقيق النتائج المقصلة تمّ تنفيذ هذه الحملة الطويلة بكل عذاباتها على لبنان. الجيش الاسرائيلي ينكفئ إلى الوراء والجهات المعادية لاسرائيل تعود فتنظم نفسها من جديد. وخلاصة الأمر، أن صورة الوضع في لبنان يمكن أن تعود مرّة أخرى إلى ما كانت عليه قبل نشوب الحرب. ماذا سيحدث عندئذٍ؟ هل سيكتب المؤرخون عن العملية الباهرة التي نفذتها الحكومة بقيادة مناحيم بيغن الذي نجح في إعادة العجلات إلى الوراء؟"[52].

عجزت مختلف الجيوش النظامية عن مقاومة الاضطرابات والهجومات في لبنان رغم تفوقها من حيث العدد والسلاح والتنظيم. ولم تكن في حال يسمح لها بفرض نفوذها على الميليشيات المعادية. لذلك حلّت هدنة عسكرية غير مستقرة بين الجيوش والميليشيات.

استطاعت الميليشيات الدفاع عن مناطق نفوذها وليس احتلال مناطق اخرى. ففي بعض مناطق خطوط التماس اتسمت المواقع القتالية بثبات متين، ولم يتم التوصل خلال أوقات طويلة من اشتعال النار إلى أي تقدم عسكري. ولم يسمح وضع خطوط التماس بأن تكون هذه الحدود أكثر من أمكنة لإطلاق النار أو لتأجيج حرب مواقع بلا جدوى. وتعتبر الحرب في منطقة كاليري سمعان عام 1976 حالة نموذجية في المحاولات الفلسطينية المتكررة على مدى أشهر لشق ممر إلى مخيّم تل الزعتر وخرق خطوط الدفاع من دون طائل لربط مخيمات الفلسطينيين ببعضها. ولكن المسلّحين الفلسطينيين "لم ينجحوا اطلاقاً بفتح أية ثغرة"[53].

10
البناء الميليشيوي: أرضية مادية ومالية

نظمت الميليشيات "مناطقها" وعملت على إحداث تغييرات ديموغرافية واسعة، ففرزت المناطق حسب الانتماءات الدينية والمذهبية مهجّرةً السكان تحت الضغط وبالقوة ما أدى إلى صفاء طائفي في كل

---

[52]. شيمون شيفر، **كرة الثلج (اسرار التدخل الاسرائيلي في لبنان)**، القدس، 1984، 327ص، ص 323-324.

[53]. تيودور هانف، **لبنان تعايش في زمن الحرب: من انهيار دولة إلى انبعاث أمة**، نقله عن الالمانية موريس صليبا، مركز الدراسات العربي- الاوروبي، باريس، دار لحد خاطر للطباعة والنشر، بيروت، 1994، 832 ص، ص 280.

منطقة[54]. ومن لم يكن من طائفة القوى المسيطرة أو رأيها قُتل أو غادر مكان سكنه ومنطقته، وفي أفضل الأحوال اضطّر إلى كتم ميوله على سبيل المسايرة. فأطلق البعض تسمية "الغيتو" على المناطق المتجانسة. وباشرت الميليشيات بناء أرضية مادية ومالية عن طريق السرقة ومصادرة الملكية الخاصة والجبايات المنظمة، وأهم ما قامت به:

أولاً– أعمال السرقة: نهب مرفأ بيروت سنة 1976 والأسواق التجارية وسط العاصمة. تمّ السطو على المحلات بالتعاون بين الميليشيات. تضمنت اتفاقات وقف النار بين المتحاربين وفاقاً غير معلن على سلب بضائع المحلات التجارية الواقعة ضمن مناطق سيطرة الميليشيات[55]. جرت عمليات نهب منظمة للأسواق التجارية سمحت للميليشيات بتمويل نفسها من غنائم السطو، فجمعت المال بهدف شراء الأسلحة. وفي شهر أيلول 1975 تعرضت المؤسسات التجارية والمحلات للسرقة في طرابلس، وهي ثاني أكبر مدينة بعد العاصمة اقتصادياً وديموغرافياً. وابتداءً من شهر تشرين الأول قامت القوى الفاعلة بـ"تنظيف" الأسواق التجارية وسوق الصاغة في بيروت من محتوياتها وعمدت إلى احراقها لطمس السرقة[56]. وتولّت عناصر مسلّحة من الميليشيات تأمين الحماية لعمليات النهب، فكانت تنظّم للسرقة مجموعات خاصة[57]. بوشر في الوقت نفسه من تلك السنة بسرقة السيارات وأثاث المنازل. وفي بيروت "الغربية" دُبرت بنجاح محاولات سرقة عدد من كبريات التعاونيات الرسمية والخاصة والسوبرماركت خلال كانون الثاني 1976. وفي الحدث تمّ الاستلاء على مستودعات الريجي وجرى "تكنيسها" من الورق والسجائر، وأُفرغت المكاتب من محتوياتها[58]. وأقتحم المسلحون عدداً من الإدارات الرسمية واستولوا على الموجودات وعلى وسائل النقل التابعة لها، وأبرز هذه الدوائر مكاتب السراي الحكومي[59].

---

[54]. علي الفاعور، **جغرافية التهجير (دراسات ميدانية: وقائع وحلول)**، حارة حريك، المؤسسة الجغرافية، 1993، 351 ص.

Judith Harik, *The Public and Social Services of the Lebanese Militias*, Oxford, Center for Lebanese Studies, 1994.

[55]. جوناثان رندل، **حرب الألف سنة: حتى آخر مسيحي، أمراء الحرب المسيحيون والمغامرة الاسرائيلية**، ترجمة بشار رضا، بيروت؟، 1984، 231ص، ص 87–91.

[56]. **المحرر**، 1975/9/24، ص 1.

[57]. المرجع نفسه.

[58]. **المحرر**، 1976/1/26، ص 6؛ و**النهار**، 1976/1/26، ص 3.

[59]. **النهار**، 1976/3/22، ص 3.

امتدت السرقة في آواخر آذار إلى مستودعات مرفأ بيروت. وفي كل المرّات كانت تُشعل الحرائق عمداً لتغطية السرقات. وانتشرت أخبار النهب المنظّم إلى درجة غدت معها من أحاديث الناس اليومية خلال "حرب السنتين" باعتبارها آفةً قتالية وأخلاقية مرتبطة بالتنظيمات المسلّحة. قُدّرت قيمة المسروقات من مرفأ بيروت بملياري دولار. واستولت المنظمات المسلّحة على حوالى سبع مليارات دولار خلال 15 سنة[60]. ويشمل هذا المبلغ: نهب وسط بيروت والاسواق التجارية، سرقة صناديق الأمانات في المصارف الواقعة في مناطق القتال، مصادرة الملكية الخاصة ومداخيل إيجارات الشقق التي استولت عليها الميليشيات بالقوة و"التعويضات" التي دفعها أصحابها بغية استعادتها، سرقة السيارات والمجوهرات، النهب المتكرر للمتاجر والمخازن، الامتناع عن دفع تعريفات أجهزة الخدمات العامة كالماء والكهرباء والهاتف وغيرها[61].

خلال "حرب السنتين" تعرّض ثلاث عشر مصرفاً في بيروت لعمليات نهب ضخمة استولى المسلّحون على محتوياتها وخصوصاً الخزائن الحديدية المستأجرة من قبل الزبائن وصناديق الأمانات[62]. وتمّ مصادرة أموال نقدية وثمينة بينها سبائك ذهبية ومجوهرات وسندات مالية. أما المصارف التي تعرضت للسرقة فهي: البنك البريطاني للشرق الأوسط تعرّض مركزه الرئيسي لأكبر عملية نهب ضخمة في كانون الأول 1975 وبلغت قيمة المسروقات نحو 150 مليون ليرة لبنانية. وسُرق أيضاً بنكو دي روما في 5 نيسان 1976، واستهدف النهب البنك الأهلي الاردني، البنك السعودي، البنك الهولندي، بنك نوفا سكوتيا، بنك أوف كندا، بنك مصر لبنان، الشركة الجديدة لبنك سوريا ولبنان، بنك فرعون وشيحا، بنك عبر الشرق، وبنك ناسيونال دو باري[63]، وفرع بنك الاعتماد اللبناني في المدينة الصناعية في سد البوشرية[64].

ثانياً– الضرائب غير المشروعة: تشمل استيفاء الرسوم المفروضة على البضائع المصدّرة والمستوردة وعلى حركة المسافرين من الموانئ الواقعة تحت سيطرة الميليشيات على طول الشاطئ اللبناني من الشمال إلى الجنوب. فضلاً عن الرسوم المفروضة على انتقال الملكية لأن الميليشيات استطاعت أن

---

60. انطوان مسرّه، **المجتمع المدني والتحوّل الديمقراطي في لبنان**،... مذكور سابقاً، ص 74.

61. Georges Corm, "Liban: Hégémonie milicienne et problème du rétablissement de l'Etat", in *Monde arabe maghreb machrek*, no. 131 (jan.- mar.1991), pp.13-25, p. 14.

62. **النهار**، 1976/4/3، ص 3 و4.

63. **النهار**، 1976/4/6، ص 1 و4 و1976/5/27، ص 6.

64. **النهار**، 1975/8/31، ص 3.

تنشئ مكتباً لمراقبة حركة الدوائر العقارية يتولى مهمة تحصيل الجبايات على معاملات بيع الأراضي والأملاك العقارية وحصر الإرث وانتقاله، إضافةً إلى المكاتب المالية لمراقبة حركة دوائر تسجيل السيارات (الميكانيك). فُرضت ضرائب على المطاعم والملاهي وأندية القمار وأوكار الدعارة، وضرائب جمركية على مرور السلع والأشخاص على المعابر بين المناطق، وضرائب على المحروقات والقمح، واخرى على المتاجر والمعامل والمؤسسات التجارية وعلى أصحاب المهن الحرّة وعلى المساكن. وكانت الجبايات تتم غالباً بموجب إيصالات مالية خاصة (يراجع صور عن بعض النماذج المتوافرة على الصفحات التالية).

جاء تمويل الميليشيات من موارد تمّ التوصل إليها على فترات. وأنشأ كل تنظيم ميليشيوي جهازاً مالياً منظماً يشبه إلى حدّ كبير وزارة المال من حيث اعتماده على أصول المحاسبة والتسلسل الهرمي الإداري[65]. ووضعت هذه الأجهزة "قوانين" الجباية التي تنظمها الميليشيات من المواطنين والمؤسسات التجارية والصناعية والمرافق العامة. كانت زيادة مداخيل الميليشيات تعني حُكماً نقصاً في موارد الدولة[66]. ركز المواطنون على الشكوى من عبء الجبايات المالية المفروضة كأحد أشكال التعبير عن مواقف الشجب والادانة ضد تسلّط الميليشيات. ومع هذه الجبايات المالية دخلت الحرب في دوامة وتحوّلت إلى ظاهرة تعيد انتاج نفسها وتسعى إلى استمراريتها. وفي ما يلي بعض نماذج إيصالات الجبايات المالية والرسوم على مرور السيارات السياحية والشاحنات:

---

65. Jihad Alam, "Crise dans la Crise, Guerre dans la Guerre", in *Les Cahiers de l'Orient,* 14(1989)2, pp. 35-48.

66. Salim Nasr, "Anatomie d'un système de guerre interne: Le cas du Liban", Paris, *Cultures et Conflits*, no. 1, hiver 1990-1991, p.93.

نماذج إيصالات الجبايات المالية

جدول 2 – المداخيل الشهرية لإحدى الميليشيات الكبرى من الضرائب المفروضة[67]

القيمة بالدولار الأميركي	الضرائب أو الرسوم المستوفاة
80.000	جبايات عقارية
280.000	مداخيل الموانئ الواقعة تحت سيطرتها
100.000	ضرائب على المحروقات
240.000	ضرائب على المطاعم والملاهي ونوادي القمار
20.000	ضرائب محصّلة على المعابر الجمركية
1.440.000	**المجموع (مليون وأربعماية وأربعون ألف دولار أميركي شهرياً)**

جدول 3 – قيمة بعض الضرائب أو الرسوم المفروضة

القيمة بالدولار الأميركي	نوع الضرائب أو الرسوم المستوفاة
30	ضريبة مفروضة شهرياً عن كل معمل أو مؤسسة
8	ضريبة شهرية على كل متجر
50	ضريبة عن كل سيارة مستوردة إلى الميناء وتكاليف إنزالها إلى الرصيف
3	ضريبة عن كل ليلة تودع فيها السيارة على رصيف المرفأ
0.5	رسوم عن كل صفيحة بنزين أو مازوت
0.03	رسوم على رخص البناء بمعدل ثلاثة سنتات على المتر المربع الواحد
2	رسوم على الدونم الواحد من الأراضي الزراعية المبستنة
1	ضريبة عن كل جواز سفر
1	ضريبة شهرية على مرور كل سيارة سياحية خاصة أو عمومية على الحواجز الجمركية بين المناطق
0.5	ضريبة شهرية على كل مسكن
2	ضريبة شهرية على مرور الشاحنات الصغرى (بيك – اب)
40 – 125	ضريبة على كل مسافر بباخر النقل البحري من لبنان إلى الخارج بين 40 و125 $
4.5	ضريبة على كل صندوق ويسكي مستورد إلى أحد المرافئ
3	ضريبة على صندوق سجائر مستورد إلى أحد المرافئ
6	ضريبة على كل طن من الترابة (الاسمنت)

[67] . ان الأرقام الواردة في هذا الجدول وفي الجدولين اللاحقين هي حصيلة سلسلة تحقيقات طويلة أجريتها مع المعنيين والمكلّفين دفع هذه "الضرائب" كل في مجال عمله، إضافة إلى مراجع اخرى.

جدول 4 – قيمة بعض الضرائب والرسوم النسبية المفروضة

نسبة الضريبة	نوع الضريبة أو الرسم
%40	ضريبة على تسوية مخالفات البناء تصل إلى 40% من قيمة التسوية
%2	رسوم مفروضة على مبيعات العقارات والأراضي
%1	رسوم على انتقال الإرث وعلى الأبنية الجديدة
%4	ضريبة على مداخيل المطاعم

ثالثاً– المضاربة على الليرة اللبنانية: ارتبط عهد الميليشيات في لبنان بالمضاربات على العملة الوطنية. نشطت عمليات تزوير العملة الوطنية والأجنبية وترويجها. وافتتحت الميليشيات مصارف مرتبطة بها[68]، سعت من خلالها إلى اجتذاب التوظيفات المالية للمدّخرين اللبنانيين بفوائد مرتفعة لتشجيع أكبر عدد ممكن على إيداع الأموال. وأدى التراجع المذهل لسعر صرف الليرة اللبنانية، والإفلاس المشبوه لبعض المصارف المرتبطة بقوى حزبية[69]، إلى إفقار عدد كبير من المواطنين، وإلى تراكم ثروات طائلة بين أيدي الميليشيات.

يسمّي جورج قرم عدداً من المصارف التي "أعلنت إفلاسها وكان يديرها مسؤولون أو مقرّبون من أحزاب"، مشيراً إلى تكاثر حجم هذه الظاهرة بين 1982 و1988[70]. ويضيف بأن "ضخامة المبالغ موضوع التفليسة تحمل على الاعتقاد بأن المسألة تتعلق بعملية اختلاس أموال لمصلحة أحزاب"، ويرجح أن تكون كلاً من الميليشيات الكبرى قد "توصلت إلى جزء من الأرباح المحققة على حساب الكتلة البريئة للمودعين اللبنانيين، سواءً أكانت الأرباح المكتسبة من خلال الإفلاسات الشهيرة للمصارف، أم بواسطة الانهيار الكبير لسعر صرف الليرة اللبنانية ابتداءً من 1985".

رابعاً– الإتجار بالممنوعات: تحولت الدويلات بعد تقلّص سلطات الدولة إلى مناطق ومراكز للتهريب والتزوير وصلة للوصل بين شبكات الاتجار بالممنوعات في العالم. ازدهرت زراعة الحشيشة

---

68. Georges Corm, "Liban: Hégémonie milicienne et problème du rétablissement de l'Etat", … *op. cit.*, p. 15.

69. انطوان مسرّة، **المجتمع المدني والتحوّل الديمقراطي في لبنان، ...** مذكور سابقاً، ص 74.

70. Georges Corm, "Liban: Hégémonie milicienne et problème du rétablissement de l'Etat", … *op. cit.*, p. 15.

Cf. aussi Elizabeth Picard, "Liban: La matrice historique », *ap*. François Jean et Jean-Christophe Rufin (dir.), *Economie des guerres civiles*, Paris, Hachette, Pluriel-inédit, 1996, 598 p., pp. 62-103, p. 84.

والمخدرات بفعل غياب سلطة القانون، ونشوء الميليشيات التي رعت شبكات التهريب. العديد من التنظيمات المسلّحة استخدم الكسب المادي الناجم عن صفقات التهريب لتمويل النشاطات الحربية. ومع انقسام البلاد إلى مناطق شبه متجانسة دينياً ومذهبياً، أصبح كل مشروع للاتّجار بالمخدّرات يفترض توافقاً بين قوى الأمر الواقع المسيطرة وتركيب شبكة تهريب مختلطة اسلامية – مسيحية[71]. عرف انتاج الحشيشة والأفيون والكوكايين ازدهاراً بصورة رئيسية في سهل البقاع اللبناني، وارتفعت في هذه المنطقة نسبة تحويل المخدرات المستوردة بصورة ملحوظة وكذلك عدد مختبرات انتاج المخدّرات. فالمخدّر، بصورة عامة، يزرعه شيعة في البقاع، ويشتريه سُنّة أو مسيحيون لنقله نحو المطار والمرافئ، ويتولى مسيحيون تهريبه إلى الشبكات في الخارج. جاءت أموال التهريب لتمحو الخصومات الإيديولوجية الأكثر حدّة. فالتهريب لا يعرف خصومات سياسية ولا فروقات دينية أو مذهبية لأنه اتفاق على التواطؤ بين الجميع.

أما الميليشيات والقوى المسيطرة التي لم ترعى عمليات تهريب بصورة مباشرة فكانت تتقاضى الضرائب على انتقال المخدرات بالشاحنات على الحواجز الجمركية. وقُدّرت حصيلة الاتجار بالمخدّرات في لبنان بحوالى مليار دولار سنوياً[72]. وفضلاً عن المداخيل الناجمة عن المواد الممنوعة تلقّت القوى الميليشيوية أموالاً لقاء استيراد المواد السامة من الدول الصناعية[73]، التي تمّ استقدامها من ايطاليا وكانت تنقل لتوضع في أماكن وسط الطبيعة ما بين الشاطئ والجبل بدءاً من عام 1987[74]. وتمكنت هذه القوى من الاستيلاء على المساعدات الغذائية الخارجية المرسلة إلى الشعب اللبناني وقامت بممارسة أعمال القرصنة البحرية.

خامساً– بناء ترسانة أسلحة: استطاعت الميليشيات تكوين ترسانة ضخمة من الأسلحة منها ما هو مسروق من الجيش اللبناني عام 1975 واوائل 1976، ومنها ما هو متدفق من الخارج. الدافع

---

[71] . بهجت جابر، "الكشف عن شبكتي تهريب مخدرات نجحتا في عشرات العمليات خلال الأحداث"، **النهار**، 1995/12/1، ص 7.

[72] . D'après *Foreign Report* (Londres) 6 oct. 1994, cité dans un rapport intitulé "Liban: Reconstruction et sécurité", publié par la Direction générale de la documentation de l'information et des recherches (DGDIR), Commission de l'immigration et du statut de réfugié, Ottawa, Canada, novembre 1995, 54 p., p.15.

يُراجع ايضًا انطوان مسرّه، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في لبنان**، ... مذكور سابقًا، ص 74.

[73]. Georges Corm, "Liban: Hégémonie milicienne et problème du rétablissement de l'Etat", … *op. cit.*, p. 15.

[74]. Elizabeth Picard, "Liban: La matrice historique", *ap.* François Jean et Jean-Christophe Rufin (dir.), *Economie des guerres civiles*, Paris, Hachette, Pluriel-inédit, 1996, 598p., pp. 62-103, p. 82.

الأساسي لاضطرار الفئات اللبنانية إلى التسلّح هو وجود السلاح بكثرة لدى جهات ليس للدولة اللبنانية عليها أي سلطة، وشعور اللبنانيين بأنهم بلا حماية من الدولة.

جرى استقدام السلاح بطرق مختلفة: بحراً حيث أنزلت السفن والزوارق كميات من الأسلحة والذخائر في المرافئ الخاصة، وبرّاً عن طريق الحدود البرّية الرسمية والطرق الحدودية الوعرة، وأخيراً جواً حيث أُنزل السلاح في بعض المطارات العامة والخاصة. دخول بواخر السلاح مثلاً، تمَّ على أساس 6 و6 مكرر، وطغى توازن السلبيات خلال الحرب. فدخل أفرقاء الصراع في سباق من أجل التسلّح، وتحقق التوازن في القتل والخطف والتخريب واقتناء الأسلحة. تحولت البلاد نتيجة الحرية المطلقة في الاتّجار بالسلاح إلى ترسانة ضخمة لأدوات الفتك المتدفقة عليها. وحصلت الميليشيات على مساعدات خارجية بالأسلحة والمال[75]. وكلما توافرت أثناء الحرب لدى المقاتلين أسلحة ذات مدى بعيد كانت تتسع دائرة القتال إلى مناطق جديدة.

إذا استثنيت المساعدات الخارجية فإن القيمة الاجمالية لمداخيل التنظيمات المسلّحة الكبرى من عمليات النهب ومصادرة الموارد العامة بلغت مليار دولار سنوياً، أي 15 مليار دولار خلال 15 سنة[76]. استعملت هذه المبالغ لدفع رواتب عناصر التنظيمات المسلّحة ولجمع ثروات ضخمة لرؤساء الميليشيات مودعة بأكثرها في الخارج.

ساهمت الميليشيات في جزء من أموالها المكدسة في تنشيط الاقتصاد الذي عرف في الحرب تغييراً جذرياً في مساره. فقامت بتوظيف الأموال في شركات صناعية وتجارية وعقارية ومصرفية وذلك لتمكينها من التغلغل في الدورة الاقتصادية بل والتأثير عليها. وسعت عبر المؤسسات التي امتلكتها إلى تقديم خدمات لعناصرها ومناصريها بناءً على توصيات صادرة عن قياديين بارزين ووفقاً لشروط أهمها تعزيز الالتزام أو التبعية.

---

[75]. انطوان مسرّة، **المجتمع المدني والتحوّل الديمقراطي في لبنان، ...** مذكور سابقاً، ص 74.

[76]. المرجع نفسه.

11
ادارات مدنية وتقسيم تحت شعار "منع التقسيم"

داخل مناطق نفوذ الميليشيات كانت هذه تمارس فيها جميع نشاطاتها التي منها قيامها بالاستعراضات العسكرية. وحصرت نشاطاتها في رقعة جغرافية ضيّقة، فعملت على تلبية حاجاتها الملّحة. واستغلّت الكتابات على الجدران وحرب الشعارات للتحريض. لكن كل ميليشيا على حدة بقيت أضعف بكثير من الدولة التي كان يصفها البعض بالضعيفة أو بغير الموجودة.

تنامي سلطات الأمر الواقع ترافق مع التردّي التدريجي لأوضاع أجهزة الدولة ومؤسسات الخدمات العامة. فحلّت مكانها، أو إلى جانبها (لأن عدداً من الإدارات الرسمية استمر في العمل)، أشكال من الادارات المدنية التابعة للتنظيمات المسلّحة هدفها إحلال سلطات بديلة في ظل سيطرة قوى مسلّحة غير نظامية. تحوّلت المناطق إلى دويلات تمارس في جميعها أنواع من "الإشراف" أو "الحكم". وغالباً ما كانت المنطقة السبّاقة – حتى لو كانت منطقة الخصم السياسي– تُحتذى كانموذج بدعوى الرد على المنطق التقسيمي. فاقتسمت البلاد تحت شعار "منع التقسيم". هكذا برزت "الادارات المدنية" أو "الهيئات الشعبية" مدفوعة بمنطق تبريري يتمحور حول "سدّ الفراغ" و"تلبية احتياجات المواطنين" أو "الدفاع عن المناطق المحررة"[77].

نخبة من الأطباء والمهندسين والمحامين والأساتذة والمثقفين وأصحاب الاختصاص والمتطوعين إنخرطوا في صفوف الادارات الشعبية التي من مهامها ملء الفراغ الناجم عن غياب مؤسسات الدولة مثل إصلاح شبكات الكهرباء والهاتف، وشبكات توزيع المياه، شبكات الطرق، إطفاء الحرائق، جمع النفايات، المستوصفات والعناية بصحة عناصر الميليشيات والمواطنين... ولهذه الهيئات موازنة سنوية يقدمها التنظيم التابعة له من ماليته[78].

ضمت الهيئات واللجان الشعبية التي شكّلتها الأحزاب والميليشيات فاعليات علمية وادارية واجتماعية عملت، بشكل عام، بدوام جزئي أو بشكل متفرغ كلياً. تُشرف هذه اللجان الخاضعة لسلطة الميليشيات على عمل عددٍ من المكاتب المتخصصة، في الميادين المختلفة، هي أشبه بوزارات الدولة لكنها دونها بكثير تنظيماً وادارةً. فهناك لجان للقطاعات التالية: الصحة العامة، الأشغال العامة، المالية، الشؤون الزراعية، الشؤون الاجتماعية، الشؤون النقابية، الشؤون الادارية، التربية والفنون الشعبية،

---

77. الهيئة الشعبية في الأشرفية، **الصمود اللبناني**، بيروت، 1979.

78. يُراجع تحقيق صحفي بعنوان: "الحزب التقدمي الاشتراكي: في خدمة الجبل–الامارة"، **الحياة**، 3–1990/2/4، ص 8.

المحروقات والنفط، الإعلام، الاقتصاد والتجارة، الآثار، المصالح المستقلّة من دوائر الهاتف والمياه والكهرباء، مكتب شكاوى المواطنين، ومكتب شؤون المهجّرين. وتوفرت للادارات الشعبية أجهزة عسكرية رديفة جاهزة باستمرار للتدخل عند الطلب لردع ما يعتبره القيّمون عليها استنساباً بأنه يُشكّل مخالفات وخاصة الامتناع عن دفع الضرائب والغرامات.

أدى تغييب سلطة الدولة إلى إغفال مجمل الشؤون والقضايا[79]. فالشلل والفوضى أصبحا مرادفين لحال المؤسسات الرسمية في بلد تُقَطِّعُ أوصاله الميليشيات وتتقاسمه الجيوش[80]. وتميّزت مرحلة سيادة النفوذ الميليشيوي في لبنان بطابع دامغ جعل التدخل في معظم قضايا الناس وشؤونهم هو القاعدة. ففي المدرسة[81]، وفي التوظيف، وفي الحكم، وفي توزيع الحاجات المعيشية، كانت معايير الانحياز واللامساواة أشدّ وضوحاً من مرحلة سيادة الدولة. فالوزارة، والدائرة، والمدرسة الرسمية مثلاً، تحوّلت إلى ما يشبه الخلايا الحزبية للقوى النافذة. وأدت عملية الافتراس المنظمة للسلطة إلى إحكام القوى اللاشرعية سيطرتها المطلقة على امتيازات الادارة ومقدراتها وطبيعة أعمالها. اغتصبت الميليشيات جزءاً كبيراً من مهام الدولة ووضعت يدها خاصةً على الموارد العامة. ولم تبدِ أي واحدة منها رغبةً في إعادة السلطة إلى الدولة أو في التنازل لها عن قسم من الموارد العامة، لأن زيادة مداخيل الدولة تعني حكماً نقصاً في موارد الميليشيات.

---

[79]. غسان صليبي، "الأعمال الجماعية للمقاومة المدنية ضد الحرب في لبنان اليوم":
in *ap.* Fadia Kiwan (dir.), *Le Liban aujourd'hui,* Paris et Beyrouth, Cermoc, 1993, pp. 119-136

[80]. رنده انطون، **الحرب والإدارة اللبنانية (دراسة في التعطيل الإداري)**، ترجمة رويده رفقه، بيروت، دار الفكر للأبحاث والنشر، 1990، 192ص.

[81]. كمال الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة (الكيان اللبناني بين التصوّر والواقع)**، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة نوفل، بيروت، 1990، 312 ص، ص 251.

12
مصادرة سيادة الدولة واختصاصاتها

أوجدت بعض القوى الميليشيوية أجهزة "قضائية" تابعة لها، تعمل وفق إجراءات شديدة الصرامة. حاول بعض التنظيمات المسلّحة أن يضفي على التصفيات طابعاً "شرعياً" فأنشأ ما يسمى بـ"المحاكم الميدانية". قامت هذه الأجهزة في بعض الأحيان بإجراء محاكمات ميدانية سرّية انتهت في عدد من المرّات باعدامات فردية أو جماعية دون أن يشهد الناس من الإدانة والتجريم والاعدام أي وقائع علنية. عدد من المشتبه بهم واجهوا محاكمات على عجل من قبل هذه المحاكم الميدانية سواء توافرت الأدلّة أم لم تتوافر.

نفذت قيادة "الثورة الفلسطينية" أولى أحكام بالاعدام رمياً بالرصاص صادرة عن هذه المحاكم. هكذا أُعدم ابرهيم محمد سليم الجلاد في 1975/7/8[82]، وأحمد اسماعيل الحريري في 1976/11/12[83]، وحُكم على محمد ابرهيم ابرهيم بالسجن عشر سنوات. قيام التنظيمات المسلّحة بسلب الدولة سلطة القضاء، وهي واحدة من اختصاصات السيادة، تُرجم أيضاً باعتقال الميليشيات للأشخاص الذين يخالفونها الرأي وزجّهم في الأقبية والسجون وتعذيبهم، وأحياناً التخلّص منهم بالتصفية الجسدية. احترفت الميليشيات، إضافة إلى فرض الخوّة، القيام بالتعديات وتعذيب الاسرى والمخطوفين. وفي ظل تغييب مؤسسات القضاء الرسمية باتت الأوامر الحزبية والفتاوى تفصل في الخلافات، فيكفي مثلاً أن يحوز أحدهم على أمر مصادرة أو فتوى بالسكن حتى يقطن في بيت أخلاه أصحابه بسبب ظروف الحرب والفرز، فيُستباح له المنزل.

إلى جانب الأجهزة القضائية والأنظمة المنفصلة والعشوائية في المناطق الخارجة على سيطرة السلطة المركزية اللبنانية، امتلكت الميليشيات الكبرى سجوناً لاعتقال مناوئيها شبيهة بسجن الخيام بإدارة "جيش لبنان الجنوبي" الذي يُشكّل حالة نموذجية لتلك المعتقلات. غالباً ما كانت هذه الميليشيات تتعرض للنقد الشديد من الجهات الدولية المعنية بسبب الشروط الرديئة لهذه السجون، وعمليات التعذيب واساءة معاملة المعتقلين ورفض السماح للعائلات والأهالي بزيارة أبنائهم المعتقلين. العديد من الاشخاص قيد الاعتقال صرعوا داخل السجون عقب تعذيبهم واساءة معاملتهم. ومع ذلك، لم يكن يُسمح للجماعات

---

[82]. تراجع الصحف اللبنانية بتاريخ 1975/7/10.

[83]. تراجع الصحف اللبنانية بتاريخ 1976/11/14.

العاملة في الدفاع عن حقوق الانسان بالقيام بمهامها في زيارة هذه الأمكنة ومراقبة ما يجري فيها[84]. مئات من اللبنانيين أُرسلوا إلى هذا السجن أو ذاك بسبب أفكارهم المعارضة للقوى المسيطرة، أو بفعل أسرهم خلال الحرب وعمليات القتال، أو بعد خطفهم من القرى والبلدات أو عن ظهر البواخر والمراكب البحرية.

أما الاشخاص الذين كانوا يعتقلون من قِبَل القوى العسكرية الخارجية في لبنان، كما كان يفعل الجيش الإسرائيلي مثلاً، فكانوا يزجّون قيد الاعتقال دون توجيه التهم إليهم أو احالتهم أمام المحاكم، أو يظلّون رهن "التوقيف الاداري"، إلى ما بعد انقضاء مهل أحكامهم[85]. وبرزت ظاهرة احتجاز مئات اللبنانيين في السجون في الخارج لدى القوى الأجنبية المسيطرة على مناطق لبنانية، خاصةً في سوريا. ولم يكن ممكناً تحديد العدد الدقيق للأشخاص المحتجزين في هذه الدولة أو تلك. وفي بعض الأحيان، كانت قوى الأمن الإسرائيلية تتخذ من معارضيها المقيمين خارج مناطق الحزام الأمني هدفاً لعملياتها الكوماندوسية بواسطة الإغتيال أو الخطف، وذلك باللجؤ إلى معدات وأعتدة متطورة جداً بما فيها طائرات الهليكوبتر عديمة الصوت والمزودة بالصواريخ.

وجهت المآخذ لـ"حزب الله" بالإبقاء على نظامه القضائي الخاص في المناطق الخاضعة لنفوذه بعد سنوات على إنتهاء الحرب الداخلية وحلّ الميليشيات[86]. ففي شباط 1994 نفذ الحزب حكم الاعدام بالشاب حسين عواضه الذي دين بتهمة قتل أم وولديها في بعلبك[87]. أقام الحزب هيئات قضائية منظمة ومعدّة لإكمال أنشطته وأجهزته العسكرية والاقتصادية الاجتماعية. وهذه المحاكم تفصل وفقاً للشريعة الإسلامية وليس بحسب الأنظمة والتقاليد العشائرية والقبلية على ما درجت عليه العادة والاعراف في منطقة بعلبك – الهرمل.

---

[84]. D'après un rapport intitulé "Liban: Reconstruction et sécurité", publié par la Direction générale de la documentation de l'information et des recherches (DGDIR), Commission de l'immigration et du statut de réfugié, Ottawa, Canada, novembre 1995, 54 p.

[85] . *Ibid.*

[86]. Cf. *Country Reports on Human Rights Practices for 1994,* publié par le Département d'État des États-Unis en 1995, Washington, DC: United States Government Printing Office.

[87]. *The Lebanon Report,* publié mensuellement par Lebanese Center for Policy Studies (LCPS), Beyrouth, mars 1994a., vol. 5, no 3. Ghassan Moukheiber, "Crime, Punishment, and Sovereignty".

هكذا أصبحت المجموعات المختلفة اللبنانية والفلسطينية وربما غيرها تدير أنظمتها القضائية الذاتية المستقلة والكيفية. وبعد أعوام على انتهاء الحرب لم تعد السيادة الوطنية على مجمل الاراضي اللبنانية، وحتى في المناطق التي تحرص فيها الدولة على إظهار نفوذها، لأن الحكومة اللبنانية ليس لها سلطة على المخيمات الفلسطينية، أو هي تتمتع بسلطة ضعيفة عليها، حيث تُحكم هذه المخيمات من قبل مجموعات فلسطينية تحتفظ بسجونها الذاتية وبجهاز قضائي كيفي على غرار مخيم عين الحلوه في صيدا الذي يُعتقل فيه عدد من السجناء. وتقيم المجموعات الفلسطينية داخل مخيمات اللاجئين نظاماً قضائياً منفصلاً وعشوائياً للتعامل مع سكان المخيمات، وعمد أعضاء في الجماعات التي تسيطر على المخيمات إلى اعتقال مناوئيهم وتعذيبهم.

في أيار 1995 أقرّ مجلس النواب قانوناً يجيز إعلان المخطوفين في سنوات الحرب متوفين قانوناً. ويلحظ القانون حق الأطراف المعنيين في إعلان أي لبناني أو أجنبي اختفى في لبنان أو خارجه، وكانت الوفاة هي التفسير الأرجح احتمالاً لاختفائه، في عداد المتوفين. ويمكن هؤلاء الأطراف التقدم بطلب إلى المحكمة لاعلان الوفاة بمرور أربع سنوات على إعلان الاختفاء ولا يمكنهم الافادة من أي ممتلكات موروثة إلا بعد ست سنوات من صدور شهادة المحكمة، ويُسهّل القانون حل مشاكل دعاوى الإرث والزواج مرّة ثانية.

13
مداخلات الميليشيات وتقلّص الحريات

إتسم عهد الميليشيات بالتدخل في خصوصية الأفراد والعائلات وحرمة المنازل وسرية الاتصالات. توصلت الميليشيات خلال مرحلة سيادة نفوذها إلى الحدّ من حرية التعبير، أو القضاء عليها، داخل مناطق سيطرتها[88]. فأقامت أجهزة خاصة للمخابرات ومراكز للتنصت على الاتصالات والمكالمات بالشبكة الهاتفية وشبكات مخبرين للحصول على معلومات عن معارضيها. ونُفذت عمليات اغتيال ضد شخصيات دينية وسياسية وإعلامية معارضة لقوى الأمر الواقع. وظهر العديد من الانتقاضات داخل التنظيمات المسلّحة كأحد مظاهر التعبير عن الرفض ضد الهيمنة، وسعى بعض الميليشيات إلى الخروج على سلطة الأحزاب التابعة لها. وأصبح النقد العلني على صفحات الجرائد والمجلات ضد القوى المهيمنة نادراً، وأضطرّت الصحف إلى مسايرة التنظيمات لتأمين انتقالها بين المناطق وتوزيعها.

---

[88]. انطوان مسرّة، **المجتمع المدني والتحوّل الديمقراطي في لبنان**، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995، 190 ص، ص 74-75.

لائحة بالانتفاضات في "القوات اللبنانية"[89]

آب 1976

30. ولادة "القوات اللبنانية" بعد صدامات متفرقة بين الميليشيات المسيحية تمّ على أثرها إنشاء هيئة عسكرية موحدة دُعيت بـ"القوات اللبنانية الموحدة" لتفادي استمرار حروب الحلفاء خاصةً بين حزبي الكتائب والأحرار. ضمت القيادة الموحدة ممثلين عن الحزبين وآخرين عن "التنظيم" و"حرّاس الأرز". وعُهد إلى بشير الجميّل، نجل بيار الجميّل الأصغر، رئاسة مجلس هذه القوات، فيما تولى داني شمعون، نجل الرئيس كميل شمعون، منصب نائب الرئيس.

1977 و1978 و1979

لم تمنع القيادة المشتركة تجدد حرب النفوذ في شوارع وأحياء من "المنطقة الشرقية".

تموز 1980

7. الوحدات العسكرية التابعة لبشير الجميّل تقوم بهجوم ساحق على مراكز "النمور الأحرار" وثكناتهم في "المنطقة الشرقية" وتجتاحها مكرّسة زعامة الجميّل العسكرية.

1981

بشير الجميّل ينجح في تنظيم "القوات" وجعلها قوة عسكرية مرهوبة الجانب. لكنه التزم في مشروعه السياسي شعارات "الجبهة اللبنانية" وحزب الكتائب، ولم يخرج إلا قليلاً عن طاعة والده رئيس الكتائب الشيخ بيار الجميّل الذي شكّلت قواته النظامية العمود الفقري لعديد "القوات".

ايلول 1982

14. انهيار مشروع الرئيس بشير الجميّل مع اغتياله بعد 22 يوماً من انتخابه رئيساً للجمهورية، لتواجه "القوات" من بعده اياماً صعبة مع القائد الجديد فادي افرام.

1983 و1984

نجاح محاولات الرئيس امين الجميّل إلى حدٍ معيّن في السيطرة على النفوذ داخل "القوات" مع انتخاب، ابن شقيقته، فؤاد ابو ناضر قائداً لها في 9 تشرين الأول 1984.

---

[89]. تمّ وضع هذا الجدول استناداً إلى مصادر عدة أبرزها الصحف اللبنانية ومجلة **حاليات** الفصلية ومراجع أخرى.

تموز 1984

29. وفاة الشيخ بيار الجميّل تؤدي في العام التالي إلى سلسلة انتفاضات.

آذار 1985

12. وقوع انتفاضة داخل "القوات" بقيادة تحالف الياس حبيقة وسمير جعجع للتصدي لمحاولات "ابتلاع القوات والقضاء عليها" كما قيل يومها.

ايار

9. انفجار تحالف انتفاضة 12 آذار، وتولي حبيقة رئاسة "الهيئة التنفيذية في القوات اللبنانية" الذي شرع في تنفيذ خيار الانفتاح على سوريا، ويترجم انفتاحه بالتوصل إلى "الاتفاق الثلاثي" مع حركة "أمل" والحزب التقدمي الاشتراكي في رعاية سوريا ومباركتها.

كانون الثاني 1986

15. وقوع انتفاضة جديدة داخل "القوات" بقيادة الدكتور سمير جعجع أدت إلى اسقاط "الاتفاق الثلاثي" وإبعاد حبيقة مع عناصره إلى زحلة. وجعجع يصبح الحاكم الفعلي لـ"القوات".

شباط

اقتحام وحدات جعجع أقليم المتن الشمالي الكتائبي آخر المعاقل العسكرية لحزب الكتائب. وإخضاع "القوات اللبنانية" لمحاولة إعادة تأهيل وتحقيق استقلاليتها كمؤسسة مستقلة عن حزب الكتائب وغيره من القوى.

آب

10. قيام بعض وحدات "القوات" بالتمرّد على محاولة جعجع فرض إعادة التأهيل العسكري عليها. قامت تلك الوحدات بمهاجمة مقر المجلس الحربي. ونجاة القائد الأسبق فؤاد ابو ناضر الذي إتُهِمَ بتحريض المتمردين من مكمن مسلّح.

ايلول

27. محاولة قوات حبيقة اقتحام خطوط التماس والعودة إلى الأشرفية تبوء بالفشل.

الانتفاضات والإنشقاقات داخل حركة "أمل"[90]

نيسان 1982

وصل الوضع داخل الطائفة الشيعية إلى مرحلة فرز المواقف وتحديد المواقع، أي تحديد الخيارات الإيديولوجية النهائية: بين الهوية الوطنية ذات البعد الشيعي كما تراها "أمل" داخل الكيان اللبناني، والهوية الإسلامية ذات البُعد الاممي كما يطرحها "حزب الدعوة الإسلامي" من منطلقات ايرانية والتي سيتبناها لاحقاً "حزب الله" في لبنان. تبلور هذا الفرز خلال العام 1982 في شكل علني بخروج التيار الاسلامي من حركة "أمل".

حدث الإنشقاق الأول داخل "أمل"، بعد المؤتمر العام الرابع للحركة (برج البراجنة، نيسان 1982)، وتزعمه السيد حسين الموسوي، نائب رئيس الحركة والناطق الرسمي باسمها آنذاك. إذ دعا إلى تغيير هوية الحركة وجعلها "أمل الإسلامية" المرتبطة بايران، مشدداً على التأكيد: "نحن مرتبطون بالإمام الخميني على الصعيد السياسي والعقائدي والديني..." (حسين الموسوي، **الكفاح العربي**، عدد 487، تاريخ 1984/12/9).

حزيران 1982

الانشقاق الثاني قاده السيد ابرهيم الأمين، مندوب حركة "أمل" في ايران، احتجاجاً على قبول السيد نبيه بري، زعيم الحركة، الدخول في "هيئة الإنقاذ الوطني" التي تشكّلت غداة الاجتياح الاسرائيلي للبنان (اقترحها الوسيط الاميركي السفير فيليب حبيب وأعلنتها رئاسة الجمهورية في 1982/6/14)، وتضم بالاضافة إلى رئيس الجمهورية الياس سركيس ورئيس مجلس الوزراء شفيق الوزان، السادة: نبيه بري، بشير الجميّل، وليد جنبلاط، فؤاد بطرس، نصري المعلوف، وهدفها: معاونة رئيس الجمهورية لمواجهة ظروف تلك المرحلة. وعقدت اللجنة اجتماعها الأول في 1982./6/20.

1983 – 1984

تكرست الإنقسامات نهائياً بعد مشاركة السيد نبيه بري في هيئة الحوار الوطني وحضوره مؤتمري جنيف (تشرين الثاني 1983) ولوزان (آذار 1984). هذا التوجه الجديد يؤكد إصرار السيد بري رئيس حركة "أمل" (ومعه الشيخ محمد مهدي شمس الدين نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى آنذاك، والمفتي الجعفري الممتاز الشيخ عبد الأمير قبلان)، وتمسّكه بالخصوصية اللبنانية للطائفة الشيعية، وهو توجه يرفضه الإسلاميون الأصوليون داخل الحركة وخارجها، لأنهم يرون فيه تحولاً لحركة "أمل" إلى "حركة طائفية لبنانية" بدل أن تكون جزءاً من الحركة الإسلامية الاممية بزعامة الجمهورية الإسلامية الايرانية.

---

[90]. تمّ وضع هذا الجدول استناداً إلى بحث نبيل خليفة، "من هو حزب الله؟ المنطلقات العقائدية والتحديات الجيو–سياسية"، **ملحق النهار**، 2000/6/10، ص 4 – 7.

ظهرت مساعٍ حثيثة للتضييق على الحريات عامةً لاسيما على حرية الصحافة، مما أكره الصحافيين والعاملين في وسائل الإعلام على ممارسة نوعٍ من الرقابة الذاتية تحاشياً للمخاطر التي قد تواجههم. ومُنع نقل الصحف بين المناطق وتمّ مصادرة أعداد منها وجرى احراقها بسبب مواقفها، وحتى الاعتداء على باعة الصحف[91]. فاضطرت وسائل الإعلام المكتوبة المستقلة إلى مراعاة خواطر مختلف التنظيمات لتأمين توزيعها وانتشارها. واستخدمت مختلف وسائل الاكراه والضغط للتضييق على الصحافة وارهاب العاملين فيها. ففي "حرب السنتين" لم تنقطع التهديدات ضد الصحافيين الذين وجهت إليهم انذارات شبه يومية.

تعرضت مكاتب عدد من الصحف ومطابعها للنسف منها: "المحرر" (1975/5/6)، "اللواء" (5/22)، "النداء" (5/28)، "اليوم" (8/12)، "النهار" (11/3)، "المحرر" و"بيروت" (1976/2/1)، "المحرر" و"بيروت" و"الدستور" (12/15)، و"السفير" (12/17). وبلغ عدد شهداء الصحافة 26 شهيداً في العامين الأولين. فجرى تصفية المحررين والمصورين والعاملين في الصحف الشهداء الآتية أسماؤهم: ادوار صعب (رئيس تحرير)، الياس شلالا، جورج شرفان (موظف)، ابرهيم عامر (رئيس تحرير)، نايف شبلاق (مدير عام)، نجيب عزّام (صحافي)، عدنان عبد الساتر (صحافي)، طلال رحمة (صحافي)، محمد رشاد عبد الحافظ (صحافي)، كمال أبو راضي (صحافي)، الياس الجوهري (مصوّر)، عادل بو يونس (موظف في الصحافة)، قاسم بلّوط (موزع صحف)، مصطفى بلّوط (موزع صحف)، احمد يوسف (موظف في الصحافة)، سلمان ناجي (موظف)، انطوان عطاالله (موظف في الصحافة)، حسين عاصي (موظف)، هاني جوهرية، يوسف الغول، جورج سليمان، فهد خليل دمشق (موزع صحف)، علي خليل دمشق (موظف في الصحافة)، جميل عقيل الخليل (موظف)، كميل حسنية، وزهير منصور (موظف).

وفي سنوات الحرب اللاحقة سقط للصحافة الشهداء: عبد الرحمن الحلبي (مصوّر)، عبد الرزاق السيّد (مصوّر)، بهيج متني (مصوّر)، ايلي أبو الروس (صحافي)، فلورانس رعد (صحافية)، حنا الجردي (مصوّر)، حسين الدلباني (موظف)، كامل يتيم (موزع صحف)، خليل سعيد عزام (موظف)، محمد الغول (موزع صحف)، محمد بلهوان (موظف)، محمد جميل الخليل (موظف)، محمد حوماني (صحافي)، رياض طه (نقيب الصحافة في لبنان)، ريمون كرم (موظف)، سمير عبدالله عاصم (رئيس تحرير)، سليم اللوزي (مدير ورئيس تحرير مجلة "الحوادث")، سيدي نعيم الخوري (صحافية)، سهيل طويلة (رئيس تحرير)، سهيل خضر الساحلي (موظف)، طانيوس جورج نصار (موظف)، توفيق عازوري (مصوّر)،

---

[91]. تُراجع **المحرر** في عدديها الصادرين بتاريخ 3 و1975/10/4، ص 1 و6 على التوالي، تحت العنوانين التاليين: "ذبح 3 باعة صحف" و"مسلّحون يعتدون على باعة الصحف".

توفيق صفدي (صحافي)، يحيى الحازوري (صحافي)، زين عطوي (موزع صحف)، كامل حصني، إبراهيم محمود فرّان.

وبعد إنتفاضة الإستقلال 2005 إغتيل الصحافي والاستاذ الجامعي سمير قصير، ورئيس مجلس إدارة "النهار" النائب جبران تويني.

وحيث أن حرية الرأي والقول في لبنان هي ذات تاريخ عريق، وبرغم المحاولات المتكررة لكبح هذه الحريات، استمرت الانتقادات اليومية ضد أُمراء الحرب، ولسياسات القادة الداعين إليها. قلما خفتت الأصوات المعارضة في بلد تنتشر فيه عشرات الصحف والمجلات التي تمولها جهات لبنانية وأجنبية وحيث غالباً ما يعكس محتواها آراء الجهات الممولة، برغم كون الصحافة اللبنانية تتمتع بقدر كبير من الاستقلال والحرية.

14
التوافق المصلحي والتوزيع الترانزيتي

تقاسمت الميليشيات المسلّحة الأراضي اللبنانية مناطق نفوذ. واعترفت كل واحدة منها بمنطقة الاخرى، وذلك لحمل المواطنين على الرضوخ لرعاية الميليشيات وحمايتها. اللجان الأمنية التي كانت تجتمع في ميدان السباق تجمع الأفرقاء المتحالفين والمتنازعين في آن، من أجل الاتفاق على وقف النار أو لمقايضة السلع الحيوية بين الأفرقاء[92]. فالقمح مثلاً من إهراءات المرفأ في المنطقة الشرقية كان يُبادل بالمحروقات القادمة عبر المنطقة الغربية. وكان الاتفاق على إصلاح الخطوط الهاتفية والكهربائية المقطوعة بفعل القصف في مناطق التماس الفاصلة يتمّ أولاً في اللجان المشتركة قبل مباشرة الإصلاحات ميدانياً. وكذلك بالنسبة لإمدادات المياه. وأوجدت الميليشيات شبه غرفة للمقاصة تعمل بين المناطق المختلفة من أجل تحصيل الشيكات بلا رصيد التي يمكن أن يحررها بعض المتذاكين لإعفاء بضائعهم من الضرائب الجمركية على حواجز الميليشيات عند المعابر.

وظيفة القنّاصين منع المرور بين المناطق التي تتسلط عليها التنظيمات. أما الخطف والقصف اللذان تقوم بهما احدى الميليشيات فالهدف منهما إضفاء نوع من الحضور والشُهرة والنفوذ على صورة تلك الميليشيا[93]. منذ عام 1976 استقرت خطوط التماس في مختلف المناطق. وعملت التنظيمات المسلّحة

---

92. جوزف أبو خليل ، **قصة الموارنة في الحرب: سيرة ذاتية**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1990، 467 ص، ص 41.

93. Cf. Elizabeth Picard, *Liban, État de discorde: Des fondations aux guerres fratricides*, Paris, Flammarion, 1988.

على تحقيق تغييرات ديموغرافية واسعة في المناطق التي أخضعتها لنفوذها عن طريق تهجير السكّان قسراً، ما أدى إلى تجانس طائفي وأحياناً مذهبي في كل منطقة. فأصبحت خطوط التماس ترسم حدود الطوائف جغرافياً. لكن بعض المعابر تحوّلت بالتوافق إلى مجالات تجارية حيوية بين المناطق. وكانت المعابر الجمركية بوجه عام الطرق الأكثر أماناً لتبادل السلع والبضائع، ومن خلال بوابات العبور هذه كانت تسهُلُ المعاملات التجارية لقاء فرض الأتاوات.

التصادم العسكري بين مناطق النفوذ الميليشيوي، والتنافس الصارم بين دويلات الجماعات الطائفية وظيفتهما إبقاء التوترات قائمة وبالتالي تبرير شرعية الميليشيات داخل المجموعات التي تُمثّلها. وعلى رغم القتال والحرب الدائرة لم يحصل أن اعتدت "دويلة" على مصادر الدويلة المنافسة، ولم تلجأ إلى السيطرة على أسواقها. فالتوزيع الجغرافي للدويلات هو توزيع ترانزيتي وجمركي، وكأن هناك حالاً من التوافق المصلحي في توزيع المغانم وتقاسم الحصص.

15
ثأر وعداء وضعف تنظيم

معظم الميليشيات استشهد مؤسسها الأول، لكن بشكل عام جرى الابقاء على ما كان ينعت به من لقب "الحلم" بفعل إحياء ذكرى القائد الميّت وتحويله إلى معبود الجماهير، لعناصر الميليشيا واتباعه من المواطنين عبر تعليق صوره في المراكز والشوارع والساحات وعلى السطوح والجدران، في المناطق الخاضعة لنفوذ الميليشيا التي أطلقها أو بناها. فإلى تأليههم، جُعل القياديون في موضع "الاسطورة" أو الملهمين بالنسبة لتاريخ الميليشيا، حيث يتعيّن أن يُستلهم اشعاع طيفهم. ومن غير المستبعد أن يكون خلف مقتلهم العداوات الشديدة، التي كسبوها مجاناً، نتيجة مواقفهم المغالية أو محاولاتهم الخروج على سلطة الرعاية الخارجية والحصول على استقلالية قرار ميليشياتهم، وهذا لم يكن مسموحاً على الإطلاق.

تفاوتت درجات التنظيم والانضباط بين تنظيم وآخر[94]. بعض الميليشيات إمتلك درجة عالية من التنظيم تجلّت بوجود تراتبية مشابهة لتلك التي في الجيوش النظامية من حيث توجيه الاوامر والتقيّد بها، ووحدة اللباس العسكري، وشارات الرتب وأسمائها. وتُشكّل "القوات اللبنانية" والحزب التقدمي الاشتراكي و"أمل" و"حزب الله" حالات نموذجية. أما البعض الآخر فكان بعيداً عن التنظيم ينطبق على ترتيبه الفوضوي نسق من "كل وادٍ عصا". ولكن مع الارتقاء في المراتب التنظيمية والعسكرية كانت تتضاءل

94. Judith Harik, *The Public and Social Services of the Lebanese Militias*, Oxford, Center for Lebanese Studies, 1994.

علاقات التضامن بين الأركان والقيادات وتخلي مكانها للثأر والتنافس والمصالح الشخصية والصفقات والمشاريع التجارية والرغبة في الثراء.

16
الأجهزة الميليشيوية

كانت الميليشيات بشكل عام مؤلفة من أجهزة إدارية إلى جانب الأجهزة العسكرية. تضم المكاتب الإدارية، المؤسسات المدنية كالإعلام والمالية والخدمات العامة[95]، ويعمل فيها موظفون متفرّغون برواتب ثابتة (معظمهم من المتعلمين)، تتراوح قيمتها، بحسب سلسلة من الرتب الإدارية والاختصاصات المهنية، ما بين 75 و100 دولار في الشهر[96]. أما المتفرّغون في الجهاز العسكري، فتتراوح رواتبهم أيضاً بحسب سلسلة من الرتب العسكرية ما بين 75 و400 دولاراً في الشهر[97]. تحولت الميليشيات الكبرى إلى جيش شبه نظامي بكامل رتبه وأنظمته العسكرية، فمعظم المنخرطين في صفوفه من المتفرغين. يتقاضى العنصر برتبة موازية للجندي بين 75 و150 دولاراً، والذي رتبته موازية للرتيب بين 170 و200 دولار، أما ما يسمى بـ"الضباط" فيتقاضون بين 250 و400 دولار[98]. إلا أن معظم هؤلاء الأفراد يقومون بأعمال تجارية وزراعية موازية لعملهم الحربي.

دفعت حاجة الميليشيات لمقاتلين دائمين غير متطوعين للعمل المجاني إلى "تفريغ" مقاتلين محترفين مهنتهم القتال على الجبهة. وفرضت متطلبات المواجهة تفريغ مقاتلين ممتهنين ودفع رواتب لهم من المخصصات المالية، إذ كان يتعيّن على المقاتلين البقاء مدداً طويلة على الجبهات بعيداً عن أعمالهم وعائلاتهم، فضلاً عن ظهور حاجة لنقل الذخائر والمؤن نحو خطوط المواجهة، مما كان يستدعي وجود تجهيزات ووسائل يستلزم لعملها تأمين جهودٍ وأموال.

الهدف الرئيسي من الجباية المالية هو تأمين المستلزمات العسكرية للجبهة والقتال وذلك عبر تسديد الرواتب والمصاريف والذخيرة وأُسر الشهداء، وكذلك التموين والتدشيم والجرحى ومستلزمات المجهود

---

[95]. *Ibid*.

[96]. الأرقام مستقاة من تحقيق من 9 أجزاء بعنوان: "الميليشيات اللبنانية: اداراتها ومداخيلها"، نشرته **الحياة** ما بين 1/31 و1990/2/9 وفق التسلسل التالي: (1) "القوات اللبنانية"، (2) حركة "أمل"، (3) "حزب الله"، (4) الحزب التقدمي الاشتراكي، (5) "لواء المردة"، (6) "قوات حبيقة"، (7) "التنظيم الشعبي الناصري"، (8) "جيش لبنان الجنوبي"، (9) الدولة اللبنانية تحت رحمة الميليشيات.

[97]. المرجع نفسه.

[98]. المرجع نفسه.

العسكري كافةً. اقتطعت نسبة 60% من مالية الجبايات لصالح المجهود الحربي، ويُصرف الرصيد الباقي على المشاريع الإنمائية والصحية وغيرها ورواتب الموظفين المدنيين.

إلى جانب الأجهزة الإدارية والعسكرية التي أنشأتها الميليشيات ما هي المؤسسات الاخرى التي أوجدتها لمساعدتها على تحقيق أهدافها؟

أولاً– جهاز إعلامي: معظم الميليشيات أنشأت شعبة خامسة أو مكتباً خاصاً لإذاعة المعلومات والبيانات ومختلف وسائل الإعلام. المجلات والصحف الحزبية كانت مثلاً، تباع على حواجز المسلّحين ويشتريها عابرون تحت وطأة الخوف، وأحياناً بدافع التشجيع. إمتلكت الميليشيات إذاعات ومحطات بث تلفزيوني، لكن البث بقي ضعيفاً لا يغطي مجمل الأراضي اللبنانية. إلى هذه الأجهزة، أنشأت التنظيمات المسلّحة مكاتب تُعنى بالتوثيق وإصدار نشرات وبيانات دورية قد تصل إلى بلاد الاغتراب حيث افتتحت في الخارج مكاتب تمثيل، تابعة لها، هي أشبه بالسفارات والمؤسسات الديبلوماسية. لعب المثقفون عبر جميع هذه الأجهزة التي تتطلب مستوى علمياً مرموقاً دوراً محورياً في تأجيج الصراعات وتغذيتها. وبصورة عامة خصصت كل ميليشيا حوالى 10% من موازنتها العامة للشؤون الديبلوماسية و10% للإعلام[99].

ثانياً– تعاونيات استهلاكية ومساعدات طبية ومستوصفات: تقوم بتشغيلها وادارتها الميليشيات التي أفردت أجهزة خاصة تُعنى بتقديم المساعدات الطبية والمدرسية والاجتماعية لعناصرها وللمحتاجين. تقديمات الميليشيات ومساعداتها الاجتماعية هدفها زيادة التبعية لدى المواطنين، خاصةً بعد انهيار سعر صرف الليرة وافقار عدد كبير من اللبنانيين. تنوعت التقديمات، نورد هنا نماذج مما توفره احدى الميليشيات الكبرى حيث سُجلت الأرقام التالية:

1. تقديمات تربوية: لمساعدة الأهل على تحمّل أعباء تكاليف تعليم أبنائهم، من أقساط ولوازم مدرسية. تبلغ قيمة هذه التقديمات السنوية حوالى 500 ألف دولار.

2. تقديمات صحية: تشمل خدمات طبية، من أدوية واستشفاء، وقد تصل المساعدة إلى حدود تولّي الجهاز الصحي أعباء العناية بالأمراض المزمنة، فضلاً عن تحملّه نفقات علاجات القلب المفتوح والكلى وسرطان الدم. تبلغ قيمة التقديمات حوالى 600 ألف دولار سنوياً.

---

[99]. يُراجع تحقيق بعنوان: "الميليشيات اللبنانية: اداراتها ومداخيلها"، 9 أجزاء، نشرته **الحياة** ما بين 1/31 و1990/2/9 وفق التسلسل التالي: (1) "القوات اللبنانية"، (2) حركة "أمل"، (3) "حزب الله"، (4) الحزب التقدمي الاشتراكي، (5) "لواء المردة"، (6) "قوات حبيقة"، (7) "التنظيم الشعبي الناصري"، (8) "جيش لبنان الجنوبي"، (9) الدولة اللبنانية تحت رحمة الميليشيات.

3. تقديمات غذائية: تدعم الميليشيا عدداً من المواد الغذائية الأساسية بنسبة 60 في المئة. وتقوم بتوزيع المساعدات الغذائية على العائلات المعوزة المسجلة على قسائم. كلفة هذه التقديمات تُقدّر بـ 80 ألف دولار شهرياً تتولى توزيعها لجان التموين[100].

بالإضافة إلى تقديمات اخرى يصعب تقدير حجمها منها مثلاً في مجال النقل العام عبر شبكة الباصات التي تربط المناطق بأسعار مخفضة، وفي مجال التسليفات والقروض الإسكانية وغيرها. يشار إلى أن الميليشيات أنشأت بين أجهزتها مكتباً للعمل الاجتماعي مهمته تسهيل الصلات بين أرباب العمل وطالبي العمل من المواطنين. وتدخلت التنظيمات العسكرية مراراً لإيجاد تسوية مقبولة بين العمّال وأرباب العمل حول الخلافات على زيادات الاجور.

ثالثاً– المنشآت العسكرية: تضم الثكنات والمراكز العسكرية المجهزة بما تحتاج إليه من مستلزمات يتطلبها التدريب والصيانة واقامة المقاتلين فيها. ثكنات الميليشيات هي أشبه بالقلاع المحصّنة، يستخدم بعضها لتلقي تدريبات ودروس في العقيدة العسكرية ولتعليم القتال. امتلكت الميليشيات الكبرى معاهد عسكرية لتخريج الجنود والرتباء، فضلاً عن التأهيل وإعادة التأهيل ومعهد "الكوادر" لتخريج الضباط. معظم الأبنية والمراكز الميليشيوية تمَّ الاستيلاء عليها بالمصادرة. هكذا تحولت بعض الأملاك الخاصة أو العامة وخصوصاً المدارس الرسمية إلى ما يشبه ثكنات عسكرية منظمة حيث كان يجري التدريب والتجمّع. وحظيت هذه المراكز بمناوبة وحراسة دائمتين.

---

[100]. **النهار**، 1976/4/9، ص 4.

17
نفقات الميليشيات

مصاريف تنظيم مسلّح صغير أو متوسط الحجم، عدد المنخرطين فيه بين 1700 و2000 عنصراً تتراوح ما بين 60 و80 ألف دولار في الشهر الواحد[101]. كميات الأسلحة التي يمتلكها كل تنظيم تفوق كثيراً مقدرته المالية لأن دولاً خارجية كانت تغدق شتى أنواع الأسلحة على الجماعات الداخلية المحسوبة عليها. مداخيل التنظيمات المسلحة من الجبايات والرسوم والخوّات لم تكن كافية لتغطية نفقة معركة واحدة.

أمكن تقدير نفقات الحرب الأجمالية. ففي العام 1989، وهو العام ما قبل الأخير من الحرب، تكبّد جميع المشاركين 150 مليون دولار شهرياً، أي نحو مليار دولار خلال سنة[102]، ويشمل هذا الرقم رواتب الضباط والجنود والمعاونين وكلفة الأسلحة والذخائر، إضافة إلى المأكل والملبس والطبابة. أما اليومان الاخيران من القتال بين الجيش اللبناني و"القوات اللبنانية" عام 1990 فكلّفا ما يقارب ثلاثة ملايين دولار أي ما يعادل 50 مليون دولار في الشهر[103]. وتتراوح نفقة "معركة شوارع" كالتي كانت تشهدها بيروت "الغربية" بين الحين والآخر ما بين 150 ألف و500 ألف دولار يومياً أي ما يعادل 5–15 مليون دولار شهرياً[104]. تؤكد هذه الأرقام أن لا طاقة للفئات المتحاربة على خوض أي معركة طويلة ما لم تتلق دعماً من طرفٍ خارجي.

قد تكون الميليشيات عرفت بعض النجاح في إقامة الادارات المحلّية وخاصةً في تنظيم عمليات الجباية وفرض "الرسوم" على البضائع والسلع المستوردة أو المتنقلة بين المناطق. لكنها لم تفلح في تكوين النموذج الذي طالما راود مخيلات البعض أو رغبوا فيه. لذا أخذ المواطن يحلم بالعودة إلى الدولة التي بدأ يترحم عليها كما كانت قبل عام 1975. فكل ميليشيا بقيت دون قوة الدولة، وأضعف من الدولة القديمة

---

[101]. "لواء المردة: دويلة شمالية رُسمت حدودها بالدم"، **الحياة**، 1990/2/6، ص 8.

[102]. Elizabeth Picard, "Liban: La matrice historique", *ap.* François Jean et Jean-Christophe Rufin (dir.), *Economie des guerres civiles, op. cit.*, p. 77.

[103]. يُراجع تحقيق بعنوان: "الميليشيات اللبنانية: اداراتها ومداخيلها"، 9 أجزاء، نشرته **الحياة** ما بين 1/31 و1990/2/9 وفق التسلسل التالي: (1) "القوات اللبنانية"، (2) حركة "أمل"، (3) "حزب الله"، (4) الحزب التقدمي الاشتراكي، (5) "لواء المردة"، (6) "قوات حبيقة"، (7) "التنظيم الشعبي الناصري"، (8) "جيش لبنان الجنوبي"، (9) الدولة اللبنانية تحت رحمة الميليشيات.

[104]. المرجع نفسه.

التي كانت توصف تهكماً بالضعيفة. لكن كل الميليشيات اللبنانية دافعت عن لبنان وكانت كلها، دون استثناء، ضحية الحرب[105].

***

في حوار حي ومعبّر عن الحرب ودور الاحزاب والتنظيمات المسلّحة، جرى بين اثنين من المفكرين الحزبيين البارزين في لبنان، وفيه نقد ذاتي وبنّاء لا ينحصر بين طرفيه المتحاورين ولكنه يشمل التجربة الحزبية اللبنانية عامةً. يقول كريم مرّوه عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني: "الحرب الأهلية اللبنانية انتهت مع انتهاء حرب السنتين. إذ بعدها أصبح العامل الخارجي هو الذي يتحكم بها. قبيل الاجتياح الاسرائيلي وبعده، لم يعد هناك مشروعان لليمين واليسار، بل مشاريع داخل الطوائف وداخل اليسار وداخل الفلسطينيين، وكلها مشاريع متصارعة مع بعضها البعض، الأمر الذي أدى إلى نشوء دويلات عاجزة لوحدها عن الاستمرار من دون حماية خارجية". ويرد كريم بقرادوني نائب رئيس حزب الكتائب اللبنانية آنذاك بقوله: "يمكنني التحدث عن الكتائب بصراحة ودون عقد. فحزبنا الذي انطلق حاملاً شعاراً أساسياً، هو **في خدمة لبنان**، تحوّل خلال الحرب إلى خدمة جزء من لبنان، وصار أخيراً في خدمة مشاريع سلطة وأداة صراع"[106].

في الماضي كان من الطبيعي تحليل النظام السياسي وفاعليته استناداً إلى تجربة الأحزاب، ومدى مساهمتها في بناء الديمقراطية. وإذا كانت الأحزاب عامةً تعتبر عامل اندماج وطني، فإنها يمكن أن تتحول إلى عامل تفكك وصراع ونزاعات دامية مسلّحة، بخاصةٍ في الدول المتنوعة على غرار الحالة اللبنانية، حيث مفهوم الحزب ليس هو نفسه في الدول المتجانسة. وبالنسبة للبنان ليس من المؤكد بعد أن مقولة دور الأحزاب في "حماية" المواطنين قد ولّت. فالميليشيات هي وليدة مدارس حزبية وسياسية مناهضة للدولة، تنادي باعتماد صيغة للأمن تقوم على "التراضي". أو هي مرتبطة بالدور الذي لم يمارسه الجيش في الدفاع عن السيادة. وتاريخ نشوء الأحزاب الكبرى في لبنان لصيق بنظام الميليشيا.

تكمن معضلة بعض الأحزاب في قوتها، التي وإن تكن عنصراً ضرورياً للحفاظ على التوازن والسيادة، لكنها قد تتحول إلى عائق بالنسبة للمجتمع ككل في بلد يقوم على المشاركة. من الخطأ اعتبار نظام الميليشيات بأنه ظاهرة ظرفية، إذ هو خاضع لبنية الأحزاب الكبرى وموقفها تجاه الدولة، وتركيبة

---

[105] . Ahmad Beydoun, *Le Liban: Itinéraires dans une guerre incivile*, Paris, Kartala, "Hommes et sociétés", CERMOC, 1993, 240p.

[106]. يُراجع كتاب: **الوطن الصعب والدولة المستحيلة**، حوارات بين كريم بقرادوني وكريم مرّوه ساقها ودوّنها طانيوس دعيبس، بيروت، دار الجديد، 1995، ص 150-151.

أعضائها ونوعية قيادييها، وإدراكهم لحدود ومقتضيات النزاع والتضامن. لا يمكن لأي حزب لبناني أن يحكم منفرداً. فالأحزاب في لبنان لا يمكنها تسلّم الحكم كما في الأنظمة التنافسية. ولكن انكفاءها وتوطيد سلطتها في منطقة محددة، هو انحسار بالنسبة للمحافظات اللبنانية الست وللوعود بعودة المهجرين ولإزالة معالم الفرز وخطوط التماس.

يمثل لبنان مثالاً نموذجياً "للتسامح" منذ قرون[107]، فجرّه النظام الدولي المعاصر بتقنيات حرب موجهة أو مدارة من الخارج وتتحكم بها: ميليشيات، خطوط تماس، قناصة، اتفاقات لتأجيج الخلافات... الخ. هذه التقنيات في رسم الحدود وبناء الجدران بين المواطنين تؤسس لبؤرة نزاع جاهزة وتحت الطلب، وتُنشئ أوضاعاً من الفرز القسري في بلد لا قضية داخلية بارزة فيه. يمارس العنف تالياً داخل مجال جغرافي مُعدّ ومهيأ من أجل المحافظة على مستوى من التهديد أو التوتر مما يسمح بممارسة الضغوط من خلال ما يُعرف بـ "خطوط التماس" والرعاية الخارجية.

---

[107]. جوناثان رندل، **حرب الألف سنة: حتى آخر مسيحي، أمراء الحرب المسيحيون والمغامرة الاسرائيلية**، ترجمة بشار رضا، بيروت؟، 1984، 231ص، ص 83، حيث يصف المؤلف لبنان بأنه "ملتقى الحضارات وأرض اللقاء والتسامح.

4

خطوط التماس

"خطوط التماس هي نفسية قبل أن تكون جغرافية"، هذا القول لأحد قياديي المسلحين يختصر واقع هذه الخطوط التي رسمت رقعة نفوذ المجموعات المسلّحة، خلال سنوات الحرب في لبنان، وساهمت في عملية تقسيم جغرافي للبلد بين القوى المتنازعة.

خطوط التماس، بالمعنى القانوني (démarcation)، هي فصل الحدود على الطبيعة بين دولتين أو كيانين مستقلين[1]. وبالمفهوم اللغوي، تعني هذه الخطوط العمل الآيل إلى تحديد رقعتين جغرافيتين والفصل بينهما، ويتم ذلك عن طريق ترسيم الحدود الطبيعية أو المتفق عليها بين طرفين[2]. اتخذت ظاهرة خطوط التماس في حروب لبنان معنيين متلازمين: الأول نفسي أساسي سببه الخوف أو التخويف، والثاني جغرافي جاء حصيلة للعامل النفسي.

1
عوامل متقاطعة لنشوء التماس

نشوء خطوط التماس بين الأطراف المتنازعة ينطلق من مخاوف متبادلة ذات أبعاد متباينة اقتصادياً ودينياً ومذهبياً وعقائدياً واجتماعياً وسياسياً وغيرها. تتعزز هذه المخاوف نتيجة تغذيتها من جهة محرّضة تستفيد غالباً من نشوئها ونتائجها. ويتقلّص استقرار الأوضاع الأمنية عكسياً مع تفاقم المخاوف. فإذا لم تسارع الدولة إلى فرض الأمن باشر الأطراف بناء دفاعات ذاتية ما يجعل نشوب التوترات وزيادة حدتها أمراً شديد الاحتمال. النتيجة الاولى للتوتر هو انتقال قسري للسكان إلى أماكن بعيدة عن مناطق القتال بحثاً عما يعتقدونه مناطق آمنة. في أساس هذه الظاهرة، وبدافع من عامل الخوف، يقيم الفكر السياسي اللبناني علاقة سببية خاطئة بين الحدود السياسية الآمنة وحدود الجماعة المضمونة. هذا الفكر

[1]. Ibrahim Najjar, Ahmed Zaki Badaoui et Youssef Chellalah, *Dictionnaire Juridique, Beyrouth*, Librairie du Liban, 1983, p. 95-96.

[2]. Petit Larousse illustré, 1990, p. 305.

متأثر بقوة بمقولة مغلوطة يرددها مسنّون مفادها: "إذا أردت أن تكون في مكان آمن فابق في قلب منطقة تنتمي إلى فريق واحد من النزاع"[3]. يقبع في ادراك معظم اللبنانيين شعور بالانتماء إلى اقطاعية جغرافية سياسية محددة[4]. والفرز السكّاني هو نتاج سياسات مبنية على الخوف والتخويف وغالباً متعمّدة. فالأهالي في أوضاع غير آمنة يفضلون الرحيل أو نقل أمكنة سكنهم للحؤول دون تعريض حياتهم للأخطار.

كان اللبنانيون يعيشون قبل الحرب في مناطق مختلطة[5]. ولكن كانت توجد أيضاً مناطق اخرى على درجة عالية من التجانس المذهبي أو الديني. كيف أدى ترسيم خطوط التماس إلى خلق مناطق وأحياء ذات أكثرية سكّانية شبه متجانسة ومعزولة عن الآخرين؟

أولاً– الغيتو: هجرة وتهجير: فصلت خطوط التماس بين كيانات ومناطق سياسية مفصّلة على أساس عمليات الهجرة والتهجير التي أصابت أهاليها منذ بداية الحرب. فرض هذا الواقع هندسة اجتماعية وسياسية جديدة. فالمجموعات الطائفية والاثنية أصبحت تعيش في مناطق شبه منسجمة وضَعُفَ الاختلاط الذي كانت تعرفه البلاد لقرون خلت، وتراجعت بشدة فسيفساء السكّان التي كانت سائدة. ساهمت خطوط التماس والتطهير الاثني في عملية تجزئة جغرافية للبلد وأدت إلى انشاء مناطق جغرافية متجانسة مذهبياً[6].

ما إن بدأت تمارس على الارض وخاصةً في المناطق المختلطة عمليات القتل على الهوية الدينية حتى اجتاح العنف تلك المناطق[7]. نشطت تالياً عمليات الهجرة والتهجير التي كانت تؤدي على العموم إلى تمركز الطوائف في مساحات جغرافية صغيرة نسبياً. جاء التطهير الاثني في سياق عملية ترسيم حدود بشرية، جغرافية وسياسية على الارض. ومع تقدم عمليات الفرز السكاني كانت ترتفع درجة العزل الاجتماعي بين الطوائف. وفي مثل هكذا حالات من الانغلاق فإن تنشيط الدورة الاقتصادية كانت تبدو وكأنها عملية غير قابلة لاختراق الغيتو. لم يعرف لبنان خلال تاريخه هذه الدرجة العالية من الانعزال الجغرافي التي عرفها إبان حرب الاعوام السبعة عشر والتي هي تعبير عن سياسة التمييز والتفريق

---

3. **النهار**، 1975/5/28، ص 4.

4. Chawqi Douayhi, "Beyrouth et ses étrangers", *ap.* Jean Hannoyer (Ed.), *Guerres civiles: Economies de la violence, dimensions de la civilité*, Paris, Kharthala – Cermoc, 1999, 329p., pp.203-219.

5. Pierre Rondot, *Les institutions politiques du Liban*, Paris, 1947, p.27.

6. Fawwaz Traboulsi, "Sociétés violentes ou système de guerre?", *ap.* Jean Hannoyer (Ed.), *Guerres civiles: Economies de la violence, dimensions de la civilité*, Paris, Kharthala – Cermoc, 1999, 329p., pp.139-150.

7. Salim Accaoui et Magida Salman, *Comprendre Le Liban*, Paris, 1976.

السكّاني والمذهبي التي مارستها القوى الفاعلة المسلّحة. هذه السياسة إلى جانب اخرى تندرج في إطار توتير الأوضاع الأمنية خاصةً في المناطق المختلطة وشكّلت عاملاً ساهم في تسريع الانعزال الاجتماعي الطوائفي.

في بيروت مثلاً، عرفت الأحياء المختلطة حالة من التوتر واندلعت المعارك فيها بين الكتائب وحلفائها المسيحيين من جهة، وبين الفلسطينيين وحلفائهم المسلمين من جهة اخرى. وكان من نتيجة هذه الاشتباكات أن تمَّ نهائياً تقسيم العاصمة بين منطقة "غربية" واخرى "شرقية" عبر "خط أخضر" يمتد بين عين الرمانة والشياح شرقاً، مروراً بالمتحف عبر طريق الشام حتى ساحة الشهداء غرباً، ومنها إلى المدخل الغربي للمرفأ. وبقي هذا الخط الفاصل بين المنطقتين قائماً حتى نهاية الحرب يُقسّم بيروت وهمياً بين شرقية وغربية.

نشطت منذ بداية الحرب عمليات الهجرة والتهجير. ومع تقدم الحرب سنة بعد سنة أصبحت المجموعات الطائفية تعيش في محيط متجانس يشبه الغيتو إلى حدٍ كبير[8]. وكان الانعزال الجغرافي يتضاعف بتقلّص النشاط الاقتصادي والتجاري في البلاد. ارتفعت، نتيجة ذلك، نسبة الفقر والبؤس واشتدت وطأة المعاناة بعد تمركز العديد من العائلات المقتلعة من أرضها ومناطقها المنكوبة.

تحوّل البنى الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة تلازما مع نشوء مناطق صافية مذهبياً ودينياً. إذ إنه من الطبيعي في محيط مركّب على العزل والانعزال تقلّص النشاط الاقتصادي، وانتشار التعدّيات والتجاوزات التي لم يكن يحجبها سوى اندلاع أعمال العنف والقتل على الحدود بين المناطق.

ثانياً– فروقات أشدّ وضوحاً: قيام خطوط التماس على حدود مناطق نفوذ الطوائف ضاعف الفواصل بين المواطنين، وأحدث تحوّلات اخرى في السلوكيات الاجتماعية ناجمة عن الطابع الواضح للعزل قبل أن تساهم تلك السلوكيات في تعزيزه. أصبحت المغالاة والتطرف سمتان باديتا المعالم في المجتمع اللبناني، وتضاءلت المسلكيات القائمة على الاعتدال.

ظهر التجزوء (Fragmentation) الذي أثقل الأوضاع، وجسّد أحد أشكال قطع التواصل، بعد قيام كل فريق بتنمية مجموعة رموز وسلوكيات متمايزة، أكثر فأكثر، عن تلك التي لسائر المجتمع. ففي ما مضى كانت سلوكيات اللبنانيين متقاربة جداً إلى درجة يصعب فيها التمييز بينهم. لكن الحرب وموجات الرفض الراديكالية، وحركات التزّمت الديني، ساهمت في ارساء أنماط من السلوك شديدة التباين

---

[8]. جوناثان رندل، **حرب الألف سنة: حتى آخر مسيحي، أمراء الحرب المسيحيون والمغامرة الاسرائيلية**، ترجمة بشار رضا، بيروت؟، 1984، 231ص، ص 85–91.

هي أحد أعراض الفرز السكّاني. وأصبح التمييز، تالياً، أشدّ وضوحاً مما كان في السابق. ففي المناطق المسيحية مثلاً، انتشرت عادة ارتداء الصلبان الكبيرة أو تعليقها على الصدر بشكل لافت. وفي المناطق الاسلامية، أصبح محظراً بيع المشروبات الروحية في المحال والأسواق التجارية، شاع ارتداء ثياب مطابقة لذوق العصور القديمة، خاصةً عند النساء لحجب وجوههن وأطراف الأجسام[9]. أصبح تأكيد الانتماء بادياً بوضوح من خلال المظهر والملبس[10]. وساهمت هذه التعديلات في طرق الحياة والاقتباسات، إضافة إلى غيرها من الفروقات، في تعميق الهوة بين اللبنانيين. وفي أوضاع مشابهة كانت الحرب تتأسس على الصراع الدامي وليد حملات تعميم الشعور بالعداء بين اللبنانيين.

ثالثاً– الخطوط متنفس للصراعات الدولية: خطوط التماس هي الشق الظاهر للاتفاق الضمني بين القوى الاقليمية التي ترمي إلى المحافظة على المناطق الواقعة تحت نفوذ الميليشيات الخاضعة لها. تمَّ اعتماد طرق ديبلوماسية في تحديد "الخطوط الحمر" وتحاشي مواجهات مباشرة باهظة الكلفة بين القوى الاقليمية في المنطقة[11]. لم تقتصر المواجهات التي حدثت عبر خطوط التماس على حروب محدودة بين مسيحيين من جهة، وفلسطينيين ومسلمين من جهة اخرى، بل خلّفت هذه الخطوط وراءها انعكاسات غير متوقعة. اعتبرت خطوط التماس جبهات للحروب والهدنة والمفاوضة في الصراعات اللبنانية – اللبنانية، واللبنانية – الفلسطينية، والعربية – العربية، والعربية – الاسرائيلية، والاميركية – السوفياتية وغيرها. الحروب على خطوط التماس كانت تداخلاً بين الصراعات الداخلية والخارجية (يُراجع دراسة خط تماس نموذجي في البقاع في القسم 3 من هذا الفصل).

غالباً ما كانت ترتفع ضراوة الحروب في لبنان مترافقة مع ارتفاع حرارة التصريحات الدولية المعبّرة عن مواقف أطراف النزاع الدوليين. صدر الكثير من البيانات عن أطراف اللعبة الخارجيين المتضمنة وعوداً لنصرة حلفائهم الداخليين. خلال حرب لبنان، وبسببها، تبادلت حكومات أجنبية التهم، وقرارات الادانة، ووقعت بينها استفزازات وصلت إلى حدود قطعها العلاقات الديبلوماسية بين بعضها البعض بعد حملات اعلامية عنيفة. وفي بعض المراحل اضطرّت جيوش العديد من الدول الاجنبية المتصارعة، وأسلحة الطيران لديها، إلى التدخل بصورة مباشرة في محاولة لحماية ما وصفته بمصالحها

---

9. Annie Laurent et Antoine Basbous, *Guerres secrètes au Liban*, Paris, 1987, pp. 242-243.

10. *Ibid.*

11. Karim Pakradouni, *La paix manquée (Le mandat d'Elias Sarkis: 1976-1982)*, Beyrouth, FMA, 1983, pp.113-117.

الأمنية[12]. لكن التدخلات العسكرية الخارجية المباشرة كانت تعمل، في جميع المراحل، على زيادة الأزمة تفاقماً وتعقيداً وتؤدي إلى تطورات أكثر مأسوية[13]. هذه المؤشرات، التي تظهر عمق الابعاد الخارجية في الأزمة اللبنانية، كشفت كم كانت الحروب في لبنان تشكّل متنفساً لمنع تفاقم التوترات الدولية، ولكنها أفسحت المجال امام تورّط العديد من القوى الدولية والاقليمية عن طريق التدخل العسكري المباشر.

تحوّل لبنان من وطن إلى "ساحة"، مما سمح باستخدام أرضه وشعبه وتوظيفهما في خدمة العديد من الصراعات الدولية[14]. ينسجم مفهوم لبنان "الساحة" مع ميل القوى الدولية إلى تجنّب الدخول في حروب مباشرة ما دامت تجد من لديه، في الداخل، الرغبة والاستعداد للقيام بهذا الدور. هكذا انتقلت خطوط التماس من حدود الدول المتصارعة حيث يجب أن تكون في الأساس إلى قلب بيروت وسائر المناطق اللبنانية، فتحوّل البلد ساحة قتال لنزاع الشرق الأوسط.

أسباب حصول تبادل النار بين الميليشيات المتصارعة عبر خطوط التماس كانت تتنوع كثيراً. ففي بعض المرّات كانت تُفتح النار لأسباب سياسية مثلاً: قبيل حلول موعد التجديد لقوات الأمن المستعارة أو مع اقتراب وصول موفد دولي في زيارة لعواصم الدول الشرق أوسطية. كان من شأن هذا التوتير أن يذكّر مجدداً باستمرار الحرب وأن اللبنانيين غير مؤهلين لحكم أنفسهم. ولكن في العديد من المرّات الاخرى لم يكن ممكناً للمراقبين تفسير المرامي الحقيقية للاشتباكات أو أهدافها السياسية. ولا بد أن يكون اللبنانيون أدركوا بأن استمرار قيام بؤر التوتر على جانبي خطوط التماس طوال مراحل الحروب هو أبلغ دليل على أن السلام في لبنان هو خارج عن قرارهم بل إنه مفروض من الخارج.

العمليات الحربية، على خطوط التماس، بين الميليشيات المرتبطة بأسياد خارجيين هي حروب دولية نموذجية ومصغّرة بكلفة ضئيلة[15]. بهذه العمليات تتحاشى القوى الاقليمية اقحام قواتها في المعارك بشكل مباشر وتتفادى الخسائر في أرواح جنودها وأعتدتهم، وهي تكتفي فقط بتحريض اللبنانيين على القتال وتسليحهم. القاعدة التي وجهت عمل الجيوش الاجنبية في لبنان يمكن اختصارها بالتالي: في كل

---

12. Yair Evron, *War and intervention in Lebanon: The Israeli-Syrian Deterrence Dialogue*, London, Croom Helm, 1987.

13. نبيل خليفة، **الستراتيجيات السورية والاسرائيلية والاوروبية حيال لبنان (بحث في مصير الدولة الحاجز)**، جبيل، مركز بيبلوس للدراسات والأبحاث، 1993، 193 ص.

14. جوناثان رندل، **حرب الألف سنة: حتى آخر مسيحي، أمراء الحرب المسيحيون والمغامرة الاسرائيلية**، ترجمة بشار رضا، بيروت؟، 1984، 231ص، ص 83.

15. Melhem Chaoul, "Le dispositif de la guerre au Liban: Fonction et réduction", in *Le Droit à la mémoire*, Fondation libanaise pour la paix civile permanente, Beyrouth, Librairie Orientale, 1988, 360 p., pp.36-60.

مرّة نجح فيها جيش أجنبي في تسليم الأنشطة الأمنية إلى قوى داخلية حليفة تحظى بثقته وتتلقى الأوامر منه كان يلقي عن كاهله عبئاً ثقيلاً، الأمر الذي كان يسمح له الاكتفاء فقط بالقيام بأعمال المراقبة من المواقع العالية في الجبال المطّلة على العاصمة والخطوط الساحلية.

تتجنّب الجيوش الأجنبية عادةً دفع الثمن من أرواح جنودها، خصوصاً لدحر الميليشيات الداخلية المناوئة لسياستها، واعادة الأمن إلى الأراضي اللبنانية، ما خلا الحالات التي تشكّل فيها هذه الميليشيات خطراً جدياً على المصالح الحيوية لتلك الجيوش، فتطلق عندئذٍ الحملات العسكرية المباشرة ضدها.

قام توازن الرعب بين الفئات اللبنانية على تعادل القوى الحربية، وعملت هذه المعادلة على منع قيام غالب ومغلوب، لذلك ظلت الصيغة القديمة القائمة على مبدأ "لا غالب ولا مغلوب" معمولاً بها طوال مراحل الحرب. ولم يتمكن أي فريق من تحقيق انتصار حاسم. أدى توازن القوى أحياناً إلى تصعيد العنف، لكنه تحوّل أيضاً إلى عامل كابح لتدهور الأوضاع. فعندما كان الوضع في لبنان يتميّز بانخفاض في درجة حرارة النزاع كان ذلك يترافق مع توازن رعب نسبي، لبنانياً واقليمياً، مما يفسح المجال أمام انفراج مؤقت.

تشكّل المفاوضة الدولية المتعددة الطرف (السورية–الأميركية–الإسرائيلية)، التي جرت خلال نيسان 1976، مثالاً نموذجياً في كيفية تحديد "الخطوط الحمر" بين العواصم الاقليمية والدولية بالقنوات الديبلوماسية السرّية، ومخاطر تجاوز تلك الخطوط المتمثلة في انطلاق التدخلات الخارجية المباشرة بصورة آلية[16]. يكشف وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية هنري كيسينجر في مذكراته عن الحرب في لبنان خلاصة مذكرة اسرائيلية حكومية تصف ما سُمى بـ"الخط الأحمر" الشهير الذي يحدد اتفاق سوريا واسرائيل على مناطق النفوذ وعدم قبول اسرائيل بتحرك القوات السورية خارج نطاق منطقة من عشرة كيلومترات جنوب محور دمشق – بيروت[17].

هذا التشابك بين الوضعين الداخلي والخارجي جعل الأزمة اللبنانية شديدة الحضور في المحافل الاقليمية والدولية، على مختلف المستويات، خصوصاً في الصحافة والمجالس النيابية والحكومية

---

[16]. **المحرر**، 1976/4/15، ص 7؛ و**النهار**، 1976/4/15، ص 6، و1995/4/8، ص 1.

[17]. "مذكرات كيسينجر عن الحرب في لبنان: قضية نشوء الخط الاحمر"، ترجمة جمانة حداد للفصل 33 من كتاب كيسينجر: **سنوات التجدد** (Years of renewal)، ص 1019 – 1058، **النهار**، 1999/11/26، ص 16، قضايا النهار.

والمؤتمرات، وكانت لها انعكاساتها في القمم بين الحكّام والرؤساء وفي العلاقات الدولية. أخذت الصحافة العالمية والمجالس التشريعية تتعرّض لكل التطورات والنزاعات اللبنانية باعتبارها الصراعات المفتوحة اقليمياً ودولياً، أو الحروب المشتعلة بين القوى الدولية. كذلك كانت مواقفها داعمة لهذا الفريق أو ذاك تجاه الأحداث. ومع دخول القوات الأجنبية لبنان والبروز العلني للخلافات العربية – العربية، والعربية – الاسرائيلية، زادت الحروب، على الاراضي اللبنانية، ضراوةً وتحوّلت إلى مواجهات عسكرية مباشرة بين الأطراف. كانت مواقف الدول الخارجية الداعمة لطرف أو لآخر تقابلها مواقف الاستقواء من جانب القيادات اللبنانية، التي تجلّت بالانتقادات والتحديات، التي كانت تُطلقها هذه القيادات ضد دول اخرى أو أطراف داخلية في الأزمة على سبيل المثال. وتحولت خطوط التماس إلى جبهات دامية لمصالح الدول ضمن خطوط التصادم بينها.

2
خط جبهة كلاسيكية

فتحت على خطوط التماس جبهة للاحتكاك والمواجهة المسلّحة المباشرة بين المنظمات المسلّحة. هذه الخطوط الحربية مشابهة للجبهات العسكرية الكلاسيكية وخطوط الدفاع حيث كانت تتساقط القذائف عليها وتنفجر الاشتباكات بشكل متقطّع[18]. فترات الهدوء، التي تشهدها خطوط التماس، بعد كل جولة من القصف والقتال كانت فترات وقف للنار لكنها مشوبة بالتوتر في سياق يسمح باعادة التفجير. أوضاع المناطق المتاخمة لخطوط التماس كانت تبدو في غاية الصعوبة بسبب قربها من جبهات القتال حيث تحصل المبارزة الضارية بين عناصر التنظيمات المسلّحة الذين يمارسون شتى عمليات الرعب في هذه المناطق. وعلى عكس المناطق الخلفية التي كانت تتلقى فقط ضربات المدفعية البعيدة المدى نسبياً، كانت تتعرّض خطوط التماس لاطلاق نار كثيف من مختلف أنواع العيارات ومن مسافات قريبة. كان فتح جبهة ما وتبادل اطلاق النار عليها يرمي أحياناً إلى تخفيف الضغط العسكري عن جبهة اخرى. ففي واحدة من جولات القتال الاولى في بيروت فُتحت مثلاً جبهة كورنيش الجديدة – البرّاد اليوناني "لتخفيف الضغط" عن جبهة النبعة – سن الفيل[19]. هكذا كان اتساع رقعة الاشتباكات وامتدادها إلى محاور إضافية

[18]. جوزف أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب: سيرة ذاتية**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1990، 467 ص، 41–45.

[19]. " التراشق يلهب جبهات الضاحية الشرقية: جبهة جديدة لتخفيف الضغط عن النبعة – سن الفيل"، **النهار**، 1975/12/25، ص 4.

سبيلاً إلى تراجعها. وفي شباط 1984 كان كل قصف يستهدف ضاحية بيروت الجنوبية يُقابل بقصف على مدينة زحلة في البقاع.

على وجه العموم ظلّ التوتر يسيطر على مناطق التماس التي تهجّر سكّانها تحت وطأة القصف والاشتباكات. وطوال فترات الهدوء السائدة بفعل اتفاقات وقف النار كانت تجري بعض المناوشات التي يتخللها قصف وقنص.

ما هي أبرز خصائص خطوط التماس وكيف تحوّلت وظائفها؟ تطور وظائف خطوط التماس هذه وخصائصها يكشفان انقلاباً جذرياً في الأهداف التي أُنشأت هذه الجبهات من أجلها. من أبرز مميزات تلك الخطوط:

أولاً– حدود ثابتة دون تعديل: المجتمعات المتنوعة كالمجتمع اللبناني تقوم على توازن دقيق بين المجموعات فيها. الصراع الداخلي غير المضبوط ينزلق في اتجاه حرب داخلية تكون قوة الأطراف المتنازعة شبه متعادلة. ونشوء خطوط للتماس على التخوم بين المناطق يعني استنزاف طاقات المجتمع وقدراته، لأن المعادلة العسكرية القائمة تحتّم المحافظة على هذا التوازن. ويتّم ذلك عملياً عبر خط ثابت للفصل لا يستطيع أحد تعديله بسبب الكلفة الباهظة لمثل هكذا محاولة. لم تكن خطوط التماس تتيح لأي فريق في لبنان تحقيق انتصار تام على خصومه يسمح له بالوصول إلى حسم ساحق. منذ معارك وسط بيروت ومنطقة الفنادق الفخمة مطلع عام 1976 بين قوى الكتائب المسيحية والقوى الاسلامية والفلسطينية التي أسفرت عن قيام خطوط التماس في قلب العاصمة بيروت، لم تراود أحد فكرة القيام بعملية عسكرية تستهدف عبور هذه الخطوط[20].

دارت الحرب على "الخط الأخضر"، وسط العاصمة، انطلاقاً من المواقع التي كان يتمركز فيها المسلّحون من دون أن يطرأ عليها أي تغيير بارز. مما حدا بعض المراقبين إلى وصف هذه الحرب بـ"الجالسة" لأنها كانت تجري من على الكراسي التي يجلس عليها المقاتلون. وتتلخص باطلاق النار وتوجيه القصف عبر خطوط التماس الفاصلة التي ظلّت قائمة حتى نهاية الحرب[21]. طوال مراحل الحرب لم ترصد محاولات جدّية لاقتحام هذه الخطوط أو للتسلل خلف مواقع المتحاربين وتنفيذ عمليات انتحارية، باستثناء محاولة واحدة، نُفذت في 27 أيلول 1986، عندما وجّه ايلي حبيقه أنصاره، المنشقّين عن

---

[20]. تيودور هانف، **لبنان: تعايش في زمن الحرب: من انهيار دولة إلى انبعاث أمة**، ... مذكور سابقاً، ص 381.

[21]. المرجع نفسه، ص 413.

"القوات اللبنانية"، في عملية هجومية من بيروت "الغربية" سعياً إلى العودة إلى بيروت "الشرقية" التي سبق أن طردوا منها بالقوة. ولكن العملية لم تبلغ هدفها المرسوم وباءت بالفشل.

لعبت العوامل النفسية دوراً كبيراً في حض المقاتلين، من كل الميليشيات، ودفعهم للمشاركة في حماية مناطقهم والدفاع عنها، ولكن لم تظهر لديهم الجرأة للهجوم على مناطق الأعداء. ساد الاقتناع لدى أطراف الصراع اللبنانيين بضرورة وقف العمليات الحربية عند حدود خطوط التماس، إذ بعد تركيز الجبهات وتهجير سكّان المناطق المعزولة خيّمت هدنة عسكرية، غير معلنة، نظراً لاستحالة مضي الأفرقاء في مشاريعهم العسكرية حتى النهاية.

في وسع المتصارعين الدفاع عن مناطق سيطرتهم لا احتلال مناطق الأعداء. ففي بعض النقاط على خطوط التماس لم يكن ممكناً خلال أشهر من المعارك والهجمات احتلال مواقع صغيرة أو اختراق الجبهة. تكرست حرب المواقع كواحدة من أبرز سمات الحروب في لبنان، والأمثلة على هذا الطراز من المناوشات عديدة ونموذجية. ففي كاليري سمعان مثلاً، صُرفت أموال كبيرة لشق طريق امدادات إلى مخيّم تل الزعتر من دون أن يتحقق الهدف على رغم ضآلة عدد المدافعين عن ذلك الموقع[22]. وفي زحلة شُنّت هجمات ضارية أوقعت الكثير من الخسائر البشرية والمادية خلال حرب السنتين وفي عام 1981، ولكنها لم تسفر عن أحداث تغييرات تُذكر في المواقع، فقد حافظ الفريقان المتحاربان على مواقعهما. في كل مرّة كان يحاول أي طرف احداث تقدم على جبهة ما، كان أنصاره من المقاتلين يُصابون بخيبة أمل يعكسها العديد من التساؤلات وعبارات القلق التي كانت تساورهم حول المرامي الحقيقية للحرب. غدا التشكيك سمة للأسئلة المثارة على ألسنة المقاتلين حول "الانتصارات" المزعومة التي تطمح إليها القيادات، وكانت تطرح علامات الاستفهام عن أهداف العمليات الحربية من خلال الأقوال التالية: "ماذا بعد؟" و"إلى أين نمضي في الحرب؟" و"أين وكيف الخلاص؟" ...

دارت الحرب عبر خطوط التماس بطريقة لا تهدف إلى احتلال مناطق الخصم، بل لالحاق الضرر به واجباره على الاستسلام أو تقديم تنازلات. لم يتحقق هذا الهدف لأي من أفرقاء الصراع ولكن الأضرار التي خلّفتها الحرب جاءت كبيرة للغاية[23].

بعد وقت طويل على اندلاع الحرب تحققت قيادات الميليشيات من استحالة انتصار أو سيطرة ميليشياتها على غيرها. حالت خطوط التماس دون تمكين أفرقاء الصراع من تحقيق انتصار حاسم بعضهم على البعض. ورغم ثبات خطوط التماس وبقائها دون تعديلٍ معظم مراحل الحرب، إلا أن نظام الفصل

---

[22]. المرجع نفسه، ص 414.

[23]. يوسف اليازجي، **الحرب اللبنانية**، بيروت، منشورات مكتبة انطوان، 1992، 286 ص.

هذا كان ينهار سريعاً وبشكل فجائي بمبادرةٍ من الطرفين. المرّة الاولى التي سقطت فيها هذه الخطوط كانت بعد تركيزها بحوالى ستة أشهر عندما اجتاحها أهالي الشيّاح وعين الرمانة وتلاقوا عندها تلبية لنداء مصالحة بين الطرفين. وقاد عملية اعادة الالفة واللحمة بين السكّان على طرفي الخط الاخضر السيّد داني شمعون والشيخ محمد يعقوب والسيّد انطوان شادر[24].

ثانياً– ترسيم للهندسة السكّانية والمذهبية: فرض التوزيع الجغرافي للمجموعات الطائفية اللبنانية ولمخيّمات اللاجئين الفلسطينيين على أرض لبنان تحديد جبهات الحرب المتعددة التي نشأت بحكم "الحدود" العديدة القائمة بين المناطق المأهولة بمجموعات سكّانية مختلفة[25]. ساهمت سنوات التوتر والشحن النفسي السابقة لاندلاع حرب عام 1975 في ذرّ بذور التقسيم وخاصةً في نفوس المواطنين في العاصمة[26]. ومع بدء الحرب حلّ الفرز بسرعة[27]. فخطوط التقسيم انتصبت على تخوم مخيّمات الفلسطينيين التي كانت مزروعة حول بيروت. وارتفعت هذه الخطوط على الحدود بين المناطق السكنية المسيحية والمسلمة. وسرعان ما انعزل الشطران الشرقي والغربي من العاصمة عن بعضهما، فامتدت خطوط التماس على طول طريق الشام بين المرفأ وساحة البرج مروراً بالمتحف – البربير وصولاً حتى ضاحية بيروت الجنوبية. واقفلت هذه الطريق والمنطقة المجاورة لها التي أصبحت غير آمنة نظراً لوقوعها بين الطرفين وتحت مرمى القنّاصة.

دارت معظم الحروب في لبنان على طول هذا "الخط الأخضر"، وكانت القوى المتنازعة تتسابق لاحتلال المواقع الهامة على خطوط التماس وللسيطرة على "المراكز الاستراتيجية"[28]، كالبنايات العالية التي هي بمثابة نماذج مصغّرة عن ناطحات السحاب الاميركية مثل برج رزق أو برج المر وهما موقعان

---

[24]. يُراجع التحقيقين الصحافيين التاليين: "أهالي الشياح وعين الرمانة يتبادلون القبلات والعناق بعد إزالة المتاريس"، **المحرر**، 1975/10/12، ص 1؛ و"تصالحت الشياح وعين الرمانة وبعدهما النبعة: أُزيلت الحواجز فتلاقى أبناء المنطقتين وتعانقوا"، **النهار**، 1975/10/12، ص 1 و3.

[25]. تيودور هانف، **لبنان تعايش في زمن الحرب**... مذكور سابقاً، ص 246 – 247.

[26]. شاتيلا، كمال، **مخاطر الإنقسام الطائفي والتفرقة المذهبية**، بيروت، 1979، 137 ص.

[27]. Salma Husseini, *Redistribution de la population du Liban pendant la guerre civile (1975-1988)*, thèse de doctorat, Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales, Paris, 1992.

[28]. "جبهة طرابلس احتدمت ليلاً: مصدر زغرتاوي ينفي سقوط مواقع في أيدي طرابلسية"، **النهار**، 1975/9/10، ص 4. تُراجع أيضاً **المحرر**، 1975/9/10، ص 1.

كاشفان يطلاّن على خطوط التماس والمناطق المجاورة. فالتمسك برقعة جغرافية ضيّقة، والبقاء على قيد الحياة اعتبرا مؤشرّا انتصار. وأبدى الأطراف تشبثاً وعناداً للدفاع عن النفس حتى الموت. وظهرت مقاومة شرسة وضارية لدى الفئات التي كانت تخاف على مصيرها من الإبادة الشاملة.

ثالثاً– نظام للفصل أساسه القناصة: داخل معاقل الجماعات الطائفية، التي تفصل بينها خطوط التماس، نشطت حملات تعميم الشعور بالعداء الكلّي للطرف الآخر. أرغمت الحرب العديد من اللبنانيين على اللجوء إلى عقر دار جماعاتهم المذهبية في مناطق البلاد. هرب عدد كبير من المسيحيين من بعض مناطق الشمال، مثل سهل عكّار وطرابلس، التي أصبح يسيطر عليها في الوقت الراهن السنّة، بالرغم من أن جبال الشمال عموماً كانت تاريخياً منطقة مسيحية. وبيروت "الشرقية" هي قطاع مسيحي في غالبيته، أما بيروت "الغربية" فقد أصبح الوجود الشيعي فيها طاغياً. جبال الشوف أصبح الدروز فيها أكثرية، وجزّين الواقعة على الحدود في الجنوب غدت قطاعاً مسيحياً تحت الاحتلال الاسرائيلي. أما في البقاع، فإن مدينة بعلبك تحوّلت إلى مركز للشيعة، وزحلة للمسيحيين. وأشار مجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك في لبنان في أحد البيانات الصادرة عنه إلى أن عملية تجزئة الأراضي وتقوقع السكّان استمرت بالتعاظم، فتواصل الفرز السكّاني حتى بعد انتهاء الحرب عام 1990[29]. ويذكّر المجلس على سبيل المثال: "البيع الكثيف لأراضي السكّان المسيحيين في البقاع والشوف وعاليه الذين تهجّروا عن هذه المناطق خلال الحرب، ويعتبرون أن ثمة مخاطر ما تزال تحول دون عودتهم إلى ديارهم" (دورة المجلس المنعقدة بين 15 و28 شباط 1995).

دأب كل فريق من المتصارعين على استهداف المناطق المواجهة لمنطقة نفوذه من دون استثناء عبر توجيه النار والقذائف إليها بهدف الحاق الضرر بها وجرّها إلى هزيمة عسكرية، وتالياً سياسية. ولم تكن هذه الأمنية لدى كل طرف قابلة للتحقق. غدت مناطق التماس الفاصلة شريطاً جغرافياً عازلاً بسبب وعورة المسالك وإحكام سيطرة الميليشيات عليه وخبراتها القتالية. لكن الفصل لم يكن تاماً لأن العديد من الممرات بين شطري العاصمة اخترقت خطوط التماس. هذه الممرات أو المعابر كانت تغلق بإحكام المرّة تلو المرّة بفعل تصعيد العمليات القتالية. فالاسواق القديمة وسط بيروت أصبحت في عهدة الميليشيات التي كان عناصرها يتبادلون اطلاق النار، من مختلف أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة، مستخدمين الصواريخ ومدفعية الميدان.

---

[29]. تراجع الصحف اللبنانية بتاريخ 1995/3/1.

امتد خط الفصل في بيروت بين المرفأ شمالاً والضواحي الجنوبية مروراً بساحة الشهداء ورأس النبع – طريق الشام وميدان سباق الخيل، وأُحكم العزل بين عين الرمانة وحي الشيّاح، وكذلك بين الحدث والليلكي وبين كفرشيما والشويفات. لكنه على رغم قيام خطوط تماس ومعابر بين هذه المناطق، وفي العديد من الأماكن الاخرى في البلاد، فإن الزيارات بين الأقارب والأصدقاء لم تنقطع. واضطّر المواطنون إلى التكيّف مع أجواء الرعب الدائم التي كان يضاعفها من حين إلى آخر وقوع القذائف والقصف المدفعي. ومع الوقت اعتاد السكّان، فأصبح الرعب عاملاً تافهاً في حياتهم لا يؤثر كثيراً في تحديد خياراتهم اليومية وأنشطتهم الخاصة.

أما الخطر الماثل باستمرار فكان ناجماً عن القنّاصة المتواجدين على مقربة من خطوط النار والذين يُطلقون رصاص القنص عشوائياً وبطريقة مزاجية على عابري السبيل، في الأحياء والشوارع، دون تمييز لتضييق الحصار عليهم. تمركز القناصون على السطوح وفي الطوابق العليا من البنايات المرتفعة التي تشرف على مناطق القتال في مواقع كاشفة ومموهة يصعب تحديدها يرصدون منها التحركات على الطرقات ويجعلون المرور عليها غير مأمون[30]. كان القنّاصة يتسببون في شلّ الحركة وقطع الطرق، التي أصبح سلوكها محفوفاً بالأخطار، نظراً لأن تواتر الرصاص على جانبي خطوط التماس كان يجعل من التجوّل في المنطقة المستهدفة أمراً متعذّراً. كان العديد من القوى المسلّحة يتسابق للسيطرة على المعابر والتحكّم بحركة العبور.

وظيفة القنّاصة منع المرور بين المناطق وتأمين استمرار عناصر التوتر الكفيلة بإعادة اشعال القتال كلّما لاحت بوادر اخماد النار. توزّع القنّاصة كان هدفه شلّ كل حركة قد تعيد الوضع إلى طبيعته. فاستمرار التوتر يعود بالدرجة الاولى إلى وجود عددٍ من القنّاصة الذين يعمدون إلى اشعال الجبهات كلّما هدأت، ما يؤدي إلى تجدد التراشق بين الأطراف المتنازعين. وهذا ما يضطّر الأهالي الذين يروّعهم تدهور الاوضاع إلى الاختباء خوفاً من الرصاص أو اتقاءً من شظايا القصف[31]. وعندما كان يُخلّ أحد أطراف الصراع بوقف النار يجاوبه الفريق الآخر. هكذا كان يتمّ خرق العديد من اتفاقات وقف النار عبر الاستدراج المتبادل بين أفرقاء النزاع للعودة إلى القتال.

---

30. Jad Tabet, "Images de Beyrouth", *ap*. Salim Nasr et Theodor Hanf (Eds.), *Urban Crisis and Social Movements: Arab and European Perspectives*, Beirut, 1987, pp. 129-139.

31. Issa Makhlouf, *Beyrouth ou la fascination de la mort*, Paris, Les éditions de la passion, 1988.

في العاصمة وسائر التجمعات السكنية المكتظّة من السهل جداً ممارسة القنص لأن البنايات العالية والمتلاصقة تُسهّل المراقبة والتصويب[32]. عدد القنّاصين كان يتفاوت بحسب المناطق والطبيعة الجغرافية لكل منها. ففي بيروت مثلاً، على محور الناصرة – المتحف الذي لا يتجاوز طوله كيلومتراً واحداً وعرضه مئة إلى مئتي متر، كان يتمركز ما لا يقل عن 18 قنّاصاً يركّزون رصاصهم لشلّ أي حركة قد تصدر في المنطقة[33]. أما الأفرقاء المتنازعون فكانوا يفتعلون الأحداث والاشكالات قصداً، يطلقون النار مثلاً على أحد المارة بين معبرين مما يؤدي إلى اصطياده، وينقطع العبور تالياً، خوفاً من الرصاص والموت. لكن اللبنانيين برغم هذه الأخطار لم يتوقفوا عن استخدام تلك المعابر على الرغم من أن اجتياز خطوط التماس، بين شطري العاصمة، كان يفرض بذل جهودٍ كبيرة ومتنوعة للتغلّب على المخاوف والأخطار التي كانت تحيق بالمرور على تلك المعابر. أسباب عديدة كانت تقبع وراء الخوف، وأكثر المواطنين تضرراً هم اولئك المواطنون الذين وجدوا أنفسهم خارج مناطق سكنهم لحظة حلول ثأر الميليشيات التي كانت لا تتورّع عن الانتقام من الأبرياء كلّما شعرت بفداحة الخسائر التي مُنيت بها. بدمٍ بارد كان المقاتلون ينتقمون من المواطنين لمجرّد انتمائهم إلى الطوائف الاخرى المختلفة معهم.

هموم الناس خلال الحرب كانت تتمحور حول الاحتماء من شظايا القصف وتحاشي القنص والخوف الماثل باستمرار من الوقوع ضمن الدائرة التي يستهدفها انفجار سيارة مفخخة أو عبوة ناسفة. وفي غمرة كابوس الفزع الدائم كان يتملّك الأفراد هاجس تأمين القوت اليومي لهم ولعائلاتهم ما جعل هَمَّ الناس أولاً وآخراً تأمين بقائهم على قيد الحياة في أقصى درجات الخطر[34].

أجواء الشحن النفسي وعمليات التعبئة وتحضير الناس لجولات القتال كانت تفعل فعلها وتؤدي إلى نتائج مادية ملموسة، أبرزها ارتفاع المتاريس بين المناطق المتقابلة قبل كل جولة عنف جديدة. استخدمت أكياس الرمل المكدّسة لبناء المتاريس وتحصينها، فضلاً عن وسائل اخرى مثل حفر الخنادق ووضع اوتوبيسات النقل الضخمة وسط الشوارع والكونتينرات وأكوام التراب. تحوّلت خطوط التماس في بيروت وضواحيها الجنوبية إلى مواقع حصينة. فبنى عليها المسلّحون استحكامات قوية مستخدمين دشم الاسمنت وحطام القطارات والاوتوبيسات والمستوعبات وأكوام التراب والرمل ومختلف أشكال العوائق التي

---

[32]. يُراجع التحقيقين الصحافيين التاليين: "رصاص القنص ... يهدد بنسف الهدوء في بيروت"، **المحرر**، 1975/9/24، ص 4؛ و"خمسة قتلى وثمانية جرحى في النبعة – سن الفيل برصاص القناصة الذين تمركزوا فوق سطوح الأبنية"، **النهار**، 1975/9/24، ص 3.

[33]. "ماذا وراء تسخين بوابة الأمن العام؟"، **النهار**، 1976/4/8، ص 3.

[34]. فريدريك معتوق، **جذور الحرب الأهلية**... مذكور سابقاً، ص 42.

تحجب الرؤية عن الفريق المقابل لمنعه من التصويب بسهولة على المواطنين والمارة. ونصبت الأسلاك الشائكة في مقدمة الحواجز وفي عرض الطرق لإيقاف المشاة والسيّارات[35].

العديد من الحجج والادعاءات كانت تأتي لتدعم منطق وجود القوى الفاعلة المسلّحة التي أخذت تبرر بها أمام المواطنين قيام خطوط التماس، منها مثلاً أن بناء هذه الخطوط هو لحماية أمن المواطنين وأرواحهم وممتلكاتهم ودرء الأخطار المحدقة بهم، فضلاً عن احباط محاولات التسلل والاعتداء عليهم ومنع تهجيرهم أو احتلال مناطقهم. ولكن الواقع لم يمنع حصول الأسوأ. فمع اشتداد القصف وتشعبه على مناطق التماس المستهدفة يبدأ السكّان بالنزوح إلى أماكن بعيدة عن مناطق القتال، ولم تؤدي مختلف وسائل الحماية إلى الحؤول دون سقوط الضحايا الأبرياء بين المواطنين. القنص من جانب يستدرج قنصاً من الجانب الآخر، والحواجز في طرف ما تستثير حواجز مواجهة تروّع السكّان بالأجواء المشحونة بالتوتر.

المتاريس والحواجز وخطوط التماس في لبنان لم تكن كل هذه العوائق سوى وسائل لنقل الصراع السياسي من داخل المؤسسات وتحويله نزاعاً عنيفاً وسط الشوارع والمناطق السكنية، وهي شكّلت السبب الرئيسي في افشال الكثير من المعالجات للقضايا الحسّاسة وذريعة للتستر وراء شعارات.

رابعاً– العزل المستحيل والترابط الدائم: الهدوء على جبهات الحرب الرئيسية له عواقبه داخل كل مجموعة. فهو يخلق ضغوطاً داخل كل معسكر وتصطدم تبعاً لذلك عناصر الميليشيات ببعضها داخل المعقل الواحد[36]. هذا الاقتتال كان يخلق أجواء استياء وغضب لدى المواطنين خصوصاً أن أرواحهم وممتلكاتهم عرضةً للخسائر. الحرب الأهلية، أصبحت حروباً أهلية من طراز جديد داخل الجماعات المسلّحة المنتمية إلى الطائفة الواحدة. لم يعد المواطنون يشعرون بالأمن والأمان أينما صودفت أمكنة سكنهم سواءً على جبهات القتال أو داخل معاقل طوائفهم. ولم يعد أحد من اللبنانيين مطمئناً إلى سلامة الأوضاع بين جماعة المذهب الواحد[37]. حواجز المسلّحين التي تراقب الحركة على الطرقات وتُفتّش المواطنين في بعض الاوقات والظروف، كانت تثير الاشمئزاز أحياناً. الناس كانوا يتضايقون من كثرة الخويات و"الضرائب" التي كانت تُفرض عليهم، ومن بعض عناصر الميليشيات المدجّجين بالأسلحة

---

35. Fawwaz Traboulsi, "Sociétés violentes ou système de guerre?", *ap.* Jean Hannoyer (Ed.), *Guerres civiles: Economies de la violence, dimensions de la civilité, op. cit.*

36. Samir Khalaf, "On Entrapment and Escalation of Violence", in *American – Arab Affairs*, No. 24(1988), p. 15.

37. Cf. Régina Sneifer-Perri, *Guerres Maronites (1975-1990)*, Paris, L'Harmattan, 1995.

الذين يمارسون النفوذ على المارة. لكن هذا الامتعاض يبقى سائداً فقط حتى تجدد القتال على الجبهات الرئيسية وعودة أعمال العنف فيعود الناس لدعم ميليشياتهم والوقوف إلى جانبها يقيناً منهم أن لا مُدافع عنهم سواها.

الحواجز المسلّحة ونقاط المراقبة على الطرق جعلت الرحيل عن البلاد أسهل من الانتقال بين منطقة واخرى داخل البلاد. فالهجرة من المناطق المتاخمة للحدود غدت لكل المواطنين أكثر أماناً بسبب ما كان ينطوي عليه التجوّل وسط البلاد من مجازفات خطيرة، خاصةً أثناء العبور من منطقة تخضع لنفوذ ميليشيا إلى منطقة خاضعة لنفوذ اخرى. فالسفر من جونيه إلى الخارج أيسر منالاً من الانتقال إلى صيدا أو طرابلس، وكذلك كان السفر براً من بعلبك إلى البلدان العربية بحكم موقعها الجغرافي أهون من اجتياز الحواجز العديدة القائمة على الطرق المؤدية إلى بيروت، أو المعابر الفاصلة بين شطري العاصمة. لذلك حاذر كثير من اللبنانيين التنقّل ونشأت أجيال، خلال 15 سنة من الحرب، لا تعرف بعضها ولا الأقسام الاخرى من البلاد خارج منطقة سكنها بسبب العزلة المفروضة والضرورية أحياناً، لأن المواطنين كانوا يتجنبون الخروج من مناطقهم خوفاً من عمليات الخطف. هكذا أدت المعابر والحواجز وخطوط التماس إلى تقسيم البلد وشلّ الحركة فيه. تبدلت الحياة العادية اليومية التي عهدها اللبنانيون قبل 13 نيسان 1975، ففي ظل الحرب الدائرة غاب العديد من النشاطات، ومن دون أن تكون هناك حالة طوارئ معلنة، اقتصر تجوال الناس والسير في الطرق على الحد الأدنى والحالات القصوى. كانت بيروت تتحول خلال ساعات اشتداد القصف إلى مدينة شبه مهجورة. والمواطنون طبّقوا من تلقاء أنفسهم نظاماً لمنع التجوّل فرضه انعدام الأمان والسلامة العامة.

خط التماس الفاصل كان يمكن رؤيته بوضوح خلال الليل من المناطق الجبلية المطلّة على العاصمة إذ كان يُشاهد تجمّعين مضاءين بالأنوار هما الشطران الشرقي والغربي ويفصلهما عن بعضهما خط من الظلام الدامس. عطلت حالة الخصام هذه الحياة الاعتيادية المألوفة وسط العاصمة بيروت التي حوّلتها إلى منطقة منكوبة تشهد على قساوة العنف ووحشيته.

نظام الفصل بين المناطق الذي فرضته خطوط التماس لم يكن محكم العزل تماماً سوى خلال مراحل تصعيد القتال والعمليات الحربية[38]. فعندما كان يعود الهدوء إلى الجبهات، تُفتح المعابر وتنطلق حركة السير مجدداً بعد توقف قسري[39]. تحولت هذه المعابر الى منافذ حيوية تصل المناطق بعضها

---

[38]. غسان حبّال وزينب حسون، "العنف والإنسان"، **السفير**، ايلول 1995.

[39]. انطوان مسرّة، **تنمية المجتمع المدني في لبنان: منظومة قيم ومبادرة وتواصل وتدريب**، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بالتعاون مع Mercy Corps، المكتبة الشرقية، 2000، 752 ص، ص 47–64.

ببعض بدل ان تكون نقاط فصل فحسب. فمعبر المتحف – البربير، على سبيل المثال لا الحصر، اصبح ممراً يربط المنطقتين الشرقية والغربية من بيروت وتجتازه قوافل التموين المحملة بالمواد الاساسية والضرورية في الاتجاهين. والمحكمة العسكرية الواقعة في هذا الشارع المعروف "بجادة فؤاد الاول اصبحت محطة او نقطة يلتقي فيها أبناء المنطقتين الشرقية والغربية لتبادل الخدمات"[40]تبدّل دور المعابر كنقاط عازلة وتحوّلت عوض ذلك إلى شرايين حيوية، وكان تجميد القتال عاملاً مسهلاً لتبادل السلع والحاجات بين المنطقتين. تمَّ الاتفاق بين قيادات التنظيمات المسلحة في المنطقتين على السماح بمرور المواد الغذائية والمحروقات نحو المنطقة الشرقية عبر المنطقة الغربية، وكذلك السماح لشاحنات الطحين، والقمح بالمرور في الاتجاه المعاكس الى المنطقة الغربية فضلاً عن السيارات المحملة قوارير الاوكسجين للمستشفيات[41]. ولكن في كلا الجانبين كان يحصل صراع دائم وتسابق بين القوى للسيطرة على أحد طرفي المعبر و"احتلال مواقع استراتيجية تمكنها من فرض الخوة والضرائب غير المشروعة على تنقّل البضائع والسلع"[42].

يشجع الهدوء الامني المواطنين على الخروج من عزلتهم المناطقية. وعلى خطوط التماس يقع ميدان سباق الخيل، هذا المكان، الذي بقي اللبنانيون يجتمعون فيه من كل حدب وصوب عندما تسمح الظروف الامنية بعودة حفلات السباق[43].

نظام المعابر كان يسمح للقوى المسلحة بمراقبة حركة المرور عبر نقاط التدقيق التي اقامتها على تلك المعابر. فالسيارات والمسافرون كانوا يخضعون للتفتيش على ايدي عناصر التنظيمات المسلحة بحثاً عن السلاح والمتفجرات ويجري استعراض بطاقات الهوية لالقاء القبض على الاشخاص "المطلوبين" . وغالباً ما كان الخطف بهذه الطريقة يتم على اساس الهوية الدينية او الانتماء السياسي للمخطوف ومن دون أي جنحة او جناية موصوفة في القوانين.

خامساً– خطوط التماس وسيلة لاستمرار شلّ عمل الدولة: تقسيم البلد والمناطق بواسطة المعابر والحواجز وخطوط التماس شل نشاط المؤسسات الرسمية فظهرت تالياً القمم والمجالس الروحية

---

[40]. يُراجع تحقيق فارس بزي بعنوان: "مواطنون من الأشرفية جاؤوا للإطمئنان عن أصدقائهم في المنطقة الغربية"، **المحرر**، 1976/1/4، ص 3؛ وزاوية "لماذا؟"، **النهار**، 1976/1/7، ص 2.

[41]. "اتصالات بين مختلف التنظيمات للسماح بمرور سيارات المؤن"، **النهار**، 1976/4/7، ص 2.

[42]. "ماذا وراء تسخين بوابة الأمن العام؟"، **النهار**، 1976/4/8، ص 2 و3.

"اجتماع لممثلي التنظيمات من أجل تسهيل عبور قوافل التموين"، **النهار**، 1976/4/14، ص 1.

[43]. "عادت سباقات الخيل"، **النهار**، 1975/7/15، ص 1.

بديلاً من المؤسسات الدستورية. منذ اندلاع الحوادث في 13 نيسان 1975 انقطعت اجتماعات مجلس الوزراء ولم تعد لاجتماعاته القليلة أي فعالية. فالحكم في لبنان غدا شبه معطل، وشُلَّ الجيش، نتيجة الخلافات والانقسامات بين المسؤولين حول السيادة والامن والعديد من القضايا الاخرى خاصة الاصلاح الدستوري والغاء قواعد تقاسم السلطة والمشاركة. توقفت اجتماعات مجلس النواب، وظهر عجز المجلس عن وضع حدٍ للحرب في الاجتماعات النادرة التي كانت تسمح بعقدها الظروف والقوى المسلحة المختلفة. اما الموازنة فصرفت على أساس القاعدة الاثني عشرية بالنسبة لجباية الرسوم والضرائب، ودفع رواتب الموظفين، ونفقات الادارات الرسمية والجيش ومختلف اجهزة الدولة.

من الاسباب المذكورة لعدم التئام مجلس الوزراء "الحؤول دون تصدعه في حال تطرقت مناقشاته الى المواضيع الحساسة او تلك المتنازع عليها". وفي مثل هذه الاجواء لم يكن ممكناً الوصول سوى الى اتفاق الحد الادنى. وعلى هذا الاساس تمَّ التوافق على استخدام قوى السلطة من جيش وقوى أمن داخلي، فأُنزلت الى المناطق الفاصلة بين المتحاربين على غرار ما حصل في الشمال بين زغرتا وطرابلس[44]، وفي البقاع بين زحلة ومحيطها سعدنايل، وفي وسط بيروت[45]. وبذلك اضحت حياة افراد هذه القوى عرضة للقتل والموت. ومع غياب المعالجات وضعف فعالية الاجراءات المعتمدة وانعدام دور الدولة في احتكار القوّة العامة المنظمة لم يكن ممكناً وقف الحرب.

أَخذت التساؤلات والشكوك تحوم عند جميع الاطراف حول ما اذا كان هناك ثمة مخطط مرسوم لتخريب البلد أو مشاريع خارجية لاشعال الفتن. وبغض النظر عن حقيقة وجود مؤامرات او عدمه، فإن ثمة شيئاً اكيداً ان مناعة الدولة تبنى وتصنع بجهود انسانية وبتضحيات شعبها وحكامها. مفهوم الدولة مناقض للامن المجتزأ كما يدركه اللبنانيون او للامن المستعار. الدولة وحدها بدل الميليشيات كفيلة من حيث هي الجسر بين اللبنانيين باخراج البلد من منطق شريعة الغاب او عصابات السرقة والقتل.

سادساً- "الخط الاخضر" اسم لغير مسمى: خلال الحرب تحولت البيوت القديمة الجميلة الواقعة وسط بيروت متاريس ومرابض للاسلحة الثقيلة. وغطت الاشجار والاشواك والنباتات البرية الطرق

---

44. تُراجع التحقيقات الصحافية الآتية: "هدأت في طرابلس وأتمت قوات الجيش عملية الفصل"، **المحرر**، 1975/9/12، ص 1؛ و"تمّ فك الارتباط في الشمال: تمركز الجيش بين الطرابلسيين والزغرتاويين"، **النهار**، 1975/9/12، ص 4؛ و"بعد ليلة ضارية في الشمال: وقف إطلاق النار وإنزال الجيش"، **النهار**، 1975/9/11، ص 1 و12.

45. "مغاوير الجيش يقيمون خطاً عازلاً من الكرنتينا إلى كورنيش البحر"، **النهار**، 1975/12/10، ص 6.

والازقة الفاصلة بين المتحاربين في بيروت[46]. ولربما اكتسب هذا الجدار العازل تسمية "الخط الاخضر" من هذا الاخضرار المميت الذي خلّفته الحرب ونبت في ظل غياب الحياة اليومية المعهودة في هذه المناطق الواقعة بين شطري بيروت الشرقي والغربي والتي رزحت تحت وطأة نيران الاشتباكات والقذائف وحمم النار والدمار.

[46]. Jad Tabet, "Images de Beyrouth", *ap.* Salim Nasr et Theodor Hanf (Eds.), *Urban Crisis and Social Movements: Arab and European Perspectives*, Beirut, 1987, pp. 129-139.

3
دراسة تاريخ خط تماس نموذجي في محافظة البقاع

نشأ في قضاء زحلة خلال "حرب السنتين" ولاحقاً عام 1981 خط تماس يفصل مدينة زحلة ذات الغالبية المسيحية الكاثوليكية عن البلدات الاسلامية المجاورة لها وهي سعدنايل والكرك وحزرتا.

أولاً– مبررات الدراسة: ليس الهدف من هذا الفصل إعادة احياء الاحقاد الدفينة او سرد الحوادث التي تلهب النفوس والمشاعر وتتركها مهيأة بإستمرار للتفجّر، بل قراءة الوقائع بعقلانية في مرحلة السلام ومحاولة الإفادة من اخطاء الماضي وسلبياته وتحويلها الى ايجابيات وخلق روادع نفسية ومادية ضد خطر الانزلاق مجدداً الى حروب داخلية. إذ لا يمكن منع تجدد الحروب من دون إزالة مسبباتها وإستخلاص العبر المفيدة.

الذاكرة الشعبية في هذه المنطقة هي جزءٌ من ذاكرة لبنان ككل، أي شديدة التأثّر بحوادث اعوام 1841 و1860 و1958 وسواها. وسلوك اهلها كغيرهم من اللبنانيين ينهل من مخزون هذه الذاكرة المليئة بتجارب تؤجج العصبيات وترفع التوتر[47]. إذ لم يقم المؤرخون بعد بإعادة كتابة تاريخ لبنان من منطلقات محاسبية اكثر عقلانية رغم كون الكتابة والابداع في هذا المجال عملية مستمرة. ربما لا يمكن مصادفة لبناني واحد لم يرسخ بباله النزاعات بين الجماعات الطائفية بأدق تفاصيلها. هكذا يعاد مثلاً، إحياء التاريخ بتفسيرات مبسّطة، فيحكى عن هجوم الدروز عام 1841 على مدينة دير القمر التي تسكنها اكثرية مارونية وانتصار الزحليين لأهلها، الأمر الذي أثار الدروز الذين "صمموا على تلقين مدينة زحلة الكاثوليكية درساً لا ينسى". لكن الرياح سارت عكس المشتهى، واستطاعت زحلة الصمود بوجههم بفضل أبنائها المسيحيين وبمعاونة الشيعة في البقاع الذين إنتصروا لها[48]. يروى في إطار ردود الفعل والانتقام للحوادث السابقة أن الدروز عام1860 كانوا "يذكرون جيداً الهزيمة والتحدي لذلك صمموا على الثأر"[49].

ردود الفعل بعد قرن وأكثر على وقوع تلك الحوادث لا يبدو انها تغيّرت، بل ظلت السلوكيات تحركها الاحقاد والهواجس والنماذج السلوكية المرجعية التي تبقيها كتب التاريخ ورواياته السطحية حيّة في النفوس. وقبل استعراض الوقائع المتصلة بخط التماس المختار كنموذج للدراسة، يتعين رسم صورة الواقع

---

[47]. كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، دار النهار للنشر، الطبعة الرابعة، 1978، 271 ص، ص 139–140.

[48]. المرجع السابق، ص 83.

[49]. المرجع السابق، ص 139–140.

الجغرافي والتاريخي والديموغرافي لمنطقة البقاع التي قام في وسطها هذا الخط، وعاد التاريخ الى بعث صوره المأسوية القديمة من دون ان تكون الخسائر علمت احداً.

ثانياً– الواقع الجغرافي والديموغرافي: عُرف البقاع قديماً منذ العهد الروماني بإهراءات روما، ويبلغ طول هذا السهل 160 كيلومتراً ويتراوح عرضه بين سلسلتي جبال لبنان الغربية والشرقية ما بين 8 و12 كلم. تُمثّل مساحته أقلّ قليلاً من نصف مساحة الاراضي اللبنانية وهو اكبر المحافظات على الاطلاق. مدينة زحلة هي عاصمة البقاع وفيها مركز الادارة وهي تقع بين سفحين يتصلان بجبل صنين. وأهم المراكز التجارية في هذه المنطقة شتورة في الوسط، وهي مفتاح الطرق الى الداخل العربي وتبعد مسافة شبه متساوية بين بيروت ودمشق، وبعلبك في الشمال. يمر وسط هذا السهل نهر الليطاني الذي يصب جنوب سلسلة الجبال الغربية في البحر المتوسط. وتمتد شرقي البقاع، على طول السهل سلسلة جبال لبنان الشرقية الجرداء وهي فقيرة بالمياه وقليلة السكان وتنتهي في جنوبها بجبل الشيخ او حرمون الذي يُشكل اعلى قمة فيها، وهو ثاني اعلى هضبة جبلية في الحوض الشرقي للمتوسط بعد قمم جبل المنيطرة في لبنان.

مدينة زحلة او "عروس البقاع"، كما شاعت تسميتها، تقع في مركز لبنان على مسافة شبه متساوية بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب، وهي تبعد 54 كلم عن العاصمة بيروت وتلتحف احدى التلال الشرقية من جبل صنين الذي تشرف سفوحه الغربية على البحر المتوسط، بينما هي تيمم وجهها الجغرافي والاقتصادي شطر سهل البقاع اللبناني الممتد فسيحاً امامها حتى سفوح سلسلة جبال لبنان الشرقية المتاخمة لسوريا. هذا الواقع الجغرافي فرض على المدينة، التي توصف بـ"عاصمة الكثلكة" كونها أكبر مدينة كاثوليكية في الشرق، ان تكون خارج "المعقل المسيحي" الرئيسي في البلاد المعروف بالمناطق الشرقية والذي يضم قسماً من بيروت واقضية المتن وكسروان وجبيل وجزءاً من البترون. إذ تفصل زحلة عن هذه المناطق القمم الشاهقة لجبلي صنين وكسروان وتضاريسهما الصخرية الوعرة للغاية التي شكلت على الدوام حاجزاً جغرافياً صعب المراس امام إتصال المدينة مع تلك المناطق اللبنانية ذات الاكثرية المسيحية.

تتألف الفسيفساء الجغرافية للطوائف الدينية في لبنان من اجزاء عديدة تتجانس في بعض المناطق وتتداخل في اخرى[50]. وفي البقاع يشكل الشيعة اكثرية كبيرة في شمال هذه المنطقة التي توجد في بعض مواقعها السكانية الكثيفة جزر صغيرة هي عبارة عن عدد من قرى الروم الكاثوليك. وفي قضاء زحلة يشكل الشيعة اقلية يعيش معظمهم في الكرك وجزء من المعلقة، وهما يقعان في ضاحية زحلة

[50] . Pierre Rondot, *Les institutions politiques du Liban,* Paris, 1947, p.27.

الشمالية، وكذلك في علي النهري قرب رياق إلى الشمال الشرقي، وفي قرية حزرتا الواقعة على الطريق بين زحلة والمعقل المسيحي خلفها في جبل لبنان. المسيحيون في هذه المنطقة من البلاد يؤلفون غالبية السكان وهم موزعون بين زحلة والتجمعات المجاورة لسلسلة جبال لبنان الغربية وبين عدد من القرى الملاصقة للسلسلة الشرقية، وتوجد نسبة كبيرة من السكان السنّة في هذا القضاء. اما في البقاع الغربي فيكاد المسلمون والمسيحيون والدروز يتساوون في العدد. وتتوزع القرى المسيحية على السفوح الغربية، وفي المقابل تنتشر القرى الاسلامية على السفوح الشرقية.

يمكن الاستنتاج ان السكان المسيحيين في هذه المنطقة هم اكثر انتشاراً من المسلمين. وان الجزر هي في غالبيتها مسيحية، لذا كان من الصعب جداً الدفاع عنها عسكرياً، الامر الذي جعلها اهدافاً نموذجية تسمح بإستخدام سكانها كرهائن جماعية.

شاءت الاقدار لمدينة زحلة ومحيطها ان يتحملا تبعات مستجدات سياسية لم يكن لهما فيها "لا ناقة ولا جمل" كما يقول المثل العربي الشائع. فأهل زحلة المدينة المسيحية تكاد تشدهم عواطف سياسية ثابتة نحو المنطقة الشرقية من بيروت التي يشترك اهاليها معهم في وحدة الانتماء الديني. ولكن اهالي زحلة لم يشككوا يوماً بالقناعات الراسخة لديهم حول الفائدة التي تجنيها مدينتهم من انفتاحها على محيطها وتعايشها معه.

يقوم النفوذ التقليدي للعائلات الكبرى من سكان المدينة، وهم في غالبيتهم من المسيحيين الملكيين الكاثوليك، على تملكها اراضٍ زراعية واسعة في السهل الذي لا يمكن لزحلة ان تكون أحد مراكز دورة التبادل فيه من غير انفتاحها على محيطها، من القرى والبلدات والمدن ذات الاغلبية الاسلامية الساحقة، والمنتشرة من شمال السهل حتى جنوبه. ثم ان لزحلة، فضلاً عن موقعها في دورة التبادل البقاعية المحلية، صلتها الهامة بدورة الحياة السياحية والاصطيافية في لبنان السلم، إضافة الى موقعها الاداري والتربوي كمركز لتجمع عددٍ كبير من المدارس الخاصة والرسمية والتي توفر لطلابها مستوى مرموقاً من التعليم. هذه الادوار التي توافر للمدينة الاضطلاع بها في أزمنة السلم سوف يعطلها دبيب الحرب المتمادية في زحفها الى مدن لبنان ومناطقه كلها. فما هي قصة زحلة مع الحرب؟

ثالثاً– الاستعدادات للحرب: بوصفها مدينة مسيحية في وسط مسلم، عاشت زحلة في مطلع "حرب السنتين" (1975–1976) كمعظم الجزر السكانية حالة من القلق وعدم الاطمئنان الى المصير عبَرت عن نفسها بنشوء تنظيم عسكري سمي بـ"التجمع الزحلي العام" تحت شعار عام هو الدفاع عن

المدينة وحمايتها، والمحافظة على مصالح المسيحيين في زحلة ووجودهم[51]. وكان من اركان هذا التجمع عدد من المثقفين والسياسيين الجدد الباحثين عن دور لهم في الحياة السياسية للمدينة. ووجد هؤلاء ان بنادق المقاتلين يمكن ان تحقق لهم مكاسب شخصية لا تسمح بها الحياة السياسية في البيئة المحلية المتسمة بالجمود النسبي كالوضع اللبناني ككل. انخرط في صفوف التجمع الزحلي عدد من الشبان الزحليين الذين تلقوا تدريباً على القتال من اجل تأمين الدفاع الذاتي عن مدينتهم. وادى تحالف الميليشيات الاسلامية والمنظمات الفلسطينية في القرى والبلدات المحيطة بزحلة إلى جر المدينة المسيحية الى الحرب، عبر إخافة اهلها ودب الذعر في صفوفهم عن طريق إقامة الحواجز المسلحة على الطرق المؤدية الى مدينتهم وتفتيش المارة والسيارات. غذّت سياسة التخويف هذه تيار التطرف الداعي الى الحرب في زحلة، خصوصاً بعد خطف عدد من ابناء المدينة على الحواجز وتصفية عدد منهم، فضلاً عن ضرب مركز حزب الكتائب في داخلها ليل 14–15 نيسان 1975، أي بعد حوالى 24 ساعة على حادثة بوسطة عين الرمانة التي يعتبر المؤرخون ان توقيتها سجل البداية الفعلية او الرسمية لحرب لبنان[52].

وقع عدد من الحوادث في زحلة وجوارها بين شهري نيسان وتموز 1975 كانت بمثابة العد العكسي لإندلاع العنف في هذه المنطقة[53]. إستعد كل فريق من الفريقين للمعركة المحتومة التي طالما روّجت لها الاشاعات تحضيراً للرأي العام لإندلاع ما وصف بـ"الجولة الرابعة" من القتال في لبنان. فانطلقت في المناطق الاسلامية والمسيحية على السواء حملات التحريض وإثارة الخواطر والفتن بين أبناء المنطقة الواحدة مما شحن الاجواء بالتوتر. وظهرت موجة من التسلّح تهدد المواطنين بانفجار الوضع بسبب سباق على امتلاك الاسلحة بين الفئات المختلفة. وانضوت ميليشيات الكتائب والاحرار وحراس الارز والتنظيم، وهي جميعها قليلة العدد في المدينة، تحت لواء قيادة شبه موحدة ضمت التنظيم الاقوى الذي هو "التجمع الزحلي العام". ثم اصدرت هذه التنظيمات نشرة محلية دورية سُميت "صوت زحلة"، وساهم في انتشارها توقف وصول الصحف الى المدينة بفعل إنقطاع الطرقات وحالة الحصار المضروبة. قامت الميليشيات بفرض جباية على الاهالي بحسب قدراتهم وإمكاناتهم لتمويل الحرب. شكّلت هذه المبالغ عبئاً اضافياً على المواطنين الذين كان اضطر قسم منهم الى الانقطاع عن عمله بسبب ظروف الحرب. المبالغ الكبرى تحصّلت من العائلات الزحلية ذات العواطف البقاعية التي أُرغمت على المساهمة في

---

[51]. "قوات حبيقة وزحلة: ميليشيا بلا أرض في أرض بلا ميليشيا"، **الحياة**، 1990/2/5.

[52]. انطوان خويري، **حوادث زحلة 1975–1981**، الجزء الحادي عشر، دار الابجدية للصحافة والطباعة والنشر، 1982، 467ص، ص 19–20.

[53]. المرجع نفسه.

تمويل الحرب. اما السلاح فكان يتم شراؤه من تجار الاسلحة الذين كانوا على صلة وثيقة بالفلسطينيين وبأسعار باهظة.

في المقابل، وانسجاماً مع الخطة الفلسطينية القاضية بتعميق نفوذها في لبنان، تغلغلت المنظمات المسلّحة للفلسطينيين داخل القرى والبلدات والاحياء الاسلامية في قضاء زحلة. هكذا كاد سكان بلدة سعدنايل السنيّة القريبة من زحلة ان يتحوّلوا الى اقلية داخل بلدتهم بفعل طغيان عدد الفلسطينيين الوافدين. وما يقال عن سعدنايل يقال، تالياً، عن العديد من القرى والبلدات الاخرى ذات الغالبية الاسلامية حيث سيطرت المنظمات الفلسطينية وسعت بطرق عديدة بواسطة الترغيب والترهيب الى الحصول على تأييد اكبر عدد ممكن من المناصرين.

جنّدت المنظمات الفلسطينية المسلّحة حلفاءها أكثر فأكثر. ودرّبت الميليشيات المسيحية بسرعة قصوى مقاتلين جدداً خلال صيف 1975. كل الذين كانوا يتابعون عمليات التعبئة والشحن النفسي كانوا يتوقعون الانفجار، بغض النظر عن حجمه او شكله او أسبابه. ومرة جديدة عاد المحرضون الى معزوفتهم القديمة بغرض دفع الفريقين الى مزيد من الصدام والتقاتل[54]. وترافقت حملات التحريض المحلية مع حملات اخرى على المستوى الوطني مركّزة على تغيير نظام الحكم القائم عن طريق إدخال تعديلات جذرية على الدستور وعلى النظام السياسي اللبناني، والغاء قاعدة النسبية المعتمدة، وإعطاء الجنسية اللبنانية الى عددٍ كبير من المقيمين في لبنان بشكل يؤدي الى إحداث خلل ديموغرافي.

كانت هذه المطالب غير مقبولة لدى اكثرية المسيحيين اللبنانيين الذين رأوا فيها خطراً على مصيرهم. وكانت تجربة الحرب في اشهرها الاولى كشفت بوضوح بأن موازين القوى شبه متعادلة بين الاطراف المتنازعة، وبأنه يستحيل على أي فريق كسب الصراع المسلح. ومع تصاعد الخلافات الحكومية تبدد الامل بإنزال الجيش الذي كان يشتم لمناسبة وغير مناسبة. في هذه الاوضاع المتأزمة وقعت الجزر المسيحية خارج "المعقل" الرئيسي في مأزق خطير. ولم يكن لتحالف الفلسطينيين مع بعض زعماء المسلمين سوى رفع درجة تخوّف المسيحيين الذين وجدوا أنفسهم في مواجهة لا مع الفلسطينيين فحسب، بل مع معظم المسلمين اللبنانيين.

رابعاً– التفجير: جاء حادث الانفجار الرهيب الذي وقع في احد معسكرات التدريب قرب بعلبك في 6 تموز 1975 ليظهر بوضوح ان الامام السيد موسى الصدر كان يرعى تدريب ميليشيات شيعية

---

[54]. فؤاد مطر، **لبنان: اللعبة واللاعبون والمتلاعبون** (سنوات الحرب ومراحل الصراع والتحالفات من الوجود الفلسطيني إلى الدور السوري إلى الحل السعودي)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993، 512ص

خاصة[55]، مما عزز مخاوف المسيحيين وقلقهم. وفي يوم 24 آب 1975 حصل خلاف لا علاقة له البتة بالسياسة في احد مراكز التسلية في وادي زحلة، فتحول بسرعة الى إشتباكات بين مسيحيين من هذه المدينة ومسلمين من القرى المجاورة. وهرع مقاتلون مسلمون من عدد من المناطق لنصرة إخوانهم. وجاءت حصيلة الاشتباكات كبيرة في صفوف الفريقين الذين مُنيوا بخسائر في الارواح قدرت بـ 23 قتيلاً، فضلاً عن وقوع العديد من الجرحى واضرار إقتصادية جسيمة.

عقب حادثة الوادي تدهور الوضع في المنطقة، فحصلت إنفجارات في حوش الامراء وبعض الاماكن التجارية الحسّاسة. وحوش الامراء هو التسمية التي تطلق على ضاحية زحلة الجنوبية الواقعة عند مدخلها، وهي منطقة مختلطة مؤلفة من شطرين: حوش الامراء الشرقي وتقطنه اكثرية مسيحية، وحوش الامراء الغربي الذي تسكنه اقلية إسلامية تعيش في وئام ومحبة وأمان مع الاكثرية المسيحية التي يتألف منها سكان زحلة. قبل الاحداث الاليمة لم يكن هذا الفرز شديد الوضوح لان التداخل السكاني كان موجوداً الى حد ما. وفي خلال حوادث 1958 حافظ الزحليون بمختلف طوائفهم على أجواء الإلفة بينهم وجنّبوا منطقتهم الفتن المسلحة. ولكن عام 1975 إختلف الجو هذه المرة وزادت الضغوط وكثرت مظاهر الاستفزاز التي كانت تتحدى مشاعر الاهالي لدى جميع الاطراف .

أوقفت السلطات اللبنانية إثر وقوع حادثة الوادي بعض الشبان الذين شاركوا من الفريقين في الإخلال بالامن او ممن صادف وجودهم في مكان الحادث. فسارع كل فريق للضغط على المستنطق للإفراج عن موقوفيه متهماً القضاء صراحة بالتحيّز والتمييز الطائفي وبممارسة نوع من الظلم. وعندما أُفرج عن المعتقلين عمّت مظاهر الابتهاج كلاً من الشارعين المسيحي والمسلم. واستقبل المخلى سبيلهم بتظاهرات كبرى وسط الاهازيج والرقص ورش الرز والعطور، واعتبر كل طرف انه في عرس حقيقي لأنه إنتصر على الدولة بعدما فرض شروطه.

على الأثر تفاقمت حدة التوترات ووقعت أعمال ثأرية، واشتدت عمليات الخطف على الهوية الدينية. ثم استُهدفت الاراضي الزراعية الواسعة التي يملكها المسيحيون الزحليون في وسط سهل البقاع والتي كانت كلّفتهم اموالاً كثيرة لإستصلاحها، وصيانتها، وإستغلالها. قام المقاتلون الفلسطينيون وحلفاؤهم

---

[55]. Salim Nasr, "Mobilisation communautaire et symbolique religieuse: L'Imam Sadr et les chiites du Liban (1970-1975), *ap*. Mourad Wahba (Ed.), *Youth, Violence, Religion. Secularization and de-secularisation*, Cairo, 1983, pp. 384-403.

هاشم محسن وآخرون، **المقاومة الوطنية اللبنانية: انطلاقتها وآفاق تطورها**، ط 3، بيروت، الدار اللبنانية للتوثيق والنشر، 1987، 212 ص.

المحليين بتدمير منهجي شبه تام للبنى الزراعية التحتية من آبار اورتوازية وإنشاءات الري ومضخات المياه والآليات الزراعية، وتمّ إحتلال المزارع وذلك خلال ايام معدودة. نفذ الفريقان المتصارعان عمليات نسف وحرق شاملة لعدد من الصيدليات ومحطات الوقود وعدد من المصانع والمحلات التجارية والسيارات. هكذا كانت تضرم النار لإفلاس الاقتصاد الوطني ومنعه من الاستمرار والإزدهار، وللقضاء على المحاصيل الزراعية. وتوقف العديد من المحللين امام السرعة التي نفذت فيها عمليات التخريب الكبرى واعتبروا انها كانت تشير إلى وجود "خطة مسبقة"، وان اصحابها كانوا ينتظرون ساعة الصفر ليحققوا اهدافهم.

خامساً– ارتفاع خط التماس: ظلت المنطقة مسرحاً للحرب طوال اشهر، وكانت اعمال العنف تتجدد بين حين وآخر وتتوسع رقعتها. وفي حوش الامراء "أدت الهجرة من الطرفين إلى تقسيم الحوش حوشين" غربياً وشرقياً يفصل بينهما خط للتماس هو "الطريق الممتد من وراء مأوى العجزة في مستشفى تل شيحا ويتجه شرقاً نحو كنيسة مار جرجس للروم الاورثوذكس"[56]. "أُقيمت المتاريس في الجانبين"، ودارت الاشتباكات "على مسافات تتراوح بين عشرة امتار ومئة متر"[57] (تراجع خريطة رقم 1 في الصفحات اللاحقة). يبلغ طول خط التماس في هذه المنطقة زهاء 300 متر، وينتشر على جانبيه حوالى 50 قناصاً من الفريقين او اكثر قليلاً، وظيفتهم شل الحركة وقطع الطريق ومنع سهولة التحرك على المواطنين والمقاتلين في الجانب الآخر. كان القناصة يتمركزون في مواقع كاشفة تطل على الجهات المقابلة. وساهم وجود أعداد كبيرة من الابنية المتجاورة او المتلاصقة، وخصوصاً هندستها العشوائية في زيادة تمويههم وعدم إمكان تحديد أماكن إختبائهم بدقة. كل فريق أقدم من جهته على حفر الخنادق التي كانت تستخدم للاهداف القتالية ولتأمين وسائل الحماية الضرورية للمقاتلين. تراكمت أكياس الرمل امام أبواب المنازل ونوافذها، وارتفعت المتاريس وتبدلت الحياة الطبيعية والمعالم الاعتيادية لتلك المنطقة السكنية.

وسرعان ما امتد التوتر الى محاور اخرى في المنطقة شبه متصلة ببعضها. فإندلعت الاشتباكات بين المواقع المتقابلة للمتنازعين في كل من ضهور زحلة والتلال المحيطة ببلدة سعدنايل على

---

[56]. يُراجع التحقيقين الصحافيين التاليين: "... يوم ثانٍ من القتال في زحلة وجوارها أسفر عن سقوط 8 قتلى وعدد من الجرحى"، **الحياة**، 1975/8/30، ص 1 و7؛ و"زحلة: الاشتباكات بالمدفعية الثقيلة توقع الكثير من القتلى والجرحى"، **النهار**، 1975/12/11، ص 6.

[57]. **النهار**، المرجع السابق.

محور اول[58]، وعلى محور ثانٍ بين المدينة الصناعية– وهي حي حديث في زحلة تقطنه اكثرية من الطائفة السريانية– والغيضة في البساتين حيث يعيش العديد من السكان البدو الذين تغلغلت بينهم المنظمات الفلسطينية. ووقعت المواجهات على محور ثالث من جهة بين الكرك والمعلقة الشمالية اللتين تسكنهما مجموعة شيعية، والمعلقة الجنوبية وتل الحمّار حيث يعيش المسيحيون من جهة اخرى. واندلعت نزاعات مسلحة على محور رابع بين بلدة قاع الريم المسيحية وقرية حزرتا الشيعية على سفوح الجبال العالية.

يمر خط التماس من الشمال إلى الجنوب بمحاذاة شركة الكهرباء، بين الحيين الشمالي والجنوبي من المعلقة ويتجه نزولاً نحو محطة القطار، ومنها إلى آخر المدينة الصناعية، ثم يمتد في خط شبه مستقيم إلى مسافة تبعد حوالى مئة متر تحت تيرو الحمام في اول كسارة، لينتهي عند شركة التبريد الواقعة على تخوم بلدة سعدنايل. ويبلغ طول هذا الخط حوالى 6 إلى 7 كلم (تراجع خريطة رقم 1). إنتشر عدد من القناصة في مواقع مرتفعة مشرفة على جهتي هذا الخط الفاصل، وكانوا يستهدفون كل ما يتحرك و"يفرضون حالاً من الذعر والخوف على عابري السبيل"[59].

عندما تندلع الاشتباكات او ينشط رجال القناصة كانت تتوقف حركة السير على الطريق الدولية "من جهتي كسارة والكرك، وتتقطع زحلة عن جوارها ويلازم المواطنون منازلهم"[60]. كانت تطلق النار من بنادق رجال القناصة على السيارات والمارة الذين يحاولون المجازفة بحياتهم لعبور الطريق العام في الاتجاهين بين شتورة– سعدنايل– كسارة– حوش الامراء– المعلقة– والكرك[61].

---

[58]. تُراجع وقائع النصين الإخباريين الآتيين: "يوم ثانٍ من القتال في زحلة وجوارها أسفر عن سقوط 8 قتلى وعدد من الجرحى"، **الحياة**، 1975/8/30، ص 1 و7؛ و"لم يتوقف إطلاق النار في زحلة، اشتدت أعمال العنف وسقط 7 قتلى جدد"، **النهار**، 1975/8/31، ص 3.

[59]. تُراجع وقائع النصين الإخباريين الآتيين: "4 قتلى و15 جريحاً في زحلة"، **الحياة**، 1975/8/29، ص 1؛ و"الوضع في زحلة: ارتفع القتلى إلى 13 وتوالت أعمال القنص ومنع سير الآليات والسيارات"، **النهار**، 1975/8/30، ص 3.

[60]. "فجأة تدهور الوضع في زحلة فسقط ثلاثة قتلى وأُصيب 9 أشخاص"، **النهار**، 1975/8/29، ص 4.

[61]. " شمعون يكشف أسباب تدهور الوضع في زحلة: لم تنفذ الاوامر بحذافيرها وقائد السرية رفض الاقتحام"، **النهار**، 1975/9/2، ص 1 و11؛ و**الحياة**، 1975/8/30، ص 1 و7؛ و**المحرر**، 1975/12/4، ص 4.

أُصيب العديد من المواطنين او قتلوا نتيجة هذه التعديات الاجرامية. وكانت تتوقف حركة المرور بفعل العديد من الحواجز المسلحة المنتشرة في النقاط الحساسة على الطرقات، او ينقطع السير بسبب اندلاع المعارك والاشتباكات واطلاق رصاص القنص من وقت إلى آخر، الامر الذي كان يؤدي، بالتالي، إلى شل معظم المرافق الاقتصادية الحيوية في المنطقة[62].

سادساً– الخطط العسكرية: كانت الحرب دون افق بالنسبة للفريقين، فمن الناحية الاستراتيجية يمكن توضيح الخطط العسكرية للطرفين. على سبيل المثال، في ضاحية زحلة الجنوبية المعروفة بـ حوش الامراء حيث يعيش المسيحيون والمسلمون في حيين متجاورين ويشكّل المسلمون الذين يقطنون في جيب صغير على تخوم المدينة، اقلية ضئيلة العدد نسبة إلى سائر السكان. أمنّت المنظمات الفلسطينية وحلفاؤها اللبنانيون طرق الامدادات والدعم لهذا الجيب إنطلاقاً من منطقة نفوذ المنظمات الفلسطينية في قرى وبلدات قضاء زحلة، مثل تعلبايا وجلالا وتعنايل، التي كادت سيطرة المنظمات الفلسطينية فيها ان تغيّر معالمها الديموغرافية.

إستغلت هذه المنظمات خلال الاشهر الاولى للحرب عام 1975 مكان وجود احدى العائلات الشيعية من آل اللقيس التي كانت تسكن على إحدى التلال الاستراتيجية، جنوبي زحلة، المشرفة على معظم الطرق والاحياء السكنية الداخلية في المدينة وعلى الوسط التجاري، فاستولت عليه. وعملت على تحصين هذا الموقع المتقدم وبنت إستحكامات دفاعية. وإنطلاقاً من الجيب المسلم في حوش الامراء راحت ترسل المعونات الحربية، من اعتدة ومقاتلين، إلى هذا الموقع الذي كان يتولى شل الحياة العادية، وتعطيل النشاط الاقتصادي والتجاري داخل المدينة، عبر إطلاق رصاص القنص وترويع السكان. لم يكن ممكناً إستخدام هذا المتراس المحصن لتحقيق إنتصار ساحق على الزحليين برغم نوعية الاسلحة المتفوقة المتوافرة لدى الفلسطينيين. بل تمّ إستخدامه لحرب إستنزاف لكنه، كان غير صالح لحرب طويلة الامد، إذ كان يعتبره المراقبون العسكريون بحكم الساقط عسكرياً. ومع ذلك تمكن، بفضل خط الامدادات الوحيد، الذي كان يؤمن له المساندة، من الصمود اشهر عدة قبل ان يسقط في أيدي القوى الزحلية. كانت النجدة تصله عبر طريق ترابية خالية على جانبيها من الابنية السكنية لكنها مزروعة بالاشجار والكرمة، مما كان يسمح بحرية التنقل عليها دون مراقبة او خطر. شكلت هذه الطريق ممراً للامدادات والدعم والتموين والإخلاء (تراجع خريطة رقم 2).

---

[62]. **الحياة**، 1975/8/29؛ و**النهار**، 1975/8/29، ص 4، و**النهار**، 1975/8/31، ص 3، مذكورين سابقاً.

اما منطقة نفوذ بعض القوى الإسلامية المسلّحة في حوش الامراء، القريبة من هذا الموقع، فكانت تتلقى مختلف انواع الدعم من بلدة سعدنايل عبر طريق ترابية متعرّجة تخترق منطقة تلال كسارة، واحياناً كانت تصل المساعدات عبر الطريق الرئيسية في كسارة الفوقا نظراً لسيطرة عناصر الميليشيات الاسلامية والفلسطينية على هذه الطريق. في حين كانت القوى المسيحية تشرف على طريق عام كسارة – حوش الامراء المعروفة بطريق كسارة التحتا التي لم يكن يفصلها عن الطريق الاولى سوى مئة إلى مئتي متر تقريباً. اقامت الميليشيات المسيحية ثلاثة مواقع ثابتة لمقاتليها في تيرو الحمام ومدرسة الليسيه وشركة التبريد، وكانت تصلها المؤن والاعتدة والرجال من حوش الامراء عبر البساتين والحقول او عبر الطريق الرئيسية التي تربط زحلة بشتورة (خريطة رقم 1). وكان يتم إستخدام الطرقات خلال ساعات الليل على وجه العموم لأنها في النهار تكون مكشوفة وعرضة للقنص تالياً. ويمكن القول ان خطوط الإمدادات للطرفين كانت متشابكة متداخلة وغير آمنة. قوافل الدعم لكل طرف تمر في مناطق سيطرة الطرف الآخر او بمحاذاتها. في بداية الحرب اقتسم الفريقان المتنازعان كسارة التي اعتبرت منطقة عازلة يتحرك فيها مقاتلو الطرفين لاغراضهما اللوجيستية والحربية، ولزم سكانها المسيحيون مسايرة الجميع وعدم إتخاذ موقف من الفريقين للحؤول دون حلول نقمة الميليشيات بهم.

إستولت قيادة القوى المسيحية المسلّحة على دير مار الياس الطوق في حارة الراسية بزحلة واتخذت منه مقراً عاماً لها. اما قيادة القوى الاسلامية – الفلسطينية فكان مقرها العام في مدرسة "دار الهدى" في سعدنايل. وكلا المقرين كان بعيداً نسبياً عن خطوط النار مما كان يجعل موجهي الاوامر في أمكنة اكثر أماناً من مواقع المقاتلين المتقابلين.

دافعت القوى المسيحية الزحلية المسلّحة في بداية الاحداث بطريقة الرد على الاستفزازات. زرعت هذه الميليشيات المتاريس في التلال المواجهة وخصوصاً في ضهور زحلة وتل الحمّار المطل في الوقت نفسه على الكرك والمعلقة وذلك بهدف إسكات "الآخرين"، ولم يوفر مسلّحوها من تمترسهم حتى المقام الديني الكبير للسيدة العذراء، المرتفع فوق إحدى الروابي الزحلية، وهو قاعدة شاهقة الارتفاع تشرف على مناطق واسعة من سهل البقاع اللبناني وخاصة على القرى ذات الغالبية الاسلامية (تراجع خريطة رقم 2). ولكن هذا التدبير لم يعدو كونه إجراءً إنتقاميا في محاولة لردع التحدي، لأن الحرب تحولت طوال الاشهر الاخيرة من 1975 إلى مناوشات وقصف ومعارك بين مواقع ثابتة. هكذا غدا الصراع المسلح بين الفريقين حرب مواقع شلت الحركة اليومية العادية المعهودة. ولم يكن ممكناً لأي من الفريقين القيام بهجوم ساحق ينهي الحرب عن طريق القضاء على خصومه نهائياً. واضطر

سكان المناطق القريبة من خطوط النار والمواجهة، خصوصاً في اطراف حوش الامراء والمعلقة والكرك، إلى مغادرة منازلهم والانتقال بإتجاه الاحياء الاقل إنكشافاً خوفاً من تعريض حياتهم للخطر في حال بقائهم قرب جبهات الحرب[63].

كانت الاشتباكات والمعارك تتقطع من وقت إلى آخر ليحل مكانها نوع من الهدنة بين المتحاربين. وحال عودة الهدوء كانت تُفتح المتاجر والمؤسسات العامة والخاصة في مدينة زحلة وجوارها بنسبة كبيرة ويعود السكان إلى نشاطهم فيزدحم السير ويخرج الناس إلى الشوارع[64].

حال وقوع الحوادث الاولى في زحلة ارسلت الحكومة فوراً قوة من الامن الداخلي للفصل بين المتحاربين. وكانت هذه القوة معززة بعناصر عسكرية من الجيش اللبناني ومرتبطة بوزارة الداخلية نظراً للخلافات المستشرية بين السياسيين حول دور الجيش الامر الذي حال دون الموافقة الصريحة على الاستعانة به. ووسط تصاعد المخاوف من ضعف قدرات قوى الأمن الداخلي و"وسائلها البدائية"[65]، عجزت تلك القوى عن فرض الامن وإعادة الهدوء نظراً لأن مهمتها إقتصرت فقط على الفصل والمراقبة والتمركز في النقاط الساخنة بين المتنازعين دون القيام بأي أعمال رادعة لوقف القتال. مما حدا مجلس الوزراء، من ثم، إلى إرسال قوة من الجيش إلى المنطقة في ايلول 1975 ولم يكن وضعها مختلفاً من ناحية الصلاحيات والفاعلية. وجرى نشر قوة الجيش على خطوط التماس، وتمّ اختيار مواقع لتمركزها بحيث تفصل بين الفريقين المتقاتلين. هكذا جرى تعطيل دور الجيش بجعله متفرجاً.

وحتى قبل أن تتوقف "حرب السنتين" وخلال فترات وقف النار على الجبهات كانت تحدث نزاعات مسلحة بين العناصر المقاتلة داخل كل معسكر، فما ان تهدأ خطوط التماس حتى تشرع المجموعات بالتناحر في ما بينها. وكان القتال ينشب بين مسلّحي الجماعة الواحدة ويحصل إطلاق النار لخلافات بين العناصر على أعمال السلب[66]. هجّرت الصراعات الاخوية العديد من المواطنين الى خارج موطنهم. وكانت حصيلة هذه الخلافات تأتي لتثقل فاتورة الضحايا البشرية الذين سقطوا في الحروب.

---

[63] . "زحلة: نزوح كثيف من مناطق القتال تحت تأثير كابوس القتل الجماعي"، **النهار**، 1975/12/15، ص 3.

[64] . "عاد الهدوء إلى زحلة"، **المحرر**، 1975/9/2، ص 1 و14؛ و"زحلة استعادت هدوءها"، **النهار**، 1975/9/2، ص 3.

[65]. جوزف نصر، "الاحداث الاخيرة كشفت عن مأساة قوى الامن الداخلي: رجال الدرك والشرطة وجدوا أنفسهم خلال 84 يوماً امام حرب حديثة بوسائل بدائية... وبلا اوامر"، **النهار**، 1975/7/22، ص 4.

[66]. "مقتل مسلّحين ومصادرة قذائف في جرّار"، **النهار**، 1975/12/15، ص 3.

ايام الراحة للمتحاربين كان يستغلها المسلحون من الطرفين لتعزيز مراكزهم وتقوية المتاريس تحسباً لجولات القتال المقبلة. اما الاشتباكات فكانت تترافق مع وقوع الحوادث والاعتداءات على الاشخاص والممتلكات. وكان السكان يتلقون تهديدات العناصر المسلحة لمغادرة منازلهم في المعلقة والكرك وحوش الامراء وتعلبايا وجلالا حيث كان التداخل السكاني موجوداً منذ ما قبل الحرب، ولم يكن الفرز المذهبي بعد اضحى شديد الوضوح. وكانت قوى الامن تكتفي "بتلقي الشكاوى" حول "التهديدات المتبادلة بين الطرفين" وتسجيلها[67].

لم يكن التهديد بالنسبة للمسلحين سوى إنذار اول يوجهونه ضد السكان، فإذا لم يمتثل هؤلاء حلّت بهم نقمة عناصر الميليشيات الذين كانوا لا يتورعون عن اقتحام المنازل بالقوة او يلجأون إلى وسائل الرعب الدموية من اجل طرد السكان وتحقيق التجانس المذهبي والديني[68]. داخل المناطق المسيحية كانت تعيش بعض العائلات المسلمة، مثلما كانت تعيش عائلات مسيحية في المناطق الاسلامية. ولكن، بعد اندلاع العمليات الحربية هجروا مناطق إقامتهم او تهجروا منها. وعملت الاشاعات على تسريع هجرة الناس. اما الذين بقوا في امكنة سكنهم خارج معاقل طوائفهم فقد تمّ تصفيتهم[69]. وادى قتل بعض الاشخاص او ذبحهم في كلا المنطقتين الى حدوث عمليات تهجير قسرية. حصلت عمليات إجرامية خطيرة جداً ولم ينجِ حتى الصغار والنساء من ابشع انواع القتل والتنكيل. كان دم الضحايا يمسح أحياناً على الحيطان كأنما لتخليد الرعب والترويع بالنسبة لكل الناظرين الى هذا المشهد المأسوي.

منذ اندلاع اعمال العنف في هذه المنطقة اواخر آب 1975 لم يعد الهدوء إليها إلا في نهاية ايلول من السنة ذاتها مع انعقاد اول اجتماع لهيئة الحوار الوطني في بيروت برئاسة رشيد كرامي وحضور كميل شمعون وكمال جنبلاط بعد سنوات من التباعد فيما بينهما[70] . اما لجنة الحوار فاندثرت دون إحراز اية نتيجة، وقبل نهاية تشرين الاول انفجرت المعارك من جديد في منطقة زحلة وعلى جبهات عديدة في بيروت.

---

[67]. " القنص في زحلة يحل مكان الاشتباكات: التجمّع يتهم الفريق الآخر بخرق وقف النار"، **النهار**، 1975/12/6، ص 4.

[68]. "زحلة: نزوح كثيف من تعلبايا تحت تأثير كابوس القتل الجماعي"، **النهار**، 1975/12/15، ص 3.

[69]. **المحرر**، 1975/12/12، ص 6.

[70]. انطوان خويري، **حوادث لبنان 1975**، 11 جزء، الجزء الأول، بيروت، 1976، دار الابجدية للصحافة والطباعة والنشر، 1975 – 1987، 634 ص.

في "حرب السنتين" ظهرت في زحلة مؤسسات محلية تضطلع بإدارة الشؤون العامة في المدينة من خدمات إجتماعية وصحية ورعائية بعد أن عرقلت الأعمال الحربية عمل مؤسسات الدولة المدنية من إدارية وقضائية وصحية واستشفائية، وتعطل قيامها ببعض ادوارها في فترات المعارك والقتال. وفرض نظام الحواجز وخطوط التماس على الموظفين البقاء في أمكنة سكنهم وعدم المواظبة على الحضور الى عملهم في مركز الادارة في زحلة، عاصمة محافظة البقاع، حيث لكل وزارة من وزارات الدولة فرع، وفيها مقر عام قيادة سرية درك البقاع، وكذلك محكمة استئناف البقاع ومركز الامن العام، فضلاً عن دوائر النفوس والدوائر العقارية للمحافظة كافة.

في النصف الاخير من كانون الثاني 1976 قامت قوى الجيش اللبناني الموجودة في المنطقة، والمنقطعة عن الاتصال بقيادتها في اليرزة بعد سقوط الثكنات ونهبها من قبل قوى الامر الواقع، بشن هجوم على الجيب الذي كانت تتمركز فيه القوى الإسلامية المسلّحة في حوش الامراء وقامت بتطهيره من المسلحين الفلسطينيين[71]. وكان من النتائج المأسوية للعملية أن طردت السكان الذين اضطروا الى الانتقال والحلول في مساكن العائلات المسيحية المهجرة من بلدة تعلبايا. قاد تلك العملية التي اظهرت جدارة الجيش اللبناني أحد الضباط السنّة برتبة نقيب وهو الوحيد الذي بقي ملتحقاً بالقوة العسكرية في زحلة حتى نهاية "حرب السنتين". اما الاسباب التي حدت بالجيش الى توجيه الحملة فهي الخسائر التي مني بها بفعل تعرّض دورياته على طريق تل شيحا – كساره لاستفزازات خطيرة، فإضطر الى إتخاذ إجراءات حازمة لتسهيل مهماته الامنية.

بسقوط الحي الذي كانت تسيطر عليه قوى مسلحة إسلامية في حوش الامراء والحاق كساره بالمنطقة المسيحية اللذين كلفا القوى المهاجمة ثمناً باهظاً في الارواح، إنقطعت الإمدادات عن الموقع المحصن والمعزول للقوى الفلسطينية والاسلامية على هضبة زحلة الجنوبية، فانهار هذا الموقع المعروف بـ"اللقيس" فوراً. وتوقفت حرب الشوارع في حوش الامراء التي كانت تدور بين المتاريس القريبة جداً من بعضها داخل الاحياء المأهولة بالسكان. وانتقل القتال الى السهول فصارت مناطق التماس بعيدة نسبياً عن بعضها، واشتد الحصار المضروب على مدينة زحلة . لم تكن ظروف الحرب سهلة بالنسبة للمقاتلين، من كلا الفريقين، الذين كانوا يعملون في اوضاع قاسية للغاية: فالتدفئة غير مؤمنة، والاغذية السليمة والمتوازنة شبه مفقودة، ومستوى العناية الصحية والطبية شديد الانحطاط.

---

[71]. انطوان خويري، **حوادث زحلة 1975–1981**، سلسلة حوادث لبنان، الجزء الحادي عشر، دار الابجدية للصحافة والطباعة والنشر، 1982، 467 ص.

قد يحلو للبعض ان يعتبروا هذه التغييرات المحدودة في المواقع بمثابة "إنتصارات"، غير ان استمرار الحرب يدحض هذه المقولة لأن المعارك لم تتواصل فحسب، بل تبدلت طبيعتها وأضحت أكثر عنفاً وشراسة من السابق مع تحولها الى قتال ميداني في السهول المكشوفة الواقعة بين زحلة والبلدات الإسلامية، وأصبحت المواجهات اكثر قساوة بين الفريقين (تراجع خريطة رقم 4: التعديلات الميدانية التي طرأت على خطوط التماس في زحلة عام 1976). إزداد الضغط على المحاور الاخرى، وتحولت منطقة السهل الى ميدان تتجمع فيه حشود المسلحين المزودين بالاسلحة الثقيلة بما فيها الصاروخية. اما اضرار تلك المواجهات فلم تكن محصورة في تلك الامكنة فقط، بل تعدت نطاقها لأن قذائف الهاون والصواريخ كانت تتساقط على الشوارع والاحياء السكنية البعيدة عن الجبهات.

كان القصف يستهدف بنوع خاص المناطق المكتظة بالسكان، وكانت القذائف الميدانية تنطلق من مناطق بعيدة جداً في البقاع مثل مواقع المرابض في بوارج وبدنايل والتويتي وحوش سنيد وعلي النهري وتل زينة وغيرها[72].

لربما فكر بعض غلاة التطرف في الوسط المسيحي، وعلى رأسهم من اصبحوا مسؤولين بارزين فيما بعد من دعاة التعايش، بجرف منازل المواطنين المسلمين داخل الجيب الخاص بهم بعد تهجيرهم منه بالقوة، وذلك تمثلاً بما فعلته قوى الامر الواقع في بعض المناطق اللبنانية الاخرى. ولكن التيار الداعي الى الاعتدال حال دون تنفيذ اهوائهم التخريبية. وهذا ما سيسمح بعودتهم بعد دخول القوات السورية في حزيران 1976 وهدوء الاوضاع مؤقتاً دون ان يتمكن المهجرون المسيحيون من العودة الى القرى البقاعية التي تهجروا منها، وخصوصاً تعلبايا بسبب إستمرار سيادة النفوذ الفلسطيني عليها، ما خلا بعض الحالات المعدودة .

وما حصل على محور حوش الامراء تكرر حصوله قبل نهاية شهر ايار 1976 على محور المعلقة – الكرك حيث قامت القوات الزحلية بمساندة فاعلة من عناصر الجيش اللبناني بهجوم معاكس وصلت فيه الى مشارف الكرك بعيداً عن محطة القطار القديمة حيث راوحت الاشتباكات مكانها لأشهر طويلة[73]. وفي كلا الحالين اللتين حصل فيهما تقدم على الجبهات العسكرية، كان ذلك يتم لقاء ثمن

---

[72] . انطوان خويري، **حوادث لبنان 1976**، 11 جزء، الجزء الثاني، بيروت، 1976، دار الابجدية للصحافة والطباعة والنشر، 1975 – 1987.

[73] . "مسلّحو زحلة يحتلون المعلقة الشمالية"، **المحرر**، 1976/5/31، ص 1.

باهظ يدفعه المهاجمون في صفوفهم، وكان مقاتلوهم يطرحون التساؤلات والتشكيك حول جدوى هذه العمليات التي لن توصل الى هدف لان الحسم متعذر، والتفوق لا يمكنه ان يكون سوى قليل الاهمية قياساً على الكلفة (تراجع خريطة رقم 4).

سابعاً– محاولات فك العزلة واحتواء مساوئ التماس: اوضاع الطرقات والتنقل اصبحت محفوفة بالمصاعب والاخطار. ومع ذلك، تمكنت القرى والبلدات الاسلامية المحيطة بزحلة أن تؤمن الاتصال المقطوع فيما بينها بسبب الحواجز. ولكن طرق المواصلات اصبحت طويلة وشاقة وكثيرة التعرّج. تعرقلت المواصلات بين زحلة والقرى البقاعية، وحتى بين هذه الاخيرة. واصبح الاعتداء على المواطنين اثناء تجوالهم ظاهرة يومية مألوفة. والسير بين شتوره ورياق مثلاً، وحتى الى بعلبك شمالاً، تمّ تحويله الى طريق تعنايل– ديرزنون[74]. هكذا تمكنت سعدنايل من الإتصال بالكرك عبر هذه الطريق، والطريق من حزرتا الى البقاع اضحت تمر بقرى التويته وقمل وتعلبايا بسبب المواجهات بين الزحليين المتمركزين عند المطاحن الواقعة على ضهور زحلة والحزرتاويين المتمترسين عند خزان المياه على التخوم الشرقية الجنوبية لبلدتهم (خريطة رقم 3). وبدلاً من إجتياز مسافة قصيرة للوصول من منطقة الى اخرى ضمن بقعة العمليات الحربية، اصبحت المسافات نائية وتقاس بعشرات الكيلومترات. كانت نقاط المراقبة والتفتيش الثابتة او المتنقلة على الطرقات تفرض على العابرين التوقف عندها كل مرة للتدقيق في الهويات من قِبَلِ المسّلحين.

دأبت القوى الفاعلة المسلحة في مختلف ارجاء البقاع على تهجير السكان المسيحيين من عدد من القرى، وكان هؤلاء يختارون زحلة بوصفها الجزيرة البقاعية الوحيدة الكبرى المتاحة لإقامتهم. في كانون الثاني 1976، بدأت الميليشيات المسيحية بشن هجوم على الجزر السكانية داخل المنطقة الشرقية، فطردت سكان قرية شيعية ومجموعة من البدو من حارة الغوارنة والضبية اللتين تقعان قرب انطلياس شمال بيروت. وفي الوقت نفسه إحتل المقاتلون الفلسطينيون بلدة تعلبايا المسيحية في البقاع وطردوا سكانها. وفي التاسع عشر من الشهر ذاته إقتحمت الميليشيات المسيحية احياء المسلخ والكرنتينا، ولم تأسر احداً، بل سقط العديد من القتلى المدنيين، وهُجِّر الباقون الى بيروت الغربية. وانتقاماً لذلك، إقتحمت المنظمات الفلسطينية عدداً من القرى المسيحية في البقاع وعكار، الامر الذي دفع سكانها الى إطلاق نداء الاستغاثة الى سوريا التي لبت النداء وتدخلت فوراً. وكانت ظروف البلاد اصبحت ناضجة وملائمة لوجود قوات خارجية تسعى الى فرض حالة من السلم في لبنان نظراً لضعف

---

[74]. " الزحليون وقوى الجيش يصدّون هجوماً واسعاً بالمدفعية على المدينة"، **النهار**، 1975/12/10.

معظم اطراف النزاع. فالمسيحيون والفلسطينيون والمسلمون اضعفوا انفسهم دون ان يتمكن احدهم من التغلب على الآخر. والسلطة المركزية اضعفتها الخلافات بين الحكام، ولم يعد بإمكان رئيس الجمهورية او رئيس الحكومة او الجيش اللبناني وقف المعارك المندلعة في معظم مناطق البلاد. منذ بداية الحرب عُزلت مدينة زحلة عن المنطقة المسيحية في جبل لبنان وبيروت، وقامت قوى إسلامية وفلسطينية مطلع العام 1976 بفرض حصار محكم عليها، وتمّ قصفها على نحو مدمر. وعلى غرار ما فعل سكان زحلة خلال حوادث 1860 حين تطلعوا ناحية الجبل وانتظروا وصول المساعدة من القوى المسيحية بقيادة يوسف بك كرم وطانيوس شاهين اللذين تضاربت التفسيرات حول عدولهما عن عبور الجبل[75]، لكن الزحليين هذه المرة لم ينتظروا هبوط المساعدات من اعالي القمم بل تحركت مجموعات من شباب المدينة لكسر العزلة المفروضة، فبلغت المناطق الشرقية ووصلت الى كسروان والمتن سيراً على الاقدام عبر المسالك الصخرية الوعرة المؤدية اليها من صنين وجبل كسروان والتي يحتاج سلوكها الى فترة طويلة من الوقت تتراوح بين 13 و 18 ساعة من المشي المضني.

هذا الخرق للحصار لم يكن له سوى مفعول نفسي معنوي أكثر منه مادي، إذ إن قدرة هؤلاء الشبان على نقل الاسلحة والذخائر والمؤن على اكتافهم كانت محدودة للغاية في ظل ظروف مماثلة من حيث القساوة والصعوبة. تكبّد المسيحيون تضحيات كثيرة في سبيل حماية هذه الطرق الجبلية ومنع سقوطها، وجاهدوا جهاداً مريراً للمحافظة على تفوقهم في التلال الاستراتيجية. سعت القوى الاسلامية والفلسطينية الى قطع الطريق على الشبان المسيحيين الذين غامروا بعبورهم الجبل لخرق الحصار المضروب على مدينتهم. فإحتلت هذه القوى بعض المواقع الجبلية مثل تل زينة وجبل الشعرة وغيرهما من المواقع الاخرى. وشاركت عناصر من الحزب السوري القومي الاجتماعي في إحتلال مواقع جبلية استراتيجية، وتمكنت من وضع الممرات الجبلية تحت مرمى نيران مدافعها، الامر الذي اعاق كثيراً تحركات القوى الزحلية المناوئة لها. ردت هذه الاخيرة على تلك التحديات بوضع مراكز عسكرية للمراقبة في ضهر المغر وفي حرقات لحماية الطرق الجبلية ومنع سقوطها.

كانت خطوط الامدادات التابعة للمسيحيين تمر عبر طرق جبلية متعرجة، طويلة وشاقة. ينطلق خط السير الاول من بلدة قاع الريم المسيحية المجاورة لأعالي زحلة بإتجاة شمال مراح الديشار عبر طريق الساقية، وهو اشبه بدرب خطت معالمه مياه الامطار المنسابة من اعالي القمم الجبلية. لكن هذا الطريق الاقصر نسبياً يقع قبالة بلدة حزرتا الشيعية الجبلية التي كانت تحت سيطرة "جيش لبنان العربي"، وهو عبارة عن مجموعة من عناصر عسكرية إسلامية منشقة عن الجيش اللبناني ويقودها الملازم أول

---

[75]. كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، دار النهار للنشر، الطبعة الرابعة، 1978، 271 ص، ص 139–140.

احمد الخطيب. وتبعاً لذلك، كانت تتعرض هذه الطريق للرمايات النارية قصد شل التحركات التي يمكن ان تظهر عليها. نجح هذا الفصيل المتمرد على قيادة الجيش في شق طريق من ترشيش بإتجاه مراح الديشار قاطعاً بذلك طريق التموين الجبلية على المسيحيين. أما الطريق الثانية والاطول نسبياً، فكانت تنطلق من وادي العرائش بإتجاه طريق جبل الشعرة وتمر بطريق بحينة وقلعة الحصن الواقعة فوق بلدة نيحا البقاعية.

يلتقي الطريقان عند نقطة الطيوحان على تخوم جبل كسروان العالي. كان الشبان الزحليون يمرون في تلك المسالك ويتجهون، من ثم، بمحاذاة قواميع العبد في منحدر قاس يسمى بـ"طلعة النجاصة" يقودهم صعوداً نحو الغرفة الفرنسية التي ترتفع 2600 متر، وهي مخفر للشرطة يعود الى ايام الانتداب الفرنسي بُني في تلك المنطقة للمراقبة ولمكافحة الخارجين على القانون. ومن الغرفة كان ينزل الشبّان الى بسكنتا او عيون السيمان حيث "القوات اللبنانية" المسيحية التابعة لـ"الجبهة اللبنانية".

كان ممكناً المرور في مسلك آخر خلف القواميع على حرف صنين بمحاذاة منطقة قراني الورق وشير الوردة، وهذا الممر الجبلي يقود الى طريق عام حدث بعلبك–عيون السيمان. اما القواميع، فهي منطقة واقعة بين جبلين فيها سبعة منحدرات متجاورة بشكل إهراءات – او مخروطي – يتراكم فيها الثلج بكثافة طيلة فصلي الشتاء والربيع وتتغذى من ذوبانه الينابيع والمياه الجوفية. كان يصعب على الشبان بسهولة اختراق تلك المنطقة التي تسودها ظروف مناخية قاسية جداً بسبب سماكة الثلوج والبرد القارس الذي يصعب تحمّله. اما اطراف القواميع فكانت صخرية صلبة، وعرة، ومعرّضة للرياح العاتية. لذلك، كانت لا تتجمع عليها سوى طبقة رقيقة من الثلج، ومع ذلك كانت ظروف السير عليها خطرة للغاية في الليل او النهار بسبب الجليد واحتمالات التزحلق او بفعل اشعة الشمس الحارقة والمؤذية. كان النزول منها الى بسكنتا او مزرعة كفرذبيان او الى كسروان محفوفاً بمثل هذه المخاطر والصعوبات الشاقة. عدد من المجموعات الاولى التي تولت مهمة تأمين الامدادات تاه في هذه الجرود القاحلة.

ضحى الزحليون كثيراً وتكبدوا ثمناً باهظاً للإبقاء على صلة الوصل مع الجبل، وسقط لهم العديد من الجرحى اثناء مطاردة القوى الاسلامية والفلسطينية، وقُتل لهم عدد آخر في تلك الجبال. وبرغم ذلك، لم يسجل عزمهم على مواصلة مهامهم اي نفور او تراخ. كان هؤلاء المقاتلين يحملون إلى مدينتهم قذائف مدفعية وذخائر ومواد تموينية وادوية وبعض الحاجات الضرورية الاخرى، وكذلك كانوا ينقلون الرسائل ويؤمنون الاتصالات ذات الطابع العام مع القيادات المسيحية في بيروت والجبل[76]. كان كل فرد من عناصر هؤلاء الميليشيات مضطراً الى حمل اعتدة حربية يفوق وزنها عشرات الكيلوغرامات والسير بها

[76]. من وقائع مقابلات أجريتها مع عناصر سابقة في ميليشيات محلية قاموا بعبور الجبل خلال الحروب.

مسافات طويلة، مما كان يضاعف معاناة هؤلاء البشر المصممين على الصمود ورفع المعنويات. وعند إنتهاء الحرب في زحلة في حزيران 1976 كان عدد من دبابات الجيش اللبناني لا يزال فيها مع الوحدة العسكرية المدافعة عنها، ولم تعد ثمة حاجة اليها لتوقّف الهجمات، في حين كان الحصار المضروب على مخيم تل الزعتر في العاصمة على أشده. فقام الملازم أول يوسف الطحان بعملية جريئة لإيصال تلك الاليات العسكرية، التي ساد اعتقاد بإمكان تأثيرها على ميزان القوى حول المخيّم، الى المنطقة الشرقية. لذلك إنطلق بها مع ضباطه وجنوده من وادي العرائش نحو قلعة عرنطا، ومنها الى جباب الحمر حتى بلغ طريق عام شمسطار – حدث بعلبك – عيون السيمان، ثم توجه بها من هناك الى بيروت.

ثامناً– الحياة اليومية في ظل التماس والحرب: عانت مدينة زحلة من نقص حاد في المواد الغذائية خلال أشهر طويلة بين عامي 1975 و1976. فالعزلة التي فرضتها الأعمال الحربية تضاعفت حدتها واتخذت منحى تصاعدياً مع فرض حصار إقتصادي وتمويني للضغط على السكان. لم يعد بإستطاعة المزارعين العمل في اراضيهم وجني المواسم، الامر الذي الحق اضراراً وخسائر إقتصادية بمصالحهم. وكانت حواجز المسلحين على الطرقات تمنع الشاحنات التي تنقل المواد التموينية من الدخول الى المدينة. كثير من السلع والحاجات الاستهلاكية فُقد من الاسواق وحُرم منها المواطنون، وخصوصاً الخضار والفاكهة بعد عزل المدينة عن مناطق السهل مصدر هذه الزراعات. بقيت الحاجات الغذائية مقطوعة فترات طويلة. واضطر السكان الى استهلاك ما ادخروه من مؤن بالتقطير. وهذه المؤن المؤلفة من حبوب ولحوم ومربيات وغيرها، يتم عادةً الإحتفاظ بها من فائض المواسم الى السنة التالية لإشباع الحاجات، خاصةً وقت الثقل والشدة، وهي ساهمت في صمود الناس وخففت من وطأة معاناتهم، وابعدت عنهم الجوع. واعتمد المواطنون في مواصلة عيشهم على مدخراتهم المالية التي كانت تنضب مع نهاية كل جولة قتال بفعل إنقطاع معظم المواطنين عن مزاولة اعمالهم ونشاطاتهم الخاصة. وبرغم الحرب، لم تنقطع الإتصالات بين البقاعيين الذين فرّقتهم خطوط التماس، بل كانت تتم عبر الهاتف في فترات إشتعال النار، وخلال مراحل الهدوء كانت تتواصل عبر الزيارات المتبادلة.

منذ إندلاع الحوادث في المنطقة شُكِّلت لجان للتنسيق والارتباط على غرار اللجان التي تألفت في مناطق الاشتباكات الاخرى بهدف العمل على تهدئة الاوضاع. كانت هذه اللجان تضم ممثلين عن سائر الاطراف المتنازعة ورجال سياسة ودين، فضلاً عن وجهاء الطوائف. وكانت المنظمات الفلسطينية تشارك في القتال والمفاوضات "عبر ممثلين عنها"[77]، كسائر الافرقاء الداخليين. يظهر هذا الواقع ثقل

[77]. يراجع "اتفاق جديد لوقف النار في زحلة"، **النهار**، 1975/8/30، ص 1.

العامل الخارجي واختلاطه بمشكلة الخلافات بين اللبنانيين. في بداية الاحداث كانت اجتماعات هذه اللجان تعقد في بارك اوتيل شتوره[78]، وفي مراحل لاحقة تمّ الاتفاق على عقدها في مؤسسات رسمية ترفع العلم اللبناني مثل ثكنة الجيش اللبناني في ابلح، التي تبعد 8 كيلومترات الى الشمال من زحلة، او في سرايا زحلة الحكومي الواقع وسط المدينة[79]. لم يكن عمل هذه اللجان محصوراً بالبحث في وقف العمليات الحربية والتوصل الى إتفاقات لوقف النار وإطلاق المخطوفين فحسب، بل كانت مهماتها تتطرق الى العديد من المواضيع الاخرى، خاصةً تلك المتعلقة بتلبية حاجات السكان، ومن بينها السماح لفرق الصيانة بإصلاح الخطوط الكهربائية المقطوعة بفعل القصف، ورفع الحواجز امام حرية تنقّل قوافل التموين بين المناطق لإمداد المواطنين بالمواد الاستهلاكية والحياتية. نجحت فكرة المقايضة والتبادل، ففرضت المساومات نفسها على الجميع، وتبعاً لذلك غدا المعبر الواقع بين المدينة الصناعية ومزارع عزيز ورده في سهل البقاع متنفساً تجارياً وشرياناً حيوياً، وخطاً لتبادل المصالح وتأمين المؤن. هذا المعبر كان يسمح بدخول شاحنات القمح والطحين والخضار من السهل الى مدينة زحلة، إضافةً الى صهاريج المحروقات وحتى الاسلحة والذخائر. وفي المقابل، كانت تُخرج من زحلة المعدات والآلات الزراعية التي كانت تُصنّع في المدينة الصناعية، وغيرها من الحاجات الاخرى المتنوعة. ولكن العبور كان مشروطاً عند هذا "الحاجز الجمركي"، ويتم فقط لقاء دفع الخويات للقوى المسيطرة على جهتي المعبر.

تاسعاً– ارتباط حرارة التماس بالأحداث محلياً ودولياً: خطوط التماس في هذه المنطقة من لبنان تأثرت كثيراً بالاحوال الامنية في سائر المناطق اللبنانية، وارتبطت باوضاع الجبهات الاخرى وخصوصاً في العاصمة بيروت. إستخدم كل فريق هذه الخطوط للضغط على خصومه. لكن هذه الخطوط كانت تشتعل وينفجر الوضع عليها قبيل زيارات الموفدين او الوسطاء الاجانب، او بعدها. فالمرة الاولى التي وقعت فيها الاشتباكات في قضاء زحلة (24 آب 1975) حصل إندلاع العنف قبل اسبوع من زيارة وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية هنري كيسينجر لدمشق (اول ايلول)[80]. وعاد الوضع الامني ليتدهور مجدداً على هذه الجبهة خلال زيارة وزير خارجية سوريا السيد عبد الحليم خدام الى بيروت في مهمة وساطة لوقف الحرب (18 ايلول). وتجدد التوتر الامني (اول تشرين الثاني) قبل حوالى

---

78. "لجنة التنسيق تقرر وقف اطلاق النار"، **المحرر**، 1975/12/5، ص 4.

79. انطوان خويري، **حوادث زحلة 1975–1981**، سلسلة حوادث لبنان، الجزء الحادي عشر، دار الابجدية للصحافة والطباعة والنشر، 1982، 467 ص، ص 48.

80. تُراجع الصحف اللبنانية بشأن الوقائع والتواريخ الوادرة في هذه الفقرة.

اسبوع من زيارة موفد الكرسي الرسولي الكاردينال برتولي الى بيروت في مهمة وساطة (9 تشرين الثاني)، وبعد زيارة المبعوث الفرنسي كوف دو مورفيل في مهمة مماثلة (17 تشرين الثاني). وسبق الاشتباكات على محاور البقاع (22 كانون الاول) وصول الموفد الشخصي للرئيس العراقي احمد حسن البكر الى بيروت (26 كانون الاول). وكذلك تجددت الهجمات على نطاق واسع (16 كانون الثاني 1976) قبل وصول وفد سوري رفيع المستوى (21 كانون الثاني). وحصل تدهور جديد (12 ايار) قبل وصول رئيس الحكومة الليبية عبد السلام جلود الى بيروت (17 ايار). وتجدد التدهور (29 ايار) قبيل عودة المبعوث الاميركي دين براون إلى لبنان (اول حزيران).

ترافقت إشتباكات زحلة (24 آب 1975) مع إشتعال الوضع الامني بين طرابلس وزغرتا (26 آب). واشتعلت الجبهات في زحلة من جديد (7 كانون الاول) في اليوم التالي لوقوع مجزرة "السبت الاسود" (6 كانون الاول)، وتعرضت المدينة لهجوم واسع (8 و 9 كانون الاول) ثأراً لضحايا ذلك اليوم الدموي، ثم تواترت المعارك في بيروت والبقاع والشمال (13 كانون الاول). وفي اليوم التالي لبدء الحصار الاول على مخيم تل الزعتر (15 كانون الاول) وقعت إشتباكات في محاور زحلة – المعلقة – الكرك (16 كانون الاول)، وحصلت هجمات شرسة. وعقب سقوط مخيم الفلسطينيين في ضبيه (13 كانون الثاني 1976) حصل هجوم واسع على زحلة شارك فيه 3 الآف مسلح (16 كانون الثاني). وبعد سقوط الكرنتينا (19 كانون الثاني) تم الردّ بقصف مرّكز وعنيف على زحلة.

عاشراً– الخسائر البشرية: دفع اهالي زحلة وجوارها من جميع الفئات والعائلات والطوائف ثمناً باهظاً جداً نتيجة الحروب خسروه من ارواح شبابهم واقاربهم وأصدقائهم الذين وقعوا ضحايا العنف. وكانت الاشتباكات والتعديات اشبه بمبارزة في الوحشية والتدمير والتخريب. لم يؤدي استخدام العنف الى حسم أي حرب او معركة لمصلحة أي طرف من الاطراف المتقاتلين. وأمكن رصد عدد الضحايا الذين سقطوا في زحلة دون سائر المناطق البقاعية لغياب المرجعيات التي تحصي الأسماء، ومن بين هؤلاء الضحايا الزحليين أُناس قُتلوا او تعرّضوا للإصابات الجسدية.

جدول رقم 1: عدد القتلى في مختلف الحروب على مدينة زحلة

السنة	1975	1976	1978	1980	1981	المجموع
العدد	221	152	26	34	233	666

المصدر: بطرس لبكي، "الحروب الداخلية بالارقام"، في كتاب: **الحق في الذاكرة**، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم، المكتبة الشرقية، 1989، 360 ص، ص 148، نقلاً عن انطوان خويري، يوميات الحرب اللبنانية، 11 جزء.

جدول رقم 2: تطور عدد الجرحى المدنيين الذين سقطوا في الحروب في زحلة منذ 1975

السنة	1975	1976	1980	1981	المجموع
العدد	180	261	46	500	987

المصدر:المرجع السابق، ص 149.

تحوّل البقاعيون خلال الحرب الى شعب من اللاجئين والمهجرين داخل وطنهم مثل سائر مواطنيهم اللبنانيين. ووقعت تغييرات ديموغرافية جذرية في البقاع. ففي هذه المنطقة كان المسيحيون، قبل الحرب، يشكلون 40% من سكانها. ومدينة زحلة التي هي عاصمة هذه المحافظة كانت أهم مدينة تقطنها أكثرية مسيحية، بينما تتوزع 25 قرية مسيحية من شمال البقاع حتى جنوبه. كانت هذه القرى، خلال مراحل التوتر، معزولة عن بعضها، ومن الصعب الدفاع عنها[81]. بعد عام 1975 استخدمها الفلسطينيون وحلفاؤهم اللبنانيون كأهداف تهاجم كل مرة ارادوا إنزال عقاب غير مباشر بالميليشيات المسيحية الموجودة داخل المنطقة المسيحية الرئيسية شرقي بيروت. فضاحية حوش الامراء الملاصقة لمدينة زحلة دُمرت بالكامل، وسكان بلدة تعلبايا المسيحيين هُجِّروا جميعاً. وفي قرى بقاعية اخرى دفعت الاغتيالات وعملية مصادرة المنازل السكان المسيحيين الى الهرب والنزوح. ولم تتوقف المعارك إلا مع دخول الجيش السوري الى البقاع في حزيران 1976، وحل التجمع الزحلي والميليشيات التابعة له[82].

أسهم الوجود السوري في عودة جزئية لبعض النازحين. عاشت القوى المسيحية في جميع انحاء البلاد "شهر عسل" ودي مع القوات السورية منذ دخولها وحتى العام 1978 عندما إنقلب الوضع ليحل محله مرحلة من سؤ التفاهم والخلافات. وتبعاً لذلك دب الخوف في نفوس السكان المسيحيين في البقاع. وجاءت مجزرة بلدة القاع الكاثوليكية في شمال البقاع، التي نفذت في آخر حزيران 1978 وذهب ضحيتها حوالى ثلاثين شاباً من أبناء عائلات تلك المنطقة جرى تصفيتهم بشكل مروع دون ان تكتشف هوية

---

[81]. انطوان خويري، **حوادث لبنان**، 11 جزء، بيروت، دار الأبجدية للصحافة والطباعة والنشر، 1975 – 1987.

[82]. Boutros Labaki et Khalil Abou Rjeily, *Bilan des guerres du Liban (1975-1990)*, Paris, L'Harmattan, "Comprendre le Moyen-Orient", 1993, 256 p.

منفذيها، جاءت وسط خلافات مسيحية – مسيحية، بين الكتائب وأنصار عائلة فرنجية في الشمال، لترفع أكثر فأكثر من خوف المسيحيين على المصير[83]. وعادت من بعدها القرى المسيحية في شمال البقاع ووسطه لتشهد مجدداً موجة هجرة ونزوح.

حادي عشر – أحداث 1980 – 1985: غاب التنسيق ووحدة المصالح بين اللبنانيين خلال الحرب. ولم تكن للمسيحيين في مركز البلاد مثلاً، اية مصلحة في إنتهاج سياسة لا تخدم مصالح مسيحيي الاطراف، وخاصة في البقاع والشمال والجنوب. ففي عامي 1980 و1981، وكنتيجة لإنعدام التضامن تعرّض مصير سكان زحلة للمغامرة من خلال زجهم في حرب جديدة، ولكن هذه المرة في مواجهة غير متكافئة مع القوات السورية. ومن هذه المجازفة التي اوصلت الشيخ بشير الجميل الى سدة الرئاسة الاولى يجب إدراك الثمن الفادح الذي دفعه المسيحيون نتيجة إضطراب علاقات حسن الجوار مع سوريا في هذه المنطقة المتاخمة لها. وتسبّب الاحتلال الاسرائيلي للبقاع الغربي عام 1982 وإنسحابه منه عام 1984 بتوتير الوضع بين الطوائف اللبنانية[84]. وعندما بدأ هذا الجيش جلاءه عن جنوب البقاع بدأت عملية نزوح جديدة للمسيحيين من تلك المنطقة بفعل عمليات الإغتيال والمجازر ومصادرة المنازل.

نزح من قرى وبلدات البقاع طوال اعوام الحرب ما يقارب 150 الفاً من السكان المسيحيين. إستقر حوالى 40 الفاً منهم في مدينة زحلة التي تحوّلت الى مركز يؤمه النازحون المسيحيون من مختلف القرى والبلدات البقاعية. اما الاكثرية فنزحت الى المنطقة المسيحية الرئيسية في البلاد.

وبالمقابل، تحول البقاع الى ملجأ لعشرات الآلاف من السكان الشيعة الذين هربوا اعوام 1976 و1982 و1984 من ضواحي بيروت الغربية، ومعظمهم كانوا من سكان البقاع الاصليين الذين عادوا الى قراهم هرباً من الحرب. وفي عام 1982 هرب عدد كبير من الفلسطينيين من بيروت الى البقاع بحثاً عن مكان أكثر أماناً لهم بعد أن دهمهم الإجتياح الإسرائيلي. فأقاموا في البلدات المسيحية، مثل تعلبايا وجلالا وغيرها، التي تحولت الى بلدات ذات اكثرية فلسطينية وهي ما تزال تسكنها حتى اليوم. ومنذ بداية الحرب نزحت جماعة من الاكراد الى البقاع بعدما تحوّلت منطقة سكنهم وسط بيروت الى جبهة للقتال. ومن

---

[83]. جوناثان رندل، **حرب الألف سنة: حتى آخر مسيحي، أمراء الحرب المسيحيون والمغامرة الاسرائيلية**، ترجمة بشار رضا، بيروت؟، 1984، 231ص.

[84]. Boutros Labaki et Khalil Abou Rjeily, , *Bilan des guerres du Liban (1975-1990)*, Paris, L'Harmattan, "Comprendre le Moyen-Orient", 1993, 256p.

المؤكد أن عدد النازحين من الشيعة والفلسطينيين والاكراد الى البقاع تجاوز بأضعاف عدد المسيحيين الذين نزحوا عن هذه المحافظة التي ارتفع عدد سكانها، وتحول شمال البقاع الى منطقة شيعية شبه متجانسة[85].

تمكن سكان مدينة زحلة في عامي 1975 و1976 من تأمين دفاعاتهم الذاتية بواسطة ميليشياتهم المسلّحة، فصدوا هجمات الفدائيين الفلسطينيين الذين انضووا في الاساس تحت لواء منظماتهم لمقاتلة إسرائيل. ورحب السكان الزحليون عامةً بدخول القوات السورية التي خففت عنهم الاعباء والضغوط، وبعضهم إضطر إلى الترحيب عن غير إقتناع. ولكن عندما بدأت عام 1978 المواجهة بين الميليشيات المسيحية والقوات السورية في المنطقة الشرقية من بيروت، إنعكست نتائج هذه المواجهات الدامية على السكان المسيحيين في البقاع الذين شعر العديد منهم بأنهم لم يعد يحظون بالأمان والحماية. هكذا فرغت من جديد قرى مسيحية في شمال البقاع ووسطه.

عام 1980، طرأ مزيد من التدهور على العلاقات المسيحية – السورية، وتبدّل الوضع الودي الذي كان سائداً في بدايات الحرب. إذ يعزى الفضل للمسؤولين السوريين في كسب مودة المسيحيين عام 1976 بعدما شدوا أزرهم في مواجهة الافرقاء الفلسطينيين والإسلاميين الذين كانوا يتمتعون بقوة متفوقة. وفرضت الاوضاع الطارئة نفسها على تعامل الطرفين وصلاتهما: فالقوات السورية المنتشرة في معظم المناطق اللبنانية كانت تراقب طرق المواصلات مع زحلة سواء عبر الطرق البقاعية او عبر الطرق الجبلية، قامت هذه القوات بتشديد إجراءات التدقيق والتفتيش عند حواجزها، الامر الذي اعتبره السكان مصدر إزعاج ومضايقة بالنسبة لهم. فازدادت الخلافات أكثر فأكثر بين الجانبين. وبدأ التيار المتعاطف مع "القوات اللبنانية" في المدينة يحظى، كردة فعل على الممارسات الجديدة، بتأييد وتعاطف قاعدة عريضة. وقامت هذه القوات بحملة لحشد مقاتلين متطوعين، فجندت الشباب ودرّبتهم وحولتهم بسرعة الى ما يشبه الجيش النظامي الاقوى سلاحاً في المدينة. تلقى عدد لا يستهان به من الشبان الزحليين دورات لإدارة القتال في معسكرات "القوات اللبنانية" في بيروت والجبال المحيطة بها ولكنهم، عندما رجعوا الى المدينة إعتقد كثيرون أن القدرات القتالية التي إكتسبها هؤلاء خلال هذه الدورات القصيرة إنما تلقوها في إسرائيل. ولم يكن لأحد منهم ان ينفي تلك التُهم بل كان السكوت مرادفاً لنوع من المباهاة والتأكيد. زادت هذه الضبابية من الشك والريبة اللذين كانا يساوران منذ مدة عقول السوريين الذين أخذوا يطرحون التساؤلات حول نوايا "الجبهة

---

[85]. علي الفاعور، **جغرافية التهجير (دراسات ميدانية: وقائع وحلول)**، حارة حريك، المؤسسة الجغرافية، 1993، 351 ص.

اللبنانية" واهدافها الحقيقية من خلال التعاون مع إسرائيل وإقامة تحالف جديد معها ذاعت اخباره في كل الارجاء[86].

ردّت القوات السورية بتسليح أفراد ميليشيا "تمور الاحرار" الذين هربوا من بيروت بسبب صراعاتهم مع حزب الكتائب. وفي تشرين الثاني وكانون الاول 1980 إنتقلت هذه الصراعات، التي إندلعت أساساً في المنطقة الشرقية، الى داخل زحلة، وحصلت إشتباكات بين الطرفين. وفي سبيل إيجاد توازن دعمت القوات السورية ميليشيا الاحرار. وفي غضون إندلاع عمليات العنف سيّرت القوات السورية دورية عسكرية، فوقعت إشتباكات بينها وبين عناصر القوات اللبنانية في 19 كانون الاول عام 1980 واصيب الطرفان بخسائر بشرية، إذ قتل ضابط وخمسة جنود من السوريين وبعض افراد القوات[87]. طالبت سوريا بتسليم المتهمين في الحادث، فأعلن الفريق اللبناني أن مطلقي النار من جانبه قتلوا خلال المعارك. وإنتقاماً لشهدائه إنسحب الجيش السوري من مواقعه داخل مدينة زحلة وقصفها من مرابضه الموجودة في الجبال المحيطة طيلة اسبوع الميلاد. وأُعلن إثر ذلك إتفاق لوقف النار، لكن المدينة ظلت تعاني الحصار العسكري.

وفي غضون ذلك تصاعد نفوذ المنظمات الفلسطينية وحلفائها اللبنانيين وخاصة في قرى البقاع الاوسط، الامر الذي أخاف الزحليين فزاد من تعاطفهم مع "القوات اللبنانية"، وولائهم لها، باعتبارها الركيزة العسكرية المحلية التي تحميهم من سطوة ذلك التيار المتنامي، في المناطق الاسلامية، والذي يتهدد مصيرهم. وطدت "القوات اللبنانية" نفوذها داخل المدينة، وارتفع تبعاً لذلك عديد رجالها الى ما يقارب الثلاثة الآف مجند بعد حملة تعبئة للسكان. وعاودت العمل مجدداً لتحقيق الحلم القديم الآ وهو ربط زحلة بالمناطق الشرقية المسيحية. لذا، باشرت شق طريق جبلية لكسر الطوق المفروض على المدينة. كان هذا العمل بالنسبة لسكان المدينة امراً مشروعاً تماماً يهدف الى فك الحصار عنهم. وبالنسبة لقيادة "الجبهة اللبنانية" كانت هذه المحاولة عملاً غير عسكري لتوسيع منطقة نفوذها الى البقاع.

اما بالنسبة للسوريين، فكان شق طريق يمثّل نقلة نوعية واستراتيجية حافلة بالمخاطر والتهديدات نظراً لعلاقات التعاون المكشوفة بين "الجبهة" والاسرائيليين. تخوّف السوريون من إمكان إستخدام الجيش الاسرائيلي لهذه الطريق الجديدة، والوصول الى وسط سهل البقاع، الامر الذي يهدد الوجود السوري في

---

86. بشاره منسى، **لبنان في مهب الريح**، بيروت، شركة الشرق للنشر، 1991، 177 ص، ص 7-8.

87. زئيف شيف، اهود يعاري ويعقوب تيمرمان، **لبنان: آخر وأطول حروب اسرائيل**، ترجمة علي حداد، بيروت، شركة المطبوعات الشرقية – دار المروج، 1985، 348ص.

لبنان[88]، ويشكّل خطراً جدياً بالنسبة للعاصمة دمشق التي لم يكن يخفي الاسرائيليون نواياهم القديمة تجاهها بوضعها بين فكي كماشة قواتهم.

كان همّ القوات السورية منع شق الطريق، بيد أن محاولاتها لم تحرز نجاحاً في البداية. وواصلت "القوات اللبنانية" عملها، فاصطدمت إبتداءً من اول نيسان 1981 بالجيش السوري الذي عاد الى قصف مدينة زحلة التي تمترست فيها القوات المناوئة له[89]. كانت المعارك تتوقف قليلاً بعد كل إتفاق لوقف النار إلا انها استمرت ثلاثة اشهر، ووقعت خسائر كبيرة في صفوف المدنيين والعسكريين على السواء. وفي اليوم التالي لبدء ما سمي بـ "معركة زحلة" جرى تصعيد المواقف، فتوسعت تبعاً لذلك رقعة الاشتباكات، واندلع قتال عنيف بين القوات السورية و"القوات اللبنانية" في بيروت "الشرقية" وضواحيها المسيحية اللتين تعرضتا لقصف مدفعي وصاروخي عنيف. وخلال تبادل القصف إستهدفت مراكز الجيش اللبناني النظامي، فما كان من الجنود إلا ان ردوا بحزم شديد. وفي 24 و25 حزيران 1981 فتح الجنود اللبنانيون نيران مدافعهم من جديد وقصفوا بعنف المواقع العسكرية التي كانت تحاصر مدينة زحلة، فتساقطت عليها القذائف المدفعية الثقيلة بدقة متناهية.

في داخل المدينة، قامت إبان الحصار مؤسسات ميدانية أمنية وطبية وتموينية وغيرها، إضطلعت بتأمين الخدمات العامة للاهالي المحاصرين. ولتوفير مثل هذه الخدمات تولت "القوات اللبنانية" تقديمها نظراً لإمكاناتها الناجمة عن الجبايات، كما اضطلعت بحل النزاعات الاهلية في المدينة.

ومرة جديدة لم يكن لتصعيد المواقف من جانب الاطراف المتنازعة ان يدفع بأحدها الى الإستسلام هذه المرة ايضاً. ترافقت بداية حرب زحلة وقصفها مع زيارة وزير الخارجية الاميركي الكسندر هيغ الى القدس وارتفاع التوتر الاقليمي[90]. ولم يكن للتصريحات التي اطلقها من هناك مع محدّثه رئيس حكومة إسرائيل مناحيم بيغن وإعلان "حرصهما على المسيحيين اللبنانيين" سوى لتزيد الوضع الداخلي في لبنان توتراً واشتعالاً. جاءت المواقف المعلنة في سياق حملة سخط دولية أثارتها عمليات قصف المدنيين. وكان للازمة التي آل اليها حصار المدينة أصداء دولية مدوية. أثناء حصار زحلة سلطت وكالات الانباء

---

[88] .Itamar Rabinovitch, "The Limits of Military Power: Syria role, *ap.* Edward Haley and Lewis W. Sinder (Eds.), *Lebanon in Crisis, Participants and Issues*, Syracuse and New York, 1979, pp. 55-73.

[89]. زئيف شيف، اهود يعاري ويعقوب تيمرمان، **لبنان: آخر وأطول حروب اسرائيل**، ترجمة علي حداد، بيروت، شركة المطبوعات الشرقية – دار المروج، 1985، 348ص، ص 33–44.

[90]. زئيف شيف، اهود يعاري ويعقوب تيمرمان، **لبنان: آخر وأطول حروب اسرائيل**، ترجمة علي حداد، بيروت، شركة المطبوعات الشرقية – دار المروج، 1985، 348ص.

العالمية إهتمامها على المدينة، فرفعت عدد سكانها واعتبرتها "أكبر مدينة مسيحية في الشرق" ووصفتها بـ"معقل الكاثوليك" فيه[91]، وبالغت في تقدير عدد المقاتلين.

زادت تخوفات السوريين نتيجة لتسارع التطورات، واعتبرت قضية زحلة أبعد من ان تكون نزاعاً محلياً مع "القوات اللبنانية" التي كانت اوقفت العمل على شق الطريق منذ اللحظات الاولى التي تساقطت فيها القذائف على ورشة الاشغال القائمة، ولكنها استعاضت عن ذلك بفتح خطوط الإمدادات وبكثافة عبر الطرق الجبلية إياها التي استخدمت في عامي 1975 و1976. فوجهت مجموعات من مسلحيها المشاة الذين عبروا سيراً على الاقدام المسالك الصخرية الوعرة الى زحلة لمساندة العناصر المحلية التابعة لها[92].

وعندما وجد السوريون ان هذه الاستراتيجية الجديدة تؤدي تماماً نفس الوظيفة التي يمثلها شق الطريق الجبلية الى زحلة وتحافظ، تالياً، على حرية تحرّك المقاتلين المسيحيين في الجبال، إضطر الجيش السوري الى إستخدام طوافات مقاتلة ضد "القوات اللبنانية" في 26 نيسان 1981، وهي المرة الاولى التي يُستخدم فيها سلاح الطيران في الحرب الداخلية اللبنانية. ولم تكن "القوات" قادرة على الرد نظراً لإفتقارها الى اسلحة مضادة يمكنها المجابهة. أَنزل السوريون مجموعات من المظليين، وأمّنوا وصول حلفائهم اللبنانيين فنجحوا في السيطرة على الموقع الاستراتيجي القائم على جبل صنين، شمال غربي زحلة المعروف بـ"الغرفة الفرنسية"، وهو مركز محصن بُني في تلك المنطقة أيام الانتداب الفرنسي[93].

إنكفئت "القوات اللبنانية" الى تلال اخرى إحتفظت بالسيطرة عليها وفشلت في شق طريق الى زحلة وتحقيق الاتصال مع المنطقة الشرقية. فانقطعت الطريق الجبلية وتوقفت الامدادات عن زحلة وإضافة الى ذلك، اصبح في إمكان القوى التي احرزت التفوق في الجبال، إنطلاقاً من قمة صنين، تهديد كل المنطقة المسيحية معقل "القوات اللبنانية". نجحت هذه القوات في تحويل الهزيمة العسكرية التي منيت بها الى كسب سياسي لها.

اعتبر الاسرائيليون أن استعمال سلاح الطيران في لبنان يُشكّل تجاوزاً لـ"الخطوط الحمر" المرسومة او المتفق عليها. وفي الواقع، عندما يحرم على جيش ما اللجؤ الى غطائه الجوي في نزاعه مع المجموعات الحربية غير النظامية المتصارعة معه، فهذا يعني مساواته بها وإضعافاً لقوته لأن الجيش النظامي وحدة متكاملة من حيث الاسلحة والوحدات[94]. وإنسجاماً مع التفسير الاسرائيلي لضوابط النزاع

---

[91]. "قوات حبيقة وزحلة: ميليشيا بلا أرض في أرض بلا ميليشيا"، **الحياة**، 1990/2/5.

[92]. المرجع السابق.

[93]. المرجع السابق.

[94]. David S. Fadok, *La paralysie stratégique par la puissance aérienne*, ISC/FED, Economica, 1998.

وحدوده، قامت طائرتان حربيتان عسكريتان إسرائيليتان، بإسقاط طوافتين سوريتين فوق مرتفعات البقاع اللبناني. فما كان من سوريا إلا أن ردّت على هذا التحدي وصعّدت الوضع العسكري، فأدخلت الى سهل البقاع صواريخ أرض– جو من طراز سام مضادة للطائرات بهدف حماية قواتها واراضيها من التهديدات الاسرائيلية. هكذا كانت تتشابك النزاعات التي تبدأ معركة محلية يصفها البعض بـ"الأهلية" وتختلط بأبعادٍ دولية، إذ تداخلت حوادث زحلة آنذاك مع ما سمي بـ"أزمة الصواريخ"، الامر الذي وضع لبنان في أجواء حرب اقليمية[95].

هذا التصعيد قض مضاجع الجبارين الدوليين، الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، من إمكانية إندلاع حرب سورية– اسرائيلية شاملة، مما استدعى تدخلات ديبلوماسية من جانبهما لتداركها. فلعبت الحكومة الاميركية دور الوسيط وارسلت مبعوثاً خاصاً هو السفير فيليب حبيب، للتفاوض في سبيل إيجاد حل سلمي لهذه الازمة التي مهدت للاجتياح الاسرائيلي في صيف عام 1982. وتوسطت الحكومة السعودية، فنجحت في إيجاد حل لـ"حرب زحلة" قضى بوقف المعارك ورفع الحصار وإخراج مئة مقاتل من عناصر "القوات اللبنانية" غادروا المدينة الى بيروت بمرافقة مسؤولين. ولدى وصولهم الى العاصمة أُعد لهم استقبال احتفالي ورُحِّب بهم كأبطال. ومن الشروط التي تمّ الاتفاق عليها بين الطرفين المتنازعين عدم دخول القوات السورية الى المدينة، بل البقاء خارجها وإقامة نقاط مراقبة على الطرق المؤدية اليها. وفي الواقع لم يكن مثل هذا الاتفاق إلا عبارة عن "توازن" مؤقت وهش يتعرض للخلل في اية مناسبة.

لم تحمل حرب زحلة في الواقع إنتصاراً او استسلاماً لأي فريق. فـ"الجبهة اللبنانية" لم تتمكن من تحقيق هدفها وتوسيع رقعة نفوذها الى البقاع. ولا سكان زحلة إستطاعوا الإتصال بالمنطقة الشرقية المسيحية، وعادت زحلة الى وضعها السابق ولكن مع خسائر جسيمة في الارواح والممتلكات. حاربت ميليشياتها بضراوة في مواجهة قوة أقوى منها بكثير، وأظهرت عزيمة عالية في الدفاع عن نفسها ومنع سقوط مناطق نفوذها. وانكشف الواقع على حقيقة مفادها ان ميزان القوى المختل ليس العامل الحاسم الذي يفرض الإستسلام على الفريق الأضعف. ففي داخل المدينة إستمر نفوذ "القوات اللبنانية" على حاله، بل راح يزداد لشعور السكان ان هذه القوات قامت وتقوم بحمايتهم، وشكّل ولاؤهم لها رداً على المضايقات والملاحقات التي استهدفت المسيحيين البقاعيين الذين اظهروا تذمراً من تردي الاوضاع الامنية الناجمة عن تعديات الميليشيات الحليفة للفلسطينيين في منطقة البقاع، خاصةً في محيط مدينة زحلة.

---

95. Thomas Meyer, "Lebanese Politics and the Missile Crisis, *ap.* Colin Legum and al. (Eds.), *Middle East Contemporary Survey*, Vol. V., 1980-1981, New York and London, p. 675-676.

اما بالنسبة للبنانيين الذين كانوا يراهنون على المساعدة الخارجية في الصراع فمنيوا بخيبة امل إضافية. ولم تشكّل حرب زحلة فخاً يقع فيه الاسرائيليون الذين ادركوا الضوابط التي يقفون عندها وكلفة إنخراطهم المباشر في الصراع. وفي المقابل، لم تنجح مساعي حفظ السلام في لبنان لأن الحرب التي توقفت في زحلة عادت الى التنقل على "الساحة اللبنانية". فسيطرت الفوضى على معظم الاراضي اللبنانية، ولم تغب أصوات الاسلحة عن سائر مناطق البلاد الاخرى. لم يعد بإمكان أية قوة على هذه "الساحة" الإدعاء بالحياد وعدم الإنحياز بما فيها القوات السورية. فالجميع تحولوا الى أفرقاء في النزاع لا يمكن التمييز بينهم سوى بحجم قواتهم وعددها. وانقسم لبنان الى مناطق تسيطر عليها قوات عسكرية متنازعة يتواصل بينها إطلاق النار متفرقاً على معظم الجبهات. اما الاشتباكات الأشد عنفاً فوقعت في المناطق التي لا تسيطر عليها قوة عسكرية من لون واحد. فقط في المنطقة التي كانت تحت سيطرة الجيش اللبناني النظامي الممتدة بين اليرزة وبعبدا وبيروت، حلّ فيها نوع من الهدوء والنظام.

عرفت مدينة زحلة هدنة دامت من أول تموز 1981 وحتى 2 شباط 1984 حين عادت الى دائرة الاستهداف العسكري مع اندلاع احداث الضاحية الجنوبية من بيروت وانقسام الجيش الى ألوية موزعة بحسب الانتماءات المذهبية وانشطار العاصمة الى مناطق نفوذ تفصلها خطوط التماس. بدأت الميليشيات الشيعية بإطلاق النار على المدينة، فردت "القوات اللبنانية" المرابطة فيها بقصف القرى الشيعية المجاورة. ارتبط الوضع المحلي بالمعادلة التالية: كل هجوم ضد ضاحية بيروت الجنوبية الشيعية يعرّض زحلة للقصف المدفعي[96]. ولم تكن حرب الضاحية قد وضعت أوزارها حتى كان السوق التجاري في زحلة دمر واصيب باضرار جسيمة بفعل القذائف التي تساقطت عليه، وقتل حوالى 25 مواطناً. تركز القصف خلال هذه الجولة الجديدة، بصورة خاصة على احد احياء زحلة المعروف بـ حي مار انطونيوس الذي تقطنه غالبية مارونية في محاولة مكشوفة لذر بذور الشقاق والخلافات بين طوائف المدينة. وأُجبرت "القوات اللبنانية" على إقفال مراكزها في زحلة، كما اضطر أحد أبرز مؤيديها محافظ البقاع السيد دياب يونس، الذي عيّنته حكومة الرئيس أمين الجميّل عام 1983، الى ترك مركزه بعد أقل من عام على تعيينه.

وفي العام 1985 نشبت المعارك في زحلة هذه المرة بخلاف السنوات الماضية وبطريقة اقل حدة نسبياً. بدأت عناصر زحلية مناهضة لتيار "القوات"، وبدعم واضح وقوي من المخابرات السورية، إطلاق النار من جهات مختلفة على بعض الاماكن المحددة في المدينة منعاً لإحداث اضرار فادحة، فاستهدفت منازل مسؤولين في "القوات" وحزب الكتائب. على أثرها قام رئيس اساقفة الروم الملكيين الكاثوليك المطران أندره حداد، مع بعض الشخصيات الطامحة في دور سياسي، بالمفاوضات، ثم دخلت القوات السورية في

---

[96]. Cf. une information détaillée à ce sujet in *L'Orient-Le Jour,* 4 fév. 1984.

النصف الاول من ايلول الى زحلة التي سيطر فيها السلام منذ ذلك الحين. هذا الحل الذي انهى الحرب في زحلة تحوّل، في وقت لاحق، نموذجاً ومضرب مثل للعديد من المناطق اللبنانية الاخرى من اجل القبول السهل بالحلول السلمية نسبياً، والقليلة الكلفة. فعندما دارت الحرب في ثاني كبرى المدن اللبنانية طرابلس بعد فترة وجيزة في خريف 1985 إتخذت المعارك طابع حرب "أهلية" موجهة من الخارج، تماماً كالنموذج الزحلي، لا بل أشدّ عنفاً، حيث كانت المعارك تبدأ بين طوائف لبنانية مختلفة، ثم يتبعها طلب المساعدة من سوريا، وتنتهي بدخول القوات السورية لإعادة الامن. لكن الحل في طرابلس لم يستقر إلا بعد ان خلّف قتال المسلّحين وراءه خسائر بشرية ومادية فادحة. هكذا تحول النموذج الطرابلسي الى مثال للحل الباهظ والمفروض. ومن الواضح ان قسماً من السكان الطرابلسيين كانوا يفضلون فرض الهدوء بهذه الطريقة على حرب الميليشيات المحلية.

كانت زحلة نموذجاً صغيراً لحروب لبنان. والاحداث الاليمة التي كانت عاصمة البقاع مسرحاً لها تصلح ان تكون عبرة للجميع، مواطنين ومسؤولين، ولمن يريد الاتعاظ، ذلك ان الوضع في لبنان وفي كل مدينة وقرية ودسكرة كان يشبه الى حد بعيد وضع زحلة التي لم تقع فيها الاحداث فجأة من وراء ظهر المسؤولين، وعلى حين غرة، بل وقعت متسلسلة وعلى مراحل.

4
مقابلة مع احد قياديي التنظيمات المسلحة

في مقابلة اجريتها مع احد قياديي المسلحين، في منزله في شباط 1995، وشاء عدم ذكر اسمه او اسم الجبهة التي كان يديرها، اكد ان بناء خطوط التماس سهّل الاستغلال والسرقة والنهب رغم كل المسوغات، التي سيقت لتبرير قيام هذه الخطوط، وحملات التخويف التي كانت تهدف الى حث الناس للدفاع عن النفس ضد "تعديات مختلقة". وقال : "حيث يوجد مجال للفوضى كان ينشط السارقون لتنظيف المنازل والمحلات". واعلن ان خطوط التماس ليست نتيجة للخلافات بين اللبنانيين بل حصيلة المخاوف المتراكمة ورواسبها. ورأى ان وظائف خطوط التماس طرأ عليها العديد من التبدلات اهمها نشوء المعابر وتحولها الى متنفسٍ تجاري وتمويني.

وقال: "ان بعض نقاط العبور اضحت نقاطاً لتبادل المصالح والمنافع حتى بين اقصى المتطرفين من كلا الفريقين المتحاربين". وشدد على ان خطوط التماس لم تكن قائمة فقط بين مسيحيين ومسلمين. واكد ان هذه الخطوط بقيت ثابتة غير مسموح اختراقها تحاشياً للمس بـ "الخطوط الحمر" بين القوى الاقليمية والدولية. واعتبر ان معارك التماس لم تكن لاقتحام الخطوط والجبهات او لاسقاط المواقع المعادية لأن ذلك كان عملية مستحيلة في ظل موازين القوى القائمة. واشار الى ان مزاجية القناصين لعبت دوراً فاعلاً في تحديد تطور الاوضاع الامنية. وعدّد الادوات والوسائل المستخدمة في تشييد خط التماس. وكشف انه برغم ابتكار العديد من وسائل الحماية فإن الشعور بالامان والاطمئنان لم يكن موجوداً عند الناس. واوضح علاقات التحالف والتعاطف بين التنظيمات الميليشيوية الاكثر تطرفاً على جانبي خطوط التماس. وفي ما يلي النص الكامل للمقابلة:

سؤال: ما هي اهداف بناء خطوط التماس؟

يرتبط الهدف بأهواء الجهة التي تعتزم بناء هذه الخطوط ورغباتها ومصلحتها. وبشكل عام فإن خطوط التماس هدفها وضع حدود فاصلة لعزل الجماعات المختلفة. مثلاً في الاسواق التجارية وجدت عوامل مؤاتية لبناء خط للتماس من طرفي منطقة الوسط التجاري سواء في المنطقة المسيحية، او في المنطقة الاسلامية. ومن جهة ثانية استغل الوضع للسرقة والنهب.

سؤال: ما هي علاقة الامن بالتماس؟

الامن يعكس الحالة النفسية والمادية السائدة في بلد ما.

سؤال: كيف ينشأ خط التماس؟

خط التماس يمكن ان ينشأ بشكل مفتعل، ويمكن ان يكون حداً فاصلاً بين طرفين في وضع قتالي. اهداف نشوء خط التماس هي الدفاع عن النفس نتيجة تخويف مسبق بأن طرفاً ما يريد التعرض لطرف آخر ومهاجمته. وان هذا الهجوم "المرتقب" او ربما المختلق ينظر اليه على انه سيستبيح الممتلكات والكرامات والمحرمات او المقدسات. ففي الشياح، مثلاً، جاء من يقول للمسلمين ان المسيحيين سيشنون الهجمات عليكم. وفي المقابل قيل للمسيحيين في عين الرمانة ان المسلمين والفلسطينيين يتأهبون لضربكم. هذه الاقوال فعلت فعلها على صعيد التسلح. فالجميع اشترى السلاح وبطريقة شبه متوازية استعداداً لدرء الاخطار المحدقة. والأمر الذي زاد المخاوف المتبادلة هو رؤية احد الطرفين خصومه يحملون السلاح ويتظاهرون به تحدياً واستفزازاً. فثارت ثائرته واطلق النار في اتجاههم. هذا التصعيد عزز ما ترسّب من مخاوف لدى الطرف الآخر من انه هدف لهجوم، فرد على اطلاق النار لاثبات وجوده.

سؤال: كيف تطورت وظيفة خطوط التماس؟

تطور وظائف خطوط التماس ادى الى العديد من التحولات اهمها نشوء مراكز للجباية ولتحصيل "ضرائب" من نوع آخر غير شرعي. واصبحت حدود الامر الواقع بين المناطق اللبنانية في بعض الامكنة نقاطاً لتبادل المصالح والمنافع حتى بين اقصى المتطرفين من كلا الفريقين المتقاتلين. تحولت المعابر الى متنفسٍ تجاري وتمويني. الميليشيات كانت متعطشة للاستفادة المادية، وهذا ما سهّل عبور السلع الغذائية والحاجات التموينية بين المناطق، كالشاحنات المحملة بالقمح والخضار والفاكهة وصهاريج المحروقات، فضلاً عن الحاجات الحربية كالاسلحة والذخائر وغيرها لأنه لم يعد خافياً على احد ان المسلحين المسيحيين، على سبيل المثال لا الحصر، اشتروا الاسلحة في بداية الحرب من المنظمات الفلسطينية. الحواجز المالية هي الحلقة الاساسية للبعد الاقتصادي في النزاع واستراتيجية المتنازعين الذين ابتنى زعماؤهم ثروات طائلة نتيجة ظروف الحرب التي كانوا يديرونها وينطمونها ويشرفون عليها.

سؤال: هل يحتاج بناء خط التماس الى اخصائيين يملكون خبرات من نوع خاص؟

كان الشيخ بيار الجميل، الرئيس المؤسس لحزب الكتائب اللبنانية، يردد على مسامع الذين يأتون اليه مقترحين استقدام ضباط وخبراء عسكريين، للاشراف على المعارك، ما مفاده ان خبرة ابن الحي بحيه ومعرفته بجغرافية منطقته هما اهم بكثير مما يمكن للخبراء الالمام به على الورق والخرائط. ومرد ذلك الى عامل اساسي آخر هو توافر عنصر الثقة، فالحزبي ملتزم بقضية يخدمها اكثر من الذين يقبضون رواتب لقاء مهمتهم.

سؤال: في أي منطقة ينشأ خط التماس؟ هل في المناطق المختلطة او المتجانسة؟

التفاعل السلبي هو في اساس مشكلة نشوء خطوط التماس. في الشرق، الاصولية مرادفة للارهاب بينما تشير الوقائع الى انها في التفاعل الايجابي امراً مستحباً وليس مكروهاً. لأنه لا قيمة اكثر اهمية من ان يفتخر الانسان بأصله والانتماء اليه والالتزام بتقاليده السامية. ولكن عليه التفاعل مع الآخرين بايجابية لا بسلبية. التفاعل الايجابي المحبب يعمل على انماء الشعوب والمجتمعات ويرفع مستواها في اطار من التعاون. اما التفاعل السلبي فيؤدي الى العنف والارهاب. لذلك يعتبر الارهاب صنواً للاصولية السلبية. من هنا فإن التمايز والتجانس ينسحبان ليس فقط على الانتماء الديني بل ايضاً على الانتماء المذهبي والسياسي والعقائدي والاقتصادي وغيره. والحرب، على سبيل المثال، تصبح كتلك التي تنشب بين التجار الذين يملكون نفس الاصناف والماركات.

عندما نشأ خط تماس فاصل بين كسروان والمتن في اوآخر الحرب، خلال المواجهات بين الجيش و"القوات"، كان ذلك مرده الى تباين الانتماءات السياسية بين مواطنين ينتمون الى دين واحد، فضلاً عن وجود قوى سياسية وعسكرية متحاربة على الارض والنفوذ. ولو عدنا الى مراحل سابقة من الحرب لتحققنا انه في فترة من الفترات ارتفعت خطوط تماس فاصلة في بيروت "الغربية" وحتى في الضاحية الجنوبية سواء بين السنّة والشيعة، أو بين الشيعة انفسهم بسبب انتمائهم الى احزاب مختلفة ووجود فروقات كتلك التي بين "امل" و "حزب الله"، وهما حزبان محض شيعيان.

من هنا ليست خطوط التماس قائمة بالضرورة بين مسيحيين ومسلمين. اسباب نشوء خطوط التماس متنوعة: سياسية، عقائدية، دينية، اقتصادية واجتماعية، واحياناً متداخلة حيث تختلط الفروقات ببعضها مما يسهّل التغطية والتمويه والاستغلال. في الماضي نشأ خط تماس بين بكفيا وضهور الشوير عام 1976 بسبب تمايز عقائدي بين الحزب القومي السوري وحزب الكتائب، علماً بأن اعضاءهما هم أبناء منطقة واحدة. وعلى صعيد تبرير قيام ذلك الخط العازل كان يقال بأن غالبية الحزب القومي السوري هم من الاورثوذكس وان غالبية المحازبين الكتائب هم من الموارنة. بينما تؤكد الوقائع وجود حزبيين من كل الطوائف في كلا الحزبين وإن بنسب متفاوتة جداً.

الموفدون الذين جاؤوا من الخارج ليشاركوا في حل الازمة اللبنانية كانوا بعد جولاتهم على القيادات والفاعليات يذهلون من حصولهم على جواب واحد من جميع الافرقاء اللبنانيين مفاده ان لا احد منهم يريد التقسيم. وكل فريق كان يلقي اللوم على الآخرين.

لدى المسيحيين مخاوف من ان يسيطر الشيعة على الحكم، مثلاً، وان يتحول المسيحيون الى اشخاص لا يتمتعون بالحرية، تطبّق عليهم قواعد وشروط الحكم الاسلامي. والمسلمون في لبنان يقولون

ان المسيحيين كانوا مستأثرين بالحكم ولم يكن يتركوا لهم فيه حصصاً كبيرة. ولأن لبنان في الاساس هو خط تماس بين الشرق والغرب فإن هناك تغذية متواصلة لعوامل النزاع. هذا الخط القائم هو نقطة تماس دولية قبل ان تكون محلية، لذلك دارت على ارض لبنان "حرب من أجل الآخرين"[97].

سؤال: ما العلاقة بين خطوط التماس و"الخطوط الحمر"؟

ترتبط "الخطوط الحمر" بالتوازنات الدولية وبالضمانات التي توفرها القوى الدولية للفئات الداخلية التي تحتمي او تلوذ بها. وهنا يلعب توازن القوى الدولية ومصالحها دوره في ايجاد هذه الخطوط الحمر. هذا التوازن كان قائماً في بداية الحرب على القطبية الثنائية بقيادة الدولتين العظمتين. وظهر بأن المعسكر الشرقي كان داعماً للمسلمين في لبنان وأن المعسكر الغربي دعم المسيحيين، ثم بعد ذلك انقلب الوضع عكسياً.

سؤال: ما هي وظيفة القناصين؟ وما هي طريقة عملهم؟ وما هي المميزات الاستراتيجية لأماكن وجود القناصين؟

وظيفة القناصين شل الحركة وقطع الطرق ومنع سهولة تحرك المواطنين والعناصر في المنطقة. اما عن الشروط المناسبة لنجاح القناص في مهمته، فهي اولاً التمركز في مبنى عالٍ ومطل على الجهة الاخرى من خط التماس والمنطقة المحيطة. وفي ما يتعلق بعوامل التمويه فإنه يبتكرها داخل المبنى الذي يحتمي فيه، ويستخدم لذلك متراساً او ستاراً او أي شيء آخر. وعن طريقة عمل القناصين، فعلى وجه العموم كان القناصون يطلقون الرصاص بناء على اوامر تبلّغ اليهم لشل الحركة على الطرقات الواقعة ضمن دائرة استهدافهم. لكن تجدر الملاحظة ان الاوامر لا تصدر بالطريقة نفسها كما يحصل عادة في الجيوش النظامية حيث يتم تبادل البرقيات ويجري ضبط كل طلقة تقريباً. من جهة ثانية، لعبت احياناً كثيرة مزاجية الاشخاص المولجين القنص دوراً فعالاً في تحديد الخيارات وتطور الاوضاع الامنية. لذلك، لم يكن نظام القنص مراقباً بشكل جيد. المراقبة موجودة ولكنها لم تكن دقيقة.

---

[97]. تعبير مقتبس من غسان تويني.

سؤال: ما هي بشكل عام آلية اشتعال المعارك على خطوط التماس؟ متى وكيف كانت تتوقف النار؟ وكيف كانت تدور المعارك على محاور القتال؟

ما من شك بأن التفاعلات والمؤثرات الدولية كانت تلعب دوراً أساسياً في اشتعال القتال على خطوط التماس. وعلى المستوى المحلي، يأتي توقف النار حصيلة مساومات وضغوطات. مثلاً، اذا شاء احد اطراف القتال للحصول من الطرف الآخر على تنازل ما، او اراد احراز مكاسب معينة، كان يعمد الى توتير الوضع على خطوط التماس. المسيحيون كانوا يؤمنون قنوات الاتصال مع رئيس الجمهورية وينقلون من خلالها حقيقة الوضع وما يجري. والمسلمون والفلسطينيون بدورهم، يرتبطون بقنوات مشابهة مع رئيس الحكومة او زعيم الفلسطينيين. هذه القنوات كانت تشكّل جزءاً من آلية الضغط العسكري والسياسي. عند حصول تنازل معين كانت تعود الاشارة التي اشعلتها في الاتجاه المعاكس لتطفأها. وموضوع العلاقة القائمة بين تسخين خطوط التماس واستهداف فريق معين الحصول على مكاسب او تنازلات سياسية من اخصامه كان متروكاً الى المرجعيات السياسية والميليشوية التي توعز الى العناصر لتنفيذ التحركات المطلوبة منها، ولا يعود هذا الموضوع الى القيادات الصغيرة للبت به. كل طرف خارجي له جماعته في الداخل يزودها بالمال والسلاح وشتى انواع الدعم. العديد من القوى الدولية الكبرى والاقليمية لها عملاؤها ومخابراتها التي تحرك بهم الاشخاص والاوضاع مباشرة وغير مباشرة.

بصورة عامة، فإن معارك التماس لم تكن لاقتحام الخطوط والجبهات او لاسقاط المواقع المعادية. حالات نادرة فقط شذت على هذه القاعدة وأُريد منها خلق تغيير في التوازن، كما حدث في بلدة الدامور، على سبيل المثال لا الحصر، وهي سقطت بعد استقدام لواء فلسطيني الى لبنان معزز ومدعوم من اطراف عربية، الامر الذي اوجد خللاً في التوازن.

سؤال: ما هي الادوات والوسائل المستخدمة في بناء خط تماس؟ وكيف توضع المتاريس؟

الادوات الخاصة ببناء خطوط التماس عديدة ومتنوعة. المتاريس، وهي الاهم بينها على الاطلاق، مركبة من عناصر اساسية مثل اكياس الرمل والحواجز التي تحجب الرؤية عن الطرف المقابل والمستوعبات والسيارات والحافلات القديمة المحطمة وقوالب الاسمنت المكعبة والضخمة التي تعيق حركة الآليات والمركبات او تمنعها فضلاً عن الخنادق التي كان يتم حفرها لهذا الغرض. اما عن التمويه، فهو من الاهمية بمكان بحيث انه بعد تركيب المتراس يتم إخفاؤه باشياء كثيرة مثل اغصان الاشجار والاخشاب القديمة البالية للحؤول دون لفت نظر المقاتلين في الجهة المقابلة الى هذا الموقع الدفاعي تحاشياً لتعريضه للقصف.

سؤال: هل حصلت أعمال نهب وسرقة وتعديات على خط التماس الذي كنت مسؤولاً عنه؟

حيث يوجد مجال للفوضى كان ينشط السارقون لتنظيف المنازل والمحلات. وهذه القاعدة تنسحب على معظم مناطق التماس. نجحت الميليشيا التي كنت اقودها الى حد ما في منع السرقة ضمن مناطقها ولكن بعد جهود مضنية. كيف تم ذلك؟ لا يمكن انكار دور القيادات الحزبية ومنهجية عملها في وقف اعمال السلب والتعديات. من جهتنا ابلغنا الرجال المسنين – ما فوق الـ 45 عاماً – وغالبيتهم من ارباب العائلات انه غير مطلوب منهم المشاركة في العمليات الحربية. ولكن في مقابل ذلك من الممكن ان يساهموا في عمليات الحراسة الليلية. ومن المعروف ان العديد من المواطنين في لبنان اشتروا السلاح استعداداً للدفاع عن النفس. لذلك طلبنا ان يقوم الأشخاص الراغبون منهم بمهام الحراسة في محيط مساكنهم او محلاتهم ليحافظوا على الموجودات وعلى ممتلكات الجيران. وطلبنا منهم في حال التحقق من أي حركة غير مألوفة الاتصال بمراكزنا. هكذا اصبح المواطنون الذكور الذين يملكون منازل متجاورة في الحي يشكّلون مجموعة حراسة مما حدّ من اعمال السرقة.

من ناحية ثانية، اوجدنا الهيئات الشعبية لتنظيم الشأن المعيشي للناس، وتأمين الحاجات والحؤول دون حصول استغلال، مما خفف من امكانية وقوع سرقات في الاسواق التجارية التي كانت تحت نطاق نفوذنا. واضطر الناس إلى مواصلة الاعتماد على مدخراتهم المالية وعلى المؤن المنزلية من المواد الغذائية الاساسية التي اعتاد اللبنانيون الاحتفاظ بها في منازلهم لمواجهة ايام الشتاء والظروف الصعبة.

خلقت ظروف الحرب نوعاً من الاندماج الانساني بين الجماعات القاطنة في كل حي خصوصاً في ما يتعلق بتأمين الضرورات المعيشية لدرجة انه احياناً كثيرة مثلاً في الافران التي افتقرت الى العمال كان محامون وقضاة واساتذة مدارس يتولون تشغيلها. نزعت الحرب الفوارق الاجتماعية وقام العديد من أبناء الطبقة الراقية باعمال جليلة من اجل تأمين صمود المجتمع المدني وتلبية الحاجات الاساسية للسكان.

طرأ تحول على البنى الاقتصادية وانقلب سلّم القيم. اوجد بعض الناس وسائل عيش مختلفة عن السابق. عدد من المحامين الذين انقطع مورد رزقهم بسبب توقف عمل المحاكم افتتح محلات تجارية لبيع البقول والخضروات والمشروبات، والعديد من المدرّسين والمربين صاروا يتاجرون بالدخان المهرب الذي انتشر على نطاق واسع خلال الحرب.

سؤال: على الجبهة التي كنت تمسك بها هل كانت القوى الميليشيوية والعسكرية في كلا الجهتين متكافئة في قوتها؟ وهل نشأ عن هذا التكافؤ حالة توازن الرعب؟ وهل كانت هذه القوى مرتبطة باطراف خارجيين يحركونها كدمى طيّعة؟

عدد المسلحين لم يكن العامل الوحيد المؤثر في التوازن ولا التهجيز والاعتدة الحربية بقدر ما كان ترابط الأفرقاء مع مصادرهم وتعامل هذه المصادر بموازاة بعضها. يرتبط صمود خطوط التماس او نزعها بعوامل خارجية لم يكن للبنانيين ان يقدموا او يؤخروا فيها الشيء الكثير. الدعم الخارجي الذي يوفر الادوات الحربية اللازمة كان يعطي لأفرقاء الداخل العزيمة على الصمود. ومتى وجد الدعم الخارجي لطرفين متقابلين كانت تنشأ حالة من توازن الرعب. تتحرك الدمى الداخلية بإذنٍ خارجي، وجميع افرقاء الداخل تعاملوا مع اعدائهم بصورة مباشرة او غير مباشرة.

سؤال: ما هي الانعكاسات النفسية على المواطنين جراء نشوء المتاريس والسواتر العازلة؟ وهل تخطى المواطنون عامل الخوف والرعب نتيجة لذلك؟

الهدف من اقامة السواتر العازلة اعادة خلق حالة من الاطمئنان عند الناس. فالمواطن عند خروجه من بيته الى الشارع لشراء حاجاته في مناطق التوتر يكون عرضة للقنص والموت عند عدم وجود سواتر حاجبة للرؤية، وهذا يشكل مبعث خوف. اما في حال توافر السواتر فإن المرور على الطرق يصبح اقل خطراً.

وعلى رغم وجود هذه المتاريس لم يكن الشعور بالامان والاطمئنان موجوداً عند الناس، إلا بشكل جزئي ونسبي، بسبب خوفهم من الوقوع ضحية القصف المدفعي والقذائف التي تتساقط من السماء بعد اطلاقها نحو الهدف بطريقة غير مباشرة. ولم يكن لشتى انواع السواتر والاحجبة الواقية ان تدرء الاخطار عن الناس. لكنها فقط كانت تمنع المقاتلين من رؤية ضحاياهم المستهدفة بعكس طريقة عمل القناص الذي يرى ضحيته ويسدد بندقيته نحوها مباشرة.

فرضت حرب الاستنزاف والعمليات الحربية المتكررة من وقت الى آخر وجود متاريس متقابلة. وكان عناصر الميليشيات يرفعون المتاريس قبيل البدء بكل جولة قتال. تآلف الناس، تالياً، مع هذا الواقع واعتادوا رؤية اكياس الرمل والمتاريس منتشرة حولهم، وتكيّفوا على العيش معها حتى داخل بيوتهم وقرب غرف النوم. كان من شأن وسائل الحماية هذه أن توفر لهم شعوراً أقل بالخوف. هكذا تأقلم اللبنانيون مع اجواء الرعب وتعودوا العيش مع الخوف الدائم يفترسهم القلق على المستقبل والمصير.

سؤال: هل كانت تحصل اجتماعات بين اطراف النزاع؟ وما الهدف من عقدها؟ وهل تعتقد بوجود اتفاق ضمني بين القوى المتحاربة؟ وما هو فحواه؟

كانت تحصل اجتماعات في مراكز لجان الارتباط عام 1975 باشراف الجيش اللبناني قبل انقسامه ومن دون تدخله، بل إن موقف المتفرج الذي فُرض على الجيش التزامه في الشارع تمّ تطبيقه حتى داخل اللجان الامنية. الهدف من عقد هذه الاجتماعات هو المحافظة على أكبر قدر ممكن من

الهدوء وعدم زيادة حالة التوتر والخوف بين الناس. اما في ما يتعلق بالاتفاق الضمني فإن بعض الجماعات وخاصة الحركات الحزبية والميليشيوية الانفصالية أو المتمردة على سلطة قادة تنظيماتها كانت تتعاطف مع جهات اخرى على الطرف الآخر من خطوط التماس. وعلى سبيل المثال مجموعة "الحنش" التي كانت تابعة في ما مضى لسلطة ميليشيا الوطنيين الاحرار في عين الرمانة تحالفت مع جهاز أمن "منظمة التحرير الفلسطينية" بقيادة ابو احمد اسماعيل واضطرت بحكم ذلك الى الانتقال الى بلدة جديتا في البقاع حيث مركز هذا الجهاز. اما عن مضمون التحالفات فكان على العموم يتناول مصالح مالية وعمليات الاتجار بالاسلحة والحاجات المعيشية وغيرها من السلع التي يُفتقر اليها.

سؤال: هل خطوط التماس هي سبب او نتيجة للخلافات بين اللبنانيين؟

خطوط التماس ليست نتيجة للخلافات بين اللبنانيين بل هي حصيلة المخاوف المتراكمة ورواسبها التي هيأت لتصعيد الخلافات الموجودة اصلاً في المجتمع اللبناني، مثلما في بقية المجتمعات الاخرى، والتي تحولت الى صراعٍ دامٍ دار عبر خطوط التماس. الخوف والعوامل النفسية أوجدت سوء تفاهم خطير، فتوسعت الخلافات وتمت المبادلة السلبية على الارض.

سؤال: بعد عودة الهدوء على خط التماس الذي كنت تديره من طرف واحد هل وقعت نزاعات مسلحة داخل المعسكر الذي تنتمي اليه؟

نعم حصلت خلافات داخلية وصراعات مسلحة داخل معسكري ليس على التوجهات الأساسية وإنما على قضايا محلية مثل جباية الاموال، ومصادرة المسروقات والسيطرة على السلطة والنفوذ. وغالباً ما كانت الامور تختلط ببعضها.

في المناطق البعيدة عن العاصمة ومركز البلاد كان عدد ضحايا النزاعات الداخلية شبه محدود على عكس ما كان يحصل في المناطق الاخرى مثال الحرب التي وقعت بين الجيش اللبناني و"القوات اللبنانية" عام 1990 في المنطقة الشرقية وخلّفت اعداداً كبيرة من الضحايا. وقد يعود السبب الى شعور سكان الاطراف بالخطر على المصير اكثر من سواهم من السكان، وربما لوجود قيادات عملت على امتصاص التوتر بصورة فورية في المناطق البعيدة خوفاً عليها من السقوط بفعل التناحر الداخلي.

سؤال: هل كان السكان القاطنون بعيداً عن خطوط التماس يشعرون بالأمان أكثر من السكان المجاورين لها؟

على العكس تماماً فإن أبناء المناطق البعيدة عن الجبهة كان لديهم شعور أكبر بالخوف لأنه على الغالب وبحكم موقعهم البعيد لم يكونوا على اطلاع ومعرفة جيدة بالوقائع ومجريات المعارك. لذلك

كان يضطر هؤلاء السكان الى الاعتماد على تحليلاتهم واستنتاجاتهم غير المستندة الى الحقائق. فإذا سمعوا مثلاً ازيز الرصاص، وأصوات انفجار القذائف الصاروخية، شككوا في ما يحصل لأنهم غير مطلعين على ما يجري على عكس السكان المقيمين على خطوط الجبهة الذين يعيشون الامور على حقيقتها. لذا فالسكان الذين لا يعرفون ماذا يدور يتولد عندهم شعور بالخوف من ان تسقط المتاريس والحواجز البعيدة على خطوط النار والتي تشكل بالنسبة لهم عنصراً رئيسياً من عناصر الحماية، فيصبحون تالياً في خطر. ومن جهة اخرى فإن سكان المناطق البعيدة عن خطوط التماس يشعرون ببعض الاطمئنان النسبي لكونهم بعيدين عن مصدر الخطر المباشر. ولكن هذا الشعور كان يخامرهم فقط الى حين سقوط اول قذيفة على هذه المناطق، الامر الذي كان يقضي بسرعة على القليل من مشاعر الامان الموجودة لديهم. ما يخشاه أبناء المناطق المجاورة لخطوط التماس هو اقتحام خطوط النار واحتلال مناطقهم لأن ذلك يعرضهم للخسارة ولامتهان الكرامة لذلك فضلوا الاستشراس في القتال بينما سكان المناطق البعيدة عن الجبهة عانوا الاتكالية بنوع خاص ولم يكن يخشون سوى القصف المدفعي الذي كان يشكل الخطر الرئيسي على حياتهم.

***

يُستخلص مما سبق طرحه في هذا الفصل التساؤل الآتي: هل يمكن ان تؤدي خطوط التماس وصعوبة المواصلات، مع الوقت، إلى عملية فرز جراحية للطوائف وتكريس للأمر الواقع؟ انه الرهان الذي تمحورت حوله المراسلات الصهيونية عام 1954[98]. لا يمكن تقسيم لبنان، لكن انفجار الوضع فيه سيؤدي حتماً إلى تفلّت الغرائز التقسيمية، وهي نفسها الغرائز التي تجتاح اليوم حوالى نصف سكان العالم. لكن لبنان يتميّز بكونه أحد أكثر النماذج نجاحاً في المشاركة.

ويُستخلص من التحليل الوصفي والمقابلة مع أحد قادة الميليشيات أن العنف في لبنان كان متوازناً على أُسسٍ همجية طيلة سنوات الحروب. القصف والقنص كانا متبادلين ومتوازنين، يقيناً من كل فريق انه لا يستطيع اختزال الآخر أو شن حرب شاملة تحقق له الانتصار الكاسح. الخطف متبادل أيضاً، لا يهدف إلى الحصول على مال، بل لإجراء تبادل طائفي بشكل صفقة. والنهب في بعض المناطق المشتركة كان نتيجة تسوية وتبادل منافع. التنقّل بين المناطق، كان يتمّ بأمان في حال تطبيق قاعدة 6 و 6 مكرر، أي اصطحاب زميل من طائفة اخرى. والمعابر أضحت مواقع للمساومة بين التنظيمات

[98]. نشرت في صحيفة **دافار** الاسرائيلية في تشرين الاول 1971. وأعادت نشرها جريدة **بيروت المساء** الصادرة في بيروت في عدديها بتاريخ 9 و1975/12/16.

المسلّحة. أما الإدارة الذاتية في بعض الشؤون فجرى تطبيقها أيضاً بطريقة موحشة، إذ سعى كل فريق إلى انشاء إدارة ذاتية خاصة به لكنه لم يستطع أن يجعل منها أكثر من إدارة ذاتية. وتوسعت هذه الإدارة إلى بعض مجالات التعليم والضرائب والأمن كما تبيّن لنا، وإلى الإعلام الخاص والرسمي، كما سنتبيّن في الفصل اللاحق.

خطوط التماس هذا الرمز الحي لجروح اللبنانيين وبؤسهم، ولحرب أوقعت أكثر من مئة ألف قتيل، شكّلت الحدود الفاصلة بين قوى الأمر الواقع و"حقوقها". فالبضائع التي يتعيّن نقلها من المزرعة إلى الدوره مثلاً، تمرّ بطريق طويل، هي طريق الجبل، لتدخل إلى المنطقة الشرقية من المتن. وهذا ما كان يرفع أكلافها.

عمل النموذج اللبناني خلال الحرب بطريقة همجية عكست في أبعادها الداخلية والإقليمية والدولية، بربرية النظام الدولي المعاصر والعالم الجديد. ان تقنيات الجدران (برلين وقبرص) وخطوط التماس (لبنان وسري لانكا) هي تالياً الرمز المعاش للحرب العالمية المعاصرة، لأنها تؤسس لبؤرة نزاع جاهزة وللفرز المفروض. يُمارس العنف ضمن مجال مهيأ ومعد سلفاً من أجل المحافظة على حالة من التوتر تسمح بإشعال النار وإخمادها وفقاً لمصالح الذين يسيطرون على تلك الخطوط وأهوائهم. يمكن تأجيج النزاع عبر خمس آليات هي: شل الجيش، الحواجز الجغرافية، القناصة، الرعاية الخارجية للميليشيات والتعبئة الإيديولوجية والإعلامية.

لذا فإن الحديث عن حظوظ التعايش في لبنان، يفترض مسبقاً أن التعايش قد تم تفكيكه، أو القضاء عليه، وأن الطوائف أضحت تعيش معزولة عن بعضها تفصلها الجدران والحواجز وخطوط التماس. لكن التعايش في لبنان ليس خياراً، ولا يُشكّل حلاً رديفاً، أو بدلاً عن ضائع. انه من الثوابت النهائية والأساسية التي تفرضها موازين القوى وطبيعة المجتمع. والدليل على ذلك أن الرهان الخارجي الرامي إلى التلاعب على التوازنات الداخلية بغية إحداث انقطاع في العلاقة بين الطوائف اللبنانية، أو بين لبنان ومحيطه العربي، عبر فرز الطوائف، قد أدى إلى نتائج عكسية. وهي شعور كل طائفة بانها لا تُشكّل بمفردها شعباً ولا أمة ولا شبه دولة ولا حتى قبيلة أو جماعة موحدة. يختصر الرئيس سليم الحص هذا الواقع في حديثه إلى مجلة "الأطلال" الاسبوعية بقوله: "إذا كان البعض يعتقد أن إعادة توحيد لبنان هي عملية صعبة، فإننا من جهتنا نؤكد بأن تقسيم لبنان هو مستحيل"[99]. ان التقسيم الواقعي في قبرص حدث في غضون ستة اشهر من الحرب، بيد ان الانقسامات في لبنان تكاثرت من أجل محاولة فرض

---

[99]. **النهار**، 1987/8/2.

انقطاع مستحيل في العلاقة ولو بالقوة. يقتضي رصد عدد العابرين على خطوط التماس من الكفاءات إلى المريجة والمتحف وغيرها من المعابر، ومراقبة حركة ازدحام السيارات.

من هنا يمكن القول بأن التنوع المذهبي والديني في لبنان، هو ظاهرة يومية معاشة، ولصيقة بالواقع خطها شعب لبناني مرتبط بوحدة الأرض والتاريخ والمعاناة والعادات والمصير. والخيار الوحيد المطروح هو إما اعتماد النموذج الهمجي كما كان قائماً خلال الحرب، او عقلنة هذا النموذج كعامل براغماتي للاستقرار الإقليمي والدولي. إذ ان القوى الدولية بتدميرها التعايش العقلاني أو المتناغم في لبنان، تكون قد دمرت صورة مستقبلها.

خطوط التماس التي تدار وتحرّك بأدوات عسكرية خاضعة لأسياد خارجيين، تجعل من استعادة السيادة رهناً لأوضاع داخلية وخارجية في آن. وكما يؤكد ملحم شاوول فإن كل قرار حاسم بالنسبة للمستقبل لم يكن ممكناً تطبيقه إذا لم يُتخذ بإجماع القوى المحلية والإقليمية والدولية[100]. الحرب في لبنان، خلافاً للظواهر، هي حرب مضبوطة ومدوزنة بإيقاعاتها، ومفيدة للذين يعرفون كيف يستخدمونها أو يستفيدون منها. من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب تشكلت معاقل ومناطق لإدارة صراع النفوذ، مختزلة الصراع العربي– الاسرائيلي، والحروب الصغرى العربية– العربية وغيرها من الصراعات الدولية.

[100]. Melhem Chaoul, "Le dispositif de la guerre au Liban: Fonction et réduction", in *Le Droit à la mémoire*, Fondation libanaise pour la paix civile permanente, Beyrouth, Librairie Orientale, 1988, 360 p., pp.36-60.

5

التعبئة الإيديولوجية والإعلامية

في موازاة القتال والتصعيد العسكري على الارض، كانت تدور حرب من نوع آخر على المستوى الإعلامي خصوصاً بين الإذاعات والصحف وأجهزة "الشعبة الخامسة" الناطقة بإسم المتحاربين. فالحرب الإعلامية في الاساس هي واحدة من الأعمال العسكرية المستعملة بوسائل فكرية وتكنولوجية[1]. برزت حاجة لدى الأطراف المتنازعين لإيصال رأيهم إلى المواطنين وتحضيرهم للحرب، مما ساهم في تفشي انتشار وسائل إعلام الميليشيات المقروئة والمسموعة والمرئية خلال الحرب. أُطلقت على هذه الظاهرة تسمية "لامركزية إعلامية". والعديد من المؤسسات أصبحت مزدوجة داخل بيروت الكبرى: الجامعة اللبنانية، المصارف، المؤسسات التجارية الكبرى، الإذاعة والتلفزيون الرسميين وحتى جزء من الإدارة العامة.

ظهر ميل عند المتنازعين لتنظيم استقطاب جماهيري وتجنيد مقاتلين للحرب، ولم تكن الوسائل المتاحة في البداية تخدم أغراضهم التعبوية. فالإعلام الإذاعي والمرئي كان قبل عام 1975 حكراً على القطاع الحكومي: لم يكن موجوداً في لبنان قبل الحرب سوى إذاعة واحدة للدولة، وتلفزيون لبنان الرسمي كان وحيداً ويتمتع بكل حقوق البث. لم يكن مصير جولات القتال مرتبطاً بأهمية الأدوات الحربية التي كانت متوافرة هي نفسها تقريباً عند الجميع، بل جاءت كل الابتكارات المعتمدة لخدمة حرب المواقع. فالحرب الإعلامية مثلاً، بما تحويه من بُعدٍ دعائي ونشر للإشاعات والمعلومات المحرّفة وإطلاق حرب الأعصاب، تندرج في سياق تصعيد الصراع[2]. وبقدر ما كانت تطول جولات العنف، كان التراشق الكلامي يلقي بثقله على مجرى الأحداث ويؤدي إلى تعميق الانقسامات.

الحرب الإعلامية هي كفن عملاني مرتبطة بالحرب النفسية[3]. الرهان مزدوج على هذا النوع من الحروب الكلامية: تأثيرها على العقول قد يحمل معه مفاعيل سياسية توصل إلى اقتناع المواطنين بالولاء

[1]. Laurent Murawiec, *La guerre au XXIe siècle, op. cit.*, pp. 188-196.
[2] . Gérard Chaliand, *La persuasion de masse: Guerre médiatique,* Paris, Laffont, 1992.
[3] . Laurent Murawiec, *La guerre au XXIe siècle, op. cit.*

للتنظيمات الحزبية والميليشيوية كسلطة بديلة من الدولة، وحملها الفئات الشعبية على تقبّل ما تفرضه عليهم هذه القوى من أعباء معنوية ومادية خاصة "الضرائب" غير المشروعة التي هي بحاجة إليها لتمويل الحرب. وهكذا أصبح للإعلام قدرة بوقعه المثير على السلوكيات الاجتماعية الكلّية. كل المؤشرات توحي بأن استخدام الإعلام في الحرب أدى إلى توسيع الخلافات السياسية.

لعبت الإذاعات خلال الحرب اللبنانية دوراً شبيهاً بالدور الذي تلعبه في معظم الحروب. كل أفرقاء الحرب عملوا خلال مراحل النزاع على امتلاك وسائط للإعلام، خاصة الإذاعات السياسية والصحف، كسلاح ووسيلة لتأكيد الذات والظهور على الساحة والإمساك بالسيطرة على الفئات. لكن امتلاك هذا السلاح الإعلامي كان يلزمه بنيات عسكرية قادرة على الدفاع عن الأهداف السياسية المعتمدة. وحدها التنظيمات المسلحة كان باستطاعتها حيازة هذه الوسائط والتعبير عن رأيها.

لعبت الإذاعات الخاصة دورين بارزين: خدماتي، وحربي[4]. كانت ظروف الحرب تضاعف حاجة الناس إلى وسائل إعلام تنقل الأخبار بسرعة مما أوجد نوعاً من التكامل بين الحرب والإعلام، لاسيما الإذاعي منه. فالوظيفة الأولى التي أدتها الإذاعات الخاصة هي ترشيد المواطنين في ظروف الحرب التي كانت تسودها الفوضى والذعر. وفرّت الإذاعات خدمة للمواطنين الذين هم بحاجة إلى معرفة ما يدور حولهم، ولم يكن لهم أن يستغنوا عن الإذاعة التي تنقل لهم، لحظة بلحظة، أخبار الحوادث وأعمال العنف.

المهمة الثانية الأساسية التي قامت بها إذاعات الميليشيات هي رفع المعنويات ومحاولة مساعدة تلك القوى على الصمود. وكانت الإذاعة وسيلة لشن الحرب النفسية ضد الخصوم بغية الحط من معنوياتهم وتشويه صورتهم والنيل منها.

دخلت الإذاعة في صلب استراتيجية الحرب، وظيفتها كسب تأييد الجمهور للقوى الفاعلة المسلّحة والأهداف التي تعمل هذه القوى من اجلها. وساهم انحسار سلطة الدولة في انتشار الإذاعات الخاصة التي كانت تعتمد الإعلانات التجارية مصدراً رئيسياً لتمويل نفقاتها.

توالى طوال مراحل الحروب ظهور الإذاعات التابعة لهذه الجهة أو تلك، وغيابها عن المسرح. فبروز قوة جديدة كان يترجم بامتلاكها إذاعة، وانهزام طرف ما يؤدي إلى زوال إذاعته. كان اللبنانيون قبل التاريخ الرسمي لاندلاع حرب 13 نيسان 1975 يستمعون فيما مضى إلى الإذاعات الأجنبية، خاصة الناطقة باللغة العربية، كمصدر أكثر ثقة لتسقّط الأخبار نظراً لأن الإعلام الإذاعي في لبنان كان حِكراً

---

[4]. جورج صدقة، "الإذاعة والحرب في لبنان"، **النهار**، 1992/8/5، ص 9.

على الدولة مما يعني بالنسبة للبنانيين، واستناداً إلى عددٍ من الممارسات الرسمية انه إعلام مراقب وغير موضوعي.

منذ إنشاء الإذاعات الخاصة ارتفعت نسبة الاستماع إلى هذه الإذاعات تدريجياً حتى غدت مصدراً شبه وحيد لاستقاء الأنباء. ومع بداية حوادث 1975 بدأ يحل محل احتكار الدولة للبث الإذاعي احتكار القوى الميليشيوية. لكن هذه الإذاعات عملت عن سهو أو عن قصد على إطالة الحرب عبر بث أخبار تُغذي استمرار العنف والقتل.

إذاعة لبنان من بيروت، وسيلة إعلام للدولة، كانت وحدها حتى عام 1975 تملك امتياز بث البرامج الإذاعية على الأراضي اللبنانية[5]. لكنها تعرّضت مراراً لانتقادات الأحزاب السياسية التي حاول بعضها أحياناً خرق القانون وتركيب محطات غير مرخص لها، بخاصةٍ مع اندلاع موجة الحوادث التي اجتاحت لبنان عام 1958. وبنهاية تلك الأحداث توقفت جميع المحاولات بانتظار تفجّر موجات جديدة من العنف اندلعت شرارتها عام 1975، وأدت إلى إطلالة إذاعية للأحزاب السياسية على الموجات المتوسطة.

نشأت في لبنان خلال الحروب ما بين 1975 و1990 حوالى 70 إذاعة خاصة تبث برامجها إنطلاقاً من الأراضي اللبنانية: 10 إذاعات سياسية تبث على الموجات المتوسطة بينها إذاعة لبنان الرسمية وهي الوحيدة المملوكة من الدولة اللبنانية، و60 إذاعة تبث على موجات الـ"أف أم".

تعود أولى تجارب الإذاعات السياسية الخاصة إلى عام 1958 حين افتتح حزب الكتائب اللبنانية إذاعة "صوت لبنان" إبان حوادث تلك السنة، ثم أغلقها مع نهاية ما سُمي بـ"ثورة 1958". الإسم نفسه، أي "صوت لبنان"، أطلقه الحزب مجدداً على الإذاعة التي أعاد افتتاحها مع بداية الاشهر الأولى من "حرب السنتين" عام 1975[6]. "صوت لبنان" كانت الإذاعة الأولى لحزب الكتائب عام 1975، ثم لحقتها محطة إذاعية ثانية هي "صوت لبنان العربي" الناطقة بإسم أحزاب "الحركة الوطنية" والتقدمية. وتوالى بعدها ظهور الإذاعات العاملة على الأراضي اللبنانية. فإضافةً إلى إذاعة لبنان الحكومية و"صوت لبنان" التابعة للكتائب و"صوت لبنان العربي" لأحزاب "الحركة الوطنية" وتحديداً لـ"حركة الناصريين المستقلين (المرابطون)"، التحقت بها محطات خاصة هي: "إذاعة لبنان الحر" التابعة لـ"القوات اللبنانية"،

---

[5]. فائق الخوري، **الإذاعة اللبنانية**، الطبعة الأولى، منشورات مطبعة صادر، بيروت، 1966؛ وانيس مسلّم، **وسائل الإعلام بين الرأي العام والإرادة الشعبية**، بيروت، التعاونية اللبنانية للتأليف والنشر، 1985، 417 ص، ص 72.

[6]. جوزف الهاشم، **صوت لبنان في حرب السنتين**، بيروت، منشورات صوت لبنان، 1977، 567 ص.

و"صوت الجبل" للحزب التقدمي الاشتراكي، و"صوت الوطن" لـ"جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية"، وإذاعة "لبنان الحر الموحد" لـ"تنظيم المردة"، و"صوت الأمل" و"صوت الجنوب" التابعين لـ"جيش لبنان الجنوبي"، و"صوت الشعب" الخاص بالحزب الشيوعي اللبناني[7]. باستثناء إذاعة لبنان الرسمية، جميع هذه الإذاعات لم تكن حائزة على ترخيص قانوني، أُنشأت بمبادرات خاصة وسياسية.

في موازاة الحرب الدائرة على الأراضي اللبنانية منذ 1975، كانت حرب سياسية تدور رحاها على الموجات المتوسطة: 10 إذاعات و10 اتجاهات سياسية تتحارب لأن جميع هذه الإذاعات كانت مرتبطة بأحزاب أو بشخصيات سياسية[8]. شكّلت هذه الإذاعات وسائل إعلامية وركائز تستند إليها الجماعات المتحاربة لتعبئة الرأي العام. وهي شكلت إنعكاساً للإيديولوجيات المختلفة لتقوم بنشر دعاية خدمةً لتياراتها. والإذاعة في لبنان التي هي وسيلة إعلام، تحولت بين 1975 و1990 عنصراً من عناصر الحرب والإنقسام[9].

الخطاب السياسي الذي استعملته هذه الإذاعات يعكس مواقف التنظيمات الميليشيوية، وفيه إبراز وتضخيم للتناقضات اللبنانية بدلاً من التركيز على عناصر التلاقي. من الأسباب الرئيسية لفشل اللقاءات الحوارية بين الأقطاب اللبنانيين التي كانت تُعقد بين أطراف النزاع الداخليين خلال الحرب سعياً إلى التوافق على إصلاحات سياسية، كان التداول الإعلامي والتسريبات المحرجة عن مواقف الأطراف والمفاوضة، لأن التسوية التي لا تتم بالمذاكرة السرية تكشف التنازلات المتبادلة بين الأقطاب المتفاوضين، مما يؤدي إلى اختلال موقعهم في الإدراك الشعبي والى رفض الشارع ونقمته. يروي الرئيس سليم الحص انه في أحد الاجتماعات الوزارية كُلِّف مع الوزير جوزف الهاشم وضع صيغة إصلاحية تنهي الصراع. فقام بإعداد برنامج لهذه الغاية وقال للوزراء: "هذا هو مشروع تسوية. وأنا لست ملزماً بأن يصدر عني بأن هذا هو موقفي. كلا، موقفي أكثر من **هيك**. ولكن نريد أن نصل إلى نتيجة. هذا مشروع تسوية حتى نوفّق بين القضايا العالقة. اطرحه أمامكم بشرط بقائه سرّياً، أي أن لا يتسرب على الإطلاق. ولكن المشروع صدر في اليوم التالي في إحدى الصحف". ويضيف الرئيس الحص: "علمت أن المغفور له الرئيس كميل شمعون هو الذي سرّب المشروع. وفي وقت لاحق عدنا إلى الاجتماع، فاحتجيّت بعنف والتفت نحو الرئيس شمعون وقلت له: **ليش عملتها؟ أنا مضطر صرت احكي أنا وطالع** بهذا الموضوع أمام وسائل

---

[7]. انيس مسلّم، **وسائل الإعلام بين الرأي العام والإرادة الشعبية**، بيروت، التعاونية اللبنانية للتأليف والنشر، 1985، 417 ص، ص 73.

[8] . Ali Rammal, *Radios et information radiophonique au Liban,* thèse pour le doctorat de l'Université de Bordeaux III, jan. 1988, 3 vol., vol. I, p. 26.

[9]. *Ibid.*

الإعلام... وكررت ذلك أكثر من مرّة. فنظر اليَّ وقال: **حاجي تقول بدي احكي. احكي شو راح تسبني، يا أخي ما راح تسبّني. احكي!**"[10].

1
مراحل انقسام وتوحيد الإعلام الرسمي في لبنان

أدى الإنشطار السياسي في لبنان منذ 1975 إلى انقسام وسائل الإعلام الرسمية المرئية والمسموعة، أي الإذاعة الحكومية والتلفزيونات. الإنشطار الأول حدث في 11 آذار 1976 إثر إعلان العميد أول الركن عزيز الأحدب، قائد موقع بيروت، عن قيام "حكم عسكري مؤقت" في لبنان بعد أن استولت القوات الموالية له على مبنى وزارة الإعلام في الصنائع[11]. وكانت حالة الانقسام في لبنان آخذة بالتعمق منذ بداية الحرب على مختلف المستويات، بما فيها المؤسسات العامة بدءاً بالجيش والجامعة اللبنانية، مروراً بمؤسسات الخدمات العامة، وصولاً إلى الإعلام الرسمي الإذاعي والتلفزيوني الذي انقسم إلى اثنين[12]:

إذاعتان: الأولى تبث برامجها من الصنائع في بيروت "الغربية"، والثانية من عمشيت في بيروت "الشرقية".

تلفزيونان: المحطة الأولى هي شركة التلفزيون اللبنانية التي تبث من تلة الخيّاط في بيروت "الغربية" (القناة 7 وشقيقتها الفرنسية القناة 9) وباتت خاضعة مباشرة للقيّمين على الحركة الإنقلابية، والثانية هي تلفزيون لبنان والمشرق التي تبث من الحازمية في ضاحية بيروت "الشرقية" (القناة 5 و11) وظلّت خاضعة مباشرة لتوجيهات قصر بعبدا. في حين سيطر الحزب القومي السوري على القناة 4.

وبعد الإستيلاء السريع لأحزاب "الحركة الوطنية" على محطتي البث الإذاعي والتلفزيوني في بيروت "الغربية" واستعادتها من أيدي القوات الموالية لحركة الأحدب، قررت القوى المساندة لرئيس الجمهورية في المنطقة الشرقية بقيادة مدير عام وزارة الإعلام رامز الخازن، ومخرج البرامج ريمون حداد،

---

[10]. طوني عطاالله، **التضامن الوزاري في الحكومات الائتلافية** (دراسة حالة في النظام اللبناني: الحكومة الرابعة والسبعون 1984–1988)، المكتبة الشرقية، بيروت، 1997، 224 ص، ص 161–162.

[11]. سمير كامل، "إذاعة وتلفزيونان بانتظار الأمن"، **الشراع**، 1984/7/16، ص 65 – 66.

[12]. "الحرب الإذاعو–تلفزيونية مستمرة بين القصر والإذاعة"، **النهار**، 1976/3/13، ص 1؛ و"حرب الإذاعات"، **المحرر**، 1976/3/13، ص 2.

الرد على التحديات التي فرضتها الأوضاع الجديدة. الخطوة الأولى كانت وضع اليد على محطة تلفزيون الحازمية، إضافةً إلى محطة إرسال إذاعة لبنان في عمشيت.

في التلفزيون وجدت كثرة موظفين ومعدات تقنية. أما في ما يختص بتشغيل الإذاعة، فالمشكلة كانت سهلة الحل. تمّ احتواؤها عن طريق الاستيلاء على الاستديو النقّال (الجوّال) التابع لإذاعة لبنان. قام بمصادرته موظفون يعملون في إذاعة لبنان، ونجح ريمون حداد، برفقة مسلّحين، في "إقناع" عددٍ من الأفراد للعمل ضمن الفريق البشري المنوط به إعادة تشغيل البث الإذاعي[13]. بذلك اصبح يوجد محطتان لبنانيتان "تبثان برامج متناقضة على موجتين متلاصقتين"[14]، كلتاهما تدّعي أنها "المحطة الشرعية": إذاعة لبنان من بيروت. وكان للمبارزة مضمونها في الإذاعة والتلفزيون:

أولاً– إذاعة لبنان: محطتان تستفيدان من إسم واحد وتنطقان بإسم "إذاعة لبنان". في مرحلة أولى اكتفت إذاعة عمشيت بالدفاع عن نفسها والرد على إذاعة الصنائع. لكن منذ حصولها على الوسائل التقنية والعناصر البشرية، انتقلت إلى الفعل. تحوّل المذيعون في المحطتين إلى "محاربين" يتبارزون بسلاح أساسي هو "الكلمة" ويتمترسون خلف المذياع[15].

من البرامج التي كانت تبثها إذاعة عمشيت في تلك المرحلة برنامج – نموذج، أطلق عليه العميد ريمون اده تسمية "عواء عمشيت"، آخذاً في الاعتبار اللهجة القاسية والمبتذلة التي كانت تستعمل في تقديم هذا البرنامج، إضافةً إلى الشتائم العشوائية. كان البرنامج أشبه بحلقة سياسية توجه النقد والشتيمة إلى الزعماء المقيمين على الضفة الاخرى من خطوط التماس، وإلى الأشقاء والغرباء.

وفي إذاعة الصنائع، جاء برنامج زياد الرحباني "بعدنا عايشين" علامة مميزة. وبسبب انتقاداته اللاذعة الموجهة ضد أهل الحكم كان البرنامج مسموعاً جداً في الأوساط المعارضة. وكان هو البرنامج السياسي الإذاعي الأول الذي يجروء على انتقاد أهل السلطة منذ انشاء إذاعة لبنان عام 1938[16].

ثانياً– التلفزيون: انقسام التلفزيون جاء مختلفاً عن انقسام الإذاعة وأسهل منالاً. الصورة المتلفزة تلتقط دون قناع، وتكشف مباشرة عن الوجه الأصيل. نشرات الأخبار التي كانت تبثها القنوات 5 و11 من جهة، والقناة 7 من جهة أخرى، غدت نوعاً من المبارزة الإعلامية بين المحطتين التابعتين لتلفزيون لبنان. كان يبرز التناقض في أجلى صورة في نشرتي الأخبار اللتين يبثهما التلفزيون في الثامنة والنصف مساءً.

---

13. سمير كامل، "إذاعة وتلفزيونان بانتظار الأمن"... مذكور سابقاً.

14. "الحرب الإذاعو–تلفزيونية مستمرة بين القصر والإذاعة"... مذكور سابقاً.

15 . Ali Rammal, *Radios et information radiophonique au Liban,... op. cit.*, p. 56.

16. سمير كامل، "إذاعة وتلفزيونان بانتظار الأمن"... مذكور سابقاً.

تجاهل لأخبار ووقائع، وتركيز على أخرى بشكل متباين بين المحطتين مع هامش ضيق لالتقاء النشرتين في الكلام عن المبادرات النيابية التي كان يقوم بها رئيس مجلس النواب كامل الأسعد من أجل الوصول إلى حل "إنقاذي ضمن الشرعية"[17]، وربما حول عناوين اخرى تحتاج إلى مزيد من البحث. قام الصحافيون في القناتين 5 و11 بـ"حرب إعلامية" ضد "الحركة الوطنية"، قوبلت بـ"حرب" شنها الصحافيون في القناة 7 ضد "الجبهة اللبنانية".

ثالثاً– إعادة توحيد وسائل الإعلام: أولى خطوات التوحيد جاءت بعد انتهاء "حرب السنتين". استمر الوضع الإذاعي منقسماً حتى 12 كانون الأول 1976، وهو تاريخ التجربة الأولى لإعادة توحيد محطتي الصنائع وعمشيت. كيف حدثت عملية الدمج؟

منذ صباح ذلك اليوم بدأت محطتا الصنائع وعمشيت بالتناوب على بث نشرات الأخبار والبرامج على موجة واحدة. وكان مدير عام وزارة الإعلام مسؤولاً عن التنسيق بين المحطتين. أما بالنسبة للريبورتاجات التي كان يعدّها غسان صقر في بيروت "الشرقية" وشريف الأخوي في بيروت "الغربية"، فجاءت تعير أهتماماً لافتاً لآراء رجال السياسة، ورجال الدين في موضوع "إعادة توحيد الإذاعة" خلال هذه المرحلة من البث المشترك[18].

النشرات الإخبارية والريبورتاجات التي كان يحضرها فريق كل محطة بصورة مستقلة عن الآخر، كانت تخضع لمراقبة المدير العام لوزارة الإعلام، وكان يتمّ بثها دورياً كل ساعتين. وكان المذيعون والمذيعات يُعرّفون المستمعين على أسمائهم إما في بداية النشرة أو في آخرها، وهذا التعريف لم يكن معمولاً به اطلاقاً من قبل في إذاعة لبنان. واستمرت الإذاعة موحدةً من كانون الأول 1976 وحتى 6 شباط 1984 تاريخ إعادة تقسيم بيروت.

رابعاً– وسائل الإعلام الرسمية ما بعد 6 شباط 1984: في اليوم التالي لانتفاضة حركة "أمل" وإعادة تقسيم بيروت بانسحاب وحدات الجيش اللبناني إلى داخل ثكناتها، غادر بيروت "الغربية" وزير الإعلام روجيه شيخاني ومدير الوكالة الوطنية رفيق شلالا[19]. ومرةً جديدة أُسدل الستار على الإعلام الرسمي الموحد، ولم تكن تلك هي المرة الأولى التي ينقسم فيها الإعلام الرسمي وتُطرح مسألة إعادة توحيده.

---

17. "الحرب الإذاعو–تلفزيونية مستمرة بين القصر والإذاعة"... مذكور سابقاً.

18. تراجع **النهار**، 1976/12/13.

19. سمير كامل، "إذاعة وتلفزيونان بانتظار الأمن"... مذكور سابقاً.

بعد 6 شباط 1984 حدثت متغيرات جديدة. فالإعلام الموحد كأحد مجالات الخدمة العامة إنقسم إلى اثنين: الأول تابع لـ"مغامرة الإنقاذ" التي يقودها رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميّل ومعه بعض الوزراء المسيحيين، والثاني خاضع لرئيس الحكومة السيد رشيد كرامي ومعه بعض الوزراء المسلمين. كل إعلام منهما له هواجسه وتوجهاته ورموزه.

الإذاعة: مع ما أصاب وسائل الإعلام من ضربة قاسية بعد 6 شباط، فإن إذاعة لبنان لم تنشطر هذه المرّة إلى اثنين، رغم رحيل معظم الموظفين المقيمين في المنطقة الشرقية إلى منطقتهم لأسباب أمنية. واستمرت الوكالة الوطنية للإعلام وإذاعة لبنان بتغطية الأخبار والأحداث بحرية، رغم اضطرارهما إلى الأخذ في الاعتبار المتغيّرات الطارئة على الساحة اللبنانية. فالجريدة الناطقة التي كانت تُذاع من إذاعة لبنان بعد 6 شباط، أصبحت تتميز بالموضوعية والتوازن. ولم يمنع ذلك "القوات اللبنانية" من وقف إرسال إذاعة لبنان من عمشيت ومصادرة مركز البث لاحقاً لوضعه بتصرّف "إذاعة لبنان الحر" التابعة لـ"القوات".

أشار مركز الإعلام الأميركي للإذاعات الأجنبية المرتبطة بشعبة التنصت الإذاعي في تقرير له حول الإعلام في إذاعة لبنان، صدر في 24 شباط 1984، وجاء فيه[20]: "ان النشرة الإخبارية التي تبثها إذاعة لبنان، الكائنة في منطقة تقع تحت إشراف "الحركة الوطنية"، هي أكثر توازناً في الوقت الراهن من تلك التي كانت تقدمها الإذاعة عندما كانت خاضعة لرقابة الحكم".

أما الجديد في جريدة الإذاعة التي كانت تبثها إذاعة لبنان بعد حصول الإنقسام الثاني، فهي أخبار "جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية" إضافة إلى الأغاني السياسية والجنوبية. ولم تكن قبل 6 شباط أخبار "الحركة الوطنية" تُغطى بأكثر من خمسة في المئة من مجموع الأخبار[21].

استمر وضع الإذاعة اللبنانية الرسمية على حاله لغاية 23 ايلول 1988 حين أدى تعطيل الانتخابات الرئاسية إلى قيام حكومتين تتنازعان الشرعية. فالتزمت إذاعة لبنان جانب حكومة الدكتور سليم الحص، رئيس الوزراء بالوكالة للحكومة المستقيلة التي استمر بعض أعضائها في الحكم، وفي تصريف الأعمال. وبعد اندلاع المعارك بين ألوية الجيش التابعة لحكومة العماد ميشال عون ووحدات "القوات اللبنانية" ابتداءً من كانون الثاني 1990 أنشأ العماد عون إذاعة في منطقة مجاورة للسبتية في المنطقة الشرقية، وأخذت تبث برامجها باسم إذاعة لبنان.

---

[20]. مجيدة صبري وسلام الحاج، "الإعلام الرسمي بعد 7 شباط"، **الشراع**، 1984/3/19، ص 63.

[21]. Ali Rammal, *Radios et information radiophonique au Liban,… op. cit.*, p. 61.

التلفزيون: كان أنقسامه واضحاً، إذ عادت حالة المواجهة بين محطة تلة الخياط من بيروت "الغربية"، وبين محطة الحازمية من بيروت "الشرقية" التي كانت تُدافع عن الحكم.

وبين "إعلام الحكم" و"إعلام المعارضة" كانت الفروقات والتناقضات واضحة. رغم وجود نقاط عديدة مشتركة كمواعيد بث النشرات والموسيقى الافتتاحية للأخبار. ولكن منذ اللحظة التي يبدأ فيها المذيعون تلاوة النشرتين، تبدأ بالبروز المفارقات والتناقضات في التوجه والمحتوى. استمر وضع التلفزيون منقسماً لغاية يوم 13 تشرين الأول 1990، حين أضطرت حكومة العسكريين إلى إخلاء القصر الرئاسي في بعبدا تحت وطأة الضغط العسكري لبعض ألوية الجيش اللبناني التابعة للعماد اميل لحود، بمساعدة القوات السورية، التي دخلت المنطقة الشرقية من بيروت، وانتهت تبعاً لذلك ثنائية الإعلام الرسمي.

2
نشوء الإذاعات والتلفزيونات الخاصة

قبل ولادة الإذاعات الخاصة التي أوجدتها التنظيمات والقوى الحزبية، كانت الإذاعة اللبنانية تقوم بممارسة سياسة الحياد المطلق حيال أخبار الاحزاب السياسية. تتحاشي الدولة اللبنانية من خلال البث الإذاعي الحديث إو التطرق إلى مواضيع حساسة. وهذا العرف درجت عليه السياسة الإعلامية اللبنانية الرسمية المبنية على مبدأ الحياد التام بالنسبة للتوازن بين الطوائف. واقتصر دور إذاعة لبنان على "مجرّد الخدمة السياسية للسلطة القائمة"[22].

احترمت إذاعة لبنان هذه السياسة ما أدى إلى تجاهل مطلق لجميع الأخبار المتعلقة بالمواضيع "الدقيقة" أو "الحساسة"، النزاعية والإيديولوجية وغيرها. وهذه السياسة بدل أن تجنّب الإعلام الرسمي وتضعه بمنأى عن المشاكل والمواضيع الخلافية، حوّلت إذاعة لبنان إلى عنصر من عناصر الأزمة اللبنانية. وبحجة تطبيق سياسة الحياد التي تمارسها الإذاعة اللبنانية حيال التوازن بين الطوائف، غالباً ما تمّ تجاهل أو إهمال الأخبار المتعلقة بهذه المنطقة أو بالأخرى. وهذا ما ساهم في تنامي مشاعر حرمان وحقد. وتعززت تبعاً لذلك الشكوك بأن إذاعة لبنان تُميّز بين منطقة وأخرى. الأمر الذي ساعد على تفاقم

---

[22]. عبد السلام شعيب، "حرية وسائل الإعلام المرئي والمسموع: المؤسسات التلفزيونية والإذاعية–التقرير اللبناني"، في كتاب: جورج آصاف (إشراف)، **حرية وسائل الإعلام المرئي والمسموع** (وقائع المؤتمر الدولي الثاني الذي نظمه معهد حقوق الإنسان في نقابة المحامين في بيروت في 2 و 1998/10/3)، منشورات معهد حقوق الإنسان، نقابة المحامين، بيروت، 1999، 184 ص، ص 113–128.

مشكلة إنقسام الرأي العام اللبناني. ولم تفلح جهود المسؤولين الذين كانوا يبررون المنع برغبتهم تفادي مزيداً من الانقسامات في الرأي العام اللبناني حيال معالجة تلك المواضيع.

سياسة الحياد التي اتبعتها إذاعة لبنان أدت إلى حرمان المستمع وعدم إشباع حقه بإعلام صحيح. تجاهل الاذاعة اللبنانية لأحداث وأخبار من جهة، بينما شرائح كبيرة من الرأي العام على علم بها من جهة ثانية، يؤدي حتماً إلى إعلام لا ينمي الشعور لدى الناس بأنهم معنيون ومشاركون فيه. وهذا ما عزز القناعة بعدم الكفاية من الأخبار المحلية والوطنية التي ينشرها هذا الإعلام.

ان غياب إعلام شامل، غير مجتزأ أو محرّف، دفع بالعديد من الجماعات والأحزاب إلى إيجاد محطات خاصة بهدف إشباع تطلعات ورغبات الذين حرموا سنوات من هذا الحق. وكان المستمعون يلجأون إلى الإذاعات الخاصة التي أصبحت مصادر موثوقة أكثر للإعلام، من أجل التحقق وتعميق المعرفة الإخبارية.

ولادة الإذاعات الخاصة: تطور الإعلام الخاص على حساب الإعلام الرسمي مستفيداً من ضعف سلطة الدولة. مع بداية الحرب الداخلية عام 1975، وتوسع رقعة المعارك، بدأت الأحزاب المنخرطة في النزاع بالبحث عن وسائل إعلام تعكس أفكارها وإيديولوجياتها. واتخذت ظاهرة انتشار الإذاعات الخاصة طابع الديمومة والاستمرارية، وكذلك التلفزيونات الخاصة، بمعنى أن تلك المؤسسات واصلت العمل حتى بعد انتهاء الحرب وحلّ الميليشيات.

الإذاعات السياسية: إضافةً إلى الإذاعتين الموجودتين منذ 1975، أي "صوت لبنان" و"صوت لبنان العربي"، أُنشأت تباعاً إذاعات خاصة سياسية هي:

– إذاعة "لبنان الحر" التي أنشأتها "القوات اللبنانية" بقيادة بشير الجميّل في 30 أيلول 1978.

– إذاعة "لبنان الحر الموحد" التابعة لتنظيم "المردة"، أي ميليشيا رئيس الجمهورية السابق سليمان فرنجية. تمّ افتتاحها في تموز 1987 في مركز البث التابع لإذاعة ايطو في الشمال.

– إذاعة "صوت الأمل" التابعة لـ"جيش لبنان الحر" بقيادة الرائد سعد حداد الذي افتتحها في شباط 1979 على الحدود الجنوبية مع اسرائيل.

– "صوت الثورة العربية" التي أنشأتها "رابطة الشغيلة" التابعة للنائب زاهر الخطيب في نهاية عام 1979. هذه المحطة تحولت إلى "صوت المقاومة الوطنية اللبنانية" في حزيران 1986.

– إذاعة "صوت الجنوب" التي أنشأها "جيش لبنان الجنوبي" عام 1984.

– إذاعة "صوت الجبل" التي افتتحها الحزب التقدمي الاشتراكي برئاسة الوزير وليد جنبلاط في أول نيسان 1984.

– "صوت الوطن" التابعة لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية السنيّة التي كان يرئسها رئيس الحكومة السابق صائب سلام في بيروت في أول حزيران 1984.

– "صوت الشعب" التابع للحزب الشيوعي اللبناني 1985.

جميع هذه الإذاعات كانت غير مرخصة، وتُمثل آراء مؤسسيها، لها طابع سياسي رغم أنها كانت تبث أيضاً برامج غير سياسية. وكما هو معروف فإن الإذاعة تبقى واحدة من وسائل الإعلام الأقل كلفةً بالنسبة لتشغيلها. وهذا أحد أبرز الأسباب العملية لازدهار الإذاعات بعدد وافر في لبنان وبعض البلدان.

الإذاعات التجارية على موجة "اف ام": إلى جانب الإذاعات السياسية، وفي ظل غياب أي قانون ينظم توزيع الترددات، نشأت إذاعات تجارية على موجات الـ"اف ام". وصل عدد هذه الإذاعات عام 1986 إلى حوالى 40 محطة، وفي العام 1992 ارتفع عددها إلى 200 بحسب إحصاء قامت به وزارة الإعلام وجميعها كانت غير مرخصة[23]. وكانت تلك الإذاعات تعتبر بأن لها الحق في الوجود على قدم المساواة مع الإذاعات السياسية التي هي الاخرى دخلت بدورها القطاع التجاري، وصارت تتغذى مالياً من الإعلانات.

التلفزيونات: على الرغم من أن البرامج التلفزيونية الأولى بدأت عام 1959 في لبنان، فإن الخدمات التلفزيونية، كما أُشير سابقاً، كانت تؤمنها شركتان لبنانيتان خاصتان. لكنها خاضعة لمراقبة وتوجيه من الحكومة رغم استقلالها المالي. بقي الإعلام المرئي والمسموع حكراً على الدولة إلى أن قامت "القوات اللبنانية" في آب 1985 بتدشين محطة تجارية في ذكرى قائدها الرئيس الشهيد بشير الجميّل. هذه المحطة المسماة LBC (Lebanease Brodcasting Coorporation) كانت المحطة التلفزيونية الأولى التي تفتتح دون وصاية الدولة أو رقابتها. ثم توالت التلفزيونات الخاصة فكانت الـ MTV وهي شركة المر للبرامج التلفزيونية لصاحبها السيد غبريال المر، وشركة "المشرق" التي تبث برامجها من المنطقة "الغربية" في بيروت، وتلفزيون الـNTV، وتلفزيون "المنار" التابع لـ"حزب الله"، وتلفزيون "المستقبل" التابع للرئيس رفيق الحريري، والـNBN للرئيس نبيه بري.

---

[23]. كارمن ميكال الحاج، "المخطط التوجيهي للإعلام المرئي والمسموع: تنظيم الترددات"، في كتاب: انطوان مسرّة (إشراف)، **مرصد الديمقراطية في لبنان 1997–1999**، مؤسسة جوزف ولور مغيزل بالتعاون مع الإتحاد الاوروبي، بيروت، 2000، 768 ص، ص 313–322.

إعلام الذين لا وسائل مرئية مسموعة لهم: رغم أن عامل المال هو ضروري لإنشاء إذاعة على الموجة المتوسطة، أو على موجة "اف أم"، لكن الأكثر أهمية هو الحاجة لأن تكون الإذاعة مملوكة من قبل سلطة قادرة على الدفاع عنها وحمايتها (سلطة سياسية، أو ميليشيات مسلّحة). وهذا ما أدى إلى تحوّل بعض الإذاعات إلى ما يشبه ثكنات صغيرة تقوم مجموعات حراسة بالسهر على أمنها. وغالباً ما كان الزائر يخضع لمراقبة دقيقة.

أما الذين لم يكن لديهم القدرة على التعبير عبر الإذاعات، فكانوا يلجأون أحياناً إلى إصدار صحف غير مرخصة (وهو موضوع بحث في الفقرة التالية)، أو إلى الكتابة على الجدران. وكان كل فريق يؤكد بهذه الطريقة موقفه بكلمة نعم أو لا وبإطلاق الشعارات التي كانت تدوّن على الجدران ما كان يدور في باطن كل فريق من مطالب وأحقاد وتطلعات وغيرها[24].

[24]. ماريا شختورة، **حرب الشعارات: لبنان 1975–1978**، بيروت، منشورات دار النهار، 1978.

3
أوضاع الصحافة والمثقفين

يلعب الإعلام دوراً مؤججاً في الحروب الداخلية، ولا يزال يلعب اليوم هذا الدور في النزاعات الأهلية المعاصرة. لم تتبدل ظاهرة استخدام وسائل الإعلام وإن اختلف القاموس أو الخطاب الإعلامي المستعمل[25]. فالحرب في الداخل تقوم أساساً على إيديولوجيا النزاع، وتُسخّر وسائل الإعلام لتواكب المعارك العسكرية الدائرة.

التعبئة الإيديولوجية والإعلامية هي عبارة عن مجموعة من التدابير الغرض منها تنظيم الوسائل الإعلامية المتاحة، وتوجيهها نحو خدمة الأهداف الحربية. وبعبارة أخرى تهدف هذه التعبئة إلى التحكّم بالإعلام وتحويله إلى إعلام حرب، ولا شك أنها تنطوي على انتهاك للحريات الإعلامية، وعلى محاولات زرع رؤية في أذهان المواطنين، تتميز بالفئوية والاجتزاء. من أهم الأساليب المتبعة لتحقيق تعبئة فاعلة هو اللجوء إلى التحريض، والأخبار الكاذبة أو المحرّفة والرقابة على الإعلام وبث الأضاليل. وعلى أثر انتهاء حالة الحرب يعود الإعلام إلى وضعه الاعتيادي.

المعارك العسكرية الدائرة على الأرض كانت تواكبها حرب عبر وسائل الإعلام وحملات تعمل على تعميق قناعات كل مجتمع بقضية الحرب. دفع الشحن النفسي خلال هذه المبارزات السياسية والمذهبية بالعديد من الشبّان نحو الإنخراط في صفوف المقاتلين. ولم تكن الأطراف المتنازعة تكتفي باللجؤ إلى نوع واحد من وسائل الإعلام. فإلى جانب الإذاعات يلاحظ وجود المجلات والصحف والدوريات والتلفزيون. وساهمت وسائل الإعلام عامةً، وإذاعات الطوائف في لبنان في تعميق الإنقسام السياسي والنفسي بين المواطنين خلال النزاع، كما شاركت في أدلجة المجتمعات وفي تشجيع الشباب تالياً على الإنخراط في الميليشيات.

تبدلت لهجة وسائل الإعلام خلال الحرب، ولم يعد استخدام المصطلحات يُعبّر عن طابع حيادي مستقل. ارتبطت لغة هذه الوسائل بالحرب، وظهر الإعلام المؤدلج حزبياً وحربياً. وفي مقابل هذه الأدلجة نمت مقاومة المدنيين للحروب في الداخل عبر تناقل حقائق عن طريق روايات إعلامية شفهية مضادة. نشأت وانتشرت سلسلة من الأخبار الشفهية هدفها فضح ما يروّج له أفرقاء الصراع وكشف التواطؤ بينهم على قمع المدنيين. ففي موازاة شائعات كثيرة كانت تظهر مجموعة من الأخبار الشعبية لدحض طروحات الإعلام المحرّف.

---

[25]. Serge Bauman et Alain Ecouves, *L'information manipulée*, R.P.P., Paris, 1981.

أوضاع الصحافة أصبحت في ظل الحرب أسوأ بكثير مما كانت قبلها حيث أصبح ممكناً الوقوع على كومة صحف يومية لا تفهم منها أبداً حقيقة ما يجري، بإستثناء القارئ النيّر الذي ظل يعرف كيف وماذا يقرأ. فكان يبحث عن أخبار ووقائع مهمة جداً يعثر عليها، لا في العناوين البارزة، بل بين الأسطر أو في أسفل الصفحات. ويمكن القول أن الصحافة اللبنانية ظلت، برغم بعض الاستثناءات، مصدراً موثوقاً للمعلومات تملك درجة عالية من الأمانة، بمعزل عن حجم الصعوبات والحواجز التي كانت تعترضها.

ما من شك بأن الأنظمة العربية كانت تستغل حرية الصحافة في لبنان لمصلحتها[26]. كل نظام عربي كان يموّل صحيفة كي يُعبّر عن آرائه وأهدافه الخاصة. الصحف اللبنانية تمثّل بمعظمها تيارات ذات توجهات سياسية واضحة. كان لبنان ما قبل الحرب مسرحاً فكرياً وسياسياً للعالم العربي حيث تنتشر فيه عشرات الصحف والمجلات التي لا تمولها جهات لبنانية وعربية فحسب، بل اجنبية. لكن الحرية عندما تكون مطلقة ولا ضوابط تؤمن الحماية لها فمن السهل استخدامها للتخريب وخاصةً لضرب البُنى الديموقراطية. ففي المنطقة المجاورة للبنان تسود أنظمة سياسية شبه ديكتاتورية، تعتبر أن النموذج اللبناني يُشكّل تحدياً لها، ولم يكن للبنان أي تحالف له بينها. يؤكد وزير الإعلام السابق جورج سكاف انه: "في حرب السنتين (1975–1976)، أعتُبرت حرية الإعلام هي المسؤولة عن إثارة النعرات الطائفية وإذكاء الخلافات والتحريض على القتال لأن كل فريق من المتقاتلين جعل من الإعلام سلاحاً بيده، أمضى من أي سلاح آخر. وعندما قرر العرب في مؤتمر القاهرة (1976) إنهاء الحرب في لبنان بقوات ردع عربية، وإزالة آثار الحرب بمساعدات للإعمار من الدول الشقيقة، فإن المطلب الوحيد كان أن يحدَّ لبنان من حرية الإعلام"[27].

تحولت الصحف المستقلة إلى تجمع للمثقفين الرافضين الحرب. وبقيت هذه الصحف تُوزع وتُقرأ في مختلف المناطق اللبنانية على حدٍ سواء بالرغم من منع عناصر الميليشيات، أحياناً، دخول هذه

---

[26]. جوناثان رندل، **حرب الألف سنة: حتى آخر مسيحي، أمراء الحرب المسيحيون والمغامرة الاسرائيلية**، ترجمة بشار رضا، بيروت؟، 1984، 231ص؛ ورياض طه، **أخطاء الحرية وخطايا الاستبداد**، عيتاني للطباعة والنشر، بيروت، 1976.

[27]. جورج سكاف، "حرية الإعلام في لبنان بين الماضي والحاضر"، في كتاب: **الإعلام: حرية، قانون، تنظيم، علم وخلقية** (وقائع المؤتمر الثاني عشر الذي نظمته جامعة سيدة اللويزة –زوق مصبح في 1996/11/15)، سلسلة الشأن العام في قضايا الناس (حاجات، أبحاث، تخطيط واستشراف)، منشورات جامعة سيدة اللويزة، زوق مصبح، 1999، 147 ص، ص 23–31.

الصحيفة أو تلك إلى مناطق سيطرتها. فجريدة "النهار"، على سبيل المثال، أعتبرت نموذجاً للصحافة المستقلة حيث كان يتم تحريرها في الشطر الشرقي من بيروت وتطبع في الشطر الغربي وتوزع في كل أنحاء لبنان. حافظت طوال الحرب على دورها كلسان حال المواطنين أو الأكثرية المغلوبة على أمرها، لكنها أيضاً أبقت على فكرها النقدي متوهجاً في مناهضة الإحتلالات.

معظم الباحثين والصحافيين الأجانب، الذين يأتون لزيارة بيروت، كانوا يقصدون أولاً الصحيفة المستقلة لأنها أضحت مصدر ثقة للمعلومات في ما يختص بلبنان. فهي صوت التيار الذي لم يشارك في الحرب وأعلن رفضه لها منذ البداية. وهي تعبّر عن آراء الكتّاب والمثقفين والعلماء الذين وقفوا منذ البدء ضد الحرب، وهم مع استقلال لبنان، وكانوا طليعة معارضة جاهرت برأيها، فاستمروا بنشاطهم الثقافي والفكري الذي هو أساس كل الطروحات الحالية في لبنان اليوم، وخاصة الأفكار الوحدوية. تخطت حركات المثقفين اللبنانيين في إنتشارها مناطق منشأها، وكان عملها مهماً وذا أثر في الميدان الثقافي في كل المناطق اللبنانية.

لعب قسم من الطبقة المثقفة دوراً مهماً في وقوفه ضد إنهيار الدولة اللبنانية. فالعديد من المثقفين، الذين تربوا ونشأوا كلبنانيين ولم يشعروا يوماً بغير هذا الإنتماء، طرحوا، بدافع الخوف على مصيرهم، تساؤلات حول أي مجموعة سينتمون إليها إذا لم يبق لبنان؟ وبوجه عام ظل المثقفون، طوال مراحل الحروب، يعيشون الحنين إلى السنوات الماضية التي عرفها لبنان قبل إندلاع القتال، عام 1975، حيث كانت البلاد موحدة، وتعالوا على الإنقسامات والأحقاد بعدما لمسوا أن الأزمة تندرج في سياق الصراعات الدولية والإقليمية، وحيث النزاعات الداخلية تختلط معها بطريقة معقدة.

واصل عدد من المفكرين اللبنانيين المسيحيين التشديد على أن لبنان يعكس، بتركيبته، نموذجاً مناقضاً للمفهوم الإسرائيلي القائل باستحالة التعايش بين مجموعات دينية مختلفة في دولة واحدة. جاءت محاولات تدمير النموذج اللبناني في سياق عمليات تهدف إلى الشرذمة. ولكن مثقفين آخرين أيدوا فكرة تقسيم لبنان، وعملوا لها وخاصة كمنظرين لدى الأحزاب، فغذّوا إستمرار الصراعات موفّرين لها الغطاء الإيديولوجي[28].

الهاجس الأول لأي جماعة داخل المجتمع هو تعريف الآخرين على رغباتها. والصحافة في لبنان تُشكّل عادةً وسيلة عملها الأكثر شيوعاً. وفي مقابل التنوع السياسي والاجتماعي والاقتصادي

---

[28]. يُراجع كتاب: **الوطن الصعب والدولة المستحيلة**، حوارات بين كريم بقرادوني وكريم مرّوه ساقها ودوّنها طانيوس دعيبس، بيروت، دار الجديد، 1995.

والروحي، تعددت وسائل الإعلام التي جاءت احياناً تعبيراً فوضوياً عن مظاهر حرية الصحافة. وبفضل هذه الوسائل كانت القوى تعبّر عن آرائها بحرية.

خلال مراحل الحروب في لبنان بدءاً من 1975 تكاثر عدد صحف الحرب غير المرخصة وبلغ حوالى 79 صحيفة سياسية، بين يومية وموقوتة (أي اسبوعية، نصف شهرية، شهرية، وفصلية)[29]. وجاء الاجتياح الإسرائيلي عام 1982 ليجمد تضخم الإعلام المقروء، فتقلص العدد. وتمكّن الدكتور محمد ميشال الغريّب من جمع نسخ أصلية لمعظم هذه الصحف. وأقام معارض عدة في بيروت جاءت شهادة على "الحرب بين الكلمات داخل قاعة واحدة"[30]، ومن ثمّ أهدى الغريّب تلك النسخ إلى معهد "يافث" في الجامعة الأميركية في بيروت لتكون هناك في متناول من يرغب الاطلاع عليها.

بلغ عدد الصحف غير المرخصة التي صدرت في بيروت "الغربية" مقر أحزاب "الحركة الوطنية" والمنظمات الفلسطينية 60 صحيفة بينها عدد من الصحف التابعة للمنظمات الفلسطينية، بينما انحصر عددها بـ 19 في المنطقة الشرقية من العاصمة. تُنشر هذه الدوريات باللغات العربية والفرنسية والانكليزية والارمنية. وهذه الظاهرة لم يشهد العالم العربي مثيلاً لها في تاريخه.

عزا الغريّب أسباب تكاثر الصحف غير المرخصة في تلك المرحلة إلى "ما كان يعصف بلبنان، حيث التناقضات العقائدية والاجتماعية لا حدود لها، وكذلك إلى وعي الجماعات لأهمية الوسائل الإعلامية في إيصال الأفكار". ويخلص إلى التأكيد: "كنا أمام مدفعية تُطلق أوراق الجرائد لأن هذه قد تكون أمضى من القنابل الفوسفورية"[31].

يمكن تالياً مقارنة ما شهده لبنان من انفلاش إعلامي خلال تلك المرحلة من الحرب بما مرّت بمثله دول اخرى في مراحل مضطربة من تاريخها. إبان الثورة الفرنسية عام 1789 وبعدها، تكاثرت الصحف السياسية حتى بلغت زهاء الألف. وتنوعت أسماؤها التي جاءت احياناً معبّرة عن النقمة على الأوضاع السائدة.

---

[29]. "79 صحيفة غير مرخصة تنتمي إلى كل الإتجاهات: ظاهرة استثنائية في بيروت"، **إقرأ**، العدد 494، 1405/2/8هـ، ص 36 و37.

[30]. المرجع نفسه.

[31]. "79 صحيفة غير مرخصة تنتمي إلى كل الإتجاهات: ظاهرة استثنائية في بيروت"، **إقرأ، ... مذكور سابقاً**.

لائحة بأسماء بعض صحف الحرب غير المرخصة وأصحابها بحسب التسلسل الأبجدي[32]

صحف المنطقة الغربية (تضم صحف لبنانية وفلسطينية)

اسم الصحيفة	صاحبها
1- الأرض	الإتحاد الوطني للفلاحين اللبنانيين (شهرية)
2- الاشتراكي	الاتحاد الاشتراكي العربي- التنظيم الناصري
3- أمل	حركة أمل (اسبوعية)
4- البديل	صوت المسيحيين من أجل لبنان ديمقراطي علماني (اسبوعية)
5- البيان	الاتحاد اللبناني للطلبة المسلمين
6- التصدي	الاتحاد الوطني لطلبة سوريا- فرع لبنان (فصلية)
7- التصدي	الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
8- التضامن	الحركة الوطنية الديمقراطية المصرية- فرع لبنان (شهرية)
9- الثوري	حزب العمل الاشتراكي العربي (اسبوعية)
10- الثوري الناصري	التنظيم الثوري الناصري- قوات ناصر (نصف شهرية)
11- جماهير لبنان	حزب البعث العربي الاشتراكي (اسبوعية)
12- الحقيقة	منظمة المسيحيين الديمقراطيين (نصف شهرية)
13- خه بات	حزب رزكاري الكردي اللبناني (شهرية)
14- الرابطة	الحزب الديمقراطي الاشتراكي (نصف شهرية)
15- الرسالة	المكتب الطلابي لجبهة التحرير العربية
16- رواد الاصلاح	حركة رواد الاصلاح
17- روهلات	منظمة البارتي الديمقراطي الكردي اليساري في لبنان (شهرية)
18- الشباب الناصري	رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين (الاتحاد الاشتراكي العربي)
19- الشبيبة العربية	الاتحاد الاشتراكي العربي (التنظيم الناصري)
20- الشروق	منظمة قوات الثورة العربية (شهرية)
21- الصمود	جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية
22- صوت الجماهير	اللجان والروابط الشعبية في لبنان (اسبوعية)

[32]. المصدر: كتاب محمد ميشال الغريّب، **الصحافة اللبنانية والعربية (تطورها، قوانينها، مقارنتها بالصحف الأجنبية)**، بيروت، 1982، 336 ص، ص 146-150.

23- صوت الشغيلة	رابطة الشغيلة (يومية)
24- صوت الشباب الوطني	اتحاد الشباب الوطني في لبنان (اسبوعية)
25- صوت الشبيبة الكردية	الحزب الديمقراطي الكردي في لبنان (البارتي القيادة المؤقتة)
26- صوت فلسطين	جيش التحرير الفلسطيني (شهرية)
27- الصلاح	حركة صلاح الدين (شهرية)
28- طريق الانتصار	حزب العمل الشيوعي الفلسطيني
29- طريق الثورة	جبهة التحرير الفلسطينية
30- طريق الشعب	الحزب الشيوعي العراقي
31- الطليعة	منظمة الاشتراكيين الثوريين
32- العاصفة	قوات العاصفة- فتح (نصف شهرية)
33- فلسطين	منظمة التحرير الفلسطينية (نصف شهرية باللغتين الانكليزية والفرنسية)
34- فلسطين الثورة	منظمة التحرير الفلسطينية (يومية)
35- القاعدة	جبهة التحرير الفلسطينية (يومية)
36- كفاح الطلبة	المكتب الطلابي- اللجان والروابط الشعبية
37- كفاح الطلبة	منظمة كفاح الطلبة (شهرية)
38- لبنان الواحد	تجمّع لبنان الواحد (نشرة اسبوعية)
39- لبنان العربي	جيش لبنان العربي
40- المرابط	حركة الناصريين المستقلين "المرابطون" (اسبوعية)
41- المقاتل الثوري	القوات المسلّحة الثورية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
42- الموقف	اتحاد قوى الشعب العامل (اسبوعية)
43- الميثاق	منظمة الشباب العربي (اسبوعية)
44- الناصرية	قوات ناصر
45- نضال الشعب	جبهة النضال الشعبي الفلسطيني (اسبوعية)
46- نضال الطلاب	لجان العمل الطلابي
47- 23 نيسان	حزب العمل الشيوعي اللبناني (نصف شهرية)
48- الوطن	الحركة الوطنية اللبنانية (يومية)

صحف المنطقة الشرقية من بيروت

اسم الصحيفة	صاحبها
49- البناؤون الأحرار	مكتب الخدمات الصحفية (اسبوعية)
50- جبهة الحرية (الزميل)	جبهة الحرية (اسبوعية)
51- الجلاء	صاحبها غير معلن (اسبوعية)
52- حراس الأرز	حراس الأرز (اسبوعية)
53- الحرب في لبنان	فاضل عقل وانطوان الجبيلي (اسبوعية)
54- الرابطة	الرابطة السريانية (نصف شهرية)
55- الشباب	الحركة الطالبية اللبنانية (نصف شهرية)
56- صوت الأحرار	حزب الوطنيين الأحرار (اسبوعية)
57- صوت الأرز	منظمة الحركة اللبنانية، نبيل مشنتف (يومية)
58- صوت النمور	حزب الوطنيين الأحرار (اسبوعية)
59- الصيحة	لواء عكار (اسبوعية)
60- العيون	المشغل الإعلامي، عين الرمانة (شهرية)
61- المقاتل اللبناني	حركة الشبيبة اللبنانية، الباش مارون خوري (اسبوعية)
62- الكتائبي	المجلس الحربي في حزب الكتائب اللبنانية (اسبوعية)
63- لبنان	حراس الأرز (اسبوعية)
64- اللبناني	مجموعة مفكرين
65- لبنان المستقبل	نادي لبنان المستقبل، الجعيتاوي (نصف شهرية)
66- الماروني	انطوان الجبيلي (اسبوعية)

4
تقنيات التعبئة

شكّل الإعلام ركناً في استراتيجية العداء المتواصل في حالتي الهدنة والتوتر خلال مراحل الحروب في لبنان. وكان الإعلام يواكب السياسة والحرب ويتوازى معهما لبلوغ الأهداف المتوخاة.

تعددت تقنيات وفنون التعبئة النفسية والإيديولوجية في لبنان التي مرّت بمراحل عدة يمكن إيجازها بالتالي:

أولاً– مرحلة استنفار الرأي العام وخلق حالة عداء بين فئاته: جرى تنفيذها عبر إغراق الناس بأخبار هدفها شحن المواطنين بمشاعر الحقد والكراهية. تميزت مراحل الحروب بسيل من المعلومات والأخبار والتعليقات والآراء والصور التي تبرر العنف وتعمّم الشعور بالعداء. بهذه الطريقة كان يتم تحضير الرأي العام لتقبّل أعمال العنف اللاحقة بغية زج أكبر عددٍ ممكن من المواطنين فيها حتى وإن بدا أن هذه الممارسات هي مناقضة للمبادئ الدينية والخلقية التي تربّوا عليها. واستعمال وسائل الإعلام في الحروب، خاصة في سياق الحملات النفسية، ليس جديداً[33]. تظهر دراسة بعض الإشاعات، وهي الحلقة الرئيسية في تلك الحملات، انها كانت في الاساس مدبرة لترجمة المخيّلات والهواجس إلى أفعال ملموسة بغية دفع المواطنين للتحرك بذعر ورد فعل عصبي يؤججان العنف والنزاعات.

تُبيّن الوقائع أن العديد من المعلومات والأخبار تمّ نشرها، خلال الحرب في لبنان، وجرى التعامل معها بهدف إثارة ردود فعل ونتائج سلبية نتيجة ترويج تلك الأخبار. لم يكن ممكناً تأجيج النزاع من دون إختلاق أخبار وترويجها لتضليل الرأي العام. وبعض الأخبار كان يصنعها إختصاصيون في إشعال الفتن أو في مراكز لتبرير موقف معين ولاستقطاب الرأي العام حوله[34]. الأنباء التي كان يتلقاها اللبنانيون كل يوم كانت تتحكم فيها حفنة من الإيديولوجيين الذين لا يأخذون إلا بما يتفق مع تحيّزاتهم. وهذا ينمّ عن إحتكار فعلي للأجهزة الإعلامية. الإغراق الإعلامي الذي عاناه لبنان في الحرب هو حلقة محورية في عملية إستلاب القرار اللبناني والسيطرة عليه. والبلدان المتنوعة، بخاصةٍ المنتمية منها إلى العالم الثالث، يمكن أن تقع ضحية إعلام تهيمن عليه قوى لا تتورع عن إشعال الحرائق من أجل المحافظة على تسلطها.

إزداد الاعتماد على المعرفة الإخبارية من خلال الإذاعات الخاصة بصورة رئيسية، وتضخمت نسبة المستمعين إلى نشرات الأخبار الإذاعية مما يعطي تقديراً عاماً عن مدى إتساع المعرفة السطحية والمبسطة.

إنساق العديد من المثقفين أو جرى إستدراجهم للدخول في نقاشات إيديولوجية لم تُسفر عن حلول بقدر ما أفضت إلى مزيد من الشرذمة. وغدا هؤلاء المثقفين متورطين ويقودون في لبنان الحرب خطاباً متطرفاً. أما الجدل السياسي في أيام السلم السابقة فكان يتمّ بطريقة أكثر عقلانية.

---

[33] . Serge Bauman et Alain Ecouves, *L'information manipulée,* R.P.P., Paris, 1981.

[34] . فؤاد مطر، **لبنان: اللعبة واللاعبون والمتلاعبون** (سنوات الحرب ومراحل الصراع والتحالفات من الوجود الفلسطيني إلى الدور السوري إلى الحل السعودي)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993، 512ص.

ثانياً– إستدراج الطرف المعني بالاستعداء إلى حشد طاقاته الإعلامية للرد: مستفيدةً من المواد والأدوات المتوافرة لها بفعل الحشد المعدّ، تقوم الجهة المستهدفة بالرد مما يساهم في تعميق مشاعر الكراهية بين الطرفين المتنازعين. يمكن دفع فريق أو آخر في إتجاه موقع ما خاطئ ربما، ومن ثم تسليط الأضواء الإعلامية فوق هذا الموقع لإظهاره بمظهر سلبي. هذه التقنية في التعبئة كثيراً ما تمّ اللجوء إليها خلال الحروب في لبنان. كل طرفٍ اعتمد قاعدة تقوم على المنطق التالي: "احشر خصمك باقتراح حلٍ لا يمكن ان يقبله"، فيستدرج عبرها الرأي العام المراقب، المحلّي والدولي، للقبول بأي عمل يمكن أن يُقدم عليه هذا الطرف تبعاً لرفض الخصم. والعرض غالباً ما يكون قبوله مستحيلاً. ويتمّ اعتماد المناورة لفرض المستحيلات، مما يُظهر الفريق الرافض بمظهر المعارض للحوار والمفاوضة، بينما يبدو الطرف المناور بأنه ساعٍ إلى الحل[35]. وتكون ذروة هذا المنطق إيجاد ظروف موضوعية لاستدراج تدخل من نوع أكبر عن طريق التصعيد العسكري والاستقواء.

ثالثاً– فرض التعتيم على بعض الوقائع والأخبار أو حصر إمكان المعرفة وتضييقه: هذا الأمر يؤول بالأجهزة الإعلامية إلى الإنسياق في العملية الإعلامية المبرمجة وذلك عن طريق تحديد نوع المعلومات وحجمها التي يخدم إخفاؤها أو إطلاقها في الشكل والمضمون الهدف المرسوم. والنبأ، في الأساس ليس مهماً في حد ذاته فحسب، بل في توقيته أيضاً. المعرفة هي في أساس عملية إتخاذ القرار. والإعلام هو أحد أبواب هذه المعرفة.

كانت الإذاعات مثلاً تُقدم نشرات أخبار دورية وملحقات إخبارية طارئة، وفي أوقات عديدة من اليوم. تُظهر المقارنة فروقات كبيرة في معالجة الموضوع الإخباري الواحد. فموضوع أخبار المعارك على خطوط التماس مثلاً، كانت تتباين الوقائع بشأنه بحسب الاتجاهات السياسية لكل إذاعة.

كانت الفروقات واضحة في طول أو قصر الوقت الذي تخصصه كل إذاعة للحديث عن الوضع الأمني على خطوط التماس، وفي المرتبة التي يحتلها هذا الخبر بالنسبة لسائر اخبار النشرة، وفي التباينات حول المحتوى الإخباري ومضامينه المتعلقة بوقائع المعارك، أو بغيرها من الأحداث[36]. فأي توتير على خطوط التماس كان يخضع لتوصيفات عدة، منها ما يُشير إلى "هدوء نسبي على جميع المحاور"، ومنها ما يتحدث عن "هدوء حذر يقطعه إطلاق رصاص القنص بين حين وآخر"، أما البعض

---

[35]. تُراجع وقائع المقابلة التي أجريتها مع الرئيس سليم الحص في منزله في 1992/4/18، ونشرت في كتاب طوني عطاالله، **التضامن الوزاري: دراسة حالة في النزاع والتسوية في الأنظمة الائتلافية**، ... مذكور سابقاً، ص 155–165.

[36] . Ali Rammal, *Radios et information radiophonique au Liban, op. cit.*

الآخر فيشير إلى "معارك متفرقة على المحاور"، وآخر يتحدث عن "اشتباكات تدور على المحاور التقليدية منذ منتصف الليل"، في حين تؤكد إذاعات أخرى على "توقف المعارك". كل هذه التوصيفات كانت تُطلق على حالة واحدة من التوتر الأمني على التماس.

الفروقات في المحتوى تبرز ايضاً عندما كان يُراد تحديد هوية المتحاربين: بعض الإذاعات يتجاهل هوية المتقاتلين، بينما توضح أخرى أهداف هذه الاعتداءات المفاجئة، في حين أن إذاعات ثالثة كانت توجه التهم لفريق أو أكثر بقصف الأحياء السكنية.

وفي ما يتعلق بالأحياء المستهدفة بالقصف. كل إذاعة كانت تتحدث حصراً عن تعرّض مناطق سيطرة ميليشياتها للقصف والتعديات. أما الإذاعات البعيدة نسبياً عن مناطق القتال، فكانت تشير إلى استهداف القصف للمناطق القريبة أو المتاخمة لخطوط التماس. ويلاحظ وجود تباينات تتعلق بتوقيت دخول اتفاقات وقف النار حيز التنفيذ.

رابعاً– إستعمال الإعلام كأداة لتسويق المشاريع وتعطيل الإصلاح: الحروب في لبنان تكاد تكون سلسلة من الأحداث تُغطي اللاحقة منها السابقة. يستوقفك الوجود الدائم لمحرّض أو أكثر يصّعدون الأمور كلما لاحت بوادر التهدئة. ولهذا التحريض في لبنان أخصائيون في السياسة الطائفية. كان واضحاً مع كل إطلالة صباح أن هناك ما يشبه القرار الخفي أن لا يأتي الحل وأن تتطور الأمور دائماً بإتجاه الأسوأ[37]. مشاريع الإصلاح جرى تداولها كسلع سياسية أُنزلت إلى الأسواق تباعاً، ومقابل كل مشروع قامت حملة مضادة مما استدعى إنزال أصناف أخرى أكثر إثارة.

خامساً– سمات الإعلام خلال الحرب: تميّز الإعلام خلال الحرب ببروز إتجاه واضح نحو تطويع المستقل منه وخاصةً الصحف المحايدة، وبغياب أو تغييب إعلام الدولة الرسمي عن الرأي العام. وفي المقابل، حدث تدفق إعلامي خارجي، كانت تمثّله وكالات الأنباء الكبرى ومحطات الإذاعة الدولية، بسبب إفتقار الإعلام اللبناني، بشقيه الرسمي والحزبي، في مختلف مراحل الحروب إلى الصدقية، مما دفع الرأي العام إلى الاعتماد على مصادر الإعلام الأجنبي للمعرفة والتحقق من الوقائع.

5
مواد التعبئة والتحريض

من الظواهر البارزة خلال الحرب أن الأمور لم تعد تسير على ما يرام بين اللبنانيين لأن لهجة جديدة طغت على أحاديثهم، وذلك بحسب منطقة إقامة كل فرد منهم. هذه اللهجة كانت بنوع خاص حادة

---

[37] . فؤاد مطر، **لبنان: اللعبة واللاعبون والمتلاعبون**، ... مذكور سابقاً، ص 17.

في السنوات الأولى للحرب. تقلّص تبعاً لذلك الشعور بالإنتماء إلى لبنان وأخذ بالتحوّل إلى الطوائف والمذاهب. وفيما مضى كان يدور الحديث عن الفروقات بين اللبنانيين لمجرد المزاح. ولكن مع تصاعد الحرب أخذ يطغى عليه التعصب والحقد.

ماذا حدث للحياة الطبيعية وكيف إنفجر الإخاء عداوة؟ تمحورت التعبئة الإيديولوجية والإعلامية على إثارة النعرات المذهبية والدينية، ونظراً لوجود حالة من الجهل المتبادل تسود العلاقات بين الجماعات الطائفية في لبنان صارت الإتهامات سهلة. فأي كلام يصدر عن طرف يمكن تفسيره بأنه يخفي مشاريع وأحلام بالهيمنة. هكذا كان اللبناني الداعي إلى التمسك بالكيان متهم سلفاً بالنزعة الانعزالية.

يفترض البحث العلمي التمييز بين المفاهيم المستخدمة كشعارات نزاعية في عملية التعبئة السياسية وبين الدراسة الهادفة، المستقلة والملتزمة معاً، التي تحدد الاطر والمعايير والمعاني، دون الانسياق في شرعنة ما يجري تداوله في الشارع.

لكل حرب داخلية سماتها الخاصة، لكن الآليات التي تقوم عليها هذه الحروب هي واحدة أينما وقعت. تقوم الحرب الداخلية على إيديولوجيا النزاع الذي من دونه لا يمكن أن يكتب للحرب الإستمرار لفترة طويلة، ولا حتى تغذية هواجس الجماعات المتحاربة. الحرب الأهلية إذا إنفجرت في أي بلد فهي لن تحسّن الأوضاع أو تحل الأزمات، بل ستضطر جميع أفرقاء الداخل إلى رهن أنفسهم لقوى دولية وإقليمية كبرى مما يضع قدر الشعوب الصغيرة في مهب التجاذبات بين تلك القوى.

شكلت إيديولوجيا "إمتيازات المسيحيين" الشعار الأول الذي تمحورت حوله النزاعات منذ عهد الإستقلال[38]. إذ كان زعماء المسلمين يعارضون ما يسمونه "إمتيازات" وفرها النظام اللبناني للمسيحيين، على الصعيدين السياسي والاقتصادي، ولاسيما الصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية الماروني التي كانت توصف بأنها كبيرة الحجم بالنسبة لسلطات رئيس الحكومة السني. منذ زمن الانتداب لم تكن تمر مناسبة إلا ويرفع هؤلاء الزعماء شعار الغبن والحرمان لدى الطوائف الاسلامية[39]. ففي لبنان يكاد كل نعت يكون له هويته الدينية. ولم تكن هذه التوصيفات والنعوت سوى لتحرك مشاعر الخوف لدى المسيحيين ولتزيد انقسام أهل البلاد الذين ما إن طغى عامل الوجود الفلسطيني، وخاصة المسلح بثقله على الوضع الداخلي، حتى ازداد الشرخ بين اللبنانيين. فأيّد قسم منهم الفلسطينيين ووقف قسم آخر

---

[38]. نجلا عطية، **لبنان المشكلة والمأساة**، بيروت، 1977، 190 ص.

[39]. Cf. Michael Johnson, "Class and Client in Beirut: The Sunni Muslim Community and the Lebanese State 1840-1985", *Political Studies of the Middle East Series, op. cit.,* et Jean Aucagne, "L'Imam Moussa Sadr et la communauté chiite", in *Travaux et Jours,* 53(1974), pp. 31-51.

ضدهم. وعندما طالب الزعماء السنّة عام 1975 بتعديل الدستور، أبدى المسيحيون تخوفهم من إجراء مثل هذا التعديل في ظل اختلال الموازين الداخلية. هذه الانقسامات التي رسمت حدوداً للتباين متطابقة مع حدود الطوائف أبقت في الواقع النفوس مشحونة ومهيأة للانفجار، وأوجدت الأرضية الإيديولوجية للصراع.

عمد المحرّضون في الداخل لتأسيس الحرب على إيديولوجيا طوباوية تستند إلى نظرة مثالية كان مواطنون يظهرون إزاءها التجاوب والالتفاف. وإذا كانت المثالية شرطاً ملازماً لصوابية العمل الإنساني ولرقي المجتمعات، فقد يستغلها البعض في السياسة، على غرار ما حدث خلال سنوات الحرب، لتعبئة المواطنين من أجل أهداف خفية. طالما وعد المحرضون أتباعهم بمجتمعات جديدة تنهي الصيغ القديمة ويحصل فيها التغيير الكلّي والنصر الساحق ويدفن ميثاق 1943. هذه التطلعات الكامنة في مخيّلات اللبنانيين هي ملائمة جداً للحرب الداخلية. ارتكزت إيديولوجيا الفتنة على نظرة جديدة إلى مفهوم الوطن وأسسه.

لم تسهم غالباً وسائل الإتصال في تخفيف حدّة التناقضات، بل فجّرت الحرب الداخلية الغرائز القديمة الكامنة. فالجماعات المتباينة في الدول المتنوعة كانت عبر التاريخ، وما زالت حتى الوقت الراهن، تُثار وتُهيّج عبر "إدراك خاطئ" أكثر مما تُثار وتُهيّج عبر الحقائق، وبالتالي تتقاتل وتموت من أجله. والمجتمع المتنوع هو مزيج من الجماعات حيث كل مجموعة تتمسك بدينها وثقافتها ولغتها وأفكارها. ولعل أخطر المقولات وقعاً ما كان يخرج به المتقاتلون بعد كل جولة قتال غير حاسمة، فبدلاً من أن يتعظ هؤلاء من تلقائهم ويعملون بقاعدة "لا غالب ولا مغلوب"، كان يسود لديهم الإقتناع بحتمية وقوع معارك جديدة تكون حاسمة.

يلعب الشعور بالكبت دوراً محركاً، إذ تسعى قيادات، في المجتمع المتنوّع، إلى التعبير باستمرار عن الشعور بالحرمان، ورفع إيديولوجيا الغبن، لدى أنصارها كي تكسب شعبية أو تحافظ عليها. أما السياسيون المعتدلون الذين يعطون الأفضلية للإعتبارات الواقعية، فغالباً ما يعرّضون أنفسهم للخطر لأن الخطباء الراديكاليون ينتزعون مكانهم. هكذا تتأزم الأوضاع عندما تهدد ما يسمى "النخبة المتغطرسة" مواقف "النخبة المعتدلة" وتسعى للحلول محلها.

أفضى الانقسام النفسي إلى مباشرة ميكانيكيات تقسيم سياسي حيث أستُغل العديد من القضايا الأساسية كمواد للتعبئة والتحريض، وأبرز تلك القضايا التي تمّ استغلالها في لبنان هي:

أولاً– التعداد السكاني: أخذ هذا الموضوع حيّزاً في الإعلام والتحليلات الصحافية وكتابات المثقفين، وغالباً على نقيض مع روحية النظام السياسي اللبناني القائم على التوازن[40]. حرب الإحصاءات التي اندلعت بفعل تداول أرقام حول الحجم العددي لكل طائفة، انتهت بتحوّلها إلى رهان سياسي على درجة نزاعية عالية[41]. عندما تكون طائفة ما في وضع قوي متفوق فإنها تطالب باعتماد قاعدة العدد وإحصاء المغتربين. وعندما تكون طائفة اخرى في وضع أقل تفوقاً فإنها تروّج لمنطقٍ مفاده بأن "لبنان لا يمكن أن يُحكم وفقاً لقاعدة العدد".

يُعطى التعداد طابعاً سياسياً هاماً في الأنظمة القائمة على النسبية. وهذا ما يبرز إلى الواجهة باستمرار في لبنان وطوال المراحل النزاعية. فكل إحصاء يستهدف، مباشرةً أو مداورةً، إحتساب عدد السكان وفقاً للطوائف، وبالتالي البحث عن أكثرية تبرر المطالبة بإعادة توزيع السلطة، مما يعرّض البلاد لخطر اللاإستقرار السياسي بفعل الإختلال الديموغرافي المولّد للقلق في بلد كلبنان محكوم بالتوازنات الدقيقة، الأمر الذي يعزز عوامل الخوف بين اللبنانيين بدل تعزيز الثقة. استنفار الطوائف ظاهرة تحصل لمجرّد إدراك الجماعات المتباينة بالخطر على ما تعتبره حقوقاً لها مهددة جرّاء إختلال التوازن بين مختلف الطوائف. بينما الإعتماد على الثوابت اللبنانية في المناصفة يشكّل ضمانة لجميع الطوائف، لأن عدم مراعاة قاعدة التوازن بين العائلات الروحية لا يُنتج حلولاً جدية ومتوازنة، بل يؤدي الى شحن النفوس وتعريض لبنان للخطر.

إن موضوع العدد وانعدام المساواة العددية بين المسلمين والمسيحيين هو عرضة للإستغلال والتحريض من قبل السياسيين والقوى المتصارعة. طرح في الماضي كوسيلة لتعبئة الناس وتخويفهم، ودفعهم للوقوف وراء زعامات حامية لفئة من خطر يتهددها او مدافعة عن حقوق اخرى. ينجح التسييس ويتعطل الإصلاح السياسي بقدر ما ينخرط السياسيون أو الأكاديميون في عرض أو إظهار نتائج أرقام وإحصاءات عائدة لهذه الطائفة أو تلك.

غياب المعطيات عن التعداد السكّاني في لبنان يترك مجالات واسعة للتأويل والإجتهاد. ومفهوم التعداد السكاني، في الذهنية اللبنانية، يغشاه الغموض والإلتباس، فضلاً عن تحديد مفهومي الأكثرية والأقلية. إذا تواصلت الثقافة السائدة حول هذه المفاهيم، فمن المرجّح أن يستمر المجتمع اللبناني يعاني

---

[40]. تُراجع ترجمة لمقال منشور في صحيفة **الغارديان** اللندنية كتبه مراسلها في بيروت البريطاني دافيد هيرست، ونشرت تعريبه **المحرر**، 1975/7/6، على صفحتها الأولى تحت عنوان رئيسي: "الغارديان: لبنان الطائفي انتهى إلى الأبد. المسلمون أكثر من المسيحيين بمراحل".

[41]. يُراجع: كمال حسن، "لبنان الأزمة"، في مجلة **الطليعة**، العدد 11 (1975)2، ص 52.

من الاضطراب لفترات طويلة ما لم تتوافر قناعة راسخة بعدم الربط بين إحصاء السكّان وتقاسم السلطة والصلاحيات بين طوائف البلاد. عندها فقط يصبح من الصعب أو المستحيل ان يفقد لبنان طابعه لمجرّد تسجيل تقلبات في البارومتر العددي لهذه الطائفة أو لتلك.

ثانياً– قضية التعديلات الدستورية: يدخل إصلاح الدستور في صلب تقنيات التحريض. أقلام كثيرة سالت وتحليلات كثيرة كُتبت دعماً لطروحات ومطالب هذا الفريق أو تأييداً لحُجج فريق آخر. ساهمت الانتليجنسيا عن قصد أو عن جهل في حملات التعبئة عبر التنظير السياسي لهذا أو ذاك من أفرقاء النزاع. ودخلت في دوامة تغذية الحرب من خلال توفير أرضية فكرية وإيديولوجية للصراع.

المطالبون بإدخال إصلاحات على دستور 1926 كانوا يقولون بأن رئيس الجمهورية الماروني يملك صلاحيات كبيرة الحجم بالنسبة لرئيس الحكومة السني[42]. والذين كانوا يعارضون التعديل كانوا يخشون من أن يرمي أي إصلاح إلى ما هو أبعد من تطوير النظام، بل إلى استئثار فئة بالحكم والسيطرة على الاخرى أي استبدال هيمنة طائفية بهيمنة طائفة اخرى. وفي الواقع لم تكن القوانين والقرارات تدخل حيّز التطبيق دون توقيع كلٍ من رئيسي الجمهورية والحكومة والوزراء المختصّين. لا يكتسب هذا الأمر فقط أهميته بالنسبة للتعيينات الإدارية وفي السلك العسكري، بل كان الدستور يخوّل رئيس الجمهورية بأن يولي الموظفين مناصب الدولة. ولكن الممارسة لم تكن تحصل إلا على أساس التسوية والتوافق[43]. كل هذه الوقائع تحطّم إيديولوجيا الرئاسة الأولى المناقضة لواقع الممارسة لأن رئيس الجمهورية لا يتمتع فعلياً بصلاحيات ديكتاتورية، كما كان يُشاع، والتي جُعلت في أساس "الامتيازات" لطائفته.

أدى تضخيم صلاحيات الرئيس، كما كان يسترسل بعض الإعلام في تناوله، إلى تنامي إدراكٍ وشعور بعدم المساواة بين الفئات اللبنانية حيث كل من المراكز التقريرية الثلاثة، على رأس السلطتين التنفيذية والتشريعية، مخصصة لطوائف معيّنة، مما ساهم في زعزعة الإستقرار السياسي، وجرت محاولات متواصلة لتحقيق توازن بين صلاحياتها، لا تقتضيه فعالية النظام.

ثالثاً– تجذّر عامل الخوف في المجتمع اللبناني: سيادة الخوف لدى جميع الأطراف في لبنان أصبحت صفة ملازمة لذهنيات اللبنانيين. فالأحزاب المسيحية مثلاً، كانت تتخوف من قيام الفلسطينيين والمسلمين اللبنانيين بالاستيلاء على السلطة بالقوة أو بانقلاب سياسي. والفلسطينيون كانوا يخشون من

---

[42]. يُراجع: عارف العبد، **سلطة المغلوب: بحث في موقع رئاسة الحكومة ودورها في لبنان**، رسالة دراسات عليا، معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية، الفرع الأول، بيروت، 1987.

[43]. Pierre Rondot, "Quelques réflexions sur les structures du Liban", in *Orient*, 2(1958)6, pp. 23-36.

تعرّضهم مجدداً في لبنان لمذابح جماعية على غرار ما حصل لهم في الاردن في ايلول 1970. هكذا تحول الخوف إلى محرك للعلاقات بين أطراف الداخل ويؤدي إلى ردات فعل عنيفة وغير متناسبة مع الفعل نفسه.

رابعاً– تضخيم الخلافات ذات الطابع الإقتصادي وخطورتها في المجتمع المتنوع: فُسّرت النزاعات في لبنان عام 1975 بأنها صراع طبقي[44]. نجحت الايديولوجيا الاعلامية في عملية الربط التاريخي بين الاسلام والفقر او التخلف، والربط التاريخي بين المسيحيين وخاصة الموارنة والرأسمالية[45]. هكذا تراكمت التباينات في الصورة الشائعة بين الدين والمستوى الاقتصادي مما ولد الانفجار بلجوء كل فريق الى استخدام السلاح.

قد تكون الفروقات الإقتصادية تراكمت فيما مضى مع التباينات المذهبية، إلا أنه جرى التخفيف من شدتها عبر السياسة الإجتماعية التي إنتهجها الرئيس فؤاد شهاب بهدف تأمين التوازن في المجتمع. وعند نهاية الشهابية كانت الفروقات في المداخيل ومستويات المعيشة بين الطوائف المختلفة قد تضاءلت وبدأت بالتلاشي. واصبحت الطبقات المتماثلة داخل الطوائف على درجة عالية من المساواة[46]. ولكن الحديث عن تراكم التباينات عاد مطلع السبعينات ليسري من جديد ويُضفي على النزاعات طابع الحدّة.

قبيل بدء الحرب في لبنان عام 1975 أخذت الطوائف الدينية توصف بأنها متماثلة من حيث تركيبة طبقاتها الإجتماعية. ولكن هذا المفهوم جرى تحريفه من أجل أن يصبح مثيراً ومهيّجاً للحساسيات. فاستخدمه عدد من وسائل الإعلام بطريقة مبسّطة للغاية. نجح التضليل الإعلامي في إيجاد تباينات تراكمية وهمية بين العائلات الروحية خصوصاً عبر الصورة السلبية التي كانت تصف المسيحيين بأنهم "أثرياء" والمسلمين بـ "الفقراء". طريقة استخدام المفاهيم وجهل معانيها أديا إلى تعبئة الناس وتأليبهم ضد بعضهم البعض. هذه التعبئة نقلت الخلافات حول الحصول على أكثر أو أقل إلى صراع على كل شيء أو لا شيء، فضلاً عن ظهور نزاع حاد حول هوية لبنان وعروبته. راجت العديد من الاساطير وانتشرت

---

44. يراجع: سليمان تقي الدين، **التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية**، بيروت، 1977، ص 96.

45. يُراجع بهذا المعنى تعريب لمقال كتبه الصحافي الفرنسي اريك رولو في صحيفة "لوموند" الفرنسية، ونُشرت ترجمته إلى العربية بعنوان: "تغيير النظام الاقتصادي في لبنان كفيل بأن يُجنّب البلاد الحرب الأهلية"، **المحرر**، 1975/10/13، ص 6؛ ويراجع أيضاً: فواز طرابلسي، **قضية لبنان الوطنية والديمقراطية**، بيروت، 1978.

46. Boutros Labaki, "Structuration communautaire: Rapports de forces entre minorités et guerre au Liban", in *Guerres mondiales et conflits contemporains*, 151(1981), pp. 43-70.

احداها على نطاق واسع تحدثت عنها وسائل الاعلام في وصفها المسيحيين بـ "الاغنياء" والمسلمين بـ "الفقراء"، وهي لا تتفق اطلاقاً مع واقع المجتمع اللبناني حيث في كل طائفة طبقات ومراتب من الاغنياء والفقراء.

خامساً– حرب الشعارات والمفاهيم: رواسب الجهل تحكمت بالشارع اللبناني، فذاكرة اللبنانيين وصورة الآخر مشوهة وتحمل بذور الفتنة، والحاجة ماسة لدراسة سبل إزالة عوامل التفجير ومعالجتها. أظهرت الفتنة وما عقبها أن اللبنانيين لا يعرفون بعضهم معرفة واقعية، وأن الصور التي تطبع في ذهن كل منهم من خلال البيئة والتربية والبيت والمدرسة والشارع فيها الكثير من التصورات المسبقة الوهمية وغير الحقيقية.

المطالبة بالغاء الطائفية السياسية في الجانب الاسلامي وتطبيق نظام يقوم على قاعدة الاكثرية المبسطة، تقابلها في الجانب المسيحي المطالبة بالعلمنة الشاملة او بالفدرالية واللامركزية السياسية.

برزت حملة التحريض على مستويات عدة. ففيما يتعلّق بموضوع **الطائفية السياسية**، لم يكن موقف المسلمين موحداً حيالها. ظاهرياً، كان الشيعة أبرز المطالبين بالغائها. يقبع وراء هذا الموقف اعتقاد بأن الطائفة الشيعية مصابة بالغبن، وأنها سوف تكون المستفيدة في حال إلغائها. المسيحيون طالبوا **بعلمنة الدولة** للموافقة على إلغاء الطائفية السياسية، وقد حرّكتهم في ذلك مشاعر العزل والخوف من طغيان العدد. والعلمنة مرفوضة لدى الطوائف الإسلامية[47]، ولدى المرجعيات الروحية في كل الطوائف. ويخشى المسلمون من أن المطالبة بالعلمنة تهدف للسماح بالزواج لإبنة مسلمة من غير مسلم. وفي حال حصول ذلك فإن الشخصية الإسلامية في لبنان سوف تكون مهددة بالزوال من جرّاء نشوء جيل من آباء مسيحيين وامهات مسلمات، الأمر الذي يؤدي إلى تمزيق الروابط العائلية الإسلامية. والعلمنة، بالمفهوم الغربي، الذي يعني فصل الدين عن الدولة، يجد أساسه عندما كان الصراع على أشده في أوروبا بين دور الكنيسة في الحياة العامة ودور السلطة السياسية. أما في المفهوم الشائع في لبنان، فالفرق بين العلمنة والإلغاء الطائفية السياسية هو أن الاولى تتضمن توحيد قوانين الأحوال الشخصية بينما الثانية تستثنيها. والحديث عن الأحوال الشخصية لا يقود فقط إلى موضوع زواج المسلمة من غير المسلم، بل إلى نظام الإرث المعمول به لدى الطوائف الإسلامية والذي بموجبه يكون للذكر من الميراث مثل حظ الانثيين،

---

47. يُراجع مقال للرئيس سليم الحص بعنوان: "الطائفية السياسية والعلمنة"، منشور في صحيفة **اللواء** وفي **الاتحاد** (الظبيانية)، في 19 و1986/8/20.

خلافاً لقاعدة المساواة المطبقة عند المسيحيين. والتزام هذه الاصول الدينية في الزواج والميراث هو في نظر غالبية المسلمين في منزلة الشعائر والفرائض الدينية المقدسة التي لا يجوز المس بها أو تعديلها.

تشكو المعرفة في لبنان والدول العربية عموماً من ضعف أو غياب الفكر النقدي، وهو أحد مؤشرات التقدم، في العلوم الإنسانية بما فيها علم الإجتماع الديني. يستند إنعدام الفكر النقدي في الدين والسياسة والمجتمع إلى محرّمات تساعد في الحفاظ على الجمود والهيكليات القائمة والأشخاص من دون تغيير. وتستخدم المحرّمات لمنع الفكر والمعرفة من تصحيح المفاهيم الغامضة. ومن المفاهيم التي تستدعي تحديد مدلولاتها وتطبيقاتها المتعددة في لبنان، بغية معالجة الشؤون الدينية بموضوعية وبعيداً عن الإستغلال، العبارات التالية: المواثيق، الشريعة، المساواة، أهل الذمة، الجزية، المسامحة، وغيرها من المفاهيم التي تحتاج إلى توضيح. وما من مشكلة، دينياً، في إنماء الفكر النقدي، إذ من حق كل مفكر أن يعيد النظر، كما فعل العديد من التيارات الفلسفية والفكرية التي صاغت رؤيتها للعقائد الدينية ولمفاهيمها، بشرط مراعاة جانب الإختصاص والمعرفة كما لو أن الأمر يتعلّق بعلم الإجتماع[48]. فجوهر الدين لا يتغيّر ولكن الفكر الديني قابل للبحث والتفاهم والتطور. كان الفكر الديني قائماً منذ فجر المسيحية والإسلام. وفي الوقت الراهن يتمتع اللاهوتيون بحرية في إبداء آرائهم دون مراقبة سوى في ما يتعلّق بجوهر العقيدة.

تواجه المجتمعات المتنوعة معضلة **تسييس الدين** (أو التباينات الدينية أو الأثنية أو العرقية...) كإحدى أبرز المشاكل فيها. فالصراع الإجتماعي في الأساس هو صراع سياسي على السلطة يحاول فيه كل فريق، بمختلف الوسائل الفكرية والمادية والإيديولوجية، أن يثبّت حقه مستخدماً في التنافس السياسي جميع الأسلحة بما فيها الدين في محاولة للتغلّب على خصمه. التجربة اللبنانية طوال سبعة عشر عاماً من الحروب هي مثال على كيفية إلباس الخلافات حول القضايا الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ثوباً دينياً داخلياً محضاً.

يتخذ خط التباين الرئيسي في لبنان بُعداً طائفياً، مما يسمح باقحام الأديان والطوائف في مجال التنافس السياسي. لا تساعد عملية التسييس هذه على معالجة المواضيع المطروحة، إذ تأخذ طابع التقسيم

---

48. تُراجع مداخلة فضيلة الشيخ السيد محمد حسن الأمين في خلاصة مناقشات الحلقة الدراسية التي عُقدت في دار العناية – الصالحية (صيدا) في 1993/11/6، حول موضوع: العلاقات بين الأديان والمذاهب في لبنان"، في كتاب: **كنيسة الإعمار** (أصالة، تنمية وعيش مشترك)، مركز الدراسات والتوثيق والأبحاث لمسيحيي الشرق (سيدروك)، المطبعة البولسية، جونيه، 1995، 256 ص، ص 205–213.

الثنائي، بل تزيد من حدّة التباينات والإنقسامات، لعدم وجود قنوات مؤسسية تعمل على ضبط النزاعات[49]. إن التباينات الرئيسية هي تباينات طائفية، إلا أن ذلك لا يمنع وجود تباينات اخرى هامة.

يهدف خط التباين العامودي بين المسيحيين والمسلمين إلى إيجاد حالة من التوازن، وزيادة حجم المشاركة بانتزاع أكبر عدد ممكن من الحصص من الفريق الذي يملك القدر الأكبر منها. إلا أن خط التباين هذا لا يلبث أن ينتقل إلى داخل الطوائف الإسلامية، وايضاً إلى داخل الطوائف المسيحية بهدف منع أي طائفة من الإستئثار بكل الحصص. لا يمكن القول ان خط التباين العامودي بين المسيحيين والمسلمين هو خط ثابت ودائم. إن خطوط التباينات متحرّكة، وهي قد تنتصب داخل الطائفة الواحدة. لم تكن الصراعات في تاريخ لبنان محصورة بين الطوائف فحسب، بل تعدت ذلك إلى تحالفات غير طائفية، حيث لا تلتقي فيها إنقسامات الرأي مع الفروقات الطائفية، وحيث يضم كل تحالف مجموعة غير مغلقة طائفياً لأنها تنتمي إلى عدة طوائف. إن خطوط التباينات بين الطوائف اللبنانية غير ثابتة ومتنقلة. تعمل الأزمات في لبنان والتدخلات الخارجية في شؤونه الداخلية على ترسيخ تلك التباينات على خطوط عامودية بين الطوائف الإسلامية والمسيحية، بينما يعيد إنكفاء الخارج، وعودة الحوار بين الأقطاب، المرونة إلى تلك الخطوط. مرونة تلك الخطوط وحركيتها هي عوامل تسهم في التخفيف من حدتها، ومؤشر على تآلف المجتمع اللبناني وانصهاره. تسمح تلك المرونة ببناء تحالفات وائتلافات بين زعماء سياسيين من طوائف مختلفة، ضد زعماء من كل الطوائف.

مواضيع العيش المشترك والعلاقات بين الأديان والمذاهب بحاجة إلى إعادة قراءة تاريخ الروابط التي تجمعها، وعمقها، ووظائفها، وسرد مجالات التعاون والتفاهم ومواضيع الخلاف بينها بالتفصيل، وضرورة العمل على إحتواء رواسب الماضي من أجل الإستقرار. ما هو مدى التغيير الحاصل في البنى الذهنية عند اللبنانيين وفي طريقة إدراكهم التعابير والمعاني المتناقضة في فترات السلم والحرب. وكيف يمكن نقل ما تعلّمه اللبنانيون الذين عاشوا الحرب حول عدم تصديق كل ما يُقال ويُشاع عن الشريك الآخر في المواطنية بسهولة؟ لأن من أهداف الإشاعات والتأويلات العمل على تغذية الصراعات والفتن وتأجيجها وإطالة عمرها كما حصل خلال سبعة عشر عاماً.

القيادات الروحية لجميع الطوائف اللبنانية هي أكثر تعبيراً عن الهواجس التي تراود المخيلات داخل كل مجموعة. والقادة الروحيون لا يتورعون عن إتخاذ مواقف علنية عندما يجدون أن مصالح طوائفهم مهددة بأي من الأخطار. صورة التجمّعات في لبنان تبدو من خلال الواقع المعاش. فما من شيء إلا وله لون غالب، وقد يكون من المستحيل تحويل الأحزاب من خطوط التباين الطائفية إلى عكس ذلك

---

[49]. René Girard, *La Violence et le Sacré,* Paris, Grasset, 1972.

بالسهولة التي يدعيها بعض المنظّرين. كل الأحزاب في لبنان هي احزاب طوائف حتى الجمعيات الخيرية ومؤسسات الإستشفاء والأندية والمصارف والمؤسسات الخاصة والجامعات ومنظمات الشباب والطلبة والأجهزة الإعلامية والصحف[50]. منذ ما قبل الإستقلال وبعده أنشأت الطوائف تباعاً أجهزتها وقامت بتطويرها. أما التذكير العلني بالمصالح الخاصة بالجماعات فيحصل عادةً في المناسبات أو المهرجانات التي يُدعي إليها وجهاء الطوائف وهيئاتها كجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية أو الرابطة المارونية أو المجالس الملّية لسائر الطوائف، وهي إتحادات دينية بالتسمية ولكنها تقوم أيضاً بالدفاع عن مصالح شبه سياسية. ويسعى أعضاء المؤسسات الدينية إلى ممارسة التأثير على الزعماء، ويُعبّرون بطلاقة أكبر عن مطالب طوائفهم أكثر مما يفعل ذلك الزعماء السياسيون الذين تقوم قاعدتهم على شعبية من سائر الطوائف ويتميّز خطابهم بالإعتدال[51].

سادساً– الفدرالية واللامركزية: استعمل ارقى المفاهيم العلمية كالقذائف خلال سنوات الحروب في لبنان، وكانت هذه المفاهيم جزءاً من آلية نظام الحرب. وخلف ستار الدفاع عن الوحدة والتوحيد انتشرت المعابر.

ظهر سجال ثنائي طغى على نمط الفكر والسلوك. فبحسب هذا السجال الذي ما زال يتحكم بالفكر اللبناني هناك من جهة الفدراليون المطالبون باللامركزية السياسية وهم من التقسيميّين، وهناك من جهة اخرى، المطالبون باللامركزية الادارية والانمائية، وهم من الوحدويّين. وهناك الوطنيون التقدميّون واللاطائفيون مقابل الطائفيين... برمجة الرؤوس على مثل هذه الثنائية ساهمت في عقم البحث في الشؤون اللبنانية وفي مترسة العقول قبل مترسة المعابر. اظهرت التجارب في العالم، وخصوصاً في الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، ان بعض التوحيد قد يقسّم، وان بعض الفدرلة قد توحّد.

في تفكيرنا الثنائي اختزالاً للمسائل المعقدة، ولكن اخطر ما فيه انه ينطوي على احتقار وتخوين الآخر والمزايدة عليه. لا احد يفوق سواه في نزعته الوحدوية، ولا احد يفوق سواه في عروبة هويته او لاطائفيته؛ بل الارجح اننا، كلبنانيين، نفتقر جميعنا الى مزيد من التضامن، والى مزيد من الاصالة،

---

[50] . Boutros Labaki, *From Extended Family to the Community in Lebanon*, Center for Lebanese Studies, Oxford, 1989?.

[51]. Antoine Messarra *Le modèle politique libanais et sa survie* (Essai sur la classification et l'aménagement d'un système consociatif), Beyrouth, Publications de l'Université Libanaise, "Section des études juridiques, politiques et administratives", VII, 1983, 534p., pp. 335-337.

والانسجام في السلوك في القضايا العامة. اصبحت المواقف الثنائية المسبقة، تخويناً او تذاكياً على الآخر، مملة في السماع لفرط ما استعملت واستهلكت.

ان الانتقال من الثنائية العقيمة الى البحث في المفاهيم والوسائل وطرائق تطبيق هذا المشروع او ذاك، انسجاماً مع ارادة المجتمع (الذي ننسى انه "مصدر كل السلطات" بحسب الدستور) هو المدخل الى البحث الجدّي والفعالية السياسية والسلم الاهلي الراسخ في السلوك.

البنى الذهنية في لبنان تقوم على اطلاق الاحكام المسبقة المعروفة دون الدخول في نقاش علمي وموضوعي يستند الى معطيات ووقائع واحداث وخبرات.

جرى استغلال "الانتليجنسيا" لدى كل فريق وتوظيف الافكار لخدمة السجال الثنائي. تميز السجال حول مختلف المفاهيم المتداولة من فدرالية ولامركزية وإصلاحات وعلاقات مع الجوار وأمن وجيش بفقدانه روح التضامن[52]. طرحت كل المشاريع كبديل عن الدولة بالترادف مع هواجس "الامن الذاتي" ومعضلة "العلاقات مع الجوار"، وفي الوقت الذي لا تكون السياسة الخارجية حتى في الانظمة الاكثر لامركزية، إلا من صلاحية الدولة المركزية.

تنطلق طروحات التعبئة في لبنان من نظرة تشاؤومية الى حظوظ العيش المشترك، والى صورة الآخر بوصفه منقوص الولاء الوطني لا يمكن الوثوق به في البناء الوطني. كل هذه الطروحات لا تدعم التضامن الوطني.

لم يكن يرى البعض تحت ستار اللامركزية، في سويسرا مثلاً، إلا كانتوناتها، وفي المانيا الاتحادية إلاّ مقاطعاتها، بينما يشتمل هذان البلدان على قواعد مؤسسية تضمن الترابط والتضامن. ويظهر التوجه الغرائزي في النظر إلى أبناء بعض الطوائف كرهائن في مناطق ليست مناطقهم يمثلون فيها عبئاً على التنظيمات الحزبية، لا عناصر ثابتة في متانة النسيج الاجتماعي. وهو يظهر كذلك في القول : "نحن ندفع الضرائب التي يستفيد منها الآخرون"، او في القول : "سنرى أي منطقة ستكون اكثر نمواً".

كل المفاهيم كانت تطرح للاستهلاك في هذا السياق من واقع طغيان احزاب وقوى مسلحة، وللاحتفاظ بمكاسب حرب وفرض اقطاعيات فئوية، او مركزيات سياسية تتولاها سلطات امر واقع تحت اسم لامركزية لتجميلها.

---

[52]. انطوان مسرّة، "وضع اللامركزية في النظام السياسي والإداري في لبنان"، في كتاب: انطوان مسرّة وبول سالم (إشراف)، **اللامركزية الإدارية في لبنان: الإشكالية والتطبيق**، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 1996، 382 ص، ص 51-68.

ان انظمة الكانتونات والفدرالية واللامركزية انظمة عصرية ومتطورة وتفترض سلطة مركزية، بينما لا يكون الوضع في ظل ميليشيات سوى نظام امارات واقطاعيات كل منها في عهدة سلطة مسلحة مرتبطة، على هذا النحو او ذلك، بنموذج خارجي. وتعطى لهذه الامارات والاقطاعيات تسميات عصرية لاخفاء بشاعتها. ان ما سُمي كانتونات في نظام الامر الواقع ليس كانتونياً بالمعنى السويسري، بل كناية عن امارات ومركزيات شبيهة بالمركزيات التي نشأت في القرون الوسطى[53].

الفدرالية مثلاً في المفهوم اللبناني الشائع تعني حتماً توزيعاً للسلطة بين وحدات محددة جغرافياً. ادى الاستيلاب الثقافي الى تجاهل عبارة فدرالية تشريعية. فكما انه يوجد في سويسرا كانتونات يوجد في لبنان طوائف. اساس الكانتونات مناطق، واساس الطوائف تشريع فقط، أي انتماء الى احوال شخصية[54].

الاعتماد الحتمي على المبدأ الجغرافي يؤدي في بعض انماط المجتمعات المتنوعة الى هندسة شعوب باهظة الكلفة بالنسبة الى المنافع، عدا انها تتطلب اللجوء الى الابادة او الى عنف مستمر، ربما لاجيال عدة، مع نتائج غير مضمونة.

تحوير المفاهيم ومعاني المصطلحات كان يجري بطريقة شبيهة بما يفعله قراصنة الجو عندما يحوّلون مسار الطائرة المخطوفة، وهذا اسلوب كلاسيكي للتعبئة السياسية. في مختلف مراحل الحروب في لبنان طرح الخيار بين المبدأ الشخصي والمبدأ الاقليمي الى ان تنتهي الازمات بالعودة الى المبدأ الشخصي لاستحالة تطبيق الآخر.

نشأت لامركزيات طائفية تعدت على صلاحيات السلطة المركزية وانتزعتها، بأشكال شرعية ظاهراً او لا شرعية (أمن ذاتي، ضرائب غير شرعية، إعلام غير شرعي، قضاء حزبي، اقتصاد موازٍ...).

الادارة الذاتية في النظام اللبناني، التي تقوم على أُسس غير اقليمية في مجالي الاحوال الشخصية (المادة 9 من الدستور) وبعض مسائل التعليم (المادة 10 من الدستور) شلمت خلال سنوات الحروب، كأمر واقع، شؤون الامن الذاتي (الميليشيات) والضرائب (الجبايات غير الشرعية) والاعلام (الاذاعات والتلفزيونات الخاصة) والسياسة الخارجية (ديبلوماسيات القوى الطائفية).

---

[53]. Antoine Najm (dir.), le Liban Fédéral (Beyrouth :[n.p.], (1982) in:
اللامركزية الادارية في لبنان، انطوان مسرّه (إشراف)، "وضع اللامركزية في النظام السياسي والاداري"، المركز اللبناني للدراسات، 1996، 382 ص، ص 51 –68.

[54]. Michel Chiha, Politique Intérieure (Beyrouth : Trident, 1964), p. 135, in:
اللامركزية الادارية في لبنان، انطوان مسرّه (إشراف)... مذكور سابقاً.

سعى الفكر السياسي اللبناني خلال الحرب الى محاولات لـ "تقسيم جغرافي لما لا ينقسم" حسب تعبير قنصل فرنسا في لبنان في 25 حزيران 1845، في اثناء البحث في نظام القائمقاميتين. إن المبدأ الجغرافي الذي لا ينطبق جغرافياً لا ينطبق لامركزياً دون توضيح سبل ضمانه لحقوق المواطنين، وللفاعلية الادارية، وللإنماء المتوازن، وللمشاركة الديمقراطية.

يمكن الكلام عن انشطار النظرية الفدرالية حيث الاقليات اللغوية او الاتنية او الطائفية او العرقية ليست متمركزة جغرافياً، أي في المجتمعات التي لا تلتقي فيها الحدود الطائفية بالحدود الجغرافية. لا تلبي الفدرالية او اللامركزية في مثل هذه الحالة اهدافها في الحفاظ على الاقليات وزيادة الفاعلية الادارية والمشاركة الديمقراطية إذا ما اعيد النظر بالمبدأ الجغرافي كقاعدة حتمية وعامة ومطلقة.

تعبّر الطروحات حول الوحدة والفدرالية واللامركزية عن ثقافة سياسية غريبة عن التاريخ الدستوري اللبناني[55]. فالطوائف اللبنانية او الاقليات الكبرى بينها، على الرغم من تجاربها التاريخية في حتمية التفاعل اليومي بينها، تحمل احلاماً في الانتصار او اوهاماً في الدفاع المستقل عن النفس. فبعض الطوائف يريد كل شيء، وإن استحال عليه ذلك يكتفي بمنطقة حيث يهيمن فيها.

ان صغر مساحة لبنان، وضرورة الحفاظ على التنوع الديني والحزبي، والتفاوت في الانماء الاجتماعي والاقتصادي، واختلاط الطوائف التاريخي في المناطق والتقاليد المحلية في الاستزلام والمحسوبية والاتكالية هي كلها عوامل تؤثر في طبيعة اللامركزية. لا يوجد في لبنان اقلية او اقليات مقهورة من قبل سلطة مركزية بل اقليات قاهرة او عاهرة في تعاملها بعضها مع بعض. وتكمن المشكلة تالياً في التعامل بين هذه الاقليات، وفي حقوق الدولة تجاهها. تنتهك حقوق الاقليات في لبنان حين تنعزل وتفقد التفاعل فيما بينها في اطار دولة تكون الجسر الذي يعبر منه الافراد والجماعات دون استثناء.

ان النظام اللبناني متداخل مع قوى خارجية يخشى ان تتحول المقاطعات فيه الى مناطق نفوذ ومحميات ووصايات كما هي عليه الحال في الواقع الجغرافي المفروض. تثبت استمرارية العنف بين المناطق الطائفية استحالة الاستقرار في غياب سلطة سياسية مركزية شاملة الصلاحيات في شؤون السياسة الخارجية والتسلح والامن القومي.

ان المركزية السياسية ضرورية لمراقبة مساعي استقواء الطوائف بعضها على بعض، لأن هذه الطوائف، او البعض منها، لم تدرك بعد في العمق ان قاعدة الغالب "يأخذ كل شيء" لا تنطبق على لبنان.

---

[55]. يُراجع: يحيى احمد الكعكي، **لبنان والفدرالية**، بيروت، دار النهضة العربية، 1989، 184 ص.

ان الطوائف اللبنانية الكبرى شبه متوازنة في العدد وموزعة على المناطق. لذا فإن كل نظام يقوم على أُسس جغرافية يتسبب بمشكلات لكل الطوائف. كان اللبنانيون يتذمرون في تاريخهم من الطغيان المحلي الذي يمارسه الاقطاعيون والمشايخ والاعيان، في حين كانت السلطة المركزية بعيدة لا تتدخل في شؤون المواطنين المباشرة.

تتمتع الطوائف ومدارسها في لبنان بإدارة ذاتية في بعض شؤون التعليم تخولها التطور من الداخل. ان لامركزية غير محدودة المجال تؤدي الى المس بالتفاعل الثقافي. وظيفة الدولة المركزية في تحقيق التوازن بين المناطق والفئات: يتفاقم هذا الدور في حالات التفاوت الثقافي والاجتماعي والاقتصادي بين المناطق. ففي تحقيق سنة 1974 حول البلديات في لبنان، طالب المواطنون في المناطق النائية بتدخل السلطة المركزية لانشاء مستوصف في قرية. والسبب ان البلديات الفقيرة لا تملك المال اللازم لانشاء مستوصف بسيط.

سابعاً– استراتيجيات الطوائف اللبنانية: سمح الجدل السياسي باستنباط استراتيجيات الطوائف ومواقفها الرئيسية. ظهرت لدى بعض الطوائف الإسلامية، القومية العربية كإيديولوجيا استراتيجية وبرز الإسلام بالنسبة للبعض الآخر كإيديولوجيا اخرى. بينما ظهرت العلمنة كإيديولوجيا استراتيجية للطوائف المسيحية، فضلاً عن القومية اللبنانية لدى معظم أبناء هذه الطوائف. تكمن أهمية الإيديولوجيات في كونها طريقة حضارية للتعبير عن مصالح الطوائف. وبرغم قوة الإلتزام الذي يبديه أنصارها، فهي من زاوية براغماتية خاضعة للتغيير والتبديل عندما لا تعود تلائم خدمة مصالح أبناء هذه الطائفة أو تلك.

بالنسبة للطوائف المسيحية وخاصةً الموارنة تعتبر القومية اللبنانية إيديولوجيا واقعية مكرّسة بموجب الدستور وتحظى بالشرعية والإعتراف الدوليين، وهي تضمن لهذه الطوائف تفوّقاً نسبياً أو أهمية رمزية ناجمة عن احتفاظها بموقع هام إزاء سائر الطوائف حتى من الناحية العددية. عندما تشعر الطوائف المسيحية بالخطر على كيانها فإنها تنقسم إلى تيارين كبيرين[56]: الأول يدعو للعودة إلى جبل لبنان أي إلى تصغير حدود لبنان من أجل احتفاظها بالسيطرة الديموغرافية، والثاني يدعو إلى علمنة الدولة التي وحدها تسمح لهم بالمحافظة على موقع قيادي كمجموعة قوية وناشطة.

الطائفة السنّية توضع في الأزمات أمام خيارين[57]: إما الوحدة مع الدول العربية عبر إيديولوجيا العروبة التي تسمح لها بالتحوّل إلى أكثرية، أو المطالبة بإلغاء الطائفية السياسية. لم يكن يبدو، قبل

---

[56]. John P. Entelis, "Ethnic Conflict and the Reemergence of Radical Christian Nationalism in Lebanon", *op. cit.*

[57]. Michael Johnson, "Class and Client in Beirut: The Sunni Muslim Community and the Lebanese State 1840-1985", *op. cit.*

الحرب، أن هناك أسباباً أخرى لمعارضة السنّة النظام السياسي في لبنان غير الحلول مكان الموارنة في رئاسة الدولة وقيادة الجيش وهي مطالب لم يكن يخفيها زعماء الطائفة.

أما الشيعة فاستخدموا في لبنان استراتيجية ذات إيديولوجيا إقتصادية – دينية بحيث نعتوا أنفسهم بـ "المحرومين" من أجل الحصول على زيادة في حجم مشاركتهم في السلطة وفي الموارد العامة تكون موازية لعددهم في التركيبة الديموغرافية اللبنانية[58].

الطائفة الدرزية صغيرة الحجم وأقل عدداً من الطائفتين الإسلاميتين الرئيسيتين. أدرك زعيمها المرحوم كمال جنبلاط، الطموح إلى الحكم، أن وحده نظاماً علمانياً يسمح له بالوصول إلى قمة السلطة، فأيّد وناضل في سبيل اعتماد مثل هذا النظام الذي ترفضه سائر الطوائف الإسلامية. وحين ظهر صعوبة تحقيق هذا الهدف، وجد نجله الوزير وليد جنبلاط نفسه، مع حزبه الإشتراكي، مدافعاً عنيداً عن حقوق طائفته التي كان يصرّ على زيادة مشاركتها في الحكم والمنافع العامة.

أما الطوائف المسيحية الصغيرة الاخرى فكان عليها أن تختار بين اللحاق بطائفة أكبر منها ترتبط بها في مجموعتها الدينية كالروم الكاثوليك الذين، على وجه العموم، جاروا استراتيجية الطائفة المارونية، وبين اعتناق إيديولوجيا تكبير حدود لبنان كأبناء الطائفة الاورثوذكسية الذين إنقسموا، عموماً، بين مؤيد للقومية العربية وآخرين مؤيّدين للقومية السورية، برغم وجود العديد ممن فضّلوا الإبقاء على القومية اللبنانية.

أظهر مفهوم الامة العربية أنه يُشكّل وسيلة فاعلة لتعبئة الشارع الإسلامي في لبنان. ولكن هذا المفهوم لم يُستخدم سوى لإثارة المشاعر وللتحريض لا كإطار للعمل السياسي الديموقراطي. وهذا ما يُثبت انه خلال الأزمات الشديدة، يبحث الأفراد والمجموعات عن تعزية لهم باللجوء إلى الدين والتزمت. وهذه ظاهرة إعتيادية لا تُثير التعجّب لدى العارفين بأوضاع الشعوب الشرقية، وكذلك بعض الشعوب الغربية التي تنطوي على نفسها في حالات الشدائد.

58. Augustus Richard Norton, *Amal and the Shi'a: Struggle for the soul of Lebanon,* Austin, Tex., 1987.

6
الخطر والخوف المتبادل أساس التعبئة

درجة التعبئة العالية جعلت من أي حادث تافه عرضة للتطور، خلال فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز ساعات وأيام معدودة، إلى نزاع عسكري حربي. ونتيجة الاستقطاب الشديد عرفت الأحزاب تضخماً لم تشهده في تاريخها على الاطلاق. فخلال سنوات الحرب الاولى، عرف مثلاً حزب الكتائب تأييداً واسعاً جداً في الأوساط الشعبية حتى خارج المناطق التي يحظى تقليدياً بتأييدها[59]. وكان الخوف على الوجود يثير الهواجس والتعبئة تالياً لدى كل الطوائف. عندما كان المسيحيون أو المسلمون يشعرون بتهديد لوجودهم، وعندما كانوا يخشون فقدانهم السيطرة على مناطقهم، وبالتالي اضعاف دورهم وجعله شبيهاً بدور الاقليات المشتتة التي لا تملك قاعدة أرضية تسمح لها بممارسة عمل سياسي فاعل ومستقل، كان أبناء الطوائف يتجندون على نطاق واسع.

أدى اندلاع الحرب الى تعبئة شعبية متتالية لبعض الطوائف. برزت تعبئة المسيحيين عام 1975 و 1976، والدروز عام 1982، ثم الشيعة ابتداءً من عام 1983. حصل ذلك في وقت كانت هذه الطوائف تشعر بتهديد لوجودها.

حصلت التعبئة تبعاً لشعور كل فريق بأن وجوده مهدد بالخطر، فحلّت في الأوساط المسيحية بسرعة أكبر من الأوساط المسلمة في بداية الحرب. أحسّ المسيحيون باكراً بالخطر على الوجود. ففرض عليهم هذا الواقع تحمّل مسؤولياتهم بأنفسهم. من جهة لم يكن لديهم "جيش مسيحي" ليحارب عنهم، ومن جهة اخرى لم يشعروا بحماية المؤسسة العسكرية اللبنانية التي شلّت وظائفها خلافات السياسيين. اضطرّ أبناء الطبقات الراقية في المجتمع المسيحي إلى الانخراط في "حرب السنتين" سواء في الأجهزة العسكرية أو في أجهزة الدعم الملحقة بها. فالأخصائيون في الميكانيك والهندسة صنّعوا الأسلحة الثقيلة التي كانت الأحزاب المسيحية تفتقر إليها محوّلين أنقاض المركبات إلى نوعٍ من المصفحات، وكذلك قاموا باستحداث وتطوير المدافع مستخدمين ما توفر لهم في المراكز الصناعية. وقامت سيدات يتمتعن بمكانة مرموقة في المجتمع باعداد الطعام للمقاتلين والسهر على مصابي الحرب. وتمّ حشد معظم الطاقات الشابة، وحتى

---

[59]. من مقابلة أجريتها مع جوزف أبو خليل، امين عام حزب الكتائب اللبنانية، ونُشرت وقائعها في كتاب: **الأحزاب والقوى السياسية في لبنان** (التزام واستراتيجية سلام وديمقراطية للمستقبل)، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، جزءان (6 و8)، المكتبة الشرقية، 1996 و1997، الجزء الأول، 591 ص، ص 143-153.

كبار السن تطوعوا لتأمين الحراسة الليلية داخل الأحياء السكنية وعلى جبهات القتال. وعندما انتهت "حرب السنتين" في خريف عام 1976 تراجعت التعبئة في صفوف المسيحيين وعاد الأشخاص إلى مزاولة نشاطهم اليومي الاعتيادي. ولكن الأوضاع عادت إلى السخونة من جديد عام 1977، وعندما جرى التحقق أن النزاع لم ينتهِ بعد بقيت أعداد من الشباب ممن سُدّت بوجههم أُفق المستقبل وكان يصعب عليهم إيجاد موقع عمل في الحياة المدنية، بل بقوا عاطلين عن العمل ويشكّلون قوة اضطراب سياسي وخطر اجتماعي ما دفعهم إلى الانخراط في الميليشيات. ولعل أكثر ما ساهم في زيادة عناصر الميليشيات المسلّحة هو انتساب العديد من أبناء المناطق التي حصل فيها تهجير مثل أبناء القرى البقاعية والشمالية والدامور ومناطق الشوف الساحلية.

اما المسلمون فكان يتملّكهم شعور بالتفوق بسبب تحالفاتهم مع بعض الدول المجاورة التي وجدوا فيها عمقاً استراتيجياً يخدم أهدافهم. ووصل اعتمادهم على الفلسطينيين إلى درجة أن مفتي الجمهورية اللبنانية كان يصفهم بـ"جيش المسلمين". لكن الشيعة كمجموعة، التزموا في البدء جانب الحياد استجابة لرغبة الرئيس الروحي للطائفة الامام السيد موسى الصدر، بيد أن العناصر الشيعية كانت تُشكّل عدداً لا يستهان به من مقاتلي المنظمات والأحزاب المسلّحة المنضوية تحت لواء "الحركة الوطنية"[60].

كانت المنظمات الفلسطينية تدعم بقوة بعض الحركات الاسلامية اللبنانية كحركة "المرابطون" مثلاً، وذلك لاظهار الطابع الأهلي للحرب باعتبارها صراعاً داخلياً. إلا أن تردد الشيعة كطائفة عن الانخراط في الحرب لم يطل، إذ عندما شعروا بالخطر يتهددهم في قرى الجنوب في نهاية السبعينات بدأ النزاع بين الطرفين، فحصلت تعبئة على درجة عالية من الكثافة في الوسط الشيعي[61]. وبدورهم قام الدروز بحشد صفوفهم عام 1982 عندما دخلت "القوات اللبنانية" منطقة الشوف[62]. وأدرك السنة حاجتهم إلى حشد قواهم إثر رحيل الفلسطينيين عن لبنان، وقيام انتفاضة في صفوفهم ضد المتعاملين مع الخارج ابتداءً من عام 1981 في مدينة طرابلس.

---

60. Salim Nasr, "Mobilisation communautaire et symbolique religieuse: L'Imam Sadr et les chiites du Liban (1970-1975), *ap*. Mourad Wahba (Ed.), *Youth, Violence, Religion. Secularization and de-secularisation,* Cairo, 1983, pp. 384-403.

61. Francis Grimblat, "La communauté chiite libanaise et le mouvement national palestinien 1967-1986, in *Guerres mondiales et conflits contemporains*, 151(1988), pp. 71-91; Elizabeth Picard, "Political Identities and Communial Identities: Shifting mobilization among the lebanese Shi'a through ten years of war 1975-1985", in Dennis L. Thomson and Dov Ronen (Eds.), *Ethnicity, Politics and Development,* Boulder, Col. 1986, pp. 159-178.

62. بول عنداري، **الجبل حقيقة لا ترحم**، بيروت، 1985، 261 ص.

الشعور بالخوف لدى المسيحيين يقابله شعور باللامساواة لدى المسلمين. معظم اللبنانيين، مسيحيين ومسلمين، يريدون التعايش السلمي، لذلك يتجنبون التعرض، بقدر الامكان، لمناقشة المسائل المزعجة والصعبة. لعب الخوف دور المحرك للنزاعات. هذا الخوف هو بصورة واعية او لا واعية ادعاء للحماية.

وجد لبنان نفسه وعلى ارضه الصغيرة نصف مليون نسمة مدججين بالسلاح، يسرحون في بحر من المال والأسلحة توزعه عليهم دول نفطية وغير نفطية. استخدم الدين لتعبئة الناس. زادت الحرب من حدة التعصب والتصلب. وفُسِّرَ الاعتدال بأنه خيانة. الناس المعتدلون يشكلون الاكثرية، ولكنهم يتحفظون خشية تعريض حياتهم للخطر. الارهاب بحد ذاته يمنع المرء من التعبير عن رأيه. المسيحيون اظهروا شراسة قصوى، حاربوا في سبيل بقائهم على قيد الحياة. ولاحقاً فعل الدروز في الشوف ذات الشيء وللسبب نفسه. فالذي يخاف على وجوده ومصيره، يثور وينتفض لأمر تافه.

اختارت المنظمات الفلسطينية لبنان الذي اصبح، بحكم الامر الواقع، آخر معاقل المنظمات الفلسطينية المسلّحة في الدول المجاورة لفلسطين. جرى استغلال نقاط الضعف فيه الى ابعد الحدود. وتحت شعار التضامن العربي كانت المنظمات تطلب من الدول العربية المساعدات والتضحيات لأن القضية تعني الجميع بدون استثناء. ولكن بما ان لبنان هو الحلقة الاضعف بين اشقائه العرب، وحيث انه يستحيل على تلك المنظمات ان تخضع الدول العربية القوية لمشيئتها، لذلك لم تجد أي مانع يحول دون ان تفرض ارادتها على لبنان وحده. ورأت أنه من الضروري كسب تأييد قسم من سكان لبنان البلد المضيف. وفي المقابل، لم يجنِ الفلسطينيون سوى عداوة معظم الطوائف المسيحية لهم. مشاعر السخط والعداء التي اثارها الفلسطينيون في الاوساط المسيحية كانت نقطة ضعف كبيرة بالنسبة لهم جرتهم الى حقل الوحول.

كل الاقنعة سقطت، فالامور لم تكن كما كانت تصوّر او كما كان يراها البعض عادةً، ولا حتى كما كانت تُعرض. فالقضية لم تكن تتعلق بخلافات بين يمين ويسار، او بين تقدمي ورجعي، او بين عربي ولبناني، او بين قومي وانعزالي، او... الخ.

الخوف عند المسيحيين جرى تصعيده بانتظام من قبل زعمائهم، وذلك للحفاظ على مستوى التعبئة في صفوفهم.

حملات التعبئة كانت تحث المواطنين وأبناء الطوائف على حشد قواهم وتأمين الدفاعات الذاتية. اوضح فؤاد الشمالي ان الفلسطينيين كانوا يرددون في أحاديثهم الشخصية معه "نحن نعرفكم انتم ايها الموارنة. انتم تعودتم على الحياة الطيبة والعيش الهنيء. انتم لستم مستعدين للقتال بعد. عندما نريد

نستطيع في أي وقت القضاء عليكم". ويضيف الشمالي بالقول: "عندما اندلعت الحرب عام 1975، كانت هناك مفاجأة كبيرة. اكتشف المسيحيون بأنهم يستطيعون ان يحاربوا. والحاسم في هذا الامر كانت ارادتهم في البقاء على قيد الحياة"[63].

لم تحصل التصورات الخاطئة فقط خلال الحرب بل كانت سابقة لاندلاعها. كان في اعتقاد كل طائفة من طوائف البلاد الرئيسية ان بمقدورها الانتصار فكانت المغامرات الخاسرة بالنسبة للجميع وخاصة بالنسبة لسيادة البلد وأمنه وازدهاره. الجميع اخطأوا الحسابات، وساهم الجهل في ضعف تقييم الخصم. لم يُقدّر أحد بنوع خاص حزم الذين شعروا بتهديد وجودهم. لقد استماتوا في المقاومة. حصلت تلك الهجومات بالاستناد الى حسابات غير عقلانية، ولكنها استهدفت تثبيت الوجود. فكل فئة هوجمت، كانت تدرك ان انهزامها يعني نهايتها كمجموعة. دل البحث على ان معظم اطراف النزاع شعروا بتهديد جدي على مصيرهم. الا ان مرارة حرب لبنان واستمرارها لا يمكن تفسيرهما فقط بالاستناد الى هذه التصورات.

***

عندما يتمكن الأخصائيون في علم السياسة من إدراك معنى الحرب او الحروب في لبنان والإحاطة بها بطريقة شمولية، فإنهم يرتقون إلى مستويات أكثر تقدماً على صعيد استخراج المفاهيم الجديدة والاساسية لها، مما يسمح لهم تالياً بالمساهمة في صياغة نظرية جديدة إنطلاقاً من التجارب اللبنانية الغنية والاليمة في آن. إذ غالباً ما ينعكس الاختلاف بين أفرقاء النزاع ليترجم أيضاً اختلافاً بين أهل الاختصاص حول محتوى وطبيعة التفسيرات المتداولة عن الحرب الداخلية. فينساقون في حرب الشعارت والمفاهيم مساهمين بذلك في التعبئة الإيديولوجية والإعلامية، وتغذية النزاع كما يبدو من خلال هذا الفصل.

معظم المتخصصين في الشؤون اللبنانية يطبقون مفاهيم كلاسيكية في معرض دراسة النزاعات، ويميلون في الغالب إلى البحث عن علاقة سببية بين العيوب أو الثغرات الداخلية في السياسة اللبنانية (طائفية، جمود النظام السياسي، فوارق اجتماعية واقتصادية، إصلاحات دستورية)، للربط بينها وبين الحرب باعتبارها المسبب الرئيسي للنزاع، وأصل الداء والبلاء. يُعبّر هذا التوجه عن غياب رؤية سياسية تقود هذه البحوث والدراسات، ما يجعلها تسترسل أكثر في التشديد على تلك الاسباب كمصدر وحيد للعلة.

---

63. تيودور هانف، **لبنان: تعايش في زمن الحرب: من انهيار دولة إلى انبعاث أمة**، نقله عن الالمانية موريس صليبا، مركز الدراسات العربي – الاوروبي، باريس، دار لحد خاطر، بيروت، 1993 831 ص، ص 510.

يقتضي إعادة النظر جذرياً بالتفسير المبسط لجدلية الداخل والخارج في النظام الدولي الجديد، أو في مفهوم الحرب الأهلية نفسها.

ان النظام الدولي المعاصر يمكن أن يفبرك أوضاعاً نزاعية داخلية في دولة ما لا قضية بارزة لها داخلياً. وبقدر ما يكون نظام الأمن الإقليمي نفسه مختلاً، بقدر ما ينجح نظام الحرب في الاستقرار والعمل بفاعلية داخل هذه الدولة. كثيراً ما يستند علم الحروب والنزاعات على ظواهر الصراع، ولا يعير الاهتمام نفسه لدراسة منشأ النزاعات التي لا أُسس محلية واجتماعية لها. من هنا يقتضي الإقلاع عن البحث في الاسباب الداخلية والإنكباب أكثر على دراسة عناصر التحريض وعناصر تغذية النزاع. فالعنف المتوازن، والأشكال المتنوعة للمقاومة المدنية والشعبية المناهضة للحرب، ومساعي القوى والتنظيمات المسلّحة من أجل نصب الحواجز في مختلف المناطق لإحداث انقطاع في العلاقة والتواصل، تظهر كل هذه الوقائع ان الشروط الداخلية كانت غير كافية لتغذية النزاع، وهي بالتأكيد غير متناسبة مع حجمه.

الحروب الداخلية تبدأ أهلية، لكنها غالباً لا تنتهي باتفاقات داخلية. كل حرب داخلية أو أهلية يكتب لها أن تستمر أكثر من سنة ونصف او سنتين لا يمكن انهاؤها من خلال اتفاق الأطراف الداخلية المتنازعة. لماذا؟ لأن الحرب، بقدر ما تمتد في الزمن، تفسح المجال لنشوء شبكات تجارة ومصالح تستفيد من الأوضاع الحربية، وتقاوم التغيير. كانوا دائماً يقولون للبنانيين: "اتفقوا تنتهي الحرب"! وتمّ التوصل إلى أربعة عشر اتفاقاً على المستوى الرسمي كي تنتهي الحرب، ولم تكن تنتهي.

من يقرأ تاريخ سويسرا يُصاب بصدمة نفسية إزاء ما يحوي من شرح تفصيلي دقيق لكل مخاطر الانقسام وكلفة النزاعات. يشرح المؤرخون فيه كم كان يستغرق وصول المراسلات البريدية بين منطقة واخرى من وقت لا يتجاوز عدد ايامه أصابع اليد الواحدة، وكيف صارت تأخذ الرسائل اسابيع عدة بعدما وقع الانقسام. وكذلك الاسعار المنخفضة للسلع والمنتجات بالمقارنة مع أسعارها المرتفعة عندما تفرقت الكانتونات وأُضيف إلى أثمانها أُجرة النقل والانتقال عبر مسافات أطول.

في لبنان نحن بحاجة إلى معرفة الكلفة وعدد ضحايا الحرب. وهذه من أهم التحديات للمستقبل كي تعرف الأجيال الجديدة احتساب الأكلاف ومقارنتها بالمنافع التي يمكن كسبها. حساب الكلفة الذي نتناوله في الفصل التالي المتعلق باقتصاد الحرب يظهر بالأرقام ضخامة المغامرة وخطورتها في لبنان. ولا سبيل لبناء ذاكرة لبنانية جماعية دون تبيان نتائج الحروب الداخلية بالمعنى المحاسبي والمصلحي بالنسبة إلى كيان لبنان واستقلاله وحريته ومصالح ابنائه الحياتية ومحيطه ودوره.

6

إقتصاد الحرب

الإقتصاد هو عصب الحياة ومحرّك الحروب بين المتقاتلين. فلا يُكتب الإستمرار للحروب الداخلية و/أو الأهلية، التي تنشب بين أبناء البلد الواحد، ما لم يواكبها تحوّل جذري في بُنية الإقتصاد الذي يختلف إختلافاً جوهرياً من حيث مقوماته الأساسية في السلم عنه في الحرب، أي حيث يقتضي البحث عن مصادر للتغذية وإيجاد الأموال الضرورية. لذلك يتمحور عمل المتنازعين حول المال والسلطة، فيُستقطبون أو يَنتظمون في أحزاب وميليشيات تتصارع وتتقاتل إقتصادياً ثُمّ تباشر جباية الأموال. يدفع الصراع الدامي كل جماعة مسلحة الى توسّل سبل عديدة بغية المحافظة على البقاء. الحرب تفرض على جميع القوى المنخرطة فيها الحصول على السلاح الذي يلزمه توفر الاموال.

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانهيار سيطرة الحزب الشيوعي السوفياتي، تعتبر أكثر النزاعات المسلحة في العالم اليوم حروباً داخلية. كان المراقبون وما زالوا حتى الوقت الراهن يشددون على الأسباب الإيديولوجية، والاثنية أو الدينية لهذه النزاعات. يحاول هذا الفصل الكشف عن بُعد أساسي، آلا هو الاقتصاد، الذي يمكنه أن يوفر إطاراً يسمح بتوضيح مفهوم أشمل للنزاع. كيف تنتظم الجماعات المسلّحة؟ ومن أي مصادر تتغذى؟ ما هي صلاتها بالعوامل الخارجية كالمساعدات الأجنبية، وامتداداتها مع شبكات التهريب المافيوية؟ ما هي علاقاتها بالسكان المدنيين؟ ما هو الدور الذي تؤديه المساعدات الإنسانية كأحد مصادر التمويل؟

يسعى هذا الفصل إلى الإجابة عن العديد من التساؤلات، ويُحلل عشرات الحالات، إنطلاقاً من الوقائع المتوافرة، محاولاً إيجاد طريقة تفسير أكثر شمولية. وهذا يُشكل مدخلاً جديداً لمقاربة الحروب الداخلية.

يقود تحليل النزاعات الملتهبة في مناطق عدة من العالم إلى التسليم بوجود عوائق إيديولوجية ناجمة عن الحرب الباردة تحول دون الوصول إلى حلول تضع حداً لتلك النزاعات. ففي خلال ثلاثين عاماً من الحروب في افغانستان وانغولا والسودان، تركزت التحقيقات والتفسيرات عن أسباب تلك الحروب حول محور الصراع بين الشرق والغرب، أو المواجهة الباردة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي

السابق. لكن هذا الصراع زال اليوم، في حين ما تزال تلك النزاعات بعيدة عن إيجاد الحلول المهدئة، لا بل تتواصل وتزداد حدتها التي تضاعفت في السنوات الأخيرة. وتُشكل الحروب في جمهوريات يوغوسلافيا السابقة نماذج جديدة عن هذه النزاعات في ظل سقوط النظام الدولي القائم على القطبية الثنائية وسيادة الآحادية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية.

هذا التطور العنفي المتصاعد يقود إلى استنتاج مفاده وجوب إعادة تحليل المفاهيم على ضوء ارتباطها بالعوامل الخارجية، ومدى هذا الارتباط. كانت تلك النزاعات تُختزل كظواهر لصيقة بالحرب الباردة، بينما هي تبدو في ظاهرها في الوقت الحاضر نزاعات داخلية حيث أن دينامية العنف، وشبكات المصالح الاقتصادية والتجارية، تولّد أسباباً محلية لاستمرارية النزاعات المسلحة. ما الذي يشجع المحاربين وامرائهم على مواصلة التعبئة وتحريك التناقضات؟ لا يمكن للتباينات الإيديولوجية أن تُفسّر بمفردها تلك الصراعات في إطار المواجهة بين الجبارين فحسب؟ إذ يقتضي الاقتناع في النهاية بتعدد منابع العنف السياسي وتشابكها وبإعادة انتاج بعضها[1].

قد يكون صحيحاً لفهم النزاعات المنتشرة في العالم اليوم تفهماً أفضل، أن يجري التنقيب عن جذورها التاريخية والمحلية. لكن أية رؤية شمولية يمكن استخلاصها من دراسة مجمل هذه النزاعات. تعطي المفاهيم الحديثة دوراً أساسياً للأبعاد الاقتصادية في بعض النزاعات بحيث إذا تمّ تجاهلها، فإنه يُخشى أن يقع البحث في الخطأ أو في إعتباره منقوصاً. إن البعد الاقتصادي اليوم، كما في الأمس، هو بعد أساسي في دينامية النزاعات. والتساؤل المطروح في سياق التحوّل الراهن لا يتعلّق بتبدّل طبيعة النزاعات انطلاقاً من الزعم القائل بتحولها من إيديولوجية إلى إقتصادية، بل يتمحور حول تطور البنى الاقتصادية لمصلحة المحيط الدولي الخارجي.

يقتضي الإحاطة بهذه المتغيرات بطريقة تتجاوز خصوصيات الجماعات المسلّحة التاريخية والإيديولوجية والدينية... . تواجه هذه الجماعات مجموعة عوائق ومشاكل مادية ذات طبيعة اقتصادية يتعيّن عليها إيجاد حلول لها. ففي الحروب والثورات يجد اللاعبون السياسيون والعسكريون أنفسهم، امام مهمة التدخل في الدورة الاقتصادية خصوصاً لتمويل الحرب، وشراء الأعتدة الحربية، وتجنيد المحاربين، ودفع مرتّباتهم وتعويضاتهم، وتأهيل الكوادر، وإدارة المناطق التي يسيطرون عليها، ومراقبة السكان المدنيين. كل هذه المقتضيات تفرض تعبئة عامة للمداخيل، وهذا البحث هدفه تحديداً وصف وتحليل هذا الجانب من أنشطة الجماعات المسلّحة.

---

[1]. François Jean et Jean-Christophe Rufin, *Économies des guerres civiles*, Paris, Hachette, édition Pluriel-Inédit, 1997, 599p., p.9.

ان وصف البعد الاقتصادي للنزاعات المعاصرة لا يعني اطلاقاً تبسيط الظواهر الاقتصادية إلى حدود اعتبار النزاع لعبة رهان على المصالح بين اللاعبين الذين يتحركون فقط انطلاقاً من اعتبارات مادية صرف، أو بحثاً عن المكاسب والارباح. وإن يكن من غير الممكن أحياناً عزل الفرضية القائلة، في بعض الحالات، بأن الحرب هي طريقة للاغتناء السريع ولبناء ثروات طائلة، أو هي نشاط موجه اقتصادياً. من الخطأ اختزال النزاعات في العالم اليوم إلى حدود أبعادها الاقتصادية فحسب، لأن هذه الأبعاد لا يمكن أن توفر بمفردها مقاربة آحادية لقراءة النزاعات بل استكشاف لإتجاه جديد يكمل البحث ويغنيه.

ان المقاربة الاقتصادية للنزاعات في العالم اليوم تصطدم بالعديد من العوائق. فالخطاب الإيديولوجي يعمل على حجب الحقائق الاقتصادية. ومن الأسهل على الباحثين إبراز تهافت المحاربين على الإنخراط في صفوف التنظيمات المسلّحة دفاعاً عن قضية ما بدل توجيه بحوثهم على موضوع تجنيد المقاتلين الشائك، وتوفير المال اللازم لعملهم. وعموماً كان البعد الاقتصادي دائماً وما زال، وسيلة للحط من سمعة الجماعات المسلّحة، والتوصيفات المستعملة في هذا المجال هي: عصابات تتحرك لمجرّد البحث عن مكاسب، تقوم بممارسة السرقة والسلب والنهب والابتزاز ولها امتدادات وشبكات مافيوية. يتحول الاقتصاد، إنطلاقاً من هذه المقاربة، وكأنه عامل مضاد للإيديولوجيا يهدف إلى إفراغ محتوى النزاع من مضمونه السياسي أو فضحه. لا يقصد البحث هنا التوجه وفق هذه الروحية، بل يتوخى الموضوعية دون تقزيم الصراع إلى حدود بعد وحيد فقط.

تعنى الدراسة بنزاع داخلي يضع الجماعات المسلحة في مواجهة مع الدولة المستضعفة، في ظروف من النمو الاقتصادي الضعيف، وتسعى إلى تحليل الاستراتيجيات الاقتصادية الموضوعة موضع التنفيذ من قبل الأطراف الفاعلين سياسياً وعسكرياً لتمويل النزاع، والسيطرة على السكان المدنيين، أو لمصادرة اختصاصات الدولة.

يقدم البحث وقائع تفصيلية حول اقتصاد الحرب في الحالة اللبنانية وفي النزاع المعاصر عامةً. من المفيد بالنسبة لهذا الموضوع الذي لم تتناوله البحوث المعمقة والموثقة جيداً، أن يؤسس لمقاربة تهدف إلى استخلاص وتحديد الآليات الاقتصادية في وضع نزاعي. أما اختيار الأوضاع والوقائع المشمولة بالدراسة، فتمّ بدافع تقديم أوسع مجال ممكن دون الإدعاء بالتعمق، أو بتقديم تحليل نهائي بسبب تعقّد المواضيع. أُعطيت الأولوية لمظاهر النزاع البادية بوضوح، وتمّ التطرق إلى مسائل اخرى مثل نمو الإتجار بالممنوعات وسوق التهريب، وآثار الحصارات، ودور المغتربين اللبنانيين، والمداخلات بواسطة المساعدات الإنسانية. وطموح هذا البحث أن يحث على التفكير من هذا القبيل الذي ما يزال في بداياته لجهة ربط الظواهر الجزئية في سياق أشمل، وأن يفتح نوافذ في اتجاه البحوث الواعدة. وبالنظر لتنوع

القطاعات الاقتصادية التي يتطرق إليها البحث، وبسبب هذه المقاربة الجديدة نسبياً، تمّ كتابة هذا المدخل لتقديم إطار نظري يؤمل أن يكون مساعداً على تفهم الموضوع بشكل أفضل.

ان الصورة التقليدية للمقاتل تأخذ بعض ملامحها من صورة الحزبي التقليدي، كما هي اشتُهرت أو تعممت في العديد من المناسبات التاريخية بمعنى الكفاح ومقاومة الغزاة بنوع خاص. وتبعاً لذلك إتخذ العمل السياسي من هذا الواقع شكلاً عسكرياً أو عنفياً واضحاً، الأمر الذي فتح المجال لأرضية ملائمة للحروب الاهلية، أو لنزاعات داخلية مستديمة على درجة متفاوتة من الخطورة. وهذا يقود إلى طرح مسألة تمويل وتنظيم القوى الحربية التي يمكن أن تبلغ حجم جيوش حقيقية. في المناطق الواقعة تحت سيطرة هذه القوى طُرحت تالياً معضلة علاقاتها بالسكان المدنيين. وإيجازاً، فإن هذا النمط من العمل اللاحزبي بل العسكري، يفرض إيجاد حلول لعدد كبير من المسائل المستجدة التي يمكن اختصارها تحت مصطلح "اقتصاد الحرب".

1
طرق التنظيم الأساسية في اقتصاديات الحروب الداخلية

هناك نوعان من الاقتصاد في النزاعات الداخلية:

أولاً– إقتصاديات الحروب المغلقة: يمكن الحديث عن اقتصاد مغلق في كل الحالات التي تعمل فيها الجماعات المقاومة أو العصابات المسلحة داخل أراضٍ معينة دون تلقيها مداخيل اخرى خارجية غير تلك التي تحصل عليها من المناطق العاملة فيها، أو الواقعة تحت سيطرتها[2]. بموجب هذا المبدأ، يتعيّن على المقاتل أن يكون على علاقة وثيقة بالسكان المدنيين، خاصةً فيما يتعلق بتزوده بالمؤن. يقتضي أن يعتمد فقط على قواه الذاتية وألا ينتظر مساعدة خارجية. هذا النمط من الاقتصاد المغلق يسمح بمقاومة على درجة عالية من الصمود. ولكن من الثابت ان اقتصاديات الحروب المغلقة هي هزيلة وعرضة للتداعي. تواجه معظم الحركات المسلحة في النهاية معارضة السكان المدنيين الذين كانوا يوفرون لها المداخيل ومقومات البقاء. فالسكان في معظم المناطق، لاسيما الفقيرة، يعتبرون أن نشوء الجماعات المسلحة يستدعي منهم التعاطف معها كونها تستهدف حمايتهم. ولكن مع بروز نشاطها الحربي تواجه ردوداً من قبل الجماعات المسلحة المعادية لها، فيُدرك المدنيون عندئذٍ بأنهم أول من يدفع

---

[2]. Jean Christophe Rufin, "Les économies de guerre dans les conflits internes", *ap.* François Jean et Jean-Christophe Rufin (dir.), *Economie des guerres civiles*, Paris, Hachette, édition Pluriel-Inédit, 1997, 599p., pp. 19-59.

الثمن. يتحول تعاطف المدنيين المُعلن إلى نوع من السكوت الحذر، ومن ثم تنمو الكراهية. ان تبعية المحاربين للسكان المدنيين كانت دائماً نقطة الضعف في اقتصاديات الحروب المعزولة.

يُؤكد الرئيس سليم الحص في تحليله هذه العلاقة التبعية في ارتباطها بالواقع اللبناني بقوله: "لقد أخرجت تجربة الأعوام الخمسة عشر اللبنانيين من منطق الحرب مما أدى إلى قيام كل طائفة ضد الميليشيا المحسوبة عليها. مشكلة اللبنانيين كانت في المراحل الأولى من الحرب، حيث انقسم الشعب اللبناني والمجتمع اللبناني على خطوط التماس. فاصطف أبناء المنطقة الشرقية مع الميليشيات الموجودة هناك، كما وقف أبناء المنطقة الغربية مع الميليشيات الموجودة هنا، قلبًا وقالبًا، معبّرين عن تأييدهم لقوى الأمر الواقع. في المرحل الأخيرة من الحرب، نبذت كل طائفة الميليشيا المحسوبة عليها. ولم يعد باستطاعة أي ميليشيا أن تشن حربًا بإسم طائفتها كما أن طائفتها بدأت تتبرأ منها. وفي اعتقادي أن احتمال عودة خطوط التماس لم يعد واردًا بسبب افتقاد المقاتلين إلى أطراف داعمة على جانبي تلك الخطوط"[3].

ثانياً– إقتصاديات الحروب المفتوحة: لا تشكل حدود الدول حماية مطلقة لأراضيها. خصوصاً وأن العديد من التنظيمات المسلحة يجد سنداً داعماً في دولة مجاورة أو أكثر للدولة التي يدير عملياته القتالية فيها، وقد يمكنه انشاء قواعد خلفية فيها، فيجد نفسه بأنه أقل عرضة للتداعي. ان الحصن العسكري الذي تجده الجماعات المسلحة في بلدان غير تلك العاملة فيها يُشكّل استقواءً، ويسمح لها بالتزود بالاسلحة والمؤن والقيام بالتدريبات القتالية وغيرها. كل عمليات المقاومة الحربية، وأعمال القمع العسكري، تعرّض أعداداً كبيرة من المدنيين للهجرة أو الهرب.

تبدو دراسة الحالة اللبنانية في اقتصاديات الحروب غنية ومفيدة في عبرها، وهي الأكثر تعبيراً من بين جميع اقتصاديات الحروب الداخلية، حيث يتمتع لبنان باقتصاد حر ومنفتح جداً[4]. عشية الحرب عام 1975 كان ازدهار لبنان، المصنّف في ذلك الوقت في عداد البلدان شبه النامية، يرتكز على قطاع ثالثي متضخم في حجمه بالنسبة لسائر القطاعات، يقوم على التجارة والخدمات والتأمين وبنوع خاص على خدمات المحاسبة والمصارف والإتصالات والسياحة، مما كان يعرّض الاقتصاد لمخاطر تقلبات الأوضاع والظروف الدولية والاقليمية. في سبيل الاحاطة بمجمل اقتصاد الحرب في لبنان، يقتضي الأخذ

---

[3]. يُراجع: طوني عطاالله، **التضامن الوزاري: دراسة حالة في النزاع والتسوية في الأنظمة الائتلافية**، ... مذكور سابقاً، ص 164.

[4]. François Jean et Jean-Christophe Rufin (dir.), *Economie des guerres civiles*, Paris, Hachette, édition Pluriel-Inédit, 1997, 599p.

بعين الاعتبار تأثير المتغيرات الخارجية على أوضاع البلد، ومن ثم توسيع دائرة البحث ليشمل علاقات المتنازعين مع الدول العربية، ودراسة شبكات المغتربين اللبنانيين للطوائف المختلفة في افريقيا والدول الغربية.

يُشكل لبنان مختبراً مثيراً للاهتمام بسبب تنوّع الابتكارات التي لجأت إليها المنظمات الميليشيوية للسيطرة على المجتمع، وتحصيل الموارد المادية، ومحاولاتها التمفصل مع أقطاب الدعم الدولي الخارجي، وعلاقاتها مع الدولة اللبنانية.

2
نشوء اقتصاد الحرب

نشأ اقتصاد الحرب في لبنان تبعاً للتعبئة المحلية في القرى والأحياء والمدن، وتحرّك مجموعات "للدفاع الذاتي" تعمل في اطار دولة كانت ما تزال موحدة، وذلك بهدف إحلال سلطات بديلة عن السلطة التي رفضت الدولة استعمالها، والقيام بالدور الذي لم يمارسه الجيش أصلاً في الدفاع عن أمن المواطنين، لصالح ميليشيات كبرى منظمة وفقاً للتسلسل الهرمي، مما فتح المجال واسعاً أمام تقسيم جغرافي للبلد بدءاً من 1976. هذه الميليشيات هي، بصورة رئيسية: "القوات اللبنانية" التي اتخذت من منطقة شرق بيروت والجبال المحيطة بها معقلاً للمسيحيين، وميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي التي أسسها الزعيم الدرزي كمال جنبلاط وتمركزت في منطقة الشوف حيث يقيم عدد كبير من ابناء الطائفة الدرزية، وحركة "أمل" المسلّحة التي انخرطت فيها أكثرية شيعية إلى حين بروز قوة منافسها الاسلامي الراديكالي "حزب الله" بعد عام 1982. يضاف إلى ذلك ميليشيات أقل أهمية واتساعاً كـ"جيش لبنان الجنوبي" في الشريط الحدودي في جنوب لبنان الذي كانت تحتله اسرائيل بين 1978 و2000، والتنظيم الشعبي الناصري في صيدا، و"لواء المردة" الزغرتاوي. بناء الميليشيات وصعودها كان يُترجم ميدانياً بتقاسم الأرض فيما بينها[5].

خلقت الحرب في لبنان زعماء زواريب وأحياء راحوا ينشئون مجموعات مسلحة تتقاتل وتقطع الطرقات، وتفرض الخوّات، وتخطف الرهائن، وتقيم إذاعات وتلفزيونات خاصة والسبب هو ذاته: المال والسلطة. فالحرب في لبنان هي، بقوانينها وأحداثها وفصولها وأهدافها واستراتيجيتها، رهان او لعبة ذات

---

[5]. يُراجع تحقيق بعنوان: "الميليشيات اللبنانية: اداراتها ومداخيلها"، 9 أجزاء، نشرته **الحياة** ما بين 1/31 و1990/2/9 وفق التسلسل التالي: (1) "القوات اللبنانية"، (2) حركة "أمل"، (3) "حزب الله"، (4) الحزب التقدمي الاشتراكي، (5) "لواء المردة"، (6) "قوات حبيقة"، (7) "التنظيم الشعبي الناصري"، (8) "جيش لبنان الجنوبي"، (9) الدولة اللبنانية تحت رحمة الميليشيات.

أبعاد إقتصادية – عسكرية، أظهرت الميليشيات براعة و"شطارة" في الإفادة منها، وبرهنت عن عقلية تجارية كبيرة، فاستفاد أفرقاء النزاع من العديد من العناصر الحيوية لمصادرتها والمتاجرة بها.

يظهر الإقتصاد اللبناني، إنطلاقاً من تجربة الحرب، التبدّل الذي أصاب بنيته ومقاساته وكيفية تحوله الى إقتصاد ميليشيوي قائم على التهريب الشامل للبضائع، وعلى التغيير في طبيعة "الإدارة" ومفهومها التي غدت جزءاً من حروب الميليشيات، وارتباطها بالمدى وتقاسمه من خلال إنشاء كيانات مشابهة للدول حيث العنف والمنطق الإجرامي المحليين يختلطان بأبعاد دولية[6]. وظائف تمويل الحرب كانت تؤمنها الى حدٍ كبير صفقات التهريب والمساعدات "الخيرية" للدول المانحة المسؤولة بحد ذاتها عن النزاع الدامي. في المحصلة، النهب والإجرام يؤديان الى التجزئة والى تطرف الميليشيات[7]. كيف أمكن للإقتصاد عبر مروره من الإنتاج الى النهب ان يؤثر على دينامية الحرب؟

تمكنت الميليشيات ان تنشئ تدريجياً أبواباً للإيرادات وأخذت تنظم جبايتها تبعاً للحاجة الى المال: من "الضرائب" غير المشروعة المفروضة على مرور السلع والأشخاص على المعابر بين المناطق، إلى الدوائر العقارية والمصارف، ونوادي القمار (الكازينوات)، والمرافئ، ومصلحة تسجيل السيارات، ودوائر الهاتف. إضافة الى هذه المداخيل، إستطاعت الميليشيات تأمين موارد اخرى من التهريب (دخان، مشروبات، محروقات، خبز)، والتلاعب بالدولار عن طريق المضاربة على العملة الوطنية وترويج العملة المزوّرة[8]، والكهرباء (صفقات المولدات والشموع). يُشكّل مجموع هذه الواردات الأساس المادي الذي يؤثر على القدرات المالية للميليشيات وتالياً العسكرية. فتشتري الأسلحة والمدفعية والصواريخ والذخيرة، وتنفق على العناصر المنخرطة في صفوفها وتدفع لهم رواتب شهرية ومساعدات مالية وطبية وعينية وعائلية.

دراسة تمويل الحرب هي الوسيلة المُثلى للتعرّف على صفقات المتنازعين، وتحالفاتهم التكتيكية والاستراتيجية، ومدى ترابط المصالح المادية والسلطوية والحزبية التي يلتقوا عندها فتسقط كل الشعارات والعقائد والأفكار التي يظن الناس الطيّبون ان الحرب قامت على أساسها وسقط الشهداء من أجلها.

قامت الاستراتيجية التي إعتمدها اللاعبون للوصول الى أهدافهم على السيطرة على الجيش الوطني، حامي حدود الدولة ووحدة أراضيها. من هنا برزت عمليات التحريض والإثارة والتخطيط بهدف

---

[6]. Jean Christophe Rufin, "Les économies de guerre dans les conflits internes", *ap.* François Jean et Jean-Christophe Rufin (dir.), *Economie des guerres civiles, ... op. cit.*

[7]. Pierre Kopp, "Criminalisation de l'économie", *ap.* François Jean et Jean-Christophe Rufin (dir.), *Economie des guerres civiles, ... op. cit.,* pp. 425-465.

[8]. "ترويج عملة مزورة"، **المحرر**، 1976/5/26، ص 4.

الإستيلاء على الوحدات العسكرية وأسلحتها. ذُكرت روايات كثيرة حول وجود تعاون ضمني بين الميليشيات سوياً على "تنظيف" الأسواق التجارية[9]، وهذا ما دفعها ربما نحو التعاون السياسي وعلى إقتسام الجيش.

إنتهجت الجماعات المسلّحة الداخلية والقوى الخارجية في حروب لبنان سياسة الأرض المحروقة[10]. لا شك ان مثل هذه السياسة غير نابعة من تفكير واعٍ ومدرك للمصالح الإقتصادية. ففي الوسط التجاري مثلاً، كان مسيحيون ومسلمون يعملون معاً وتجمعهم مصالح إقتصادية مشتركة[11]. لذا، فإن نهب الوسط التجاري وإحراقه يعني ان المنظمات المسلّحة لم تعر أدنى إهتمام للمصالح الإقتصادية التي تجمع الطوائف. وتدلّ التجارب ان ضعف العقلانية مردّه الى الشعور بالخطر، وحالة الذعر والخوف على المصير، مما يعطل التفكير لدى الأفراد والجماعات في المجتمعات الشرقية. عندما يرتسم الفزع من المستقبل ويتسلل الخوف الى الذهنيات، قد يظهر تدمير منهجي للمصالح الإقتصادية[12]. يبيّن علم النفس السياسي وجود علاقة، أحياناً، بين الشعور بالخطر على المصير لدى فئة ما وممارستها سياسة تعتقد أنها تحصّنها في مواقعها وتقيها من تقديم تنازلات. فالإدراك السائد يعتبر ان التنازل مرادف للإستسلام المجاني. لذا، تُفضّل الفئة الخائفة على مصيرها، في بعض المراحل والظروف، إستمرار الحرب كصراع من أجل البقاء خشية ان يؤدي التهاون الى هزيمة ساحقة. لا يبدو ان الشعوب والمجتمعات تتعلّم من تاريخ الآخرين، بل تتعلّم فقط عبر تاريخها ومنه.

منذ بداية الحرب بوشرت عمليات اسفرت عن تدمير منهجي للإقتصاد. ظهرت حوادث تخريب على درجة عالية من الخطورة تركت وراءها العديد من التساؤلات حول المرامي الحقيقية لمفتعليها وهوية المستفيدين، ونتائجها المدمرة على مستقبل اللبنانيين ورفاههم.

أظهر الإقتصاد اللبناني براعة في التكيّف مع ظروف الحرب. يعود مبعث هذا الوصف الى ما عُرِف عن اللبنانيين من سرعة في المبادرة، بعد كل جولة عنف، الى إعادة بناء ما تهدّم وإصلاح المباني واستبدال الزجاج المحطّم. أظهرت التغييرات العميقة التي أصابت الإقتصاد اللبناني سرعة تحوّله من

---

[9]. جوناثان رندل، **حرب الألف سنة: حتى آخر مسيحي، أمراء الحرب المسيحيون والمغامرة الاسرائيلية**، ... مذكور سابقاً، ص 87–91.

[10]. Mariano Aguirre, "Guerres civiles: idéologies folles", in *Le Monde diplomatique*, novembre 1995, p. 10.

[11]. المرجع نفسه.

[12]. تيودور هانف، **لبنان: تعايش في زمن الحرب: من انهيار دولة إلى انبعاث أمة**، ... مذكور سابقاً، ص 62.

إقتصاد سلام ونمو وازدهار الى إقتصاد حرب. وأكثر ما ساعد على هذا التبدّل ما اشتُهر به اللبنانيون من سرعة في التأقلم مع الأوضاع الجديدة حتى وإن تكن سيئة او مضرّة.

جاءت التحولات الإقتصادية والإجتماعية في حياة المجتمع اللبناني بصورة رئيسية من عملية تقاسم البلد والفرز السكّاني الذي رافقها. تعرّضت مجمل القطاعات الإقتصادية والإنتاجية الى ضربات متتالية ما ساعد على نشوء طبقة من أثرياء الحرب، وهم طائفة من زعماء الأحياء والميليشيويين من مختلف المناطق، مصدر إثرائهم غير مشروع، وهو يتصل بباب او أكثر من الأبواب التالية: السرقة، التهريب، المخدرات، الضرائب على الوقود، المطاعم والملاهي والمؤسسات الواقعة داخل مناطق نفوذهم.

في ظل هذه الأوضاع المتدهورة أحجم العديد من الشركات التجارية العالمية عن إعتماد بيروت كمركز لأعمالها ومكاتبها الإدارية. فضلاً عن ان أحوال الأمن السيّئة أبعدت السيّاح، فتوقفت الحركة السياحية. أما مرفأ بيروت ومطار خلده فكانا يقفلان في أثناء إشتداد المعارك. وتحوّلت الحركة التجارية تدريجياً الى العواصم والمدن الرئيسية في البلدان المجاورة للبنان (دمشق، لارنكا، عمّان...).

خلال مراحل التصعيد إمتنعت شركات الطيران الدولية عن إستخدام مطار بيروت الدولي. العديد من شركات السفر الجوي، خاصةً الاميركية منها، بقيت ممتنعة عن تسيير الرحلات المباشرة الى لبنان بسبب قرار حظر السفر الذي لم تُفلح جهود المسؤولين في رفعه إلا بعد مرور حوالى سبع سنوات على وقف الحرب وعمليات الإرهاب، فتمّ استبداله بتعميم تحذير رسمي صادر عن وزارة الخارجية في واشنطن للأميركيين من أن لبنان لا يزال مكاناً خطراً[13]. عدد من الدول الأجنبية منعت على رعاياها السفر الى بعض المناطق اللبنانية، لاسيما الى مناطق الوجود العسكري الغريب في الجنوب والبقاع وضاحية بيروت الجنوبية.

أدى الإرهاب الذي مورس ضد بعض البعثات الديبلوماسية الى إقفال العديد من سفارات الدول الأجنبية، التي إضطرّت الى وقف تمثيلها تحت وطأة الضغوط المفروضة[14]، وطالبت رعاياها بمغادرة الأراضي اللبنانية بسرعة[15]. توقف تبعاً لذلك العديد من السفارات الاخرى عن القيام بدورها القنصلي لمنح

---

13. **النهار**، 1997/7/31، ص 1.

14. **المحرر**، 1975/10/29، ص 6، "حركة ترحيل الدبلوماسيين تتسارع من بيروت" (حول مغادرة أفراد البعثات الأجنبية العاملين في سفارات الولايات المتحدة والدول العربية والأوروبية الغربية وشركات الطيران العالمية).

15. "لأنه لا يبدو أن الموقف سيتحسن: 4 سفارات غربية تطالب رعاياها بمغادرة لبنان بسرعة"، **المحرر**، 1975/12/14، ص 8.

تأشيرات السفر للبنانيين الذين كانوا أحياناً يضطرّون الى الوقوف في صفوف طويلة أمام المكاتب القنصلية. وبسبب تشديد تدابير الأمن والوقاية توقف العمل في تلك القنصليات بعد تعرّض المسؤولين فيها للتهديدات ومحاولات القتل، الأمر الذي أعاق مختلف أنواع الأنشطة مع الخارج.

أثارت البحبوحة التي عرفها اللبنانيون في السنوات السابقة للحرب حسداً شديداً لدى جيران لبنان. فزادت الضغينة ضدهم لأنهم لم يتعلّموا العيش بحذر وتحفّظ شديدين كوسيلة لتدارك توليد الشعور بالحسد والحرمان عند الآخرين. فهل يُقلع اللبنانيون عن تقاليدهم المعروفة؟ وهل يتعلّمون الإمتناع عن المباهاة والمنافسة الشديدة لإبراز معالم الترف المتوافرة لديهم؟

3
اقتصاد الحرب بالمراحل الزمنية

يُفهم باقتصاد الحرب طرق التكيّف التي سمحت بالتأقلم مع التدمير المنهجي والمنظم للمؤسسات الاقتصادية، ومع أزمات النقص أو الانقطاع في المواد الحيوية والمعيشية، والأثمان المرتفعة للسلع والبضائع، وبصورة أعمّ حالة الفوضى وتحلل النظام، وتالياً الاستراتيجيات التي جعلت من اقتصاد الحرب رهاناً مهماً في النزاع بين الميليشيات. جاء الحلول التدريجي لاقتصاد الحرب بطيئاً، وتسمح المراقبة بالتمييز بين مرحلتين:

مرحلة 1975–1983: تمكّن الاقتصاد الليبرالي الحرّ من الصمود على هامش الحرب الداخلية المندلعة في لبنان منذ 1975، واستطاع بعد جولة الحرب الاولى أي بعد السنتين الأوليتين 1975–1976 من تجديد قواه بنسبة عالية بعد التدمير الجسيم الذي أصابه. عاشت الجماعات المسلّحة على النهب واقتناص الفرص في المجتمعات التي فرضت نفسها عليها بالقوة. في هذه المرحلة تراكمت الثروات بين أيدي الميليشيات التي سعت إلى بلوغ أكبر قدر من المداخيل، وتركزت وسائل الاكراه والادارة في الاقطاعات الجغرافية للجماعات الطائفية وأُنشئت هيئات ولجان محلية سعياً لإنعاش حاجات المواطنين بأداء يؤهلها أن تكون دويلات المستقبل.

العديد من التعديات كانت تشوب العمل الميليشيوي خلال هذه الحقبة. كان المحاربون ينقضون بضراوة لتدمير البُنى التحتية أو لمحاولة مصادرتها، ومجمل مخازن الأسواق في الوسط التجاري وعدد كبير من مصانع الضواحي تمّ قصفه وإحراقه ما بين ايلول 1975 ونيسان 1976. في مرفأ بيروت كان

رجال الميليشيات يبيعون السلع والبضائع بالجملة وبأسعار بخسة أقل من قيمتها الحقيقية[16]. ومع امتداد المعارك في الزمن شُلّت كل النشاطات خلال الأشهر التسعة الاولى من 1976. سار تدمير الرساميل الثابتة وفق منطق مزدوج: تدمير التراث والأُسس المادية المشتركة التي يقوم عليها التعايش بين الطوائف لشرعنة مشروع الحرب، ومن جهة ثانية حرمان الفريق الخصم من المصادر والحاجات اليومية العامة لاسيما التموينية والنفطية والكهربائية والمائية وغيرها وضمان احتكارها. ظهرت الآثار السلبية للتخريب بصورة فورية حيث انخفض الناتج القومي، واتجهت أنظار السكان والمجموعات المسلّحة نحو الخارج، وبخاصةٍ نحو المغتربين، من أجل البحث عن مصادر مالية بديلة. وظهر تناقض لافت تمثل في محافظة الليرة اللبنانية على سعر صرف عالٍ في مقابل الدولار، فارتفعت قيمتها مغذيةً بذلك ثقة عمياء بالاقتصاد اللبناني، مما خفف من آثار الحرب على المداخيل التي تعرّضت للإنخفاض. وظلت رواتب الموظفين، بما فيهم العسكريين المتمردين، تُدفع بانتظام، في حين واصلت الدولة دعم أسعار المشتقات النفطية والطحين والسكر وغيرها.

مرحلة 1983–1990: تُعتبر هذه الحقبة مرحلة انهيار الدولة التي خسرت وسائل الإكراه والقوة المنظمة مع انقسام الجيش الثاني عام 1984. ولم تعد تسيطر سوى على 10% فقط من الأراضي اللبناني من دون موارد تُذكر. في حين انها عام 1980 كانت ما تزال تحصل على نسبة عالية من الواردات الجمركية[17]. والأسوأ أن عتاداً حربياً تُقدّر قيمته بمليارات الدولارات تمّ شراؤه من الولايات المتحدة الأميركية لإعادة تجديد ألوية الجيش اللبناني انتقل إلى أيدي الميليشيات عندما أعلنت هذه حالة عصيان في بيروت "الغربية"، فانقسم الجيش في شباط 1984. هذه الخسارة للشرعية أضعفت الثقة بالليرة، وأدت إلى انخفاض حاد في قوتها الشرائية.

أخذ اقتصاد الحرب منذ ذلك الوقت ينمو على أنقاض بلد مدمر، ومنغلق على انتاج استهلاكي، فالزراعة تراجعت، والرساميل الثابتة أُصيبت بتدمير لم يعد ممكناً تعويضه، وتعرّض الرأسمال النقدي لنزف مرتبط بانهيار الليرة. الموظفون والاجراء في القطاع الثالثي أي الخدمات، كانوا، عموماً، الضحايا الكبرى للاستقطاب الذي أصاب المجتمع اللبناني بين أقلية مستفيدة من اقتصاد الحرب وأكثرية من الناس تعرضوا للإفقار. جاءت الهجرة إلى المغتربات كقدر طبيعي وحتمي ملازم لليد العاملة الكفوءة

---

16. جوناثان رندل، **حرب الألف سنة: حتى آخر مسيحي، أمراء الحرب المسيحيون والمغامرة الاسرائيلية**، ... مذكور سابقاً، ص 87–91.

17. Salim Nasr, "Anatomie d'un système de guerre interne: Le cas du Liban", Paris, *Cultures et Conflits*, no. 1, hiver 1990-1991, p.93.

والكوادر، إلى درجة أن لبنان وجد نفسه في آواخر الحرب مع نمو ديموغرافي متناقص حيث انخفض عدد السكان من ثلاثة ملايين إلى أقل من ذلك بقليل، من دون التطرق إلى احتساب المهجرين والعاطلين عن العمل والعبء على الطوائف، وبخاصةٍ مسيحيي بيروت "الغربية" والشوف وشيعة الضواحي الشمالية ولبنان الجنوبي، ومن دون إغفال الفلسطينيين.

قي بداية النزاع، كانت منظمات "الدفاع الذاتي"، التي هي بمعظمعها ميليشيات محلية، تتعايش بالتكافل مع المواطنين الذين تتحدر منهم. ولم يكن الرعيل الأول من رجال الميليشيات يتقاضون أُجوراً شهرية، وهذا ما كان يميّزهم عن المقاتلين المحترفين التابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية. أُولى عمليات شراء الأسلحة كانت مرسملة من قبل ممولين محليين. وإذا كان انقطاع النشاط الاقتصادي ومستوى التدمير انعكسا على مداخيل الاسرة[18]، إلا أنه لم يكن لهما أثر على صورة الحرب التي عُزيت إلى أسباب خارجية.

ولكن السوق الكبير الذي أقامته الميليشيات المسيحية في مرفأ بيروت عام 1975 ومصادرة الميليشيات المسلمة في بيروت "الغربية"، للأمتعة والأثاث في منطقة الفنادق الفخمة، شكّلا طريقة لتعويض المحاربين نظراً لغياب الاجور وضعفها الشديد[19]. وبحسب التقديرات المتطابقة فإن نهب المرفأ أعطى الميليشيات دخلاً يتراوح بين مليار ومليارِي دولار، وسرقة الوسط التجاري مبلغاً مماثلاً[20].

امتهن رجال الميليشيات الكبرى عملهم مثل "القوات اللبنانية"، و"جيش لبنان الجنوبي" والحزب التقدمي الاشتراكي الدرزي، و"أمل" و"حزب الله". هذا التطور أدى إلى تحوّل في وضع المحاربين الذين أصبحوا يرتدون الزي النظامي. عددٌ من الضباط في بعض التنظيمات كانوا يتلقون دورات تدريبية في الثكنات والمعسكرات، وأحياناً في الخارج (الاتحاد السوفياتي، بعض دول أوروبا الشرقية، اسرائيل...)[21] ، ويتقاضون رواتب غالباً ما كانت المصدر الوحيد لإعالة أُسرهم التي أصابتها البطالة والشلل

---

[18]. Robert Kasparian, *Enquête sur la famille chrétienne au Liban*, Beyrouth, Cedroc, 1990, 266p.

[19]. D'après un rapport intitulé "Liban: Reconstruction et sécurité", publié par la Direction générale de la documentation de l'information et des recherches (DGDIR), Commission de l'immigration et du statut de réfugié, Ottawa, Canada, novembre 1995, 54 p., pp. 11-12.

[20]. Elizabeth Picard, "Liban: La matrice historique", *ap.* François Jean et Jean-Christophe Rufin (dir.), *Economie des guerres civiles*, Paris, Hachette, édition Pluriel-Inédit, 1997, 599p., p 74.

[21] . **الحياة**، 7 و1990/2/8، ص 8.

الاقتصادي[22]. لكن حصة الرواتب من الدخل كانت أقل أهمية من المصادر الاخرى التي بإمكان رجال الميليشيات بلوغها بسبب موقعهم النافذ، حيث يصبح بوسعهم الوصول إلى المواد التموينية الاستراتيجية مثل الطحين والمحروقات، وإلى الثروات المكتسبة مجاناً بالنهب والأنشطة التي تدّر أرباحاً غير مشروعة كالتهريب والتبغ والسجائر والمخدرات[23]. نمت تالياً طبقة من الأثرياء الجدد اكتسب أفرادها نفوذهم من السلاح والمداخيل التي امتلكوها.

[22]. D'après un rapport intitulé "Liban: Reconstruction et sécurité", publié par la Direction générale de la documentation de l'information et des recherches (DGDIR), *... op. cit.*

[23]. بطرس لبكي، "المعطيات الاقتصادية والصيغة السياسية في لبنان"، في كتاب: **العبور إلى الدولة** (من المعاناة إلى المواطنية)، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم بالتعاون مع مركز المؤتمرات في ايانابا-قبرص، جزء 2، المكتبة الشرقية، 1995، 280 ص، ص 69-94.

4
تحوّل طبيعة الاقتصاد ومجاله وتراتبه

بالمقارنة مع النظام الشديد الحرية في سنوات ما قبل الحرب، تحوّل الاقتصاد اللبناني في طبيعته ومجاله وتراتبه. تغيّر الإقتصاد في طبيعته لأن التهريب، وهو النشاط الهامشي للستينات واوائل السبعينات أخذ يتعمم وينتشر. أصبح مرفأآ صور وطرابلس مركزين لاستيراد المركبات والسيّارات المسروقة غالباً من اوروبا بواسطة أشخاص يعملون لحسابهم الخاص[24]. وتغيّر في التراتب لأن الميليشيات كانت تنخرط في دورة النهب بفرض "الضرائب"، وبالتعاون مع عملاء آخرين لإعادة تصدير المحروقات والأخشاب والحديد والإطارات والأدوية، وغيرها. وأخذت تصدّر مواد التموين المدعومة من خزينة الدولة اللبنانية نحو البلدان المجاورة. وكان قسم من مستوردات النفط التي ينقص سعرها في لبنان عن السعر في بلدان المنشأ في الخليج مثلاً، يُعاد تصديره عن طريق التهريب نحو سوريا وتركيا والاردن وقبرص[25].

وتبدّل الاقتصاد في طبيعته حيث سيطرت بسرعة فكرة مفادها ان إدارة الاقتصاد تُشكّل جزءاً لا يتجزأ من حرب الميليشيات. ففي بلد تفوق فيه المستوردات من الخارج قيمة صادراته، فإن الوصول إلى مصادر المواد الاستهلاكية من دون الحاجة إلى المرور بوساطة أحد الاعداء يعتبر أولوية قصوى. منذ 1976، باشر الحزب التقدمي الاشتراكي الدرزي و"الحركة الوطنية" باستيراد المحروقات إلى المرافئ التي تمّ إعدادها على عجل في الجيّه وخلده، لعدم قدرتهما على الوصول إلى مصافي الزهراني وطرابلس، أو إلى خزانات الدورة في المنطقة المسيحية. و"الجبهة اللبنانية" أخذت على عاتقها مناطق شمال بيروت خارقةً احتكار الدولة، حيث قام أحد المقربين من رئيس "الجبهة"، بافتتاح حركة الاستيراد من طريق التهريب عبر مرفأ ضبيه. وكلا الفريقين كان يختبئ وراء رجال أعمال من طائفته. بدأت أولى عمليات مأسسة بُنى اقتصادية موازية للدولة اللبنانية حيث تأسست مجموعات تضم جامعيين ومتعهدين لإدارة الأعمال الاقتصادية، بخاصة التجارية، وتولوا بأنفسهم مهمة التموين والتوزيع في المناطق الشرقية.

أدرك هؤلاء المتعهدون الاوائل ان الحرب، وإن تكن مدمرة، يمكن أن تُنتج ثروات، وأنه في مقدورهم التأثير على السياسات والميليشيات لاستثارة أنشطة حربية ذات أهداف موجهة اقتصادياً. من هنا جهدوا لتحقيق الأرباح عبر توفيرهم مستلزمات المشاركة في مجهود الحرب مثل المعدات الحربية، وتموين المنظمات المسلّحة والسكان المدنيين. كان المتعهدون يشاركون امراء الحرب لأن تدخلهم يؤثر في أسعار وقيمة البضائع والخدمات. وأبلغ مثال على ذلك هو عبور سفن النقل البحرية بين جونيه وقبرص، حيث

[24] .Elizabeth Picard, "Liban: La matrice historique", … *op. cit.*, p 72.
[25]. *Ibid.*

أُنشئ خط ملاحة لسفر السكان من البلاد بدءاً من 1986، وتحديداً من المناطق الشرقية التي لم يكن متاحاً للقاطنين فيها الوصول إلى مطار خلده، في جنوب بيروت: فمن جهة، لم يبحث أحد عن اتفاق مع الميليشيات الاخرى في "الغربية" لإعادة فتح منفذ برّي آمن إلى خلده لأن "القوات اللبنانية" كانت على وشك الإنتهاء من بناء مطار بديل في حالات قرب جبيل؛ ومن جهة ثانية، كان اقلاع بواخر الركاب من جونيه يترافق، أحياناً، مع اطلاق بعض قذائف المدفعية على بيروت "الغربية" لاستثارة ردود الميليشيات المسيطرة عليها باتجاه الميناء المذكور، مما كان يمنح شركة النقل، مبرراً لرفع سعر بطاقة السفر[26]. ومثال آخر توفره الارباح الطائلة التي حققتها الشركات الخاصة الممونة لدير القمر بالمحروقات والطحين إبان الحصار الذي فرضه الحزب التقدمي الاشتراكي على البلدة حتى عيد الميلاد 1983.

في مرحلة لاحقة قام المقاتلون الذين سيطروا على قطاعات استراتيجية في الاقتصاد (مثل استيراد المحروقات، وانتاج الاسمنت...) باستثمار أنشطة جديدة كالاتصالات، والوسائل المسموعة والمرئية، واجتازوا بسهولة الحدود الفاصلة بين الاقتصاد المشروع والأعمال المحرّمة قانوناً، مندفعين في انتاج المخدرات وتهريبها. أدت هذه الأنشطة إلى ظهور لاعبين اقتصاديين جدد يعملون في آن واحد للميليشيا ولحسابهم الخاص، ويستثمرون في القطاع العقاري في لبنان ويغتنون تحت مظلة النظام الميليشيوي.

أعادت الميليشيات "ترتيب" المجال الاقتصادي اللبناني بتفجيره إلى اقطاعات جغرافية حيث سعت كل ميليشيا إلى احتكار الاستيلاء على المصادر المالية: هذه هي احدى نتائج المواجهات المسلّحة بين "القوات اللبنانية" وتنظيم "المردة" الزغرتاوي عام 1978، بهدف مراقبة المرافئ وشركات انتاج الترابة في الشمال. استتبع ذلك تقسيماً دام حتى عام 1990، وعندما أصبح سمير جعجع قائداً لـ "القوات" عام 1986 تمكن من الحصول على بعض قواعد المصادر المالية بخاصةٍ على الحاجز "الجمركي" في البربارة على الطريق الساحلي الفاصل بين الشمال والجبل[27]. سبق ذلك سحق ميليشيا "نمور الاحرار" التابعة لرئيس "الجبهة اللبنانية" كميل شمعون، وإلحاقها بـ"القوات اللبنانية" التابعة للشيخ بشير الجميّل عام 1980، والتوحيد القسري لميزانية "الجبهة" وصندوق الجباية التابع لها[28]. ولكن تشكيل مجالات سياسية – اقتصادية هي أشبه بدويلات، لم يكن يعني أن كل كيان منها يعيش باكتفاء ذاتي، بل العكس. فالعلاقة

---

[26] . *Ibid.*

[27]. بيار عطاالله، "ماذا بقي من "القوات اللبنانية" بعد حلّ الميليشيات وسجن القائد؟"، **النهار**، 1996/7/15، ص 6.

[28]. المرجع نفسه.

مع الخارج ليست ضرورية لتلك الكيانات فحسب، بل بخاصةٍ التبادل التجاري بين المناطق ومرور البضائع، مما كان يُشكل بُعداً حيوياً لازدهارها، أو لتجنّب حصول أزمات انقطاع المواد الحياتية مثل الطحين والغاز وغيرها، أو لتغذية "الضرائب الجمركية"، أي التهريب غير المشروع ولاسيما مخدرات البقاع. وواصل النظام المصرفي أيضاً وظيفته عبر شبكات متعددة تخرق الطوائف والمناطق، ويجدر تحليل تفجّر الموزاييك اللبناني لا كآلية للشلل فحسب بل كدينامية تولّد الارباح. فالميليشيات هي الفاعلة في التقسيم الجغرافي، وفي ادارة المناطق والإفادة المباشرة منها.

5
تبدّل مصادر المداخيل

كيف كان يعيش اللبنانيون، ومن أين كانوا يحصلون على المال في مقابل تردّي الأوضاع الإقتصادية والمعيشية؟ وما هي وقائع التحوّل الجذري الإقتصادي والإجتماعي الذي حدث في لبنان؟

تبدلت مصادر المال والدخل لدى اللبنانيين نتيجة للتغييرات العميقة التي أصابت المجتمع في تحوّله من حالة السلم الى الحرب. ظهرت طبقة من أثرياء الحرب ترافق صعودها مع زيادة عدد أفراد الطبقات الفقيرة وتقلّص حجم الطبقات المتوسطة الدخل.

المصدر الأول لمداخيل اللبنانيين هو أموال المغتربين اللبنانيين العاملين في الخارج[29]. عاش قسم من العائلات اللبنانية خلال الحرب بفضل التحويلات المالية التي كانوا يتلقونها من أقربائهم في بلدان الإغتراب مما خفّف من وطأة العجز في ميزان المدفوعات. ولكن في مقابل هذا الدعم المالي، الذي سمح للعديد من اللبنانيين المقيمين بمتابعة العيش الميسور لما وفره لهم من وسائل نقدية لمقاومة البطالة وتضاؤل فرص العمل ووقف الإنتاج، خسر لبنان أعداداً كبيرة من اليد العاملة الوطنية الكفؤة هم من القوى الإجتماعية الناشطة من كل الفئات يعملون في البناء والصناعة والتجارة وغيرها من القطاعات الإقتصادية. ظهرت الإنعكاسات السلبية بوضوح في هجرة أصحاب الكفاءات والمهارات والعناصر المؤهلة مهنياً، فأدت الى إفقار البلاد من قدراتها الإنتاجية واستنزفت القوى والطاقات الشابة العاملة في المجتمع. جرفت هذه الهجرة الكثيفة العديد من العاملين في القطاعات الصناعية والهندسية والصحية والفندقية وأصحاب الإختصاص في حقل المال والإقتصاد. وهرب رجال الأعمال والتجّار لممارسة نشاطاتهم في

[29]. Aline Angoustures et Valérie Pascal, "Diasporas et financement des conflits", *ap.* François Jean et Jean-Christophe Rufin (dir.), *Economie des guerres civiles*, Paris, Hachette, édition Pluriel-Inédit, 1997, 599p., pp. 495 – 542.

الخارج. واضطُر عدد من المصارف الوطنية والاجنبية الى إفتتاح فروع في اوروبا او في بلدان مجاورة. إلى ذلك، ترك البلاد قسم من المؤسسات التجارية والصناعية ومكاتب الدراسات.

منذ بداية الحرب الداخلية عام 1975، اختار كثير من اللبنانيين العيش في منفاهم الاختياري في بلدان الخليج، والدول الغربية: الولايات المتحدة، كندا، اوستراليا، وفرنسا. وهذه الإخيرة وإن لم تكن تأوي الجالية اللبنانية الأكبر عدداً لكنها تبقى وجهة مفضلة للمهاجرين إلى اوروبا بسبب الروابط التاريخية بين البلدين، وكونها منحت خلال مراحل طويلة حق اللجوء حكماً للبنانيين.

دراسة تدخل المغتربين اللبنانيين في تمويل الحرب تستحق بحثاً متمايزاً، لأن كل طائفة ترتبط بأحد أفرقاء الصراع. وعموماً فإن لبنان كان مرتبطاً إلى حدٍ كبير بمغتربيه، واستطاع البلد الصمود اقتصادياً خلال الحرب بفضل تحويلات المهاجرين. وهذه الأموال ساهمت تالياً في تمويل الصراع عن طريق الميليشيات خاصةً بعد انهيار الدولة. وحيث انه لا تتوفر معلومات وافية ودقيقة عن معظم الطوائف، فإنه جرى اختيار البحث في العلاقات بين المغتربين الشيعة في افريقيا الغربية وحركة "أمل" التي على ما يبدو كانت مرتبطة بتمويل متأتٍ من مغترييها بالنسبة لموازنتها الشاملة[30].

استوطن الشيعة اللبنانيون الذين هاجروا إلى افريقيا الغربية منذ نهاية القرن التاسع عشر في غانا، سيراليون، ليبيريا، نيجيريا، وشاطئ العاج، مدفوعين بالصعوبات الاقتصادية و"التهميش السياسي" لطائفتهم. وغالباً ما كان حلولهم في افريقيا يأتي مصادفةً، إذ كان يرتبط بنقص الموارد الكافية لديهم التي لا تسمح لهم بمواصلة الهجرة نحو القارة الاميركية. وجاء اندماجهم السريع في اقتصاديات الدول المضيفة ليكسبهم المال الذي كانوا يحولونه إلى بلدهم الام لبنان[31]. تراكمت منذ 1959 أرصدة هامة مصدرها افريقيا الغربية، تمّ استخدامها لبناء مدارس ودور للعبادة لأبناء الطائفة الشيعية في لبنان. وبرغم ابتنائهم الثروات، فإن الذين عادوا إلى لبنان من بلدان المهجر في الستينات لم يكن يجدوا لهم موقعاً سياسياً مناسباً في المجتمع اللبناني حيث كان يسود لدى الشيعة شعور بالتهميش.

وجدت الطائفة ناطقاً مُدافعاً يُعبّر عن هواجسها وتطلعاتها في شخص الإمام السيّد موسى الصدر الذي أنشأ عام 1969 المجلس الإسلامي الشعي الأعلى لتوطيد مكانة الشيعة في المجتمع اللبناني. فجال على بلدان افريقيا طالباً دعم المغتربين ومساعداتهم. أوجد الإمام الصدر أرضية سياسية موفراً شروط تضامن حقيقي مالي ومذهبي. أدى تدهور الوضع في لبنان، وطفرة الحركات المسلّحة

---

[30]. *Ibid*

يراجع أيضًا تحقيق صحفي بعنوان: "حركة أمل في الجنوب: جهاز متردد... تأكله الفوضى"، **الحياة**، 1990/2/1، ص 8.

[31]. *Ibid*

الفلسطينية، فضلاً عن الموقف الصعب للشيعة في جنوب لبنان، إلى دفع الصدر لتأسيس ميليشيا "أمل" عام 1975[32]. وسمح التضامن بين أبناء الطائفة الشيعية المقيمين في لبنان وأولئك الموجودين في المهجر، بالإفادة من شبكة تمويل شديدة الفاعلية أكسبت جزئياً حركة "أمل". الدفق المالي من افريقيا نحو لبنان بدأ يعمل قبل الحرب، وتعزز عندما انفجر النزاع. ولا يمكن الحديث عن شبكة بالمعنى المحصور أُنشأت لتمويل الحرب، ولكن عن شبكة كانت موجودة أصلاً وأفادت منها الميليشيا.

ظاهرياً في الطوائف المقابلة، أفاد الحزب التقدمي الاشتراكي و"القوات اللبنانية" من تمويل اغترابي حيث كانت المساعدات تمرّ عبر شبكات مماثلة تقوم على التضامن العائلي والمذهبي. لكن حصة التمويل الاغترابي لـ"القوات اللبنانية" بحسب العديد من المراقبين كانت أضعف.

لم تكن المساعدة المالية المباشرة للمجموعات الاغترابية سوى واحدة من آليات التمويل الموضوعة في خدمة الطوائف – الام. عُرف مثلاً وجود شبكات تجارة تهريب المخدرات على درجة عالية من التنظيم تورط فيها لبنانيون في المهجر وارتبطوا بطريقةٍ أو بأخرى، بالميليشيات المختلفة، وكانت تساهم في تمويل النزاع.

المصدر الثاني للمداخيل هو المال السياسي الذي يصعب تقدير حجمه بدقة. فهو يُمثل المصدر الثاني للدخل الوطني من دون مقابل في الإنتاج. فالمنظمات المسلّحة كانت تتلقى عشرات الملايين من الدولارات لتمويل مؤسساتها من الدول الممولة التي كانت تغدق الأموال والأسلحة على حلفائها الداخليين لإستخدامها في خدمة أهدافها. فمنظمة التحرير الفلسطينية، على سبيل المثال، تلقت من الدول العربية النفطية في الفترة الممتدة ما بين 1975/10/23 و1976/8/2 مساعدات مالية نقدية بقيمة 40 مليون دولار عدا المساعدات العينية الكبيرة الحجم كالهبات الطبية والمواد الغذائية والألبسة والمحروقات وغيرها[33].

ويضاف الى هذه، المساعدات السرّية للجناح السياسي والعسكري في الطرف المقابل المتمثّل بالفريق المسيحي المحارب. وعلى الرغم من ان أهالي المناطق الشرقية، ذات الغالبية المسيحية، ساهموا في تمويل ميليشياتهم بعد شعورهم بالخطر المحدق، إلا ان ذلك لم يكن ليشكّل سوى جزءٍ من أموال الحرب غير كافٍ لتغطية جميع النفقات الحربية والعسكرية.

---

[32]. Cf. Michael Johnson, "Class and Client in Beirut: The Sunni Muslim Community and the Lebanese State 1840-1985", *Political Studies of the Middle East Series, op. cit.*

[33]. **النهار**، 1976/4/12، ص 4 و1976/7/20، ص 4.

كل القوى المسلّحة في الداخل إحتاجت الى حليف خارجي تستقوي به ضد منافسيها الداخليين وتحصل منه على مساعدات مالية، او عينية كالسلاح والنفط وسائر التقديمات من تموين وملابس وغيرها. إستُغلّ الوضع الإقتصادي إلى أقصى الحدود، فالميليشيات إستطاعت الحصول على البترول من الدول العربية النفطية مجاناً او بأسعار زهيدة. وكانت تبيعه في السوق الداخلية لجمع الأموال اللازمة لتحقيق أهدافها. كل نظام كان يُموّل جماعة مسلّحة وصحيفة حتى يكون له أداة نفوذ في "الساحة" يُعبّر بها عن سياسته وأهدافه الخاصة. هكذا وعبر هذه التبعية المالية تورطت معظم الدول العربية على وجه التقريب في النزاع داخل لبنان.

المصدر الثالث هو المال الناجم عن الجبايات غير الشرعية. فالميليشيات المسلّحة أقامت الحواجز المالية على المعابر، التي كانت تصل المناطق ببعضها، حيث كانت تفرض رسم مرور جمركي على إنتقال الأشخاص والسيارات والبضائع بهدف تمويل العمليات الحربية[34]، فضلاً عن تأمين المال اللازم لدفع مرتّبات العناصر التابعة لها. لم يكن إنتماء المواطنين المذهبي او الديني يلعب دوراً مؤثراً بالنسبة لفرض الخويّات وجباية الرسوم غير المشروعة، فكل المواطنين كانوا سواسية إزاء هذه "الضرائب" التي كانت تفرض عليهم عبئاً ثقيلاً. وعلى رغم تقاسم البلاد وتقطيع أوصالها جغرافياً بين قوى الأمر الواقع، فإن التبادل التجاري لم ينقطع بين المناطق المختلفة التي كانت كل واحدة منها تخضع لسلطة معينة.

أُقيمت الحواجز المالية في معظم المناطق اللبنانية من الشمال الى الجنوب. ففي المنطقة المسيحية، على سبيل التعداد لا الحصر، نُصب خلال "حرب السنتين" حاجز "ضريبي" الى الشرق في منطقة عيون السيمان على الطريق المؤدية الى البقاع[35]. وإلى أقصى جنوب هذه المنطقة رُكّز حاجز قرب المتحف بقي قائماً حتى نهاية الحرب. وفي الجهة المقابلة أُقيم حاجز قرب محلة البربير، أمام بناية العجّة قبالة "قصر الصنوبر" عند مدخل المنطقة الغربية ذات الغالبية الإسلامية، كانت مداخيله توزّع بين المنظمات المسلّحة التابعة لـ"الحركة الوطنية". وفي مرحلة متقدمة من الحرب أُقيم حاجز البربارة شمال "المعقل" المسيحي بالقرب من جسر المدفون على الحدود الفاصلة بين محافظتي جبل لبنان والشمال، وآخر في بكفيا إلى الشرق، وثالث في منطقة المونتي فردي جنوبي هذا "المعقل". أما في الشوف والمناطق الدرزية، فنُصب حاجز مالي في نبع الصفا، وآخر في رأس المتن، وثالث عند ملتقى النهرين

---

[34]. بطرس لبكي، "المعطيات الاقتصادية والصيغة السياسية في لبنان"، في كتاب: **العبور إلى الدولة** (من المعاناة إلى المواطنية)، ... مذكور سابقاً.

[35]. **النهار**، 1976/9/15، ص 4.

في المنطقة الساحلية. أقام المردة، في الشمال، حاجزاً مالياً في سلعاتا على مقربة من شركة الترابة. وفي سائر المناطق إنتشرت الحواجز "الجمركية" التابعة للميليشيات من أجل فرض الخويّات على المارة. وكانت العناصر التي تتولى زمام الحواجز تتبدّل بتبدّل موازين القوى والميليشيات المسيطرة. يصعب تالياً القيام بتحديد دقيق لمجمل الحواجز التي أُقيمت وهوية المسيطرين عليها طيلة السنوات السبعة عشرة للحرب. وأستغلت عناصر من الجيوش النظامية الغريبة فوضى الجبايات، فأخذت حواجزها تفرض على العابرين ما يمكن تحصيله من أموال وسلع.

6
المالية العامة

في السنوات القليلة السابقة للحرب سجّل ميزان المدفوعات فائضاً طفيفاً لمصلحة لبنان[36]. ولكن، مع مباشرة العمليات الحربية واصلت الدولة دفع رواتب الموظفين والعسكريين دون انقطاع، واستمرت في الإنفاق على بعض الخدمات الأساسية، كشق الطرقات خلال مراحل الهدوء الأمني وتأمين نفقات صيانتها، على الرغم من تقلّص مداخيل الخزينة العامة بصورة ملحوظة، وشلل الإدارة وإقصاء الجيش عن القيام بدوره.

أولاً– الجيش والادارات والخدمات: برغم التفكك الظاهر للمؤسسة العسكرية، فقد ظلّت الإجتماعات قائمة بين الضباط المسيحيين والمسلمين وكان من شأن هذه الإتصالات المباشرة، التي بقيت أحد مظاهر الوحدة في الجيش، الوصول إلى إتفاق على دفع الرواتب الشهرية للعسكريين[37]. ومع نهاية الحرب اعتمدت سياسة تعزيز الجيش فارتفع عدد أفراده إلى حدود 60 ألفاً، بينهم حوالى اثني عشر ألفاً هم عدد عناصر الجنود والرتباء المكلفين أعمال المرافقة الشخصية والخدمات المنزلية في الأجهزة الأمنية والعسكرية[38]. أما في الإدارة العامة، فقد شهد هذا المرفق تسيّباً إضافياً مما ضاعف الفساد المتفشّي فيه أصلاً. فأعمال الرشوة إستفحلت على نطاق واسع بسبب تعطّل أجهزة المراقبة وتفتت سلطات الحكومة المركزية. فاستولت الميليشيات تالياً، والمنظمات العسكرية والحزبية على المرافق العامة الواقعة تحت

---

36. بطرس لبكي، "الحروب الداخلية بالأرقام: نموذج في حساب الكلفة"، في كتاب: **الحق في الذاكرة**، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم بالتعاون مع مركز المؤتمرات في ايانابا–قبرص، جزء 1، المكتبة الشرقية، 1988، 360 ص، ص 145–171.

37. **النهار**، 1976/3/22، ص 3، و1976/3/25، ص 3؛ و**المحرر**، 1976/3/25، ص 2.

38. **النهار**، 1997/7/24، ص 2.

نفوذها. ومن المؤكد أن الأعمال الحربية وعمليات التقاتل، فضلاً عن حواجز المسلّحين المنتشرة بين المناطق كانت تحول دون إلتحاق موظفي الدوائر الرسمية بوظائفهم، فأُصيبت الإدارة بشلل وعرقلة وبخسائر مادية جسيمة نتيجة ذلك.

إرتبط وقف إطلاق النار في بعض جوانبه بشؤون الإدارة، فالميليشيات المتقاتلة كانت توقف أنشطتها الحربية وتفرض هدنة مؤقتة في آخر كل شهر. فيكون استتباب الأمن مثابة "هدنة قبض المعاشات" التي تسمح لعشرات الألآف من الموظفين بمواصلة عيشهم الميسور، الأمر الذي كان يساهم في منع تصاعد النقمة ضد الميليشيات. وكانت تعقب الهدنة عودة إلى أعمال العنف بين المتقاتلين[39].

واصلت الدولة في لبنان دفع رواتب الموظفين مما تسبب في تزايد عجز الموازنة سنة بعد اخرى. ولم يكن ممكناً ان توقف الدولة تحمّل النفقات الإدارية على الأقل حتى لا يتحوّل الموظفون والاجراء عنها إلى المؤسسات غير الشرعية. حافظ الموظفون عامةً على ولائهم للدولة طيلة الحرب، ولكنه كان يستحيل منع العجز عن الموازنة في ظل حرمان الدولة من مواردها المختلفة كالضرائب والرسوم وغيرها.

كان المواطنون اللبنانيون وما زالوا ينتقدون كثيراً الإدارة العامة، ولكنهم يثقون بها بقوة في عمق إدراكهم. وهذا الأمر وجد طريقه إلى التعبير عنه خلال سنوات الحرب حيث صمدت الإدارة اللبنانية. فالمواطنون استمروا في ملاحقة معاملاتهم في السجل العقاري، ودفع الضرائب، والمطالبة بالحصول على المستندات والوثائق. هذه الثقة غير المستغلّة لم يتمّ بعد الإفادة منها وتثميرها[40].

عانت الأجهزة الإدارية–الخدماتية من التدمير المنهجي للمنشآت العامة. وكان تخريب البنى التحتية يتم تنفيذه للضغط على الخصوم. هكذا مثلاً كانت تُنسف قساطل المياه وتُقطع عن السكّان والمزارع. وكان إنقطاع التيّار الكهربائي يأتي بعد تخريب محطات التحويل أو إصابة المحوّلات بالقصف المدفعي. وفي مثل هكذا ظروف ساءت أوضاع ومستويات الخدمات العامة، بفعل التدمير وضعف الصيانة والسرقة والتلف وإنعدام الرقابة. ففي قطاعي الكهرباء والمياه أصبح التقنين سيّد الموقف بفعل تراجع قدرة المحطات على الإنتاج أو الضخ. وكان لبنان كلما تقدّم في الحرب غرق أكثر فأكثر في

---

39. **النهار**، 1975/12/2، ص 8.

40. تُراجع خلاصة تحليلية عن المؤتمر الدولي الذي نظمه معهد حقوق الإنسان في نقابة المحامين في بيروت، في 8 و9 أيلول 2000 حول موضوع "الوسيط Ombudsman: عالمية المؤسسة، ميزاتها وشموليتها"، والتي نشرت في الصحف اللبنانية بتاريخ 2000/9/11.

الظلمة. أما المياه، فكانت من الأساس عرضة للفيتو وللقطع عن الأحياء السكنية خاصةً. تحوّلت الشؤون الحياتية اليومية للمواطنين إلى وسائل للصراع السياسي وجرى التحكّم بطريقة توزيعها.

طالت الأضرار التي يصعب إحصاءها بدقة تجهيزات البنى التحتية كافةً. وإضافةً إلى المحطات الكهربائية وشبكات التوزيع ومصالح المياه، تضررت تجهيزات المواصلات السلكية واللاسلكية والنقل المشترك. في بعض المناطق، كالمتن مثلاً، فُرضت "ضرائب" شهرية على صيانة الهاتف وتشغيله، وإضطرّ المشتركون إلى دفع خويات ومصاريف إضافية وثمن المحروقات. وكانت الدعوة لدفع هذه الخويات تتضمن تحذيراً يقضي بقطع الخط الهاتفي في حال التلكؤ. في مدينة زحلة وجهت الميليشيات التي كانت مسيطرة عام 1987 على مصلحة الهاتف تحذيراً إلى المشتركين تنذرهم فيه بوجوب دفع الخويات تحت طائلة قطع الخطوط الهاتفية، الأمر الذي دفعهم إلى التهافت أمام شبابيك صندوق المصلحة لتأدية ما هو مفروض عليهم بصورة غير مشروعة. تراجعت مداخيل الدولة بشكل بارز، فرسوم الخدمات العامة، مثل الكهرباء والهاتف، لم تعد تُدفع في مناطق عديدة من البلاد[41]. ودُمّر معظم اوتوبيسات النقل العام أثناء المعارك وجرى استخدامها كمتاريس وحواجز. وبالنسبة إلى النقل البرّي بواسطة القطار، فإن معظم خطوط السكة الحديدية نُهب خلال الحرب. وأصابت الأضرار والأعطال الطرق البرّية والمرافئ والمطار والأبنية الحكومية والمستشفيات والمدارس وبنى تحتية اخرى. وفيما يتعلّق بالمواصلات البرّية، فإنه طرأت تعديلات عدّة على شبكة الطرق الرئيسية والثانوية والمحلية في فترات مختلفة حسب مقتضيات الظروف الأمنية والقوى المسيطرة على مختلف المناطق. وبالمقابل، فإن إنعدام الصيانة وسؤ الإستعمال والعمليات الحربية ألحقت ضرراً بالغاً بهذه الشبكة. كما دُمرت الآليات الثقيلة والتجهيزات المعدّة للصيانة.

إمتدت "الإدارة الذاتية" إلى توفير الخدمات الحياتية للمواطنين. فتولّت "الهيئات الشعبية" التي أسسها حزب الكتائب و"القوات اللبنانية" في المناطق الشرقية بدءاً من عام 1976 القيام بأعمال المحافظة على النظافة والصحة العامة[42]، فضلاً عن خدمات اخرى. وفي المراحل اللاحقة بعد حرب الجبل عام 1983 أنشأ الحزب التقدمي الإشتراكي "الإدارة المدنية"، فشمل نطاق عملها الواسع حتى القطاع التربوي.

---

41. بطرس لبكي، "المعطيات الاقتصادية والصيغة السياسية في لبنان"، في كتاب: **العبور إلى الدولة** (من المعاناة إلى المواطنية)، ... مذكور سابقاً.

42. **النهار**، 1976/2/22، ص 4.

بادر القطاع الخاص إلى تأمين البريد السريع من وإلى لبنان بواسطة شركات خاصة وبكلفة مرتفعة. ولكن هذا الحلّ كان جزئياً ومحدوداً ولم يشمل معظم المناطق اللبنانية، وبقيت خدمات البريد في مستوى متدنٍ ومتخلّف على الرغم من المبادرات الفردية الجريئة.

ثانياً– التضخم الاقتصادي والانهيار المالي: بالنسبة للواردات العامة، واصلت الميليشيات طوال الحرب جباية الضرائب أكثر من الدولة. فالمداخيل الجمركية التي كانت تُشكّل في الماضي الجزء الأكبر من عائدات الدولة إنخفضت كثيراً بعد أن أنشأت كل الأحزاب، المشاركة في الحرب، مرافئ لها حيث كانت تجبي الرسوم الجمركية بهدف تمويل أجهزتها وميليشياتها[43]. وفقدت الدولة قدرتها على تحصيل إيرادات الموازنة في حين أن نفقاتها كانت تُشكّل عجزاً متزايداً في الخزينة، وأصبح الدين العام يكبر حجمه تدريجياً. وبالرغم من أن صرف الموازنة كان يتمّ على أساس القاعدة الإثني عشرية التي تُجمّد حجم النفقات، فإن نسبة العجز ظلت ترتفع بإستمرار. أما مصاريف الدولة فكانت تموّل فقط عبر طباعة الأوراق النقدية دون أي زيادة في التغطية الذهبية، أو في الإحتياطي من العملات الأجنبية. اضطر مصرف لبنان بُعيد "حرب السنتين" إلى إصدار أوراق نقدية من فئة كبيرة (250 ليرة) لم تكن متوافرة في الأسواق النقدية قبل عام 1978، وبعد حوالى عشر سنوات أنزل أوراقاً من فئات أكبر بكثير هي 500 و1000 ليرة منجراً بذلك وراء التضخم المفرط.

بقي سعر الدولار في سوق بيروت ثابتاً على وجه العموم حتى العام 1983، ثم أخذ بالإرتفاع في شكل متوازٍ مع إنهيار القدرة الشرائية لليرة اللبنانية. خسرت العملة الوطنية من قيمتها وفقدت وظائفها التقليدية، فلم تعد أداة تقييم أو أداة تبادل واحتياطي للقيمة. وتعممت الدولرة، فهرب الناس من الليرة. ذلك أن المدّخرين تفادياً لتقلبات القطع جعلوا من الدولار عملة التبادل والتوظيفات. هكذا دخل سوق القطع في صلب العادات وأصبح بالتالي سعر الدولار معبّراً عن الأحداث السياسية والأمنية ومستوى الثقة عامةً. لم يستطع مستوى الاجور الذي كان يُرفع من وقت لآخر مجاراة وتيرة غلاء المعيشة، فأصبحت حالة السواد الأعظم من اللبنانيين مأسوية على صعيد الغذاء والصحة والتعليم، وحصل إفقار عام قارب حد المجاعة عند بعض اللبنانيين. أثّر التضخم الإقتصادي والإنهيار النقدي كثيراً على حياة اللبنانيين، فهناك طبقة من المواطنين لم تعد تتوافر لديها الأموال لإبتياع الحاجات الباهظة الثمن. وبشكل عام، فإن سلوك اللبنانيين المظهري القائم على الإستهلاك لم يتبدّل رغم إرتفاع عدد أفراد الطبقة الفقيرة. وتضاءلت مداخيل اللبنانيين

---

[43]. Salim Nasr, "Anatomie d'un système de guerre interne: Le cas du Liban", Paris, *Cultures et Conflits*, no. 1, hiver 1990-1991, p. 93.

خلال الحرب بسبب الضائقة الإقتصادية، مما حدا بعدد كبير من القوى المنتجة إلى التفتيش عن عمل في الخارج وسعياً وراء الأمان.

أما العوامل التي لطّفت من حدة الأزمة فتمثّلت في التحويلات التي كان يتلقاها اللبنانيون من أقربائهم في الخارج، وهي ساهمت في التخفيف من وطأة المعاناة من جهة، لكنها أدت إلى زيادة الطلب على السلع من جهة اخرى، مما رفع حجم الإستيراد وانعكس سلباً على ميزان الدفوعات وعلى حجم التضخم وعلى قيمة النقد الوطني. أما العامل الآخر فتمثّل في تحويلات خارجية ولكن من نوع آخر. ففي كل مرّة كان يشيع الحديث عن وصول مبالغ مالية ضخمة من الخارج إلى المصارف اللبنانية لتمويل قوى الأمر الواقع كان يتسبب ذلك في إرتفاع سعر صرف الليرة، على إعتبار أن هذه القوى كانت مضطرة إلى تجنيد مقاتلين تدفع لهم مرتّبات عالية.

في مقابل هذه "الإيجابيات" ظهرت عوامل سلبية للغاية كانت تساهم في تفاقم الأزمة. فالخسائر كانت تكبر في كل مرّة تتجدد فيها الحوادث لا بسبب التدمير الناجم عن تبادل القصف وإطلاق النار فحسب، بل بسبب توقف الخدمات في المرافق الخاصة مثل المطاعم والمقاهي والفنادق وصالات السينما والكازينوهات، ودور اللهو والتسلية، ومكاتب السياحة والسفر وشركات الإعلان والأسواق التجارية وغيرها من مراكز العمل والإنتاج.

ثالثاً– تفشي التهريب والممنوعات: تعرّضت الخزينة اللبنانية للإفقار المنظّم والمتواصل. ونشطت أسواق التهريب مع الخارج بسبب تغاضي الدولة عن حماية الحدود وإنعدام المراقبة الجمركية[44]. لم تكن المواد الممنوعة وحدها عرضة للتهريب فحسب، بل المواد والسلع الحياتية المدعومة من قبل الحكومة. كانت تُهرّب إلى الخارج كميات كبيرة جداً من الطحين والخبز والسكر والأرز والمحروقات والغاز وغيرها، الأمر الذي كان يُكبّد الخزينة هدراً كبيراً في الأموال نظراً لأن الحكومة كانت تتحمل فرق السعر في تأمين هذه المواد الأساسية للمستهلك في لبنان[45]. ومع تنوع المهرّبات إلى الخارج وإختلاف أصنافها بحسب المراحل الزمنية كان يتم تنفيذ عملية سلب الخزينة العامة بطريقة منظمة[46]. ومن بين المواد الحيوية الهامة النفط الذي كان يتم تهريبه عبر الحدود البرّية والبحرية ليباع في السوق السوداء بأضعاف أثمانه. تكبّدت الخزينة خسائر كبيرة بالعملة الصعبة نتيجة لتهريب النفط الذي كانت تدعم

---

[44]. بطرس لبكي، "المعطيات الاقتصادية والصيغة السياسية في لبنان"، في كتاب: **العبور إلى الدولة** (من المعاناة إلى المواطنية)، … مذكور سابقاً.

[45]. Elizabeth Picard, "Liban: La matrice historique", … *op. cit.*, p. 72.

[46]. **النهار**، 1975/1/27، ص 5.

أسعاره الدولة اللبنانية. إنعكست الكارثة الإقتصادية وذيولها الإجتماعية على مختلف طبقات الشعب باستثناء الذين يفيدون منها. وحدث شح وأزمات ونقص في مختلف المواد الضرورية، فالسيارات، مثلاً كانت تنتظر دورها أمام محطات المحروقات لتحصل على نصيبها من الوقود. ويبدأ السعي للحصول على المؤن والقوت قبل بزوغ الفجر. حصل العديد من النزاعات والمشاجرات العنيفة أمام المحطات والحوانيت والأفران حيث عانى المواطنون كثيراً من الوقوف في صفوف الذل والقهر للحصول على حاجاتهم. وسقط العديد من الضحايا في الشجارات التي كانت تقع بسبب التنافس على الأفضلية. وفي الوقت نفسه نشطت الأسواق السوداء حيث عمد عدد من التجّار إلى إستغلال ظروف الحرب والأزمات للمتاجرة بالسلع الحيوية.

في قطاع المحروقات تعطلت مصفاتا تكرير النفط في طرابلس والزهراني لفترات طويلة، وعجزتا عن تأمين مجمل الكميات الضرورية التي يحتاجها لبنان، مما سبب أزمات كثيرة من جرّاء فقدان المحروقات من الأسواق. حتى قبل ان تتوقفا عن العمل تعرّضت هاتان المصفاتان للتقادم، وتراجعت تدريجياً طاقتها التكريرية نظراً لأن الأجهزة العاملة بحاجة ماسة إلى إعادة تأهيل، الأمر الذي لم يكن ممكناً القيام به خلال الحرب. أما المنشآت النفطية في الدورة فتعرّضت في نيسان 1989 لتدمير رهيب نجم عن إصابتها بالقصف المدفعي والصاروخي. واستمرت أسعار المشتقات النفطية بوتيرة تصاعدية في التعرفة الرسمية وفي السوق السوداء. وفقدت وزارة الصناعة والنفط دورها كعنصرٍ فاعل في السوق يتولّى مراقبة نوعية المحروقات الموزعة وضبط الأسعار. وفي نهاية الحرب لم تُعِدْ الميليشيات التي سطت على مصافي النفط إلى خزينة الدولة ما سبق أن وعدت بإرجاعه من مبالغ مالية إستوفتها من عمليات بيع المحروقات التي وقعت تحت أيديها.

وأكثر ما سمح للميليشيات بتكديس الثروات على نطاق واسع هو شبكات التهريب مع الخارج التي أقامتها هذه القوى المسلّحة للإتجار بالممنوعات. من مهام هذه الشبكات إرسال مواد محظورة واستقبال اخرى، وكانت المهرّبات التي تتعاطاها على نوعين:

أولهما، **التهريب النسبي** ويشمل الإتجار بالمهرّبات لغير الشؤون الحربية المباشرة، بل لمساندة المجهود الحربي مثل تهريب المواد الغذائية والحيوية، وتسويق المخدرات بعد إستخراجها في مختبرات خاصة للتصنيع أُقيمت على الأراضي اللبنانية[47]، فضلاً عن تزوير العملة الأميركية بواسطة مطابع

[47]. D'après *Foreign Report* (Londres) 6 oct. 1994 sous le titre "Israel's Self-Destructive Opium Poppy", cité dans un rapport intitulé "Liban: Reconstruction et sécurité", publié par la Direction générale de la documentation de l'information

سرية، تحظى بحماية مسلّحة، وترويج الأوراق النقدية المزوّرة في الأسواق الداخلية والخارجية[48]. والجدير ان عمليات تهريب المخدرات من لبنان إلى الخارج إرتفعت بصورة ملحوظة منذ أيلول 1975[49]، وأدت إلى أضرار صحيّة جسيمة ناجمة عن ارتفاع ضحايا إدمان المخدرات في العديد من المجتمعات خاصةً في الدول الغربية، وغالبية ضحاياها من طلاب وطالبات المدارس والجامعات، وكذلك أدت إلى زيادة معدل الجريمة[50]. وتوزعت هذه المخدرات على مختلف الأنواع المعروفة، وهي: الهيروبين والأفيون والمورفين وحشيشة الكيف والكوكايين.

ثانيهما، **التهريب المطلق** وهو عبارة عن الأسلحة النارية والتدميرية والذخائر والمعدات الاخرى الخاصة بالمحاربين كألبسة العناصر وغيرها.

ومع تقلّص سلطة الدولة إنتشرت أوكار الدعارة ونوادي القمار التي ترعاها الميليشيات أو تؤمن لها الحماية. لم يكن يوجد في لبنان سوى كازينو واحد في المعاملتين، قرب جونيه، حصر فيه القانون المقامرة، فصار له كازينوهات غير مشروعة في مناطق عدة حتى في مناطق الأطراف التي تجذب الأجانب من البلدان المجاورة، مما دفع مراراً القيادة العسكرية والأمنية السورية إلى التدخل لمنع رعاياها من تعاطي ألعاب القمار في هذه الأندية. كانت الميليشيات تتقاضى مبالغ نقدية مقابل الحماية التي توفرها لتلك الأوكار والنوادي[51]. استفاد أصحاب نوادي القمار المرتبطين بالميليشيات من غياب الدولة والقانون خلال الحرب، ووفر هؤلاء للمقامرين إغراءات وتسهيلات كثيرة كتقديم الطعام والشراب مجاناً لهم وإعادة جزء من الخسائر وغيرها[52].

رابعاً– السرقة والسيطرة على المرافق الحيوية: أحد مصادر الدخل لدى الميليشيات توصلت إلى تكوينه من أعمال السرقة والإستيلاء على الأموال والممتلكات. إزدهرت طوال مراحل الحروب عمليات

---

et des recherches (DGDIR), Commission de l'immigration et du statut de réfugié, *op. cit.*, 54 p., p.15.

[48]. بهجت جابر، "إلحاح اميركي على مصادرة مطابع التزوير وإزالة معامل تصنيع المخدرات"، **النهار**، 1995/12/6، ص 8.

النهار، 1975/11/4، ص 8، و1975/12/3، ص 8، و1976/11/11، ص 5؛ و**المحرر**، 1976/5/26، ص 4.

[49]. **النهار**، 1975/9/8، ص 1.

[50]. بهجت جابر، "إلحاح أميركي على مصادرة ..."، مذكور سابقاً

[51]. **النهار**، 1976/9/6، ص 2.

[52]. المرجع نفسه.

سرقة السيارات. كانت السيّارات المسروقة من المنطقة الشرقية، على سبيل المثال، تتولى نقلها إلى المنطقة الغربية عصابة متعددة المذاهب من أجل ضمان نجاح العملية، وحتى الإنتهاء من بيعها بأسعار زهيدة بالنسبة لسعرها الحقيقي. أعمال السرقة كانت تطول كل ما يمكن الإستيلاء عليه. فالمسلّحون في مناطق القتال كانوا يستفيدون من الهدوء للعبث بالمنازل أو المحلات التي حلّوا بها، ولم يكن يميّزوا بين منازل إستضافهم أصحابها ووثقوا بهم ووفروا لهم كل ما احتاجوا إليه من طعام وشراب وتدفئة وخدمة هاتفية، وبين منازل احتلوها بالقوة وطردوا أصحابها منها وحوّلوها إلى معاقل ونقاط مواجهة فتسببوا في إحراقها وتدميرها. كان المسلّحون ينظفون المنازل والمحلات والمستودعات التي تقع عليها أيديهم، وكانت ميليشياتهم تتغاضى عن أعمال النهب والتخريب التي تستهدف بطريقة غير مباشرة تهجير المواطنين خاصةٍ من الأحياء المختلطة بدلاً من صيانة ممتلكاتهم، ومساعدتهم على الصمود في وجه محاولات التهجير كما حاولت دائماً الإدعاء. فالشيء الوحيد الذي لم يكن يتم على الهوية الدينية هو السرقة والنهب. ومن بين السرقات العديدة التي تفشّت خلال الحرب، تعرّض صناديق الأمانات في بعض المصارف للنهب[53].

عند خطوط التماس، كانت الميليشيات تتقاتل في سبيل إحتلال مواقع استراتيجية على نقاط العبور تسمح لها بالتفاوض و"فرض الخوّة والضرائب غير المشروعة على تنقّل السلع والبضائع" والأشخاص[54]. تمكنت قوى الأمر الواقع من وضع يدها على جميع المرافق التموينية الحيوية في البلاد مثل إهراءات القمح والمطاحن ومستودعات النفط التي وقعت تحت سيطرة المقاتلين في المنطقتين الشرقية والغربية. ولم يكن واضعو اليد "يسمحون بإخراج القمح من الإهراءات إلى المطاحن إلا بقدر ما تفرج القوى المسيطرة في الغربية على المحروقات، والعكس بالعكس"[55]. إستغلّت مختلف الوسائل بما فيها الشؤون التموينية في الصراع الحربي، فالحصارات العسكرية التي كانت تفرضها من وقت إلى آخر الميليشيات المسلّحة أو الجيوش الأجنبية المتعاملة معها ضد بعض المناطق السكنية كانت تشمل قطع مواصلات المنطقة المحاصرة ومنع إدخال المؤن إليها. هذه الإرتكابات أو الحصارات التموينية إبان مراحل تصعيد النزاع كانت تستهدف بصورة خاصة الأقليات المعزولة خارج المعاقل الرئيسية لطوائفها.

---

53 . "نهب صناديق في مركز **بنك ناسيونال دو باري**"، **النهار**، 1976/5/27، ص 6.

54 . "الحرب الباردة"، **النهار**، 1976/4/8، ص 3؛ و"توضيح حول التبرعات"، **المحرر**، 1976/4/8، ص 8 وأُرفق التوضيح بصورة عن إيصال تبرّع على أحد معابر بيروت لمصلحة الاتحاد الاشتراكي العربي–المكتب السياسي (مفوضية القسم المالي).

55. **المحرر**، 1976/5/5، ص 3؛ و**النهار**، 1976/5/5، ص 4.

لكن عادات اللبنانيين وتقاليدهم في التزّود بالمؤن والمواد الغذائية التي تفي حاجاتهم لفترات طويلة سمحت لهم بمواصلة العيش، وإضعاف فعالية الحصارات المفروضة. عقب تلك الحصارات كانت الإتصالات بين الميليشيات والقيادات تؤدي حتماً إلى الإتفاق على فتح الطرق بين المناطق وتبادل السلع الحيوية والمواد الحياتية كالطحين والمحروقات والمواد الطبية وغيرها[56].

7
المرافئ غير الشرعية

مع تقلّص سلطة الدولة، ونتيجة تفسّخ لبنان خلال الحرب إلى مناطق وأحزاب، عمدت كل قوى الأمر الواقع المسيطرة إلى تأمين منفذ بحري خاص بها. وإذ سمحت تضاريس الشاطئ اللبناني بإنشاء مثل هذه المنافذ، ظهر العديد من المرافئ غير الشرعية موزّعة على طول الساحل، من النهر الكبير شمالاً إلى الناقورة جنوباً[57]. أكثر من عشرين مرفأً كان جاهزاً لإستقبال السفن المتفاوتة الأحجام، وهذه المرافئ هي: العبده، مصفاة طرابلس، مرفأ طرابلس، شكّا، سلعاتا، كفرعبيدا، جبيل، سان بول، كينغ برجيس، طبرجا، أكوامارينا، جونيه، الضبيه، بيروت والحوض الخامس، الاوزاعي، الجيّه، صيدا، الصرفند، صور، الناقورة (تراجع خريطة توّزع المرافئ على طول الشاطئ اللبناني في الصفحات اللاحقة). حتى المرافئ الشرعية لم تنجو من سيطرة الأحزاب والمسلّحين. بعض هذه المرافئ كان له تاريخ حافل وعريق في التهريب يعود إلى العام 1969، عندما كانت تقوى رقابة الدولة عليها تخف العمليات عبرها وعندما تتلاشى تعود إلى نشاطها.

في العام 1975 بدأت الحرب ترسم حدود المناطق والنفوذ، وتقدمت تالياً مقتضيات الأمن على عوامل إزدهار الإقتصاد. توسعت، من ثمَّ، الإدارة الذاتية لتشمل الأمن والموانئ وشؤون اخرى. وساعد على إنتشار المرافئ غير الشرعية إنقطاع الطرق مع مرفأ بيروت ومطار خلده، وحاجة الناس إلى الإتصال بالعالم الخارجي بعدما حاصرتهم الحواجز وخطوط التماس. لعبت "الضريبة" أو التعرفة المخفّضة المستوفاة على البضائع المستوردة أو المصدّرة دوراً مشجعاً للتجّار والصناعيين والمستوردين الذين لجاؤوا إلى مرافئ التهريب. كانت الميليشيات والأحزاب المسلّحة التي تولت إدارة هذه المرافئ تستوفي "الضرائب" على البضائع المفرغة فيها. نافست هذه المرافئ مرفأ بيروت الشرعي. التجّار، الذين كانوا يستوردون الشحنات عن طريق المرافئ الشرعية ويدفعون عليها ضرائب مرتفعة، تحوّلوا عن مرافئ

---

56. **النهار**، 1976/3/25، ص 4.

57. مي كحاله،"مرافئ الأمر الواقع من الناقورة إلى النهر الكبير، 18 مرفأ – 18 سلطة – 18 تعريفة"، **النهار العربي والدولي**، 10 –16 أيلول 1979، ص 4 و5.

الدولة واستخدموا مرافئ التهريب حيث يدفعون لـ "سلطات" الأمر الواقع أقل بكثير مما يدفعونه لمرفأ الشرعية. تَرَاجَعَ إستيفاء الضرائب وانخفضت واردات الخزينة، وتضاءلت الإيرادات الجمركية بفعل إنتشار هذه المرافئ الخاصة. وبقدر ما كانت الحرب في لبنان تطول كان دور مرافق بيروت الرسمية يتراجع فتتعزز المرافق البحرية في البلدان المجاورة التي تحوّلت إليها حركة الإستيراد والتصدير[58]. لم تكن خدمات مرفأ بيروت فيما مضى مقتصرة على لبنان، بل كان حوضاً لإستيراد وتصدير السلع من وإلى البلدان العربية. نشاط عمليات التهريب، من لبنان وإليه، وإزدهار المرافئ غير الشرعية كانا يعنيان حكماً إنخفاض مداخيل الخزينة العامة[59].

عمد كل فريق مسلّح إلى إنشاء جهاز مالي للإشراف على جباية "الضرائب"، فكانت أعماله تصل إلى الإهتمام بالقطاع المرفئي. غدت الموانئ المورد الأساسي للأموال المنصبّة على الميليشيات. تحوّلت هذه الموانئ محطات سفر للسكان، خاصةً لأهالي الضواحي الشرقية المسيحيين الذين كان يستحيل عليهم الوصول إلى مطار خلده الدولي الواقع في المنطقة ذات الغالبية الإسلامية. لكن شروط السفر من هذه المحطات كانت سيئة على وجه العموم، إذ غالباً ما كان المسافرون يتعرّضون للكثير من المشاق والمتاعب التي وصلت لدى البعض إلى حدود المأساة. يوضح الرائد سعد حداد قائد "جيش لبنان الجنوبي" أسباب إنشاء مرفأ الناقورة في الشريط الحدودي بقوله: "إنتظرنا من القوات الدولية فتح الطريق البرّية مع أهلنا في المدن. ولمّا عيل صبرنا قررنا الإعتماد على الطريق البحرية"[60].

إعتمدت الميليشيات قواعد لتنظيم الجباية المالية قوامها إستيفاء مبالغ منخفضة بالنسبة للقيمة الجمركية المقررة من قِبَل الدولة على البضائع والسلع. شَكّلت هذه القاعدة العامود الفقري في عملية المنافسة البارعة التي قامت بها المرافئ الخاصة في مواجهة مرفأ بيروت الحكومي. أوجدت "الجبهة اللبنانية" جهازاً موحداً يُسمّى بـ "المالية المشتركة" تولّى الإشراف على جباية "الضرائب". أما واقع الموانئ الواقعة تحت إشراف "الحركة الوطنية" والمنظمات الفلسطينية، فلم يُفرز جهازاً مالياً موحداً، فظلّت الموانئ خاضعة لجهات متعددة ولصراع النفوذ. مقابل الرسوم المستوفاة في المرافئ كانت إدارة كل مرفأ تؤمن عمليات التفريغ والعمّال.

---

58. **النهار**، 1976/4/9، ص 4.

59. "بسبب المرافئ الخاصة تدنى دخل ميناء جونيه وهبط عدد بواخرها"، **النهار**، 1976/8/27، ص 4.
. "المديرون العامون: موانئ التهريب تُقلّص موارد مرفأ جونيه"، **النهار**، 1976/10/15، ص 3.

60. مي كحاله،"مرافئ الأمر الواقع من الناقورة إلى النهر الكبير، 18 مرفأ – 18 سلطة – 18 تعريفة"، ... مذكور سابقاً.

كل باخرة تدفع مبالغ متفاوتة وفقاً لحمولتها ونوع البضاعة والكمية. البضائع المستوردة إلى المرافئ متنوعة، أهمها السجائر والويسكي والمواد الغذائية كالطحين وغيره والمحروقات والأسلحة وكل ما يُمكن إستيراده. وكانت المرافئ تصّدر بين البضائع إلى الخارج الحشيشة والمخدرات ومشتقاتها. الأرقام المتداولة حول حجم الواردات مثيرة للدهشة، فكميات الويسكي، مثلاً، التي كانت تصل لبنان عبر موانئ التهريب كانت تصل إلى 80 ألف صندوق في السنة الواحدة، يُعاد تهريب معظمها إلى الدول المجاورة ومنها الدول التي يحرّم فيها تعاطي المشروبات الروحية. بعض البواخر كان يدفع مبالغ عن حمولتها قد تصل إلى 115000 دولار. أما بواخر البنزين التي تبلغ حمولتها حوالى ألفي طن فكان يستوفى عنها "ضريبة" تصل إلى 260000 دولار (تقريباً 12 سنت في الليتر).

بعد إفراغ البضائع، تعود معظم البواخر، المتّجهة إلى المرافئ الاوروبية، من دون حمولة، لأنه يستحيل شحن بضائع من غير أوراق رسمية إلى تلك المرافئ من الموانئ اللبنانية التي لا تُمسك زمام أمورها الدولة. وفي بعض مرافئ الدولة الشرعية الرسمية كميناء بيروت وطرابلس وصيدا وجونيه، إستمر فيها وجود السلطة بالتراضي مع الميليشيات، بإستثناء الحوض الخامس، ولكن لم يكن المسلحون يقيمون وزناً كبيراً لهذا الوجود.

(خريطة المرافئ غير الشرعية)

ملاحظة: تمّ وضع هذه الخريطة استناداً إلى معلومات مستقاة من الصحف ومن مصادر أخرى.

قامت للأحزاب وللميليشيات على هامش المرافئ غير الشرعية نشاطات كثيرة منها مثلاً تشغيل عمّال التفريغ وتأمين الشاحنات لنقل البضائع، كما إنتشرت محلات الصيرفة التابعة لأشخاص مرتبطين بالميليشيات. أصبح الوضع في مرفأ بيروت نموذجاً عن حالة لبنان، حيث تحوّل حرمه إلى منطقة ساخنة تقع على حدود بيروت الشرقية عند خط الفصل بين شطري العاصمة. فجعل منه موقعه هذا مرمى، من وقت لآخر، لنيران القنّاصة الذين ما إن يقتلون عاملاً من عمّاله حتى يتوقف زملاؤه عن العمل. وعلى رغم التغييرات التي طرأت على إدارة مرفأ بيروت وقيام شركة "سونابور" التي تأسست بمبادرة من حزب الكتائب بهدف دمج كل شركات التفريغ في المرفأ، فإن المسيحيين لم يستأثروا وحدهم بمقدرات المرفأ إذ توزّع أعضاء مجلس إدارة الشركة مناصفةً بين أصحاب شركات التفريغ المسيحيين والمسلمين.

بعض الموانئ على الساحل اللبناني كان عرضةً للضغوط التي تمارسها عليها القوى الإقليمية بسبب ما تقوم به من نشاط. كانت اسرائيل، بصورة خاصة، تلجأ من وقت لآخر، متذرّعةً بالإعتداءات التي تُشنّ ضدها، أو بوصول شحنات الأسلحة والذخائر إلى المقاتلين الفلسطينيين في الجنوب بفرض الحصار البحري على موانئ الجنوب وخاصةً صور وصيدا. هذا الحصار كان يمنع سفن الصيد من الإبحار بحرية. العديد من صيّادي السمك في الجنوب اللبناني ذكروا أنهم تحوّلوا إلى أهداف بشرية للرمايات النارية، أو جرى مصادرة مراكبهم وأعتدة الصيد، أو تمّ إعتقالهم واستجوابهم وضربهم واحتجازهم أياماً قبل أن يُفرج عنهم[61].

[61]. D'après un rapport intitulé: "Liban: Reconstruction et sécurité", publié par la Direction générale de la documentation de l'information et des recherches (DGDIR), Commission de l'immigration et du statut de réfugié, *op. cit.*

جدول بأسماء المرافئ البحرية وهوية القوى المتحكمة بها:

إسم المرفأ	القوى المسيطرة عليه
الحوض الخامس (بيروت)	"القوات اللبنانية"
مصفاة طرابلس	أحزاب "الحركة الوطنية"
مرفأ جونيه	القوات اللبنانية
مرفأ الجيّه	الحزب التقدمي الإشتراكي
مرفأ صيدا	"جيش لبنان العربي" في "حرب السنتين"، ثم التنظيم الناصري
مرفأ الزهراني	حركة أمل
مرفأ الناقورة	جيش لبنان الجنوبي
مرفأ الاوزاعي	حركة "أمل"

ملاحظة: تمّ تكوين هذا الجدول استناداً إلى معلومات استقيناها من مصادر عدة بينها الصحف.

***

8
الاقتصاد الميليشيوي

هل يمكن وصف الاقتصاد الميليشيوي في لبنان بخصوصياته؟

قبل التطرق للمميزات الأربع الرئيسية لاقتصاد الحرب، يجدر البحث في التقديرات بالنسبة للنفقات المترتبة. تُقدر كلفة الحرب، في الواقع، بكثير من الاختلاف أو التفاوت، وذلك بالاستناد إلى أرقام عائدة لسنوات هادئة نسبياً، أو إلى حقبات معارك رئيسية كأعوام 1975–1976، 1982، 1984، 1989–1990. تتراوح الارقام بين 150 مليون و1.5 مليار دولار في السنة. أعلن روجيه ديب، الشخصية الثانية في "القوات اللبنانية" عن نفقات بقيمة 40 مليون دولار في السنة للتجهيز ولرواتب رجال "القوات" لعام 1989[62]. أما كلفة "حرب التحرير" بين 14 آذار وتموز 1989 فقدرت بحوالى مليار دولار (ذخائر، رواتب، وأسلحة)[63].

---

[62]. من مقابلة مع روجيه ديب، في مجلة Le Commerce du Levant الصادرة بتاريخ 1991/1/14.

[63]. Elizabeth Picard, "Liban: La matrice historique", … *op. cit.*, p. 77.

يتطابق المبلغ مع ما نشرته **الحياة**، 3–1990/2/4، ص 8.

والأكثر أهمية كان توزّع مداخيل الميليشيات المقدّرة بما مجموعه ملياري دولار في السنة، نصفها كان يأتي من الخارج، سواء من دول راعية أو من أشخاص ومؤسسات للطوائف. فالميليشيات فتحت ما يشبه "السفارات" لها في بلاد الاغتراب (اوروبا الغربية، اميركا، افريقيا الغربية)، أخذت عبرها تجتذب رساميل من المهاجرين. وفيما يختص بالدول "الراعية"، فهي أنفقت ما مجموعه 700 مليون دولار في السنة من أجل ضمان تفوّق كل طرف من حلفائها المحليين. أعلنت اسرائيل انها كانت "تدفع 25 مليون دولار في السنة للقوات اللبنانية بين 1976 و1982"[64]. و"القوات" قدّرت أن "نحو ثلاثة أرباع الأسلحة التي تلقتها بين 1987 و1990 كان مصدرها العراق، والربع الباقي من اسرائيل"[65]. إضافة إلى ذلك، فان نهب مخازن ومستودعات الجيش اللبناني، شكّل مصدراً رئيسياً للتزود بالأسلحة. وفيما يتعلّق بتكنات الجيش اللبناني، فهي نُهبت بين نيسان 1975 وشباط 1976 (انشقاق "جيش لبنان العربي")، و1984 (انشقاق ثلاثة ألوية من ستة عاملة بتشجيع من احزاب وقوى في "الحركة الوطنية")، وأخيراً في تشرين الاول 1989 (انقسام بين جيشين شرعيين، أحدهما يتبع الجنرال ميشال عون والآخر الجنرال اميل لحود).

يكشف جورج القرم بعض الجوانب المتعلقة بالداخيل المالية الخارجية للميليشيات: "إلى جانب المصادر المحليّة المتنوعة التي كانت تحصل عليها الميليشيات من السكّان المدنيين عنوة، يقتضي إضافة المساعدات الواردة من الخارج كالاسلحة المختلفة والأموال النقدية. فالميليشيات شكّلت قنوات نفوذ بامتياز للقوى الإقليمية. الميليشيات المسماة مسيحية تلقت مساعدات من اسرائيل، وعلى الأرجح ايضاً من العربية السعودية، والاردن ومصر، ومن العراق، دون شك، بين 1987 و1990 لمعادلة النفوذ السوري في لبنان. أما الميليشيات المسماة إسلامية، فتلقت المساعدات بصورة رئيسية من منظمة التحرير الفلسطينية وليبيا وايران وسوريا. وفي غضون 15 عاماً، يمكن أن تكون الميليشيات اللبنانية حصلت على 30 إلى 40 مليار دولار، من الاسلحة والوسائل المادية والمالية من مصادر محليّة وخارجية"[66].

ولكن يتعيّن تخطي الارقام الجزئية، والتي يمكن أن تثير جدلاً بالنسبة لدقتها. ويقتضي كشف آلية عمل رجال الميليشيات في اطار اقتصاد الحرب. يرتكز هذا الاقتصاد في الدرجة الاولى على مصادرة اختصاصات الدولة. فالإدارة الرسمية أضحت أقل قدرة على تحصيل الضرائب وجباية الرسوم

---

64. *Ibid.*
65. *Ibid.*
66. Georges Corm, "Hégémonie milicienne et problème du rétablissement de l'Etat", *Maghreb-Machrek, 131*, janvier-mars 1991, pp. 13-25, p. 16.

(العقارية والتجارية وغيرها)، واستيفاء فواتير الكهرباء والمياه[67]. في حين أن الجماعات المسلّحة كانت تملك في الوقت نفسه سلطة التهديد وموقعها القريب بالنسبة للمكلفين.

أصبح الناس يقبلون الخدمات التي توفرها لهم الميليشيات والمقاولون التابعين لها، حتى وإن كانت هذه الخدمات، أقل جودة أو نوعية. حتى الأنشطة الأقل أهمية كالسينما والمطاعم والنقل العام والسفر إلى الخارج وسير المركبات على الطرقات كانت عرضة لفرض "الضرائب". وأبلغ مثال هو المرافئ البحرية لأن انتشارها يشهد لا على اختلال النظام فحسب، حتى وإن كانت الشرطة حاضرة فيها من خلال تواجد بعض عناصر قوى الأمن الداخلي في بعض المراحل في صور وصيدا وطرابلس، بل ايضاً على خصخصة العلاقات البحرية للدولة: انتشر أكثر من 15 مرفأً تمّ إعدادها على عجل، ولم تكن متاحة بسهولة للذين يرغبون في التجارة والسفر. فاستخدامها كان مرتبطاً بتأدية "الضريبة" وبالانتماء إلى شبكة أمنية – طوائفية تسيطر على كل منها. وكانت المصالح المالية وحب الكسب يتداخلان مع المناورات السياسية، مما أدى إلى قرارات غريبة أو متناقضة في إدارة هذه المجالات المصادرة: بين 1985 و1987 مثلاً، أُعيد إدخال بضعة مئات من المقاتلين الفلسطينيين عبر مرفأ جونيه الذي كانت تمسك به "القوات اللبنانية"، ومنه انتقلوا إلى بيروت "الغربية" للمشاركة في "حرب المخيمات" ضد حركة "أمل" الشيعية اللبنانية. أما الهدف السياسي لـ"القوات" فهو إضعاف "أمل" وتحقيق أرباح مالية كبيرة في وقت واحد.

تحللت سيطرة الدولة بهفوات متتابعة في مجال زمني كان كفيلاً ببروز آلية عمل موازية، وذلك من اجل شرعنة ممارسات هي أصلاً غير شرعية. فاستيراد النفط الخام إلى مصفاتي طرابلس والزهراني، والمشتقات النفطية إلى خزانات الدورة خرج عن احتكار الدولة منذ 1976 عندما تساهلت هذه الاخيرة حيال ظهور مستوردين من القطاع الخاص. وبرغم ذلك استمرت الدولة بمنح إجازات استيراد، في حين تواصلت سياسة دعم المواد البترولية حتى 1986 التي جرى تمويلها من الخزينة العامة، لكن الميليشيات كانت تقوم بعملية إعادة تصدير مربحة نحو البلدان المجاورة على حساب الأموال العامة. وبغية سد النقص في أزمة المحروقات، وافقت الدولة على الانتهاكات الحاصلة ضد القانون لمصلحة المستوردين الذين لم يكونوا سوى خمسة قبل الحرب، فأصبحوا بالعشرات أواسط الثمانينات[68]. أما المجلس الأعلى للجمارك، فأذعن في آواخر شهور الحرب بشرعنة المرافئ الخاصة المنتشرة على طول الشواطئ. وإذا كان

---

[67]. بطرس لبكي، "المعطيات الاقتصادية والصيغة السياسية في لبنان"، في كتاب: **العبور إلى الدولة** (من المعاناة إلى المواطنية)، ... مذكور سابقاً.

[68]. Elizabeth Picard, "Liban: La matrice historique", … *op. cit.*, p. 79.

هذا الاعتراف سمح للدولة من جديد بفرض رسم على المحروقات، فإنها أثبتت تالياً تحوّل احتكارها إلى احتكار لحفنة من 5 إلى 6 شركات استيراد. وهو وضع لم يُعاد النظر فيه منذ نهاية الحرب.

أما مثال التبغ فهو أقل تعقيداً وأكثر توضيحاً، ففي هذه الحالة فاوضت الدولة بنفسها حدود نزع يدها عن الاحتكار الرسمي. كانت الريجي، أي ادارة حصر التبغ والتنباك في لبنان، تستورد ثلثي الاستهلاك المحلي، وتستثمر انتاج لبنان الجنوبي، لم يعد في وسعها قمع التهريب الكثيف رغم الصدامات التي حصلت بين قوى الامن الداخلي والمهربين بين 1977 و1983. وفي أيلول 1987 وافقت الدولة على اتفاق مع الميليشيات الست الرئيسية ("القوات اللبنانية"، الحزب التقدمي الاشتراكي، "أمل"، "المردة"، التنظيم الناصري صيدا، و"جيش لبنان الجنوبي") تمنحهم بموجبه بيع السجائر على الاراضي الواقعة تحت سيطرتهم[69]. رُفع تبعاً لذلك سعر بيع التبغ 8%، وهي نسبة تولت الميليشيات تحصيلها، وأصبحت تُصادر السجائر المهربة إلى الاراضي اللبنانية.

أصبحت علاقة المنظمات المسلّحة بالدولة والسكّان تتمأسس على شبكات مصالح متداخلة، وعلى الكسب المادي، بمعزل عن الأضرار التي يمكن أن تخلّفها. قامت احدى الجماعات الحربية بتركيب سنترال هاتفي في زحلة عام 1986 لتخطي الخطوط المعطلة في الشبكة العامة ولتأمين الاتصالات المقطوعة لقاء الكسب المادي. هذا الكسب أيضاً كان وراء استقدام عناصر ميليشيوية "نفايات سامة" مهربة من الخارج[70]، بخاصة "من ايطاليا، والتي اصبحت تتنقل بين الجبل والساحل منذ 1987" ناشرةً التلوث والرعب بين المواطنين "من دون أدنى حس أو شعور بالمسؤولية"[71].

أما عن النشاطات المتصلة بالمخدرات، زراعةً وتحويلاً وإتجاراً، فإنها تظهر انحرافات الاقتصاد التي تشبع آنياً الحاجات المالية المباشرة، بإشراك العديد من العناصر المنخرطة في الشبكات دون النظر إلى مصالحهم المتوسطة أو البعيدة المدى، أو حتى أخذها بعين الاعتبار. ازدهرت زراعة الحشيشة والخشخاش بصورة ملحوظة، حيث قُدرت المداخيل السنوية من الإتجار بهذه المواد الممنوعة بنحو 700 مليون إلى مليار دولار في السنة[72]. فمع تضاعف المساحات المزروعة بالحشيشة بين 1976 و1988، ومع انتشار المساحات المزروعة بالخشخاش من 60 إلى 3000 آلاف هكتار بين 1984 (تاريخ إدخال زراعة هذا المخدر إلى لبنان على أيدي اختصاصيين أكراد محميين أمنياً) وعام 1988، أوجدت المخدرات

---

69. *Ibid*

70. Georges Corm, "Hégémonie milicienne et problème du rétablissement de l'Etat", ... *op. cit.*, p.15.

71. Elizabeth Picard, "Liban: La matrice historique", … *op. cit.*, p. 82.

72. Georges Corm, "Hégémonie milicienne et problème du rétablissement de l'Etat", ... *op. cit.*, p.15.

ازدهاراً مفاجئاً ومظاهر فخفخة في الهرمل وبعلبك (البقاع)، حيث أقلع المزارعون عن الزراعات الاستهلاكية[73].

وجاء الخفض المفاجئ في المساحات، الذي أوجبته سوريا بناءً لطلب الولايات المتحدة الاميركية بعد تلقيها مساعدات مالية منها، بدءاً من 1990 ليُثير أزمة دراماتيكية في أوساط المزارعين. فمزارعو الحقول في الداخل، من المسلمين أو المسيحيين، آثروا النزوح بدل العودة إلى زراعة الحبوب التي اشتهروا بها فيما مضى كالحنطة والشعير والذرة وغيرها، أو مواجهة المنافسة التي فرضتها المستوردات من الدول المجاورة، بخاصةٍ من سوريا، من دون وجود حماية جمركية للانتاج الوطني. وتطالب الدولة اللبنانية في الوقت الراهن من الاسرة الدولية برنامجاً لنجدة المزارعين بديلاً من الزراعات الممنوعة.

تورطت الميليشيات في عمليات المضاربة المالية على العملة الوطنية. ويُشار إلى أن قوة ثبات الليرة اللبنانية اللافتة سهّلت، لغاية 1982، مشتريات المنظمات المسلحة من الأعتدة الحربية غير الشرعية من الخارج. ولكن مع نضوب الاحتياطي بالعملة الاجنبية لدى مصرف لبنان عام 1984، نشأت أزمة ائتمانية بحيث أصبحت الليرة اللبنانية تنخفض بمعدل يقارب 30% شهرياً عام 1985: كان الدولار الاميركي يعادل عام 1975 ليرتين ونصف، فأصبح يعادل 50 عام 1983، ثم 500 عام 1987، و1500 عام 1990، و2000 في العام نفسه[74]. العديد من المستفيدين كانوا يضاربون على العملة اللبنانية التي فقدت الكثير من قيمتها الاصلية. واعتبر مراقبون أن رؤساء الميليشيات كانوا الأكثر حظوة في هذه المضاربات، كونهم ضغطوا على الأجهزة المصرفية لامتلاك القطع المتوافر بالعملة الاجنبية. ونشأت بعض المؤسسات المصرفية، التي لم تتأسس إلا لإدارة مالية الميليشيات، وقد أُعلنت إفلاساتها بشكل مشبوه حتى قبل نهاية الحرب.

إعادة التوزيع: تحولت الميليشيات إلى عناصر لإعادة توزيع الثروات والمداخيل. وبقدر ما كانت الحرب تطول، كانت الميليشيات تلعب دوراً متزايداً في الرعاية الاقتصادية، إلى درجة أن جزءاً من اللبنانيين كانوا يكسبون منها عيشهم في النصف الثاني من الثمانينات[75]. يمكن تقدير عدد الرجال في سن حمل السلاح الذين خدموا في وقت أو آخر في الميليشيات بنسبة الـ 1/6، وبنسبة أقل كإداريين مدنيين[76].

---

[73] . Elizabeth Picard, "Liban: La matrice historique", … *op. cit.*, p. 82.

[74]. Cf. Albert Dagher, *La crise de la monnaie libanaise (1983-1989)*, Beyrouth, F.M.A., 1995.

[75]. Elizabeth Picard, "Liban: La matrice historique", … *op. cit.*, p. 84.

[76]. Elizabeth Picard, *Demobilization of the militias: A Lebanese Delemma*, Oxford, Center for Lebanese Studies.

وبالمقارنة مع رواتب القطاعين العام والخاص، خاصةً بعد 1984، حين انهارت الليرة، فإن الـ 65 إلى 350 دولار التي كانت تدفعها شهرياً "القوات اللبنانية" لعناصرها، والـ 75 إلى 150 دولار لرجال "المردة"، أو حتى الـ 60 دولار التي يدفعها التنظيم الشعبي الناصري لمتطوعين بوقت جزئي، لم يكن لهذه المبالغ قوة جذب خارقة، الامر الذي يُفسر تنامي الجرائم في قواعد الميليشيات التي تعيش عالة على المجتمع[77]. لكن مجرد البحث في الارقام لا يأخذ في الحسبان المنافع التي كان يجنيها الفرد المقتنع بحتمية اللجوء إلى السلطات الميليشيوية من أجل البقاء في مرحلة الحرب. أصبحت المنظمات المسلحة موزعة للخدمات والمساعدات المادية، كالصحة والتعليم وغيرهما، بطريقة تدخّل غير محدودة وأكثر مما كانت تفعله الدولة في لبنان ما قبل الحرب. ورواج آلية التقديمات الاجتماعية كانت توضح القلق والاضطراب الاجتماعي عند اللبنانيين وحجم انتظاراتهم.

ظهر بأن السكان المهجرين كانوا أكثر من غيرهم أسرى هذه التبعية. فمن جهة تعمل الميليشيا على إعادة إيوائهم في المساكن والأبنية التي تصادرها، أو في المدارس والأديرة ومؤسسات الرعاية، أو في الشقق المهجورة، وتوزع عليهم المساعدات. ولكن من جهة اخرى كانت تجد مصلحة في المحافظة على هشاشة أوضاعهم من أجل التماس وطلب المساعدة من المنظمات الانسانية، أو طمعاً بالحصول على مكاسب سياسية ومادية شتى. وبالنسبة لزعماء المناطق الشرقية، فإن تراكم العوائق في وجه عودة المهجرين المسيحيين إلى الشوف ومناطق اخرى، كانت في صميم معارضتهم لجمهورية ما بعد الحرب. وبالمقابل كانت الميليشيات تطوّع في صفوفها المقاتلين من المهجرين، يحدوهم في ذلك روح الانتقام وحالة الانقطاع مع جذورهم. يوضح نموذج إعادة تنظيم "القوات اللبنانية" تحت قيادة الدكتور سمير جعجع بدءاً من 1985، كيفية تشكيل وحدات الصدم من المقاتلين المهجرين من قراهم في الشمال، أو اللاجئين من الشوف واقليم الخرّوب.

وبرغم هذه الوقائع حول الأنشطة الميليشيوية فإن التنظيمات المسلحة لم تكن سوى جماعات فاعلة اقتصادياً لكنها محدودة الذكاء، ولم يكن بينها أي واحدة تملك مشروعاً للتنمية قادراً على الصمود في مواجهة الحرية، أو بوسعه أن يضمن طرقاً للاغتناء غير مستقيمة التوجه.

الاستراتيجية الاجتماعية للميليشيات: جاء نمو الخدمات الاجتماعية والصحية في جميع المناطق في سياق ارتفاع الأكلاف المعيشية والتنافس داخل الطائفة الواحدة، مثلاً المزاحمة التي وقعت بين "القوات اللبنانية" والكتائب التابعة للرئيس امين الجميّل أعوام 1984 – 1988، وبين "القوات" والعماد

77. Elizabeth Picard, "Liban: La matrice historique", … *op. cit.*, p. 85.

ميشال عون، وبين "أمل" و"حزب الله" بدءاً من 1987[78]. هذه هي احدى الوسائل التي تملكها الميليشيات للجم تدهور التعاطف معها في القواعد الشعبية التي أعياها الدمار والتعسف. امتلك "حزب الله" ناصية شعبية مرموقة ابتناها من هذه الاستراتيجية بفضل المؤسسات–الام الموجودة في إيران مثل "جهاد البناء" ومؤسسة الشهداء ومؤسسة الجرحى والأيتام وغيرها، ذلك في مناطق بعلبك والضاحية الجنوبية. وعموماً، فإن وظيفة الجذب التي كانت للمساعدات الانسانية، بخاصةٍ الأجنبية منها، في أوساط القواعد الشعبية، المرسملة بعشرة ملايين دولار سنوياً وساهمت في اعتماد برنامج اجتماعي، هي أكثر أهمية للميليشيات من الهدف الاجتماعي بحد ذاته[79].

الوهم الجغرافي: تندرج الاستراتيجيات الميليشيوية حول مجالات جغرافية تستجيب لحاجاتها، ومع ذلك ظلت تعاني القصور لأن الاراضي الميليشيوية جرى اقتطاعها بين 1976 و1983 بحسب آلية مثلثة: استبداد داخل كل طائفة، ومجانسة قسرية أدت إلى تهجير سكاني، وانفصال بين "كانتونات" الطوائف.

على الصعيد الاقتصادي، فإن هذه الآلية انتجت مؤثرات أربع هي الآتية:

1. ترجيح نمو مراكز تجارية بديلة من العاصمة عرفت ازدهاراً ظرفياً، وهي تعاني من العودة إلى المركزية البيروتية بعد الحرب.

2. نشوء مداخيل مرتبطة بقيام حدود داخلية و"ضرائب جمركية" ومضاربات داخلية، أو زيادة مسافات النقل والتنقل بُعداً بين المناطق (طريق بيروت – زغرتا أصبحت تمر عبر الهرمل، حمص، أو طرابلس مثلاً)، هذا التقاسم استدعى تقسيماً لمعاقل واقطاعات عسكرية وضريبية على غرار الحقبة العثمانية، مما سمح بوضع مراكز جمركية مربحة على الحدود بين مناطق الطوائف كباتر مثلاً أو المونتي فردي (رأس المتن) للحزب التقدمي، وجسر الاولي للتنظيم الشعبي الناصري، وجسر القاسمية لـ"أمل"، والبربارة لـ"القوات اللبنانية"، وغيرها.

3. التلاعب على فروقات الاسعار من قبل الميليشيات، وخلق احتكارات مصطنعة. منذ السنة الاولى للحرب، أُحرقت مصافي النفط في الزهراني وطرابلس في المناطق الشيعية والسنيّة باطلاق قذائف

---

[78]. تراجع لائحة الخدمات والتقديمات التي كانت توفرها الميليشيات في قسم الأجهزة الميليشيوية في الفصل الثالث من هذا الكتاب تحت عنوان: بناء الميليشيات والرعاية الخارجية. وتمّ استقاء المعلومات الواردة في هذا القسم من سلسلة تحقيقات نشرتها **الحياة** بين 1/31 و1990/2/8.

[79]. Elizabeth Picard, "Liban: La matrice historique", … *op. cit.*, pp. 86 – 87.

المدفعية عليها. وأعلنت وزارة الصناعة والنفط استحالة العمل في هاتين المصفاتين لاسباب فنية، وغدت الخزانات الموجودة على الشاطئ بين بيروت وجونيه (الدورة، نهر الموت، ضبيه) مركز التموين الأول لكل المناطق، إضافةً إلى وقوعها تحت رحمة الاتفاقات بين الميليشيات. أما "جيش لبنان الجنوبي"، وتعزيزاً لماليته، فقد هدد في العديد من المناسبات بتوجيه القصف المدفعي نحو ميناءي صور وصيدا، وتلقى كثمن لامتناعه عن تنفيذ التهديد "ضرائب" من خصومه.

4. التقسيم الجغرافي غذّى مضاربة عقارية نجمت عن الطرد أو التهجير الجماعي. فالفلسطينيون والشيعة طُردوا من الأكواخ التي كانوا يقطنون داخلها في الكرنتينا[80]، وهي اراضٍ تملكها الرهبانية المارونية. والمسيحيون طُردوا ايضاً من التلال المشرفة على صيدا، وطال التهجير العديد من المناطق الاخرى. وصول المهجرين بكثافة إلى لبنان الجنوبي أو إلى ضاحية بيروت الشمالية، أو حتى انتقال المركز السياسي من بعبدا أو بيروت إلى بكفيا أو الدوحة أو غيرهما ولّد مكاسب مادية.

بُني الإنحسار الجغرافي على عمارة إيديولوجية بعيدة عن الواقع. فالميليشيات في مركز البلاد فقدت التواصل مع المناطق التي ينحدر منها غالبية مقاتليها كجبال الشمال الشاهقة، أو قرى البقاع المنزوية بين الهضاب أو الجنوب. وبرز لدى المنظمات المسلحة رهان على كسب المعركة في العاصمة، ومراقبة القطاع الثالثي المتحلل من كل مرجعية مناطقية. والميليشيات ليست فعلاً بحاجة إلى عمق جغرافي لا من أجل أن تدافع عن نفسها، ولا من أجل الهيمنة على السكان، ولا من أجل الإثراء.

السبب الثاني الذي حجب المنطق الجغرافي يكمن في كون المناطق الخاضعة لسلطة الميليشيات كانت دائماً ممزقة بالنزاعات الداخلية. بالرغم من الخطاب الوحدوي لدى الميليشيات، فإن مجال نفوذها كان باستمرار مفخخاً بالخصومات والنزاعات بين الحاكمين على قاعدة شخصية، أو موضوعية، وفي معظم الاحيان حول رهانات اقتصادية. شهدت الساحة اللبنانية، بدءاً من 1982، تفتت حركة "أمل" في جنوب لبنان لأن كل زعيم محلي ادعى احتكار الإشراف على الاسواق في محلته، فضلاً عن مساعي السيطرة على ميناءي المنطقة في صور والزهراني. ولاقى مثلاً المسؤول في "الحركة" داوود داوود حتفه عام 1986 في ما يشبه تصفية الحسابات بين جماعات متنازعة[81]. وعلى مستوى أعمّ، فإن التباينات بين "أمل" و"حزب الله" التي ازدادت حدة بعد 1987، كانت تعود أسبابها إلى تنافس على المصالح أكثر مما هي خلافات إيديولوجية، أو استراتيجية بين حلفاء سوريا وحلفاء ايران. وفي المناطق

---

[80]. Fawwaz Traboulsi, "Sociétés violentes ou système de guerre?", *ap.* Jean Hannoyer (Ed.), *Guerres civiles: Economies de la violence, dimensions de la civilité*, Paris, Kharthala – Cermoc, 1999, 329p., pp.139-150.

[81]. Eizabeth Picard, "Liban: La matrice historique", …*op. cit*., p. 90.

المسيحية، قاد هذا المنطق القائم على التنافس الاقتصادي إلى تقسيم جغرافي: حدث انشقاق مسيحيي الشمال الذين التحقوا بالحلفاء السوريين منذ 1978 بعد سلسلة معارك منظمة؛ وتوالت الانتفاضات لإقصاء بعض المسؤولين عن قيادة "القوات اللبنانية" مثل فؤاد أبو ناضر (1985)، سمير جعجع (1985)، وايلي حبيقه (1986). جاء إبعاد الاخير عن "المنطقة الشرقية" نهاية لصراع من أجل السيطرة على "الصندوق الوطني"، أي الصندوق الخاص بمالية "القوات"، وعلى عائدات مرافئ التهريب. وبانكفائه إلى زحلة، لم يتوقف حبيقه و"أمانة ماليته" عن تقاضي الجبايات من مؤسسات وتجار في "المناطق الشرقية" تربطهم المصالح بوكلائهم في البقاع. لم تعد المسألة مشروعاً سياسياً ولا اقتصادياً، بل استخداماً غير محصور للقوة من أجل تكديس الثروات.

النظـام الميليشـيوي: ان تقسيم البلد إلى مناطق جغرافية تسيطر عليها الميليشيات السبع الرئيسية ("المردة"، "القوات اللبنانية"، الحزب التقدمي الاشتراكي، التنظيم الشعبي الناصري، "جيش لبنان الجنوبي"، "أمل"، و"حزب الله") يقتضي ألا يحجب حقيقة استمرار ثبات سوقٍ مالية على المستوى الوطني، تتعاون فيه الميليشيات من أجل تحقيق أعلى درجة من العائدات. فبالرغم من قيام اقطاعات جغرافية مبنية على العزل، فإن المجال اللبناني نُسج بتداخل بين شبكات تخرق البُنى الطوائفية والمحيط الاقليمي. من هذه الزاوية، فإن معاينة التسلسل الزمني للأحداث، وتوقيت العمليات الحربية وأنماطها، يكشف بعض التواطوء بين الميليشيات التي استخدمت معاقلها على التوالي. هذا التعاون يظهر منذ خريف 1975 لدى نهب الأسواق ومرفأ بيروت. أما نقل المخدرات، فكان يُشكّل مثالاً آخر على التعاون بين الميليشيات: بعض التهريبات جمعت المختلفين. وفيما يتعلّق بمشروع بناء مطار حالات عام 1987، الذي تمّ إجهاضه، تقول اليزابيت بيكار: "إن القوات اللبنانية حصلت على دعم من الزعيم الدرزي وليد جنبلاط الذي كان يومها وزيراً للاشغال العامة، برغم كونه ايضاً عدواً لدوداً لها"، مستخلصة بأن "الميليشيات نسجت سوياً نظاماً على حساب مجتمعاتها"[82].

نحو تصنيف للإقتصاديات الميليشيوية: نظام التواصل بين الشبكات العاملة في اطار اقتصاد الحرب التي تخرق الإقطاعات والمناطق اللبنانية، وتربط الميليشيات، لم يكن يحجب التنوع. ففضلاً عن الإيديولوجيات التي تعمل الميليشيات بوحي منها، ومشاريعها السياسية المتعارضة، كانت الجماعات المسلّحة تتميّز بطريقة بناء الاقتصاد أو إدارته في المناطق الخاضعة لسيطرتها مثل كيفية اقتناء الثروات وبخاصةٍ المصادر الخارجية، العلاقة بالدولة كجهاز انتاج ومصدر دخل، نمط تراكم الأموال، العلاقة

[82]. Elizabeth Picard, "Liban: La matrice historique", …*op. cit.*, pp. 91-92.

بحقل التلزيمات، والخلقية الاقتصادية. وسعياً إلى تحليل هذا التنوع مع المحافظة على السياق التسلسلي، يمكن تركيب أربعة أنماط نموذجية تتطابق مع الميليشيات الأربع الرئيسية المسيطرة على الساحة اللبنانية[83].

1. "القوات اللبنانية": تميّز اقتصاد المناطق المسيحية الخاضعة لنفوذ "القوات اللبنانية" في بيروت "الشرقية"، وخاصةً المتن الشمالي وكسروان، لغاية 1983 بالمحافظة على بعض الازدهار، وعلى البنى الاقتصادية وأنماط النشاطات التي كانت سائدة قبل الحرب. كانت المنطقة هادئة عموماً، ما خلا الاشتباكات مع القوات العربية السورية بين تموز وتشرين الاول 1978، حيث ساد نظام فرضته "القوات اللبنانية" منذ ايلول 1976. وأفادت هذه المنطقة من انتقال عددٍ من المؤسسات وانكفاء مسيحيي بيروت "الغربية" إلى "الشرقية". واغتنمت المنظمات المسلحة الأعضاء في "القوات" من التهريب والمستوردات المهربة والنقل و"الضرائب" لحماية النشاطات الاقتصادية، أما المساعدات الخارجية فبقيت هامشية وانحصرت بالمعونة العسكرية والانسانية، في حين سُجل انتقال العديد من الشركات والمؤسسات التجارية إلى الخارج، وبخاصةٍ إلى قبرص وأوروبا[84]. لكن دعم المغتربين والمهاجرين اللبنانيين سمح بالمساعدة في المحافظة على مستوى المعيشة. المداخيل الرئيسية لـ"القوات اللبنانية" كانت ناجمة عن الاستيلاء على الجمارك الخارجية والرسوم (60 مليون دولار في السنة)، ومن تنظيم النقل بواسطة الحواجز والجمارك الداخلية (15 مليوناً)، ومن عمل الحوض الخامس في مرفأ بيروت (15 إلى 25 مليون). وقُدرت مداخيل هذه الميليشيا بما مجموعه 300 مليون دولار في السنة[85].

في الثمانينات برز العديد من الاسباب، مثل ضعف القوة الشرائية للأُجراء الذين أصابهم انهيار الليرة، ووصول أكثر من 100 ألف مهجّر إلى المنطقة، أو احتدام الصراع على السلطة، مما قاد الآلة العسكرية إلى تشديد رقابتها على الاقتصاد بمضاعفة الجبايات والرسوم ومنح مساعدات اجتماعية، بخاصةٍ للمهجرين. أما صندوق الجباية المشترك الذي وضع موضع التطبيق تحت اسم "الصندوق

---

[83]. Elizabeth Picard, "Liban: La matrice historique", …*op. cit.*, pp. 63-103.

[84]. Elizabeth Picard, "Liban: La matrice historique", …*op. cit.*, pp. 92-93.

[85]. يراجع تحقيق صحفي بعنوان: "القوات اللبنانية: من ميليشيا للحزب إلى جيش نظامي وأجهزة للخدمات"، **الحياة**، 1990/1/31، ص 8.

وكذلك

Le Commerce du Levant, 13 mars 1989.

Georges Corm, "Hégémonie milicienne et problème du rétablissement de l'Etat", *Maghreb-Machrek, 131*, janvier-mars 1991, pp. 13-25.

Elizabeth Picard, "Liban: La matrice historique", …*op. cit.*, p.93.

الوطني"، فهو الجهاز الأحدث بين سائر الأجهزة الميليشيوية. ولم يكن في وسع أي نشاط أو مشروع مدني الإفلات من رقابة "القوات اللبنانية" التي أظهرت فاعلية أكبر مما كان للدولة من قبل في احتساب وجباية "الضرائب".

المرحلة الأخيرة ابتداءً من 1988 شهدت بداية سقوط التسلسل الهرمي السائد بين العسكريين ورجال الأعمال. فالفاعلون الاقتصاديون اغتنموا غياب الشخصية القانونية للميليشيا والخصومات الداخلية في المناطق المسيحية، للتحرر من منطق التسلط العسكري والجغرافي، سواء بالتلاعب على الشبكات الخارقة لبنى الطوائف، أو بإعادة خصخصة وتحويل ممتلكات الميليشيا المسجلة على إسمها الخاص كتلفزيون الـ LBC المعروف بإسم "المؤسسة اللبنانية للإرسال" والذي تحول إلى ملكية خاصة. قبل ذلك الوقت نجحت "القوات اللبنانية" في خلق ظروف لتكديس الثروات من قبل المؤسسات والأفراد الذين أمّنوا لها البقاء ما بعد الحرب.

2. الحزب التقدمي الاشتراكي: إبان المراحل الاولى للحرب سيطر الحزب التقدمي الاشتراكي على المناطق الدرزية في الشوف وعاليه والمتن الأعلى، فضلاً عن مناطق مختلطة وملاصقة لها بخاصةٍ اقليم الخرّوب، وكان الحزب منخرطاً في "الحركة الوطنية" المتحالفة مع الفلسطينيين. على العموم بقي الحزب مناصراً لمبدأ الشرعية، برغم كونه معارضاً، مما لم يمنعه من تنظيم الدفاع والصراع من أجل البقاء عن المناطق التي كان يسيطر عليها، وذلك خارج الأطر الرسمية[86]: "استيراد المحروقات المهربة إلى الجيّه، وتلقي الأعتدة الحربية من "منظمة التحرير الفلسطينية" وسوريا، والمساعدات المالية من ليبيا"[87].

سُجل عام 1983 تحوّل جذري مع انسحاب القوات الاسرائيلية المحتلة للجبل، وهزيمة "القوات اللبنانية" في الشوف، وحدث انقطاع بين الحزب والشرعية اللبنانية، باستثناء قيام وليد جنبلاط بالمشاركة في مؤتمري جنيف ولوزان ومواصلة موقعه كوزير في الحكومة. انشأ الحزب التقدمي الاشتراكي "الإدارة المدنية في الجبل" التي وضعت بين أيدي عدد محصور من المقربين منه، القدرة على مراقبة النشاطات الاقتصادية الرئيسية في المنطقة كالمرافئ، شركة الترابة في سبلين، محطة التوليد الكهربائية في الجيه، وصيانة البنى التحتية العامة لاسيما الطرقات بصفته وزيراً للاشغال. لكن النظام الاقتصادي الذي ساد الجبل كان أكثر هدراً منه انتاجاً، معظم موارده متأتية من "الضرائب" المحصلة عند الحواجز أو المعابر "الجمركية" في الجيّه وباتر الشوف والمونتي فردي (رأس المتن). الموظفون العامون الذين واصلت الدولة

---

[86]. يراجع تحقيق صحفي بعنوان: "الحزب التقدمي الاشتراكي: في خدمة الجبل – الامارة"، **الحياة**، 3-1990/2/4، ص 8.

[87]. Elizabeth Picard, "Liban: La matrice historique", …*op. cit.*, p.95.

دفع مرتباتهم الشهرية انتقلوا إلى سلطة الحزب الاشتراكي الذي حل في مناطقه مكان الدولة وأجهزتها. وبرزت منطقة الشوف في نهاية الحرب كأفضل المناطق خاضعة للرقابة وأكثرها صيانةً بين مختلف مناطق البلاد. ومع موازنة مالية تقارب 200 مليون دولار في السنة تستخدم للأغراض المدنية، فإن "الادارة المدنية" برزت بمثابة الأداة الفضلى للنفوذ المذهبي[88].

يمكن للمراقب أن يُصنّف بسهولة هذه "الإدارة"، من حيث قوة التنظيم، في إطار مسار تاريخي متواصل يرقى إلى عهد الإمارة الدرزية في القرن السابع عشر. وفي الحقبة المعاصرة للحرب، تميّز هذا التنظيم مع وجود زعيم قائد للطائفة، هو وليد جنبلاط، وعلاقات مع سائر الفاعلين من الطوائف الاخرى، كحركة "أمل" التي كانت تتقاسم معه في الـ"كوجيكو" (Cogeco) احتكار توزيع المشتقات النفطية في الجنوب، فضلاً عن علاقات مع القوى الخارجية الحليفة وفي طليعتها سوريا. وليد جنبلاط برز وحده كرمز يجمع صورة الزعيم المتصف بالكاريزما، إلى القائد الحربي ورجل الأعمال، يُمارس شخصياً الرقابة على توزيع الحصص المالية. ورغم عودة الشرعية إلى الشوف، استمر الموقع الوسيط بحيث ان أي قرار اقتصادي، ومن باب أولى سياسي، لا يدخل حيّز التطبيق في المنطقة دون موافقة جنبلاط. ومنذ أن أصبح الزعيم الدرزي وزيراً لشؤون المهجرين تمتع بسلطة اساسية على ميزانية تُقدّر بمئات من ملايين الدولارات، أكثر من نصفها مصدره الهبات الخارجية، وذلك من أجل إعادة إعمار البلدات المهدمة وإعادة المهجرين المسيحيين إلى الشوف. وبهدف تجاوز هذا الدور الواسع للوزير، أنشأ رئيس الحكومة رفيق الحريري صندوقاً للمهجرين ترتبط موازنته مباشرة برئاسة الحكومة، وبرغم ذلك استطاع صندوق وزارة المهجرين الحفاظ على استقلاليته.

3. "أمل" بين الإنتفاع من الدولة وشبكات المغتربين: موازنة أكبر الميليشيات الشيعية لم تكن تُمثل نصف موازنة "القوات اللبنانية"، وهي أيضاً أقل مما هو مخصص للحزب التقدمي الاشتراكي. لكن الاراضي والسكان الخاضعين لسيطرة "الحركة" كانوا أكبر من الناحيتين الجغرافية والديموغرافية. أعلن الزعيم الشيعي نبيه بري عام 1984 بأن حركته تضم مليون ميليشيوي، وبتعبير آخر فإن "أمل" تؤكد سلطتها على مليون شيعي. وعلى وجه العموم تميّز تنظيم هذه الحركة ببنية مرنة مؤلفة من جماعات محلية عدة للدفاع الذاتي، مع صلات ضعيفة نسبياً بين مختلف مناطقها الجغرافية وبخاصةٍ بين الضاحية الجنوبية ولبنان الجنوبي[89].

---

[88]. يراجع تحقيق صحفي بعنوان: "الحزب التقدمي الاشتراكي: في خدمة الجبل – الامارة"، **الحياة**، ... مذكور سابقاً.

[89]. "حركة أمل في الجنوب: جهاز متردد... تأكله الفوضى"، **الحياة**، 1990/2/1، ص 8.

سعت "أمل" بأن تزرع نفسها في الإدارة العامة بدل الحلول مكانها. ولم تكتفِ بوضع اليد على المداخيل والثروات في مصفاة تكرير البترول في الزهراني أو مركز جمارك خلده، بل استخدمت نفوذها السياسي المتفوق نسبياً لإقحام عناصرها في الإدارة العامة والمحافظة على المغانم[90]. فاستمرت الدولة بدفع رواتب اللواء السادس الشيعي بعد انقسام الجيش عام 1984. ومن ثمّ أصبحت "الحركة" ممثلة في الحكومة حيث عُيّن زعيمها نبيه بري وزيراً للجنوب وللموادر المائية والكهربائية وللعدل منذ 1984، وحلّ الرجل الثاني في الحركة محمد عبد الحميد بيضون في رئاسة مجلس الجنوب المكلف مراقبة توزيع المساعدات على المهجرين الشيعة وعلى ضحايا الاعتداءات الاسرائيلية. جاء خيار "أمل" بالاندماج في الشرعية ليسمح لها بأن تكون الميليشيا الوحيدة ربما التي تدمج عدداً كبيراً من رجالها في القوى اللبنانية النظامية وفي الادارة العامة عند حلّ الميليشيات بين نيسان وحزيران 1991.

من ثم، بطريقة متممة، تعاون جهاز "أمل" مع شبكات مستثمرين راغبين بإفادة قرى منشئهم في الجنوب من نجاحهم، أو يريدون وضع أنفسهم بمأمن من التقلبات السياسية في الدول التي يقيمون ويعملون فيها في المهجر، وبخاصةٍ في افريقيا الغربية. أخذت "الحركة" على عاتقها مهمة الربط. وبعد الحرب فإن السلطة التي استمدتها "أمل" من قوتها الاقتصادية، بدأت بالتآكل تحت وقع عوامل ثلاثة هي: الكوادر الحركية بدأت بالاستقلال عن "أمل" والمراهنة على مكانتها في أجهزة الدولة، نشوء مصارف أصحابها من الطائفة الشيعية خاصةً بدأت بالحلول مكان "الحركة" في اجتذاب الأموال، وأخيراً "حزب الله" الذي كان يخلف "أمل" في "المعقل" الشيعي الرئيسي في ضاحية بيروت الجنوبية.

4. "حزب الله" ودولة العناية الإسلامية: فضلاً عن الصورة التي أشاعها الحزب كمقاوم للإحتلال الاسرائيلي في الجنوب، وتطابق خطابه مع القناعات الشعبية في المناطق التي وجد فيها، فإن الحزب يدين بنموه السريع لشرعيته في الأوساط الشيعية وتكاثر مؤسساته الإحسانية، والخيرية، والطبية، والتربوية، حيث سعى الحزب إلى تحقيق نوع من الاكتفاء. فنشأت فروع لمؤسسات ايرانية مثل مؤسسة الشهداء، والايتام، والجرحى، والاسكان، وأيضاً دور استشفاء، إلى عدد من المدارس المهنية التي فتحت ابوابها منذ 1987 في المناطق المحرومة، بخاصةٍ في البقاع، وضاحية بيروت الجنوبية. واشتهر "حزب الله" بدفع رواتب هي أعلى بثلاثة أضعاف ما تدفعه الميليشيات الاخرى لمقاتليها، كما اشتهر باستقامة مسؤوليه الذين عملوا في منطقة كانت الدولة غائبة أو مغيّبة عنها كلياً منذ 1983.

---

[90] . Elizabeth Picard, "Liban: La matrice historique", …*op. cit.*, p.97.

يملك الحزب مصادر مهمة، فالمساعدات العديدة تُشكّل عنصراً أساسياً في قوة "حزب الله"[91]، إضافة إلى تعاطفه مع المصالح الاستراتيجية لطهران[92]. ولكن يسود اعتقاد لدى احدى الباحثات مفاده أنه "ينبغي عدم الاستهانة بمشاركة عناصر من الحزب في إدخال زراعة الافيون إلى بعلبك – الهرمل، وكذلك تحويل وتجارة المخدرات في منطقة سيطرته بالتفاهم مع القوات السورية"[93]. وكان الحزب في تنافس مع المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى الذي يديره الشيخ محمد مهدي شمس الدين لجمع أموال الزكاة والخمس، أي الصدقة الدينية الواجبة لدى الشيعية. وكان المغتربون خاصةً يعتبرون مقصداً للتنافس طلباً للمساعدات من قبل المرسلين الموفدين من بيروت من قِبَلِ المرجعيات الشيعية.

ولد الحزب في المحنة، فأعطى أولى اولوياته للصراع المسلّح، ووسط ظروف اقتصادية صعبة كان يجد ما يقدمه من المساعدات. أظهر الحزب قدرة ملحوظة للتكيّف مع التحديات ما بعد الطائف. كان يُسابق ادارات الدولة في العمليات الكبرى لمساعدة الأوساط الشيعية: رصدت له عملية إغاثة المنكوبين في بلدة حزرتا الشيعية قرب زحلة الذين ضربتهم العواصف والانهيارات الثلجية في شتاء 1992، وإعادة إعمار عاجلة بعد قصف العمليات الاسرائيلية في تموز 1993، وتوزيع المياه في الصهاريج على سكان الضاحية الجنوبية، وغيرها. وانتخب للحزب 12 نائباً في الانتخابات التشريعية عام 1992، وتمكن من فرض نفسه كمحاور لكل الأطراف عبر سياسة الانفتاح التي بدأ ينتهجها ما بعد الحرب. وبشكل عام فإن مصادر قوة الحزب تعود في أحدى أبرز اسبابها إلى "الدعم الايراني، الديني، السياسي، العسكري، المالي والمعنوي" الذي تلقاه الحزب[94]. والحزب "لا يرى غضاضةً في ما يُقال عن ارتباطه المالي بايران، ما دام يعتبر نفسه، بمعنى ما، فرعاً لبنانياً للثورة الإسلامية هناك"[95].

9
اقتصاد الحرب في كلفته المحاسبية

دارت الحرب في لبنان على أساس المبدأ اللبناني الرائج: "لا غالب ولا مغلوب". ولم يحقق طرف داخلي واحد أي إنتصار على أخصامه. لكن الحرب أدت إلى عواقب وخيمة، فالقوات غير اللبنانية

---

91. Augustus Richard Norton, "Hizballah of Lebanon: Extremist Ideals vs Mundane Politics", A paper from the Muslim Politics Project, Council on foreign Relations, New York, 1999, 40p.

92. Basma Kodmani-Darwish, "L'Iran, nouvel acteur fort au Liban?", in *Liban: Espoirs et réalités*, Paris, 1987, pp. 153-164.

93. Elizabeth Picard, "Liban: La matrice historique", …*op.cit.*, p.99.

94. نبيل خليفة، "من هو حزب الله؟"، **ملحق النهار**، 2000/6/10، ص 4–7.

95. "حزب الله والخلية الامة في ضاحية بيروت الجنوبية"، **الحياة**، 1990/2/2، ص 8.

أصبحت تسيطر على معظم الأراضي اللبنانية، والمناطق التي لم تحتلها القوات الأجنبية وقعت عملياً تحت نيران مدافعها. وتحوّل لبنان أكثر من أي وقت مضى إلى ساحة بديلة عن "الحروب من أجل الآخرين". جرت معظم الحروب داخل المناطق السكنية من العاصمة أو في القرى والبلدات المأهولة وتسببت بأضرار مادية جسيمة. لكن كل الخسائر على ضخامتها لم تكن تساوي شيئاً بالنسبة لخسارة الأرواح البريئة، وأمام حصول تصدع في وحدة المجتمع وبنية الدولة. فالخسائر البشرية التي تُعبّر عن مفهوم العذاب الإنساني ذات حجم كبير بفعل آلاف الضحايا الذين سقطوا فريسة العنف. وتعاظمت موجات الهجرة من لبنان نتيجة للظروف الصعبة الناجمة عن الحرب، وأُفرغت البلاد من طاقاتها البشرية الشابة التي هي في النهاية رأسمالها البشري وثروتها المستقبلية. ولا شك أن قيمة الفاتورة الإجمالية للحرب بشقيّها الإنساني والمادي لم تُحدد نهائياً بعد. ولكن يُمكن إدراج بعض الأرقام المتداولة التي قد تُساعد على توضيح واقع المأساة[96]:

– تُقدّر الوفيات الناجمة عن الأعمال الحربية بين 1975 و1990 بـ 170،000 شهيد يمثلون حوالى 5% من السكان.

– بلغ عدد الجرحى نحو 300،000 أُصيب منهم 50،000 بإعاقة جزئية و12،000 بإعاقة كلّية.

– تعرّض للتهجير حوالى 800،000 مواطن ما زال العدد الأكبر منهم مقيماً في المناطق التي هُجِّر إليها، ويصعب في المدى القريب إحتواء هذه المأساة الإجتماعية–الإقتصادية لأن العائلة المهجّرة التي فقدت بيتها وأرضها ووسائل عيشها، وأصبحت لاجئة في بيئة مختلفة، لن تجد بسهولة الإمكانات التي تُشجّعها على العودة.

– أدت الهجرة شبه النهائية إلى رحيل 550،000 مواطن غالبيتهم من الكوادر والأشخاص المؤهلين خسرهم لبنان مع رؤوس أموالهم، الأمر الذي ساهم في خفض عدد القوة العاملة في البلاد[97].

---

[96] . فاتورة الحرب، دليل المستثمر، لبنان 1994، تنشره سنوياً مؤسسة دراسات واستشارات إقتصادية E.C.E. بالتعاون مع مركز المعلومات الاستراتيجية والإقتصادية، ص 8 – 15.

[97]. يُشير خليل أبو رجيلي وبطرس لبكي إلى أن عدد المهاجرين بين 1975 و1987 يبلغ 637254 مهاجر. يُراجع كذلك:

Boutros Labaki, et Khalil Abou Rjeily, , *Bilan des guerres du Liban (1975-1990)*, Paris, L'Harmattan, "Comprendre le Moyen-Orient", 1993, 256p.

أما الأضرار المباشرة التي لحقت بالقطاعين العام والخاص فتُشكّل في مجموعها الفاتورة المادية للحرب، وتُمثّل الجردة اللاحقة مسحاً أولياً لتقدير حجم الخسائر التي تكبدها لبنان بسبب حرب السبع عشرة سنة عبر الأرقام الواردة في الجدول التالي[98]:

[98]. المرجع نفسه.

جدول بالأضرار التي أصابت البنى التحتية والقطاعات الإقتصادية المختلفة

نوع الضرر أو الإصابة	عدد الوحدات المتضررة
وحدة صناعية مدمرة	600
متاجر ومكاتب مدمرة	13400
فنادق مدمرة	65
مساكن مدمرة	170000
سيارات مدمرة كلياً	40000
سيارات متضررة	70000
عدد الخطوط الهاتفية المعطلة	225000
مدارس رسمية مدمرة كلياً	34
مدارس رسمية مدمرة جزئياً	48
مدارس خاصة أُصيبت بأضرار جسيمة	507
إنخفاض عدد المستشفيات بين 1975 و1990	16
إنخفاض عدد الأسرّة في المستشفيات بين 1975 و1990	3662
تراجع عدد الفنادق بين 1975 و1990	205
إنخفاض عدد الأسرّة في الفنادق بين 1975 و1990	9732
تراجع المساحات المزروعة بالهكتار	111332
تراجع عدد المصانع	3087

أدت الحرب إلى إنتقال قسري للسكان حيث إضطرّت حوالى 70 ألف عائلة إلى هجرة مناطقها، وهي تشمل ما بين 500،000 إلى 700،000 شخص[99]. وتُشير تقارير اخرى ان الحرب سببت النزوح القسري لعدد من الأشخاص يتراوح بين 800،000 و900،000 شخص. وبلغ العدد الصافي للأُسر المهجرّة أو النازحة قسراً سنة 1987 حوالى 125،230 أُسرة، أي 20.3% من مجموع الأُسر المقيمة في

[99]. The Washington Report on Middle East Affairrs, nov.-dec. 1994, no.47.

لبنان[100]. وتدنى عدد الأُسر التي كانت ما تزال مهجرة سنة 1992 إلى حوالى 90،000 أي ما يُعادل 485،000 شخص[101]. وأُجبر المدنيون في 949 مدينة أو قرية موزعة في مختلف أنحاء البلاد على الرحيل من مناطقهم الأصلية؛ وتمّ تدمير 83 تجمعاً سكنياً بصورة كليّة، وتعرّض 91 تجمعاً آخر لتدمير جزئي. وأُصيب ما بين 35،000 و50،000 مسكن بأضرار تعذّر إصلاحها خلال مراحل النزاع.

تنشط الجهود، ما بعد الحرب، من أجل تأمين عودة المهجّرين اللبنانيين إلى قراهم، ولا توجد موانع قانونية تحول دون عودة أي مواطن، ولكن عدداً كبيراً من المهجّرين يترددون في العودة لأسباب سياسية وإجتماعية وإقتصادية متنوعة. بعد سنوات من النزاع، أزالت الشرعية المتمددة لسلطة الحكومة حواجز كانت تعوق حركة الإنتقال الداخلي. وشجعت الحكومة عودة الالآف من المهجّرين إلى ديارهم التي هجّروا منها في الحرب. ومع أن بعض هؤلاء بدأ إستعادة منازله المهجورة أو المتضررة، إلا أن الغالبية العظمى من المهجّرين لم تتمكن من إستعادة ممتلكاتها وإعادة تأهيلها. تباطئت عملية العودة بفعل عدد من العوامل، أهمها: ضرورة قيام الجيش اللبناني بضمان الأمن في مناطق التهجير لوجود خشية من أن السلامة والأمن لا يزالان غير مصانين، إعادة تشييد البُنى التحتية المتضررة أو المدمرة، دفع التعويضات وبدلات الإخلاء، فضلاً عن نقص التمويل وصعوبة تأمين المبالغ المالية والقروض لتحقيق هذه الأهداف، ووجوب إنتظار إصلاح الكهرباء والخدمات الأساسية الاخرى وإعادة إفتتاح المدارس وضآلة فرص العمل والإنتاج.

أورد بيان لمجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك في كانون الأول 1994 أن 15% فقط من الأشخاص المهجّرين أمكنهم العودة إلى ديارهم. وأشار إلى أن العديد من المسيحيين يبيعون ممتلكاتهم العقارية في مناطق الشوف وعاليه والبقاع لإعتقادهم باستحالة عودتهم الآمنة إلى أرجائهم وديارهم التي تشرّدوا منها[102].

خلال الحرب، إضطرّ العديد من الأشخاص المهجّرين إلى الإقامة في بيروت عند أقاربهم أو في مساكن وأبنية مهجورة. والجهود المبذولة لعودة المهجّرين تحول دونها أسباب ناجمة خاصةً عن إنعدام التمويل الكافي. وتُقدّر تكاليف هذه العودة، إلى مناطق الإقامة، بحوالى 500 مليون دولار أميركي[103].

---

[100]. دراسة النزوح السكاني في لبنان، جامعة القديس يوسف (لبنان) بالتعاون مع جامعة لافال – كيبك (كندا)، 1992.

[101]. تقرير وزارة المهجرين، 1992.

[102]. تُراجع الصحف اللبنانية الصادرة في كانون الأول 1994.

[103]. The Washington Report on Middle East Affairrs, nov.-dec. 1994, no.47.

وعن أوضاع العمالة، حالياً، فإن مئات الآلاف من العمّال الأجانب يعملون في لبنان بصورة غير قانونية مما يرفع نسبة البطالة بين اللبنانيين. وتقوم بعض الدول بحل أزماتها الإقتصادية على حساب لبنان فتصدّر له عمّالها الذين يعودون إلى بلادهم مزوّدين بالمدخرات التي كسبوها والتي تُشكّل نزفاً مستمراً للإقتصاد اللبناني. لذا فإن إعادة بناء هذا الإقتصاد وإعمار القطاعات المنتجة في لبنان تتطلب الكثير من الوقت، وأن قسماً من السكان معرّضين، بسبب مزاحمة اليد العاملة الأجنبية، لمصارعة الفقر والضغوط الإجتماعية التي بقيت حيّة بعد الحرب.

وعن أوضاع الفلسطينيين في لبنان، فقد حلّوا في المراحل الاولى بعد دخولهم إلى البلد في 16 مخيّماً للاجئين موزّعة في مختلف المناطق اللبنانية، أما اليوم فلم يبقى منها سوى 12 مخيّماً بسبب ما أصابها من تدمير بفعل الحرب، والعديد منها في حالة تعيسة نظراً لما لحق بها من خراب جزئي.

تشير تقارير وكالة الامم المتحدة لغوث اللاجئين وتشغيلهم "الاونروا" إلى أن عدد هؤلاء اللاجئين المسجّلين لديها في لبنان بلغ 352،668 لاجئاً في 30 حزيران 1996، وتُقدّر الحكومة عدد اللاجئين الفلسطينيين بنحو 361 ألفاً، لكن هذا الرقم يشمل فقط عائلات اللاجئين الذين دخلوا لبنان عام 1948.

يعمل في لبنان نحو 17 فصيلاً فلسطينياً يدينون بالولاء عادةً لشخصيات فلسطينية بارزة، ويعيش معظم اللاجئين في مخيّمات يسيّطر على كل منها فصيل أو أكثر. بدأت منذ نهاية التسعينات تتغلغل في صفوفها عناصر إرهابية ذات إمتدادات خارجية، وتتفشى في المخيّمات حالات الإدمان على المخدّرات والجريمة والدعارة بصورة متزايدة.

***

كان لبنان قبل أحداث 1975 – 1990 مركزاً مالياً وتجارياً إقليمياً مهماً، لكن الحرب أضعفت زعامته التجارية في الشرق الأوسط وألحقت أضراراً بالغة بالبنية التحتية الإقتصادية. دفع اللبنانيون غالياً ثمن فقدان الأمن خلال سنوات طويلة، ومن المفيد لهم أن يدركوا قيمة الإستقرار وأن يتعلّموا المحافظة عليه لتلافي أخطاء الماضي الإنقسامية.

يُستدل من القرائن الواردة في هذا الفصل أن الحروب المتتالية تسببت بأشكال متنوعة من الهدر في الموارد البشرية: الموت والاصابات الجسدية من جروح وإعاقات، والهجرة الخارجية، والتهجير. وأن جزءاً كبيراً من الحرب، رغم توقفها، لا يزال ماثلاً بمعنى أن البلد لا يزال يُعاني من هذه الحرب وآثارها وخاصةً بالنسبة لمستقبل الاقتصاد اللبناني. وحاول هذا الفصل توفير أرقام حول كلفة النزاعات الداخلية

في لبنان بين 1975 و1990، في محاولة للاتعاظ من تجارب الماضي وبناء الذاكرة. ان للنزعة التجارية أو المصلحية دوراً في تحقيق السلم الاهلي الدائم إذا أُحسن استغلالها. لم توظف هذه النزعة حتى اليوم في التربية والتنشئة ووسائل الإعلام. كما أن بناء الهوية في المجتمع المتنوع على أُسس براغماتية حياتية هو ملازم لتحقيق السلم الأهلي الدائم في الأوطان التي نسجتها الآلام والإنجازات المشتركة. لم يهدف البحث هنا التطرق إلى الأسباب والمسببين لأن لبنان يشكو تخمة في هذه الدراسات، وإن وجدت لماماً بعض الإشارات غير المقصودة إلا بقدر ما تحتاج إليها الدراسة. وجرى التركيز على الكلفة في ما يهم الناس في عيشهم المستقل واليومي من سكن وأرزاق ومستوى معيشة واسعار ومجالات عمل وتنقلات ومستقبل.

يتبيّن أن الحروب كبدت اللبنانيين فاتورة باهظة يؤمل أن تولّد صدمة نفسية، وان تشكل رادعاً معنوياً ومادياً ضد مخاطر الانسياق في تجارب عبثية جديدة. إذ ما العمل كي لا يعيد التاريخ نفسه في لبنان بشكل حروب داخلية أو خارجية يجري لبننتها بدافع الاستقواء بين الطوائف والفئات وتحويلها إلى صراعات داخلية؟ كل المجتمعات المتنوعة البنية عرفت في تاريخها حروباً داخلية (يُراجع ملحق رقم 2 في الصفحات الأخيرة من هذا الكتاب جدول عن الحروب الأهلية في العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية بالسنوات والأنماط والدول التي تمّ تقسيمها... الخ). بعض المجتمعات تعلّمت من التاريخ فأصبح شبه مستحيل بالنسبة إليها العودة إلى نزاع داخلي إدراكاً منها أن كلفته باهظة ونتائجه غير مضمونة، وإن كانت مضمونة فالمنافع زهيدة نسبة إلى الخسائر. فهل تحدث الحروب في لبنان تلك الصدمة المطلوبة في الذاكرة الجماعية فتتناقلها الأجيال بواسطة التاريخ وقراءتها له؟ أم يعيد اللبنانيون التجربة في الاستقواء الداخلي فكراً وممارسة لأن لا ذاكرة لهم في حساب الكلفة والمنفعة؟

وحيث ان الذاكرة هي المدخل لبناء ثقافة السلام وحقوق الإنسان ولتنمية مناعة المجتمع اللبناني تجاه انقسامات الداخل ومداخلات الخارج. فكيف جابه المجتمع المدني الحرب في لبنان؟ وكيف دافع اللبنانيون عن حرياتهم وقاوموا منظومة الحرب؟ هذا ما يتناوله الكتاب في الفصل التالي والأخير.

7

مقاومة المجتمع المدني لمنظومة الحرب في لبنان

جابه المجتمع المدني نظام الحرب في لبنان منذ اندلاع القتال عام 1975 بمقاومة ومحاولات صمود. تحرك العديد من الأفراد والمؤسسات لمواجهة الحرب والمعابر وفرز المناطق على أسس دينية ومذهبية[1]. تحتاج هذه التحديات الى الكشف عنها وإظهارها في مرحلة السلام للإفادة منها في صوغ ثقافة مواطنية تؤدي الى تعميق عناصر الترابط والتواصل في المجتمع اللبناني.

يظهر المجتمع المدني في لبنان كنقيض للاستبدادية وكعامل محرك للمبادرات الفردية وللنقابات والجمعيات الأهلية والطوعية باتجاه الديموقراطية[2]. يخشى تاليًا، إذا لم تكتب التجارب النموذجية خلال مراحل النزاع أن يضيع جزء من تاريخ نضال الشعب اللبناني في إكتساب حرياته. ويخشى أيضًا أن يؤدي نسيان المعاناة الى إعادة انتاج الحرب. تتعرض الحريات في لبنان اليوم لإختبارات قاسية ناتجة عن تأثر وضعه الداخلي بانتشار تيارات التعصب في المنطقة وامتداد العقلية الميليشيوية الى أجهزة الحكم.

يظهر صمود المجتمع اللبناني في العامين الأولين للحرب في العديد من الوقائع التي تم رصدها، وهي تحتاج الى دراسة تتخطى العموميات والتحقيقات السطحية. يتعيّن تاليًا ان يشمل البحث مجمل ما أفرزته التجربة الاجتماعية، منذ بداية الحرب عام 1975 وحتى انتهائها عام 1991، من مظاهر الحفاظ على مقومات التضامن. ولكن ذلك يحتاج إلى موسوعة من الحجم الكبير. لذا يقتصر هذا الفصل على دراسة المقاومة المدنية خلال "حرب السنتين" الموصوفة بـ "الأهلية"، وعلى مقاومة المجتمع المدني لحرب خارجية تمثلت في الإجتياح الإسرائيلي عام 1996 المعروف بعملية "عناقيد الغضب".

يمكن للبنان ان يستفيد من تجاربه الغنية، وكذلك البلدان المشابهة في تركيبتها المتنوعة، إذا تم استكشاف الفضائل والقيم الانسانية والمشتركة. يتطلب بناء الذاكرة معرفة المواطن بحجم التضحيات التي

---

[1]. صالح نعمة (الأب)، **المحبة أقوى**، بيروت، منشورات دار المشرق، 1987، 151 ص.

[2]. Joseph Bahout, "Du Pacte de 1943 à l'Accord de Taëf: La réconciliation nationale en question au Liban", *ap.* Jean Hannoyer (Ed.), *Guerres civiles: Economies de la violence, dimensions de la civilité*, Paris, Kharthala – Cermoc, 1999, 329p., pp.299-313.

تكبدها المجتمع للحفاظ على حرياته وتماسكه، ويفرض تاليًا نشر هذه المعارف وتعميم فوائدها بين أكبر عددٍ ممكن من الناس.

يلبي البحث حاجة لبنانية وعربية في آن نظرًا لافتقار المجتمعات العربية في الإدراك العام السائد الى مفهوم Empowerment **التمكين** او القدرة على التأثير على مجرى الامور. لو أن الحرب في لبنان تمكنت من سحق المجتمع المدني منذ بداية أحداث 1975، لكانت حققت أهدافها، ولما كان العنف استمر طوال سبعة عشر عاماً. ثم انه لا وجود لدراسات تاريخية حول حقوق الانسان في البلدان العربية انطلاقاً من احداث ووقائع وحالات وشهادات تتخطى علم التاريخ وتدخل في صلب بناء ثقافة حقوق الانسان ونقلها[3].

لا يثير تلقين النصوص القانونية أو الثقافة القانونية الشكلية التي تشكل جزءاً من التنشئة المواطنية، بالرغم من أهميتها، القناعة والإقتداء لدى الناس إذا لم تترافق تلك التشريعات مع إدراك نفسي لجذورها ورسوخها في تجربتهم التاريخية الخاصة كثمرة أجيال من المصاعب والدفاع.

لم تضعف مقاومة المجتمع المدني لنظام الحرب بل تضاعفت وسلكت مواقف تصعيدية هي الأشد تعبيراً عن رفض اللبنانيين سياسة التنظيمات المسلحة. وقد يكون المجتمع المدني في أساس ما اصطُلِحَ على تسميته "الأعجوبة اللبنانية" التي تتخذ من كل حادث، مهما يكن مؤلماً ومدمراً تحدياً ترد عليه بتجديد الطموح وبمزيد من الطاقة على الإنتاج.

---

[3]. فاديا كيوان، "تاريخية مفهوم المجتمع المدني"، في كتاب: **المجتمع المدني في لبنان** (وقائع الندوة المتخصصة المنعقدة في 24-1996/5/25)، الهيئات الأهلية للعمل المدني في الشمال ومؤسسة فريدريش ايبرت، بيروت، 1996، 206ص، ص 10-21؛ وأماني قنديل، **المجتمع المدني في العالم العربي**، القاهرة، منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن Civicus، 1997، 140 ص.

1
الدفاع عن الحريات بالوقائع

يظهر تضامن المجتمع اللبناني ودفاعه عن الحريات في العامين الاولين للحرب في الوقائع التالية:

أولاً– تحدي الهيئات الاقتصادية الحرب: الجمعيات الاقتصادية والتجارية والمهنية كانت دائماً تجمعات يغلب عليها طابع التعاون والتعقّل الاقتصادي[4]. منذ اندلاع الشرارة الأولى للحرب عارضت هذه الهيئات دفع البلاد نحو الاقتتال. لم يتوقف عقد الاجتماعات واللقاءات بين أعضائها الذين يمثلون مختلف القطاعات والمناطق والطوائف، بل أعتُبرت هذه النشاطات وسيلة لمحاربة أجواء الإستقطاب المذهبي والديني وللحدّ من الإستغلال[5].

تحركت غرفة التجارة في بيروت وجمعية التجار والصناعيين وجمعية المصارف، بجرأة، وبلغ رفضهم حد التهديد بـ"اعلان العصيان المدني والإضراب العام المفتوح"[6].

وفي غرفة تجارة زحله والبقاع حيث التقت الفاعليات الاقتصادية فيها، ووجدت في اجتماعها وسيلة لمحاربة الإشاعات وأجواء النفور[7].

وتحدت الهيئات الاقتصادية، في بيان أصدرته، المسؤولين كشف، "المؤامرة وأبعادها والجهات التي تقف وراءها"، واتهمتهم بـ"خلق ذرائع غير مقبولة لإخفاء العجز والتقصير في كشف المخططات الخارجية"[8].

في مقابل كل أشكال الفرز المصطنعة بين المناطق والتهجير القسري للسكان، استمرت الهيئات الاقتصادية موحدة. ففي صيدا، عاصمة الجنوب، وهي مدينة ذات أكثرية سنيّة، جرت انتخابات غرفة

---

4 . انطوان مسرّة، "التنظيمات المهنية في المجتمع المدني في لبنان"، في كتاب: **المجتمع المدني في لبنان** (أبحاث الندوة التي عُقدت في 11 حزيران 1994 بالتعاون مع الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان)، بيروت، مؤسسة فريدريش ايبرت، 1994، 126 ص، ص 83–87.

5. ابراهيم طرابلسي، "الأُسس التحتية لوحدة الدولة: النخب المهنية. انتخابات نقابة المحامين في بيروت"، في كتاب **العبور إلى الدولة: من المعاناة إلى المواطنية**، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، 1992، 380ص، ص 61–69.

6. **النهار**، 1975/4/17، ص 1.

7. **النهار**، 1975/9/5، ص 3.

8. **المحرر**، 1975/10/5، ص 5 ؛ و**النهار**، 1975/10/5، ص 6.

التجارة والصناعة وفازت لائحة السيد محمد الزعتري بـ309 أصوات وكانت تضم أحد المسيحيين روفايل دبانة الذي فاز بتأييد مماثل حاصلاً على 305 أصوات[9].

في الاطار المهني، يشار الى ان الاتحاد العمالي العام الذي يضم ممثلين عن العمال من كل القطاعات والمناطق والطوائف، واصل عقد اجتماعاته بلا انقطاع وكانت مجالس اعضائه تلتئم برئاسة الامين العام السيد جورج صقر في مركز اتحاد البترول في منطقة الوردية–الحمراء.

ثانياً– نشاطات القيادات الدينية واستمرار العلاقات بينها: قامت القيادات الدينية بنشاطات ملحوظة في كل المناطق من اجل إعادة اللحمة عبر تلاقيها المتتابع في دور الطوائف وعملها المشترك للتخفيف من سلبيات الحرب[10]. رُصد عدد كبير من الأعمال الجامعة التي سعت إلى وقف تفريق الصفوف وإعادة الألفة، أهمها:

1. اللجنة الدائمة للعائلات الروحية: مدفوعة بالأعمال الإجرامية وجدت اللجنة في الحوادث الدامية أسباباً تستدعي منها القيام بمهمات ملحّة والعمل للجم التصعيد وإشاعة الأمن والطمأنينة في النفوس[11]. وقامت اللجنة بالتجوال على بعض الذين خُطفوا أو عُذِّبوا مُعاينةً إياهم عن قرب كتعبير عن إدانة تلك الأعمال البشعة. ضمّت اللجنة رجال دين من مختلف الطوائف توزعوا المهام فيما بينهم وهم: البطريرك مكسيموس الخامس حكيم رئيساً والمطارنة شكر الله حرب، غفرائيل الصليبي، ونيقولاوس الحاج نواباً للرئيس، الشيخ صبحي الصالح أميناً عاماً، المطران أفرام جرجور، والشيخ محمود فرحات، والشيخ مرسل نصر، والمطران داجار اورفليان، والشيخ محمد يعقوب والسيدان وارتكاس شاميليان وصبحي عبد المعطي. وفي الجنوب، ظهرت نواة حركة من رجال دين ومسؤولين حزبيين وشخصيات من جميع الطوائف اجتمعوا في مطرانية صيدا المارونية لتعزيز التعاون والوئام وشد أواصر الألفة والمحبة بين العائلات اللبنانية[12]. لم تكن هذه التحركات الحل الفعّال لوقف دوامة العنف وعمليات الترهيب، لكنها عبّرت عن استنكار الجميع للأعمال المنافية لمبادئ الديانات السماوية وتعاليم الإنجيل والقرآن.

---

[9]. **النهار**، 1976/3/17، ص 3.

[10]. حليم عبدالله (الأب)، **الوجه الآخر للحرب في لبنان** (ما لم يُكتب عن الحرب في لبنان)، المطبعة البولسية، 1993، 195ص.

[11]. **النهار**، 1975/5/31، ص 4.

[12]. **النهار**، 1975/10/5، ص 3.

2. القمـة الروحيـة: عمل القادة الروحيون في سباق مع التصعيد. فالتقى رؤساء الطوائف المسيحية والإسلامية في قمم روحية انعقدت في الصرح البطريركي في بكركي وفي دار الفتوى في بيروت[13]. لم يكن لانعقاد هذه القمم بشكل عام الدور الحاسم في وضع حدٍ للحرب، لكنها عكست استمرار الصلات بين الرؤساء الروحيين، وأظهرت قدرة اللبنانيين على التعاون والخروج باتفاق. صدر عن القمة الروحية الأولى إتفاق في شكل "توصيات اجماعية" حول عدد من المواضيع الوطنية والمصيرية، أبرزها: رفض فكرة التقسيم، والتمسك بصيغة العيش المشترك، وتأكيد حرص المجتمعين على السيادة الوطنية، وعقد اجتماعات دورية.

3. النداءات المشتركة الصادرة عن القيادات الدينية: كانت تصدر نداءات ممهورة بموافقة جميع القادة الروحيين بعد مشاورات بينهم مفتوحة في كل اتجاه. وفي هذا السياق ناشد الزعيم الروحي للطائفة الشيعية الإمام السيّد موسى الصدر من التلفزيون، بإسم جميع الرؤساء الروحيين المسيحيين والمسلمين، كل الفرقاء المتنازعين "عدم الرد على مصادر النيران" منعاً لتسعير القتال و"لعزل الأيدي المخرّبة"[14].

ثالثاً– حواجز الزهور: مع توقف الجولات الأولى من القتال نزلت مجموعة من الشباب الى الخط الأخضر ووقفت على طريق الشام – رأس النبع والمصيطبة والبسطة توزّع الأزهار على العابرين[15]. كان الهدف من هذه المبادرة الرد على بشاعة الحواجز المسلحة بحواجز من نوع آخر توفر الاطمئنان للمواطنين بدل خطفهم وتصفيتهم لمجرد انتمائهم إلى هذا المذهب أو ذاك. يوضح أحد المنظمين محمد نشار الغاية من إقامة حواجز الزهور في قوله: **في ناس عم ترشق ناس بالرصاص. ليش نحنا ما منرشقهم بوردة؟**[16]. ولاقت هذه المبادرة تشجيعاً ونال المنظمون جائزة فخر الدين التقديرية من قائد موقع بيروت، العميد أول الركن عزيز الأحدب، الذي وجد في هذا العمل ما يستحق تنويه المسؤولين الرسميين. جاء في براءة الجائزة: "أن البادرة بنّاءة في الظروف العصيبة"[17]

---

[13] . **المحرر**، 1975/10/5، ص 1؛ و**النهار**، 1975/10/5، ص 1.

[14]. **المحرر**، 1975/10/11، ص 6؛ و**النهار**، 1975/10/11، ص 6.

[15]. **الحياة**، 1975/6/3، ص 5؛ و**المحرر**، 1975/6/4، ص 4.

[16]. **النهار**، 1975/6/1، ص 3.

[17]. **المحرر**، 1975/6/4، ص 3؛ **والحياة**، 1975/6/4، ص 5؛ و**النهار**، 1975/6/4، ص 4.

سريعاً امتدت عدوى مبادرة شباب رأس النبع إلى أحياء وشوارع أخرى في بيروت لسحق ردود الفعل الغرائزية. فنشر شباب البسطة حواجز من زهر ووزعوا الحلوى على العابرين. وكذلك فعل شباب المزرعة والبربير وصبرا متأثرين بالنماذج السابقة[18]. كانت هذه النشاطات تترك وقعاً وترحيباً لدى بعض مقدّريها الذين عمدوا إلى ملاقاتها بالتكريم وبتوزيع المكافآت والجوائز تشجيعاً لعددٍ من شباب الاحياء. وابرز ما قوبلت به من تقدير كان بادرة السيد جان شدياق الذي قدم لهؤلاء الشبّان ثماني ميداليات ذهبية خصصها لهذه الغاية[19].

رابعاً– انعقاد العاميات والمؤتمرات الوطنية: تصدى أبناء بعض المناطق لمحاولات تفجير النزاعات المسلحة بالدعوة إلى لقاءات واسعة، فعقدوا العاميات والمؤتمرات الوطنية التي تعاهد فيها العديد من رؤساء البلديات والمخاتير، والمثقفين والوجهاء وأصحاب الرأي، من مختلف الطوائف بالمحافظة على التضامن والابتعاد عمّا يفرّق[20]. أبرز الأمثلة على هذه العاميات والمؤتمرات كانت تلك التي تنادى إليها أبناء قضاء بعلبك فعقدوا لقاءً عاماً في منزل رئيس بلدية بوداي عباس شمص للتعبير عن رفضهم الانسياق وراء عوامل الإثارة[21].

ووقّع المخاتير ورؤساء البلديات في بلاد جبيل وثيقة تضامن هي الأولى من نوعها في التاريخ الحديث ضمّنوها عهداً بالمحافظة على الوحدة والعمل على نبذ كل أشكال التفرقة وتجنيب مناطقهم الاقتتال[22]. اتفاق أبناء جبيل على وحدة الموقف والكلمة كان له الأثر الفعّال في إبقاء المنطقة بمنأى عن النزاعات المسلحة طيلة الحروب، فأعطت مثالاً وقدوة للعيش المشترك بين اللبنانيين وللتضامن في وجه الأخطار المحدقة بالوطن وبمصالح جميع المواطنين.

جاء في الوثيقة التاريخية[23]:

---

18. **النهار**، 1975/6/3، ص3.

19. **النهار**، 1975/6/4، ص 4.

20. سامي مكارم، "الميثاق: عهد ووثاق"، في كتاب: **مواطن الغد: نماذج في الثقافة المدنية**، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، 1995، 496ص، ص 207–216.

21. **النهار**، 1975/6/5، ص 3.

22. يُراجع المحامي جان الحواط، مداخلة في ندوة الحوار المسيحي الاسلامي، مجلس كنائس الشرق الأوسط، لارنكا (قبرص)، 1992، في كتاب **مواطن الغد: نماذج في الثقافة المدنية**، ... مذكور سابقاً.

23. **المحرر**، 1975/9/24، ص 3؛ و**النهار**، 1975/9/24، ص 3.

"نحن الموقعين أدناه رؤساء بلديات ومخاتير بلاد جبيل المجتمعين في مؤتمر وطني في اوتيل عنايا – قضاء جبيل نهار الأحد الواقع في الحادي والعشرين من شهر أيلول 1975 الساعة الرابعة بعد الظهر نعاهد الله ونقسم بشرفنا أن نبذل كل الجهود المخلصة والخيّرة للمحافظة على وحدة جميع أبناء لبنان وبلاد جبيل وعلى تضامنهم التاريخي بعيداً عن كل تفرقة طائفية بغيضة وعن كل انقسام حزبي ذميم مهما كانت الأسباب والدواعي وان نعمل متكاتفين من أجل استقرار لبنان وأمنه وازدهاره".

فضلاً عن انعقاد العاميات والمؤتمرات الوطنية كانت الاقليات المعزولة خارج "المعاقل" الرئيسية لطوائفها تعلن تضامنها مع الاقليات من الطوائف الأخرى التي تعيش في ظروف مشابهة لظروفها، فتعلن استنكارها لما يحصل من تعديات. هكذا مثلاً استنكر مسلمو جبيل حوادث بعلبك التي استهدفت قريتين مسيحيتين واصدروا بياناً شاجباً جاء فيه:"على اثر الحوادث التي وقعت في منطقة بعلبك اجتمع وجهاء مسلمي بلاد جبيل وأعربوا عن استنكارهم الشديد لهذه الأعمال خصوصاً فيما يختص بقريتي حوش بردى ودير الأحمر. واتصلوا بمختلف المراجع من دينية ومدنية مطالبين بوقف هذه الأعمال وتطويق ذيولها، وهم يصرّون على التعايش الأخوي بين جميع الطوائف وينبذون كل أشكال الاقتتال"[24].

خامساً– بلورة ثقافة لبنانية جامعة: إزاء عوامل التفكك والانهيار نشط مثقفون مستقلون عن القوى المسيطرة في تأليف الجمعيات والحلقات ولإقامة الندوات واللقاءات وتقوية الروابط بين أعضائها[25]. نظمت نخبة من المثقفين اجتماعات وندوات شعبية دورية بين أحياء بيروت الغربية والشرقية بهدف نشر الوعي بين المواطنين. وتطوعت الانتليجنسيا للعمل من اجل تأمين استمرار التواصل بين اللبنانيين. ومن بين الجمعيات المتطوعة تُذكر جهود "جبهة الإنقاذ الوطني" التي كانت أول المساهمين في نشر تجمعات متعددة المذاهب خلال الحرب[26]. لم يستسلم المثقفون للأمر الواقع، بل تابعوا نشاطهم في كل أنحاء البلاد حتى لو كان ذلك ينطوي على مجازفة بحياتهم، خاصة خلال إنتقالهم على الطرقات، وهذا ما حدث لعدد منهم.

---

24. **النهار**، 1976/1/22، ص 3.

25. **المحرر**، 1975/6/5، ص 3.

Louise-Marie Chidiac, Abdo Kahi, Antoine Messarra (dir.), *La génération de la relève: Une pédagogie nouvelle pour la jeunesse libanaise d'aujourd'hui,* Beyrouth, Bureau Pédagogique des Saints-Cœurs, 4 vol., 1989-1995.

26. **المحرر**، 1975/6/9، ص 3؛ و**النهار**، 1975/6/9، ص 3.

لم يكن النظام القائم خلال الحرب على الفوضى والعشوائية مشجعاً للناس وخصوصاً بسبب ما كانوا يتعرضون له من تضييق على الحريات وبخاصة على حرية التعبير. وكان للفنون المتنامية حظ أكبر في التعبير عما يختلج في نفوس الناس. من هنا برزت أهمية الحركة الفنية الثقافية والتي نال منها المسرح اللبناني بعض جديده. ففي مراحل الهدوء كانت تكثر العروض المسرحية في مختلف المناطق، ولم يكن للناس، كما في السنوات السابقة للحرب، القدرة على الانتقال الى العاصمة لمشاهدة المسرحيات، بل كانت تلك الأعمال تنتقل لتعرض في المناطق البعيدة. واستمرت المسرحيات تنصّب على السخرية من السياسيين في لبنان ما جعلها، فضلاً عن حفلات الغناء الوطني، أنجح الأعمال الفنية شعبياً، يتنفس الناس عبرها في مختلف أنحاء البلاد، وظهر كم المواطنون موحدون في هذا الشعور.

سادساً– المبادرات الإنسانية واختلاط دماء اللبنانيين: من يقرأ تصريحات بعض السياسيين وسجالاتهم المتبادلة يُخيّل إليه أن اللبنانيين يعيشون حالة خصام دائم وانغلاق يستحيل الخروج منهما. بينما يبدو عدد من الردود الفورية على المآسي والكوارث المشؤومة مناقض للكثير من الأفكار المسبقة حول طبيعة العلاقة بين اللبنانيين، ومنافٍ لواقع حياتهم المشتركة. وخير شاهد على وحدة حال اللبنانيين وانصهارهم، الذي لا يحتاج إلى قوة قسرية لتحقيقه، تهافت المواطنين بدافع من واجبهم الإنساني والوطني لان يعطوا من دمائهم بلا مقابل مساهمة منهم في دفع الأخطار عن اخوة لهم في المواطنية وقعوا جرحى الحرب من دون تمييز في الدين أو الطائفة. فعطاء الدم هو "جزء من ضريبة الجهاد في سبيل لبنان" بحسب تعبير الأمير مجيد ارسلان الذي أطلق في حينه، بصفته وزيراً للصحة، حملة تبرع بالدم من دارته في الشويفات، شملت مناطق لبنانية عدة ولاقت تجاوباً اجماعياً من المواطنين[27].

وباندفاعة تصح أن تكون قدوة لأرقى درجات العطاء لبى شباب زحله بتهافت ملفت ومثير للإعجاب نداء رئيس أساقفة البقاع للروم الكاثوليك المطران يوحنا بسّول للتبرع بالدم من اجل إنقاذ حياة حوالى مئة جريح من المسلمين التابعين لحركة "أمل" الشيعية انفجر بهم لغم في معسكر للتدريب في بلدة عين البنيّة الواقعة بين النبي سباط ومعربون في قضاء بعلبك[28]. وللغاية ذاتها تبرع مطران بعلبك الياس الزغبي بكمية من دمه لإنقاذ جرحى الانفجار.

وإذا كانت المحنة مزجت دماء اللبنانيين، فان المبادرات الإنسانية التي افرزها المجتمع المدني تخطت حدود الأنانية وكشفت الوجه الإنساني للمجتمع الذي لم تتمكن النعرات من تغييبه. ظهر تالياً،

---

27. **النهار**، 1975/7/7، ص 3.

28. **النهار**، 1975/7/6، ص 1.

عدد من الجمعيات مستلهمة مبادئها من شرعة حقوق الإنسان، فقامت بأدوار ونشاطات ترمز إلى التضامن بين أبناء الوطن الواحد في الملمات الكبرى. من المبادرات الرائدة في هذا المجال إرسال جمعية "النجدة الشعبية اللبنانية" بعثة طبية مؤلفة من أطباء مسيحيين ومسلمين إلى بعض المناطق التي نكبتها المجازر كبلدة القاع في بعلبك للمساهمة قدر الإمكان في إزالة آثار المعاناة[29].

لم يبخل اللبنانيون إطلاقاً في تقديم التضحيات في سبيل المحافظة على وحدتهم التي استحقوها بشرف. كبدت المبادرات الانسانية المجتمع اللبناني ثمناً باهظاً دفعه من حياة ابنائه الذين استشهد العديد منهم ضحية الغدر فيما كانوا يقومون بواجبهم الانساني، وخاصة من المسعفين وعناصر الصليب الاحمر والدفاع المدني وافراد الهيئات الانسانية والمتطوعين للعمل في تخفيف آثار المعاناة. هكذا مثلاً استشهد انطوان كنعان برصاص حاجز مسلح فيما كان يتولى مساعدة الجندي الجريح خالد دياب وتأمين وصوله الى منزله في النبعة. فأطلق مسلحو أحد الحواجز النار عليه قبيل وصوله الى منزله وقتلوه[30]. وخُطف المسعف في الصليب الأحمر اللبناني سمعان جدع في طريق عودته من إداء واجبه الإنساني في كركول الدروز حيث أنقذ عشرات المصابين من انفجار كبير هزّ بيروت[31]، ولم تفلح كل النداءات الصادرة عن المؤسسات الإنسانية وذويه في الكشف عن مصيره.

يكاد يكون مستحيلاً تعداد واحصاء جميع الحالات التي قضى فيها مواطنون قتلاً على أيدي العناصر المسلحة في لبنان فيما كانوا يقومون بواجبهم الانساني، او فيما كانوا يحاولون الدفاع عن أحد جيرانهم من ابناء الدين الآخر ممن عاشوا الى جانبه طويلاً وخبروا طيبته وحسن سلوكه. ما من شك بأن معظم اللبنانيين الذين عاشوا معاناة الاعوام السبعة عشر يذكرون اقرباء او اصدقاء او جيران قتلوا بدم بارد مفتدين بأرواحهم اناساً تجمعهم بهم علاقات ومصالح.

سابعاً– إجتماع شمل اللبنانيين عند خطوط التماس وفي ميدان سباق الخيل: ما ان تهدأ الاوضاع المتوترة على خطوط التماس حتى تزدحم فوراً المعابر بالاشخاص وقوافل التموين المتنقلة بين البيروتين. تحولت مناطق التماس والمعابر الى مناطق يتبادل اللبنانيون فيها الخدمات، في صورة تعكس إستحالة منع التبادل المصلحي بين مختلف الفئات والمناطق[32]. وسرعان ما كان الهدؤ الامني يعيد

---

[29]. **المحرر**، 1975/8/7، ص 12؛ و**النهار**، 1975/8/7، ص 4.

[30]. **النهار**، 1976/3/21، ص 4.

[31]. **النهار**، 1997/8/19، ص 6.

[32]. يُراجع تحقيق صحفي بعنوان:"المحرر عند بوابة المتحف تكشف حقيقة مشاعر اللبنانيين نحو بعضهم البعض"، **المحرر**، 1976/1/4، ص 3؛ و**النهار**، 1976/1/7، ص 2.

الحيوية الى ميدان سباق الخيل القائم على خط الفصل بين شطري العاصمة، ففي هذه المنطقة التي كانت ترمز الى تقسيم البلاد كان يجتمع اللبنانيون من كل حدب وصوب، في هذا المكان، ويخلعون عنهم القيود المفروضة وينسون انهم من "شرقية" أو "غربية"[33].

ثامناً– عودة الحياة الطبيعية فور توقف العنف: كانت أيام الحرب والقصف تضاعف شوق اللبنانيين الى العودة الى حياتهم الطبيعية التي عرفوها وخبروها خلال حقبات طويلة من تاريخهم. فور توقف القنص وعمليات القتال كانت الاسواق التجارية تستعيد نشاطها ويحضر بعض الموظفين الى ادارات الدولة ليؤمنوا الدوام المعتاد. وتنطلق ورش التصليحات والعمل والترميم ولإعادة بناء المؤسسات والمساكن المتضررة من الحرب وإزالة معالم الدمار[34]. ويعود الناس الى التجوّل بحرية حتى في المناطق التي كان يصعب فيها التنقّل في مراحل التصعيد.

تاسعاً– تعلق اللبنانيين بشعاراتهم ورموزهم الجامعة: انزلق الكثير من الباحثين الى رؤية اللبنانيين من خلال بعض الصور المشوّهة. وقف اللبنانيون في وجه القوى الطاغية طوال مراحل الحروب وعبّروا عن رفضهم لها من خلال تأكيد انتماءاتهم سواءً برفع الشعارات والملصقات على الجدران او باستمرار تعلّقهم بالحرية والرموز التي تمثّل وحدة الدولة واهمها العلم اللبناني بالرغم من تعدد الرايات والشعارات التي كان يرفعها مسلحو الميليشيات[35]. ففي كل المناسبات والاعياد الوطنية كان اللبنانيون يعلّقون باندفاع وحماس شعاراتهم ورموزهم الوطنية الجامعة التي تشير الى عمق الروابط والتقاليد التي تجمعهم على غرار ما فعل شباب رأس النبع الذين وزعوا الاعلام اللبنانية على أهالي المحلة والعابرين فيها وقد دونوا في وسطها كلمة "اصدقاء"[36].

عاشراً– مقاومة الخطف وحسن معاملة بعض المخطوفين: نماذج السلوك التي يختزنها اللبنانيون في ذاكرتهم ويقتدون بها هي متماثلة الانواع من حيث انها ردود فورية في الثأر والانتقام وافراغ الاحقاد والغضب وتصفية الحساب وغيرها من الانفعالات اللاعقلانية التي تبقيها حية في اذهان المواطنين التربية عامةً، وكتب التاريخ خاصةً. قلما كانت تركز فصول هذه الكتب على نماذج معيوشة

---

[33]. **النهار**، 1975/7/15، ص 1.

[34]. **المحرر**، 1975/6/6، ص 5.

[35]. Nawaf Salam, "The Agony of Lebanon: Senarios and Solutions", Harvard University, Center for International Affairs (unpublished), Cambridge, 1982, p.17.

[36]. **النهار**، 1975/6/24، ص 4، و 1975/10/13، ص 3.

في التسامح والتعاون بين اللبنانيين، وبصورة خاصة التعالي فوق الاحقاد وعزل التوتر[37]. لم يعلق تالياً، في ذاكرة اللبنانيين من حوادث خطف المواطنين على الحواجز المسلحة سوى ان الخطف يُرَدُّ عليه بخطف مضاد كوسيلة لتخليص المخطوفين. بينما تشير الوقائع الى العديد من الحالات التي كان فيها التسامح والمقاومة سيدا الحلول. قاوم المجتمع المدني عمليات خطف المواطنين على أيدي المسلحين مؤكداً على رغبته في الحفاظ على أجواء الالفة والعيش المشترك بعيداً عن احتجاز حرية المواطنين بالقوة او التنكيل بهم وبوحدة البلد وشعبه. وتجلى رفض الخطف في العديد من الوقائع أبرزها التالية:

على اثر خطف مواطنين (مسيحيين) من الجديدة على جسر الكرنتينا تجنّد شباب الشيعة في الجديدة بقيادة وتوجيه من النائب السابق محمد دعاس زعيتر وعدد من ابناء عائلات شريف وامهز وشعلان ونون، وقصدوا مكان احتجازهما في المسلخ فأعادوهما خلال ساعة. وعند مدخل الجديدة تعانق الشباب المسلمون والمسيحيون لدى وصول المخطوفين[38].

في زقاق البلاط اقام مسلحون حاجزاً وخطفوا شخصين واحداً من آل الزغبي وآخر من آل الحايك. فلحق بهم شخص من آل سلام بسيارته وانقذ المخطوفين ونقلهما الى الروشة[39].

على الطريق بين بيروت وعاليه حيث كان حاجز مسلح يخطف المواطنين صودف مرور العقيد حنا ابو شقرا الذي كان يشغل وظيفة المفتش العام لقوى الامن الداخلي فتدخل لاطلاق المخطوفين[40].

في بدغان (صوفر) قام مسلحو احدى الميليشيات، كانوا فقدوا رفيقين لهم في اصطدام مع الجيش، بإحضار العقيد محمد قريطم وثلاثة جنود مسيحيين، اثنان منهم من آل كيوان من الفرديس والثالث من عكار، وساقوهم الى اهل القتيلين ليفتكوا بهم انتقاماً لولديهم شوقي وسامي شيّا. فرفض الاهل الفتك بالجنود وقدموا لهم الحماية وسلموهم الى القيادة العسكرية في المنطقة[41].

---

37. يُراجع بيان شكر موجه من مواطني قاع الريم إلى بلدة تمنين على بادرة أهاليها الانسانية بإعادة اثنين من المخطوفين يوسف وبطرس تنوري سالمين بعد احتجازهما رداً على خطف أحد أبناء تمنين ورغم عدم عودة الأخير إلى أهله: **المحرر**، 1975/10/27، ص 3.

38. **النهار**، 1975/10/2، ص 3.

39. **النهار**، 1975/10/3، ص 1.

40. **النهار**، 1975/11/6، ص 6.

41. **النهار**، 1976/1/27، ص 3.

في قانا (الجنوب) اجتمع الاهالي في النادي الحسيني ونفذوا مسيرة سلمية احتجاجاً على اختفاء احد مواطنيهم خليل حمزه شلهوب وارادوا من ممارسة حقهم في التظاهر القيام بعمل من شأنه ان يؤدي الى "إسماع صوتهم الى المسؤولين"[42].

وقام أفراد مندفعون بانقاذ بعض الاشخاص الذين فاجأهم الخطف وهم في غير احيائهم، وتمكنوا من تحرير بعض المحتجزين وانقاذ حياتهم. وفي الجبل انقذ احد اعيان كفرنبرخ ابو زياد الغضبان حياة اربعة من ابناء جزين ونقلهم الى دار الطائفة المارونية في بيت الدين[43].

1. الجندي خالد كحول يقاوم الخطف على الهوية (1975/12/8): ما أقدم عليه الجندي اللبناني خالد كحول من انقاذ حياة رفاق له عسكريين ومدنيين في مواجهة احتجاز حرية المواطنين على حواجز الخطف التي انتشرت خلال الحروب في لبنان وحوّلت الناس الى سلع مذهبية للمقايضة، هو عمل نموذجي ينقل اللبناني من عالم المبادئ والمثل التي تلقنها في كتب التربية المدنية الشائعة الى الممارسة الفعلية. الجندي خالد كحّول، بوقوفه ضد الخطف والخاطفين وضد الاعتداء على حرية الناس وكرامتهم، اعطى مثالاً في المحافظة على سمعة الجيش اللبناني واحترام حقوق الانسان وخاصة الحق "في حرية التنقل داخل حدود الدولة" (مادة 13 – فقرة 1 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)[44].

ما هي قصة خالد كحّول في تصديه للخطف واحباطه محاولة احتجاز حرية عدد من العسكريين والمدنيين اللبنانيين؟ وكيف روتها الصحف اللبنانية انطلاقاً مما اوردته صحيفة **النهار** في 1975/12/9، ص6، تحت عنوان: **جنود لبنان؟**

خبر توقيف شاحنة الجنود كما أوردته **النهار** في 1975/12/9

---

42. **النهار**، 1975/10/4، ص 3.

43. **النهار**، 1976/1/12، ص 1. تُراجع أيضاً مبادرات مماثلة في **المحرر**، 1975/10/11، ص 4، تحت عنوان "أُفرج عن المخطوفين الطرابلسيين في تنورين (الكورة) وأهالي البلدة منعوا المسلّحين قتلهم".

44. طوني عطاالله، "نماذج في الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان"، في كتاب: **مواطن الغد. الحريات وحقوق الإنسان**، بيروت، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، 1996، 352 ص، ص 263–282.

"السادسة مساء امس كانت سيارة عسكرية تنقل عدداً من الجنود في طريقهم من النادي العسكري في محلة الزيتونة الى مقر القيادة في اليرزة، مروراً بكورنيش المزرعة–مستديرة البربير حيث اوقفهم مسلحون وطلبوا الى الجنود المسيحيين النزول والى المسلمين متابعة سيرهم، فترجل الجميع، ولدى عرض بطاقاتهم على المسلحين تبيّن ان بينهم مسلمين ومسيحيين فقالوا للمسلمين اصعدوا الى السيارة. فاعترضهم الجندي خالد كحّول من برجا وقال: نحن جنود لبنان وليس بيننا مسلم او مسيحي واذا كنتم تريدون قتلنا فاقتلونا جميعنا. فاحرج المسلحون وتركوا الجنود"[45].

لم تتناول الصحف اللبنانية هذه الحادثة بالتحليل، باستثناء ما ذكرته حول الوقائع وهي متطابقة. استنتجت **النهار**، وهي الوحيدة التي نشرت تعليقاً قصيراً بعد مرور عدة ايام، مفاده ان الحادثة هي بمثابة برهان اكيد على وحدة الجيش وصلابته.

2. افادة الجندي خالد كحّول: في اليوم الذي وقع فيه الحادث أدلى الجندي خالد كحّول بافادة رسمية حول توقيف العسكريين من قبل الحاجز المسلّح وذلك عملاً بالقوانين والأنظمة والأعراف العسكرية. وجاء في إفادته:

إفادة

الموضوع: توقيف عسكريين من قبل حاجز مسلّح

"يتشرّف الجندي خالد كحول رقم 18938 من سرية منطقة بيروت الاقليمية والمفصول إلى النادي العسكري المركزي بالإفادة أنه بتاريخ 1975/12/8 وحوالى الساعة 17.30 تقريباً، بينما كنا نقوم بنقل طعام العشاء للضباط في مبنى القيادة العامة، وأثناء مرورنا على كورنيش المزرعة وفي محلة مستشفى البربير بالذات، اوقفنا حاجز مسلح يقدّر عدد عناصره بخمسين مسلحاً تقريباً. وطلب منا الهوية فقلت له: **بطاقاتنا معروفة ونحن عسكريون مرتدين الزي العسكري مع الشاحنات العسكرية**. فأَمَرَنا بالتوقف على جانب الطريق. عندها تقدم مني احد المسلحين وطلب انزال العسكريين والمدنيين المسيحيين من السيارات وابقاء العسكريين والمدنيين المسلمين فيها. عندها ترجلت من السيارة وامرت السائق ان لا يغادر السيارة، فتقدمت من المسلّح وطلبت منه أن يرشدني إلى المسؤول عن الحاجز ويُلقب بـ"حنفي"، الذي سألني من تكون، فقلت له: انني جندي في الجيش اللبناني. فكرر السؤال ثانية قائلاً بالحرف الواحد:

[45]. **النهار**، 1975/12/9، ص 6.

ما هو مذهبك؟ فاجبته: انني ادعى خالد كحّول من برجا الشوف. فقال لي: اصعد الى السيارة. لا نريد منك شيئاً سوى انزال العسكريين والمدنيين المسيحيين الموجودين معك. رفضت قائلاً لا اريد ان اذهب إلا ورفاقي معي او نموت سوية. عندئذٍ قال لي المسؤول ان شقيق احد المسلحين الموجودين قد قُتل وهو عسكري في محلة الناصرة. فقلت له: قُتِلَ اخوه في محلة الناصرة، فما ذنب هؤلاء العناصر؟ فألح عليّ بالذهاب مع العناصر المسلمة وإبقاء الآخرين. فاعترضت قائلاً: لا اريد أن اذهب دون رفاقي المسيحيين. فإما أن تقتلونا جميعاً وإما أن تتركوا سبيلنا جميعاً. وحصل جدال وصراخ بيني وبين بعض المسلحين، فتجمّع جميع المسلحين حولنا ويقدر عددهم بثلاثماية مسلح، فأطلق شقيق العسكري المتوفي عيارات نارية في الهواء فقلت له: **لا ترهبنا بإطلاق النار، إذا بدك تقوصنا قوصني أنا أولاً، وبعدين بتقوص رفاقي.** في هذه اللحظة تقدم أحد المسلحين وأرغم الجندي السائق جورج شحود على النزول من السيارة وهو يريد أخذه (رهينة) إلى مكان آخر، لكنني شاهدته وذهبت إليه فأعدته إلى السيارة وقلت له: لا تترك السيارة. في هذا الوقت حضر أحد المسلّحين وأعتقد أنه من الكفاح المسلّح وسأل: من الذي أطلق النار؟ عندها أجبته اسأل الشباب من الذي أطلق النار ولأي سبب، ونحن في الحديث حضر أحد المسلّحين والمسؤولين ايضاً وقال لي: من تكون أنت؟ أجبته انني ادعى الجندي خالد كحول من برجا الشوف. وفي هذا الوقت شاهدت بعض المسلحين مع الجنديين علي زعيتر ومعروف الشعّار يتجادلان لأخذ العسكريين المسيحيين الموجودين في السيارة الأخيرة، عندها قلت للمسؤول: **اعمل معروف خلي عناصرك ترجع من السيارة.** وأمرت العسكريين بالصعود إلى السيارة وتقدمت منه وقلت له: **إذا بدك تطلق النار علينا ونحن سائرون في السيارة يمكن أن تصيب واحد او اثنين. من الأفضل أضعهم في الصف وأنا في المقدمة وتطلق النار علينا جميعاً.** عندها امرنا بالذهاب والأمان. فسرنا باتجاه قيادة منطقة بيروت، فشاهدنا العسكريين على مدخل سباق الخيل والمنطقة ينتظرون مصيرنا من الحادث الذي تعرضنا له وهم يشاهدونه ويسمعون الاصوات والجدال دون أن يتدخلوا. فدخلت الى مبنى القيادة وأفدت حضرة العقيد محمد الحاج وحضرة العقيد جورج كرم وضابط معلومات منطقة بيروت وافدتهم بما حدث.

وواصلنا طريقنا إلى مبنى القيادة، وأفدت، الأمانة العامة – الشعبة الثانية – الشعبة الرابعة – الشعبة الخامسة، وافدت النقيب حصني رئيس النادي العسكري المركزي بالحادث هاتفياً. أما العسكريين والمدنيين الذين كانوا برفقتي فهم:

العريف السائق جرجس غريّب رقم 27192 من الكتيبة الاولى المضادة للطائرات.

الجندي علي زعيتر 32735 كتيبة النقل البرّي.

الجندي السائق جورج شحود 72735 كتيبة النقل البرّي.

الجندي معروف الشعّار رقم 17366 من كتيبة المشاة الثانية.
الجندي جوزف يمّين 29301 من كتيبة الاشارة.
الجندي نادر فهد 25637 قاعدة القليعات الجوية.
الموظف المدني سمير قزحيا من النادي العسكري المركزي.
الموظف المدني حسين الاسعد من النادي العسكري المركزي.
بيروت في 1975/12/8
نظر
النقيب الحصني رئيس النادي العسكري المركزي".

3. تقرير النقيب جورج الحصني رئيس النادي العسكري: نظم النقيب جورج الحصني تقريراً حول إفادة الجندي كحول رفعه إلى قيادة الجيش في 1975/12/11 وضمنه العديد من المعلومات حول تفاصيل الحادثة ومجمل ما يتصل بها من وقائع. جاء في التقرير:

"الجيش
منطقة بيروت
النادي العسكري المركزي
رقم 1057/ ن.ع.م.
حفظ: 237-1

تقرير النقيب جورج الحصني رئيس النادي العسكري المركزي حول إفادة الجندي خالد كحول رقم 18938 من النادي العسكري المركزي والمفصول لمتابعة مكتب دراسة رقم واحد في الكتيبة الاولى المضادة للطائرات.

1- بموجب البرقية المنقولة رقم 4/9836 تاريخ 1975/12/1 طُلب إلى النادي العسكري المركزي تأمين ارسال الطعام للضباط في مبنى القيادة ظهراً ومساءً وبواسطة مواكبة حماية.

2- سار كل شيء على ما يرام وهكذا تأمنت تغذية الضباط في مبنى القيادة وكان من المتوجب ارسال الخدم من النادي وهم جميعهم مدنيون.

3- ان الجندي خالد كحول وهو من عناصر النادي ومفصول إلى الكتيبة الاولى المضادة للطائرات لمتابعة مكتب دراسة رقم واحد المتوقف بسبب الأحداث الراهنة قد طلبته شخصياً من قائد الكتيبة المذكورة طالما انها مكلفة بفصل عنصر حماية إلى النادي. إذ ان معرفتي الشخصية بهذا الجندي الممتاز جعلتني أُكلفه بالاضافة إلى الحماية بعض المهمات الادارية لاسيما وأنه كان يقوم بوظيفة أمين سرّ لدى رئيس النادي.

4- من التحقيق الذي اجريته مع الجندي المذكور الذي افادني هاتفياً عن الحادث وبالاضافة إلى تحقيق مع عناصر اخرى تبيّن لي صدق إفادته وبالتالي واقعيتها حتى أن بعض الصحف المحلية قد ذكرت هذه الحادثة وإن لم يكن بتفاصيلها مشيدة بهكذا جندي وبالجيش كمجموعة عناصر عصامية وكاخوة سلاح يتعالى فوق الترهات والعصبيات والطائفية وخلافها.

5- سبق ان طلبت توجيه تهنئة لهذا الجندي مع رفيق له قبل فصله لمتابعة مكتب الدراسة وأثناء الحوادث الحالية المتتابعة خلال شهر حزيران عام 1975 لتعرّضه ورفيقه السائق الجندي جورج معيكي إلى شتى حوادث إطلاق الرصاص أثناء مواكبة عناصر مدنية من النادي إلى مبنى القيادة وبالتالي مواكبة سيارة التموين التابعة للنادي، إذ ان هذا الأخير كان المؤسسة الوحيدة التي لم تتوقف عن العمل في منطقة بيروت وهذا عائد إلى جهاز النادي بأكمله، وإن يكن قد تميّز الجندي كحول بالنسبة لباقي العناصر. ولكن لم أتوفق بالحصول على تهنئة له.

6- إن جميع عناصر النادي من عسكريين ومدنيين وهم ينتمون إلى طوائف متعددة قد اظهروا حقيقة بُعداً عن هذه الأمراض المتفشية حالياً في جسم هذا البلد وهم يحبون بعضهم بعضاً كاخوة حقيقيين، وهذا ما لمسته بنفسي منذ تعييني كرئيس لهذا النادي.

7- إن ما أقدم عليه هذا الجندي من انقاذ حياة رفاق له من عسكريين ومدنيين وبالتالي اتخاذه موقفاً عسكرياً ممتازاً وتحليه برباطة جأش ونجاحه في المحافظة على سمعة جيشه الطيّبة التي تناولتها الصحف بإعجاب بتاريخ 1975/12/9 إذ كان كبيراً جداً في نظر رؤسائه وخاصةً في أعين هؤلاء المسلّحين الذين ابتلوا بالمرض الحالي ليشاهدوا جندياً بسيطاً في درجته متفوقاً في مواطنيته الفذّة.

لذلك، وبناءً على ما تقدم أتشرّف راجياً ترقيته بصورة عاجلة إلى رتبة أعلى مع الإفادة انه قد أشرف على انهاء برنامج المكتب رقم واحد وبالتالي منحه مكافأة مالية تتناسب والعمل الذي قام به لاسيما وهو فقير جداً كما أعرفه إذ يقوم بتربية عائلة مؤلفة من سبعة أشخاص. كما أقترح توجيه تهنئة للعسكريين والمدنيين الذين كانوا في السيارات العسكرية الثلاث مع منحهم مكافأة مالية أيضاً وهم:

الرقم	الاسم والشهرة	الرتبة	الوظيفة	الكتيبة

27192	جرجس غريّب	عريف	سائق	الكتيبة الاولى المضادة للطائرات
32735	جورج شحود	جندي	سائق	كتيبة النقل البري
22575	علي زعيتر	جندي	حماية	كتيبة النقل البرّي
27366	معروف الشعّار	جندي	حماية	المشاة الثامنة
29301	جوزف يمين	جندي	حماية	الإشارة
25637	نادر فهد	جندي	حماية	قاعة القليعات الجوية
–	سمير قزحيا	موظف مدني	خادم سفرة	النادي العسكري المركزي
–	حسين الأسعد	موظف مدني	خادم مطبخ	النادي العسكري المركزي

ربطاً:
– إفادة الجندي كحول.
– نسخة عن التقرير.
– نسخة عن قرار القيادة.
المرسل إليهم:
– حضرة العماد قائد الجيش – الشعبة الاولى.
– حضرة العماد قائد الجيش – الشعبة الثانية.
– حضرة العماد قائد الجيش – مديرية الأفراد.
– محفظة – منسّق.

بيروت في 1975/12/11".

4. مقابلة مع خالد كحّول: أجاب الجندي خالد كحّول في مقابلة أجريتها معه، على استيضاحات حول الحادثة وما عقبها من ردود ومواقف. قابلته في منزله في برجا (الشوف) في 1995/2/6، فأكد أن الموقف الذي اتخذه لحظة توقيفه من قِبل الحاجز المسلح ترك لديه شعوراً بالارتياح ولم يعرّضه لمشاكل. وعرض كحّول للعديد من الإيجابيات التي تركها موقفه على صعيد علاقاته مع القيادات العسكرية والمسؤولين السياسيين وفي علاقاته مع الغير ممن عرف بالحادثة عبر وسائل الإعلام، وقد تلقى التشجيع من الجميع على السواء. وكشف أن موقفه أدى الى إنقاذ حياة شقيقه من خطر أكيد بعد وقوعه في أيدي مسلحي إحدى الميليشيات. ورأى كحّول في الجيش مصهراً للبنانيين، "فجميع العسكريين تربطهم علاقات الزمالة، وهم ينامون ويأكلون ويشربون معاً ويعيشون مع بعضهم جنباً الى جنب في هذه المؤسسة أكثر مما يعيشون مع أهلهم وإخوتهم وعائلاتهم". وفي ما يلي النص الكامل للمقابلة:

سؤال: قمت بعمل بطولي رائع، هل باستطاعتك أن تتذكر وقائع تلك اللحظة وتروي التفاصيل؟

كنت في عداد الجنود الذين أُلحقوا بنادي الضباط. كلّفتنا قيادة الجيش ارسال الطعام من النادي إلى اليرزة. وقد اختارني رئيس النادي النقيب جورج الحصني للقيام بهذه المهمة. واثناء تأدية واجبنا، ذات مرة، فوجئنا عند وصولنا إلى جسر البربير بمسلّحين في المنطقة يعترضون طريقنا، ويطلبون منا إيقاف الشاحنة التي تقلنا إلى اليمين، فامتثلنا. على الفور توجهت بالكلام إلى أحدهم قائلاً: ماذا تريد؟ فأجاب: "ليبق المسلمون في الشاحنة ولينزل منها المسيحيون". فأمرت الجميع من بينهم السائق بعدم الرضوخ قائلاً: **ما حدا ينزل من السيارة ابداً ابداً، بتضلوا كلكم بالسيارة.** قفزت إلى الأرض وأكملت: نحن في الجيش ليس بيننا مسلم أو مسيحي، كلنا نعمل في خدمة وطننا لنعيش بكرامة ونعيل اهلنا وأولادنا. فكرر أحد المسلّحين طلب تسليمه المسيحيين. وأصريت على موقفي الرافض معلناً على مسامع الجميع بلهجة حازمة: نموت سوياً أو نكمل الطريق معاً. وفي هذا الوقت أخذ احد المسلّحين باطلاق النار فنظرت إليه متحدياً بأن يزحزحني عن موقفي حتى لو هو حاول ترويعي بالقصف المدفعي وغيره من وسائل التخويف.

جاء أحد مسؤولي المسلّحين وقال ان شقيق الشخص الذي اطلق النار قتله مسلّحو الفئة الاخرى في اليوم السابق في محلة الناصرة... وسألته للحال ما الذنب الذي ارتكبه مرافقي المساكين حتى يؤخذوا بجريرة المجرمين. وألحيّت على رؤية كبير المسؤولين عن الحاجز الذي قيل لي ان لقبه الحركي هو "الحنفي". فصرت اناديه بإسمه بصوت عالٍ. ورأيت رجلاً يتقدم من بين الجموع مرتدياً لباساً رسمياً هو عبارة عن بدلة مقلّمة ومعه أحد الصحافيين الذي تعرّفت إلى مهنته من الكاميرا التي كانت تتدلى على صدره وهي مربوطة بعنقه. سألت **الحنفي** عما إذا كان هو المسؤول، فرد بالإيجاب. فقلت له: لماذا أوقفتمونا وأنتم تعلمون اننا عسكريون؟ لم يردّ بل طرح عليَّ السؤال: انت، شو إسمك؟ فأجبته: **بدنا نخلص من هالقصةّ شو إسمك! وشو طايفتك؟** لقد سألني شباب الحاجز عن اسمي وقلت لهم اننا عسكريون. فأجاب: انني أعلم جيداً انك عسكري ولكن نريد احتجاز المسيحيين وترك المسلمين في الشاحنة. فأجبته: في الجيش، لا تفريق أو تمييز، جميع الشباب للوطن، وهم في خدمة الواجب. هكذا علّمونا في المؤسسة العسكرية حيث لا تباين بين مسلم أو مسيحي، وكرر السؤال: ما اسمك؟ وأعدت له الجواب ثانية: انني جندي في الجيش اللبناني. فقال: انني عارف بانك جندي. فكررت له: **ما دمت عارف بهويتي فماذا تريد اذاً؟**

في هذا الوقت بدأ المسلّحون المنتشرون في المنطقة يتجمعون حولنا، وكان عددهم يقارب 300 مسلّح، وكان ذلك مبعث قلق ومضايقة بالنسبة لي. وبينما كنت مسترسلاً في الجدل مع زعيم المسلّحين أقدم مسلّحون على انزال رفيقي الجندي جورج شحود، وهو سائق الشاحنة، وساقوه بعيداً. فهرعت وأعدته

إلى الشاحنة. وطلبت منه ألاّ ينزل إلى الأرض ثانية. فقال لي ان خاطفيه هددوه بالقتل إن لم يغادر مكانه في المقصورة. فقلت له: من الأفضل لك أن تموت داخل السيّارة بدل أن تُقتل على الأرض.

ثم عاد زعيم المسلّحين وسألني عن إسمي فأجبته: إسمي خالد كحول من برجا الشوف وبإمكاني معرفة الكبير والصغير بينكم. فأجاب: خالد ليس لنا عليك أي شيء. انت **تصطفل**... يمكنك مغادرة المكان. فقلت له: اما ان نموت كلنا واما ان نحيا كلنا. وإذا بدك **بصفلّك** اياهم للعسكر واحد بجانب الثاني واطلق النار علينا جميعاً. فقال: لا، روح! تسهّلوا! فقلت له: جماعتك مش منضبطين، يمكن نحنا وماشيين يقوصوا علينا، ويمكن يوقع اصابات في صفوفنا، بس إذا هيك انا بفضّل انو **صفلّك** كل العسكر على الحيط! فقال: لا! **خلص!**

غادرنا وتوجهنا إلى مقر قيادة منطقة بيروت حيث كان موجود فيه العقيد محمد الحاج فأعلمته بما حصل وأخبرته بتفاصيل القصة، فما كان منه إلا أن قبّلني وهنأني على حسن تصرفي. منذ اللحظة التي دخلت فيها المنطقة، شعرت ان العسكريين متجمهرون على مقربة من الحاجز وهم يشاهدون ويسمعون الأصوات والجدال الدائر بين المسلّحين وبيني لأن صوت الليل **بودي** (اي ان الصوت خلال الليل يُسمع عن بُعد)، وهم (العسكريون) ينتظرون لمعرفة مصيرنا.

وعلى الفور وصل إلى مقر القيادة العقيد جورج كرم الذي كان موجوداً في منزله، واطّلع مني على التفاصيل، وبدوره قبّلني وهنأني، وطلب ابلاغ ضابط المعلومات النقيب جارودي. واتصل العقيد كرم بقائد الجيش العماد حنا سعيد في الوقت الذي تابعت فيه مهمتي كالمعتاد، وبعد الانتهاء من توزيع الطعام واصلت طريقي إلى مكاتب الأجهزة المعنية وأفدت الأمانة العامة، والشعبة الثانية، والشعبة الرابعة والشعبة الخامسة، وأبلغت النقيب جورج الحصني رئيس النادي العسكري بالحادث، وكانت تنهال عليّ التهاني من جميع الضباط والأفراد الذين ألتقيهم.

وفي اليوم التالي ذُهلت من قدرة الصحافة في لبنان وسعة اطلاعها حين وقعت على تفاصيل الحادث كما روته بموضوعية وأمانة وإيجاز. وقرر المسؤولون في القيادة فصلي فوراً إلى مطعم اليرزة ومكثت فيه بصورة دائمة بقية حوادث "حرب السنتين" وذلك للحؤول دون أن أتنقل مجدداً على الحواجز.

سؤال: التصرف الذي قمت به في لحظة حرجة للغاية هو أحد نماذج السلوكيات الجريئة التي قاوم بها اللبنانيون الحرب والفرز والحواجز، هل ترك هذا التصرّف لديك ارتياحاً نفسياً أو عرّضك لاحقاً لمتاعب خاصةً بعدما نشرته الصحف؟

الموقف الذي اتخذته هو تعبير عن اندفاع تلقائي من وطنيتي. لقد كان ضميري العسكري والمهني ليوبخني لو تصرفت عكس ذلك. شعرت بالارتياح نتيجة هذا الموقف الذي لم يترك لديّ أي

شعور مغاير. لم أتأثر، ولم أتعرض لأية مشكلة مرتبطة بالحادث. لا بل استطيع التاكيد على ان جميع الذين كنت ألتقيهم كانوا يوجهون لي عبارات التهنئة. فعلى سبيل المثال، عندما اختل عمل الافران خلال الحرب بسبب فقدان مادتي الطحين والمازوت كنت انزل بالجيب العسكري الى الحدث او اذهب صعوداً نحو الكحالة لأبتياع حاجة العسكريين من الخبز. ولكن اصحاب الافران كانوا يقولون لي أن ليس لديهم خبز. وفي إحدى المرات كنت مع الجندي رفيقي سعيد البراج (أو أبو الروج) في الجيب، وقد ذهبنا إلى أحد أفران الحدث الذي كنت معتاداً شراء الخبز منه منذ ما قبل الحرب، وكان مرّ حوالى ثلاثة أشهر على الحادثة، فقلت للفرّان بأنني أود شراء عدد كبير من ربطات الخبز (بـ 25 ليرة). قال لي: "لا يوجد! **إذا بيطلعلك بليرتين بيكون عال!** فسمع الحديث كل من كان واقفاً حولنا ينتظر دوره، وصاح شخص من بين الحضور – على الارجح انه من وجهاء المنطقة – وهو ينظر الى رفيقي واليّ قائلاً: **آخ، لو يكون في بالجيش واحد زي كحوّل!** إنفجر سعيد بالضحك، فسأله المتحدث عن السبب فقال: "إن كحّول الذي تتحدث عنه هو موجود امامك". فهرع نحوي وجميع من كانوا في الفرن أخذوا يعانقونني، وكذلك صاحب الفرن الذي تبدلت لهجته وتوجه نحوي بالقول: "بدلاً من 25 ليرة، فأنني سأعطيك خبز بـ 50، والله يديمك ويكثر من أمثالك"، فشكرته وأخذت الخبز وأخبرت رؤسائي.

وأذكر في السياق نفسه أن أميراً سعودياً، وصل إليه الخبر، بعث لي بمكافأة هي عبارة عن مبلغ نقدي قيمته ألف ليرة لبنانية وذلك تقديراً منه لموقفي خلال الحادث. وقد تلقيت المبلغ بواسطة ضباط في القيادة. وبادئ الأمر رفضت تقاضيه بمفردي، وأعربت أمامهم عن رغبتي في أن يوزع المبلغ بالتساوي على جميع العسكريين الذين كانوا برفقتي لحظة وقوع الحادث. لكنهم أوضحوا أن هذه المكافأة واردة بموجب حوالة اسمية تخصني شخصياً. وبالطبع فإنني لم اكن أتوقع الحصول على عطاءات مالية لقاء هذا العمل، وإنما قمت بذلك انسجاماً مع وطنيتي وما يفرضه عليّ ضميري العسكري. وبالطبع فإنني لن أنسى أيضاً تلك المساعدة المتواضعة التي ارسلها احد مواطني صيدا من آل شماعة الذي بعث لي مع عسكريين مبلغ مئة ليرة على سبيل المساعدة والتقدير.

بعد الحادث، وعلى رغم أجواء الانقسام التي كانت سائدة في البلد، فقد كنت أشعر بالارتياح النفسي خاصة خلال تجوالي بحرية بين مختلف المناطق اللبنانية سواء أكنت بثيابي المدنية أو العسكرية. والحمدلله إنني محبب الى جميع المسلمين والمسيحيين على السواء، ولم أكن اشعر أنني بحاجة لاصطحاب أحد من مذهب آخر معي بغية التوجه إلى المناطق الشرقية المسيحية على غرار ما كان يفعل العديد من الاشخاص.

وحصلت على تهنئة خطية من قائد الجيش العماد حنا سعيد، وهي مسجلة على إضبارتي، وقد خصني بها خلال استقباله لي وذلك في حضور العميد منيّر الذي توجه نحوي بالقول: "لو انك رقيت إلى رتبة ملازم فان ذلك قليل الاهمية بالنسبة لما فعلت".

وأذكر أيضاً أن الرئيس كميل شمعون، الذي كان وزيراً للداخلية أيام عهد الرئيس سليمان فرنجية بعد اندلاع الحوادث الدامية، أرسل الى رؤسائي العسكريين بطلب استدعائي لمقابلته بعد وقوع الحادث. فحضرت إلى القصر الجمهوري في بعبدا حيث واجهته وقد استقبلني استقبالاً لائقاً للغاية. وأذكر أنني أمضيت السهرة عنده في القصر وقدم لي تهانيه وقال إن البادرة التي قمت بها هي نموذج عما يختزنه البرجاويون من قيم وشمائل إنسانية وخلقية.

ولن أنسى بالطبع تلك المرة عندما كنت ذاهباً مع رفاقي العسكريين في الجيب لإحضار مواد غذائية، فالتقينا صدفة بجيب تابع لإحدى الجماعات المسلحة في المنطقة الشرقية الذي ما إن رأى عناصره الجيب العسكري حتى بدأوا، ومن دون معرفتي، بالصراخ: **كلنا خالد كحّول... كلنا للوطن**. فقال لي أحد العسكريين انه يريد أن يوقفهم ويكشف لهم هويتي واسمي فرفضت قائلاً له إن ما فعلته كان استجابة لضميري العسكري وليس بدافع الشهرة. وكررت هذا القول امام قائد الجيش عندما استقبلني. وكنت أشعر دائماً بوجود رغبة لدى الناس الذين سمعوا بالقصة للتعرف عليّ. فأصبح البعيد والقريب يودان التعرف إلى خالد كحّول بما يمكنني القول إن هذه الحادثة قد أكسبتني بعض الشعبية وأحدثت ضجة في البلد.

ومن بين العديد من الردود الايجابية على الحادثة، أرسل لي أحد اصدقائي المغتربين من اوستراليا، وهو في الاصل من بلدة الجية، واسمه اميل حاتم قصيدة للشاعر شربل بعيني باللغة العربية العامية عنوانها خالد كحّول، وهي تمتدح الموقف الذي اتخذته. وقد أُعيد نشر هذه القصيدة في جريدة **التلغراف** الصادرة في سيدني بتاريخ 1993/3/26 نقلاً عن جريدة **البيرق** التي نشرتها بتاريخ 1992/12/19.

واخيراً، فان اكثر ما تركته هذه الحادثة من ايجابيات هو انها أدت الى إنقاذ حياة شقيقي الجندي محيي الدين كحّول من خطر اكيد، إذ انه كان متوجهاً بسيارة اسعاف تابعة للصليب الاحمر اللبناني ولدى وصوله الى الحدث اوقفه مسلحو احد الحواجز وانزلوه وعصّبوا عينيه. ولكن ما إن علموا بقصتي حتى افرجوا عنه فوراً.

سؤال: هل حصلت على ترقية في رتبتك العسكرية نتيجة موقفك؟

حصلت على ترقية. فلقد كنت قبل هذه الحادثة باشرت تلقي دورة كان من المفترض ان تقودني بنهايتها الى التخرج بدرجة مكتب عريف. وكانت الدورة قاربت النهاية عندما توقفت قبل إتمامها بحوالى شهرين نتيجة الحوادث. ولكن المسؤولين العسكريين تخطوا الشكليات واقدموا على ترفيعي الى رتبة رقيب قبل سائر رفاقي في الصف.

سؤال: ما هو السبب الابرز الذي تعتقد انه كان في اساس اتخاذك موقفاً حيال الاعتداء المتمثل في احتجاز حرية الاشخاص والتمييز بينهم دينياً؟

أعتقد ان تربيتي العسكرية والثقافية التي اكتسبتها في الجيش هما السببان الحاسمان. فلقد تعلمت في الجيش ان كل العسكريين الى أية طائفة انتموا هم سواسية. وتعلمت الانضباط ورباطة الجأش. المؤسسة العسكرية هي مدرسة هامة لا بل الاهم في العلم والثقافة والادب والوطنية. ثم إن الجيش، هو في الواقع، مصهر للبنانيين. فجميع العسكريين تربطهم علاقات الزمالة، وهم ينامون ويأكلون ويشربون معاً ويعيشون مع بعضهم جنباً الى جنب في هذه المؤسسة اكثر مما يعيشون مع اهلهم واخوتهم وعائلاتهم.

5. جندي لبنان المجهول:

البيرق تنقل قصيدة للشاعر شربل بعيني
نُشرت في جريدة **التلغراف** في اوستراليا في 1992/12/19

مهما يا لبنان تجول خيول الحرب بعرض وطول
رح تبقى خالد منصان
ويبقى الأرز العا حفافيك
يحكي اسطورة لبنان
عن عيشة مسيحييك واسلامك...
مدى الأزمان
ويرجع يللي تغنى فيك يتغنى...
وبليالي الحب غير الصلا... ما يحاكيك

بكينا...
وصفى الدمع بحور
وقلنا: نجحوا بقسمتنا
وخنقوا فينا محبتنا

بيضوي علينا بغربتنا

جندي لبنان مجهول
مأكد...
مجدو لفخر الدين
تجسّد بخالد كحوّل
هالنسر الشامخ ع طول
الصار بوقت الحزّة يقول:
"اقتلوني"...
منّي خايف

مع اخواني المسيحيين
نحنا ما عنّا طوايف
نحنا جنود لكل لبنان
الرح يبقى عالي ومنصان

يا مبلسم قلب الامّات
ويا شفيع المغتربين

عيب اني اتركوا

عيب اني اتركوا وارحل
هالكان ملّوى الكون
ولون ابهى لون
وأجمل من الأجمل

ما نسيت خيراتو... وصعب انسى
بقسى يا ابني عليك
وعليه ما بقسى

وصدفة...	مهما قويت العواصف.	بشوفو وقت ما بنام
بليل الشدّة... نور		مجروح... وجروحو
	بإسمي...	شفاف إنتَلوا بكلام
	بإسم المظلومين	وبيستحوا يبوحوا
	يقلك يا خالد كحول	بســر اللــي راحــوا او عــم
	يتمجّد اسمك ع طول	يروحوا
		من ظلم هالايام.
		شربل بعبني

منطقة بيروت

النادي العسكري المركزي

رقم 601/ ن.ع.م.

حفظ: 700-1

من النقيب حصني رئيس النادي العسكري المركزي

إلى

حضرة العماد قائد الجيش – مديرية الأفراد

الموضوع: طلب تهنئة لجنديين.

المستند/ – برقية منقولة رقم 4/4363

تاريخ 1975/5/23.

– على اثر تطبيق تدبير الاستنفار رقم "3" طُلب إلى ادارة النادي العسكري المركزي بموجب البرقية المنقولة المدرجة في المستند أعلاه تأمين تغذية الضباط المتواجدين في مبنى قيادة الجيش.

– كان الوضع العام وخاصة الطرقات صعبة للغاية من جرّاء انتشار المسلّحين وإقامة الحواجز.

– أظهر المدنيون الذين يعملون في النادي خوفاً على حياتهم من جرّاء الانتقال إلى المبنى المذكور ذهاباً واياباً.

– عند هذه الحالة تقدّم الجنديان خالد كحول رقم 18938 من سرية مقر عام منطقة بيروت مع الجندي السائق جورج معيكي رقم 19531 من كتيبة النقل البري والمفصولين بتصرّف النادي العسكري المركزي ملحّين على النقيب رئيس النادي بتكليفهما نقل الطعام وبالخدمة ايضاً إذا لزم الأمر لتقديمه إلى الضباط وفعلاً قاما بهذه المهمة على أكمل وجه معرّضين نفسهما للخطر من جرّاء القنّاصة المتواجدة على طريقهما.

– ان عملهما هذا قد شجّع باقي المدنيين من طهاة وخدم للمشاركة في هذه المهمة.

لذلك، أتشرّف بطلب تهنئتهما خطياً نظراً لما تقدّم أعلاه ولاعتبارهما مثلاً يُحتذى به مستقبلاً.

بيروت في 1975/6/7.

***

واجه العديد من افراد المجتمع نظام الحرب في لبنان، مثل ما فعل الجندي خالد كحّول. تحتاج هذه النماذج الى الكشف عنها في مرحلة ما بعد الحرب. فهي تعكس إرادة تجاوز العنف والمأساة وتساهم

في الحفاظ على التماسك الاجتماعي. ولم يبخل اللبنانيون في سبيل المحافظة على وحدتهم التي عادت إليهم باستحقاق.

هذه الحالات النموذجية تثبت مرة جديدة تعلّق اللبنانيين بالحرية واستعدادهم للدفاع عنها وعن حقوقهم ووحدتهم وأرادتهم في العيش المشترك ومواجهة كل أشكال الضغط والتهويل. وقد عبروا عن ذلك بشكل رائع وجريء، وجسّدوا الوحدة الوطنية لكل الطوائف والفئات والمناطق. فالحريات هي قواسم مشتركة بين اللبنانيين لا تخص فئة بمفردها دون اخرى بل تعني كل المؤسسات والهيئات والاوساط الرسمية والشعبية في لبنان. وبرهنت المواقف الصلبة لمختلف مكونات المجتمع المدني انه لا يمكن التمادي في مصادرة الحريات وتمرير مشاريع تتعارض مع تقاليد اللبنانيين من دون ان يستثير ذلك ردات فعل نابعة من تراثهم العريق وما كفله لهم الدستور ومما حملته هذه الامثلة الحية من تجديد وإغناء لنضال اللبنانيين في انتزاع حرياتهم.

* * *

لجأ اللبنانيون الى طرق اخرى لمقاومة الخطف، فَتَنَقُّلُ المواطنين على الحواجز بين المناطق كان يتم باصطحاب اشخاص من طائفة اخرى إتقاءً لمخاطر الخطف. كما استخدم اللبنانيون وسائل اعلامية واعلانية للتحذير من خطر وجود حواجز الخطف، ومن ابرز الظواهر في هذا المجال استماع المواطنين الى مذيع الراديو شريف الاخوي من اذاعة لبنان يحذرهم من المرور في الشوارع والاحياء غير الآمنة ويرشدهم الى الطرقات السالكة[46]. واطلقت الصحافة الفرنسية على الاخوي لقب "مذياع الحياة" Le micro de la vie. انصب عمله على هدف واضح هو أن يكون مفيداً للناس في تنقلاتهم، لكنه سرعان ما تحول بفعلٍ لاإرادي إلى جزء من دوامة الحرب. ورُكزت في بعض الامكنة لوحات اعلانية تحذر من وجود قناصة او اخطار اخرى كحواجز التصفية والالغام المزروعة وغيرها.

* * *

ان التركيز على الافعال والمواقف التي تعتبر بمثابة مضرب مثل يساهم في التصدي لردود الفعل الغرائزية[47]. والحاجة ماسة بأن يدرك اللبنانيون مدى الاهانة التي لحقت بهم حين تحّول البشر

---

[46]. "التدهور الأمني يحبس المواطنين في مكاتبهم وشريف الأخوي يرشدهم الاتصال بقوى الأمن"، **المحرر**، 1975/12/7، ص 4.

[47]. غسان صليبي، "الأعمال الجماعية للمقاومة المدنية ضد الحرب في لبنان اليوم" في:
ap. Fadia Kiwan (dir.), *Le Liban aujourd'hui*, Paris et Beyrouth, Cermoc, 1993, pp.119-136

المخطوفون الى سلع ووسيلة مقايضة تجارية يجري مبادلتهم وفق لوائح الاسماء في "بورصة المخطوفين" عبر لجان التنسيق او اللجان الامنية.

حادي عشر – شطب المذهب عن بطاقات الهوية: بادر مئات المواطنين من مختلف الفئات والطوائف بين 10/28 و1975/11/2 الى شطب المذهب عن هويتهم احتجاجاً على التذابح و"القتل على الهوية الدينية". تعكس هذه الخطوة الرمزية رفضاً لكل اشكال العنف والتعصب داخل العائلة الواحدة. ففي رأس بيروت وهي منطقة في غرب العاصمة كان يُنظر اليها كنموذج للبنان المستقبل حيث يعيش فيها مسلمون ومسيحيون لبنانيون وتقوم بينهم روابط متينة جداً، لبى عدد من المواطنين دعوة لجنة التنسيق فاجتمعوا في باحة كنيسة سيدة النيّاح للروم الاورثوذكس وتوزعوا جماعات ضمت بين 5 و7 أشخاص راحوا يتناقلون ويضغطون تشطيباً "حتى لا يبقى أثر للتابعية المذهبية". اول اثنين من المواطنين شطبا المذهب كانا الدكتور منير شماعة والسيد عدنان الحلبي. وردد معظم المشاركين كلمات عفوية فقالوا: "روحة من دون رجعة". وآخرون ذكروا: "لو خُيّرنا منذ ولادتنا أي مذهب نرغب لما ترددنا لحظة في القول لبنان". وفي الوقت الذي كانت تجري فيه عملية التشطيب في باحة الكنيسة كان أعضاء هيئة التنسيق يتلقون اتصالات هاتفية من ضواحي بيروت ومرجعيون وعاليه ورأس المتن يفيد اصحابها انهم شطبوا المذهب من هوياتهم في مناطقهم بسبب استحالة الوصول[48]. وتوالت عملية شطب المذهب عن الهوية لاكثر من ستة ايام.

ثاني عشر – الانهيار السريع لخطوط التماس وتواصل العلاقات بين اللبنانيين: ما يسترعي الانتباه في بعض المشاهد هو سرعة انهيار خطوط التماس بين المناطق بعد وقف النار وحلول مرحلة من الهدنة. فالمرة الاولى منذ اندلاع الحرب وبعد مرور حوالى ستة اشهر على قيام خطوط الفصل أُزيلت بسرعة مدهشة الحواجز الفاصلة بين الشياح وعين الرمانة[49]. والتحم المواطنون، تعانقوا وتزاوروا وكان في مقدمهم السيد داني شمعون والشيخ محمد يعقوب اللذين ذرفا دموع الفرح لرؤيتهما علاقات "الخبز والملح" تتجدد بين ابناء المنطقة الواحدة[50].

ظلت علاقات التضامن والصداقة بين اللبنانيين قائمة على درجة عالية من المتانة. بقي عدد كبير من المواطنين المسلمين والمسيحيين الذين فرقتهم خطوط التماس على اتصال شبه يومي بواسطة

---

48. **النهار**، 1975/10/29، ص 6.
49. **المحرر**، 1975/10/12، ص 1، 3، 5 و6.
50. **النهار**، 1975/10/12، ص 3.

التخابر الهاتفي عندما تسمح بذلك خطوط الاتصال او عن طريق اللقاءات الشخصية والحميمة حيث استمر تبادل الزيارات وتواصلت علاقات المودة واللياقة بين المواطنين بعضهم لبعض وكذلك بين عدد من القيادات طوال مراحل الحرب. وعند تعطّل أجهزة الإتصال الهاتفية كان الناس يتنقّلون ليلتقوا سوياً. وسعى اللبنانيون عبر خطوط الاتصال المفتوحة الى إعاقة الاخطار الداهمة ضد بعضهم البعض. وتجلت هذه الظاهرة بإطلاع لبنانيين مواطنيهم المقيمين على الطرف الآخر من خطوط المواجهة على الاستعدادات الحربية التي كانت تتخذها الميليشيات وذلك للاحتراز مما تحيكه ضدهم. كشف الاب منصور لبكي كاهن رعية الدامور ان مختار حارة الناعمة إتصل به وابلغه انه تشاجر مع الغرباء الذين كانوا يستعدون ويقيمون التجمعات المسلحة قبل يوم واحد من مهاجمة الدامور واحتلالها. واعلن لبكي ان زوجة المختار اعلمته مسبقاً بحصول الهجوم على الدامور قائلة له: "ان هؤلاء يضمرون شراً للبلدة"[51].

من جهة ثانية، سجلت حالات نموذجية من العيش الآمن بين مختلف الطوائف في العديد من المناطق ما سمح لها بالمحافظة على الهدوء وتحاشي الاضطرابات[52]. ففيما كان التعايش يتعرض للإهتزاز في لبنان، نجحت بعض القرى الجنوبية في تجنيب نفسها الفتن رغم كل ما واجهته من تحديات، وتواصلت تقاليد التضامن وتراث المناسبات الإجتماعية والمآتم خاصةً عندما كانت مثلاً "جثث الضحايا الجنوبيين تصل يومياً من مواقع القتال الى مختلف مناطق الجنوب، فيشيعها المسيحيون قبل المسلمين"، وكان وجهاء الفريق المسلم يجهدون في طمأنة المسيحيين وفي"نزع الخوف من القلوب بالتعامل الشخصي او البيانات او النشرات المتنوعة، ولم يخل احتفال ما من وجود شيخ وكاهن في مقدم المحتفلين"[53].

ثالث عشر– تواصل تقاليد الحماية والمساعدة الانسانية: رداً على محاولات الفرز إنتقلت القيادات المعتدلة الى الفعل بعيداً عن منطق رد الفعل، فتحركت بطريقة عاجلة وحازمة لا لتقديم المساعدة الطارئة للمهجرين فحسب، بل لوضع برامج معونة للمتضررين ومواكبة تنفيذها. برهنت بعض الوقائع عن عمق رسوخ التقاليد الانسانية في الحماية والمساعدة عند بعض اللبنانيين، وهي شكلت تحدٍ للظواهر الهمجية التي برزت خلال مراحل العنف في لبنان. ففيما كانت قيادات المنظمات المسلحة والميليشيات تعمل بدأب على تهجير الناس من مساكنهم واحيائهم وقراهم كانت قيادات اخرى تتمتع بمزايا رجال الدولة تهرع لإيواء المهجرين ولنجدة المنكوبين. من هذه الامثلة:

---

[51]. **النهار**، 1976/1/23، ص 4.

[52]. غسان صليبي، "الأعمال الجماعية للمقاومة المدنية ضد الحرب في لبنان اليوم"، ... مذكور سابقاً.

[53]. عماد القاضي، "الجنوب الذي صهر الحرمان والخوف أبناءه مسلمين ومسيحيين..."، **النهار**، 1976/3/3، ص 3.

إستجار حوالى الف شخص من أهالي الناعمة تهجروا من منازلهم بالامير مجيد ارسلان ففتح لهم باب قصره في خلده وادخلهم في حمايته. وجد المهجرون كل عناية واهتمام في رحاب القصر. ووجه الامير نداءات المساعدة فهب اهالي الشويفات من مختلف الطوائف ملبين النداء، وجمعوا أموالاً وموادا غذائية وأدوية وألبسة. واستدعت عقيلته الاميرة خولا ارسلان اطباء وممرضات لتقديم الاسعاف الطبي للعائلات المشرّدة. وشاركت بلدتي عرمون وبشامون ذات الغالبية الدرزية في تقديم المساعدات. وتمّ توزيع عدد من النازحين على منازل المنطقة واقاموا مع اهالي الشويفات[54].

ولجأ نحو 150 مواطناً شيعياً تعرضت منازلهم للتهديم والحرق في حارة الغوارنة الى كنيسة انطلياس واقاموا فيها برعاية الصليب الاحمر[55].

وحلّت نحو 200 عائلة نزحت من بلدة رحبة المسيحية في ضيافة اهالي بلدة تكريت المسلمة المجاورة التي أبى اهاليها ترك جيرانهم يتشردون بعد ان تعرضوا للإعتداء على أيدي زمرة من المسلحين[56].

من السمات المهمة، خلال حقبة الفلتان الامني المروّع، استمرار مواطنين بالسباحة عكس التيار فينشطون للمحافظة على الوئام وعلى حسن الجوار بين مختلف الطوائف اللبنانية: فتحت الدبية ابوابها لعددٍ من أبناء الدامور بعد تهجيرهم من قريتهم. وحلّ داموريون آخرون في بيوت أهالي برجا وشحيم والبرجين ذات الأغلبية السنية وفي قرى اخرى. كذلك "ساعد أبناء المنطقة الاسلامية المهجرين في تأمين المواد الغذائية". وهذا ما دفع أحد المهجرين الداموريين الذين لجأوا الى الدبية بالقول: "عندما قرعنا الابواب لم نفكر إذا كان الذي سيفتح لنا مسلماً ام مسيحياً". وقامت القرى الشوفية باستضافة اهالي حارة بعاصير بعد تهجيرهم[57].

مقاومة المجتمع المدني وصموده ساهما في التخفيف من الطابع المذهبي الذي أُسبغ على الحرب في لبنان.

رابع عشر – المقاومة الشعبية السلمية: تشمل المسيرات والاضرابات ومختلف مظاهر الرفض الاجتماعي للحرب في مختلف المناطق رغم كل محاولات القوى الطاغية لمنع قيام تلك التحركات

---

54. **النهار**، 1975/11/2، ص 5.
55. **النهار**، 1975/12/14، ص 4.
56. **النهار**، 1976/1/14، ص 4.
57. **النهار**، 1976/1/25، ص 4.

واستنفار عناصرها للسيطرة على الوضع في الشارع وضرب حرية التجمع ومنع تنظيم الإعتصامات والتظاهرات أحياناً[58]، وابرزها الوقائع التالية:

لبى عدد من السيدات دعوة لتجمع النساء وانطلقن بشجاعة في مسيرة رمزية، رداً على الوضع المتدهور، الى مجلس النواب والى متراسين "يرمزان الى التخلف والتقسيم" بحسب تعبير إحدى المشاركات المحامية لور مغيزل. هذه التظاهرة التي نظمها المجلس النسائي اللبناني كان الهدف منها القيام بنزع رمزي للحواجز في غربي العاصمة وشرقها في شارع بشارة الخوري وفي الشياح. وأبت السيدات ان يستجبن لنقيب الصحافة رياض طه الذي ابدى حرصه على سلامتهن من خطورة "المغامرة"، مقترحاً تأجيل المسيرة، فارتفعت فوراً اصواتهن صارخات: "لا. نحن لا نخشى الرصاص"[59].

وتنادت المحاميات الاعضاء في النقابة الى اجتماع عقد في قصر العدل في بيروت في 5 حزيران 1975 واصدرن بياناً يدين بشدة انتهاكات حقوق الانسان ويدعو المتقاتلين الى العودة الفورية الى لغة الحوار والى العمل بمنطق سيادة دولة القانون.

برزت شجاعة مميزة عند المرأة طيلة مراحل الحروب ضد كل التعديات والارتكابات، وكان لها دور متفوق في المساعي لإحلال السلام. اعتصمت سيدات مسيحيات ومسلمات في مطرانية الروم الكاثوليك في صور، وقامت المسيرات النسائية تأييداً لمواقف الإمام السيد موسى الصدر الرئيس الروحي للطائفة الشيعية الذي عبّر عن رفضه الاقتتال بين ابناء الوطن الواحد بالاعتصام في جامع الصفا في الكلية العاملية في بيروت وانقطع عن تناول الطعام، فحضر لزيارته معظم رجال السياسة[60]. واقتفى خطى الامام الصدر الكاهن الماروني الاب نبيل الحاج راعي ابرشية علما الشعب الذي اعتصم في كنيسة البلدة وامتنع عن تناول الطعام تأييداً للإمام والى ان يتم احتواء حالة التوتر المفتعلة بين الطوائف اللبنانية[61].

اتخذت التظاهرات والاضرابات التي شملت جميع المناطق اللبنانية طابعاً وطنياً جامعاً ضد الفتنة والاقتتال، وجاءت تعبيراً عن العفوية والسخط اللذين كانا يعتريان نفوس المواطنين. توالت التظاهرات

---

58. معن بشور، "المؤسسات المدنية الوطنية: إشكاليات وتحديات"، في كتاب: **المجتمع المدني في لبنان** (أبحاث الندوة التي عُقدت في 11 حزيران 1994 بالتعاون مع الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان)، بيروت، مؤسسة فريدريش ايبرت، 1994، 126 ص، ص 53–65.

59. **المحرر**، 1975/6/3، ص 5؛ و**النهار**، 1975/6/3، ص 3.

60. **المحرر**، 1975/6/28، ص 1؛ و**النهار**، 1975/6/30، ص 3.

Fouad Ajami, *The Vanished Imam: Musa al Sadr and the Shia of Lebanon*, Ithaca, London, Cornell University Press, 1986, p. 23.

61. **النهار**، 1975/6/30، ص 3.

الجماعية السلمية احتجاجاً على استمرار الحرب، وفشلت مساعي القوى المهيمنة لتسييس تلك التحركات الشعبية. تراكم العديد من الوقائع التي تعكس صورة وحدة الشعب اللبناني. فالاضرابات النقابية ومسيرات السلام التي امتدت الى مختلف المناطق هي مؤشرات مناقضة لصورة شائعة عن لبنان مقسم ومنقسم في العمق بين ابنائه، وهي الرهان القاطع على عدم صحة هذه الصورة غير الواقعية. كانت تلك التحركات حدثاً فريداً من نوعه دلّ على مدى الرغبة الشعبية الطوعية في العودة الى الهدوء والاستقرار والنقمة على مثيري الفتن. وتمكنت التظاهرات التي وصلت احياناً في إندفاعها الى درجة تحدي القناصة والعناصر المسلحة ومختلف أدوات الترويع، فأظهرت بأن اللبنانيين هم شعب واحد لا شيء يوحدهم مثل الالم والمصائب غير المحصورين بدين او طائفة.

نظمت مسيرات شعبية ضد الاقتتال في 25و26و27 تشرين الاول 1975 تجاوباً مع "نداء المحبة والتسامح" الذي اطلقه المذيع شريف الاخوي عبر الاذاعة اللبنانية الرسمية الوحيدة انذاك والتابعة للحكومة، فشملت المظاهرات في بيروت الاحياء التالية: رأس بيروت، الحمراء، البسطتين الفوقا والتحتا، الباشورة، زقاق البلاط، كركول الدروز، المزرعة، حارة حريك، الغبيري، المريجة، بئر العبد، الشياح، سن الفيل، النبعة وبرج حمود. وامتدت التظاهرات سريعاً الى المناطق اللبنانية المجاورة للعاصمة والبعيدة عنها وهي: بعبدا، الشويفات، سد البوشرية، الجديدة، جل الديب، الزلقا، الفنار، الزعيترية، الدكوانة، الروضة، السبتية، رياق، حوش حالا، حارة الفيكاني، علي النهري، الكرك، المعلقة، حوش الامراء، حوش الزراعنة، كفرحونة، اميون، طرابلس، بلاد جبيل، كسروان، زحله، بنت جبيل، تبنين، النبطية، فالوغا والخلوات. وكان المتظاهرون يرددون النشيد الوطني اللبناني وشعارات تدعو الى نبذ التفرقة، منها: "لا تقسيم ولا تفريق إسلام ومسيحية" و"بدنا وحدة وطنية إسلام ومسيحية" و"بالروح بالدم نفديك يا لبنان" و"نحن نصارى ومسلمين جيشك انت يا لبنان" و"مين بيقتل خيّو مين غير الخاين والعميل" و"شعب واحد وطن واحد دين واحد وجيش واحد" و"لا تقسيم ولا تفريق بين محمد وبين الياس". وكان يتقدم هذه التظاهرات شيوخ وكهنة يحملون اعلاماً لبنانية وكتباً مقدسة هي مصاحف واناجيل فضلاً عن صلبان ورايات رفعوها وقد كتب عليها "لا إله إلا الله ومحمد رسول الله". وكانت تقرع اجراس الكنائس خلال تلك المسيرات، فتختلط بأصوات المؤذنين في المساجد. وكان المتظاهرون يصرون على الالتحام في مناطق عديدة، وهم يرددون الاناشيد والاغاني الوطنية، متحدّين ارهاب القناصين، كأنما للتأكيد على العيش في عائلة وطنية واحدة. هذه المشاهد كانت مؤثرة بالنسبة للبعض ممن لم تكن مشاعرهم تحتملهم فيذرفون الدموع من عيونهم

ويتعانقون طويلاً مسيحيون ومسلمون. انتشرت حركات الاحتجاج على جميع الاراضي اللبنانية من دون استثناء، وشاركت فيها مختلف الطوائف، وهي اعتبرت بمثابة الرد على كل اشكال التقسيم المصطنع[62].

من الوسائل المعتمدة الشاجبة للحرب قيام المواطنين، في عددٍ من المناطق، بتنفيذ إعتصامات جماعية، سواء في الامكنة العامة او الاكتفاء فقط بملازمة بيوتهم والامتناع عن الخروج منها، إحتجاجاً على الاقتتال ورفضاً لتحويل الاحياء والشوارع الى مناطق تسودها شريعة الغاب. أبرز هذه الاعتصامات، كان في محلة ابي طالب، آخر شارع الحمراء، تجاوباً مع نداء "جبهة الانقاذ الوطني"[63].

وتجاوبت طرابلس تجاوباً شاملاً مع الدعوة الى الاضراب العام السلمي لإعلان احتجاجها ضد ما جرى من اعتداءات على المقدسات الدينية وخاصة لتأكيد رفض همجية اصحاب النوايا السيئة الذين تعمدوا إحراق نسخ من القرآن واعتدوا على الكنائس إمعاناً منهم في دفع الاوضاع نحو مزيد من التدهور، فأغلقت جميع الاسواق والمحلات التجارية[64].

هذه التظاهرات والاضرابات الطوعية في مختلف المناطق اللبنانية، إحتجاجاً على الاقتتال والحوادث الدامية، اعتبرت بمثابة الرد على خطوط التماس والمتاريس وكل اشكال الحواجز المصطنعة. مثّلت هذه التحركات صورة صمود المجتمع المدني في وجه المحاولات الرامية الى إلغاء الحريات وتفكيك النسيج الإجتماعي، وهي أبلغ مثال على استمرار التعايش بين الطوائف في احلك ظروف الحرب والتأزم. هذه المسيرات قام بها مواطنون لبنانيون شجعان تحدوا الرصاص والقنابل والقذائف ونزلوا الى الشوارع في محاولات لوضع حدٍ للإقتتال الاخوي.

خامس عشر – ملء الفراغ الناجم عن توقف عمل المرافق العامة والخاصة: ساهم في تعزيز صمود المجتمع المدني مبادرات بعض الجمعيات الشبابية التي قامت بأعمال وأنشطة تهدف الى سد الفراغ الناجم عن توقف عمل المرافق العامة لاسيما اجهزة البلديات التي عطلتها الحرب[65]. نُظمت حملات

---

62. **النهار**، 1975/10/26، ص 5 و 6.

63. **النهار**، 1975/11/2، ص 5.

64. **المحرر**، 1975/12/6، ص 4؛ و**النهار**، 1975/12/6، ص 4.

65. معن بشور، "المؤسسات المدنية الوطنية: إشكاليات وتحديات"، في كتاب: **المجتمع المدني في لبنان** (أبحاث الندوة التي عُقدت في 11 حزيران 1994 بالتعاون مع الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان)، ... مذكور سابقاً.

نظافة عدة، وتعاون شباب الاحياء لإزالة النفايات المتراكمة في مناطقهم دفعاً لخطر انتشار الامراض والاوبئة[66].

1. شكلت لجان شعبية في مختلف المناطق لسد الحاجات اليومية الحياتية الملحة كتشغيل الافران وتأمين الخبز والطحين للمواطنين وبعض السلع التموينية والمواد والمستحضرات الطبيّة وغيرها من الخدمات. وجاءت هذه الجهود لتدعم صمود الاهلين وتمنع الاحتكار. وتُذكر على سبيل المثال الاعمال التي قامت بها اللجان الشعبية في مناطق رأس النبع بفضل جهود المسؤولين عنها، وفي المزرعة–برج ابي حيدر، وفي مار الياس، وفي الطريق الجديدة، وفي عين المريسة، وتركزت نشاطات الاخيرة على منع حدوث تغييرات ديموغرافية في هذه المنطقة حفاظاً على طابعها المختلط وعلى العيش المشترك فيها. وعمل العديد من القياديين والمسؤولين السابقين من اجل استمرار المناطق محافظةً على "تقاوتها الوطنية" اللامذهبية، أي للحؤول دون المس بصورتها الاصلية، ومن بين الاسماء التي لعبت دوراً رائداً في هذا المجال يبرز اسم الوزير السابق الدكتور نجيب ابو حيدر والحاج عبد الرحمن عيتاني رئيس الجبهة الموحدة في رأس بيروت.

وفي القطاع التعليمي، رصدت مبادرات لمعلمين ومربين قاموا بفتح مدارس شعبية لسد الفراغ التربوي وإبعاد الناشئة عن الانخراط في الميليشيات والحرب. كما رصدت مبادرة مشتركة بالتعاون بين أهالي التلامذة وادارة احدى المدارس الرسمية سمحت بتخطي قلة دعم القطاع التربوي العام والاستجابة للحاجات التربوية من خلال تجربة مجلس الأهل في ثانوية زحلة الرسمية للبنات.

2. مجلس الأهل شريك أساسي في عملية التنمية التربوية: تكمن أهمية تجربة ثانوية زحلة الرسمية لا بنجاحها في مدرسة رسمية تشكو من قلة دعم القطاع العام فحسب، بل لكونها توفقت وسط ظروف الحرب الصعبة التي شهدتها البلاد وخففت عن الاهل وطأة الخوف والقلق على مستقبل اولادهم. هذه التجربة النموذجية تستعيد للمدرسة الرسمية دورها الرائد الذي عرفته في الستينات، وتوصلت بفضله إلى منافسة المدارس الخاصة، وحلّت جزءاً كبيراً من المشكلة. والعبرة الاساسية التي يمكن استخراجها من هذه المحاولة هي قيام أفراد وجماعة من داخل المجتمع المدني بمبادرة للافادة من الموارد في عملية التنمية الثقافية، وذلك بمساهمة فاعلة من الاهالي لأن التنمية ليست فقط شأناً حكومياً، بل انها مسؤولية

---

66. **النهار**، 1975/9/23، ص 3 و 1975/11/2، ص 5.

المجتمع ايضاً، خاصةً عندما لا يمكن للدولة ايجاد الحلول بمفردها. من هنا يبرز دور التعاون والشراكة في تعزيز الطاقات والمؤسسات التربوية[67].

للحديث عن دور مجلس الاهل بايجابياته وعثراته توجهنا إلى المديرة السابقة للثانوية في زحلة السيدة ناديا شدياق برصا التي شرحت مضمون تلك المبادرة فقالت[68]:

***

"تعود بي الذاكرة إلى أيام الحرب العصيبة وما تلاها من فترات سوداء، حيث كانت ادارة ثانوية زحلة الرسمية للبنات في عهدتي. واؤكد أن الظروف مهما تأزمت وأجحفت، فإن المسؤول المخلص يستنبط المستحيل ويجترح العجائب ليكون أميناً على ما أوكل إليه.

يوم كنت مسؤولة عن ادارة الثانوية، كانت الظروف صعبة جداً ومتطلبات المسؤولية التربوية كثيرة ومرهقة لأن الحرب كانت تتآكلنا، وتركتنا بعد رحيلها في حالة ضياع وتفكك وتخلي عن المسؤوليات والقيم، وانشغال بالامور والهموم الامنية والمعيشية.

اما أنا فبحكم احترامي للمسؤولية الموكولة إليَّ وقساوة ضميري المهني، رفضت الاستسلام للصعوبات والمعاكسات ولجأت إلى وسائل عديدة تساعدني على متابعة عملي بجدية كبيرة لتأمين مصلحة التلميذات اللواتي كنّا في عهدتي.

أولاً، آثرت الحمية الوطنية والاخلاقية عند الاساتذة العاملين معي في الثانوية، وهمة اساتذة آخرين من خارج الثانوية كثيرين وطيبين، فراحوا يعملون معنا مجاناً وبفرح، ليؤمّنوا الفراغ الناجم عن تغيّب الاساتذة الاصيلين، الذين حالت الظروف الامنية دون حضورهم. كما استعنت برئيس دائرة التربية في البقاع كي يساعدنا أيضاً بمن عنده من الاساتذة الفائضين. فظل العمل إذاً بفضل هذه التدابير مؤمناً تماماً في الثانوية دون تحميل مديرية التعليم الثانوي عبء مشاكل المحنة القائمة.

هذا على صعيد تأمين سلامة العمل. أما في ما يتعلق بتأمين ما لزم من الحاجات والآليات والوسائل الضرورية للمحافظة على حسن سير العمل. فقد لجأنا إلى تفعيل مجلس الاهل في الثانوية، بعد اجتماعات متلاحقة مع أعضاء المجلس عرضنا خلالها حاجاتنا ومشاكلنا وما يحد من تحقيق طموحاتنا، في وقت كانت فيه مديرية التعليم الثانوي عاجزة عن تحقيقها بسبب الظروف الصعبة.

---

[67]. طوني عطاالله، "مجلس الاهل شريك أساسي في عملية التنمية التربوية"، في كتاب: **تنمية المجتمع المدني في لبنان: منظومة قيم ومبادرة وتواصل وتدريب**، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بالتعاون مع Mercy Corps، المكتبة الشرقية، 2000، 752 ص، ص 397-401.

[68]. من مقابلة أجريتها معها في منزلها الثلثاء في 1997/10/7.

اتفقنا معاً على اغناء صندوق مجلس الاهل عن طريق رسوم زهيدة نفرضها على التلاميذ تجمع لنا رصيداً لا بأس به نلجأ إليه وقت الحاجة. وبعد تنفيذ الفكرة وضعنا المبلغ في أحد المصارف، ورحنا بالاتفاق مع مجلس الاهل وموافقته الخيّرة نحقق شيئاً فشيئاً الكثير من الامور الملحّة التي تساعدنا على تجويد عملنا وتحديثه في الثانوية التي خربتها الحرب كثيراً وأتت على أكثر ما فيها. فاشترينا تباعاً:

- الآلة الناقلة.
- الفيديو والتلفزيون، واعادة تكوين المكتبة التي فُقدت فيها جميع الكتب خلال الاحداث.
- التمديدات الكهربائية الضرورية.
- الراديو وآلة التسجيل مع مكبّرات الصوت والتمديدات الموسيقية.
- اشترينا عدداً كبيراً من الكراسي لقاعة المحاضرات.
- والأكثر أهمية كان شراء جهاز كمبيوتر متكامل بدأنا نشرح عليه، ولو بدائياً، دروساً توضيحية عن ماهية هذا الجهاز وكيفية استعماله، وذلك خلال ساعات الفراغ لدى بعض الصفوف التي كان يؤمن أعضاء من مجلس الاهل غالبيتها بدروس في الرسم والخياطة والاشغال اليدوية وفن الطبخ وصنع الحلوى وتوجيهات في حسن التصرّف والآداب الاجتماعية.

هذه المبادرة كانت جديدة ورائعة لم تكن المدرسة الرسمية عرفتها بعد، مما أثار اعجاب المسؤولين في مديرية التعليم الثانوي. كما أثارت تسريع ادخال علم الكمبيوتر في برامج المدرسة الرسمية.

وهكذا بفضل تجاوب مجلس الاهل مع الادارة، توصلنا إلى تخطي عقبات جمة، وأعطينا زخماً قوياً للعمل لم تكن مديرية التعليم الثانوي قادرة على تحقيقه في زمن كانت الامكانيات الاساسية فيه معطلة. فأصبح إذاً لمجلس الاهل في الثانوية دور في غاية الاهمية، نعود إليه كلّما دعت الحاجة. وأصبحت الثانوية مضرب مثلٍ في الجدية والانضباط والترتيب وتأمين ما أمكن من مستلزمات المدرسة الحديثة.

هذا العمل الرصين والهادف إلى اعطاء التلامذة حقهم اسوة بالمدارس الخاصة، شجع مجلس الاهل على المثابرة، فصار الأعضاء يطلبون المزيد من الاجتماعات مع الادارة ليكثّفوا تعاونهم ومساهماتهم في كل المناسبات. واكتشفت الادارة في الثانوية، تالياً، ما لمجلس الاهل من مكانة، إذا أُحسن تفعيله بطريق مدروسة عبر حوار مسؤول.

***

وفي ما يتعلّق بطريقة تكوين مجلس الأهل في الثانوية، فإن الادارة تختار عدداً من ذوي التلامذة الموثوق بكفاءتهم ومقدرتهم على التفاهم والتفاعل وتحمّل المسؤولية، وتدعوهم إلى اجتماع يُعقد

خارج أوقات الدوام الرسمي بحضور المدير والناظر العام في الثانوية. وبعد عملية التعارف، يطلعهم المدير على مضمون النظام الداخلي لمجالس الاهل في الثانوية الرسمية الصادر عن وزارة التربية الوطنية. كما يلفت انتباههم إلى اهمية دورهم في تحمّل هذه المسؤولية، وذلك من أجل خدمة أبنائهم وتأمين مصالحهم. ويصار، من ثَمَّ، إلى عملية الانتخاب بعد أن يكون الموجودون قد ترشحوا للمناصب المطلوبة. وهكذا يتمّ اختيار الرئيس، ونائبه، وأمين الصندوق، وأمين السر، والمستشارين الخمسة. ويجتمع أعضاء المجلس مرّة كل خمسة عشر يوماً مع الادارة، وكلّما دعت الحاجة، للتداول بكل الشؤون المتعلّقة بمصلحة الثانوية والتلميذات.

لنجاح مجلس الاهل في عمله يقتضي توافر بعض الشروط، وأهمها:

– الانسجام التام بين مختلف الاعضاء لمواجهة كل الحقائق بصراحة وموضوعية.

– توخي الاعضاء خدمة العمل التربوي القائم باخلاص، لا البحث عن الوجاهة أو التسلّط، سواء في صناعة القرارات وعملية الانفاق، أو في أي نشاط آخر.

– تطبيق بنود النظام الداخلي بدقة واحترام، والعودة إلى مديرية التعليم الثانوي، باعتبارها اليوم المرجع الاخير للمصادقة على القرارات، لأن ما انفردت به الثانوية خلال الاحداث يشكّل استثناءً فرضته الحرب المشؤومة.

أما عن أموال المجلس، فكانت تُنفق تبعاً لاجتماع يُعقد بين ادارة الثانوية وأعضاء مجلس الاهل يؤخذ خلاله القرار المناسب من قبل الطرفين ويوضع موضع التنفيذ. وكان يوضع رصيد المجلس في المصرف باسم مجلس الاهل في ثانوية زحلة الرسمية للبنات، ودفتر الحساب يتمّ ايداعه في صندوق المال في الثانوية. ولا يحق لأي كان سحب المال المطلوب من الحساب المصرفي إلا بعد موافقة وتوقيع مديرة الثانوية ورئيس مجلس الاهل وأمين الصندوق.

واخيراً، لانجاح العمل التربوي لا بديل اطلاقاً عن الادارة الواعية المسؤولة والمخلصة، بل أقول حتى المستميتة في سبيل المحافظة على حسن سير العمل وتحقيق المستوى التربوي المنشود مهما تأزمت الاحوال. فالمدير أو المديرة هما العين الساهرة أبداً على تسيير دفة السفينة حتى وصولها إلى الشاطئ الأمين. وإذا ما افتقدت المدرسة، رسمية كانت أم خاصة، إلى القائد الأمين المتفاني، فقدت كل مقومات النجاح على الاطلاق. وما قيمة مجلس الأهل إن لم يوجد من يُفَعِّله؟".

سادس عشر – وحدة موقف اللبنانيين في شجب وإدانة جرائم الحرب والاغتيالات السياسية:

تنامى اجماع لدى كل القيادات على شجب وادانة واستنكار كل محاولات الاغتيال السياسي، والقتل، وتفجير السيارات المفخخة في الاحياء السكنية، ومحاولات الخطف، واعتبارها وسيلة لضرب التقارب

والوحدة والحوار والوفاق والعيش المشترك. تطلق هذه الجرائم سلسلة من الاتصالات والبرقيات بين القيادات لاستنكار وادانة اعمال العنف. وعلى سبيل المثال لا الحصر، حتى ألد خصوم الشهيد كمال جنبلاط بين القيادات المسيحية عبّروا عن شديد امتعاضهم واستنكارهم لاغتياله عام 1977. وبالرغم من رفضهم لمشاريعه، وعمق الصراع معه، ظلوا يعتبرونه مواطناً لبنانياً، ووجدوا في اغتياله ضربة ضد سيادة لبنان واستقلاله ووحدته.

كانت الاغتيالات مثابة استفتاءٍ شعبي تلقائي وعفوي يضم جميع فئات الشعب اللبناني في اظهار مدى تعاطف اللبنانيين بعضهم مع بعض في النكبات والفواجع. والاضرابات العامة التي كانت تعمّ مختلف مناطق البلاد كردة فعل ضد هذه الجرائم جاءت في معظمها تلقائية، عفوية، صامتة وحزينة لأنها أبلغ تعبير عن الأسى في النفوس جرّاء هذه الارتكابات. أظهر الحزن أن لا شيء يوحّد كالألم والدماء التي روت أرض لبنان، وهي غير مقيّدة بدين أو بطائفة أو بلون أو بعرق.

فضلاً عن وحدة الموقف هذه، تواصلت علاقات المودة واللياقة بين المسؤولين اللبنانيين. وخلافاً لجوهر الامور، جعلت باطنية السياسيين الحياة السياسية صاخبة بتصريحاتهم الهجومية التي تستتبع رد بعضهم على البعض الآخر، في "حرب" تصريحات شبه يومية. ففي الواقع، لا تعكس السجالات الكلامية بين المسؤولين صورة صادقة عن علاقاتهم ببعضهم. ساهمت علاقات المودة واللياقة بين الحكام والمحافظة عليها، في زمن الحرب المفروضة على اللبنانيين، في توفير ظروف ملائمة سمحت باستمرار عمل المؤسسات الرسمية التي عطلتها الضغوطات المختلفة، وإن في الحد الادنى. تمّ الإمساك بصلات المودة وبـ"شعرة معاوية" في تعبير عن طبيعة اللبنانيين، واحتفاظهم بخط الرجعة، ففي لبنان تسّهل التقاليد والعادات هذا النوع من التواصل غير المباشر. يصعب على الايديولوجيين، الذين يخضعون السلوك السياسي لسيطرة العقائد والمبادئ فقط، تفسير براغماتية سياسية توجهها بوصلة المصالح، او قوة ترابط العلاقات المصلحية بين مختلف الفئات والقيادات التي "تتغلب على التوترات الطائفية إلى حدٍ ما"[69]. يتنافى تواصل علاقات اللياقة بين الحكّام في لبنان، مع ايديولوجيا الحرب "الاهلية" التي تعطي صورة مشوهة عن الواقع اللبناني، وتخفي وراءها صراعات إقليمية وإحتلالات خارجية. من أبرز مظاهر علاقات اللياقة التي رصدت ابان مراحل الحروب الوقائع الآتية:

---

[69]. كمال الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة (الكيان اللبناني بين التصوّر والواقع)**، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة نوفل، بيروت، 1990، 312 ص، ص 228.

1. مراسم الحزن هي عمل توحيد يُعبّر عن تضامن اللبنانيين، حيث يكرّم أقطاب السياسة، والقوى الداخلية، القياديين الراحلين، ويقدمون التعازي الى ذوي الفقيد وحلفائه، مباشرةً أو بالواسطة، ويشاركون في الجنازة والتشييع. إتخذت "القوات اللبنانية" المسيحية تدابير لضمان إنتقال جثمان الشهيد العلاّمة الشيخ صبحي الصالح في المناطق الخاضعة لسيطرتها خلال نقله من الشطر الغربي المسلم في بيروت لدفنه في مسقط رأسه في طرابلس، وقدمت ثلّة من عناصرها التحية للموكب، ثم واكبه مسؤولون في "القوات" على طول الطريق من المتحف حتى جسر البربارة[70]. وشارك القطب الدرزي وليد جنبلاط، في استقبال موكب جنازة الزعيم الماروني كميل شمعون في دير القمر في 9 آب 1987، حيث حمل النعش عناصر من الشرطة الأمنية التابعة لجيش التحرير الشعبي–قوات الشهيد كمال جنبلاط.

2. استمرار تبادل التهنئة في الأعياد والمناسبات بين المسؤولين الرسميين القموميين وخاصةً بين الرؤساء الثلاثة للجمهورية والمجلس والحكومة، وبينهم وبين الوزراء وسائر الزعامات والقيادات، بواسطة الإتصالات الهاتفية، أو البرقيات، أو بطاقات المعايدة، برغم الخصومات التقليدية.

3. من مظاهر التعاون الرسمي، تكليف الرؤساء لوزراء أو نواب أو موظفين أو شخصيات لا تنتمي بالضرورة إلى طوائفهم، بتمثيلهم في المآتم الرسمية، أو المراسم الجنائزية، أو المناسبات والنشاطات المختلفة عندما تحول الظروف دون حضورهم شخصيًا. كلّف الرئيس الجميل رئيس الحكومة بالوكالة، الدكتور سليم الحص، بتمثيله في مأتم الشهيد الرئيس كرامي في 1987/6/2. ويشترك ممثلان لرئيسي مجلس النواب والحكومة في رتبة الجنازة السنوية، في ذكرى وفاة الشيخ بيار الجميّل (29 آب) والرئيس بشير الجميّل (14 أيلول).

4. تتكيس الأعلام في قصر بعبدا و"قصر منصور" والقصر الحكومي وكل المؤسسات الرسمية، لمناسبة اغتيال أو وفاة شخصية رسمية بارزة. وإقامة الصلوات في المساجد، والكنائس التي تقرع أجراسها حزنًا على الراحل (جدول 3). والاغتيال أو الوفاة هما مناسبة لتفعيل الاتصالات لملء المراكز الشاغرة، تفاديًا لحدوث فراغ في الوظائف الحكومية. كلّف اللقاء الإسلامي والوطني، المنعقد بدار الفتوى في 1987/6/1 الرئيس حسين الحسيني بالتشاور مع رئيس الجمهورية، لملء الفراغ الناجم عن اغتيال الرئيس كرامي[71].

---

[70]. **النهار**، 1987/10/9، ص 2.

[71]. **السفير**، 1987/6/2، ص 2.

5. التوعك الصحي الذي يصاب به أحد المسؤولين هو مناسبة بالنسبة له لاستقبال مختلف القيادات، أو الشخصيات والموفدين المكلفين بزيارته وتفقد أحواله الصحية، وهي فرصة لتلقي اتصالات المطمئنين من الزعامات، إضافة إلى باقات الورد والبطاقات التي تحمل التمنيات بالشفاء. وأخيرًا لتقبل التهنئة لمناسبة الإبلال من الوعكة.

الجدول 3: **وقائع من المآتم الرسمية وأجواء الحزن العام والجنائز التذكارية:**

– الجميّل تلقى اتصالاً هاتفيًا من رئيس الحكومة بالوكالة، الدكتور سليم الحص، الذي قدّم إليه التعازي بالرئيس الراحل رشيد كرامي (النهار، 1987/6/4، ص 2)، الجميّل كلف الحص بتمثيله في المأتم الوطني للرئيس كرامي في طرابلس (النهار، 1987/6/4، ص2)، لبنان كلّه في حداد وطني وسط إضراب عام شمل كل المناطق اللبنانية، توقفت فيه الحركة يومي الثلاثاء والأربعاء (2 و6/3)، تلبية لدعوات القيادات والأحزاب والفاعليات، استنكارًا لاغتيال رئيس الحكومة رشيد كرامي. وأقيمت في معظم المناطق صلاة الغائب عن روحه في المساجد، وقرعت الأجراس حزنًا في كنائس المنطقة الشرقية، ونظمت مسيرات ونكست الأعلام في قصر بعبدا و"قصر منصور" والقصر الحكومي وكل المؤسسات الرسمية (النهار، 1987/6/4، ص7). – توفي الرئيس شمعون في "بيروت الشرقية" فجرت اتصالات للسماح بدفنه في مسقط رأسه في دير القمر (النهار، 1987/8/8، ص 1)، الحص كلف قصير تمثيله في المأتم (النهار، 1987/8/9، ص 1)، جثمان الرئيس شمعون ينقل إلى دير القمر والوزير جنبلاط يستقبله (النهار، 1987/8/9، ص 1)، تتكيس الأعلام في كل من قصر بعبدا والقصر الحكومي حدادًا على الرئيس الراحل (النهار، 1987/8/9، ص5)، الحسيني كلف نائبه الدكتور البير مخيبر تمثيله في مأتم الرئيس شمعون والحص كلف السفير سميح البابا تمثيله في الصلاة في دير القمر (النهار، 1987/8/9، ص4)، وضعت في الكنيسة أكاليل من الرؤساء الجميّل والحسيني والحص وفرنجية وحلو (النهار، 1987/9/10، ص 3)، والسيد عمر كرامي ابرق إلى عائلة الفقيد معزيًا (النهار، 1987/8/10، ص 6). – في الذكرى الرابعة لوفاة بيار الجميل، ممثلان لرئيس المجلس النيابي ورئيس الحكومة بالوكالة يحضران القداس في كنيسة مار مخايل الرعائية في بكفيا (النهار، 1988/8/26، ص 4)، وفي الذكرى السادسة لبشير الجميل، ممثلان للرئيسين الحسيني والحص في قداس الاشرفية (النهار، 1988/9/15، ص3).

سابع عشر– "نحن باقون": إستمرار عمل المؤسسات الدستورية في ظروف الحرب الصعبة:

يُمثّل مقر مجلس النواب، حيث كانت تلتئم السلطة التشريعية، رمزاً للوحدة وأداة لتواصل الوفاق ولبقاء الدولة ورموزها[72]. وبرغم إنعقاد الاجتماعات النيابية خلال مراحل الحروب في لبنان في أمكنة تقع ضمن بقع امنية على خطوط التماس – في ساحة النجمة او في قصر منصور بعد ذلك – وارتباطها بآلية

[72]. بشاره منسى، "البرلمان من حيث هو مؤسسة ديمقراطية وعامل سلام"، **البناء الديمقراطي: الإشكالية والتخطيط للبنان ما بعد الحرب**، وقائع الندوة الدولية التي عقدتها المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور في 24–26 حزيران 1994، إشراف انطوان مسره، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم، 340ص، ص107–108.

المعابر، وبالذين يسيطرون عليها، ويسخنون وضعها الامني، فإن إرادة الحكام في الوصول الى تسوية تنهي الحرب، كانت وراء الاجتماعات التي عقدت لتدبير الشؤون الداخلية (تراجع خريطة ببعض أمكنة اجتماعات المجلس والحكومة على خط التماس في منطقة المتحف البربير على الصفحة التالية).

لا بد من العودة إلى التاريخ البرلماني في لبنان لمعرفة كيف تواصلت الأوضاع الدستورية في مراحل الأزمات، وكيف أمكن تجنيب لبنان تفريغاً دستورياً متعمداً كونه بلد له دستور يضمن تداول السلطة واستمراريتها. يجد الباحث في حياة لبنان البرلمانية منذ 1975 حالات نموذجية وسوابق غنية بالعبر.

طوال مراحل الحروب في لبنان ما بين 1975 و1990 حافظ مجلس النواب على احترام مبدأ الشرعية والقاعدة الحقوقية. تواصلت الاوضاع الدستورية، وعبّر المجلس بعمله وتحديه الفرز عن تعلق اللبنانيين بالأصول البرلمانية. صحيح ان جلسات المجلس كانت تتباعد أحياناً بفعل اضطراب احوال الامن. ولكن بالرغم من كل حوادث العنف ظهر حرص على الشرعية الدستورية وعلى تواصل عملها باعتبارها موئل الوفاق والديموقراطية.

(خريطة ببعض أمكنة اجتماعات الحكومة والمجلس)

ثابر المجلس على الاجتماع وسن القوانين والقيام بوظائفه وخاصة لجهة مراقبة الحكومة ولو بتقطع. تعتبر جلسة 1975/10/25 تاريخاً عريقاً في حياة لبنان البرلمانية، وكانت بمثابة رد على كل التحديات التي تعرضت لها السلطة التشريعية. رفض نواب قبول التحدي بعد ورود معلومات الى المجلس مفادها ان اعضاء السلطة التشريعية الموجودين فيه سيتعرضون لهجوم من مسلحي الميليشيات. واعتبروا ان للمجلس حرمة تحتّم عليهم البقاء والقيام بمبادرة من شأنها وقف النزف لأن "حياة النواب ليست أغلى من حياة الناس" بحسب تعبير النائب مخايل الضاهر[73]. فماذا حدث في التاريخ المذكور وكيف روته (مع بعض الإيجاز) صحيفة "**النهار**" الصادرة في 1975/10/26 في صفحتيها الثانية والسادسة؟

***

"لم تنفع نداءات شريف الاخوي[74] من إذاعة لبنان إصرار بعض النواب على عقد جلسة المناقشة العامة، في دفع أكثرية النواب الى الحضور لعقد جلسة مكتملة النصاب. بين الساعة العاشرة، موعد الجلسة، والحادية عشرة والربع، لم يحضر سوى 46 نائباً غامروا في الوصول... وكأن يداً سحرية ألهبت كل الجبهات حتى داخل العاصمة، وحول المجلس[75] بالذات لإعطاء النواب المترددين عذراً: الطريق غير سالكة وغير آمنة!

هجوم من الفريقين

وعلى رغم ذلك وافق النواب الحاضرون على اقتراح العميد ريمون اده الانتظار حتى يكتمل النصاب. وكاد الاقتراح ينجح لولا الاتصال الهاتفي الذي قال رئيس المجلس كامل الاسعد ان وزير الداخلية الرئيس كميل شمعون اجراه معه وابلغه **ان معلومات وردت مفادها ان المجلس سيتعرض لهجوم من الفريقين وان الحشود بدأت. وقد إستدعى الاسعد النواب الى مكتبه وأبلغهم ذلك فغادر عدد منهم المجلس وبقي الآخرون رافضين قبول التحدي للنواب ولحرمة المجلس.**

منذ العاشرة صباحاً بدأ النواب يتوافدون، فوصل على التوالي الرئيس كامل الاسعد والنواب: حسين منصور، انور الصباح، فؤاد لحود، العميد ريمون اده، نديم نعيم، عبده عويدات، مخايل الضاهر، نديم سالم، بطرس حرب، سليمان العلي، جوزف سكاف، حميد دكروب، منير ابو فاضل، رفيق شاهين،

---

[73]. **النهار**، 1975/10/26، ص 2 و6.

[74]. مذيع في راديو لبنان اشتُهر باطلاق نداءات إذاعية تدعو الى التهدئة والى تجنّب العنف وتحاشي المرور في مناطق القتال الخطرة.

[75]. مقرّه وقتذاك كان في ساحة النجمة.

عبد اللطيف الزين، ميشال ساسين، نصري معلوف، الرئيس صبري حماده، خاتشيك بابكيان، ملكون ابليغتيان، انترانيك مانوكيان، شفيق بدر، البر مخيبر، طلال المرعبي، رائف سماره، الرئيس صائب سلام، جميل كبي، الرئيس رشيد الصلح، علي الخليل، فؤاد نفاع، بيار الجميل، الاب سمعان الدويهي ورينه معوض.

ومن الحكومة حضر الرئيس رشيد كرامي والوزير غسان تويني.

وفي الحادية عشرة والربع رنّ الجرس ودخل الرئيس الاسعد القاعة وراح يطرطق بمطرقته إيذانا ببدء الاجتماع. وقال الأسعد: لم يكتمل النصاب حتى الآن. في الجلسة السابقة طرحت قضية متابعة المناقشة في جلسة تعقد هذا الصباح. وكان الزميل الدكتور البير مخيبر طلب ان يطرح إستجوابه الذي كان قدمه في السابق ليسمع جواب الحكومة. ورفعت يومها الجلسة على ان تعقد جلسة اخرى مكتملة النصاب. من اجل ذلك جئنا الى هذه القاعة اليوم لنبحث في الحل. ونحن ننتظر النصاب. فإما ان نبحث في المواضيع العامة في إنتظار إكتمال النصاب او نرفع الجلسة ونحدد موعداً لها في ما بعد.

اده يقترح الانتظار

اده: الجلسة السابقة رفعت على ان تعقد جلسة اليوم للمناقشة العامة على أساس استجواب الدكتور مخيبر. وبما ان النصاب غير مكتمل، فإنني اقترح الانتظار حتى يكتمل لأنه **لا يجوز ألا يجتمع المجلس في هذه الظروف. وإذا لم يأت بعض الزملاء حتى الآن فربما منعتهم حالة الامن من ذلك على رغم رغبتهم في الحضور.**

حرب: اؤيد اقتراح العميد اده، بمعنى انه **إذا طلب الينا الاعتصام في المجلس حتى يكتمل النصاب لمناقشة استجواب الدكتور فنحن مستعدون.**

حماده: لسؤ حظي لم اكن في الجلسة السابقة، والجلسة لا يمكن عقدها من دون نصاب. اما الانتظار حتى يكتمل النصاب، فهذه قضية ادارية متعلقة برئيس المجلس اذا شاء فننتظر ونحن منتظرون وإلا...

معوض: هذه ثاني جلسة تعقد خلال الاحداث من دون نصاب. في الجلسة الماضية خصصت هذه الجلسة للبحث في الاستجواب الذي قدمه الدكتور مخيبر، والنظام الداخلي ينص والدستور ينص على انه لا يمكن عقد جلسة استجواب من دون نصاب(...) ولا يجوز ان نشرشح هذا النظام أكثر من ذلك.

الاسعد (بإنفعال): الحكومة اصرت على مناقشة الاستجواب والرئاسة لم ترفع الجلسة. وللحكومة ورئيسها الحق في المطالبة بإكتمال النصاب وبالتراجع عنه. اما بالنسبة الى شرشحة النظام،

فإذا رفعنا الجلسة من دون ان نأتي الى القاعة ونثبّت ان هناك نواباً **يحرصون على مصير البلد اتوا في هذه الاجواء للمشاركة**، عندئذ نكون نشرشح المجلس النيابي. والمجلس الآن حاضر للمناقشة.

ضاهر: نريد ان نعرف موقف رئاسة المجلس من هذه الجلسة.

معوض: مظبوط.

ضاهر: عليها ان تحدد اذا كانت هذه الجلسة خصصت فعلا لمناقشة الاستجواب ام هي جلسة مناقشة عامة.

الاسعد وحماده: راجع محضر الجلسة السابقة.

وهنا وصل الى المجلس النواب حسن الرفاعي وادمون رزق وتوفيق عساف وسليم الداود وميشال معلولي والوزير عادل عسيران.

كرامي يذكّر

ثم تكلم الرئيس كرامي فقال: اريد ان اذكر النواب المحترمين ان الزميل الدكتور البير مخيبر طلب تخصيص هذه الجلسة للبحث في الاستجواب الذي قدمه. وقد أعلن رئيس المجلس ذلك وقال بالحرف الواحد: "نرجو ان نتعاون جميعا لتأمين النصاب". وأظن ان في هذا ما يكفي للتوضيح.

ضاهر: إذا هيك انحل المشكل.

اده: والدليل اننا طلبنا من الحكومة ان تؤمن ولو طريقاً واحداً يسلكه النواب للوصول الى المجلس.

المرعبي: أُجّلت الجلسة السابقة بإقتراح من رئيس الحكومة، وحتى الآن لم يكتمل النصاب **واقترح احد الزملاء البقاء في المجلس حتى يتمكن بقية النواب من الوصول.** وقد **إتصل بعضهم وطلب الانتظار بعض الوقت ونحن نطلب من الرئاسة التريث والبقاء في هذه القاعة على ألا نغادرها إلا إذا إتخذنا القرارات المناسبة التي من شأنها ان تحقن الدماء وتخنق الفتنة.**

الاسعد: أرجو ان يعود كل منا الى ذاكرته لأنه في الجلسة الماضية كان التسجيل معطلاً. طرح الدكتور مخيبر إستجوابه. وافق رئيس الحكومة على هذا الطرح وقال إن الحكومة مستعدة لمناقشته. وقال رئيس المجلس يومها إن الاستجواب أمر ثانوي ويجب مناقشة الاحداث سواء كان هناك إستجواب ام لم يكن. والحكومة حرة في ان تطلب نصاباً وحرة في ان تحضر جلسة من دون نصاب. والرئاسة تعلن الآن عن بقاء المجلس مفتوحاً من دون رفع الجلسة حتى يكتمل النصاب.

وسرت همهمة في اوساط النواب ومقاطعة.

الجميل: يعني منضل لعبكرا يا دولة الرئيس!

الاسعد: ايه منضل.

ثم ترك الاسعد المنصة وتوجه الى مكتبه. ورافقه الرئيس كرامي والوزير تويني.

ويبدو ان ذلك أثار النائب نديم نعيم فقال بحدة: البلاد احترقت بدنا نناقش. لشو الاستجواب ومناقشة الاستجواب!

ثم عاد كرامي الى القاعة فجلس بين النواب وتهامس قليلا مع الرئيس سلام. وسأل الجميل كرامي بعدما صافحه: شو دولة الرئيس، بدنا نبقى هون؟

كرامي: الامر في يد المجلس.

ثم توزع النواب في القاعة حلقات ضمت إحداها الرئيسين كرامي وحماده والنائبين معوض وشاهين، واخرى العميد اده والوزير تويني والنائب علي الخليل.

بقاء نواب وصحافيين

في هذه الاثناء دعا الرئيس الاسعد النواب الى مكتبه وابلغهم ان وزير الداخلية الرئيس شمعون إتصل به وأبلغه معلومات لديه تقول ان **المجلس سيتعرض للهجوم من قبل الفريقين المتنازعين** وان إمكانات قوى الامن ضئيلة، لذلك سيضطر الى سحب الملالات والمصفحات من امام المجلس ليواجه بها الوضع المتدهور.

وتبلبل النواب، كذلك الصحافيون والمرافقون واصبح هم كل واحد التفتيش عن طريق سالكة.

وخرج بعض النواب وبقي بعضهم الآخر ومعهم الصحافيون...

كرامي بدهم يحرقوني

وظل الرئيس كرامي في هذه الاثناء في ركن من القاعة يتبادل الحديث مع النائبين الدويهي ومعوض. وسمع كرامي يقول في مرارة: بدهم يحرقوني... شو عملت انا؟ لأنني حطيت رصيدي كلو في الميزان للإنقاذ! شو عملت حتى يحرقوني، شو انا اللي عملت أول مخيم تدريب وميليشيات وبدأت الحوادث؟

وبعد إتصال هاتفي اجراه كرامي غادر المجلس يرافقه معوض وقال للمسؤولين في المجلس: بس يكتمل النصاب خبروني...

سلام: كلها مؤامرات

وبعده بقليل إنصرف الرئيس سلام وصرح بالآتي: كل ما يجري مؤامرات ليست خافية على احد. مؤامرات تتناول مجلس النواب وتتناول هيئة الحوار وتتناول كل الامور. اعود فأقول ان كل ما نسعى اليه يفرض علينا ان نردد الآية الكريمة كما وردت في الانجيل: "إن لم يبن رب البيت فعبثا يبني البناؤون".

اما العميد اده والنواب عبد اللطيف الزين وميشال ساسين ونديم نعيم وبطرس حرب وحسين الحسيني وسليمان العلي وطلال المرعبي وعبده عويدات والبير مخيبر ورشيد الصلح فبقوا في القاعة بعض الوقت يدردشون في ما بينهم ومع الصحافيين.

ثم جرى بين العميد اده والصحافيين الحوار الآتي:

صحافي: قالوا في هجوم على المجلس.

اده: نحن باقون هنا.

العلي: يا عميد اما لهذا الليل من آخر؟

اده: قالوا في هجوم، ونحن رفضنا نروح وعلى المسؤولين عن الامن ان يحافظوا على الامن خارج المجلس، اما في داخل المجلس فذلك واجب رئاسة المجلس.

ضاهر: حياة النواب ليست اغلى من حياة الناس.

اده: لا احد يموت إلا في وقته.

اده: شو بدهم فينا حتى يهاجمونا. بيهاجموا شي بنك.

ساسين: لأنو في هجوم ما لازم نروح. لو بتنفدي فينا نحن نقبل.

ووجه الاسعد دعوة الى النواب لحضور جلسة تعقد في العاشرة من قبل ظهر يوم غد الاثنين للبحث في إستجواب مخيبر".

الديموقراطية تفرض نفسها

لم يكن البرلمان في وضع يسمح له بتقرير مصير البلد بعد تحول لبنان ساحة للصراعات. ورغم ذلك، بقيت مظاهر الديموقراطية سائدة حتى بعد دخول البلاد الحرب، وجرى التمسك بالاصول البرلمانية. كلام بعض النواب وتصميمهم على البقاء في المجلس والدفاع كتأكيد العميد اده: "**نحن باقون هون**" و"**لا أحد يموت إلا في وقته**" وإصرار النائب ساسين: "لأنو في هجوم ما لازم نروح. لو بتنفدي فينا نحن نقبل"، ينطوي هذا الكلام على أبعاد عديدة. وهكذا في احلك ظروف الازمة إستطاع المجلس فرض

نفسه في البلد الصغير. وما إن طوي الصراع بأبعاده الدولية والإقليمية في لبنان حتى إلتأم مجلس النواب وأقر وثيقة الوفاق الوطني كمدخل لتحقيق السلم الداخلي مجدداً الميثاق اللبناني عبر وثيقة الطائف.

يختصر بشاره منسى المستشار القانوني في مجلس النواب سابقاً عمل المجلس ومثابرته على القيام بوظائفه في تلك المرحلة وطيلة مراحل الحروب، ويقول: "خلال ست عشرة سنة من الحروب في لبنان لم تمض فترة من الزمن إلا واجتمع المجلس النيابي اللبناني بشكل او بآخر في جلسات قانونية لإقرار قوانين متعددة منها جلسة لإنتخاب رئيس المجلس واللجان، واجتماعات دورية للتداول في شؤون البلاد وشجونها برئاسة رئيس المجلس وحضور ممثلين عن جميع التيارات... ومثالنا على ذلك انه بينما كانت الحرب دائرة بين انصار حزب الكتائب وانصار الحزب الاشتراكي وحركة "أمل" كان يجتمع في المجلس النيابي ممثلون عن هذه التيارات، إما بأشخاصهم كبيار الجميل ونواب الكتائب ونواب الحزب الاشتراكي وممثلين عن حركة "أمل" او من يتكلمون بإسمهم وينقلون الى الحركة محور المناقشات التي تدور ويأتون بالجواب... ولم تنقطع إلا لفترات قصيرة جدا الإتصالات بين الفئات المتصارعة في حروب لبنان..."[76].

2
وفاق السيادة
تضامن المجتمع المدني في لبنان في مواجهة عملية "عناقيد الغضب" 1996

يجد الباحث في تاريخ لبنان المعاصر حالات نموذجية تُظهر تعلّق اللبنانيين بحرّياتهم واستعدادهم للدفاع عنها وتنظيم المقاومة المدنية ضد السيطرة الخارجية والاحتلال[77]. وقد تجلّت هذه الحقيقة خلال العدوان الإسرائيلي المسمّى عملية "عناقيد الغضب" حيث وقف اللبنانيون وقفةً واحدة معبّرين عن التضامن الوطني، فاظهروا أن الدفاع عن الحقوق الوطنية وحرّية الوطن وسيادته هي قواسم مشتركة لا تخصّ جهةً دون أخرى، بل تعني كل المؤسسات والهيئات والأوساط الرسمية والنقابية والاجتماعية والشعبية.

---

[76]. بشاره منسى، "البرلمان من حيث هو مؤسسة ديمقراطية وعامل سلام"، **البناء الديمقراطي: الإشكالية والتخطيط للبنان ما بعد الحرب**، وقائع الندوة الدولية التي عقدتها المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور في 24-26 حزيران 1994، إشراف انطوان مسره، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم، 340ص، ص107-108.

[77]. سامي مكارم، "الميثاق: عهد ووثاق"، في كتاب: **مواطن الغد: نماذج في الثقافة المدنية**، ... مذكور سابقاً.

إن الامثلة الحية التي عاشها المواطنون، في النصف الثاني من نيسان 1996 خلال المعاناة التي خلّفتها الحملة العسكرية الاسرائيلية والمجازر البشرية التي ارتكبتها في الجنوب، وخصوصاً في بلدة قانا التي أستُشهد فيها أكثر من مئة مدني دفعة واحدة غالبيتهم من النساء والاطفال، تُعبّر عن التضامن خلال الأزمات الكبرى التي تُهدّد السيادة.

هذا التضامن في مجتمع متنوّع كلبنان هو ظاهرة إفتقر إليها المجتمع اللبناني في كثيرٍ من المراحل التاريخية، وبروزه في هذه الحقبة يقتضي تثميره في المستقبل حفاظاً على استقرار البلد الصغير الكثير التداخل من الخارج. ولعل من المفيد الإشارة هنا إلى كثرة الحديث عن وحدة لبنان واللبنانيين، وأحياناً مع شيء من المزايدة بين وحدويين ولا وحدويين، بينما لم يعرف لبنان التقسيم بالمعنى الدستوري. وأما الفرز الذي حصل خلال سنوات الحروب منذ 1975 فكان امراً واقعاً لم يتحوّل إلى واقع شرعي، ولم تطرح أية جهة لبنانية التقسيم، بل أشكال مختلفة من اللامركزية أو الفدرلة. ومَن يَسعَ جدلاً إلى التقسيم تصطدم أحلامه بحائط الصعوبات الميدانية التي تُشبه الاستحالة.

وعلى ذلك لا تكمن المعضلة اللبنانية الأساس في الوحدة والتوحيد، بل في التضامن، أي التماسك في مجابهة مخاطر مشتركة والتنازل في المراحل المصيرية عن متطلبات وحقوق مشروعة دفاعاً عن قضية أسمى هي قضية الوطن واستمراريته. غالباً ما يسعى البعض إلى الهروب من مفهوم التضامن، تحت ستار الوحدة، لأن التضامن يفترض خروجاً عن أنانية فردية أو جماعية وتضحية في سبيل المصلحة العامة وتنازلاً عن أولويات مشروعة لمصلحة قضايا أكثر إلحاحاً ومرتبطة بالمجتمع ككل. هذا المفهوم للتضامن يقتضي إدراجه في برامج توعية وثقافة مدنية لأنه الضامن لاستقلال البلد الصغير في إطار النزاعات الإقليمية والدولية. وينبغي التأكيد على أن ارتباط التضامن بالسيادة هو ارتباط عضوي[78]. إذ إن الوفاق غالباً ما كان يتزعزع بسبب التباين القائم حول مفهوم السيادة ومضامينها. وفي اعتقادنا أن وفاق السيادة هو الوفاق الأساس الذي يجعل المواضيع الاخرى المُتنازع عليها سهلة الاحتواء.

وتُبيّنُ الحالة اللبنانية الأسباب التي سمحت للمجتمع اللبناني بالحفاظ على تماسكه بالرغم من الضغوط الإقليمية والدولية. علماً أن المُعضلة الكبرى تكمن في مشاركة دولة صغيرة في أزمة الشرق الاوسط التي تتعدى قدرات البلد الصغير. والمُلاحظ أن الأبحاث لم تتناول تجربة لبنان الصعبة في مجال السيادة، في إطار من الضغوط والتوازنات الإقليمية والدولية، انطلاقاً من دور المجتمع المدني في التعامل مع هذه الضغوط، وهو الأمر الذي يُعطي السيادة معنى متجدداً. فكيف قاوم المجتمع المدني اللبناني العدوان الإسرائيلي في نيسان 1996؟

---

[78]. حسان حلاق، **التيارات السياسية في لبنان (1943-1953)**، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1989.

أولاً– المُقاومة المدنية في مواجهة "عناقيد الغضب": تبدّت في كل المجالات مقاومة المجتمع المدني اللبناني وتضامنه في مواجهة حرب "عناقيد الغضب". ونذكر هنا أبرز تلك المجالات:

1. إجماع على إدانة العدوان وكشف أهدافه: تنامى لدى كل القوى والقيادات اللبنانية إجماع على استنكار العدوان الإسرائيلي ودعم تحرك الدولة اللبنانية، السياسي والديبلوماسي، من أجل وضع حدٍ للأعمال العدوانية وجرائم الحرب التي ترتكبها اسرائيل ضد المدنيين اللبنانيين. واعتبر وزراء ونواب البقاع الغربي وراشيا الذين التقوا في منزل النائب اللواء الركن سامي الخطيب ان "الوحدة الوطنية هي الرد الحقيقي العملي على العدوان"[79]. ورأى معظم القوى والهيئات الاجتماعية والسياسية ان اسرائيل تسعى إلى تدمير البنية التحتية وإعادة لبنان الى اجواء الحروب السابقة وضرب اقتصاده ومسيرة النهوض والاستقرار فيه. وشجب مجلس الرابطة المارونية الإعتداءات الاسرائيلية التي تطول "المرافق الحيوية بما يدل على نية مبيتة لهدم مقومات الدولة"[80]. كما دان المجلس الماروني العام "الخطة الاسرائيلية المبرمجة لتهجير الالوف من اللبنانيين الابرياء"[81]. واعتبر حزب الكتائب ان الاعتداءات الاسرائيلية هي "اعتداءات على لبنان كلّه لا على الجنوب والبقاع الغربي فقط"[82].

2. إنعقاد العاميات والمؤتمرات الوطنية: تصدى اللبنانيون للخطر الخارجي الداهم من الجنوب بتأكيد تضامنهم. فعقدوا المؤتمرات الوطنية والعاميات التي جدّد فيها العديد من القادة والسياسيين والروحيين والمثقفين وأصحاب الرأي من مختلف الطوائف العهد على تعزيز التضامن الداخلي في مواجهة التحديات المحدقة بالوطن وبمصالح جميع المواطنين[83]. هذه اللقاءات كانت "الوجه الابيض" للبنان في الايام السوداء. ففي الاشرفية عُقد لقاء أراده منظموه تجسيداً لـ "توافق وطني وإرادة موحدة" وصدر عنه بيان من عشرة بنود تتضمن إصراراً على اعتبار أن الاعتداءات الاسرائيلية تستهدف لبنان برمّته بمثل استهدافها الوحدة الوطنية، وعلى تأكيد حق الشعب في المقاومة المشروعة للاحتلال وفي التمسّك بتنفيذ

---

79. **السفير**، 1996/4/24، ص 3؛ و**النهار**، 1996/4/24، ص 3.
80. **السفير**، 1996/4/18، ص 4؛ و**النهار**، 1996/4/18، ص 4.
81. **السفير**، 1996/4/18، ص 4؛ و**النهار**، 1996/4/18،ص 4.
82. **السفير**، 1996/4/19، ص 4؛ و**النهار**، 1996/4/19، ص 8.
83. طلال خالدي، "عناقيد الحقد: المأزق الصهيوني"، **السفير**، 1996/4/19، ص 17 "قضايا ورأي".

القرار 425[84]. وفي انطلياس، أحيت "الحركة الثقافية" و"اللقاء الوطني لدعم صمود لبنان" لقاءً تضامنياً مع الجنوب وأهله[85].

3. المبادرات الانسانية واختلاط دماء اللبنانيين: إن خير شاهد على وحدة حال اللبنانيين هو ذودهم معاً عن سيادة البلد واستشهادهم مدنيين وعسكريين من الجيش اللبناني دفاعاً عن العيش الآمن، فضلاً عن تهافت المواطنين لأن يعطوا من دمائهم مساهمةً منهم في دفع الأخطار عن اخوة لهم في المواطنية وقعوا جرحى الحرب من دون تمييز في الدين او الطائفة. فعطاء الدم هو "جزء من ضريبة الجهاد في سبيل لبنان"، وكان احد الردود اللبنانية على المجازر في النبطية وقانا، وتداركاً للآثار السلبية للقصف المتعمّد على سيارات الإسعاف التي تقل المصابين.

ويبرز في هذا السياق الدور المُجلّي الذي قام به الصليب الاحمر اللبناني، فضلاً عن سائر المنظمات الانسانية غير الحكومية والجهود التي بُذلت لجمع وتوزيع وحدات الدم المطلوبة. وزّعت بنوك الدم في بيروت وصيدا وبيت الدين وجونيه وانطلياس وزحلة وطرابلس 1209 وحدات دم من الفئات المختلفة و99 وحدة بلازما و44 وحدة كريو هيموفيليا على المحتاجين في المستشفيات[86]. ومن بين العديد من الدعوات التي أُطلقت في مختلف الاوساط للتبرع بالدم ولاقت اندفاعاً لافتاً دعوة نقيب المحامين في بيروت شكيب قرطباوي الصليب الاحمر الى إرسال وحدة لجمع التبرع بالدم في قصور العدل الاثنين 22 نيسان 1996 طالباً من المحامين التجاوب[87].

إن المبادرات التي افرزها المجتمع المدني اللبناني كشفت الوجه الانساني للبنانيين الذي كان حاضراً وسريع التحرك. وظهر عدد من الجمعيات التي قامت بأدوار ونشاطات ترمز الى التضامن في الملمات الكبرى. ومن المبادرات الرائدة في هذا المجال قيام 25 طبيباً متطوعاً جرّاحاً مع عدد من الممرضات بالتجمع امام منزل رئيس مجلس النواب نبيه بري في عين التينة والانطلاق في سيارات الصليب الاحمر في اتجاه مستشفيات صور في الجنوب لإغاثة المصابين في موقع الوحدة الفيدجية التابعة للقوة الدولية في بلدة قانا غير آبهين بسلامتهم الشخصية من الاعتداءات الإسرائيلية على السيارات التي تحاول خرق الحصار المضروب على مناطق الجنوب، وبخاصةٍ صيدا وصور[88]. وشاركت فرق

---

84. **السفير**، 1996/4/19، ص 3؛ و**النهار**، 1996/4/19، ص 8.
85. المرجع نفسه: **السفير**، ص 3؛ و**النهار**، ص 8.
86. **السفير**، 1996/4/25، ص 6؛ و**النهار**، 1996/4/25، ص 5.
87. **السفير**، 1996/4/20، ص 8؛ و**النهار**، 1996/4/20، ص 6.
88. **السفير**، 1996/4/19، ص 10؛ و**النهار**، 1996/4/19، ص 6.

طبية من كلية العلوم الطبية والصحة العامة والصيدلة في الجامعة اللبنانية في الاشراف على الوضع الصحي للنازحين في مراكزهم.

4. تحوّل فرح الاعياد الى مراسم حزن: صودف حلول عيد الفصح لدى الطوائف المسيحية السائرة على التقويم الشرقي خلال مراحل "إفراغ الغضب" الصهيوني على السكان الابرياء. وبدلاً من أن يحمل العيد الفرح الى قلوب اللبنانيين سادت الاحتفالات غصّة في النفوس وفي العظات التي أُلقيت في الكنائس التابعة لهذه الطوائف حيث رُفعت الصلوات والأصوات "لقيامة لبنان وانتهاء درب جلجلته"[89].

5. نشاطات القيادات الدينية: قامت القيادات الدينية بنشاطات ملحوظة عبر الاتصالات بينها ومن خلال عملها المشترك للتخفيف من المعاناة. وقد حصلت دعوات واتصالات أبرزها:

أ- الدعوة التي اطلقها البطريرك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير الى مساعدة الجنوبيين والتضامن معهم معتبراً "ان هذا واجب وطني"[90].

ب- الاتصالات الهاتفية المباشرة بين رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين والبطريرك الماروني والقائم مقام مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد رشيد قباني. هذه الاتصالات بين الرؤساء الدينيين الثلاثة أكدت "التضامن في مواجهة التدهور الذي يهدد الوطن بشعبه وكل مقوماته". وجرى التداول في إمكان عقد قمة روحية، إلا ان غياب عدد من رؤساء الطوائف المسيحية والاسلامية عن لبنان كان العامل الأبرز في صرف النظر عنها بالرغم من انها تبقى "واردة في أي لحظة عندما تؤتي ثمارها المرجوة"[91].

ج- قيام مجلس الكنائس العالمي بتوجيه نداء الى مجلس كنائس العالم للمساهمة في تأمين الغوث والدعم للبنانيين داعياً المجتمع الدولي الى الوقوف بحزم ضد استخدام العنف والارهاب في حل النزاعات ومؤكداً على تضامنه مع شعب لبنان[92].

6. المبادرات الجامعية والتربوية والثقافية: تحرّكت كل الجامعات الرسمية والخاصة، إدارات واساتذة وطلاباً أمام هول المجازر الاسرائيلية. وأُعلن تلقائياً عن توقيف الدروس في كليات الجامعة اللبنانية، وفي جامعة الروح القدس - الكسليك، وفي الجامعة اللبنانية الاميركية، وفي الجامعة الاميركية،

---

89. **النهار**، 1996/4/16، ص 5.

90. **السفير**، 1996/4/16، ص 3؛ و**النهار**، 1996/4/16، ص 5.

91. **السفير**، 1996/4/18، ص 3؛ و**النهار**، 1996/4/18، ص 4.

92. **السفير**، 1996/4/18، ص 3؛ و**النهار**، 1996/4/18، ص 4.

وفي جامعة القديس يوسف. وسرعان ما شمل الاقفال سائر الجامعات الاخرى في المناطق. وأعلنت جامعة البلمند عن تعليق الدروس كي يتسنى للإدارة والاساتذة والطلاب الاستمرار في أعمال الاغاثة التي كانوا بدأوا يساهمون فيها، والتي استدعتها الظروف الصعبة[93]. وأُقيم في جامعة سيدة اللويزة قداس لراحة أنفس الضحايا والشهداء وتوقفت الدروس حداداً على أرواح الذين سقطوا في القصف وتضامناً مع أهل الجنوب[94]. وباشر طلاب جامعة بيروت العربية حملة تبرعات مادية وعينية "دعماً للمقاومة ومساهمةً في مساعدة المهجّرين وإغاثتهم"[95].

وتبرّع كل من أفراد الهيئة التعليمية المتفرّغين والداخلين في الملاك في الجامعة اللبنانية بمبلغ خمسين الف ليرة لبنانية عن راتب شهر ايار 1996 مساهمة في دعم الصمود. وما إن إطلع وزير الثقافة والتعليم العالي ميشال اده على المبادرة حتى سارع الى التبرع بكامل راتبه لستة أشهر أُضيف الى المبلغ من أساتذة الجامعة[96].

وفي تحركات الوسط الثقافي، تنادى عدد من المثقفين الى لقاء صامت في ساحة المتحف واصدروا بياناً اشادوا فيه بما ابداه اللبنانيون من "مناعة رائعة في مواجهة الاعتداء المستمر بما يُعيد تأسيس الوحدة الوطنية على الرواسخ ويقطع الطريق على أي محاولة لإثارة التناقضات الداخلية او استغلالها"[97].

وفي ساحة البرج حيث موقع نُصب الشهداء، وتحت لافتات وصور تدين المجازر على أرض الجنوب، تجمّع نحو ألف طالب من كل جامعات لبنان على اختلاف انتماءاتهم وتوجّهاتهم[98]، متّحدين استنكاراً "لغطرسة النازيين الجدد"، على حد قول احدهم[99].

وتحت شعار "كلنا في وجه العدوان مقاومة" نفّذ طلاب الجامعة الاميركية في بيروت اعتصاماً في الحرم الجامعي. وقام طلاب بتشكيل لجنة من مختلف فروع وكليات الجامعة اللبنانية عملت على جمع

---

93. **النهار**، 1996/4/17، ص 19.
94. **السفير**، 1996/4/20، ص 7؛ و**النهار**، 1996/4/20، ص 19.
95. **النهار**، 1996/4/16، ص 19.
96. **النهار**، 1996/4/14، ص 19.
97. **السفير**، 1996/4/20، ص 7؛ و**النهار**، 1996/4/20، ص 6.
98. ضياء حيدر، "ساحة الشهداء تُشيّع شهداء المجازر"، **السفير**، 1996/4/21، ص 6.
99. **النهار**، 1996/ 4/21، ص 17.

التبرعات لتقديمها الى الهيئة العليا للإغاثة والصليب الاحمر اللبناني[100]. وأجرت مجالس طلبة كليات الجامعة اللبنانية في الشمال حملة تبرعات شملت الطلاب في فروع الشمال وشكلت لجاناً لجمع التبرعات والمواد العينية حيث تمّ توزيع قسمٍ منها على النازحين الوافدين الى مناطق لبنان الشمالي والقسم الآخر على الوافدين الى بيروت[101].

وتولّى مجندو خدمة العلم، بإشراف قيادة معسكر خدمة العلم، تنظيم بعض أعمال تسلّم التبرعات العينية وتوضيبها وتوزيعها في خطة نموذجية في مجال الإغاثة.

وفي سياق النشاطات التربوية الهادفة الى بناء ذاكرة تاريخية جامعة تفيد من المعاناة والتضامن، اختار اهالي بلدة قانا قطعة ارضٍ قرب مركز القوة الدولية الفيدجية في البلدة حيث استشهد المواطنون اللبنانيون الـ 106 من أجل بناء مقبرة جماعية للضحايا وإقامة نصب تذكاري تخليداً لأرواح الشهداء. وفي السياق نفسه وجّه رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين نداءً الى اهالي ضحايا مجزرة قانا دعاهم فيه "ان يعلنوا موافقتهم على دفن هؤلاء الذين وحّدت بينهم الشهادة في مقبرة واحدة ومكان واحد، لتكون هذه المقبرة نُصباً وطنياً ومزاراً وطنياً، ويكونوا مصدراً روحياً لأنبل القيم والمُثل الانسانية وأشرفها"[102].

7. تحرك القوى والهيئات المهنية والنقابية: تنوعت ردود الفعل النقابية، ولكنها تكاملت فيما بينها. وتشمل هذه الردود المسيرات والاضرابات ومختلف مظاهر الرفض الاجتماعي في جميع المناطق اللبنانية. كذلك قام عدد من النقابات بتطيير برقيات الاحتجاج الى الاوساط والمحافل الدولية للفت نظرها الى الدمار الذي تخلّفه تلك الهجمات الاسرائيلية على مختلف المستويات. ووجّهت نقابة المهندسين في بيروت نداءً الى المنظمات الدولية نددت فيه باستهداف غارة جوية اسرائيلية للميدان الروماني الأثري في صور المصنّف من التراث العالمي، وأهابت بكل المؤسسات والمنظمات الوطنية والاقليمية والدولية وخصوصاً منظمة الاونيسكو "العمل فوراً على وقف القصف واعتباره عدواناً على المعالم الحضارية والانسانية العالمية"[103]. وهذا الموقف التقت معه نقابة محامي بيروت حيث قام مجلس النقابة بالإتصال بالمنظمات الدولية واتحادات المحامين في العديد من البلدان العربية والاجنبية لحضّها على اتخاذ مواقف

---

[100]. **السفير**، 1996/4/18، ص 7؛ و**النهار**، 1996/4/18، ص 18.

[101]. **السفير**، 1996/4/24، ص 6؛ و**النهار**، 1996/4/24، ص 19.

[102]. **النهار**، 1996/4/24، ص 9.

[103]. **النهار**، 1996/4/17، ص 4. يُراجع أيضاً مقال ثناء عطوي: "مقبرة واحدة للشهداء ونصب تذكاري"، **السفير**، 1996/4/24، ص 4.

تُساعد لبنان على وقف "الحملة التدميرية المبرمجة المفروضة عليه"[104]. كما أعلن المدير العام لوزارة العدل القاضي وجيه خاطر أن "قضاة لبنان قرروا اقتطاع 10% من رواتبهم لمساعدة أهالي الجنوب النازحين عن ديارهم"[105].

وفي إطار التحركات الداخلية الآيلة الى استرعاء الاهتمام الدولي، قام عدد من الهيئات والفاعليات النسائية اللبنانية من سبع عشرة جمعية نسائية بالتوجه الى السفارات العربية والاجنبية والمنظمات الانسانية العالمية في لبنان، وسلّم اليها مذكرة شجب وإدانة للعدوان ودعم للمقاومة ضد الاحتلال الاسرائيلي[106]. واتخذ مكتب المعلمين في لبنان قراراً بالاعتصام في المقر الاعلامي للامم المتحدة. وسرعان ما انتشرت حركة الاحتجاج والاعتصام حيث نفذّت هيئات نيابية واهلية وقوى سياسية وحزبية ونقابية ونسائية وشبابية إعتصاماً امام مقر البعثة الاعلامية للامم المتحدة في بيروت للمطالبة بوقف اعتداءات اسرائيل وانسحابها[107].

8. إيواء النازحين وتنظيم المساعدات: حدث انتقال قسري للسكان تحت وطأة القصف والتهديدات الاسرائيلية والانذارات التي كانت تُطلق عبر وسائل الاعلام. وإزاء الدفق البشري المتمثل في تهجير مئات الالآف من مدنهم وقراهم في جنوب لبنان، وتدفق النازحين من جميع الطوائف اللبنانية الباحثين عن ملاجئ في المدارس والمباني الرسمية ودور العبادة، برزت الحفاوة القلبية التي استُقبل بها المهجّرون من أرض الجنوب والبقاع الغربي كتعبير رمزي عن مشاعر الناس الجامعة[108].

وبالرغم من معاناة الاهلين الذين نزحوا عن قراهم ومنازلهم الى مناطق أكثر أماناً، فقد برز تصميم واضح وإرادة صلبة لدى السكان المهجّرين، وعبّر احدهم عن ذلك بالقول: "سنعود الى ارضنا في أول فرصة، لأن أرضنا هي ملاذنا وملجأنا الوحيد ورمز لعزّتنا وصمودنا"[109].

وفي حين لم تظهر إيديولوجيا التباين التي صدعت التضامن خلال مراحل طويلة من الحرب الأهلية في لبنان، تأكدت الوحدة من تجربة المعاناة. فالاهالي الذين ذاقوا في الماضي لوعة التهجير

---

[104]. **السفير**، 1996/4/17، ص 8؛ و**النهار**، 1996/4/17، ص 4.

[105]. **السفير**، 1996/4/24، ص 7.

[106]. **النهار**، 1996/4/24، ص 19.

[107]. **السفير**، 1996/4/17، ص 8؛ و**النهار**، 1996/4/17، ص 6.

[108]. يُراجع تحقيق بعنوان: "الآف العائلات في الشوف وعاليه والمتن والخروب وصيدا والشمال تُفتح لها أبواب المنازل لتأمين الإقامة"، **السفير**، 1996/4/17، ص 6 و7.

[109]. **النهار**، 1996/4/17، ص 6.

والحرب سارعوا الى مساعدة النازحين بعفوية معبّرة. وقالت حاجة من برج رحّال: "اخواننا المسيحيون قدموا الينا بطانيات وثياباً، الله يبارك فيهم"[110].

وقد حلّت العائلات المهجّرة في مناطق يجهلونها مع اناس يجهلونهم أيضاً، وتعرّفوا الى بعضهم بعضاً. وبَدت بيروت بكل مناطقها من الاشرفية الى الكرنتينا فرأس النبع وزقاق البلاط وصولاً الى رمل الظريف وغيرها من الاحياء والضواحي، كسائر المناطق الاخرى في الشمال والبقاع والجبل، ساعداً واحداً هبّ لتوزيع المساعدات على النازحين.

وقامت الهيئة العليا للإغاثة بتنسيق المساعدات وتنظيمها للتخفيف من آثار النكبة الاجتماعية والانسانية. وتضافر الجهد بين القطاع الرسمي وبين القطاع الاهلي المتمثل في الجمعيات والهيئات الانسانية لتأمين حاجات النازحين. فكان يتمّ تسجيل الاسماء وفق جداول وإحصاءات بالعائلات النازحة بغية إحضار المساعدات الضرورية من فرش وأغطية ومواد غذائية وطبية وغيرها.

من بين العديد من المنظمات الانسانية يبرز دور هيئة "كاريتاس" في جنوب لبنان التي نشرت في عشرة مراكز استقبال في صيدا عدداً كبيراً من الفرق مؤلفة من مسعفين اجتماعيين وأطباء وممرضات لمساعدة النازحين الذين قُدّر عددهم بمئات الالآف[111].

وفي الجانب الدولي من المساعدات أرسل العديد من الدول شحنات المساعدة المتنوعة، وبرزت بنوع خاص المساعدات النقدية من "كاريتاس" باريس و"كاريتاس" الدولية وهيئة الاغاثة الكاثوليكية الفرنسية (كاريتاس) التي منحت "كاريتاس" لبنان مبلغاً مالياً لتتمكن من مساعدة المدنيين ضحايا القصف الاسرائيلي.

9. المبادرات النيابية اللبنانية: رداً على استهداف الطيران الحربي الاسرائيلي بعض مرافق الخدمات الكهربائية العامة، إقترح النائب عصام نعمان تزنير المنشآت الحيوية والمرافق بالناس[112]. وأعلن نائب رئيس مجلس النواب ايلي الفرزلي مساهمة النواب بمبلغ 128 مليون ليرة لدعم النازحين من الجنوب والبقاع الغربي[113].

---

[110]. **النهار**، 1996/4/16، ص 9.

[111]. **السفير**، 1996/4/25، ص 6.

[112]. **السفير**، 1996/4/18، ص 4؛ و**النهار**، 1996/4/18، ص 10.

[113]. **النهار**، 1996/4/25، ص 5.

10. مجازفة الصحافيين لإيقاظ الرأي العام العالمي: على أثر وقوع مجزرة قانا هرع المراسلون والصحافيون والمصورون في وسائل الإعلام الى مكان الجريمة، معرّضين حياتهم للخطر. وعمل الاعلاميون كفدائيين لينقلوا الى العالم بالصوت والصورة ما يعجز الكلام عن وصف وحشيته. فتمكنوا من ان يعيدوا البلد الصغير المعزول والمنسي إلى الاهتمامات الدولية. واحتلت أحداث العدوان الصدارة في وسائل الإعلام العالمية ولاسيما بعد مجزرة قانا، ولم يعد ممكناً تغاضي العالم عن مأساة شعب الجنوب بعد أن هزّت الضمير العالمي أشلاء الاطفال الابرياء وصُوَر اجساد المدنيين المتناثرة في مركز الكتيبة الفيدجية التابعة للقوة الدولية.

وقد واظب الصحافيون على العمل طيلة ايام المحنة ليلاً نهاراً دون توقف وفي ظروف خطيرة. وكتعبير عن التحسس بأهمية المسؤولية، تواصل صدور الصحف اليومية طوال ايام الاسبوع من دون ان تتوقف في عطلة الاحد الاسبوعية.

11. وزارة الإعلام والبث الفضائي: وللمرة الاولى تمكن لبنان المغترب من متابعة اخبار العدوان يوماً بعد يوم على أثر صدور قرار وزارة الاعلام بمباشرة البث التلفزيوني والاذاعي الفضائي لنقل وقائع الاحداث الى الرأي العام العالمي. ودأبت وزارة الإعلام على إصدار نشرة يومية من 4–5 صفحات بثلاث لغات ترسلها بالفاكس الى الجاليات اللبنانية، مما سمح للمغتربين بالقيام بالتحركات دعماً للبنانيين المقيمين.

12. التحركات الاغترابية: نشط المغتربون اللبنانيون في مختلف العواصم العالمية وبخاصةٍ في مراكز صنع القرار العالمي دعماً للوطن الام ورفضاً للإعتداءات. وعبّر الآف الاشخاص من أبناء الجالية اللبنانية في الولايات المتحدة عن استيائهم مما يجري ضد الاهلين في الجنوب وذلك بالتظاهر امام البيت الابيض في واشنطن مطالبين بتنفيذ القرار 425 وردع اسرائيل لوقف القتال في الجنوب[114]. وفي فرنسا دعت "لجنة التنسيق اللبنانية" اللبنانيين وأصدقاءهم الفرنسيين الى التجمع في ساحة حقوق الانسان في "التروكاديرو" في باريس، تضامناً مع سكان الجنوب وتنديداً بالعمليات العسكرية[115]. وفي وقت لاحق صعّدت اللجنة حملتها بالدعوة الى اعتصام صامت في ساحة "نوتنوا" في باريس للتوقيع على بيان رفعوه

---

[114]. **النهار**، 1996/4/25، ص 5.

[115]. **النهار**، 1996/4/17، ص 6.

الى الامم المتحدة والمنظمات والهيئات الدولية والانسانية[116]. وفي سيدني، نظمت "اللجنة الاوسترالية–اللبنانية لدعم لبنان" تظاهرة استنكاراً للمجازر الجماعية سارت في اتجاه القنصلية الاسرائيلية، وندد المشاركون فيها بالاعتداءات على الجنوب وطالبوا بخروج اسرائيل الفوري[117].

وعلى الصعيد الرسمي، دعت سفارتا لبنان في باريس وسويسرا والبعثة اللبنانية الدائمة لدى الامم المتحدة في جنيف أعضاء الجاليات اللبنانية وأصدقاء لبنان الى تقديم التبرعات الطوعية والمساعدات العينية والمادية الى لبنان لتمكينه من مواجهة الازمة الاجتماعية الناجمة عن تهجير مئات الالوف من اللبنانيين[118].

13. تحركات الهيئات الاقتصادية والنقابية: تداعت الهيئات الاقتصادية وهيئة مكتب الاتحاد العمالي العام الى اجتماعات لدرس سبل مواجهة الاعتداءات الاسرائيلية، واصدرت بيانات الاستنكار والتنديد داعية الى التكاتف والتضامن لتخفيف معاناة الاهالي. وبمبادرة من وزارة الزراعة تدخّل مسؤولوها لجمع المساعدات العينية للنازحين من القطاعات والشركات الزراعية كافة على اعتبار ان غالبية ابناء البقاع والجنوب هم من المزارعين. وقدّم بعض جمعيات التجار والصناعيين ورجال الاعمال والنقابات مساعدات للمنكوبين. وطلب الاتحاد العمالي من جميع الموظفين والعمال والمستخدمين والاجراء في القطاعين العام والخاص الى التبرع بأجرة يوم عمل، طالباً من جميع أصحاب العمل اقتطاع المبالغ مباشرة من الرواتب والاجور وتقديمها الى الهيئة العليا للإغاثة[119]. ودعت جمعية الصناعيين إلى عمل مماثل[120].

ثانياً– السيادة التي تجمع وتصون لبنان ودوره العربي: يُفيد درس هذه الوقائع حول تضامن المجتمع المدني ومقاومته العدوان الإسرائيلي في استخلاص العلاقة الجدلية لبنانياً بين التضامن والسيادة[121].

---

[116]. **النهار**، 1996/4/20، ص 6. تُراجع تحركات مماثلة في العديد من العواصم والمدن الغربية الكبرى وبخاصةٍ في لندن ومونترال، **السفير**، 1996/4/20، ص 6.

[117]. **السفير**، 1996/4/17، ص 3.؛ و**النهار**، 1996/4/21، ص 7.

[118]. **النهار**، 1996/4/20، ص 6.

[119]. **السفير**، 1996/4/21، ص 7.

[120]. **النهار**، 1996/4/21، ص 10.

[121]. يُراجع: معن بشور، "لتكن معركة الاستقلال الثاني"، **السفير**، 1996/4/18، ص 17 "قضايا ورأي".

وفي رأينا أن تجلّي هذا المدّ العارم من التضامن بين اللبنانيين ومقاومتهم لعملية "عناقيد الغضب" يعود في جانب كبير منه إلى سلوك السلطة المركزية، ممثلة في الرؤساء الثلاثة، التي اتخذت مواقف واضحة وصريحة ومُعلنة تنسجم مع مفهوم السيادة. ونُشير هنا إلى ما ورد في مواقف رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري، وبتكرار لافت، من أن التفاوض يتمّ مع لبنان، ومع السلطة اللبنانية، وليس مع أحزاب أو مقاومة. ولو قَبِلَ أحد الحكّام، أو أعلن، على سبيل الافتراض، إدخال المقاومة المسلّحة كمفاوض إلى جانب لبنان وسلطته المركزية لما تجلّى تضامن المجتمع المدني على هذا النحو، بل لربما نجم عن ذلك انقسام حادّ على مستوى الحكم والسياسيين (ولا نقول بين اللبنانيين، لأن ذلك يتطلّب تحقيقاً ميدانياً) ينعكس سلباً على تعبير اللبنانيين وسلوكهم وبالتالي على مفاعيل العملية العسكرية الإسرائيلية ومضاعفاتها. ولو حاول بعض المُعارضين خلال عملية "عناقيد الغضب" إثارة قضايا وموضوعات سياسية خلافية (كتطبيق اتفاق الطائف أو مسألة الانتخابات النيابية) وإن كانت جوهرية ومشروعة، لكان اختُرق التضامن اللبناني مع ما قد ينجم عن ذلك من سلبيات لبنانياً وعربياً ودولياً.

1. التضامن خلال الازمات: إن التضامن يعني في ما يعنيه، التضحية خلال الأزمات والمراحل المصيرية، بمواقف مشروعة لمصلحة الوطن ككل. وعلى سبيل المثال (والأمثلة في تاريخ الأزمات في لبنان عديدة ويا للاسف) فإن طرح قضايا الإصلاح السياسي (المُحقّة والمشروعة) أوائل عام 1975، في أجواء تحريضية، وفي وضع إقليمي و"فلسطيني" متأزم، شرّع الأبواب والنوافذ لكل المُداخلات الخارجية.

ولدى اللبنانيين تجربة أليمة وغنية في شؤون ممارسة السيادة. ومن ذلك ما جرى سنة 1969 بشأن اتفاقية القاهرة حين ظهرت ثلاثة مواقف: موقف يريد العمل الفلسطيني المسلّح بشكل مُطلق، وموقف يرفض ذلك بشكل مُطلق، وموقف يرى أن الأفضل هو التنسيق بين القوى الفلسطينية المُسلّحة والجيش اللبناني[122]. ومن يدرس اليوم، بعد كل هذه الفترة الزمنية، التصاريح والمواقف حول السيادة وأشكال ممارستها، والعمل الفلسطيني المسلّح في لبنان، يبدُ له وكأن السيادة مجرّد "ديكور" أو زخرفة إضافية للدولة، وليست عنصراً ملازماً للدولة.

ولقد أدرك اللبنانيون لدى إلغاء اتفاقية القاهرة في 1987/5/21 أن السيادة ليست ديكوراً، أو زخرفة، وليست شيئاً إضافياً بالنسبة إلى الدولة. فالدولة تكون صاحبة السيادة أو لا تكون. وما أكثر التجارب المريرة التي عرفها لبنان في ممارسة السيادة. ويكفي التذكير بأن اتفاقات عديدة وُضعت، منذ

---

[122]. العقيد فؤاد لحود، **مأساة جيش لبنان**، بيروت، 1977، 311 ص.

اتفاقية ملكارت مع الفلسطينيين، لشرعنة تدخلات أجنبية. وكل هذه الاتفاقات تنص على سيادة لبنان وصيانة أراضيه ولكنها استُعملت لأهداف أخرى.

والحقيقة أنه لا يمكن إحياء المؤسسات وبناء الوحدة الوطنية بناءً متيناً إلا على أُسسٍ واضحة في مفهوم السيادة وممارستها. وإذا كان مفهوم السيادة في المجال الدولي فيه بعض الاستنساب، فالأمر مختلف في القضايا الداخلية الجوهرية الواضحة، حيث السيادة هي السيادة. ولكن الغامض في الذهنية اللبنانية هو ما يلي: في أي شيء نعتمد التسويات، وفي أي شيء يكون للتسويات حدود؟ في كثير من الأمور المُتعلّقة بالسيادة يأتي الجواب ثنائياً: نعم أم لا. وهنا تُجابِهُ سياسة التسوية معضلة. ما هي الأمور غير القابلة للتسوية؟

2. السيادة غير القابلة للتسوية: تُعطي الممارسة السياسية مثالاً مأساوياً للتسويات في قضايا غير قابلة للمساومة ومرتبطة بالسيادة، وهي في جوهرها، كما هو مدرج في كل دساتير العالم، "مُطلقة" وغير قابلة "للتجزئة" أو "التنازل" (المادتان 1 و2 من الدستور اللبناني). فمنذ العام 1943 جرت تسويات في قضايا السيادة، نذكر منها جميع أنماط الوصايات المنافية أصلاً لميثاق جامعة الدول العربية، والتساهل في دخول الاجانب وتملّكهم للأراضي في لبنان. وبلغت التسوية "السيادية" ذروتها عام 1969، إذ فقدت الدولة صفتها كدولة هي صاحبة "احتكار القوة المنظمة".

لكن الرأي الذي يريد "الانتهاء من سياسة التسويات" يُخطئ إذا ما حدّد مجالات التسوية وحدودها، أي خطوطها الحُمر في نظام تفاوضي في طبيعته. ويُمكن تحديد مواضيع السيادة غير القابلة للتسوية كالآتي[123]:

1 – لبنان في حدوده الدولية (المادة الأولى من الدستور)، مما يعني رفض أي اجتزاء يُحقّق توازناً ديمغرافياً افضل لبعض الفئات، وكذلك العدول عن أحلام التصغير أو التكبير.

2 – عروبة لبنان المستقلّة التي هي "خيار حرّ"، مما يناقض أية وصاية مباشرة أو غير مباشرة عليه.

3 – معنويات الجيش وكرامته أياً كان الخلل، وخصوصاً إذا كان هناك خلل لأن التداول العلني حول ضعف الجيوش يُشجّع العناصر الداخلية والخارجية على تنفيذ مؤامراتها.

---

[123]. انطوان مسرّة، "قاعدة لا غالب ولا مغلوب واحترام المواثيق"، في كتاب: **مواطن الغد: نماذج في الثقافة المدنية**، الجزء الأول، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، المكتبة الشرقية، 1995، 496 ص، ص 187–205.

4 – خضوع جميع الأجانب – إخواناً كانوا أو أصدقاء – للقوانين اللبنانية، إذ إن الأجنبي، من منطلق السيادة، هو كل شخص غير لبناني دون استثناء.

5 – الاستعانة بالجيش لردع مخاطر أمنية داخلية أو خارجية ضمن حدود (ولا نقول "شروط") قابلة للتوضيح، ولكن دون المسّ بالمبدأ.

6 – حصر تملّك الأجانب للأراضي اللبنانية، وحصر منح الجنسية اللبنانية، وكذلك إقامة الأجانب وعددهم.

7 – التعبير عن السيادة في العلاقات الخارجية بصوت واحد، لا بسبب تفوّق فريق على آخر، بل بسبب مُطلقية السيادة التي لا تتحمّل الثنائية أو التجزئة، ومنعاً لأي استغلال خارجي قد يُضعف موقف السلطة. ولهذا خوّل الدستور رئيس الجمهورية الحق في التفاوض مع الخارج (المادة 53)، بغض النظر عن التكوين الطوائفي للسلطة الإجرائية. وعندما نقول إن التعبير عن السيادة يجب أن يتمّ بصوت واحد، لا نُحدّد حتماً أي صوت، بل نؤكد على مطلقية التعبير بصوت واحد. إن حُجة المشاركة تقف عند حدود السيادة.

8 – العمل بمبدأ سيادة القانون في جميع الامور دون تأويل ولا اجتهاد، لأن القانون رمز سيادة الدولة داخلياً وخارجياً.

9 – منع نشاط الأحزاب ذات الارتباط الخارجي تمويلاً.

إن مبدأ "الفيتو" المتبادل – وهو أحد المرتكزات الاساسية في الأنظمة الميثاقية، ويهدف أساساً إلى الحفاظ على حقوق الأقلية ضد طغيان قاعدة الأكثرية المجرّدة – يجب أن يقف عند حدود السيادة. لذا يفترض أن تكتسب الحدود التي ذكرناها شرعية في الإدراك الجماعي، ولدى جميع اللبنانيين وقياداتهم، بعد التجربة التاريخية المستمرّة منذ زمن العثمانيين.

3. الوفاق على السيادة ولاء فوقي: إن أكثر البلدان القائمة على توازن داخلي، والتي هي متنوّعة البُنية، عرفت في تاريخها نزاعات داخلية ولكنها تعلّمت من التاريخ واتّعظت من التاريخ. والمؤسف أن الإنسان لا يتعلّم من التاريخ بل في التاريخ، أي انه يُجرّب دائماً. فهل اتّعظ اللبنانيون من خمس عشرة سنة من التجارب؟ هذه هي المسألة[124]!

---

[124]. انطوان مسرّة، "وفاق السيادة: تضامن المجتمع المدني في مواجهة عناقيد الغضب"، **دراسات لبنانية**، عدد2، وزارة الإعلام، بيروت، 1996، ص 51–63.

في 16 آذار 1986، عرضت الحكومة السويسرية على الاستفتاء مشروعاً لدخول سويسرا إلى الأمم المتحدة، لأن سويسرا، البلد العريق، هي الدولة الوحيدة التي لم تنضم إلى المنظمة الدولية. وقامت السلطات السويسرية بحملة إعلامية ضخمة لإقناع المواطنين بقبول المشروع لأن دولاً صغيرة عديدة، وربما أقل أهمية من سويسرا، تُمارس بعض الأدوار الإيجابية في السياسة الدولية. لكن المشروع سقط في الاستفتاء بأكثرية الثلثين. ولم تكن الأسباب ديبلوماسية بل نفسانية. ذلك أن مَن يقرأ تاريخ سويسرا، وبخاصةٍ كما يتعلّمه التلامذة في المدارس السويسرية، يُصاب بصدمةٍ نفسية حيال خطورة المداخلات الخارجية، ويُدرك بعمق أهمية التضامن الداخلي[125].

ولعلنا لا نُخطئ التقدير إذا قلنا إن الأمثلة الرائعة التي قدّمها اللبنانيون على صعيد التضامن الوطني إبان العدوان الإسرائيلي في نيسان 1996، تتكشّف عن مظاهر نفسانية جديدة ينبغي تنميتها في الحاضر والمستقبل لصيانة الوحدة الوطنية والحفاظ على دور لبنان العربي، وإنماء التضامن الداخلي والثقة بين اللبنانيين. إنها مظاهر نفسانية صحيّة وهي أساس البناء الوطني وخصوصاً في البلدان الصغيرة. ويُمكن أن نُسمّي ذلك التوبة القومية. التوبة بعد تجارب الماضي.

كيف يتعلّم اللبنانيون في المستقبل تاريخهم كي يتّعظوا من الماضي ولا يُكرّروا بعض تجاربه؟

إن الدراسات الاجتماعية الميدانية تُظهر ولادة تيّار لبناني جديد في كل المناطق. ويقتضي أخذ هذه الظاهرة في الحسبان والتعامل معها وتوظيفها للمصلحة العامة. وهي تؤكد أن إحياء المؤسسات في لبنان وبناء وحدة وطنية صلبة في المستقبل، عملية لا يمكن إنجازها من دون مفاهيم واضحة في السيادة وآلية الاستقلال. يعني ذلك الحاجة إلى قيادات سياسية واعية لمضامين وشروط وهواجس السيادة كما يُدركها اللبنانيون بعد التغيّرات الحاصلة في الذهنية اللبنانية فيتحقق عندئذٍ انسجام وتفاعل بين السياسة والناس.

إن البلدان الشبيهة بلبنان هي في حاجة إلى ولاءات فوقية overarching loyalties واضحة الأسس في الإدراك الجماعي، وناتجة عن تجارب تاريخية مستمرّة. فعندما تتعارض مصلحة الوطن مع "الشقيق" أو "الأم الحنون" أو "الحليف" أو "القضية"، وعندما يُشكّل التناقض في هذا الموضوع انقساماً داخلياً يهدد مصير البلد، يجب تقديم الولاءات الفوقية على أي اعتبار آخر، من دون البحث في مَن هو على حق ومَن هو على خطأ، إذ يجب ألاّ تسمو أية قضية على تضامن اللبنانيين، الذي هو ولاء فوقي

---

[125]. المرجع نفسه.

بدونه تتهدد السيادة. وما يحتاج إليه مجتمع ميثاقي بعد سنوات من الحروب، هو درجة عالية جداً من الوفاق على السيادة[126].

إن مغزى عبارة "لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه"، مُضافةً إلى عبارة "لبنان عربي الهوية والانتماء"، في مقدمة الدستور المُعدّل هو التالي: إن تشريع أبواب ونوافذ لبنان، لتحقيق أحلام "لبنانية" أو "عروبية" من الماضي، يُهدد سيادة لبنان ويُهدد عروبته ودوره العربي الرائد. فهل نظلّ متضامنين، كما في مجابهة عملية "عناقيد الغضب"، في كل قضايا السيادة؟

3
عوائق ومقومات السلم الأهلي في النظام الدولي المعاصر

ما هي الفائدة من دراسة مظاهر التضامن والدفاع عن الحريات في زمن الحرب؟

أولاً: إن الهدف الاساسي هو التعمّق في كيفية العمل على تخطي الحرب. إرادة تجاوز الحروب والكوارث لا تصنع وحدها السلام، بل تحتاج الى معرفة **آلية السلم الأهلي** وميكانيكياته لتعزيز مناعة المجتمع ضد المخاطر الداخلية والخارجية.

ثانياً: من فوائد هذا النمط البحثي بناء **الذاكرة** إذ يخشى أن يؤدي نسيان تلك التجارب الى إهمال قيمة تضحيات المجتمع اللبناني.

ثالثاً: يسمح البحث إكتشاف الأفعال والمواقف التي هي بمثابة نماذج في الثقافة المواطنية ويتعيّن ألاّ تبقى طي النسيان. ويمكن أن يفيد منها سنويًا تلامذة المدارس والثانويات. وبهذا العمل يظهر المجتمع اللبناني انه يدين بالعرفان، ولو بعد حين، لجميع الأشخاص الذين قاموا بمبادرات لصالح التضامن والدفاع عن الحريات.

تشكل التقاليد المدنية اللبنانية في العيش المشترك رأسمالاً اجتماعيًا داعمًا للبناء الديمقراطي وللمجتمع المدني والسلم الاهلي. النسيج الاجتماعي في لبنان يشهد تماسكاً بين الطوائف الدينية لم ينجح العنف في تحطيمه رغم كل ما عانى طيلة سبع عشرة سنة من الحروب. حافظ العديد من الافراد والجماعات في هذا البلد على القيم الانسانية وعلى معايير الاحترام والتسامح والإدارة السلمية للتنوع في خضم الحروب. ونجح لبنان، تالياً، في الحفاظ على فسحة حرية بفضل تنوع طوائفه التي هي جميعها اقليات.

---

[126]. المرجع نفسه.

في موازاة تصاعد حدة الحرب الداخلية في لبنان، تحرك السكان المدنيون في مقاومة مدنية تمكنت من الحد جزئياً من الخسائر على الصعيدين البشري والمادي. ولكن يُخشى في مرحلة السلم والامن، انهيار المسار الديمقراطي بفعل عناصر داخلية وخارجية.

يستدل من تجارب العديد من الدول التي تعرضت لأزمات عنيفة في تاريخها، ان قوة المجتمع المدني او ضعفه أثّرا تأثيراً كبيراً على الطريقة التي صمدت بها الدولة امام تلك الازمات. ففي لبنان مثلاً، انهارت الدولة او كادت واصبحت المؤسسات الحكومية في حالة عجز كلّي، إلا ان العديد من اركان المجتمع المدني، افراداً وجماعات، حافظ على حيويته ونشاطه حتى في ظل اوضاع الحرب. وهذه الفعالية المدنية هي التي وفّرت الدعم والتأييد المعنوي والمادي أحياناً لصمود الاهلين. وتجدر الملاحظة الى ان التنظيمات المدنية اللبنانية القائمة عموماً على أُسس مذهبية دينية تجاوزت حدود الطوائف مقدمة العون في مناسبات عديدة للمواطنين في مختلف المناطق.

تكمن الحاجة الى بلورة ثقافة سياسية لبنانية عربية جامعة مستمدة من البحوث المقارنة وتنطبق على المجتمع اللبناني وعلى المجتمعات الاخرى المشابهة له. تكتسب التجربة اللبنانية اهميتها من السياق المقارن خاصة بعد بروز انواع جديدة من الحروب في العالم مشابهة للحروب في لبنان. فالحرب في لبنان هي حالة نموذجية في توليد النزاعات وادارتها، وهي حالة اختبارية امتدت بعض تجاربها الى بلدان اخرى تستعمل فيها تقنيات تمّ اختبارها اولاً في المختبر اللبناني.

المجتمعات العربية عامةً متعطشة الى نشاط جماعي من اجل توطيد دعائم حقوق الانسان والديمقراطية والتربية على السلام إنطلاقاً من توثيق وتحليل تطورات المجتمع المدني ومتابعتها، ونشر الوعي بها، بهدف تعميقها.

يوجد الكثير من الكتابات في لبنان والدول العربية عن المجتمع المدني ودوره في الحفاظ على الديمقراطية والسلام والدفاع عنهما، وقد ادت التجربة اللبنانية الى وفرة في الانتاج، لكن الدراسات الميدانية التفصيلية نادرة جدًا. تفتقر برامج التنشئة المواطنية في معظم الدول العربية الى رصد **محطات–احداث** معبرة في التضامن والدفاع عن الحريات. ولا تتوافر في كتابة هذه المحطات–الاحداث مواد من التجربة الذاتية، كما لا يتمّ ايراد وثائقها بشكل شيّق، وذلك بهدف تعميم فائدة العمل على أوسع قاعدة من الناس وتوسيع امكانيات استغلال المواد في برامج اعلامية وتربوية حول حقوق الانسان. ويُشكّل هذا الفصل عن مقاومة المجتمع المدني، دراسة ميدانية وفق هذه المنهجية.

تكمن معضلة التعريف بقيم ومعايير وممارسات المجتمع المدني في لبنان والدول العربية عامةً في شقين: في **الاسلوب** وفي توفير **مادة** اصيلة صالحة للاستعمال.

تميزت الدراسات حول التضامن ودفاع المجتمع المدني عن الحريات في لبنان حتى اليوم بالنقاش النظري الصرف.

دار نوع من الجدل حول تعريف وتحديد مفهوم ومحتوى المجتمع المدني بين نخبة من المفكرين والاختصاصيين في العلوم الاجتماعية. أدى ذلك الى حصول تشتت مما حال دون التقدم في فهم المشكلة. ولم تتعمم فوائد هذه المناقشات، خاصة من زاوية ترجمتها العملية لمشاركة الشريحة الكبرى من القرّاء، او لصوغ برامج تربوية وتثقيفية. معظم هذه الدراسات تخرج عن فهم القارئ المتوسط الثقافة في لبنان والعالم العربي عامةً. ووجدت فجوة عميقة بين ثقافة النخبة والثقافة الشعبية مما حال دون نشر قيم وثقافة داعمة للمجتمع المدني. ويمكن تحديد بعض المنطلقات الخاصة بالحاجات البحثية المستقبلية للمجتمع المدني من خلال القواعد والإستنتاجات التالية:

1. ضرورة إنماء سلوكيات في البنى المجتمعية التحتية: معظم الدراسات الصادرة حول الموضوع لا تُدخل القناعة الى الانسان لتكوين نمط سلوكي يمكن ترجمته في الحياة العامة. الدراسات الميدانية نادرة. والحاجة ماسة الى نماذج تنطلق من القاعدة، أي من الناس والبنى المجتمعية التحتية، خلافاً للمنحى الفوقي، وبعيداً عن التجريد. وخاصةً استخراج الكيفية التي تسمح لقوى المجتمع المدني ان تكون مؤثرة في السياسيات والقرارات التي تتخذ في الدولة.

2. ضرورة تأصيل البحث في المجتمع المدني: تتمحور المآخذ على ادبيات المجتمع المدني حول القول بعدم أصالة المفاهيم المعتمدة وبأن هذه الدراسات هي شديدة الالتصاق بالتجربة الغربية، مما أثار تحفظات البعض وأدى الى تقديم صورة سجالية. بينما يُفترض الإنطلاق من وقائع ميدانية معاشة في المجتمع اللبناني وهي أصيلة في خصوصياتها اللبنانية وامتداداتها العربية. هذا النوع من الابحاث يُشكّل مساهمة جديدة طرحاً ومعالجة لموضوع تفتقر اليه الادبيات العربية. ان لبنان يتمتع بقدر من حرية التعبير والتفكير والمعتقد والعمل وما الى ذلك، ولكن الممارسة السياسية ما تزال قاصرة عن تأمين ديمقراطية فاعلة.

3. أهمية الربط بين البحث والتطبيق: ان الاعمال الميدانية في صمود المجتمع المدني المعروضة تبيّن أهمية الربط بين البحث الاصيل والتطبيق. يقتضي البحث في مجالات التضامن من أجل السلام والديمقراطية والعمل في سبيل ذلك، ويوفر لبنان امثولتين: امثولة في اهوال الحرب، وامثولة أهم في خروجه من هذه الاهوال مع الاحتفاظ بتماسكه الداخلي. وهذه رسالة انسانية يتوجب قراءتها قراءة متجددة.

غالباً ما نستعمل الديمقراطية كوسيلة إذا انسجمت مع طلباتنا، وهي ليست داخلة في بنياتنا الذهنية في العائلة والمدرسة والمؤسسة الاجتماعية. ان بناء المجتمع المدني يوفر حاجزاً تجاه المخاطر

التوتاليتارية. وتوفر دراسة الجمعيات الاهلية الطوعية والتعددية الاجتماعية بشكل عام مجالاً واسعاً لبناء السلم ولدراسة سياق الدمقرطة.

4. بناء مضامين الثقافة السياسية: لا يمكن الارتقاء بالديمقراطية من دون بناء مضامين الثقافة السياسية، وإعادة تقويم دور الاتحادات والجمعيات والتنظيمات المهنية والعمالية والثقافية والفكرية في ضؤ الوهن والتقهقر اللذين أصاباها.

الغالب على حديث المجتمع المدني هو القول الخاطئ بوجود خصومة عميقة يصعب تصوّر زوالها بين هذا المجتمع والدولة. بينما تبيّن الحالة اللبنانية ان المجتمع المدني لا يمكنه ان يستقيم عند غياب الدولة او انعدامها. لم يتمكن المجتمع المدني زمن الحروب في لبنان ان يعوض ضعف الدولة، فقط تمكن من الحد من الاضرار والخسائر.

الخاتمة

نهاية الحروب وبناء السلام اللبناني

مقارنة واستنتاجات

تكمن أهمية التجربة اللبنانية لا على المستوى المعرفي فحسب، بل لأنها ذات معنى وفائدة لحوالى نصف سكان العالم الذين يعيشون في مجتمعات شبيهة من حيث تركيبتها بالمجتمع اللبناني الذي شكّل ولا يزال نوعاً من مختبر. لكن لبنان لم يتلبنن، بل صدّر هذه الوصفة إلى دول اخرى. ورغم أن كلمة لبننة تعني الإنشقاق والإنفصال... الخ، فإن لبنان خرج من الحرب موحداً بينما تعاني بلدان أخرى الإنشقاقات: من الاتحاد السوفياتي السابق إلى يوغوسلافيا إلى غيرهما من البلدان.

يوفر المثال اللبناني نموذجاً عن صدمة الواقع في الاتنو–ستراتيجية المعاصرة. إذ يقتضي بعد سلسلة تجارب الحروب في لبنان ما بين 1975 و1990 اعتماد الحذر في البحث في قضية الطوائف والأقليات في النظام الدولي المعاصر لأنها تشكّل وسيلة للاستغلال في الصراع الدولي. علماً بأن الطوائف اللبنانية هي كلها طوائف أقلية وأصيلة في لبنانيتها وعروبتها. يتعيّن تالياً اعتماد نهج أكثر حكمة وعقلانية في طرح مطالب الإصلاحات الداخلية، وربما العمل ضمن المكتسبات القائمة وتدريجياً بدلاً من طرح مشاكل إجمالية في النظام يستغلها الخارج وتكون الطوائف ضحية هذا الاستغلال. فالزمن الذي كانت القوى الداخلية تبحث فيه عن الاستقواء بالخارج قد ولىّ، وكذلك تبدّل نظام زمن الحمايات والضمانات التي تميّز بها عصر سياسة الاستقطاب الدولي.

يُثبت البحث والتحليل الوصفي لظواهر الحالة اللبنانية كيف يمكن لمنظومة الحرب التمأسس في مجتمع مؤلف من طوائف عدة مع عناصر شديدة التداخل من الخارج، وبطريقة تؤمن لهذه المنظومة الاستمرار بتمويل ذاتي، وبوسائل تعيد انتاج العنف وعناصر النزاع، إلى درجة يصبح تفكيك هذه المنظومة خاضعاً لتسوية دولية وإقليمية.

تشكل الاتنو–ستراتيجية فناً من فنون الحرب المعاصرة: شلّ الجيش بأساليب وخيارات عديدة، ميليشيات برعاية اسياد خارجيين، خطوط تماس وقناصة، اتفاقات على العموميات تؤدي إلى مأزق وطني، قبول البعض ورفض البعض الآخر مما يوفر للاعبين الخارجيين مبررات إضافية

لوصف الحرب في لبنان بـ"الأهلية". وهذه المأسسة لمنظومة الحرب تتمتع بحظوظ أكبر في النجاح بقدر ما يكون نظام الأمن الإقليمي نفسه مزعزعاً أو مأزوماً.

يمكن اعتبار لبنان بأنه يشكل حالة نموذجية لدراسة أزمة الوحدة والتعدد في العالم العربي وللبحث في مستقبل المجموعة العربية في النظام الدولي. الحروب في لبنان منذ 1975 هي، عربياً، حالة نموذجية للحرب العربية الباردة القائمة منذ تأسيس الجامعة العربية، وبصورة مناقضة لأهداف هذه الجامعة. انها، دولياً، نموذج للحرب العالمية الثالثة بإدارة الدولتين العظميين وبواسطة الغير، كحرب بديلة عن الحرب بين الأفرقاء الأساسيين والتي، في حال إندلاعها على الأرض الفعلية للمعركة، فإن كلفتها تكون باهظة للأفرقاء الكبار. انها، سياسياً وعسكرياً، نموذج في سبل توليد النزاعات وإدارتها. وقد امتد بعض تجاربها إلى بلدان اخرى، استعملت فيها وسائل اختُبرت أولاً في المختبر اللبناني.

هل الحروب اللبنانية هي فعلاً حروب أهلية؟ ان الحالة اللبنانية هي نموذج لما يمكن تسميته بالحروب الداخلية الموجهة من الخارج بواسطة زعامات داخلية تديرها محلياً. تقوم فئات داخلية بالاستقواء على بعضها البعض بدعم من الخارج، أو تسعى إلى تأمين الدفاع عن نفسها من خلال هذا الدعم، فيتدخل الخارج مستغلاً التوازنات الداخلية الدقيقة والعوامل النفسية في المجتمع المتنوع. بعض هذه التدخلات تتمّ استجابة لطلب يوجهه أحد الأطراف المحليين، الأمر الذي يدفع طرفاً آخر على طلب مساعدة خارجية من جهات اخرى، فيتحول النزاع إلى نزاع بين لاعبي الداخل والخارج، أي من صراع محلّي إلى صراع بين قوى خارجية. هذه المداخلات ترفع حدة النزاع بحيث يصبح أكثر عنفاً وتعقيداً، مما يجعل التسوية رهناً بمصالح اللاعبين الخارجيين الكبار.

ويمكن ان يكون طلب المساعدة الخارجية قسرياً، عندما ترغم عليه احدى الفئات الداخلية لشعورها بأن ميزان القوى يميل لمصلحة خصمها بطريقة لا تستطيع بمفردها تصحيحه. وعادةً لا تعير أي اهتمام للثمن الذي يمكن أن تدفعه نتيجة هذا التدخل، فتستجيب القوة الخارجية طلبها لأسباب عدة: إما خوفاً من فراغ تسعى إليه قوة معادية إلى بسط نفوذها من خلاله، او لأن الهزيمة تخدم فئة داخلية لا تريد القوة الخارجية خروجها منتصرة[1].

يحصل التدخل عندما يختل ميزان القوى بشكل جوهري، ويستحيل إعادة التوازن إلا بالتدخل، أو عندما يسمح التدخل لقوة خارجية بتحسين موقع تفاوضي حول قضية لا تكون دولة النزاع معنية بها بالضرورة. عرف لبنان منذ 1975 أربعة أنواع من التدخلات هي: التدخل السوري عام 1975، والتدخل العربي لـ"قوات الردع العربية" بموجب قرارات قمتي الرياض والقاهرة سنة 1976، والاحتلال الاسرائيلي المعروف بـ"عملية الليطاني" عام 1978 الذي توقف عند نهر الليطاني

[1]. انطوان مسرّة، "المسألة اللبنانية: دراسة حالة في احتمالية البلقنة"، **حاليات**، العدد 44 (خريف 1986)، مركز التوثيق والبحوث اللبناني، بيت المستقبل، انطلياس (لبنان)، ص 16-55.

على مسافة 40 كيلومتراً داخل الحدود الدولية قبل أن يتوغل عام 1982 إلى العاصمة بيروت، والتدخل الاميركي – الفرنسي عام 1984 الذي تجاوز دور القوات المتعددة الجنسيات التي كانت تضم ايضاً ايطاليا وبريطانيا، فقصفت الطائرات والبوارج، وبينها نيوجرزي كبرى المدمرات البحرية، مواقع في الجبل والضاحية[2].

هذا التفاعل بين الداخل والخارج أدى إلى حالة نزاعية وضعية في لبنان نمت بمعزل عن العلاقات اليومية التي نسجتها الأجيال بين الطوائف. ويوضح الفصل السابع عن المجتمع المدني من دون استغراب وقائع دامغة حول عودة هذه العلاقات إلى دورتها العادية كلما توقف القصف وأُزيلت الحواجز وتوفر الأمن. وقد أدى التدخل الخارجي في النزاعات الداخلية إلى إطالة عمر الصراع، وتحولت الحرب، تبعاً لذلك، إلى حرب أهلية حتى بين أبناء الصف الواحد.

هذه المنظومة أدخلت لبنان في الاستقطاب الاقليمي والدولي كرهينة، أو كبلد مخطوف على المستوى الدولي. وكما يُخطف الأفراد كرهائن للتبادل المصلحي أو للضغط، كذلك إتُخذ لبنان كرهينة من أجل تبادل مصلحي أو لتحقيق صفقة اقليمية ودولية. وعندما ضعفت التدخلات الخارجية لم تعد القوى الداخلية تملك نفس القوة. كان حجم الأسلحة يتعدى قدرة أي فريق داخلي. ومن المؤكد أن كل القوى الخارجية التي تدخلت، كانت أقوى، عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، من كل الأفرقاء اللبنانيين المتصارعين. لكن كل تدخل كان بمثابة حافز للانتقال إلى مرحلة جديدة من الحرب أشد عنفاً من المراحل التي سبقت التدخل الخارجي. فالتدخل الاسرائيلي أدى إلى "حرب الجبل" في الشوف وعاليه في ايلول 1983. وأدى التدخل الاميركي إلى وقوع احداث بيروت في شباط 1984. وكل الاطراف المتدخلة، تحولت إلى طرف من أطراف النزاع في لبنان.

استعمل العنف في الداخل إلى أقصى الحدود بغية إحداث تغيير في جغرافية لبنان الطبيعية والبشرية. هذا الهدف الاسرائيلي الأبرز للحرب في لبنان يندرج في سياق "مشاريع" تغيير جغرافي في المنطقة العربية، من خلال حروب طويلة في لبنان تؤدي إلى زرع البغض في النفوس وتقضي على التعايش لبنانياً وعربياً. نمت الحرب في الداخل انطلاقاً من فعل يحدث ردة فعل، فتقود بدورها إلى تسوية تتخطاها أحداث مستجدة. وتؤدي التسوية هذه إلى فعل وردة فعل جديدين وتسوية جديدة وتنطلق الدوامة. وكان كل حل ينتج شبكة تحالفات جديدة تحشد القوى المتضررة وتعيد الاقتتال.

والعنف نفسه أدى خلال الحرب إلى مأزق داخلي بين الطوائف وإلى كلفة باهظة. وهذا يقود إلى الحديث عن حتمية التسوية التفاوضية لأن العنف قام على أساس التوازن، وتقاسم المناطق

---

[2]. محمد السماك، "التدخل الخارجي في الازمة اللبنانية"، **السفير**، 19 و20 آب 1984.

والمنافع. ولم يكن العنف شاملاً بهدف اختزال الآخر، أو لم ينجح في الوصول إلى أهدافه. وأدرك كل أطراف الداخل أن هذا الاختزال غير ممكن أو باهظ الكلفة.

قامت ايديولوجيات الحرب على رفض التسويات ونقض الميثاق الوطني وتقاسم السلطة التي يكرسها الدستور اللبناني. لكن العنف كان يجري وفقاً لهذه القواعد نفسها. انه تعايش همجي يتمظهر في وقائع عديدة: النهب مشترك، والقصف متبادل ومتوازن. إذا قصفت منطقة تعرضت المنطقة المقابلة للقصف. والتنقل بين المناطق أيضاً كان يحصل على أُسس ميثاقية. فالمواطن من طائفة معينة يعبر الحواجز برفقة شخص من طائفة اخرى ليضمن انتقاله. وسائقو التاكسي في مطار بيروت يتقاسمون العمل بموجب تسوية لتبادل الركاب بحسب المناطق والطوائف. ومسؤولو الميليشيات كانوا في تعايش مصلحي تبادلاً وتقاسماً للمنافع. والخطف كذلك كان متوازناً لتحقيق التبادل أو لإظهار القدرة الذاتية على التفاوض. ولكل مخطوف سعره في سوق التفاوض. والهدنة في اواخر الشهر تتم باتفاقات ضمنية بين المتحاربين لقبض الرواتب. وتأمين تموين المناطق بالمواد الحيوية، وإصلاح أعطال شبكات الكهرباء والمياه والهاتف يتم بتسويات ميدانية مصلحية. لكن قادة المقاتلين كانوا يرفضون التسوية في خطاباتهم وايديولوجياتهم، وفي الوقت نفسه يتجنبون تهديد حياة بعضهم إدراكاً منهم انهم شركاء في التقاتل ومهددون بالاغتيال إذا ما اغتيل أحدهم. انها مظاهر متعددة لتعايش همجي وعنف متوازن. ولا يجري العنف على هذا النمط المتوازن في بلدان اخرى، مثل ايرلندا وافريقيا الجنوبية وسري لانكا وقبرص والهند وغيرها. لذا فالتعايش الذي كان حتمياً في العنف ملازم للمجتمع اللبناني، والمشكلة هي في الانتقال من التعايش الهمجي إلى المشاركة العقلانية.

1
التقسيم كحل للحروب الأهلية؟

هل يُشكّل التقسيم الجغرافي علاجاً للحروب الداخلية؟ تظهر التجارب الدولية في العديد من الحالات بأن التقسيم لم يُشكّل الحل المانع لاحتمالات نشوب الحرب من جديد: خاضت كرواتيا حرباً ثانية مع صربيا بعد انفصالهما عام 1991. كذلك تحاربت اريتريا واثيوبيا في نزاع على الحدود بين 1999 و2000 بعد أن انفصلتا عن بعضهما عام 1991. والتقسيم الذي حصل في الصومال انهار بعد موجة جديدة من العنف عام 1992. وعرفت قبرص الحرب مجدداً عام 1974 بعد أن كان قد شطرها "الخط الأخضر" بين 1963 و1967 إلى مناطق يمكن الدفاع عنها عسكرياً، وتتمتع

بالاستقلال الإداري. ويصف كوف دو مورفيل التقسيم بأنه "حل جنوني غير ممكن التطبيق"، ويقول فيه جان لوي كيرمون بأنه "لا يحل مشكلة التعايش، بل على العكس يستبعد كل إمكان للتعايش"[3].

وفي المقابل ظهرت نزاعات دامية وحروب داخلية أفضت إلى حل سلمي من دون تقسيم، كما هي عليه الحال في سيلان ولبنان وجنوب افريقيا وغواتيمالا واوغندا. وأدى انفجار الوضع في لبنان عام 1975 إلى تفلّت الغرائز التقسيمية. لم تنجح خطوط الفصل بين المتحاربين التي شكلت نوعاً من تقسيم واقعي لاحقوقي إلى تكاثر الانقسامات المذهبية والصدامات الدامية بين أبناء الصف الواحد، بحيث أخذت "القوى المسيحية تأكل بعضها، كما أكلت القوى الإسلامية بعضها بعضاً"[4].

يتبيّن من دراسة 125 حالة حرب داخلية وقعت في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بما فيها الحروب في لبنان (يُراجع جدول بهذه الحروب في ملحق 2 في الصفحات الأخيرة من الكتاب)، أنه في حالات قليلة تمّ اعتماد الحل التقسيمي (21 حالة فقط)، بينما جرى اعتماد الحل الوحدوي في معظم الحالات (104). ولم يُشكّل التقسيم حلاً لأنه لم يمنع تجدد الحرب وتكاثر الانقسامات حتى الداخلية منها[5]. يُستخلص من نتائج هذا البحث أن معضلة الأمن هي العامل الأساسي والحاسم في نشوء التطلعات التقسيمية. وأن هذه المعضلة هي في أساس عمق التفكير بالتقسيم الذي تعوّل عليه الجماعات الداخلية المتحاربة من أجل تحقيق انفصال ديمغرافي داخل معاقل وتجمعات يمكن الدفاع عنها. كما ان تعبئة الطوائف هي ظاهرة ناجمة أصلاً عن العنف الذي يتعرّض له أفرادها.

بتعبير آخر، كلما كان الأمن مستتباً في الداخل كلما تراجعت الاحلام التقسيمية عند المواطنين أو أحلام التغيير العنفي لديهم. وبالعكس، فإنه كلما تراجع الإطمئنان النفسي حيال مسألة الأمن، كلما تعاظمت مخاوف المواطنين وانتشر الفكر الإنعزالي. وعادةً تبرز الهواجس الأمنية في المجتمعات المركبة من عدد من المجموعات تشوب العلاقة بينها حالة من الحذر والمخاوف المتبادلة لأن كل جماعة تعتبر أن أمنها معرّض للتهديد من الجماعة الاخرى. وتنشأ تبعاً لذلك داخل كل جماعة إيديولوجيا الاختلاف المولّدة للنزاعات.

لم يشذ الوضع اللبناني عن هذا الإطار الدولي المقارن، وتجربة لبنان غنية في هذا المجال لذا يقتضي استغلال المظاهر الإيجابية. تراكمت المخاوف والرواسب بين اللبنانيين منذ زمن بعيد: من الخوف على الاستقلال 1943، إلى الاستياء من عدم تدخل الجيش لقمع حوادث ثورة

---

[3]. خالد قباني، "نحو نظام إداري – سياسي جديد للبنان"، **حاليات**، العدد 33 (شتاء 1984)، مركز التوثيق والبحوث اللبناني، بيت المستقبل، انطلياس (لبنان)، ص 13–28.

[4]. المرجع السابق.

[5]. Cf. Nicholas Sambanis, “Partition as a Solution to Ethnic War: An Empirical Critique of the Theoretical Literature”, in *World Politics*, vol. 52, july 2000, no. 4, pp. 437-483.

1958، إلى الخوف من الاستيلاء على الحكم بعد المحاولة الانقلابية عام 1961، إلى الخوف على المقاومة الفلسطينية. في حين أن الأسباب النفسية تحتاج إلى معالجة واستكمال دولة الحق والمؤسسات كي يرتاح الناس، وتعود الثقة بالحكم وتنعكس على المصالحة الوطنية، وعلى المستوى المصغر. يحتاج اللبنانيون إلى طمأنة وإلى إيجاد أُطر محلية في المستقبل للحد من احتمالات التهجير والهجرة و"هندسة الشعوب"[6].

لدى اللبنانيين إدراك بأن الأوطان لا تُبنى إلا بالقوة الحربية وبالانتصار العسكري، بينما تُبيّن التجربة المعاشة في خضم الحروب ما بين 1975 و1990، إلى تجربة العديد من الدول، تُثبت أن بناء الأوطان ليس حتماً بالحديد والنار وسفك الدماء، بل أيضاً بفضل قبول متبادل وتفاوض: إما بسبب استحالة الانتصار العسكري، أو بسبب الكلفة الباهظة لهذا الانتصار حتى بالنسبة إلى المنتصر نفسه.

2
ضرورة إبتعاد المؤرخين عن "أسباب" الحروب

يركز المؤرخون كثيراً في كتاباتهم عن الحروب الداخلية على البحث المستفيض في أسباب اندلاع هذه الحروب في العالم اليوم. لكنهم لا يوفرون الكثير من المواد المتعلقة بكيفية انتهائها أو توقفها. غالباً ما تنتهي تلك الحروب بالتفاوض بين الأطراف المتحاربة بفعل استحالة تحقيق أي منهم انتصاراً حاسماً على خصمه يسمح له بتطبيق مبدأ "كل شيء للرابح"، أو بسبب الكلفة الباهظة لهذا الانتصار حتى بالنسبة إلى المنتصر. ويوفر النموذج اللبناني أحد أبلغ الأمثلة على صحة هذا الاستنتاج.

يظهر حساب الكلفة والمنفعة انه من الأفضل الوصول إلى صيغة "لا غالب ولا مغلوب" لإنهاء القتال. وتبدو نهاية الحروب الداخلية أحياناً ضرورة ماسة لوضع حدٍ للنزف البشري والاقتصادي الذي يمكن إذا استمر أن يوصل إلى الانهيار الشامل للاوضاع. يمكن للتسوية أن تصبح نهائية إذا ارتبطت بثقافة سياسية وذاكرة جماعية وإدراك نفسي بأن الانتصارات يستحيل تحقيقها.

لكن بعض الحروب الداخلية لا تنتهي إلا بصيغة "غالب ومغلوب" مما يسمح بفرض حلّ قادر على الصمود والاستمرار لمراحل طويلة. فالتسويات الناجمة عن المفاوضات لا تصمد عادةً بقدر صمود الحل الذي يفرضه الانتصار العسكري. لأنه إذا ترافقت التسوية مع قبول المتصارعين لها ضمنياً وعلى مضض، عندها تكون التسوية مؤقتة استعداداً لجولة عنف اخرى. ومن هنا لا يحبذ

---

[6]. موشي شامير، "يوجد حل: تقسيم لبنان"، **السفير**، 1983/10/24، نقلاً عن معاريف (اسرائيل). ويتحدث موشي ارينز عن "هندسة اسرائيلية للبنان" في تصريح إلى **وول ستريت جورنال** في 1982/6/11.

البعض أن تنتهي هذه الحروب بالمفاوضات والتسوية: في اميركا نشبت عام 1861 حرب أهلية بين الولايات الشمالية والولايات الجنوبية، وانتهت بتحرير الزنوج من العبودية، وباتحاد الشمال والجنوب في دولة واحدة، لم يمضِ وقت طويل حتى أصبحت الولايات المتحدة قوة عظمى في العالم[7]. ماذا كان يمكن أن يحصل لو انتهت الحرب الأهلية الأميركية عام 1862 بمساومة بين ولايات الشمال والجنوب تكرّس استمرار العبودية؟ وبرغم ذلك، حتى في هذه الحرب الأهلية الأميركية وجدت عناصر حل تمّ التفاوض عليها: فالأقطاب الإتحاديون كانوا يخشون عودة العمليات الارهابية بعد عام 1865 من جهة، فيما كان يصعب على الإنفصاليين الجنوبيين الاستسلام كما حدث لو أن قادة الشمال أعلنوا مسبقاً أن كل الذين خدموا في الجيش الجنوبي كانوا سيتهمون بالخيانة العظمى ويدانون بالإعدام. ولهذه الاسباب كانت المفاوضات لإنهاء الحرب الأهلية ممكنة.

في الحروب التقليدية بين الدول يسهل إلى حدٍ ما التفاوض لأن كل جيش يعود إلى حدوده. ولكن هذا النمط من الحروب بين الدول الذي يتخذ شكل الغزو أو الاجتياح، تراجع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، باستثناء احتلال العراق لدولة الكويت عام 1991، وغزو الولايات المتحدة وحلفائها لأفغانستان (2002) والعراق (2003). أما في الحروب الداخلية، فالمبارزات بين الفرقاء المتحاربين تظهر خطورة المغامرة وضخامتها حيث يسعى كل فريق إلى حلّ هو واحد أو أكثر من إحتمالات ثلاثة خطيرة، باهظة الثمن، وهي الآتية:

الإبادة الجماعية: أي يعمد كل فريق إلى محاولة للتصفية الجماعية ضد مناوئيه، وهو حل لاإنساني ومناقض لحقوق الإنسان وغير ممكن على المستوى العملي لأن الفريق الآخر قد يردّ بإجراء مماثل للدفاع عن النفس.

التهجير السكّاني: ويعني أن كل فريق يحاول أن يطرد خصومه من أرضهم في محاولة لخلق مناطق متجانسة دينياً ومذهبياً. تعرّض أكثر من ثلث أفراد الشعب اللبناني للتهجير من مساكنهم ومناطقهم خلال الحروب بين 1975 و1990. ولكن بعد تنفيذ هذا المشروع شعر الجميع بأضراره التي اصابت كل الفئات دون استثناء، وأدركوا بأن لهم مصالح مشتركة تفرض عليهم العودة إلى الوحدة.

المجانسة القسرية: وبموجبها يقوم فريق ما بفرض مذهبه على الآخرين عن طريق القوة. هذا الحلّ تدينه كل الأديان السماوية لأنه منافٍ لمبادئها، ولشرعة حقوق الإنسان وحرية المعتقد. وهذا الحل لم يلجأ إليه أي من الأطراف في لبنان.

---

[7]. جميل مطر، "الحروب الأهلية المعاصرة: نتائج واهية"، **الحياة**، 1992/8/24، ص 13.

في الحروب الداخلية حيث المغامرات والرهانات شديدة الخطورة، تواجه الأطراف المتنازعة مشكلة التعايش مع النتائج الخطيرة لمشاريعها وتطلعاتها الباهظة الكلفة. ولا تندمل الجروح بسرعة بسبب الرواسب والمخاوف التي تحفظها الذاكرة الجماعية. وحيث انه غالباً ما يقتضي على الأطراف المتحاربين أن يعودوا إلى العيش معاً، فإذا سمح طرف ما لخصمه بالسيطرة كلّياً على الدولة والاستئثار بكل شيء، عندها يتعيّن عليه أن يعيش خاضعاً لسيطرة الحضم. لذلك تنتهي هذه الحروب غالباً بمفاوضات بين الأطراف المتقاتلة. فالحرب في كولومبيا عام 1957 انتهت بمفاوضات حول إتفاقية بين الفريقين المتحاربين الرئيسيين على تنازلات متبادلة قضت باعتماد مبدأ المداورة في التناوب على الحكومة الوطنية. والتسوية التي حصلت في السودان عام 1971 أوجدت مقاطعة في جنوب البلاد تتمتع بحكم ذاتي، وأصبح زعيم الثوّار رمزاً سياسياً هاماً في السودان. وفي اليمن الشمالي انتهت الحرب عام 1970 باتفاق مع الثوار مُنحوا بموجبه حكماً ذاتياً وتمثيلاً داخل الحكومة والحكم المركزي. وفي زمبابواي انتهت الحرب بالاتفاق على دستور أعطى البيض نفوذاً أكثر أهمية من الحجم الديموغرافي الذي يتمتعون به لأكثر من عشر سنوات، جرت بعدها انتخابات وطنية أدت إلى فوز الثوّار. وانتهت الحرب في ايرلندا الشمالية بعد التوصل إلى اتفاق يضع حداً لـ 30 سنة من الصراع بين الغالبية البروتستانتية المؤيدة للحكم البريطاني والأقلية الكاثوليكية الراغبة في الانفصال، عُرف باتفاق "الجمعة العظيمة" للسلام الموقع في نيسان 1998[8]. وبموجبه اصبح لايرلندا الشمالية اعتباراً من مطلع كانون الأول 1999 حكومة يتمثل فيها البروتستانت والكاثوليك مناصفةً، وتتمتع بحكم ذاتي في مجالات الاقتصاد والزراعة والنقل، في حين احتفظت بريطانيا بالسيطرة على شؤون أساسية كالضرائب والأمن[9].

أما في الحالة اللبنانية، فتحركت الدول العربية، مدفوعةً باشتداد الحرب في لبنان في عامها الأخير (1989)، ودعت البرلمانيين اللبنانيين إلى مؤتمر تمّ عقده في مدينة الطائف السعودية، وتوصلوا إلى ميثاق جديد ينهي حالة الحرب ويُشكّل مدخلاً لإعادة بناء الاستقلال اللبناني ووحدة الدولة. وعملاً بأحكامه، حلّت الحكومة اللبنانية الميليشيات المسلّحة باستثناء "حزب الله" الذي تركت له حرية العمل وتوجيه عمليات المقاومة في جنوب لبنان ضد الاحتلال الاسرائيلي و"جيش لبنان الجنوبي". ووافقت الميليشيات الرئيسية على تسليم اسلحتها إلى الجيش اللبناني أو بيعها وإعادتها إلى خارج البلاد، وأُدخل في المؤسسة العسكرية عدد من عناصر الميليشيات السابقة الذين وافقت الحكومة على انضوائهم في الالوية العسكرية. جميع هذه القرارات التي اعتُبرت المدخل لإنهاء الحرب بوجهها الداخلي، اتخذتها حكومة ضمت عدداً من قادة الميليشيات بين وزرائها.

---

[8]. **النهار**، 1999/11/30، ص 11.

[9]. **النهار**، 1999/12/1، ص 15.

يمكن القول انه حتى الحروب الأهلية الأشد عنفاً التي انتهت بانتصار كاسح أو من دونه، أوجدت اتفاقيات وتسويات متساهلة، أو متسامحة، وأبرزها نموذج **الولايات المتحدة الأميركية، ونيجيريا**، و**النموذج اللبناني** في حالة واحدة تمت دراستها:

1. الجنود الاميركيون الإنفصاليون سُمح لهم بالرحيل إلى ديارهم عقب استسلامهم، والقائد الوحيد الذي قُدم للمحاكمة كان Jefferson Davis. وفي أقل من عقد أو اثنين من الزمن دخل محاربون قدامى من الإنفصاليين إلى الكونغرس أكثر مما دخله ممثلون من الشمال المنتصر، ومعنى ذلك أنه لم يحدث تشفٍ أو عزل.

2. أما في حالة نيجيريا، تأثرت الحكومة النيجيرية بالنموذج الأميركي. إذ بعد واحدة من أكثر الحروب الداخلية كلفةً في القرن العشرين المعروفة بـ "حرب بيافرا"، طُبق مبدأ "عفى الله عما مضى" ولم تُجرى محاكمات عن جرائم الحرب، وسُمح لقادة الثوار بالعودة إلى ديارهم بعد بضعة سنوات في المنفى، وترشح قائد الثوار السابق لعضوية مجلس النواب بإسم الحزب الحاكم. ورفضت الحكومة النيجرية منح أوسمة لجنودها بعد الحرب، ولم تقم بتشييد أنصاب تذكارية، إنطلاقاً من المبدأ الذي اعتمدته باعتبار ما حدث يُشكّل "خطأً مأسوياً" يقتضي العمل على نسيانه في أسرع وقت ممكن.

3. أما في الحالة اللبنانية، فعلى أثر حرب دامت سبعة عشر عاماً تمّ التوصل إلى اتفاق الطائف عام 1989، المعروف بوثيقة الوفاق الوطني التي تضمنت في جملة أهدافها: وقف الحرب، إرساء مسيرة السلم الأهلي، الحفاظ على العيش المشترك بين اللبنانيين على أساس التوازن والمشاركة، وإعادة تشغيل ميكانيكيات النظام الديمقراطي البرلماني.

***

انطلاقاً من تحديد مفهوم الحرب في العالم القائل بأنها صراع مسلّح بين طرفين أو أكثر، تُستعمل فيه وسائل العنف المسلّح المولّدة للدمار والخراب، فإنه يمكن التمييز بين أربعة أشكال رئيسية من الحروب هي:

1. الحروب التقليدية بين الجيوش النظامية: تندلع بفعل نزاع دولي ينشب بين دولتين أو أكثر في سياق من التصعيد بين الأطراف المتنازعين. وتعتبر الحربين العالميتين الاولى والثانية وكذلك الحروب العربية–الاسرائيلية نماذج متفاوتة في درجات العنف المستعملة في هذا النمط من الحروب.

2. الحروب الأهلية داخل الدول: تنفجر نتيجة تراكم التناقضات الدينية والطائفية والعرقية واللغوية والاقتصادية–الاجتماعية بين مجموعات سكانية داخل دولة أو منطقة ما، على غرار ما

حصل في الحرب الأهلية الأميركية بين سكان الولايات الشمالية والجنوبية (1861–1865)، أو الحرب الأهلية الاسبانية (1936–1939).

3. الحرب الداخلية ضمن الدولة: تُطلق هذه التسمية ليس فقط على النزاعات المسلّحة التي تسعى من خلالها بعض الجماعات الداخلية إلى الإنفصال عن الدولة وإقامة كيان سياسي مستقل، بل أيضاً على الحروب الأهلية التي تتدخل فيها قوى إقليمية و/أو دولية. ويمثل لبنان نموذجاً لهذا النوع من الحروب المركّبة التي شهدها تاريخه بين سنوات 1975 و1990، وكذلك الحروب بين الشيشان وروسيا الاتحادية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.

4. حروب التحرير من أجل الاستقلال: وتبرز فيها عمليات المقاومة ضد المحتلين أو المستعمرين مثال حرب الجزائر للتحرر من الاستعمار الفرنسي (1954–1962)، ومقاومة الثوار الفيتناميين للقوات الاميركية المحتلة (1961–1975)، وحرب المقاومة الوطنية اللبنانية التي انتهت بإخراج الجيش الاسرائيلي المحتل من جنوب لبنان (25 أيار 2000).

3
الاستقواء والمخاطر على الاستقلال والسيادة

الخطر الذي يتهدد لبنان في استقراره وسلمه الأهلي وتضامن ابنائه هو الروح الإنتصارية التي يتطلب نزعها من النفوس درجة عالية من الحكمة والتضحية من الفريق الذي يعتبر نفسه منتصراً بألا يتباهى بانتصاره. إذ يولّد هذا التباهي شعوراً بالإذلال والخوف عند الفريق الآخر الذي قد يعيد بالتالي حساباته، أو يستعد لمعركة مقبلة، فيغذي السلوك الإنتصاري بذور العودة إلى التقاتل[10]. يختصر الشيخ محمد مهدي شمس الدين في كلمة انتخابه رئيساً للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى جوانب هامة من هواجس اللبنانيين بتأكيده: "نقول لجميع اللبنانيين انه لا يجوز لهم أو لبعضهم النظر أو اعتبار أن الصيغة الجديدة تُمثل انتصاراً لفريق على فريق، ولا يجوز لأحد أو لفئة ان تتصرف على انه ينتصر أحد على أحد بل انتصر كل لبنان ومجموع الشعب اللبناني"[11]

---

[10]. انطوان مسرّة، "قاعدة لا غالب ولا مغلوب واحترام المواثيق"، في كتاب **مواطن الغد: نماذج في الثقافة المدنية**، الجزء الأول، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، المكتبة الشرقية، 1995، 496 ص، ص 187–205.

[11]. صحف 1994/3/19.

كان المسلمون اللبنانيون عموماً، يعانون قبل الحرب من شعور بالتهميش السياسي. وكانوا "يستقوون بالعمق العربي، خصوصاً مصر (جمال عبد الناصر) أو سوريا أو الاثنين معاً (خلال فترة الوحدة المصرية–السورية)"[12]. فيما كان المسيحيون يستقوون بفرنسا وأوروبا الغربية عامة.

ولعل أكثر ما تهدد لبنان في استقلاله هو تزعزع نظام الأمن الإقليمي. وتجربة 1976 في "قوات الردع العربية" التي أوقفت "حرب السنتين" (1976)، هي على درجة كبيرة من الأهمية. لكنه مع تراجع التضامن العربي، بعد معاهدة الصلح المصرية–الإسرائيلية عام 1979، عادت الحرب لتتجدد في لبنان بعدما كانت صفحتها طويت (1976 – 1977). يمكن إدراك فائدة التضامن العربي بالنسبة إلى استقلال لبنان من خلال مقارنة الحالة اللبنانية بالحالة اليوغوسلافية. فكما دخلت إلى لبنان قوات السلام العربية، كذلك دخلت البوسنة (احدى جمهوريات الاتحاد اليوغوسلافي السابق) قوات حلف شمال الأطلسي مع فروقات واضحة وأساسية.

في خضم نزاع يوغوسلافيا، كان الاوروبيون يستعمون إلى أخبار الحرب اليوغوسلافية غير عابئين بأخطارها، وكأن شيئاً لا يعنيهم. لقد تمكنت اوروبا من إنشاء وحدة اقتصادية، وامتلاك عملة موحدة هي "الاورو"، ولكنها لم تمتلك نظاماً أمنياً للدفاع عن دولة اوروبية في خطر. فجاءت قوات "حلف الأطلسي" بقيادة الولايات المتحدة لوقف القتال في يوغوسلافيا السابقة عام 1999. في حين أن موقف العرب كان دائماً إلى جانب لبنان ووحدة أراضيه وسيادته، حتى لو بقي هذا الموقف، أحياناً، في إطار التصريحات الكلامية. من هنا يمكن إدراك كم كان العرب، رغم خلافاتهم، مفيدين للبنان ومدافعين عن استقلاله، وكم هو التوازن الإقليمي مفيد بالنسبة لهذا الاستقلال.

والخطر الأبرز الذي يتهدد لبنان يتمثل بالإنقسامات الداخلية التي تشرّع الأبواب لمداخلات خارجية. تبدأ الحرب دائماً أهلية، ولكنها بقدر ما تمتد في الزمن، يصعب أو يستحيل إنهاؤها داخلياً أو إيجاد الحلول لها من خلال اتفاق اطراف النزاع. لأن هذا النمط من الحروب يخلق شبكات تجارة ومصالح متداخلة، تستفيد من استمرار النزاع، وتقاوم تغيير الأوضاع وإعادتها إلى طبيعتها. فتصبح هذه الحروب رهناً بتسوية إقليمية ودولية. كانوا يقولون للبنانيين طيلة 15 عاماً: "اتفقوا تنتهي الحرب"! وتمّ التوصل إلى 14 اتفاقاً على المستوى الرسمي، ولم تكن تنتهي الحرب. لذا لم يكن ممكناً إعادة الاستقرار الداخلي بمعزل عن دخول قوة خارجية تفرض وقف الحرب. ان الدراسات حول الدول الصغرى في النظام الدولي قليلة، ومن الخطورة بحث القضايا الداخلية دون دراسة سياق ارتباطها أو تداخلها مع القضايا الخارجية. ومن هنا يمكن القول بأن النظام السياسي اللبناني في مرتكزاته الأساسية هو مسألة خارجية. كل مواثيق لبنان لم تكن دائماً داخلية، وكانت تحصل غالباً تحت وقع مداخلات خارجية. يقتضي تالياً اعتبار الحرب الأهلية أو الداخلية، بأنها "الشر المطلق،

---

[12]. محمد السماك، "دراسة مقارنة بين لبنان والبوسنة: من الطائف إلى دايتون"، **النهار**، 1998/2/17، ص 12.

تبدأ أهلية، ثم تتحول إلى حرب من أجل الآخرين، وتنتهي بالمجهول"، بحسب تعبير الدكتور انطوان مسرّة.

عانت **سويسرا** قروناً عدة من النزاعات الداخلية التي تحول بفعلها السويسريون إلى شعب حكيم. لا يطالب أحد اليوم في سويسرا بميثاق جديد، لأن السويسريين يعرفون أن ميثاقاً جديداً يعني بداية معركة جديدة يتدخل فيها الجيران والأعداء وابناء العم، مع نتائج غير مضمونة.

***

أدى الدستور الجديد المنبثق من اتفاق الطائف، والممارسات الناجمة عنه، إلى ابتداع صيغة الترويكا الرئاسية الحاكمة طوال عهد السنوات التسع الاولى من وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ والذي عُرف بعهد "الجمهورية الثانية". جمعت الترويكا الرؤساء الثلاثة للجمهورية، والمجلس والحكومة، في نظام بثلاثة رؤوس عانى، أحياناً، أزمات حكم، واحتاج مراراً إلى تدخل راعي خارجي، للقيام بدور الحَكَم من اجل استعادة الاستقرار السياسي، والتعاون والانسجام، بين مؤسسات الحكم. واعتبرت ظاهرة الترويكا بانها "انحراف عن مبدأ فصل السلطات" و"جنوح للمشاركة، واختزال للمؤسسات وللتوافق بأشخاص وصفقات". وتكمن المفارقة الكبرى في عدم تطبيق بنود جوهرية في وثيقة الوفاق الوطني، مما يزعزع الشرعية.

جاءت النصوص الواردة في اتفاق الطائف، وتالياً التعديلات الدستورية الناجمة عنها، والممارسات، لتعزز الطائفية. تضمن ميثاق الطائف والدستور الجديد 13 مرة كلمة طائفية التي لم تكن أصلاً موجودة في الدستور القديم. ومن بإمكانه أن يضمن للبنانيين أن ميثاق طائف جديد، أو دستوراً جديداً، سيأتيان حتماً بشكل أفضل من السابق؟

ماذا تعلّم اللبنانيون من سنوات الحروب؟ يُقال أحياناً بأن "التاريخ يعيد نفسه". كلا، التاريخ المأسوي لا يعيد نفسه سوى عند الشعوب المتخلفة التي لا تتعلم ولا تستفيد. في لبنان حتى عام 1975 كان التاريخ يعيد نفسه. انها مسؤولية اللبنانيين، أن يبتكروا طريقة جديدة للتفكير تستفيد من تجارب الماضي. العديد من الوقائع تُبيّن أن اللبنانيين لم يتعلّموا من المآسي، وهنا منبع الخوف. ففي بعض الاحتفالات الخاصة بأعياد شهداء الحرب، أو المراسم التذكارية لزعماء راحلين، يستمع المشاركون إلى خطابات تتضمن تكراراً لكل أقوال الحرب حول من كان على حق، ومن كان على خطأ من الأفرقاء اللبنانيين[13]. وكمعزوفة صادرة عن اسطوانة معطلة تتردد الكلمات والمواعظ في

[13]. من محاضرة شفهية ألقاها الدكتور انطوان مسرّة، منسق الأبحاث في المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، في معهد راهبات القلبين الأقدسين زحلة الراسية في 1999/11/18، في مناسبة ذكرى الاستقلال، بعنوان: "كيف يدافع الشباب اللبناني الجديد عن الاستقلال؟".

الوطنية واللاوطنية، في الانتماء والهوية والخيانة. انها إعادة انتاج لكل خطابات الحرب من دون أسباب. ليست المعضلة في معرفة من كان على حق، ومن كان على خطأ.

كل القياديين والرؤساء الذين استشهدوا من كمال جنبلاط إلى بشير الجميّل والإمام المغيّب موسى الصدر، المفتي حسن خالد، رشيد كرامي، طوني فرنجية، محمد شقير، رينيه معوّض، داني شمعون، رفيق الحريري، سمير قصير، جورج حاوي، جبران تويني، بيار أمين الجميّل، وليد عيدو، وغيرهم، دون استثناء أحد، هم شهداء كل اللبنانيين، وشهداء حرية الرأي والموقف. حتى لو كان لأي من المواطنين موقف معارض أو رأي مختلف ضد أي كان من هؤلاء القادة، يقتضي عليه الوقوف ضد التعدي والاغتيال. أليس اللبنانيون قادرين على تخطي كلمات وشعارات الحرب كي يرتقوا إلى مستوى أرفع؟ عندما يصبح اللبنانيون جميعاً مدافعين عن حرية الرأي والموقف حتى بالنسبة لخصومهم، يرتفعون إلى درجة عالية من الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، والحريات التي هي قواسم جامعة بين اللبنانيين. حبذا لو تتخذ احتفالات كل شهداء الحرب وخصوصاً كل الزعماء الكبار هذا المعنى فلا تأتي تكراراً لخطابات قديمة. ومن الخطورة بمكان أن يعود السياسيون إلى مناقشة المواضيع المتنازع التي تناقشوا فيها عشية الحرب، وبالروحية الخلافية نفسها.

أدت الذاكرة التاريخية، ما قبل الحروب الأخيرة، في كلٍ من لبنان والبوسنة دوراً أساسياً في التهيئة النفسية لإشعال الحرب. ففي لبنان بقيت الأحداث الدموية التي وقعت عام 1860 حيّة في الذاكرة الجماعية، رغم أن الأحداث وقعت تحديداً بين مسيحيين ودروز. لم تسمح البرامج التربوية ومناهج التاريخ بتطهير النفوس من الأحقاد، وما علُق بها من رواسب الماضي. وجاءت أحداث 1958، وحروب 1975 – 1990 لتعيد إحياء الصور المأسوية القديمة. ورغم ذلك، فإن أكثر المعارك دموية هي التي وقعت بين المسلمين أنفسهم، وبين المسيحيين أنفسهم. عندما كانت النزاعات المسلّحة تدور بين مسلمين ومسلمين، كان المدنيون المسلمون يلجأون إلى القرى المسيحية وحتى أحياناً إلى الأديرة[14]. كذلك عندما وقعت الصدامات المسلّحة بين مسيحيين ومسيحيين لجأ المدنيون المسيحيون إلى القرى الإسلامية وإلى مناطق من بيروت تقطنها أكثرية من المسلمين.

وفي البوسنة كذلك، لعبت كتب التاريخ والفولكلور الشعبي والتربية عموماً، دوراً بارزاً في تخليد الذاكرة التاريخية والحفاظ على حالة العداء والاستنفار بين الصرب الارثوذكس والكروات الكاثوليك والمسلمين.

لكن منبع الخطر في ذاكرة لبنان اليوم يكمن في أن العديد من القوى السياسية تحتفل بذكرى شهدائها مستعيدةً خطابات وشعارات تتضمن تكراراً وانتاجاً جديداً للغة الحرب. وإلا فما هو المقصود بتبرئة الذات وتخوين الآخر في كل تلك الخطابات؟

---

[14]. محمد السماك، "دراسة مقارنة بين لبنان والبوسنة"، ... مذكور سابقاً.

لم يجرِ بعد بناء ذاكرة جماعية لبنانية، حيث ما زالت تُسمع في الاحتفالات الخاصة بشهداء الحرب أصوات هذا الفريق او ذاك يحيي ذكرى بعض الشهداء الذين قدمهم. في حين أن الحروب في لبنان شهدت سقوط عشرات الآلاف من الشهداء اللبنانيين ومن كل الأفرقاء. يقتضي تظهير الكلفة الباهظة التي دفعها لبنان لتبيان تضحيات المجتمع المدني اللبناني، وربطها بكلفة إعادة الإعمار التي ترهق البلد ما بعد الحرب. وقد تسمح هذه المقاربة المحاسبية في المستقبل بردع اللبنانيين عن اللجوء إلى العنف لتسوية خلافاتهم.

يمكن البحث عن الوفاق الحياتي في مختلف مظاهر التضامن التي طمستها الإيديولوجيات النزاعية: في تبادل الطوائف المنافع والخدمات في أشد الأحداث عنفاً، وفي تعاونهم لتسهيل الانتقال من منطقة إلى اخرى، وفي الاستمرار بالتعامل التجاري في مؤسسات طوعية ومصلحية متنوعة الطوائف، وفي انشاء شركات وجمعيات مختلطة طيلة سنوات الحرب. وكل الطروحات غير التعايش كانت أسوأ من التعايش.

من واجب اللبنانيين الذين عاشوا المعاناة، بين 1975 و1990 أن ينقلوا الذاكرة إلى أولادهم وأحفادهم وأن يرووا ما حدث. ومن الخطأ أن يلقوا هذه المهمة على عاتق المؤرخين وحدهم الذين غالباً ما يستندون إلى أوراق وكتب، لا على تجربة معاشة "تربط بين تاريخ المؤرخين وذاكرة الشهود الأحياء"[15]. وبخلاف ذلك ستظل كل طائفة تعيش تحت مخاطر الإنطواء على معاناتها وحدها بشكل مستقل عن معاناة الطوائف الاخرى، وستبقى الروايات التاريخية بعيدة عن روحية التسامح والتوبة القومية الرادعة. المطلوب كتابة تاريخ لبنان لا من منطلق تغذية النزاعات، بل التاريخ الذي لم يُكتب بعد. انه تاريخ الحريات، وتاريخ المعابر والمعاناة المشتركة التي تولّد صدمة نفسية لدى الشعب. فإذا حاول أحد في المستقبل أن ينصب معبراً في الحي أو الشارع، ينتفض الناس ويمنعونه من إقامته. إذ ما الذي يضمن للأجيال المقبلة، التي لم تعرف ماذا حصل، ألا تقع من جديد في أخطاء التجارب الدموية. هل تولّدت صدمة لدى الناس، وبخاصةٍ لدى الشباب تنتقل من جيل إلى جيل تجاه مخاطر الفرز؟ هذه الصدمة مطلوب خلقها عند الاجيال الجديدة، وساعتئذٍ نكون خلقنا مناعة كبيرة تجاه إعادة انتاج الحرب.

في ذكرى عشر سنوات على اتفاق الطائف عقدت ندوات عديدة في كل المحافظات، أُريد أن تكون مناسبة وطنية جامعة. لكن بعض الخُطب صنفت الناس بين وطنيين وخونة. وأظهرت تجربة الخمسة عشر سنة في لبنان أن منطق التقسيم الثنائي بين مواطنين "وطنيين" وآخرين "خونة" هو ظاهرة غير صحية. ويبدو أن هناك مؤشر آخر على اننا لم نتعلّم من تجربة الحروب، إذ نشاهد يومياً خلال تجوالنا في الشوارع الكثير من النصب التذكارية التي تُمثل زعماء لبنانيين. لا بأس بها،

---

15. Alexandra Laignel- lavastine, "La bonne mémoire de Paul Ricœur", *Le Monde des livres*, 15/9/2000, p.11.

ولكننا سنظل مختلفين حول الزعماء في لبنان. حبذا لو نرى نصباً عن الناس ومعاناتهم، مثلاً: بوسطة التلامذة التي كانت متوجهة إلى المدرسة وأصيبت بقذيفة حارقة على معبر المتحف، أو نصباً لذلك الرجل الذي نشرت الصحف صوره مصاباً برصاصة قناص بينما كان عائداً إلى أطفاله يحمل إليهم ربطة خبز. الآم الناس تجمع أكثر، في حين أن الزعماء تنقسم الآراء بشأنهم. لا نجد نصباً من هذا النوع تعبّر عن الآلام المشتركة، وتخلق توبة كي لا تتكرر المعاناة.

في اسبانيا كل سنة يعيّدون للحرب الأهلية ولكن بأي شكل؟ في جو من التوبة، أن لا تتجدد الحرب. وفي هيروشيما تقام ذكرى سنوية كل عام للقنبلة الذرية التي قذفت بها المدينة في الحرب العالمية الثانية، كيف تتم المراسم التذكارية؟ بالتأكيد ليس بالشتائم والسباب ضد الغرب، بل بالدعاء والتمني بألا تتكرر وألا يعاني منها أي شعب على الأرض. هل تكون هكذا أعياد 13 نيسان في لبنان؟ هذه مسؤولية اللبنانيين وبخاصة العديد من الهيئات الاجتماعية.

يقتضي إعلان 13 نيسان يوماً للذكرى، لشهداء الحرب والمخطوفين، وإقامة نصب تذكاري للمخطوفين والمفقودين الذين هم من كل الطوائف والمناطق والانتماءات واللاإنتماءات، يوماً للتعبير عن توبة وطنية جامعة وللمصالحة مع الأموات ومع الماضي. يوم للتعبير عن وقفة جماعية أمام الضمير الوطني، يُقدم فيه الجميع الاعتذار إلى ضحايا الحرب، ويطلبون الغفران[16]. ويقتضي تالياً إقامة مأتم رسمي وشعبي لكل المخطوفين لختم هذا الملف المفتوح، وإحياء الطقوس لدفن أمواتنا، وإعلان عدم عودتنا بتاتاً إلى الحرب.

هل الاقتتال في لبنان كانت نتيجة خطأ جيل الحرب؟ من السهل توجيه التهم والتنظير خارج حمى المعارك. يقتضي أن تعرف الأجيال الجديدة، أن أبناء جيل الحرب هم ضحايا وأبطال في آن. انهم ضحايا لوضع دولي–إقليمي يتخطاهم. وأبطال دافعوا عن قضية وصمدوا، فخلص لبنان بالنتيجة بفضل توازنات إقليمية، ودفاعات لبنانية ومقاومة مجتمع مدني. لم تنشأ الميليشيات أصلاً إلا بفعل تقاعس الدولة عن ممارسة سلطتها، أو بسبب عجزها عن ممارسة هذه السلطة في أوضاع وظروف تتجاوز إرادتها. انها نتيجة للدور الذي لم يُعط للجيش، أو لم يمارسه في حماية الأمن القومي. ومن المعيب الاستمرار في صب النقمة على الميليشيات. كل ميليشيا دافعت عن رؤيتها للبنان[17]، وأفرادها وشهداؤها ليسوا جميعهم مجرمين أو سارقين أو محتكري سلطة. ولا يُعقل تالياً معاملة الميليشيات كورم خبيث أو كجسم غريب. انهم شبابنا، وأولادنا وأصدقاؤنا في هذا الخندق أم ذاك، نتصالح معهم، لأنهم أخوة ومن كل الطوائف. وقد يكون الثالث عشر من نيسان مؤامرة مرّت

---

[16]. يراجع اسعد شفتري، "رسالة اعتذار إلى الضحايا بإسم لبنان"، **النهار**، 2000/2/10، ص 5.

[17]. Ahmad Beydoun, *Le Liban: Itinéraires dans une guerre incivile*, Paris, Kartala, "Hommes et sociétés", CERMOC, 1993, 240p.

على لبنان لم تكن الأيدي المحلية فيها سوى ادوات في صراع إقليمي ودولي أكبر منها[18]. وهذه الاستنتاجات ضرورة قصوى للأجيال الجديدة كي يتوقف البعض عن توجيه التهم ضد جيل الحرب.

يصعب مجابهة منظومة الحرب عندما تتوطد دعائمها في الداخل، وبرعاية خارجية. في لبنان، سعت الاتفاقات لتسوية الأزمة إلى توزيع مكافآت على التنظيمات المسلّحة وقادة الميليشيات بإشراكهم في هذه الاتفاقات واسنادهم حقائب ومراكز وزارية[19]. ويبرز تشابه بين نهاية الأزمتين اللبنانية والبوسنية من خلال ملاحقة بعض قادة التنظيمات المسلّحة في كلٍ من البلدين. ففي لبنان صدر قانون عفو عام عن جرائم الحرب، ما سمح لبعض "أبطال" الحرب من الوصول إلى أعلى المناصب في السلطتين التنفيذية والاشتراعية، وكذلك في الادارة. والذين حاولوا التمرّد أُحيلوا على المحاكمة بعد أن جُرّدوا من حقهم في الحكم، وفي الإفادة من مفاعيل العفو[20].

وفي البوسنة أيضاً، وصل بعض رموز الحرب إلى السلطة، إلا أن المتمردين على التسوية أصبحوا ملاحقين أمام محكمة دولية في لاهاي بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. أما السلم الأهلي في البوسنة، بخلاف الحالة اللبنانية التي أظهرت استحالة تفكيك النسيج الاجتماعي، فهو يقوم على الفصل والفرز بين المجموعات الدينية الثلاث التي يتألف منها المجتمع البوسني، وهي: الصرب والكروات والمسلمون.

هل يقتضي اللجوء دوماً إلى فريق خارجي أو طرف أجنبي ثالث مشجع يساعد الجماعات المتحاربة على التفاوض لوضع حدٍ للحرب على غرار ما حصل في الحالة اللبنانية مع اللجنة العربية الثلاثية (الترويكا) التي أوصلت أعمالها إلى اتفاق الطائف؟ انهى مؤتمر الطائف الذي عُقد في المملكة العربية، الحرب في لبنان. وكذلك انهى مؤتمر دايتون الذي عُقد في الولايات المتحدة، حرب

---

18. انطوان مسرّة، "التقرير السنوي الثاني حول حالة السلم الأهلي الدائم في لبنان 2000: هل ينتقل اللبنانيون من الساحة إلى الوطن؟"، خلاصة الندوة السادسة والعشرين، والثانية لمرصد السلم الأهلي الدائم التي عقدتها المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بالتعاون مع مركز المؤتمرات في ايانابا (قبرص) بين 14 و2000/8/19، ونشرت خلاصتها رلى مخايل والين فرح في **نهار الشاب**، 2000/9/19.

19. انطوان مسرّة، "التقرير السنوي الثاني حول حالة السلم الأهلي الدائم في لبنان 2000: هل ينتقل اللبنانيون من الساحة إلى الوطن؟"، خلاصة الندوة السادسة والعشرين، والثانية لمرصد السلم الأهلي الدائم التي عقدتها المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بالتعاون مع مركز المؤتمرات في ايانابا (قبرص) بين 14 و2000/8/19، ونشرت خلاصتها رلى مخايل والين فرح في **نهار الشاب**، 2000/9/19.

20. محمد السمّاك، "دراسة مقارنة بين لبنان والبوسنة: من الطائف إلى دايتون"، **النهار**، 1998/2/17، ص 12.

البوسنة. كان لا بد في الحالتين من مؤتمر يُعقد في الخارج، وبدعم إقليمي ودولي لإنهاء الحرب التي تحولت من حرب داخلية محدودة إلى ساحة لاقتتال القوى الخارجية. وفي المقابل، فإن الترويكا العربية بذلت جهوداً حثيثة خلال أشهر طويلة للحصول على موافقة الخارج على اتفاق الطائف لاسيما في الشق المتعلق بالاتفاقية الأمنية الخارجية.

ان وجود وسيط خارجي يمكن أن يكون عاملاً مساعداً، ولكنه ليس قطعاً ضرورة دائمة. ففي كولومبيا مثلاً، باشر الفريقان المتصارعان مفاوضات اسفرت عن التوصل إلى اتفاق من دون مداخلات أو وساطات خارجية. والاتفاق في اليمن جاء حصيلة لرفض الفريقين للأطراف الخارجيين الداعمين لهما. توافرت في كلٍ من النموذجين الكولومبي واليمني أوضاع وسمات مشتركة بل متشابهة امام قادة الحرب هي: عدم قدرة أي طرف على تحقيق انتصار حاسم، الخوف من فقدانه السيطرة بفعل تنامي نفوذ مجموعات أكثر تطرفاً. وفي اليمن كان الفريقان غير متحمسين لمواصلة سياسة الاستقواء بالداعمين الخارجيين، مما شجع على مفاوضات أثمرت اتفاقاً عملياً. وفي لبنان أيضاً، جاء اتفاق الطائف، في بنوده حول الإصلاحات الداخلية، حصيلة توافق أعضاء المجلس النيابي اللبناني. كانت معظم بنود هذا الإتفاق وضعت في بيروت قبل مؤتمر الطائف بأشهر عدة، لاسيما ما أُقرّ في الميثاق حول نقطتين أساسيتين: "لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه"، ونزع الشرعية عن أي سلطة "تناقض العيش المشترك". وتمّ صوغها في صورتها النهائية برعاية سعودية – مغربية – جزائرية وبموافقة سورية تنفيذاً لقرار القمة العربية التي عُقدت في الدار البيضاء عام 1989[21].

وكذلك يصح الاستنتاج المعاكس بأن محاولات فريق ثالث للتوسط في هذه الحروب بغية إنهاء النزاعات الداخلية غالباً ما تبوء بالفشل. فنجاح المساعي السلمية في زمبابواي جاء بعد أربعة محاولات دولية لوضع حدٍ للحرب. وفي نيجيريا باءت جميع محاولات الوساطة الخارجية بالفشل. وفي السودان تواصلت الجهود من أجل التهدئة سنوات عدة قبل أن تصل إلى نتائج ناجحة. وفي لبنان فشلت محاولة سلام المتقاتلين عام 1985 في اتفاق دمشق الثلاثي. وبالمقابل، من المؤكد أن تدخل فريق ثالث كان عاملاً حاسماً ودقيقاً في إنهاء الحرب في زمبابواي والسودان ولبنان والبوسنة.

4
أنماط الوساطة

يُستخلص مما تقدّم وجود طريقتين مختلفتين لتدخل طرف ثالث بغية إيجاد حلّ سلمي لنزاع قائم بين طرفين أو أكثر بواسطة التفاوض:

---

[21]. محمد السماك، "دراسة مقارنة بين لبنان والبوسنة"، ... مذكور سابقاً.

1. الوساطة الهادئة (Quiet mediation)، على غرار ما حصل في السودان حيث قامت مجموعات غير حكومية (في هذه الحالة، جماعات تابعة للكنيسة) بإقامة إتصالات بين الطرفين المتنازعين امتدت سنوات عدة، وشجعتهما على التفاوض. وفي الحالة اللبنانية، افتتح العاهل السعودي ووزير خارجيته في الأول من تشرين الاول 1989، خلوة البرلمانيين اللبنانيين في الطائف التي أفضت إلى الإتفاق المعروف بإسم هذه المدينة السعودية. وحضر 62 نائباً نصفهم من المسيحيين ونصفهم من المسلمين.

عادةً يتمتع الطرف الثالث دائماً بقوة ضغط مساعدة للطرفين، لأن لا مصلحة له في قضية النزاع، ولا يهدد تالياً مصالح أي من المتنازعين، بل يُنظر إليه عموماً على انه محايد. لذا عندما تقرر الأطراف المتحاربة انها بحاجة إلى التفاوض على عقد اتفاقية سلمية، فإنها تجد في الطرف الخارجي أو الثالث وسيطاً مساعداً لتذليل العوائق والمخاطر التي قد تعترض آلية تسوية النزاع. هذه الطريقة المسماة بـ"الوساطة الهادئة" هي المفهوم التقليدي لعمل الوسيط الخارجي.

2. الوساطة بقوة العضلات (Mediation with muscle)، هذا التعبير المقتبس من عالم السياسة William Zartman[22] يبرز بوضوح في الحلول المطبقة في حالة لبنان أيضاً حيث كان كل لقاء بين وزراء الترويكا العرب يواكب بتصعيد القصف في لبنان. ولم تكن تلك المرة الوحيدة التي وجد اللبنانيون أنفسهم فيها أمام خيار: الإتفاق – المساومة أو الفوضى والقصف! أورد الدكتور انطوان مسرّة ان اللبنانيين: "في مرحلة من الانتخابات الرئاسية خُيّروا بوقاحة على لسان ديبلوماسي دولة عظمى: إما الانتخابات والمرشح الفلاني، وإما الفوضى! وفي بعض بنود وثيقة الوفاق الوطني العام 1989 وانتخابات 1992 وضعوا أمام الخيار الآتي: القبول أو الفوضى"[23]!

في حالة زمبابواي حيث أدى تدخّل حكومة بريطانيا التي لها مصالح في ذلك البلد، إلى استخدام نفوذها القوي للضغط على الطرفين المتنازعين، وإرغامهما بالإكراه على التوصل إلى اتفاق. هددت السلطة الإنكليزية بالتخلي عن مساعدة حكومة روديسيا إن هي رفضت التعاون، وفي الوقت نفسه أقنعت الولايات الداعمة للثوار بالضغط عليهم في الوقت الذي كانوا فيه على وشك الانتصار العسكري، بهدف القبول باتفاقية تنهي النزاع. قامت بريطانيا بالضغط على كل من الطرفين المتنازعين لدفعهما نحو تقديم تنازلات متبادلة أملتها هي (أي بريطانيا) بمعظم بنودها من دون ان يكون أي منهما راغباً بها كلياً. وشعر كل طرف بأن البريطانيين كانوا يدعمون الطرف الآخر. وحدها السلطة البريطانية كانت تملك القدرة على ضمان تنفيذ الاتفاق عبر إرسالها بعض جنودها إلى

---

[22] .Cf. Roy Licklider, "Internal conflicts: Negotiation and End in Civil Wars: General Findings", in *Peaceworks revue of United States institute of peace,* On a "New approches to international negotiation and mediation", Edited by Timothy D. Sisk, August 1999, pp. 24-37.

[23]. انطوان مسرّة، "كيف نكون مستقلين؟"، **النهار**، 1993/11/18، صفحة "قضايا النهار".

زمبابواي، لأنها بهذه الطريقة أقدمت على طمأنة الثوار الذين تخطوا مخاوفهم من قيام حكومة روديسيا باستغلال الهدنة أو وقف النار لمهاجمتهم. فقط حكومة قادرة كان بإمكانها أن تضفي صدقية على مثل هكذا التزام.

هاتان المقاربتان، أي الوساطة الهادئة والوساطة بقوة العضلات، تتكاملان الواحدة مع الاخرى أكثر مما تتضاربان. في المراحل الأخيرة من المفاوضات السودانية، كادت المخاوف المتبادلة أن تؤدي إلى فشل الاتفاق بين المتنازعين، لكن حل المشكلة أتت به الحكومة الاثيوبية عن طريق قيامها بالضغط على كل من الطرفين بغية التوصل إلى اتفاق. وعلى نحو مشابه تماماً كان الموقف البريطاني في المفاوضات الزمبابوية يستند جزئياً على معلومات ومعطيات وفرها وسطاء سابقون حاولوا في الماضي وفشلوا في دفع الفريقين للتوصل إلى عقد اتفاق. وفي مطلق الأحوال يصعب على الجهة الوسيطة الواحدة أن تسلك مساعيها، في الوقت نفسه، المقاربتين المختلفتين بالنسبة إلى النزاع الواحد.

هل الحروب الداخلية و/أو الأهلية التي تدور حول مشاكل الهوية القومية والاثنية والدينية هي أكثر صعوبة من الحروب الاخرى للحل بواسطة التفاوض؟ أمكن اختبار هذه الفرضية من العيّنات المتوفرة من الحروب الداخلية. ومما هو متوافر في هذا البحث يبدو أن تلك الفرضية غير صحيحة. كانت النزاعات على الهوية واضحة المعالم وعلى درجة كبيرة من الأهمية في ستٍ من الحالات المدروسة: خمسة منها انتهت باتفاق أو تسوية على تنازلات متبادلة (السودان، زمبابواي، اليمن، لبنان، والبوسنة)، وواحدة انتهت بحسم عسكري (نيجيريا). ويتبيّن تالياً من النزاعات الاخرى عندما تكون المشاكل حول الهوية أقل أهمية من الحالات السابقة النتائج الآتية: في النماذج المتوفرة نموذج واحد انتهت الحرب فيه بالتسوية التفاوضية (كولومبيا)، ونموذجين أثنين انتهيا بانتصار عسكري (الولايات المتحدة، واليونان). لذا يمكن القول ان النزاعات على الهوية عموماً لا تنتهي بحسم أو انتصار عسكري ساحق بل بالتسوية.

هل للدول الصغرى الحق في الوجود؟ اعترى الجدل طويلاً الحياة السياسية بين اللبنانيين قبل الحرب وخلالها حول أي لبنان يريدون؟ هل يكون لبنان الكبير، أو الصغير، أو العربي الهوية والإنتماء، أو ذي الوجه العربي، وغيرها من التوصيفات. وعام 1943 كان استقلال لبنان موضع تساؤلات منقسمة بشكل ثنائي حاد، تدور حول محورين متباعدين هما: لماذا لبنان، الوطن الصغير، لا ينضم إلى دولة عربية؟ وفي مواجهة هذا المحور كان يُطرح السؤال: لماذا لا يكون لبنان مستقلاً؟ ووجدت في حقبة الاستقلال (1943) تيارات مختلفة ظلّت طويلاً مدعاة نوستالجيا لدى جيل ما قبل الحرب عموماً، وقد تكون شكلت واحدة من أسباب النزاعات الدامية بين 1975 و1990.

جاء الميثاق الوطني ليحسم هذا الجدل، لأن الخيار الرئيسي فيه كان البحث عن معنى لبنان، بالمفهوم الذي ادركه رواد الاستقلال كوطن يتميّز بالحريات والعيش المشترك بين المسلمين

والمسيحيين. وهما الثابتتان الأكثر سمواً للمجتمع اللبناني، والتي لا يمكن لأية قضية اخرى داخلية أو خارجية أن تتفوق عليهما، لأنهما مرادفتان لوجود لبنان نفسه.

يستخلص مما سبق وجود معادلة مثيرة للاهتمام والقلق في آن مفادها أن الاسباب التي تندلع من أجلها الحروب الداخلية و/أو الأهلية يمكن أن يكون لها تأثير أقل على نهايتها، وعلى نتائجها تالياً، مما لبعض الأحداث التي تقع خلال الحرب نفسها. مثلاً، الحرب في لبنان التي بدأت بسبب الإنقسامات حول حرية العمل الفلسطيني المسلّح انطلاقاً من الاراضي اللبنانية وتعارض ذلك مع السيادة اللبنانية، انتهت تلك الحرب باتفاقية تسوية دون أن يعود للعامل الفلسطيني فيها الدور الفاعل والمؤثر الذي كان له في بداية الحرب، رغم أن وجود اللاجئين الفلسطينيين ومصيرهم يبقى عنصر تفجير إقليمي إضافةً إلى عناصر اخرى أبرزها تأزم الوضع في فلسطين المحتلة. وكذلك موضوع المشاركة السياسية التي كانت فيما مضى مطلباً لبعض اللبنانيين قبل الحرب، أما اليوم فتحولت إلى مطلب لفئات اخرى.

عرف لبنان في تاريخه مراحل صعبة حيث وجد نفسه مرغماً، بسبب ضغوط خارجية أو داخلية، على القبول بتسويات تمس سيادته واستقلاله كان منها اتفاق القاهرة (1969). وهنا توجد معضلة كبيرة جداً لبلد صغير مثل لبنان عندما يوضع أحياناً كثيرة بين خيارات أحلاها مرّ. غالباً ليس للبنانيين خيار بين الحسن والأحسن، ولا حتى بين الحسن والسيء، بل بين السيء والأسوأ. قد تكون التسويات أمراً مقيتاً، لكن من دونها قد يكون الوضع أكثر سوءاً وانهياراً. لذا، فالذين رفضوا اتفاق الطائف ليسوا خونة ومتهورين، ومن وافق على الطائف ليس شديد المساومة. لم يكن يوجد حلّ آخر. لو وافق الجميع كان يمكن للاستسلام أن يكون شاملاً، فيأتي حجم التنازلات أكبر بكثير. ولو رفض الجميع تكون المصيبة أشد وأقوى.

شكّل التدخل الخارجي في لبنان جزءاً أساسياً من معاناة اللبنانيين، فيما اعتُبر تأخر التدخل الخارجي في البوسنة لإنقاذ المدنيين جزءاً أساسياً من معاناة البوسنيين.

5
المحاور الأساسية في اتفاقيات التسوية

يستنتج من دراسة تقنيات الحوار أن المفاوضات تغدو أكثر فاعلية عندما تسود حالة من توازن القوى بين الفريقين المتحاربين، بمعنى أن حظوظ نجاح التسوية ترتفع بقدر ما تكون قوة كل من الفريقين متقاربة مع الاخرى. في هذه الحالة بالذات تصبح المفاوضات ممكنة. وبخلاف ذلك، إذا شعر كل فريق ان في وسعه الانتصار العسكري فإن هذا الشعور لا يساهم في دفعه نحو التفاوض. ولكن من حيث المبدأ، في الحروب الداخلية لا يملك الفرقاء المتحاربون القدر نفسه من التوازن العسكري سوى في حالات وظروف. ويؤكد Zartman أن عدم التكافؤ في ميزان القوى يجعل المفاوضات في الحروب الداخلية عملية صعبة جداً، وهذا التأكيد يبدو في ظاهره صحيحاً.

ومن المسلّم به ان فريقاً ثالثاً، على وجه العموم، يصبح قادراً على تسهيل الاتفاق على تسوية النزاع فقط عند توفر الرغبة لدى الفرقاء المتحاربين. ولكن يقتضي طرح السؤال: متى تتوفر فعلاً مثل هذه الرغبة لطي صفحة الحرب والوصول إلى اتفاق؟ المدخل الأساسي للجواب يكمن في معرفة ماذا يتوقع الفرقاء المتنازعون أن يحصل في المستقبل؟ فالإتفاق هو عادةً الحل أو الخيار الثاني المتاح أمام المتنازعين لأنه ينطوي دائماً على نوع من التنازلات. وبطبيعة الحال يُفضل كل طرف، كخيار أول، الانتصار على خصمه. ويصبح الحل التفاوضي ذات مغزى عندما يقتنع الفريقان في آن معاً بأن استمرار حالة الحرب القائمة هو أكثر سوءاً وأفدح ضرراً من وقفها. وهذا ما يُطلق عليه Zartman تسمية "الوضع الجاهز للحل" بسبب ما تلحقه حالة المراوحة من "أذى وخسارة متبادلين" لجميع الأطراف المتنازعة دون استثناء.

الخطوة التالية بعد توفر القناعة لدى المتنازعين بضرورة وضع حدٍ نهائي للحرب، هي عقد اتفاق رضائي فيما بينهم يتوقعون منه أن ينقلهم إلى وضع أفضل من مواصلة الحرب وتكبّد الخسائر. يكمن السؤال المحوري في معرفة كيف يمكن إعادة الاستقرار السياسي وتنظيمه بين قوى كانت تناصب بعضها العداء وتتقاتل في حرب أهلية؟

عند هذا الحد، يمكن لطرف ثالث أن يُقدم المساعدة للمتنازعين بغية تسهيل المفاوضات ودعم فرص التفاهم المتبادل بينهم، أو الضغط عليهم لتليين مواقفهم. يسعى الوسيط جهده كي يجعل الإتفاقية تبدو جذابة لهؤلاء الأفرقاء، ويعمل على طمأنتهم وتبديد مخاوفهم حتى يتأكد كل طرف أن عدوه لا يحاول استغلال المخاطر التي لا مفر منها نتيجة تخليه عن السلاح وحل دفاعاته الذاتية المسلّحة. وفي مطلق الأحوال يعود القرار النهائي بشأن الموافقة على التسوية إلى الأفرقاء المعنيين لأن عليهم أن يعيشوا نتائجها بأنفسهم وأن يضبطوا قدرتهم على تغييرها أو نقضها.

6
استنتاجات للعاملين في صنع السلام

ان دراسة الحرب الأهلية من زاوية الحرمان، كعامل وحيد مولّد للنزاعات المسلّحة، بحاجة إلى مزيد من التعمّق لا الإكتفاء بإطلاق الأحكام السطحية. ان ربط الحروب الأهلية اليوم حصراً بالأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في بعض المناطق، هو تفسير من القرون الوسطى في زمن النظام العالمي الجديد وحرب النجوم، إذ ينطوي على استغلال لمسألة "المحرومين" كما تم ويتم استغلالها كوقود للفتنة وليس لتحسين وضع المحرومين. تُعبّر هذه المُقاربة أيضاً عن فقدان مفهوم "أمن الدولة" في حدّه الأدنى. ليس كل ما يحصل هو من نوع الإجرام والسرقات والإنحراف والإضطرابات، لتفسيره من منطلق اجتماعي اقتصادي وربطه سببياً أو تحليلياً، بهذا المنطلق. حتى

لو كان كل الناس محرومين فإن رمي قذائف على الابنية وخطف الناس وقتلهم والقنص على العابرين... هي خطوط حمراء ممنوع اختراقها من منطلقات حقوق الإنسان والحريات.

يُلاحظ تنامي مساعي الوساطة الديبلوماسية في النزاعات المسلّحة. ولكن يقتضي توجيه الإهتمام بدقة نحو قدرة أو ضعف المنظمات الدولية كالامم المتحدة أو جامعة الدول العربية أو منظمة الوحدة الإفريقية، ودراسة مكامن نجاحها أو فشلها.

وفي ما يتعلّق بالحرب الأهلية، فإنها تؤدي إلى تقسيم واقعي ونادراً حقوقي للدول، وتُحكم الأجزاء المُقسّمة كولايات أو كانتونات صغيرة حيث يُمنح امراء الحرب نوعاً من الاعتراف غير الرسمي. عندما تُفتتح مساعي الوساطة والمفاوضات غالباً ما يكون الهدف منها إيجاد مخرج عن طريق تنظيم انتخابات. يواجه قادة الحرب التحدي كونهم يجدون أنفسهم أمام حلّ من اثنين: الربح أو الخسارة. يُطلب منهم التخلي عن مناطق نفوذهم في الدولة المفككة حيث انهم يواجهون، في حال عدم فوزهم في الانتخابات، تهديداً جدياً باحتمال تحوّلهم إلى المعارضة داخل الحكم، أو إلى لعب دور الأقلية. يعني ذلك أنهم لا يحصلون في مقابل تنازلهم سوى على دورٍ محدود جداً في حكم بلدٍ معترف به دولياً كـ "دولة حقوقية". والحسابات التي يبنيها امراء الحرب قد تنطوي على دوافع اساسية لاحتمال معاودة الصراع المسلّح.

النزاعات المدنية التي تسلك طريق الحرب الأهلية تتحول إلى أزمات انسانية معقدة تعمل على إطالة عمر حالة اللاحرب واللاسلم. وبقدر ما تطول تلك النزاعات في الزمن بقدر ما تؤثر على الدول المجاورة وتتحوّل إلى مصدر إزعاج لها. لذا يفرض الاستقرار الإقليمي أن تدخل قوة من الخارج لتوقِف القتال الداخلي. وفي ما يتعلّق بهذه الدول بالذات، فإنها قد تلقى تشجيعاً للتدخل بفاعلية في صنع السلام، لكنه يُخشى أن تتحول إلى فريق في الصراع الداخلي على نقيض تام مع الدور الأساسي الذي من أجله تدخلت. وبدل أن تساهم قوات الدول المجاورة في إحلال السلام فحسب، فإنها تتحول إلى طرف في القتال، وينتهي دورها بالغرق في الرمال الداخلية المتحركة. وفي بعض الحالات تجد الدول المجاورة أن مصلحتها في تشجيع الفوضى ودعم التمرّد أو الحرب الداخلية تتخطى إرادتها في صنع السلام في مناطق الجوار.

يقتضي نشر إدراك جماعي، وتالياً لدى صانعي القرارات، مفاده أن كلفة النزاعات المسلّحة باهظة، وأن استمرارها هو أغلى ثمناً من وقفها أو معالجتها.

أينما وجدت نزاعات مسلّحة فإن الإتجار بالسلاح والمخدرات والعديد من المواد الاخرى يؤمن تجارة رائجة ومربحة جداً. وغالباً يصعب كثيراً معرفة الهوية الحقيقية لجميع المستفيدين من اقتصاد الحرب. والتجربة الدولية الراهنة على نقيض مع مبدأ المحاسبة لأنها تُكافئ وتُشجّع العديد من الدول الممولة أو الداعمة للحروب الداخلية بمنحها مكاسب سياسية وحصولها على مقعدٍ على طاولة المفاوضات. وغالباً ما تخضع اتفاقيات التسوية الداخلية لموافقة الخارج.

جميع الحالات التي انهارت فيها الدول و/أو حصلت نزاعات طويلة المدى، ارتبطت مباشرةً بمداخلات خارجية. كانت تُلقى المسؤولية عادةً، ويُوجه اللوم نحو ما يُسمى بـ"السياسات الخاطئة" داخل الدولة لتحميلها تبعة الفشل الذي اصاب السياسة والاقتصاد. والأزمات في أنغولا، ليبيريا، رواندا، الصومال والسودان ولبنان كانت على درجةٍ كبيرة أهدافاً لمداخلات خارجية المصدر من جانب قوى عظمى أو إقليمية أساسية. ارتبطت تلك المداخلات باشتداد حدة الصراعات واستمرارها لمراحل زمنية طويلة بين تلك الدول. يقتضي تركيز الاهتمام على هذا النمط من المقاربات حول الأبعاد الخارجية للصراعات الداخلية، بخاصةٍ انطلاقاً من الاعتقاد الذي يميل إلى معالجة الأزمات، كالأزمات في البلدان المُشار إليها مثلاً، حيث اللاعبون الخارجيون لهم من القوة بحيث يفرضون أو يختارون بمفردهم متى يضعون حداً للنزاع.

ان العمل على صنع السلام لا يوفر السلام حتماً، ولكنه قد يرجح حظوظه. في الحروب الأهلية نعرف كيف تبدأ النزاعات المسلّحة ولكن لا يعرف أحد أين تنتهي؟ عندما تمتد هذه الحروب طويلاً في الزمن يتكيّف الناس مع الحرب والرعب. ينبغي تحفيز امراء الحرب على مساعدة المنظمات الإنسانية وإيجاد توازن بين الحوافز والعقوبات. فإذا قدموا المساعدة ربحوا الجوائز، وإذا لم يتجاوبوا تعرّضوا للعقوبات.

أن يخشى الأطراف المتنازعون السلام، هو أن ينسوا في شكل خاطئ الفاتورة الاقتصادية الباهظة الكلفة التي يُخلّفها الصراع، وأن يخافوا التحديات المجهولة التي يطرحها. إذا كان من سلام، فإن أرباحه لن تشبه تلك التي كانت في الحرب. ومفهوم السلام اليوم لم يعد يُقدم ذريعة للمساعدات كما كان في الماضي أو حتى في ايام الحرب، بل يخلق مناخاً للأعمال. يُنظر إلى الصراعات كأنها مؤشر منفّر أو مضاد للاستثمار والازدهار، أما السلام فأصبح وظيفياً يُمثل طلباً ملحاً على البحبوحة. لن يجد السلام اليوم الكثير من المانحين الأسخياء ليموّلوه ويُقدّموا الهبات للموقّعين عليه. والأمثلة العديدة المستقاة مؤخراً من البوسنة وكوسوفو، وقبلها كمبوديا والقرن الإفريقي، تشير إلى أن "السلام ليس نظام تأمين على الحياة للمحاربين القُدامى"[24]. ولبنان هو حالة نموذجية بامتياز لهذا الواقع، فقد بدأ بعملية إعادة الإعمار بالديون لأن المساعدة التي قُدمت له كانت شحيحة جداً. والعديد من الشعوب تعلّمت على حسابها بأن اتفاقات السلام ليست تأشيرة دخول إلى البحبوحة. وهذا يعود إلى تغيّر النظرة إلى اتفاقات السلام نفسها، لأن تكرارها جعل منها وضعاً عادياً من جهة، كما أن الريوع المادية المرتبطة بالحرب الباردة وبتنافس القوى العظمى، لم تعد رائجة في زمن القطب الواحد، من جهة ثانية.

---

[24]. غسان سلامة، "25 سنة على الشرارة: هل انتهت الحرب حقاً في لبنان؟"، ملحق **النهار**، 2000/4/14، ص 6.

يتعيّن أن يكون الوسطاء المخوّلون فض النزاعات على درجة عالية من الوعي كي يسهل عليهم التعرّف إلى طبيعة المشاكل المترتبة على الوساطة في النزاعات الداخلية. ليس هدف الوسطاء إطلاق مفاوضات السلام فحسب، بل انتقاء الوقت الأكثر ملائمة لإنجاحها والوصول إلى حل. عندما يقف الوسطاء على مسافة متساوية من سائر قادة النزاع، ويحافظون على مواقعهم المحايدة، فإنهم يكبحون الميل إلى الاستغلال والقدرة على التلاعب بهم.

نادراً ما تبدأ الوساطة وتستمر عبر طرف واحد أو منظمة دولية بعينها، لأن التجارب تشير إلى تناوب أطراف أو منظمات عدة في المسار التفاوضي الطويل بين المتنازعين داخل دولة ما. ولا بد للوسطاء الجدد أن يستخلصوا العبر وأن يتعظوا من تجارب الذين سبقوهم في محاولة حل النزاع، وذلك كي يمتلكوا القدرة على تخطي الحساسيات والعُقد التي تعترض هذه الآلية الطويلة. تحوّلت النزاعات المُسلّحة اليوم إلى مشكلة اجتماعية شائكة. ويسهل على الوسطاء والموفدين احتواء العقبات والإشكالات الطارئة إذا كانوا يتمتعون بالمرونة والقدرة على التكيّف، وأن يتذكروا دائماً أن المساعي الآيلة إلى السلام لا تُشكّل بالضرورة خطراً على السلام نفسه كهدف استراتيجي، بل على العكس يمكنها أن تفرض حلولاً سريعة للنزاع إذا أظهر الفريق المُهَاجِم الاستعداد للتراجع فقط عندما يُطلب منه التراجع.

يقتضي بذل المزيد من الجهود من أجل تشجيع كل الذين لعبوا أدواراً في عمليات الوساطة والتفاوض كي يُعبّروا عن تجاربهم لماذا نجحوا في عملهم أو أين فشلوا في الوساطات ولأية أسباب؟ ان كتابات ودراسات من هذا النمط توفر معلومات قيّمة جداً نابعة من صميم عمل لاعبي الأدوار ما يسمح بتحويلها إلى نماذج ونظريات لعلم حل النزاعات. أخيراً من المهم جداً رؤية آلية التفاوض من وجهة نظر الآخرين الذين هم المتصارعون كي تؤخذ وجهات نظرهم بعين الاعتبار وكيف ينظرون إلى المراحل المختلفة في مفاوضات السلام.

إن تحليل الحالات التي تمّ بحثها آنفاً يعزز عدداً من التعميمات النظرية حول قرار التفاوض. يتبيّن من مجموع هذه الحالات وجود سمات أو مميزات مشتركة بينها تشير إلى توفر لحظة تاريخية هامة ومميزة شكّلت نقطة تحول تاريخي بعد صراع طويل ومرير. فإذا أسفرت المفاوضات بعد حرب طويلة وأليمة مثلاً عن وقف القتال، أو أدت إلى اجتماع المتحاربين معاً وجهاً لوجه، أو أعادت الحكم المدني بعد سيادة الديكتاتورية كلياً أو جزئياً، أو غيرها، فإن كل هذه النتائج – النماذج تُشكّل منعطفاً تاريخياً مهماً يجعل الزعماء يشعرون بالمعنى الرائع للنتيجة أو العمل اللذين توصلوا إليه في هذه اللحظة التاريخية، فيتلقفها الزعماء ساعين إلى كسب رصيد وذكرى كبيرين لهم.

7
ماذا يمكن عمله للاستفادة من التجربة اللبنانية؟

ما العمل كي يستفيد لبنان، والبلدان الشبيهة بتركيبته، من تجاربهم التاريخية، فلا يعيدون انتاج حروبهم الماضية في الحاضر والمستقبل؟

يخلص البحث إلى إطار نظري مفاده أن دراسة الحرب الأهلية من زاوية الحرمان، أو النظام السياسي، كعامل وحيد مولّد للنزاعات المسلّحة، على غرار ما تعممه نظريات تقليدية، هي بحاجة إلى مزيد من التعمّق. ان ربط الحروب الأهلية حصراً بالأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في بعض المناطق ينطوي على تبرير للعنف، وعلى استغلال لقضايا داخلية، كما تمّ ويتمّ استغلالها كوقود للفتنة وليس لتحسين الأوضاع.

يُعبّر هذا التوجه عن فقدان مفهوم "أمن الدولة" Sécurité de l'Etat في حده الأدنى. حتى لو كان كل الناس في حالة حرمان، هل يجوز رمي القذائف على الأبنية وخطف الناس وقتلهم والقنص على العابرين؟ وهل يحقق ذلك العدالة الاجتماعية؟

علم الحروب والنزاعات Polémologie, Irénologie غالباً ما يرتكز على وصف لظواهر الصراعات الدامية، وذلك على **حساب دراسة وتشريح آليات تغذية النزاع نفسه، أي الطريقة التي تتحول فيها التباينات إلى حروب مسلّحة** في أوضاع ليس فيها حتماً من مبررات اجتماعية لقيام مثل هكذا نزاعات.

كيف تنشب الحروب الداخلية؟ وهل من طريقة لوقفها؟ ان معرفة تقنيات العنف وآلية الحرب، تساعد على اكتشاف وسائل الحماية وتعزيز مناعة المجتمع ضد مخاطرها ومجابهة دورتها. يفترض احتواء النزاعات اليوم معرفة **تفكيك ميكانيكيات الحرب** إلى حد الإحاطة بدور الفاعلين في التحريض ووسائل عملهم في التخريب وتسييس الفروقات. ولهذا التحريض أخصائيون في السياسة الطائفية على مثال الحالة اللبنانية. وإلا فإنه من العقم الاستمرار بفهم النزاعات التي تجتاح نصف سكان العالم اليوم بصور ومنمطات تقليدية.

يَستخلصُ البحث، انطلاقاً من تجربة الحروب في لبنان ما بين 1975 و1990، آليات لاندلاع العنف وتغذيته تؤسس بمجموعها "منظومة حرب". ويساهم الكتاب بالتعرّف على مضامينها. وتُشكّل التقنيات التي تتألف منها المنظومة فناً للحرب المعاصرة التي تتحكم بها: خلافات على دور الجيش تؤدي إلى شله، استخدام مختلف وسائل الخوف والتخويف من خطف وقتل وتهجير واحتجاز رهائن وغيرها، خطوط تماس للفصل بين المناطق تؤسس لبؤرة نزاع جاهزة، قناصة وظيفتهم إشعال القتال أو تبريد الجبهات ومراقبة العابرين، ميليشيات برعاية أسياد خارجيين من طريق التسلّح والتمويل، تمويل ذاتي يؤمن الاستمرارية لهذه المنظومة، دوامة مقفلة يتحرك فيها الجميع، المتطرفون والمعتدلون، المهدئون والمحرضون، الغالبون والمغلوبون، التقسيميون والوحدويون، الوطنيون والطائفيون، اتفاقات تؤدي إلى مأزق، قبول البعض ورفض البعض الآخر، فتحشد المتضررين، تغذي

النـزاع وتعيـد الاقتتـال، ممـا يـوفر للاعبـين الخـارجيين مبـررات إضـافية لوصـف الحـرب بكاملهـا بـ"الأهلية".

دوامـة تتغذى بذاتها، تعمل كتيار يبتلع كل ما حوله، وتعيد التصعيد كلما لاحت بوادر تهدئة أو حل. يلفتك فيها وجود المهددين بالانتصارات الكاسحة، والواعدين بالانتهاء من صيغة "لا غالب ولا مغلوب"، ومن يسميهم جورج غورس المبعوث الفرنسي إلى لبنان بـ"شياطين السياسة اللبنانية". وفي المقابل يُلاحظ العمل الجاد لسياسيين وغير سياسيين يعملون بثبات وجدية كإطفائيين تجاه التصعيد: من الرئيس رشيد كرامي الداعي إلى العمل على "ما يغني الميثاق ولا يلغيه"، إلى العميد ريمون اده العامل في سباق محموم مع الوقت لوقف الفوضى، إلى مذيع الراديو شريف الأخوي الذي اطلقت عليه الصحافة الفرنسية لقب "مذياع الحياة" Le micro de la vie لما قدمه من خدمات للناس في تنقلاتهم، رغم تحوله بفعل لاإرادي إلى جزء من الدوامة مكرراً النداء تلو الآخر حول "الطريق الآمنة والسالكة أو الحذرة والمقطوعة...".

تبدأ الحرب الأهلية في المجتمعات المتنوعة بشل الجيش حامي الوحدة. هذا الشلل بشكل عام هو ذات مصدر خارجي، أو غالباً ما هو مفتعل ومحرض عليه من الخارج، ولكن بحجج وذرائع داخلية. الحالة اللبنانية توضح هذه الظاهرة منذ بداية الحروب عام 1975 وحتى اليوم حيث الأمن غير مؤمن حصراً بواسطة الجيش اللبناني لاسباب مرتبطة بالنزاع الاقليمي في الشرق الاوسط. وتدخل الجيش عام 1970 بناءً على اوامر سياسية صريحة لوقف الفوضى التي تفاقمت بدءاً من 1975، ما أدى إلى شله عبر مداخلات دول مجاورة. نذكر على سبيل المثال اعتراض "الجيش الجنوبي" في بلدة كوكبا، مدعوماً بقوات الاحتلال الاسرائيلي، لواء من الجيش اللبناني كانت ارسلته الحكومة إلى الجنوب لبسط سيادة الدولة في 31 تموز 1978.

يظهر في البحث كيف انه عندما يشل الجيش، يفقد الجسم الاجتماعي مناعته، كجسم مريض مصاب بالسيدا. تتشكل الميليشيات لتأمين الدفاع الذاتي. ويندلع العنف بشكل متسلسل، وذلك على خلفية الجدل حول إنزال الجيش وعدم إنزاله، وحول الخوف المشبوه من ان يؤدي انزال الجيش إلى شرذمته. والتجربة في لبنان منذ 1984 باعتماد الالوية بالنسبة لتدخل الجيش ابان الازمة، بحسب معايير اقليمية (مناطقية) ومذهبية، كانت أكثر فاعلية من تجارب الميليشيات فيما يتعلق بالأمن اليومي للمواطنين. وأدى تسلّم الجيش خطوط التماس من الميليشيات المتصارعة وسط بيروت عام 1984، إلى تبريد تلك الخطوط.

لماذا استعمال كلمة داخلية في الكتاب بدل حرب "أهلية"؟ عندما تقع بين 1975 و1988 ست وعشرون مواجهة عسكرية كبيرة في لبنان. وتتقاتل في ست منها قوى غير لبنانية ضد بعضها البعض، وفي تسع منها تدور المواجهات بين أطراف النزاع اللبنانيين ضد اطراف غير لبنانيين وحلفاؤهم اللبنانيين، وعندما تحصل ست جولات لا بين فريقي النزاع الرئيسيين، أي المسلمين

والمسيحيين، بل داخل صفوف كل فريق. فكيف يمكن تسمية الحرب بـ"الأهلية"؟ لذا كانت كلمة داخلية لأنها أشمل. ومن هنا فإن الحروب الداخلية المعاصرة التي ما زال البعض يطلق عليها تسمية "أهلية" دون تمييز تستدعي إعادة النظر بمفهوم الحرب الأهلية نفسها في إطار النظام العالمي المعاصر.

الحرب التي يسميها البعض لبنانية للتبسيط في التعبير، هي بالأحرى حروب متعددة الجنسيات. جزء منها ذو طابع لبناني أهلي. وكتاب غسان تويني "حرب من أجل الآخرين"، خلافاً لروحيته، فهم اللبنانيون معناه تبرئة للذات، وليس أن قرار الحرب لم يكن داخلياً وكذلك قرار السلم. حقق اللبنانيون ارقاماً قياسية في صوغ الاتفاقات: ففي 16 عاماً توافقوا على أكثر من ثمانية اتفاقات سلام تمّ التوصل إليها على المستوى الرسمي كي تتوقف الحرب، أبرزها: الوثيقة الدستورية التي أعلنها الرئيس سليمان فرنجية وتضمنت اقتراحات للإصلاح وتعزيز المشاركة السياسية (شباط 1976)، واعقبها مبادئ الوفاق الـ14 في عهد الرئيس الياس سركيس عام 1978 و1979، ثم مؤتمري لوزان وجنيف عامي 1983 و1984 بعد الأحداث التي عصفت في لبنان، ثم الاتفاق الثلاثي عام 1985 بين قادة الميليشيات الرئيسية، فأوراق السفيرة الاميركية ايبريل غلاسبي كانت تتنقل بين بيروت ودمشق وواشنطن والرياض، وصولاً إلى أعمال اللجنة السداسية العربية، ثم اللجنة الثلاثية التي كللتها القمة العربية وأوصلت إلى اتفاق الطائف.

ان النظام الدولي الجديد يمكن ان يفبرك أوضاعاً نزاعية داخلية في دولة لا قضية بارزة لها داخلياً. يقتضي الإقلاع عن البحث في الاسباب الداخلية، والانكباب أكثر على دراسة عناصر التحريض وتغذية النزاع. فالعنف المتوازن، والاشكال المتنوعة للمقاومة المدنية والشعبية المناهضة للحرب، ومساعي القوى والتنظيمات المسلّحة من أجل نصب الحواجز في مختلف المناطق لاحداث انقطاع مستحيل في العلاقة والتواصل بين اللبنانيين، تظهر كل هذه الوقائع بأن الشروط الداخلية كانت غير كافية لتغذية النزاع، وهي بالتأكيد غير متناسبة مع حجمه.

8

الاستنتاجات والتوجهات المستقبلية في هذا النمط من الأبحاث

يستنتج من الكتاب كم هو مهم لبنان كمختبر من أغنى المختبرات في علم السياسة المقارن في العالم. وهذا عامل اعتزاز وألم في آن. ليس المهم أن يثير النظام اللبناني اعجابنا أم لا. ولكن يتعين على الأقل الاستفادة من تجاربنا وتكوين خبرات حتى ولو لم يحتاجها لبنان. قد تحتاجها دول اخرى ربما الاتحاد السوفياتي السابق أو كاليدونيا الجديدة على سبيل المثال. لقد ولت الحروب بين الدول، حيث يشهد العالم اليوم انتشار النزاعات الاهلية وتتدخل فيها قوى اقليمية ودولية.

ما من شك بأن علم النزاعات والحروب يعرف اليوم تجدداً مع نشوء مؤسسات دولية حديثة لدراسة النزاعات وكيف تنشب وتنتهي الحروب، على غرار United States Institute of Peace. ولكن الأدبيات الأميركية بنوع خاص تنطوي على نقص كبير فيما يتعلق بلبنان الذي له تجارب غنية من 1840 إلى 1860 و1958 وصولاً إلى 1975–1990. وفي مؤلفه حول صراع الحضارات The Clash of Civilisations لم يأت عالم السياسة الاميركي Samuel Huntington على ذكر لبنان ولو مرّة واحدة رغم حالته النموذجية. تظهر دراسة نهاية الحروب من خلال التجربة اللبنانية، أن الحروب الأهلية بقدر ما تدوم طويلاً تؤدي إلى نشوء شبكات مصالح تجارية متداخلة لا مصلحة لأفرادها في وقف الحرب وتطبيع الأوضاع. ولا يمكن انهاء الحرب من خلال تسوية داخلية، بل بفعل تدخل خارجي.

الحرب الداخلية هي الشر المطلق، تبدأ دائماً أهلية ولا يعرف أحد كيف تنتهي. ولا يُشكل التقسيم علاجاً للحرب الأهلية. النزاعات الداخلية والحروب الأكثر "اهلية" (وغير الأهلية) لا تؤدي إلى تعديل الحدود أو إلى تفكيك دولة ما ككيان حقوقي في العلاقات الدولية. الاعتراف بالمتغيرات الحدودية، وزوال الدولة ككيان حقوقي دولي هما حصيلة قرار خارجي.

قام كثيرون بمبادرات لمواجهة الحرب، كشف النقاب عن عدد كبير منها في الفصل السابع حول صمود المجتمع المدني. وجاءت اهمية هذه المبادرات ورصدها لتشكل انتاجاً لمناهج جديدة ومفاهيم أصيلة في لبننة الأبحاث وتعريبها دون منمطات خارجية.

حول التوجهات المستقبلية في هذا النوع من الأبحاث، يفتح هذا البحث المجال لدراسة مصير الدول الصغرى في النظام العالمي الجديد، وكيفية المحافظة على ديمقراطية أنظمتها في أوضاع أقليمية ودولية متحولة؟ يقتضي تالياً معرفة ما هي فائدة التضامن العربي بالنسبة إلى استقلال لبنان؟ وهل تؤدي زعزعة نظام الأمن الإقليمي حتماً إلى انتاج أزمات لبنانية داخلية؟ ويفتح البحث آفاقاً عديدة لدراسة التضامن الداخلي، والعيش معاً، وبنية القيادات والاحزاب واساليب التسوية، وانخراط الميليشيات في دولة القانون، بناء المؤسسات وبخاصة الإدارة والجيش، إعادة تشكيل النخب، تجديد الثقافة السياسية. هذه المواضيع هي عامة، وتخص لبنان وجميع البلدان الخارجة من نزاعات داخلية ودامية.

دراسة الحالة اللبنانية، تتخطى الإطار العربي والشرق أوسطي حيث تستشرف مكامن الخلل ومخاطره في العديد من البلدان. المخاطر الكبرى على الدول العربية بدأت مع نشوء اسرائيل عام 1948، واحتلال الأراضي العربية واستمرار السياسة الاسرائيلية القائمة على الهيمنة. ويؤمل أن يفتح السلام الشامل والعادل الطريق إلى عصر جديد في المنطقة يعيد للشعب الفلسطيني حقوقه، ويؤدي إلى احترام حدود دول المنطقة. لكن الملاحظ أن اسرائيل لم تتخل بعد عن خياراتها القائمة

علـى زعزعـة الاسـتقرار. ويشـكو لبنـان خطـر أن يكـون الضـحية الاولـى لحالـة انعـدام الاسـتقرار، واستمرار المفاوضات أمام الحائط المسدود.

ملحق 1

جدول زمني بأبرز أحداث وتواريخ الاحتلال الإسرائيلي للبنان ما بين 1978 و2000

آذار 1978

14. اجتياح 25000 جندي اسرائيلي لجنوب لبنان في عملية أُطلق عليها إسم "عملية الليطاني" عقب قيام مجموعة فلسطينية جاءت من لبنان بهجوم على مقربة من تل ابيب.
19. مجلس الأمن الدولي يتبنى قرار الامم المتحدة رقم 425 الذي يدعو اسرائيل إلى سحب جنودها فوراً حتى الحدود الدولية، ويقرر إنشاء قوة مؤقتة دولية لحفظ السلام في جنوب لبنان (يونيفيل).

حزيران 1982

6. اسرائيل تُطلق اجتياحاً جديداً للأراضي اللبنانية تحت اسم "عملية سلامة الجليل" التي وصلت في غضون أيام إلى العاصمة بيروت وفرضت الحصار عليها لإخراج منظمة التحرير الفلسطينية.

حزيران 1985

الجيش الإسرائيلي يعيد انتشاره في لبنان، ويحتفظ بـ "منطقة أمنية" في الجنوب والبقاع الغربي تُقدّر مساحتها بنحو 850 كيلومتراً مربعاً يسيطر عليها بمشاركة حلفائه في ميليشيا محليّة متعاملة معه تُعرف بـ"جيش لبنان الجنوبي".

تموز 1993

25-31. عملية عسكرية اسرائيلية برّية وجوّية مسماة "إسترجاع الحق" تستهدف "حزب الله" وتؤدي إلى مقتل 132 مواطناً معظمهم من المدنيين اللبنانيين.

نيسان 1996

11. الدولة العبرية تشنّ عملية "عناقيد الغضب" ضد "حزب الله" على مدى 16 يوماً وتُنفّذ خلالها 600 غارة جوية تتسبب بمقتل 175 مواطناً لبنانياً وجرح 351 غالبيتهم من السكان المدنيين. وأُعلن، على أثر هذا الهجوم الإسرائيلي الكثيف، عن تشكيل لجنة مراقبة تتمثل فيها خمس دول هي: فرنسا، إسرائيل، لبنان، سوريا، الولايات المتحدة الأميركية، بهدف ضبط الهجمات على المدنيين، أُطلق عليها اسم "لجنة مراقبة تطبيق إتفاقية نيسان 1996".

أيار 1999

17. ايهود باراك، زعيم حزب العمل الإسرائيلي، يفوز في الانتخابات العامة بعد تعهده بسحب الجيش من لبنان في مهلة سنة.

شباط 2000

7-8. الطيران الحربي الإسرائيلي يقصف منشآت ومحطات كهربائية في لبنان بعد مقتل خمسة جنود اسرائيليين في غضون أربعة أسابيع.

آذار

5. الحكومة الإسرائيلية توافق على خطة رئيسها ايهود باراك القاضية بسحب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان قبل حلول السابع من تموز 2000 حتى ولو اقتضى ذلك انسحاباً من دون اتفاق مع سوريا ولبنان.

نيسان

17. اسرائيل تبلغ الأمم المتحدة خطياً قرار حكومتها بسحب قواتها العسكرية من جنوب لبنان قبل السابع من تموز 2000 تنفيذاً لقراري مجلس الأمن الدولي 425 و426.

29. ارفيه دو شاريت وزير خارجية فرنسا السابق، وأحد أبرز مؤسسي إتفاقية "تفاهم نيسان 1996"، يزور المسؤولين في بيروت ويُعلن في مؤتمر صحافي: "أن مصير

لبنان هو بين أيدي شعبه، وأن ضمان الأمن على الأراضي اللبنانية هو مسؤولية الحكومة اللبنانية".

أيار 2000

22. مجلس الأمن الدولي يعقد اجتماعاً يستمع فيه إلى تقرير أعدّه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي انان يوصي فيه برفع عديد القوة الدولية الموقتة العاملة في جنوب لبنان من 4500 إلى 7935 جندياً لمواكبة الإنسحاب الإسرائيلي والتَثبّت منه. ويربط التقرير مزارع شبعا اللبنانية المحتلة بالقرارين 242 و338 معتبراً اياها ضمن الأراضي السورية استناداً إلى خرائط الأمم المتحدة. وطلب انان من اسرائيل ولبنان وسوريا والمجموعات المسلّحة اللبنانية التعاون بشكل كامل مع الأمم المتحدة، محذّراً من أنه في حال لم تُقدّم الأطراف المعنية ضمانات أمنية فإن القوة الدولية ستعجز عن اداء مهمتها مما قد يؤدي إلى انسحابها من الجنوب.

24. الساعة السادسة والدقيقة الثانية والأربعون فجراً مع انسحاب آخر جندي اسرائيلي من لبنان يكتمل تحرير الجنوب، وإطلاق المعتقلين في سجن الخيام. ولجوء نحو 8000 لبناني من أفراد "جيش لبنان الجنوبي" مع عائلاتهم إلى اسرائيل.

24–25. ايهود باراك يكشف في مؤتمر صحافي عقده في القدس عدد الضحايا الإسرائيلية التي سقطت في الحروب مع لبنان ويقول بتأثّرٍ وعينين دامعتين: "إنه يوم سعيد ومؤلم في آن واحد. سعيد لأننا أعدنا أولادنا إلى الوطن، ومؤلم لأن أكثر من ألف من أبنائنا الأعزاء لم يعودوا".

26. الأمين العام لـ"حزب الله" حسن نصرالله يعلن في مهرجان حاشد في بنت جبيل أمام 100 ألف مواطن: "النصر ليس لطائفة بل للجميع، وأن الحزب ليس مرجعية أمنية بديلة من الدولة".

ملحق 2

الحروب الأهلية بالسنوات والأنماط وتقسيم الدول وتجدد الحرب وانخفاض مستوى العنف[1]

اسم الدولة التي اندلعت فيها الحرب الاهلية	في أي سنة اندلعت الحرب؟	في أي سنة انتهت الحرب؟	هل انتهت الحرب خلال سنتين؟	هل انتهت رواسب العنف خلال سنتين؟	هل أدت الحرب إلى التقسيم ؟	ما هو نمط الحرب (على الهوية أم لا)؟
افغانستان	1978	1992	لا	لا	لا	إيديولوجية/مختلفة
افغانستان	1993	جارية	لا	لا	لا	اثنية/دينية
الجزائر	1962	1963	نعم	نعم	لا	إيديولوجية/مختلفة
الجزائر	1992	1997	لا	لا	لا	اثنية/دينية
انغولا	1975	1991	لا	لا	لا	اثنية/دينية
انغولا	1992	جارية	لا	لا	لا	اثنية/دينية
الأرجنتين	1955	1955	نعم	نعم	لا	إيديولوجية/مختلفة
اذربيدجان	1988	1996	نعم	نعم	نعم	اثنية/دينية
بنغلادش	1973	1994	نعم	نعم	لا	اثنية/دينية
بوليفيا	1952	1952	نعم	نعم	لا	إيديولوجية/مختلفة
بورما	1948	1951	نعم	لا	لا	إيديولوجية/مختلفة
بورما	1968	1982	لا	لا	لا	اثنية/دينية

[1]. المصدر:

Nicholas Sambanis, "Partition as a Solution to Ethnic War: An Empirical Critique of the Theoretical Literature", in *World Politics*, vol. 52, july 2000, no. 4, pp. 437-483.

اسم الدولة التي اندلعت فيها الحرب الاهلية	في أي سنة اندلعت الحرب؟	في أي سنة انتهت الحرب؟	هل انتهت الحرب خلال سنتين؟	هل انتهت رواسب العنف خلال سنتين؟	هل أدت الحرب إلى التقسيم ؟	ما هو نمط الحرب (على الهوية أم لا)؟
بورما	1983	1995	نعم	لا	لا	اثنية/دينية
بوروندي	1965	1969	نعم	لا	لا	اثنية/دينية
بوروندي	1972	1973	نعم	نعم	لا	اثنية/دينية
بوروندي	1988	1988	لا	لا	لا	اثنية/دينية
بوروندي	1991	جارية	لا	لا	لا	اثنية/دينية
كمبوديا	1970	1975	نعم	لا	لا	إيديولوجية/مختلفة
كمبوديا	1979	1991	نعم	نعم	لا	إيديولوجية/مختلفة
ج. افريقيـــــــا الوسطى	1995	1997	نعم	نعم	لا	إيديولوجية/مختلفة
تشاد	1965	1979	لا	لا	لا	اثنية/دينية
تشاد	1980	1994	نعم	نعم	لا	اثنية/دينية
الصين	1967	1968	نعم	لا	لا	اثنية/دينية
الصين–تايوان	1947	1947	نعم	لا	نعم	إيديولوجية/مختلفة
الصـــين–اقلـــيم التيبت	1950	1951	نعم	لا	لا	اثنية/دينية
كولومبيا	1948	1962	نعم	نعم	لا	إيديولوجية/مختلفة
كولومبيا	1978	جارية	لا	لا	لا	إيديولوجية/مختلفة
كونغو برازافيل	1992	1996	لا	لا	لا	إيدولوجية/مختلفة
كونغو/زائير	1967	1967	نعم	نعم	لا	اثنية/دينية
كونغو/زائير	1975	1979	نعم	لا	لا	اثنية/دينية
كونغو/زائير	1960	1965	لا	لا	لا	اثنية/دينية
كونغو/زائير	1996	1997	لا	لا	لا	اثنية/دينية
كوستاريكا	1948	1948	نعم	نعم	لا	إيديولوجية/مختلفة
كوبا	1958	1959	نعم	لا	لا	إيديولوجية/مختلفة

اسم الدولة التي اندلعت فيها الحرب الاهلية	في أي سنة اندلعت الحرب؟	في أي سنة انتهت الحرب؟	هل انتهت الحرب خلال سنتين؟	هل انتهت رواسب العنف خلال سنتين؟	هل أدت الحرب إلى التقسيم ؟	ما هو نمط الحرب (على الهوية أم لا)؟
قبرص	1963	1964	لا	لا	نعم	اثنية/دينية
قبرص	1974	1974	نعم	نعم	نعم	اثنية/دينية
دجيبوتي	1991	1995	نعم	نعم	لا	إيديولوجية/مختلفة
ج. الدومينيكان	1965	1965	نعم	نعم	لا	إيديولوجية/مختلفة
السلفادور	1979	1992	نعم	نعم	لا	إيديولوجية/مختلفة
اثيوبيا/اريتريا	1974	1991	نعم	نعم	نعم	اثنية/دينية
اثيوبيا	1977	1985	نعم	لا	لا	اثنية/دينية
اثيوبيا	1974	1991	نعم	نعم	لا	إيديولوجية/مختلفة
جورجيا	1991	1993	نعم	نعم	نعم	اثنية/دينية
جورجيا	1992	1994	نعم	نعم	نعم	اثنية/دينية
اليونان	1944	1949	نعم	نعم	لا	إيديولوجية/مختلفة
غواتيمالا	1954	1954	نعم	نعم	لا	إيديولوجية/مختلفة
غواتيمالا	1966	1972	لا	لا	لا	اثنية/دينية
غواتيمالا	1974	1994	نعم	نعم	لا	اثنية/دينية
هايتي	1991	1994	لا	لا	لا	إيديولوجية/مختلفة
هايتي	1995	1996	نعم	نعم	لا	إيديولوجية/مختلفة
الهند	1946	1948	نعم	نعم	نعم	اثنية/دينية
الهند	1965	1965	نعم	لا	نعم	اثنية/دينية
الهند	1984	1994	نعم	نعم	لا	اثنية/دينية
الهند	1989	1994	نعم	لا	نعم	اثنية/دينية
اندونيسيا	1956	1960	نعم	لا	لا	إيديولوجية/مختلفة
اندونيسيا	1986	1986	نعم	نعم	لا	اثنية/دينية
اندونيسيا	1950	1950	لا	لا	لا	اثنية/دينية
اندونيسيا	1953	1953	لا	لا	لا	اثنية/دينية

اسم الدولة التي اندلعت فيها الحرب الاهلية	في أي سنة اندلعت الحرب؟	في أي سنة انتهت الحرب؟	هل انتهت الحرب خلال سنتين؟	هل انتهت رواسب العنف خلال سنتين؟	هل أدت الحرب إلى التقسيم ؟	ما هو نمط الحرب (على الهوية أم لا)؟
اندونيسيا	1975	1982	نعم	لا	لا	اثنية/دينية
ايران	1978	1979	لا	لا	لا	إيديولوجية/مختلفة
ايران	1981	1982	نعم	لا	لا	اثنية/دينية
العراق	1959	1959	لا	لا	لا	اثنية/دينية
العراق	1961	1975	نعم	لا	لا	اثنية/دينية
العراق	1988	1994	نعم	لا	لا	اثنية/دينية
العراق	1991	1994	نعم	لا	لا	اثنية/دينية
اسرائيل/فلسطين	1947	1949	لا	لا	نعم	اثنية/دينية
اسرائيل	1950	1994	نعم	نعم	لا	اثنية/دينية
الاردن	1971	1971	نعم	نعم	لا	اثنية/دينية
كينيا	1991	1993	نعم	لا	لا	اثنية/دينية
كوريا	1950	1953	نعم	نعم	نعم	إيديولوجية/مختلفة
لاوس	1960	1975	نعم	لا	لا	إيديولوجية/مختلفة
لبنان	1958	1958	نعم	نعم	لا	اثنية/دينية
لبنان	1975	1978	نعم	لا	لا	اثنية/دينية
لبنان	1982	1992	نعم	لا	لا	اثنية/دينية
ليبيريا	1989	1992	لا	لا	لا	إيديولوجية/مختلفة
ليبيريا	1993	1996	نعم	لا	لا	إيديولوجية/مختلفة
ماليزيا	1948	1959	نعم	نعم	لا	إيديولوجية/مختلفة
مالي	1990	1995	نعم	نعم	لا	اثنية/دينية
المكسيك	1992	1994	نعم	نعم	لا	اثنية/دينية
مولدوفا	1992	1994	نعم	لا	نعم	اثنية/دينية
المغرب/الصحراء الغربية	1975	1989	نعم	نعم	لا	اثنية/دينية

اسم الدولة التي اندلعت فيها الحرب الاهلية	في أي سنة اندلعت الحرب؟	في أي سنة انتهت الحرب؟	هل انتهت الحرب خلال سنتين؟	هل انتهت رواسب العنف خلال سنتين؟	هل أدت الحرب إلى التقسيم ؟	ما هو نمط الحرب (على الهوية أم لا)؟
موزمبيك	1979	1992	نعم	نعم	لا	إيديولوجية/مختلفة
ناميبيا	1965	1989	نعم	نعم	لا	اثنية/دينية
نيكاراغوا	1978	1979	لا	لا	لا	إيديولوجية/مختلفة
نيكاراغوا	1981	1989	نعم	نعم	لا	إيديولوجية/مختلفة
نيجيريا	1967	1970	نعم	نعم	لا	اثنية/دينية
نيجيريا	1980	1984	نعم	لا	لا	اثنية/دينية
ايرلندا الشمالية	1968	1994	نعم	نعم	لا	اثنية/دينية
باكستان	1971	1971	نعم	نعم	نعم	اثنية/دينية
باكستان	1973	1977	نعم	لا	لا	اثنية/دينية
بابويـــا غينيـــا الجديدة	1988	1991	نعم	لا	لا	اثنية/دينية
باراغواي	1947	1947	نعم	نعم	لا	اثنية/دينية
البيرو	1980	1996	نعم	لا	لا	إيديولوجية/مختلفة
الفيليبين	1950	1952	نعم	نعم	لا	إيديولوجية/مختلفة
الفيليبين	1972	1996	نعم	لا	لا	اثنية/دينية
الفيليبين	1972	1992	نعم	لا	لا	إيديولوجية/مختلفة
رومانيا	1989	1989	نعم	نعم	لا	إيديولوجية/مختلفة
روسيا/الشيشان	1994	1996	لا	لا	نعم	اثنية/دينية
روندا	1963	1964	نعم	لا	لا	اثنية/دينية
روندا	1990	1994	نعم	نعم	لا	اثنية/دينية
سيراليون	1991	1996	لا	لا	لا	إيديولوجية/مختلفة
الصومال	1988	1991	لا	لا	نعم	اثنية/دينية
الصومال	1992	جارية	لا	لا	لا	اثنية/دينية
افريقيا الجنوبية	1976	1994	نعم	نعم	لا	اثنية/دينية

اسم الدولة التي اندلعت فيها الحرب الاهلية	في أي سنة اندلعت الحرب؟	في أي سنة انتهت الحرب؟	هل انتهت الحرب خلال سنتين؟	هل انتهت رواسب العنف خلال سنتين؟	هل أدت الحرب إلى التقسيم ؟	ما هو نمط الحرب (على الهوية أم لا)؟
سريلانكا	1971	1971	نعم	نعم	لا	إيديولوجية/مختلفة
سريلانكا	1987	1989	نعم	نعم	لا	إيديولوجية/مختلفة
سريلانكا	1983	جارية	لا	لا	لا	اثنية/دينية
السودان	1963	1972	نعم	نعم	لا	اثنية/دينية
السودان	1983	جارية	لا	لا	لا	اثنية/دينية
طاجاكستان	1992	1994	نعم	لا	نعم	اثنية/دينية
تايلاند	1967	1985	نعم	نعم	لا	اثنية/دينية
تركيا	1984	جارية	لا	لا	لا	اثنية/دينية
اوغندا	1966	1966	نعم	نعم	لا	اثنية/دينية
اوغندا	1978	1979	لا	لا	لا	إيديولوجية/مختلفة
اوغندا	1980	1986	نعم	لا	لا	اثنية/دينية
جمهورية الفيتنام	1960	1975	نعم	نعم	نعم	إيديولوجية/مختلفة
اليمن	1948	1948	نعم	نعم	لا	إيديولوجية/مختلفة
اليمن	1994	1994	نعم	نعم	لا	إيديولوجية/مختلفة
اليمن الشمالية	1962	1969	نعم	نعم	لا	إيديولوجية/مختلفة
اليمن الجنوبية	1986	1987	نعم	نعم	لا	إيديولوجية/مختلفة
يوغوسلافيا/ البوسنة	1992	1995	نعم	نعم	نعم	اثنية/دينية
يوغوسلافيا/ كرواتيا	1991	1991	لا	لا	نعم	اثنية/دينية
يوغوسلافيا/ كرواتيا	1995	1995	نعم	نعم	نعم	اثنية/دينية
زمبابواي/ روديسيا	1972	1980	نعم	لا	لا	اثنية/دينية
زمبابواي	1984	1984	نعم	نعم	لا	اثنية/دينية

مراجع مختارة

ابرهيم، محسن، **الحرب وتجربة الحركة الوطنية اللبنانية**، بيروت، 1983.

–، **الحرب الأهلية اللبنانية وأزمة الوضع العربي**، بيروت، منشورات بيروت المساء، 1985.

أبو أرز (اتيان صقر)، **الحقائق والخطايا**، بيروت، منشورات حراس الارز، 1979، 60 ص.

أبو جودة، عبدالله، **بشير الجميّل من الطفولة إلى القيادة: يقظة حلم**، بيروت، المفكرة اللبنانية، 1982–1983.

أبو خاطر، جوزف، **لبنان والعرب: من مؤتمر الطائف إلى قمة فاس**، بيروت، دار إقرأ، 1984، 262 ص.

أبو خليل، جوزف، **قصة الموارنة في الحرب: سيرة ذاتية**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1990.

–، **أزمة العلاقة بين الكتائب والقوات اللبنانية**، بيروت، دار العمل للنشر والطباعة، 1993، 85 ص.

–، **لبنان وسوريا مشقة الاخوة**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1991، 209 ص.

أبو فاضل، منير، **لبنان القضية في المحافل العربية والدولية**، بيروت، 1984.

أبو فاضل، وهيب، **تطور تعليم التاريخ في لبنان**، اطروحة دكتوراه، جامعة الروح القدس الكسليك، 1986، 292 ص.

أبي غانم، جان وامال، **ويبقى لبنان**، الجزء الأول، بيروت، منشورات صوت لبنان، 1985، 208 ص.

أبي غانم، جولي، **الجيش اللبناني: الدور الآخر**، بيروت، 1996، 208ص.

أبي يونس، لطيفة جبرايل، "دور الرهبانيات اللبنانية في الأحداث"، **العمل الشهري**، كانون الأول 1978، ص 85–96.

اده، ريمون، "غزو لبنان: الاسباب والمستقبل"، **حاليات سياسية**، 1 (3)، صيف 1982، ص 9–24.

أشقر، يوسف، **السلم الاسرائيلي والحرب اللبنانية**، بيروت، دار فكر للأبحاث والنشر، 1990، 207 ص.

آصاف، جورج (إشراف)، **حرية وسائل الإعلام المرئي والمسموع** (وقائع المؤتمر الدولي الثاني الذي نظمه معهد حقوق الإنسان في نقابة المحامين في بيروت في 2 و1998/10/3)، منشورات معهد حقوق الإنسان، نقابة المحامين، بيروت، 1999، 184 ص.

الأحدب، عبد العزيز، **جيش لبنان ومناقبيته**، بيروت، 1975، 342 ص.

الأحدب، عزيز (اللواء الركن)، **هيبة الدولة وحكم القانون**، بيروت، 1993، 224ص.

الاعتداءات الاسرائيلية (1948–1990)، معلومات (دار السفير)، بيروت، 1992.

الأمين، عدنان، "الحرب والسلطة في المدرسة"، **الواقع**، الجزء الثاني، العدد 5–6، ص 149–165.

الحاج، لويس، **من مخزون الذاكرة**، بيروت، دار النهار للنشر، 1993 (ص 117–120 حول رياض الصلح ومواقفه اللبنانية).

الحص، سليم، **لبنان على المفترق**، بيروت، المركز الاسلامي للإعلام والإنماء، 1984، 238 ص.

–، **عهد القرار والهوى. تجارب الحكم في حقبة الانقسام 1987–1990**، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، تشرين الثاني 1991، 260 ص.

–، **على طريق الجمهورية الجديدة** (مواقف ووثائق)، بيروت، المركز الاسلامي للإعلام، 1991، 311 ص.

–، **زمن الأمل والخيبة: تجارب الحكم ما بين 1976 و1980**، بيروت، دار العلم للملايين، 1992، 416 ص.

–، **ذكريات وعبر**، بيروت، دار العلم للملايين، 1994، 236 ص.

الحركة الوطنية، **وثائق الحركة الوطنية اللبنانية 1975–1981**، بيروت، 1981، 122 ص.

الخوري، بشاره، **حقائق لبنانية**، 3 أجزاء، بيروت، أوراق 6.

الخوري، فائق، **الإذاعة اللبنانية**، الطبعة الأولى، منشورات مطبعة صادر، بيروت، 1966.

الخوري، يوسف قزما، **مشاريع الاصلاح والتسوية في لبنان** (مواثيق، ثوابت، برامج، اوراق عمل، اقتراحات)، بيروت، دار الحمراء، 1989، جزءان، 789 ص + 40 للجزئين.

الخويري، انطوان، **حوادث لبنان**، 11 جزء، بيروت، دار الابجدية للصحافة والطباعة والنشر، 1975 – 1987.

السكو، **الأزمة اللبنانية: أصولها، تطورها وأبعادها المختلفة**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1979.

السمّاك، محمد، **المسلمون في لبنان**، بيروت، دار الراشد للطباعة والنشر، 1990، 129 ص.

الشويري، ابرهيم، **تقرير للحقيقة في زمن التردي**، بيروت، مجلس الخدمة المدنية، 1986، 373 ص.

الصليبي، كمال، **بيت بمنازل كثيرة** (الكيان اللبناني بين التصور والواقع)، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت، مؤسسة نوفل، 1990، 312 ص.

–، **تاريخ لبنان الحديث**، دار النهار للنشر، الطبعة الرابعة، 1978، 271 ص.

العبد، عارف، **سلطة المغلوب: بحث في موقع رئاسة الحكومة ودورها في لبنان**، رسالة دراسات عليا، معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية، الفرع الأول، 1987.

الغريّب، ميشال، **الصليبيون اللبنانيون 1975–1979**، بيروت، الطبعة الثانية، 1979، 403 ص.

الغريّب، محمد ميشال، **الصحافة اللبنانية والعربية (تطورها، قوانينها، مقارنتها بالصحف الأجنبية)**، بيروت، 1982، 336 ص.

الفاعور، علي، **جغرافية التهجير (دراسات ميدانية: وقائع وحلول)**، حارة حريك، المؤسسة الجغرافية، 1993، 351 ص.

القصيفي، جورج، "مدخل إلى دراسة الهجرة القسرية والخارجية في لبنان خلال 1975–1991: الوقائع والسياسات"، بيروت، مجلة **المستقبل العربي**، شباط (فبراير)، 1993، ص 48–71.

القوات اللبنانية، **المقاومة اللبنانية والاحتلال السوري: حرب المئة يوم**، بيروت، منشورات القوات اللبنانية، 1979، 370 ص.

الكسندر، ايغور، **لبنان: فترة المحن القاسية**، مترجم عن الروسية، بيروت، دار المعرفة، 1981.

الكعكي، يحيى احمد، **لبنان والفدرالية**، بيروت، دار النهضة العربية، 1989، 184 ص.

اللبدي، محمود، **بيروت 1982: الحصار والصمود**، دمشق، دار الغليل، 1985، 384 ص.

المجذوب، محمد، **مصير لبنان في مشاريع**، بيروت، عويدات "زدني علما"، الطبعة الأولى، نيسان 1978، 232 ص.

المركز العربي للأبحاث، **وثائق الحرب اللبنانية للعام 1987**، بيروت، 1988، وللعام 1985، المرجع نفسه، 270 ص.

المركز اللبناني للتوثيق والبحوث (سادر)، **العنف السياسي في العالم (1967-1987): وقائع ببليوغرافيا ووثائق**، انطلياس (لبنان)، منشورات بيت المستقبل، 1988.

الهيئة الشعبية في الأشرفية، **الصمود اللبناني**، بيروت، 1979.

"الميليشيات اللبنانية: اداراتها ومداخيلها"، سلسلة تحقيقات صحافية من 9 أجزاء، نشرتها **الحياة** ما بين 1/31 و1990/2/9 وفق التسلسل التالي: (1) "القوات اللبنانية"، (2) حركة "أمل"، (3) "حزب الله"، (4) الحزب التقدمي الاشتراكي، (5) "لواء المردة"، (6) "قوات حبيقة"، (7) "التنظيم الشعبي الناصري"، (8) جيش لبنان الجنوبي"، (9) الدولة اللبنانية تحت رحمة الميليشيات.

اليازجي، يوسف، **الحرب اللبنانية**، بيروت، منشورات مكتبة انطوان، 1992، 286 ص.

انطون، رنده، **الحرب والادارة اللبنانية** (دراسة في التعطيل الاداري)، ترجمة رويده رفقه، بيروت، دار فكر للابحاث والنشر، 1990، 192 ص.

بشور، معن، **بيروت من الحصار إلى الانتفاضة**، بيروت، مؤسسة دار الكتاب الحديث، 1984، 104 ص.

بشير، اسكندر، **الغاء الطائفية** (دراسة تحليلية وثائقية لتطور الطائفية السياسية ومستقبلها)، بيروت، دار العلم للملايين، 1993، 144 ص.

بشير جورج، أبي عقل فيليب ومبارك فوزي، **أُمراء الطوائف من جنيف إلى لوزان**، بيروت، منشورات وكالة الأنباء المركزية، 1984، 398 ص.

بشير الجميّل: ضمير وتاريخ، بيروت، مؤسسة بشير الجميّل، 1984.

بطرس، انطوان، **وثائق حرب لبنان**، بيروت، مركز البحوث والدراسات والتوثيق، دار الصيّاد، 1977، 570 ص.

بقرادوني، كريم، **لعنة وطن** (من حرب لبنان إلى حرب الخليج)، بيروت، عبر الشرق للمنشورات، 1991، 263 ص.

بكاسيني، جورج، **اسرار الطائف**، بيروت، دار التعاونية الطباعية، 1993، 288 ص.

بو حبيب، عبدالله، **الضوء الاصفر** (السياسة الاميركية تجاه لبنان)، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثالثة، 1991.

بيطار اميل والجسر باسم، **نداء إلى اللبنانيين والفلسطينيين والدول العربية**، بيروت، 15 ايار 1975، 47 ص.

تويني، غسان، **حرب من أجل الآخرين**، بيروت، دار النهار للنشر، 1985.

جسر، باسم، **ميثاق 1943: لماذا كان وهل سقط؟**، بيروت، دار النهار، 1978، 522 ص.

-، "الاستقلال اللبناني والميثاق"، **تاريخ العرب والعالم**، 4(37)، تشرين الثاني 1981، ص 22-32.

جعجع، اميل بطرس، **كيف كفرت بالميثاق وعدت إليه**، بيروت، جائزة رياض الصلح الأولى، 1995 (غير منشورة).

جلول، فيصل، **المقاومة الوطنية والاحتلال الاسرائيلي في جنوب لبنان**، عمان، دار الكرمل، 1986.

جنبلاط، كمال، **هذه وصيتي**، مترجم عن الفرنسية، بيروت- باريس، الوطن العربي، 1978، 158 ص.

حاليات، مجلة فصلية تصدر باللغات الثلاث منذ اذار 1977 (تمّ نشر 50 عدد لغاية ايار 1988)، وخاصةً التقارير المنشورة تحت العناوين التالية:

"تقرير الفصل": المتضمن لخلاصة تحليلية وبنوع خاص بدءاً من العدد 44 (خريف 1986) وإلى العدد 50 (ربيع 1988).

"تيارات": المتضمن لملخص عن المقالات الصادرة في الصحافة اللبنانية والأجنبية باللغات الثلاث.

"وقائع لبنان": وتحوي وقائع حول التسلسل الزمني للأحداث اللبنانية، وباللغات الثلاث.

بيت المستقبل، انطلياس، لبنان.

حداد، جورج، **في مقدمة الحرب اللبنانية**، بيروت، دار الكتاب، 1979، 287 ص.

حطيط، كاظم، **المقاومة الوطنية: منطلقات وأبعاد**، دار الكتاب، 1986، 112 ص.

حلاّق، حسان، **التيارات السياسية في لبنان**، 1943-1952، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1989.

خالد، حسن (الشيخ)، **المسلمون في لبنان والحرب الأهلية: محاضر اجتماعات قمة عرمون أثناء الحرب الأهلية- دار الفتوى في الأحداث**، بيروت، دار الكندي، 1978، 475ص.

خطيب، محمود، **آخر أخبار تل الزعتر**، بيروت، منشورات منظمة التحرير الفلسطينية، 1977.

خليفة، شوقي، **لبنان وقضية الامن** (دراسة مقارنة: مشروع تنظيم، تصور لقضايا الامن الأساسية، الاهداف، وبحث في المنهجية التنفيذية لعلم الامن والمعلومات)، بيروت، 1994، 268ص.

خليفة، عصام، **استقلال لبنان: اليوبيل الذهبي (1943–1993)**، الحركة الثقافية، انطلياس، 1993، 206 ص.

خليفة، نبيل، **الستراتيجيات السورية والاسرائيلية والاوروبية حيال لبنان** (بحث في مصير الدولة الحاجز)، جبيل، مركز بيبلوس للدراسات والابحاث، 1993، 153 ص.

–، **لبنان في استراتيجية كسينجر** (مقاربة سياسية واستراتيجية)، جبيل، مركز بيبلوس للدراسات والابحاث، 1991، 352 ص.

–، خليفة، نبيل، "من هو حزب الله؟ المنطلقات العقائدية والتحديات الجيو–سياسية"، **ملحق النهار**، 2000/6/10، ص 4 – 7.

خوري، الياس، **زمن الاحتلال**، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1985، 360 ص.

خوري، منير، **ما هي علة لبنان؟** (الازمة في ضوء مفاهيم علم الاجتماع)، بيروت، دار الحمراء للطباعة والنشر، 1990، الطبعة الاولى، 144 ص.

خويري، انطوان، **حوادث لبنان**، 11 جزء، بيروت، دار الأبجدية للصحافة والطباعة والنشر، 1975–1987.

–، **حوادث زحلة 1975–1981**، الجزء الحادي عشر، دار الابجدية للصحافة والطباعة والنشر، 1982، 467ص.

دار الأبجدية، **الحوادث الطائفية في لبنان (1860–1983)**، بيروت، دار الأبجدية، 1983.

دار العمل، **المقاومة اللبنانية في حرب السنتين وجذورها في التاريخ**، العمل الشهري، العدد 12، 1979.

دار المسيرة، **حرب لبنان: صور، وثائق وأحداث**، بيروت، دار المسيرة، 1980.

داغر، سامي، **مقدمات أساسية حول الخلفية السياسية لوضع الجيش عشية أحداث 75–76**، بيروت، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الثاني، رسالة بحث لنيل شهادة الجدارة، 1977.

داغر، كارول، **جنرال ورهان**، ترجمة جورج أبي صالح، بيروت، منشورات ملف العالم العربي FMA، 1992، 344 ص.

دراسات لبنانية، **مشاريع الوفاق الوطني**، دراسات لبنانية، العدد 8 (1981)، ص 7–25.

دعيبس، طانيوس، **الوطن الصعب والدولة المستحيلة**، حوارات بين كريم بقرادوني وكريم مرّوه ساقها ودوّنها طانيوس دعيبس، بيروت، دار الجديد، 1995.

دندشلي، مصطفى، **أحداث صيدا: يوميات ووثائق**، صيدا، المركز الثقافي للبحوث والتوثيق، 1985، 850 ص.

ديب، محمد، **لوحات من حرب الجبل**، بيروت، 1985، 168 ص.

ديب، يوسف، **الجنوب تحت الاحتلال: يوميات، وثائق 1983**، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1984.

رندل، جوناثان، **حرب الألف سنة: حتى آخر مسيحي، أمراء الحرب المسيحيون والمغامرة الاسرائيلية**، ترجمة بشار رضا، بيروت؟، 1984، 231ص، ص 87–91.

ريحانا، سامي، **تاريخ الجيش اللبناني المعاصر** (فرقة الشرق وقوات المشرق المساعدة 1916–1926)، نقله إلى العربية النقيب انطوان نجيم، جبيل، دار الفلسفة، 1990، 452 ص.

سالم، ايلي، **الخيارات الصعبة: دبلوماسية البحث عن مخرج (1982–1988)**، ترجمه عن الانكليزية مخايل خوري، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1993، الطبعة الثانية، 551 ص.

سرحال، أحمد، **أزمة الحكم في لبنان** (عوامل وحلول)، بيروت، مطبعة الدليل، 1990، 163 ص.

سعاده، جورج، **مشكلة الكتائب مع القوات ومصير الحزب لا يقرره المتمردون**، بيروت، دار العمل للنشر والطباعة، 1993، 43 ص.

سكاف، جورج، "حرية الإعلام في لبنان بين الماضي والحاضر"، في كتاب: **الإعلام: حرية، قانون، تنظيم، علم وخلقية** (وقائع المؤتمر الثاني عشر الذي نظمته جامعة سيدة اللويزة –زوق مصبح في 1996/11/15)، سلسلة الشأن العام في قضايا الناس (حاجات، أبحاث، تخطيط واستشراف)، منشورات جامعة سيدة اللويزة، زوق مصبح، 1999، 147 ص، ص 23–31.

سليمان، عصام، **الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان**، بيروت، دار العلم للملايين، 1991، 368 ص.

شاتيلا، كمال، **مخاطر الإنقسام الطائفي والتفرقة المذهبية**، بيروت، 1979، 137 ص.

شاتيلا، كمال، **ما العمل في الساحة الوطنية**، بيروت، المركز الوطني للدراسات والنشر، 1981.

شختوره، ماريا، **حرب الشعارات: لبنان 1975–1978**، بيروت، دار النهار، 1978.

شرارة، وضاح، "أشجع رجل سياسي عربي قدّم رابطة الدولة الوطنية على العصبية الأهلية (رياض الصلح)"، و"حداثة سياسية توفّر على أصحابها الحروب الأهلية وجموح العامة"، **الحياة**، 11 و1991/8/12.

–، **حـــروب الاســـتتباع أو لبنـــان الحـــرب الأهليـــة الدائمـــة**، بيـروت، دار الطليعـة، 1979، 261 ص.

–، **السـلم الأهلـي البـارد: لبنـان المجتمـع والدولـة (1964– 1967)**، بيـروت، معهـد الإنمـاء العربي، جزءان، 1980، 775 ص.

شـرف، جـان، **تـاريخ حـزب الكتائـب اللبنانيـة**، جـزءان، بيـروت، دار العمـل، 1979 و1981، 389 و324 ص.

–، **حرب الاستتباع: لبنان الحرب الأهلية الدائمة**، بيروت، دار الطليعة، 1979.

شـقير، رشـيد، **مفـاهيم الدولـة والنزاعـات** (دراسـة فـي إيـديولوجيات القـوى السياسـية اللبنانيـة)، بيروت، المركز الثقافي العربي، 1992، 311 ص.

شمعون، كميل، **أزمة في لبنان**، بيروت، دار الفكر الحر، 1977.

شيفر، شيمون، **كرة الثلج (اسرار التدخل الاسرائيلي في لبنان)**، القدس، 1984، 327ص.

شيف زئيف ، اهود يعاري ويعقوب تيمرمان، **لبنان: آخر وأطول حروب اسرائيل**، ترجمة علي حداد، بيروت، شركة المطبوعات الشرقية – دار المروج، 1985، 348ص.

صـحف ومجـلات لبنانيـة وعربيـة، وخاصـةً: **النهـار**، **الحيـاة**، **المحـرر**، **نـداء الـوطن**، **السـفير**، *L'Orient-Le Jour* ، **الحـــوادث**، **الشـــراع**، **المســـتقبل العربـــي**، *Le Commerce du Levant*.

صليبي، غسان، "الأعمال الجماعية للمقاومة المدنية ضد الحرب في لبنان اليوم"

ap. Fadia Kiwan (dir.), *Le Liban aujourd'hui*, Paris et Beyrouth, Cermoc, 1993, pp.119-136.

ضو، جورج، **حرب لبنان: من عين الرمانة إلى قوات الردع**، بيروت، 1977، 192 ص.

طلاس، مصطفى، **الغزو الاسرائيلي للبنان**، دمشق، 1985.

طه، رياض، **أخطاء الحرية وخطايا الاستبداد**، عيتاني للطباعة والنشر، بيروت، 1976.

عاقوري، موريس، **أحداث لبنان**، جزءان، بيروت، 1980؟.

عامل، مهدي، **أسباب الحرب اللبنانية**، بيروت، دار الفارابي، 1979.

–، **النظريـة فـي الممارسـة السياسـية: بحـث فـي أسـباب الحـرب الأهليـة فـي لبنـان**، بيـروت، دار الفارابي، 1985.

عبد الساتر، مصطفى، **أيام وقضية**، بيروت، مؤسسة فكر للأبحاث، 1984، 638 ص.

عبـدالله، حلـيم (الاب)، **الوجـه الآخـر للحـرب فـي لبنـان** (مـا لـم يُكتـب عـن الحـرب فـي لبنـان)، المطبعة البولسية، 1993، 195 ص.

عبـدالله، حسـين احمـد، **يوميـات المقاومـة الوطنيـة اللبنانيـة مـن حزيـران 1982 حتـى كـانون الأول 1983**، بيروت، دار الكتاب الحديث، 1985، 120 ص.

عجمي، فؤاد، **الإمام المُغيّب موسى الصدر وشيعة لبنان**، بيروت، دار الاندلس، 1987، 313 ص.

عساف، ساسين، "نحو تحقيق لبناني لمناهج لبنانية جديدة"، **الواقع**، الجزء الثاني، العدد 5-6، ص 173-180.

عشقوتي، راجي، **الياس سركيس وزمن العواصف** (الجزء الاول من "حقائق في خدمة وطني")، 1994، طبعة ثانية منقحة، 1994، 217 ص.

عطاالله، طوني، **التضامن الوزاري: دراسة حالة في النزاع والتسوية في الانظمة الائتلافية**، بيروت، المكتبة الشرقية، 1997، 224 ص.

عطية، نجلا، **لبنان المشكلة والمأساة**، بيروت، 1977، 190 ص.

عقل، فاضل سعيد، والجبيلي انطوان، **الوقائع – الحرب في لبنان: موسوعة الأحداث 1975-1976**، بيروت، دار الوقائع، 1978.

علو، احمد (المقدم)، **المؤسسة العسكرية (الجيش)، موجز في تاريخ نشأتها وتطورها**، بيروت، 184 ص.

علوش، ناجي، **حول الحرب الأهلية في لبنان**، بيروت، 1976، 197 ص.

عنداري، بول، **الجبل حقيقة لا ترحم**، بيروت، 1985، 261 ص.

عواد، سيمون، **حرب لبنان انتهت**، دار عواد، 1985.

عون، فؤاد (العميد الركن)، **ويبقى الجيش هو الحل**، بيروت، آب 1999، 288 ص.

-، **قوات الأمن العربية في لبنان ودورها في لبنان**، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة اللبنانية، الفرع الثاني، 1986.

عويط، ميشال (الأب)، **الموارنة من هم وماذا يريدون**، بيروت، 1988.

عنداري، بول، **الجبل حقيقة لا ترحم**، بيروت، 1985، 261 ص.

عين الرمانة: بطولة وصمود، بيروت، 1976، 208 ص.

غلمي، نصار، **أسباب وأسرار الحرب اللبنانية**، بيروت، 1976.

فاعور، علي، **الهجرة للبحث عن وطن** (دراسات ميدانية للمهجرين اللبنانيين)، بيروت، المؤسسة الجغرافية، 1993، 239 ص.

فاعور، علي، **جغرافية التهجير** (دراسات ميدانية: وقائع وحلول)، حارة حريك، المؤسسة الجغرافية، 1993، 351 ص.

فحص، عدنان، **الحرب اللبنانية أسباب ونتائج**، بيروت، دار الحسام، 1991، 168 ص.

-، **الظروف الاقتصادية للحرب في لبنان**، بيروت، 1979، 155 ص.

فرحان، صالح، **الحرب الأهلية اللبنانية وأزمة الثورة العربية**، بيروت، دار الكتيب، 1980، 163 ص.

فرنسيس، طوني، "الجبل والاحتلال: صراع بين مشروعين يرسم صورة البلد الآتية"، **الطريق**، عدد 43 (2)، حزيران 1983، ص 51-53.

فرنسيس، ليلى، **تعداد الأسباب الكامنة وراء انفجار الجيش عشية أحداث 1975 – 1976**، بيروت، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الثاني، رسالة دبلوم الدراسات المعمقة، 1986.

قباني، خالد، "نحو نظام إداري – سياسي جديد للبنان"، **حاليات**، العدد 33 (شتاء 1984)، مركز التوثيق والبحوث اللبناني، بيت المستقبل، انطلياس (لبنان)، ص 13-28.

قنديل، أماني، **المجتمع المدني في العالم العربي**، القاهرة، منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن Civicus، 1997، 140 ص.

قنديل، ناصر، **6 شباط: الثورة التي لم تنتهي**، بيروت، دار الحقيقة، 1985.

كرم، جوزف اسعد، "الوضع القانوني لمخطوفي الحرب في لبنان"، **حاليات**، 33(1984)، ص 49-66.

كشلي، محمد، **الأزمة اللبنانية والوجود الفلسطيني**، بيروت، دار ابن خلدون، 1980.

كعكي، يحي أحمد، **لبنان والفدرالية**، بيروت، دار النهضة العربية، 1989، 184 ص.

–، **الصراع الدولي والحل الفدرالي في لبنان**، بيروت، 1978، 208 ص.

كيوان، فاديا، "تشكّل المجتمع المدني في لبنان" Beirut Review، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 1993.

–، "تاريخية مفهوم المجتمع المدني"، في كتاب: **المجتمع المدني في لبنان** (وقائع الندوة المتخصصة المنعقدة في 24-1996/5/25)، الهيئات الأهلية للعمل المدني في الشمال ومؤسسة فريدريش ايبرت، بيروت، 1996، 206ص، ص 10-21.

لحود، فؤاد، **مأساة جيش لبنان**، بيروت، 1977، 311 ص.

لوران اني وانطوان بصبوص، **الحروب السرية في لبنان**، مترجم عن الفرنسية، بيروت، 1988.

محسن، هاشم وآخرون، **المقاومة الوطنية اللبنانية: انطلاقتها واقعها وآفاق تطورها**، ط 3، بيروت، الدار اللبنانية للتوثيق والنشر، 1987، 212 ص.

مسرّة، انطوان، "البحث الدستوري في لبنان هل يتجدد بعد تعديلات 1990؟"، **الحياة النيابية**، عدد 10، 1994، ص 7-13.

-، **الحق في الذاكرة**، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم بالتعاون مع مركز المؤتمرات في ايانابا- قبرص، جزء 1، المكتبة الشرقية، 1988، 360 ص.

-، **العبور إلى الدولة** (من المعاناة إلى المواطنية)، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم بالتعاون مع مركز المؤتمرات في ايانابا- قبرص، جزء 2، المكتبة الشرقية، 1995، 280 ص.

-، **البناء الديمقراطي: الإشكالية والتخطيط للبنان ما بعد الحرب**، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، جزء 3، المكتبة الشرقية، 1995، 340 ص.

-، **مواطن الغد: نماذج في الثقافة المدنية**، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلية الدائم، 3 أجزاء (4 و7 و11)، المكتبة الشرقية، 1995 و1996 و1998.

-، **بناء السياسات الاجتماعية في لبنان: الإشكالية والتخطيط**، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم بالتعاون مع مركز البحوث للإنماء الدولي- اوتاوا، جزء 5، المكتبة الشرقية، 312 ص.

-، **الأحزاب والقوى السياسية في لبنان** (التزام واستراتيجية سلام وديمقراطية للمستقبل)، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، جزءان (6 و8)، المكتبة الشرقية، 1996 و1997.

-، **المجتمع المدني والتحوّل الديمقراطي في لبنان**، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، 1996، 190 ص.

-، **تنمية المجتمع المدني في لبنان** (منظومة قيم ومبادرة وتواصل وتدريب)، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي بالتعاون معMercy Corps International، المكتبة الشرقية، 2000، 752 ص.

-، **مرصد الديمقراطية في لبنان 1997-1999**، مؤسسة جوزف ولور مغيزل بالتعاون مع الإتحاد الاوروبي، بيروت، 2000، 768 ص، ص 313-322.

مسرّة، انطوان، "المشاريع السياسية المقدمة خلال 1975 – ايار 1976"، **العمل الشهري**، آب 1977، ص 173-191.

مسّرة انطوان، وسالم بول، (إشراف)، **اللامركزية الإدارية في لبنان: الإشكالية والتطبيق**، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 1996، 382 ص.

مسلّم، انيس، **وسائل الإعلام بين الرأي العام والإرادة الشعبية**، بيروت، التعاونية اللبنانية للتأليف والنشر، 1985، 417 ص.

مطـر، فـؤاد، **لبنـــان: اللعبـــة واللاعبـــون والمتلاعبـــون** (سـنوات الحـرب ومراحـل الصـراع والتحالفـات مـن الوجـود الفلسـطيني إلـى الـدور السـوري إلـى الحـل السـعودي)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993، 512 ص.

معتـوق، فردريـك، **جـذور الحـرب الاهليـة** (لبنـان، قبـرص، الصـومال، البوسـنة)، بيـروت، دار الطليعة، ايار 1994، 168 ص.

منسى، بشاره، **لبنان في مهب الريح**، بيروت، شركة الشرق للنشر، 1991، 177 ص.

–، **بين الطائف والطوائف**، بيروت، شركة المشرق للنشر، 1994، 221ص.

منصور، البير، **الانقلاب على الطائف**، بيروت، دار الجديد، 1993، 287 ص.

من "عناقيد الغضب" إلى سقوط بيريز، بيروت، ملف النهار، 1996، 200 ص.

نعوم، سركيس، **ميشال عون حلم أم وهم؟**، بيروت، 1992، 239 ص.

هاشـم، جـوزف، **صـوت لبنـان فـي حـرب السـنتين**، بيـروت، منشـورات صـوت لبنـان، 1977، 567 ص.

هادي، نبيل، **كمال جنبلاط التحدي الكبير**، بيروت، دار الفارابي، 1977.

هـانف، تيـودور، **لبنـان: تعـايش فـي زمـن الحـرب: مـن انهيـار دولـة إلـى انبعـاث أمـة**، نقلـه عن الالمانيـة مـوريس صـليبا، مركـز الدراسـات العربـي–الاوروبـي، بـاريس، دار لحـد خاطر للطباعة والنشر، بيروت، 1994، 832 ص.

يزبـك، يوسـف ابـراهيم، **الجـذور التاريخيـة للحـرب اللبنانيـة** (مـن الفـتح العثمـاني إلـى بـروز القضية اللبنانية)، بيروت، نوفل، 1993، 300 ص.

يـونس، عمـاد، **سلسـلة الوثـائق الأساسـية للأزمـة اللبنانيـة 1973–1983**، 5 أجـزاء، بيـروت، 1985.

Ouvrages et articles en langue française

Accaoui Sélim, et Salman Magida, *Comprendre le Liban,* Paris, Culture critique 12 1976.

Aguirre, Mariano, "Guerres civiles: idéologies folles", in *Le Monde diplomatique,* novembre 1995, p. 10.

Alam, Jihad, "Crise dans la Crise, Guerre dans la Guerre", in *Les Cahiers de l'Orient,* 14(1989)2, pp. 35-48.

Aucagne, Jean, "L'Imam Moussa Sadr et la communauté chiite", in *Travaux et Jours*, 53(1974), pp. 31-51.

Bahout, Joseph, "Du Pacte de 1943 à l'Accord de Taëf: La réconciliation nationale en question au Liban", *ap*. Jean Hannoyer (Ed.), *Guerres civiles: Economies de la violence, dimensions de la civilité,* Paris, Kharthala – Cermoc, 1999, 329p., pp.299-313.

Bauer, Otto, *La question des nationalités et la social-démocratie*, Paris, FDI, 2 vol., 1987, 334 et 524 p.

Bauman Serge, et Ecouves Alain, *L'information manipulée,* R.P.P., Paris, 1981.

Benassar, (Ménassa Béchara), *Anatomie d'une guerre et d'une occupation: Evénements du Liban de 1975 à 1978*, Paris, 1978.

Bertrand, Maurice, *La fin de l'ordre militaire,* Paris, Presses de Sciences Po., 1996.

Beydoun, Ahmad, *Le Liban: Itinéraires dans une guerre incivile,* Paris, Kartala, "Hommes et sociétés", CERMOC, 1993, 240 p.

__, "Des traditions collectives aux aspirations individuelles", ap. Dominique Chevallier (dir.), *Renouvellement du monde arabe,* 1952-1982, Paris, Colin, 1987, pp.153-173.

Beyhum, Nabil, "Les démarcations au Liban d'hier à aujourd'hui', *ap* Fadia Kiwan (dir.), *Le Liban aujourd'hui,* Paris-CNRS éditions, Beyrouth-Cermoc, 1994, 296 p., pp 275-296.

Bigo, Didier, "Les conflits post-bipolaires, dynamiques et caractéristiques", *Cultures et conflits,* 8, hiver 1992.

Blanc, Paul, *Le Liban entre la guerre et l'oubli,* Paris, L'Harmatan, "Comprendre le Moyen-Orient", 1992, 268 p.

Bourre, Jean-Paul, *Génération Aoun: Vivre libre au Liban,* Paris, Laffont, 1990, 240p.

Bourgey, André, "La guerre et ses conséquences géographiques au Liban", *Annales de géographie*, no. 521, XCIVe année, jan.-fév. 1985, pp. 1-37.

Bourgi Albert et Weiss Pierre, *Les complots libanais: Guerre ou paix au Proche-Orient,* Paris, Berger-Levrault, 1978.

__, *Liban: La cinquième guerre du Proche-orient,* Paris, Edition Publisud, 1983.

Brunnquell Frédéric et Couderc Frédéric, *Victime et bourreau (Joseph Saadé),* Paris, Calmann-Lévy Presses Pocket, no 3515, 1989, 256p.

Caps, Stephane Pierre, *La Multination: L'avenir des minorités en Europe centrale et orientale,* Paris, Odile Jacob, 1995, 338 p.

Chaliand, Gérard, *La persuasion de masse: Guerre médiatique,* Paris, Laffont, 1992.

__, *Stratégies de la guérilla*, Paris, Payot, 1994.

Chamoun, Camille, *Crise au Liban*, Beyrouth, 1977, 186 p.

__, *Mémoires et souvenirs*, Beyrouth, 1979.

Chamoun, Tracy, *Au nom du père*, Paris, J.C. Lattès, 1992, 192 p.

Chamussy, René, *Chronique d'une guerre: Le Liban 1975-1977*, Paris, Desclée, 1978.

Chaoul, Melhem, "Le dispositif de la guerre au Liban: Fonction et réduction", in *Le Droit à la mémoire*, Fondation libanaise pour la paix civile permanente, Beyrouth, Librairie Orientale, 1988, 360 p., pp.36-60.

Charaf, Georges, *Communautés et pouvoir au Liban,* Beyrouth, Cedre, 1982, 373 p.

Chidiac Louise-Marie, Kahi Abdo et Messarra Antoine(dir.), *La génération de la relève: Une pédagogie nouvelle pour la jeunesse libanaise d'aujourd'hui,* Beyrouth, Bureau Pédagogique des Saints-Cœurs, 4 vol., 1989-1995.

Clausewitz, Carl Von, *De la guerre*, Paris, Plon-Perrin, 1999, livre VIII, chap. 4.

Corm, Georges, *Conflits et identités au Moyen-Orient (1919-1991),* Paris, Arcantere, 1992, 204 p.

__, *Le Proche-Orient éclaté (1956-1991),* Folio/ histoire, Gallimard, 1991.

__, "Liban: Hégémonie milicienne et problème du rétablissement de l'Etat", in *Monde arabe Maghreb Machrek,* no 131 (janvier-mars 1991), pp. 13-25.

__, *Liban: Les guerres de l'Europe et de l'Orient (1840-1982),* Paris, Gallimard, "Folio/ Actuel", 1992, 437 p.

Dagher, Albert, *La crise de la monnaie libanaise (1983-1989),* Beyrouth, F.M.A., 1995.

Dagher, Carole, *Les paris du Général*, Bryrouth, FMA, 1992, 357p.

Da Silva Marina, et Charara Walid, "Irrésistible ascension du Hezbollah", in *Manière de voir – Le Monde diplomatique (Atlas 2001 des conflits),* no 55, janvier-février 2001, pp. 66-69.

Davie, Michael F., "Comment fait-on la guerre à Beyrouth?", in *Herodote,* 2e et 3e trimestre, 1983, pp. 17-56.

Delefon, Gilles, *Beyrouth; Les soldats de l'Islam,* Paris, Stock, 1989, 259p.

Delmas, Philippe, *Le bel avenir de la guerre*, Paris, Gallimard, 1995.

Diab, Nasri Antoine, L'année du destin 1948: Le Liban et Israël face à face, Beyrouth, FMA, 1993, 289 p.

Douayhi, Chawqi, "Beyrouth et ses étrangers", *ap.* Jean Hannoyer (Ed.), *Guerres civiles: Economies de la violence, dimensions de la civilité,* Paris, Kharthala – Cermoc, 1999, 329p., pp.203-219.

El-Daif, Rachid, *Passage au crépuscule,* traduit de l'arabe par Philippe Cardinal, Luc Barbulesco, Aix-en-Provence, Actes sud, 1991, 144p.

Escande, Jean-Paul, *J'accuse les marchands de peur,* Paris, Calmann-Lévy, 1996, 216 p.

Fadok, David S., La Paralysie stratégique par la puissance aérienne, ISC/FED, Economica, 1998.

Faour, Ali, "The Displacement Crisis and Forced Migration in Beirut in 1984", *ap.* Salim Nasr and Theodor Hanf (eds.), *Urban Crisis and Social Movements, Arab and European Perspectives,* Beirut, 1987, pp. 165-198.

Figuié, Gérard, *Le point sur Le Liban 1996*, Beyrouth, Anthologie, 1996, 312p.

Fleiner-Gerster, Thomas, *Théorie générale de l''Etat,* Publications de l'Institut universitaire des hautes études internationales (Genève), Paris, PUF, 1986, 518p.

Freiha, Adel, *L'Armée et l'Etat au Liban (1945-1980),* Paris, LGDJ, 1980, 237 p.

Freiha, Sonia. et Ghanem, Viviane, *Les Libanais et la vie au Liban de l'indépendance à la guerre (1943-1975),* Beyrouth, Dar Assayad-Hazmieh, 1992, 703 p.

Gemayel, Amine, *Le Liban: Construire l'avenir,* Paris, Hachette, "pluriel", 1992, 136 p.

Germanos Ghazaly, Liliane, *Liban: Rêves, guerres et réalité,* Fnac, La Hune, 1992.

Giannon, Chris, *Vie et mort au camp de Chatila: Le drame palestinien,* Paris, Albin Michel, 1993, 352p.

Girard, René, *La Violence et le Sacré*, Paris, Grasset, 1972.

Grimblat, Francis, "La communauté chiite libanaise et le mouvement national palestinien 1967-1986, in *Guerres mondiales et conflits contemporains,* 151(1988), pp. 71-91.

Hamadé, Marwan, "L'islam libanais, du nassérisme à la participation", in *Travaux et Jours,* 53 (1974), pp.5-12.

Hannoyer, Jean, *Guerres civiles: Economies de la violence, dimensions de la civilité,* Paris et Beyrouth, Karthala-Cermoc, 1999, 329 p.

Houbballah, Adnan, *Le virus de la violence: La guerre civile est en chacun de nous*, Paris, Albin Michel, 1996, 289p.

Husseini, Salma, "Redistibution de la population au Liban pendant la guerre civile (1975-1988)", thèse de doctorat, École des hautes études en sciences sociales, Paris, 1992.

Jabbour, Milia, *L'Armée Libanaise: Entre le professionnalisme et le destin national (1945-1989)*, Mémoire de maîtrise en science politique, Université Saint-Joseph, octobre 1989, 113p.

Jabre, Antoine, *La guerre du Liban: Moscou et la crise du Proche-Orient*, Paris, Belfond, 1980.

Jean François, et Rufin Jean-Christophe, *Économies des guerres civiles*, Paris, Hachette, édition Pluriel-Inédit, 1997, 599 p.

Joumblatt, Kamal, *Pour le Liban* (avec Philippe Lapousterle), Paris, Stocks, 1978.

Kasparian, Robert, *Enquête sur la famille chrétienne au Liban*, Beyrouth, Cedroc, 1990, 266p.

Kasparian Robert et Beaudoin André, *la population déplacée au Liban 1975 - 1987*, Canada, 1991.

Kassir, Samir, *La guerre du Liban: De la dissension nationale au conflit régional (1975-1982)*, Paris et Beyrouth, Karthala-Cermoc, 1994, 516 p.

Kiwan, Fadia, "La perception du Grand Liban chez les maronites dans la périodes du Mandat", *ap.* Nadim Schehade and Nada Haffar Mills (dir.), *Lebanon: A History of Conflict and Consensus*, London, Tauris, 1989.

Kodmani-Darwish, Basma, "L'Iran, nouvel acteur fort au Liban?", in *Liban: Espoirs et réalités*, Paris, 1987, pp. 153-164.

Labaki, Boutros, et Abou Rjeily, Khalil, *Bilan des guerres du Liban (1975-1990)*, Paris, L'Harmattan, "Comprendre le Moyen-Orient", 1993, 256p.

Laurent Annie, et Basbous Antoine, *Guerres secrètes au Liban*, Gallimard, 1987.

"Liban: Reconstruction et sécurité", rapport publié par la Direction générale de la documentation de l'information et des recherches (DGDIR), Commission de l'immigration et du statut de réfugié, Ottawa, Canada, novembre 1995, 54 p.

Makhlouf, Issa, *Beyrouth ou la fascination de la mort*, Paris, Les éditions de la passion, 1988.

Mehdi, Amine, *La crise de la démocratie et de la paix*, Maison arabe d'édition, Le Caire, 1999.

Ménage, Gilles, *L'œil du pouvoir (Face au terrorisme moyen-oriental 1981-1986)*, Paris, Fayard, 3 vol., Vol. III, 2001, 700 p.

Ménassa, Béchara, *Le Liban dans la tourmente*, Beyrouth, Editions de L'Orient, 1991, 245 p.

Messarra, Antoine, *Conflit et concordance au Liban, 1975-1989. Bibliographie sélectionnée*, Francfort, Deutsches Institut für Internationale Pädagogische Forschung, 1989, 333p.

__, *Le modèle politique libanais et sa survie* (Essai sur la classification et l'aménagement d'un système consociatif), Beyrouth, Publications de l'Université Libanaise, "Section des études juridiques, politiques et administratives", VII, 1983, 534p.

__, *Le Pacte Libanais* (Le message d'universalité et ses contraintes), Beyrouth, Librairie Orientale, 1997, 252p.

__, *Théorie générale du système politique libanais*, Paris, Cariscript, Beyrouth- Librairie Orientale, 1994, 406p.

Monet, Dominique, *Le Multimédia*, Flammarion, 1998.

Murawiec, Laurent, *La guerre au XXIe siècle*, Paris, Editions Odile Jacob, 2000, 300p., pp. 21-43.

Nasr, Sélim, "Les formes de regroupement traditionnel dans la société de Beyrouth", in Dominique Chevallier (ed.), *L'espace social de la ville arabe*, Paris, 1979, pp. 145-198.

__, "Mobilisation communautaire et symbolique religieuse: L'Imam Sadr et les chiites du Liban (1970-1975), *ap.* Mourad Wahba (Ed.), *Youth, Violence, Religion. Secularization and de-secularisation*, Cairo, 1983, pp. 384-403.

__, "Beyrouth: Remarques sur les acteurs d'un drame urbain", *ap.* Salim Nasr et Theodor Hanf (Eds.), *Urban Crisis and Social Movements: Arab and European Perspectives*, Beirut, 1987, pp. 141-146.

__, "Anatomie d'un système de guerre interne: Le cas du Liban", Paris, *Cultures et Conflits*, no. 1, hiver 1990-1991.

Nassar, Fadi, *les conflits militaires contemporains dans une approche socio-politique*, Thèse de Doctorat Libanais en Sciences Sociales, Université Libanaise, Institut des Sc. Sociales (II), 1998, 445 p.

Nassif Tar Kovacs, Fadia, *Les rumeurs dans la guerre du Liban: Les mots de la violence*, Paris, CNRS Editions, 1998, 375 p.

Pakradouni, Karim, *La paix manquée: Le mandat du Président Elias Sarkis (1976-1982)*, Beyrouth, Editions FMA, 1984, 276 p.

__, *Le piège: De la malédiction libanaise à la guerre du Golfe*, Paris, Grasset, Beyrouth, F.M.A., 1991, 317 p.

Picard, Elizabeth, *Liban: État de discorde. Des fondations aux guerres fratricides*, Paris, Flammarion, 1988.

__, "Liban: La matrice historique", *ap.* François Jean et Jean-Christophe Rufin (dir.), *Economie des guerres civiles*, Paris, Hachette, Pluriel-inédit, 1996, 598p., pp. 62-103.

Picaudou, Nadine, *La Déchirure libanaise*, Bruxelles, Éditions Complexe, 1989.

Rammal, Ali, *Radios et information radiophonique au Liban*, thèse pour le doctorat de l'Université de Bordeaux III, jan. 1988, 3 vol.

Randal, Jonathan, *La guerre de milles ans*, Paris, Grasset, 1984, 324p.

Revel, Jean-François, "La fin de la guerre froide est finie", *Le Point*, 16 novembre 1996, p.79.

Rondeau, Daniel, *Chronique du Liban rebelle*, Paris, Grasset, 1991, 200p.

Rondot, Pierre, *Les institutions politiques du Liban*, Paris, 1947.

__, "Quelques réflexions sur les structures du Liban", in *Orient*, 2(1958)6, pp. 23-36.

Saadé, Joseph, *Victime et bourreau*, Paris, Presses Pocket, Calman-Levy, 1990, 254 p.

Salam, Nawaf, *L'insurrection de 1958 au Liban,* thèse pour le doctorat en Histoire, Sorbonne, Paris, 1979.

Salibi, Kamal, *Histoire du Liban (du XVII siècle à nos jours)*, traduit de l'anglais par Sylvie Besse, Beyrouth, Naufal, 2e édition, 1992, 352p.

Shiffer, Shimon, *Opération Boule de Neige: Les secrets de l'intervention israélienne au Liban*, Paris, Lattès, 1984.

Sleiman, Issam, *Le confessionnalisme politique et les conflits interconfessionnels au Liban de 1943-1980*, Thèse 3e cycle, Études pol., Aix-Marseille III, 1981 (Dir. C. Cadoux).

Sneifer-Perri, Régina, *Guerres Maronites (1975-1990)*, Paris, L'Harmattan, 1995.

Soueid, Mahmoud, *Israël au Liban, la fin de trente ans d'occupation?,* publié par les éditions de la Revue d'études palestiniennes, Paris, 2000.

Stétié, Salah, *Liban pluriel: Essai sur une culture conviviale*, Beyrouth, Naufal, 1994, 196 p.

Tabet, Jad, "Images de Beyrouth", *ap*. Salim Nasr et Theodor Hanf (Eds.), *Urban Crisis and Social Movements: Arab and European Perspectives*, Beirut, 1987, pp. 129-139.

Traboulsi, Fawwaz, "Société violentes ou système de guerre?", *ap*. Jean Hannoyer (Ed.), *Guerres civiles: Economies de la violence, dimensions de la civilité*, Paris, Kharthala – Cermoc, 1999, 329p., pp.139-150.

Tuéni, Ghassan, *Une Guerre pour les autres*, Paris, Lattès, 1985.

Yazigi, Joseph, *La guerre libanaise: Aspect du conflit israélo-arabe?*, Paris, Messidor, Editions sociales, 1991, 221 p.

Zakka, Najib, *Liban: Des mots pour penser*, Presses universitaires de Lille, "Politiques", 1991, 111 p.

Zoghbi, Farès, "Liban: Le pire n'est pas toujours sûr", *Esprit*, fév. 1991, pp. 134-138.

Liban, Les Cahiers du Grif (trimestriel), no 43/4 (printemps 1990), Paris, Edition Tierce, 1990, 222 p.

Selected Bibliography

Ajami, Fouad, *The Vanished Imam: Musa al Sadr and the Shia of Lebanon,* Ithaca, London, Cornell University Press, 1986, p.23.

Aspen Institute, *Managing Conflict in the Post-Cold War Era: The Role of Intervention, 1996.*

Ball, Nicole, *Security and Economy in the Third World,* Princeton, Princeton University Press, 1988.

Blechman Barry M., and Kaplan Stephen S. (eds.), *Force without War: The use of the armed forces as a political instrument,* Washington, 1978.

Brynen, Rex, *Sanctuary and Survival: The PLO in Lebanon*, Boulder, Westview Press, 1990.

Charters, David (ed.), *Peacekeeping and the Challenge of Civil Conflict Resolution,* University of New Brunswick, 1994.

Chlala, Elie, "Syrian Policy in Lebanon 1976-1984: Moderate Goals and Pragmatic Means", *Journal of Arab Affairs,* vol. 4, no. 1, spring 1985, pp. 67-88.

Cooley, John K., "The Palestinians", in P. Edward Haley and Lewis Snider (Eds.), *Lebanon in Crisis: Participants and Issues,* Syracuse and New York, 1979.

Dawisha, Adeed I., *Syria and the Lebanese Crisis,* London, MacMillan, 1980.

Dupuy, Trevor Nevitt, *Elusive Victory: The Arab-Israeli Wars (1947-1974),* Indianapolis, 1977.

Entelis, John P., "Ethnic Conflict and the Reemergence of Radical Christian Nationalism in Lebanon", in *Religion and Politics in the Middle East,* Boulder, Colorado, 1981, p. 227-245.

Evron, Yair, *War and intervention in Lebanon: The Israeli-Syrian Deterrence Dialogue,* London, Croom Helm, 1987.

Gilpin, Robert, *War and Change in World Politics,* Cambridge, Cambridge University Press, 1981.

Goria, Wade R., *Sovereignty and Leadership in Lebanon,* 1943-1976, London, Ithaca Press, 1985.

Gurr (T.R.), Harff (B.), *Ethnic Conflict in World Politics,* Boulder (Col.), Westview Press, 1994.

Haley Edward P. & Snider Lewis W., *Lebanon in Crisis: Participants and Issues,* Syracuse University Press, 1979.

Hamizrachi, Beate, *The Emergence of the South Lebanon Security Belt: Major Saad Haddad and the Ties with Israel (1975-1978),* New York, Praeger, 1988.

Hanf, Theodor, *Coexistance In Wartime Lebanon: Decline of a State and Rise of a Nation* (Translated from German by John Richardson), London, Center for Lebanese Studies, 1991.

Harik, Judith, The Public and Social Services of the Lebanese Militias, Oxford, Center for Lebanese Studies, 1994.

Hiro, Dilip, *Lebanon: Fire and Embers*, New York, St. Martin's Press, 1993.

Holsti, Kalevi J., *Peace and War: Armed conflicts and International Order 1648-1989*, Cambridge, Cambridge University Press, 1991.

Hourani, Albert, "Ideologies of the Mountain and the City", *ap.* Roger Owen (ed.), *Essays on the Crisis in Lebanon,* London, Ithaca Press, 1976, pp.33-41.

Huntington, Samuel P., "The Clash of Civilisations?", *Foreign Affairs,* may-june 1993.

Jansen, Michael, *The Battle of Beirut: Why Israel invaded Lebanon,* London, Zed Press, 1982.

Johnson, Michael, "Class and Client in Beirut: The Sunni Muslim Community and the Lebanese State 1840-1985", *Political Studies of the Middle East Series,* no. 28, London, 1986.

Jureidini Paul, and McLaurin Ronald, "Lebanon after the War of 1982", in Edward Azar et al. (Eds.), *The Emergence of a New Lebanon: Fantasy or Reality?,* New York, 1984, pp. 3-35.

Khadduri, Walid (Ed.), *International Documents on Palestine,* Beirut, 1969.

Khalaf, Samir, "On Entrapment and Escalation of Violence", in *American – Arab Affairs*, No. 24(1988).

Khalaf, Tewfik, "The Phalange and The Maronite Community: From Lebanonism to Maronitism", in Roger Owen (ed), *Essays on the Crisis in Lebanon*, London, 1976, pp. 43-57.

Khalidi, Rachid, *Under Siege: PLO Decisionmaking During the 1982 War*, New York, Columbia University Press, 1986.

Khalidi, Walid, *Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East,* Harvard Center for International Affairs, 1979.

Khazen(el), Farid, *The Breakdown of the State in Lebanon (1967-1976),* Cambridge, Harvard University Press, 2000, 400p.

Khoury, Mounir Habib, *What is Wrong with Lebanon? A Sociologist Examines the Lenanese Crisis*, Beirut, Al-Hamra Publishers, 1990.

Levite, Ariel E., & al., *Foreign Military Intervention,* New York, Colombia University Press, 1992.

Licklider, Roy, "Internal conflicts: Negotiation and End in Civil Wars: General Findings", in *Peaceworks revue of United States institute of peace,* On a "New approches to international negotiation and mediation", Edited by Timothy D. Sisk, August 1999, pp. 24-37.

Lijphart, Arend, *Patterns of majoritarian and consensus government in twenty-one countries,* New Haven and London, Yale University Press, 1984, 230 p.

__, *A Comparative Approach of Power-sharing in South Africa,* Berkeley, University of California, Institute of International Studies, no 24, 1985, 180 p.

Mansfield, Edward, & Snyder, Jack, "Democratization and the Danger of War", *International Security,* summer 1995.

McLaurin, Ronald D.,"Lebanon and its Army: Past, present and future", in Edward E. Azar et al. (Eds.), *The Emergence of a New Lebanon: Fantasy or Reality?,* New York, 1984, pp. 79-114.

Mearsheimer, John J., "Back to the Future: Instability in Europe After the Cold War", *International Security,* summer 1990.

Meyer, Thomas, "Lebanese Politics and the Missile Crisis, *ap.* Colin Legum and al. (Eds.), *Middle East Contemporary Survey,* Vol. V., 1980-1981, New York and London, p. 675-676.

Norton, Augustus Richard, *Amal and the Shi'a: Struggle for the soul of Lebanon,* Austin, Tex., 1987.

_, "Hizballah of Lebanon: Extremist Ideals vs Mundane Politics", A paper from the Muslim Politics Project, Council on foreign Relations, New York, 1999, 40p.

Oberschall, Anthony, *Social Conflict and Social Movements,* Englewood Cliffs, N.J., 1973.

Picard, Elizabeth, "Political Identities and Communial Identities: Shifting mobilization among the lebanese Shi'a through ten years of war 1975-1985", in Dennis L. Thomson and Dov Ronen (Eds.), *Ethnicity, Politics and Development,* Boulder, Col. 1986, pp. 159-178.

Quandt, William B., "Lebanon 1958, and Jordan 1970", in Barry M. Blechman and Stephen S. Kaplan (Eds.), *Force without War: The use of the armed forces as a political instrument,* Washington, 1978, pp. 222-288.

Rabinovitch, Itamar, "The Limits of Military Power: Syria role, in Edward Haley and Lewis W. Sinder (Eds.), *Lebanon in Crisis, Participants and Issues,* Syracuse and New York, 1979, pp. 55-73.

__, *The War for Lebanon (1970- 1983),* Cornell University Press, 1984.

Randal, Jonathan, *Tragedy of Lebanon: Christian Warlords, Israeli Adventures and American Bunglers,* London, Chatto and Windus, 1990.

Ranstrop, Magnus, Hizb' Allah in Lebanon: The Politics of Western Hostage Crisis, New York, St. Martin's Press, 1997.

Said, Edward, "Palestinians in the Aftermath of Beirut", in *Journal of Palestine Studies,* 12(1983)2, pp. 5-8.

Salame, Ghassan, *Lebanon's Injured Identities : Who Represents Whom During a Civil War?,* Oxford, Center for Lebanese Studies, 1986.
Salibi, Kamal, *Crossroads to Civil War: Lebanon 1958-1976,* Delmar, New York, Caravan Books, 1976.
Sambanis, Nicholas, "Partition as a Solution to Ethnic War: An Empirical Critique of the Theoretical Literature", in *World Politics,* vol. 52, july 2000, no. 4, pp. 437-483.
Schiff Ze'ev & Ya'ari Ehud, *Israel's Lebanon War,* New York, Simon and Schuster, 1984 (Translated from Hebrew).
Serhan, Bassem, "Palestinian Refugee Camp Life in Lebanon, in *Journal of Palestine Studies*, 4(1975)2.
Shehadi Nadim & Haffar Mills Dana, ed., *Lebanon: A History of Conflict and Consesus*, London, I. B. Tauris, 1988.
Snider, Lewis W., "The Lebanese Forces: Their Origins and Role in Lebanon's Politics", *The Middle East Journal,* vol. 38, no. 1, winter 1984, pp. 1-33.
Snider, Lewis W. and al, "Israel", in P. Edward Haley and Lewis Snider (Eds.), *Lebanon in Crisis: Participants and Issues,* Syracuse and New York, 1979, pp. 91-112.
Stedman, Stephen John, "Spoiler Problems in Peace Processes", *International Security*, autum 1997.
Van Creveld, Martin, *The Transformation of War*, New York, The Free Press, 1991.
Waite, Terry, *Taken on Trust*, Hodder and Stoughton, London, 1993, 370 p.
Weinberger, Naomi Joy, *Syrian Intervention in Lebanon: The 1975-1976 Civil War,* Oxford University Press, 1986.
Evron, Yair, War and intervention in Lebanon: The Israeli-Syrian Deterrence Dialogue, London, Croom Helm, 1987.
Zamir, Meir, "Emile Eddé and the Territorial Integrity of Lebanon", *Middle Eastern Studies*, May 1980, pp.208-220.
Zartman, William I., *Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority*, Boulder (Col.), Lynne Rienner, 1995.

فهرس الاعلام

أبو محجن (لقب حركي)، 156
أبو مراد، جورج، 263
أبو موسى، سليم نعمة الله، 96
أبو موسى (ضابط فلسطيني)، 254، 259
أبو ناضر، فؤاد، 289، 290، 447
أبو وسام، 246
أبي أنطون، فرنسوا ضاهر (الأب)، 80
أبي صالح، جورج، 218م
أبي عقل، بطرس (الأب)، 76
أبي عقل، بولس (الأب)، 81
أبي عقل، مي عبود، 101م
أبي غانم، جولي، 212م
أبي نجم، انطوان، 90
احمد، عبد الرحيم، 245
ادلبي، بسام (ملازم)، 189
اده، ريمـــــون، 72، 73، 76، 77، 91، 233، 241، 368، 499، 500، 501، 502، 503، 548
اده، ميشال، 91، 509
أدلين (الأخت)، 82
أرسطو، 168
ارسلان، خولا (الأميرة)، 486
ارسلان، مجيد (الأمير)، 244، 466، 486
ارينز، موشي، 528م
ازعير، ابرهيم حسين، 103
اسكندر، مروان، 173
اسكندر، نجيب، 187م
اسماعيل، أبو احمد، 359
أصفر، ميشال، 82
آغا، فواز حسين، 244
ابراهيم، جميل، 83
ابرهيم، محسن، 241
ابرهيم، محمد، 285
ابليغتيان، ملكون، 500
أبو اسماعيل، سليم (العميد)، 604
أبو الروس، ايلي، 292
أبو العباس، 246
أبو العلاء، 246
أبو جمرا، عصام (العميد)، 217
أبو جودة، خليل، 241
أبو جودة، فرديناد (الأب)، 81
أبو حسن (ضابط فلسطيني)، 93
أبو حيدر، نجيب، 241، 490
أبو خليل، جوزف، 117م، 272م، 293م، 307م، 400م
أبو راضي، كمال، 292
أبو رجيلي، خليل، 454م
أبو زيدان، مونيك (الأخت)، 82
أبو سليمان، فيليب (الأب)، 80
أبو سمرا، جوزف، 94
أبو شرف، لويس، 77
أبو شقرا، حنا (العقيد)، 470
أبو ضرغم، محمود طي (العميد)، 217
أبو عاصي، جوزف، 180
أبو عرابي، سمير، 97
أبو فاضل، منير، 500
أبو متري مسرّة، افلين، 60م

البنّا، أبو نضال صبري، 245
البون، منصور، 168
البيات، ابرهيم اسماعيل، 103
الترك، مصطفى، 242
الجاسم، ديب، 83
الجاكل، ايلي، 77
الجبيلي، انطوان، 84، 186م، 241م، 381م
الجبيلي، مخايل، 84
الجر، خليل، 29م
الجردي، حنا، 292
الجلاد، ابرهيم محمد سليم، 285
الجميـل، امـين، 75، 108، 110، 213، 214، 215، 217، 289، 351، 370، 445، 495، 496
الجميّل، بيار أمين، 34، 168، 535
الجميل، بشير، 52، 54، 75، 77، 108، 110، 171، 245، 247، 251، 289، 291، 344، 373، 374، 422، 495، 496، 535
الجميل، بيار (الشيخ)، 108، 110، 131، 241، 250، 289، 290، 353، 495، 496، 500، 502، 504
الجميّل، لوريس، 35
الجميل، مايا، 108
الجوهري، احمد امين، 91
الجوهري، الياس، 292
الجوهري، محمد، 44م
الحاج، احمد (العميد)، 212
الحاج، باسم، 79م
الحاج حسن، ابرهيم علي، 103
الحاج، سلام، 370م
الحاج، علي، 243
الحاج، فرنسوا، 91، 92
الحاج، فهيم (العميد)، 193، 228
الحاج، كارمن ميكال، 374م
افرام، فادي، 289
الأتاث، اسعد، 94
الأتاث، نزار وعباس، 94
الأتاث، علي، 94
الأحـدب، عزيـز (العميـد)، 192، 227، 232م، 235م، 245، 367، 368، 464
الأحدب، مصباح، 167، 168
الأخوي، شريف، 369، 483، 488، 499، 548
الآر، ميشال (الأب)، 76، 83
الأسد، امين علي، 246
الأسد، بشار (الرئيس)، 152، 161
الأسد، حافظ (الرئيس)، 131، 254، 256، 267
الأسعد، اسعد، 133
الأسعد، حسين، 473، 475
الأسـعد، كامـل، 241، 244، 369، 499، 500، 501، 502، 503
الأسمر، طوني، 83
الأسمر، عبدالله، 82
الأطرش، ابرهيم صبحي، 103
الأعرج، جوزف، 94
الأمين، ابرهيم، 291
الأمين، محمد حسن (الشيخ)، 391
الأمين، احمد شوقي (العلامة)، 80
الأمين، هاني، 84
الانكليزي، عبد الوهاب، 80
البابا، سميح، 496
البايع، جود، 250
البرّاج أو أبو الروج، سعيد، 478
البرزري، فؤاد، 99
البزري، باسل، 83
البستاني، فؤاد افرام، 114
البستاني، نبيل، 168
البكر، احمد حسن (الرئيس)، 342

الخازن، رامز، 368
الخربلي، بشير، 242
الخطيب، احمد (ملازم)، 189، 190، 191، 227، 245، 339
الخطيب، زاهر، 241، 373
الخطيب، سامي (اللواء)، 142، 212، 506
الخطيب، سعيد، 190
الخطيب، فوزي (العميد)، 186
الخطيب، نسيب، 245
الخليل، جميل عقيل، 292
الخليل، عبد الرحمن، 75
الخليل، علي، 500، 502
الخليل، كاظم، 75
الخليل، محمد جميل، 292
الخميني (آية الله الإمام)، 291
الخوري، بشارة (الرئيس)، 143، 194م، 487
الخوري، سليم (الشيخ)، 90
الخوري، سيدي نعيم، 292
الخوري، فائق، 365م
الخوري، ميشال، 241
الخوري، يوسف (المطران)، 81
الخوري، يوسف قزما، 55م، 564م
الخويري، انطوان، 85م، 115م، 271م، 564م
الداود، سليم، 501
الدروبي، شعلان ابرهيم، 97
الدروقي، صالح، 246
الدلباني، حسين، 292
الدهنة، بطرس توفيق، 35
الدويهي، سمعان (الأب)، 500، 502
الراعي، جورج (الأب)، 80
الرافعي، عبد المجيد، 76، 241
الرامي، جورج راغب، 83
الرحباني، زياد، 368
الحاج، كمال يوسف، 83
الحاج، لويس، 187م
الحاج، محمد (الإمام الشيخ)، 158
الحاج، محمد (العقيد)، 473، 477
الحاج، نبيل (الأب)، 488
الحاج، نيقولاوس (المطران)، 462
الحازوري، يحيى، 293
الحامد، عمر، 246
الحايك (آل)، 469
الحجار، محمد، 168
الحريري، احمد اسماعيل، 285
الحريري بهية، 172
الحريري، رفيق، 21، 22، 27، 34، 146، 148، 150، 153، 157، 158، 159، 160، 165، 169، 170، 171، 220، 374، 451، 515، 535
الحسيني، السيد محمد، 44م
الحسيني، حسين، 106، 144، 153، 159، 216، 496، 503
الحسيني، هاشم، 241
الحص، سليم، 113، 148، 158، 159، 213، 217، 259، 260، 266، 366، 367، 371، 411، 495، 496
الحصني، جورج (النقيب)، 473، 474، 476، 478
الحلبي، جهاد، 97، 98
الحلبي، عبد الرحمن، 292
الحلبي، عدنان، 484
الحلبي، نزار (الشيخ)، 81، 156
الحلو، اميل، 227
الحكيم، عدنان، 241
الحماده، ابرهيم خالد، 103
"الحنش" (لقب حركي)، 359
الحواط، جان، 464م

الصفدي، توفيق، 77
الصلح، رشيد، 158، 210، 500، 503
الصلح، رياض، 142، 143، 149
الصلح، سامي، 90
الصليبي، غفرائيل (المطران)، 462
الصليبي، كمال، 142، 143
الصياد، منير، 242
الضاهر، مخايل، 75، 166، 168، 499، 500، 501، 503
الضيقة، توفيق، 242
الطحان، يوسف (ملازم أول)، 340
الطفيلي، صبحي (الشيخ)، 157
الطيبي، عفيف، 114
العازار، سليم، 167م
العبدالله، حسيب، 84
العبدالله، عمر (ملازم أول)، 189
العبد، عارف، 388م
العرب، عصام، 242
العروة، خليل أسعد، 82
العريسي، امين، 241
العريضي، غازي، 144، 166، 168
العس، احمد، 135
العطار، ميشال، 35
العلي، احمد، 99
العلي، سليمان، 244، 500، 503
العماد، قاسم، 76، 84
الغريّب، جرجس، 473، 475
الغريب، جورج (العقيد)، 192
الغريب، محمد ميشال، 378، 379م
الغريب، مسعود (الشيخ)، 80
الغضبان، أبو زياد، 470
الغول، محمد، 292
الغول، يوسف، 292
الفاعور، علي، 273م، 345م
الرزاز، عفيف، 143م، 284م، 495م
الرفاعي، حسن، 159، 501
الرفاعي، نور الدين (العميد أول)، 186، 226
الزريقات، ابرهيم احمد، 103
الزعتري، محمد، 462
الزغبي (آل)، 469
الزغبي، الياس (المطران)، 467
الزين، جهاد، 161
الزين، عبد اللطيف، 500، 503
الساحلاني، بولس جريس (الأب)، 81
الساحلي، سهيل خضر، 293
السادات، انور (الرئيس)، 112
السبع، باسم،
السرطاوي، عصام، 254
السري، ابرهيم مصطفى، 103
السعد، ابرهيم عبد الرحمن، 103
السعد، فؤاد، 160، 168
آل سعود، عبدالله بن عبد العزيز (الملك)، 174
السمّاك، محمد، 143، 525م، 533م، 535م، 538م، 539م
السنيورة، فؤاد، 169
السيّد، عبد الرزاق، 292
الشاذلي، سعد الدين، 246
الشاوي، نقولا، 241
الشعّار، معروف، 472، 473، 475
الشمالي، فؤاد، 403
الشيرازي، حسن (الإمام)، 79
الصالح، صبحي (الشيخ)، 81، 462، 495
الصبّاح، أنور، 499
الصدر، موسى (الإمام)، 77، 79، 92، 93، 171، 241، 242، 243، 324، 401، 424، 463، 487، 488، 535
الصعبي (آل)، 99

الهاني، نهرا، 89
الهاوساوي، ابرهيم بكر، 103
الهراوي، الياس، 144، 219، 228، 266، 267
الوزان، شفيق، 216، 244، 291
اليازجي، يوسف، 310م
اليافي، مصطفى أبو النصر، 242
اليان، ابتسام سعيد، 103
اليحفوفي، سليمان (الشيخ)، 80
أمهز (آل)، 469
انان، كوفي، 148، 166، 170، 173، 222، 555
أنجيلوبولو، بيار، 83
اندراوس، انطوان، 168
أنطون، حبيب، 82
انطون، رنده، 284م
اورفليان، داجار (المطران)، 462

بابكيان، خاتشيك، 500
باخوس، شارل، 84
باراك، ايهود، 220، 554، 555
بارتي، ميشال، 245
باولوني، آلدو (الأب)، 76
بدر الدين، علي (العلامة)، 80
بدر، شفيق، 500
بدوي، احمد زكي، 29م، 45م
براون، دين، 342
برتولي (الكاردينال)، 342
برجاوي، ابرهيم علي، 103
بردقان، نعيم، 90م
بركات، انطوان (المقدم)، 191، 192، 227، 245
بركات، بنوا، 191
بركات، خليل، 243
بركة، كميل، 263
برو، ابرهيم سامي، 103
الفاهوم، خالد، 245
الفرح، ابتسام عفيف، 103
الفرزلي، ايلي، 513
الفقيه، عبد العزيز (الشيخ)، 81
الفقيه، محمود، 77
القادري، ناظم، 77
القاضي، عماد، 485م
القصيفي، جورج، 126م، 128م
الكبش، ابرهيم احمد، 102
الكعكي، يحيى، 242، 397م
الكيالي، عبد الوهاب، 83
اللبدي، محمود، 271م
اللقيس (آل)، 327، 333
اللوزي، سليم، 77، 292
المر، الياس، 24، 34
المر، غبريال، 163، 374
المرعبي، طلال، 242، 500، 501، 503
المشهراوي، ابرهيم خليل، 103
المصري، صالح، 242
المعلوف، نصري، 291
المعماري، احمد (الرائد)، 190، 191، 227
المقدم، فاروق، 243
المُلا، بهذات، 245
الموسوي، حسين، 291
الموسوي، عباس (السيّد)، 82
المولى، حيدر (الشيخ)، 146
النجار، عبدالله، 83
النجار، فاروق، 242
النجار، فاروق بشير، 83
آل نهيان، خليفة بن زايد (الشيخ)، 174
آل نهيان، محمد بن راشد (الشيخ)، 174
الهاشم، جوزف، 365م، 366
الهاشمي، حسين (الملك)، 253

تويني، جبران، 24، 27، 293، 535
تويني، غسان، 21، 25، 27، 33م، 90، 355م، 500، 549
تويني، ناديا، 25
تيمرمان، يعقوب، 346م، 347م، 348م
تيمور، محمد، 246

جابر، انيسة، 244
جابر، بهجت، 110، 147، 281م، 432م
جابر، لطفي (العقيد)، 217
جابر، ياسين، 148
جان-أندريه (الأخت)، 82
جبارة، رينيه ادوار، 82
جبريل، احمد، 152، 245
جبريل، جهاد أحمد، 152
جدع، سمعان، 467
جرجور، افرام (المطران)، 94، 462
جرجور، رياض (القس)، 158
جرمانوس، روبير، 82
جروج، ناظم، 132
جعجع، سمير، 170، 228، 251، 266، 290، 421، 444، 447
جعجع، سيتريدا، 170
جعفر (آل)، 134
جلود، عبد السلام، 342
جلول، فيصل، 223م، 271م
جنبلاط، كمال، 21، 52، 76، 77، 79، 90، 91، 149، 171، 332، 399، 412، 494، 495، 535
جنبلاط، وليد، 22، 27، 90، 136، 144، 149، 151، 167، 241، 244، 245، 291، 373، 399، 448، 450، 451، 495، 496
جوهرية، هاني، 292

بريجينسكي، زبيغنيو، 48
بري، نبيه، 162، 241، 259، 291، 374، 451، 507
بزي، فارس، 316م
بستاني، اميل (العماد)، 182
بسّول، يوحنا (المطران)، 466
بشارتي، محمد علي، 263
بشور، معن، 242، 271، 487، 490، 515
بطرس، انطوان، 183م
بطرس، فؤاد، 291
بعيني، شربل، 480، 481
بقرادوني، كريم، 299، 299م، 377
بكاسيني، جورج، 36م
بلهوان، محمد، 292
بلوط، قاسم، 292
بلوط، مصطفى، 292
بن الوليد، خالد، 81
بوتاري (الرائد)، 191
بو دياب، فريد، 242
بو يونس، عادل، 292
بويز، فارس، 166، 167
بيرتي، ميشال، 82
بيضون، محمد عبد الحميد، 451
بيطار، ديمتري، 243
بيطار، مودي، 234، 268
بيغن، مناحيم، 272، 273، 348

تابت، مروان (الأب)، 174
ترّو، علاء الدين، 168
تقي الدين، حليم (الشيخ)، 80
تقي الدين، سليمان، 27، 389م
تمينة، أنطوان (الأب)، 76
تنوري، بطرس، 469م
تنوري، يوسف، 469م

حطيط، كاظم، 271م
حكيم، مكسيموس الخامس (البطريرك)، 79، 462
حلاق، حسان، 505م
حلاق، خالد، 242
حلاوي، ابو حسن عارف (الشيخ)، 136
حلو، شارل (الرئيس)، 203، 496
حلو، هنري، 496
حلواني، عدنان، 83
حليحل، يوسف، 190
حماده، بديع وليد (أبو عبيدة)، 156
حماده، جميل، 98
حماده، سهيل، 241
حماده، صبري، 500
حمـاده، مـروان، 21، 24، 26، 27، 34، 153، 166، 167
حمادي، ابرهيم غنّام، 103
حمد، أسد، 83
حمدان، حسن، 77، 83
حمدان، حسين، 242
حمود، سليم، 83
حمية، عقل، 114، 263
حمية، علي، 263
حميّد، ابرهيم محمد حسن، 103
حميدي، سعد الدين، 243
حنا، جورج، 83
"حنفي" (لقب مسؤول حركي)، 472، 476، 477
حنين، ادوار، 114
حنين، صلاح، 167
حوا، زاهر، 83
حوا، زاهي، 82
حواتمه، نايف، 245
حوماني، محمد، 292
حيدر، حسين، 83
حيدر، ضياء، 509م
جينادري، فرنسوا (العميد)، 186، 204، 204م

حاتم، اميل، 480
حاطوم، معين (ملازم أول)، 189
حاموش، ابرهيم محمود، 103
حاوي، جورج، 24، 34، 535
حبّال، غسان، 316م
حبش، جورج، 245
حبيب، فيليب، 291، 349
حبيقة، ايلي، 151، 251، 290، 309، 447
حداد، جمانة، 237م، 307م
حداد، جوزف، 99
حداد، ريمون، 368
حـداد، سـعد (الرائـد)، 190، 192، 213، 227، 228، 245، 373، 436
حداد، سميح (الأب)، 81
حداد، علي، 346م، 347م، 348م
حداد، غريغوار (المطران)، 156
حداد، ملحم، 83
حدثي، خطار، 92
حدرج، حسين احمد، 97
حدرج، كامل عبد الكريم، 97
حرب، ابرهيم حمدو، 103
حرب، بطرس، 144، 166، 167، 500، 503
حرب، جورج (الأب)، 76
حرب، راغب (الشيخ)، 81
حرب، شكرالله (المطران)، 462
حسن، كمال، 487
حسنية، كميل، 292
حسون، زينب، 316م
حسين، عدنان السيّد، 242
حسين، عدنان، 242
حصني، كامل، 293

دمشق، فهد خليل، 292
دملج، يوسف، 243
دو جرفانيون، البان (الأب)، 76
دو شاريت، ارفيه، 554
دوغلاس، جون، 83
دوماس أو ديما (الأب)، 76
دو مورفيل، كوف، 342، 526
دونوهيو، جون (الأب)، 5
دياب، خالد، 467
ديب، روجيه، 439
ديبو، أمل، 155
ديما، لويس (الأب)، 76

رابين، اسحق، 131
رحمة، طلال، 292
رزق، ادمون، 501
رضـــا، بشـــار، 274م، 300م، 303م، 305م، 344م، 376م
رضا، محمود (الحاج)، 91
رعد، انعام، 241
رعد، زكريا، 243
رعد، فلورانس، 292
رعد، ماجد، 83
رفقه، رويده، 284م
رفول، الياس سليم فياض، 96
رنـدل، جوناثـان، 274م، 300م، 303م، 305م، 344م، 376م، 414م، 417م
رولو، اريك، 389م

زعيتر، علي، 472، 473، 475
زعيتر، جودت محمد، 95
زعيتر، قاسم دياب، 95
زعيتر، محمد حسين، 95

خالد، حسن (المفتي)، 77، 108، 171، 535
خالدي، طلال، 506م
خدام، عبد الحليم، 262، 342
خريتي، بولس (الأب)، 79
خريش، البر (الأب)، 81
خريش، مار انطونيوس بطرس (البطريرك)، 81
خلخالي (آية الله)، 246
خليفة، نبيل، 291، 305م، 453م
خليل، الياس طانيوس، 94
خليل، جوزف (الأب)، 94
خليل، مصطفى، 242
خيرالله، سليم، 83
خير بك، كمال، 83
خوري، جوزف، 84
خوري، غطاس، 167، 168
خوري، غيث، 100
خوري، فيكتور (العماد)، 182، 212
خوري، فيلومين (الأخت)، 82
خوري، مارون، 381
خـويري، انطـوان، 86م، 271م، 322م، 332م، 333م، 334م، 341م، 343م،

داغر، سامي، 204م
داغر، كارول، 218م
داوود، داوود، 77، 447
دبانة، روفايل، 462
دحداح، لوسيان، 186
دعيبس، طانيوس، 299م، 377م
دقيق، محمد، 242
دكروب، حميد، 500
دمج، خليل، 95
دمشق، علي خليل، 292

سلامة، أنطوان (الأب)، 76
سلامة، رشاد، 241
سلامة، غسان، 151، 160، 160م
سلمان، طلال، 148
سليم، محمد، 77
سليمان، جورج، 292
سليمان، ميشال (العماد)، 171
سليمان، هيثم، 84
سماره، رائف، 500
سيف، سعيد، 246
سيهاكا، جان، 83

شاتيلا، كمال، 241، 245
شادر، انطوان، 100، 310
شامير، موشي، 528م
شاميليان، وارتكس، 462
شاهين، ابرهيم (الرائد)، 193، 228
شاهين، رفيق، 500
شاهين، طانيوس، 338
شبلاق، نايف، 292
شجاع، فندي (الشيخ)، 147
شحاده، محمود، 258
شحود، جورج، 472، 473، 475، 477
شختوره، ماريا، 374م
شدياق برصا، ناديا، 41، 491
شدياق، جان، 464
شدياق، مي، 24، 34
شرارة، وضاح،
شرفان، جورج، 292
شري، ابرهيم علي، 103
شريف (آل)، 469
شعبان، سعيد (الشيخ)، 261
شعلان (آل)، 469
زعيتر، محمد دعاس، 469
زعيتر، محمد دياب، 95
زغبي، ماري صوفي (الأخت)، 82، 83
زغيب، محمد، 191
زكا، احمد (العميد)، 179
زهر، أمين، 82
زوين، صباح، 137م
زيدان، رياض، 91
زين، عطوي، 293

سابا، الياس، 196
ساسين، بطرس (الأب)، 76
ساسين، جورج، 145م
ساسين، ميشال، 500، 503
سالم، بول، 395م
سالم، خليل، 76، 84
سالم، نديم، 500
سبيتي، حسين، 77
سركيس، الياس (الرئيس)، 203، 212، 291، 549
سركيس، فؤاد، 93، 94
سعادة، جورج، 117م
سعاده، كميل، 83
سعد، كامل، 83
سعد، مصطفى، 113، 243
سعد، معروف، 74، 75، 178، 209، 226، 239
سعيد، حنا (العماد)، 182، 191، 226، 478، 479
سُعيد، فارس، 168
سكاف، جوزف، 198، 244، 500
سكاف، جورج، 376
سكاف، كامل، 83
سلام (آل)، 469
سلام، تمام، 241
سلام، صائب، 28، 74، 77، 92، 93، 253، 373، 500

شيخاني، روجيه، 370

صافي، نقولا، 89
صالح، ابرهيم احمد ابرهيم، 103
صايغ، مي، 245
صبح، توفيق، 95
صبري، مجيدة، 370م
صدقة، جورج، 364م
صعب، ادوار، 292
طعمة، نعمة، 168
صفوان، احمد، 242
صفوان، يوسف، 242
صفي الدين، ماهر، 147
صفي الدين، محمد، 245
صفير، مار نصرالله بطرس (البطريرك)، 145، 146، 148، 151، 156، 158، 159، 161، 167، 508
صقر، اتيان، 241
صقر، جورج، 462
صقر، غسان، 369
صقر، ديانا، 82
صقر، سمير، 83
صلاح الدين، نجيب، 82
صليبا، موريس، 69م، 109م، 269م، 271م، 273، 403م
صليبي، غسان، 284م، 483م، 485م
صناديقي، محمد، 83
صوايا، ايلي، 243
صيدح، خليل، 83

ضاهر، حسين علي، 146
ضاهر، مي، 234م، 268م
ضناوي، محمد علي، 243

شعيب، عبد السلام، 372م
شعيب، موسى، 83
شفتري، اسعد، 537م
شقير، أيمن، 168
شقير، محمد، 77، 535
شقير، وليد، 136م
شكرالله، ادوار، 99
شكري، عزت، 242
شكري، علياء، 44م
شلالا، الياس، 292
شلالا، رفيق، 370
شلق، الفضل، 159
شلهوب، خليل حمزه، 470
شماعة (آل)، 479
شماعة، منير، 484
شمس الدين، محمد مهدي (الشيخ)، 81، 145، 158، 244، 262، 291، 452، 508، 510، 532
شمص، عباس، 464
شمعون، ادي اميل، 100
شمعون، داني، 77، 93، 114، 171، 289، 310، 484، 535
شمعون، دوري، 90
شمعون، كميل، 90، 92، 93، 98، 100، 108، 114، 179، 182، 241، 245، 289، 332، 367، 422، 479، 495، 499
شميطلي، رجب ووفيق، 94
شهاب، خليل، 242
شهاب، عبد المجيد (العقيد)، 187، 227
شهاب، فؤاد (اللواء)، 110، 143، 203، 255، 389
شهيّب، أكرم، 144، 168
شيّا، شوقي وسامي، 470
شيف، زئيف، 346م، 347م، 348م
شيفر، شيمون، 272، 234م، 237م

عبد الناصر، جمال، 533
عبود، أنطوان (الأب)، 80
عبود، سعيد (الأب)، 80
عبدو، سليم، 83
عبو، سليم (الأب)، 159
عبيد، احمد، 82
عبيد، عبد الكريم (الشيخ)، 81
عثمان، محمود، 242
عجوة، ابرهيم، 246
عدوان، جورج، 243
عرفـات، ياسـر (أبـو عمّـار)، 92، 93، 245، 253، 254، 255، 259
عز الدين، حسن، 80
عزام، خليل سعيد، 292
عزام، نجيب، 292
عساف، احمد (الشيخ)، 80
عساف، توفيق، 501
عساف، رمزة، 142م
عساف، سمعان (الأب)، 81
عساف، يواكيم (الأب)، 76
عسيران، عادل، 501
عطاالله، انطوان، 292
عطاالله، بيار، 239م، 421م
عطـاالله، طـوني، 49م، 105م، 173م، 197م، 216م، 367م، 383م، 411م، 471م، 491م
عطوي، ثناء، 511م
عطيه، ابرهيم خضر، 103
عطية، نجلا، 385م
عطية، هنيبعل، 83
عقل، سعيد، 243
عقل، فاضل، 186م
عكاوي، خليل، 261
علاء الدين، نظيرة، 244
ضو، اميل، 94

طارق، جهاد، 245
طرابلسي، ابراهيم، 461م
طرابلسي، فواز، 389
طربيه، بيار، 82
طلاس، مصطفى (العماد)، 271م
طنوس، ابرهيم (العماد)، 182، 214
طنوس، بول، 97
طه، جمال رياض، 100
طه، رياض، 292، 376م، 487
طه، هايل، 242
طويلة، سهيل، 261

عازوري، توفيق، 293
عاصم، سمير عبدالله، 292
عاصي، حسين، 292
عاقوري، موريس، 271م
عامر، ابرهيم، 292
عامل، مهدي، 77
عباس، ابراهيم (النقيب)، 179
عباس، ابرهيم، 113
عبد الحافظ، محمد رشاد، 292
عبد الحفيظ، م، 246
عبد الساتر، حسن، 243
عبد الساتر، عدنان، 292
الصباح، كامل، 83
الصباغ، حسن، 83
عبد الصمد، لبيب، 82
عبد الكريم، محمد نجيب، 93
عبدالله، أحمد حسين، 271م
عبدالله، حليم (الأب)، 462م
عبد المعطي، صبحي، 462

غانم، أشعيا (الأب)، 76
غانم، أنطوان، 168
غانم، بهجت، 190
غانم، روبير، 166
غانم، شكري، 191، 192
غبريال (الأخت)، 82
غريّب، جرجس، 473، 475
غريب، ميشال، 241
غسطين، حنا، 190
غطيمي، عبدالله، 242
غلاسبي، ابريل، 54، 550
غنام، محمد، 243
غندور، زياد، 35
غوديه، اندريه، 89
غوشة، سمير، 245

فتفت، أحمد، 168
فحص، احمد، 82
فخر الدين، سعيد، 154
فرّان، إبراهيم محمود، 293
فرج الله، نعوم، 94
فرح، الين، 538م
فرح، جوزف (الأب)، 76
فرحات، عبدالله، 166، 168
فرحات، محمود (الشيخ)، 462
فرعون، هنري، 100
فرنجيــة، ســليمان، 54، 90، 91، 155، 192، 203، 209، 227، 241، 250، 256، 373، 479، 496، 549
فرنجية، سليمان طوني، 155
فرنجية، طوني، 76، 77، 155، 250، 535
فرنسيس، ليلى، 38م، 188م، 210م
فريحة، نمر، 149

علامة، جلال، 90
علّو، أحمد (المقدم)، 205م
علم الدين، نجيب، 92
علمي، عمر صلاد، 246
علي، فؤاد قره، 98
علي، محسن محمد ("حبابة")، 258
عمّار، محمود، 90
عمرو، علي، 94
عموني، محمد علي، 246
عنداري، بول، 401م
عواد، امين، 243
عواد، توفيق يوسف، 83
عواد، حسين (الرائد)، 189
عواد، عربي، 245
عواضه، حسين، 286
عون، ايلي، 168
عــون، فــؤاد (العميــد الــركن)، 177م، 182م، 183م، 187م، 188م، 195م، 215م
عون، ميشال (العماد)، 81، 117، 170، 182، 216، 217، 218، 219، 220، 228، 266، 267، 371، 440، 445
عويدات، عبده، 499، 503
عيتاني، فاطمه، 82
عيتاني، محمد زكريا، 242
عيتاني، عبد الرحمن (الحاج)، 490
عيتاني، محمد شعبان، 98
عيد، علي، 243
عيدو، خالد، 34
عيدو، وليد، 34، 157، 535
عيراني، رمزي، 152

غالي، بطرس، 48
غانم، اسكندر (العماد)، 182، 186، 199، 201، 226

كالوش، خليل، 82
كامل، سمير، 367م، 368م، 369م، 370م
كباره، رياض، 156م
كبريت، سامي، 91
كبريت، محي الدين، 91
كبي، جميل، 500
كته، ايفلين، 246
كحاله، مي، 434م، 436م
كحـــول، خالـــد، 41، 470، 471، 472، 473، 474، 475، 476، 477، 478، 479، 480، 481، 482، 483
كحول، محيى الدين، 480
كرامة، ايلي، 114
كرامـــي، رشـــيد، 74، 77، 171، 182، 192، 195، 241، 250، 260، 332، 370، 495، 496، 500، 501، 502، 535، 548
كرامي، عمر، 144، 159، 169، 185، 496
كرم، انطوان، 89
كرم، جورج (العقيد)، 473، 478
كرم، ريمون، 292
كرم، سمير، 83
كرم، يوسف (بك)، 338
كسبار، عبدالله، 84
كلويتريز، نيقولا (الأب)، 81
كنج، ابرهيم هاشم، 103
كنعان، انطوان، 467
كنعان، موسى (العميد)، 186
كيركريان، جورج، 82
كيسينجر، هنري، 237، 238م، 306، 307م، 342
كيروز، غصيبة (الأخ)، 76
كيروز، قبلان، 83
كيوان (آل)، 470
كيوان، فاديا، 460م

فضل الله، محمد باقر، 174
فضل الله، محمد حسين (العلامة)، 80، 113، 158
فغالي، جورج، 82
فليحان، باسل، 34، 160
فلينر–غرستر، توماس، 138
فنيغن، جيمس (الأب)، 80، 83
فهد، نادر، 472، 475
فواز، فادي، 157
فيدرين، اوبير، 139
فيرماني (كولونيل)،

قاسم، توفيق مصطفى حسن، 150
قاسم، عبد الحفيظ (الشيخ)، 79، 243
قانصوه، عاصم، 85، 241
قاووق، نبيل (الشيخ)، 147
قباني، خالد، 174، 527م
قباني، محمد رشيد (المفتي)، 156، 158، 167، 508
قبلان، زياد، 35
قبلان، عبد الأمير (الشيخ)، 81، 156، 167، 291
قبيسي، حسن، 242
قرداحي، ايلي، 245
قرطباوي، شكيب، 507
قرم، جورج، 280، 440
قريطم، نبيل (العميد)، 217
قريطم، محمد، 470
قزحيا، سمير، 473، 475
قصاص، رفيق، 83
قصير، سمير، 24، 34، 293، 535
قصير، فيكتور، 496
قطيح، عبد الأمير، 83
قليلات، ابرهيم، 91، 241، 258
قنديل، أماني، 460م

مراد، عبد الرحيم، 241
مراد، عصمت، 257
مرسيل (الأخت)، 82
مرهج، بشارة، 242
مروة، حسين، 77، 83
مروة، كريم، 299، 377م
مزهر، احمد، 97، 134
مسرّة أبو متري، افلين، 60م
مسرّة، انطوان، 5، 42، 57م، 60م، 142م، 155، 168، 179م، 185، 195م، 197م، 231م، 249م، 280م، 281م، 282م، 288م، 316م، 374م، 395م، 491م، 516م، 518م، 524م، 532م، 534، 535م، 538م، 540، 541م
مســـلّم، أنـــيس، 129م، 130م، 132م، 132، 136م، 365م، 366م
مشعلاني، مارون، 251
مشيخو، محي الدين، 83
مطر، جميل، 529م
مطر، فؤاد، 71م، 76، 323م، 382م، 384م
معتـــوق، فردريـــك، 62م، 74م، 108م، 123م، 125م، 126م، 197م، 314م
معلوف، ادغار (العميد)، 217
معلولي، ميشال، 501
معماري، بولس، 84
معوض، رينه (الرئيس)، 77، 108، 115، 171، 500، 501، 502، 535
معوض، نائلة، 66، 168
معيكي، جورج، 474، 482
مغيزل، جوزف، 241، 374م
مغيزل، لور، 374م، 487
مقبل، يوسف، 242
مقصود، يوحنا (الأخ)، 76
لبكـــي، بطـرس، 343م، 419م، 425م، 426م، 428م، 431م، 441م، 454م
لبكي، منصور (الأب)، 485
لبوس، فارس، 83
لحد، أنطوان، 147، 192
لحـود، اميـل (الـرئيس العمـاد)، 36، 47م، 152، 160، 165، 219، 220، 261، 267، 371، 440
لحود، نسيب، 144، 167
لحـود، فـؤاد (العقيـد)، 38م، 62م، 178م، 179م، 188، 499، 515م
لحود، هنري، 178، 178، 226
لشين، طه، 84
لطف الله، الياس 0الأب)، 76
لطوف، هاني جميل، 82
ليبهارت، ارنت، 60م

مارون، يوحنا (المونسنيور)، 76
ماس، اندريه (الأب)، 81
مالك، فؤاد (الرائد)، 192، 227
مانوكيان، انترانيك، 500
مايان، موريس (الأب)، 76
متى، متى، 83
متني، بهيج، 292
مجلاني، سهيل، 83
مجبور، عبد العزيز، 242
محسن، زهير، 88م
محسن، هاشم، 324م
محمد، محمد علي، 44م
محو، بورزان، 89
محو، جميل، 89
مخايل، رلى، 538م
مخيبر، البير، 144، 179، 496، 500، 501، 503

نعوس، خليل، 77، 261
نعيم، نديم، 90، 499، 502، 503
نفاع، فؤاد، 500
نقاش، سليم، 83
نوار، وفاء، 83
نور الدين، نور الدين، 242
نور الدين، وصال، 244
نون (آل)، 469

هاشم، محسن، 223م
هانف، تيودور، 69م، 71م، 72، 74م، 85م، 105م، 109م، 121م، 124م، 126م، 193م، 216م، 218م، 219م، 269م، 273م، 308م، 310م، 403، 414م
هاني، صياح، 243
هيرست، دافيد، 387م
هيغ، الكسندر، 348
هيل، دنيس، 83

واكد، ميشال، 83
واكيم، نجاح، 131

يارد، ميشال، 82
ياسين، خليل، 98
ياغي، ناجي، 242
يتيم، حسن، 148
يتيم، كامل، 292
يعاري، اهود، 346م، 347م، 348م
يعقوب، طلعت، 245

مكارم، سامي، 464م، 504م
مكرزل، ميشال، 84
مكي، أنيس كايد، 82
مكي، زين (العقيد)، 186
ملاط، أفلين، 83
منتظري (آية الله)، 246
منسى، بشاره، 218م، 504
منصور، البير، 36
منصور، حسين، 499
منصور، زهير، 292
منقارة، هاشم (الشيخ)، 81
مورغان (كولونيل)، 93
موسى، جمال، 82
ميقاتي، نجيب، 169

ناجي، سلمان، 292
نادر، اندريه، 95
ناصيف تاركوفاك، فاديا، 137م
ناكوزي، جولي فنسان (الأخت)، 82
نجيم، جان (العماد)، 182
نحاس، أندريه، 83
نشار، محمد، 463
نصار، سليم، 48م
نصار، طانيوس جورج، 293
نصر، اسعد، 92
نصر، جوزف، 330م
نصر، مرسل (الشيخ)، 462
نصرالله، حسن (السيّد)، 35، 36، 154، 158، 555
نصرالله، سعيد (العميد)، 72، 186، 199
نعمان، بولس (الاباتي)،80، 244
نعمان، عصام، 512
نعمة، جورج ديب، 168
نعمة، صالح (الأب)، 459م

يوحنا بولس الثاني (البابا)، 158
يوسف، احمد، 292
يونس، دياب، 351
يونس، كمال، 241
يعقوب، محمد (الشيخ)، 310، 462، 484
يكن، فتحي، 243
يميّن (الأب)، 245
يمّين، جوزف، 473، 475

Index des noms de personnes

Abou Rjeily, Khalil, 38, 115, 340, 450
Accaoui, Sélim, 75, 84
Ackerman, Werner, 127n
Alam, Jihad, 214n, 272n
Angoustures, Aline, 418n
Aucagne, Jean, 571
Azar, Edward, 207n, 208n, 580, 581

Badaoui, Ahmed Zaki, 66n, 297
Bahout, Joseph, 63n, 455n
Basbous, Antoine, 203n, 300n
Bauer, Otto, 61n
Bauman, Serge, 371 n, 378n
Beaudoin, André, 38n, 118n
Benassar (Ménassa, Béchara), 39, 231n
Beydoun, Ahmad, 295n, 534n
Beyhum, Nabil, 53n, 102n
Blechman, Barry, 181n, 229n, 581
Bonaparte, Marie, 127n
Bourgey, André, 116n, 117n
Brunnquell, Frédéric, 52n

Capo, Stephane Pierre, 64n
Chaliand, Gérard, 65n, 265n, 266n, 267n, 359n
Chamoun, Camille, 176n, 188n, 204n
Chamussy, René, 105n
Chaoul, Melhem, 118n, 122n, 232n, 302n, 358n
Chellalah, Youssef, 66, 297n
Chevallier, Dominique, 120
Chidiac, Louise-Marie, 461
Chiha, Michel, 392
Chlala, Elie, 208n
Chrara, Walid, 148n, 218n
Clausewitz, Carl Von, 64n
Cooley, John, 204n
Corm, Georges, 271n, 276n, 277n, 436n, 438n, 449n, 445n
Couderc, Frédéric, 52n

Dagher, Albert, 439n.
Daudet, Yves, 45n.
Davie, Michael, 236n.
Da Silva, Marina, 148n, 218n.
Dawisha, Adeed, 208n.
Debbash, Charles, 45n.
Diab, Antoine Nasri, 202n.
Douayhi, Chawqi, 298n.
Dulong, Renauld, 127n.
Dupuy, Trevor Nevitt, 203n.

Ecouves, Alain, 371n, 378n.
Entelis, John, 236n, 394n.

Escande, Jean-Paul, 51n.
Evron, Yair, 209n, 301n.

Fadok, David, 345n
Faour, Ali, 38n, 117n, 118n, 124n.
Figuié, Gérard, 185n, 186n, 187n, 188n, 189n, 209n, 210n, 211n
Fleiner-Gerster, Thomas, 136n
Freiha, Adel, 179n, 191n

Girard, René, 388n
Goria, Wade, 176n
Grimblat, Francis, 397n

Haddad, Saad, 209n, 265n.
Haley, Edward, 204n, 236n, 343n
Hamizrachi, Beate, 265n
Hanf, Theodor, 38n, 117n, 124n, 236n, 243n, 308n, 311n
Hannoyer, Jean, 30n, 52n, 63n, 73n, 86n, 121n, 298n, 310n, 442n

Harik, Judith, 290n
Hozelitz, B., 44n
Husseini, Salma, 306n

Israeli, Raphael, 198n, 199n

Jabbour, Milia, 192n.
Jansen, Michael, 209n, 265n.
Jean, François, 277n, 294n, 404n, 406n, 407n, 409n, 415n, 418n
Jeudy, Henri-Pierre, 127n
Johnson, Michael, 230n, 235n, 382n, 394n, 420n
Jureidini, Paul, 211n

Kahi, Abdo, 14n, 461n
Kaplan, Stephen, 181n, 229n
Kasparian, Robert, 38n, 118n, 414n
Kassir, Samir, 104n
Khadduri, Walid, 204n
Khalaf, Samir, 76n, 85n, 114n, 243n, 311n
Khalaf, Tewfik, 68n
Khalidi, Walid, 63n, 72n
Khazen (el), Farid, 47n, 55n, 63n, 203n, 229n
Kiwan, Fadia, 53n, 102n, 280n, 480n
Kodmani-Darwish, Basma, 448n
Kopp, Pierre, 409n

Labaki, Boutros, 38n, 115n, 340n, 386n, 389n, 450n
Laignel-Lavastine, Alexandra, 532n
Laurent, Annie, 203n, 300n
Licklider, Roy, 536n
Liddell Hart, B. H., 65n
Lijphart, Arend, 22n, 50n, 61n

Makhlouf, Issa, 309n
Mansfield, Edward, 48n
McLaurin, Ronald, 207n, 208n
Mearsheimer, John, 47n
Mehdi, Amine, 58n
Ménassa, Béchara, 39n, 231n
Messarra, Antoine, 23n, 30n, 42n, 55n, 181n, 190n, 389n
Meyer, Thomas, 345n
Monet, Dominique, 30n
Moukheiber, Ghassan, 282n
Murawiec, Laurent, 47n, 65n, 198n 359n

Najjar, Ibrahim, 66n, 297n
Najm, Antoine, 391n
Nasr, Salim, 38n, 117n, 120n, 124n, 236n, 243n, 272n, 308n, 314n, 320n, 397n, 413n, 425n
Nassar, Fadi, 31n.
Nassif Tar Kovacs, Fadia, 39n, 127n, 134n.
Norton, Augustus Richard, 395n, 448n.

Oberschall, Anthony, 68n, 232n

Pakradouni, Karim, 203n, 300n.
Pascal, Valérie, 418n
Picard, Elizabeth, 115n, 120n 277n, 290n, 397n, 415n, 416n, 426n, 435n, 438n, 439n, 440n, 441n, 444n, 445n, 446n, 447n, 448n

Quandt, William, 229n

Rabinovitch, Itamar, 343n
Rammal, Ali, 362n, 364n, 366n, 380n
Ranstrop, Magnus, 38n, 85n
Revel, Jean-François, 64n
Rondot, Pierre, 298n, 316n, 384n
Ronen, Dov, 397n
Rufin, Jean-Christophe, 406n, 409n

Saadé, Joseph, 52n
Said, Edward, 229n
Salman, Magida, 75n, 84n, 298n
Salam, Nawaf, 230n, 464n.
Sambanis, Nicholas, 523n, 553n

Serhan, Bassem, 120n
Sneifer-Perri, Régina, 245n, 311n
Snider, Lewis, 38n, 47n, 65n, 198n, 204n, 234n, 236n, 243n
Soueid, Mahmoud, 148n, 215n, 218n
Synder, Jack, 48n

Tabet, Jad, 318n, 314n
Thomson, Dennis, 397n, 581
Traboulsi, Fawwaz, 52n, 73n, 86n, 87n, 121n, 298n, 310n, 442n

Van Creveld, Martin, 59n
Védrine, Hubert, 136n

Wahba, Mourad, 320n, 397n, 575
Weinberger, Naomi, 208n